



2243  
CHECK  
SIA

XXXXXXXXXXXXXXXXXXXX

XXXXXXXXXXXXXXXXXXXX

XXXXXXXXXXXXXXXXXXXX  
XXXXXXXXXXXXXXXXXXXX  
XXXXXXXXXXXXXXXXXXXX

XXXXXXXXXXXXXXXXXXXX



الجزء الثاني من كتاب دررا الحكام في شرح غرر  
الاحكام تأليف العلامة المحقق والفهامة  
المصدق مولانا القاضي الشهير  
علاء خسرو الحنفي تقدمه الله  
رحمته واسكنه فسيح  
جنته ونفعنا به  
آمين

(وهمامشه حاشية العلامة أبي الاخلاص حسن بن هبارن)  
(على الوقاء الشرع بل الى الحنفي تقدمنا الله به آمين)



(قوله والاعتناق شرعا اثبات القدوة الشرعية) هذا التعريف على مذهبهما وعند الامام الاعتناق اثبات الفعل المنقضى الى حصول العتق فلهذا يتجزأ عنده الاعتقاد كما في البرهان وشرح العيسى على أن المصنف رحمه الله ذكر فيها يأتي في باب عتق البعض ان هذا التصريف غير مسلم (قوله لا مطلقا) ناطقه باثبات القوة الشرعية لا يستثنى منه مخرج فرد عما قدر عليه الحرف فلا يجه في الاطلاق وقوله بل بازالة الملك لا وجه للاضراب على ما سبق (قوله بازالة الملك الذي هو مصنف حكيم) فيه نظر لان الضم مع الحكمي اغما هو الرق الذي هو موجب الملك على انه ذكر في عتق البعض بقوله واثباتها أي القدوة الحكيمة بازالة الضم الذي هو الرق (قوله وازالة الملك) ذكره شرعا وطوشة لقوله مطلقا والافهم مستثنى عنه بقوله قبله بازالة الملك (قوله أي غير مقيد بكونه ملكه) يقع الميم وتشديد اللام وقع التكاف (قوله ويلزمه) أي يلزم ازالة الملك مطلقا اثبات القوة الشرعية (قوله حين يكون أهلا للاول قبل الاذن الخ) المراد بالاول النافع المحض كالعبادة وبالثاني المتردد كالبيع (قوله او اعتنق) كذا اعتنق الله على الاصح والعتاق عتقك وعتقك على ولوزاد واجب عتقك بوجوبه بكماله وأذكر كما في التلغ (قوله ما أنت الا سراح) نال التكامل هذا هو الحق المفهوم من كيب الاستثناء لغة وهو خلاف قول لما شاع في الأصول وقد يسهل في الأصول بأنه لا ينشأ هو قسم الاستثناء بالتكلم بالباقي بعد الثبوت

٢٢٦٢٢

١٠

(بسم الله الرحمن الرحيم)

(كتاب التناق)

العتق والتناق لغة القوة مطلقا وشرعا قوة حكمية تظهر في حق الادعي بانتهاء حق الاغيار عنه (والاعتناق) لغة اثبات القوة مطلقا وشرعا (اثبات القوة الشرعية) التي يصير بها العتق أهلا للشهادات والولايات قادر على التصرف في الاغيار وعلى دفع تصرف الاغيار عن نفسه لا مطلقا بل (بازالة الملك) الذي هو ضعف حكمي كالقوة الحقيقية التي تحصل في البدن بزوال ضعف حقيقي وهو المرض (أوازالة الملك مطلقا) أي غير مقيد بكونه ملكه وحاصله جعله غير مملوك لاحد فيخرج به المبيع والمجبة اذ جعل مملوكا لمالكه ولو كان له اثنان من القوة الشرعية وسأني تحفة ان شاء الله تعالى (وبمعنى أي الاعتناق) من حر لم يكون أهلا لذلك لأن المملوك لا ملك وان ملك ولا عتق الا في الملك (مكلف) أي عاقل بالغ اما الاول فلان الجنون ينافي أهلية التصرف ولهذا قال الماقل البالغ اعتنق وأما سبي أو مجنون وجنونه كان ظاهرا كان القول له لا سباده التصرف الى حاله متنافية له وأما الثاني فلانه أي الاعتناق ضرر ظاهر ولم يذا لملكه الوصي والولي عليه والصبي ليس بأهل للعناء المحض بخلاف النافع المحض والمتردد بينهما حيث يكون أهلا للاول قبل الاذن ولثاني بعده (في ملكه) حال من ضمير يصح وانما اشترط ذلك لقوله صلى الله عليه وسلم لا عتق فيما لا ملك له ابن آدم (ولو بالاضافة اليه) أي ويصح الاعتناق ولو كان باضفائه الى الملك كان يقول لعبده غيره ان ملكه فهو حر حيث يعتق اذ ملكه وقد مر مثله في اطلاق (بصريحه) أي بصريح الاعتناق بأن كان مستعلا به وضمنا وشرعا متعلق بصريحه (بلانية) لانها انما تشترط اذا اشبه مراد المتكلم ولا اذا اشبه دلالة وذلك (كانت حرا وعتق او ممتق او محررا وحررتك واعتنقتك او ما أنت الا حر) لان كلامه مشتمل على النفي والاثبات وهو آكد من مجرد الاثبات بدليل كلمة الشهادة

(قوله او هذا مولاي او يمولاي) ليس من الصريح بل ملحق به أي ٣ بالصريح كافة المتبعين (قوله او يا مولاي او يا هذا) (الخ)

قال الكمال أما السنداء فالتصريح لا يثبت ومعنا بل القصد (قوله فان لفظ الاخبار) لتعليل لقوله كانت حر وكان ينبغي ذكره عليه (قوله فان تصحيح كلام العاقل الخ) نظاره انه لتعليل لما قبله وفيه نظر فنبقى قطعه عنه بأن يقال ولان تصحيح كلام العاقل (قوله وبه قوله) وحيث لك تفصيل (أوبست) ملحق بالصريح (قوله عني وان لم يقبل) قال الكمال ولا يرتد بالرد (قوله ولا بكتابات الطلاق وان نوى) شامل لجميع القاطع كما صرح به الكمال والزم يلحق وقاضيان حتى لو قال اختاري فاختارت نفسها وقوى العتق لا يمتنع اه الا انه استثنى منها في التمهيد لان الدائع امرك سيدك واختاري فانه يقع بالنسبة اه والاعتناء منقطع لان امرك سيدك واختاري من كتابان التوضيح لان كتابا التعلق الطلاق اه وفيها قال لها امر عتقك سيدك او جعلت عتقك في يدك او قال لها اختاري العتق او خيرتك في عتقك او في العتق لا يحتاج الى النسبة لانه صريح لكن لا بد من اختيار العتق في المجلس لانه عليك اه (قوله كذا بانني) قال في تحفة الفقهاء هذا اذا لم ينو اه وقال الكمال لو قال ما نيتي او يا نيتي لم يمتنع لان السنداء الى آخره اعلل به هنا ثم قال وعلى هذا فيفسى أن يكون محل المسئلة ما اذا كان العبد معروف بالنسب والافهم مشكل اذ يجب أن يثبت النسب قصد قتاله فمقتضى (قوله) ولا تقوله لاسلطان لي عليك وان نوى) كذا في البرهان وقبل مقتضى ان نواه وليس بسبب تعيين التبعة في السلطان لا يمتنع اه وقال الكمال فاذا في مقتضاه النظر كون نفي السلطان من التكنيات

وعبر الوصف بالحسرة يمتنع فاذا كده كان أولى أن يمتنع (او هذا مولاي او يمولاي) فان لفظ المولى مشترك في المعنائه المقتضى وفي العبد لا يلحق الا هذا المعنى فمقتضى دلالة (او يا مولاي او يا هذا) فان لفظ الاخبار يحصل انشأ في التصرفات الشرعية دفعا للمعاجة كافي التكميل والطلاق والبيع ونحوها فان تصحيح كلام العاقل لا يقدرا لا يمكن واحب ولا وجه له لا بتقديم ثبوت العتق ونحوه في الحل ليعتق منه هذا الاخبار فان قال أردت التكليف أو حررته من العمل صدق وماتة لا احتمال لاقراءه والسنداء لا يحتمل التناهي فاذا ناداه بوصف عك انشاءه كان تحقيقا لذلك الوصف (الانما هي به) أي سمي عبده بالحر والعتق غنثذ لا يمتنع لان مراده الاعلام باسم علمه وموالاته (ثم) أي هذا معناه اه (اذا نادى بالهبة) وقال يا آزاد وقدمه بالحر (أو عكس) بأن ساءه ما زاد ونادى يا سحر (عتق) لانه ليس بشيء باسم علمه فبعترا حصارا عن الوصف (كذا رأيتك سحر) ونحوه ما يعبر به عن البدن أي وحيثك أو رقتك أو قال لامة فربحت فان هذه الانفاذ مما يعبر به عن البدن وقد مر في الطلاق وان اضافته الى جرو شائع كالصنف والثالث ونحوهما يقع في ذلك الحيز وسأقي الخلاف فيما وراءه في الساب الذي يلي هذا (وبقوله لامة وحيث لك تفصيل) أوبست من ذلك عتق وان لم يقبل) الصمد السبع والجمعة (ولم ينو) المولى الاعتراف لان يسع نفس العبد منه اعتناق وكذلك الهبة (ولو زاد بكلام يمتنع ما لم يقبل) كذا في الفصول المعامدة (وبكتابته) عطف على نصريح (ان نوى) ازالة للاشبهة والاحتمال (كلامك) لي عليك أو لاري أو لاسمبل وخرجت من ملكي وخليت سيدك) لانه يحتمل نفي هذه الاشياء بالسبع والكتابة كما يحتمل ما يمتنع واذا نواه تميز ولو قال لامة اذهب حيث شئت أو فوجده اني شئت من بلاد الله تعالى لا يمتنع وان نوى لانه لا يبعد زوال اليد فلا يدل على العتق كافي المكاتب كذا في غاية البيان (وقوله لامة قد اطلقتك) شبه الاعتراف تعق اذ قال اطلقه من العتق اذ احلى سيده فهو قوله خليت سيدك (لا يطلقتك وانت طالق) لما سبق في أوائل كتاب الطلاق ان الطلاق يقع بلفظ العتق لا عكس فان ازاله ملك الرقية يستلزم ازالة ملك المتعة لا عكس (ولا بكتابات الطلاق وان نوى) لهذا الوجه (كذا) أي لا يمتنع ايضا بقوله (بانني ويا نيتي) نعم النون وان نوى (وبانني ويا نيتي ويا نيتي ويا نيتي) لان السنداء كما عرفت لا يحتمل التناهي فان ناداه بوصف عك انشاءه بالحسرة كان تحققة لذلك الوصف وان لم يمتنع انشاءه كان للاعلام المحرر لا لتحقيق الوصف لتعذره وهذه الاوصاف من هذا القبيل (و) لا (قوله) لاسلطان لي عليك) وان نوى لان السلطان هو الوجهة قال الله تعالى أو لمأبني بسلطان مبين أي بمجة ويزكر ورايه الدوا الاستلاء هي السلطان به لقيامه بامتياز له بصار كانه قال لا يحق لي عليك ولو نص عليه لم يمتنع وان نوى فكذا هذا (و) لا (قوله) أنت مثل الحر) لان المثل يستعمل للشاركة في بعض الاوصاف عرفا فوقع المثل في الحرية فلا تثبت (بخلاف) ما اذا قال (هذا ابني لا كبرسانته أو

١٠

(قوله وانت مثل الحر) هذا اذا لم ينو ان نوى عني لما في المتبين والبرهان

(قوله فيه خلاف الامامين) الخلاف في  
الاكبر مثالا في الاصغر لما قال في الجوهرة  
واما اذا كان بولد مثله امثله الا انه معروف  
النسب فانه يعتق اجماعا لانه اقرع لا يستقبل  
منه لانه يحتفل ان يكون مخلوقا من مائه  
يشبهه او نازاه (قوله فيعتق ويثبت  
نسبه الخ) ظاهره انه ثبت النسب من  
غير تصديق سواء كان صغيرا او كبيرا او  
يعبر عن نفسه وهو ظاهر في الصغير وما  
الكبير اذا دعى سيده بنوته وكان يولد  
مثله له او ابنته او امهوتة وكان يولد مثله  
لهما والنسب المعروف فقبل لا يحتاج  
الى تصديق السيد لان اقرار المالك على  
مخلوكة يعبر من غير تصديقه وقبل  
يشترط تصديقه فيما سوى دعوة بنوته  
لان فيه حمل النسب على الغير كافي  
التبيين ولكن سيذكر المستفتي  
كتاب الاقرار به ثبت النسب من المولى  
بغير اقراره ولم يجعل فيه خلافا وقد علمته  
(قوله ولو قال لعده هذا عتي) ذكر في  
البرهان اسم الاشارة مؤثرا (قوله وقيل  
لا يعتق بالاجماع) هو الاظهر لان المشار  
اليه اذ لم يكن من جنس المسمى فالعبارة  
للمسمى كالرباع فصاعدا على انه باقوت  
فاذا هو من جنس كان باطلا والذكر والانتفى  
من بنى آدم جنسا فطلق الحكم بالمسمى  
وهو معدوم ولا يتصور تصحيح الكلام في  
المعدوم يجب اياها اقرارا فيلغو كذا في  
البرهان الا انه اقتصر على ما اذا قال هذه  
بنى لعده ولم يذكر حكمه وقد نص عليه  
الكمال (قوله الا اذا قال ابواي) ينبغي  
ان لا يحصر في هذا الاسباب الامل اهم منه  
مثله (قوله ذارحم محرم) يعني ومهرمته  
بالقرابة لا الرضا حتى لو ملك ابنته  
وهي اخته رضا لا يعتق كافي البهر

الاصغر ثابت النسب) فانه يعتق بلانية لان الاكبر يعتق في الاول وثبوت النسب  
في الثاني نعمان ارادة اعمى الحقني وهو ثبوت الذنوة بقصارى المهرز وراة ثبوت  
المهرية للامم للثبوت وفيه خلاف الامامين والثاني (واما غير ثبوت) اي غير  
ثابت النسب يعتق في مجهول النسب (في مولده) اي وطنه الاصل اشارة الى الخلاف  
في نفسه بمجهول النسب قال في الفتنه بمجهول النسب الذي يذكر في المكتب هو  
الذي لا يعرف نسبه في البلدة التي هو فيها ويختار الحقن من شرح الهداية  
وغيرهم انه الذي لا يعرف نسبه في مولده ومستقر اياه بدل الوفاق على ان  
الحامل المسبية ولد هاتين النسب فاذا ثبت نسب المول انما خرج من دار الحرب  
باعتبار كونه من النكاح لا من الفسخ فلا يثبت نسب الشخص الخارج منها  
اولى فالجلب انما يكون بمجهول النسب اذا لم يعرف نسبه في مولده ووطنه الاصل  
(فيعتق ويثبت نسبه جليا) اي يجلبوا من دار الحرب (او مولدا) في دار الاسلام  
قال في المكافي ولا يفرق بين ان يكون جليا او مولدا لان محبة دعوة المولى باعتبار  
الملك وحاجة المملوك الى النسب وقال في الكفاية قوله جليا انما يصح اذا كان  
جليسا غير ثابت النسب في مسقط اياه اما اذا كان ثابت النسب في مولده فلا يثبت  
نسبه من مولاه ولهذا اقلت ههنا غير ثبوت في مولده ولو قال لعده هذا عتي او لامته  
هذا بنى قيل هو على هذا الخلاف وقيل لا يعتق بالاجماع لان الاشارة ليس من  
جنس المسمى (كذا) اي كما يعتق بقوله هذا بنى على الخلاف يعتق بقوله (هذا  
اخي او ابي) بطريق المجاز كما ذكر (لا هذا اخي) حيث لا يعتق به في ظاهر الرواية  
بغني اذا وجدت الابوة او الامومة في الملك كاتمامو حنتين للعتق بالواسطة  
فتكون المهرية لازمة له ما يصح المجاز لاذ كروا سطة بخلاف الاحوة لانها  
لا تكون الا بواسطة الاب والام لانها عبارة عن المجاورة في صلب او رحم وهذه  
الواسطة غير مذكورة ولا موجب لهذه الكامة في الملك بدون هذه الواسطة فادام  
تذكر لنا الكلام لعدم محبة المجاز (الا اذا قال من السب اولاب اولام) قال في  
المبسوط ان اختلاف الروايتين في الاخ انما كان اذا ذكره مطلقا بان قال هذا اخي  
فاما اذا ذكره مقسدا بان قال هذا اخي لاني اولاهي فاعتق بل لا تردد ولا مطلق  
الاخوة مشترك وقدر ادبها الاخوة في الدين قال الله تعالى انما المؤمنون اخوة  
والمشترك لا يكون محبة فاما اذا قيد بمجاز كترعين المراد فان قبل البنية اينا  
مشركه بين نسب ورضاع فكيف يثبت العتي باطلاق قوله هذا بنى قلنا مثل  
هذا المجاز لا يعارض الحقيقة فادامتعت بصارى مجاز يكون بينه وبينها علاقة  
وهو هذا فان المهرية لازمة للبنوة فيكون الانتقال من المألوم الى الاكبر (كذا)  
اي كقوله هذا اخي (هذا جدتي) حيث لا يعتق (الا اذا قال ابواي) فان هذا الكلام  
لا يثبت العتي الا بواسطة الا موجب له في الملك الا به كما بينت ثم لما ذكر العتي  
الحاصل بالاعتاق الاختيار اراد ان يذكر مسائل العتي الحاصل بالاختيار فقال  
(من ملك) مبتدأ خبره قوله الاتي عتي عليه (دارحم) الرحمة في الاصل وعاء الولد  
في بطن امه ومعبت القرابة من جهة الولد راجع ومنه ذوالرحم (بحرم) الحرمان

(قوله ولا فرق بين ما اذا كان المالك مسلما او كافرا في اداء الاسلام) قد عدا الاسلام احترازا عما لو ملك قريبا محرما من سبطا  
الحرب فانه لا يعتق عندهما تلافيا في مفر ولو ملك قريبه الذي والمسلم مدار الحرب حتى بالاجماع (قوله والمالك انما اشترى  
اشاءه لانه لا يشك ان يفتي حذف لفظه لانه (قوله ان ليس له ملك تام) يعني ان يقال لانه لا ملك لك في الحقيقة وانما له

التكسب خاصة وقرباؤه اولاد يوجب  
مواصاتها بالتكسب دون غيرها من  
الاقارب فكذلك الكتاب اه وفي رواية  
كقوله ما يشك ان يفتي انما اشترى او  
اعتق لوجه الله تعالى اولاد سلطان او  
لاصم) وادرج على قوله لما ذكرنا اعتق  
الحاصل الخ لان هذا اختار في كيف  
يكون مما ليس باختباري الا انه ليس  
ثائبا في بعض القوم وعليها الاعتراض  
(قوله او غيرها) لا فرق بين الاكراه  
المبيح وغيره كما في التبر (قوله او سكران)  
يعني من يحرر بالباطل بقره مباح كما ينظر  
والذي لم يقصد السكران مثل ومن  
حصل له بقاء ودواء كما في البصر (قوله  
بان قال او دخلت الدار فاشترى) هو  
الصواب ووقع في كثير من النسخ فانت  
طابق وهو موهو (قوله والمثل يعتق يعتق  
امه تبعا لمثل الخ) فيه نظر لانه لا يحتل ما ان  
يكون قوله تبعا لمثل المثل بقره قوله  
بعد ان اولدت بعد عتقه لاقول من ستة  
اشهر او يكون شرعا فان كان متنا عارض  
تفسيده التبعة بدون ستة اشهر ما سجد كره  
ان التبعة تكون مطلقا وان كان شرعا  
لا يصح المثل لانه فيسده انه لا يعتق المثل  
باختصاص الام الا ان تلده بدون ستة اشهر  
وانه يعتق مطلقا (قوله وبهذا يظهر ان  
في عبارة صدر الشريعة تساهيا) غيره سلم  
بل الحق ما قاله صدر الشريعة وفي عبارة  
المصنف تصرح بما يفيد من قوله وان  
اعتقت وهي غير معلومة المثل بان  
ولدت لاكثر يعتق تبعا اه فهو يشير  
الى انه يعتق مقصودا فيما اولدت له دون  
سنة اشهر وصرح به المصنف في كتاب

شخصان لا يجوز الشكاح بينهما ما كان احدهما ذكرا والآخر انثى وهو وصفه  
ذاو من العاقر والاصل فيه قوله صلى الله عليه وسلم من ملك ذكرا رحم محرم منه فهو  
حروا للغة بمعنى موهو يتناول كل قرابة مذكورة بالتحريم ولا كانت او غيره ولا  
فرق بين ما اذا كان المالك مسلما او كافرا في اداء الاسلام لعدم العلة والمساكن  
اذا اشترى اخاه لا يشك ان يفتي انما اشترى له ملك تام بقدره على الاعتاق والمزوم  
عند القادة (ولو) وصلته كان المالك (مبايا ومجنونا) حتى يعتق القريب  
عليه ما عند المالك انما يقتضيه حق العتق منه (او اعتق) عطف على ملك  
(لوجه الله تعالى اولاد سلطان او لاصم) فانه ايضا يعتق لوجود ركن الاعتاق من  
أهله في محله ووصف القريب في اللفظ الاول زيادة لفظ العتق في الاخير من  
بعد موهو بل يكون المقتضى عاصيا لان ذلك من فعل التكفيرة وبعد الاصل (او)  
أعتق (مكرها او سكران) فان اعتاقه ما صحح لصدوره عن أهله مضافا الى محله ولا  
يشترط في الاستطاعة الرضا وبالاكراه بعد الرضا ولا تأثيره في انعدام الحكم  
الذي يرى ان ما روى عنه عليه السلام في ذلك من جدوه من جدوه من جد  
السكاح والطلاق والعتاق والمنازل لا يرضى بالحكم (او اضاف) عطف على  
اعتق (عتقه الى شرط ووجد) أي الترتيب بان قال ان دخلت الدار فانت عتقت  
قد نزل (عتق عليه) أي على من ملك والمذكور بعده (كعبه لغيري خرج البيا  
مسلم) فانه يعتق لقوله صلى الله عليه وسلم في عتد الطائف حتى يخرجوا اليه  
مسلمين هم عتقاء الله ولانه احرز نفسه وهو مسلم ولا استرقاق على المسلم ابتداء  
(والمثل يعتق يعتق امه) تبعا لما لا بد لها ولا يصح بيعه وهبته لان التماس نفسه  
شرط في التبعة والقدره عليه في البيع ولم يوجبه بالاذاة الى المثل وثبت منما  
ليس بشرط في الاعتاق ثم قيام المثل وقت الاعتاق اغما يعرف (ان اولدت بعد  
عتقه لاقول من ستة اشهر) لانه اقل مدة المثل كما علم ان المثل وافي كتب  
القوم ان المثل يعتق باعقاق الام تبعا لمطلقا فان اعتقت وهي حامل بان ولدت  
بعد عتقه لاقول من ستة اشهر يعتق المثل ولا ينصرف لاقوله وان اعتقت وهي غير  
معلومة المثل بان ولدت لاكثر يعتق تبعا لانه ما كن يغير ولاؤه الى مولى الاب كما  
مروم هذا يظهر ان في عبارة صدر الشريعة من حيث قال اعلم ان المثل يعتق يعتق امه  
لا يطريق التبعة بل يطريق الاصله حتى لا يغير ولاؤه الى مولى الاب وهذا اذا  
ولدت بعد عتقه لاقول من ستة اشهر تبعا لما لا يظهر ما في عبارة القوم  
حيث قالوا ان اعتق حامل عتق حواشيها تبعا وايضا قوله اذا ولدت بعد عتقه لاقول  
من ستة اشهر قيد لقوله يعتق يعتق امه ومهم له وقد فعله عنه بل حق العبارة ان  
يكون كذلك اعلم ان المثل يعتق يعتق امه وهي حامل بان ولدت لاقول من ستة  
اشهر حتى لا يغير ولاؤه الى مولى الاب فالجواب ان المثل يعتق يعتق امه مطلقا

الولاء في مسألة جرح الولاء (قوله لكن يغير ولاؤه الى مولى الاب) هو الصواب خلاف ما  
(قوله كما في صوابه كما سألني اذ لم ينقد بل سألني في كتاب الولاء

فان وقع العتق عليه قصدا بان ولدت لاقل من ستة أشهر بعثى ولا ينتقل ولاؤه  
 ابدا الى موالى ابيه وان وقع بغيره تبعه امة بان ولدت لأكثر بعثى أيضا لكن اذا  
 اعتق الأب بعده فقه بغير ولائته الى مواليه وسباني تمام تحققة في الولدان شاء  
 الله تعالى (بلا عكس) يعني ان الأم لا تعتق بعثى الحمل بل بعثى الحمل فقط اذا لوجه  
 لا اعتاقها مقصودا لعدم الاضافة اليها ولا تبعاله لان فيه قلب الموضوع (الولد يتبع  
 الأب في النسب) لانه لتعريفه والأم لا تشتهر (و) يتبع (الأم في الملك) حتى اذا  
 كانت الأم ملكة زيد فولدت ولدا كان الولد ايضا ملكا له وان كانت مشتركة بينه  
 وبين غيره كان الولد كذلك (والرق) والفرق بينهما مال الرق هو الذل الذي ركه  
 الله تعالى على بعض عبيده جزاء استنكاحهم عن طاعته وهو متى الله تعالى أو  
 حق العامة على الخلاف فيه والملك هو عكس الشخص من التصرف فيه وهو حقه  
 وأول ما يؤخذ في المأثور بوصف بار لا الملك الاعد الاخراج الى دار السلام  
 والملك يوجد في الجاد والحيوان وغيره الا الذي لا رقي وبالسبع يزول ملك المالك  
 لا الرق وبالعنق يزول ملكه قصدا لانه حقه وبزول الرق فضا ضرورية فراعته من  
 حقوق العباد وتبين ان الفرق بينهما في القن وان الولد المالك كاتب بالرق  
 والمالك كاملان في الرق القن وورق أم الولد ناقص حتى لا يجوز اعتاقها عن  
 الكفارة والمالك فيها كامل والمالك تبرقه كامل حتى جازعتا عنه عن الكفارة  
 وملكه ناقص لغروحه عن يد المولى ولا يدخل تحت قوله كل مولود لي كذا كره  
 الزبلي (والعتق وفروعه) كالتدبير والاستلاد والكتابة بالاجماع عليه ولان  
 ما هو يكون مستهكبا كاعتاقها فخرج جانبها ولا تفتق منه من جانبها ولم يثبت  
 نسب والارثا وولد الملاعة منها حتى ترثه ورثها ولا نه قبل الانفصال كعضومها  
 حاشا حكمها حتى يتغذى بعد انما ينتقل بانتقالها ويدخل في البيع والعتق  
 وغيره مما من التصرفات تبعالها فكان جانبها ارحم ولهذا يعتبر جانب الأم في  
 البهائم ايضا حتى اذا قول بين الوحشي والاهل الى اوبس المأ كول وغيرها المأ كول  
 يؤكل اذا كانت امة مأ كوله كره الزبلي (وبتبع) الولد (خبره ما في الدين)  
 رعاية بجانب الولد (فولد الامة من زوجها ملك لسيدها) تفريع على كون  
 الولد ناعلا لام في المالك (ولو كان) الولد (من سيدها غير) لانه مخلوق من مائه  
 فبعثى عليه ولا يمارضه ماء الامة لان ماءها مملوك لسيدها بخلاف أمة الغرلان  
 ماءها مملوك لسيدها فتمارضها فخرج جانبها عبادا كرنا والزوج قدرته على تعلمه  
 (وولد المغرور حرا بالقيمة) المغرور رجل اشترى أمة على انهما ملك البائع او نكح امرأة  
 على انها حرة فولدت كل منهما ولدا فظهر ان الاولى ملك لغير البائع والثانية أمة  
 فثبت بكون كل من الولدين حرا بالقيمة اما حرة فلا نه حلت من ماء الحر ولم  
 مرض الوالد برقبته كما مرضى في الاول فلا يتبعها وأما القيمة المرعاه جانب التبعية  
 الأصلية

(قوله بل بعثى الحمل فقط) أهمهله  
 من القيد وهو واجب الذكر انك اذا حكم  
 بعثى الولد الا ان تلده لاقل من ستة أشهر  
 أولا هو في حكمه من وقت الاعتناق  
 ولو زاد من ستة أشهر كما اذا كانت معتدة  
 من طلاق او وفاة أو جاءت بتوأمين  
 الاقل دون ستة أشهر والثاني لا كثر  
 (قوله ورق أم الولد ناقص) قال الكمال  
 وما أورد من أن الرق لا يقبل التجسزى  
 فكيف يقبل النقصان يتدفق بان المراد  
 بتقصا الرق نقصان حاله لا نقصان  
 ذاته (قوله والعتق وفروعه) مستدرك بما  
 تقدم من قوله والحمل بعثى بعثى امة  
 وكذا وقع مثل هذا في غير ما كتاب  
 ولعل اعادته ليرتب عليه قوله وفروعه  
 (قوله فولد الامة الخ) كان ينبغي ان  
 يفرع على المذكور او لا فاولا فله قول فولد  
 الامة من الشريعة ليس بشر يفعتلا الخ  
 ولم يفرع بقوله والرق ويمكن ان يقال  
 وولد الامة بان سبها حاما فولدت  
 (قوله وولد المغرور حرا بالقيمة) أي قيمته  
 يوم انصومه كحسابي

(باب عتق البعض)

(باب عتق البعض)

(اعتق)

(اعتنى بعض عبده لم يعتق كله) خلافا لما للشافعي حيث يقولون يعتق كله  
وما حصل الخلاف أذا اعتاق البعض هل يوجب زوال الرق عن المحل كله أم لا فعنده  
لا يوجب بل يبقى المحل رقيقا ولكن زوال الملك بقدره وعندهم يوجب لهم أن  
الاعتاق أثبات العتق الذي هو قوة حكمية وإنما لها مازالة منه الذي هو الرق  
وهذا لا يتجزأ بالاعتاق فكذلك الاعتاق والأثر تخالف المعلول عن العلة ولا تجزئ  
العتق لأنه إذا تجزأ فأما أن يثبت باعتاق البعض اعتاق الكل أو لا يثبت شيء أو  
يثبت بعضه وعلى كل من الأولين يلزم تخلف المعلول عن العلة وعلى الأخير يلزم  
تجزئ العتق فصار الاعتاق كالإطلاق والمفعول عن القصاص والاستقلال في عدم  
التجزئ وله أن الاعتاق إما اثبات العتق بإزالة الملك أو أزالة الملك ابتداء لاثبات  
العتق مازالة منه الذي هو الرق ولا زال الرق بغير عدم التجزئ وذلك لأن  
الاعتاق تصرف وكل ما هو تصرف لا يتبدى ولا يمتص تصرف ولا يمتص تصرف  
أما تكون على ما هو حقيقة وحقة الملك ولا يمتصه ما يكون على الملك والملك يتجزئ  
بالإجماع لكن يتعلق به أمر غير متجزئ وهو العتق وتعلقه به لا يستلزم تجزئه  
كجواز الصلاة فإنه أمر غير متجزئ يتعلق بتجزئ وهو الأركان هذا المصنف حاذكره  
القوم في هذا المحل وأنت خبير بأنه لا يفيد الجواب عن دليلهم إلا بتعقيب مرام  
الامام ورفع الاشكال الوارد على الامام في هذا المقام بأن العتق مطاوع للاعتاق  
فكيف تصور تجزئ الفعل وعدم تجزئ مطاوعه وإن أردت العثور على تحقيق  
المرام فاستمع لما ألقى عليك من الكلام فاقول والله التوفيق ويده معاليد  
الحقيق أن المعنى الحقيقي للاعتاق اثبات العتق الذي هو قوة شرعية كما قالوا  
ومن البين أن اثباته من حيث هو كذلك خارج عن قدرة البشر وأما هو مقدور  
خالق القوى والقدرة فاذا امتنع المعنى الحقيقي وجب أن يصار إلى المجاز كما هو  
القاعدة المقررة وأقرب المعاني المجازية إلى الحقيقة هنا أن أحدهما اثبات  
القوة الشرعية بإزالة الملك بأن يكون العاقد من العبد إزالة الملك وتربط عليه  
ثبوت القوة الشرعية وتظهره الكسب والتعلق في أفعال العباد فان الأول مقدور  
العبد ويترتب عليه مقدور الله والمعنى الثاني إزالة الملك وهو ظاهر وهذا يخرج  
الجواب عن دليلهم المذكور ويدفع أيضا الاشكال المشهور أما الأول فإن يقال  
لأنهم أن الاعتاق اثبات القوة الشرعية فابعد مدوره عن العبد محال فكيف يصح  
استداده الحقيقة فإذا بطلت هذه المقدمة بطل ما يترتب عليها وأما الثاني فإن  
يقال إن أردتم بكون العتق مطاوعا للاعتاق كونه كذلك بحسب معناه الحقيقي  
سلبا لكن المراد منه ناليس ذلك المعنى كما عرفت بل معناه المجازي ويجوز تخلف  
مطاوع الفعل عن معناه المجازي كما في كسبه فلم ينكسر لأن معناه أردت كسره  
فلم ينكسر وإن أردتم بكونه مطاوعا للمعنى المراد منه فلا نسلم ذلك فإنه إما إزالة  
الملك أو ما هو صعب عنها وظاهر أن تجزئ إزالة الملك لا يستلزم تجزئ العتق بل  
تجزئ زوال الملك ولا محذور فيه بل الأمر كذلك فإنه إذا اعتق البعض زال بعض  
ملك المولى وهو ملك البدوي في ملك الرقبة فصار كالمكاتب ولهذا اعتب بالمشقة

(قوله فان الاول مقدور العبد يترتب  
عليه مقدوره تعالى) يوجه القول بعدم  
مقارنة المعلول لليلة وهو مخالف لقولنا  
بمقارنتها

(قوله حتى لو استولد نصيبه من مدبرة) اقتصر  
عليه قال الكمال حتى لو مات المستولد فتنق من جميع ماله ولو مات

التي طلبها وهذا التحقيق القاض على من أقواله الموقف اذ جعل ما قال صاحب  
البدائع ان اكثر القوم على ان المهرى عند الاعتاق لا الفتي وهو غير مدد لان  
الاعتاق لما كان متمسكاً كان الفتي متميزاً بغيره وان الفتي حكم الاعتاق  
والحكم ثبت على وفق العلة ولان القول بهذا قول بخصوص العلة اذ يوجد الاعتاق  
في النصف ويتأخر الفتي فيه الى وقت الضمان او السمانة وانه قول بوجه العلة ولا  
حكم له وهو تفسير بخصوص العلة وما قال بعض محشي القمحا بأنه يلزم من تقرير  
صاحب البدائع ان الفتي لا يخلف عن الاعتاق في عدم التميز فانه لا يقبل  
التمييز فظهر قوة قول صاحبين ووجه الاستحلال يظهر من السامل فيما  
ذكرنا فليأمل ثم اذا تجرأ الاعتاق بزوال بعض الملك احتبس مائة بعض العبد  
عنده فوجب عليه السعاية (وسي) لولا (في) قيمة (الباقى) من ذلك البعض  
(نصار كالكتاب) لان المستحق في زوال الملك كاتبعه عند زواله وجزءه كالحق  
الاربع والملك المتبرع لان الاضاق الى البعض فوجب ثبوت المالكية في  
كله وبما ملك في بعضه فعملنا بالادلة بان المالكية انما لله ما قاله  
لارقية والسعاية كذلك المكتوبة فله ان يستعبد له ان يعتقه لان الملك فاق  
للاعتاق (بلار دال الرق بلو عجز) يعني ان الفرق بينهما ان مقتى البعض اذا عجز  
عن الاداء لار دال الرق لانه اسقاط محض ولا يقبل الفسخ عند الفسخ فله ان يستعبد له  
المقصود لانه عاقبة قبل الفسخ وليس في المطلق والقصاص حاله متوسطة  
فانتهى في الكل ترجيحاً للهمم والاستقلال بتميز عن غيره من لو استولد نصيبه من  
مدبرة يقتصر عليه وفي الفتنة لما عجز نصيب صاحب مدبرة فله ان يستعبد له بالفتنة ان  
فكسل الاستيلاء (اعتق رجل حصته) من المملوك المسترك بينه وبين غيره  
(فشرى بركة الاعتاق او الاستعلاء والاولاهما) لانهما اعتقاً (او فتنه) (سي)  
فشرى بركة بعضه (لو) كان الفتي (موسراً) بان ملك بقرينة نفسه بالآخر  
ولو كان معسراً فشرى بركة الاعتاق او الاستعلاء فله والاولاهما كما في الاول  
(ويرجع) الفتي للثامن (هـ) اي عيان من (على العبد) لانه مقام مقام  
الساكن وقد كان للساكن الاستعلاء فكذلك الفتي (والاولاه) لان الفتي كما  
من جهته حيث ملكه بالضممان (شهد كل من الميركبن) بدين نصيب الآخر  
(سي) العبد (لهما) موسرين كانا او عسرين او احدهما موسراً والآخر معسراً  
هذا عند اني حنفية وعندهما ان كانا موسرين فلا سعاية عليه وان كانا عسرين  
سي لهما وان كان احدهما معسراً والآخر موسراً سي لهما ولا موسراً ولا عسراً  
لهما لان كلامه ما يقول عتق نصيب عبي عليه باعتاده وراؤه رعتي نصيب  
بالسعاية واولا والاولا عروق في جسم ذلك عنده لان راعاه ما عليه على  
صاحبه وهو يتبرأ عنه فيبقى موقوفاً الى ان يتقاعن اعني احدهما (علق  
احدهما) اي الميركبن (هتة بقل فلان غدا) قال اردش فلان هذه الدار غدا  
فجور (والآخر بدينه) وقال ان لم يدحل فهو حراً (في) القدر (وجعل شرفه)  
اي لم يعلم ان دخل اولاً عتق نصفه وسي في نصفه لهما) وعند محمد سي في كله لان

المدبر يحققت من ثلث ماله اه (قوله)  
فكسل الاستيلاء يعني بين كاله لما قال  
الكمال وانما كل في الفتنة لا لما من  
نصيب صاحبه بالاضاد ملكه من حين  
الاستيلاء فصار مستولداً جارية نفسه  
فتنت عتقها المهرى ضروره (قوله)  
فشرى بركة الاعتاق اي مخرجاً او مضافاً  
ونفسى ان لا يقبل منه اضافته الى  
زمان طويل لانه كالمدبر ولو دبر موجب  
عليه السعاية في الحال فمقتى كما عجزوا  
به فينبغي ان يضاف الى مدة نشأ كل مدة  
الاستعلاء كما في الفتح (قوله او الاستعلاء)  
ويجبر عليه واذا امتنع بوجوه جبراً ولا  
يرجع العبد الى الفتي بما ادى باجماع  
أصحابنا كما في الفتح (قوله او بضمنه)  
يعني اذا عتق بغير اذنه كما سيأتي (قوله)  
لو موسراً) المراد به سائر التبرع لاسرار  
التي كاذ كره المصنفوا المختصين به يوم  
الاعتاق حتى لو اضر بعده او عسر  
لا يعتبر ان اختلافه يحكم الحال الا ان  
يكون بين المصنوع والعتق مد يتخالف  
فيها الاحوال فيكون القول للعتق كما في  
التبيين (قوله بان ملك بقرينة نصيب  
الآخر) يعني فاضلاهما يحتاج اليه من  
ملوسه ونفقة صاله وسكناه كما في التبيين  
(قوله شهد كل بعتق نصيب الآخر)  
كذا الوجه احدثنا على رفته باعتاق  
نفسه فانكر سي لهما (قوله فيبقى)  
موقوفاً ان يتقاعن اعني اعني احدهما  
قال في البحر عن الفتح فلومان قبل ان  
ان يتقاعن احدهما باخذ به المال اه  
(قوله علق احدهما عتقه بقل فلان  
عبد الخ) قال الكمال ولا ينبغي ان من  
صوره المسألة ان يتقاعن ثبوت الملك لكل  
الى آخره (قوله وسي في نصفه لهما)  
لا فرق فيه بين كونهما موسرين او عسرين  
او عتقين والاولاهما كما في البرهان (قوله وعند محمد سي في كله)

المقتضى عليه يسقط السعاية مجهول فلا يمكن التضامن على المجهول ولهما أن تصف  
السعاية سابقا يثبت فكل واحد من الشريكين يقول لصاحبه ان النصف الباقي  
هو مني والباقي نصيبك فيصنف بينهما (ولا عتق في هذين) أي قال رجل  
ان دخل فلان الدار فادفبدي كذا وقال الآخر ان يدخل فبدي كذا فمضى  
ولم يعلم أنه دخل أولا لا يعتق واحد من العبدین لان المقتضى عليه بالعتق والمقتضى  
له مجهول فلو فحقت له الماله (ملكاً) أي رجلان (ولد أحدهما) بشراء أو بهبة أو  
وصية (أو اشتري) أحدهما (نصف ابنه من مولا) أي مولى ابنه (أو علق عتقه)  
أي عتق هبد (بشراء نفسه) بان قال زيد لعبد بكر ان اشتريت نفسك فنصفك مني  
(ثم اشتراه) أي ذلك العبد (هو) أي زيد (ورجل آخر) بالاشتراك (عتق حصته)  
أي حصته الاب في المصورتين الاولين لانه ملك شخص قريبه وشراؤه احتاق كإسار  
وحصة الخالف في الثالث لوجود الشرط (ولم يضمن) عند أبي حنيفة لا لعدم  
التعدي (علم) الشريك (حاله أولاً) أي سواء علم انه ابن شره أو لا (كما لو رثاه)  
أي لا يضمن الاب نصيب الشريك في المصورات المذكورة كما لا يضمن الاب اذا  
ورث هو وشريكه ابنه صورة امرأة ماتت ولها عبد هو ابن زوجها فتركت الزوج  
والأخت فورث الاب نصف ابنه فعتق عليه لا يضمن حصته أخيهما اتفاقاً لان الارث  
ضروري لا اختيار للاب في نسبه (فلا تنوع عتقه أو استنق) أي اذا لم يكن  
لشريكه ولاية التضامن بقي أحد الأمرين اما بالاتفاق أو بالاستبراء وقالوا في غير  
الارث ضمن نصف قيمته غنياً وسعي له فقير الان شراء القربى احتاق فان كان  
موسراً يجب الضمان وان كان معسر اسبى العبد أو بحضبة يقول انه رضى بافساد  
نصيبه فلا يضمن كما اذا أذن باعتاق نصيبه حيث شاركه في قتله بالعتق وهو الشراء  
وان جهل فالحمل لا يكون عذراً (وان اشتري) أي أجنبي (نصفه ثم) اشتري  
(الاب موسراً مقبسه ضمنه) أي الاجنبي الاب لانه ماضى بافساد نصيبه (أو  
استنق) الابن في نصف قيمته لاحتساب ما لئنه عنده وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله  
لان يسار المقتق لا يمنع السعاية عنده وقالوا لاختاره ويضمن الاب نصف قيمته لان  
يسار المقتق يمنع السعاية عندهما (وان اشتراه) أي النصف (الاب موسراً من  
مالك كله لم يضمن) أي الاب (له) أي مالك كله لانه رضى بافساد نصيبه بيعة من  
الاب (دبر أحد الشركا وعتقه آخرهما موسراً ضمن السالكين مطلقاً)  
لا المقتق (وضمن المديبر عتقه ثلثه مديبر الا ما ضمنه) اذا كان العبدین ثلاثة  
ففر دبر أحدهم ثم عتقه الآخر وهما موسران والثلث ساكت فاراد السالك  
والمديبر الضمان فلما سكت أن يضمن المديبر دون المقتق ولابد أن يضمن المقتق  
ثلث قيمته مديبر ولا يضمنه الثلث الذي ضمن فوضعه أن قيمة العبد اذا سكت  
سبعة وعشرين ديناراً مثلاً فان السالك يضمن المديبر تسعة والمديبر يضمن  
المقتق ستة وذلك لان قيمة المديبر ثلثا قيمة القن لمسا في قبالته يبر تغلف منه تسعة  
وكان لا تلاف بالاتفاق وأما على قيمة المديبر وهي ثمانية القن وهي ثمانية عشر  
ونلثا سبعة فيضمن المديبر المقتق ثلث الست فقط ولا يضمنه التسعة التي هي نصيب

(قوله ملكاً أو أحدهما) كذا الحديث  
في كل ذي رحمهم بحسبهم كافي الفتح  
(قوله علم الشريك حاله أولاً) هو ظاهر  
الرواية عن الأمام وروى الحسن عنه  
نضمن الاب اذا لم يعلم الشريك انه ابنه كما  
في التبيين (قوله أو بحضبة يقول انه رضى  
بافساد نصيبه الخ) لا يفتي مافيه ويقتضي  
ان يقال كافي التبيين لان سبب الرضا  
يقضى من غير علم والحكم يدور على سببه  
لا على حقيقة لانه مطلق لا يمكن الوقوف  
عليه (قوله وان اشتراه الاب من مالك  
كله) مكرراً بما تقدم من قوله أو اشتري  
نصف ابنه من مولا وهو احتراز عن الشراء  
من أحد الشريكين لانه لو شرا منه موسراً  
لزمه الضمان للآخر بالاجماع كافي  
التبيين (قوله واعتقه آخر) حتى يعبده  
كما صرح به في شرحه (قوله ضمن  
السالكين مديبره) قال الكمال أبو جرح  
يعمل العبدان شام (قوله وهي ثلثا قيمته  
القن) قال الكمال لان له الانتفاع  
بالوطع والسعاية والبدل وانما زال الآخر  
فقط واليه مال المديبر الشهيد وعليه  
القتوى الان الوحي يخص المديبر دون  
المديبر وقيل يسأل أهل الخبر فان العلماء  
لوحوز رابع هذا فان الانتفعة  
المذكورة لم يبلغ فماذا كفره بقيته وهذا  
حسن عندى وقيل قيمته قنا وهو غير  
سديد وقيل نصف قيمته قنا وقيل تقوم  
خدمته مدة عمره خرواقه فما بلغت فهي  
قيمه اه



(قوله وقال العبد الجدير) معنى على عدم تجزئ التذرية عنهما (قوله فتنطق بالسمانة) لم يتعرض فيه لثقتها وكسها وجنابها وفي المختصر في باب محمد تنقته في كسها فان لم يكن لها كسب فنقتها على المنكر ولم يدرك خلافا في التفتن وقال غيره نصف كتبها للترك ونصفه موقوف ونقتها من كسها فان لم يكن لها كسب فنصف تنقته على المنكر لان نصف الجارية للترك وهذا الثلاثي يقول أبي حنيفة يفتي على قول محمد ان لا تنقته لها ١٠ عليه أصلا لأنه لا خدمة له عليها ولا احتساب وأما جانيه ما فتى فيها على

السالك مع ثلاث الساتة التي يضمنه ما يهاهدها عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقالوا  
العبد الجدير وضمن ثلثي قيمته بشر بكمه موصرا كان أو مفسرا لأنه ضمان ثلثي فلا  
يختلف بالصار والعسار بخلاف ضمان الاعتاق فإنه ضمان جنانية (قال هي أم ولد  
شريكى وأنتى) شريكه (تخدمه) أى تخدم الجارية الشرية بك المنكر (وما  
وتوقف يوما) عند أبي حنيفة لأن المقر أقران لاح له علم فأنفذ أخذ بأقراره  
والمنكر يؤم منها كما كانت فلاح له إلا في نصفها وعندهم المنكر أن يستسى  
الجارية في نصف قيمتها تكون حرة لأنه لم يصدقه صاحبها فأنقض أقراره عليه  
كأنه استولده فتنطق بالسمانة (القيمة لام ولد) وقالوا القيمة لأنها مملوكة كحرة  
منتفع بها وطأ وجارة واستخدمه فأنقضه كونه مملوكة كالخدمة ولما قال كل مملوك  
لى كذا تدخل أم الولد وما يباحه الوطء دليل الملك لأنه لا يصلح إلا بالنكاح أو  
بملك الميسر والأول متفق فعين الثاني ونشأ الملك دليل بقاها للمالكية والنقوم  
إذا المملوكة في الاتى ليست غير المالكية والنقوم وحسب الحرة لا ينافى  
النقوم كالمدبر ولما إذا أعتقت أم ولد النضر إلى تسي وهي أمه النقوم ولا ي  
حنيفة قوله عليه الصلاة والسلام اعتقه ولد هار واه ابن صاحب ولد أرقطى  
ومقتضى الحرية زوال النقوم لكنه يتعاضد عن إفاضة الحرية له أرض وهو قوله  
صلى الله عليه وسلم إنما أمرا أولدت من سيدها فهي ممتعة عن دبر منه وفي رواية  
من بعد مروا وأما أحد ولا معرض له في زوال النقوم فثبت فلا يضمنه من غير اعتقها  
أى أم ولد محال كونها (مشتريكة) بغيره وبين غيره بأن ولدت ولد أفادها فإنه  
لا يضمن خصه شريكه عند أبي حنيفة بناء على عدم تقومها وعندهما يضمن بناء  
على تقومها (رجل له عبد) ثلاثة (قال في محنته لاثنتين عنده أحد كما خرج  
واحد) منها (ودخل آخر فأعاد) هذا الكلام فان كان حيا أمر بالدمان (وان  
مات بجهل عتق ثلاثة أرباع الثالث ونصف كل من الآخرين) عند أبي حنيفة  
وأبي يوسف رحمهما الله تعالى وعند محمد ربع من دخل وغيره كقوله لا وذلك لأن  
الإيجاب الأول دائري في الخارج والثالث فنصف منهما مالم لا يجاب الثاني دائر  
بين الثالث والداخل فنصف منهما فنصف الذى أصاب الثالث شاع فيه وما  
أصاب النصف الذى عتق بالإيجاب الأول فلما أصاب النصف المتأخر وهو  
الربع بقي فعتق منه ثلاثة أرباعه وأما الداخل فعتق منه ربعه عند محمد لأن هذا  
الإيجاب لما أوجب عتق الربع من الثالث أوجبه من الداخل أيضا فنصفه  
بين ماؤه ما بقولنا المانع من عتق النصف يختص بالثالث ولا مانع في الداخل

قول محمد كالكاتب وتأخذنا الجنابة من  
جنى عليها تسعين بها وعلى قول أبي  
حنيفة جنابها موقوفة إلى تصديق  
أحدهما صاحب كافي الفتح (قوله وقال  
لها القيمة) قال في النهروى ذلك قيمتها  
قيمة وبه قال الجمهور اه (قوله ولا ي  
حنيفة قوله صلى الله عليه وسلم الخ) لم  
يدكر فيه الجواب عن وجهه فباس  
قوله وما ليس مما سبق (قوله فان كان  
حي أمرا بالدمان) كان ينبغي أن يصف ذكر  
حده وهو كالأول والقياس على ما عتق  
في ذلك فاذا عين العتق في الثالث الذى لم  
يخرج بالكلام الأول أى منه بالكلام  
الأول عتق وبطل بالكلام الثاني وان  
بين بالكلام الأول حتى الخارج ويؤثر  
بيان الكلام الثاني ويعمل ببيانه وان  
بدأ بيان الكلام الثاني فقال عتق  
بالكلام الثاني فدخل عتق ويؤثر  
بيان الكلام الأول فانه ما عتق من  
أخارج الثالث عمل به وان قال عتق  
بالكلام الثاني الثالث عتق وقعن عتق  
أخارج بالكلام الأول ولا يطل فالمسئلة  
على ثلاثة أوجه أحدها أن يبين وهو  
ما تقدم ثانيا أن عتق أحد العبيد فالعوت  
بيان أيضا فان مات الخارج رجعت  
الثالث فعتق بالإيجاب الأول لزوال  
الزاحم وبطل الإيجاب الثاني وان  
مات الثالث عتق الخارج بالإيجاب  
الأول والداخل بالإيجاب الثاني وان  
مات الداخل أمر ببيان الأول فان عتق  
به الخارج عتق الثالث أيضا بالإيجاب الثاني وان عتق به الثالث بطل الإيجاب الثاني والثالث ان عتق الموتى فعتق  
قبل البيان وهي مسئلة الكتاب اه فان قيل يشكل هذا على أصله ما من عدم تجزئ الاعتاق فالجواب ان عدم تجزئها اذا وقع  
في فعل معلوم والاتساق هنا ضرورى اه وقال في البرهان وتعلم الكلام على هذا المسئلة في أول باب عتق أحد العبد من  
الكافي (قوله وما أصاب النصف الذى عتق) ينبغي أن يقال فما أصاب فالحق لا يلاو

فعتق  
قبل البيان وهي مسئلة الكتاب اه فان قيل يشكل هذا على أصله ما من عدم تجزئ الاعتاق فالجواب ان عدم تجزئها اذا وقع  
في فعل معلوم والاتساق هنا ضرورى اه وقال في البرهان وتعلم الكلام على هذا المسئلة في أول باب عتق أحد العبد من  
الكافي (قوله وما أصاب النصف الذى عتق) ينبغي أن يقال فما أصاب فالحق لا يلاو

(قوله وقم العبد متساوية) ليس هذا التقيد لازما حكما (قوله قسم الثلث على هذا) قال السكال ولا يعني ان الحاصل للورثة لا يختلف انه يعني بحسب جعل سهام المتقسطه اوسع ١١ (قوله لا يتصور في مسئلة قط اجتماع نصفين في المقياس)

قطاقتي بلا تسام (قوله ورث من دخلت) هذه معجده عليهم ما قاله السكال في المسئلة والمجرب عنها والسكال على شيان منها في القسح (قوله مهر من على السوله) الكلام عليه كالسكال على قدمه العبد قها تقدم (قوله الوطه والموت بيان في طلاق مبهم) هذا اذا كان الطلاق قبل الدخول او باثنا لانه لو كان رجعا لا يكون الوطه مبينا بالطلاق الاخرى لعل وطه بالطلاق رجعا ذكره في القسح عن النواذر وقوله ابن الصناء من قسمة المنة اه الا ان فيه نوع اشكال لما قالوا ان الممل لا يضل خلافا لسنة والسنة ان لا يلا المطلقة طلاقا رجعا قبل رجعتها باقول فواجه حمله ههنا على هذا مع حلهم اياه في غير هذا المحل على عدم مخالفة السنة لانه لا يثبت البان في الطلاق بالقسمة كافي في الزادات وقال الكرخي ثبت بالتقيل كالحاصل بالوطه كذا في القسح (قوله كبيع) شامل لما فيه انكار لاحد المتباينين وقوله بدون قبض على الصبي حكما في القسح والاصاء والا جارة والتزويج والعرض على البيع كالبيع كافي التبيين (قوله وتدير) كذا الكتابان والقهر بريان كافي الصر وسواء كان الصر برمجيز او معاقا كافي التبيين والمراد بالخيز مالا نية له فانه قال عتبت به الذي لزمني بقولي أحد كما هو صدق قضاء ويحمل قوله اعتقتك على اختيار المتقسط أي اخبرت عتقتك كذا في الصر (قوله وهبة وصدة مسلمتين) هذا التقيد اتفاق لما قال الزبلي عن السكالي ذكر التسليم في الهبة والصدقة في الهبة وقع اتفاقا

فيعتق نصفه (ولو) كان هذا القول منه (في المرض ومات) قبل البان وقم العبد متساوية فان كان له مال يخرج قدر المتقسط من الثلث وذلك رتبة وثلاثة ارباع رتبة عندهما رتبة ونصف رتبة عندهما ولم يخرج ولكن اجازت الورثة بالخواب كاذكر وان لم يكن له مال سوى العبد ولم تجز الورثة (قسم الثلث) بينهم (على هذا) أي على ما وصفتنا ببيان ان حق الخارج في النصف وحق الثابت في ثلاثة ارباع وحق الداخل عندهما في النصف ايضا فيخرج الى مخرج له نصف ورابع واقله اربعة فتعمل اربعة في الخارج وحق الثابت في ثلاثة وحق الداخل في سهمين فبلغت سهام المتقسط سبعة فخصل ثلث المال ستة لان المتقسط في المرض وصية ومحل نفاذها الثلث واذا صار ثلث المال سبعة صار ثلثا المال اربعة عشر وهي سهام السباية وصار جميع المال احدى وعشرين وماله ثلاثة اربعة فمسير كل عبد سبعة فعتق من الخارج سهمان وبقي في خمسة وعتق من الداخل سهمان وبقي في خمسة وعتق من الثابت ثلاثة وبقي في اربعة فبلغت سهام الوصايا سبعة وسهام السباية اربعة عشر فاستقام الثلث والثلثان وعند محمد رحمه الله تعالى حق الداخل في سهم وكان سهام المتقسط عند ستة ويحصل كل رتبة ستة وسهام السباية اثني عشر وجميع المال ثمانية عشر فيعتق من الثابت ثلاثة وبقي في ثلاثة ومن الخارج سهمان وبقي في اربعة ومن الداخل سهم وبقي في خمسة فستقدم الثلث والثلثان اقول وعلى ظاهره ان ارباب الفرائض عرخوا بان الاربعة لا تعمل فكسب بجمع قوله واقله اربعة فتعمل الى سبعة ودفعه ان معناه على ما ذكره شرح كلامهم لا يتصور في مسئلة قط اجتماع نصفين ورابع وهذا الانشاق وقوع العمل فيه انما يحسب قسمة الحركة (ولو طلق) كذلك قبل وطه سقار ربع مهر من زوجت وثلاثة اثمان من ثمنين ومن دانت) يعني ان كان له ثلاث زوجات مهر من على السوا فخطقهن قبل الوطه على الوجه المذكور فبالاحباب الاول سقط نصف مهر الواحدة منصفين الخارجة والثانية فسقط ربع مهر كل واحدة وبالأحباب الثاني سقط الرسم منصفين الثانية والداخلية فاصاب كل واحدة الثمن فسقط ثلاثة اثمان مهر الثانية بالأحبابين وسقط ثمن مهر الداخلية وانما فرضت المسئلة في الطلاق قبل الوطه ليكون الاحباب الاول موجبا للينونة فأصاب الاحباب الاول لا يبقى محلا للأحباب الثاني فيصير في هذا المعنى كالمتقسط (الوطه والموت بيان في طلاق مبهم) يعني اذا قال لا رتبة احدا كما طالق فوطي احدا ههما وماتت فكل منهما بيان ان المراد هي الاخرى اما الوطه فلان النكاح عقد يوضع على الوطه او الطلاق يوضع لازالة ملك النكاح أي لازالة حل الوطه ما في الحال اربعة انتفاء لهذا فوطه دليل على ان الموطوعة لم تكن برادة بالطلاق واما الموت فلما عرف ان البيان انشاء من وجه فلا بد من محصل (كبيع وموت وتدير) وسواها لا دوهبة وصدة مسلمتين في عتق مبهم) أي اذا قال

يعني لا يحتاج اليه وقال السكال قالوا ذكر الاقباض فوكيد لا لشرط لما في المبسوط والمحيط وغيرهما ان البان باعتبار دلالة تصرف يختص بالملك

(قوله والفتن من كل وجه بالفتح والابتداء) أي ولم يبق إلا الفتنة التي كل وجه هو والفتنة التي المفتح قوله أحد كما حرفان ماحله  
 فليقل كامل بالبيان والابتداء لم يبق حقه عتقا كاملا لا سقاه العتق عند الموت فتمين إلا آخر كذا في الفتح  
 (قوله لا يطعن) أي في حقيقته وهو الذي يحمل عنه ملوفا ما ملعت حقت الأخرى اتفاقا كما في الفتح (قوله وعند ما  
 بان) أي وان لم يحصل منه خلق وجه في كاف البرهان (قوله أشار ب) أي في العدة الخ (قل وجهه فذا) أي جملة تلدها بان  
 وقسم حقه لوله فينبول الكلام إلى قولك أول ولد موضوع بهذه الصفة فانت حرة فانظر هل لتولك فانت حرة ارتباطا بما قبله وجه  
 بخلاف ما إذا قدرت أبا إذا بشره كان ولو فضل أول ولد تلدها بان أشاروا فانت حرة فانه ربط بماله في أبي الجائزة لا ينفصل  
 إلى قولك أول ولد موضوع بالولدان كان أشارا فانت حرة فانه استقل ما قبل وجهه الفصلان كان عديم وسواء ارتباط في جملة  
 أخبر فقد استغنى عنه بناء على ظهوره تقدرة ١٢ كمن دلالة ونحوه وان كان وجود الفاعل في الخبر فقد يجوز دخوله

لعبدية أحد كما هو فباع أحدهما أو مات أحدهما أو دبره أو أخته أو ولد أحدهما في أمته  
بعد ذلك القول أو وبه أحدهما أو تصدق به وسلم فشكل ذلك بيان أن المراد هو  
الآخر فإن من حصل له الانشاء لم يبق محال للعتق أصلا بل موت وللعق من جهة  
والبسيع وللعق من كل وجه بالتدبير والاستيلاء من قبله في الآخرة والجمعة بالتدبير  
والصدق في عقره البسيع لا لتدليل (الوطء) أي لا يكون الوطء ميانا على عتق  
مهم بمعنى قولنا لا عتية أحدا كجملته ثم جامع أحدهما لم يكن بياناً فاعنده  
وعندهما بيان لأن الوطء لا يهل إلا في الملك فصار الأقدام عليه دليل الاستيلاء  
أن الملك ثابت فيهما ولهذا كان أن يستخذهما وكان له الأرض إذا جنى عليها  
والمهر إذا وثقنا شبهة لأن العتق المجهم معلق بالبيان والمعلق بالشرط لا ينزل قبله  
(وبأول ولد) أي بقوله لا مته ما أول ولد (تدنيه نو) كان (أنا) أي شراً زيادة لولي  
العبادة إلى أن عبارة الوطء لا تستقيم دونها (فأنت حر) أن تولدت أمتا وبنتا ولم يدر  
الأول عتق نصف الأمور) نصف (النسب والأبن همد) لأن كلام الأم والأب  
يقتضي في حال وهو إذا تولدت الغلام أو أول مرة الأم بالشرط وانبتت بتعظيم الكونهما  
حررة من ولدتها وتزقي في حال وهو ما إذا تولدت البنت أو الأعمام الشرط فعتق  
نصف كل واحد فترسى في النصف وأما الابن فيرقى في المالك (شهادة) أي شهد  
رحلان على زيد (بعتي أحد مملوكيه) عبدان كانا أو عمتين (لنت الشهادة في  
الصورتين) عند أبي حنيفة ما في الأولى فلان الشهادة على عتق العبد لا تقبل بلا  
دعوى العبد عنده ولا دعوى عنه فهما الكونه مجهولاً وعندهما تقبل بلا دعوى فلا  
تلقوا وأما في الثانية فلان الدعوى وإن لم تكن شرطاً في حق الأمة لكن الشهادة  
على العتق المهم مردودة كافي أحد العبدان (الآن تكون) شهادتهما (في وصية)  
قال في الهداية إذا شهد أنه أعنتي أحد عبدي في مرض عتقه أو شهد على تدبره في  
محمته أو مرضه وأدب بالشهادة في مرض عتقه أو بعد الوفاة تقبل استحساناً لأن التدبير

عشرها أن تقوم البنت بينة ما ولسته والام سا كمة فتعق دونها ثانی عشرها أن تدعی كذلك وسکل فتعق دون  
أماها كما يؤخذ ذلك من البرهان فتعق القدر (قوله عتق نصف الام والبنت) كذا في الجامع الصغير من غير خلاف والمذكور محمد في  
الكسانيات في هذا المسئلة انه لا يحق عتق واحدة وصحيح في النهاية ما في الكسانيات وصحيفة اطال قول اني خفنة وانى يوسف  
مع أنه لم تدعها وراية شاذة بخلاف ذلك الجواب كذا في الفتح (قوله اى شهد رجلان على زينة عتق احد مملوكه لفت) بشر  
انى انه ما لو شهد احد مائة قال في صحتها كذا محرم قبل وهو الاصح اعتبار الشروع كفا في الفتح (قوله واداء الشهادة في مرض  
موتة الخ) أقول نص الامام الاعظم على انه لا تقبل هذه التهمة لاق حال الحياة ولا وجه لمباحة تارح الهذابة وبها القبولها  
حال الحياة وقد ستمررنا في القصة

(قوله أو لاق بمهم) قال في المسألة

و يجبر على أن يخلق أحداهن أه  
ولعل المراد يجبر على البيان لأنه يقتضي  
العلاق في أحدهن

{باب الحلف بالعتق}

الحلف بالكسر مصدر مهمال وهو  
مصدر آخر أعني حافيا بالاسكان مثال  
حافوا وحافوا وتدخله التاء مرة كقول  
الفرزدق

ألم ترفي ما حدثت ربي واتني

لبيّن زجاج قالما ومقام

على حلفه لأنتم الدهر مسلما

ولاعرابا من في زور كلام

والمراد بالحلف تعلقه بشرط كما في القنع

(قوله قال ان دخلت) المراد وهو من

أهل التخيير لما قال في البرهان لو قال

عبد أومكاتب ما سأملكه سوف عتقت فقلت

عبد فهو قن عندنا لأن من ليس أهلا

لتخيير العتق ليس أهلا لتعلقه وسكنا

بعتقه لأنما تعلق بالشرط كالمعتق عند

وجوده اه وقال السكالي في باب

التخيير لو قال العبد أومكاتب اذا عتقت

فشكل مملوك أمملكه حر فعتق فقلت

مملوكا عتق بخلاف ما لو قال كل مملوك

أمملكه الى خمسين سنة فهو عتق قبل

ذلك فذلك لا يعتق عندنا حتى يحنق وقال

يعتق اه فليسته له فانه دقيق (قوله

فهو حر) كذا في القاموس لا حاشية الى لفظة

فهو (قوله وقت الذخول) عدل الى

لفظة وقت عن لفظ يوم ليفيد ان لفظ

اليوم مراد به الوقت حتى لو دخل ليلا

عتق ما في ملكه لأنه انضيف الى فصل

لا يعتد وهو الذخول في الملك

حيثما وقع وقع وصية وكذا العتق في مرض الموت وصية وانضم في الوصية انما هو  
الموصي وهو مذكور لموصيه خلف وهو الوصي أو الوارث أقول مراد من مقتضى  
القياس ان تلو هذه الشهادة ألتسببها فالله المسمى لكنها تقبل استقصاء الوجود  
المسمى تقدير ارجحى عليه تحقيقا لأن هذا وصية وانضم في الوصية هو الموصي  
لأن فقهه يعود اليه فكون مدعيها تقدر بعونه خلف يقوم مقامه في الخصامات  
وغيره وهو الوصي أو الوارث فيكون كل منهما مدعي عليه تحقيقا فكان الموصي  
ادعى على أحد هاتين وأقام الشاهد فيكون الموصي مدعيان وجه ومدعي  
عليه من آخر فأنضم لهذا الحل ما قال صدر الشريعة أنه ليس الأول مشكل لأن  
المتنازع فيه ما إذا انكر المولى تدبير أحد عبده أو الوارث ينكر ذلك بعد موت  
المسبوق وأبعدان بريدان أناته فكيف يقال ان المدعي هو الموصي أو نائبه  
لأننا لنسلم ان المتنازع فيه ما ذكر بل انكار المولى تدبير أحد عبده وإرادة العبد  
أناته ليس الا فيما إذا شهد في حق المولى على أنه اعتق أحد عبده كلف لا وقد  
قال في الهداية وهذا كلما إذا شهد في حق المدعي على أنه اعتق أحد عبده وقال بعده أما  
إذا شهد أنه اعتق أحد عبده في مرض موته الخ وأيضنا لم يقل صاحب الهداية ان  
المدعي هو الموصي أو نائبه بل جعل الموصي مدعيان نائبه مدعي عليه كما بينا في  
ما ذكرنا ما قال في غاية البيان لما كان العتق في مرض الموت والتدبير وصية كان  
المقتضى له معلوما لان انضم في تنفيذ الوصية هو الموصي وهو معلوم وعنه خلف  
وهو الوصي أو الوارث فثبت الشهادة بخلاف حال الحياة فان الشهادة العبد  
لأول لان المولى لا يدعي والصد الذي وقت الشهادة له مجهول وأوجب من  
قول صدر الشريعة ما قال في الكافي وتبعه الزبيدي الاستقصاء ان العتق في  
مرض الموت وصية حتى اعتبر من الثلث والتدبير وصية سواء كان في الصحة أو في  
مرض الموت وانضم في تنفيذ الوصية هو الموصي لأن وجوب تنفيذ الوصية لحقه  
ونفعه بعد موته وانكاره مردود لأنه مفسد وهو معلوم وعنه خلف وهو الوصي أو  
الوارث فتحقق الدعوى من كل واحد من وصية أو وارث فانه يبرهجه أما أولا  
فلأن انكار المولى ليس في هذه الصورة بل فيما إذا شهد في حق المولى كما مر وما  
ثانسا لأن تحقيق الدعوى من الوارث في هذه الصورة غير معقول أصلا لأنه إذا قال  
أعتق موري أحد عبده كان إقرار الادعى فلا يحتاج الى الشاهد فليتام في  
هذا المقام فانه من زاني الاقدام والله المهادي الى سواء السبيل وحينئذ  
ونعم الوكيل (أو لاق بمهم) بأن قال لمرأته أحدا كما لاق فان الشهادة فيه  
تقبل بالدهوى لتضمنه تحريم الفرج فيكون حقا لله تعالى فلا يشترط فيه  
الدعوى أجمعا

{باب الحلف بالعتق}

(قال ادخلت هذا الدوقل مملوك لي ومثله) أي يوم أدخلها (عتق من  
له وقت الذخول مطلقا) أي سواء لم يكن له مملوك فاشترأ ثم دخل أو كان في

(قول المحشى قوله فهو حر) كذا

بشأنه التي كتب عليها والتسميات التي

بأيدينا ليس فيها لفظ فهو اه معصية

(قوله كذا) أي يستحق من في ملكه دون ما سلكه إذا قال كل مملوك لي أو قال كل ما ملكه حر بعد غد فلا يتناول من يشتره به بعد الحلف لأن قوله أملكه للعالم حقيقة قال أنا ملك كذا وكذا أو يراد به الحال وفي الاستعمال له من غير قرينة وفي الاستقبال بقرينة اليقين أو سوف فيكون عطلة الحال فكان الجزاء حرية المملوك في الحال مضاعفة إلى ما بعد الغد ولا يتناول ما يشتره به بعد اليقين كذا في الهداية وهو أحد المذاهب الثلاثة لأهل العربية اختاره صاحب الهداية لأنه ذهب المحققين منهم كذا في الفتح (قوله حيث يتناول العتق) أي في صورة قوله كل مملوك لي أو أملكه حر بعد موتي من ملكه مذهب فقط ولا يتناول من يشتره به بعد ما تقدمناه (قوله والتدبير) أي في صورة كل مملوك لي أو أملكه حر بعد موتي من ملكه مذهب فقط لأن ملكه بعد الحلف نافذ كان عنده مدبر مطلق لا يصح بيعه بعد هذا القول والذي يشتره مدبرة مدبره يجوز بيعه قبل موت سنده (قوله لأن قوله كل مملوك لي الحال) قال السكالك ووجه كون كل

ملكه مملوك يوم حلفه فيبقى على ملكه حتى يدخل لأن الاعتبار بتمام الملك وقت الدخول وهو حاصل فيهما (وبلا يومئذ من له يوم حلفه فقط) أي أن لم يقل في يمينه يومئذ بل قال إن دخلت الذوا فكل مملوك لي حر لا يعتق من ملكه بعد اليقين لأن قوله كل مملوك لي الحال والجزاء حرية المملوك في الحال إلا أنه بعد دخول الشرط عليه تأخر إلى وجود الشرط فعقب إذا بقي على ملكه إلى وجود الشرط وهو الدخول ولا يتناول من اشتراه بعد ما علم الإضافة إلى الملك شيوان ملكك أو سبه شيوان اشترت (كذا) أي إذا قال (كل مملوك لي أو) قال كل (ما ملكه حر بعد غد) وله في الصورة من مملوك فاشترى آخره ما بعد غد (أو) قال كل مملوك لي أو أملكه حر (بعد موتي) وله مملوك فاشترى آخره حتى (يتناول) العتق وتسد به (من ملكه مذهب فقط) ولا يتناول من يشتره به بعد اليقين لأن قوله كل مملوك لي الحال وكذا كل مملوك أملكه ولهداية جعل فيه بقرينة وفي الاستقبال بقرينة اليقين أو سوف فيصرف مطلقه إلى الحال فكان الجزاء حرية المملوك أو تدبيره في الحال فلا يتناول ما يشتره به بعد اليقين (لأن موت) أي موت المولى (عتقا) أي من ملك بعد اليقين وقبله (من ثلثه) وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يعتق من ملكه بعد اليقين لأن اللفظ حقيقة للعالم كما مر فلا يتناول ما سلكه ولما صار من كان في ملكه وقت اليقين مدبر دون الآخر ولما كان هذا اليمين عتق بطريق الوصية حتى أنه يمر من الثلث والوصية إنما تقع بعد الموت ويكون المقصود منها حال الموت الأخرى أن من أوصى بثأله وليس له مال أو كان له مال وأستحدث غيره ذابها فإذا بقي ملكه إلى الموت (المملوك) أي لفظ المملوك لا يتناول الجمل لأن متناولها مملوك المطلق والجمل مملوك تبعاً له ولما لم يصر اعتاقه عن كفارة اليقين ولا عنه ومن وجه واسم المملوك يتناول الانفس لا الأعضاء فلا يعتق جمل جارية من قال كل مملوك لي ذكره فوسح) قيد بالذكور لأنه أطلق عتق الأم فيعتق الجمل تبعاً

معناه قائم حال التكليف من نسب إليه هل وجه قيامه به أو وقوعه عليه والألام للاختصاص أي لاختصاص من جرت معنى متعلقها اليقين أي بمعنى المتعلق وهو مملوك فلزم من التركيب اختصاص ياء التكليف بالمتصف بالمملوكية للعالم وهي أثر ملكه فيلزم قيام ملكه في الحال ضرورة إصانته بأثره في الحال والائتبات الأثر بلا مؤثر (قوله لكن بقرينة) أي موت المولى عتقاً من ثلثه فان خرج منه فيها وإن ضاق عنها مضرب كل منهما فيه بقيته وهذا ظاهر المذهب عن الكل أي الإمام وصاحبه كافي الفتح (قوله وقال أبو يوسف رحمه الله لا يعتق من ملكه بعد اليقين) ليس الظاهر منه بل رواية النوادر عنه نص عليه في الهداية بقوله وقال أبو يوسف في النوادر الخ وكذا في الفتح بعد حكايته ما قدمناه من عتق الجميع في ظاهر المذهب عن السكالك فكان يضيّق للصنف بانه (قوله) ولما صار من كان في ملكه وقت اليقين مدبراً أي في الحال دون الآخر كافي الفتح (قوله ولما كان هذا) أي مجموع التركيب

لأن اللفظ أملكه فقط كافي في الشرح كذا في الفتح (قوله والوصية إنما تقع بعد الموت) أي إنما تقع معتبرة (والمملوك في التعليق بما بعد الموت لأنه يعتبر في الوسايا الحالة المنتظرة والحالة الراهنة حتى تعلق بها كان موجوداً وسكنوا للموصي (قوله قيد بالذكور) قال السكالك هذا بناء على أن لفظه مملوك أما الذات متصفة بالمملوكية وقد التذكري لرسول جوه الفهم وإن كان التأنيث جزء مفهوم مملوك فيكون مملوك أعظم من مملوك كذا تأنيث فيه عدم الدلالة على التأنيث للدلالة على عدم التأنيث وأما أن الاستعمال استمرارية على الإعية فوجب اعتباره كذلك اهـ

(قوله ولا المكاتب) قال السكال خلافا لفرز ولا دخل المملوك المشرك كالجنين إلا أن ينعهم ولا يهد عتدا لتاجر وهو قول أبي يوسف إلا أن ينعهم سواء كان على العبد دين أم لم يكن وفي قول محمد يستقون قوامه أو لأعبد دين أو لأهل قول أبي حنيفة أن لم يكن عليه دين عتقا إذا قوامه أو لأفلاوان كان عليه دين لم يستقوا ولو قوامه اه والله أعلم بالصواب (باب العتق على جمل) (قوله الجمل ما يجعل للإنسان الخ) كذا الجميلة (قوله وكذا الجمالة بالكسر) كذا في الصحاح وفي ديوان الأدب بالفتح فيكون فيه وجهان كذا في الفتح وقال في البحر الجمال جمع معنية أو حصة بالحر كات بمعنى الجمل كذا في المغرب والمراد هنا العتق على مال اه (قوله اعتق على مال أو بعت قبل السبد) يعني في مجلس عمله أو بعت بعتا ما إذا علق عتقه بأداءه كما سئل كرويس له القول بعتوا ليد من قبوله الكل فلم يجز عند الأمام في بعتهم وقال يهوز ١٥ وعتق كلمة بالالف بناء على تجزى الاعتاق وعده كما في البحر (قوله لأنه لما كان معاوضة المال بغيره شاهد النكاح) أي في أن الجاهل البعير مستفترم (قوله بان قال مولاه ان أدبت إلى ألف درهم فأنت حر) فيه تسامح لأنه لا يقتضي المحصر بذلك اذ جميع أدوات الشرط كذلك وقيد الجواب بالفاء إشارة إلى أنه يشترط عتقه إذا تاله بالزاد أو لم يأت بحرف عطاف لكونه ابتداء لاجواب كما في البحر (قوله ما ذون) لم يشترط قبوله هنا أي فيما إذا علق عتقه بأداءه فلا يحتاج إليه ولا يعطل بالرد كما في التبيين بخلاف المسألة السادسة وهي ما إذا قال أنت حر على ألف (قوله بخلاف المكاتب الخ) بقي مسائل أخرى يخالف فيها المكاتب إذا مات البعد وترك مالا لا يؤدي منه عتقه ولو مات البعد وفي هذا البعد كتب يباع ولو كانت أمة وأدت لم يعتق ولدها نعتا ولو سخط عنه المولى بعض البدل وأدى الباقي لا يعتق ويقتصر على المجلس أن علق بان فلوا عرض أو أخفق على آخر فأدى لا يعتق ولو لم يأخذ ما ظفره من كسبه قبل أدائه وإذا فضل من بدله شيء عتدا أنه أخذ المولى كذا في فتح القدير وزاد صاحب البحر ما إذا قال سيده

(والمملوك لا) يتناول (المكاتب) أيضا لأنه ليس بمملوك مطلقا لأنه مالك بدا

### (باب العتق على جمل)

هو العتق ما يجعل للإنسان من شيء على شيء بعهده وكذا الجمالة بالكسر (اعتق) عتقه (على مال أو به) بان قال أنت حر على ألف درهم أو بألف درهم (فقبل) البعد (عتق) لأنه معاوضة المال ولو بغير المال إذا عتد لأهلك نفسه ومقتضى المعاوضة ثبوت الحكم بقبول العرض كما في البيع فلا قبل حارسا (والمال) الذي شرط (دين) صحيح (عليه) لكونه بذنا على حر (حتى يكفل به) ولو لم يكن صحيحا لما صحبت الكفالة به (بخلاف بدل الكفالة) حيث لم تصح الكفالة به لأنه ثبت مع المنافي وهو قيام الرق كما سئل في المال تناول التقدير والعرض والحيوان وإن لم يعين لأنه لما كان معاوضة المال بغيره شاهد النكاح والطلاق والصلح عن دم العمد وكذا الطعام والمكبل والموزون إذا علق حسنه ولا تضره جهالة الوصف لأنها بسيرة (المالني عتقه بالأداء) بان قال مولاه ان أدبت إلى ألف درهم فأنت حر (ما ذون) أي عتد ما ذون لا يعتق إلا بأداء المال (لأما كتب) لأنه صريح في تعليق العتق بالأداء غامضا ما ذون لأن المولى يرغب في الاكتساب طلبه الأداة ومراعاة القارة لا التكدى فكان إذا تاله دلالة (فما زبعه) أي إذا كان عتده ما ذون فاعتقا عتقه بالأداء لا مكانا جازي لولي أن يبعه بخلاف المكاتب (ولا يكون) البعد أحق بكتابه حتى جازي لولي أخذ هاتمة بلا رضاء بخلاف المكاتب (ولا يصري) أي حكمه (ال) الولد (المولود قبل الأداء) كما يصري في المكاتب (ومتق) البعد (بأداءه) لوجود الملق به (ولو) كان أدائه (بالقضاء) بينه وبين المولى يعني أن البعد إذا حضر المال بحيث يتمكن المولى من قبضته على يده وبين المال أجبره المالك ومزله فاعتا وحكم بعتق البعد قبض أولا (وبعته) لا أي بأداء بعض المال لا يعتق لاقتضائه لملق به (ولو أجبر) المولى (على القبول) اعتبارا للجزء بالكل (فان كان) المال الذي أدام (مما كسبه قبل التعليق رجعه المولى عليه) لأنه

ان أدبت إلى القاق كسب أيضا فادامها في أسود لا يعتق وإذا أقدمه بشهروا داه في غيره لم يعتق وفي المكاتب لا بطل إلا بالحكم أو التراضي ولو أرغبه بالأداء فأدى لا يعتق اه (قوله ولو أجبر المولى على القبول) كذا في الهداية وهو الذي كور في الامتناع وهو وجه الاستحسان والواحد وذكر شيخ الاسلام أنه لا يجب قبوله لأن وصوب قبول الكل لتحقيق شرط العتق وليس كذلك البعض وجه الاستحسان دفع الضرر عن البعد لا تقديمه عن الاداء دفعه وما يحمل مشقة الاكتساب إلا إذا كان الفرض كذا في الفتح

(قوله أو أداء المال بالجلس) مصدر عطف للفعول وأما البذل لا يخص بالاداء منعه لما قال في البحر من الخطأ لو أمر غير بالاداء فأدى لا يعنى لأن الشرط أدأوه ولم يوجد ١٦ فلاحاجة إلى أداء غيره لأنه قادر على أدائه بخلاف الكتاب

لأنه معاوضة حقيقة فيها معنى التصديق فكان الأصل فيها المعاوضة وحصول البذل هو المقصود فيها (قوله واعتقه الزاوية) كذا قال صاحب الهداية عن المشايخ لا يعنى ما لم يقتضوا رتبة أو غيره أو الوصى أو القاضي أن امتنعوا وتوقف عتقه على الاتفاق هو الأصح وقيل يعنى بلا اعتناق والوارث على عتقه تشييراً وتعليقاً والوصى عليك تبييناً فقط ولولا عتقه الوارث عن كفارة عليه وقع عن الميت لأمن الكفارة والولاية لميت لا للوارث من الفسخ والبحر (قوله يعنى ان هذه الخلافة متبعية على خلافة أخرى) قال السكال ولا يعنى ان بناء هذه على تلك ليس بأولى من حكمه بل اختلاف فيما معاً ابتدأى اه (قوله وأما اذا قال ان خدمته كذا مائة الخ) قديم المصنف انه ان هل يان تقيد أدأوه بالجلس واصل الفرق ان أداء المال يمكن في المجلس فيقتضيه والخدمة مسنة لا يمكن تحصيلها فيه ولم يقتصر على المجلس ولو علقها بان فلينظر (قوله وأب) أى امتنع الامنة عن النكاح عتقت شارة الى انه لا يجب عليها شيء ولا يلزمها تزوجه لانها ملكة تغيبها العتق (قوله لان اشتراط البذل على الاجنبى جائز في الطلاق لا في العتاق) قال السكال لان الاجنبى في المخلع كالأمة لم يحصل لها ملك ما لم تكن غاسكة بخلاف العتق فانه ثبت له بدونه قوة حكمية هي ملك البيع والشراء وغـير ذلك ولا يجب العوض الا على من حصل له

ملك المولى (ولو) كان مما كسبه (بعده) أى بعد العتاق (لا) يرجع لانه مأذون من جهة بالاداء منه (وعتق في حاله) أى حال ادائه من كسبه قبل العتاق أو بعده لوجود الشرط (فان عتق) المولى (بان) يقال ان أدبت الخ (تقيد أدأوه) أى اداء العبد وأداء المال (بالجلس) فان أدى فيه عتق والطلاق لا يقتضيه كاسر في الطلاق (وبأذا لا) يتقيد به لأنه يستعمل الوقت كسرى كاسر (قال المولى) أنت حر بدموقى (فان قيل) العبد (بعده) أى بعد موته (واعتقه الوارث عتق به) أى بالالف (والا) أى وان لم يقبل العبد العتق بالالف بعده أو قبل ولم يعتقه الوارث (فلا) أى لا يعنى بالالف وان جاز أن يعتقه الوارث بما نال اعتبر القبول بعد الموت لان إيجاب العتق انصب الى ما بعد الموت ولا يستبرأ وهو القبول قبل وجود الإيجاب فصار كقوله أنت طالق فمدان ثبت سبب لا يعتبره شيئاً قبل غد واعتبر اعتناق الوارث حتى ان العبد ان قبل بعد الموت لا يعنى ما لم يعتقه الوارث لان الميت ليس بأهل للاعتناق لان العتق ليس بمعلق بالموت ففى مثله لا يعنى الاعتناق الوارث كما لو قال أنت حر بعد موتى بشهر بخلاف المدبر لان عتقه طاق بنفس الموت فلا بشرط فيه اعتناق أحد (حرره على خدمته سنة فقبل عتق) لان الاعتناق على حتى يقتضى وجود القبول لا وجود القبول كسائر العقود صورته ان يقبل اعتقته على ان تصدقنى كذا سنة وما إذا قال ان خدمته كذا مائة فأنف حولاً يعنى حتى يخدمه لانه مطلق بشرط والاول معاوضة (ولو رمت) أى رمت الخدمة العمد اذ سلم له المبدل فلم عليه تسليم البذل (فان مات هو) أى العبد (أو مولا قبلها) أى قبل الخدمة (تجب قيمته عليه) وتؤخذ من تركه ان كان الميت هو العبد عند انى حنفى وأبى يوسف وعنده محمد عليه قيمة الخدمة في المدة (كسب عبده من بين فله كسب) العين (تجب قيمته) أى قيمة العبد يعنى ان هذه الخلافة متبعية على خلافة أخرى وهى ما لو قال له سده بعث نفسك مسلماً بهذه العين فله كسب العين تجب قيمة العبد عندها وقيمة العين عند محمد له انه معاوضة مال بغير مال لان نفس العبد ليس بمال في حقه اذ لا ملك نفسه فصار كالزوج امرأة على عسده فاستحق فانها ترجع عليه بقيمة العبد لا بقيمة الفسخ وهو مهر المثل ولما انه معاوضة مال بمال لا بد مال في حق المولى وكذا المنافع صارت مالا بآل العبد قد علقها فصار كالواشترى بأية مائة فله كسب قبل القبض أو استحققت فان البائع يرجع عليه بقيمة الاب لا بقيمة الامة (قال) رجل لمولى أمة (اعتقها بالف على ان تزوجها ان نخل) أى اعتقها المولى (وأب) أى امتنع الامنة عن النكاح (عتقت) الامنة (ولا شيء عليه) أى على الفاضل لان اشتراط البذل على الاجنبى جائز في الطلاق لا العتاق كاسر (ولو ضم) القائل (عنى) وقال

المعرض اه (قوله كاسر) كذا في الهداية حيث قال وقد قررنا من قبل اه وقال السكال يعنى في خلق الاباء منه الصغيرة ولكنه لم يذكر ان اشتراط البذل العتق على الاجنبى غير صحيح اه

اعتقها

(قوله قسم الآف على قيمته أو مهر مثله) فربما القسم أن تضم قيمة الأمتالي مهر مثله أو قسم عليه الألف التي اشتراها الأجنبي فاما أن تساوي القيمة ومهر المثل فيجب عليه نصف الذي سواه على وسقط عنها نصف واما أن يتفاوتا بأن كان قسمته مثلا ألفين ومهر مثله ألف فيجب للمولى ثلث الآف وسقط ثلثاها وهكذا مثل أن تكون قيمته ثلاثة آلاف ومهرها ألفا فيجب ربع الآف كما يطمع التديبر (قوله فلو لم تأب الأمه فمهرها صهر المثل منه) أي ويجب له بدون المولى لأنه هذا مصلحها وقد ملكته بالاعتاق (قوله وهو ثلث الآف) لا يكون لماثل الآف الا في صورته اذا كان قيمته ألفين ومهر مثله ألفا اما اذا تساوى القيمة ومهر المثل فيكون لها نصف الآف وان كان قيمتها ثلاثة آلاف ومهر المثل ١٧ ألفا وجب لها ربع الآف فلا يختص عاقبته المصنف فكان تركه عاقبة في (قوله في صورتي الضم أي ضم في تركه) لكنه

في صورة الضم يستحق المولى ما يخص القيمة ويسقط عنه القائل في تركه الضم (قوله ولو اعتق أمته على أن تزوجه نفسها) شامل للدير قولا لمكانة دون أم الولد لأن قوله فان أنت فطيم أفسدتها في قولهم جميعا لا يشمل أم الولد لما قال في العبر عن الثانية أم الولد اذا اعتقه فمولاها على أن تزوج قسم أمته قبلت عتقت فان أنت أن تزوج نفسها منه لا سحابة عليها اه

### (باب التديبر)

(قوله وشرعا يستعمل كل من لفظ التديبر والمدير في المطلق والمقيد) خلاف ظاهر كلام عامة أئمتنا حيث قصره وشرعا على المدير المطلق فلم يستعملوه في المقيد كما قال الحق ابن القيم التديبر شرعا العتق الموقع بعد الموت في المملوك مطلقا بالموت مطلقا لفظا ومعنى اه ولما كانت عبارة المبسوط تخالف ذلك اعتبرتها الزيلعي والسبكي حيث قال بعد ساقهما قول الأكثر هو قولي العتق بطلق موته أي موت المالك وفي المبسوط التديبر عبارة عن العتق الموقع في المملوك بعد موت المالك وماله الشيخ أي صاحب

اعتقها في البت على أنه ان تزوجها (قسم) الآف على قيمتها ومهر مثله خاصة القيمة عليه وحصة المهر سقط) فاعاد القيمة أداء الأثر وما أصاب المهر سقط لأنه لما قال متى تضمن الشراء اقتضاء كما في باب نكاح الرقيق فاذا كان كذلك فقد قابل الآف بالقيمة شرعا وبالبيع نكاحا فاقسم عليها ووجب عليه حصة ماس له وهو الرقة وبطل عنه حصة ما لم يسلّم له وهو البضع ولم يبطل البيع باشرط النكاح لأنه يقتضي هذه العتق منه فيكون مدرج حفيه فلا يراعى فيه شرائطه بل شرائط المتعطي وهو العتق كما تقر في الأصول فلهذا وجب عليه حصة من الألف المعصية ولو كان فاسدا لوجب عليه القيمة فلو لم تأب الأمه بل (تزوجت) من القائل (فمهرها صهر المثل منه) أي من الآف وهو ثلث الآف (في صورتي الضم) أي ضم في (تركه) ولو اعتق أمته على أن تزوجه نفسها فزوجه نفسها كان لها مهر مثله اعتداني حقيقه ولا يبعد أن العتق ليس بمال فلا يصلح للمهر عند أبي يوسف يجوز لأنه على أنه عليه وسلم اعتق صفة ولا كسها وحل عتقه مهرها قلنا كان النبي صلى الله عليه وسلم مخصوصا بالنكاح ضمير مهر فان أنت فطيم أفسدتها في قولهم جميعا وكذا لو اعتقت المرأة عبدا على أن تزوجه فان فعل فلها مهر مثله وان أبي فطيمه قيمته

### (باب التديبر)

هو لغة النظر في عاقبة الامر فكان المولى نظري عاقبة امره فاخرج عبده الى الحرية بعده وشرعا يستعمل كل من لفظ التديبر والمدير في المطلق والمقيد والظاهر ان اشتراكه بينهما منسوى لان الغفلي يحتاج الى تعدد الوضع وهو خلاف الظاهر فلا يصار اليه بلا دليل وليس فليس فلا يده نعمان بيان ذلك المعنى المشتمل: أو لا ثم تقسمه الى ذيلها القسمين وبيان أحكام كل منهما كما وقع هنا حيث قلت (هو) تملق العتق بالموت) أي تملق المولى عتق مملوكه كما بالموت سواء كان موته أو موت غيره كما ساق في المدير المقيد ثم قيمته الى قسمين وبينت أحكامهما وهما يؤيد كون اشتراكه معنويا قول الامام شمس الآفة في المبسوط التديبر عبارة عن العتق

٣ دور في الأكثر أحسن لان الثاني يرد عليه المدير المقيد ما قال ان من سقرى أو مرضى هذا أو مرضى كذا ومخوفاتهما ليس بملق وأحترز الشيخ عنه بقوله بطلق موته اه فهذا أوضح انه شرعا ليس الا لمطلق لان السبكي في المقيد لم يعتمد في الحلال التردد في وقوع تلك الصفة ولا يثبت له حكم التديبر الا في آخره من أجزاء حياته بعده لتعق تلك الصفة فان ذلك أصبر مدبر وسد كر المصنف انه اذا التفتي معنى السبكي لتردد من الشوب والعدم بقي تطبيقا كسائر التعلقات (قوله سواء كان موته أو موت غيره) عبارة قول صاحب البحر خرج بتعلقه بموته تطبيقه بموت غيره كقوله ان مات فلان فانت حر فانه لا يصير مديرا أصلا لا لمطلقا ولا مقيدا فاذا مات فلان عتق من عبرتي اه (قوله وهما يؤيد كون اشتراكه معنويا قول الامام شمس الآفة في المبسوط) علمت اعتراض الزيلعي والعيني عليه وان كلام صاحب الأكثر أحسن فالاعتراض على الأكثر وشرحه ومدر الشريعة غير مسلم



قوله ثم رد على المبسوط أيضا أن قوله بعدم موت المالك ليس كما ينبغي تخروج المعلق بموت المير من المقتد (الأياد سقط مما نزلناه من الميران المعلق هتة بموت غير سيد وليس مدبر أصلا (قوله أو أنت حر يوم أموت) هذا إذا لم ينو التوارث قط إذ لو قام دون دليل لا يكون مدبرا مطلقا لاحتمال أن يموت بالليل كما في التبيين (قوله أو أنت حر إن مت إلى ما تنة سنة الخ) هذا عند الحسن بن زياد وقال أبو يوسف ليس بمعلق لأن المدبرة لا تنقبت ١٨ ولا ينظر إلى طول المدبرة أو قصرها كما في التوقيت في النكاح واختاره وهو

الأول كذا في التبيين وعليه مشي في الهداية وعليه بأنه كالكاثر لا همة له وقال النكاح والمصنف أو صاحب المدبرة كالتناقض فانه في النكاح اعتبره توقيتا وأصله بالنكاح وهذا جعله تأييدا موجبا لتقدير أه وقال صاحب النضر قد صحب عنه بأنه في باب النكاح اعتبره توقيتا للنسب عن النكاح المدعوت فلا احتياط في منعه فقد عالج المهر على المبيع لأن المظن في الصورة يهرم وإلى المعنى يبيعه وأما هنا فنظر إلى التأييد المعنوي ولا مانع منه فالأصل اعتبار المعنى ما لم ينص مانع فلا تناقض ولذا كان هو المختار وإن كان الأول إلى جزم بأنه ليس بمدبر مطلق تدوينه وبين النكاح أه (قوله لبقا للملك في الجنة) فيه تأمل لضعفها قوله كل مملوك حر (قوله وبني في كله لومديونا) يعني مستغفرا رقة المدبر أوالو كان دونه فانه يعني في قدر الدين والزيادة على الدين ثلثا وصية وبني في تقي الزيادة كذا في المير عن شرح الطحاوي وسأقي في كلام المصنف بيان قيمة المدبر (قوله ولا يحكمين نقض العتق فيصير مدبره) يعني لو جرد العتق المعلق بوجود شرطه فلا يتوقف هتته على أداء السعاية وتثبت له أحكام الأحرار ومن قال أنه

الواقع في المملوك بعدم موت المالك فصل من هذا أن قول السكت هو تعليق العتق بمعلق وموته وقول شارح الزيلعي احتراز الشيخ عن المدبر المقيد بقوله بمعلق بموت المولى ونظرا لوقايته من أعتق عن درهمه المعلق وقول شارح صدر الشرعية أنما قال مطلقا احتراز عن المقيد ليس كما ينبغي نعم رد على المبسوط أيضا أن قوله بعدم موت المالك ليس كما ينبغي تخروج المعلق بموت المير من المقيد اللهم إلا أن يقال كلامه مني على الأهم الأغلب وما ذكرنا من الوقوع (وهو ما مطلق كذا كنت فأت حر أو أنت حر يوم أموت أو أنت حر من درهمي أو أنت مدبر أو بركك أو) أنت (حران مت إلى ما تنة سنة) أي إن مت من هذا الوقت إلى ما تنة سنة (وعلم بموته قبلها) بأن يكون ابن ثمانين سنة مثلا فانه في هذه الصورة مقيد وفي المعنى مطلق لأن الثالب أن يموت قبل هذه المددة ثم بين حكم المعلق بقوله (فلا يرهن ولا يخرج من الملك) يبيع أو هبة أو شحوها (ألا لا هتاق أو الكتابة) وعند الشافعي يجوز انتقاله من ملك إلى ملك (ويستقدم ويستأجر) والامة قوما وتكسر المولى أحق بكسبه وارث ومهر المدبرة لبقا للملك في الجنة (وبعوت) أي موت المولى (يعتق) المدبر (من الثلث وبني في ثلثه إن لم يترك) المولى (غيره) من المال (وله وارث) أي والحال أن المولى وارثا (ولم يجره) أي التدبير حتى لو لم يكن له وارث أو كان لكنه أحاز معتق كله لانه في حكم الوصية فقدم على بيت المال ويجوز باحارة الوارث (و) يعني (في كله) أي كل قيمته (لو) كان المولى (مدبونا) ولا يمكن نقض العتق فيصير مدبره (ولو المدبرة مدبر) لأجاء العصاة ولأنه يفسرها (وأما مقيد) عطف على ما مطلق (كأن من في سفرى هذا أو مرضى هذا أو مات فلان أو مت إلى سنة أو نحوها) أي غير سنين مثلا (ما يقع غالباً) هذه العبارة أحسن من عبارة الوقاية مما يمكن غالباً (فبيع أو يوجب ويرهن) فان أموت على تلك الصفة ليس كائن لا محالة فلا يتقدم سببا في الحال وإذا انتفى معنى السبيبة لتردد بين الثبوت والعدم في علقا كسائر العلاقات فلا يمنع المسح ونحوه قبل وجود الشرط (ويعتق من الثلث إن وجد الشرط) لأن الصفة لما صارت متمثلة في آخر زمن من أجزاء الحياة أخذ حكم المدبر المطلق لوجود الأضاعة إلى الموت وتروال التردد (صحح قال) لبعده (أنت حر قبل موتى بشهر فأت بعد شهر عتق من كل ماله) يعني رجل صحح قال لبعده هذا الكلام ثم مات بعد شهر قال بعهدهم يعني

يبني على حكم الإرقاع إلى أداء السعاية لم يهر المير ولتأنيته رسالة محبة في القاط ذوى الداراية لوصف من كاف السعاية من (قوله وولد المدبرة مدبر) يعني المدبرة تدبر مطلقا وأول المدبرة مقيد فلا يكون مدبرا كما في القنع (قوله لأجاء العصاة) يعني لأجاء السكونى كما في القنع (قوله أو مات فلان) قد علم أنه لا يكون مدبرا أصلا بل معلقا هتته بشرط (قوله ويعتق من الثلث إن وجد الشرط) شامل لتعليقه هتته بموت فلان كذا ذكره وإذا مات فلان والسيدة حتى كيف يحكم بالعتق من الثلث

(قوله لان المتق على قول أبي سفيان بتدالي أول شهر قبل الموت الخ) كذا عمله الكمال وخصصه ما قاله أي الكمال في باب الاستيلاء التذييل بسبب لاعتق في الحال وثبوت سميته في الحال على خلاف القياس في سائر التعلقات لضرورة أن تأخيره كغيره من التعلقات يوجب إطلاقه لان ما بعد الموت زمان زوال أهلية التصرف فلا يتأخر سميته كلامه اليه فيقتدر بقدر الضرورة اه (قوله كذا في الخاتمة) تنقله في البصر عن أخصا من قل عن المعنى انه اذا مضى شهر فأكثر المشايخ على أنه يجوز فيه وهو الأصح اه وقال في البدائع ذكر في الجامع لهذا معنى شهر قبل موت المولى لا يكون مدبراً ويجوز فيه ولم يذكر خلاف وهو الصحيح وذكر وجهه قلت وبقيت صحة سميته بأن يعيش المولى بعد البيع أكثر من شهر بل يفتي أهل الفتق حال المدف إلى بله موت المولى تأمل (قوله ولو قال أنت حره) لم يوفى بشهر فبات بعده (لفظة تسعة زائدة ١٩

الوارث أو القاضي) أي بعد مضي المدة وصحة القاضي اذا امتنع الوارث (قوله قيمة المدبر المطلق نصف قيمته لو كان قفا) هو المختار كما في البصر عن الولوالجي واختاره الصدر الشهيد (قوله وقبل ثلثا قيمته لو كان قفا) هو الحق به كذا في البصر ايضاً

(باب الاستيلاء)

سببه عند علمائنا ثلاثة ثبوت نسب الزلشهر أو قال زفر ثبوت النسب مطلقاً سواء ثبت شرعاً أو سقطة فلو ملك من أقر بأموعة ولد هامن زنا بها وصدهم رلاها لم نصرام ولده عندنا وهو أصححسان والقياس قصير وهو قول زفر بطلان انه لو كان الولد عتق عليه بلا خلاف بين اصحابنا كما في البدائع (قوله هو لفة طلب الولد) أي مطلقاً وأم الولد تصدق لفة على الزوجة وغيرهما من لها ولد ثابت النسب وغير ثابت النسب كما في الفتق (قوله وشروط طلب المولى الولد من أمته) يشير الى أنه من الاعضاء التي خرجت من العموم الى الخصوص كالتيه والحج وانما قال من أمته وان كان حكم المشتركة ومن

من ثلث ماله وقال بعضهم يعتق من جميع ماله وهو الصحيح لان الفتق على قول أبي حنيفة يستتدلى أول شهر قبل الموت وهو كان مصصاف ذلك الوقت كذا في الخاتمة (ولو مات قبله) أي قبل شهر (لم يعتق) لانه مدبر مقيد والتقدير لم يوجد (ولو قال أنت حره مدفوف بشهر فبات بعده) لا يفتق بالموت لعدم أهلية المولى للاعتقاق هند وجود الملقى به بل يعتقه الوصي أو الوارث أو القاضي (لا انتقال الولاية بعده اليهم كذا في القصة (قيمة المدبر المطلق نصف قيمته لو كان قفا) وقنا والمقيد يقوم قفا) اختلوا في قيمة المدبر ل قيمته نصف قيمته لو كان قفا وقبل ثلثا قيمته لو كان قفا وقبل ينظر بكم يستفد مدته من حيث الحزر والقتل فيصير قيمته ذلك وقال الفقهاء أو ألبت نصف قيمته لو كان قفا وهذا ذكره الشيخ الامام المعروف بخوضه زاده لان للقتن منعتين منفعة البيع وما شاكلها من القليل بالدين والامهار وغير ذلك والانية منفعة الاحواز والاستخدام والتدبير فتغوث الأول، وتبقى الثانية فيسكون قيمته نصف قيمته لو كان قفا ولو كان التدبير مقيداً يقوم قفا كذا في الخاتمة

(باب الاستيلاء)

هو لفة طلب الولد وشروط طلب المولى الولد من أمته بالموعة (أمة) مبتدأ حدير قوله الا في لم تملك (ولدت من مولاهما باقراره) أي باقرار ابيها بالولد منه (ولو كان اقرارها حال كونها حاملاً) بأن يقول حل هذه الامة مني (أو) ولدت (من زوجها) بأن زوجها المولى من رجل فولدت منه (فاستأمرها) الزوج (لم تملك) أي لم تكن مملوكة ملكاً تاماً وان بقي في الملك في الجلة (وحكمهما) أي حكم المستولد في كمدبرة (وقد مر (لكنها) أي لكن الفرق بينهما حال المستولد (فتعتى بموته من الكل) والمدبر من الثلث (ولم تسع لنبته) والمدبرة تسقى (فان ولدت ولداً اتخبت نسبته بلاءه) ازيد هو الاول تعين الولد مقصوداً منها فصار

ولدت شكاح فحكمها كذا في نظر الغالب ولجل الحال على الصلاح لان أم الولد هي التي ثبت نسب ولدها من ماله كلها أو بعضها (قوله باقراره) شامل لاقرار المريض مرض الموت لكنه اذا لم يكن معها ولد ولا جاهل منه تعتق من الثلث باقرار المريض كما في البصر (قوله لم تملك) قال الزيلعي أي لا يجوز عليها وهو الصواب خلاف قول المصنف أي لم تكن مملوكة ملكاً تاماً وان بقي في الملك في الجلة فيساقضه ما قدمه في كتاب الاعتاق ان الملك فيها كامل وهو الصواب وكما ذكره في الاعيان ان لفظ المملوك يتناول أم الولد فتعتق بقوله كل مملوك في حثوث الملك اه أي الملك الكامل تقول الزيلعي ان المطلق ينصرف الى الكامل ومملكه كامل المدبر وامهات الاولايخلاف الكتاب لان الملك فيه ناقص اه (قوله وحكمها كمدبرة) هذا أنما تعتق بسبه خدمتها منها كبسع الديد من نفسه كما في الفتق (قوله لكنها تعتق بموته من الكل) يعني اذا اذ أقرباها أم ولد وليس معها ولد ولا جاهل في مرض موقفاً فتعتق من الثلث كما قدمناه (قوله فان ولدت ولداً اتخبت نسبته بلاءه) ازيد هو الاول تعين الولد مقصوداً منها فصار

فراشا) كافي الداية وقال الكمال وهذا غير ان الاول في تعريف الفرائش كون المرأة مقصود لمن وطئها الولد طاهرا كافي  
 ام الولد هو الذي عرف فوا به الفرائش وظهر ان ليس الفرائش ثلاثة كما تقدم في فصل الحمرات بل فرائش قري وهو فرائش  
 المنكوحة وضعف وهو فرائش ام الولد فانتفى ولدها مجرد الثاني ورده المنكوحة بالعدا وقد صرح المصنف اي صاحب الهداية  
 قويا تقدم ان الامة ثبتت بفرائش مولاهما وذلك لعدم صلح حد الفرائش عليها وهو كون المرأة معينة لثبوت نسبها ما تاتي  
 بها او كونها بتصرفها الولد اه والدي تقدم في الحمرات هو مثل ما في البدائع الفرائش ثلاثة قري وهو فرائش المنكوحة  
 حتى ثبتت النسب بلا دعوى ولا يفتي الا بالعدا وضعف وهو فرائش الامة حتى لا يثبت عنه النسب الا بالعدا والوسطا فرائش  
 ام الولد حتى يثبت فيه النسب من غير دعوى وينفي من غير عداه اه وحل ثبوت نسب ولد ام الولد ما لم يعارضه مانع من حل  
 وطئها كحرمتها مؤبدتها مولاهما معها او ولد ابنه او ابنة لها او وصتها بارضاها زوجته الصغيرة او تكنا بنتا او بتزويجها  
 فلا يثبت نسب ولد لها لان تاتي به بدون ستة أشهر من وقت ثبوت الحرمة كافي القمع (قوله ولكن انتفي بنفسه) يستثنى منه ما لو  
 اعتقها فانه يثبت نسب ولد لها الى سبتي من يوم الاحتياك كإذامات ولا يمكن نفيه لان فرائشنا كذا بالحربة وفي البسوط اشاعت  
 في ولد ام الولد اذ لم يقض القاضي بأولم يتناول الزمان فاما بعد التنازع فقد روي بالقضاء عليك ابطه و بالتناول دليل اقراره  
 لانه وجد منه فالدليل اقراره من قول التمسقه ونحوه فيكون كالتصريح باقراره واحتلافه في تناول سق في العان لذا  
 في القمع (قوله لان هذا الظاهر) هي كون الولد منه . سببان الظاهر عدم زمان المساء يقابله اي يعارضه ظاهر آخر وهو كونه

من غيره لو جرد احد الدالين على ذلك  
 وهما العزل او عدم التصديق والاشك في  
 ان كونه من غيره عند ضبطه العزل  
 ظاهرا وما ظله وهو كونه من غيره اذا  
 افضى البهائم عزلهم باصل نظر كذا  
 في القمع (قوله وان زوجهما فجمعت ولد  
 فهو في حكم أمه) اي فعلا لا مانع من ان  
 الولد لو كان حاربه لا يستفح بها لانه ملحق  
 أمه وهو هذه جارية قال الكمال وهي  
 واردة في الحلاقة حيث قال هو في حكم  
 أمه اه والجواب عنه طاهر (قوله  
 والنسب يثبت من الزوج لان الفرائش  
 له) فتمه صارة الهداية وان كان النكاح

فراشا كالمكوحة ولهذا الزمها الهداية ثلاث حضيض بعد العتق (و) لكن (انتفى)  
 بنفسه لان فرائشا وضعف حتى يثبت عنه بالقرين بخلاف المنكوحة حيث لا يفتي  
 الولد بنفسه الا بالعدا لتأ كذا الفرائش حتى لا يثبت ابطاله بالتزويج وهذا الذي ذكر  
 حكم القضاء وأما الدال ياتقان كان وطئها وحصلها ولم يعزل عنها بالزمنه ان يعترف به  
 ويدهي لان الظاهر ان الولد منه وان عزل عنها أولم يخصها حاربه ان ينفه لان هذا  
 الظاهر يقابله ظاهر آخر وان زوجهما فجمعت ولد فهو في حكم أمه لان في الحربة  
 يسرى الى الولد كالتدبير والنسب يثبت من الزوج لان الفرائش له ولولدها المولى  
 يثبت نسبته منه ومعنى الولد وتفسير أمه ولد له لا قراره إذ أمات المولى عتقت من  
 جميع المال كذا في الهداية (أم الولد الذي اذا مات مرض عليه الاسلام فان أسلم  
 فهي له والا تسمى في قيمتها وعتقت بعدها) أي بعد السعاية (ادعى ولدها مشتركة)  
 بينه وبين آخر (ثبت نسبته منه) لان النسب اذا ثبت منه في نفسه لمصادفته ملكه  
 ثبت في الباقي ضرورة انه لا يغير المان سببه وهو الولد لوق لا يغير اذا ولد الواحد

فاسد فانه ملحق بالصحيح في حق الاحكام اه وهذا اذا اتصل به الدخول كافي القمع (قوله ولولدها المولى يثبت لا  
 نسبته منه) اي وقد جاءت به لسة أشهر فافوقها ان ولدها المسدوق قد جاءت به بدون ستة أشهر كان ولده بل لا يحتاج الى دعوى  
 كما قدمناه ويظهر عدم صحة النكاح (قوله وتصير أم ولد له لاقراره) لم يستحسن هذا من صاحب الهداية لان الكلام في  
 تزويج أم الولد وانما يستحسن لو كان في تزويج الامة التي ليست أم ولد كاصورة المذكورة في البسوط تزويج أمته من عبده  
 فولدت الخ قاله الكمال (قوله واذا مات المولى عتقت من جميع المال) كان ينبغي عدم ذكره لانه قدمه مشاوب ليس من تلقى  
 السابقة خاصة في كلام الهداية بل حكم لام الولد في حدوداتها قال الكمال عتقت يعني أم الولد اه (قوله والا تسمى في قيمتها)  
 قال في الهداية وماله أم الولد يفتيها المدعي مستقومة ويترك وما يعتقه ولا نهان لم تكن مستقومة فهي محترمة اه وهو جواب عن  
 سؤال ردعي قول الامام بنفي ماله أم الولد اه وقصة أم الولد ثلث قيمتها فانه كافي القمع (قوله وعتقت بعدها) قال الزبيدي ولا  
 ترد الى الرق ولا عجزت نفسها والميراث أسلم كام الولد اه وقال زفر عتقت للعالم والسعاية دين عليها واذا مات مولاهما عتقت  
 وسقطت عنها السعاية لانها أم ولد له كذا في القمع

(قوله) وعندنا حنفية صبر نصيبه أم ورواه) أشار إلى أن الاستعداد بغير اعتناء لأحدهما إلا أنه قد يتكامل عند حوصبه التكامل وشروطه وهو أماكن التكامل وقيل أنه لا بغير اعتناء أيضاً لكن فيما يحصل من نقل المكثفة وأما فيه الاحتمال فهو محقق عنده كذا في الدائع (قوله لأنه قابل للتمك) عبارة الزملي لذلك اه وقال السكاك لتعليل ذلك نصيب بشرطه بأنه قابل للتمك لتعليل بعض المانع وهو لا يصلح لتعليل يقال سافر للضرورة العلم وبقيل لامن الطريق عند حوصنا اه (قوله أنه يحصل لهما من أسبابها الحرة شيء كالتيدي وغيره) يعني قبل ذلك اه (قوله) وتعتبر فيها يوم الملوقة) كذا العرق كافي الفقه (قوله يختلف الاب إذا استولد جارية) يعني إلى أن لا فرق في ضمان نصف القيمة والعقيرين مالو كانتا شركاً أجنبيا وبين مالو كانا أبا والفرق بين استتلا لأب لها ولأمك له فهو بين كونهما شركاً لأنه فيهما أبا إذا لم يكن له فيهما شرك مستباحة إلى اثبات أمك فيهما ما تعال الوطء فيها عن الزنا لا عرق وإذا كان له فيهما شرك كفى لذلك ٢٤ فله نصف العرق كذا قيل (قوله) وإن ادعاه معاظما) هذا إذا لم يكن مع أحدهما

مرجع فلو توج أحد هاتين بدارته  
المرجوح فيقدم الأب على الابن والمسلم  
على الذي وأحر على العبد والذي على  
المرتد والكتاني على المصري والعبدة  
لجميع الاصناف وقت الدعوة لا للصالح  
كما يغا به البيان وقيد بكونهما اثنين  
لاختلافهما ازا دليهما فمقتضى  
حقيقة ثبت التسعين المدعين وان  
كثيرا وقال أبو يوسف ثبت من اثنين  
لا من ثلاثة وعند محمد ثبت من ثلاثة  
لا غير وقال زفر ثبت من خمسة فقط وهم  
رواية الحسن بن زياد عن الامام وتنازع  
فيه امران فثبت به بينهما وندتهما  
لا يفتى لثلاثين وقام التفريع في الصر  
قوله وانما يضار في حق وجوب  
العقر كذا تختلف في كونها تفسير  
أم وليها فلا نصير المشتراة جلي أم ولي  
لها مادامها وليها لان هذه دعوة  
عق على الدعوة استبعاد فيفتى الولد  
مقتصر على وقت الدعوة بخلاف دعوة  
الاستيلاء فان شرطها كرن الصالح

لا باق من ماله (وهي أم ولد له) لأب الاستقلال لا يقر أعندها وعند أبي حنيفة  
بغير نصيبه أم ولد ثم دفع نصيب صاحب له لأنه قابل للقبك إذ لم يحصل لها من  
أسباب الحر شيء كالتيديع وقهره (وهي نصف قيمتها) لأنه ملك نصيب صاحبه  
بعد استكمال الاستقلال وبغير قيمته بل هو الموقوف لأن أمومية الولد ثبتت من ذلك  
الوقت سواء كان مورا أو معسر لأنه ضمان فكل يختلف ضمان العتق كالشروط  
موصلة (وهي نصف عقرها) لأنه وطئ جارية مشتركة أدخله بنت بعد الوطء  
حكم الاستقلال دفعه إليه ملك في نصيب صاحبه بخلاف الأب إذا استولد جارية بقائه  
حيث لا يجب عليه العقر (الأقمة ولدا) لأنه على الأصل إذا السب ثبت مستندا  
إلى وقت الموقوف والضمان يجب في ذلك الوقت فيصير الولد على ملكه ولم يلق  
شيء منه على ملكه (وإن ادعاه ما عجزوا) أي الولد ثابت بالنسب منهما  
ومعناه إذا حلت في ملكه ما وكذا إذا اشتراها لم يحل في المختلف في حق ثبوت  
النسب منهما وإنما يختلف في حق وجوب العقر والولاة ضمان فيه أم الولد حتى  
لا يجب على كل واحد منهما العقر صاحبه لعدم الوطء في ملكه ويجب عليه نصف  
قيمة الولد إن كان الذمي وأحد أو ثبت النكاح واحد منهما فيه الولاء لأنه يفسر به في  
ما عرف وأما كان منهما الاستواء ففي سب الاستحقاق فيصيران فيه (وهي أم  
ولدهما) لصحة دعوى كل منهما في بيع الولد فيعبر نصيبه منها أم ولدها تما  
لولدها (وعلى كل منهما) نصف عقرها قصاصا بما على الآخر (ورب  
الإن من كل) من الشركين (أرضان) كامل لأنه إقرار ببراءة كل واحد منهما في  
حقه (وربنا من أرباب) أو أحدا لاستولاهما في السب كما إذا ألقاها البيعة على النبوة  
(ادعي ولدا مائة مكاتب) يعني إذا وطئ المولى جارية مكاتب فصاح به ولدا مادام  
(ومدفع) أي المكاتب المولى (زعم عقرها) لأنه وطئ بغير نكاح وأما عقره وقد

والمالك كأي الفخري؛ وقوله وعثمان خمسة أم الولد) صوابه خمسة الولد باسقاط الفخامة كما هي عبارة الزبلي وقوله لانه هو رجل الاختلاف حتى تفرع عليه ضمان نصف قيمة الولد ادعاء أحد لشريكين وقد اشترى لأجله بغير ما كانا ضامتين في ملكهما فادعاء أحد هما فإنه لا يلزمه نصف قيمة الولد (قوله ويثبت لكل منهما فيه الولاء) يعني إذا ادعيا معا (قوله لانه فخر روي ما عرف) يعني من أن هذا دعوة عتيق فيعتق مقتصر على وقت الدعوة لأدعوه استيلاء لأن شرطها العلق في الملك وهو مفت كما قدمناه (قوله ويرثه من الرأب) يفيد أنه إذا مات أحدهما قبل الولد فليس ميراثه الباقي منهما وإن الولاء عليه في التصرفات المالية مشتركة وهذا عندنا وعند أبي يوسف منفرد كأي الخنا نعموا ماله لا أن كاح فلكل منهما الاقتران قال الزبلي النسب وإن كان لا يتغير لكن يتعلق به أحكام مخبرته كالميراث والعتقة والمصانعة والتصرف في المال والأحكام غير مخبرته كالنسب وولاة المالك كاح وصدة فخره عندنا ويوسف على كل منهما صدقة تامة وعند محمد عليه صدقة واحدة كذا قاله

(كتاب المكتبات) (قوله أورده ههنا الخ) قال في العنايه ذكر في بعض الشرواح انه ذكر كتاب المكتبات عقب العتيق انجب  
لهذا ذكره الحاكم الشهابي في الكافي عقب ٢٢ كتاب العتيق لان الكتاب ما له الا لاول ولا يحكم من احكام العتيق ايضا

مقطعه عن الحد المشهور (و) لزومه (نسب الولد) لنسبه له على ذلك فصار كالأولاد هي  
نسب ولد جارية الأجنبي فصدقه (وقته) أي قيمة الولد لانه في معنى المهرور حيث  
اعتمد له لا وانه كسب كسبه فلم يرض بكونه رقيقه فيكون حوا القيد ثابت  
النسب منه كما ان المهرور اعتمد له دليل لا وهو الملك ظاهر أو ان لم يكن حقيقة  
(لا الأمة) اذ لا ملك له فيها حقيقة وما له من الحق كاف لصفة الاستقلال فلا حاجة  
الى النقل وتقديم الملك بخلاف أمة الابن اذ ليس له في حقيقة الملك ولا حقه  
واغما له حق التملك وهو غير كاف لصفة الاستقلال فاحتمالى نقلها الى ملك الاب  
ليصح الاستقلال (وان لم يصدقه) أي المكتبات المولى في دعواه (فلا يثبت نسبه)  
أي نسب الولد منه وقال أبو يوسف ثبت لان الجارية كسب حكمه فصار  
كجارية الابن بل أولى لأن قول في المكتبات ملك الرقبة بخلاف الابن وحده  
الفرق ان الابن ان يملك مال ابنة اذ الاحتياج اليه ولذا لا يجب عليه عقرها ولا  
قيمة الولد وتصير أم ولده وليس لقول ان يملك مال مكاتبه لانه بالعقد يهرع  
نفسه وألحقها بالاجنبي وله في يجب عليه عقرها وقيمة ولدها ولا تصير أم ولده  
فيشترط قصد بقه بخلاف ما اذا وطئ المكتبة فماعت ولدها دعاه حيث يثبت نسبه  
منه ولا يشترط قصد بقه لان رقيقته معلومة له (الا اذا ملكه) أي المولى (وما) حيث  
يثبت نسبه منه وتصير أم ولدها يثبت اذا ملكها لان الاقرار بماق وهو الموجب  
وزوال حق المكتبات وهو المانع (وطئ جارية امرأته أو ولد امرأته) وهو قول  
وادعاه لا يثبت النسب ويرو عنه الحد المشهور (فان قال أحدهم الى المولى لا يثبت  
النسب الآن بصدقه) أي المولى (فيه وفي ان الولد منه) ولو صدقه في أحد مما قطع  
لا يثبت النسب (وان كتب المولى ثم ملكها أو ما يثبت النسب) لبقاء الاقرار كما  
كنا في الخاتمة

### (كتاب المكتبات)

أورده ههنا لال المكتباته من قواعد العتيق كالتميز والاستقلال (هي) لغة العظم  
والجمع ومنه المكتبة ليعيش العظم والكتب لجمع الحروف في الخط وشرا (جمع  
حرة الرقبة ما لا مع حرة البسط) فان المكتبات ملك بذو مولد رقيقه وسما في  
سبانه (وركتها الايجاب والقول) كان بقول لصدده ان أدبت الى الف الفان ح  
أركان تملك على انفس قبل لانتهاه ما عضة فلا بد من الايجاب والقبول وشرطها كون  
البدل معلوما ما لا كان أو معلوما وأما كونه مضمنا ومؤثرا فلا بد بشرط حتى يجوز  
المكتباته على المال الحال والمعم وعند الشافعي لا يجوز الامور لا بغيره وركبها  
في جانب الصد اقتضاها المهر وثبوت الحرية في حق البدل الرقبة حتى يكون أحق  
بمنافعه ومكاسبه لان الفرض من المكتبة وصول المولى الى بدله والصد الى الحرية  
بأداءه والا يتحقق الا بذلك وفي جانب المولى بمقابلة الرقبة العبد على ملكه وثبوت

ليس كذلك لان العتيق أخراج الرقبة  
من الملك بلا عوض والمكتبات ليست  
كذلك بل فيها ملك الرقبة لتخص  
ومنفعة لغيره وهو أنسب للأجرة لان  
نسبة الذاتين أولى من الفرضيات اه  
(قوله ونسب الخ) قال الزبيدي ومعه  
هذا المقدم كتابه ومكاتبه لان فيه ضم  
حرة البند الى حرة الرقبة أو لان كلا  
نهما يكتسب الوثيقة وهو أظهر اه وفي  
لبرهان معناه كتبت تلك على نفسي ان  
عتيق مني اذ اوفيت بالمال وكتبت لي  
على نفسي ان تنفي بذلك أو كتبت عليك  
الوفاء بالمال وكتبت على العتيق اه  
قوله فان المكتبات ما لا بد قال السكال  
في أول باب التمييز لا معنى في التعقيق  
لقوله المكتبات ما لا بد بل الواجب  
ان يقال ملكه من زوال اذ شك في انه  
مالك شرعا لكنه يهرع ان يزول بتعجز  
نفسه اه (قوله) كان يقول لصدده ان  
أدبت الى الف الفان ح) من ناقض لما  
قدمه في باب العتيق على جعل فانه قال  
المعتق عتقه بالادعاء قال مولاه ان  
أدبت الى ألف درهم فانت حر ما دون  
المكتبات فيما يبيع ولا يكون أحق بمكاسبه  
اه فكيف يصح من مبيع المكتبات  
وحكمهما معانين فتأمل (قوله وتبرطها  
كون البدل معلوما) زاد الزبيدي كغيره  
وكون الرق في الجهل اه ولم يتعرض  
المصنف لبيانها وهو الرغبة في البدل  
طابحلا وفي الثواب أجلا ولا صفتها وهي  
مندوبة بل علم فيه خبرا وقد حطت  
من بدله والمراد بالخبر ان لا يضرب بالمعطين  
بند العتيق وان كان يضربهم فلا فصل

أن لا يملكه وقبل خبر رأى وفاء وأمانة وصلاحا وقبل المال والخبر براده المال قال تعالى ان ترك حيرا أي مالا  
حق

(قوله اذا كاتبته) جرى على الثالث لانه لو كاتب محرم ولده مع الوصي والاب يصح منهما احسنا عن المصنف بخلاف  
 الاعتراف على مال كاسد كمر المصنف (قوله ولو صغيرا سئل) احتراز به عما لو كان لا يقبل فلا يصح اعترافه الا ان يكون تبعا فلا  
 قطع مكانة المجنون والصغير الذي لم يقبل ولو قبل عنه رجل ورثي المولى ولا يتوقف على اجازته بل بدلولوغ في الصبح وبرجع  
 الرجل بما اداه على المولى لانه لم يسلم العتق لعدم القبول من المكاتب وهو شرط منتف بانتفاء اهلبة المكاتب له كافي البدائع  
 (قوله عمال) ليس قد احتراز بها عن ائتمده لما ساقى قال مجد اذا كاتب عبد على ان يخدمه شهر القصاص لا يجوز ولا الاستعانة  
 يجوز كافي الذخيرة (قوله او مؤجل) هو ائتمل كافي السراج ٤٣ (قوله اوقال جعلت عليك الفكاك فدي به محرم الخ) ذكره

بعد قوله او مضى ليعيد ثبوت حكم الكتابة  
 بلفظها وما يؤدى معناه ثم الكتابة اما  
 عن النفس خاصة او عنها وعن المال  
 الذي في ذل البسد وكلاهما جاز ولو كان  
 ما في بدا اكثر من طلبها وليس للمولى  
 الا اهل الكتابة لاغير كافي السراج  
 (قوله وفرم المولى العقران وطى مكاتبته)  
 العقران اذا كرى الحرات براده ممر  
 المثل وانذا كرى الاما فهو وعشر قيمتها  
 ان كاتب مكر او ان كاتب ثيبا نصف عشر  
 قيمتها كافي الجوهره ولو وطى مرارا  
 لا يلزم الا عسر واحد ولو شرط وطئها  
 فسدت الكتابة كافي الدراية وتنتق  
 باداها البذل ولا يشترط اثني من الاحكام  
 المتعلقة بما قبل الاداء وهذا حكم الفاسدة  
 بغوات شرط من شروط الصحة واما الباطلة  
 وهي التي فاتها شرط من شرائط الانقضاء  
 فلا يشترط اثني من الاحكام الا ان علق  
 عتقه باداء المال فمقتضى به كسائر الشروط  
 كذا في البدائع (قوله لانه قد  
 الكتابة خرجت من يد المولى الخ) قال  
 في البدائع لو وطئها المولى فرم العقرها  
 تستعين به على الكتابة لانه بدل منفعة  
 مملوكتها اه وقد قال في البدائع قبل  
 هذا ثم مال العبد ما يحصل بعد التقيد  
 بخاره او قبول العتق والهدية لان ذلك

حق المطالبة ببدل ما شاء واسترداده الى ملكه اذا هجر (اذا كاتبته ولو صغيرا  
 يقبل) للبيع والشرافه اذا هقل كان من اهل القبول والتصرف نافع في حقه  
 فيجوز (بحال حال او مؤجل) بدنة او متين مثلا (او مضى) أى مؤقت بازمه معينة  
 اخذ من التوقيت بطولوع النعم ثم شاع في مطلق التوقيت (اوقال) هل عليك  
 الفكاك فدي به محرم الخ كذا آخرها كذا فان ادبته فانت حر وان هجرته فقت  
 وقيل (أى الفتن عطف على قوله كاتب شرط قبوله اذ يلزمه المال فلا بد من التزامه  
 مع) جواب اذا كاتب أى مع عقد الكتابة سواء صرح بلفظ الكتابة او بما  
 يؤدى مؤداه لوجود ركنه وهو الايجاب والقبول (وعتق) القس (ان أدى كله  
 وان) واصله (لم يقبل اذا ادبته فانت حر) لان موجب الكتابة هو العتق عند الاداء  
 لانها تنهى عن بيع حره البتة الى حره الرقبة عند الاداء وفيه خلاف الشافعي  
 (خرج) عطف على مع وقوعه أى اذا صاع عقد الكتابة خرج المكاتب (من  
 طه) أى المولى لان مقتضى الكتابة مالكية البديق حتى المكاتب ولهذا لا يكون  
 لقولى منه من الخروج الى السفر (لا) من (ملكه) لانه عقد معاوضة فيقتضى  
 المساواة بين المتعاقدين واصل البذل يجب للمولى في نعمته بنفس العقد لكنه ضيف  
 لا يتم ملكه فيه الا بالقبول لانه ثبت في ذمته مع الماني اذ المولى لا يستوجب على  
 عبده دينا ولهذا لا تصح الكفالة به فيثبت للعبد بمقتضى مالكية ضعيفة ايضا فاذا  
 تم لقولى الملك بالقبول ثم مالكية للعبد ايضا وقام المال كماله لا يكون الا بالحريه  
 فمقتضى لصرفه مال كماله فحق المساواة ذلك استدل به وانتهاه (وهنى بجنا) أى  
 بلا بدل (ان اعنتى مولاه) لاسقاطه حقه (وفرم) المولى (العقران وطى مكاتبته)  
 او ارض الجناية (ان جنى عليها وهى ولد هار) مثل المال اوقعت ان جنى (على  
 ما لا) لانه يستند الكتابة خرجت من يد المولى فصار كالاجنبى وصارت اسقى  
 بنفسها ولو اداه مالها (اذا كاتب على قهنته) بان قال ان ادبت الى قهنتك فانت  
 حر او كاتبك على قهنتك (او) على (غير لغیره) بان قال كاتبك على هذا العبد  
 وهو تير هذى فظاهر الرواية وعن ابي حنيفة انها تصح حتى اذا ملكها واولها عتقت  
 وان هجره رد الى الرق (تتمن بالتمين) احتراز عن دراهم الغير ودائره فان الكتابة  
 عليها جازة اعدم قهنتها (او على مائة) من الدراهم او والد تانير (ليردمولاه) اليه

ينسب الى العبد ولا يدخل فيه ما كان من مال المولى في يد العبد وقت العقد لان ذلك لا ينسب الى العبد ولا يدخل فيه الارش وانعقر  
 وان حصصا لعبد العتق يكون لقولى لانه لا ينسب الى العبد اه فليتأمل وكذا قال احمد ادى واما ارش الجارية والعرق ذلك  
 لا يدخل وهو لقولى اه فليظفر فيه الزام المولى العقر وطئها والارش بالجارية علم (قوله بان قال ان ادبت الى قهنتك فانت  
 حر) فقدمنا له بمثل هذه الصيغة يكون ما ذونا لا مكاتب فليتأمل

(قوله لذلقال الزبلي الخ) الاراد مدفع لان ما حكاه المصنف من الكافي قد مضى الى باقي تطيل المسألة ثم قال ثانيا ولان هذا عقد يشتمل على بيع الخ وليس من اقله ينسب الى الخطأ (قوله يعني في ادائها) أي وان لم ينعى المولى على تعاقب العتق بادائه ما يظهر الرواية كافي الاختيار (تنبيهان هـ الاول) قوله في بيع الكتابة الفاسدة يكاد كرهه فاحشاً (الثاني) لم يبين أخصر وجهه الله حكم العتق و باقي الصور الفاسدة فنقول انه يفتى بأدائه متى اذا كانت عليه لانها معلومة من وجهه وتفسير معلوم من كل وجه عند الاداء حتى تفسير معلوماً عند الرجلين والصفة اهـ واذا ثبتت أدائه القديمة بتصادقه ما لو باداه بعض ما يقع به تقوم القومين واذا كانت عليه على غير لغيره تمنع ما التصق قال الزبلي انه لا يستند العقد أصلاً اهـ وقال في العناية لم يفتقد العقد في ظاهر الرواية الا اذا قال ان ادبت الى ٢٤ فانت حر فثبتت يفتى بحكم الشرط اهـ فهذا يثبت له باطل لا فاسد وأما اذا

(وصفا) أي خادماً عبداً كان أو أمة حتى لو شرط ان يرد عبداً معيناً أو أمة معينة (مع) (أو المسلم) عطف على غير كاتب وحاز للعقل (على غير أو من غير) وقوله (ففسد) جواب اذا كاتب أي ففسد العقد في هذه الصور أما الأولى فلان القيمة مجهولة قدرها أو غيراً ووصفا فتعقدت الجهالة وأما الثانية فلهي عن تسليم ملك الغير وأما الثالثة فلان هذا عقد اشتمل على بيع وكتابة لأن ما كان من المائة بأزاء الوصف الذي يرد المولى يبيع وما كان منها بأزاء رقبته الكاتب كذا فيكون صفقة في حقيقة فلا يصح للغير عنها كذا قال الزبلي ويرد عليه انه يقتضي عدم صحة العقد اذا شرط ان يرد عبداً معيناً أو أمة معينة والقوم غير محو اختلافه بالصور ما في الكتاب ان بدل الكتابة في هذا الصور فيجوز ان يفسد ولا يصح كماله كاتبه على قيمة الوصف وهذا لأن العبد لا يمكن استثنائه من الدائروا عما يقتضي قدسته وألقية لا تصلح ان تكون بدل الكتابة لجهالة قدرها فكذلك لا تصلح ان تكون مستثنى من بدل البذل وأما الرابعة فالجنز أو الخنزير ليس بمال في حق المسلم فلا يصح له عوض في عقد المعاوضة (وهو حق في ما) أي الجنز والخنزير بيعي في أدائه ما لانهما مال في الجاهة فامتنع اعتبار معنى العقد فيه وموجبه العتق عند ادائه العوض المشروط (ثم) أي بعد ما عتق بأداء المسمى (حتى في قيمة نفسه) وقال زفر لا يفتى بالأداء قيمة نفسه لأن البذل هو القيمة قال في الكتابة وفي بيع الهدية لا يفتى بالأداء قيمة الجنز أو الخنزير منه كل حد اعتكاف لعمارة وروايات الكتب بان فيها لا يفتى بالأداء قيمة نفسه (لا ينقص منه ويزاد عليه) هذه ثلاثة لم افوج تطاق بما قبلها غير خمسة بها يعني ان القيمة في الكتابة الفاسدة اذا كانت من جنس المسمى فان كانت ناقصة عن المسمى لا تنقص منه وان كانت زائدة زيدت عليه لان الواجب عليه رد رقبته لفساد العقد وقد تقرر بالعق فوجب رد قيمته بالذمة ما بلغت لان المولى لم يرض بالنقصان والعبد رضى بالزيادة كذا سئل حقه في العتق فوجب ذلك (ولو على منبته ونحوها بطل) أي عقد الكتابة لاها ليست

كاتبه على مائة ليرد نفسه عليه وصفاً فسد الكتابة فيجوز ان يفسد فلا تصح كذا عليه الزبلي وقوله فلا يصح يعني فتكون باطلة لما قاله الزبلي بعد ذلك ان الاصل عند علماء الثلاثة ان المسمى متى كان شيئاً لا يصلح عوضاً لجهالة القدر أو لجهالة الجنس فان العبد لا يفتى بأداء المسمى ولا بأداء القيمة اذا لا يستند هذا العقد أصلاً ولا على وجه المسمى ولا على القيمة اهـ (قوله وقال زفر لا يفتى الا بأداء قيمة نفسه) قال الزبلي مبالاة لان البذل في الكتابة الفاسدة هو القيمة فيعتق بأدائه ولا يفتى بأداء ما ليس ببذل هكذا ذكره في الكافي وعزاه الى الميسر والخصيرة وذا في العناية اهـ (قوله قال في الكتابة وفي جميع الهدية) يعني في بعض نسخها منسوبة بالزفر لا يفتى الا بأداء قيمة الجنز لما قال الزبلي بعد ما قدمنا من موافقة الهدية في الميسر والخصيرة وفي بعض نسخ الهدية وقال زفر لا يفتى الا بأداء قيمة الجنز وهو غلط من الكتاب اهـ (قوله وانه مشكل جداً) قد علمت انه غلط وقد تسع هذا الخطأ في الاختيار

فلكي في حاله (قوله ولو على منبته ونحوها بطل) قال في الاختيار والكتابة على الميتة والدم باطلة لانها مال بمال أصلاً ولا موجب لها ولو على العتق بأدائه ما عتق بالأداء وجود الشرط ولا شيء عليه لعدم المسألة ثم قال ولو على عتق، وأدله قوب أدائه أو حيوان فأدى لا يفتى لجهالة الفاحشة اهـ (قلت) وبخلافه قول الزبلي انه يفتى ذكره قريبيان قوله قال ومع على حيوان غير معروف منه بخلاف ما اذا كانت على ثوب حيث لا يفتى بأداء ثوب لان يخفى ان اختلافاً فاحشاً لا يوقف على اراد المولى فكانت الكتابة باطلة فلا تعتبر أصلاً حتى لو أدى قيمته أيضاً لا يفتى الا اذا علمت به قسداً بان قال ان ادبت الى ثوباً فانت حر فثبتت يفتى بأداء ثوب لانه تطبق صريح فصار من باب الايمان وهي تتقدم مع الجهالة فيصرف الى ما ينطبق عليه اسم الثوب اهـ

(قوله وصفت على حيوان ذكر جنسه كالبد) كذا قال في العناية إذا كانت على حيوان وبين جنسه كالبد والفرس ولم بين النوع أنه تركي أو هندي ولا الوصف أنه حديد أو ردي على حازرت وينصرف إلى الوسط وأما صمغ القدم مع انجهاة لأنها بسيرة وميثاها فمصل في الكتابة لأن معناها هي المداينة فبغير جهاة البدل بجهالة الاجل فيه حتى لو كانت إلى المصداحت وقد ثبت أن ابن جرير رضى الله عنهما أشار بالكتابة على الوصف جمع وصيغ وهو البدل للخدمة اهـ ولكن قال في الاختيار والكتابة على الحيوان واللوب كالتسكاح من عين النوع مع وإن أطلق لا يصح اهـ فليتأمل ولعله أراد بالنوع الجنس والألف عنه ما في العناية (قوله ويؤدى الوسط) قد روي نسخة في البدل بما قدمت أو سون ودها وقال لا هو على قدر غلها للسرور خصه كذا في العناية (قوله وعق بقبض الحمار) كذا في الكتز وقال الزبيلى قال في التسكاح هكذا ذكره بعض المشايخ كالقاضي فظهر من الدين وفي شرح الطحاوى والقرائشى (وإدى الحمار لا يعق لأن الكتابة انتقلت إلى القسيمة ولم يبق الحريد لا اهـ وقال في العناية فكان في العتق إذا علف الحمار وابتان اهـ (قوله وعلى خدمة شهره أو غيره) استحسن والقاس عدم الجواز لأن الخدمة مختلفة وتوجه الاستحسان أن الخدمة المطلقة تنصرف إلى المعهودة فتسير معلومة بالعادة ٢٠ كذا في البدائع (قوله أو صغيراً أو ساعداً إذا

بين قدر المهرول) بيانه أن يسمى له طول التبرع وقها ومكانها وفي القاربه آجرها وصعها وما ينسب بها فتصم الكتابة لأنه كانه على بدل معلوم كذا في البدائع (قوله والآجر) بالدموض الجيم اللين المحرق (قوله وألف على أن يؤدى إلى غريمه) أى صحت عليها وكذا إذا كانت على ألف بضمها لربيل عن سيده فالمكتابة والضمان جائزان كذا في البدائع (قوله وألف ووصف وألف وخدمته سنة) أى صحت الكتابة لأن البدل معلوم وليس صفة في صفة (قوله وخدمته أهدأ لا) يعنى إذا كانت على ألف وخدمته أبداً لا تصح لما ذكر من منافاته لقتضى العقد فإن أدى الألف عتق وقال بشر الميرسى هذا غلط لأن العتق لا يزيل الأبداء جميع الشروط عليه وقد شرط

بمال فلا يلزم على المكتاب شي (وصفت) الكتابة على حيوان (ذكر جنسه) كالبد (فقط) أى لا نوعه وصفته (ويؤدى الوسط أو قيمته) فإن كل واحد أصل من وجه أما الوسط فظاهر وأما قيمته فلا يعرف بالقيمة فصارت أصلاً فدفعت القيمة لتمام معنى الأداء كما تقرق الأصول (ومن كافر) عطف على قوله على حيوان أى صحت الكتابة من كافر (كاتب عبد له) يعنى كافر (بخدمته مقدرة) اعتبر التقدير لربيل البدل وأما صحت لأنه مال عندهم بمنزلة ما نزل عندنا (وإى) من المولى والبدل (أصل لولى قيمته) لأن المولى ممنوع عن تلك الخروقة بكنه (وعتق) العبد (بقبض الحمار) لأن العتق متعلق بقبضها لكن مع ذلك يجب عليه قيمة نفسه ككافر (وعلى خدمة شهر) عطف على قوله على حيوان (له) أى لولى (أو لغيره أو حفر بتر أو ساعداً أو ابن قدر المهرول والآجر عيار رفع الزراع) للحصول الركن والشرط (وألف على أن يؤدى إلى غريمه) وألف ووصف وألف وخدمته سنة وخدمته أهدأ (أى لا يغيره هذه الألف متعلق بالعتق المقصود من الكتابة كون المهرول كالمكاتب أو لولى بعض الأزمان ليكون مكاتباً مطلقاً هذه كمال الكتابة على الخدمة سنة وهذا سافه (لا تصد) الكتابة (بشرط أن يكون) أى الشرط (في صلب العقد) قال في الهداية الكتابة تشبه البيع يعنى انتهاء لأنها مبادلة المال بالمال انتهاء وتشبه التسكاح يعنى ابتداء لأنها مبادلة المال بغير المال وهو

٤ درر في علم مع الامسا آحر فكيك يعنى ابتداء الألف قلنا اشتراط الخدمة على ليس بطريق البدل لما أوجبه بل باعتبار قضاء نفسه في الخدمة كماله لو كان من قبل فلا تكون استيفاء لوجوب العقد فاما البدل المشروط عليه هو الألف فإذا عتق لوجود الشرط كمال البرهان اهـ (قوله أى لا يجوز هذا) يريد به الصورة الأخيرة فقط وهى ما إذا كانت على ألف وخدمته أبداً وإن كان فيه نوع خفاء فشرحه وأوضحه (قوله قال في الهداية الكتابة تشبه البيع يعنى انتهاء لأنها مبادلة المال بالمال انتهاء) أقول لم بين صاحب الهداية شبه الكتابة بالبيع من هذا القبيل بل من حيث المعاوضة وعدم صحتها بلا بدل وأحقاً لما الفسخ كما ذكره في العناية وقد نفي ما صاحب الهداية شبه الكتابة بالبيع فيما تقدم من هذا القبيل حيث قال وقال الشافعى لا يجوز أى عقد الكتابة على حيوان غير موصوف وهو القاس لأنه معاوضة فأنشئت البيع ولأنها معاوضة مال بغير مال أو بمال لكن على وجه بسيط المثل فبها شئت التسكاح والجامع أنها تنبى على المسامحة اهـ وقدمت في العناية شبه الكتابة بالبيع ابتداءً وانتهائاً ولأن هذا قياس فاعداً لا قياس الكتابة على البيع أما أن تكون من حيث ابتداءها أو من حيث الانتهاء والألف لا يصح لأن البيع معاوضة مال بمال والكتابة معاوضة مال بغير مال لأنها في مقابلة فلك المحرق في الانتهاء وكذلك الثاني لأنها وإن كانت في الانتهاء معاوضة مال بمال وهو الرقة لكن على وجه بسيط المثل فبها شئت التسكاح في الانتهاء وفي أن يبنى كل منهما على المسامحة وهذا المقدار كفى في إلحاقها بالتسكاح اهـ (قوله لأنها مبادلة المال بغير المال وهو البضغ) سوايه



وهو في البحر كما قال الزبي والكتابة بما وصفت مال بغير مال في الاستدانة فالبديل مقابل بغيره انما هو وليس بجاهل اه  
 ومثله في العينة (فصل في تصرفات المكاتب) (قوله مع بيعه وشراؤه) كذا اجازته واعادته وابدله  
 واقارره بالدين واستغاثه وقدر حوائج دين عليه لان لم يكن عليه ولهم مشاركة هنا لا مفاضلة لاستراجه الكفاية وهو ليس  
 من اهلها كما في البائع وقد كرهها حكم وصيته مبسوطة ٤٦ (قوله ولو بالهبة) يصر في البسيرة لما قال فاضيهان ولا يصح  
 مما يات حاشية كالسيد المأذون اه (قوله

البضغ انداءا لثقتها ما باليسع في شرط تمكن في جلب العقد كما اذا شرط عليه  
 خدمة مجهولة لا مفاضلة للبذل والسكاح في شرط لم يتمكن في حليبه ههنا والاصل

(فصل في تصرفات المكاتب)

(مع بيعه وشراؤه ولو بالهبة) فانهم من قبيل القبار فان التاجر قد يصح  
 في صفته ليربح في أخرى (وسفره وان شرط تركه) لا بشرط مما افلقتضى العقد  
 وهو مال الكمية الدولة لا تصد الكتابة بمثل هذا الشرط لانه ليس في جلب العقد  
 (وتزويج أمته) لانه بغير المال وهو المهر (لا تزويج عبده) لانه تنقيص البذل  
 ونقصه وشغل ذمته بالمهر والنفقة (ومع كتابة رقيقه) لانه عتدا كسب لقال  
 فملكه كتزويج أمته (والولاء) أي ولاء الثاني (له) أي الأول (أو أدى) الثاني  
 (بعد عتقه) أي عتق الأول لان المتقدم من اهل ثبوت الولاء وهو الاصل فثبت  
 له (والا) أي وان لم يؤده بعد عتقه بل قبله (فلولاه) أي مولى المكاتب الأول لان  
 له فيموقع ملك وتصح اضافة الاعتراف اليه في البذل فاذا تضرع رضاعته الى الماشر  
 لخدمه اهلته اضعف اليه كفاي السيد المأذون اذا اشترى شيا (واراد ادى أي  
 المكاتبان بطل ما جعلاهما فولا وهما الولي تزويجها لاصل (وان عجز الاول) عن  
 اداء البذل ورد الى الرق ولم يؤد الثاني بطله (بني الثاني مكاتباً) قال ادى البذل الى  
 المولى عتق وان عجز رد الى الرق كالأول (لا التزوج) عطف على قوله يبعه أي  
 لا يبيع تزوجه (بلاذنه) أي المولى (ولا التسرى) وهو انما خلا السرية بنى اشترائه  
 حارية يستقيم بها وطناً (ولو به) أي باذرا مولى (كذا المأذون والمدر) وذلك لان  
 مبنى التسرى على ملك اقبه دون التمتع فالرقيق وان كان مكاتباً ومأذوناً ومدرراً  
 لا يملك شيئا من احكام ملك المال لكون رقيقه مملوك ولا يبيع اذن المولى (ولا  
 الهبة) ولو بعوض والتصدق الاسبير والتكفل والاقرض واعتراف عبده ولو  
 بمال ويبيع نفسه أي العبد (منه) أي من السيد لان هذه تبرعات فلا يملكها  
 المكاتب (الاب والوصي في رقيق السيد كالمكاتب) أي كل تصرف يملكه  
 المكاتب في عبده يملكه في رقيق الصغير والا فلا لانه مملوك كمنه تصرف ما يحصل  
 به المال للصغير كالمكاتب يملك كسب المال يملكه ما أحكمه فملكه ككسب كتابة  
 عبده لا اعتاقه على مال ويبيع عبده من نفسه ويملكه كالتزويج أمته لا اعتاقه على مال

لانه ليس في جلب العقد) بنى ليس  
 معكنا في مسئله لانه غير داخل في أحد  
 البديلين لما قال في العتابة الشرط الباطل  
 انما يبطل الكتابة اذا تمكن في جلب  
 السيد وهو ان يدخل في أحد البديلين  
 كما اذا قال كاتبتك على ان تخدمني مدة  
 أو زماناً وبهذا ليس كذلك لانه لا شرط  
 لاق بدل الكتابة ولا فيما يقابل فلا تنفس  
 به الكتابة اه (قوله ومع كتابة رقيقه)  
 بنى الذي لم يملك عليه بقرارة الولاد  
 (قوله) وان لم يؤده بعد عتقه بل قبله  
 فلولاه) قال الزبي ولا ينتقل عنه بطله  
 الأول بسببه لان المولى جعل معتقاً  
 والولاء لا ينتقل عن المعتق الى غيره اه  
 (قوله وان ادى ما جعلاهما الخ) كذا في  
 البديع (قوله أي لا يبيع تزوجه) بمعنى  
 لا يشتد تزوجه بل اذن المولى (قوله  
 والتصدق الاسبير) بنى من الما كويل  
 قال في البديع حتى لا يجوز له ان يبع  
 فقير ادرهما ولا يكسره أو يوكذا لا يجوز  
 له ان يهدى الا بشئ قليل من الما كويل  
 اه وقال في الجوهره ولا يجب ولا تصدق  
 الا بالسر يعنى كالرغب ونحوه والاصل  
 والمخ ونحو ذلك اه وفي غير ذلك اذا ربه  
 أو تصدق به ثم عتق رد له حيث كانت  
 الهبة والتصدق لان هذا اعتد لا يجوز له  
 حال وقوده فلا توقف كذا في البديع

(قوله والتكفل) أي لا بالنفس ولا بالمال لا باذرا مولى ولا بغير اذنه لانه تابع والمولى لا يملك كسب المكاتب (ولا  
 فلا يبيع أمته بالتبرع به كذا في البديع اه وقال في الجوهره فان اذنه لم يولد في الكفاية فكفل أخذ منه بعد العتق اه وقال شيخ  
 مناصبنا المقدسي رحمه الله في شرحه نظم الكفر ولو كفل من سببه مع لان بدل الكتابة عليه فلم يكن منه رعا اه وبني لو كان  
 باذن المولى للبني قصاصا ما أدى من بدل كتابته (قوله الاب والوصي في رقيق السيد كالمكاتب) في ملكه ككتابة عبده  
 يعنى احتسابا وان اقر الاب والوصي يقض بدل الكتابة فان كانت ظاهرة لم يحضر من التزوج يصدق ويقضى المكاتب وان لم  
 تكن مبرومة لم يحضر اقراره بالعتق لانه في الاول اقرارا بعتق المدين فيصير وفي الثاني بالعتق وهو لا يبيع كذا في البديع

(ولا ملك شيئا منهم ما ضرب وبشر بك) شركة مغلو مغلو هذان لانهما لا يملكان  
 الا القمار والتزويج والكتابة لسانهما (وبنكاتب عليه ما تراضوا من بينهم اولاد)  
 لان المسكاتب اهل لان بنكاتب وان لم يكن اهلا للعتى فيحصل كل منهم مكانا معه  
 شخصية لا صلة بقدر الامكان واقاربهم دخولا الولد المولود في حكتابه ثم الولد  
 المشتري ثم الاخوان ولهذا يتفاوتون في الاحكام فان المولود في كتابته ثم الولد  
 كتم كتمه حتى اذ مات او هو لم يتركه ونافهسي على نفوه ما يسه والولد المشتري  
 يؤدي هذا الصك ثمانية حالا والارث الى الرق والوالد ارثا وان الرق كجاءت ولا  
 يؤذي بان حالا ولا مؤجلا وانما كان كذلك لان الولد المولود في الكتابة تبعه ثمانية  
 بالملك والبعضة الثالثة حقيقة وقت العقد والولد المشتري تبعه ثمانية بالملك  
 وبالبعضة بينهما كما في حق العقد لا حقيقة في حقه اذ لا يضمنه بينهما حقيقة بعد  
 الانفصال والوالدان تبعهما بما باعتبار الملك لا البعضة فانما الصابغين له  
 فاختلقت الاحكام لذلك (لا غير ولو حرما كالاخ والعم) هذا عند ابي حنيفة  
 وقال ابنه كاتب عليه لان وجوب الصلة بفعل القرابة المحرمة ولهذا اعققت على الحر  
 كل ذي رحم محرم منه وتجب نفقتهم عليه ولا يرجع فيما ربه لهم ولا يقطع به  
 اذ اسرق منهم الى غير ذلك من الاحكام وله ان يكتتب كسما لملك حقيقة  
 لو بود ما ينافيه وهو الرق ولهذا اذا اشترى امرأته لا يفسد حكمه ويجوز دفع  
 الركا ما له ولو وجد كفا الا ان الكسب يكفي للصلة في الولاد الا يرى ان القادر  
 على الكسب يخاطب بنفقة الوالد والولد ولا يكفي في غيره مما حتى لا يخاطب الاخ  
 بنفقة أخيه الا اذا كان موسرا والدخول في الكتابة بطريق الصلة فيقتض  
 الوجوب بمجمله (حتى جازله) ان الكاتب (يعهه) لانه لم يملكهم ليمتنع بيعهم  
 (لكنه) اي المسكاتب (اذا أدى البذل هتقوا) لان كسب المسكاتب موقوف من  
 ان يؤدي فقره له وبين ان يفرق فقره لرقى وههنا قدر وله فقروا عليه (ولا  
 سباعه عليهم) لانه صار كثره القرب ابتداء (اشترى) المسكاتب (ام ولده لو)  
 كانت (معه) اي مع ولدها لم يجز بيعها لان الولد لما دخل في كتابته امتنع  
 بيعه لما ذكر فتعته أمه فامتنع بيعها لانه تابع له قال عليه الصلاة والسلام اعتقها  
 ولدها (والا) اي وان لم يكن ولدها معها (جاز) اي بيعها عند ابي حنيفة وعندهما  
 لا يجوز لانها ام ولده فلا يجوز بيعها وله ان القياس جواز بيعها وان كان معها ولدها  
 لان كسب المسكاتب موقوف فلا يتناقض به لا يجهل التصح اما اذا كان معها ولدها  
 فيمتنع بيعها بنفقة الولد للعديث وبدون الولد لو ثبت ثبت ابتداء هو القياس بنفيه  
 (زواج) المسكاتب (امته من عبه) هذه كتابتها فولدت منه ولدا (دخل) اي الولد  
 (في كتابتها وكسبه لها) لان تبعه الام ارجم ولهذا اتبعها في الحرية والرق كما  
 مر (مكاتب) وما دون نكح بالاذن (حرة) لافي الواقع بل (بزعمها) حيث قالت انا  
 حرة (فولدت المنكر حرة) ولدا (فاسمعت قولها عبيد) عبد ابي حنيفة وابي  
 يوسف وقال محمد بن القاسم لانه شارك الحرف في ثبوت هذا الحق وهو الفرور  
 فانه لم يرغب في نكاحها الا لئلا يبال حرة الاولاد ولها ما له ولدين رقيقين فيكون

والكتابة (قوله) وبنكاتب عليه بالقرارة  
 من بينهما اولاد) هم الاموال وان غفلوا  
 والتزويج له وان سخطوا (قوله) وله هذا  
 يتفاوتون في الاحكام) منها ان المولى  
 لا يملك لمن دخل في الكتابة يتعادل  
 مقصودا ولا يملك بالتابع حال قيام المتبرع  
 (قوله) والوالدان يرثان الى الرق كجاءت ولا  
 يؤذي بان حالا ولا مؤجلا) كذا في التبيين  
 والفتاوى وبما قاله في الدائع اذا  
 مات المسكاتب من غير مال يقال لولده  
 المشتري والوالدان اما ان يترده والكتابة  
 حالا والارثا كتم الرق بخلاف الولد  
 المولود في الكتابة اه لكن يقتضي  
 الخلفه بحمل ما في الدائع على قول  
 الصاحبين ويجعل غيره على قول الامام كما  
 صرح به في مختصر القاهره وسند كره  
 (قوله) وقال يكتتب عبه) اي ووسعي  
 على نفوه عندهما كافي انما تبعه (قوله)  
 زوج المسكاتب امته من عبه) هكذا في  
 غير ما كتاب مع ما تقدم من ان المسكاتب  
 لا يزوج عبه فلما قيل وقد يقال انه لا منافاة  
 لان تزويج المسكاتب امته من عبه ليس  
 مقدما على عقد مولاها ما وماذا كرم  
 انه لا يزوج عبه عام غير انه ان زوج  
 عبه من امته وان لم يملكه لا يمنع ثبوت  
 القسود ودخول الولد في كتابته امه فان  
 النسب ثبت للشبهة كالنكاح الفاسد  
 وكان المكاتب لا يملك التمرى ومع ذلك  
 لو وطئ امه اشترى اها فادعي ولدها ثبت  
 نفسه منه ويكون كسبه له دون امه كافي  
 غاية البيان وهنا كسبه لانه لكونه جزا  
 لها كما ذكره المصنف وليس تزويج  
 المسكاتب عبه كزوجه يكون موقوفا  
 اذ لا يجر له حال مدوره وزوجه هوله مجز  
 وهو المولى الحر فصار تزويجه كسبه الكثير  
 وفي غاية البيان هبه ومدقه غير السير  
 لا تصح فيقرده مدقه اذ لا يجر لهما  
 حال المدقة المدقة

(قوله لان حق المولى) أي مولى الأمة التي ظهر من مسقطه هناك الاشارة الى مسقطه الحر المفقود (قوله وهما ناقصة متاخران الى ما بعد العتق) الزام لمصدره الله بما يقوله من ان القسمة لازمة للمفقود بعد حرته كما صرح به في شروع الجامع الصغير من ان قسمة الأولاد قد دعى محمد متأخر فأؤاها الى ما بعد العتق فكان المنافع من الخلق بالحر موجودا وهو المضرر الا لاحق بالمستحق بالتأخير الى ما بعد العتق ٢٨ (قوله فبقى) أي الولد على الأصل وقسمة الأم في الرق أو فبقى

المكاتب على الأصل وهو رق ولده رق أمه ولم يلحق أي المكاتب ولا المأذون به أي بالحر فلا يكون ولده حرا بالقسمة في هذه الصورة (قوله أو اشتراها غيره) يعني ما استفتى الاستهتاق في جمع جهة الشراء وكيف يوصف الشراء بها فكان ينبغي أن يقال كما في المسواب ولو لم يشره فانه ما شقت أو ردت فلهذا البيع الخ (قوله فيكون الأذن بالشراء ذنا بالوطء) غير مسلم فكان ينبغي تركه والاقتصار على ما ذكر قبله وبعد وضعه ما فرق في العناية بان الكتابة أو رحت الشراء أو الشراء أو يجب سقوط المدق وسقوط الحد أو رحت المدق أو يجب العتق ولا كذلك النكاح اه (قوله والا سعى في ثلثي قيمته أو ثلثي البدل بموته معسرا) هذا عند أبي حنيفة لأن الثلث مستحق بالتدبير المتأخر فيسقط به ثلث بدل الكتابة وهما أي أبو يوسف ومحمد ههنا الأقل منهما المسألة وهو الاظهر والاختلاف هنا في التأخير وأما المقدار فتعق عليه وهو القول بالثلثين كما في البرهان (قوله يجوز أن يستولم كتابته) غير جيد فان مراده بالجواز الصحة لا العمل لانه قدم في ثبوت النسب انه لا عمل للمولى وطء مكاتبته هو حرام الاكل وغيره فنقولوا كالسكر ولدت مكاتبته من سيد الخ لتخلص عن هذا (قوله فتصير أم ولده) هي وان لم تصفه لانها عولكة له رقية كافي التبيين لكنها ولدت ولد آخر حال كتابتها لم يثبت نسب من غير دعوى حرمة وطئها عليه وإذا ماتت من غير وفاء عسى هذا الولد في بدل الكتابة له مكاتبته لم يولد له مكاتبون (قوله وانما إذا أقر بوطئها حال كتابتها أم المولودات سنة أشهر من الكتابة ولم يقر بالوطء بعد الكتابة لا يوجب حقه استحقاقها المقر عليه فليظفر

مؤصل  
المولى بعد ذلك عتق ويطلق عنه تب السعانة كافي التبيين (قوله وتأخذ العقر منه) كذا في التبيين وهو ظاهر فيما إذا أقر بوطئها حال كتابتها أم المولودات سنة أشهر من الكتابة ولم يقر بالوطء بعد الكتابة لا يوجب حقه استحقاقها المقر عليه فليظفر

(قوله فلا يجوز التأخير في ثلثه) كذا بصيغة أفرادا ثلث في التثنية وصوابه في ثلثه بالتثنية والتعريف المنقلب إلى التثنية راجح  
 الحق والمرد بعدم الجواز عدم المزموم فهو موقوف على اجازة الورثة لتعلق ٢٩ مفهوم بالتثنية (قوله ولو كانت على نفسها)

أي إلى أجل ولم تجز الورثة أدى ثلثي القيمة حالا ويرد بقاها في قولهم جميعا (قوله فينبذ في الثلث لا التثنية) أي صمغ تصرفه في ثلث قيمته في الاستقاط والتأخير لكن لما سقط ذلك الثلث لم يبق في التأخير أيضا ولم يصح تصرفه في ثلثي القيمة لأن حق الاستقاط ولا حق التأخير كذا في السابعة (قوله وإن قبل العبد فكاتب) قال الزبيدي ولو قال العبد لا أقبله فأدى عنه الرجل الذي كاتب عنه فلا يجوز لأن القدر قد رده اهـ (قوله صورة الخ) انما صور وجهه لأنه يعتق فيما العبد قاسما واحصا ما داه الحرة القابل للأفد قبل صورة مسألة الكتاب أن لا يذكر الحرف في مكانته لتعلق الحق على أدائه بل يكفي أن يقول كاتب عبد فلان على ألف درهم ولكنه يعتق استفسا بالاقباسا (قوله ولو أدى الحرة البذل لا يرجع على العبد) قديله لأنه قبل رجوعه على مولاه كما في التبيين (قوله لأنه متبرع) يعني وقد حصل مقصوده وهو عتق العبد ولا بد من هذه الزيادة إذا أدى بعض البذل يرجع بما أداه على المولى لعدم حصول مقصوده وهو العتق سواء أدى بعضهم أو بغير ضمان وإذا أدى كل البذل بعضهم يسترد ما أداه لأنه كان باطلا كما لا ضمن بدل المكتاتبة العصمة فأدى يرجع بما أداه فهنا أولى بخلاف ما إذا داه بلا ضمان لا يرجع له تبرعه به لتحصيل العتق فتم مراده كذا في التبيين (قوله كوتب عبد حاضر وغائب وقيل الحاضر) كان ينبغي أن يزداد صمغ (قوله) لحاجته إلى تخلص عنه (هو الصواب) وقع في بعض النسخ لفظ دونه بدل عنه

مؤجل على الف حال) والقياس ما لا يجوز لأنه اعتبار من أجل البذل وحده الاستحسان أن لا أجل في حق المكتاتب ما لم وجهه لأنه لا يقدر على الأدلة إلا به وبطل المكتاتبة ليس بمجال من وجه حتى لا تصح الكفالة فيه فاعتدلا (ما من مرض كاتب عبده) في مرضه وليس له مال سوى العبد (على ضعف قوته) بأن كان قوته انفاقا كاتبه على الفين (بأجل ووقورته) هذا التصرف (أدى) أي المكتاتب (ثلثي البذل حالا وبالله مؤجلا واسترق) يعني أن العبد مخير بين أن يؤدي ثلثي البذل حالا أو الباقي مؤجلا وبين أن يأخذ فيفسق وهذا اعتدأ في سنة وأبي يوسف وعند محمد يؤدي ثلثي الألف حالا والباقي إلى أجله لأن المريض ليس له التأجيل في ثلثي القيمة إذا لاحق فيه وفيما وراءه يصح له التبرع فيصع التأخير ولهما أن جميع المسمى بطل الرقبة وحتى الورثة متعلق بالبذل فلا يجوز التأخير عنه في ثلثه (ولو) كاتبه المريض (على نصفه) أي نصف قيمته بأن كاتبه على ألف وقيمتها ألفان (أدى ثلثها حالا) ومقطعا الباقي من القيمة (أو أفرق) يعني أنه مخير بين الأمرين لأن الحاجة وقعت في المقدار وفي التأخير فينبذ الثلث لا التثنية (هو كاتب من عبد بألف وأدى الحرة حق) العبد (ولا يرجع) الحرة (عليه) وإن قبل العبد فكاتب (صورته) أن يقول حولى العبد كاتب عبدك على ألف درهم على أن أدب البذل ألفا فهو وكاتبه المولى على ذلك يعتق بأدائه يحكم الشرط وإذا قبل العبد ما ركب كتابا لا المكتاتبة كانت موقوفة على أحازته وقبوله أحازة ولو لم يخل على أن أدب البذل ألفا فهو حرة فأدى لا يعتق قبالا لأن الشرط معدوم والعقد موقوف والموقوف لا حكم له ويعتق استفسا نادلا ضرر للعبد الغائب في تعلق عقته بأداءه التفاضل فيصع في حق هذا الحكم ويتوقف على لزوم الألف ولو أدى الحرة البذل لا يرجع على العبد لأنه متبرع (كوتب عبد حاضر وغائب وقيل الحاضر) المقد (أي) منها (أدى) البذل (قبل) المولى ذلك البذل (جبر أو عتق) صورته رجل له عبدان قال له أحدهما كاتبني بألف عن نفسي وعن فلان فضل وقيل الحاضر فأقاس أن يصح في حصصة الحاضر ويتوقف في حصصة الغائب على قوله وجه الاستحسان أن الحاضر يضاف إلى العتق إلى نفسه ابتداء فعمل نفسه فيه أصلا والغائب تبعا كما هو كونه دخل أولادها تبعا حتى عتقوا بأدائها وليس عليه من البذل شيء فإذا أصحت عن الحاضرة للمولى أن يأخذ بكل البذل لصالته فأيهما أدى يجبر المولى على القبول أما الحاضر فليكون البذل عليه وأما الغائب فلا نه مال شريف الحرية وإن لم يكر البذل عليه وصار كغيره من الرقيق الذي يجبر امرأته على القبول لحاجته إلى تخلص دينه وإن لم يكن الدين عليه (و) أيهما أدى (لم يرجع) على الآخر لأنه متبرع في حق الآخر (وقيل الغائب لغو) فلا يؤخذ بشئ تنفيذ العقد على الحاضر (فان حره) أي عتق المولى الغائب (مقطوع الحاضر حصة) من البذل لأن الغائب دخل في العتق مقصودا فكان البذل مقسما عليهم ما وإن

وهو غلط (قوله وقيل الغائب لغو) كذا دونه كما في التبيين (قوله فان حره مسقط عن الحاضر حصته) بخلاف ما إذا أبرأ المولى

أشاره إلى ما ذهب إليه بعض المشايخ من أنهم قالوا لما ثبت الجواز هنا لا بأس واستحسن لأن الولد تابع لمختلف  
 الأبني فإنه استحسن لا قياس قال في العناية وأرى أنه الحق (باب كتابة العبد المشترك) (قوله) وقائده أنه إذا  
 لم ياذن له حتى الفسخ قال في البائع لأنه يتعذر ٣٠ بالكتابة في الحال وفي ثاني الحال لأنه لا يجوز بيعه في الحال لأن نصفه  
 مكاتب وفي ثاني الحال يصير مستحق  
 فكان له حتى الفسخ والكتابة تجعل  
 الفسخ ولا يصح فسخه إلا بمقتضى القاضى  
 أو برضا العبد فإن لم يعلم حتى أدى العبد  
 عتق نصفه ورجع الشرع إلى الذي لم  
 يكتب على شريكه بنفس ما أخذ لأنه  
 كتب عبد بينهما ورجع إلى الذي كاتب  
 على العبد بما قبض شريكه منه لأنه كاتبه  
 على بدل ولم يعلم له فرجع عليه إلى تمام  
 البدل وما يكون من الكسب في يد العبد  
 له نفسه بالكتابة ونفسه لشريكه الذي  
 لم يكتب هذا في الكسب الذي اكتسبه  
 قبل الاداء وما اكتسبه بعد الاداء فهو له  
 خاصة لأنه بعد الاداء انصير مستحق وهو  
 أحق بمنافعه ومكاسبه من السيد  
 والقول فيه لأن الكسب حادث في حال  
 حدوثه في أقرب الأوقات (قوله ولو  
 قبض كله عتق نصيبه) أي القاضى الذي  
 أذنه شريكه في مكاتبه نصيبه وليس له  
 مشاركته فيما قبض إن كان أذن له  
 قبض البدل والأشراك فيه كما تقدم  
 (قوله) وضمن للأول نصف قيمتها يعني  
 حال كونه أمكاتبه وهذا عند أبي يوسف  
 لأنه قلبه في حال كتابتها وسواء كان  
 موصرا أو معصرا لأنه ضمان على وهو  
 لا يختلف بينهما ما قال محمد بن الأقل  
 من نصف قيمتها ومن نصف ما بقي من  
 بدل الكتابة لأن حق الشريك في نصف  
 القسمة على اعتبار العجز عن الاداء وفي  
 نصف بدل الكتابة على اعتبار الاداء

لم يكن مطالبا به بخلاف الولد المولود في الكتابة حيث لا يسلط عن الامة حتى من  
 البدل بعينه لأنه لم يدخل مقصودا ولم يكن يوم العقد موجودا وانما دخل في  
 الكتابة تبعاً وكذا ولده المشتركى (وإن حرر المولى المكاتب (الحاضر أو مات)  
 الحاضر (مسقط) حصته الحاضر (أدى الثالث حصته حال الاداء فقط) لما مر أنه  
 داخل في العتق مقصودا بخلاف الولد المولود في الكتابة حيث يبقى على محرم والده  
 إذا مات (كوتبة أمه وطفلة لها وقيل فأي أدى لم يرجع وعتقوا) لما مر في  
 المسئلة الأولى

(باب كتابة العبد المشترك)

(أحمد شريكى عبد أذن لآخر بكتابة حصته) أي حصته الآخر (بأن يوقعه) أي  
 قبض الألف (فعل وقبض بعضه) (قوله) أي القاضى (أن يهجر) المكاتب وقالوا  
 مكاتب بينهما وما أدى فهو بينهما فإن الكتابة عندهما غير مفترقة فالأول بكتابة  
 نصيبه أذن بكتابة الكل فالقاضى أصيل في البعض ووكيل في البعض والمقبوض  
 مشترك بينهما في ذلك بعد العجز عنه مفترقة فيكون الأول من مقصود على نفسه  
 وقائده أنه إذا لم ياذن فله حتى الفسخ قبل الأذن لا يبقى له ذلك وإنه لشريكه  
 بالتبضع أذن للعبد بالأداء إليه فيكون متبرعا في نصيبه على القابض فيكون له  
 (ولو) قبض (كله عتق نصيبه) أي القاضى (مكاتبه) لرجوعه من حيث هو له فاداءه  
 أحدهما مطلق الآخر فجاءت بولده فاداءه فجهزت فمضى أم ولد للأول (لأن  
 أحدهما المادى الأول تمت دعوى اقيام ملكه فصار نصيبه أم ولده لأن المكاتبه  
 لا تقبل النقل من ملك إلى ملك فقتصر أمومية الولد على نصيبه كما في المدبرة  
 المشتركة وإذا ادعى الآخر ولدها الثاني تمت دعوى اقباله ملكه ثم إذا جهزت  
 جعلت المكاتبه كأن لم تكن وتبين أن الامة كلها أم ولد للأول لأن المانع من  
 الانتقال قد زال ووطؤه سابق (وضمن) الآخر (نصف قيمتها) لأنه ملك نصيبه  
 لما استكمل الاستلاد (ونصف عقرها) لو طئه حارة مشتركة (وضمن شريكه  
 عقرها) بالتمام لأنه وطئ أم ولده الغير حقيقة فلم يملك العقر (رقبة الولد) يعني  
 الولد الثاني (وهو ابنه) لأنه بمنزلة الغرور لأنه حين وطئها كان عده كقائم ظاهرا  
 وولده المغرور ثابت النسب منه وهو بالقيمة كما عرفت (وأي دفع إليها العقر مع)  
 لأن الكتابة ما دامت بأقصة حتى القبض لها اختصاص بما عتقها وأبدلها وإذا  
 عجزت ترد إلى المولى لظهور اختصاصه (وإن دبر الثاني ولم يطأها فجهزت بطل  
 التدبير) لأنه لم يصادف الملك إما عند ما عتقها فظاهر لا السيد لولا ذلك كما يدل على

والأقل متعين فيجب كذا في التبيين وقيمة المكاتب نصف قيمته قال لا بأس بدأوبقت الرقبة كذا  
 في الفسخ (قوله) وأي دفع إليها العقر مع لأن الكتابة ما دامت بأقصة الخ) كان الأولى في التعليل أن يقول كما قال الزبلي لأنه حقها  
 حال قيام الكتابة لا اختصاصها بنفسها فإذا عجزت ترد إلى المولى لظهور اختصاصها بها

وأما عنده فلا يما للجزءين أنه تلك نفسه من وقت الوطء حين أنه صادق ملك  
غيره والتدبير بعقد الملك بخلاف التسبب فإنه بعقد الفرز كما مر (وهو أم ولد للأول)  
لما مر أنه تلك نصيب شر بكم وكل الاستلاد (والولد له) لما مر أن دعوى حصته تمام  
المهر (وغيره) بشر بكم نصف عمرها) لو طئه جارية مشتركة (ونصف قيمتها) لأنه  
تلك نصفها بالاستلاد وهو تلك بالقيمة (فإن حرها) يعني أن كانا كائنا ما تم حررها  
(أحدهما ما غنيا ففهرت ضمن الحر ونصف قيمتها لشر بكم ورجع) الضامن به  
(عليها) عندهم عند هذا الإبراجع وهذا معنى على ما مر أن الساكنة إذا ضمن  
المتقن يرجع عنه عند هذا الإبراجع (عبد جلي بده أحدهما حررها لا خير غنيا أو  
عكسا) أي حررها أحدهما غنيا ثم بده الآخر (أعني المذموم أو اسقى فيهما) أي في  
الصورتين (أو ضمن شر بكم في الأولى فقط) وهي ما إذا بده أحدهما أو ألقاه إذا  
بده أو ألقاه بشر بكم تضمنه أو اعتاق حصته أو الاستعانة من العبد عند أي حنيفة  
فإذا أعني لم يسبق له ولاية التضمين والاستعانة وأفسد نصيب المذموم فإنه ان يعنى  
أو يسقى أو ضمن نفسه مذبذبة أي نصف قيمته قنأ وثلاثا كما مر وبالعصان  
لا يمكنه لأنه لا ينتقل من ملك إلى ملك وفي الصورة الثانية وهي صورة العكس إذا  
حرر الأول فلا خير الخيارات الثلاث عنده فإذا بده لم يسبق له ولاية التضمين بل  
ولاية الاعتاق أو الاستعانة فولاية الاعتاق والاستعانة ثابتة في صورتين  
والتضمين يخص بالأولى وعند هذا إذا بده أحدهما فاعتاق الآخر ما طل لأن  
التدبير لا يقتصر عند هذا فيملك نصيب صاحبه بالتدبير وضمن نصف قيمته قنأ  
موسرا كان أو معسرا لأنه ضمان تلك فلا يختلف بالسار واليسار وإن اعتقه أحدهما  
فدبره الآخر ما طل لأن الاعتاق لا يقتصر عند هذا فضمن نصف قيمته إن كان  
موسرا ويسى العبد إن كان معسرا لأن هذا ضمان اعتاق فيختلف باليسار واليسار

باب الموت والهز

باب الموت والهز

(مكانه يهز عن نجم) القيم الطالع ثم معنى به الوقت لأنه يعرف به ثم معنى به ما يؤدى  
فيه الأنسة بينهم ما (لو) كان (له مال) سبعل لم يهز لما (كم) أي لم يحكم يهزه (إلى  
ثلاثة أيام) فظهر الباعثين فأنهم قد ضربت لابلاد لا عذر كما مهال انخصم للدفن  
والمديون للقضاء (والأ) أي وإن لم يكن له وجه يحصل (يهزه) هذا عند هذا عند  
أي وصف لا يهزه حتى يتوالى عليه نعمان (وقضها) أي فسخ الحاكم الكتابة به  
يهز ما كان (بطلب مولاه أو) فسخ مولاه (برضاه) أي رضا المكاتر وإن لم يرض  
به العبد فلا بد من القضاء بالنسخ لأنه عقد لازم تام فلا بد من القضاء والرضا كما في  
الرجوع عن الهبة وفي بعض الروايات ينفر المولى بالنسخ ولا يشترط رضا كائنا إذا  
وجد المشتري هيبا قبل القبض فإنه ينفره بالقبض كذا في الكافي أعلم أن حكم  
الكتابة القاسية فإن يكون للمولى حق النسخ وأعادته إلى الرق من غير رضا العبد  
والقيدان به فمفعول الجائز هو القاسية بغير رضا المولى كذا في العمادة (وعادته) (أو  
لأنفساخ الكتابة) وما في يده من الأكساب (أولاه) إذا ظهر أنه كسب عبده  
(وإن مات عن وفاء لم تفسخ) الكتابة وعند الشافعي تفسخ لقوات المحلل ونحن

(قوله فبهزت ضمن الحر ونصف قيمتها  
لشر بكم) يعني إذا اختار تضمنه وان  
شاه أعني أو اسقى (قوله ويرجع  
الضامن به إليها عنده) يعني إن شاه  
لأنه قام مقام الساكنة (قوله وعند هذا  
لا يرجع) قال الزبلي ويستقيم الساكنة  
أن كان المتقن معسرا اه يعني أو يعنى  
(قوله وهذا معنى على ما مر أن الساكنة  
إذا ضمن المتقن يرجع عنه عند هذا)  
لم يقدم المصنف رحمه الله تعالى ذلك بل  
سكت عنه وذكره ثم وجه عدم الرجوع  
عليها عند هذا مع أنه ضمن حصته شر بكم  
باعتاقه وهو قوله فلا يلزم ما ضمان ما لزمه  
بغيره لأن الاعتاق لا يقتصر عند هذا

(قوله لأنه عقد لازم تام) يعني في حق  
المولى أما في حق العبد فغير لازم نظرا له  
فيملك النسخ من غير رضامولاه كافي  
البدائع

(قوله وعنتي فيه) لو قال ولد كالكتر كان أولى ليشعل البناث (قوله وبأداسكم عنتي) أي قبل موته وبعتته) كذا جمل العنت مستند أصحاب المنكر وخالفه ما في الظهير من أقامات من وقاموا بدت كتابته يستند العنتي إلى آخر جز من أجله حياته وإن مات لأمن وقاعد من ترك ولها ولد في الكتابة وصلى على هودم أبيه وأدى لا يستبدل بقصر على وقت الأداء أنه ونظر الحكم فيما لو كان الولد صغيرا رخصا أو لم يصل ٣٣ لقدره الكب فبما لم فيه (قوله ترك ولد اشتراه فيها الخ) إشارة إلى أن

الوالدين ليسا كالولد فيها كان كسائر أكسبه وهذا عندنا في حنفية وعندنا أقامات المكاتب وترك ولد واشترى أو أبأ وأما يسي على نجوم المكاتب كالولد المولود في الصك كتابة كذا في مختصر الظهيرية (قوله لأنه) أي المتروك وإن كان غنيا يسي يفي بالبدل لتعليقه بإمكان الوفاق لحال (قوله فيكون القضاء في جهده فينفذ وتضع الكتابة) جواب مما قيل فسيح الكتابة مبنى على تنويع القضاء وزومه وذلك لصيانة القضاء من البطلان وفي صيغته بطلان ما يجب رعايته وموالاة تابة رعايته لحق المكاتب وليس أحد البطالين أرحم وأجيب بأن القضاء أولى لأنه إذا لاقى فسد لا يجتهد فيه تنذ بالاجماع وصيانة ما هو صحيح عليه أولى من صيانة كتابة تختلف الصيانة في قائمها كذا في العسامة (قوله طاب لمولاه صدقة أدامها إليه فجز) هذا بالاجماع وكذا يطيب لسيده ما يجده في يد عبده من الصدقة بعد الجز بالاجماع على الصحيح كما طاب ما أخذه الفقير صدقة ثم استثنى أو تركه لوارثه العتي وما أخذه ابن السبل ثم وصل إلى ماله كافي التمين والبرهان (قوله ومن الأصول المقررة الخ) يشير إلى أنه لو لم يبدل كما إذا باع الفقير قبل أو لم يبايعه من المالك لا يجل أو باع ما اشتراه فاسد لا يطيب بالاباحة ولو ملكه يطيب كما في التمين (قوله الأقل من قيمته ومن الارش) هكذا ذكره الكرخي وغيره وقال في الهداية الجناية انقضت موصية لقيمة وهو يشير إلى

تقول يستند الحريية إلى ما قيل الموت وقضى بدله منه وحكم بموته حيا والارث منه وعنتي فيه سواء ولد أو في كتابته أو بشرهم حال كتابته أو كونه هو أو ابنته صغيرا أو كبيرا (غيره) أي بكتابة واحدة قال كلامهم بوجه في الكتابة وبعثه هتوا (وأن لم يترك وفاء من ولدي كتابته يسي على نجومه وبأداسكم عنتي) أي قبل موته وبعتته (أي عنتي الولد لأنه داخل في كتابته وكسبه ككسبه فضله في الأداء وصار كما إذا ترك ولدا (ترك ولد اشتراه فيها) أي في كتابته (أدى) الولد) الأسفل حالا أو رد رقبا) عنده وعندهما يؤدبه إلى أجله اعتبارا بالمولود في الكتابة وله أن الأحل ثبت شرط في العقد فيدخل في حق من دخل تحت العقد واشترى لم يدخل أذ لم ينفى إليه العقد ولم يصر حكمه إليه لانفصاله بخلاف المولود في الكتابة لأنه متصل به وقت اقتصرى المسك المولى إذا دخل في حكمه سعى على نجومه (ترك ولدا من حرة ودنيا في بالبدل فعنى الولد وقضى به) أي بموجب الجناية (على عاقلة أمه) لم يكن تعجزا لآبائه) لأن هذا القضاء مقرر الكتابة لأنها تنفذ في الحاق الولد بموالي الأم وإيجاب العقل عليهم لكن على وجه يستدل أن يعتق فخصر الولد إلى موالى الأب والقضاء بما يقرر حكمه لا يكون تعجزا وإنما قال ودنيا في لأنه كان غنيا لا يتأق القضاء بالخلق بالأم لا مكان الوفاق في الحال (وأن أخته هم قوم أمه وأبى في ولائه فقضى به تقوم أمه فهو تهجيز) لأن معنى القضاء يكون ولا مولود لموالي الأم أن الأب مات رقبة لو انقضت الكتابة فيكون القضاء في جهده فينفذ وتضع الكتابة (طاب لمولاه صدقة أدامها إليه فجز) يعني أن مولا ما إذا لم يكن مصرفا للصدقة تركه كاتبا وغيره فاختار المكاتب الزكاة مثلا لكونه من المصارف وأدام إلى المولى من بدل الكتابة ثم يجوز فظهر أن المولى أخذ الزكاة غنيا ومع ذلك يطيب له لأنه أخذه عرضا عن العنتي زمان الأخذ والصدق أخذ صدقة ومن الأصول المقررة أن تبدل الملك قائم مقام تبدل الذات أخذ من قوله من الله عليه وسلم لبريرة هي لك صدقة ولنا هدية (جنى) المكاتب (جناية) وأجنايات خطأ كان عليه حالا أي على المكاتب (في كسبه) لا على مولاة لأن المكاتب مملوك لا على رقبة وذاتا حريدا وتصرفا باعتبار أنه مملوك رقبة يكون موجب جنائته على المولى وباعتبار أنه حر بدأوكسب يوجب أن يكون موجب جنائته عليه لا على المولى فصل موجب جنائته في كسبه حتى يكون موجب جنائته عليه لأن له ما حاقا في أكسبه وقد تدرقه بسبب الكتابة وهي حقه ما وجبت القسمة في ألفهما (الأقل من قيمته ومن الارش) لأن المكاتب بعد ذلك تصدقه بسبب الكتابة ولو كان يمكن الدفع بخص المولى بدفعه وإن كان الارش أن ترم من قيمة العبد

قيمته ومن الارش) هكذا ذكره الكرخي وغيره وقال في الهداية الجناية انقضت موصية لقيمة وهو يشير إلى أن الواجب هو القيمة لا الأقل مهاب من ارش الجناية وهو مخالف لما ذكرنا من رواية الكرخي والبطوط وعلى هذا يكون تأويل كلامه إذا كانت القيمة أقل من ارش الجناية كذا في العناية

(قوله وان تكررت قبل التضا من قيمة واحدة) فيه قصور حكمه بلزوم القيمة واللازم الاقل منها ومن الارش وفيه فوج استدراك بقوله سابقا وخنايات خطأ وكان ينبغي من هذا ان يقول ثم اوجنايات خطأ قبل التضا لان (قوله أو اليأس عن الدفع) أي دفع رقبته لرد الرق (قوله) وانما لم يحكم عليه حتى يهجر بطلت كذا في القاعدة) قد أوجهم المصنف وابدل ان المسئلة في شرح المجمع وأما الإيهام فلا نعلم الا بطل أصلا بل في حق المولى لعدم الرق ويؤاخذ بها ٣٣

بعد المتيقن عند أبي حنيفة خلافا لما وافق شرح المجمع لو قتل خطأ فصالح على مال أو أقر به فقتل عليه بالقيمة ثم يهجر أو أقر به فقتل محمد بن صالح ولم يؤد حتى يهجر فهو مطالب بعد المتيقن عند أبي حنيفة وقال مطلقا أي بطالبه في الحال ويبيع فيه بعده أه وعنه في البرهان (قوله فان قضى به) أي هو حب الجنابة وهو الاقل من قيمته ومن أرضها (قوله) ويؤدى البذل الى ورثته على غنومه)

هذا اذا كاتبه وهو صحيح ولو كاتبه وهو مريض لا يبيع تأجيله الا من الثلث أي فيؤدى ثلثي البذل حالا والباقي على غنومه كما في التبيين (قوله فيكون الاعتراف منهم ابراءا فقتلهم) بشرط ائذ هم ابراءا منهم لان البراءة منهم جميعا لم تثبت الا بقتلهم فثبت التضي اذا لم يثبت التضي لا يثبت التضي وهو ابراءا لبعض كافي البرهان (قوله) فليكنها الاصل له أي لا يجوز له أن ينكحها حتى تنكح زوجها غيره فيه نظر لانها ما نزل في عمل السكينة حتى ملكها والمملوك لا ينكحها مولاها وليس للمكاتب التصرى بها لعدم أهليته واما أن يفتى قبل ملكها ثم ملكها والحكم في عدم صحة فكاها كذلك وتصح عبارة منته أن يقال فليكنها يعني بعدم عتقه لا بصل له أي

فاذا اقتدر دفعه بغيره من دفع قيمته كما في المذخر (وان تكررت قبل التضا من قيمة واحدة) ولو قضى عليه ثم قضى عليه شيئا أخرى لان جنابة المسكاتب لا تصير دينا الا بالتضا والصالح أو اليأس عن الدفع بان يمتن أو يموت فيتوقف وجوب القيمة على ما وجب لو كدها باحد الاشياء الثلاثة (أقر بجنابة خطا لزمه في كسبه) حتى لو أقر المكاتب بجنابة خطا لزمه حتى لم يحكم عليه بجنابته مستحقة في كسبه وهو اسحق با كتابه فنبذ اقراره بالخروج اذا لم يحكم عليه حتى يهجر بطلت كذا في القاعدة (بني عبد فكاكته مولاها لا بجنابته) (فجزأه) (بني) مكاتب فليقتضيه أي بموجب جنابته (فجزأه) (المولى) (العبد الى بولي الجنابة) (أو فدى) لانه الموجب لجنابة العبد في الاصل ولم يكن عالما بالجنابة حتى يصير مختارا للقد يمكن الكفارة ما فقه الدفع فاذا زال المانع عاد الحكم الاصل (وان قضى به عليه حال كونه مكاتباً فجزأه) لا انتقال الحق من رقبته الى قيمته بالتضا (لا تفتن) أي الكتابة (موت مولاها) لانها سب الحرية وبسبب حق المروعة (ويؤدى البذل الى ورثته على غنومه) لانه استحق الحرية على هذا الوجه والسبب العقد كذلك فيبقى بهذه الصفة ولا يتغير السكن الورثة يختلفونه في الاستيفاء (فان أعتقه بعضهم لا يعتق) لانه لا ملكه فان الكاتب لا يملك بسبب من اسباب الملك والوراثة منها (فان أعتقه عتق بجانا) والقياس أن لا يعتق ووجه الاستحسان انه يجعل ابراءه من بدل الكتابة فاعتقهم وقد جرى فيه الاثر فيكون الاعتراف منهم ابراءا فقتلهم أو اقرارا بالاستيفاء فقتلهم فعتق كما اذا أبراء المولى من بدل الكتابة كله وشروط أن يعتقه في مجلس واحد حتى لو اعتقه كله متفرقا لم يعتق وقبل يعتق اذا اعتقه السابقون ما لم يرجع الاول (تمت) أي المسكاتب (أمة مطلقه فائنتين) خصصت حرة غليظة (فليكنها لا يملك له) أي لا يجوز له أن ينكحها (حتى تنكح) تلك المرأة زوجا (غيره) أي المسكاتب لقوله تعالى فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره فان النكاح هنا محمول على العقد الصحيح واشترط الدخول ثبت بحدوث العتق كما تقرر في موضعه

### (كتاب الولاء)

(هو) لفظة من الولي بمعنى القرب وشرا (قراءة) حكمية حاصلة من العتق

• درر في وطؤها بمالك المين حتى تنكح زوجها غيره اه ولكن بأباقوله أي لا يجوز له أن ينكحها (قوله لقوله تعالى الخ) الاستدلال به قاصر لانه قدم ان المراد به المطلقه الثالثة فيحتاج الى أن يقال والثالث في الامة كالثلاث في حق الحرية (كتاب الولاء) (قوله هولة فمن الولي بمعنى القرب) ولذا يقال بينهم مولاة أي قرابة (قوله) وشرا قراءة حكمية باحالة من العتق



أول الموالاة) بشرى إلى أنه نوعان لا اختلاف

السبب لان سبب ولادة العتق العتق على الملك في الصحيح خلافا لما قاله أكثر أصحابنا من سبب الاعتناق وسبب الصحيح ان العتق يكون بلا اعتناق حكمته القربى وبالإقرار وبسبب ولادة الموالاة العتق كذا في العامة (قوله لعنني غيره مرفوع) يستحق منه اعتناق المسلم عبده الحربي بدار الحرب لانه لا يعتق باعتناقه بالقول وأما يعتق بالقبلة عند أبي حنيفة وعند أبي يوسف بتبعية مولاه لثبوت العتق بالقول وقول محمد من شرط حتى لو خرجوا من دار الحرب لولا العتق عند أبي حنيفة خلافا لأبي يوسف كافي البديع (قوله فان كلاً منهما اعتناق) فيه تسامح لان ملك القربى يحصل العتق بلا اعتناق وكذا الاستدلال (قوله والأحسن ان يقال المراد ان ثبوت الولاء للعبد المولى) يعني التمتعين بانفسهم (قوله فانه المستحق له) يتفرع عليه قضاء ديونه ونحوهما منه (قوله حيث يجوز انفراد) الأولى افراد (قوله ولو ولدت ولداً بعد عتقها فلا كثر) أي من الأقل فهو شامل لستة بما فوقها فقولوه أي لا كثر من ستة أشهر فامر من اتفاده منه حكم الستة كما فوقها (قوله فان أعنت الابجر ولادته الى قومه) هذا اذا لم تكن معتدة فان كانت غيباً لم يولد لا كثر من ستة أشهر من وقت العتق ولأقل من سنتين من وقت الفراق لا ينتقل ولأداه الى مولى الاب لانه كان موجوداً عند عتق الام كذا في التبيين (قوله يحمي له مولى مولاه) انما فرضه فيمن له مولى مولاه ليكون من ليس له مولى مولاه أولى منه في الحكم المذكور (قوله سواء كان منتهان من العصب او غيرها) اشارة الى أن وضع القديري اختلاف في معتقة العرب اتفاقاً ذكره الزبلي وما حبا لمجهره

أول الموالاة الأول) أي الولاء لما حصل من العتق يكون (لعنني غيره مرفوع) يعني لو أعنت حربي في دار الحرب عبده لولاه عليه حتى اذا خرج النمامين لارثه خلافاً لأبي يوسف كذا في الكافي وقال الزبلي الذين يتوارثون بالولاء كالمسلمين لانه أحد أسباب الارث (ولو بتدبير أو كناية أو إبداد) أي حمل الامه أم ولد له أو ملك قريب) بأن عتق قريبه فان كلاً منهما اعتناق يشترط فيه الولاء لقوله على الله عليه وسلم الولاء لمن أعنت (وان شرط عده) يعني لو أعنت المولى عبده وشرط أن لا يرثه كان الشرط لغو لكونه مخالفاً لحكم الشرع فبرئته كافي النسب اذا شرط الله لارثه أو ورد بان الولاء بالتدبير أو الاستدلال كيف يكون للمولى وأم الولد والمسير أيضاً يستأن بعد موت المولى وأوجب بان صورته أن يرث المولى ويطلق بدار الحرب حتى يحكم بعتق مديره وأم ولد له ثم جاءه بمائة مديره وأم ولد له فلولاه له والأحسن أن يقال المراد ان ثبوت الولاء للعبد المولى انما يكون بسبب ثبوته للمولى فانه المستحق له أولاً بعد ورث العتق منه ثم يمرى منه الى عصبته (أعنت) أمته وزوجها من التسير) هذه العبارة أحسن من عبارة الوفاة زوجها فان (قوله) لاقل من نصف حول من الاعتناق فله ولادته لولا لا نقل عنه) يعني اذا تزوج عبداً رجل امه لاخر فاعتق مولى الامه الامه وهي حامل من العبد عتقت وعتق حملها وولادته لاجل لمولى الام لا ينتقل عنه أبداً لانه عتق على عتق الام فعبداً لانه جزء منها يقبل الاعتناق فعبداً لان الجنين في حكم العتق كخص على حدة حيث يجوز انفراد العتق فلا ينتقل ولا يؤمنه لما روينا وهذا اذا ولد لاقل من ستة أشهر من وقت الاعتناق فلتحق بقيام المولود وقت الاعتناق (كذا لو ولدت ولدين أحدهما لاقل منه) أي من نصف حول من وقت الاعتناق (والاخر لا كثر منه وبسببهما) أي بين الولدين (أقل من الأقل) أي أقل من أقل مدة الحمل يعني أقل من نصف حول لا يتحققا عند ان الأول كان موجوداً وقت العتق وتقتلنهما ما أو امان حلت بهما حلة لعدم تحلل أقل مدة الحمل بينهما فاذا تناول الاعتناق الأول تناول الاخر أيضاً ضرورة فصام معتقاً لهما ما ولادتهما لا ينتقل منه أبداً (ولو ولدت) ولداً بعد عتقها (لا كثر) أي لا كثر من ستة أشهر (فولادته) أي ولادته لولاها) لانه عتق تبعاً لام لا تصال بهما عند عتقها وقد تستدريجه تبعاً لاب لرقبه (فان أعنت الابجر ولادته الى قومه) لان الولادته بمنزلة النسب قال صلى الله عليه وسلم الولاء لمة كلمه النسب لا باع ولا يوجب ولا يورث ثم النسب الى الاباء فكذا الولاء وانسبه الى موالى الام كانت لعدد أهلها الاب ضرورة فان صار لها ولد له (يحمي له مولى مولاه تسبب معتقة) سواء كان معتقهما من العرب أو من غيرهما (قوله) (فولادته مولاه) عند ما وعده أبي يوسف حكمه حكم أبيه لان النسب الى الاب كما اذا كان الاب حراً يباح لاف ما اذا كان الاب عبداً له هالك معنى ولها ما ولادته لانه أقوى معتقاً من حق الاحكام حتى أعترت الكفاة فيه والنسب حتى العظم ضعف لتضعيفهم أنسابهم ولذا لا تعتبر الكفاة بالنسب بينهم والعصب لا يمرض القوى بخلاف ما اذا

كان الأب عربيا لان أنساب العرب يقر به معتبرة في حكم الكفلة والعقل من  
العاقلة لكون تناسلهم بها فاخت من الولاد (الأم) كانت حرة الأصل بمعنى  
عدم الرق في أصلها فلا ولا له ولدها ولا أبنا كان كذلك فلو عربيا الولاد  
عليه مطلقا ولو عجميا لا ولا عليه لقوم الأب وبه معنى الأم وعصبة خلافا لابي  
يوسف) اعلم أن لفظ حرة الأصل يستعمل عند الفقهاء في معنيين أحدهما من لم يصير  
على نفسه رقي بل قوله من معتقة بعد معنى ستة أشهر من وقت النكاح والعلق  
أو من في أصلها رقي والثاني من لا يكون في أصله رقي أصلا وإن الولاد كما مرجه  
صاحب الهداية وغيره بمعنى على زوال الملك ولهذا قالوا لا تقبل الشهادة بالتسامع  
في الولاد كما في العلق وزواله فرج عبوة وثبوت على الولد يكون من قبل الأم لما  
تقرر أن الولد تتبع الأم في الرق والخبر ولا يصري ملك الأب إلى الولد فلا يكون  
زواله من الولد إلا من قبل معنى الأم وعصبة في حكمه فإذا لم يكن في جانب الأم  
رق لا يتصور على الولد ولا وإن الفخذ إذا كان قطعا في معنى وجب أن يعمل عليه  
الظاهر المحتمل له وتغيره وإن المطلق يعمل على التقيد في الروايات إذا عرفت هذه  
المقدمات فاصل أن صاحب السدائم ذكر فيه أن من شرائط ثبوت الولاد أن  
لا يكون الأم حرة أصلية فإن كانت فلا ولا له لاحد على ولدها وإن كان الأب معتق  
ذكرنا أن الولد تتبع الأم في الرق والخبر فلا ولا له لاحد على أمه فلا ولا على ولدها  
فإنه إذا ولد بحرية الأصلية الحرة الأصلية فإما في الثاني يقر بنقوله ولا ولا لاحد  
على أمه وقد عرفت أن الولاد مبني على زوال الملك وزوال الملك بالواسطة لا يكون  
إلا من قبل الأم فإذا كانت حرة الأصل بهذا المعنى لم يثبت على الولد ملك فلا يثبت  
عليه ولا وعاقبه كلام الشيخ رشيد الدين محمد الأساورى في شرح التكملة  
وكلام صاحب المحيط في مختصر المحيط وكلام النسخ أبي محمد سعد بن الحسين  
في مختصره المشهور بالسمودي وكلامه فيما مضى في الفرائض ومعهما بالكافي وأما  
ما قال في المنة الولد وإن علق حرة الأصل بان كانت أمه حرة أصلية أو عارضة يجوز  
أن يثبت عليه ولا ما لقوم الأب أو لقوم الأم ثم قال إن كان الأب حرة الأصل لا ولا  
لقوم الأب وكذلك إذا كانت الأم حرة الأصل لا ولا لقوم الأم لأن حرة الأصل لم يجر  
عليه حتى قائماد من ظاهره أن الأم إذا كانت حرة الأصل مطلقا لم يثبت  
على ولدها إلا ولا وليس كذلك بل مراده بالخبر الأم لينة ههنا الحرة الأصلية  
بالمعنى الأول يقر بنقائه جعل الولد المتولد من حرة عارضة وهي المعتقة حرة الأصل  
ثم جعل الحرة الأصلية مقابلة لعارضة فلا يخالفه فيه وبين ما سبق من الحق  
فصورة كون الولاد لقوم الأب ما إذا كان في نسب الأب رقي والولد ولدت من  
معتقة أو من ولدت من معتقة وصورة كون الولاد لقوم الأم ما إذا كان الأب نبطيا  
حرة الأصل تزوج بمعتقة إنسان أو من ولدت من معتقة فإن ولا الولد في الأول لقوم  
الأب اتفاقا وفي الثاني لقوم الأم عند أبي حنيفة ومحمد وجه ما تقدمه تعالى فالجواب  
أن الأولى إذا كانا حرة أصليين بالمعنى الثاني فلا ولا على الولد وإذا كانا معتقين  
أولى أصلهما معتق فالولد لقوم الأب وإذا كان الأب معتقا أولى أصله معتق والأم

(قوله والأب إذا كان كذلك فلو عربيا  
لا ولا عليه) أي على ولده مطلقا بتسديده  
بالعربي اتشاقق لأنه لو كان لا يصح  
عربي لا ولا له لاحد على ولده لأن حكمه  
حكم العربي لقول النبي صلى الله عليه  
وسلم إن مولد القوم منهم كذا في البدائع  
(قوله ولو عجميا لا ولا عليه الخ) مستدرك  
بقوله عليه السلام لم يولد عجمي إلا من مولد عجمي (قوله  
ولهذا قالوا لا تقبل الشهادة بالتسامع في  
الولاد) هذا عندهما خلافا لأبي يوسف  
كما في مختصر القاضية (قوله وثبوت  
على الولد يكون من قبل الأم) يعني  
بالأصلية لأنه يثبت من قبل الأب لولائه  
باعتقاده وقد جلت بالولد بعد اعتقاده  
أعتق الأب غير ولا ولده إلى ماله كما  
تقدم (قوله فلا يكون زواله عن الولد إلا  
من قبل معنى الأم) يعني زوال الواسطة  
كما سذكر والأخضر غير مسلم لأن الولد  
إذا ملك ثم أعتقه مالكه كان الولاد له  
لأنه لو الأم ولا لولائي الأب وكذلك لو كان  
حرا أو مولى به فاعتقه المولى له به (قوله  
وليس كذلك بل مراده بالخبر الأم) فيه  
تكلف ظاهر لأن العطف يقتضي المغايرة  
فالخاتمة ثالثة وحصل التداخ في كلام  
المنع على هذا الجواب أنه الولاد على من أمه  
حرة الأصلية ثم فيه عنه بعد

(قوله) وإذا كانت الأم حقة والأب حر الأصل فذلك المتي وان كان حراً (صوابه) حلف أن من وان كان حراً لم يكن حقه  
لعله يمدح وان كان غير عربي وفي نسخة فاما النحرى ولا اعتراض عليها (قوله) خلافاً لابي يوسف أي فانه يقول الولد ينسب  
إلى أبيه في الولاء كما في العربي لأن النسب لا يتبع إلا به ٣٦ وان حلف ولحماته النصر ولا نصره لهن جهة الأب لأن من سوى القربى

لا تتناصرون بالقبائل (قوله) قضى  
بالميراث والولاء لهما) أطلقه شتيل مالو  
فإن المال بيد أحدهما وكان في أبي  
يترجح صاحب اليد لكن كل منهما  
ثبت له الولاء أذهب المقصود في هذه  
الدهوى وحساسان ولم يرجع صاحب  
اليد لأن نسب الولاء هو المتي لا يتأكد  
بالتقص بحدود الشراء كما في مختصر  
القطريرة أم وهذا إذا لم يؤت ولم يمتنع  
القضاء أحدي البيتين لما قال في  
البدائع لو قلنا فالسابق أولى لأنه أثبت  
المتى في وقت لا نأخره عنه أحد ولو  
كان هذا في ولادة المولود كان صاحب  
الوقت الأخير أولى لأن ولادة المولود  
يقتل التقص والقص فكان عند الثاني  
نقضا للأول الآن شهد شهود صاحب  
الوقت الأول أنه كان عقل عنه لأنه حلف  
لا يمتنع القضي فأشبهه ولادة الناقة وإن  
أقام البيته أنه اعتقه وهو عليه لا يعلون  
له وأرأساه فقصي ثم أقام آخر البيته  
عليه مثل ذلك لم تقبل إلا أن شهدوا أنه  
اشترى من الأول قبل أن يشته ثم اعتقه  
وهو عليه فيسقط قضاء الأول لأنه تبين  
أنه كان باطلاً (قوله) مجهول النسب  
مفعول وإلى لا حصر على كونهم بعضهم  
لأنه لا يحد في شرط فيه مجهول النسب  
ولا كونه غير عربي وكان الأنسب للمصنف  
تأخير ذكر المفعول عن موالاة العبد  
والصبي غيرهما فيصير العبارة هكذا وإلى  
حكمك أوصي عاقل أو عبد باذن ولده  
وسيد مجهول النسب على أن يرثه الخ  
(قوله) غير عربي) يعني ولا مولى عربي كما

حر الأصل فذلك المتي سواء كانت عربية أو لا ولا على الولد لقوم الأب وإذا  
كانت الأم حقة والأب حر الأصل فذلك المتي فان كان حراً فلا ولادة على الولد  
لقوم الأم وان كان غير عربي فتعد في حقيقته ومحمد يكون لقوم الأم عليه ولادة  
خلافاً لابي يوسف وهما فرائد كثيرة ذكرناها في رسالتنا المعسولة في الولاء فمن  
أراد ما قلنا أجمع غنة (ثم المتي عصبة) أي شخص يأخذ ما بقي من صاحب  
الغرض وكل المال عنده معه (أخرت عن) العصة (النسبية) وهي على ما تقرر  
في علم الفرائض ما عصبته بنفسه أي ذكر لا فرض له ولا يدخل في نسبة إلى الميت  
أنتي وأما غيره وهي أي بعضها ذكر وأما غير ذلك لا تختار أب وأم أو أب وتصير  
عصبة مع الميت وكلهم يقسم على المتي (وقدمت) العصة (على ذي الرحم) وهو  
من لا فرض له ويدخل في نسبة إلى الميت أنتي (فإن مات السيد ثم المتي فإثره  
لا قرب عصبة سيده) أي إن مات السيد (ثم المتي) ولا وراثته فمن النسب فإثره  
لا قرب عصبة سيده (على الترتيب المعروف) (ويثبت به) أي بالولاء (المثل) وهو من  
العاقلة وسأقي بيانها في كتابنا لمّا قل (ولادة السكاح) وقد مر في كتابه (أدعها)  
أي شخصان (ولا يمتد ويرث من كل) ثم ما (أدعها) اعتقه بقضي بالميراث والولاء  
لهما) لجواز اشتراكهما فيه كما في المثل ذكره في المنية (الولاء) للنساء إلا ما اعتقن  
كما في الحديث) وهو قوله صلى الله عليه وسلم ليس لنساء من الولاء إلا ما اعتقن  
أو اعتق من أعتقن أو كانت من كاتين أو كانت من كاتين أو دبر من دبر من دبر أو حرة  
معتقة أو معتق مستترة أي ليس لنساء من الولاء إلا ما اعتقن أو أعتقته أو ولده من  
اعتق من اعتقه وأما ولده المذموم فقد عرفت بيانه بالوجهين وعرفت أيضاً مسألة  
جواز الولاء (والثاني) أي الولاء لما حصل من الموالاة (إذا والى حر مكلف) أي عاقل بالغ  
قديس لأن عقداً لموا لا تصرف دائريين النفع والضمان فيه إيجاب الأثر والتزام  
العقل فلا يصح بدون ذلك إلا باذن كما سيأتي (مجهول النسب) قديس لأن من  
عرف نسب لا يجوز أن يوالى غيره (غير عربي) قديس لأن تناصر العرب بالقبائل  
فاغنى عن الولاء (أو) وإلى (سعى عاقل) قديس لأنه إذا لم يعقل لم يعتبر تصرفه  
إصلاً (باذن أبيه أو وصيه) لأن الصبي من أهل أن يثبت له ولادة اشتراكاً ذات سيده  
بأن علقه قربه أو كاتين أو وصيه عبده وعقته كان ولا زه للصبي فما زان يثبت  
له ولا لموا إلا إذا صدر عنه عقد ما لا بد (أو) وإلى (العبد باذن سيده) فانه يكون  
و يلامر سيده لعقد الموالاة (آخر) مفعول وإلى (على أنه يرثه) متعلق بقوله  
و إلى ويان لعقد الموالاة أي إن مات الأسفل ورثه الأعلى (و يعقل عنه) أي إن  
جنى الأسفل فديته على الأعلى سواء (أسلم) الأسفل (في يده) أي بد الأعلى

في البدائع وبقي من هذا كونه مجهول النسب لأن العرب أنفسهم معلومة (قوله) أوصي باذن أبيه (عطى على حر) (أولاً)  
(قوله) أنه على رثته ويعقل عنه الخ) لأنه من اشتراط ذلك في العقد أن يوافق في الهدية ولا بد من شرط الأثر والعقل كما ذكر في الكتاب  
لأنه لا يترام وهو بالشرطه وقال في الجوهرة ومنها أي الشرط أن يشترط الميراث والعقل أو اعترض صاحب غابة الإنسان على  
وجوب اشتراط الأثر والعقل لئلا يحد الموالاة بما لا يحل عليه كلام الحنفى في الكفاية ٣٦٦

ما يدل على عدم اشتراط الارث والعقل على ارجح ( قوله ولو شرط من الجانبين بتولرثان ) أي ما زان يرث أحدهما صاحبه إذا  
 حقيقة انتفاع منتفعة اهـ وقد كرمثل قول المصنف في غير ما كتاب كالجوهري من البسوط والمستغنى من غير خلاف ولكن  
 نقول العلامة الشيخ على المدة في رحمه الله عن ابن الصليان أنه ولو كان رجلاً ليس له مال وارث مسلم ومهاجراً في دار  
 الاسلام فوالى أحدهما صاحبه ثم والاه الآخره نذاني - نيفه صبر الثاني ٢٧ مولى لأول وبطل ولاه الأول وقال كل

منهما مولى لصاحبه لا مكان الجمع بين  
 الولايين ان يجوز أن يكون شخصان  
 كل منهما يرث من صاحبه ويعقل عنه  
 كالأخوين وأبى الم فلا تضمن صحة  
 أحدهما انتقاض الآخر ولا في حنفية  
 أن المولى الأسفل تابع للأعلى وقومه  
 كالمعتق تابع للمعتق ولذا يرث الأعلى  
 الأسفل ويعقل عنه ولا كون التسع  
 متبوعاً والمتبوع تبعاً في ميراث الجمع وتضمن  
 صحة الثاني انتقاض الأول اهـ ( قوله  
 بخلاف ولا العتاقة حيث لا يرث الا  
 الأعلى ) قد ثبت كل منه ما صاحبه  
 باعتبار اعتاقه كما إذا اشترى مستأن  
 عبد دار الاسلام فاعتقه ثم رجع  
 إلى دار الحرب ففيها شره  
 عتقه فاعتقه فكل منهما يكون مولى  
 صاحبه وكذا الذي إذا اعتق فيما كان  
 عبداً له فأسلم ثم هرب سببه ناقضاً لعهده  
 إلى دار الحرب ففيها شره فاعتقه  
 فاعتقه فكل منهما مولى صاحبه وكذا  
 لو ارقت امرأة عتاقاً عبداً ولحققت  
 ثم سببت فاشترها عتقها فاعتقها  
 وأسلمت فكأن في البدائع ( قوله الآية بشرط  
 في هذا أي في فسخ عقد الموالاة ) كذا في  
 التمهيد والكفاية وقال تاج الشريعة أي  
 في انتقال الوالاة إلى غيره وتبري الأعلى  
 عن ولاه الأسفل ( قوله فمحصرون  
 الآخر ) المراد من المحصرة العلم حتى إذا  
 وجد أنهم بلا حضور كفي كذا في غاية  
 البيان ( قوله كذا وأورثه ) إشارة

( أولاً ) فإن ما وقع في عبارة بعض الفقهاء من ذكر الاسلام في يد مخرج مخرج  
 القالب وهو ليس بشرط ( مع ) هذا العقد خلافاً لما في ( وعقله عليه وارثه  
 في الأولين ) أي الميراث المكلف والعبي الماعقل لأن كلا منهما أهل للارث والتميز المال  
 ( وقوله في الأخير ) أي العبد لأنه ليس بأهل للميراث هو وكيل من الأول كإسار ( ولو  
 شرط ) أي ولا مالاً له من ( الجانبين بتولرثان ) إلا ما منع من صحته ( بخلاف ولاه  
 العتاقة ) حيث لا يرث إلا الأعلى ( وأخر ) مولى الموالاة ( عن ذى الرحم ) لأن  
 الموالاة عقد فيه أغلظ من غيره وهو ذى الرحم وارث شرعاً فلا يملك مكان أهله  
 ( والأسفل ) النقل عنه في غيره أي يجوز للأسفل أن يتقل ولاه عن الأعلى  
 إلى غيره ( ما لم يعقل ) عنه فإنه إذا عقل عن الأسفل ليس له أن يحول ولاه لتعلق  
 حق الغير به ( وأرض ولده ) فإنه ما فسحق الولاء كتحضن وأسد ( وللاعلى التبري  
 عنه ) أي من ولاه الأسفل ( بمحض منه ) أي الأسفل قال في الهداية لا على أن يتبرأ  
 عن ولاه لعدم التزم إلا أنه بشرط في هذا أن يكون محض من الآخر كأي عزل  
 الوكيل قصداً بخلاف ما إذا عقد الأسفل مع غيره بغير محض من الأول لأنه فسخ  
 حكمي بمقالة العزل الحكمي في الوكالة ( المقتضى لا إلى أحداً ) لأن ولاه العتاقة  
 لازم لا يحتمل النقص ( وأرى أراء ) أي عقدت عقد ولاه الموالاة مع شخص  
 ( فلو لم يجهول النسب ) أي ولاه الأيرق له أب ( مع ) هذا العقد ( وتبعها ) ولها  
 وبغير أن مولى ذلك الشخص ( كذا لو أقرت به ) أي عقد الموالاة ( أو أنشأته وهو  
 أي والحال أن ولدها مجهول الذب ( معها ) فإنه تنج أيضاً وتبعها ولدها عتيد  
 أي حنفية رحمه الله وقال لا يتبعها إلا الأم لا لأنه لها مال فأولى أن لا يكون لها  
 في نفسه وله أن الولاء كالتب وهو متع محض في حق صغير لا يدرى له أب فقلبه  
 الأم كقبول الحب قال في المحيط والى ذى مسلماً أو ذمياً جاز وهو مولى لأنه يجوز أن  
 يكون لذي على المسلم ولاه العتاقة كذلك ولاه الموالاة وإن أسلم على يد حر  
 ووالاه هل يصح بذلك في الكتاب وفيه خلاف قبل يصح لأنه يجوز أن يكون  
 للحرى ولاه العتاقة على المسلم فكذلك ولاه الموالاة فكأن في الذي قبل لا يصح لأن  
 في عقد الموالاة مع الحرى تباهو الحرى وموالاة وقد نبهنا عنه بخلاف الذي  
 أقول ظاهره مشكل لأن الارث لازم للولاء وقد تقررا باختلاف الدينين مانع  
 من الارث اللهم إلا أن يقال معناه أن سبب الارث ثبت في ذلك الوقت ولكن  
 لا يظهر مادام على حاله ما دأزال المدة يعود الممنوع كما كان مكرراً العصبه أو  
 صاحب الغرض مانع من الارث فإذا زال قبل الموت يعود الممنوع

إلى أن هذا العقد ثبت بالافراز كالتجادة المفسرة وسواء كان الأقران في العتة أو المرض مخرج به في البدائع ( قوله أقول ظاهره  
 مشكل الخ ) الاشكال مدفوع لأنه نص في البدائع على أن الاسلام ليس شرطاً لعدة هذا العقد فصح ويجوز موالاة الذي الذي  
 والذي المسلم والمسلم الذي لأن الموالاة بمنزلة الوصية بالمال ولو أوصى ذى الذي أو سلم أو سلم لذي بالمال جازت الوصية كذا

(كتاب الإيمان) قوله المين لنا القوم قال السكّال لفظ العين مشترك بين الجارحة والقسم والقوم (نبيه) لبنان مفهومه وسببه وكنه وشروطه وحكمه فاما مفهومه القوم فعبارة أولى انشائية صريحة الجواز بن يؤكدها خبره بقرينة لفظه أولى بصيرته غير مانع لشمول خبره بما قد تم وهو على عكسه فان الأولى هي المؤكدة بالثانية من التأكيد اللفظي وحالة أهم من القسمة خلف باقية لافضل وأدلف والامة مقدمة لتبرك كلى عهد الله أو مؤخرته لمحوه ترك لافضل وهو مثال ايضاً الخبير المعبر عن أجهادته والله والله فان الحرف جعل عوضاً عن الفعل واسماء هذا المعنى التوكيدى ستة الخلف والقسم والعهود والمثاق والأبلاء والمين وخرج بالثانية نحو تطبيق الطلاق والاعتاق فان الأولى ليس بالثانية فليست العالقية إيماناً وثمة وسببها الثاني ثاراً بقاع صدقة في نفس السامع وثمة حمل نفسه أو غيره على الفعل أو التعلّق فبين المذهب القومى والشرعى عموم من وجه لتصدقهم ما في المين بالله وانقراد القومى في الخلف بغيره مما يعظم وانقراد الاصطلاحى في التعلقات ثم قبل بترك الخلف بالطلاق والعتاق لقوله صلى الله عليه وسلم من كان ٣٨ حالاً فليخلف بالله الحديث ولا أكثر على أنه لا يترك لأنه مانع نفسه أو غيره

(كتاب الأيمان)

ذكرها عقب العتاق لمناصبته إلى عدم تأثيره الزوال والكرامه ما (المين) لفظ القوة وشرطاً (تقوية) لتبريد كرام الله تعالى وهو والله لا فعلن كذا أو والله لأفعلن كذا (أو التعلّق) يعني تعلّق الجزار بما بشرطه نحو أن فعلت فكذا أو أن لم أفعل فكذا أو المقصود منه تقوية عزم الخلف على العمل أو التعلّق وهو في نفسه بين وضواً وانما سمي به عند الفقهاء لموصول معنى المين به وهو الجمل أو المنع (والمشبه من) القسم (الأول ثلاثة) أي الأيمان التي اعتبرها الشرع ورتب عليها الأحكام ثلاثة أنواع والألفظي المين أكثر منها كاليمين على الفعل الماضي صادقاً والمراد بترتيب الأحكام عليها ترتيب المؤاخذة الأخيرة على القسموس وعدمها على القوم والكفارة على المتعذرة أحداها المين (القوموس) هي ثبته لأنها نفس صاحبها في الأثم في الدنيا وفي الآخرة (وهي حلفه على كذب بلم كذبه) حتى لو لم يعلم وظن صدقه تكون لقوا كما ساقى (كواله ما فلت كذا) كما لما فله ووالله ماله على دين عالم بخلافه ووالله أنه يدعى عالماً به (غيره) المشهور في عبارة القوم أن القسموس حلف على فعل أو ترك ماضٍ كذا بعداً وقد صرح شرح الهداية وغيرهم أن ذكر الفعل والمعنى ليس بشرط بل هو بناء على الغالب وأراد المشايخ الآخرين إشارته إلى هذا فلا حاجة إلى تكلف أو كنه صدر الشرع حيث قال فان قلت اذ أقبل والله ان هذا هو كبر يصح أن يقال هذا الخلف على الفعل قلت بقدر كماله كان أو يكون أو يذوق الزمان الماضي أو المستقبل على أن اعتبار الماضي أو الاستقبال في هذا الخلف باطل لتعين ارادته الحسالة فتدبر وبين حكم

ومجل الحديث على غير التعلّق مما هو بصرف القسم وركبها اللفظ الخاص وشرطها الإسلام والعقل والبلوغ وحكمها الذي يلزم وجودها وجوب البر فيما إذا اختلفت على طاعة أو ترك معصية فثبت وجوبان لا من الفعل والبر ووجوب الحنث في الخلف على ضد ما وقده فيما إذا كان الخلف على عيب جائزاً وزمواً المكفارة فيما يجوز فيه المناشأو يحرم كذا في النفع والضرر (قوله وشرطاً تقوية) لتبريد كرام الله (الأولى منه قول صاحب الكفر تقوية أحد طرفي الخبر بالمقسم به لتعوله الخلف بصفات الذات وليكون التقوية لمتعلق الخبر لذات الخبر (قوله أو التعلّق) حلف على تقوية الخبر بوضعه مائة السكّال واما مفهومه الاصطلاحى فعبارة أولى انشائية مقسم فيها باسم الله تعالى أو حقه يؤكدها معضون ثمانية في نفس السامع ظاهراً أو جهلاً التكميل على تحقيق معناها دخلت

بشد ظاهر القسموس أو التزام مكروه كفر أو زوال لما عتق على تقدير يمتنع عنه أو محبوب ليصل عليه قد خلت القسموس التعلقات مثل ان فعل فهو يهودى وان دخلت فانت طالق بضم التاء أي من دخلت منع نفسه وبكسرهما المنع أي المراد أن بشرتي فانت حر (قوله وانما سمي به عند الفقهاء) يتقرر عليه أنه لو حلف أن لا يفعل خلف بالطلاق ونحوه حنث (قوله والمراد بترتيب الأحكام عليها الخ) أنه ثبت أن الإيمان أربعة لأن الخلف على الماضي صادقاً كالقومى في عدم المؤاخذة فكان له حكم فلا وجه لاستفاضة (قوله القسموس) قال في الصرع البسيط القسموس ليس بمينا حقيقة لأنها كبيرة محدثة واليمين عقد مشروع والكبيرة ضد المنع و لكن سميت بمينا مجازاً لأن تركها هذه الكبيرة صورة الإيمان كما سمي بيع الحريه بمجاناً الزهود صورة البيع فيه اه (قوله أحداها المين القسموس) على الوصف كما في أصح نسخ الهداية وفي بعضها يمين القسموس فهي إضافة الموصوف إلى صفته وهو جملة القسموس فساداً

(قوله فان التوأم لم يلد) إشارة إلى أنه لا تنوف الحلف بغير الله لما قال في الاختيار يرى ابن حزم عن محمد رحمه الله لا يكون  
القول في اليمين بغيره فلا بد من حلف بغيره على أمر بغيره كما قال وليس ٣٩ كذا لما انفصل عليه وبين قوله والله فلا

لزومه شيء واليمين بغيره تعالى بالقول  
انفصل عليه وبين قوله امرته طالق  
أوجده وأوله حج فيلزمه (قوله)  
ويرجى عقوبه كذا علقه بالرجاء مجدين  
الحسن حيث قال نرجوان لا يؤخذ الله  
بما صاحبا (قوله قلنا الخ) أحد ما قبل  
في الجواب عن التعليل بالرجاء مع  
القاطع بعدم المؤاخذه والاصح ان القو  
بالتقصير من الذين ذكرهما المصنف  
متفق على عدم المؤاخذه فظهر من العذر  
عن التعليل بالرجاء فلا وجه ما قبل  
انه لم يرد التعليل بل التبرك باسم الله  
تعالى والتأديب فهو كقوله صلى الله عليه  
وسلم لا سهل المقابر وإن شاء الله ثم  
لاحقون كذا في النفع والاختيار (قوله)  
فان قلت الخ كيف يتناقض هذا السؤال  
مع قول صاحب الاختيار اليمين اما ان  
يكون على الماضي أو على الحال أو على  
المستقبل فان كانت على الماضي أو على  
الحال فما ان يتعمد الكذب فيها وهي  
الاولى أي التمسوس أو لم يتعمد وهي  
الثانية أي القنوع كانت على المستقبل  
فهو الثالثة المتقدمة (قوله بل الصواب  
في الجواب الخ) يفيد الجواب عن عدم  
ذكر الحلف على الحال ولا يفيد بيان أنه  
من أي الأقسام ويعلم حكمه مما قد مر  
عن الاختياره اما ان يكون متعمدا  
الكذب فهى التمسوس أو لانه هو القو  
(قوله أي غشطا) فغيره الناس لان الحلف  
ناسيا لا يتصور الا ان يحلف ان لا يحلف  
ثم نسي حلفه وعلى تفسيره القيان  
بعدمه اما في الحنث بمحققه لزم منه  
استعمال اللفظ في حقيقة ومجاز (قوله)  
واغما وجب فيها الكفارة لقوله صلى  
الله عليه وسلم الخ) كذا استدل به في  
الهداية وقال الكمال اعلم انه لو ثبت حديث الغير لم يكن فيه دليل لان المذ

التمسوس بقوله (وإنما بها) أي الحالف لقوله صلى الله عليه وسلم من حلف بالله  
كاذبا أدخله النار (و) ثانيها اليمين (القو) هو مبتدأ لاها لا يمتد بها فان التوأم  
بما لا يفيد بل لانه اذا نفي نفي لا فائدة فيه (وهي حلفه كاذبا بغير صادق) كما اذا  
حلف أن في هذا الكوز ماء بغيره انه كذا قلت أرني ولم يعرفه وبين حكمه  
بقوله (ويرجى عقوبه) فان قيل ما معنى تعليق عدم المؤاخذه بالرجاء قد قال الله  
تعالى لا يؤخذكم الله بالعفو ايمانكم فانما نزل في نفي المؤاخذه في العفو  
المذكور في النص وانما التعليل في كون الصورة التي ذكرناها وان التوأم  
الشافي ان يصير على لسانه بلا قصد سواء كان في الماضي أو لا في الماضي  
التسليم فصرى على لسانه اليمين مثلاً (و) الثالث اليمين (المتقدمة وهي حلفه على  
شيء أت) في المستقبل فعلا كان أو تركا قال صدر القصة فان قلت الحلف كما  
يكون على الماضي أو لا في يكون على الحال أيضا فلم يذكره وهو من أي أقسام  
الحلف قلت انما لم يذكره لغيره دقيق وهو ان الكلام يحصل أولاً في النفس بغير  
عنه باللسان فان الاخبار المتعلقة بزمان الحال اذا حصل في النفس وبغيره  
باللسان فاذا تم التعبير باللسان انعقد اليمين بزمان الحال صار ما ضابطا بالنسبة الى  
زمان انعقاد اليمين فاذا قال كتبت لآدم من الكتابة قبل ان تدها التكم واذا قال  
سوف اكتب لآدم من الكتابة بعد الفراغ من التكلم في الزمان الذي من ابتداء  
التكلم الى آخره فهو زمان الحال بحسب العرف وهو ما ضابط بالنسبة الى ان الفراغ  
وهو ان انعقاد اليمين فكون الحلف عليه حلفا على الماضي أقول حاصل الجواب  
ان ما بيننا من كون الحلف على الحال فهو في الحقيقة حلف على الماضي ولا يوجد  
الحلف على الحال حقيقة وله المذ كروه وفيه بحث لان الحال المقابل للماضي  
والمستقبل على ما ذكره رضي الدين ونعمه من عدمه من المحققين أجزا من أو آخر  
الماضي وأوائل المستقبل يعتبر امتدادها بحسب العرف حتى قالوا ان زيد اذا مضى  
فهو في حال الصلوة مادام مضيا واذا كتب فهو في حال الكتابة مادام كاتبا فاذا  
قال زيد حين كتابته والله اني كاتب يكون يعني على الحال بلا مبرر ولا يمكن اعتباره  
ما ضابطا لسؤال باقي بل الصواب في الجواب ان يقال لا وجه لهذا السؤال بعد  
ما قال أولاً لان إطلاق اليمين أكثر من الثلاث فتدبر وبين حكم المتقدمة بقوله  
(وهكفر فيه) أي في هذا القسم (فقط) أي دون الأولين لقوله تعالى ولكن  
يؤاخذكم بما عاهدتم على الإيمان فمقاترة الآفة والمراد به اليمين على المستقبل بدليل  
قوله تعالى واحفظوا عهدةكم ولا ينقضوا عهودهم التي لا في المستقبل  
(ان حنث) الحالف وقوله فقط إشارة الى خلاف الشافي في التمسوس فان  
الكفارة يجب فيها أيضا عند (ولو) كان الحالف (مكرا أو ناسيا) أي غشطا كما  
اذا اراد ان يقول اسقني الماء فقال والله لا أشرب الماء قبل ذاهل من اللفظ  
بان قبل له الا ان يتناقل بل والله غير قاصد لليمين وانما وجب فيها الكفارة لقوله  
صلى الله عليه وسلم ثلاث جدهن حد وهن جدهن الشكاح والطلاق واليمين (في)

الهداية وقال الكمال اعلم انه لو ثبت حديث الغير لم يكن فيه دليل لان المذ

غير راض بحكمه فلا يعتبر عدم رضاه شرعا جديا شرعا البتة اعتبارا والنامي بالتقسيم المذكور لم يقصد شيئا أصلا ولم يقصد  
ما ضمنه وكذلك الخطي لم يقصد قط التلغية . بل بشئ آخر فلا يكون الواردة في الحائل وأراد في الناس (قوله فقبب الكفار

بالحنث كيف كان) أي الحدث (قوله  
وقال بعضهم كل اسم الخ) رحمه بعضهم  
بأنه إن كان مستعملا لله تعالى ولغيره  
لاثنين أرادوا أحدهما إلا بالنية أنه قد  
في التلغيم ووجهه في غاية البيان وقال  
صاحب البصر وهو خلاف المذهب لأن  
هذه الأسماء وإن كانت تطلق على الخلق  
لأن تعبير الخالق مرادها دلالة القسم  
إذا القسم بغيره لا يجوز فكان الظاهر  
أنه أراد به اسم الله تعالى جلالة (كلمه على  
الصفة الآن بنوي غيره فلا يكون معنا  
لاهم قوي ما يحتمل كلامه فصدق فيما بينه  
وبين ربه كذا في البدائع اه (قوله أو  
بصفة المراد به اسم الخ الذي لا يتضمن  
ذاتا ولا يحمل عليها به وهو كالصفة  
والكبرياء والمقامة بخلاف نحو العظيم  
كذا في الفتح (قوله فاعترف الناس  
الحلف به من صفاته تعالى بكونه عينا)  
أي سواء كان من صفات الفعل أو الذات  
وهو قول مشايخ ما وراء النهر وهو الأصح  
لأن الإيمان منتهى على الصرف وكل  
مؤمن يعتقد تعظيم الله تعالى وتعظيم  
صفاته وقال مشايخ العراقي صفات الذات  
مطلقا عين كرمه الله لا صفات الفعل كالأشياء  
والصفات لأن صفات الذات كذكر الذات  
وصفات الفعل ليس كذكر الذات  
والحلف بالله تعالى مشروع دون غيره  
كما في البرهان (قوله لعمر الله) فيه ضم  
العين ونقصها إلا أنه لا يستعمل المضموم  
في القسم ولا يلحق المتنوع الواو في الخط  
بجمل غير العلم فانها الحقت للقرينة  
بين عمر كذا في الفتح (قوله وهو مرفوع  
بلا تشابه) أي لا دخول اللام وإن لم تدخله  
اللام نصب نصبها لمصادر فتقول عمر الله ما فعلت ويكون على حذف حرف القسم كما في الله لايمان كذا في الفتح

اليمين أو الحنث) أي يجب الكفارة في المعقود سواء كان الأكره أو التيسار في  
اليمين أو الحنث لأن الفعل الحنث لا يندم الأكره أو التيسار وكذلك الأسماء  
والجنون فقبب الكفارة بالحنث كيفما كان (والقسم بالله أو باسم من أسماء  
كالرحمن والرحيم والحق) وجميع أسماء الله تعالى في ذلك سواء تعارف الناس  
الحلف به أولا هو الظاهر من مذهب أصحابنا وهو الصحيح وقال بعضهم كل اسم  
لا يسمى به غير الله تعالى كقوله والرحمن فهو عين واسم به غيره كالحكم والعليم  
والقادر فإن أراد به عينا فهو عين والأفلا كذا في الكافي والحق من أسماء الله  
تعالى قال الله تعالى ذلك بأن الله هو الحق (أو بصفة يحلف بها عرفا من صفاته كرمه  
الله وحلاله وعظمته وقدرته) لأن الإيمان منتهى على العرف فاعترف الناس  
الحلف به من صفاته تعالى بكونه عينا أو بالأقل لأن اليمين إنما لله فله على أو بالمنع  
وذا غايها يكون بما يعتقد الخالف تعظيمه وكل مؤمن يعتقد تعظيم الله وصفاته وهو  
بجميع صفاته معظم فصارت حزمة ذاته وصفاته حلالا للعالم وأما ما روي أنه إذا  
يكون إذا كان الحلف بما تعارفا أو ما إذا لم يكن فلا (أي لا قسم) بغير الله تعالى  
كالثاني والقرآن والكعبة (قوله صلى الله عليه وسلم من كان منكرا حلفا فليحلف  
بالله أو بغيره إذا قال والنبي والقرآن أما قال أنا باري من القرآن أو النبي فانه  
يكون عينا لأن البراهمة منهما كقوله فليحلف بالكعبة بالشرط بين وول قال أنا باري من  
أعصف لا يكون عينا وول قال أنا باري معاقف المحصف بكونه عينا لأن ما في المحصف  
قرآن فكانه قال أنا باري من القرآن كذا في الكافي (و) لا بصفة لا يحلف بها  
عرفا كرحمته وعلمه ورضاه وغضبه ومخطئه وعذابه) لما سبق أن معنى اليمين على  
العرف (وأما قوله لعمر الله) جواب لما قوله الآتي فقسم وجهه بكون لعمر الله معناه  
أن عمر الله عاؤه والبقاء مفعول مرفوع بالاستدعاء واللام لتوكيد الاستدعاء والتعريف  
محذوف والتقدير لعمر الله قسمي ومعناه أحلف ببقاء الله ودوامه كذا في المحصاح  
وأما الله معناه عند الكوفيين أي الله وهو جمع عين حذف نونه لكثرة الاستعمال  
وعند البصريين من أدوات القسم ومعناه وأنه (وعهد الله وميثاقه) فان العهد  
عن لأن الله تعالى قال أو فواعبد الله ادعاه فاعبدتم ثم قال ولا تقنصوا الإيمان بعد  
توكيدها والميثاق بمعنى العهد (وأقسم وأحلف وأنهد وأعزم وإن لم يقبل بالله)  
فان هذه الألفاظ مستعملة في الحلف فعمل حلفا في الحلال سواء قال بالله أولا  
(وعلى فذروا عيني أو عهد) فان كلامها يكون قسميا (وان لم يضمن) إلى الله حتى إذا  
قال ان فعلت كذا فعلت فذروا قوتي قرينة من القرب التي يصح التذرع بها لزمته إن  
لم يتوقله كفارة عين لقوله صلى الله عليه وسلم من قدر ذرا ولم يسم فعله كفارة عين  
وكذا قوله على عيني لأن معناه على موجب عين والعهد بمعنى اليمين كما مر (وان فعل  
كذا فهو كافر) فانه قسم يستوجب الكفار إذا احتشأن كان في المستقبل وأما

اللام نصب نصبها لمصادر فتقول عمر الله ما فعلت ويكون على حذف حرف القسم كما في الله لايمان كذا في الفتح  
والبرهان (قوله وعهدا فهو ميثاقه) إذا قسم به غير اليمين بدين كذا في المهر (قوله وأقسم) أحلف وأنهد وأعزم وإن لم يقبل  
بالله) إنما يعتقد إذا ذكر قسمه عليه لا كما ينبغي أن يجوز قوله أقسم ونحوه بنحوه بنحوه كلام محقق الأصل كذا قاله ابن الفقيه

(قوله لا اله الا الله) قال السكّال لان معناه احلقت الا ان بالله اه (قوله لاحقا) بشرى الى روماء قتل عن الشيخ اسمعيل الزاهد والحسن ابن ابي مطيع انهم بين كافي القبح وفي مختصر الظاهرية الصحيح انه عين ان اراد به اسم الله تعالى (قوله ولو قال والحق يكون معنا) قدمه معنا (قوله فكون معنا بقرائه) اي فلا ينقد (قوله وسرورته الواو) قال السكّال ثم قالوا الباء في الاصل لانها صلة الخلف ثم الواو بدل منها المناسبة مقتضية وهي ما في الاتصاف من الجمع الذي هو معنى الواو فلا يكون باء لا انحط عنها بد رجة فقد حلت على الظاهر لا المختصر وانما بدل عن الواو لانه ما من حروف الزيادة ٤١ (قوله ثم قبل بنصب ينزع الخافض) اي بنصب الاسم وهو اكثر استعمالا وقيل ينضف وهو

كان في الماضي ثقي قد فعله فهو القحوس ولا يكفر فيما روى عن ابي يوسف اعتبار الماضي بالاستقلال لانه قصد به التبر ولم يقصد به تحقيقه بل ان يصدق في مقاتله وقال محمد بن مقاتل بكثرة لحن التكفير بما هو موجود والنطق بما ركض تمييز فكانه قال هو كافر (و) الا مع ان الخالف (في التكفير) في الماضي والمستقبل (ان لم يعين وكفران) كان جاهلا (اعتقاده كفر) في الماضي والمستقبل لانه اذا تقدم على ذلك الفعل وعنده ما به يكفره فقد رضى بالكفر (وسو كند معزوم بضد اي قسم) لانه لعل (لاحقا) لان المنكر يراد به تحقيق الوعد ومعناه اقبل هذا الامانة فلا يكون معنا ولو قال والحق يكون معنا (و) (لا حق الله) فانه لا يكون معنا عند اي حنفية ومحمد وهو رواية عن ابي يوسف لان الحق اذا اضيف الى الله تعالى يراد به طاعة الله اذا اطاعت حذوقه كما ورد في الحديث فكيف يكون معنا بقرائه (و) (لا حوت) اذ لا يخلف بها حرفا (وسو كند خورم بضد اي قبل لا يكون معنا لانه وسو كند خورم (بطلاق زن) فانه ايضا لا يكون معنا لعدم التعارف وقوله او اشارة الى ان لفظة الفارسية الواقعة في عبارة الواقعة مكان اوغير بصيغة فندس (وان فعله فعليه غنينة او مضطه او فنانا فان اوسارق او شارب خمر او كل ربا) فان كلامنا لا يكون معنا لانه دعاه على نفسه ولا ينطق ذلك بالشروط ولا نهه برمتعارف (وسرورته) اي حروف القسم (الواو) نحو والله (والباء) نحو والله (واتاء) نحو والله لان كلامنا معه وفي الاعيان ومذكر كور في القرآن (و) قد نضر الحروف فيكون مضافا (كافه لا أفعله) فان من عادة العرب حذف حرف الجر لا يجر ما ثم قبل بنصب ينزع الخافض وقيل ينضف ليدل على الله حذف ثم لا فرغ من بيان موجب الجنب شرع في بيان موجبها وهو التكفير فلكونها موجبها عند الانقلاب لان الذين لم تشرع في كفارتهم بل تنظ البها عند الانتفاض بالحنف فقال (وكفارتهم اعتاق رقية واطعام عشرة مساكين كما هي في القدر) وقد بينا معناه (او كسوتهم) بحيث يكون (اكل) من تلك العشرة (قوب يسترعا معنه فلم يجر العراويل) لان لا به يسمى عربا في العرف (هو الصحيح) المروي عن ابي حنيفة وابي يوسف لا مروي عن محمد ان ادناها ما يجوز فيه الصلاة (فان يجر عنها) اي عن الاشياء الثلاثة (وقت الاداء) اي وقت ارادة الاداء (صام ثلاثة ايام ولاء) والاصل فيه قوله تعالى فكفارتهم اطعام عشرة مساكين

قليل خاف غير القسم وسكن الرفع ايضا نحو والله لا فنان على انما مرمتدا وسو وهو الاولى لان الاسم الخرم اعرف المعارف فهو اولى بكونه مستدا والتقدير الله قسمي او قسمي الله لا فنان كذاي البرهان والفتح (قوله لكل قوب يستر عامة معنه) هو لازم والا فاضل كسوة قوبين وثلاثة كافي القبح وقال الطحاوي هذا اذا دفع الى الرجل اما اذا دفع الى المرأة فلا بد من نجاسة الشرب لان صلاحها لا تقع دونها قال السكّال وهذا يشابه الرواية التي عن محمد في دفع السراويل انه للمرأة لا يكتفي وهذا كله خلاف ظاهر الجواب وانما ظاهر الجواب ما ثبت به اسم المكسوة ويتفق عنه اسم العريان وعليه نبي عدم اجزاء العراويل للصحة الصالحة وعدمها فانه لا يدخل له في الامر بالكسوة اذ ليس معناه الاجل الفقير مكسبا على ما ذكرنا والمراد اذا كانت لا به قبيصا سايلا وازارا ونحوها على رأسها واذنيها دون عتقها لاشق شوب اسم انها مكسوة لاهرانة ومع هذا لا تقع صلاحها فانقره لتبوت ذلك الاسم صحت الصلاة ولا اه ولم ار حكم ما يعطى رأس الرجل نصا (قوله فلم يجر العراويل) قال في البحر لكن لا يجر عن الكسوة فيخرج عن الطام باعتبار اتصافه (قوله فان يجر عنها) شرطه

٦ در في لانه لو كان عندما احد الثلاثة لا يجوز له الصوم وان كان محتاجا اليه كذا في الصروق قال فاضلان لا يجوز التكفير بالصوم الا من يجز عاصي الصوم فلا يجوز ان يترك ما هو منصوص عنه في الكفارة او يتركه في الكفارة والكفارة منزل بكنهه وقوب بلبسه ويستعز به وقوت يومه ولو كان له عيب يحتاج لخدمته لا يجوز له التكفير بالعدم لانه قادر على الاعتاق اه (قوله وقت الاداء) قيده لان اعتبار المعز والعتق عندنا عند ارادة التكفير بخلاف الجدهان المشترية وقت الوجوب حتى تنفذ بالفي كافي القبح



(قوله ولنا ان الكفار كسرة الحنانية ولا حنانية ههنا) أى فما قبل الحنث (قوله لانها) أى الجنابة تحصل بمثل حرمه اسم الله تعالى بالحنث كون الحنث جنابة معلقة بالنسيب واقعا فقد يكون فرضا وانما أخرج المصنف الكلام بخرج الظاهر المتبادر من اختلاف المصنف عليه والحاصل ان الكفار يجب سبب الحنث سواء كان به عصية أو لا والمراد قوله تعالى لا يحل لكم ان تنكحوا الكافرات (قوله أى) أى السبب الحنث كذا فى الفتح (قوله وانما أضف اليها الخ) إضافة الكفارة الى البين إضافة تعالى للشرط بها جزا كافى الفتح (قوله أى) ببنى أن يحث أى يجب عليه أن يحث ويكرر وأما ان المصنف عليه أنواع منه ما يجب فيه الحنث وهو ما ذكره المصنف ومنه ما يكون الحنث أفضل كالحلف على ترك ما زوجته نحو شهر والحلف بالنصر من عبده وهو ما هل ذلك أولئك يكون مدونه ان لم يوفه غدا الا ان الرق أعين والمعاو أفضل ٤٢ وكذا نسيب المطالبة ومنه ما يكون البرأوى كالحلف على ترك كل هذا الخ

وليس هذا الشوب ولو قال قائل انه واجب لقوله تعالى واحفظوا عما نكح على ما هو المختار فى تأويلها ان البر فيها أمكن اه كذا فى الفتح وبني قسم رابع وهو ما يكون البر فيه فرضا كحلفه لنسب ظهر الوجود كفى فى العسر (قوله ولا كفارة على كافة) كذا أورد بعد حلفه ثم حث بعد اسلامه بالزومة شئ وأما تصنيف الثاني ونحوه فالمراد به صورة البين فان المقصود معها رجاء الكسول فان الكافر يستغفر فى نفسه عظيم الله تعالى وان كان لا يقبل منه ولا يناب عليه كذا فى الفتح (قوله من حرم مذك) ليس قبل ابل المراد به شئ ما من الاشياء سواء كان مذكرا أو مؤنثا يشبه الايمان والافعال وما كان حلالا وما كان حراما كقوله كلامك على حرام وقوله الزمها أنت على حرام وأوصيتك فحماها طاعة أو مكره مستح و دخول مترك على حرام أو الجسر على حرام اذا لم يرد الخبر بل أراد البين كذا فى الفتح (قوله أى من حرم على نفسه) قبله لا مذكور على حرمه معلقة على فعله فلا تزمه الكفارة كالأول قال ان أكل هذا الطعام فهو على حرام فأكله لا يحث كفى البصر من الخلاصة

الاية (والم يكره قبل حنث) بى لا يجوز تقديم الكفارة على الحنث وقال الشافعي يجوز اذا كانت بالمبالاة أداها بعد الحنث وهو البين لانها تضاعف الى البين يقال كفارة البين والاضافة دال على السببية والاضافة دال على السببية حائرا اتفاقا فاشبه التكفير بعد الجرح قبل الموت ولنا ان الكفارة تسقط الجنابة ولا حنابة ههنا لانها تحصل بجنث حرمه اسم الله تعالى بالحنث فيكون هو السبب دون البين لان أقل مرتبة السبب ان يكون مضمنا الى الحكم واليمين غير مضمنة الى الكفارة لانها يجب بعد مضمنا بالحنث وانما أضف اليها لانها يجب بحنث بعد البين كما تضاعف الكفارة الى الصوم بخلاف الجرح لا يعض الى الموت (حلف على عصية كعدم الكلام مع أبيه) وترك الصلاة ونحوه (حنث وكفر) أى بقى أن يحث ويكرر لقوله عليه الصلاة والسلام من حلف على عمن ورأى غير ما حذر أمنا فإلما بالثبوت هو غير ترك الكفر ليمنه (لا كفارة فى حلف كافر أو حنث مسلما) لانه ليس أهلا لليمين لانها تستدل بعظيم الله تعالى والكفر يناقض التعظيم ولا أهلا لكفارة لانها عبادة وان تبعها معنى العقوبة (من حرم ملكه لا يحرم) أى من حرم على نفسه شئ مما عليه لم يصرحوا ما عليه (وان استباحه) أى ما له معامله المباح (كفر) وقال الشافعي لا كفارة عليه لانه ليس بيمين الا فى النساء والحواري لأن تحريم الحلال قلب المشروع واليمين عقد مشروع فلا يستقبل بلفظ المشروع ككعبه وهو تحصيل الحرام ولنا قوله تعالى يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك الى قوله تعالى قد فرض الله لكم تحلة إيمانكم ثم قبل حرم أني صلى الله عليه وسلم العسل على نفسه وقبل حرم ما ربه على نفسه والتحليل على الأول ظاهر وكذا الثاني لان العبرة لمعوم الحفاظ لخصوص السبب (كل حل) أى اذا قال الرجل كل حل (على حرام) يحل (على الطعام والشراب) الا أن سوي غير ذلك والقياس أن يحث عقيب فراقه مباشرة فعلا ما هو الانتفيس وأغوشه كآدمه بالزفر وجه الاستحسان ان المقصود هو البر لا يحصل مع اعتبار الصوم وإذا سقط اعتباره يصرف الى الطعام والشراب للعرف (والفتوى على بينة أمراته بلاينة) لقلة الاستعمال فيه

(قوله والفتوى على انه نكح امرأته الخ) قال العزيزى في مسوده هكذا قال بعض مشايخ معروفه ولم يضع على حرف الناس (كذا) فى هذا لان من لا امرأة له خلفه كما يحلف ذوالجملته ولو كان العرف مستضافا ذلك لما استعمله الادو الجملته فالصحيح ان يقيد الجواب فى هذا ويقول ان قوى الطلاق يكون طلاقا ما من غير دلالة فالاحتياط أن يقف الانسان فيه ولا يخالف المتقدمين اه نقله الكمال عنه ثم قال واعلم ان مثل هذا اللفظ لم يتعارف - وبارزنا بالتحالف فيه حرام على كلامك ونحوه كما كذا وليس دون الصيغة العامة وصاروا أيضا الحرام يلزمى ولا شك فى أنهم يريدون الله لا معلقة فانهم يذكرون بعده لأفضل كذا أولئك وليس وهو مثل تشارفهم الطلاق يلزمى لأفضل كذا فانه راجع الى ما قلنا كذا فى ما قلنا ويحباه أوه عليهم اه

(تتمه) الخالم تكن له امرأه قد حلف بالصحة العامة لزومه كفارة عن اكل او شرب كذا في العبر عن التوبة (قوله كذا  
قوله خلال بروي حرام) من الهداية ومما لا خلاف عليه حرام (قوله المنذور اذا كان له اصل في القروض) أي اصل مقصود ليخرج  
لوضوئه ولم يذم بالنذر (قوله لم يذم النذر) أي لم يذم الوفاء به ٤٣ من حيث هو قربة لا بكل وصف التزم به او عين كاسد كر

انه لو نذر التصديق بهذه الدراهم اجزاء  
التصدق بغيرها صاعدا كما في الفتح (قوله  
أي عليه الوفاء به) أي بما نذر ولا يجوز به  
كفارة عينين وصرح صاحب الهداية في  
المصوم بأن المنذور واجب اه ومن  
المتأخرين من قال بقرضه الألف بالمنذور  
لا جاع وهو الاظهر صحة ما في البرهان  
(قوله وفي اكله يبره يفتي) أي يفتي  
بالتعديرين ايضا بما التزم به من كفارة  
عينين وهذا التفصيل في الملحق بشرط  
بريده وبشرط لا يريده انه في الاول يلزمه  
عين ما نذره وفي الثاني يتخير بين ايفائه  
به - بين ما نذره وبين كفارة عينين يختار  
صاحب الهداية وهو وان كان قول  
الحققين فهو خلاف ظاهر الآية ونظر  
فيه صاحب التنبية وبين وجه النظر  
وقال عليه الوفاء بشئ المنذور ولا يتقنه  
كفارة عينين لا إطلاق الحدوث وبحث  
تتخير من رسالة بيت صفة صفة الصحة  
فيما تاله صاحب الهداية فمختار المنذور  
بين الوفاء بعين المنذور وبين كفارة عينين  
فما اذا قلنا النذر لا يرد كونه وعليه  
القنوي واسم الرسالة تسعة الصبر واسعاف  
الناذر الغني والفقير بالخصير (قوله نذر  
يعتق وقنه الخ) كذا في الفتح (قوله نذر  
لفقره امك) مستندك بما قدمه في  
كتاب الصوم (قوله قال ان برئت من  
مرضي هذا ذهب شاة لم يلزمه) كذا  
قال علي شاة اذبحها كما في المنع (قوله  
الان يقول فقه علي ان اذبحها) كذا  
يلزمه لو قال اذبحها او اتصدق بكذا هو ولو  
قال فقه علي ان اذبح ضرورا فتصدق بكذا  
فقدح مكانه سبع شاة كما في الفتح (قوله

صحة كذا) قوله (حلال بروي حرام) فليقل ايضا (المنذور اذا كان له اصل  
في القروض) لم يذم النذر كالصوم والصلاة والصديقة والاعتكاف وما لا اصل له  
في القروض (فد) يلزم النذر (كعبادنا المريض وتشييع الجنائز ودخول  
المسجد وبناء القنطرة والباط والسجادة ونحوها) هذا هو الأصل المكي (نذر  
مطلقا) خصوصه على صوم هذا الشهر (او مطلقا شرط برده) لمصوقه على كذا ان  
قدم غايي (فوجد) أي الشرط (وفي) أي عليه الوفاء به في صورتين قوله على  
الله عليه وسلم لم يذم وصي فليقله الوفاء بما شئ (او) نذر مطلقا (ع) أي بشرط  
(لا يريده كاذب) فعله كذا (وفي اكله يبره يفتي) يعني ان علق نذره بشرط  
لا يريده بثبوت كذا ونحوه فثبت بغيره الكفارة وبين الوفاء بما التزم وهو قول  
الشافعي في الجديد وروي ان ابا حنيفة رجس اليه قبل موته بسبعة ايام وجه كان  
بقي الامام خمس الاثمة المرسخين وغيره من كبار الفقهاء وذلك لان كلامه نذر  
ظاهرا عين بمكانه لا بقصد المنع عن ايجاد الشرط فيميل الى أي الجانبين شاء  
بغلاف ما اذا علق بشرط بدنيته لان معنى الجمين وهو قصد المنع غير موجود فيه  
لان قصده اظهار الرغبة فيما حله شرطا قال صدر الشريعة اقول ان كان الشرط  
حراما كان زنت مثلا في ان لا يتخير لان التخيير تخفيف والحرام لا يجب  
التخفيف اقول ليس الموجب للتخفيف هو الحرام بل وجود دليل التخفيف لان  
اللفظ لما كان نذرا من وجهه وبيننا من وجهه لم أن يعمل بمقتضى الوجهين ولم  
يجز اهدار احدهما فلزم التخيير الموجب للتخفيف بالضرورة فتدبر واستقم (نذر  
به ترقية بكذا هو في جهالاتهم ولا يجبره القاضي) يعني لو قال فقه علي ان اذبح  
هذه الرقبة وهو علق كذا عليه ان يفتي به ولو لم يفتي به ما علق لا يجبره القاضي (نذر  
لفقره امك جاز الصبر الى فقره غيرها) لان المقصد والتقرب الى الله تعالى بدفع  
حاجة الفقر ولا مدخل فيه بخصوص المكان قال الفقيه ابو القاسم وهو قول  
علي ثلث الثلثة وقال زفر لا يجوز الا بالصدق على فقره امك (نذر بتصدق عشرة  
دراهم خيرا فتصدق بغيره الخ) مما يساوي عشره دراهم (او) تصدق (شئنه جاز)  
اما الاول فلان خصوص الخبر لا مدخل له في دفع الحاجة واما الثاني فلان الله ان  
أنفع الفقير (قال ان برئت من مرضي هذا ذهب شاة لم يلزمه الا ان يقول فقه علي  
ان اذبحها) لان اللفظ لا يكون الا بالمنذور والادل عليه الثاني لا الاول (نذر صوم  
شهر بدنه لزومه متناها كذا اذا افطر يوما قضاءه ولا يلزمه الاستقبال) يعني لو قال  
فقه علي ان اصوم شعبان مثلا فافطره يوما قضاءه وحده ولا يستقبل وان قال  
في نذره متناها الا شرط التتابع في شهر بدنه لقوله متتابع للتتابع الايام  
وايضاً لا يمكن الاستقبال لانه معين (نذر بتصدق الف درهم من ماله وهو علق

اسكن اذا افطر يوما قضاءه ولا يلزمه الاستقبال وان قال متناها) هذا بخلاف ما اذا نذر شهرًا بغيره شرط التتابع فانه يلزمه  
الاستقبال فطره يوما كما في الفتح (قوله نذر بتصدق الف درهم من ماله الخ) قال فاضلان وان كان عنده عروض او خادم يساوي  
مائة فيه يتصدق وان كان يساوي عشرة يتصدق بعشرة وان لم يكن له شيء فلا شيء عليه لكن اوجب على نفسه الف بجهة

يلزمه من عدم ما شق في كل من هذه ١٤ (قوله وصل يحنه ان شاء الله تعالى) ثم انظره بطلاقة وعنته وانظر له عبادا واما ما  
وسائر المقود وسوا وصل حقيقة او سكا كاتطاع ٤٤ لنفس اوسال وسوا قصد الاستثناء ولم يحدد علم حكمه اوله يعلم

### (باب حلف القتل)

(قوله منته على العرف عندنا) أي اذا لم  
تصحك نية فان كانت واللفظ يحنه  
انقذ البين باعتباره كذا في القبح وقال  
في البحر من الحامى الحصى المعتبر  
الايمان الانفاظ دون الاغراض ١٥  
وقوله قنا هو ما قال السكال دانتقلا  
عنا نقه (قوله وعند الشافعي على الحقيقة)  
نعي القنوة وهذه الامام احمد على النية  
مطلقا (قوله يحن دخول صفة) لم يقد  
بكونه صفة وقال السكال يحن بالصفة  
بعد ان تكون مستقفا كافي حقا فبارنا  
ثم قال بعده هذا السقف وصف فيه أي  
البيت وهذا يندك ان ذكر السقف في  
الدهليز لا حاجة اليه اه فكذا الصفة  
(قوله لان البيت اسم لمنى مستف)  
السقف ليس شرا طيحت وان لم يكن  
مستقفا ما يندك كره المستف (قوله وقبل  
يحن اذ يات فيه عادة) كذا في الهداية  
لانه لو اغلق الباب كان داخله وقال  
السكال اذا اطلق البيت في العرف فاقنا  
براديه ما يات فيه عادة فدخل الدهليز  
اذا كان كبيرا يحن يات فيه لان مثله  
يمتد بسترته فيسوف في بعض القرى  
وفي المدن يستغيب بعض الاتباع في  
بعض الاوقات فيحن اه (قوله بل لا بد  
من كون بناؤه للبيتوتة) يخالف ما مشى  
عليه سابقا من الحنث بدخول الصفة لما  
فيها من معنى البيت وكذا مشى السكال  
عليه كما قد مننا خلفا صاحب الهداية لان  
صاحب الهداية يجمع الحنث بدخول  
الصفة دون الدهليز مع ان المعنى فيها  
واحد فكان وجه السكال في القنوة  
ينزله (قوله او ظله باب داروهي التي الخ)

الامانة منته فقط) وهو الصحيح اذ لا اعلم لم يوجد النذر في الملك ولا معناه قال  
سبب الملك فلا يصح كماله قال ما في المساكين من صدقة وليس له مال لا يصح (نذر  
ان تصدق في هذه المائة يوم كذا على فلان فتصدق بمائة أخرى قبل ذلك اليوم على  
فقير آخر) لما عرفنا ان هذه النصوصات لا تنصرف بدخول دفع حاجة  
الفقير (قال على نذر فكت ولانته له نلزمه كفارة عين) فكذا في النوازل  
(وصل بصلفه ان شاء الله تعالى) أي حلفه متى اذا حلف على فعله وترك وقال  
بعده متصل بانه ان شاء الله تعالى لا يحنث لما روى عن العبدلة الثلاثة موقوفة  
ورفعوا عن حلف على عين وقال ان شاء الله فقد استثنى ومن استثنى فلا حنث  
عليه ولا كفارة لكن لا بد من الاتصال لانه بعد الاتصال رجوع ولا يصح  
الرجوع في الايمان وعن ابن عباس رضي الله عنهما انه حنثان يجوز الاستثناء  
المفصل الى سنة اشهر لقوله تعالى واذا كرر بك اذا نسيت أي اذا نسيت الاستثناء  
المفصل فاستثنى مفعولا قال شيخنا في جميع الاستثناءات المفصلة اخرج المقود  
كاهما من اليسوع والانكبة وفقرها من ان تكون لازمة ولا يحتاج الى التحال لان  
المطلق يستثنى اذا قدم واما قوله تعالى واذا كرر بك اذا نسيت فعنا اذ لم تذكر  
ان شاء الله تعالى في أول كلامك فاذا كره في آخره موصولا به روى ان محمد بن اسحق  
صاحب المغازي كان عند المنصور وكان يقرأ عند المغازي وأوجنه رحمه الله  
تعالى كان حاضر افاراد ان يعنى الخليفة عليه فقال ان هذا الشيخ يخالف جدك  
في الاستثناءات المفصلة فقال له ابلغ من قدرا ان تخالف جدك فقال ان هذا يريد  
ان يقصد عليك عليك لانه اذا جاز الاستثناءات المفصلة قالاس ما عرفت  
ويحلفون ثم يفرسون ويستنون ثم يخالفون ولا يحنثون فقال لهم ما لبست غضب  
على محمد بن اسحاق وأخوه من عنده

### (باب حلف القتل)

الاصل ان الانفاظ المستعمل في الايمان يحنه على العرف عندنا وعند الشافعي  
على الحقيقة لانه حقيقي بان تردون انما هو عفة بما لك على معاني كلام الله تعالى  
(حلف لا يدخل بيتي يحنث بدخول صفة) لان البيت اسم لمنى مستف مدخله من  
حانب واحد يحنث للبيتوتة سواء كان خطاه اربعة او ثلثة وهذا المعنى موجود  
في الصفة لان مدخلها اوسع ففتاها اسم البيت يحنث بسكنها الا ان ينزى  
ماسواها (هو الصحيح) احتراز عن عفة لانما يحنث اذا كانت الصفة ذات حواظ  
اربعة وهذا كانت صفة اهل الكوفة (لا بدخول) الكعبة او مسجد او بيعة  
او كنيسة) وقد مر بيان معناها لان البيت كما عرفت ما يحنث للبيتوتة وهذه ليست  
كذلك (او دهليز) لانه ايضا يحنث للبيتوتة فيه وقبل يحنث اذا يات فيه عادة  
اقول هذا التقدير لا يحنث في كونه يتبادل لا بد من كون بناؤه للبيتوتة كما سبق لا يقال  
اذا يات فيه عادة كان بناؤه للبيتوتة عادة لان الملازمة ممنوعة (او ظله باب دار)

فما قلنا به ان يكون سايا ما لان الظاهر اذا كان مع ما ما هو داخل البيت مستقفا به يحنث بدخوله لانه يات فيه وهي  
كذا في البحر وقال السكال لما دل ان كل موضع اذا اغلق الباب صار داخله لا يمكنه الخروج من الدار له سنة نصت اليه

وهي التي تكون على باب الدار ولا يحسب من فرقها بناءه إذا كان على باب الدار  
تكون على السكة فلا تكون متافلا بحيث (وق) الحلف بأنه (لا يدخل دارا لم يحسب  
يدخلها آخره وفي هذه الدار يحسب وان سارت بهراء أو بنت بعدا لها (أما) دارا  
(أخرى) لأن الدار اسم العرصة عند العرب والجمع يقال دار عامرة ودار قارة وقد  
شهدت أشعار العرب بذلك والبناء وصف فيه ما غير أن الوصف في الحاضر لقوف  
القائمين معتبر عند مباركة الهداية وتحقيقها أن مرادها الوصف ما ليس مفعلة عرضة  
تأخذه وهو ركاب الشباب والشيخوخة وهو مما يل ما يتناولها ويتناول جوهراتها  
بجوهر آخر يزيد قيامه حسنة وكما لا يورث انتفاءه عنه قصاله ونقصا ناحي  
فرقوا بين الوصف والقدركا كما ساقوا أوائل البوع أن شاعقة تعالى بأن الأول  
ما يورث تنقيصه ضررا لأمه والثاني ما لا يورث ذلك وجعلوا ما سواي الذرع في  
الذريعات وصفا وما سواي الكيل في المبكلات قدرا فإذا كانت الدار أجا  
لعرصة وكان البناء وصفا وكانت الدار متكررة كانت غائبة فاعتبر فيها البناء وإذا لم يوجد  
وجد لم يحسب وإذا كانت معرفة كانت حاضرة فلا يعتبر فيها البناء وإذا لم يوجد  
يحسب إذا عرفت هذا فاعلم أن ما صدر من مقدار العرصة ههنا أيضا من القرائب  
لأنه خائف جمهور الأختراى غير صائب حدث قال واعلم أنهم قالوا في لا يدخل هذه  
الدار قد دخلها مبهمة أنه يحسب لأن اسم الدار يطلق على الخربة فهذه أمثلة توجب  
الحسب في لا يدخل دارا قد دخل دارا خربة ثم فرقهم بأن الوصف في الحاضر لقوف  
فرقوا به لأن معناه أنه إذا وصف المشار إليه بمصطف مثل لا يكمل هذا الشاب فكله  
شيئا بهت لأن الوصف بالشاب صار لقوف قولنا لا يدخل هذه الدار أو لا يدخل  
أرا إلى الوصف حتى يكون لقوف أحده ما غير لقوف الآخر ثم هذا المعنى  
يوجب الحسب في لا يدخل هذا البيت وعدمه في لا يدخل بيتا إن دخله منهدما  
بهراء لأن البيتوة وصف فيلقوف المشار إليه فزال اسم البيت في أن لا يتصرف في  
المشار إليه ثم قالوا في لا يدخل هذه الدار قد دخلها بعد ما بنيت جهاما أنه لا يحسب لأنه  
لم يبق دارا فاما مقاله فاعلموا أن لا فلا ن قوله فهذه أمثلة توجب إلى آخره ناشئ من  
التمهله عن قول الهداية غير أن الوصف في الحاضر لقوف القائمين معتبر وأما ثانيها  
فلا ن قوله لأن معناه أنه إذا وصف المشار إليه إلى آخره ناشئ من التفتة عن معنى  
الوصف وقد مر أن البناء وصف في الدار كما مر جوف الهداية وأما ثالثها فلا ن قوله  
ثم هذا المعنى يوجب إلى آخره غلط محض ناشئ من هم التفرقة بين البيت والدار  
وأما البيتوة ليست وصف للبيت لأنه كما عرفت مباركة عن أمرز أقدم على الذات  
قائم بها والبيتوة ليست كذلك بل هي علة غائبة لبنائه بخلاف الدار فإن البناء قائم  
على الدار التي هي العرصة وأما رابعها فلا ن حاصل قوله ثم قالوا في لا يدخل هذه الدار  
إلى آخره أن الدار إذا كانت عبارة عن العرصة كان ينبغي أن يحسب فيما إذا بنيت  
جهاما لوجود العرصة وهو ناسد لأن الدار تطلق على العرصة المجردة وعلى عرصة  
مع بابي علم من بناء الدار وأما الذي علم أن بناءه غير الدار أو تصرف فيها تصرفا  
يزول باسم الدار عنه عرفا فلا يكون دارا كان هذا الفاضل لم ينظر في القاط

سقف يحسب بدخله أم وقد علمت من  
كلامه أن السقف وصف والتقديمه اتفاق  
(قوله وفي لا يدخل دارا لم يحسب بدخلها  
خربة) يعني يحسب لم يبق بها بناء أصلا  
بأن سارت بهراء فأما إذا دخلها بعد  
ما زال بعض حيطانها فهذا دار خربة  
فينبغي أن يحسب في المنكر إلا أن يكون  
لهنية كذا في الفتح (قوله وقيل في عرفنا  
لا يحسب) كذا في الهداية أم وهو قول  
التأخيرين وقال السكاك أن جمع بين قول  
المتقدمين والمتأخيرين بأن يحمل جواب  
المتقدمين بالحسب على ما إذا كان السطح  
حضر وجواب المتأخيرين المعبر عنه بقوله  
وقيل في عرفنا يعني الهم لا يحسب بالقوف  
على السطح على ما إذا لم يكن له حضور  
أي به وهذا اعتقادي أم (قوله وفي هذه  
الدار) قيد بالاشارة مع التسمية لأنه لو أشار  
ولم يسم كما إذا حلف لا يدخل هذه داره  
يحسب بدخلها على أي صفة كانت دارا  
أو معبدا أو جهاما أو بيتا لأن العين  
عقدت على العين دون الاسم والعين  
باقية كالمصرع الذخيرة (قوله كما  
لو جعلت معبدا الخ) يشير إلى أنه لو  
حلف لا يدخل هذا المعبد فقدم ثم بين  
معصدا فدل عليه يحسب لعدم اعتراض  
اسم آخر عليه

من الغشول فيها كذا في البحر " (قوله لا يخل هذا الدار الخ) لو كان الخلف على الدار وج انعكس الحكم واذ انزل وهو يتدفق  
المشي فمشى اوزني فوقع في الدار اذ دفعه الى الخ وواضع في الدار وهو لا يستطيع الامتناع لا يثبت في الصبح كما في البحر (قوله  
واخفف النقلة من الدار) أي ولو كان شأنها أصبحت لا تتوارى الخلفات وليس علمه ان يستأجر من ينقل متعاه في يوم ولا يلزمه  
النقل بأسرع الوجوه بل قد يرمي بقله ٤٩ في العرف كذا في الفتح (قوله فان لبث على حاله ساعة سنن) اذا لم يمكنه النقل

المدية وبهاراته فضلا من التأمل والتفكر في اعتباراته والمجد بقده ماله من الصواب  
والله المراجع والمآب (كذا الوقوف على سطحها) فانه أيضا هو جيبا لحفت لأن  
السطح من الدار الأخرى أنما يستكشف لا بداهة كانت بالمرور على سطح المسجد  
(وقبل في عرفنا لا) يحث (كالوجنت الدار مسجد أو حمام أو بستان أو بيتا)  
سبب لا يحث لأنها لم تنق دارا الاعتراض اسم آخر عليه (أو دخلها بعد هدم الحمام  
وأشباحه) لأن اسم الدار لا يعوبه (وهكذا البيت) يعني إذا حلف لا يدخل هذا  
البيت ودخله (منه ما حفره) لم يحث (زوال اسم البيت فانه لا يبان فيه حتى لو بقي  
الخططان وسطا سقف يحث أذيان فيه والسقف وصف فيه (أو) دخله (بعد  
حافى هنا آخر) لم يحث أيضا لأن الاسم لم يبق بعد الانهدام (أو) حلف (لا يدخل  
هذا الدار) وقوف في طابق باب دار لو أغلق الباب كان خارجا) لم يحث لأن الباب  
لا حوز الدار وما فيها لم يكن انخارجا من الدار (أو) حلف (لا يكتها) أي هذه  
الدار (وهو ما كنها) حلف (لا يلبسه) أي هذا الثوب (وهو لاسه أو) حلف  
(لا يركبها) أي هذه الدابة (وهو ما كنها) حلف (لا يركبها) أي هذه الدابة  
(وزرع) الثوب في الثلثي (وزل) عن الدابة في الثالث (بلا عكث) قد ثلاثه فانه  
لا يحث في شيء من الضرر وقال زفر يحث لو جرد الثوب ما وان قل (ونأن البين  
تقديره فيفسدني منه زمان فتحققه قال لم يلبس على حاله ساعة حث لأن هذه  
الأفعال لم تدوم بتجدد أمثاله حتى يضرب لمادة يقال ركب وما ولست بما  
بجفاف الدخول إذ لا يقال دخلت وما يعني المدوة أتوقيت وأن جاز يعني الظرف  
ولو قوى ابتداء المجلس فلا يصدق لأنه محتمل كلاءه فلا يحث بالبيت (أو) حلف  
(لا يدخلها) وهو فيها (تقديرها) فانه لا يحث بالقبود (الآخر وجه ثم دخله)  
والقياس أن يحث بالقبود لأن الدوام له حكم الاستدلاء وجهه الاستحسان أن  
الدخول لا دوام له لأنه انحصار من الخرج إلى الداخل (وق) لا يسكن هذه الدار أو  
البيت أو الحلة لا بد من خروجه بأهله وجسم متاعه) حتى لو بقي وتد حث هذا عند  
الحال - نيفة وقال أبو يوسف يعتبر قتل الأكل لأن نقل السكر قد تنصروا قال محمد  
باعتبر نقل ما يقوم به كقتل أئنه لأن ما وزاه ذلك ليس من السكنى قالوا هذا أحسن  
وأوفق بالناس (بخلاف المصر والغربة) فان البر لا يتوقف فيه ما على قتل المتاع  
والأهل لأنه لا يبعد ما كنا في الذي انتقل عنه عرفا بخلاف الأول (وحث في

فأما الآية: **وَرَفَأَ كَانَ يَسْأَلُ الْبَيْتَ**  
**وَرَفَأَ الْبَيْتَ** أو منع ذي سلطان أو عدم  
موضع ينفذ به الحديث أو خلق عليه  
الباب فربما يستطع فتحه أو كان شريفا  
أو ضعيفا لا يقدر على حل المتاع بنفسه  
ولم يفسد من ينقلها إلى البيت ويخلق  
فذلك الوقت لعدم العذر والفرق بين  
هذا وبين أن لم يخرج من هذا المنزل اليوم  
فذلك اقتداء بمنع أو قال إن لم تحضر  
البيت فتنهها أو ما حيث بحث أن  
المتوقف عليه أن كان هذا لا يتوقف  
على الاختيار وإن فلا يتوقف عليه  
كالسكنى لأن المعقود عليه الاختيار  
ويعدم بسببه فعدم مكانه لا ساكن  
فربما يتحقق شرط الحث كذا في الفتح  
(قوله فتنه) بمعنى مكث وتظاهرة بالخروج  
ولا يتزوج ولا يظهر فاستدام النكاح  
والطهارة لا يثبت كافي الفتح (قوله لا بد  
من خروجها إليه) قال الكمال فإذا  
خرج هو وترك متاعا وأهل فيها ولم يرد  
إلى جوع حث وكذا الحلف لا يسكن  
في هذا البيت أو السكنى لو خرج بنفسه  
فأزما على عدم العود أبدا حث وإن  
خرج على عزم أن يزل من منزله  
لأنه بعد التماهل ساكنه على سكنى أهل  
وما له مرافقه فإذا كان الحالف مستقلا  
بسكناء فأما على عياله فإن كان سكناء  
تبعاً كان كسكنى من ماله أو أمراه من

وزوجه المخرج بنفسه وترك أهله وماله وهي زوجها وماله لا يباحث وقد صد القمحه أو البت أثماناً لا يكون حلفه بالعربية لا  
 فلو عقد بالفارسية لا يباحث إذا خرج بنفسه وترك أهله وماله وإن كان مستقلاً بكنائمه (قوله هذا عند أبي حنيفة) ووجه  
 (لقمحه أو البت) وأخذ به لكن امتنع منه المشايخ ما لا يثنى به السكينة كقطعة حمراء وروى كذا في البحر (قوله) وقال أبو يوسف  
 يعتبر بقل الأثر) وقال صاحب المحيط والقوانين لغة عربية وبالكافي الفتوى على قول أبي يوسف كذا في القمحه (قوله) وقال محمد  
 (يعتبر بالحل) هو أصح ما يفتى به من التصديمين كما في البرهان (قوله بخلاف المصروم والقريبة) جعل القربة بمنزلة المصروم وهو الصحيح من

الجواب كافي المداينة وهو احتراز عن قول من جعل القرية كالأرض فقال بالمتب بقاء الأهل والمناج كذا في النفع (قوله بان مكة عليه) أي على الجبل إشارة إلى أن الأكرام على الخروج بنفسه لا يمتنع فبعضه بخروجه بنفسه إذا وجد عليه المانع فإن الأكرام لا يمتنع الفعل عندنا كالأحلاف لا مأكل هذا الطعام فأكره عليه حيث نأكله ولو أخرج حلقه لا يمتنع كافي النفع وكان ينبغي لمصنفنا الاقتصاد في الشرع على قوله أي وبدون الأمر لا يمتنع ويحذف قوله بان مكة عليه لأنه لا مناسب لقوله بعد ولو أضافنا إذا لا يجماع الأكرام (قوله ولو أضافنا) وهو الصحيح وقيل يمتنع ثم إذا لم يمتنع هل نفس السبي باخره من غير أن قال السدا في شصاع تصل وهو أرفق وقال غيره من المشايخ لا تدخل وهو الصحيح ذكره الترمذي وقاض خا كذا في النفع (قوله فالأقسام أن يخرج بامر) سواء أن يدخل لمكونه موضوع المسئلة (قوله وعدمه ٤٧ في الأخير) ومن حكمه عدم التحلل البين في

الصحيح كما تقدم في الخروج (قوله يخرج لماورد جمع) هذا إذا تجاوز حرم مقامه فأند جمع قبل مجاوزة الممران لا يمتنع كافي التبيين ولو كان بينه وبين المخلوف عليه دون عدة السفر بخلاف الخروج إلى الأبي جنازة فإنه يمتنع بانفصاله عن داره بخروجه ليسر جنازة ولا يمتنع بخروجه من منزل بل إن يمتنع الدار ثم رجع كافي البصر (قوله وفي لا يأتها حتى يدخلها) ويمتنع بالوصول قصدا ولم يقصد بخلاف الخروج والذهاب فإنه يشترط وجوده من قصد كذا في النفع عن جامع قاضيان والقواعد الظهيرية (قوله وذهابه كخروجه) قال صاحب البصر لم من صرح بلفظ الرواح من اعتنا وهو كثير الوقوع في كلام المصريين في إيمانهم لكن قال الأزهري لغة العرب أن الرواح الذهاب سواء كان أول الليل أو آخره أو في الليل قال النووي وهذا هو الصواب اه فلي هذا إذا حلف لا يروح إلى كذا فهو بمعنى لا يذهب وهو بمعنى الخروج يمتنع بالخروج

لا يخرج من محل وأخرج بامر) لأن فعل المأمر مضاف إلى الأمر فصار كالأمر كدابة في جبهته (وغيره) أي بدون الأمر بان أكره عليه (لا) أي لا يمتنع لأن الفعل لم يمتنع إليه لعدم الأمر (ولو) كان (راضيا) بالخروج لأن الانتقال يكون بالأمر لا بمجرد الخروج (ومثله لا يدخل أقساما وحكما) فالأقسام أن يخرج بامر وبلا أمر وأما حكمه فالأرضاء والحكم الممتنع في الأول وعدمه في الأخير (ولا) يمتنع (في قوله) والله لا يخرج من داره إلا إلى جنازة قال في الوفاة وإن خرج إليها ثم أتى إلى أمر آخر (لأن خروجه لم يكن إلا إلى جنازة) قال في الوفاة وإن خرج إليها ثم أتى إلى أمر آخر (وكانه مسموع من النافع الأول لأنه يقتضي خروجه إلى غير جنازة فسطل المحصر ويمتنع ولذا قلنا ثم أتى إلى أمر آخر كما قال في الهداية فخرج إليها ثم أتى إلى حاجة أخرى (وحنث في لا يخرج إلى مكة فخرج لماورد جمع) لوجود الخروج هل قصد مكة وهو الشرط (لا) أي لا يمتنع (في لا يأتها حتى يدخلها) لأن الأتيان لغا يكون بالذخول (وذهابه كخروجه) يعني لو حلف لا يذهب إلى مكة فقبل هو كالأتيان وقيل كالخروج وهو الأصح لأنه عبارة عن الزوال (وحنث في لئان مكة) أي لو حلف لئان مكة فلم يأتها حتى مات حنث (في آخر حزه) من أجزائه (حياته) لأن البر قبل ذلك مرجع إلى السبب فيقتضي حنث (و) حنث (في لئان مكة) فغدا أن استطاع أن لم يأتها غدا بلا مانع يصبر ما نأكل كرض أو سلطان ودين بنفسه الحقيقة (أي) أن قال أردت الاستطاعة الحقيقية المقارنة لفعل كاتفرع في الكتب الكلامية صدق ديانة القضاء لا تطلق في الصرف على سلامة الأسباب والآلات والمعنى الآخر خلاف الظاهر (حلف لا يدخل دار فلان براديه نسبة (السكنى) بدلالة العادة وهي أن الدار لا تعادي ولا تعجز فلا يتناول بعض ساكنيها إلا أن السكنى قد تكون حقيقة وهو ظاهر وقد تكون دلالة بأن تكون الدار ملكا لم يمتنع من السكنى فيها فيحنث بالدخول في دار تكون ملكا لفلان ولا يكون هو

عن قصد وصول أولاه والدليل خاص بالذهاب لئلا والمدعى أعم فينبغي أن يبنى على العرف (قوله قبل هو كالأتيان) قول نصير فلا يمتنع حتى يدخلها وقيل كالخروج هو قول محمد بن سلمة واختاره فخر الإسلام وقال في الهداية هو الأصح وهذا إذا لم يشو بالذهاب شيئا ولو قوي بالخروج أو لا تان يمتنع فينه كافي النفع (قوله وحنث في لئان مكة الخ) يشير إلى أنه لو قد اعتد به فلو قال إن لم أفعل غدا كذا فعدي حرقا قبل القرب ولم يخل لا يمتنع البعد لخطقه بأخرا وقت كافي النفع (قوله ودين نسبة الحقيقة) لأنه نسبة الحقيقة وهذا يشير إلى أنه لا يصدق قضاء وهو أحدي روايتين والثانية يصدق قضاء أيضا لأنه قوي حقيقة كلامه إذا كان أصم الاستطاعة بطلان الاشتراك على كل من المعنيين والأول أرجح لأنه وإن كان مشتركاً بينهما لكن لعرف استعماله عند الإطلاق عن القرينة لأحد المعنيين بخصوصه وهو سلامة آلات الفعل ومعه أساليبها فصار ظاهره أنه بخصوصه فلا يصدق القاضي في خلاف الظاهر كذا في النفع (قوله فيحنث بالدخول في دار تكون ملكا لفلان ولا يكون هو ساكنها سواء كان



عبد ماذونه في حكم حوت عبيدي (قوله لم يحن عند أي حنيفة أن كان عليه دين مستغرق) مواخبة ما ذاقوا ولم ينولاه  
 لا ملك الأولى في كسب عبد ماذون المستغرق وفي المحيط نور كبدانة مكاتبه لا يحن لان ملكه ليس مضافا الى المولى لاذنا  
 ولا بد كذا في البحر (قوله برادبالا كل من الثمر غمره) يشير الى أنه لو تكلف لا كل عين الثمرة لا يحن وهو الصحيح وكما براد  
 غمر الثمر براد جاره وطوله وما يخرج من الثمر لا يحن بصنع جديد فلا يحن بالنيذ والخل والمطبخ والله بس المطبوخ واستوز  
 به عن غير المطبوخ وهو ما يسل نفسه من الرطب فانه يحن وفي بعض المواضع يحن فبفسه المراد به بروه ثم هذا اذا كان  
 للثمر ثمر ولا يحن فان قوى عنها لا يحن شمرها لانه قوى حقيقة كلامه واذا لم تكن له ثمة ولا غمره انعتقد على ثمرها فحن اذا  
 اشترى به ما كولا كذا في الفخر زافي البحر وكاه اه وقد يقال برادبالا كل الاتفاق أو أي شيء فحن به اذ قوى فليظن (قوله  
 وبهذا البراح) يشير الى أنه اذا كان الخلف عليه مما يؤكل عينه فحن به ٤٩ فلو حلف لا يأكل من هذه الشاة حن بالعم

خاصة ولا يحن بالعين والزبد كما في البحر  
 (قوله فحنه) أي أكله لا بالضم الأكل  
 بالمرأف الاسنان ولا يختص الحن  
 به وقص من باب علم وقد يكون الحنطة  
 حنة لانه لو حلف لا يأكل حنطة بنفى  
 أن تكون جواب الامام كقولهم اذ كره  
 شيئا لاسلام قال الكمال وأيضا انه يحكم  
 والدليل المذكور المتفق على اراده في  
 جميع الكتب يوم المسنة والمنكرة وهو  
 أن هنيئما كوله اه (قوله وعندهما  
 يحن به ايضا) أي كما يحن بقضمه  
 عندهما على الصحيح كذا في الهداية وقال  
 الكمال وقوله وهو الصحيح احتراز عن  
 رواية الامس انه لا يحن عندهما اذا  
 قضمهما ويحتمل في الذخيرة ورجح  
 نفس الاغمة وقاضيان رواية الجامع أنه  
 يحن قال المصنف أي صاحب الهداية  
 والله الاشارة بقوله هي الخبز يحن ايضا  
 أي عندهما فانه يفدانه يحن بالضم  
 ولا يحن استعمال اللفظ حقيقة ومجازا  
 من عموم المجاز (قوله وبرادبالا الدقيق

يستغرق منه وفواه) أي ان حلف لا يركب دابة فلان فركب دابة هدم اذن له  
 لم يحن عند أي حنيفة أن كان عليه دين مستغرق لوقته وكسبه لا تهاجث  
 ليست ليدوان لم يكن عليه دين مستغرق فان قوى بدانه يزيد انبه الخاصة له  
 لا يحن وان قوى دانه يملك زبد صوته كانت خاصة له او كانت لغيره لما ذون  
 حنيفة يحن وقال ابو يوسف يحن حنطة اذ فواه وقال محمد يحن وان لم ذونه  
 (برادبالا كل من الثمر غمره) يعني اذا قال لاأكل من هذا الثمر براده غمره لان  
 المعنى الحقيقي مغمور حسا (و) براد (بهذا البرق حنة) عند أي حنيفة حتى لو أكل  
 من خبره لم يحن عنده وعندهما يحن به ايضا وهذا الخلاف مبنى على خلاف  
 اثر بينهما وهو ان اللفظ اذا كان له في حقيق مستعمل ومعنى مجازي متعارف  
 فلو حنفته مرجع المعنى الحقيقي وهما المعنى المجازي فالمراد عندهما أكل بطنه  
 مجازا فيحن بأكله مطلقا لا بعموم المجاز (و) براد (هذا الدقيق ما يحن منه)  
 لان عنه غير ما كولا عادة فانصرف الى ما يحن منه خبرا كان أو غيره قال  
 في الوقاية بأكل خبره اقول هو غير صحيح لان الباطنة بقوله تقيد واذا قيد به  
 وجب أن لا يتناول خبره مطلقا لانه ظاهر ولا يصح مقول صدر الشرية أي بأكل  
 ما يحن منه كالتبر وشعوبل يظهر فساد لانه اذا قيد بمعين يجب أن لا يصح الإطلاق  
 فكيف يصح التفسير به فتدبر واستقم (و) براد (بالشواء اللحم) لا بالذبحان  
 والمجزر (و) الطبخ طبخ اللحم والاس رأس بكسر في التثنية ورماع في مصره  
 لانها المتعارفة (و) بالضم ضم البطن) عند أي حنيفة وعندهما يتناول ضم الظهر  
 ايضا (و) بالضم ضم العتادة (بلده) واعتاد في أكثر البلدان خبر الحنطة والشعر  
 وان كان في بعضهما خبر الارز والذرة معتادا ايضا (و) بالفتح التناضح والطبخ

#### ٧ دور في

(قوله لا الماذنحان والمجزر) أي عندهم النية فان قوى ما يشوى عمل به كالبيض والقول الاخضر الذي يسمى في عرفنا شوى  
 العرب كذا في التمع (قوله و) بالطبخ طبخ اللحم) يعني ما لم ينوال عموم فان قوى عمل به كافي البرهان وقال الكمال ان ما يحن فحلية  
 من اللحم لا يسمى طبخا ولا يحن به وهذا أي التقيد بطبخ اللحم يقتضي أن لا يحن بالارز المطبوخ بل بالحجم وفي الخلاصة يحن  
 بالارز المطبوخ بولك فانه يسمى طبخا بخلاف ما لو طبخ زيت أو من اه أي لانه يسمى مزورة قال في تهذيب القلائد و) بالطبخ  
 من الادهان يسمى مزورة اه وفي البرهان المعروف الظاهر اصل في مسائل الامكان اه والسر في الاطلاق الطبخ على  
 ما يطبخ فيه اللحم في يحن (قوله لانه المتعارفة) يشير الى أن الخلاف لا يختلف العصر والزمان وعلى المعنى أن يحن بما هو اعتاد  
 في كل عصر وقع فيه الحلف كما في التمع



وهو عندهما العنب والزمان والطب فأكبره) قال في البرهان المشايخ قالوا هذا النطاق زمان في زمانه لم يعد وعلمنا النواكه  
 تأتي على حسب ذلك في زمانها معدن منها فاعتناه وقال في الحجة البصرة العرف فشاؤ كل على سبيل التمكن صاده وبعدها كنه  
 في العرف يدخل تحت البمين وما لا فلا اه (قوله ويراد بالشرب من نهر الكرخ) هذا اذا لم تكن له نيتان في زمانها وبغيره  
 عمل به وقيد بالبرهان لو حلف لا شرب من البر ولا شرب من الكرخ فتنكف الكرخ من البمين في الصحيح بل بالاعتراف معها اذا لم  
 تكن له نية في القبح (قوله بخلاف ما لو حلف لا شرب من الكرخ ولا شرب من البر) هذا اذا لم يتناول الحقيقة  
 قيدا البمين فيهما وان فواه قد ثبت بها.

لأنه في حقه كلامه والظاهر لا يخالفه  
 كذا في البرهان (قوله او هذا الشارب)  
 قال في البصر عن الفخيرة الصبي من  
 لم يبلغ وكذا الصلح فاذنخ فهو شارب  
 وفيه الى ثلاثين سنة او ثلاث وثلاثين  
 على الاختلاف فهو كهل الى الاربعين  
 فهو شارب الى خمسين اه (قوله لان تلك  
 الاوصاف غير داهية الى البمين) قال  
 السكاكي في هذا نظر لان الحمل ليس محمدا  
 في الضمان لكثرة رطوباته زائدة حتى  
 قيل فيه النص بين الجدين بخلافه  
 كبشا فان لم حبه شئتاً أكثر قوة وقوة  
 البدن لقلة رطوباته فصاروا كالحمل  
 لا يأكل من هذا الرطب فأكله غمرا  
 لا يحسن وأعلم ان ايراد مثل هذا وما  
 قبله في مسألة لا أكلم هذا الصبي ذمول  
 عن وضع هذه المسائل ونسب انما  
 ثبت على العرف فيصرف اللفظ الى  
 المعتاد في العمل والعرف في القول وان  
 المتكلم لو اراده معنى تصح ارادته من  
 اللفظ لا يمنع منه الامر بمحصل اخلاق  
 الغنيان ومداواة الصبيان فلا يثبت في  
 كون حالف من الناس غير عدم  
 لبس الحمل وسوء ادب معي انه لا يردده  
 لا ترك الكلام معاً وعلم ان الكلام  
 معه بغيره في عرضه اودينه تنصرف

والمتشرب لا العنب والزمان والطب والقنبا والخيار) عند أبي حنيفة وعندهما  
 العنب والزمان والطب فأكبره (و) يراد بالشرب من نهر الكرخ) وهو تناول  
 الماعن موضعه بالقبح حتى لو حلف لا شرب من دجلة فشرب منها بانه لم يحسن  
 حتى يكره فيها كرها خلاقا له ما (لا يمين ما) أي لا يراد بالشرب من ما هو نهر  
 الكرخ بل يحسن بالشرب منه بانه وهو له لانه بعد الاعتراض في منسوبها لم هو  
 الشرب (لا يمين في) حلفه (لا) كل من هذا البسر باكل رطبه او من هذا الرطب  
 او المين يأكله غمرا او شرازا) لان هذه صفات داهية الى البمين فتعقبا بخلاف  
 ما لو حلف لا يأكل لحم هذا الحمل ولا يكلم هذا الصبي او هذا الشارب فأكل بعد  
 ما صار كبشا أو كلم بعد ما شاخ فانه يحسن لان تلك الاوصاف غير داهية الى البمين  
 لان الشرح أمرنا بالتصديق بالحق لا بالظن او داهية الى البمين وقد صرح  
 في الكافي وغيره ان الصفقة في البمين لقولنا اذا كانت داهية الى البمين كما في مسألة  
 الرطب اذ يرعا بغيره الرطب لا التمسر (ولا) يحسن (في) لا يأكل بسرا باكل رطب  
 لانه ليس يسر والفرق بين هذه المسئلة وبين ما قبلها ان مسئلة البصرة وصفة  
 الرطب وحده تامة في المدين وكان مقتضى قولهم انه في المدين لقولنا تكون  
 لغوا الكتم لم تلغ لتكون المسئلة داهية الى البمين وههنا وجدت في المسئلة والمسئلة  
 فيه مستبشرة فظهر من هذا ان قول صدر الشريعة اعلم انه لا فرق بين قولنا لا يأكل  
 من هذا البسر فأكله رطبا وبين قولنا لا يأكل بسرا فأكل رطبا بناء على ان الرطب  
 والبسر من اسماء الاجناس فاذا صار رطبا صار ماهية اخرى كما بينا في لا يدخل بينا  
 مع كونه مضافا على كلامه المزبوف في أول الباب بخلاف الكلام السداه والكافي  
 وغيرهما ان صفة البصرة والرطوبة داهية الى البمين فان اعتبار صفة البصرة  
 ونحوها ينافي اعتبار كون البسر ونحوه من اسماء الاجناس وان كان البسر ونحوه  
 اسم جنس في الواقع فتدبر واستقيم (ولا) يحسن (في) لا يأكل لحما باكل سمك  
 والقياس ان يحسن لانه في القرآن لحما وجه الاستحسان ان القسمته مجازية  
 لان اللحم منشؤه من الدم ولادم له لكونه في الماء (ولا) يحسن (في) لا يأكل لحما  
 او سمكا باكل السمكة) لاجناس ثالث حتى لا تستعمل استعمال القوم والشعوب  
 (ولا) يحسن (في) لا يشترى رطبا باشتراء باسرة بغيره رطبا) لان الشراء يصادف

الجملة  
 منه حيث صرنا فلا يحسن بالكلام معه بدوات تلك الصفة التي ارادها (قوله ولا يحسن في) لا يأكل  
 لحما باكل سمك (أي اذا لم تكن له نية فاما اذا فاعا كل وكاطريا او غير طري حش كافي القبح (قوله والقياس ان يحسن) يروي  
 ناذا عن أبي يوسف (قوله وجه الاستحسان الخ) كذا في المداواة وهو مقصود بالالفة لانها تعقد من الدم ولا يحسن باكلها او منع  
 ن اسم اللحم باعتبار الالفة من الدم ليعتبار الالهام فالتحليل لاني صفة انما هو بالعرف كافي القبح (قوله كباشه) بكسر  
 لكاف مقنونة الضل والجمع كباش كذا في البصر (قوله لان الشراء يصادف الجملة والمقنونة تابع) بخلافه ما نقل في البصر عن  
 لغاية لو حلف لا يشترى ألبه فاشترى شاة مقنونة كان شاة وكذا لو حلف لا يشترى رأسا اه

قوله وحشفي لا يأكل رطبا الخ) هذا عند أبي حنيفة وقال أبو يوسف لا يحنث بأكل المذنب وروى عن محمد الحنفى وعنده كما في  
برهان (قوله وفي عرفنا لا يحنث) فهو الصحيح كما في البرهان (قوله وعليه الفتوى) أشار إلى رد ما قبل أن يعرف العمل لا بقصد النقل  
إلا صرح به في الأصول من أن الحقيقة ترك بدلالة العادة كذا في العبر (قوله وقال محمد ما يؤكل مع الخبز قال فهو أدام) عليه  
الفتوى كما في العبر من تذهب بالانحلال وعن المصنف قول محمد أظهر ما أخذ الحق أبو البث (قوله وهو روى عن أبي يوسف)  
في العبر عن أبي يوسف أن نسبة هذه الأشياء على ما عارف أهل تلك البلاد في كلامهم (قوله الفداء) أي التخلي لأن الفداء  
يقع المخرج المحبوس والمذموم لما يؤكل في الوقت الخاص لا لأكل (قوله الأكل) ليس المراد به مطلق الأكل ولا مطلق الماء كقول لانه  
شريطة أن يكون الماء كولا مما يأكله أهل بلدته حتى لو شرب اللبن أو الماء على التمر ٥١ أو الأذخر حتى شبع لم يحنث أن كان حنثا

وإن كان قد ويا حنث ولو أكل أقل من  
أكثر الشبع لا يحنث حتى في العبر  
لأن الشرط أن يزيد على أكثر نصف  
الشبع كما في التبيين والفتح (قوله من  
طلع العبر إلى الظاهر كذا في العرف)  
كذا في القبر وفي الخلاصة وقت  
التغدي من طلوع الشمس إلى الزوال  
وكذا قال الأسيدي في شرح الطياري  
كذا في الفتح وقال صاحب العبر يفتي أن  
يكون هو المقدم من العرف لأن الأكل  
قبل طلوع الشمس لا يسمونه فداء ٥١  
(قوله والعاشية إلى نصف الليل) كذا  
في الهداية وقال المحندي والأسيدي  
هذا في عرفهم ما في عرفنا والعاشية  
بعد صلاة العصر كذا في الجوهرة والفتح  
(قوله إن أكلت أو شربت) هكذا إن  
أفعلت أو نكحت أو سكنت دار فلان  
ثم قال حنث من جنابة أو امرأة أو امرأة  
أو باهر ولم يسبق قبل ذلك كلام بان  
استأجره منه أو استأجره ما في الحلف  
بنوى السكنى بالاحراز أو الإعادة لا يصح  
قتله ولادائه كذا في الفتح (قوله ولادائه) لما  
على القول بالاتضاء كذا في الهداية

الجله والمغلوب تابع ولو كان اليمين على الأكل يحنث لأن الأكل صاف شيئا  
فذا ما فكان كل واحد من ماصقودا صار كما إذا حلف لا يشتري شيئا أو لا يأكل  
فاشترى حنثه فمما يجب فيه شعبة أو كلها يحنث في الأكل لأن التمر إما ذكر  
(وحشفي لا يأكل رطبا أو سيرا أو لاسرا ما ذكر مذهب البصر) المذهب تكسر  
النون الذي أكثره بصروني منه رطب والرطب المذهب عكسه وانما حنث لانه  
أكل المصروف عليه وزيادته فيحت (و) حنث (في لا يأكل) كل ما يأكل كل كبد  
أو كسر (ش) لأن نشوة هذا الأشياء من الدم والاختصاص باسم آخر لا للقصاص  
كالزاس والكراع قال صاحب المصنف هذا في عرف أهل الكوفة وفي عرفنا  
لا يحنث لأنها لا تعدل ولا تستعمل استعمال اللحم (أو لحم خنزير أو انسان) لأن  
كلها من لحم حقيقة وذكر المعاني أنه لا يحنث وعليه الفتوى كذا في الكافي  
(والأدام ما يصيبه الخبز كمثل الملح والزيت والقمح والبيض والخبز) يسن  
لو حلف لا يأكله ولا يفتنه فكل شيء يصيبه الخبز فهو أدام وما لا فلا هذا عند  
أبي حنيفة وأبي يوسف وقال محمد ما يؤكل مع الخبز غالبا فهو أدام وهو روى عن  
أبي يوسف (الفداء لا أكل من) طلوع (العبر إلى الظاهر) كذا في العرف  
(والعاشية إلى نصف الليل) لأن ما بعد الزوال يسمى عشاء (والسهر منه إلى  
العصر) لأنه ما يؤخذ من العصر فأطلق على ما يقرب منه فن حلف لا يتغدي أو لا  
أفشي أو لا تسهر يراد به هذه المعاني (قال أن أكلت أو شربت أو لبست) ولم  
يذكر مفعولا (وفى) ما كولا أو شربا أو ألبسا (معناه لم يصدق) لأن المعنى  
ما به هذه الأفعال ولادائه لما على المفعول الاتضاء وقد تقرر أن مقتضى لا عموم  
له عند التخصيص بنية التخصيص (أصلا) أي لا قضاء ولادائه (ولو ضم طعاما أو شربا  
أو ثيابا) أي صدق ديانة لاقتضائه لأن اللفظ حيثما عام يقبل التخصيص لكنه  
حلف الظاهر فلا يصدق قضاء (إمكان البربر طهجة الحلف) يعني أن اليمين إنما

وقال السكالك المحقق إذا لم يعمل في الأكل واللبس ليس من باب المقتضى وهو من باب حذف المفعول اقتضارا وتامسا لأن  
المقتضى ما يقدر لتخصيص المطلق وذلك بيان يكون الكلام مما يحكم بكذبه على ظاهره مثل رفع الخطأ والنفسان أو بعدم هتمة رعا  
مثل اعتق عدله حتى وليس قول القائل لا يأكل يحكم بكذبه بمجرد ولا متعظا بحكم لا يصح شرعا ثم المفعول أعني الماء كولا من  
ضرورات وجود فعل الآكل ومثله ليس من باب المقتضى والأكان كل كلام كذا فلا بد أن يستدعي معناه زمانا ومكانا فكان  
لا يفرق بين قولنا الخطأ والله ما من مرفوعا وليس فاهز بدو ليس عرو (قوله أصلا) أي لا قضاء ولادائه قال الزبيدي عن أبي يوسف  
أنه يصدق ديانة به إذا حلف ونحوه تقول تبتعد عن المظفر لا تصح ٥١ (قوله ولو ضم طعاما أو شربا أو ثيابا) هذا بخلاف ما لو  
حلف لا يتزوج امرأة أو يفتي كوفية أو يصريه لا تصح لأنه تخصيص الصفوة ولو في حنث أو حنث فيما بينه وبين الله تعالى لانه  
تخصيص الجنس كذا في الفتح (قوله إمكان البر) أي حقيقة لا عادة

(قوله قد اقرجهما بالصدق) أى حقيقة لا عادم (قوله أو كان فيه ما يقص) قال صاحب العرفان هذا مرادهم أنه لا فرق بين أن تكون قدسية الخائف أو غيرهما وأن يقص من غير فعل أحد (قوله لم يثبت) جواب المسائل الثلاث والطلاق المصنف يثبته لما إذا علم الخائف أن الكوز فيه ما هو أذا لم يعلم وهو الصحيح ٥٢ كافي الهداية والتبيين والبحر (قوله وفيه من العباد ما لا يطلع)

استمرز إجماله إذا أقبل الصعود وقلب الحجر بعدد لأنه لا يثبت قبل مضايحتي زومات قبل مضايحة الخسب الكفارة كافي القمع وقد لا يقل لأشرف حلف على التركيبان قال إن تركت من السجدة فبصدى حرم تنعقد عنه لأن التركيب لا يتصور في غير المقصود كذا في البحر (قوله كذا القتلان فلا ناعا لما عوته) بخالف الخلف على ضربه لما قال فاضحيان حلف لضربين فلا ناعا اليوم وفلان ميت إن علم عوته لا يثبت وإن لم يعلم فكذلك وإن كان ما وقت الخلف ثم مات لا يثبت في قول ابن أبي حنيفة ومحمد بن حنبل في قول ابن يوسف أه (قوله شرع على إنسان سبها وحلف لقتله فهو على حقيقته) مثله ما قال في شرح المختار لا ضربته بالسيف حتى يموت فهو سعي الموت حقيقة أه وكذا في البرهان وفاضحيان وضربها في السبابة قال لا ضربته بالسيف حتى يموت فإنه لا يراى بالاضرب حتى يموت أه ولكن قال الكمال لا ضربته حتى أتته فهو على الضرب الشديد وعندى أصنافه على الضرب الشديد لا ضربته بالسيف حتى يموت ولا ضربين وذلك على الأرض حتى ينشئ نصيبين وهو على أن يضربها الأرض ويركبه فقط وخلاف هذا ليس بصحيح أه والكل الضرب بالرجل الواحدة كافي الصحاح (قوله داهر) بالذال والسين المهملتين هو المفسد (قوله تعيد بحال ولايته) قال الكمال وفي شرح الكنز ثم إن الخائف لو علم بالذاهر ولم يعلمه لم يثبت إلا إذا مات هو والمستخاف وعزل لأنه لا يثبت في المين المطلقة إلا بالأس الإذا كانت مؤثرة فيجب بهى الوقت

تنعقد عندى حنيفة وهذا إذا كان الخلف عليه عكس الوقوع سواء كان الخلف بالله تعالى أو بالطلاق أو بالعاق (حلا لا في يوسف) وطاعته إن اليمين عقد كإثرا العقود الشرعية فلا بد من محل ومحل عمله عنده خبري المستقبل سواء ظهر عليه الخائف أو لا يرى أن اليمين على من السجدة وأخبر بل الجزء بها متعده لأنه عقد ما على خبري المستقبل وإن لم يقدر عليه وعندهم ما على خبري نفسه رجاه الصدق لأن محل الشيء ما يكون قابلا لحكمه وحكم المدين البر هو لا يتحقق فيها إيس فيمرجهما بالصدق فلا تنعقد أصلا كيمين الضموس (في) قوله (والله لا ضربين ما وهذا الكوز اليوم) أو قوله لم أشرب الماء الذي هو في هذا الكوز اليوم فكذا (ولا ما فيه أو كان) فيه ما (فصب) الماء قبل (أو أطلق) الخلف ولم يقل اليوم (ولا ما فيه لم يثبت) عندهما عدم صحة الخلف لاستنفاء شرطه وهو إمكان البروعدا في يوسف يثبت صحة الخلف عنده (وإن كان فيه ما عصب حنبل) لأن البروعب عليه إذا فرغ من التكلم لكن موضعها شرط أن لا يفرغه في عمره والبروعب ممكن عند الصراغ منه فانهقدت اليمين حتى لو امتنع بأن عصب الماء عقب اليمين بل لا تراخ لا تنعقد فان قيل لم لم تنعقد اليمين على ما هو بعده الله تعالى في الكوز فإنه يمكن فلهذا الماء ليس الماء الذي أقصدت اليمين عليه فان قيل أمكن القول بانقضاء اليمين موجبة لله على وجه يظهر في حق الخلف وهو الكفارة قلنا شرط انقضاء السبب في حق الخلف احتمال الانقضاء في حق الأصل ولا احتمال هنا لعدم إمكان البر (وفي لمصعدن السجدة أو لقتل هذا الجزء ما حنبل لصال) وعندنا فلا يثبت لاستحالة البرادة ولنا أن الصعود إلى السجدة يمكن حتى وقم بعض الأنبياء والجسن حيث قال تعالى وأنا لمسنا السماء لآية وكذا قلب الجزء بها يمكن في نفسه وواقع بعض الأخبار وإذا أمكن البرتنعقد اليمين فيصحت في الحال لجزء من تحقيق البرظاهرا وإذا كان يثبت (كذا القتلان فلا ناعا لما عوته) أذبراد حنبل فقله بعد أحياء الله تعالى وهو ممكن فتنعقد اليمين ويثبت في الحال أما إذا لم يكن عالما بعوته فلم يراد القتل المتعارف ولما كان ميتا كان ذلك ممتمنا حقيقة (سهر على إنسان سبها وحلف لقتله فهو على حقيقته) فان قيل بر والاحتياط لا بأس (أله) ولو شمره عما وحلف لقتله فبلى أى الخلف يقع على (اللامه) لاحقة القتل فان لم ير إلا حنبل لأن الصالسي أنه لقتل بل لا يلزم بالاضرب كذا في شرح الجامع الكبير المصدر الشهيد سليمان (تحليل الوالى ليعلم كل داعر أن مقتله بالولاية) يعنى إذا حلف الوالى رحلته شعور على أهل القضا ليعلم كل مفسد يجرى في البلدة

مع الامكان أه ولو حكم بانقضاء هذه لغو لم يكن بعد انظر إلى المقصود وهو المبادرة بزجره ودفع شره فالداعي وجوب التقصد بالقرأى فورعه أه كلام الكمال (تنبيه) تعتبره الخالف غالما كان أو مظلوما إن كان الخلف لطلاق والعتاق ونحو ذلك وإن كان الخلف بالله عز وجل فإن كان الخالف مظلوما تعتبر نيته والاعتبرية الخلف عند أبي حنيفة ومحمد كذا في مختصر الظهيرية

(وهو يستدعي عزم بترام الاعلام) وهو ما دلت الولاية ليعود اليه على لسوقها (لما في القنع) قوله والضرب والكسوة (والخ) الأصل فيه ان كل فعل بالذوق والمفعول به يقع على الجاهل بخلاف المأخوذ بالضرب والشم والجماع والكسوة والادخول عليه ومثله التقبيل فذا حلف لا يخلفه فقبله بعد الموت لا يثبت وقيل ان عقد على تقبيل ملغ بحث أو على امر لا يثبت وهو امر التقبيل على الوجه اه كذا في القنع (تنبه) الكلام من حلف القول لا الفصل قد كرهه هنا استرادا (قوله والقريب مقيد بما دون الشهر) كذا العا - ل - ملا بحث ان ما قبل معنى الشهر عند عدم التام فاما ان نوى بالقرب ونحوه مدغمته فهو على ما في - ن - نوى سنة أو أكثر بحث وكذا في آخر الدنيا انما يقربه بالنسبة ٥٣ الى الأسرة كذا في القنع وأول الشهر قبل

مضى النصف وغرة الشهر ليلة الاول  
مع اليوم الاول وثلاثة ايام لنقل السلخ  
لجنة من الثامن والعشرين الى الاخر  
وعمره امان التاسع والعشرين وراس  
الشهر وراس الحلال واذا أهل الحلال  
ولانته فعل البلية التي عمل ويومها وان  
قوى الساعة التي عمل بصدق لانه تنلظ  
عليه و آخر اول الشهر و أول آخره انما من  
عشر و اسادس عشر كذا في مختصر  
الظهيرية وقرى سامن سنة فغره على نصفها  
والى صفر لا يدخل اوله على الختي به  
كذا في البرزانية ( قوله ) وقيل لا يحث  
فيه ال الملاحة ) هو الصحيح كافي مختصر  
الظهيرية والبرزانية وقاضيان ( قوله )  
من غرك ( أى مغز ) وك ( قوله فهو هدى )  
أى عليه اهدا أو على مكة وقال السكالك  
وان نذر يواجز التصديق في مكة يصنه  
أو يسمته ولو نذر اهدا عملا لقل كالدار  
فهو نذر يسمتها وان نذر هدى شاء أو جده  
فانما يخرج من العهد بوجه في الحرم  
والتصديق به هناك فلا يجزئ اهداء  
قيمته وقيل في اهداء قيمة الشاة روايتان  
فليسرى بعد الذبح ليس عليه غيره اه  
وفى هذا تنبيه على مغارقه الصدقة بمكة  
لان مدلول الهدى خاص بما يكون بمكة  
والصدقة لا تختص بها ( قوله ) من هطن

كان ذلك مقيداً بالصلح والاية الواو الى وان لم يذكروا ان اعلم حال ولا يشتر بالاحت  
وبعد اعزل لم يلزم الا اعلام (والضرب والكسوة والكلام والدخول عليه) مقيد  
بالحمية) يعني لو حلف على ضرب فلان او كسوة او الكلام معه او الدخول عليه  
كان ذلك مقيداً بجهة حتى لو فعل هذه الاعمال بعد موته لا يكون ارا لان الضرب  
اسم لفعل مؤنم بفعل بالبدن والابلام لا يتحقق فيها الميت ومن يعطى في غيره ويمنع  
فيه قدر من الحماة وكذا الكسوة واذا رايه التملك عند الاطلاق وهو في الميت  
لا يتحقق الا ان ينوي به السرور وكذا الكلام لان المقصود منه الاقام والموت  
بنافه وسكنا الدخول فان المقصود منه زيارة وبعد الموت زيارة قبره لا هو  
(لا التسل) يعني لو حلف على غل فلان لا يتقيد بجهة لان التسل هو الاصابة  
وعناء التطهير وهو يتحقق في الميت (والقريب) مقيد (بمجاورة الشهر  
في يقين دنه الى قريب فاشهر) وما زاد عليه (بعد) وله ان يقال عند بعد  
المعد ما تملك منه شهر (مد شعرها ونقها وعضها كضربها) يعني لو حلف  
لا يضرب امرأته قد مد شعرها ونقها وعضها حلت لانه اسم لفعل مؤنم وقد تحقق  
الابلام وقيل لا يحنث في حال الملاعبة لانه يعني مازحة لا ضرباً (قال) لا امرأة  
(ان لميت من غزك فهدى) أى فالباس صدقة تصدق بها على حقه (فاشترى)  
الزوج (قطنا فخرته) ا) رأة (وسم) ونسط (وليس) الزوج (فهو) أى الباس  
(هدى) عند أى حنيفة وقال ليس عليه أن يهدى حتى تغفر له من قتل ملكه يوم  
حلف لان التذراغاي يصح في الملك أو مضاف الى سبيه ولم يوجد لان الباس وغزل  
المرأة اسمان اسماء وله ان يغزل المرأة عادة تكون من قتل الزوج والمعتاد هو  
المراد بذلك سب ملكه وله ان يحنث اذا غزلت من قتل مملوك له وقت الفلوان  
القطن لم يذكروا حتى اذا ذكر بان اضافته الى نفسه وقال ان لميت من غزك من  
قطن فهدى بالاجاع وان اضافته اليها وقال ان لميت من غزك من قطن لم يكن  
هدى بالاجاع (عقد لؤلؤ لم يصرع وخاتم ذهب حلى لا خاتم فضة) يعني لو حلف  
لا لبس حلياً فلبس عقد لؤلؤ غير مع لم يحنث عند أى حنيفة ولا يحنث لانه

ملكه يوم حلف) يعني وقت حلف (قوله ولان) نزول المرأة عادة يكون من قطن الزوج) كذا في الهداية وقال الكمال والواهب  
في ديارنا أن حتى هؤلاء المان المرأة لا تقزل الا من كنان نفسها وأوطنها فانلس الغنل سببا للملكة للغزول عادة فلا يتقم جواب  
أى حنفية وزجه الله فيه اه (قوله) ولعندنا هو المراد بذلك سبب ملكة الخ) معنى كونه سببا كونه كلما وقع ثبت الحكم عنه وكون  
الغزول في العادة يكون من قطن مملوك له يستلزمه كونه كلما وقع ثبت عند ملكة الزوج في الغزول ولما ذاق حصة التسرى  
حيث لا يصح فيه بالشرع بعد الحلفه لان الانصافه الى التسرى ليست اضافة الى سبب الملك لان الملك لا يثبت عند التسرى اثر اليه  
بل هو الى الملك مقدم عليه أى التسرى كذا في النسخ

(قوله) وقيل هذا اختلاف عصر وزمان يعني بقوله (ما) كذا في الحديث يقال الزبي وفي الكافي قوله ما أقرب إلى عرف دارنا فبقي بقوله لما لأن الصلح به على الاتزام امتداد وعلى هذا الخلاف ألبس عتق زبد أوزر مذهب مريم اه (قوله) وأن تختم بخاتم فضة لا يحنث) قال الزبي ودكر في النهاية معزى إلى الفوائد الظاهر به أن تختم الفضة إذا مضع على شئ خاتم السماء كان كافاً من حنث وهو المصحح اه وقصد بأن الخاتم لا يحنث لو ليس سواراً وشاحاً أو قلادة أو قرطاً ودفعوا جاحث بذلك كله ولو من فضة كذا في الفتح (قوله) ألا ينجم على هذا الفراش فقام على فراش فوقه) كذا في الهداية وقال الكمال وروى عن أبي يوسف رواية غير ظاهرة منه أنه يحنث لأنه يسمى نائماً على فراشين فلم تنقطع القسمة ولم يصراحه ههنا بما لا يخفى وحاصله أن كون الشيء ليس بعملاً له مسلم ولا يضرب فيه في الفراشين بل كل أصل بنفسه يحقق الحنث بتعارف قولنا نام على فراشين وإن كان لم يعمد إلا إلى العمل اه (قوله قرأ) ٤٤ هو السطر المنقش والقرعة المحبس وهو ما يسطر فوق المثال وقيل هما منى

كذا في المذهب (قوله) وب (قوله) وبغضه يقع على مرة) قال الكمال سواء كان مكرهاً فيه أو نائماً أصلاً أو وكلاً وإذا كانت العين معلقة لا يحنث حتى يقع اليأس عن الفعل بموت الخائف أو فوات محل الفعل وإن كانت مقيدة مثل لا أكلم اليوم سخط بغوات محل الفعل قبل معنى الوقت ههنا ما على ما سلف في مسئلة الكوز خلافاً لأبي يوسف ولو مات الخائف قبل نفسه لأحنث عليه ولا كفارة لو حن الخائف في يومه حنث ههنا خلافاً لأحمد اه (قوله) يعني المني إلى بيت الله) قال الكمال أي إذا أراد به التكسية ولو أراد بعض المساجد لم يلزمه شئ وكذا يلزمه شئ بقوله على المني إلى بيت المقدس أو مدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله أو التكسية) كذا أصل المني إلى مكة أو بكة بالاء كفي الفتح (قوله ما شأني) أي من يشئ عمل الرابح لا من حيث يحرم من المعاقب وإذا كان بالذريعة اختلفوا في لزوم المني حال ذهابه إلى العمرة إلى أن يقبوا بالحرم أو لا يلزمه المني إلا بدرجوه قال الكمال والوجه يقتضي لزومه معاقبته من الحج من أنه يلزمه المني من بلدته اه (قوله) لا ودان ركب) قال في الهداية والتبيين وأن شاعرك وأراق دما اه فاستبدعته التفسيرين المني والركوب (قوله) لكنه مستحسن بالآثار فإنه من على رضى الله عنه) كذا في الهداية وقال في العناية قال محمد رحمه الله في الأصل لم ينعن على بن أبي طالب رضى الله عنه أنه قال من جعل على نفسه الحج ما شأني وركب وذبح مشاة تركه كذا في بعض الشروح وليس مطابقاً لما نحن فيه بل هو أن يكون ذلك فمن جعل على نفسه الحج ما شأني هذا اللفظ وليس الكلام فيه وقال آخر وروى عن علي رضى الله عنه أنه أجاب في هذه المسئلة بأن عليه حجة أو عمرة هذا مطابق وقد روى شيخنا رحمه الله وشرحه أن أخت عقبة بن عامر نذرت أن تضي إلى بيت الله فأمرها النبي صلى الله عليه وسلم أن تحرم بحجة أو عمرة اه قلت المطابق وما بعده لا يستفاد منه التفسيرين والركوب والمني فالمدعى أهم وروى إطلاق التفسير ما قد ورد في بعض الطرق وإنما أي أخت عقبة بن عامر لا تطبق ذلك أي المني

على حقيقة حتى سمي به في القرآن وله أنه لا يقبل به عرفاً الأمر معاً وبني الأيمان على العرف وقيل هذا اختلاف عصر وزمان يعني بقوله ما لأن القطع به منقرداً معتاد وأن تختم بخاتم ذهب حنث لأنه على وجهه لا يصل استعماله للرجال وإن تختم بخاتم فضة لا يحنث لأنه ليس بجعل عرفاً ولا شراً حتى أصبح استعماله للرجال (حاش) لا يجلس على الأرض فجلس على بساط أو حصير أو لا ينجم على هذا الفراش فقام على فراش فوقه أو لا يجلس على هذا السرير فجلس على سريره وقوله لم يحنث) أما الأولى فلا ينبغي جالساً على الأرض وأما الثانية والثالثة فلا يحنث الشئ لا يكون تبعاً له فقطع التسمية عن الأولى (ولو حال بينه وبينها يسه) في الصورة الأولى (أو جعل على الفراش قرأ أو على السرير بساط أو حصير) في صورتين الأخيرتين (حنث) أما في الأولى فلا ينبغي جالساً عليه وأما في الثانية فلا ينبغي جالساً عليه وأما في الثالثة فلا ينبغي جالساً عليه أو على حصير فوق السرير فجلس على السرير لأن الجلس عليه في العادة كذا في قوله على هذا السرير إشارة إلى أن ما وقع في الهداية والوقاية والكثرة من تنكير مبرك كانه سهو من الناسخ ادعى هذا لا يستقيم قول الهداية بخلاف ما إذا جعل فوقه سريراً أو لأنه من الأول فإن هذا لا يستقيم إلا في المعنى بل الصواب ما في الكافي من تعريف السرير فليست عمل (لا يفعله يقع على اليد) يعني إذا قال واقعه لأفضل كذا وجب أن لا يفعله أبداً لأنه في المني تركه في سياق المني (وبه) (يقع) على مرة) لأنه تركه في سياق الأثبات (على المني) يعني بقوله على المني (أي بيت الله أو التكسية) سواء كان فيه أو في غيره (يجب عليه حج أو عمرة ما شأني ودمان ركب) وفي القياس لا يجب عليه شئ إلا التزامه ما ليس بقرينة واجبة ولا مقصودة أو الأمل لكمه مستحسن لا لا تركه عنه على رضى الله عنه

(قوله والتمسني الى الحرم أو المعبد الحرام) هذا عندنا في حنيفة وقوله على التمسني الى الحرم أو المعبد الحرام عليه صخرة كذا في التبيين (قوله وفي الصوم حنث بصوم ساعة) نص في مجموع الجامع ٥٥ الصغير وهو الاصح خلافا لما ذكره الترمذي انه لا يحنث لانه تعاطف الله تعالى وذلك

لا يحصل بالمعابد الا اذا كانت في المأضي كافي الفتح (قوله وفي الصوم بركة) شامل لحنثه بالصوم والقاسدة ولوقيد بذكر الراكعة لا يحنث بالمعابد لما قال في التمسني عن الذبيرة ومنه في ما مضى والبرازية لوقال لصدان ملبس بركة فأنتم من فسد ركة ثم تكلم لا يحنث ولو صلى ركعتين حتى بال ركة الأولى لانه في الصورة الأولى ما صلى ركة لانه يتبرأ مني عنها بما بين المعصية ووقفت بخلاف ما زادني شعاعا له ولو حلف لا يصح فعله الصغير والقاسد كافي الصبر عن الفهريه (قوله ولو ضم صلاة فتنم) اخذوا في وقت حنثه ولا يظفر انه ان عتده عن على مجرد النقل وهو اذا حلف لا يصح صلاته يحنث قبل القعدة لان الحنث ان الاركان الحقيقية هي الخمسة والقعدة ركن زائد على ما تقدم واغنا وجبت فحنث فلا تعتبر كنافي حنث الحنث وان عتده على الفرض كصلاة الصبح أو ركعتي الفجر يعني أن لا يحنث حتى يقعد كافي الفتح (قوله وكذا الوال لامة) يعني وكذا يحنث لوقال لامة الخ وليست بالاشارة لطلاق كما وجهه ظاهر العبارة والمصنف شرح حنثه بعبارة الهداية ومتمه اولي كالنكح وشرحه الزبلي بعبارة الهداية (قوله بخلاف جزاء لطلاق) كذا في الهداية والاضافة بيانية (قوله لانه لا يصح) الصغير للجزء صرح به في الصلابة بقوله لا ياتي بالجزء وقوله لا يصح للتقيد يعني لا يفتقر الجزاء للتقيد بحصة الولد لاستثناء الام عن

التمسني على الخروج والذهاب الى بيت الله والتمسني الى الحرم أو المعبد الحرام أو المعبد والمروة لان التمسني هذا افعال به فمال عبارات غير متعارف ولا يمكن ايجابها باعتبار حقيقة اللفظ لانها ليست بشرية مقصودتم قال لبيد ما لم أجد الجاه فأنتم فشهدا بقوله بالكونه في بيتي) العبد عند حملوا في مجد حتى لانها شهادة على امر معلوم وهو التخصيص ومن ضرورته انتفاء الخلق فليحقق الشرط ولما بانها قامت على التمسني لان المقصود منها في الخلق لاثبات التخصيص اذ لا مطلقا لها فصار كما اذا شهدا انه لم يصح الصيام غايته ان هذا النفي مما يضيغ به علم الشاهد ولكنه في غير من نفي وفي تيسر كذا في الهداية والكافي وغيرهما من كتب الفروع لكنه يختلف لما تقر في كتب الاسول ان التمسني اذا كان بصورا احاط به علم الشاهد كان مثل الاثبات (في الصوم حنث بصوم ساعة يثبت) يعني حلف بالله لا يصوم فنوى الصوم وصام ساعة ثم أظفر من يومه حنث لو حلف بالشرط اذ الصوم هو الامساك عن المفطرات في النهار على قصد التقرب (ولو ضم وما أو صومالا) يحنث (حتى يتم يوما) لان المراد به الصوم التام المتبرع عا وقت باقامته الى آخر الصوم (وفي لا يصلي) حنث (بركة لا يحدونها) يعني لا يحنث بالقيام او القراءة أو الركوع وان جدد مع ذلك ثم قطع حنث والقياس ان يحنث بالافتتاح اعتبارا بالشروع في الصوم وسهلا الاستحسان ان الصلاة عبارة عن الاركان المختلفة في ما يأتي بأكملها لا تسمى صلاة بخلاف الصوم لانه ركن واحد هو الامساك ويتكرر في باقي الاجزاء (ولو ضم صلاته يحنث لاقول) اذ مراد بها الصلاة المتبرع عا وقتها لانه كتمان للنهي عن التبرع (وبان ولدت فأنتم كذا) يحنث (ولدت ميت) يعني لوقال لامرأة ادر ولدت ولها فأنتم طالق فولدت ولدا ميتا طلقت وكذا الوال لامة ان ولدت ولها فأنتم حنث فولدت ميتا لان المولود ولد حقيقة ومعنى به في العرف ويعتبر ولدا في الشرع حتى ينقض به الدعاء والدم بعده نفاس وامه أم ولده فحقق الشرط (وفي ان ولدت) ولدا (فهو) أي الولد (حرم حتى الحي ان ولدت ميتا حيا) عند مولده لا يفتقر لان الشرط تحقق بولاده الميت كما ذكرنا فالحث البين لاني جزاء لان الميت ليس يحمل العبرة بولده ان مطلق اسم الولد مقيد وصف الحياة لتخصيص الكلام العقل اذ لو لم يتقيد به لكانه قصد اثبات العبرة بجزاء وهي لا تنفي في الميت فتقيد به كما اذا قال ان ولدت ولدا حيا بخلاف جزاء الطلاق وحرمه الام لانه لا يصح للتقيد (وفي ليلة من دينه اليوم وقضاء يومها أو نهر عينا أو مستقعة أو ما به شيئا وقبضه بر) يعني اذا حلف بقبضين فلا نذرية اليوم قضاء ثم وجد فلان به منها يومها أو نهر عينا أو مستقعة لم يحنث لان الزاغة عيب والعيب لا يعدم الجنس ولهذا يجوز تجزؤه ما رتبوا فيه فوجد شرط البر

حمايه فلم يكن الشرط لطلاق والتناق الاولاد وقد تحققت (قوله وفي يقضي دينه اليوم الخ) كذا الحدكم ولو لم يرب الدين فقال ان لم أقض مالي على اليوم أو ان لم أقض مالي على اليوم (قوله أو ما به شيئا وقبضه) كذا في الهداية وليس القبض قبضا احتراز بالماسد كره المصنف فكان عليه ان لا يشترط القبض

(قوله وقد تحقق البيع) أي بمجرد البيع بحقت المقاصة (قوله فسكانه شرط القفل لتقرر القضاة) كذا في المحللة بشر إلى أن ما وقع في الجامع الصغير من التمسيد بالقبض ليس احترازاً ما وانما نحن بمجد على القبض تأكيده بالبيع لتقرر الرهن على رب الدين لأن الثمن وانفوج بالبيع لكنه على شرط القفل لجواز أن يهلك المبيع قبل القبض كذا في القم وغيره وقال الزبلي اشتراط قبض المبيع في الجامع الصغير وقع اتفاقاً لأنه شرط الراه (قوله لا أي لا يبر) لم يتعرض للبحث في المسائل الثلاث وبحث في عدم في إعطاء المستوفى والرصاص ليكون أمين مؤقته باليوم، أما في المدة فكذلك في غير المؤقته لما قال السكاك إذا وجه وكانت المدين مقيدة وقبل الحبس والوقف باق ٥٦ لم يبرر بحث ولا يلتزم ارتفاع التقنين وهما العروا لحث لأن التقنين

الذين يجب صدق أحد هذا اتفاق الأمور الحقيقية كوجود ذب وصدمه أما في الأمور الشرعية فاعلمت حكمهما ما دام السبب قائماً فإذا فرض انتفاؤه انتفى الحث والبر وإن كانت المدين مطلق فلا شك أنه يثبت بالاتفاق لأن التصور لا يشترط بقاؤه في الحبس المطلقة بل في الانتهاء ونحن حلف كان الدين قائماً فكان تصور البر ثابتاً فإنه قد تم حث بعد معنى زمن بقدر فيه على القضاء بالأس من البر بالهبة اه (قوله فأنه من دينه في وتبين) المراد تعدد الوزان لا خصوص الثلثين والحيلة أن يبقى على الدين درهم إذا قصد المجلس (قوله ولا فإن كان في الأمانة) في جملة من حلف القفل تأمل (قوله لا شئ) يقع الباعو الأثر مضارع ثمعت الطيب بكسر الميم في الماضي هي ثلثة المشهورة القصبة كذا في القم (قوله أن شئ وردا) يعني قصد أفلو وحده ربحه بلا قصد ووصلت الرخصة إلى دماغه لم يثبت كافي القم (قوله لأنه اسم لما لا سابق له) كذا في الهداية وقال السكاك وفي المنسب إلى محان كل ما طاب ربحه من النبات وعند الفقهاء ما سافر الرخصة طيبة كالورق وقيل في عرف أهل

وكذا النهر ربحه وقبض المستحقة صحيح ولا يرفع برده البر المتحقق وكذا لو باع من الدائن بعد أدائه وقبضه بر لأن قضاء الدين بقرعة المقاصة لأن الدون تقضى بأصلها لا بأعيانها وقد تحقق بالبيع فكانه شرط القبض لتقرر القضاة (ولو كان) ما قضاة (ستوفى أو رصاصاً أو وجه) أي الدائن (له) أي للدون (لا) أي لا يبرأ المستوفى والرصاص فلا نهما الباع من جنس الدراهم حتى لا يجوز التجوز بهما في الصرف والسلم وأما الهبة فقدم المقاصة (وفي) لا يقبض دينه درهما دون درهم لم يثبت حتى يقبض كله منقراً غير ضروري (يعني) إذا حلف لا يقبض دينه درهما درهما دون درهم قبض بعضه لم يثبت حتى يقبض كله منقراً لأن الشرط قبض السكاك وصف التفرق لأنه أضاف القبض إلى دين معروف بالإضافة إلى نفسه فينصرف إلى كله فلا يثبت إلا به فان قبض دينه في وزن من لم يتنازل بينهما لا يعمل الوزن لم يثبت لأنه ليس بتفريق إذ قد يتعذر قبض السكاك دفعته في العادة فيكون هذا القدر مستثنى عنه وإليه أشار قوله غير ضروري (ولا فإن كان في الأمانة فسكدا أو لم يملك الأخسرين) يعني إذا قال إن كان لي أمانة درهم فسكدا أو لم يملك الأخسرين درهم لم يثبت لأن المقصود منه عسر فاقى ما زاد على المائة وكذا إذا قال غير مائة أو سري مائة لأن كله إذا استثناه (ولا أي لا يثبت في) لا شئ ربحاً فإن لم يرد أو باعنا) لأنه اسم لما لا سابق له ولما ساق (والبضغ والورد يقع على الورق) حتى لو حلف لا يشتري بنفسها أو يرد أو يشتري ورقه ما يثبت ولو اشتري دهنها لم يثبت لأنها باعنا على الورق لا الدهن في عرفنا كذا في الكافي

### (باب حلف القول)

(حنث في لا يكلمه إن كله قائماً فاقضه) لأنه كاه وأسمه فحنث ولو لم يقضه ذكر القدوري أنه إن كان يحنث بجمع ولو لم يكن قائماً وأصغى إليه أفنه يحنث والختار الأول (د) حنث في لا يكلمه إلا بأذنه أو بغيره فكماله) لأن الأذن مشتق من الأذاع يعني الإعلام ومن الوقوع في الأذن وكل ذلك لا يتحقق إلا بالسمع (د) حنث في لا يكلم (صاحب هذا النوع فباعه فكماله) لأن هذه الأمانة

التراق اسم لما لا سابق له من القول ما له الرخصة مستلزة وقيل اسم لما ليس له شجر ذكره في المبسوط ثم قال السكاك لا والذي يجب أن يسل عليه في ديارنا هذا ذلك كله لأن الرحمان متعارفون وهو رحمان المحاسن وأما كون الرحمان الترخي منه فيمكن أن لا يكون لأنهم لم يؤمروا بالتعبد فقال رحمان ترخي وعندما يطلقون اسم الرحمان لا نفهم منه إلا المحاسن فلا يثبت إلا بعين ذلك النوع اه وقال صاحب البحر ما قاله السكاك هو الواقع في مصر (قوله والختار) هو الأول قال في البرهان وهو الأظهر (قوله لأن الأذن مشتق من الأذان) يريد به الاستغناء الكبير

### (باب حلف القول)

(قوله وان باعه بما بالايحق) قال الزبلي وبقي ان تعل المبيع لوجود الشرط وهو البيع حقيقة اه (قوله يعني ان حلف لا يبيع بحسب البيع الفاسد) فاصر عن عادة الممن لانه شامل لما اذا كان الحالف هو المشتري وما اذا حلف شخص انه لا يبيع ولا يشتري وقاصر عن شرحه ضرورة البيع الموقوف فقوله اذا كان البيع فاسدا وكان الحالف هو البائع، فظن ان كان العبد في يد المشتري مضبوطا عليه بمثل غصب لا يبتغي لانه كاتم البيع نزول عن ملكه كالبيع الصحيح البات وبقي ان تعل المبيع لما قلنا في الصحيح البات وان كان العبد في يد البائع عتق لانه لا يزول ملكه قبل ٥٥ التسليم ولو كان المشتري هو الحالف بعتقه فاشتراه فاسدا وهو قد مضى به معهود بمثل نفسه

يعتق لغيره في ملكه كاتم البيع والا فلا واذا كان البيع او الشراء موقوفا لصدور من فضولي فيعتق به لوجود البيع حقيقة لوجود ركنه وشرطه ومجمله وكذا حكمنا على سبيل التوقف كافي التبيين (قوله اودبر) أي تدبر ما قلنا (قوله لو ود المعلق عليه) هو عدم البيع لوقوع البأس منه بوقاؤه الحيلة فيعتق وهو الصحيح ولا يعتبر بوجه منع البأس بارتداد الامة وقضاء القاضي ببيع المذبر ولو لم يعل العبد الذي يدبر الحرب كما في القنع (قوله وحنت بعهله وفعل وكيله) لوقال ما مورده لكان أولى ليعتق لرسوله لانه يحنت بالمال في هذه الاشياء وكان يستثنى عن ايراد الاعتراض على التوكيل بالاستقراض (قوله ووجه ان الوكيل فيها سفير محض) اننا نحقق ترجع الى الامر أي في حاله حتى من الامور المذكورة وذلك لانها منقصة الى ثلاثة افرع الاول ما ترجع حقوقه الى الامر الثاني ما لا حقوق له املا الثالث ما هو من الافعال المسماة ذكره في العمود في المباشرة بنفسه فقط صدق قضاءه وبانه فيما كان من الحسيات كالضرب والذبح وصدق دانه فقط فيما كان من الحكميات كالزوج والطلاق كافي القنع (قوله اي دون فعل وكيله في حلف البيع الخ)

لا يتحمل الا التصرف لان الانسان لا يعادى لمشي في الثوب ولا يحنت اذا اكتم المشتري بغيره الذات (و) حنت (في) لا بكم هذا الشاب فكله شيئا لان الحكم يتأخر بالذات لان الصفة في الحاضر لقوة هذه الصفة ليست بخاصة الى الممن لتعتبر كامر (و) حنت في هذا من منه او شرطه ان عتق بالتأخير يعني اذا قال لبيده هذا من منه فباعه على انه بالتأخير يعني لانه لم يخرج عن ملكه وقد وجد الشرط فيه ولو قال لبيد لتغير ان اشتريته فهو شرطه ما يشار به على ما عتد مما قلناه دخل في ملك المشتري واما عتده فلا هل في العتق بالشراء لا بالملك والمعلق بالشرط كالمخير عند وقوعه فكانه قال بعد الشراء ما يشار به من اشتري عتدا بالتأخير واعتقه بعد الشراء سقط خباره وبقي الملك مقتضى الاحتاق ما خاطبه كذا هنا بخلاف قوله ان ملكك فانت حر فاشتراه بالتأخير لا يفتق لان شرط الحنت وهو الملك لم يوجد لان المشتري بالتأخير لا يملكه عند ذاك حنته فلم ينزل الجز لوان باعه بما بالاي لا يفتق لان البيع كاتم زال الملك والجزء لا ينزل في غير الملك (و) حنت (بالقائد والموقوف) يعني اذا حلف لا يبيع بحسب البيع الفاسد لوجود حده وهو التملك والملك من المباحين (لا الباطل) لا تنعاه (و) حنت (في) ان لم يسهه فتكذبا فاعتق اودبر لوجود المعلق عليه (و) حنت بفعله (فعل وكيله في حلف التكاثر والطلاق والعتق والكتابة والصلح عن دم وعدو الامة والصدقة والقرض والاستقراض) اقول عدم الاستقراض ههنا مشكل لانهم صرحوا بان التوكيل بالاستقراض باطل فيجب ان لا يترب عليه الحث لان الباطل لا يترب عليه الحكم (والايداع والاستداع والاعارة والاستعارة والذبح وضرب العبد وقضاء الدين وقبضه والبناء والسياسة والكسوة والحمل) يعني اذا قال ان تزوجت فكذا فان تزوج نفسه اوزوجه وكيله بحسب كذا حال ما تر الصور ووجه ان الوكيل فيها سفير محض حتى ان الحقوق ترجع الى الامر فكأن الامر فصل بنفسه (و) حنت (بفعله فقط) أي دون فصل وكيله (في) حلف البيع والشراء والاعارة والاستمارة والصلح عن مال والخصومة والقسمه وضرب الولد) وانت خبير بان ما يرد في الاستقراض وارده هنا في ضرب الولد لان الضرب فعل محض لا يتقبل من محل الى آخره الا اذا صرح بالتوكيل وبهتة في الاموال فيصع بالنظر الى العبد ويبطل ما ينظر الى الولد (ولا يحنت في لا يتكلم فقر القرآن اوسج اوهل او كبرى)

لا يشر هذه الامور بنفسه عادة حيث يفتي بحسب بالتقويض فان كان مباشر تارة وقوض اخرى يعتبر الغالب اه (قوله وضرب الولد) أي المغير وقال السكال مقتضى عرفنا الحث بالامر بضرب الولد وقال فلان ضرب ولده بالمرسوء به بذلك (قوله ولا يحنت في لا يتكلم فقر القرآن اوسج اوهل او كبرى صلاته) مقتضى عليه وهو استحسان والقياس الحث



(قوله أو خارجها) غير ظاهر لأنه مبهور قول شيخ الإسلام خواهر زاده كذا في البرهان وأنه ذهب إليه مدرستهم والمتأني ذكره ابن الضية وقال السكّال اختار المتأني ٥٨ أنه لا يثبت أيضا بجميع ذلك خارج الصلاة واختير الفتوى من غير تفصيل

صلاة أو خارجها) عندنا لا يسمى منكما صرنا وشرا وعندنا فتاوى بحث وهو اقتباس (يوم آكله) يقع (على الملوك) يعني إذا قال لعبده أنت حر يوم آكلهم فلا يقع على الليل والنهار ما مران اليوم إذا قرن فعله غير محدد برأيه معطوف الوقت (ومعنية النهار) لأنه متصل فيه أيضا عند أبي شنبه وعند أبي يوسف لا يصدق قضاءه لكونه خلاف المتعارف (وليلة آكله) يقع (على الليل خاصة) لأن الليل لا يستعمل في مطلق الوقت (الآن) أي لهذا الآن لقائه تختص في لا آكله إلا أن يقدم زيد وحتى يقدم بحث أن كلفه قبل قدومه والاقاضاء المدة (لا تكلم عبده) أي إذا قال لا تكلم عبدا فلان (أولا ليس ثوبه ولا يدخل داره أولا بأكل طعامه أولا بركبته أو أشار) إلى المصنف فاب قال عبده هذا مذموم لا زوالا (إضافته) بأن أخرجه من ملكه (لا يثبت) لأن اليمين عتقت على عبده منصرف إلى فلان إضافة ملك فلا تنفي اليمين بعد زوال الملك كما إذا لم يشر لأن هذه اليمين لا تصدق بمرأته والذواتها بل لأن من مالا كما هو اليمين من مقدمه والحال فصار كأنه قال دام فلان (كالتعبد) يعني لا يثبت أن تجردا الملك في هذه الأشياء أجماعا بان اشتري فلان عبدا أو ثوبا آخر أو دارا أو ثوبا أخرى (وإن لم يشر) أي أضاف إلى فلان ولم يشر إلى المصنف (لا يثبت بعد الزوال) أي زوال الإضافة لأنه عتقه عنه على فعل واقع في محل مصنف إلى فلان ولم يوجد فلا يثبت (وإن ثبت بالتعبد) أي يثبت بالفعل في التعبد مع كمال اللفظ معطوف فيبقى على إطلاقه (وفي المصديق والروحية يثبت في المشار إليه بعد الزوال) أي لو حلف لا تكلم مصديق فلان هذا أو رويته فلان هذه فكلم بعد زوال الصدقة والروحية يثبت أجماعا لأن المرفوع موديا للبرهان فكانت الإضافة للتعريف المحض والداعي لمن في المصنف إليه غير ظاهر لأنه لم يبين أي لم يقل لا أكلم مصديق فلان فلا نهدولي فلا شرط دوما بخلاف ما مر آنفا لأن تلك اليمين لا تتعبد لها وإنما ما غير الصدقة فظاهر وكذا الصديق على ظاهر الرواية لأنه منسب وسقوط منزله الحق بالجدادات فكانت الإضافة معتبرة فلا يثبت بعد زوالها (وفي غيره) أي المشار إليه بار قال لا أكلم مصديق فلان أو رويته فلا نزلت الآية بأن عادي صدقة أو أبا إن أمرته فبكلم (لا) أي لا يثبت لأن مجرد هجران المرفوع يثبت فاذن ترك الإشارة إليه دل ذلك على المحقق أدل لو كان لعينه لثبت فلا يثبت بعد زوال الإضافة مع وجود هذا الاحتمال (حين وزمان بلاية نصف من تنكر أو هرف) لأن اليمين برأيه الزمان القليل قال الله تعالى فسبحان الله حين تحسون الآية وقد برأيه أربعين سنة قال الله تعالى هل أتى على الإنسان حين من الدهر وقد برأيه ستة أشهر قال الله تعالى توفى أكلها كل حين فسر ابن عباس رضي الله عنهما بستة أشهر وهذا وسط فنصرف إليه والزمان يستعمل استعمال المدين (وبها) أي بالنية (ما توفى) لأنه توفى حقيقة

بين عقد اليمين بالعربة والقارسية لأن مبنى الإيمان على العرف المتأخر اه لكن قبل قبل العرف من الوقائع ان المختار للفتوى بان اليمين ان كانت بالعربة لم يثبت بالقراءة في الصلاة بغيرها بالقراءة خارجها وان كانت بالقارسية لا يثبت مطلقا قال صاحب العروة قد اختلف الفتوى والافتاء فظاهر المذهب أولى اه قلت الأولى غير ظاهر فلما ان مبنى الإيمان على العرف المتأخر ولما علمت من أكثرية التصحيح له اه ونقل عن ترمذ القلانسي أنه لا يثبت بقراءة المكتبة ظاهره أو بالخط في عشرين اه (قوله الآن الثانية تختص) انما قال ذلك لانما تختلف الشرطية لأنه إذا مات زيد سقط الحلف في الثانية كقوله لا آكله إلا أن يقدم زيد لا يسقط الحلف في غيرها كقوله أنت طالق إلا أن يقدم زيد فإنه ان قدم فلان لا تطلق وإن لم يقدم حتى مات فلان ما ثبت لأنه لما عتذر الاستصحاب عدم الجساسة يبرر الطلاق ولقد مر كان جله على الشرط أولى من جله على النجاسة لأن الطلاق لا يعتمد التأني كأي التبيين (قوله إن أشار وزلت إضافته) جواب الشرط غير ثابت فيما مر أنه من الصغى ولا بد منه وهو كما قال في الكنز وفعل لا يثبت (قوله لأن اليمين عتقت على غير الخ) دليل لعدم الحلف المستفاد من جواب الشرط الذي ذكرناه منه حذف من النسخة (قوله وفي غيره أي في غير المشار إليه الخ) هذا إذا لم تكن لنية وأما إذا توفى فعل ما توفى لأنه توفى بمحل كلامه كأي التمس (قوله

سير وزير بلاية منه فاسته قال السكّال ويعتبر ابتداءها من وقت اليمين بخلاف لا صوم من جنبنا هـ دلاء  
أو زمانا كان له أن يمين أي عتقته شرعا اه



والتيين وقد ذكر صاحب البصيرة انه قال ولم أر من قبله من هذا الكلام في هذا الموضع من سنده المتكبر  
 شعرا اه ولا يخفى انه اذا قيل بدلا عن شلح او صلحاه دم ونحوه يكون كذلك بمن باب النسخة عند قبوله (قوله وكذا انه) لو قال  
 وكذا كل قريب محرم لمكان أولى له قوله (قوله لان الشرط قران النسخة بعلة العتيق وهي التبيين) أي ولم يوجد حتى لو اقترنت النسخة  
 به بان قال ان اشتركت فانت حرة عن كفارة عتيق فاشترائك معا لان النسخة بالعتيق هي التبيين وسند كرام المصنف (قوله واما  
 اشتراكه بشرطه مفقود) المعلقة مفقود اذا ثبت بها ٩٠ فهم الكلام (قوله وبان تسريبت) التسريبت هنا تعني من السرية وهو

اتخاذها والسرية بالضم اما بالاصالة ان  
 كانت من السرور او من تسميات النسب  
 ان كانت من السرور ومعنى التسريبت عند  
 أبي حنيفة ومحمد وروحه ما قاله تعالى  
 ان يحسن الامور بعد ما اصبح افضى  
 اليها بما هو اعزل عنها وعند أبي يوسف  
 ان لا يعزل ما هو عنها فصرفه انه لو وطئ  
 أمه ولم يفعل ما ذكرنا من التمهيد بين  
 والاهلاد لا يكون تسريبا وان علق  
 منه فلا يصح في حلقه لا شري كما في الفتح  
 (قوله لامن شراها فترها) يشتر الى انه  
 لو علق عتيق غيرها أو العلق بالتسري  
 بها يصح ذكره صاحب البصيرة  
 فانه غلط فيه بعض محاسره (قوله لثبوت  
 الملك فيه) أي كذا رقبته واولو قى  
 الذكور دون الاناث صدق ديانة لاقضاء  
 ولو قى السود دون غيرهم أو النساء دون  
 الذكور لا يصدق أصلا ولو قال لم أفر  
 المدر بن فروان يصدق ديانة لاقضاء  
 وقدر رواية لا يصدق أصلا كذا في الفتح  
 (قوله لا مكتوبه الابنتهم) كذا معتنق  
 البعض عند أبي حنيفة كما في الفتح  
 والتبيين (قوله طلق الأخيرة وخبري  
 الاولين) أشار بان هذا المذهب كره  
 الثاني والثالث خبرا فان ذكر كره خبرا  
 بان قال هدم طلق أو هذه وهدم طلقان  
 أو هذا حر وهذا حران فانه لا يثبت  
 أحدهما لطلاق بل يخيران اختارا لايجاب

الأول عتيق الأول وحده وطلقت الأولى وحدها وان اختار الإيجاب الثاني عتيق الأخير وطلقت الأخيرتان كذا  
 في التبيين (قوله وخمسة من الاولين) يعني فعنهم ان شاءهم وهذا هو الصواب وعليه الفتوى - لا ما قاله صاحب الفتى  
 من ان تصف الالف للأول والنصف الآخر لا يخبر قاله الزبلي (قوله لان وضع الالف للاختصاص) وأقوى وجوهه الملك فاذا  
 حاورت الالف لعل أو حوت ملكه أي التسلي لملك العين وأنا ان يفعله بامر له لان نفع ذلك له حتى لو سجد المخلوف عليه فوبه  
 في ثياب الجاني فباعه ولم يعلم لم يثبت لان نفع ذلك له بغيره وان بعت بواكلك وأمرتك ولم يرد كذا في البرهان

(قوله هذا الظاهر للتطبيق بالعين) أي التاميق والاشارة لقوله متناخض في ان يست ثوبك (قوله وما تقدر التعلين بفعل لا يقبل الدعاية الخ) تنصص على انه لا فرق بين تقدم الام على مفعول الفعل او تقدم مفعول الفعل عليه لان هذا الفعل اعمى الاكل والشرب والدخول وضرب الولد هما الاعمال التي لا يقدف وجب صرف الام الى ما عملك وهو ان يخطف الفسل الاول فان كل واحد منهما مما عملك فربها بالقرب ثم لم يذ كر المصنف ما لو لم ياحد ما لا التكرار لو لم يستك ثوبك ثوبك او يحكمه ويصدق ديانته وقضاء ذمائه فقلنا على هذا لا يميزه تخفيف لانه قوي ما يحتمله كلامه بتأخير الام من محله في الفصل الاول وبقائه على محله في الفصل الثاني والسكلام بمقتضى التقديم وانما خير كذا في البرهان وقال في الصبر لو لم يما فيه تخفيف صدق دمانه لانه محتمل كلامه ولا يصدق قضاءه والفرق بين امانته والقضاء لا يتأني في البين باقته تعالى لان الكفاية لا تطلب لها اه (قوله وصح نية غير مادية لا قضاء) وعن أبي يوسف انها لا تطلق قضاءه ايضا ٦١ لان كلامه خرج بجوابها بتقييد الكلام

السابق وهو تزوج فغيرها واختاره شمس الانام المرحومي وكثير من المشايخ وقال قاضيان به اخذه شافعيان وذكري الفاقة معني بال الفخيرة والاولى ان يحكم الحالف ان جرى بينه وبينها جرح وخصومة تدل على غضبه بفعل الطلاق عليهم ايضا وان لم يكن كذلك لا يقع كذا في البصر (تنبيه) من حلف القتل لاداهه يدخل البلد يبر فيه بالمنع قولنا طاعة او عصاه ونساقه رسالة والله الموفق بمنه وكرمه ثم الى كتاب الامان بخضل الملك الانسان اذا تلف في او اخر ربيع الثاني سنة اربع وثلاثين وانف ختمت بخبره صلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

### (كتاب الحدود)

(قوله فاد اكثر تسعة وثلاثون الخ) هل علم بتقديره لان ما بين الاقل والاكثر ليس بمقدور لانه يكون ضرب الضرب كما في البصر (قوله يجب اى على الامام قاضيا) يعني بعد ثبوت السبب هذا لما كونه عليه ابقى عدم حواز الشفاعة فيه فانها مالم

ترك الواجب واما قبل الوصول الى الامام والثبوت عند مخير الشفاعة عند ارفع الى الحاكم بطاقه وعن قال به الزبير بن العوام قال اذا بلغ الى الامام فلاعاقه عنه ان هذا كذا في التمتع (قوله فان المقصد الاصل من شرعه الزناجر) يعني الزناجر بعده لان التحقيق ان العلم شرعية الحد ودما ن قبل الفعل زاجر بعد مقتض من العود والمواس الحد كفارة القصة بل التوبة هي المسقطه عنه عذاب الاخرة كما في التمتع (قوله خرج به القصاص لانه حتى العبد) وكذا اخرج به التميز برضا وان خرج بقصد التقدير (قوله وانما) مقصود في اللغة العصى لانه اهل الحد ازاله حاكم القرآن قال الله تعالى ولا تفرقوا الزنا وقد في لغة محمد كذا في النغم ثم هذا التميز به غير جامع اذ لا بد ان يكون من مسلم او ذمي لما في نطاقه بدرا تحت ولا به اهل العدل وان لا يظهر به حسب او ترك بعد اقراره كذا قبل وفيه تأمل لانه مدمرط وهي زائدة من الحقيقة (قوله وطه مكلف) لا يتطرون اكون اللاحه فانه لو كان متلفعا فدخلت ذكره في رجاها لهما الحد (قوله في قبل مشتبه الخ) قدم في موحبات الفصل قيد آلمية من لم يذ كر قيد الاشبهه هناك واكتفى به هذا لانه الاشبهه على الحياة فكان ينبغي ان يذ كر كذا في لغة

سواء (مدكه) اى الخطاب ذلك الثوب (اولا) بخلاف ما اذا قال ثوبك فانه يقتضى كونه ما كاله كما ساقى (وان تعلق الامام) اى قارن (يعني او قبل لا يقبلها) اى النية (كل وشرب ودخول وضرب الولد) استرازا عن ضرب الضلام فانه يقبل نية القبر (اقتضى ملكه) اى ملك الخطاب لانه كمال الاختصاص (لخت) فان يفت ثوبان اياه اى ثوبه (بالامره) علمه بالائتم اولاً بان اخفى المحلوف عليه ثوبه في ثياب الخائف فاعلم ولم يعلم هذا نظير ما تعلق بالعين واما تطبيق التعلين بفعل لا يقبل النية فقصورا اكدت لك طعاما لك وشربت لك شرايا اقتضى ان يكون الطعام والشراب ملكا للخطاب كما في قوله ان اكلت طعاما لك او شربت شرايا لك فانه وان تعلق بالاكل صورة متعلق بالطعام معنى واما ضرب الولد فلا تصور فيه حقيقة الملك بل براده الاحتصاص (قالت) امرأة زوجه (تدكت على امرأة فقال) الزوج (كل امرأة في فكذا طلقت القائلة) لدخولها تحت كل امرأة (ومع نية غيرها) لانه اذا قال هذا الكلام لارضاها وامراده غيرها لكنه خلاف الظاهر فيصدق ديانته لا قضاء

### (كتاب الحدود)

(الحديث لغة المنع وشربا) حقوقيه مقفورة اخرج به التميز براد لا تقدر فيه اى ليس له قدر معين فان اكثر تسعة وثلاثون وسوطا واقه ثلاثة كما ساقى (تجب) اى على الامام قاضيا (حفاقه تعالى) فان المقصد الاصل من شرعه الزناجر عما ينضربه العباد خرج به القصاص لانه حق العبد (واذا) الموحب للحد (وطه مكلف) خرج به وطه لمجون والعسي والوطه يتناول الابلاج المجرد عن الزنا لان فانه ليس بشرا مهنا كما في الجنابة (في قبل مشتبه) اخرج به وطه وغيره المشبهة كصغيرة

ترك الواجب واما قبل الوصول الى الامام والثبوت عند مخير الشفاعة عند ارفع الى الحاكم بطاقه وعن قال به الزبير بن العوام قال اذا بلغ الى الامام فلاعاقه عنه ان هذا كذا في التمتع (قوله فان المقصد الاصل من شرعه الزناجر) يعني الزناجر بعده لان التحقيق ان العلم شرعية الحد ودما ن قبل الفعل زاجر بعد مقتض من العود والمواس الحد كفارة القصة بل التوبة هي المسقطه عنه عذاب الاخرة كما في التمتع (قوله خرج به القصاص لانه حتى العبد) وكذا اخرج به التميز برضا وان خرج بقصد التقدير (قوله وانما) مقصود في اللغة العصى لانه اهل الحد ازاله حاكم القرآن قال الله تعالى ولا تفرقوا الزنا وقد في لغة محمد كذا في النغم ثم هذا التميز به غير جامع اذ لا بد ان يكون من مسلم او ذمي لما في نطاقه بدرا تحت ولا به اهل العدل وان لا يظهر به حسب او ترك بعد اقراره كذا قبل وفيه تأمل لانه مدمرط وهي زائدة من الحقيقة (قوله وطه مكلف) لا يتطرون اكون اللاحه فانه لو كان متلفعا فدخلت ذكره في رجاها لهما الحد (قوله في قبل مشتبه الخ) قدم في موحبات الفصل قيد آلمية من لم يذ كر قيد الاشبهه هناك واكتفى به هذا لانه الاشبهه على الحياة فكان ينبغي ان يذ كر كذا في لغة

(قوله وشبهه) كذا في نسخة وفي نسخة أخرى وشبهه بالتشكيك وهو أول لكونه أشبهل منه معرفة بالأمانة إلى الضمير الرابع فكذلك  
(قوله حتى لو شهدوا متفرقين لم تقبل) يعني متفرقين ١٣٠ حال مجتمهم وشهادتهم ويحدون حد القذف كما في الأيضاح وأما

إذا حضروا في مجلس واحد أي عند القاضي وجلسوا مجلساً واحداً ودعوا قاضياً إلى القاضي واحداً بعد واحد فشهدوا قلت شهادتهم لأنه لا يمكن الشهادة دفعتوا وحده كافي السراج (قوله لفظ الزنا لأنه الدال على فعل الحرام) يعني الدلالة بالوضع وبقي أن يزداد لأنه غير محتمل بحال لاف الوطء والجماع لأنهما محتملان (قوله أو ما يفسد منه) عطف على لفظ الزنا وتقديره لفظ الشهادة المفردة عن لفظ الزنا مع لفظ نفيده منها ما ولا يفيد والنص من عليه لا تقبل (قوله أي من ماهيته) أي عقيقته وهو ما تقدم تعريفه بقول المصنف الزنا وطء الخ (قوله وكيف هو فان الوطء يقع بلا التقاطع لثنتين) فيه تأمل فان التقاطع لثنتين وأن لم يشترط لحدقة الوطء لتصوره دون غيره ما في الدرر لكن الكيف هو أن يكون طائعا أو مكرها (قوله فان ينفذه الخ) قال السكالك وبقي شرط آخر وهو أن يسل ان الزنا حرام مع ذلك كله وتقل أجماع الفقهاء على اشتراط العلم بهرته ثم قال السكالك في شرح قوله وان وطئ جارية أنسه أو غيره في هذا به في الاشتراط مستلثة الخرفي اذا دسبل بأمان دار الاسلام فأنتم فزني وقال قلنت انها لا لي لا يفتد اليه ويحد وان كان فعله أول ومدخل الدار لان الزنا حرام في جميع الأديان والمذاهب لا تختلف في هذه المسئلة فكيف يقال اذا دسبل مس لم أصلي انه لا يصلح حرمه الزنا لا يحد لا تنافس شرط الحد اه (قوله المكيلة بضمين) يعني ضم الميم والماء ككاف القنف (قوله وعدوا سرا) هو ان يبيت

لا تشتمى والمسته والبهايم فان وطئها لا يوجب الحد (خال من ملك) أي من ملك الشكاح وملك المير (وشبهه) أو دخل فيه شبهة الاشتباه ويسبأ في سبأها من طوع) خرج من الزنا المذكور فان لا كراهة بسط الحد وسأقت تصدق في كتاب الاكرام هذا في حق الرجل وأما الزنا المفردة عن غيره فكذلك هذا الفصل كذا في النهاية (وبقيت) أي الزنا (شهادة أربعة) من الرجال (في مجلس) واحد حتى لو شهدوا متفرقين لم تقبل ذكره بالي (بالزنا) متعلق بالشهادة أي شهادة ملتبسة بلفظ الزنا لأنه الدال على الفعل الحرام أو ما يفسد منه وسأقت في سبأه (لا) مجرد لفظ (الوطء والجماع) فانه لا يفسد فائدة (فيسألهم الامام عنه ما هو) أي من ماهيته فانه قد يطلق على كل وطء حرم وأما المصلحة الشارع على غير هذا الفصل نحو العتات ترتبان (وكبر هو) فان الوطء قد يقع بلا التقاطع لثنتين (وابن زني) فان الزنا في دار الحرب لا يوجب الحد (ومضى زني) فان المتقادم لا يوجب الحد (وبقي زني) فانه قد يكون في وقتها شمس (فان ينفذوه وقالوا رأناه وطئنا في فرجها كليل في المكيلة) بضمين وعاء التكمل (وعدا لوصار وعنا) ولم تكلف ظاهر عدالتهم احتسابا لا بد (حكم) أي الامام (هـ) أي يثبت الزنا (وبقاروا لعاقل البالغ) عطف على قوله بشهادة اشترط العقل والبلوغ فلا اعتبار بقول المجنون والصبي خصوصاً في وجوب الحد لا الاسلام لان الذي يحد بأقراره عندنا خلافاً لما في ولا الحرية لان اقرار العبد بالزنا يوجب الحد عليه ما فوقه كان أو مجبوراً خلافاً لغير (أي اربع مرات عندنا وعندنا شافعي يحد بأقراره مرة كما في سائر الحقوقي) (قار اربعة مجالس) من مجالس المقر لا الحاكم لقصة ما عرضني الله عنه فانه صلى الله عليه وسلم أخر الاقامة على ان اقرار اربع مرات في اربعة مجالس فلو ظهر ونها ما أخرها لثبوت الوضوب (رد كل مرة لا) مرة (راية) فانه اذا أمر مرة واحدة بالامام (ثم سأله كامر) قبل الاقوال السؤال عن من لا لا احتراز عن التقادم وهو يمنع الشهادة لا الاقرار وقبل يسأل منه ايضا احتمال كونه في الصبا

(فان منه نعت تلقينه رجوعه) بل ذلك لمست أو قبلت أو وطئت بشبهة فان رجع قبل حده أي وسطه مخطئ والاحد هو (أي حد الزنا فوان احده ما (المحصن) وثانيه ما غير المحصن والاحصان ايضا فوان احدهما احصان الزنا وثانيه ما احصان القذف وسأقت في حد القذف وقوله وهو المحصن مستدأخيره قوله الاتي رجوعه ومن المحصن على وجه يعلم منه احصان الزنا بقوله (أي الحرام) فان الاحصان يطلق عليها قال الله تعالى ومن لم يستطع منكم طولا أن ينكح المحصنات أي الحارث اجماع الامم (المكلف) أي العاقل البالغ فان غير المكلف ليس بأهل لعقوبات (المسلم) أقوله على أقصاه وسلم من أشرك بالله فليس بمحصن (الوطئ) نكاح صحيح (هـ) مائة ضمن لشربين التشكاح والوطء ما شرط الأول لان الاحصان يطلق عليه لقوله تعالى والمحصنات من النساء أي المنكوحات وقال تعالى فانما

ورقة فيها اسماؤهم وأسماء محلمهم على وجه يميز كل منهم بل يعرفه فكيف تحت اسميه هو عدل مقبول الشهادة قوله احصن كبره أي يثبت الزنا) والمراد الحاكم بموجب الزنا (قوله وعنا) هو ان يجمع بين العدل والشاهد فيقول هذا هو الذي عدلته ككافي القنف (قوله وليل سأل عنه ايضا) هو الاصح كافي شرح الجمع وغيره (قوله لان الاحصان يطلق عليها) أي المرأة الملوحة من المقام

(قوله فان أو أونا أو أوما أو أاسط) كذا لو كان بعضهم كذلك في ظاهر الرواية وكذا بمقتضى الحد باعتراض ما يخرج من أهلية الشهادة كالإدانة أحدهم أو عي أو خوس أو فنى أو قذف خلافه في ذلك بين كونه قبل القضاء وبعد موته إذا كان عصمتا كما ذكر وغيره بانه عليه الحد في الموت والنية كذا في القم وسند كرتمة ٦٣ الكلام على هذا الفصل في كتاب الصلوات فاشاهد

الله تعالى (قوله بن المبرج وغيره المثل) يعني فيكون مؤثما ولو كان منصف المصلحة تخف عليه ما سلك به لجلد أخفها بعثته (قوله كسر عقده) يعني حلها أو لبسها بالحق إذا كان بابا (قوله ألا رأسه وفرجه وسبعه له وله على الله عليه وسلم الخ) الدليل على بعض المدعى دون البعض وهو ضرب الرأس فكان ينفي أن يقال كافي الحدية بعد الحدث ولأن الفرج مقل ورأسه جميع الحواس وكذا الوجه وموجب الحاشى أيضا فلا يؤمن فوات شيء منها بالضرب وذلك أهمل لك معنى اه قال الكمال وهذا من المصنف ظاهر في القول بأن العقل في الرأس ألا أن يؤول وهي مختلفة بين الأصوليين اه (قوله لأن بسبب إقامة الحد على التشهير الخ) التشهير في جميع الحدود غير أنه مراد في شبهة في حق الرجل لأنه لا يضرب فك وبكى في المرأة لاخراج والا تباينها إلى مجمع الإمام والناس خصوصا في الرجم وأما الحد فقد قال تعالى وليشهد عذابهما طائفة من المؤمنين أى الزانية والزاني فاستحب أن يأمر الإمام طائفة أى جماعة أن يحضروا إقامة الحد وقد اختلف في هذه الطائفة فمن ابن عباس وأحمد بن حنبل قالوا طائفة من المؤمنين وقال الزهري ثلاثة وقال الحسن بن علي بن فضال عشرة من الشافعي ومالك أربعة كذا في القم (قوله قوله تعالى فلعنهم نصف ما على الأصمات من العذاب) نزلت في حق الإمام قال الكمال ولا فرق بين الذكر والأنثى فتعق

أحسن أى تزوجن واشترطوا الثاني لقوله عليه الصلوات السلام اللبب اللبب والنية لا تكون بلا دخول وهذا لا يكون على ما عليه أصل حال الأدنى من الحرية إلا بالنكاح ويجب أن يعلم أن حصول الوطء نكاح صحيح شرطا لمحصل صفة الإحصان واللبب بقاؤه لبقاء الإحصان حتى لو تزوج في جبره مرة بنكاح صحيح ودخل بها ثم زال النكاح وبقي جبر أو زنى يجب عليه الرجم (وهما) أى والحال أن الزوجين (بصفة الإحصان) فإذ لم حال عما فهم مما قبله من الواسع والوطء وظنهم فقتلوا إذا كانين راجعا أن اشترطا صفة الإحصان فبما عتدوا دخول حتى أن المملوك إذا كان بينهما وطء بنكاح صحيح حال الرق ثم عتقا لم يكونا محسنيين وكذا الكافران وكذا الشراذم إذا تزوج أمة أو صغيرة أو مجنونة ووطئها وكذا المسلم إذا تزوج كنية ووطئها وكذا لو كان الزوج موصوفا بأحدى هذه الصفات وهي حرة عاقلة بالغة مسلمة بان أسلمت قبل أن يراها الزوج ثم وطئها الزوج الكافر قبل أن يفرق بينهما فأنها لا تكون محسنة بهذا الدخول لأن الدخول إنما شرط أن يكون مشجعا من المحرم وأن يكون مشجعا إذا خلا عما يحل بالزوجة كالصبا والمجنون والرق والكفر (رجمه) في قضاء حتى يموت بيده شهوده فان أو أونا أو أوما أو أاسط مقتطع الحد من الإمام ثم يرى الناس وفي المقر سيد الإمام ثم يرى الناس وغسل (وكن وصل عليه) وذكر النوع الذي من حد الزانية قوله (ولشرا الحسن) حال كونه (حواجلا مائة) لقوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة لكنه نسخ في حق الحصن ففي حق غيره مصلوبه (وسطا) أى متوسطا بين المبرج وغير المثل لإفضاء الأول إلى الله لاك وخدوا الثاني عن القدر وهو الأثر جار (وسطا لا عقده) لأن هبارضى الله عنه لما أراد أن يقيم الحد كسر عقده (ونزع ثيابه) لأنه أبلغ في إيصال الألم إليه ومعنى هذا الحد على الشدة في الضرب (الألأزار) لأن فيه كشف العورة (وفرق) الضرب (على يده) لأن الجمع في حد واحد قد غشى إلى التلف وهذا الحد زاجلا متلف (الأرأسه) وفرسه ووجهه) لقوله صلى الله عليه وسلم لذى أروان بعض الحدائق الوجه والذالك (فأعاقب كل حد) لأن معنى إقامة الحد على التشهير وإقامه أبلغ فيه (لا مد) قبل هوان يلقى على الأرض ويجد كاضل في زماننا وقبل أن يحد الوسط فغيره العذاب فوق رأسه وقبل أن يحد بضربه وكل ذلك زيادة على المستحق فلا يفعل (وعبدا) عطف على قوله حرا (نصفها) وهو مخصوص بوطء القوله تعالى فلعنهم نصف ما على الحصنات من العذاب نزلت في حق الأماء (ولا يحد) أى العبد (سيد الأباذن الإمام) لأن الحد حق الله تعالى لأن الحصنات منه أخلاها العالم

المناف غير جمع إلى دلالة النص بناء على أنه لا يشترط في الدلالة أولوية المسكوت بالحكم من المذكور بل المساواة تكفي فيه (قوله ولا يحد سيده الأباذن الإمام) شامل كل ما قاله الكمال واستثنى الشافعي من المولى أن يكون ذميا ومكاتباً وأمره اه وينظر هل يعتد بالحد لأن الإمام أولا اه وقيد بالحد لأن النزع ليس بحد لأن الإمام لأنه حتى الصيد كافي البصر

(قوله لا اله الا الله عليه وسلم حفر لعدة) أي إلى تشدوتها والتندوتهم العباد الملتزمين لهم من مكان الأروى فتصنعهم الواو مفتوحة تدعى الرجل أو علم الدين والداني ٦٢ مضروبة في الوحين كما في الفتح (قوله لتراحة) أي الهداية بسكون الميم

عن الفساد لهذا لا يسقط بإسقاط السيد في توفيه النائب عن الشرع وهو الأمام أو نائبه بخلاف التزير لأنه حق العبد لهذا أمر بالصلى وحق الشرع ما سقط عنه (ولا يتزع شايها الألفرو والختو) لأن في تخيرها كشف العورة والقرو والختو عنان وصول الألف إلى المضروب (وتجد جالساً) لأنها استترتها (وجاز الحفر لها) لرحم لأنه صلى الله عليه وسلم حفر لها مذبة وعلى رضى الله عنه لتراحة وإن ترا: لباس لأنه صلى الله عليه وسلم لم يأمر به وهي مستورة فليجأ (لله) لأنه صلى الله عليه وسلم لم يحفر لها (ولا يجمع) في المحسن (بين حاد ورم) لأنه صلى الله عليه وسلم لم يجمع (ولا) في الكريين (جلد ونقي) والشافي يجمع بينهما فيجعله مائة ويترس ستة لقوله صلى الله عليه وسلم الكري بالكر حلد مائة وتقرى عام ولتأقوله تعالى فاحلوا حيث لم يذ كر لتغريب والتكوت في موضع الحاجة إلى البان فقام البان كما تقرر في الأصول وما رواه منصور (الأسياحة) فإن الإمام إذا رأى فيه مصلحة فرب يقدر ما يرى لأنه يفسد في بعض الأحوال (وبرجم مرض) محسن (زفي) لأنه شرع اتلافاً فلا يمنع بسبب المرض (ولا يجلد) مرض حده الجلد (حتى يبرأ) لأنه شرع زاجر الامتناع والجلد في المرض ربما يكون متلفاً (وساطل زنت) لا تخفى حتى تضيغ لأن فيه اضراً بالولد الذي لم يحن والفسوق من ما لا زنا به ثم كسبره فإن كان حدها الرجم (ترجم حين وضعت) لأن التأخير لاجل الولد وقد خرج والمرض لا يتأقأمة الرجم (و) أن كان حدها الجلد (فجلد بعد النفاس) لأنه نوع مرض فتنظر البرمته

### (باب وطء زوج الحد أولاً)

(الشبهة دائرة الحد) لقوله صلى الله عليه وسلم ادروا الحد وما بالشبهات ما استطعتم هذا حديث قلته الإمة بالتقول وأما اختلاف في شوت الشبهة وحدها فيحتاج إلى تمحيدها وترتيبها فنقول الشبهة ما شبهه الثابت وليس ثابت وهي ثلاثة أنواع أحدها شبهة في الفعل وتسمى شبهة اشتباه (وهي) شبهة تثبت (في الفعل بظن غير الدليل) أي غير دليل في الحل (دليل) وهي تتحقق في حق من اشتبه عليه لأن لم يشبهه عليه ولا بد من القان ليحقق الاشتباه كقوم سقوا خراجاً بعد علم منهم أنه غير لامن لم يعلم (فليجهد من ظن الحل) في غائبة مواضع ذكرها بقوله (في وطء أمة أجرة) فإن أفعال الاملاك من الأصول والقرو يفسد ظن أن لامن ولاية وطء عارية الأب كما في تكس (و) أمة (أمرته) فأدغنى الزوج بمال زوجته المستفاد من قوله تعالى ووجدك طائلاً فأعني أي بمال خديعة رضى الله عنها قد يورث شبهة أن مال الزوجة ملك الزوج (و) أمة (سيدة) فإن احتياج العبد إلى أموال المولى أذ ليس لهم مال يقتضون به مع كمال البساط بين ممالك مولى واحد ومع أنهم معزرون بالجهل مقلدة لاعتقادهم حل وطء أمة المولى (و) وطء (المرتهن) الأمة (المرهونة) فإن مال ملكية المرتهن المرهونة ملك يد ففسد ظن حل

(قوله لا اله الا الله عليه وسلم لم يأمر به) كذا في الهداية والمراد أنه لم يوجبناه على إنقطة الأمر هو الألباب وقال أنه صلى الله عليه وسلم حفر للعامة ومعلوم أنه ليس المراد إلا أنه أمر بذلك فيكون مجازاً عن أمره والكانت مناقضة غريبة فإن مظاهرها تقع عند بعد الهداية في سطر واحد فغريب وهو هنا كذلك اه كذا في الفتح (قوله ولا يجمع بين جلد ورم) قال الكمال وأما جلد على رضى الله عنه شراحة ثم رجحها فاما لأنه لم يثبت هندسه احصائها إلا بعد جلد أو هو رأى لا يطاق احصاء المحاسبة لا ما ذكرنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله) فإن كان حدها الرجم ترجم حين وضعت) قال في البرهان وتأخيره أي الرجم إلى أسنائه الولد لعدم المربي له رواية عن أبي حنيفة وأنه أعلم

### (باب وطء زوج الحد أولاً)

(قوله فليجهد من ظن الحل) أي سواء كان الرجل أو المرأة فإنه يسقط الحد عنها كما في البصر (قوله في ثمانية مواضع) الزادة علم بالحاصلة بالنظر لتعدد الأصول (قوله في وطء أمة أجرة) لو قال أصله وإن عدلاً لكان أولى لتسموه الاحداد والحداد (قوله وأمة امرأته) قال الكمال ولا يجحد فادفعه وكذا التمسد الموطوعة لأن الشبهة لما تحققت في الفعل نفت الحد من طريقه اه ومن ادعى شبهة بغيره كراهة سقط الحد بمجرد دواءه ولا يسقط دعوى الإكراه إلا أن يقيم البينة كذا في البصر (قوله وطء المرتهن الأمة المرهونة) جهلها من قبل شبهة الضل هو الأصح وهي رواية كتاب الحدود وفي رواية كتاب الرهن من شبهة الحل كما في البرهان وقال في الهداية والمستعبر للرهن في هذا بغيره المرتهن وطء

الحدود وفي رواية كتاب الرهن من شبهة الحل كما في البرهان وقال في الهداية والمستعبر للرهن في هذا بغيره المرتهن وطء





[illegible]

ويعرق فذلك لتقطع امتداد التحدث به  
كلما رويت فبئذا في القاهر به وليس  
بواجب اه (قوله وان كانت حياو كل  
تدفع فتوكل) قال السكال ويضمن قهنا  
عند اى حنيفة (تنبيه) قال فى السراج  
انما ان الهمية الاصع عند احسانا جعمان  
يقبل فيه عدلان ولا يقبل فيه شهادة  
اقتناء (قوله اواى فى دير) شامل دير  
منهك وحته وان تظنوا فى الشهادة على  
الاطاوة فمبدا اى حنيفة بكى عدلان  
وعندهم الا بدمن اربعة كالزناوة قال  
الشافى بما فى السراج (قوله فعند اى  
حنيفة يميز وبماثال هذه الامور) قاله  
مدراثر يعزوه لثالثه ما قال السكال  
لا جعله عند اى حنيفة ولكنه يميز  
ويخص - فى عوت او تنوب والحد  
المقدر شرعا ليس حكمه اه وما قاله  
مدراثر بعد مروى عن الفصاة وقال  
فى شرح الجمع وروى عن الفصاة  
فصول على السياسة اه وقد قال  
السكال في اعتاد الاطاة سواء كان باجنى  
او مداه او أمته او زوجته فكذلك صحيح

يسقند غايه الى دليل فلم يعتبر (و) حدوده (اجنبية وحدها على فراشه) وقال  
حينئذ امر ابي اذ مد طول الحصة لانتشه عليه امراته (ولو هو اعمى) لانه مقدر على  
التمييز بالحركات والحركات الا اذا دهاها فاساته اجنبية وقالت انا وزوجتي فوطيها  
لان الاخبار دليل كذا في الكافي حتى اذا اجابت بالقول ولم تقل ذلك فواتها  
وجب عليه الحد كذا في الايضاح (وضعية) عطف على خبر حدودها فقص (زنى  
بالحربي ونزى بغيره) لكون اهل الذمة مخاطبين بالعقوبات (لا بالحربي  
والحرية) لانهم ليسوا بمخاطبين بها (ولا من وطئ اجنبية زنت اليه وقلن هي  
عرسك وعليه مهرها) قضى به عمر رضي الله عنه وبالسدة (ولا من وطئ محرما  
نكحها) عند أبي حنيفة فانه جعل المقد شبهة في ذره الحد كما سبق (ولا من وطئ  
بوجبة) لانه ليس في معنى الزاني كونه حنيفة ثم ان كانت مما لا يؤكل لحمه  
فحرق بالنار ولا تحرق قبل الذبح وخبر الفاعل قسمة الدابة ان كانت نسيه لاجلها  
قتلت لاجلها والاحراق بالنار ليس بواجب وانما يفعل للثأر ليرجل بها ان كانت  
باقية فينقطع التحدث به وان كانت مما يؤكل لحمه فقتل على حد أبي حنيفة  
وعند أبي يوسف فحرق (او اتي في دبر) عطف على وطئ لانه لا يحد عند أبي حنيفة  
وعندهما وعند الشافعي يحد لانه في معنى الزنا لانه قضاء الشهوة في محل مشتهى  
على سبيل الكمال على وجه تعصم حراما وله انه ليس بزنا فان العصابة اختلفوا  
في وجوبه من الاحراق وعدم الحد عليه والتكسيف من محل مرتفع مرتفع اتياع  
الاحراق فعند أبي حنيفة يبرز بمثل هذه الامور (او زنى في دار الحرب او اود  
البيتي ثم خرج البنا) لانها لا تقام هناك بالحدوث ولا بعد ما خرج لانها لم تعد  
موجبة فلا تنقلب وجبة (ولا يزاغ غير مكلف عكفة مطلقا) أي لا على الفاعل ولا  
على المقبول به (وفي عكسه) بان زنى مكلف بغيره مكلف (حد هو فقط ولا يزاغ

أولاً سقته الإمام محمداً كان أوفى من غيره من ساداته وأمكنه لا يكفر باستحلاله بمحلوته كذا في التواريخ بمساجرة  
 يعلم ولا يعلم ولكن امرأته أوامته من العتيد كره فأخى فانه مكر وعنده بعضهم ولا شيء عليه كافي السراج وقال السكال الصبح  
 أن القواطة ليست في الجنة اه (قوله أو زني في دار الحرب أو البغي) يعني في غير مكر الخلق أو أميراً لمصر بان يخرج من مكر  
 من له ولاية إقامة الحدود فدخل دار الحرب وزني ثم عاد أو كان مع أمير مبره أو أمير عسكر فزني ثم عاد أو كان تاجراً أو أسيراً أو مالو  
 ذني وهو مع مكر من له ولاية إقامة الحدود فانه يحد بخلاف أمير العسكر أو البغية لانه انما قوض لهما تدبير الحرب لا إقامة الحدود  
 وولاية الإمام منقطعة كافي الفتح (قوله ولا يزني مكره مكلف بمكلفه) كذا لا عقر عليه لانه لو زني لم يرد عليه الامره  
 بمطاعها البضلاف ما لوزني السي به وبغيره فانه يجب عليه العقر كافي الفتح  
 (قول الحنفى يعلم ولا يعلم) كذا بالاصل ولعل لفظه يعلم ولا يعلم وحرر عنه اشراً اه

(قوله لم يجب الحد وفاقا) أي ويجب النفر  
وإن كانت معقوفة بأن لا مهر لما كافي الفسخ  
(قوله وفي قتل أمه بزنا الخ) يشير إلى أنه  
يخاف ما لو أذهب عفيفها به وقه يجب  
عليه قيمتها وسقط به الحد لأن الملك  
يثبت في الجنة العيباء وهي عين فأورث  
شبهة كافي النهاية

(باب شهادة الزنا والرجوع عنها)

(قوله من شهد بعد) أي بموجب حد  
وقسوله مقامه أي هو جسد فاستأنده  
إلى الحد مجاز (قوله بأن تكون قريبا من  
إمامه) قال النكاح ولا شك أنه لا يثبت  
البعد عذرا بل يجب أن يكون كل من نحو  
مرض أو خوف طريق ولو في بدو من  
نحوه من الإهذار إلى ظهور أنها مائة  
من المارعة اهـ (قوله لم قبل) وحكي  
الحسن أنهم يحذرون وقال النكح في الظاهر  
أنهم لا يجب عليهم الحد (قوله ويضمن  
السرقة) أي المسروق (قوله بعض شهر)  
هو الأصح وهذا إذا لم يكن بين القاضى  
وبينهم مسبة شهر أما إذا كان فتقبل  
شهادتهم كافي البرهان (قوله وقيل ستة  
أشهر) قال في البرهان وقيل بنصف  
شهر أو غيرهما القاضى (قوله شهدوا بزنا  
وهي غائبة) أي وهم يعرفونها إلا أحد  
عليه عدم معرفتها ككاسافى (قوله وهي  
شرط في السرقة) لكنه لو شهدوا على  
السرقة بدون الدعوى تقبل شهادتهما  
وعيس السارق إلى أن يفي المسروق  
منه كافي البرهان (قوله وجه الاستحسان  
أن التوفيق ممكن) يعني ممكن لمسانة  
السنن عن التعطيل لا لايجاب المسد  
لأنه غير مشروع لأن الزنا لا احتمال لدرته  
كافي البرهان

بعد تأجوله) أي لمزنا بأن استأجر امرأة ليزني بها حتى يها لا يحد عند أبي حنيفة  
وقال أحد رواه قول الشافعي أنليس منسما ملك ولا شبهة ملك فكان زنا بمحض ناله  
ما روى أن امرأة سألت رجلا لا فاق أن يعطها حتى يتمكن من نفسها فذاع  
رضي الله عنه عنهما له وقال هذا مهرها (ولا) بالزنا (ما كراه) سوله كان المنكره  
زانيا أو مزنية (ولا باقرار) بالزنا أربع مرات (إن أنكر إلا نفي) هذا المسئلة  
على وجهين أحدهما أن يقرر سببا زنا ملة وقالت أنه تزوجني أو أقرت أو ما  
بالزنا مع فلان وقال فلان تزوجتها بالحد وفاقا وثانها أن يقرر بها أنزني وفلانة  
فقلت ما زني في ولا يعرفه أو أقرت أو ما بالزنا مع فلان قال فلان ما زني بها  
ولا عرفه لا يحد المقر عند أبي حنيفة (وفي قتل أمه بزنا يجب الحد والقصة) لأنه  
سعى بجنايته فترتب على كل منهما موجبا الحد بالزنا والقصة بالقتل (والخلفه)  
أي الإمام الذي ليس فوقه إمام (لا يحد) لأن الحد حتى الله تعالى وأقامته الهدون  
غيره ولا يمكن أن يقدمه على نفسه (ويقتصر ويؤخذ بالمال) لأنهما من حقوق  
العباد ويستوفيه ولي الحق أما يتكينا وما بالاستعانة بعمه للمسلمين

(باب شهادة الزنا والرجوع عنها)

(شهد بعد متقدم بلا عذر) بأن يكون قريبا من إمامه بحيث يقدح على إقامة  
الشهادة بلأنا خير (لم تقبل) لأن الشاهد في الحدود صغيرين حبيبتين أداء  
الشهادة والاسترقاق لتأخير إن كان لا اختيارا استرقا لإقدام على الإداء بعد لسوء  
في بطنه من حقد أو دعوى أو حقه فقيم فيها والأصار فاسقا أنما يختلف الأقارب كما  
سباني (الافخاف) لأن الدعوى فيه شرط فيحمل تأخيرهم على إتمام الدعوى  
فلا يوجب نفسهم (ويضمن السرقة) أي إذا شهدوا بسرقة بعد التقدّم  
لاحد السارق ومنه ما مرق لأن التقدّم لا يضره لأنه حق العبد (ولو أقره) أي  
بالحد بعد التقدّم (يجد) لأنهما متهما بالحد والقصاص (الافى الشرب) ككاسافى  
(وتقدمه) أي الشرب (يزوال الرجوع) التقدّم لنفسه (بعض شهر) هو الأصح  
وقيل ستة أشهر (شهدوا بزنا وهي غائبة وسرقة من غائب لا) لأن الدعوى  
تتقدم بالنسبة وهي شرط في السرقة لا الزنا ككاسافى (ولو اختلفا في سرقة زنا وبني  
البيت أو أقر بزنا وجهها أحد) أما الأول فعندها يشهد كل من اتسبن على الزنا  
في زاوية والقياس أنه لا يجب الحد لاختلاف المكان حقيقة وجه الاستحسان  
الوقوف فيمكن بأن يكون أثناء الفصل في زاوية والانتها في الأخرى بالاضطرار  
وي الكافي هذا إذا كان البيت صغيرا بحيث يشمل ذلك وأما إذا كان كبيرا فلا  
وأما الثاني فلا جهل المقر لا يدفع الحد فلو كانت امرأة أو أمته لم تخف عليه  
(وأن شهدوا كذلك) أي شهدوا أنه زنى بامرأة لا يعرفونها (أو اختلفوا في طوعها)  
أي شهدا أن الله زنى بفلانة فأكرها أو أخراها طوعا وعنه (أو اختلفوا في بلد  
زناه) أي شهدا أن الله زنى بامرأته الكوفة وأخراها زنى بها بالبصرة (أو اختلف  
هتاه في وقته واحتلاف في بلده أو شهدوا بزنا وهي بكر أو هم فقه أو شهدوا على  
شهود لم يجد أحد) أي لا يشهد عليهم ما ولا الشهود بسبب القذف (وأن شهد

(قوله لانهم اتسبوا المشهود عليه بالزنا)  
 ضمن نفسوا معنى رمو والتعدي بالزنا بالباء  
 (قوله وان ساطع الاصول الخ) انما لم يقبل  
 شهادة الاصول بعد رد شهادة الفروع  
 للشبهة المذكورة لعدم قدرها لحدود لشهادة  
 الفروع رد لشهادة الاصل الشبهة وفيه  
 اشارة الى ان شهادة الاصول تقبل بعد  
 رد شهادة الفروع في غير الحدود لشبوت  
 المال مع الشبهة دون الحد ولوردت  
 شهادة الاصل لا تقبل هذه شهادة  
 الفروع في كل شيء ان كان الزنا منهم مع  
 بقا الاصلية وان ردت اعدم الاصلية  
 قالوا وانما تقبل شهادتهم بعد زوال  
 المانع لشبوت الاصلية كما في البصر من  
 التمين (قوله او اعدمهم بعد رد في  
 قذف او عدا) كذا لو كان اعمى (قوله او  
 وحده كذا الخ) كذا اذا وجد اعمى او كافرا  
 كما في القذف (قوله حدوا) أي الشهود  
 لا المشهود عليه وهو جواب لقوله فان  
 شهدوا ولا يفتي ان نفي الحد عن المشهود  
 عليه مفسد فاما اذا كانت شرطية  
 الشهادة قبل امضاء الحد اما اذا مضى  
 الحد ثم ظهر فوات الشرط كفى نفي  
 الحد عن المشهود عليه وقد حذف كان  
 يعني ان يقول حد الشهود لا المشهود  
 عليه قبل الامضاء بعد الشهود (قوله  
 ويجب الحد لكونهم قذفة) يعني فقام  
 اذا طلب المشهود عليه عند عقلة الثلاثة  
 كما في التتارخانية (قوله فارش الجلد هدر  
 عندهم خلافا لما) أي ففكرن الارش  
 عندهم في بيت المال وكذا الخلاف فيما  
 اذا مات من الجلد كما في القذف (قوله وقيل  
 حدوا) أي ولو بعد القضاء قبل الامضاء  
 (قوله وانما يصير شهادة بائصال القضاء  
 به فاذا لم يتصل بيني قذفا) المراد بالقضاء  
 القضاء المعنى لانه لو اتصل به القضاء ولم  
 يحضر فرجع اعدم حدوا كما لو كان قبل  
 القضاء لان الامضاء هو الاستيفاء من

الاصول بعدهم أي بعد القروع اما عدم الحد في الاول على المشهود عليه فلان  
 الظاهر انها زوجة او أمته واما عدمه على الشهود فلان اتفاقهم على التسمية الى  
 الزنا يلغى الشهادة اخرج كلامهم من ان يكون قذفا واما عدمه في الثاني فلان  
 الفعل المشهود به اذا كان واحدا فبعضهم كاذب لان الواحد لا يكتفي بطوعها  
 وكرهها ولا فلا تصاب بالشهادة على كل منهما واما عدمه على الشهود فلا تناسم  
 لفظ الشهادة واما في الثالث فلان الفعل الواحد لا يكون في موضعين ولا بعد  
 الشهود فلا حد كسر واما في الرابع فلما في الثالث واما في الخامس فلان الزنا  
 لا يفتي مع الديكارة فظهر كذبهم يبين فلا يجب الحد عليهم لان قولهم من جهة  
 في اسقاط الحد لا في ايجابه ولا على الشهود لتكامل عددهم ولفظ الشهادة وكذا اذا  
 شهدوا على رجل بالزنا وهو محبوب فانه لا يحد لظهور كذبهم ولا الشهود لتكامل  
 عددهم ولفظ الشهادة كما اذا شهدوا على امرأ بالزنا فوجدت وقتا حيث لاحد  
 عليها ولا عليهم واما السادس فلان الفاسق من أهل القصر والاداموان كان  
 في ادائه قوع قصور لثمة النسق ولهذا القضي القاضي بشهادته بنقض عندنا ثبت  
 بشهادتهم الزنا من وجه باعتبار الاصلية دون وجه باعتبار القصور وفيه قطع الحد  
 عن المشهود عليهم باعتبار عدم الثبوت وبسقط عن الشهود باعتبار الثبوت  
 واما السابع فلان في الشهادة على الشهادة قاعدة للشبهة لان احتمال التائب  
 فيما في موضعين في شهادة الاصول وشهادة الفروع ولا يحد الفروع لانهم اتسبوا  
 المشهود عليه بالزنا بل حكموا بشهادة الاصول وانما ردت شهادتهم لنوع شبهة وهي  
 كافة لعدم الحد لاثباته وانما على الاصول وشهدوا على معاشة ذلك الزنا بيمينه لم  
 تقبل ولم يحدوا ايضا لان شهادتهم قد ردت في تلك الحادثة من وجه رد شهادة  
 الفروع لانهم قائمون مقامهم وشهادتهم اشهادتهم والشهادة في حادثة اذا ردت لم  
 تقبل فيما بعد (فان شهدوا بالزنا) حال حكمهم (عمانا ومحدودين في قذف  
 او ثلاثة) وقيل وجب الاربعة (او اربعة) اربعة اعدمهم محدود في قذف (او عدا او  
 وحده كذا) أي محدود في قذف او عدا (بعد الحد حدوا) أي التهود لا للمشهود  
 عليه وهو جواب لقوله فان شهدوا وانما خص الحد بهم لعدم اهلية الشهادة  
 فيهم او عدم التصاب فلا ثبت الزنا ويجب الحد لكونهم قذفة (وارش جرح  
 جلده هدر) أي شهد الشهود بزنوا والزاني غير محصن فيجلد فجرحه الجلد ثم  
 ظهر اعدمهم عدا او محدود في قذف فارش الجلد هدر عند مطلقا له سما (ودية  
 وجه في بيت المال) أي شهدوا والزاني محصن فرجيم ثم ظهر اعدمهم عدا او غنوه  
 فدية الزمى بيت المال (وأي رجس من الاربعة بعد رجس حد) أي حد الزاني  
 فقط حد القذف خلافا لزم (وغير ربع الدية) خلافا لشافعي (وقيل) أي أي  
 رجس منهم قبل الرجس (حدوا) أي حد جميع الشهود وحد القذف لان كلامهم  
 قذف في الاصل وانما يصير شهادة بائصال القضاء فاذا لم يتصل بقذف فاضدون  
 (لاني على خامس رجس) اذ بقي من سبق شهادتهم كل الحق وهو الاربعة فان  
 رجس آخر حدوا وغرم الزمى) أي ربع الدية اذ بقي ثلاثة اربع الحق بقاء الثلاثة

(قوله ضمن المؤذي) التزكية أن يقول المترك هم أحرار مسلمون حلقول أو قالوا يقتصر على هم عتقوا فلا ضمان فلهذا الظاهر وأعيدا اتفاقا كما لا يخفى (قوله قالوا أمنا إذا رجعوا عن التزكية وقالوا هم عتقوا أو كفار) أي بمعنى الرجوع الموجب الضمان واستعذبه مما قالوا خطأ فأنه في ذلك فأنهم لا يعصمون اتفاقا وقالوا استقر المتركون على تركهم فأنك تلتزمهم أحرار مسلمون فلا شيء عليهم اتفاقا ومعه أنه بعد ظهور كفرهم حكمهم بأنهم كانوا مسلمين وانما طرأ كفرهم كذا في النسخ أه وهذا الظاهر في أدائه طرأ أن الكفر لتصوره فبالحكم في الرق (قوله وقيل هذا إذا قالوا تعدد بالتركيب الخ) ٦٩ في حين هذا صورة أخرى للظهور نظر لأنه لم يخرج عن الصورة الأولى أه وقد صور الكمال

المسئلة على ثلاثة أوجه فبما أو استقروا على تركهم وفيما إذا قالوا خطأ ثم قال فليسبق لمسورة الرجوع الآن يقولوا تعدد فاختلناهم أحرار مسلمون مع علمنا بخلاف ذلك منهم ثم قال إذا عرف هذا فقول المصنف وقيل هذا إذا قالوا تعددنا التزكية مع علمنا به أنهم ليس على ما ينبغي بعد قوله إذا رجعوا عن التزكية لأنه يفهم أن في صورة الرجوع الخلافية قولين أن رجوعا بهذا الوجه أو ما فهم وليس ذلك أه (قوله فرجم) بالنسبة للعامل وخبره إلى الرجل في قوله قتل من أمر برجه (قوله قتل عليه) أي شهد عليه بالأصاحب جلان أو رجل وأمرأتان وكيفية الشهادة أن يقول الشهود تفرج أمر أنوبماهما أو ابضعوا أو قالوا دخل بها بكفي عندهما وقال محمد لا يكفي ولا ثبت به أصحانه لأنه مشترط بين أو وطوا زفاف وانحطوا والزارة فلا ثبت بالشك كلفظ القران كذا في الصر وكلفظ الاتان لأنه ليس بصريح كما في النسخ (قوله أو ولد تزوجته) قال الكمال والقرض أنهم أمقران بالولد أه

(باب حد التزيب)

(قوله وأخذ برجمها) قصد وجود الزنا لتمام التهمة عليه أذ لا بد منه

على التهمة لأن كمال الصد ليس بشرط للقاء بل سقى لكل رجل قسطه فصار عليه ما الربع وعلى كل واحد من الراعين حد كامل لأن الحد لا يقبض (ضمن) المترك كدته المرحوم أن ظهر أو عتق أو كفار) يعني شهد أو بمة على رجل بالزنا فزكوا فرجم فإذا الشهود كثر أو عتقوا فالتزكية على المتركين عنده وعندهما على بت المال قالوا أمنا إذا رجعوا عن التزكية وقالوا هم عتقوا أو كفار وقيل هذا إذا قالوا أمنا بالتركيب مع علمنا بهم (كالقول قتل من أمر برجه فظهر ذلك) يعني شهد برجه على رجل بالزنا فأمر القاضي برجه فضرب رجل عنقه ولم يرحم ثم وحد الشهود عتقوا أو كفار فاضل القاتل الذية والقياس أن يجب القصاص لأنه قتل نفسا معصومة بغير حق وجه الاستحسان أن القضاء صحيح ظاهرا وقت القتل فأورث شبهة بخلاف ما إذا قبله قبل القضاء لأن التهمة لم تقرر به صدوق يجب الذية في ماله لأنه محدوسا في أن الأموال لا تنقل دم العمد (و) ضمن (بت المال) أن ترك ترك فرجم) لأنه امتثل أمرا لا مام فقتل فعله إليه ولو باشر بنفسه فجب الذية في بت المال كذا هذا (أقرشهود الزنا ينظرهم عند القتل) لاياحة النظر لهم ضرورته في التهمة (وأن أنكر الاحسان) بعد وجود سائر القرائن (فشهد عليه رجل وأمر أن أو ولد تزوجته عنه رجم) أما الأول فبما خلاف وفر وإنشافي فإن زفي يقول أنه شرط في معنى المسئلة فلا يقبل فيه شهادة النساء احتمالا للبرء والاشافي يجرى على أصله أن شهادتهن غير مقبولة في غير الأموال ولأن الإحصاء عبارة عن انحصال الجدة فانها مضمرة الزنا فلا يكون في معنى المسئلة لأن أدنى درجات الله أن تكون مفضية إلى العلول وهو في المانع غير مقبول

(باب حد التزيب)

(إذا شرب خمر) جواب إذا قوله الاتي في حديثي أن مجرد شرب الخمر (ولو) كانت (قطرة) وأخذ برجمها وأن زالت أي رجمها (لبد الطريق) أو سكر عطف على شرب (وزال عقله) بحيث لا يعيّن الرجل والمرأة وهو عطف تفسيرى لقوله سكر فان المراد بالسكرة هنا في حنفية حق وجوب الحد هذا المعنى وفي حق حومة الاشربة أن يحدى عندهما أن يحدى مطلقا (بغيد) وهو من السكران غير

كالشهادة عليه بالتزيب ووجدان الزنا الحجة وإذا شهد بالتزيب فقط بأمر القاضي باستنكاهه فبستكاهه وبغيره بأن رجمها ووجد كما في النسخ وأن زالت لهذا الطريق لا بد منه أن يشهد بالتزيب وقولا أخذناه ورجمها موجود كما في النسخ قوله والرجع مؤشدة سمعا كذا في الصر (قوله وفي حق حومة الاشربة أن يحدى) ظاهرا فيما ليس به رمان الاشربة عنده وأما الحرمة بامسألهما كف بشرط الحدان الحرمة وسذكر المصنف في كتاب الاشربة أن الطريق المفضي إلى السكر قد تكون حراما كما في الآية الحرمة أه فلا تتوقف الحرمة فيها على الحدان فهو مخالف لكلامه هذا تأمل (قوله) وعندهما أن يحدى مطلقا المراد به أن يكون غالب كلامه هذا فان كان تصدقه مستغنيا فليس بسكران فيكون حكمه حكم العصاة في إقراره بالحدود وغير ذلك لأن السكران في العرف من اختلط كلامه بغيره فلا يستقر على شيء وإليه مال أكثر المشايخ واختاره الفتوى كذا في النسخ

(قوله وأقر به) فيه إشارة إلى أن الأنوس لابد بأشارته فشر به كالشرب وطعمه به لم يشر عن المصنف سؤال القاضي المقرر من الخبر ما هي وكيف شربها وإن شرب وينبغي ذلك كافي للتمهيد ولو كن في قول المصنف وهو شر وطعمها إشارة إلى ذلك (قوله أو السكر شر بها) يعني ويرى بها من نزل كافي الخبر (قوله أو شربه رطلان) لم يذكر سؤال القاضي لهم وقال في الخبر من قاضيه أن سألهم قاضي من الخبر ما هي ثم سألهم كيف شرب لاحتمال ألا كراهوا من شرب لاحتمال أنه شرب في دار الحرب اهـ (قوله حد صاحبها) قال صاحب الخبر عثمان بن عماره فقد أنه لا يكفي في عدم محال مكره لعدم قاطعته اهـ وفيه تأمل (قوله يترع قوبه) أي الرجل (قوله) لأن السكر من ألباح لا يوجب الحد كالبنج ولعن (المالك) ٧٠ كذا في الهداية وقال المصنف في كتاب الأثرية وهل يحسد في هذه

الأثرية بعض نبيذ العسل والبنج والبر والشمع والذرة وأن لم يطبخ قبل لا يحد قالوا الأصح أنه يحسد بالشمع قبل بنج العذوق والتي، وكذا الخنزير من الألبان إذا شربته اهـ وكذا نقله الكمال عن الهداية بعد ذكره لها ثم قال وهو أي لزوم الحد قول محمد فقد صرح أي صاحب الهداية بأن أطلق قوله هذا لأن السكر من ألباح لا يوجب حد غير المختار ورواية عبد الله بن عمر في حبيفة وسفان أنهما سئلا فبن شرب البنج فارتفع إلى رأسه وطاق أمرته هل يقع قالان كان يعله حين شره ما هو يقع اهـ كلام الكمال وقال قاضيه أن الحكم أنه لا يقع على كل حال ولذا سكر من البنج اختلاف في وجوب الحد عليه والصحيح أنه لا يحد ولا يصح طلاقه ولا نكاحه ولا يبيعه ولا تنكحه ولا إقراره ولا ربه اهـ (قوله لا نه خالص) حق الله تعالى يشرب إلى أنه لا يقطع بأقراره بصرفه ويضع من المال صرح به في الخبر (قوله ولا يرد السكران الخ) قال في البصر وينبغي أن يصح إسلامه كالسكران اهـ ثم قال وفي فتح القدير أن إسلامه غير صحيح اهـ (قوله لأن السكر الخ) هذا اقتضاه ما دام ثابتاً كان في الواقع قصد التكلم به ذاك المصنف كثر والأفلا

الخمر (وأقر به) أي شرب الخمر أو السكر بغيرها (مرة أو شربه رطلان) لا يرسل وأمر أن قاطعاً لا يتقل في الحدود (وعلم شربه طوعاً) فإن الشرب بالأكراه لا يوجب الحد (حد صاحبها) ليتأدي به بترجلان الظاهر أنه لا تأمل حال السكر (ثمانين سوطاً المعروف) فلهذا لا يجاع العصابة رضواناً عليهم (يقزع قوبه) يعني الأجزاء (ويغرق على جلده كافي الزنا) ما مر مرة (وان أقر به) أي شرب الخمر (أو شهد عليه بعد زوال الرج) قيد لمجموع الأقرار والشهادة (أو تقبأها) أي علم شربها بأن تقبأها (أو وجد ربحاً منته) بلا إقرار أو شهادة (أو رجع من إقرار شرب الخمر) شرب (السكر) بخصتين عصير الرطب إذا شرب وقيل هو كل شراب سكر (أو أقر مكران لا) أي لأحد ما علم الحد بعد زوال الرج فلان حد الشرب ثبت بإجماع الصحابة رضي الله عنهم ولا يجاع إلا برأي ابن مسعود وهو شرط قبل أن يرفع وأما عليه بتقبأها وجدان ربحها فلان الرجحة محتملة وكذا الشرب قد يقع عن أكرها أو اضطرار ولا يحد السكران حتى يعلم السكر من التيسد وسره طوعاً لأن السكر من ألباح لا يوجب الحد كالبنج ولعن (المالك) وكذا شرب السكر لا يوجب الحد وأما عدمه بالرجوع عن إقراره فلا نه خالص حتى الله تعالى فيعسل فيه الرجوع وأما عدمه في إقرار السكران فلا يحد ما احتمل الكذب في إقراره فيختار في دونه لأن الخالص حتى الله تعالى بخلاف حد التقذف لأن فيه حق العبد والسكران فيه كالحصاة عقوبة عليه كافي سائر عقوباته (ولا يرد) السكران زال العقل (لا يجرم عرسه) لأن السكر من باب الإعتقاد ولا يتحقق مع زوال العقل (أقيم عليه بعض الحد فرب شرب ثانياً يستأنف الحد كذا في الزنا) لم يأت في الحد وإذا كانت

من جنس واحد تنفذ

### (باب حد التقذف)

(هو كحد الشرب كية) أي عددها وثمانون جلده والعرو نصفها القدير (وثبوتا) حيث ثبت كل منهما شاهد مرحلين ولا يتقل فيه شهادة أنساء كافي سائر الحدود (وإذا قذف محصناً ونحوه) ولما كان معنى الإحصان ههنا ما ير المني الإحصان في الزنا فصره بقوله (أي مكلفاً) يعني عاقل بالغاً وانما اشترط ذلك لأن العار

كافي الفتح (باب حد التقذف) التقذف لغة الرمي بالناسخ وشرعاً الرمي بالناسخ والكثير ما جمع الامة واستثنى لا منه الشافعية ما كان في خلو لعدم لحوق العار قال صاحب العروة قواعد الألبان ما وافقه أحمد السمع في خبر في الخبر (قوله شهادة رطلان) قال الكمال وبسألهم القاضي عن التقذف ما هو من خصوص ما قل ولا يضمن اتفاقه ما قل الفقه في وقع القذف ما اذ لو اختلفوا فيها لم يطلب التمهيد وكذا الاتفاق على زنا التقذف اهـ (قوله إذا قذف) أي لم يقع منه على صدق مقالته فإن أنامها لم يحد أي القاذف وكذا التقذف أن تقدم السب كافي الخبر من الظهور به (قوله فصره بقوله أي مكلفاً الخ) أسقط منه قد الحريه ولا بد منه وقد ذكر في الهداية وبشرطه أيضاً أن لا يكون مجبوراً ولا أخوس ولا خفي مثلاً وأن لا تكون المرأة زناً ولا خسرناه

إذا المجهوب والرتب لا يجد تأذنهما لانهما وان صدق علمهما تعريف المحسن هنا لا يقطع العار بذلك لقوله كذب من  
والآخر من طلبه بالاشارة ولعله لو كان ينطق لصدقه كذا في العرو والمسوط طبعته له (قوله لاتقاء الزنا نهما) يعني الزنا المؤتم  
وفي المصبر من الظهيرة لو كذب مراعاة كذا في البلوغ بالسنة والاحتلام لم يحدد القاذف بقوله اه فهد استثنى من قول المختار  
واقتار قال لا يفسد قاذفا واحكامهما احكام الباقين (قوله عفا عن الزنا) قال في البرهان هو ان يكون معروفا فكذب نفسه عن الزنا  
(قوله وضعت اهم من ان وطئ بشكاح صحيح اولا) يعني اولا وطئ احلا لا يحصى ولا غيره لما قال الكمال وفي شرح الطحاوي وفي اللغة  
قال لم يكن وطئ امرأته الزنا ولا يشبهه ولا ينكح فاسد في عرفان كان فصل ذلك مره يرد الكساح الفاسد سقطت عدالة ولا  
سد على قاذفه وكذا لو وطئ في غير الملك او وطئ امة مشتركة سقطت عدالته وان وطئ على مخلوق من حرمته مؤثمة لا تسقط عدالته  
كما اذا وطئ امرأته في الحضي او امة المهر وسعوا كانت مؤثمة بسقط احصائه كانه هو اختراعا اه ويستفاد هذا من كلام  
المصنف آخر الباب اه ولم يصور الكمال قولها بولي الامة التي زوجها وذلك لان ملك متعنه ليس الا زوجها لاختلاف المهر وسع  
اذ حرمها لارض فتشيل الزنا في بوط امة المنكحة فيما لا يسقط احصائه ٧١ مع قوله بعده لان ملك المتعة فيهن ثابت ينفي  
ذلك التصور اذ لان ملك لولي في متعة امة

لا يخلق الصبي والمجنون لانهما من امة (مسما) لقوله عليه الصلاة والسلام من  
اشرك بالله فليس بمسلم (عفا عن الزنا) فان غير المغف لا يقطع العار وايضا  
القاذف صادق فهو عفته اهم من ان وطئ بنكاح صحيح اولا وهذا التعميم عتاز عن  
احصان الزنا (بصرحه) متعلق بقذف اي بصرح الزنا بان يقول زني او بارتابة  
او انت زانية وبغيرها (او بزنا في الجبل) معناه زني فانه يجرى مجرى الزنا  
وعند محمد لا يحد لان المهر وسعوا ومشتق والشبهة دارقة قلنا حاله ان غضب  
ترسخ ذلك (اولست لاسلك اولست باین فلان اية) اي قال لست باین يزيد القذف  
هو ابو المقدوف بقوله اية لفظ المصنف (في غضب) متعلق بزنا والمطوفين  
بعده ونفي المهر في غير الغضب يحتمل المعانة (حد) القاذف (طلب المقدوف)  
المحسن واشترط طلبه لان في حقه من حيث دفع العار عنه (ولو) كان المقدوف  
(غائبا) عن مجلس القاذف (حالة القذف) ذكر هذا التعميم في التنازحية نقلنا  
عن المصنفات ولا جد من حقه فانه كثير الوقوع (نزع القروا لحشوقه) متعلق  
بحد يحد لا يحد كما يحد في حد الزنا لان سبه غير مقطوع به لاحتمال كون القاذف  
صادقا لكن نزع عنه القروا لحشوقه مع اتصال الالم اليه (لا لست) اي لا يحد  
بقوله لست (باین فلان جده) بالجر صفة فلان او بدل منه وانما لم يحد لانه صادق  
في نفيه (ونسبه) اي لا يحد ايضا بنسبه (اليه) اي جده (او الى خاله او عمه)

لا حد عليه لانه نسبه لاتبان الهمته وبه تبين ان حد القذف لا يحد مع التصريح بالزنا في بعض المسائل لقربته ويصدق في بعضها مع  
عدم التصريح مثل قوله فيما تقدم صدقت هو كاذب فلهذا يحتاج لضبط هذا المسألة اه كذا في المصبر (قوله وبغيرها) يعني  
كذبه لامرأته زنا او امانة او رطب او درهم فانه يحد لان معناه زني واخذت البدل ولو قال زني بمهر او بغير او رطب او يحد  
لان الزنا داخل رجل ذكره الخ ذاق القتم (قوله او بزنا في الجبل) وكذا يحد لو قال على الجبل في حالة الغضب وهو الاوجه  
وقبل لا يحد لان لفظه على قمين كون المراد المصدق كما في القتم (قوله اولست لاسلك الخ) يعني وام المقدوف محصنة لانه في الحقيقة  
قذف لما وفي كلام المصنف اشارة الى انه لو قاض عنه امه او قال لست لاسلك وامك اولست باین فلان وفلان وهما ابواه لا حد عليه  
مطلقا وبه مرص في القتم والمصبر (قوله في غضب متعلق بزنا والمطوفين به د) اشتراط كونه في غضب واضع في الاولى  
والثالثة واما الثانية فتقدد كرها في لدهاء مطلق عن التقيد بالغضب وقد جاء بعضهم عليه كاتى تلهو وخرم في غايه البان  
ولم يتبعه الكمال وهو يصعد لما صرح به في الكافي لما تكلم التمهيد بقوله وان قال رجل لولد الزنا وابان الزنا اولست لاسلك وامك  
حرمة مسلمة فعليه الحد اه فقد سوى س الالفاظ الثلاثة وصرح به في فاضل قال رجل لست لاسلك عن ابي يوسف انه عذف  
كان ذلك في غضب او رضا اه كذا في المصبر (قوله واشترط طلبه لان فيه حقه) يشير الى ان الظاهر ان القاذف به حقه حق الله  
صرح به في المدة وبساق في كلام المصنف

(قوله أو رأيت) فزوج أمه (قوله لأن كلامهم يسمى أبا) يشير إلى أن قوله لا يقتل إلا من فلا بد من مقتله  
نفس عليه الكمال (قوله فلا حد في نفسه) يعني التي الصريح في قوله استبان فلا بد من الثاني الضم في نسبة العترة له (قوله)  
وطالب من يقع القذف في نفسه بنفسه الميت) ٥٤ يشير إلى أنه لو عتق منهم يكون غيره أقاتمه لدفع العار عن نفسه وبه صرح

أوردناه (لأن كلامهم يسمى أبا وليس باب حقيقة فلا حد في نفسه) (و) لا (قوله) بأن  
تأخذ العترة (فإن في ظاهره) في كونه أبا لا يوجب وليس المراد ذلك بل التشبيه في الجود  
والسماحة والصفاة (و) لا (قوله) بأن يلقى لعرق (فإنهم جيل من الناس في سواد  
العراق وقال ابن أبي ليلى هو قذف في نفسه لأنه نفسه إلى غير أبيه وأوجه عليه  
ما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه سئل عن رجل قال لرجل يا بني فقال  
لا حد عليه (ويطلب) حلف على طلب المقتوف (من يقع القذف في نفسه بنفسه بنفسه)  
الميت) يعني لا يطلب بعد القذف الميت إلا من يقع القذف في نفسه بنفسه (كأنه)  
وإن علا والولد وإن سفل (لأن العار يلحق بهم بسبب الجزية فقتلواهم القذف  
معنى وعند الشافعي حد القذف يورث فثبت لكل وارث حق الطالبة (ولو) كان  
الطالب (محروما) عن الميراث بالقتل أو الكفر أو الرق فإن القذف إذا كان  
محصنا حاز لأنه الكافر أو العبد أن يطالب بالحد دخل في حد يورث لولد الوالد  
قيام الولد دخلا في ظرفيهما (أو ولد بنت) فإن له المطالبة لتعاقب الجزية وعند محمد  
لا يطالب إلا من يورث بالصوبة (قال ابن باز) ليسين وقد مات أو أمه عليه حد  
واحد (لأن الغالب في الحدود عندنا حق الله تعالى فقتلوا حتى لو قذف رجلا  
مرارا وأوجه كل واحد منهم لا يجب إلا حد واحد كما سيأتي به حكم عن ابن أبي ليلى  
كان قاضيا بالكوفة فسمع رجلا يقول عند باب مسجد رجل بالإن الزانية  
فأمر بأخذه فادخل المسجد فصر به حين ثمانين ثمانين لقتله الزانية فيبلغ ذلك  
أبا حنيفة فقال يا أبا عبد الله من قاضي بلد نقض أخطأ في مسئلة واحد من خمسة أوجه  
حد من غير خصومة القذف وصر به حد من لا يجب عليه الحد أو حد لو قذف  
الفاو إلى بين المدين والواجب أن يفصل بينهما يبرم أو أكثر وحد في المسجد  
وقد قال عليه الصلاة والسلام حبوا صبيانكم كما حدكم ويحاربكم وصل سيوفكم  
وأقامه حدودكم والخاص يفتي أن يكشف أن القذفين حبان أو مبيتان لتكون  
الخصومة إليهما أو إلى ولدهما وإن اجتمعت على واحد أجناس مختلفين فإن القذف  
وزي وشرب وسرق فقام عليه الكل ولا يولي فيها خيفة المالك بل ينظر حتى  
يبرأ من الأول فبعد القذف الأول لا ينفى حتى البعد ثم الإمام بالخيار إن شاء  
بأحد الزنا وإن شاء بالقطع لاستوائهما في القوة لكونهما مبالا الكتاب ويؤخر حد  
أشرب لأنه أضعف منهما ذكر الزنا (ولا يطالب أحد) من البعد (ببده  
ولا) أحد من الأولاد (أباه بنفسه) (أه) الحرمة المطلقة لأن الولي لا يعاقب بسبب  
عبد ولا الأب بسبب ابنه فلو كان ابن من غيره له المطالبة لوجود السبب  
وانتفاء المانع (وأيض في إرث) أي إذا مات المقتوف بطل الحد بعد ذلك فلا

الكمال (قوله حاز لأنه الكافر أو العبد  
أن يطالب بالحد دخلا في ظرفيهما  
الصراج أو واجوان كان المقتوف محصنا  
حاز لأنه الكافر والعبد أن يطالب بالحد  
هذا قول أصحابنا الثلاثة وقال زفر ليس  
لهم ذلك (و) قال في الميم وأبو طالب  
الابن الكافر والسيد بنفس الأب (أه  
فلم يحصل اختلاف مع محمد بن زفر  
رحمهم الله (قوله أو ولد البنت) هو ظاهر  
الرواية كما في القتم (قوله وعند محمد  
لا يطالب إلا من يورث بالصوبة) كذا في  
الفتاوى وبخلافه ما في الهداية حيث قال  
ويثبت لولد البنت كما ثبت لولد الابن  
خلافا لمحمد (أه) قال الكمال وقوله خلافا  
لمحمد في فروا به ليست هي ظاهر الرواية  
عنه ثم قال فإن قلت فظهر الاتفاق على  
ولادة المطالبة لولد الولد بنفسه حده وحده  
أغما الف زفر في ذلك يحد ويحد الأقرب  
فيلجوه ما في فاضلان إذا دخل حد الزنا  
لا حد له قلنا ذلك لا يبرأ لأن في إحداده  
من هو كافر فلا يكون قاذما لم يبرأ مسلما  
بخلاف قوله أن ابن الزانية لأنه  
قاذف لجسده الأدنى فإن كان أو كانت  
محصنة حد (قوله) والواجب أن يفصل  
بينهما) هذا على ميعال الفرض والتقدير  
يعني لوزنه حدان لو حب القتل وليس  
المراد أنه يساق عليه الحد هنا بعد الفصل  
فليقتله (قوله ذكره الزنا) يعني  
ذكر ما نص عليه من قوله حكمي الخ لما  
أصل المسئلة فأخذهما حكمي (قوله ولا  
أحد من الأولاد أباه) (لو قال أمه لكان  
أولى لشغل الأبوين والأحد والحدان

قال في البحر فبدا القذف لاهلوشتم ولدهما من زكريا القنينة (أه) ثم قال صاحب البحر في نفسى مشتق للشافعي  
لتصرحهم بأن الولد لا يساق بسبب ولده فإذا كان القذف لأوجب عليه شافعا فنتم أولى (أه) (قوله وليس فيه إرث) يشير  
إلى أن طلب القرع بنفسه أصله متناهي بالأحالة لا الميراث كما في البحر (قوله) أي إذا مات المقتوف بطل الحد عندنا خلافا للشافعي (الخ)  
ذهب صدر الإسلام أبو اليسر إلى أن المتب عليه حتى البعد كقول الإمام الشافعي رحمه الله تعالى

(قوله ولاه نياض عنه) كذا الضعوف لم يكن له لس الامام ان يقيم بعد هذا المذنب وعفوه بل اقطاعا وطلبه حد لان الضوف كان لتوافكا منه لم يخاصم الى الآن وفي غاية البيان معز بالي الشامل لا يصح صفو المذنب والآن يقول لم يصفني او كذب شهودي اه كذا في البصر (قوله قال رجل لا تقولوا زاني فرد عليه بلابل انت حنذا) يعني طلبه لاولا فلو كان قد تصدق بالثقة كان قصاصا ولو كذا في البصر انما يميز ان لا يملك ولا يملك ولا يملك وهذا اختلاف ما يوجب التزيم من السب فانما كانت كفايا بشرط ان لا يكون في مجلس القاضي لانها مبرزان فتشابهان بين يدى القاضي كفايا البصر (قوله اقر ولد فني الخ) كذا ذكره هنادي الهداية والكثير ايضا وقد تقدم لهم في باب الامان ما يقتضي عن هذا ٧٣ من قوله سمعني ابي التوامين واقربا الثاني حد وان عكس لاهن وثبت نسبه ما فيه وما

الشافي لان الارث يجري في حقوق العباد وهما حق الشرع غالب عندنا (ولا فيه رجوع) يعني من اقر بقتل ثم رجع لا يقبل لان المذنب فيه حقا فكتبه في الرجوع بخلاف حدوده في حال حتى اقر الله تعالى اذ لا مذهب له فيما (ولا اعتناض) أي اخذ عوضا (عنه) لانه ايتنا يجري في حقوق العباد (قال رجل لا تقولوا زاني فرد) الاستحالة عليه (بلا) أي بقوله لا (بل انت حنذا) لان معناه لابل انت زان (ولو قال لعنه فردت به حدت ولا بان) لان كلامه ما اقتضى الاخر وقد فهمه بحسب الامان وقد فهمه اوجب الحد في حد لا ينفق بداته فائدة ابطال الامان لان الحد وفي القذف ليس بأهل الامان ولا اطلاق في عكسه لان الملازمة تحدد الحد في حد لان احصائه لا يبطل الامان والحد ودق القذف لا تلازم له قوط الشهادة في حال دفع الامان لا يفي معنى الحد (ويزيت بك هدر) يعني اذ قال لها بازائه فقلت زيت بك فلا حد والامان لو وقع الشك في كل منهما لاحتمال انها ارادت الزنا قبل التكاثر فيجب الحد لا الامان واحتمال انها ارادت زنا في هو الذي كان معك بعد النكاح لا في ما كنت احدا فغيرك وهو المراد في مثل هذا الحد وهل هذا يوجب الامان لا الحد لوجود القذف منه لانهما هما الشك (اقر ولد فني لاهن وان عكس حد) لان النسب يثبت باقراره ثم بالنسب صار قاذفا فوجب الامان واذا افتاهم اقر فقد كذب نفسه فوجب الحد (والولدان) يعني ولد اقر به ثم بغاه وولدته فاهم اقره (له) أي ثبتت نسبه ما منه لا اقراه (قال لراة بازائي حد ورجل بازائه لا) كذا في حصة الفقهاء (لاشي ليس بابي ولا يا بك) لانه نفي الولادة ولا يصبره فاذنا (ولا حد بقتل من لها ولد لابل) لقيام امارتها لانها هي ولي ولادة ولد لابل له فقامت امارته نظر اليها (او) بقتل (من لا تحت ولد الولد هي) اقر بقتلها بعد موت الولد لقيام امارتها لانها هي بخلاف الملازمة لان في الولد حيث يحد قاذفا لا انتفاء امارته (او) بقتل (رجل وطئ في غير ملكه بكل وجه او بوجه كالامة المشتركة) فان الوطئ في صورتين حرم له ولله والاصل ان من وطئ وطئا او امانة لا يجب الحد بقتله (او) وطئ (في ملكه الحريم ابد اكامة هي اخته رضاعا او من زنت) عطف على رجل وطئ أي لا حد بقتل من زنت (في كفرها)

ولا انما صاحب الهداية على ذلك (قوله) ولو قال لراة بازائي حد هذا بالاتفاق لان الترخيم شائع (قوله ولو قال لرجل بازائه لا) أي لا يحد وهو اسحقان عند أبي حنيفة وأبي يوسف وعند محمد والشافعي يحد لانه قذف على المباشرة فان التامزاد له كافي علامة ونسابة ولما انه رماها بها يستحيل منه فلا يحد كالأول فذهبوا وكما قال أنت حمل فلزنا لا يحد وكون التامزاد بالامانة مجاز لما عهد لها من التامزاد ولو كان حقيقة فالحد لا يجب بالشك كذا في الفتح (قوله لا شيء ليس بابي الخ) كان لا نسب تقدمه على المسئلة التي قبله لتعلقه بما قبلها (قوله لابل له) يعني لابل له معروف في بلد القذف لا في كل البلاد كذا في البصر اه فهذا اعم من مجهول النسب لانه من لا عرف له أبي فمسقط راسه (دوله) او بقتل من لا تحت ولد يعني وقد نفي القاضي نسبه عن ابيه واسحق منقطع النسب عنه حتى لو ادعى الولد بعده الحد او لم يحد حتى مات او لاهن ولم يقطع القاضي نسب الولد حد قاذفا وكذا يحد لو قامت به عصى انه ادعاه وهو ينكر وثبت النسب من الاب ويحد الاب

١٠ درر في تلويحها عن صورة الزواني كافي البصر الفتح (قوله بخلاف الملازمة لان في الولد) صريحه في الفتح كما يحد قاذف ولد الزنا وولد الملازمة (قوله بكل وجه كوطه) لاجنبية فانه سقط احصائه ولو لم يكن كذا سقط احصاء المرأة المسكرة فان الاكراه سقط الاثم ولا يخرج الفعل من ان يكون زنا كافي الفتح عن الميسر (قوله او من زنت في كفرها) لو قال من زنا لكان اولي ليشمل الرجل صريحا وان علم حكمه من حكمها فيه صريح في الهداية والمراد انه قذف بعد الاسلام بمن زنا كان في الكفر بان قال زنت وانت كافر كذا في الفتح



كذلك قال في البدائع فان اقام أربعة من التهود على معاتبة الزمان المقتضوف أو  
 على اقراره الزنا سقط الحد من القذف ويقام حد الزنا على المقتضوف اهـ قلت في اقامة الحد على المقتضوف بالينة على اقراره فظهر  
 لا يقتضي دليل في كلام البدائع ما يناقض هذا وهو ان العراب توصوا لوقاقرى الزنا أربع مرات في غير مجلس القاضى وشهد التهود  
 على اقراره لا تقتضى شهادتهم لأنه ان كان مقررا لتهمة لا نقول ان الحكم لا يقرار الا لتهمة ادان كان منكرها لا لانكاره من وجوب  
 والرجوع عن الاقرار في الحد والناقص حقا في جميع اهـ فقد انا بهذا ماضر بحالنا لحد على المقتضوف باقامة البينة على اقراره  
 ولا يحد على القاذف لاقامة البينة ويمكن دفع المتأنصه فيحد قبل صاحب البدائع على القذف والتشهير المشور باجتماع قوله بسقط الحد  
 من القاذف على قوله او على اقراره على الزنا وارباع قوله ويقام حد الزنا على المقتضوف على قوله فان اقام أربعة من التهود على  
 معاتبة الزمان المقتضوف اهـ ولكن لا يخفى ما مضى من التكلف ولا ساعده كلام القصة وفي كلام الكمال ما يترى الى هذا  
 حيث قال فان شهد رجلان أو رجل وامرأتان على اقرار المقتضوف بالزنا بدرأع القاذف الحد من الثلاثة أى الذين اقامهم  
 القاضى فشهدوا بالزنا لان الثابت بالبينة كالثابت ٧٤ بالمعينة فكأنما شهدوا بالزنا لان المعنى في الاقرار اسقاط الحد

لا اقامته لان ذلك لا يمكن ولو كثرت التهود  
 اهـ وفي التتارخانية عن التهذيب شهد  
 أربعة اقر بالزنا لحد عليهم ولا على  
 المشهود عليه بالزنا اهـ قوله ويؤجل  
 الى قيام المجلس مظهر الرواية وعن  
 ابي يوسف ستأنيبه الى المجلس الثاني  
 كافي الفتح (قوله ولا تكفل) قال الكمال  
 ولا تكفل في شيء من الحدود والقصاص  
 في قول ابي حنيفة وأبي يوسف الاول  
 ولهذا نصبه أبو حنيفة وفي قول ابي يوسف  
 الاثنى وهو قول محمد بن حنبل لا تكفل  
 قل هذا لا يجس عندهما في دعوى حد  
 القذف والقصاص ولا خلاف انه  
 لا تكفل بنفس الحدود والقصاص ثم قال  
 وكان أبو بكر الرازي يقول مراد ابي حنيفة  
 أن القاضى لا يجبره على اعطاء التكفل  
 قأما اذا سمعت نفسه فلا بأس لان  
 نفسه نفس موصوفة عليه والتكفل في

لصحة الزنا ما شرطا لانعدام الملك والزنا حرام في جميع الاديان (أو) يحدف  
 (مكتبة مات من وفاء) لتتمكن الشبهة في حوته لاختلاف الصحابة فيه (وحد  
 مستأن من قذف مسلها) أى في دار الاسلام لان فيه حق العبد وقد التزم اسما  
 حقوق العباد (و) حد (قاذف واطعى عرسه حائضا) لتكون الحرمة مؤقتة (أو)  
 والى جارية (مملوكة حوت مؤقتة كمنه المحبوسة أو مكاتبته) قاذف (يجوسى  
 نسكه امه فاسلم) فانه يحرم عند ابي حنيفة خلافه معاودة ما بين على ما مضى ان  
 تزوج المحبوس بالمحارم حكم العصة فيما بينهم هذه - لا قاله ما اذا اقر (القاذف  
 بالقذف بطالب) أى القاذف (بالينة) على كون المقتضوف زانيا (فان اقام  
 أربعة على زناه واقراهم) أى بالزنا (كأمر) أى ارباع أو مرة بمجلس (حد  
 المقتضوف وان يحجز) القاذف عن اقامة البينة (للمسال واستأجل لاستحار تهود  
 في المصر يؤجل الى قيام المجلس فان عجز حد ولا تكفل لذهب فطلبهم بل يجس  
 وقال ابن القيم (من يحضرهم كذا في تحفة الفقهاء كفى حد) واحد (بجنايات  
 اقتبس بمختلف ما اختلف) أى جنسا وقد مر تفصيله

### (فصل ١)

(التعزير تأديب) في الكشف العزيز المنع ومنه التعزير لانه من منع معاودة  
 القبيح (دون الحد) أى أدنى قدر من الحد وهو قد يكون بالمجلس أو بالصرح

الكفاية بالنفس انما يطالب بهذا التعزير اهـ (قوله بل يجس ويقال له ابنت الهم) هو ظاهر الرواية وذكر  
 ابن رستم عن محمد بن ابي بكر انه من باقى بهم الملقى عنه وموت معه واحد من شرطه ليرد عليه كذا في الفتح ومنه إشارة الى أن المراد  
 بالمجلس حقيقة وبه صرح في التتارخانية فقال المراد بالمجلس حقيقة وقال في البدائع وأراد بالمجلس الملازمة أى يقال لدهى  
 لازمه الى هذا الوقت فان حضر البينة فيه والاخى سبله اهـ (قوله كفى حد واحد بمجنايات الحمدسها) هو من التداخل في  
 الحكم لا الهم وقدمناه في حدود التلاوة ومن قروع التداخل لو قذف أو حو قذفى سوط من حده لاول كفى كذا في الفتح  
 (فصل ٢ التعزير تأديب) قال الكمال التعزير التأديب فيما شرع فيه التعزير اذ اراد الامام واحد ولا يخفى على أحد انه  
 ينقسم الى ما هو حق البدن وحق الله تعالى كان حق الله عليه الانسان وان لم يكن محسبا لانه من باب ازالة التمييز بالبدن والشرع  
 وكل أحد ذلك اهـ وهو يشير الى أنه لا يسمي غير الحاكم الاحال قيام الله صوما ما بعد فليس الا لا حكم كذا في العبر وما كان حق  
 الله متوقف على الدعوى لا يقضه الا الحاكم او من حكمه فيه وفي العبر عن المجتبى وقبل لصاحب الحق اقامته كان متخاصم وقبل  
 للامام لان صاحب الحق قد يسرف فيه غلاظا اهـ (قوله دون الحد) أى الذى هو أدنى الحد وهو حد البدن لا سب كرهه المصنف  
 (قوله أو الصغ) كذا في المغرب وتغله في العناية عن الظهيرة اهـ وقال في البصر ذكر أو البصر والمرحى انه لا يباح التعزير

صحيح ومنه من يرى من الاستغناء قد انغره أهل القبله كذا في القضي والمصنف الضرب على القضاة  
 أو الضرب) سدد كالمصنف أو الخالصة لا يكون بالقتل بل براه من في بقي التزير بالشر وأخذ المال فأما التزير بالشر  
 مشروع بعد أن لا يكون قضا كذا في الضرب عند القضي وأما بالمال فصنفه أن يجبه عن صاحبه ليقرب من صاحبه بالمال  
 البصر عن البراءة به أو لا يتقي به المصنف من تسلط الظلمة على أخذ مال الناس فما كونه (قوله) أكثر منه من ثلاثين (سوطا)  
 سيقبده المصنف بما إذا كان مبيعه من جنس ما يجبه فيه حلا تلف فهو أن يقول فنيته بأوامر ولد فزانية كذا في الغانية (قوله) وأقله  
 ثلاثة) هذا على ما ذكر القديري وقال حدثني في القضاة ذكر مشايخنا أن أبا علي ماري الأمامي قد روى عنده عن أبيه عن  
 به لا يختلف باختلاف الناس وعن أبي يوسف أنه على قدر عظم الجرم وضربه وعنه أن يقرب كل نوع من باب يقرب بالنس  
 والقصة من حد الزنا والقذف بشر الزنا من حد القذف اه وتقر به من حد الزنا أن يكون فيه أن الجمل الحدان وتقر به من خط  
 القذف أن يكون فيه أقل الجملات كذا في الغانية (قوله) وأقله ثلاثة لأن ما دونها لا يقع (الزجر) أي لمن يتساهل بما قد  
 علمت أنه ليس لازما لاختلاف باختلاف الناس (قوله) ولا يفرق) ٧٥ كذا في القضاة وفي حدود الأصل يفرق التزير على

الأعضاء وفي أشربة الأصل بضربه  
 التزير في موضع واحد وقال الزاوي  
 ليس في المسئلة اختلاف الرواة  
 واختلاف الجواب لاختلاف الموضوع  
 فالأول فيما دللنا عليه بالتزير أقصاه والثاني  
 فيما دللنا عليه وهكذا في القضي وفي القضي  
 كذا في البصر (قوله) والتزير به أربعة  
 مراتب) كذا في القضي عن الشافعي (قوله)  
 وهو أن يقول له القاضي بلغني أنك تفعل  
 كذا وكذا) فسد في شرح المصنف عن  
 النهاية بأن يكون مع النظر وجه عبوس  
 اه ولا يعني أن هذا مع ملاحظة السب  
 فلا هو أن لا يكون مما سببه أدنى الحد  
 كذا في الأصناف من أجنبية غير الجماع (قوله)  
 والثاني في الإعلام والجبر إلى باب القاض  
 بشيء من الأول بمصطلح الأول بعد  
 اجتماع القاضي من غير سبق طلب لمن  
 يعزوه ولا يتعد الثاني والأول اه وعلى  
 ما ذكر في السدائم التفسير ظاهر لقوله

أو تميز ذلك الأذن والكلام العنيف أو تظن القاضي له وجه عبوس أو أضر  
 به شيء (أ) كقوله ثمانية وثلاثون سوطا وأقله ثلاثة) لأن التزير به في أن لا يبلغ حد  
 الحد وأقل الحد أربعون ووجد الحد العنيف القذف والشرب وأبو يوسف اعتبر حد  
 الأول لا يلام الأصول وهو ما فون وتقص عنها سوطا في رواية وخمس في أخرى وإنما  
 كان أقله ثلاثة لأن ما دونها لا يقع به الزجر (ولا يفرق) الضرب على الأعضاء  
 (هنا) أي في التزير كما يفرق في الحد لما سبق والتزير به على أربع مراتب تميز  
 أشراف الأشراف كالغفاه والعلمية وتتميز بالأشراف كالأهانة وكبار الخوار  
 وتميز برؤس الناس وتميز برأس الناس فالأول الإعلام لا غير وهو أن يقول  
 القاضي بلغني أنك تفعل كذا وكذا والثاني الإعلام والجبر إلى باب القاض وتميز  
 الأوساط وهم السوقة الإعلام والجبر إلى باب القاض والمبس وتميز برأس الناس  
 الإعلام والجبر إلى باب القاض والمبس والضرب (ومع جبهه مع ضربه) إذا احتج  
 إلى زيادة تأديب (وضربه) من ضرب الحد لأن الضعف سوى فيه من حيث  
 العدد فلا يخفف من حيث الوصف كيلا يؤدي إلى فوت المقصود ولذا يخفف من  
 حيث التفرقة على الأعضاء ويضرب قائما في أزار واحد (ثم) الضرب (لزنا) أخذ  
 من الباقي لأنه ثابت بالكتاب وحد الشرب ثبت بإجماع الصحابة رضي الله عنهم  
 حيث قال رضي الله عنه إذا شرب مكر وإذا سكر هذى وإذا هذى أقرى وعلى  
 المقرين ثمانون جلده وعلمه إجماع الصحابة رضوان الله تعالى عليهم (ثم) الشرب ثم  
 القذف (لأن جنابة الشرب مقطوع بها وجنابة القذف لا احتمال كون القاض

تميز بأشراف الأشراف بالإعلام المجرد وهو أن يبعث القاضي أمينة له فيقول بلغني أنك تفعل كذا وكذا وتميز بالأشراف  
 الإعلام والجبر إلى باب القاض والخطاب بالمواجبة الخ وما على ما ذكره النكاح فيتميز الثاني من الأول بالمصونة في ذلك  
 وبادة عن الجبر والإعلام فإنه قال تميز بأشراف الأشراف وهم العلماء والعلمية بالإعلام وهو أن يقول له القاضي بلغني أنك تفعل  
 كذا فتميز به وتميز بالأشراف وهم الأمر أو له ما قبل بالإعلام والجبر إلى باب القاض والمصونة في ذلك وتميز بالأوساط وهم  
 السوقة بالمجر والمبس وتميز بالأوساط بهذا كله والضرب اه (قوله) وضربه بأشده من ضرب الحد) يؤخذ من التثليل أن هذا  
 فيما إذا عزز بما دون أكثره والأقسمة وثلاثون من أشد فوق ثمانين حكما فضلا عن الضرب بأشده مع تنقص واحد من  
 الأشد فيقوت المعنى الذي لاجله نص كذا قاله السج قاسم بن قطلوبغا (قوله) ويضرب قائما في أزار واحد) كذا في القضي عن  
 المبسوط ثم قال وفي فتاوى قاضيان يضرب في التزير برأى عليه شيئا وينزع الحد والفرق والحد في التزير به اه (قوله) لأن جنابة  
 الشرب مقطوع بها) أي متيقن بها بالشهادة كذا في البصر والنهر اه ويمكن أن يقال لا يلزم من المشاهدة التيقن بالنسب  
 لأن قد تكون لإساعة لقمة وتقوم عليه سنة ممكن الحد بالحد لا بالتشبه به

(قوله قال له يا فاسق فأراد إثباته) يعني بأن يشهد ٥٩ الشهود فاسق من غير بيان سيئه لا يقبل أمال الأولاد اثباته فثبت حتما

لما اتفق فيه المصنوع كمرح الشهود إذا قال رشوتهم بكذا فطهره رده تعقل البينة كذا هذا اه نقله صاحب البحر عن القنية فالصنف قد ذكر بعض ما فيها مع الحاجة إلى هذا كبراهيه ثم قال في البحر وإذا قال أنا فاسق فلما رجع إلى القاضى ادعى أنه رأى بمقل أحذية أو طاقها أو خلاها وشهدت ثم أقام رجلين شهدا أنها رأيا فعل ذلك فلا شئ في قبوله واستقر التعمير عن القائل وينبغي على هذا القاضى أن يسأل الشاتم عن سبب فسقه من نفسه فإن من سببها طلب منه إثباته وينبغي أمّا أن يبين أن سيئه ترك الاشتغال بالناس مع الحاجة إليه أن يكون صحيحا ولا سبب له عنه بل يسأل المقول له عن القرائن التي عليه فإن لم يعرفها ثبت فسقه فلا شئ على القائل له يا فاسق كما صرح به في الجني أن تارك الاشتغال بالعلم لا يقبل شهادته اه (قوله بخلاف ما إذا قال يا زاني) من تته كالم القنية وقدمه المصنف في أبواب حد القذف (قوله وعزير بقذف مسلم) قال في البحر التشديد بالمسلم أعاق إذا لو شتم ذمها جزر لأنه ارتكب معصية كذا في القبح وهو النفس لو قال ليهودى أو مجوسى ما كافر بأثم أن شئ عليه قال صاحب البحر ومقتضاه أنه يعزى لارتكابه ما واجب الإثم اه وفيه تأمل (قوله وعزير يا كافر) كذا في الهداية وقال في التتارخانة عن المحمديات قال بعضهم من قال لا شئ ما كافر لا يجب التعزير بما لم يقل يا كافر فانه لا راد الله تعالى على المؤمن كافرا بأنطاعون فيكون محتملا اه كذا في المهر قلت يرجع خلافا لحالة السب والاذية فلذا أطلق في الهداية وغيرها (قوله إلا أن يكون لصا) كذا لو كان به ما وصفه به كذا في البحر (قوله فينبى

صادق في قذفه ويجوز من إقامة البينة لا يدل على كذبه لاحتمال ضيقه شهده أو أنهم عن أدائها ولا ن شارب الخمر قلنا يجوز أن يصدق القذف فمصر كل شاربه ما بها بين الشرب والقذف فثبت من حيثنا ومن القاضى حثاته واحدة فلهذا كان خبره أخف من ضرب الشارب وإن كان منصوصا عليه كذا في الكفاي فاضطرر ما قال صدر الشريعة أقول حد القذف ثابت بالنص وهو قوله تعالى فاجلدوهم ثمانين جلدة وحد الشرب نجس على حد القذف لأن حد الشرب لم يثبت بالقياس بل بإجماع الصحابة غاية أنه من عند الإجماع هو القياس وقد تقررو الأصول أن الحد حكم يستدل إلى إجماع لاسنده (وعزير بقذف مملوك) عبدا أو أمنا أو أم ولد (أو كافر بزناه) لأنه حثاء بقذف وقد امتنع وجوب الحد لنفسه إذا احصان فوجب التعزير ولهذا يبلغ في التميز برغائه وفي الأصول التمسك بالرى إلى الإمام ومورثان أنى بان يجب فيه ما يلزم في التعزير برغائه أحداهما ما إذا أصاب من الاحتمية كل حرم غير الإجماع والثانية ما إذا أخذ المارق بعدما جمع المنافع قبل الإخراج كذا في الكفاي (و) عزير بقذف (مسلم) يا فاسق الآن يكون معلوم القنى) تخفيف لا يبرز ذكره فاضطرر (قال له يا فاسق فأراد إثباته دفع التعمير بر لا يسمع لأنه شاهد على المرح المحرور بخلاف ما إذا قال ما زاني فأراد إثباته حيث سمع) لأنه ثبت عليه الحد وهو حق الله تعالى فلا يكون حراما بمجرد كما ساقى في كتاب الشهادة (و) عزير (يا كافر ما حثت بأماق يا فاجر ما حثت بشائش يا فاسق يا زنديق يا لص) الآن يكون أصا كذا في الغانية (يا ديوت) هو من لا يغار على زنا أهله (يا قريظان) هو ضرب قنطاريان مراد قديوت (يا شارب الخمر ما أكل الرأيا بابن الغيبة) في الفتاوى الظاهرة بركة القعية الزانية ما عودته من الغيباب وهو السمل وكاف الزانية في العرب إذا مر بها رجل سلط ليقضى بها حاجته فثبت الزانية لهذا القعية وقيل هي من تكون همت الزنا وقيل هي الخش من الزانية لأن الزانية قد تغفل سرورا تفت منه والقعية من تعاهده بالاجرة أقول رده على طاهره أين مقتضى هذه المعاني أن يكون في القعية معنى الزنا معز يده أمر قبيح فنبى أن يجب فيه الحد كما وجب في باب الزانية كما أمر الله الآن يقال إن الحد اغتاجب إذا قذف بصر رج الزنا أو عاوى حكمه بأن يدل عليه فقط اقتضاء كما إذا قال لست لا يسلك أولست يا بن فلان أبيه في القنب كك ما مر ولفظ القعية لم يوضع لمعنى الزانية بل استعمل فيه بعد وضع لمعنى آخر كما مر لا يدل عليه ما اقتضاه أيضا وهو ظاهر يؤيده ما قال الزنبي لا يقال يجب الحد بقوله آخره لست لا يسلك وهو ليس بصر رج في الزنا لاحتمال أن يكون من غيره بالوطء بالشبهة لا تقول قسمة نسبه أمه إلى الزنا اقتضاء والمقتضى أذا ثبت بجمع لوازمه فثبت الحد أذا ثبت اقتضاء كالثبات بالامارة هذا غاية ما يمكن في هذا المقام لكنه بعد موضع تأمل (باب القاذرة) فإن من يتأمر كل معصية فلا يكون في معنى الزانية ولا في حكمه فلا حد به (الثل ماوى الموصى أنت ماوى الزواني ياعن لعب بالصبيان يا حرامزاده) معناه المتولد من الوطء الحرام وهو أعم من الزنا وغيره كالوطء حال الحيض وفي العسرف لا يراد الأولاد الزنا وكثيرا ما يراده

(قوله وانما عزز فيها لانه اذى مسلما والحق بالشتم) يشير الى ان كل من ارتكب منكرا واذا مسلما على اذنه ما يجوز شتمه  
 او قبل عزز قال في منح الفتاوى ووضعا للمين وكذا في الاشياء الخائفة (قوله وقيل في عرفنا الى قوله وهذا حسن كذا في الكافي)  
 مثله في الهداية وقال الكمال فحصل ثلاثة مذاهب ومطرا هو الرواية لا يزمر مطلقا ومطرا في من مطلقا والمصلح بين  
 كون المخاطب من الاشراف فيعز زقاؤه والا فلا (قوله ادعى على رجل سرقة) ٧٧ كذا في البحر عن القنية ثم قال وفي الفتاوى

المر اجبت اذا ادعى على شخص يدعي  
 قوبح فتعززه وعجز عن اثبات ما ادعاه  
 لا يجب عليه شيء اذا صدر الكلام على  
 وجهه الدعوى عند حكم شرعي اه  
 (قوله وهو حق العبد) كذا قال في  
 البحر عن الغنية وفي الفقه لا يخفى على  
 اخذنا بتقسيم الى ما هو حق العبد وحق  
 الله تعالى في حق العبد يجري فيه ما ذكر  
 اي من نحو الارواح اما ما وجب منه حقا  
 لله تعالى فقد قدمنا انه يجب على الامم  
 اقامته ولا يحل له تركه الا فيما علم انه  
 اتزجوا لافعال قبل ذلك (قوله وشهادة  
 رجل وامرأتين) كذا في التارخانية  
 عن المنتقى ومثاقفه ما قال في الجوهرة  
 ولا ينسب في التميز برشادة التسامع  
 الرجل عند ان حصة لانه عقوبة كالحد  
 والقصاص وقال ابو يوسف ومحمد تقبل  
 شهادة النساء مع الرجل لانه حق ادعى  
 كادون لانه لا يصح العفو عنه اه وقد  
 علمت تقسيمه (قوله لا يزمر الزوج زوجته  
 على ترك الصلاة الخ) قال في التبيين  
 وقوله يعني صاحب التصانيف بخلاف  
 الزوج اذا عزز زوجته الخ يشير الى انه  
 يجوز له ان يضر بها هذه الاشياء يعني  
 ترك الصلاة والزينة والنسل من الحنابة  
 وترك الاجابة اذا دعاه الى فراشه  
 والتسريح من البيت ثم ذكر ما قاله  
 المصنف ايضا هذه (قوله راي رجلا مع  
 امراته الخ) كذا قاله الى يلى وقال قبله  
 سئل الهندواني عن رجل وجد رجلا

انكسب الثمن فلا يحده وانما عزز فيها لانه اذى مسلما والحق الشتم ولا مدخل  
 لقياس في الحد وفوجب التميز (ولا اى لا يزمر) (يا حمار يا خنزير يا كلب  
 يا نيس يا قرد يا حمار يا نيس) اى بالان الهام (او بغيره) كذا في المؤخر فاذا  
 يستعمل فيمن تزوج اهله لانا لكنه ليس معناه الحق في التعازيل بل بمعنى المؤخر  
 فلا يميز فيه (يا نسا) فانه من ضم الهوام ولا قصد دونه معنى معناه (يا ضعة)  
 وزن نقطة من يعض على الناس ويوزن الهضم من يعض على الناس  
 (يا مضرة) هو ايضا كذلك وقيل في عرفنا يزمر يا كلب يا حمار يا خنزير يا قرد  
 يراد به الشتم ويأذيه وقيل اذا كان المسبب من الاشراف كالغفها والعلوية  
 يعزولان الوحشة لتعظيمه بل وان كان من العامة لا يعزولان بكنه وهذا  
 حسن كذا في الكافي (ادعى عند القاضي على رجل سرقة وعجز عن اثباتها  
 لا يزمر) لان مقصود المدعي تحصيل مال له بالسب والشتم (بخلاف دعوى الزنا)  
 فانه اذا لم يثبت بحد للمدعى (وهو حق العبد) اى حق العبد غالب فيه (فيكون الزنا ابراه  
 فيه والسب واللعين والشهادة على الشهادة وشهادة رجل وامرأتين) بخلاف  
 الحد الذي هو خاص حق الله تعالى حيث لم يعز فيه شيء من ذلك (يزمر المولى  
 عبده والزوج زوجته على تركها الزينة و تركها) فعل الحنابة وعلى الخروج  
 من المنزل وترك الاجابة الى الفرس لا اى لا يزمر الزوج زوجته (على ترك الصلاة  
 والاب يزمر الان عليه) قال في النهاية وانما عزز بها لانه تعود اليه لا ينفقه تعود  
 اليها الا يرى ان ليس له ان يضر بها على ترك الصلاة لانه يضر بها على ترك الزينة  
 ونحوه (من حداه وزفان قدمه هدر) لانه فعل ما فعل بالشرع فيكون  
 مفسوا بالاشرف كانه مات خنفا انفه (الامر ان يزمرها زوجها) بمثل ما ذكرنا  
 (فجانت) فان دمها لا يكون هدر الا نأديه مع ما يقتضيه شرط السلامة (ادعت  
 على زوجها حمار يا نسا وثبت ذلك عليه عزز) وكذا الخ لانه اذ ضرب الصبي ضربا  
 فاحشا يزمره كذا في مجمع الفتاوى راي رجل مع امراته او مع محرمه وهما  
 مطلوعتان قتل الرجل والمرأة جميعا كذا في المنية

(كتاب السرقة)

(هي لغة احدث التي من الغر خفية اى شيء كان وشرعا) اخذ مكلف اى عاقل  
 بالغ خفية قدر عشرة دراهم مضروبة بحدا مجرزا) خفية قدرا واحدا منه (كان  
 اوصافا) فتدريده على المعنى القوي اوصاف سرقة ما في السارق وهو كونه مكلنا  
 ومنا في المسروق وهو كونه مالا لا متوقفا عليه دراهمنا في المسروق منه وهو كونه

مع امراته يحمل له قتله قال ان كان يملكه يزرعها بالصباح والضرب بمجادون السلاح لا وان علم انه لا يزرعها الا بالقتل حل له القتل  
 اه (كتاب السرقة) (قوله فتدريده على المعنى القوي اوصاف شرعا) قال الكمال وزيادة الاوصاف لا تملأ الحكم  
 الشرعي بها لا شأنا ان اخذ اقل من التصاب خفية سرقة شرعا لكن لم يلحق الشرع بحكم القطع اه

(قوله والمخى النوى مراعى فيما انتدوا انتهاء) يعنى اذا كان بالنهار كافى التبيين (قوله او ابتداءه) أى اذا كان بالليل لا وقت لا يملكه القوت فيه فلو لم يكتب ما يخفى نفسه ابتداء لا منقطع القطع فى أكثر السرايق لا سيما فى دار مصر بخلاف ما اذا كانت فى النهار لا وقت يملكه القوت فيه كافى التبيين (قوله وفيها سارقة عين المالك او من يقوم مقامه) أى فى الحفظ وشرطه ان تكون خفية على زعم السارق حتى تدخل دار انسان فسرق واخرج من الدار وصاحب الدار يعلم ذلك والسارق لا يعلم انه يعلم قطع ولو كان السارق يعلم بان صاحب الدار يعلم ذلك لا يقطع لانه جهر كافى التبيين (قوله جديده) يشير الى ما قاله الكمال حتى لو كانت زينة لا يقطع بها ولو يجوز بها لان نقصان الوصف بنقصان الذات وشرط ان يخرج ما مرقة ظاهر راحة لو انتفع دنارا فى الحرز ثم خرج به لا يقطع ولا يشترط وطء بل يضمن مثله لانه استهلكه وهو سبب الضمان للعدا وان يخرج النصاب بمرواحه فلا يخرج بضمه ثم دخل واخرج ٧٨ باقية لا يقطع اه ولا يشترط ان يكون المالك واحدا فليقطع بغيره عشرة دراهم لعشرة من حرز واحد كافى بضمه

محرز او سبب ما تى ما بان شاء الله تعالى والمخى النوى مراعى فيما ابتداء او انتهاء كما اذا باشر سبب الاخذ فله نحو اخذ خفية او ابتداءه فليقطع كذا اذا قرب الجدار خفية واخذ المالك من المالك مكابرة على الجها ثم انتها ما اخرى وهى السارقة المشهورة وفيها سارقة عين المالك او من يقوم مقامه ولما كبرى وهى قطع الطريق وفيها سارقة عين الامام لانه المتصدى لحفظ الطريق باهوته وشرطه كونه السارق مكلفا لان الجناية لا تتحقق بدون العقل والبلوغ والقطع خزانة الجناية وسرطه كونه المأخوذ عشرة دراهم مضروبة بجديده فصاعدا اوقدره باقية فان النص الوارد فى حتى المبرقة يحمل فى حتى قيمة المسرقة وقد ورد الحديث فى بيته فى الجلة حيث قال صلى الله عليه وسلم لا يقطع السارق الا فى ثمن الجين وقال اصحابنا الجين الذى قطع المديقة على عهد النبي صلى الله عليه وسلم كان يساوى عشرة دراهم دراهم بن عباس وابن عمر رضى الله عنهم وشرط كونه اوزن سبعة مثاقيل لانه المعتبر فى وزن الدراهم فى ثواب البلدان وكونه مضروبة لانه التناوله عرفا لاصم الدراهم وهو ظاهر الرواية وهذا لا يصح حتى لو سرق عشرة نبال اساور عشرة مضروبة لا يجب لقطع لان شرطه العقوبات تراعى فى وجودها لصحة الكمال والتبرأت من المضروب قيمة ولو اشرطوا الجودة حتى لو سرق عشرة قد شتم قطع عندا فى خشفه وزفر وشرطه كونه لاخذ من حرز لا شبه فيه لان ما يدار بالشبهات لا يستوفى شبهة والحز قد يكون بالمكان وقد يكون بالمحافظة وسببى بيته ان شاء الله تعالى (فمقطع السارق) أى عينه (ان اقر مرة) كافى القصاص وحدا القذف ويورى من أى يوسف عدم القطع بالاقرار مرتين (او شهد رجلان) كافى سائر الحقوق (وساذا) أى الشاهدين (الامام كيف هى وماهى ومتى هى) وابن هى وكفى هى ومن سرق ومنها) لزيادة الاحتياط كما مر فى الحدود ويحده الى ان يسأل عن الشهود فلم يسمه ثم يحكم بالقطع (وان اشترك جمع) فى السارقة

الظهيرية (قوله وشرطها كونه اوزن سبعة مثاقيل) قال الكمال مقتضى ما ذكره من ان الدراهم كانت زمن النبي صلى الله عليه وسلم مختلفة صنف عشرة وزن خمسة وصنف وزن ستة وصنف وزن عشرة وان يمتد بغير القطع وزن عشرة فليقتضى أصلهم فى جميع تقدير الجين عشرة فانه ادر الصد وما كان دراهما كان اولى ثم قال ثم هذا البحث الزام على قولهم ان وزن سبعة لم يكن على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فاما ان قيل كالتفصيص انها كانت كذلك فى زمنه صلى الله عليه وسلم فلا اه ويلوح انه رد كذلك على قول الشخصية لوجود العلة (قوله والمالك) لم يذكر سؤال السارق اذا اقر بجلو لاساله من الزمان ولا عن المكان ويسأل عن باقى الشروط كذا فى القمع اه وترك السؤال عن المكان مشكلا لاحتماله انه من دار الحرب كذا لم يمتصا صاحب الجور وقال اخوه صاحب النهر الصواب انه يسأله لجواز ان يكون فى دار الحرب اه (قوله كف هى)

أى كيف السارقة لاحتمال كفة لا ينظم معها كاذن خال بدفع النقب (قوله وماهى) أى ما هيتهما فاما تطلق على (واصاب نحو سراق السهم) (قوله ومتى هى) أى فى أى زمن لانه عند التقادم بعض المال ولا يقطع (قوله وابن هى) أى من أى محل سرق لاحتمال انه سرق من دار الحرب من مسلم (قوله ويحدها) أى ان يسأل عن الشهود فلم يسمه) يشير الى ما قاله الكمال ان القاضي لو عرف الشهود بالعدا لقطع اه واحده على القول بان القاضي يقتضى بعلمه وهو لا فى المختار الا لا (قوله ثم يحكم بالقطع) قال الكمال ولا يقطع الا بحضوره المسمى والشاهد ثمان اربا ما لم يقطع اه وكذا لو اصاب اربا اربا بعضها فى ظاهر الرواية كافى النهر اه ثم قال الكمال وهذا أى اشتراط المحضوف على الحدود وسوى الجسم وبعض القصاص ان لم يحضروا شخصانا كذا فى كافى المالك اه ونقله عنه صاحب الجور تبعه اخوه صاحب النهر اه قلت استثناء الرحم بخلاف لما تقدم لهم فى حد زنا بالرحم انه اذا غاب الشهود او ما سخط الحد فلا يقبض الاستثناء بالجد فيقال حال النسبة والموت بخلاف

الرحم لا شرط لدفع الشهود اه وهذه عبارة الحكم الشهيد في الكافي قال في أوائل كتاب الحدود وإذا شهدوا بالزنا  
والاحسان ثم ماتوا أو غابوا أو قتلوا أو ارتدوا قبل ان يقضى بشهادتهم برجمهم لم يعد الشهود وكذلك ان اصاب أحد الشهود  
وان كان غير محسن اقيم عليه الحد في الموت والقيية وسطل فيما سواه مما وكذلك فيما سوى الحدود من حقوق الناس اه  
وقال الحنفى في كتاب العرق وإذا كان أى المروفي منه حاضر أو الشاهدان غائبان لم يقطع أى صاحبه بمحض أو قال أو حنفية  
به ذلك يقطع وهو قول صاحبيه وكذلك الموت وكذلك هنا فى كل حد وحقوق سوى الرجم يقضى القصاص وان لم يقتصروا  
استحبنا لأنهم من حقوق الناس اه ويقطعه عنه الكمال في كتاب الحدود وكما ذكرنا عنه فمقتضى اقتصر على الحنفى في الحدود  
والسرقه بما قلناه فليقتبسه (قوله والابنوس) ينفخ الباغى مع كذا في الفتح وقال السبي ينفخ الباغى (قوله وفي المصاح شجر  
طيب الرامة) يعنى وضعه على النار ما قال فى المسمع الطيب جهله وهو أى الابنوس من دون الانشأ اذا وضع على  
النار يضره الطيب من غير نية وهذا غرق منه وبين ما نفى به من انفس هذا اذا كان ماسا وان كان ملبا التلب بالناظر (قوله  
غير مرغوب فيها) لفظة غير زائدة (قوله وكان خففا لا ينقل على الواحد حمله) كذا في القديسة وعلمه بأن التقليل منه لا يرغب  
في سرقته اه وقال الكمال ونظر فيما نثله لا ينافى ما ليته ولا ينقصها ٧٩ وانما نقل فيه رغبة الواحد لا الجاهل به مع هذا

(وأصاب كذا قدر نصاب) وهو عشرة دراهم (قطعوا وان أخذ المال) كاهن  
الحرز (مضمم) لان المعتاد في السرقات ان يتولى بعضهم الاخر فيستعد بالقوت  
للدفع فلو امتنع أحد عمله لا تمتنع القطع فى أكثر السرقات فيؤدى الى فتح باب  
الفساد (يقطع بالساج) خشب مقود يجعل من الهند والقنا (الزع والابنوس)  
خشب ملب وفي المصاح شجر طيب الرامة (والعود والمسك والادمان والورس)  
نبات صكة المسم ليس الا باليمن بزوع فينبى عشرين سنة كذا في القاموس  
(والزعفران والعنبر والقصوص انخضر) كأنها الزمرد (والياقوت والزمرد  
والقلائد والاقلام والغير زوج) وبوجه كل ما هو من أعتز الاموال وانفسها لا يوجد  
في دار الاسلام مساحة الاصل غير مرغوب فيها (وانما هو باب من خشب) فان الصنعة  
فيه ما قبلت على الاصل فالتعاقب الاموال لنفسه وانما يقطع في الباب اذا كان  
محروا غير منصوب على الجدار خارج البيت وكان خففا لا ينقل على الواحد حمله  
(لا) أى لا يقطع (بنافه) أى حقير (ويوجد ما حاق دارنا كخشب وحشيش وقصب  
وهلك وصيد وزنج وعفرة) وهى الطين الاحمر (وفرة ولا بما يفسد مرسا كلين  
ولحم وفاكهة وطينة وغير على شجر) لحسم الاحراز (ويطبخ وزرع لم يصد) لعدمه  
فيهما ايضا (لا) فى اثره بطرية وآلات فهو مصلب من ذهب او فضة

امتنع القطع في فردة حل من قماش ونحوه  
وهو مستوفى ولذا أطلق الحنفى في الكافي  
القطع اه (قوله كخشب) أى لم تدخله  
صنعة تطلب عليه كالحصر الخشبية  
واقصب المصنوع وورى حتى لو غلفت  
في الحصر قطع فيها كالحصر الخشبية  
والعبدانية في دار مصر والاسكنبرية  
وهى العبدانية بخلاف الحصر الخشبية  
لنقصان اسرارها حيث كانت تيسر في  
غير الحرز ولان شبه النفاذ فيها كما قالوا  
انه لا يقطع في الملع كذلك ولا يقطع في  
الاجرة والفضة لان الصنعة لم تطلب فيها  
على قسمتها وظاهر الرواية في الزجاج  
انه لا يقطع لانه يدرع اليه الكسوف كان  
ناقص المالة كذا في الفتح (قوله وحمل)  
شامل الملوحة (قوله وسد) شامل لقطر

يجمع اقواحه حتى البط والذجاج كما في التبيين وهو الاصح كما في النهر (قوله وزرنج)  
ونظر بعضهم في الزرنج فقال ينبغي ان يقطع به لكونه مرغوبا فيه لانه محرز وبما في ذلكاين الطلارين كسائر الاموال كذا  
في الفتح (قوله وعفرة) هو بغيضات الثلاث وتسكن النعيق كما في البرهان (قوله وطم) شامل لقديده كما في التبيين وكذلك الحكم  
في انذار كما في البرهان (قوله ويترعى شجر لعم الاحواز) أى الاحواز الكامل ولذا قال في البرهان وتوزع زجاجا طم (قوله وزرع  
لم يصد) يشير الى القطع بما حصد ووضع في الحفرة وفيه مصرح في البرهان وقال الكمال والقطع في المنطة وغيره ما جاءها انما  
هو في غير سنة القطع اما فيه فلا سواء كان مما يتسارع اليه الفساد ولا لانه عن ضرورته ظاهر اولى شئ التناول ومنه على الله عليه  
وسلم لا قطع في جماعة معسطين وعن عمر رضي الله عنه لا قطع في عام سنة (قوله ولا في اثره بطرية) يشير الى القطع بسرعة الخلل  
وبه مصرح الكمال قال وفي سرقه الاصل يقطع بانخل ويقل التامني في كتاب الحدود قال أو خففة لا قطع في الخلل لانه قد صار خرا  
مرة وفي نوادر أبي سليمان برواية على بن الجعد لا قطع في الرب والحلاب (قوله ولا لثلم) قال الكمال واختلف في طول الفزة تقبل  
لا يقطع به واختاره المصنف الشهيد لانه يصلح للهوران كان وضعه لغيره وقبل يقطع لانه مال مستقيم ليس موضوعا للهول من آفة الهول

(قوله وشطرنج) قال الكمال ولو كان من ذهب وغيره كسكر الشين حوزن فترطب (قوله وزيد) يفتح التوت وهو الذي يلبسه الفرس قاله  
 الشيخ (قوله زيار مسجد) فيه استدراك الشيخ لقوله من ذهب وباب حسن خشب والتقسيم بالمسجد اتفاقاً لأنه كذلك في الذرور ولا  
 يقطع بتمام المسجد كغيره وقد أتاه لدم الحارز ٨٠ وكذا استأوا الكعبة كافى الفتح (قوله نبش) شامل لما لو كان القبر في بيت

مطابق في الابعاع وكذا لو سرق من ذلك  
 البيت ما لا غير الكفن أو من تابوت في  
 القنطرة وفيه المثل لا يقطع ولو اعتاد لمن  
 ذلك الامام قطع سبيلاً لا حداً كافى  
 التبيين والفتح (قوله ومثل حقه) قال  
 الزبلي ولو مثله حكم كافى الصحيح بان  
 أخذ أحد التقديس ودينه النقد الثاني  
 لان التقديس جنس واحد (قوله لانه  
 بمقدار حقه يكون شره مكافيه) قاله  
 الزبلي وقال في البرهان لانه يصير في  
 معنى الشرية في المسروق بقدر حقه  
 (قوله وان سرق منه عرضاً قطع) كذا  
 لو سرق ما لم ينقص دينه ورامم الا  
 أن يقول أخذته رهناً يعني فلا يقطع  
 وعن أبي يوسف لا يقطع أى وإن لم يدع  
 الرهن لأن له أن يأخذ منه عند حسن  
 العلماء نقل عن ابن أبي ليلى قضاء حقه  
 أو رهنه قلنا هذه الاستدلال بدليل  
 ظاهر فلا يصير شره حارثاً لان ادعى  
 ذلك أنه كذا في الفتح (قوله وما قطع  
 فيه ولم يتغير) كذا لا يقطع لو كان ذهاباً  
 أو فسخاً وقطع به ورد فيه المسروق منه  
 آتية أو كانت آتية فغيره ادرام ثم عاد  
 فسرقة لا يقطع عند أبي حنيفة خلافاً  
 لما كافى الفتح عن شرح الطحاوى (قوله  
 ولا يقطع بسرقة من ذى رحم محرم) يعني  
 والمهرمة لا رضاع كنبه المأ إذا كانت  
 أمه من الرضاة قاله الشيخ (قوله ولا  
 بسرقة من زوج وعرس) ولو في عدة  
 الباقى وكذا لا يقطع لو سرق من أجنبية  
 ثم تزوجها سواء كان الفرج بعد الفتناء  
 بالقطع أو قبله في ظاهر الرواية كافى

وشطرنج وزيد) لأن من أخذ ما يتأول الكسور والاراضة بخلاف راحم عليها  
 القنايل لأنها ما أعدت للعبادة بل للقول فلا يثبت فيها تأويل الكسور (وباب  
 مسجد) لدم الاحواز (ومحصف) لأنه ليس بمحرر للتسول وأخذ ما يتأول القسرة  
 فيه (وهي حو) لان الحر ليس بمال (ولو) كان المحصف والشيخ (مجلدين) لان  
 ما فيه ما ناسخ لما فلا يعتبر (وعبد كبير) لان أخذه مفسداً وشذواً لا سرقه  
 (ونفاخر غير الحساب) لان المقصود ما فيها وهو ليس بمال ولا نافع ان كانت شرعية  
 ككتب التفسير والحديث والفتنة فهي كالمحصف وان كانت أجنبية كروضة فهي  
 كالطنبور واما دفاتر الحساب فالحذ كور في المكافى أن المراد دفاتر مضى حسابها  
 لان ما فيها لا يقصد بالاختذ وأما المقصود المحكوك وأخذ قطع أن يلفظ نصاً ما  
 وفي المحسوط سرق دفاتر حساب انسان واستهلكها بعض لما لكها فتمتاً وهو ان  
 ينظر ترك بشرى ذلك ودونظر من سرق ملك انسان ضمن قيمة الملك مكتوباً  
 على قول أكثر المشايخ ولا ينظر الى المال (وكلب وفهد) لا ما يوجد ان مباحي  
 الامل (وخساة) كان يفتون المودع ما في يده من الثمن المأمون (وخلس) وهو  
 أن يأخذ من البديسر عتبهراً (وثوب) وهو ان يأخذ على وجهه لانه لا يبيع قهر من  
 ظاهر بلده أو قرية كذا في المستعنى (ونش) لقوله صلى الله عليه وسلم لا قطع على  
 المفتنى وهو التبايش لبلدة أهل المدينة (ومال عامه) كمال بيت المال (ومال له فيه  
 شركة ومثل حقه حالاً أو مؤجلاً) بان كان له على آخره ادرام حاله أو مؤجله  
 فسرقة منه مثله لم يقطع لانه استغناه لحقه والحال والمؤجل فيه سواء لان  
 التأجيل لتأخير المطالبة (ولو) أخذ (برائد) على حقه لانه بمقدار حقه يكون  
 شره مكافيه وهو ثابته وان سرق منه عرضاً يقطع اذ ليس له ولا لامة الاستيفاء  
 منه الا ببيعاً بالتراضى (وما قطع فيه ولم يتغير) يعني من سرق عينا فقطع فردها  
 ثم عاد فسرقتها وهي بماله لم يقطع لما سأل حتى اذا تغير فسرقتها قطع نأياً  
 كقول قطع فيه فبيع فسرقة (ولا) يقطع (بسرقة من ذى رحم محرم ولو) كان  
 المسروق (مال غيره) يعني ان السرقة من ذى الرحم المحرم سواء كان المسروق  
 مال ذى الرحم أو مال غيره لا يوجب القطع للشبهة في المحرز (بخلاف ماله)  
 أى مال المحرم اذا سرق (من بيت غيره) حيث يقطع للتحقق المحرز (و) بخلاف  
 (مال مرضه من مطلقاً) أى سواء سرق من بيتها أو بيت غيره ما حيث يقطع  
 للتحقق المحرز (و) لا بسرقة (من زوج وعرس ولو) كان سرقة العرس  
 (من حرز خاص له) أى للزوج فان سوطه البديل لكل منهما في مال الآخر  
 مانع من القطع (و) لا بسرقة (عبد من سده أو عرسه) أى عرس سده (أو زوج

التيين والفتح وكذا لو سرق منه ثم تزوجته يكون على هذا كافى البصر (قوله ولو من حرز خاص له) يعني بان كان سبعة  
 خارج حكمهما صريح في الهداية والجمع (قوله ولا بسرقة سده) شامل للقرن والمذروا المكاتب وآل الولد كذا في العرو لم يذكر  
 معتنق البعض ولبه كالمكاتب (قوله من سده أو عرسه) كذا أقارب سده قال في البصر والمذوق هـ ذا ملحق عولا معنى  
 لا يقطع في سرقة لا يقطع فيها المولى كالمسرة من أقارب المولى وغيرهم لأنه ما دون له بالذخول عادة في بيت هؤلاء لا قامة المصالح

(قوله ولا من مكانه) يشي على هذا مكاتب المكاتب (قوله ولا سرقة العنسي) الخ (قوله فهل ما اذا سرق من البيت الذي أضافه فيه أو من غير من تلك الدار التي أذن له في دخولها وهو مقفل أو في صندوق مقفل ذكره القنطوري في شرحه كذلك في الفتح (قوله ولا سرقة من معتم) مأثور عن علي رضي الله عنه إذا دخلت لأك في الفتح (قوله وحام بيت أذن له في دخولها) المراد وقت أذن بالدخول فيه حتى لو أذن بالدخول ليلا لا يقطع وسواء كان عند ٨١ المتاع حافظاً أم لم يكن لا يقطع في العجيج لأن

الجامع صالح لصيانة الأموال إلا أنه اختل الحرز بالأذن في الدخول ولذا يقطع إذا سرق منه في وقت لم يؤذن فيه بالدخول بخلاف المعبد إذا سرق منه ما عنده حافظاً لا ما وضع لأحرار الأموال فقطع السارق في الفتح (قوله لو حوّل الأذن عادة في الأول) تليد لعدم قطع السارق من حامي نهاراً وقوله حقيقة في الثاني تليد لقوله بيت أذن في دخوله وهو ثابت في صحيح التلخيص ونص عليه في الهداية (قوله أو سرق شيئاً ولم يخرج منه من الدار لا يقطع) قال الزبلي هذا إذا كانت الدار صغيرة لا يستحق أهل البيوت عن الاتباع بعضها وإن كانت كبيرة فسرق منها وأخرجها إلى بعضها يقطع وإن لم يخرجها منها (قوله فلا بد من الإخراج منها) شرطه أي الإخراج ليحقق ذلك الحرز وهذا يختلف الحرز بالمحافظة فإنه يقطع كما أخذه زوالها ما لم يجرّد الأخذ فيه فيصير موجهاً كذا في الفتح (قوله أو دخل بيتاً وتناول من محتاج حيث لا قطع عليه) ما شامل إخراج الداخل يده إلى الخارج وإدخال الخارج يده كذا في الفتح (قوله وفرضه به) أي التبيين (قوله أو سرق ما) قال السكّال وعن أبي يوسف أنه يقطع الطرار على كل حال وهو قول الأئمة الثلاثة وما ذكر من التعميل في الطرار فإن ما يطبق في

سببه (لوجود الأذن بالدخول عادة في هذه الصور) (و) لا سرقة المولى (من مكانه) لأن له في أكسائه حقاً (و) لا سرقة العنسي (من معتم) لأن البيت لم يبق حرزاً في حقه لمكرمه وأدوا في دخوله (و) لا سرقة (من معتم) لأن له فيه نصيباً (وحام بيت أذن له في دخوله نهاراً) لوجود الأذن عادة في الأول وحقيقة في الثاني فاختل الحرز وكذا حاقبت التجار والعمّال إذا سرق منهم ليلاً لأنها ثبت لأحرار الأموال والأذن مختص بالهار (أو سرق شيئاً ولم يخرج من الدار) لا يقطع فيما يصلح الدار كلها حرزاً فلا بد من الإخراج منها (أو دخل بيتاً وتناول من محتاج) حيث لا قطع عليه بالإن الأول لم يخرج لا عراض بدمعته على اللال قبل خروجه والثاني لم يملك الحرز فتم السرقة من كل واحد (أو نبت بيتاً فادخل يده وأخذ نصيباً) حيث لا يقطع لما روي عن علي كرم الله وجهه الص إذا كان ظريفاً لا يقطع وفرضه بهذا (أو سرق ما خارجة من كم غيرة) قال في النهاية الصرعيه إذا رادها من الرادها من نفس الحكم وإنما كان الحكم هكذا لأن الراد من خارج فله الطر يقضى الأخذ من القاطع فلم يوجد هناك الحرز وإن كانت الصرّة داخلية فطرها وأخذ ما قطع لأن الراد من داخل فله الطر يقضى الصرّة داخل الدار فوجد الأخذ من الداخل ولو كان مكان الطر داخل الراد ينعكس الحكم لا ينعكس عليه (أو سرق جلاماً قطاراً وحلاً) حيث لم يقطع سواء كان معه سائق يسوقه أو قائد يقوداً ولا لأن مقصود السائق والقائد السرق والقود وقطع المسافة لا الحفظ (وقطع) سارق الجبل والجبل (أن حفظ صاحبه أو ناله عليه) فإن التوهم على الجبل أو يقرر منه حفظه (أو سرق الجبل وأخذ منه شيئاً) يبلغ النصاب فإن الجبل هو حرز (أو أدخل يده في صندوق غيره أو كسبه أو حسيه) فلا خذوا أخذ قدر النصاب (أو أخرج من مقصود دار فيه لمقاصير إلى غيرها أو سرق صاحب مقصود من مقصود (أخرى) يعني دار فيها هجران يمكن في كل منها من لأتقى له بالحرز الذي يمكن فيها غيره لادار واحد بتوهمه فوله يتناهى وخداه ويسمى انبساط (أو ألقى شيئاً من حرز في الطريق ثم أخذه) لأن الراد حيلة فتصادها السارق لا غرض فأسد عليه ولم يعرض عليه بدمعته فاعتبر السكّال فلا وأخذ ما قطع وإذا أخرج جرم يأخذ فهو معصع لسارق فلا يقطع (أو حله على حمار فساقه فأخرجه) لأن سرقة مضاعف إليه لسوقه في الميتة فلا مانع أن يقتل السارق حياة له فيه في الأرض بالقصاد

١١ درر في الأصول من أن الطرار يقطع أغنيائتي على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى (قوله لأن مقصود السائق والقائد) الخ (قوله في الفتح) قال حتى لو كان مع الأجل من نفعه العفظ فالواقطع (قوله لا إمام الخ) يجائسه ما نقله في الفتح عن التبيين به لا ملة النوازل لص معروف بالسرقة وجد رجل يذهب في حاجته غيره فغفل بالسرقة ليس له أن يقتله وأن يأخذه ولا إمام أن يجسه حتى يتوب لأن الحبس زجر القوت مشعور ٨٤



(فصل) (قوله تنقطع بين السارق) يعني بمحض السرقة منه وأما حضور الشاهد من فقد منع الحاكم منه وإذا كان  
أي المبرور من حاضرا والشاهدان غائبان لم يقطع أيضا حتى يحضر وقال أبو سنيعة بعد ذلك يقطع وهو قول صاحبنا وكذلك  
الموت وهذا في كل حد وحق سوى الرجم ومعنى القصاص وإن لم يحضر واستحسانا لأنه من حقوق الناس أو وأخذ كركته  
لأنه رأيت يقطع بعض المشايخ معززا للحاكم ما لا ينبغي هذا ٨٢ (قوله ونحسم) الحسم التكميل لقطع الدم في المغرب والمغنى

(فصل) (تنقطع بين السارق) أما القطع فالصواب وأما الذين فلقوا ابن  
مسعود فاقطعوا أيمانهم والقراء المتشورة يعمل بها عندنا (من زنده) لأن النبي  
صلى الله عليه وسلم أمر بقطع السارق من الرقوب يحسم قوله صلى الله عليه وسلم  
فاقطعوا وأحسموا (الأي حو بر دشد دين) لا تبرأ بغيري إلى التلب والحد  
زاجر لا متلف ثم رجله اليسرى إن عاذا فإنا عادلا أي لا يقطع (وحيث حتى  
يتوب) وعزرا أيضا وقال الشافعي يقطع في الثالثة يد اليسرى وفي الرابعة رجله  
أي يقطع قوله صلى الله عليه وسلم من سرق فاقطعوه فإن عاذا فاقطعوه فإن عاذا فاقطعوه  
فإن عاذا فاقطعوه ولنا إجماع الحسم، رضى الله عنهم من يرضى الله عنه  
بقوله لئن لاصق من الله تعالى أن لا أدع له يد أو يمشي بها رجلا حتى يهاولم  
يخرج أحد منهم بالحد يثبته على عنقه وقال الإمام الطحاوي تتساعده الأثار  
فلم يحدثن شيئا منها أصلا ولوح على السبيل أو النسخ (فإن كان) جواب هذا  
الشرط قوله لا في قطع ما عدا القطع فيما إذا كان (يد اليسرى أو يهاولم  
أوصباها أو رجله اليسرى مقطوعة أو شاة) فلان فيه تقويتين أحدهما وهو  
البطش والشيء بخلاف ما إذا كانت أصبع واحدة سوى الأقدام مقطوعة أو شاة  
لأن فوتها لا يمنع القطع في ظاهر الرواية وأما حكمة فساد كركيه (أو وهى  
ماله قبل المحصنة) فلان الدعوى حتمية فلا تظهر البرقة وأما  
ذكر كركيه (أو ملكه هبة) مع الله من (أوبع) أو نقصت قيمته من النصاب قبل  
القطع (هذا قيد للثبوت والقصاص مما فلان قيام المحصنة عند الاستغناء شرط  
القطع وقد اتفق في الأول وقيل كمال النصاب عند الامضاء شرطه القطع أيضا وقد  
اختلف في الثاني وأما فساد كركيه بقوله (أو سرق) وشهد عليه شاهدان (فادعى)  
ككون المبرور (ملكه) وإن لم يبرهن فلان الشهادة دائمة وثبتت بمحض  
الدعوى لا إقرار أو ما فسد كركيه قوله (أو أقر) أي السارق بالسرقة (وإدعاء)  
أي الملك (أحدهما) وإن لم يبرهن حيث لا قطعان فلان الرجوع حامل في حق  
الراعي ومورث للشيء في حق الاستحسان الشبهة تثبت بإقرارها على الشركة قال  
في الزكاة أو سرق فادعى ملكه أو أحد السارقين أقول فيه بحث لأن المفهوم من  
العبرة غير مطلوب والمطلوب غير مفهوم منها أما الأول فلان قوله أحد السارقين  
عطف على ضمير فادعى فالمتى أو سرق ما راق فادعى أحدهما وهو ليس بمطلوب  
وأما الثاني فلان المطلوب أي يقرأ السارق فادعى الملك أحدهما كما هو المذكور  
في الهداية والمكافي وغيرهما وهو ليس بلام إلا لأنه أرفق العبارة بالانقضاء

لأن قدامه هو أن تقسم في الدهن الذي  
أقل أو غن الزيت وكفنه الحسم على  
السارق عندنا (قوله لقوله صلى الله عليه  
وسلم فاقطعوا وأحسموا) يقتضى وجوب  
الحسم ولأنه غسل يده ولم يحسم يده  
إلى التلف وقال الكمال قول المصنف  
أي قوله دابة لأنه لم يحسم لادى إلى  
التلف يقتضى وجوبه والمنقول عن  
الشافعي وأحد أنه مقتضى فإن لم يسل  
لأثره يسن تعذيبه في دمه فقتله أي عند  
الثاني لأنه صلى الله عليه وسلم أمر به  
رواها أبو داود وابن ماجه وعندنا ذلك  
مطلق فلا ما إن أراد أن لم يثبت عنه صلى  
الله عليه وسلم في كل من قطعه ليكون سنة  
أه (قوله جواب هذا الشرط قوله الاستي  
لم يقطع) (أو جواب الشرط فيما رآه  
من النسخ) فالجواب غير النسخ ثم رأيت في  
فصحة أه (قوله أو أصباها) يعني غير  
الأجزاء (قوله أورد ما لي ملكه قبل  
المحصنة) إشارته إلى أنه لو رده بعد  
القتل ما يقطع يقطع وكذلك بعد الشهادة  
قبل القضاء استحسانا وأورد إلى قوله  
المبرور منه أو ذوى رحمه وكانوا عليه  
كرهه إلى المبرور منه وكما رده على  
أمراته وأجير مصانته أو مشاهيرها وعبد  
أو مكاتبه ولو رده إلى أسد من أصوله  
وليس في عمله لا يقطع كما في التبيين  
(قوله أو ملكه هبة مع القبض) هكذا  
وقع التقيد بالقبض في الهداية ولنا قال

أن يقول لا يشرط القبض لأن الهبة تقطع المحصنة لأنه ما كان يجب لصاحبه فلتأمل (قوله أو لم يسه  
بحث) لا يفتى في عدم استقامته لأنه لا يختص الحكم بأن يقرأ بالبرقة ثم يدعى الملك أحدهما بل حكم بثبوتها بالينة ثم ادعى الملك  
كذلك في الحكم فعارة أو فامة أثبتا

(قوله أول مطالب المالك) أي لم يقطع هذه المالك جواب الشرط كذا في الكفر وشرحه للزباني ثم قال وفي البدائع إذا أقرانه  
 سرق من لأن الغائب قطع استقامت لا يشترط حضور الغائب وتصدية وقبل هذه هي ما ينظر وعند أبي يوسف لا ينظر له وقال  
 صاحب الجوابات هذه عبارة البدائع قال أبو حنيفة ومحمد والشافعية في الأقراء شرط حتى وأقر السارق أنه سرق مال  
 ولأن الغائب لم يقطع فيهم بغيره ويخضع عند سمار قال أبو يوسف المدوي ٨٤ في الأقراء لم يشترط الخ اه (قوله مرتا

وغاب أحد هـ الخ) قول أبي حنيفة  
 الآخر ثم لو حضر الغائب لا يقطع الآن  
 تعادلك البينة عليه أو ثبتت بينة  
 أخرى وكذا لو أقر المدعي سرقه مع  
 الغائب يقطع في قوله الآخر كما في القنع  
 (قوله وخصومة المالك أيضا) شامل لما  
 لو كان الموقوف منه حاضر أو غايبا ومن  
 مجد لا قطع بخصومة المالك حال خصمة  
 الموقوف منه والقاهر الأول الآن  
 الزا من انما يقطع بخصومته حال قيام  
 الزمن قبل قضاء الدين أو بعد ما ذلوا كان  
 منه لم لا قطع إلا بحضور المرتين كذا  
 في القنع وقال في غيبة البان وبني في أن  
 يكون الزمان ولا يقطع إذا كانت قيمة  
 الزمن أزيد من الدرر بقدر التصاب اه  
 وكذا قال الزباني قال الرابي عقوبه  
 بنبي الخ (قوله لا يقطع من سرق من  
 سارق) يعني لا يكون له ولا لب السرقه  
 القطع ولا ذل ولا خصومة الاستعداد  
 في رواية وليس له ذلك في أخرى اه  
 والوجه أنه إذا ظهر هذا الحال عند  
 القاضي لا يرد إلى الأول ولا إلى الثاني  
 إذا رده لظهور خصامة كل من جال بوجه  
 من يد الثاني إلى المالك أن كان حاضرا  
 والاشقة كما هو الغائب كذا في القنع  
 (قوله وقطع بعد أقر سرقه) يعني إذا  
 كان كبير الوقت لا أقراء أن كان صغيرا  
 فلا قطع عليه أصلا لكنه ان كان مأذونا  
 براد المال إلى المالك أن كان قائما بضمه

فما ذكره قوله (أول مطالب المالك) وأن أقر السارق) فلأن الدعوى شرط فلا بد  
 من المطالبة (سرقا غاب أحد هـ) أي من على سرقته قطع الحاضر) لأن السرقه  
 إذا لم تثبت على الغائب كان أجته أبو دعوى لا تثبت الشبهة ولا إن احتمال  
 دعوى من الغائب الشبهة شبهة الشبهة فلا تعتبر (وقطع) السارق (بخصومة ذي يد  
 حافظة) كأبو دعوى ومودع وغاصب وصاحب ما ومستعير ومناجر ومضروب  
 وقاض على سوم الشراء مرتين وميتبضع (بخصومة المالك) أيضا (من ررق  
 منهم) مفعول بخصومة ما مضمومة ذي يد حافظة فلأن العرقه موصولة بالقطع في  
 نفسه وأوقظت سبها عند القاضي بجملة شرعية بناء على خصومه شجرة  
 فيسوق القطع ولم يدهي به مضمومة ككالمك فاذا أزيلت كان لمسم أن  
 يخاصموا من أنفسهم لا يردادها أصلا لا لينة لأنه ان كان أمينا لا يمكن من إداء  
 الأمانة إلا به وان كان خصمنا لا يمكن من إسقاط الضمان عن نفسه إلا به ان  
 يقر سرقه في قال كان أمينا لا يقطع بخصومه واجب الاستيفاء عند الثبوت بلا  
 حضور المالك لأن القطع حق الله تعالى بخلاف الفصاخص وأما خصومة المالك  
 من سرقه منهم فلأن له حقيقته المالك وهي أقوى من اليد المأخوطة فاذا حازت  
 بالثانية فلا يجوز بالأولى أولى (لا) أي لا يقطع من سرق (من سارق قطع) يعني  
 إذا سرق رجل شاة فقطع به وبني الموقوف في يده وسرقه من السارق آخر لا قطع  
 الثاني لأن السرقه تخفى وجب القطع إذا كانت يد المالك أو الأيمن أو الأضمين  
 لما سرقا وقال أبو جديث منهاهناذا السارق الأول ليس بمالك ولا أمين ولا ضمين  
 حتى لو ألقه لا يضمن كما سألته في خلاف ما إذا سرق قبل القطع حيث يكون له ولرب  
 المال القطع لأنه في معنى الغاصب (وقطع بعد أقر سرقه) لأن أقراءه صحيح من  
 حيث أنه أدى لأن الجزاء ما يجب عليه بيمين الجناه والجنابة ما يتحقق بواسطة  
 التكليف والتكليف انما يتحقق من حيث أنه أدى لا من حيث أنه مال ثم يدهي  
 إلى المالية فيصع من حيث أنه مال أدى ولا تهمه فيه الأقران قوله مقبول في  
 هلال رمضان لعدمها (وما دعاه مطلقا) أي رواه كان المظنوع هو أو بعد (ان  
 بقي ردالي صاحب) ليقاها على ملكه (والا لا يضمن وإن أتلف) لقوله صلى الله  
 عليه وسلم لا ترم على السارق بعد ما قطعت يمينه قوله وإنما تلف إشارة إلى رد  
 ما روى الحسن عن أبي حنيفة أن الضمان يجب بالاسم لا بال (ولامن سرق) عطف  
 على من غير لا يضمن وما زال الفصل (مراثة قطع ولو) كان القطع (ببعضها) أي

ان كان مالكا وان كان مجعورا فان مدقه المولى ردالي الموقوف منه ان كان قائما وان كان هالكا فلا ضمان عليه ولا بعد الحق  
 كذا ذكره ابن الصبا عن الأبي جباري (قوله ان بقي ردالي صاحب) أي دواهني يد السارق أو غيره كمالذا باعه أو وهبه  
 وسله أو خضعه المشتري والموقوف له وهذا كله بعد القطع ولو قال المالك قبله أنا أضمنه لم يقطع عند فاقته بيمين رجوعه عن  
 دعوى السرقه إلى دعوى المال كما في القنع

(قوله ولا يضمن قاطع يبار من أمر يقطع عنه) شامل غير الحد أدوده والصحيح وسواه يقطع غطاشا في الاجتماع وفي معرفة اليقين من الساروق وهو الصحيح ولكنه يتوعد بالاربا يقطع لانه لو قطع احد قبل الامر بالقضاء كان عليه النقصان في المدد والدية في الخطا كافي البراءة وقوله وقطع من شئ من سرق الخ) هذا عند ما عور في يوسف انه لا يقطع وهذا الخلاف فيما اذا اختار تعهيد النقصان واخذ الثوب فان اختار تعهيد القيمة ٨٤ ورزك الثوب عليه لا يقطع بالافتاق وهذا اذا كان النقصان فاحشا

فان كان سيرا يقطع بالافتاق لا يقطع سبب المالك اذ ليس فيه اختار تعهيد كل القيمة اه كافي الهداية وفي الفتوح قال في القوائد انبيازية وفي الصحيح لا يضمن النقصان الا ليهن مع القطع مع الضمان ولا نه لو ضمن النقصان علك ما عطف فيكون هـ هذا الثوب مشتركا بينهما فلا يجب القطع لكنه يجب بالاجماع فلا يضمن النقصان والحق فاذا عسكر في عامة الكتب الامهات انه يقطع ويضمن النقصان والقص بالاسم لا كغيره وادتم قال السكالي واعلم ان الخرق يكون سيرا وكون فاحشا وتارة يكون اتلافا واسم لا كافيه يجب ضمان كل القيمة لاخبار لانه اهم لانه وعلى هذا لا يقطع لانه ما عطف السرقة الا مما علك به بالضمان وقد حدهما الترتائي بان ينقص اكثر من نصف القيمة واما الخرق الفاحش فقبل ما يوجب نقصان وضع القيمة فصاعدا فاحش والانيسير ولا بد ان يكون معنى فصاعدا ما لم ينته الى ما به يصير اتلافا والصحيح ان الفاحش ما يقوت به بعض العين وبعض المنفعة بالسير ما يقوت به شئ من المنفعة ذكره الترتائي اه (قوله وقال لا يرد بناء على نواصية متقومة) يشير الى انه يقطع عنده ما هو احد قولين ذكره في

بعض السرقات (شبا) مفقود لا يضمن (منها) أي من تلك السرقات يعني ان من سرق سرقات فحضر واحد من اربابها وادعى حقه فثبت فقطع فيها فهو عليه ما يوجبها او لا يضمن شبا عند أبي حنيفة وان حضر واحد فمما فمطت به فهو وزم لا يضمن شبا بالوافق (ولا) أي لا يضمن ايضا (فاطع يبار من أمر يقطع عنه سرقة) لانه ان تلف واخلف من جنسه ما هو خير منه فان قيل البني لم يحصل بقطع اليسرى بل كانت حاصلة قبله قلنا الحق كانت مستحقة الا لتلاف بقطع اليسرى سلبت فصارت كالخامسة له به (قال اناسارق هذا الثوب بالاضافة قطع) لكونه اقرا رابا السرقة (ولو) قال اناسارق هذا الثوب (بدونها) أي بدون الاضافة بل بتبوين سارق (لا) أي لا يقطع لكونه عدة لا اقرا (واقطع من شئ من سارق في الدار فخرج به فهو) بعد الشق (يساوي العشرة) أي عشرة دراهم مضروبة قبله شقين ان يكون الشق في الدار وان يساوي المسروق عشرة دراهم بعد الشق في الدار لانه اذا أخرجه غير مشقوق وهو يساوي عشرة دراهم ثم شقه وانقص قيمته بالشق من العشرة فانه يقطع قول واحد وان شق في الدار وانقص قيمته ثم أخرجه لم يقطع لان السرقة تمت على النصاب الكامل في الاول لا الثاني فظهر ان التقيد الثاني لا بد منه ولهذا ذكر في الهداية والكافي وغيرهما وقد ترك في الوقاية والكاف (لا) أي لا يقطع (من سرق شاة فذبح في الحضر فخرج) لان السرقة تمت على الهمم وقد سبق ان سرقة له لا تحجب القطع (ومن جعل ما سرق من الغنصه والذهب فقد رانصاب (دراهم ودنانير قطع) السارق (وردت) الدراهم والدنانير الى المسروق منه عند أبي حنيفة وقالا لا ترد بناء على انها صنة متقومة عند هاشم لا قاله (وان جره) أي الثوب الذي سرقة (فقطع فلا رد ولا ضمان عندهما) وقال محمد بن حذم انه الثوب يعطى ما زاد الصبيغ فيه لان عين ماله قائم من كل وجه وهو اصل والصبيغ تبع فكان احتيارا لاصل اولي ولعمان الصبيغ قائم صورة ومعنى وحق صاحب الثوب قائم صورة لا معنى لزال التقوم بالقطع كما مر فكان سرق السارق الحق بالترجيح (وان سود) السارق الثوب (رد) على المسروق منه عند أبي حنيفة لان السوداء نقصان فلا يوجب انقطاع - حق المالك (سرق في ولاية لمطال ليس لسلطان آخر قطعه) اذ لا ولاية له من ليس تحت يده

{باب قطع الطريق}

لما فرغ من بيان السرقة المصيرية شرع في بيان السرقة الكبرى فقال

يجب لانه ملكه قبل القطع وقبل يجب لانه صار بالاعتصام شبا آخر فلم يملك عنه اه (قوله سرق في ولاية (من لمطال الخ) ذكره في القيص وفي مخ هرة القهيبة معز والى الامام الاجل الشهيد اه {باب قطع الطريق} فما احره من المصيرية لانها اكثر وجودا وصحبت هذه سرقة ايضا لسارقة عين الامام او من يقوم مقامه وصحبت كبرى لان شرط الطريق على اصحاب الاموال وعلى عامة المسلمين ما نقطاع الطريق ولذا غنظا الحد فيها بخلاف المصيرية

(قوله من قصده معصوما) شامل للعدو والمرأة وهو ظاهر الرواية واختاره العجاوي لان الواجب قتل وقطع وهي كالرجل في جريان كل عليها عند تحقق سببه، ثم كافي الفتح (قوله حتى لو قطعه على مائة من ٨٥) لا يجب الحد أي ويعتصم المال بشيئ عصىة

ماله حالاً وان لم يكن على التأنيد وحصل عدم الحد باقطع على المستأن من فما اذا كان منفرداً اما اذا كان مع العاقلة فانه يجب الحد على القطاع ولا يصير شبهة بخلافه - تلازم ذى الرحم بالعاقلة كافي الفتح (قوله ونصب كل منه نصاب) أي قدر عشره فواهم مضروبة كافي الصرقة الصغرى (قوله وان قتل واخذ قطع ثم قتل او صاب الخ) المراد الجمع بين جميع هذه الثلاثة وعطفه القتل يتم ظاهره في مادة تقديم القطع على القتل وفي الفتح والمبرهان عطفه بالواو (قوله او صاب حيا) كقصة الصلب ان تقرر خشية في الارض ثم يربط عليها خشية أخرى عرضاً فقصع قدميه عليها ويربط من اهلها خشية أخرى ويربط عليها يديه كذا في الجوهره (قوله ويبيع) قال في الجوهره ثم يقطع بالخ في ثديه بالامير ويخضع بطنه برح الى ان يموت (قوله أي يجارون اولياءه) قال الكمال أي يجارون عباداته وهو احسن من تقدير اولياءه لانه هذا الحكم يثبت بالقطع على الكافر الذي ثم قوله تعالى يجارون الله ورسوله محاربه لرسول الله صلى الله عليه وسلم اما باعتبار عصيان امره واما باعتبار ان الرسول صلى الله عليه وسلم هو الخافض للطريق الحسين والخلفاء والملوك بعد قوامه واذا قطع الطريق التي قول حقه ان يغسه ونائبه فقد حاربه (قوله لا كثر منها) قال الزبيدي وعن أبي يوسف انه يترك على خشية حتى يقطع ويسقط لانه ابلغ في الارواح (قوله فلا تخمان عليه في مال اخذه) كذا لا يضمن ما قتل وما حرج

(من قصده) أي قطع الطريق سواء كان جاءه معتصم من طاعة الامام فقصده او واحداً، ذكره في الامتناع فقصده وهو مبتدأ خبره قوله الاتي - يس (معصوما) أي حال كون القاصد معصوم الدم بان كان مسلماً او ذمياً فانه ان كان مستأنفاً في اقامة الحد عليه خلاف (على معصوم) متعلق بالضمير البارز في قصده أي قصده القطع على مسلم او ذمي حتى لو قطعه على مستأن من لا يجب عليه الحد (فاخذ) أي أمسك (قبل اذ شئ) من المارة (و) قبل (قتل) لو احدث منهم او اكثر (حبس) بعد التقرر بل مباشرة منكراً (حتى يتوب) لا يجرد القول بل بان يظهر فيه سيما الصلحاء (وان اخذ) أي القاصد (مالاً) ونصب كل منه نصاب (قطع به) وهو جسد من خلاف (ان كان جميع الأطراف كذا في تحفة الفقهاء) (وان قتل ولا اخذ قطع حداً) لا قصاصاً فلا يوقعونه ولي - تفريع على كونه حداً ولو كان قصداً لمعاقلة القصاص (وان قتل واخذ قطع ثم قتل او صاب) عطف على قتل (او قتل) عطف على قطع أي قتل ابتداءً لا قطع ثم قتل او صاب (او صاب حيا ويبيع) أي يشق بطنه برح (حتى يموت) والاصل - وفيه قوله تعالى اغدازه الذين يجارون الله ورسوله الاتي بجارون اولياءه على حد في المصنف لان احداً لا يجارون الله تعالى ولان المسافر في البراري والقاضي في امان الله تعالى - وظفه فالتعريض له كانه يجار الله تعالى والمراد به التوزيع على الاحوال كانه قال ان يقتلوا ان قتلوا الخ لا الضمير كاقال ما فاتت نفسي فظاهره ان ثبت ذلك بقوله عليه الصلاة والسلام من اخذ المال قطع ومن قتل قتل ومن اخذ المال قتل ولرب وقد روي أن - يرسل عليه السلام نزل هذا التقسيم في أصحاب أبي بردة (وبترك) مصدوباً ثلاثة أيام لم يعتبر به غيره لا كثر منها لانه غير مذهبنا في الناس به (وما اخذ فتلف) أو اتلف (لا يضمن) يعني اذا قتل القطاع فلا ضمان عليه في مال اخذه اعتباراً بالصرقة الصغرى وقد مر (ويقتل احدثهم حداً) لانه جزاء المحاربة وهي تحقق بان يكون البعض رد البعض حتى انازلت اقدامهم انما زوال البسم والشرط هو القتل من واحد منهم وقد وجد - وجرح وعصاهم كالسيف) لان قطع الطريق يحصل بالقتل باي آلة كانت بل يجرد اخذ المال أو الاغارة (وان جرح واخذ) المال (قطع) أي قطع به ودرجه من خلاف (وهو درجته) لان الحد ماوجب حقه تعالى سقطت عصمة النفس حقا للعد كانه سقط عصمة المال لان القطع مع العلم ان لا يضمنه (وان جرح قطعاً) أي لم يقتل ولم ياخذ ما لا جوابه هذا الشرط قوله الاتي فلا حد (او قتل عدا) بمدة (واخذ المال فتنا) قتل ان أمسك (او كان فيهم غير مكاف) أي صبي او مجنون (او ذورحم يحرم من المارة او قطع بعض المارة على البعض او قطع الطريق ليلاً او نهاراً بمصر او بين مصرين متقاربين فلا حد) اما سقوطه ادا جرح فقط فلا ر هذه الجنابة ليس فيها حد فلا

كافي التبيين (قوله ويقتل احدثهم حداً) لوقال وعاشرة احدثهم حداً لو كان أولى لشمله غير القتل (قوله لو كان فيهم غير مكاف) كذا لو كان اخوس كافي النهر (قوله او مصرين) أي بين مصرين (قوله او قطع بعض المارة الخ) لوقال بعض العاقلة لكان مواباً

(قوله ويكون له القود أو المغوف غيرهما) ٨٩ القديس غيرا حرازي لازله المغوف الاول ايضا كما في النهر (قوله مع القطاع

امرأه الخ) هذا غير ظاهر الرواية كما قدمناه وهو رواية هشام بن عمار عن أبي يوسف وقال محمد بن عمار المديني في المراسم لا يقيم عليهم - وذكر ابن سنانة عن محمد بن أبي حنيفة أنه يدرأ عنهم - جعل كون المرأة قديم وسجل المرأة كالمهي - اه قال الكمال ثم يجب من ذلك مع نهي الميسرة منسوبة بالظاهر الرواية أن المرأة كالرجال مع مساعدته الوجه له (قوله عشر نسوة الخ) وكذلك مني على غير ظاهر الرواية كما في الفتح والغلب من المستف رحمه الله ذكر هذا مع إشارة الكفر إلى - لاف بقوله لو كان بعض القطاع غير مكاف اه

### (كتاب الاشارة)

(قوله اعلم أن جميع ما يخرج منه الاشارة الخ) المصنف لم يناد القوا كمنحوا المفسر صا ولا يخاص والتهم ولا الان من الامم التي يتخذ منها الاسرية كما ذكره فاضيلان على أن المصنف ذكر ما يتخذ من الابان فيها ما في قوله وهي التي تكسر النون وتشده الباء قاله النبي

(قوله بل اغصصته لاختتمها) قال العيني وأما غير ما في كل واحد اسم مثل المثنى والباقى واطلة في المصنف عليها مجاز (نفسه) لم يتعرض المصنف لنوع يسمى العرق يستخرج بالاستعانة بظواهر من فضلات البحر وبخاصته معلومة غلة كالمسلة لكن ليس كحرمه البحر بالظن لعدم كفايته فيه وعدم الحد دون سكرانه ليس غير اذ لا يطبق هناك كل وجه فليتأمل في حكم العرق ثم رأت مثل هذا في شرح النقاية للفتاوى (قوله) ثم القذف بالزبد سطره عنده وعند هذا فاشتد ما سكر اذ في الزبد أولا لمل صوابه ما شره اكا هي عبارة الخ

وقوله ما هو الاظهر كما في المواهب وقال فاضيلان وعن الشيخ الامام أبي حفص الكبير البزازي رحمه الله انه اخذ بقوله ما عنده

بسط حتى العسمة المستقرطة في من استغفا لحد ولم يوجب في حقه - (قوله القصاص) ان كانت الجراحة هي نفسه القصاص (أو الارش) ان كانت عفاه الارش (في الاولى) من الصور المذكورة هي ما اذا جرح فقط وأما سقوطه اذا اخذ بعد ما تاب وقد قتل عمدا واخذ المال فقلوه تعالى الا ان تابوا من قبل ان تقتلوا عليهم فاذا سقط ظهر حتى العسمة (و) يكون (له) أي القود (القود) أي قتل القاطع (أو المغوف غيرهما) من الصور المذكورة وأما اذا كان فيهم غير مكاف أو ذرهم محرم فلا نه - ثانياً واحدة قامت بالكل فاذا لم يقع فعل بعضهم مع حدا كان فعل الباقيين بعض العلة وبه لا شمت بالحكم واذا سقط الحد صار القتل الى الاوليان شاؤا وقتلوا او شاؤا حقا وأما اذا لم يقع بعض المارة على البعض فلا الحد واحد فصارت القاتلة كذرا واحدة وأما اذا قطع لسل او نوا بمصر او ببر مصرين متقاربين فلا ان القاتل يرقى القوت الا انهم يؤخذ ذر المال ايصالا لبال الى المقتول ويؤدون ويحبسون لا تركابهم - الجنابة ولو فعلها فلا ارأى الاوليا موعن أبي يوسف أنهم لو كانوا في مصر لاولا وقتلوا بينهم وبين المصنف قتل من مصيرة سفر غيري عليهم أحكام قطع العرق قال في الاحتيار وعليه الفتوى لمصلحة الناس وهي دفع شر المتعصبة المتعصبة (وفي الخلق) تكسر النون مصدر حتى يعني اذا خفي رجلا حتى قتله فعليه (دية) وساقى وجهه في الجنابة ان شاء الله تعالى (ومن اعتاده في المصنف قتل له) لانه ما راسا عا في الارض بالصاد فذبح شره بالقتل (مع القطاع امرأة فقتلت وأخذت المال دون الرجال لم تقتل) انراه (وقتل الرجال) عشر نسوة قطع الطريق وأخذت المال وقتلن وقتلن وضمن (المال) كذا في المنية

### (كتاب الاسرية)

لا يخفى وجه مناسبة هذا الكتاب لكتاب الحدود والقوم انمروه الى آخر الكتاب وهي جمع سراب (والتراب) لغة كل ما يشرب مسكرا كان أو لا شرعا (مانع مسكر) اعلم أن جميع ما يستخرج منه الاشارة أربعة العنب والقروا والحب والمحبوب كالخنة والشعير والذرة ثم لما استخرج منها سالنا في مطبوخ ومطبوخ والطبخ قد يطبخ حتى يبقى ثلثه وقد يطبخ حتى يبقى ثلثاه وقد يطبخ حتى يبقى نصفه والحرام من الاشارة ايضا أربعة والمال ايضا أربعة أما الغرام فيبين الاول منه بقوله (سوت الجن وان قالت وهي التي من ما عذبت اذ غلب واشتد وقد مالز) خص هذا الاسم بهذا التراب باجماع أهل اللغة وقيل كل مسكر لانه انما سميت خرا لخمرته العقل وسائر المسكرات كذلك قلنا لانهم قالوا بل اغصصته لاختتمها قال ابن الاعرابي سميت الخمر خرا لانها تركت فاحترق واختتمها لتفسير ربهما كذا في الصحاح ولو سلم فلان لم ان رجاء المعنى بسبب الإطلاق بل بسبب الوضع وخرج الاسم عن القبر فان القبر ورجعت جالقا والما فيه ما لا يطلق على الذر والكون وقد تقرر في موضعه ان القياس لا يجري في اللغة ثم القذف بالزبد سطره

عند وعند هذا إذا اشتد صار مسكراً قد في بال زهد ولا وبين الثاني بقوله ( كذا  
الطلاء وهو ماء ذهب طبع فيه أقل من ثلثه ) كذا في الهداية والكافي وقال في  
المجسط الطلاء اسم للثلاث وهو ما طبع من ماء الذهب حتى ذهب ثلثا ويبقى ثلثه وصار  
مسكراً قال الزبلي وهو الصواب لما روي أن كبار الصحابة رضي الله تعالى عنهم  
كانوا يشربون من الطلاء وهو ماء ذهب ثلثا ويبقى ثلثه (وقطاً) أي الخمر وهو  
ذهب أقل من ثلثه (لحماسة) أما الحرف فثبوتها لا دلالة له القطعية حيث سماها الله  
رجسا وهو اسم للحرمان النفس العبد كذا في الكافي ووردت الأحاديث المتواترة  
المعنى فيه وأما ماء ذهب أقل من ثلثه فلا نه حثيث يكون في حكم الخمر وبين الثالث  
بقوله (و) حرم المسكر وهو الخمر من (ماء الرطب) كذا في الهداية والكافي وبين  
الرابع بقوله (وتنقسم الزبيب ثلثاً إذا غلت) أي الطلاء هو المسكر وتنقسم  
(واشتدت وقذفت بالزبد) فإن هذه الأثرية إنما حرم عند أبي حنيفة إذا حصلت  
لها هذه الصفات الثلاث وعند ما ينكح الاشتداد كذا في الخمر (وحرمه الخمر أقوى)  
من حرمه الثلاث الباقية لثبوتها بدلاً لا شبهة فيه إلا كما مر (فيكثر مسقطها لم  
يجز يسهام لم يضمن متافها) إلا أن تكلف لذي (ويجوز مشاربها ولو قطرة وشارب  
غيرها أن مسكر) وأما الحلال فين الأول بقوله (وحل المثلث الفضي) وهو ما طبع  
من ماء الذهب حتى ذهب ثلثا ويبقى ثلثه (وان غلى واشتد وسكن) من الثلبان هذا  
عند أبي حنيفة وأبي يوسف وعند محمد ومالك والشافعي قلته وكثيره حرام مثل أبو  
سفيان الكبير عنه فقال لا يجل شر به قبل خالفت بأحسنة وأبواب يوسف فقال  
للامام يصلح أن يستمر الطعام والناس في زماننا يشربون الخمر والتلهم فلم أن  
الخلافة فيها إذا قدمه التقوى فاما إذا قدمه التلهم فلا يجل اتفاقاً والذي رتب  
عليه الماء ماء ذهب ثلثا ما طبع حتى يرقم يطبخ غليظة حكمه حكم المثلث لأن  
صوب الماء عليه لا يزيد إلا أنه مختلفان ما إذا صب الماء على العصير لم يطبخ حتى  
يذهب ثلثا الشكل لأن الماء يذهب أولاً لثقله أو يذهب منه ما قلنا فيكون  
الذهب باقي ما طبع والذهب وبين الثاني بقوله (وحل نبيذ التمور والذهب مطبوخاً الذي  
طبخه وان غلى واشتد وسكن) من الثلبان عند محمد وعندهما هو الشافعي حرام  
والكلام فيه كاللزام في المثلث المذكور وبين الثالث بقوله (و) حل (الطلاء)  
وهو أن يجمع بين ماء التمور والذهب مطبوخاً الذي طبخه ويترك إلى أن يغلي ويشد  
فانه أيضاً يصلح إذا سرب مالم يسكر إلا أنه وطرب بين الرابع بقوله (و) حل (نبيذ  
العسل والتمين والبر والتمر والذرة وان لم يطبخ) وحل يحد في هذا الأثرية أن أسكر  
من قبل لا يصح قالوا الأصح أن يجهد لا تنصل بين المطبوخ والغلي لأن الغلي أعياق  
يجهد وهو عليهم في زماننا كما جنتهم على سائر الأثرية المحرمة بل فوق ذلك وكذا  
المتخذ من الألبان إذا اشتد (إذا شربت) فبدل قوله حل أي حل هذه الأثرية الأربعة  
إذا شربت (مالم تسكر) وإذا أسكر واحد منها كان القدح الآخر حراماً لأنه المقعد  
(بلا هو وطرب) متعلق بقوله شربت وهذا القيد غير محتمل من هذه الأثرية بل إذا  
شرب الماء وغيره من المباحات ولو وطرب على هيئة لصة حرمت اعلم أن السكر

على ما سوره أو البت في شرح الجامع الصغير  
وسمى البت في أيضاً أو النصف من الذهب  
النصف والبت في أيضاً أو النصف من الذهب  
البرهان وأما في الطلاء فنقول عررضي  
الله عنه ما أشبه هذا الطلاء وهو  
القطران الذي يغلي به العبد إذا كان به  
جرب ذكره العيني (قوله وفي المجسط  
الطلاء اسم للثلاث وهو ما طبع من ماء  
الذهب حتى ذهب ثلثه ويبقى ثلثه وصار  
مسكراً قال الزبلي وهو الصواب)  
لا وجه لتصويبه لا كما ولا تسمية أما  
كما ولأن الحكم بحرمت في الهداية  
والكافي والذكر وهو العصير الذي ذهب  
أقل من ثلثه وهو غير ما في المجسط فانه  
الذي ذهب ثلثا ولا خلاف في الطرفين  
وأما تسمية لأن الطلاء يطلق بالاشتراك  
على أشياء كثيرة من العصير الذي ذهب  
أقل من ثلثه والذي ذهب نصفه والذي  
ذهب ثلثا والذي ذهب ثلثه وسمى  
بالطلاء لكل ما طبع من عصير الذهب علقاً  
فلا اعتراض على الكثرة ولا على الهداية  
والكافي لا حكم ولا تسمية (قوله وقطاً)  
أي الخمر وما ذهب أقل من ثلثه فجاءه  
تقليد الطلاء لحماسة على إحدى الروايتين  
كما في الثانية وشرح العيني (قوله فلا نه  
حيث يكون في حكم الخمر) يعني حرمة  
وحماسة غليظة لا في الحكم فيكثر مسقطه  
ولا الحد بشر ما دون المسكره وبين  
بالاتفاق ويصح يمهأ عند الامام لقول  
المسند فيما بعد حرمة الخمر أقوى من  
حرمة الثلاثة الباقية (قوله وحرم السكر  
الخ) لم يبين حكم لحماسة السكر وتنقسم  
الزبيب وهي سفيقة في رواية غليظة في  
أخرى كما قاله العيني (قوله مطبوخاً الذي  
طبخه) قال الزبلي وهو أن يطبخ إلى أن  
ينضج (قوله وعند محمد والشافعي حرام)  
قال في البرهان وأما ما يجهد كالأثرية المشهورة كالشافعي وما لا يجهد ويهبط  
السنه وغيرها (قوله قيل لا يجهد) قاله في البسيط كما في البرهان

(قوله فانما من الكيفيات النفسانية)  
 الأبحاث لابد من الجزم به اعتقادهم  
 القول وهو النطق بالشهادتين وأبدونه  
 والكفر وحداوته لتدل الاعتقاد  
 لا مجرد عمله ولا وجه نفسه كقول الإسلام  
 والكفر من الأفعال الاختيارية  
 لمصوله ما بها وقد ناقض نفسه بما قدمه  
 في كتاب الاستفسار مخالفا لما ذكره في  
 برهانه من إراق العلى في شهر برمجة  
 حقيقة الإيمان وزنده وانطلا (قوله)  
 ولا يكره تخطيها) أى فيكون ما حاقه  
 يقال أنه يكون واجبا لفظا بالمال من  
 الضمايح مع القدرة عليه فان الجرم فى  
 الجلمة حتى مع توكيل مسلم منابعا  
 وإن لم تكن مضبوطة بالآلاف له  
 كماله المنة (قوله والابتداء) قال الزبائى  
 وأن ابتداءه قبل استمالة فى الجسر  
 لا إشكال فى حله وطهارته وإن استعمل  
 قبل الجرم ابتداءه فى النظر فان كان الوعاء  
 عتيقا ظهر رسله ثلاثا وإن كان جديها  
 لا ظهر عند محمد بخلاف العتيق وعند  
 أبى يوسف يسئل ثلاثا ويحقيق كل مرة  
 وهى من مسائل غسل ما لا يصبر وقبل  
 عند أبى يوسف علامة بعد أخرى حتى  
 إذا خرج الماء صافيا غير متغير لونا أو  
 طعما أو ريحا كماله اه (فخرج  
 مهم من التبيين) ذكر فى النهاية أن  
 الاستنشاق بالماء جائزا إذا غسل فيه  
 شغلا وليس له دواء أخر غير وعاء إلى  
 الذخيرة

٨٨ دون الأفعال الاختيارية) أقول مجرد الأمر النفساني لا يكون إيمانا ولا كفران

حالة تعرض للانسان من امتلاء دماغه من الاخرة المتصاعدة اليه فباعتبار معه  
 هذه الميز بين الامور الحسنة والقبيحة وهو حرم بالاجماع لكن الطريق المقضى  
 اليه قد يكون ايضا حراما كما فى الاربعة السابقة وقد يكون حراما كما فى الاربعة  
 الاخيرة وسكر المنظر الى شرب الخمر والسكر الحاصل من الادوية والاغذية  
 المتخذة من غير الخبز فان قبل الخمر والحرمه من صفات الأفعال الاختيارية حتى  
 ان الحرام يكون واجب الترتك والسكر على ما ذكر ليس بفعل فخلا عن كونه  
 اختياريا قلنا معنى كونه حراما حرمه المباشرة الى نفسه وكذا كتاب اسباب حصوله  
 كما قالوا فى بيان وجوب الايمان وحرمه الكفر فانما من الكيفيات النفسانية  
 دون الأفعال الاختيارية فتدبر (وشرب الخمر) عطف على المثلث أى حل الخمر  
 أى الخمر الذى يتحول الخمر اليه (ولو) كان نحو به (بلا) كالتقاء الملح والخمر مثلا  
 اليها (ولا يكره تخطيها) وقال الشافعى بكونه لا يحل الخمر الحاصل به ان كان بالقاء  
 شئ فيه قول واحد وان كان بدونه فله فى الخمر قولان (والاشارة) أى حل الخمر  
 التبخير (فالدبا) وهو القرع (والخنم) وهو الجرة المضراة (والزرف) وهو الطرف  
 العلوى بالزفت (والنقر) وهو طرف يكون من الخشب المنقور فان هذه الظروف  
 كانت مضممة بالخمر فاحرمت حرم النبي صلى الله عليه وسلم استعمال هذه الظروف  
 اما الآن فيه تشبه اشرب الخمر واما الآن فيها أن الخمر فيها معنى مدحاض النبي صلى الله  
 عليه وسلم استعمالها وأيضا يبالغ فى ابتداءه بخرم شئ ويشهد بتركه الناس مرة فاذا  
 تركوه واستقر الامر بزول التشديد (وكرر شرب دردى الخمر والاعتداله) أراد  
 بالكرامة الحرمه لان فيه أجزاء الخمر وغيره لعدم القاطع فيه كما مر فى أول كتاب  
 الكراهية والاستحسان (ولا يحد شاربه فلا سكر) لان وجوب الحد فى قليل الخمر  
 لكونه داعيا الى الكثير والدردى ليس كذلك فاعتبر حقيقة المسكر

### (كتاب الجنائيات)

لا يخفى وجه مناسبة هذا الكتاب لكتاب الحدود والاشربة الحسية اسم لحد  
 يحرم شرعا سواء تعلق بمال أو نفس وفى اصطلاح الفقهاء اخصت بما تعلق  
 بالنفوس والاطراف ومنه القصب والسرقة بما تعلق بالاموال (لقتل) وهو  
 فعل مؤثر فى اذهاب الروح وهو على ما ذكر فى البسط ثلاثة أقسام عمد خطأ  
 وشبه عمد وكان أبو بكر الرازى يقول هو خمسة أقسام عمد وشبه عمد خطأ وجار مجرى  
 الخطأ وقتل بسبب واختاره المتأخرون والمراد به بيان أنواع فعل يتعلق به الأحكام  
 الثلاثة أو القتل أنواع كثيرة كالرجم والقصاص وقتل الحرى وقتل صلبان  
 حتى قطع الطريق بين الأولين (أما عمد وهو قتل آدمى قصدا) استتر به عن  
 الخطأ ولا يخفى ما فى قول الوفاة ضربه قصد من التسامح (بضره سلاح) أى بسلاح  
 ونحوه (فى تفريق الاجزاء) فإن القصد فعل التلب لا يتوقف عليه فاقم استعمال  
 الآلة القتالة غاية ما قامه تسبيرا كما أقم الضر مقام المشقة (كقطعة نار ووزج  
 ومحمد من خشب أو حجر) فإن الآلة القتالة غالبها من الحديد لانهاهى المدة للقتل

### (كتاب الجنائيات)

(قوله وفى اصطلاح الفقهاء اخصت)  
 يعنى فى هذا الباب والافئنان الحرج  
 لم تتطابق نفس الآدمى ولا طريقه مع  
 إطلاق الفقهاء عليها الجنائيات (قوله)  
 ومحمد من خشب ومحمد من حجر)

حق ولو ضرب به بغير كبير أو خشب كبير أو عصية - حدد أو نحاس لا يجب القصاص  
عند أبي حنيفة وسأق في شبه العمد وفي الحاشية أن الجرح لا يشترط في الحد وما  
يشبهه كالنحاس وغيره في ظاهر الرواية (ومرطه) أي شرط القتل العمد (كون  
القاتل مكلفاً) أي عاقلاً بالغاً مفرقاً أول الحدود أن غير المكلف ليس أهلاً  
للعقوبات وقال في الخلاصة ليس لهي والجنون عمد وهو شرطهما (و) كون  
(المقتول معصوم الدم) بأن يكون مسليماً أو ذمياً (أبداً) أحدتاً من المستأمن فإن  
عصية ومعصية في وجوهه (بالنظر إلى القاتل) استترأ عما إذا قتل وقد يذكر أعمداً  
حتى وجب عليه القصاص ثم قتل شرزباً فإن زهد لم يكن معصوم الدم بالنظر إلى  
أوابه بغير ذلك كان معصوم الدم بالنظر إلى شرأباً ولذا وجب على شر القصاص  
إن كان قتل زبداً عداً والذم إن كان خطأ كما سمي (وإن لا يكون بينهما) أي  
بين القاتل والمقتول (شبهة ولادو) شبهة (ملك) كما سمي بأن القاتل حيث قد  
لا يكون عداً حتى يقرّب عليه القصاص (وحكمه الأثم) لقوله تعالى ومن يقتل  
مؤمناً متعمداً فجزاؤه - هـ من خالد أفيها وقد ورد في حديث كثيرة وانعقد عليه  
الإجماع (والقود عينا) وقال الشافعي هو غير متعين بل الذي يغير بينه وبين أخذ  
الدية ولنا قوله تعالى كتب عليكم القصاص في القتلى والمراد به العمد لأنه أوجب  
في الخطأ الدية لقوله تعالى ومن قتل مؤمناً خطأ الآية ولأنه قال النبي صلى الله  
تعالى عليه وسلم العمد قود أي هو جبه القود فإن نفس العمد لا يكون قوداً أقول في  
كل من الدليلين اشكالاً أما في الأول فهو أن من القواعد المقررة في الأصول أن  
التخصيص بالذکر لا يدل على المحصر فخصص الخطأ بالذکر لا يدل على قصر  
الدية على الخطأ بل يجوز أن تكون الدية مشتركة بين العمد والخطأ كما ذهب إليه  
الشافعي وأما في الثاني فهو أن من القواعد المقررة في الأصول أيضاً أن تقييداً أطلق  
نسخ وهو لا يجوز بغير الواحد والظاهر أن هذا الحديث كذلك ومن ادعى التهمة  
فعله الأيمان وإن خصص عام العكس تاب بغير الواحد قبل أن يخصص بكلام  
مستقل موصول لا يجوز ولا شرط القتل في الآية أما إطلاق أو عام وعلى التقييد  
لا يجوز العمل بغير الواحد بل الوجه أن يقال إن الآيات بغير مصممة بعضها فقوله  
تعالى وادكم في القصاص حياة يدل أن موجب العمد هو القصاص فقط لأن معنى  
الآية هي ما ذكر في التفاسير وكتب أماني أن القاتل إذا لاحظ أنه ارتكب قتل  
ارتدع بالضرورة عن القتل فإذا لم يقتل لم يقتل فيمضيان على الحياة والظاهر أن هذا  
مخصص بالمسدد فإن القاتل في الخطأ لا يقتل بل يقتل بالدية وهو يظهر الرد على  
الشافعي فيما ذهب إليه فليتأمل فانه مما تقدمت به والحد لله ملهم الصواب والله  
الرحيم وأما الثاني (الآن تصغروا له) لا يدل (أو يصلح بديل) لأن الحق له  
(و) حكمه أيضاً (حومان الأرض) لقوله صلى الله عليه وسلم لا ميراث لقاتل (ولا  
كفار فيه) أي في العمد عندنا سواء كان عداً يجب فيه القصاص أو لا كالأب  
إذا قتل ابنه عداً أو رجل قتل من أسلم في دار الحرب ولم يهاجروا إلينا عداً كذا في  
النهاية وقال الشافعي تجب الكفارة لأنها شريعت كما سبها ما حية للأثم والأثم في العمد

(قوله) أو عصية حد يد أو نحاس لا يجب  
القصاص عند أبي حنيفة) يعني في غير  
ظاهر الرواية لقوله بعدد موق الحاشية  
أن الجرح لا يشترط في الحد وما يشبهه  
كالنحاس وغيره في ظاهر الرواية أه  
ومقابل ظاهر الرواية رواية الطحاوي  
عن أبي حنيفة وقال في الخلاصة فقل  
هذه الرواية أي رواية الطحاوي بغير  
الجرح سواء كان عداً أو موداً أو هجراً  
بمدان يكون آفة بقصده الجرح قال  
الصدوق ثم يدق نصه وهو الأصح أن  
المعتبر عند أبي حنيفة الجرح أه (قوله)  
وسمي في شبه العمد) لم يستوف ثمة  
جميع ما ذكرنا إذ لم يذكر فيه ضرب  
بعضه حد يد أو نحاس ولكنه ذكره في  
باب ما وجب القود (قوله) ومن ادعى  
التهمة فعليه الأيمان) بيانه ما قال القزى  
في شرحه قد صرح الأكل في العناية بأن  
الحديث مشهور على أن الألمان العام  
لم يخص أولاً بل خص منه ما لو قتل غير  
محقون الدم على التأييد وخص منه  
قاتل من سنه وبه شبهة ولاد أو شبهة  
ملك فإذ كره المصنف لم يقع موقع  
القول أه (قوله) أو يصلح) هو عفو  
أيضاً لأنه يدل كخطأ يعني وشبه العمد



(قوله خلافاً لغيره) أي كصاحبه (قوله) وحكمه (الأم) من حكم شبه العمد حومان الأثر أيضاً وكان ينبغي ذكره كما ذكره فيما قبله وبعده ولكنه سدد كرمافده (قوله) والمكفارة) هو الصبح وقال صاحب الانصاف وجدت في كتب أصحابنا أن لكفارة قسبه العمد عند أبي حنيفة والصبوح هو الوجوب كما في البرهان (قوله) والسلامة في الطرافة ثابتة ظاهر أو قالها) الفرق بين هذا وبين عدم وجوب ضمانه طرافة في الجناية عليها أن الحاجة في التكفير لرفع الواجب والقادر يصلح به له والحاجة في الأتلاف إلى إلزام الضمان وهو لا يصلح به فيه ولأنه يظهر حال الاطراف فيما بعد التكفير إذا عاش ولا كذلك في الأتلاف فاقترنا كذا في مع النفاذ فترى (قوله) يعني إذا جرح عضواً لانه حارص فيه القصاص (الح) فيه نظر لأن قوله بعده لا أن اتلاف النفس يختلف باختلاف الآلة وما دون النفس ليس كذلك مناقض لكلامه هذا (قوله) كما سيأتي) أي في القود فيما دون النفس

أكثر سكان أدى إلى إيجاب الكفارة ولنا أن الكفارة دائر بين العادة والعقوبة كما عرف الدين القموس قد تحبب الاسباب دائر بين الخطر والباحة كأنه لما فاته بالنظر إلى أصل الفعل مباح وبالنظر إلى الفعل الذي أصابه حرام فبب ترك التثبت وذكر كذا في بقوله (وأما شبه العمد) وقوله قصداً لغيره ما ذكر في العمد كالصاحب والد وطاجر الصنوبر وأما الضرب بالجر والخبث الكبير من في شبه العمد أيضاً عند أبي حنيفة خلافاً لغيره هي بل أن في هذا الفعل معنى العمدية باعتبار قصد القاتل إلى الضرب ومعنى الخطأ باعتبار عدم قصد القاتل لأن الآلة التي استعملها ليست بالآلة القاتلة والمقتل والمقتل أغماقه مدالي كل فعل بالآلة فاسد فعمله غير آلة القتل دليل على عدم قصده إليه فكان خطأ شبه العمد (وحكمه الأم) لنفسه ما هو محرم شرعاً (والكفارة) لأنه خطأ نظر إلى الآلة فدخل تحت قوله تعالى ومن قتل مؤمناً خطأ الآية وبين المكفارة بقوله (تحرر رقبة) فإنه إن قدر عليه (والأ) أي وإن لم يقدر (فصيام شهرين متتابعين) لقوله تعالى ومن قتل مؤمناً خطأ فحرر رقبة مؤمنة الآية ولا طعام غير مشروع به لانه غير منه ومن عليه وثبات الأبدال بالأي لا يجوز ويجز به رخص أحد أو به مسلم لانه مسلم لتبعه خبير الأيوين ديناً والسلامة في اطرافه ثابتة ظاهر أو قالها ولا يجوز به ما في البطن لانه عضون من وجه فلم يدخل تحت اسم الرقبة (ودعه متعلقة على العاقلة) وسبق أن سألنا أن شاء الله تعالى (بلا قود) أي ليس فيه قود لانه شبه بالخطأ كما عرفت (وهو) أي شبه العمد (فيما دون النفس) من الأطراف (عـد) يعني إذا جرح عضواً وما لانه جارحة وجب فيه القصاص إن كان مجاوراً في المماناة كما سألنا (فليس فيه) أي فيما دون النفس (شبهه) أي شبه العمد كالأول كان في النفس لأن اتلاف النفس يختلف باختلاف الآلة فمدون النفس ليس كذلك وذكر كذا في بقوله (وأما خطأ وهو ما في القصد كرميه مسلماً ولو بعد إظنه صيداً أو حياً) فانه لم يخطئ في الفعل حيث أصاب ما قصد رموه وإنما أخطأ في القصد أي في الظن حيث ظن الأذى صيداً أو مسلماً حياً وإنما قال ولو بعد الإذعان فوهم أن العمد مال وضمان الأموال لا يكون على العاقلة فإن المعتبر آدميته لا ماليتها (أو) خطأ (في الفعل كرميه) غرضاً فأصاب آدمياً) فانه أخطأ في الفعل لا القصد فيكون معدوماً للاختلاف المحل يختلف ما إذا تم الضرب موضعاً من جسده فأصاب موضعاً آخر منه فمات حيث يجب القصاص أذبح البدن محل واحد فيأبى رجوع إلى مقصوده فلا يغير وإنما صار الخطأ طوعاً لأن الأتلاف تصرف بفعل القلب والجوارح فيقتضيه كل في كل منهم ما أخطأ على الأفراد كما ذكرنا والاجتماع بأن رمى آدمياً يقتضيه صيداً فأصاب غيره من الناس وذكر كذا في بقوله (وأما جار مجرى الخطأ) كأنما أخطأ على رجل أو سقط من السطح عليه فقتله) فان هذا ليس بخطأ حقيقة لعدم قصد التام إلى شيء حتى يكون محققاً المقصود ولكن لما وجد فعله حقيقة وجب عليه ضمان ما أتلفه كفعل الطفل ففعل كخطأ لانه مذكور كخطئ (وحكمهما) أي حكم الخطأ والجاري مجراه (الأم دون أم القتل) أما الأم فترك التحرز فإن

(قوله ولا ارث الا هنا) مستثنى عنه في  
الجهة لانه قد تم كل واحد من الاقسام مع  
حكمه الاشبه الحمد كما ذكرنا

(باب ما يوجب القود وما لا يوجب)

(قوله والفرع بأمله وان علا) أي سواء  
كان من جهة الأب أو الأم (قوله ولا تاتل  
عبد الرهن حتى يجتمع عاقده) قال في  
شرح الجمع وانما يوجب حضور المرتين  
ليست شرطه رضاه ولا يرجع به على الرهن  
وفيه نوع اشكال لان الاستيفاء قد تم  
بأمله لا فكيف يعتبر رضاه لسقوط حقه  
يتمكن الجواب عنه بان الاستيفاء غير  
متخذ لاحتمال عدم القود اما بالصلم أو  
بدعوى الشبهة في القتل فيصير خطأ كذا  
في الكفاية اهـ وحكم ما اذا حضر احدهما  
واقص بطلب من جميع الروايات (قوله  
وذكر في البيوت الخ) قال في الظهيرية  
وهو اقرب الى الفقه (قوله وغيرهما)  
منه ما في المصطلح من المقتضى على عدم القود  
ولم يذكر خلافه ولو اجمع الرهن ورضاه

الاقتضال اما حجة لا يجوز مباشرتها الا بشرط ان لا يؤذى احدا فان اذى فقد ترك  
التصريح فانه وأما كونه دونه فليدفع القصد (والكثرة والادنية) اما كونها حكم للخطأ  
فبالتصريح وأما كونها حكم للجاري مجرأ فظاهر (وحرمان الارث) لاحتمال ان  
يقصد استيصال الميراث وأما ظهوره في نفعه القصد على محل آخر وان يكون متعلوما  
ولم يكن نائما فليدفع القصد الى استيصال الارث وذكرنا انما من بقوله (واما قتل بالسب)  
أي بكونه مبيها للقتل (كان لا دفع بجفر البئر أو وضع الحجر في غدر ملكه) قيد لجعفر  
والوضع (أو) وضع خشية على قارعة الطريق ونحوه (وما دسب الثلاث) (الا  
ان عتسى) (الماث) عليه (أي على البئر ونحوه) بعد دسبه بالجفر ونحوه (حيث  
لا يلزم من عتسى على الحافة ونحوه) (وحكمه الدية على العاقلة) (لان الفاعل سبب التلصق  
وقومته نفسه فكانه موقع في البئر أو دفع عليه الحجر فوجب الدية وهي على  
العاقلة (بلا كفاية ولا اثم القتل) لان القتل منه معدوم حقيقة والحق به انما يقع  
حق الضمان ففي حق غيره على الاصل وانما قال ولا اثم القتل لانه يأثم بالجفر  
في غير ملكه (ولا ارث الا هنا) لان الحرمان بسبب القتل ولا قتل هنا

(باب ما يوجب القود وما لا يوجب)

(يجب بقتل معصوم الدم هذا) قيد لقتل (بشرائط ذكرت) من كون القاتل  
مكلفا الخ (فيقتل الحر بالحر) اقسام المائتة (وبالعبد) وعندنا لا ففي لا يقتل الحر  
بالعبد لقوله تعالى الحر بالحر والعبد بالعبد وانما اطلاق قوله تعالى ان النفس  
بالنفس والتقصيص بالذكر لا يفي بما عداه لا يقال لوجب ان لا يقتل العبد  
بالحر لان الشافعي يوجب عنه بانه تعاقب الى نقصان فلا يمنع به بث دفع ما قال  
صدر الشريعة على انه ان دل على ان لا يقتل العبد بالحر لقوله تعالى العبد بالعبد  
(والمسلم بالذمي) وعندنا لا ففي لا يقتل قوله صلى الله عليه وسلم لا يقتل مؤمن  
بكافر ولنا ما روي انه صلى الله عليه وسلم قتل ماما ذمي وقول على رضي الله عنه  
انما اهلوا الجزية لانه يكون اموالهم كما هو لنا وماؤهم كدما لنا والمراد بما روي  
الحر في لسانه ولا ذمة هدف في عهده والعطف للعارضة فكانه قال لا يقتل مؤمن ولا  
ذمي بكافة يكون مستأمن اخرورة (الا هنا) أي لا يقتل مسلم وذمي (بمستأمن) غير  
معصوم الدم على التأييد كما مر (بل هو عتله) أي يقتل المستأمن بالمستأمن قياسا  
للساواة بينهما ولا يقتل استعسا نالقام مع القتل (و) يقتل (العاقلة) بالجنون  
والبالغ بالعصبي والعصبي بالاعشى وزمن واقص الاطراف والرجل بالاسراء  
للمعومات (واقترع بأمله وان علا) لعدم المقسط (لا عكسه) أي لا يقتل الاصل  
بقربه يتناول الأب والأم والجدة والجددة لقوله صلى الله عليه وسلم لا يقتلوا الذرية  
(ولا سيد عبده ومدره ومكاتبه وعبده ولده) لانه لا يستوجب لنفسه القصاص  
على نفسه ولا ولده عليه (وعبد به من له) لان القصاص لا يقتل (ولا) أي لا يقتل  
(قاتل عبد الرهن حتى يجتمع عاقده) أي الرهن والمرتهن لا الرهنين لانه لا يقتل  
فلا يلب القصاص والرهن لو قولا لابطال حق المرتين قال الرهن فشرط اجتماعهما  
ليستطحق المرتين برضاه وذكر في البيوت والجامع الصغير لقهر الاسلام وغيرهما

ان القصاص لا يثبت لهما وان اجتمعا كذا في الركا في (ولا قاتل مكانه قتل عمدا  
عن وفاة) أي وقد ترك ما بين يديه (و) عن (وارث وسدوان اجتمعا) أي لو ارث  
والسيد لان الصحابة رضي الله عنهم اختلفوا في موته حوالا وبقيا فعلى الأول الذي  
هو الوارث وعلى الثاني المولى فاشتبه من له الحق وارفع القصاص (فان لم يترك  
وارثا غير سبده) ترك (ولا وطأ فادسده فتعنه لا قود يقتل مسلم مسلما فنه منكر  
بين الصنفين بل يكفر ويدهي) أي يعطي الذية لانه ليس بسد بدل خطأ (مات)  
شخص (يقول نفسه) بأب شيخ نفسه (و) فعل (زيد) بأب شجوه (واسد) بأب عقره  
(وحبة) بأب لذفته (ضمن زيد ثلث الدية) لان فعل الاسد والحب جنس واحد في  
كونه مد راق الدارين وفعل نفسه مد راق الدارين فثلاثة أجناس فتوزع  
بالاجماع وفعل الاجني معتبر في الدارين فصارت الأفعال ثلاثة أجناس فتوزع  
دية النفس اثلاثا فنكون التالف بفعل الاجنبي ثلثة افعال من ثلث الدية لكن في  
ماله لانه مد والمالقة لا تقبل العمد كاسياني ان شاء الله تعالى (شهر سبغا على  
المسلمين وحسب قتله) لقوله صلى الله عليه وسلم من شهر على المسلمين شيئا فقد أحمل  
دمه أي أمداه وأغواجب لان دفع الضرر واجب (ولاشي به) أي يقتله وأغوا قاله  
بعد القول بالجواب وازان يجب بقتله لدفع الضرر ويجب بقتله شيء كمال الجبل  
انصائل والمجنون كاسياني (كذا) أي يجب أيضا (قتل شاهر سلاح على رجل  
مطلقا) أي لا أونهارا في مصر وغيره (أو) شاهر (عصا) لافي مصر وأونهارا في  
غيره فقتله المشهور عليه عمدا (حيث لا يجب عليه شيء لاسر) (تبع سارقه المخرج  
سرقة لئلا يقتله حاز) ولا يجب بقتله شيء لقوله صلى الله عليه وسلم لم يقاتل دون مالك  
(إذا تعين) أي القتل (خلاص ماله) وإذا لم يتعين لم يجوز كذا إذا قتله قبل الأخذ  
إذا قصد الأخذ ولا يمكن من دفعه إلا بالقتل وكذا إذا دخل دار رجل بالسلاح  
فقتل على ظن صاحب الدار أنه قاصد لقتله حل قتله (شهر عسانا رافي مصر قتل  
من قتله عمدا) لانه صاليس كالسلاح والظاهر عوق القوت نهارا في مصر فلا  
ينقض إلى القتل (شهر سلا فضررت قاصد فقتله المضروب بقاد) القاتل لانه  
إذا انصرف عادت عصمته الزائفة بالضرب فإذا قتله آخر قتل معصوما عليه القود  
(وضمن قاتل مجنون وصي شاهر من السلاح ولو) كان قتلها (عمدا الدية) مغفول  
ضمن (في ماله) لاسر أن له وائل لا تضمن العمدة (و) ضمن قاتل (جل صال  
عليه القدمة) وذلك لان فعل المجنون والعبي والذمة غير متصف بالحظرة لم يقع  
بها فلا تسقط العمدية ومقتضى قتل النفس المعصومة في الأدهي وجوب  
القصاص لكنه امتنع لوجود المجرم وهو دفع الضرر فيجب الدية فيه والقيصة في  
الذابة (يقص بجرم ثبت عيانا أو شهادة بجرمه وحواذافراش حتى مات) يعني  
ان طريق ثبوت القصاص سوى الأقرار أمران أحدهما ما لا يجرم رجل رجلا  
بمعضر جماعة فمات منها والثاني ان يشهد رجلان انه جرحه وحواذافراش  
حتى مات (ولو) كان جرحه اياه (بمخوفة) وهي بكسر الميم وتشديد اللام ابرة

(قوله ولا قاتل مكانه الخ) كذا لا قود  
يقتل هذا المكان ولا يقتل ابن المكان  
كما في الخط (قوله فان لم يترك وارثا غير  
سبده أو ترك ولا وفاة أو قاد) هذا عندهما  
وعند محمد ليس له القود كما في البرهان  
(قوله شهر سبغا على المسلمين وجب قتله)  
قال الزبلي اذا لم يمكن دفعه الاله (قوله)  
أو شاهر عصا لافي مصر) لو أطلقه من  
قلبه أصغر لكان أولى لشموله غيره (قوله)  
فقتله المشهور عليه الخ) كذا الوقت غير  
المشهور عليه ودفعه لا يجب شيء كافي  
التبيين (قوله تبع سارقه) يعني سارق  
قد رخصت ذراهم فصار قودا حاكمه  
البرهان (قوله إذا تعين) قال في البرهان  
كان صاحبه عليه وأفسده الله والأسلام  
ثلاثا لم يتركه فقتله حيث يمد دمه (قوله)  
ومن قاتل مجنون وصي شاهر من  
الذية) قال في البرهان وقبل بغيره أي  
أبو يوسف الذية في رواه عنه (قوله)  
ولو كان قتلها عمدا) لا يخفى ان ظاهر  
السارقه حصول القتل خطأ مجتهد ولو  
الوصلة ولا يخفى فساد ما بان انقطاعه على  
العاقلة والذمي يظهر من مادة الوارث ومن  
ولو فتكون لو شرطية لوجوب الدية في  
مال قاتل العبي والمجنون دفعا لشرهما  
عمدا (قوله يقص بجرم ثبت عيانا أو  
بشهادة الخ) هذا ما دللته ذكرت في  
الكفر في باب الشهادة في القتل



(قوله لا تنفاه شرط جواز القتل وهو ظهور الامر) يعني امر الولي الاجنبي لامر القتل لان موضوعه انه ثلثة ان القتل ظاهر اه  
ولذا قال في البدائع ثم اذا قلنا ان المأمور بالامر ظاهر مرارته مستوفيا ولا ضمان عليه اهما اذا قلناه والامر غير ظاهر ونفكر في هذا  
القتيل الامراته بحسب القصاص على القاتل ٩٤ ولا يمتنع ان يرد في الولي لان القتل العمد سبب لجوب القصاص في الاصل

فلو خرج من ان يكون سببا انما يخرج  
بالامر وقد كذب في هذا القتل في الامر  
وتصديق في القصاص غيره غير لانه  
صدق بعد اهل حقه عن القصاص  
لقوات عنه فصار اجنبيا عنه فلا يعتبر  
تصديقه فلم يثبت الامر في القتل  
العمد موجبا للقصاص اه (قوله وليس  
لبعض الورثة استيفاء المثل) حسنا  
في قاضيه ان ثم قال وليس لهم ولا  
لأحدهم ان يוכל باستيفاء القصاص اه  
وكذا في الخلاصة مقتضاها اه وقد  
أوضحه في البدائع بقوله واذا كان  
التكامل ضروريا لا يجوز لهم ولا لأحدهم  
ان يוכל في استيفاء القصاص على معنى  
انه لا يجوز لتوكل احد غدا القصاص مع  
غيبه الموكل لاحتمال ان الغائب دفعها  
ولان في اشتراط حضرة الموكل رجاء  
اله فلو غيبه عنه معانية لحلول العقوبة  
بالقاتل وقد قال نه في وان تغفر القرب  
لقتل ولا تنسوا الفضل بينكم اه  
والمتصرف رحمه الله استثنى عن هذا ما  
سند كونه قوله ولا يجوز التوكل  
باستيفاء غيبه الموكل وقد ذكرته لما  
فيه من التنبيه (قوله ولا يجوز التوكل  
باستيفاء غيبه الموكل) ذكره  
في كتاب الوكالة ايضا (قوله لانها  
تندرج بالثبوت) الاولى ان يقال لانه  
يندرج لجوعه للقصاص (قوله وهي  
مختصة بالاب) المراد الاختصاص  
النسبي بالنظر الى ما بين الاب والوصي  
لا مطلقا لثبوت الولاية لغو العصبية

لا تنفاه شرط جواز القتل وهو ظهور الامر (وبل القصاص من يرث) أي كل من  
يرث القتل فيه ولا ينافي (ولو) كان (زوجا أو زوجة كذا الدية) أي  
يستحق الدية كل من يستحق الأثر (وليس لبعض الورثة استيفاء اذا كانوا كبارا  
أو يجتمعون) لاحتمال عفو الغائب اه (ويستوفى الكبير قبل كبير الصغير)  
لانه حتى لا يتجزأ الثبوت بسبب لا يتجزأ وهو القرابة واحتمال العفو والعلم من  
الصغير مقطوع فيثبت لكل واحد كاملا كافي ولاية الا تكاليف (ولا يجوز التوكل  
باسم غايه) أي استيفاء القصاص (بنفسه الموكل) عن الجحاس لانها تنفرد  
بالثبوت وشبهه العفو ثابته حال غيبته بل هو الظاهر لسبب الشرعي (قتل)  
رجل (عذارى لا لولي له للام قتلها والصالح) لار السلطان ولي من لا ولي له  
(لا العفو) لان فيه ضررا العامة (ويقتد أو المعتود قاطع يده وقتل قريبه) يعني  
اذا قطع رجل يده منه جدا أو قتل قريبه كوله ذوا المعتود يقتل من جانيه لان  
لا يبعد ولا على نفسه فليعلم ما كالا بكاه (وبصالح) لانه انفع للمعتود من الاستيفاء  
فيما لا استيفاء فلا ريب على الصالح أولى هذا اذا صالح على قتل الدية أو أكثر منه  
والا لا يصح وتجب الدية كاملة ذكره الزبلي (ولا يعفو) لانه ابطال للحق (والوصي  
الصالح فقط) لان ولاية القصاص تابعة لولاية النفس وهي محمية بالاب والصبي  
كالمعتود (والقاضي كالأب) في الاحكام المذكورة (وبسقط قود نفس ومادونها  
ورثه على ابيه) بان قتل ابيه عدا او قطع يده عدا لا يستوفيه ابنه بل بسقط  
لحرمة الابوة (وموت القاتل) قوت الحبل (وبعفو الاولياء لهم على مال وان  
قل) لانه حقه فيهم فيؤثروا صرهم كفا شاذ (ويجب حالا) وان لم يذ كروا الحبل  
والثأجل لانه مال واجب بالمقتول والاصل في امته الحبل كالمهر والنسب (وبسقط  
ايضا) بصالح أحدهم وعفوه لان التوذا ثابت للعصبة فكل منهم يملك  
من العلم والعفو ومن ضروره سقوط حق البعض في التوذا مع سقوط حق الباقي فيه  
لانه لا يتجزأ (والباقي حصته من الدية) لان استيفاء القصاص تعذر بعض  
في القاتل وهو وثبوت عهده بعفو البعض فيجب المال كافي انما ما ان البصر  
القصاص ثلثه في الماتل وهو كونه خاتما لا حصه للماتل لا سقاطه حقه (صالح  
بالف وكيل مولى عبده أو قاتل أي العبد والمهر) بالصالح (متعلق بوكيل عن  
دمهما) أي الذي الواجب عليهما (ما به) أي بالالف (تنصف بينهما الف) يعني ان  
قتل حر وعبد جلا عدا حتى وجب عليهما الدم فوكل الحر ومولى العبد رجلا ان  
يصالح من دمهما على الف فقتل قاله على الحر ومولى العبد نصفان (ويقتل  
جمع فرد) يعني اذا قتل جماعة واحدا عدا يقتل الجماعة لا جاع العبد بغير

(قوله ويجب حالا) يعني الآن يؤجله الولي اجلا معلوما كافي البرهاد (قوله ويقتل جميع بغرد) هذا اذا باشر الله  
كل واحد حرقا قاتلا كافي البرهاني وتعميم القدوري عن الجواهر

وجوه من وجودهم قتلان (لعل الصواب منه) (قوله والموجود منه قتل واحد) مولى الصابرة وما يفتق في حقه قتل واحد  
 الآن يجعل قوله صاعداً لأن الموجود منهم قتلان على أن المراد بالموجود المطلق أى لأن معاً لهم قتلان ويجعل قوله نائماً والموجود  
 منه قتل واحد على أن المراد وما يصح قتل واحد ولا يفتق ما فيه من التكلف (قوله أن علم أن هؤلاء المعنى مسقط له بقاد) قال  
 في المحط وله نصف الدين في مال القاتل لأن قتله عمه من حراماً ٩٥ (قوله والأفلا) المراد بعدم العلم الظن أى الاعتقاد كما فسره

به شرحاً والأفلا عدم العلم بالحد كما لا ينبغي مدار  
 الإسلام (قوله فصار ذلك القتل أو يلى)  
 بنفسى اسقاط القاعضه وإذا انتفى  
 القصاص بتأويله لزمه القية في ماله كما  
 في المهرط (قوله وان هذا المهرط أو  
 الألباء الخ) كذا أطلقه في المجموعه  
 والمهرط والمراد إذا كان المهرط حراً  
 أما إذا كان عبداً فإنه لا يصح عفو له  
 القصاص يصح فالقوله لا حكم  
 في البدائع (قوله لا يجب القود بقتل عبد  
 الوقت) لعل وجهه اختياره من له حق  
 القصاص لأن الوقت حبس العبد على  
 ملك الوقت عند الأمام وعندهما على  
 حكم ملك الله تعالى له ولم تعرض  
 لما يلزم القاتل ولعله القية قلبه على  
 (قوله ولا يشهد الأبالسيف) قال  
 في البدائع وأن أراد الولي أن يقتل بغير  
 السلاح لا يمكن ولو قبل عذروا لا ضمان  
 عليه ومبر مستوفى أى طريق قتله  
 ولو سبق دانه عليه أو القاتله في بئر  
 وبأثم بالاستفاد بغير طريق مشروع  
 لم يؤزر حد النسخ

### { باب القود فيما دون النفس }

(قوله ولو من قصبة فلا) كذا أتاه  
 في المجموعه إذا قطع بعض القصة أو كلها  
 فلا قصاص لأنه عظم أه كذا أطلقه  
 وفي الخانية وإذا قطع أضعف العصب من  
 أصل العظام عدا كان عليه القصاص  
 في قول أبي يوسف كان يحد المارح ولم يحد

وفي الخطأ الدنه أه (قوله والأذن) أى كلاً أو بعضها كما في التبيين في قوله وقطع يحد من نصف ساعد أه وقال في المجموعه  
 وأن قطع بعضها أى الأذن أن كان ذلك البعض عكس فيه الممانه وحسب القصاص بقدره والأولا (قوله كذا عين ضربت  
 فزال ضررها) هذا إذا كانت غير حولاً على في الخانية ولا قصاص في عين الاحول أه كذا أطلقه وفي البرازيه وإن عين اليمنى  
 عليه حول لا تنزير صوره ولا قصص يقتض من الذي أذهب صوره وإن الحول شديد ينقص البصر فكماله أه ولم يستند لتمام  
 وما ذكره في البرازيه ذكره كراهية إنباء بعد ما قدمناه من بصيرة وعن الحسن الخ

أفهم (وبالسيف) يعني يقتل واحد بجماعه فكلهم عدا (ويكتفى به) أى يقتله  
 البصيص (ولاشئ من المأز) (أن من روليم) وقال الشافعي يقتل الأول منهم  
 ن قتلهم بالتمتاق وبه معنى بالدين به في تركه لأن المأز لا تنقل العبد  
 وأن قتلهم بجماعه أو لم يعرف الأول قهر بينهم وبغضى بالقود لمن خرج له  
 القهر وبالدنه لباقيين وقيل لهم بجماعه وتتم الدينات بينهم لأن الموجود منهم  
 قتلان وأوجبوا منه قتل واحد فلا تعادل وهو القصاص في الفصل الأول لكن  
 تركناه لاجتماع ولنا أن كل واحد منهم قاتل على الكمال فعمل القاتل الأبرى  
 أن الواجب في قتل واحد بجماعه هو القصاص ولولا التماثل لما وجب (ولو)  
 حضر ولي (واحد) من المتولين (قتل) القاتل له (وسقط حق القية) أى حتى  
 أولياءه بقية المتولين (كوت القاتل) أى كما عفا عن القاتل حتى عفا عن لغوات  
 محل الاستغناء كما مر (قودين اثنين) فعفا عنه ما تم قتل الآخر إن عفو  
 البه من مسقط له بقاد والأفلا بهنى أن القصاص إذا كان بين اثنين فعفا أحدهما  
 وظن صاحبه أن عفو أحده لا يؤثر في حقه فقتل القاتل فإنه لا تقاد منه ومعلوم أن  
 هذا قاتل بغير حق ولكن لما كان متأولاً وبجتم دانه أذنه على من لا يستط  
 القصاص بعفو أحدهما فصار ذلك التأويل مافلو حوب القصاص كذا في المحط  
 (رجل جرح رجلاً وتهد المجرع على نفسه) أى فلا تأم بجرحه ثم مات المجرع  
 فلا تنى على فلا ولا تقبل البصمة عليه وإن عفا المجرع أو أولياءه بعد المرح قبل  
 الموت جاز العفو استصنائاً نذاق فتاوى المعهودى (لا يجب القود بقتل عبيد  
 الوقت عدا) كذا في الخلاصة (ولا خاد الأبالسيف) لقوله صلى الله عليه وسلم  
 لا قود الأبالسيف أى لا قود بقتل الأبالسيف والمراد بالسيف السلاح هكذا  
 في مصابيح رضى الله تعالى عنهم وقال أصحاب ابن مسعود رضى الله عنه لا قود  
 الأبالسلاح وإنما كنى بالسيف عن السلاح كذا في الكافي

### { باب القود فيما دون النفس }

(ه وفيما عكس فيه حفظ الممانه فبقاد قاطع اليد عدا من المفصل) حتى إذا كان  
 من نصف الساعد لم يقبل لامتناع فقط الممانه (ولو كان يده أكبر منها كذا  
 الرجل) فإنه إذا قطعت من المفصل بقاد ولو من نصف الساق لا (والمارن) فإن  
 مارن الأذن إذا قطع عدا بقاد ولو من قصبة فلا (والأذن) فإنه إذا قطعت عدا بقاد  
 أه (و) كذا غير مترتب فزال ضررها وبقيت العين وبين طريق القود بقوله

وفي الخطأ الدنه أه (قوله والأذن) أى كلاً أو بعضها كما في التبيين في قوله وقطع يحد من نصف ساعد أه وقال في المجموعه  
 وأن قطع بعضها أى الأذن أن كان ذلك البعض عكس فيه الممانه وحسب القصاص بقدره والأولا (قوله كذا عين ضربت  
 فزال ضررها) هذا إذا كانت غير حولاً على في الخانية ولا قصاص في عين الاحول أه كذا أطلقه وفي البرازيه وإن عين اليمنى  
 عليه حول لا تنزير صوره ولا قصص يقتض من الذي أذهب صوره وإن الحول شديد ينقص البصر فكماله أه ولم يستند لتمام  
 وما ذكره في البرازيه ذكره كراهية إنباء بعد ما قدمناه من بصيرة وعن الحسن الخ

(قوله وكل شعبة راعى فيها المائلة الخ) قال في المائة فلا قود في خمسة الاصل الذي ذهب شعرا لان يكون الشاج كذلك اه  
وفي الحبط قيل لا يجرى القصاص في الشجاج التي فيها القصاص بين الرجل والمرأة لان معنى القصاص على المساواة في المنفعة  
والقيمة ولم يوجد دليل يجرى وقد نص عليه محمد في المبسوط لان في قطع الاطراف تقويت المنفعة والمحاق الشين وقد تفاوت في  
المنفعة لما بيننا وليس في هذه الشجاج تقويت منفعة وانما والمحاق الشين وقد تساوى في الداء الشين فانه يلحق الشين بما بالشجاج  
مثل ما يلحق به اه (قوله لا قود في عظم الا السن) الاستثناء متصل على القول بان السن عظم واستثناء الاطباء في السن هل هو  
عظم او طرف حسب مايس كذا في التبيين (قوله فتقطع سن الضارب ان قلعت من المضروب) اطلقه وقد اختلف في كيفية  
قصاص السن ففي الثانية يجب القصاص ثم قال ٩٦ وقال بعض العلماء يؤخذ سنه بالمبرد الى ان يذهب الى اللحم ويسقط

ما سواه اه وفي التبيين لا يقطع سنه  
قصاصا لتعدد اعتبار المائلة فيه فربما  
تفقد المائلة ولكن يبرء بالمبرد الى موضع  
أصل السن كذا ذكره في النهاية معزا  
الى الذخير والمبسوط اه وفي البرازية  
لا يقطع من العالق ولكن يبرء الى ان  
يصل الى اللحم ويسقط ما سواه ولونزع  
حازو البرء حاشا طائلا لا يؤدي الى فساد  
اللحم اه ولا ينظر حول الا ان يكون  
صديا وساقى (قوله وتبرء ان كسرت)  
هذان لم يسود الباقي وان اسود لا يجب  
القصاص فان طلب الجني عليه استيفاء  
قدرا لم يسور وترا! ما اسود لا يكون له  
ذلك وفي ظاهرا الرواية اذا كسر السن  
لاقصاص فيه كما في النخاسة وسباقى  
في كتاب الديات وهي التبرازية قال  
القاضي الامام وفي كسر بعض السن انما  
يبرء بالمبرد ان كسره عرض الماوع  
طول فنه المحسوسة اه (قوله ولا قود  
في طرف رجل وامرأة) قال في الجورة  
ويجب الارش في ما له حالا (قوله ولا قود

(فجعل على وجهه) أى الضارب (فقطر وطبق) ويقال عنه بمرآة (هامة) ان ضرره  
عنه ايضا نزول (ولو قتلت) أى عذبه (لا) أى لا ينادى لامتناع حفظا لمائلة قوله  
(وكل شعبة) عطف على الرجل أى كذا كل شعبة (راعى فيه المائلة) حيث  
ثبتت فيه القود كما لو ضعه على أن ظهر العظم كما ساقى (لا قود في عظم الا السن)  
لقوله صلى الله عليه وسلم لا قصاص في العظم وقال عمرو بن مسعود رضى الله عنهما  
لا قصاص في العظم الا في السن وهو المراد بما لم يثبت (وان تفاوتوا) في الصغير والكبير  
لانه لا يقضى التفاوت في المنفعة (فتقطع) من الضارب (ان قلعت) سن  
المضروب (وتبرء) أى تكسر بالمبرد (ان كسرت) الى ان يتساوى (ولا قود ايضا  
في طرف رجل وامرأة) وحسب وجهه (ين) لان الاطراف في حكم الاموال فتنتفى  
المائلة لتفاوت في القيمة (ولا قود ايضا) في قطع يده من نصف الساعد (لما سار  
وسا تغبرئت) لان البرء في المائة نادر فلا يمكن ان يجرى الثاني على وجهه يبرأ منه  
فيكون اهلا كافلا يجوز اما اذا لم يبرأ فان مرت وجب القود والا فلا قود ان  
يظهر له لمن البرء والسراية (ولا قود ايضا) (لان ذن ذكر) لامتناع حفظ  
المائلة فيه ما لان الانقباض والانبساط يجرى فيه ما عوى الى يوسف ان كان  
القطع من الاصل يقتص (الاذا قطع) من الذكور (المشقة) لا مكان حفظ  
المائلة حدثت (وطرف الذمى والمسلح سواء) التساوى بينهما في الارش (وخبر الجاني  
عليه ان كان بد القاطع شلاء او ناقصة الاصابع (اوراس الشاج  
أكبر) من رأس المتعوج (بين القود والارش الكامل) متعلق بقوله خبر بما  
الاول وهو اذا كانت بد القاطع شلاء او ناقصة الاصابع بخلاف بد القاطع فلان  
استيفاء حقه بكماله متعلق خبره بغيره ان يجوز بدون حقه في القطع وبين ان

في لسان وذ كرا الخ) كذا الاقود لا يقطع بعض الشقة لتعدد اعتبار المائلة فيه وان استقصاها بالقطع يقتص لا مكان ياخذ  
اعتبار المائلة فيها كما في التبيين (قوله وعن ابي يوسف ان كان القطع من الاصل يقتص) كذا في التبيين ثم قال والجهة عليه أى ابي  
يوسف ما ينأى اه لكن يلزم القصاص بخم فاضحان فانه قال وفي قاع الذ كرم من الاصل عدا انصاص وان قطع من وسطه فلا  
قصاص فيه وهذا في ذكر التمثل فاما في ذكر النقص والعين فحكومة عدل وفي ذكر المولد ان تحرك يجب القصاص ان كان  
عدا والدية ان خطأ وان لم يتحرك كان فيه حكومة عدل اه من غير استناد ذلك لاحد بل جملة حكما مع قاعن الرواية وقد نقل  
في الحبط عن الامام مثل ابي يوسف ونصه قال او حنيفة وجهه انه ان قطع ذكر من أسله أو من المشقة اقتص منه لانه يمكن  
استيفاءه على سبيل المساواة انه عدم معلوم فاشبه اليدهم الكوع اه (قوله وخبر الجاني عليه ان كان بد القاطع شلاء) قال في  
الجنتي هذا اذا كانت البد الشلاء بنفع المائل ثم ينفع ما فلا تكون محلا لقصاص فله دية اليد كاملة من غير خيار وعليه الفتوى اه

بأخذ هذا الارض كاملا لكن أتت مثلا الانسان فانقطع عن أذى الناس ولم يبق  
 منه الا الردي يجر بين أن يأخذ المجرود ناقصا وبين أن يأخذ القيمة وأما الثاني  
 وهو ما إذا كان رأس الشاح أكبر بأن كانت الشفة امتدعت ما بين قسري  
 المتصوج وهو لا تستوعب ما بين قرفي الشاح فلان الشفة انما كانت موجودة  
 لسكونها حينئذ فيزداد الشين يزادها فوق اسفها ما بين قرفي الشاح زيادة على  
 ما قبل وبأية فله قد رجع لا يلحق الشاح من الشين مثل ما يلحق المتصوج فيضير  
 كما في الشلاخ والعصية (لا تقطع يدان يدان أرا سكيننا) واحدا (عليها انقطعت)  
 يعني اذا قطع رجل يد رجل بأن أخذنا سكيننا واحدا من جانب وأما هاهنا يد  
 حتى انصلت لا تقطع يدا معا وقال الشافعي تقطعان باعتبارها بالانفص لان الاطراف  
 نابعة لها بخلاف ما اذا أرا أحدهما السكين من جانب والاخر من جانب آخر  
 حتى تبقى السكينان في الوسط وبانت الحديث لا يجب القود فيه على واحد منهما  
 اذ لم يرد من كل منهما امر السلاح الا على بعض المعنى ولما ان كلامه ما قطع  
 البعض لان ما قطع بقوله أحدهما لم يقطع بقوله الاخر فلا يجوز أن يقطع السكين  
 باليد من ولا الثقتان بالواحدة لانعدام المساواة فصار كما اذا أمر كل واحد من جانب  
 آخر بخلاف النفس فالأثر فيها المساواة في العدمه فقط وفي الطرف يعتبر  
 المساواة في المنفعة والقيمة (ومنها ديتها) أي من من القاطعان دية المتطوعة لان  
 التالف حصل بفعلها فيجب عليه ما نصف الدية على كل منهما ما لم يسمع من مالهما  
 لماسر مرارا (وان قطع رجل يمين رجلين) سواء قطعه ماله أو بالناقب (فلهما)  
 اذا حضرا (يمينه) أي قطع يمينه (ودية يد) أي نصف دية النفس فيقسماته بينهما  
 نصفين اما ثبوت القطع لهما فلا تساوي ما في سبب الاستحقاق وجب التساوي  
 في الاستحقاق ولا عبرة بالقدم والتاخر كما في غيره من في التركة وذلك لان حق كل  
 واحد منهما ثابت في كل البدلتين والسبب في حق كل واحد منهما وهو القطع وكونه  
 مشغولا بغير الأول لا يمنع تقرر السبب فنقرر السبب في حق الثاني أيضا ولهذا  
 لو كان القاطع لهما عدا امتدوا في استحقاق رقبته واما ثبوت الدية لهما فلما  
 عرفت ان الاطراف هي نافي حكم الاموال وعرفت أيضا ان القود ثابت لهما على  
 الكمال لكن كل منهما لم يستوف حقه كما هو حقه فلزم بالضرورة اعتبار راسه  
 الاطراف أيضا كلابي حتى المظلم على الظالم ولهذا وجبت الدية بخلاف  
 ما اذا كان القصاص في النفس حيث يكفي فيه بالقتل لهما بدون الدية قد يميني  
 رجلين لانه لو قطع يمين رجل ويسار آخر قطع لهما ماله ما وكذا اذا قطعها الواحد  
 (فان حضرا أحدهما) أي أحد المتطوعين (وقطع يد القاطع) فلا خير الدية  
 أي دية يد واحدة لان لها ضرر أن يستوف حقه ولا يجب عليه التأخير ليعضد  
 الاخر لثبوت حقه في حق الاخر ثم رد لاحتمال أن لا يطلب أو يعفو جانا  
 أو لمنا فاذا استوفى الأول غام حقه بالقود في حق الثاني في غام دية يد واحدة  
 لان الامراف ليست كالنفس كما مر (رحي حمد انخذ) موهه (الى آخرها ما يقتض  
 لأول) لانه عمد (وعلى عاقلة الدية لثاني) لانه خطأ (قطع رجل يد رجل) آخر

(قوله لا يقطع يدان يمين) كذا جديع  
 ما دون النفس لا يقتض به اذا تلفه  
 ما زاد عن واحد عمدا كما في الجوهرة  
 (قوله لماسر مرارا) يعني من ان العاقلة  
 لا تنقل الحد (قوله وذلك لان حق كل  
 واحد منهما ثابت في كل البدلتين  
 السبب في حق الثاني) يعني كما تقرر  
 الحق لأول ولا يمنع تقرر السبب لثاني  
 سبق السبب لأول ولا بد من هذه  
 المسألة ورشد اليها قوله بعده مستظفرا  
 ولما لو كان القاطع لهما عدا الخ (قوله  
 لانه خطأ) يعني في الفعل



(ثم قتله أخذ) أي القاطع (بهما) أي بموجب قطعه وقتله (في عدين وعشائين) بأن  
 قطع عدا وقتل خطأ أو كس (يرى بينهما أولاً) متعلق بالمدن والمختلطين أما في  
 العدين فإن يرى بينهما يقتص بالقطع ثم بالقتل وإن لم يبرأ فكذا عنده لأنه لا مثل  
 ضرورة ومقتضى رعدهما يقتل ولا يقطع فبدل جزاء القطع في جزاء القتل وأما في  
 المختلطين فإنه إذا قطع عدا ثم قتل خطأ يقتص لقطع ويؤخذ منه النفس وفي  
 عكسه تؤخذ الدية لقطع ويقتص لقتل لا خلاف المختلطين لكون أحدهما عدداً  
 والاخر خطأ (و) أخذ (بديه) واحدة (في خطابين) أي خطأ القطع وخطأ القتل (لأيه  
 بينهما) لأن دية القطع أغناجب عند استحكام أثر الفعل وهو أن يعلم عدم البرائة  
 والفرق بين هذا المصورتين عدين لأيه بينهما الدية مثل غيره معقول فالأصل  
 عدم وجودها بخلاف التماس فانه مثل معقول فالأصل أن القتل ما عدا خطأ  
 والقطع كذلك صار لزمه ثم ما لم يكن بينهما برائة أو لأصا شائبة ولقد بين حكم كل  
 واحد منها (كأني ضرب مائة سوطاً برئ من تسعين ولم يبق أثر ومات من عشرة)  
 حيث يكنى بديه واحدة فانه لما برئ من تسعين لم يبق أثر ومات من عشرة  
 وكذا كل سوطاً اندمى ولم يبق له أثر عند أبي حنيفة وعند أبي يوسف في مثله  
 حكومة عدل وعند محمد بأجرة الطبيب وعن الأديوية (وإن بقي) أي الأثر (وجوب  
 حكومة عدل) وسأقي بيانها في الذبابة (ودية) لالقتل (عفا المقطوع عن القاطع  
 فأت منه ضمن الدية) يعني رجل قطع يدرجل عدداً فعفا المقطوع عن القاطع ثم  
 مات منه فعل القاطع الدية في ماله (ولو) عفا عما يحدث منه أيضاً وعن  
 الجناية فهو عفو عن النفس فلا شيء عليه (أي على القتال) فأنقطع أمن الثالث  
 والععدم من الكل) يعني أن كانت الجناية خطأ وقد عفا عنها فهو عفو عن الدية  
 فبعض من الثالث لأن الدية ملحق الورثة يتعلق بها والعفو صفة فيصع من الثالث  
 وأما العمد فوجبه قود وهو ليس بمال فلم يتعلق به حتى الورثة فيصع العفو عنه على  
 السكال هذا عنده وعند ما الفرع من القطع عفو عن النفس أيضاً (كذا الشبهة)  
 يعني أن العفو عن الشبهة كالعفو عن القطع عنده وعند ما عفو عن النفس  
 أيضاً (قطعت امرأة يدرجل عدداً فسكرها على يده ثم مات قلها مهر مثلها وعليها  
 دية) في ما لها وهي ما قلته بالخطأ هذا عنده أبي حنيفة لأن العفو عن الدية والقطع  
 لا يكون عفواً عما يحدث منه فكذا التزوج على الدية والقطع لا يكون تزواً على  
 ما يحدث منه عنده ثم إن كان القاطع عدداً كان تزواً على التماس في الطرف هو  
 ليس بمال على تقدير الاستبراء وعلى تقدير سقوط أولى فلا يصلح للمهر فيجب لها  
 عليه مهر المثل ما قبل قد سبق أن التماس لا يجري بين الرجل والمرأة في  
 الطرف فكيف يصح تزواها عليه قلنا لا موجب إلا على العمد التماس لا مطلق  
 قوله تعالى والجروح قصاص وأغناص فقط لا تمذر ثم تجب عليه الدية لأن التزوج  
 وإن تضمن العفو لكن هن التماس في الطرف فإذا مرى تبين أنه قتل ولم يتناول  
 العفو فوجب الدية لعدم محبة العفو عن النفس وهي في ما لها لأنه عموماً والعاقلة

(قوله وإن بقي الأثر) يعني أثر التماسين  
 سوطاً التي يرى منها وجوب حكومة عدل  
 فيما عدا دية كاملة لنفس القتل بالعمد  
 المكحلة لثلاثة وهذا بالإجماع كما في  
 التبيين (قوله يعني قطع يدرجل عدداً)  
 قال في البرهان والخطأ كالعمد (قوله فلا  
 شيء عليه) فأنقطع من الثالث والععدم من  
 الكل) لا يضي ما عدا لأن قوله لا شيء عليه  
 يقتضي بما إذا لم يخرج جناية الخطأ  
 من الثالث فلو قال فلا شيء عليه في العمد  
 وسكت الخطأ لم يخرج من الثالث والا  
 فيقده لكان أولى

لا تقسمه فاذا وجب له الدية ولها المهر تقاضا ان استويا وان كان أحدهما كثر  
 رجح صاحب به على الآخر وان كان القطع مالا كان تزوجها على ارش البدن واذا  
 سرى الى النفس تبيح انه لا ارش للبدن ان المسمى معدوم فيصير مهر المثل كما اذا  
 تزوجها على مافي يده ولا شيء فيها والدية واجبة بنفس القتل لانه خطأ ولا تقع  
 المقاصة لان الدية على العاقلة أقول ينبغي ان تقع المقاصة على القول المختار في  
 الدية وهو عدم وجوبها على العاقلة بل في مال القاتل كما ساءني تحقيقه (ولو)  
 تكبها (على يد مومنهت منها) يعني السراية (أو على الجبانة فبأن منه قلها مهر  
 مثلها لعدا) لانه نكاح على القصاص وهو ليس بمال فلا يصلح للمهر فيصير مهر  
 المثل كما اذا تكبها على غيرها سرى (ولو شيء) أي لاديه ولا قصاص لان  
 حقه القصاص وقد رضى بقطعه على انه يصير مهر او هو لا يصلح له فسقط أصلا  
 (ودفع عن العاقلة قدر مهر مثلها لخطا) لان هذا تزوج على الدعي تصلح للمهر  
 (فان ساء) أي مهر المثل (الدية ولا مال له سواء) أي سوى مهر المثل (فلا شيء  
 عليهم) أي العاقلة لان التزوج من الخواص الأصلية فيعتبر من جميع المال وهم  
 لا يعرفون شأنه لما انهم انما يتعلمون عنها بسبب جانيها فكيف يعرفون لها  
 (وفي الأكثر) أي ان كان مهر المثل أكثر من الدية (لم تجب الزيادة) لا تها رضى  
 بأقل من مهر المثل (والزائد في الأقل) أي ان كان مهر المثل أقل من الدية يرفع  
 عن العاقلة مهر المثل والزائد منها (وسمى لهم) أي العاقلة وتصح لانهم من  
 الاجانب فان كان يخرج من الثالث يرفع عنهم أيضا ولا يسقط عنهم قد اثلث  
 وأدوا الفضل الى الولي اذا تمتد الوصية الامن الثالث (قطعت يده) يعني قطع زيد  
 مثلا بذكر وان ثبت بغيره القاضي فامر بالقصاص (فاقتص) زيد (له) أي ابكر  
 باب قطع زيد (فبأن) المقطوع الاول وهو بكر (قتل المقتص منه) وهو زيد  
 (به) أي بقطعه سابقا فاذن بين بالسرية ان الجبانة كانت قتلا هدا وان حق المقتص  
 له في القصاص في النفس وأما استيفاء القطع من المقتص منه فلا يجب سقوط حق  
 المقتص له في القتل (وهذه دية النفس من قطع نفسه بدخيره قودا قمرى) يعني  
 أن من له القصاص في الطرف اذا استوفاه بنفسه فلا حكم الخاصكم ثم سرى الى  
 النفس ومات ضمن دية النفس عند أي حنيفة وعندهما لا يضمن وهو قول  
 الشافعي لانه استوفى حقه وهو القطع فسقط حكم سرانه اذا لا حذر اذن السرية  
 خارج عن وسعه فلا يتقدم بشرط السلامة لئلا يفسد باب القصاص فصار كالام اذا  
 قطع السارق وسرى الى النفس ومات وكالبراغ والفساد والجحام والتمتان ولما انه  
 قتل بغير حق لانه حقه في القطع والموجود قتل الان القصاص سقط للشبهة لانه  
 في معنى الخطأ لان قضا استيفاء حقه لا القتل وقتل الخطأ واجب الدية بخلاف  
 ما ذكره من المسائل اذ يجب الحكم فيها بالقصاص على القاضي بتقلده والعمل  
 على البراغ ونحوه بالقد وأقامة الواجب لا تتقدم بشرط السلامة كالمرى الى الحرى  
 وفي مثلثنا هو مخبرين الاستيفاء أو قول القوم مندوب فيقتد استيفاءه بشرط  
 السلامة كالمرى الى القصد هذا ما قالوا وردي ظاهره أن استيفاء القصاص بنفسه  
 في هذه الصورة اذا أورث شبهة يسقطها القصاص كان ينبغي أن يورث حكم القاضي

(قوله أقول بفي ان تقع المقاصة على  
 القول المختار في الدية) ليس على إطلاقه  
 بل في الجهم لكنه أطلقه لإلحاحه (قوله)  
 والاسقط عنهم قدر الثالث وأدوا الفضل  
 (الخ) قال الزبيني ثم قيل لا يسقط منه قدر  
 نصيب القاتل لان الوصية للقاتل لا تصح  
 والاصح انه يسقط لانه لو لم يسقط نصيبه  
 لكان ذلك القدر هو الواجب بالقتل  
 فتقتله العاقلة عنه فتقسم عليهم فما  
 أصاب العاقلة يسقط لما ذكرنا وما أصاب  
 القاتل يكون هو الواجب بالقتل فيقسم  
 أيضا فيزيم مثل ذلك من نصيبه منه أيضا  
 ثم هكذا وهكذا الى أن لا يبقى منه شيء  
 انتهى (قوله وعندهما لا يصح من الخ)  
 قال في البرهان وهو الاظهر (قوله فاذا  
 أورث شبهة يسقطها القصاص كان  
 ينبغي ان يورث حكم القاضي في الصورة  
 الاولى شبهة يسقطها القصاص الخ)  
 هذا حكم على معدوم اذ لم يتقدم ذكر  
 حكم من القاضي وسعه قصاص على  
 المدعي ولا يصح جعله مفهوما لقوله  
 سابقا وضمن دية النفس من قطع نفسه  
 بدخيره قودا قمرى

(قوله القول في دفعه ان حكم القاضى لا يورث شبهة بتدفع حال القصاص بل يوجب القصاص على مدعى القتل الخ) بعد الاستدلال مقام المؤلف رحمه الله لان الاحكام مبني على القصد لا على الاستعداد للجمعة والا كراه لا يهتبه وغاها هو بغير محض ولو قيل بما ذكر لم يكن القضاء فائدة ولا فائده على انه لو سلم ورجع الامر الى حقيقة الاكراه وكان القاضى آتيا في هذا المدعى صار القضاء منه دما وصار للمدعى مستوفيا بنفسه وهو لو فعل ذلك حقيقة وصرى الى النفس لا يقتضيه للشبهة كما هو مذکور متناوفاً ثبات القصاص مع القضاء على هذا المنوال ابطال للقتل بل لكل من ولا قائل به فليتأمل وليتنبه له (قوله وارث السد من قطع الخ) ينسب سوا مقتضى بالقصاص اول مقتضى وذلك في ما له نص عليه الصدر الشهيد والبرزوي (قوله ضمن دية السد عند ابي حنيفة يعني اذا برئت ولم تنسب الى النفس) قوله وعند ههنا لا يضمن قال في البرهان وهما بنى المصاحبين اهدراه اى ارض السد كما لو سرى الى نفسه وكما لو كان له قصاص في الطرف فقطع اصابعه ثم عفا عنه فانه لا يضمن الاصابع وهي للسك كالاطراف للنفس وكما لو قطع وما عفا وما سرى ثم خرزقته قبل البراءة وبعد ولو قطع وما عفا وبرئ فهو على الخلاف في الصحيح ولو خرزقته قبل البراءة فهو استيفاء غلا يضمن حتى لو خرزقته البرء فهو على هذا الخلاف في الصحيح انتهى (تيسره) لا قصاص في الشكر اى شعر كان كما في فاضيلان والمحيط واقه أعلم

(باب الشهادة في القتل)

(قوله اعلم الخ) ذكره الزبلي

في الصورة الاولى شبهة سقط بها القصاص لان حكم القاضى ليس أدنى من المباشرة بنفسه القول في دفعه ان حكم القاضى لا يورث شبهة بتدفع حال القصاص بل يوجب القصاص على مدعى القتل لانه اذا دعا ما وثبته عند القاضى كان موثقاً عليه المحكم به فيكون المدعى في حكم المكره للقاضى كما يكون المستوفى بنفسه في حكم الخاطئ بل يكون مكرهاً حقيقة تقتضى تبرئ الاكراه وهو محل الغيرة في فصل بما يعدم رضاه به لا اختياره فاذا كان في حكم المكره أو مكرهاً وجب القصاص عليه لان القاضى حينئذ يكون آتياً له ويكون ذلك كما مباشر للقتل العمد وكما تقرر في موضعه (وارث اليد) عطف على قوله دية النفس اى ضمن ارض السيد (من قطع يدهم له عليه وقد نفس دفعائه) اى قطع على القتل بدل القاتل ثم عفا عن القتل ضمن دية البدن على حقيقة وعند ههنا لا يضمن لانه استحق اطلاق النفس بجميع اجزائها فان اختلف البعض فاذا عفاها فمساوى هذا البعض وله انما استوفى في حقه لكن لا يجب القصاص للشبهة

(باب الشهادة في القتل واعتبار حالته)

اى حاله القتل (القدوم في الورثة) اى ان اهل ان ههنا طريقين احدهما طريق الخلافة وهما ان ثبت للملك الوارث ابتداءً بسبب انعقد في حق المورث كما اذا اتهم العمد فان الملك ثبت ابتداءً لولى بطريق اختلاف ضمن العمد لان العمد ليس أهلاً لذلك والى طريق الورثة وهما ان ثبت للملك الورث ثم الوارث بالنقل منه اليه فذهب الامامان الى الثاني قولاً بان القصاص موروث عن الميت حتى يجرى فيه سهام الورثة ويصح عفوهم قبل الموت ويقضى دية منه اذا انقلب مالاً وينفذ ما دام منه كما في الدية وذهب الامام الى الاول قولاً بان القصاص غير موروث لانه ثبت بعد الموت فتشقى ويدرك الثار والميت ليس من أهله وانما ثبت للورثة بطريق اختلاف بسبب انه قد لبت اى يقومون مقامه فيسقطونه ابتداءً من غير ان ثبت للميت لان القصاص ملك الله جل في المحل بعد موت المجرم ولا ينصو القتل من الميت ولهذا صح عفو الورثة قبل موت المجرم وعفا المجرم لان الدية البسبب انعقد له وقوله تعالى ومن قتل مظالموا فقد جحدنا لوله سلطاناً نص على ان القصاص ثبت حقاً للوارث ابتداءً بخلاف الدين والدية لان الميت اهل للملك المال ولهذا الوصية شبهة فتعلق به صيد بعد موته على كونه وأصل الاختلاف راجع الى ان استيفاء القصاص حق الورثة عنده وحق الميت عندهما فاذا كان القصاص ثبت حقاً للورثة عنده ابتداءً فلا بد برأى أحدهم خصماً عن الباقي في اثبات حقهم وغير وكالة منهم وبأنه ما عفا الميتة لا يثبت القصاص في حق العائيب (فلورهن) أحدهم بضيعة أخيه على قتل أبيه مخضراً (الاخ الغائب بعد ما) لينة من الاستيفاء ويحس القاتل اذا أقام الحاضر الميتة بالاجماع لانه صار متمماً بالقتل والمتمم يحبس بخلاف الخطأ والدين) متعلق بقوله بعد ما

أى لو كان القتل خطأ لا يحتاج إلى إعادة البينة لأن عوجبه المال وطريق شوية  
 الميراث وكذا الدين إذا أقام أحد الورثة بينة أو لا يبعد على فلان كذا خضم أخوه  
 لا يبعد ما (برهن القاتل على عفو القاتل فأما خضم خضم ويستقط القود) أى إذا  
 كان بعض الورثة غائباً وبعضهم حاضراً أقام القاتل بينة على الحاضرين القاتل  
 قد عفا فأما خضم خضم لأنه يدعى على الحاضر مقوط حقه في القود وانقله إلى المال  
 فإذا قضى على ما صار القاتل محضاً عليه نعمه (كذا وقتل عبد جليل أحدهما  
 غائب) يعنى إذا قتل عبد جليل أحدهما غائب فادعى القاتل على الحاضرين  
 القاتل قد عفا عنه فأما خضم خضم ويستقط القود أو أثبت لما ذكر (أخبر وليان بعفو  
 شريكهما فهو عفو للقصاص منهما) يعنى إن جلا قتل عدوله ثلاثة أولياء فشهد  
 اثنان منهم على صاحبهما أنه قد عفا فإن أخبارهما عفو للقصاص منهما وهذه  
 المثلثة على وجودها بعد ذكر الأول بقوله (فان صدقهما) أى الخبيرين (القاتل  
 والشريك فلائشئ) أى الشريك لأنه تصدقهما بطل نصيبه (ولهما تلك الدية)  
 لأن نصيبهما صار بالاول والثاني بقوله (وإن كذبهما) أى كذب القاتل والشريك  
 الخبيرين (فلائشئ لخيرين) لأنه ما باخبارهما أسقطا حقهما في القصاص فاقطب  
 ما لا ولا مال لهما أشكذب القاتل والشريك (ولشريكهما ما شاء) لأن حق الخبيرين  
 لما سقط في القصاص سقط حق شريكهما فيه لعدم تجزئه وانتقل إلى المال وسقط  
 حقهما في المال أيضاً لما ذكر في حق شريكهما وهو ثلث الدية والثالث قوله  
 (وإن صدقهما القاتل وحده) أى وكذبهما الشريك (فلكل منهما ثلثها) لأنه ما  
 صدقهما أقرهما ثلثي الدية فزعم واحد على بطلان حق الشريك فلم يصدق فيقول  
 ما لا وضمم القاتل الدية ثلثاً وأما الرابع بقوله (وإن صدقهما) أعنى الخبيرين  
 (الشريك فقط) أى كذبهما القاتل (فله) أى للشريك (ثلثها) أى يقرم القاتل ثلث  
 الدية وهو نصيب الشريك (ويصرف إلى الخبيرين) لأن زعم الشريك أنه عفا  
 لنصيبه الخبيرين فلائشئ له على القاتل ولهما على القاتل ثلث الدية وما في يده وهو  
 ثلث الدية مال القاتل وهو من جنس حقهما فيصرف إليهما القياس إن لا يلزمه  
 شيء لأنهما ادعى المال على القاتل والقاتل ينكر فلم يثبت وما أقر به القاتل للشريك  
 قد بطل بتكذيبه وجه الاستحسان إن القاتل بتكذيبه الخبيرين قد أقر لشخصه عليه  
 بثلث الدية لأنه إن القصاص سقط بأخبارهما بالعفو كابتداء العفو منهما والمقر  
 له ما كذب القاتل حقيقة بل أضاف الوجوب إلى غيره وفي مثله لا يرد الأقراء كـ  
 قال لملان على ما فعل القاتل لملان ليس لي ولكم القاتل فان المال لملان لملان الثاني  
 كذا هنا (اختلف شاهد القاتل في زمانه وأمكنه أو لا) بأن قال أحدهما قتله  
 بصدا ولا ترحمته بالسيف (أو قال شاهد قتله بصدا) قال (لا ترحمته) أي قتله  
 (لنت) أى شهد أنه لا القتل يختلف باختلاف الزمان والمكان والالة وتختلف  
 أحكامها والمطابقين فياخذ القاتل فكأن على كل قتل شهادة فرد ففوت (ثم ما يفتله  
 ولا لجهلنا آله وحب الدية) والقياس أن لا يجب شيء لأن القتل يختلف باختلاف  
 الالة بجهل المشهود به وجه الاستحسان أنهم شهدوا بقتل مطلق والمطابق ليس

(قوله أخبر وليان بعفو الخ) فمرا لاخبار  
 بالشهادة لعنده أنه لا فرق لثبوت عفوهما  
 بين كون الأخبار بمجرد ادعى الدعوى  
 من القاتل بعفو الثالث ولا بين كونه  
 صدر بعد الدعوى من قاتل فيكون  
 شهادة فكل منهما مستأنز لعفوهما وإن  
 اختلف ما يتعلق بالاستحقاق لا اختلاف  
 الحال (قوله وإن صدقهما الشريك فقط  
 فله ثلثها) قال الزاقي فان قيل كيف  
 يكون له الثلث وهو قد أقر أنه لا يستحق  
 على القاتل شيئاً بدعواه العفو قلت ارتد  
 أقراره بتكذيب القاتل إياه فوجب له  
 ثلث الدية انتهى (قوله ويصرف إلى  
 الخبيرين) هو الأصح كما هي التبيين (قوله  
 وما في يده) أى الشريك (قوله والقصاص  
 أو لا لزعمه) أى القاتل (قوله فكان  
 على كل قتل شهادة فرد ففوت) كذا  
 لو كمل النصاب على كل منهما لثبوت  
 القاضي بكذب أحد الفريقين وعدم  
 الأولوية بالقبول بخلاف ما إذا بطل أحد  
 الفريقين دون الآخر حيث يقبل الكامل  
 منهما لعدم المعارض كما في التبيين

فجعل لمصلحة العمل به قبل البيان فيجب أقل موجبيه وهو الدية وتجب في ماله لان  
الاصل في القتل العمد فلا تلزم العاقلة لما مر مرارا (أقول قتل من رحلين يقتل زيد وقال  
الولي قتلتما ماله قتلهما) لان كلامهما اقربا فزاده بكل القتل والمقتصاص عليه  
والمرء مدد في وجوب القتل عليه اذ يمكن كذبه في اقراره بالقتل وتكذب  
المقر له المقر في بعض ما أقربه لا سطو ل اقراره في الثاني لان ذلك واجب تعسفه  
وفنى المقر لا يمنع صحة اقراره (ولو كان مكان اقراره اقرارا لشاهد لفت) أي شهدا يقتل زيد  
عمر أو آخران يقتل بكر اياه لفت الشهادتان لان تكذيب الشاهد هو له الشاهد في  
بعض ما منه به يبطل شهادة لان التكذيب تعسفي وفنى الشاهد وجب رد  
شهادته (شهدا) على رجل (بقوله خطأ وحكم بالدية فبما لا يشهد له يقتله) بما ضمن  
العاقلة (الولي) لانه قبض الدية بغير حق (أو التهود) لان المال تلف بشهادتهم  
(ورجعوا) أي التهود (عليه) أي على الولي لانهم ملكوا المضمون وهو ما في يد  
الولي كالتعويض مع غاصب الغاصب (والمد كانها) أي (الرجوع) أي اذا كان  
الشهادة على العمد يقتل به ثم جاء بخبر الورث، ير تضييع الولي الدية أو الشهود  
فان مضوا الشهود لم يرجعوا على الولي فذاتي حنيفة لانهم أوجبوا هاتين الولي ما ليس  
بمال وهو المقتصاص فلا وجه لان يرجعوا عما اذلتها عاقلة بينهم ما وعندهما يرجعون  
على الولي كافي الخطأ (ولو) شهدا (على اقراره) أي اقرار القاتل بالخطأ أو العمد  
ثم جاءه مالم يضمن اذ لم يظهر كذبهما في شهادتهما (أو) شهدا على شهادة (غيرهما  
في الخطأ) وقضى بالدية على العاقلة ثم جاءه مالم يضمن اذ لم يظهر كذبهما في  
شهادتهما لان المشهود به شهادة الاصول على القتل لانفس القتل (ممن) الولي  
الذي في الصورتين للعاقلة اذ ظهر انه أخذها منهم بغير حق ثم ما فرغ من مسائل  
الشهادة في القتل شرع في مسائل اعتبار حال القتل فقال (المد بجملة) أي  
لا الوصول) اعلم ان الاصل ان العبرة بوقت الرمي في حق الضمان والحال لان الضمان  
انما يجب بالجنابة وانما يصير الشخص جنابا بفعل يدخل تحت اختياره وهو الرمي  
لا الوصول (فتجب الدية على من رمى مسلما فاردا) المرمى عليه (فوصل)  
السهم اليه فبات فعلى الرامي الدية لورثة المرنه عند أي حنيفة وقال لا شيء على  
الرامي لان التلف حصل في محل غير معصوم واتلف غير المعصوم مضر وله أن  
الرمي اليه وقت الرمي معصوم والدية بقرينة (وتجب الفدية) أي عدد رمي اليه  
بصيغة الفجوهول أي ما اؤمر به اليه (فاعتقه فوصل) السهم اليه فبات لانه وقت  
الرمي مملوك وقال محمد يجب عليه فضل ما بين قيمته مرميا إلى غيره رمي (و) يجب  
للمرء على عمر رمي مسلما (أى) يخرج من الاحرام (فوصل) السهم اليه لانه  
وقت الرمي محرم (لا على حلال رما فاحرم فوصل) لانه وقت الرمي غير محرم (ولا  
يضمن من رمى معصيا عليه برحم جسم شاهده فوصل) لانه وقت الرمي مباح الدم

(كتاب الديات)

جمع عدة قصد رودي القاتل المقتول اذا اعطى وليه المال الذي هو بدل النفس ثم  
قل ذلك المال دية تسميه بالمصدر وما مؤامخه دية كافي عدة كذا في المغرب

(قوله وتجب أي الدية في ماله) يعني في ثلاث  
سنين (قوله وقال الولي قتلتما ماله قتلهما)  
قيد قوله قتلتما لانه لو قال صدقتما  
ليس له قتل واحد منهما لان قصد قتله  
كل واحد منهما تكذيب فلا خوف كفاه  
قال لكل قتله وحده فكون مقرا بعدم  
قتل الآخر بخلاف قوله قتلتما لانه  
دهوى القتل من غير قصد في لهما  
فقتلهما باقرارهما كافي التبيين (قوله  
أي شهدا يقتل زيد عمر أو آخران يقتل  
بكر اياه) يعني وقال الولي قتلتما لفت  
الشهادتان (قوله لان تكذيب المشهود  
له الشاهد في بعض ما منه به يبطل  
شهادته) المراد بكذبه نفى استتلال  
كل من المشهود عليه بما بالقتل لانه ما  
قال قتله لم يثبت القتل لكل منفردا  
فلهذا صار مذهب الكل من البيهقيين قلتما  
(قوله وتجب الدية على من رمى مسلما  
فاردا) يشير إلى أنه في قلبه لا تجب بيان  
رمي مرتد أو كافرا فاحرم وهو بالاجماع  
(قوله وقال محمد يجب عليه فضل ما بين  
قيمتي الخ) وقول أبي يوسف متردد روى  
عنه إيجاب القيمة كقول الامام وروى  
عنه مثل قول محمد كافي البرهان (قوله  
لا على حلال رما فاحرم) يشير إلى أنه  
كالورما مسلما فاردا

(كتاب الديات)

(قول الدية ألف دينار من الذهب وعشرة آلاف من الفضة ومائة من الأبل) الواو يعني أو وكلامه يشير إلى أن الواو واجب أحد الثلاثة - ولأنه كان القتل خطأ أو شبهه - وهو صريح في شرح الجميع وعليه يكون الخبر القائل في دفع إيهامه ولو في شبه العمد وصريح الجميع خلافه حيث قال وأما قدرها فالدية ثومان مخففة ومغلظة فالمخففة دية الخطأ وهي ثلاثة أصناف من الأبل والعين والورق قال أو حنفية رحمه الله تعالى من الأبل مائة ومن الفضة ألف دينار ومن الورق عشرة آلاف وللقائل الخيارات تؤدي أي فوج شلوأما كنية أسنان الأبل ففي دية الخطأ خمسة أنواع عشر وثبت مخاض وعشرون ابن مخاض وعشرون بنت لبون وعشرون حقة وعشرون جذعة وأما الدية المغلظة فهي دية شبه العمد وهي أربعة أنواع خمس وعشرون بنت لبون وخمس وعشرون بنت مخاض وكذلك من الجذعات والمخاضات انتهى فهذا نص على موجب شبه العمد وعلى أن القائل في شبه العمد لا يصحير بدفع الورق أو العين أو الأبل بل الألام عليه الأبل وكلام الهداية ١٠٣

والأرض اسم للواجب على ما دون النفس (الدية ألف دينار من الذهب وعشرة آلاف درهم من الفضة ومائة من الأبل فقط) يعني أن الدية عند أبي حنيفة لا تكون إلا من هذه الأموال الثلاثة وقالنا منها ومن البقر ما ثلثا بقرة ومن النعم العاشاة ومن الخيل ما ثلثا حقة كل حقة ثوبان (وهذه أي الأبل (في شبه العمد أربع) بين الأربع بقوله (من بنت مخاض) خمس وعشرون (ومن بنت لبون) خمس وعشرون (ومن حقة) خمس وعشرون (ومن جذعة) خمس وعشرون (وهي) الدية (المغلظة) تفصل في طائفة البيان عن شرح القدوري أن تغلظ الدية روى عن عمر وعلي وابن مسعود وزيد وأبي موسى الأشعري والمغيرة بن شعبة وأن اختلجوا في كيفية التغلظ فتداني حقة وأبي يوسف ما ذكرهنا وعند محمد والشافعي ثلاثون حقة وثلاثون جذعة وأربعون تبة كلها خلفات في بطونها وأولادها (وفي الخطأ) عطف على في شبه العمد أي الأبل في الخطأ (أخماس منها) أي من المذكورات الأربع (ومن ابن مخاض) عشرون بنت مخاض وعشرون بنت لبون وعشرون حقة وعشرون جذعة وعشرون ابن مخاض وهذا قول ابن مسعود رضي الله عنه فأخذنا بذلك (وكفارنا ما ذكر في النص) وهو عتيق رقبه مؤمنة وأن مجز عنه صام شهرين ولأه (ولا يصح الأطعام) - لم يرد به نص والمقادير تصرف بالتوقيف (والجنين) إذا لم تعرف حياته ولا علامته (ويصح رضيع أحد أبيه مسلم) لأنه مسلم تبعها وأطأه سرسامة أطرافه (ودية المرأة قصف دية الرجل في النفس وما دونها) وقدره هذا اللفظ موقوفان على رضي الله عنهم ورفعوا على النبي صلى

أولادها الضعيف في كلها الثنات لقوله صلى الله عليه وسلم لا أن دية الخطأ شبه العمد ما كان بالسوط والعصا مائة من الأبل منها أربعون في بطونها وأولادها رواد أبو داود والشافعي وابن ماجه في صحيحه من حديث عبد الله بن عمرو بن العاصي ورواه الترمذي وابن ماجه من حديث عبد الله بن عمرو روى أبو داود عن مجاهد أن عمر رضي الله تعالى عنه قضى في شبه العمد ثلاثين حقة وثلاثين جذعة وأربعين خلفه مابين ثنية إلى بازل عامه كلها خلفات ورواه عن علي اثنا ثلاث وثلاثون حقة وثلاثون جذعة وأربع وثلاثون تبة إلى بازل عامها كلها خلفات كذا في البرهان (قوله وكفارنا) أفرد الضمير باعتبار النفس المقتولة والأول أن يشي لظهور كونه للقتل خطأ وشبهه إلا أن يقال لما كان شبه العمد خطأ بالنظر إلى القتل وإن كان عبدا بالنظر إلى الضرب أفرد الضمير لأنه لا محذور في الخطأ وشبهه العمد انتهى على أن هذا أي ذكر الكلفة رقتني عنه بما قدمه أول كتاب الجنائيات فلا احتياج إلى إعادته بما لا مزيد عليه

(قوله والاسم فيها كالمسلم) أي سواء كان كتابيا أو محض صوابا وفيه إشارة إلى أن المستأن من ليس مثله هو صرح في الجهره عن  
النهاية فقال ولادة في المستأن هو الصحيح انتهى وقال الزبلي والمستأن من دينه مثل دية الذي في الصحيح لما روي أن النبي قد  
اختلف الصحيح (قوله والمارة) كذا لوقطه مع القصة لا يز يدعى دية واحدة كما في الجهره والتبيين (قوله والاسان ان  
منع العتق) يشير إلى أنه لا يلزمه الدية لسان الاخرس والواجب فيه ما قال في الجهره أما لسان الاخرس ففيه الحكومة (قوله أو  
دأما أكثر الحروف) كذا في شرح المختاراه وقال في الهداية لا يقدري على التكلم ببعض الحروف قبل تقسم الدية على عدد الحروف  
يقبل على عدد حروف تتلقى باللسان فيقدر ما لا يقدر يجب وقبل ان قدر على أداء أكثر ما يجب حكومة عدل لحصول الافهام مع  
لاختلاف وان يحجز من أدائها لا أكثر يجب كل الدية ١٠٤ لأن اقتطاعها لا يحصل منفعة الكلام وفي المحيط مثل الهداية ثم قال

والاصح هو الاول انتهى أي قصة الدية  
على عدد الحروف متعلقا انتهى وكذا قال  
الامام خواهر زده الاول اصح أي قسمتها  
على عدد الحروف وهي ثمانية وعشرون  
سواء انتهى ولكن قال في الجهره  
والصحيح أنه يقسم على عدد حروف  
اللسان وهي ثمانية عشر حرا انتهى  
وهو كذا قال قاضيهان وان منع من  
الكلام دون البعض تقسم دية اللسان  
على الحروف التي تتلقى باللسان فيقسم  
الدية بقدر ما فات انتهى (قوله والعلة  
ان حلفت ولم تثبت) يعني بعد تأجيل  
البحق عليه سنة وان مات قبل تمامها ولم  
تثبت لاثني على الجاني وان ثبت بعضها  
دون بعض ففيه حكومة وهذا أي لزوم  
الدية في الحر غير المكسوم وفي العبد  
تقصان القيمة على الظاهر وروي الحسن  
كمال القيمة واختلفوا في عامة الكسوم  
والاصح ان كان في ذننه شعرات معدودة  
فليس في حلقه شيء لان وجودها يشبه  
ولا يلزمه وان كان ذلك على الخدود والذقن  
جميعا ولكنه غير متصل ففيه حكومة

الله عليه وسلم (والدعي فيها) أي الدية (كالمسلم) لقوله صلى الله عليه وسلم دية كل  
ذي عهد في عهد الف دينار وفيه قضى أبو بكر محمد رضي الله عنهما (وفي النفس)  
هو ما عطف عليه خبر قوله الا في دية (والمارة واللسان ان منع العتق أو أداء  
أكثر الحروف والذكر والخشفة والمقل والسمع والبصر والشم والذوق والعلة ان  
حلفت ولم تثبت وشهرا (الراس) احضان حلق ولم تثبت (دية) اعلم ان الجاني ان  
فوت في الاطراف جنس المنفعة على الكمال أو أزال ما قصد في الدعي من كمال  
الجمال يجب عليه كل الدية لا تلافه النفس من وجه وهو ملحق بالاتلاف من كل  
وجه تعظيما للدعي ما له قضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم بالدية كما في اللسان  
والانف وقضى عمر رضي الله عنه رجل على رجل باربع ديات بضره واحدة  
وقعت على راسه ذهب بها عقده رسمه وصبره وكلامه (كذا في باقي البدن  
اثنان) كالخارجين والعينين والرجلين واليدين والشفتين والاذنين والاشبين  
وندى المرأة فان الواجب في كل اثنين متبادية كاملة (وفي أحدهما نصفها) كذا  
روى في حديث سعد بن المسيب رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم وفي كل  
واحد من هذه الاشياء نصف الدية وفيما كتبه النبي صلى الله عليه وسلم لعمرو بن  
حرم رضي الله عنه وفي العينين الدية وفي أحدهما نصف الدية ولان في تقويت  
الاثنين منها تقويت بنفس المنفعة وكما لجمال الجاني فيجب كمال الدية وفي تقويت  
احدهما تقويت النصف فيجب نصف الدية (وكذا أشعار العينين) حيث يجب  
في كماله دية كاملة وفي الاثنان منها نصفها (وفي أحدها) أي أحد الاشعار (ربها)  
أي ربع الدية لما ذكر (وفي كل اصبع يد أو رجل شعرها) لقوله صلى الله عليه  
وسلم في كل اصبع عشرين الايل (وما فيها مفاصل) ثلاثة (ففي أحدها ثلث دية  
اصبع) لانه ثلثها (ونصفها) أي نصف دية اصبع (لونها مغلان) كالاجام  
لانه نصفها وهو نظير انقسام دية اليد على الاصابع (كافي كل سن) يعني يجب

عدل وان كان متصلا فدية كمال الدية لانه ليس بكسوم وهذا لم تثبت كما ذكر وان ثبت حتى استوى كما كان لا يجب شيء في  
ووجب على ذلك لارتكاب الجرم فان ثبت أيضا لا يلزمه شيء عندنا في حقيقة الحر وعدهما حكومة عدل كما في الدية يستوى  
الدم والخطأ في حلق الشعر كما في التبيين وقاضيهان (قوله وكذا أشعار العينين) يجوز ان يراد بالاشعار حروف العينين وهو حقيقة  
فيه ويجوز ان يراد به الاهداب تعجبة لعمال باسم المحل وأهم ما يريد ان مستقما لان في كل واحد دية كاملة ولو قطع الجفون  
بأحد ابهامي دية واحدة كالمارن مع القصة والموضحة مع الشعر كما في التبيين وإذا انتبت الاهداب فلا شيء ولا قصاص ان لم تثبت  
لانه لا قصاص في الشعر ويجب الدية كما في الجهره وقد علمنا أنه لم يذكر لنا حبل ولعله كالحية (قوله كافي كل سن الحنفي  
من الرجل ودية من المرأة نصف دية من الرجل كما في الجهره

(قوله فالوجه ما ذكره في التسمية)  
 (الخ) هو وان كان ظاهرا في التسمية  
 غير مطرد ان شئت من شغل هو الاصل  
 او المصلحة لعدم احباب الشارع ازيد  
 من حصة من تمام ذمة النفس وان  
 كان حازنها من الامايع لا يحصل تمام  
 منقطعها الا بجماعها (قوله فانقطع  
 نفسه) فيه نظر لان قطع النفس لا يوقت  
 عليه في العبارة ان يقال فانقطع ماؤه  
 لبدن الجسم على سبيل الظاهر وهو يزول  
 الماء وقوله ذكره الزبلي هو لم يذكر  
 فانقطع نفسه فانقطع ماؤه وكذا قال  
 فاضحان ضرب على الظاهر فانقطع ماؤه  
 وعلة الزبلي بقوله فيه تغيب منفعة  
 كاملة وهي منفعة النفس انتهى

### { فصل في الشهاج }

(قوله وفي ظاهر الرواية يجب القصاص  
 فيما دونها) شامل للسماق وفيه تسامح  
 لما قال الجوهرة ذكر مجدي الأصل وهو  
 ظاهر الرواية ان ما قبل الموضحة فيه  
 القصاص الا في السماق فانه لا قصاص  
 فيه اجماعا لعدم الممانعة لانه لا قدران  
 شق حتى ينتهي الى جلد رقيقة فوق  
 العظم وانما نحن مادون الموضحة بالحكم  
 احتراز عما فوقها كالمانعة والمنقولة لانه  
 لا قصاص فيه اجماعا انتهى (قوله وفيها  
 خطا نصف غصن الدرة) يعني فيجب خمس  
 من الابل ان كان الحصى عليه رجلا  
 ونصفها اى الخمسة ان كان امرأة كفاي  
 الجوهرة (قوله والمناقعة موضعها ما بين  
 الدرة والناقة) كما في الناحية (قوله  
 والذامة وهي التي تلبس الدم) كذا قاله  
 الزبلي ثم قال وذكر المرشدي ان  
 الذامة هي التي تدمي من غير ان يسيل  
 منها دم هو الصبح مروى عن أبي عبيد  
 انتهى (قوله والمناقعة الخ) هو ظاهر  
 الرواية والاختلاف الذي في تفسير  
 الشهاج راجع الى ما أخذنا لاشتقاق  
 كذا قال فاضحان هي التي تدق ولا تنقطع

في كل سن نصف عشر الدرة وهو خمس من الابل بقوله صلى الله عليه وسلم  
 في حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه وفي كل سن خمس من الابل ومن  
 الدراهم تسعما تدرهم فان قيل لو قلنا ذلك ينزى على ذمة واحد اذا اختلف كل  
 الانسان لانه في الغالب اثنان وثلاثون ساقا في اختلف كلها اختلف النفس من وجه  
 التوقيت جنس المنفعة لانها تصير كلها ملكة معنى وحكم الاثلاث من وجه لا يجوز  
 ان ينزى على الاثلاث من كل وجه فقلنا هذا ثابت بخلاف القياس بالنسبة فلا يرد  
 السؤال كذا في غاية البيان واذا ثبت هذا بخلاف القياس كان غير مقول المعنى  
 فلا يجب ان يذكره وجه معقول وان اردنا ذلك بطريق التبرع فالوجه ما ذكره  
 صدر الشريعة ان عدد الانسان وان كان اثنين وثلاثين فالاربعة الاخيرة وهي  
 اسنان الخيل قد لا تثبت لبعض الناس وقد يثبت لبعضهم بعضها وبعض كلها فالعدد  
 المتوسط للانسان ثلاثون ثم للانسان منفتحة الزينة والمنفعة فاذا سقط سن يطل  
 منفتحة بالملكة ونصف منفعة السن التي تقابلها وهي منفعة المنفعة وان كان  
 النصف الاخر هو الزينة باقيا واذا كان العدد المتوسط ثلاثين فنصفه السن  
 الواحدة ثلث عشر ونصف المنفعة سدس عشر ومجموعهما انصف العشر (وفي  
 عنوانه) في نفسه بغير بدنة كيد ثلاث وهي حيث يجب ان يقطع نفسه لان  
 وجوب الدرة يتعاقب بتقويت جنس المنفعة ولا عبرة بالمسورة بلا منفعة الا اذا  
 تجردت من المنفعة عند الاثلاث حيث يجب بحكمه عدل ان لم يكن فيه جبال  
 كالبذلة والاراءه كمالا ان كان فيه ذلك كالاذن الناحية ذكره الزبلي  
 { فصل في الاقوف في الشهاج الا في الموضحة عدا } وهي التي وضع العظم اى بينه  
 لا مكان اعتبارا المساواة فيها بان يسير غورها بالمسار ثم ينفذ حديد في ذلك  
 فيقطع ما بعد ارماعه وفي ظاهر الرواية يجب القصاص فيما دونها ايضا ذكره  
 مجدي الأصل وهو الاعم لا مكان اعتبار المساواة فيه ايضا ما ذكر في الموضحة  
 ذكره الزبلي (وفيها خطا نصف عشر الدرة وفي الممانعة عشرها) وهي التي تكسر  
 العظم (والمنقولة عشرها ونصف عشرها) وهي التي تنقل العظم بعد التكسر  
 (والامة) وهي التي تصل الى أم الدماغ وهي جلد رقيقة تجمع الدماغ وبعد الامة  
 شعبة تسمى الدامة بالعين المجردة وهي التي تصل الى الدماغ لم يذكرها مجدي  
 الله عليه لان النفس لا تبقى بعد ما عادت فتكون قتلا لامن الشهاج والكلام فيها  
 (او المناقعة) وهي التي تصل الى الجوف (ثلثها) حكمل ذلك ثبت بالحديث  
 (وفي جاذقة نفوذ) الى الجانب الاخر (ثلثها) لان اياك مرضى الله عنه هكذا حكم  
 ولا نهما نقن (وفي الحارسة) هو ما عطف عليه خبر ا قوله الا في حكومة عدل  
 وهي بالماء الهامة التي تحرس الجلد اى تحفذه ولا يخرج الدم (والذامة) بالعين  
 المهجلة وهي التي تظفر الدم ولا تسيله بل تجتمع في موضع المراحة كالدمع  
 في العين (والذامة) وهي التي تسيل الدم (والباطنة) وهي التي تنضج الجلد  
 اى تقطعه (والمناقعة) وهي التي تأخذ في اللحم وتقطعه (والسماق) وهي التي



(قوله حكومة عدل) لا فرق فيه بين المدعو وغيره عليه الفتوى كما في الوفاة وفي ظاهر الرواية يجب التمسك بما في البرهان  
وكما قدمه المستقل أول الفصل عن الزبلي (قوله يفرض أن هذا الحصر صاخر) قاله الطحاوي (قوله ذكره الزبلي) صحيح  
برجوعه إلى قوله وقال شيخ الإسلام وأما قوله وبقي استراخ الخ فليس عبارة الزبلي فإنه قال بعد حكايته قول الطحاوي وقال  
الكرخي ما ذكره الطحاوي ليس بصحيح ١٠٦ لأنه لو اعتبر بذلك الطريق فربما يكون نقصان القيمة أكثر من نصف

عشر الدية فيؤدي إلى أن يوجب هذه  
النساج وهو ما دون الموضوعة أكثر مما  
أوجب الشرع في الموضوعة وأنه محال  
بل الصحيح الاعتبار بالمقدار وقال الصبر  
الشهد بنظر النفس في هذا أن أمكنه  
الفتوى بالشافعي بأن كانت الجنابة في  
الأس والوجه يفتي بالثاني أي قول  
الكرخي وإن لم ينص عليه ذلك يفتي  
بالتقوى الأول لأنه أبصر قال وحسبنا  
المرفوعة ناهية بفتي به وقال في المصطلح والأصح  
أنه ينظر كم مقدار هذه النسبة من أقل  
شخص لها أرض مقدرة فإن كان مقداره مثل  
نصف شعبة لها أرض أو ثلثها أو نصف  
أو ثلث أرض ثلث النسبة وإن كان زبنا  
فربما ذكره بعد القولين فكانه جعله  
قولا ثالثا والاشبه أن يكون هذا تفسيره  
لقول الكرخي وقال شيخ الإسلام قول  
الكرخي أصح إلى آخر ما ذكره المصنف  
(قوله يعني أن الأرض لا يزيد بسبب  
الكف) هذا في الثلاث فما زاد تنافا  
وأما إذا كان معه أصابع أو أصبع فهو  
تسع أيضا عندنا وأوجب الأكثر من  
الأرض وحكومة الكف وادخلا الأقل  
في الأكثر كما في البرهان (قوله طريق  
معرفة ذهاب السمع الخ) لم يبين بعده  
طريق معرفة ذهاب السمع والذوق  
والكلام ورأيت بخط شيخ استاذي  
السلامة على المقدسي أن في الكلام  
يفرض لسانه بارة فإن خرج منه دم اسود  
فصادق وإن خرج أحمر فلا في السمع

تصل إلى حلة دقيقة بين اللحم وعظم الرأس وتسمى مصفاة (حكومة عدل) إذ  
ليس فيها أروش مقدرة شرعا ولا يمكن إحدائها فيجب فيها حكومة عدل وهو أن يرضى  
أبراهيم النخعي وعن هريز بن عبد العزيز بن أبي القاسم (فتي بمسألة ما لا هذا  
الأثر ثم معه فقدر التنافوت بين القيمتين من الدية هو الحكومة) يفرض أن هذا  
الحصر بعد قيمته بلا هذا الأثر ألف درهم وسبعة تسعين درهم فالتفاوت بينهما مائة  
درهم وهو عشرة آلاف فيؤخذ من هذا التفاوت من الدية وهي عشرة آلاف درهم  
فمشرها ألف درهم فهو حكومة العدل (وبه يفتي) أحد تراجم ذكره الكرخي  
أنه ينظر في مقدار هذه النسبة من الموضوعة فتبين مقدار ذلك من نصف عشر الدية  
وقال شيخ الإسلام قول الكرخي أصح لأن هذا رضى الله عنه اعتبر به هذا الطريق  
فبين قطع طرف لسانه ذكره الزبلي (وفي أصابع يد بلا كف وبها نصف الدية)  
بني أن الأرض لا يزيد بسبب الكف لأنه تابع بل الواجب في كل أصبع عشر من  
الأصل فيكون في الخمسة خمسون ضرورة وهو نصف الدية (ومع نصف الساعد  
نصف دية) للأصابع (والحكومة) نصف الساعد (وفي كف فيها أصبع  
عشرها) لأصبع (وإن كان أصبعان فمشرها) للأصبعين (ولاشئ في الكف) لما  
مر (وفي أصبع زائدة) هو ما عطف عليه خبره لقوله لا في الحكومة (وعين  
معي وذكره ولسانه أن لم يلم بحسنه) أي يحسن كل من الثلاثة (عبد الله على نظره)  
في العين (وبكره ذكره) في الذكر (وكلامه) في اللسان (الحكومة وإن علمت)  
أي حسنه (فألا دية) فإن حكمه بعد ذلك حكم الباقي في العمد والخطأ (ودخل أرض  
موضوعة أذهبت عقله أو شعر رأسه في الدية) يعني إذا شجع رجلا موضوعة فذهب  
عقله أو شعر رأسه ولم يثبت دخول أرض الموضوعة في الدية لأن قواف العقل يبطل  
منفعة جميع الأعضاء فلا ينتفع بدونه فصار كما إذا أضعف فأت وأرض الموضوعة  
يجب بقواف جزء من الشعر حتى لو نبت الشعر على رأسها والدية وجبت بقواف  
الشعر وقد تعلقا جميعا بسبب واحد وهو قواف الشعر فيدخل الجزء في الكل كن  
قطع أصبع رجل فقتلته به (بخلاف إذا هاب السمع أو البصر والناطق) أي  
لو شجع موضوعة فذهب أحدهما فلا إشكال بدخول أرض الموضوعة في أرض واحد منها  
لأن كلامها جناية فيما دون النفس والمنفعة مختصة به فاشبهه الأعضاء المختلفة  
بخلاف العقل لأن فقهه عاقل إلى جميع الأعضاء كما مر (طريق معرفة ذهاب  
السمع أن يترك المجنى عليه حتى يتقل ثم ينادي أن أجاب أو ألتفت علم أنه لم يذهب)  
كذا في الفتاوى الصغرى (وطريق معرفة ذهاب البصر أن يرى أهل البصيرة فإن

بالروايع الكريمة اه قات والذوق يمكن معرفته باستغفاله باطعامه ثم يحتفظ بعد حلو (قوله وطريق معرفة  
ذهاب البصر الخ) هذا وقال تاجيخان قال سمعتهما أن ذا خبر رجلا من أهل العلم أنه قد ذهب بصره يؤخذ بقوله ما وقال مجدين  
مقاتل رضى الله عنه يقام المضروب مس تقبل الشمس مفتوح العين أن دعت عينه علم أن بصيرة قائم وإن لم تدع علم أنه ذهب

بصره اه قلت ويمكن اختياره بالخاصة ميث بين يدية غلة ونحوها (قوله بل دية المفصل فقط ان لم ينتفع بجاني والمحمومة فيما بين ان انتفع به) هو فاته اوجب الحكم مخالفاً لمقول المذهب وليس مما فاته نقل في النهاية عن شرح الطحاوي اذا قطع من اصبع مفصل واحد افضل الباقي من الاصبع او الكف لا يجب القصاص ولكن يجب الدية فيما شئت ان كان اصبع عقوبة الاصبع وان كان كغفافية الكف وهذا بالاجماع اه وقال في غايه ١٠٧ البيان واجه وانه لو قطع مفصلاً من اصبع

فشل الباقي او قطع الاصابع فشلت الكف فانه يجب في السكك الارشن ويجعل كعقوبة واحدة اه يقول المصنف بل دية المفصل فقط ان لم ينتفع بجاني والحكومة فيما بين ان انتفع به لا يستقيم وهذا اول من وقع الله سبحانه عليه وكتبته في سنة ست عشر مائة فله الحمد والمنة (قوله ذكره الزايلي) لم يذكره الزايلي فان عسارته ولو كان عضواً واحداً بان قطع الاصبع من المفصل الاعلى فشل باقياً منها يكتفى بارش واحد ان لم ينتفع بجاني وان كان ينتفع به يجب دية المقطوع ويجب حكومة عدل في الباقي بالاجماع وكذا اذا كسر نصف السن واسود باقياً او اصفر او احمر يجب دية السن كله بالاجماع اه فان قيل لا يخالفه بينه وبين كلام الزايلي لان الزايلي قال يكتفى بارش واحد ان لم ينتفع بجاني وهو مفهوم عبارة المصنف التي هي بل دية المفصل فقط ان لم ينتفع بجاني قلت قول الزايلي يكتفى بارش واحد ان لم ينتفع بجاني المراد به ارش اصبع دليل قوله وكذا اذا كسر نصف السن الخ واما قول المصنف بل دية المفصل فقط فلا يفسد ذلك بل دية المفصل لادبته باقي الاصبع ايضا لانه قاله بقوله والحكومة فيما بين لا ينتفع بالشرعي فيه ان انتفع به اه (قوله فثبت سن الاول) يعني كما كان اما اذا ثبت معوجاً فاعلمه

قالوا اذهب به وجب الدية وان قالوا لا تدرى اعتبر الدية والانتكار بان يقول المصنف عليه لعاني اذهب به يرمى فاذا انكر يطالب المدعي بالبينة فاذا انكر (فيكون القول للشارع مع عبته في البينة دون العلم) أي يحلف بان هذه الجناية لم تصدر عنه فان تكفل حكم عليه ذكره في الصلح فريضا (لا قود في اذهاب عينيه بل دية الموصصة والعينين) حتى شجر جلا موصصة قد هبت عنه فلا قصاص فيه بل يجب الدية فيها لان سرية العمل مع ابتداء الفعل كشيء واحد فان السرية لا تنفصل عن الجناية وقد انفصل العمل من وجهه بواسطة اتصال احدهما بالآخر واذا لم يكن آخر الفعل موجبا لقود لا يكون اوله موجبا له لانه بالنظر الى الاشتداء ان كان قد انقلب النظر الى الاتهام خطأ فصار خطأ من وجهه دون وجهه فلا يكون موجبا لقود للشبهة (ولا ينقطع اصبع شل جاره) لانه اذا مضى قبيل السرية (بل الدية فيها) لان القصاص لما سقط وجب ارش كل منهما لكونهما مضمون مستقامين (او اصبع) أي لا قود اضاف اصبع (قطع مفصله الاعلى فشل باقياً) لانه بضامن قبيل السرية (بل دية المفصل) لانه مقدر شرعا (قطعا) ان لم ينتفع بما بقي (والحكومة فيما بين) لان انتفاع التقدير الشرعي فيه (ان انتفع به) وانما كان كذلك لكونه مضمونا واحداً ذكره الزايلي (ولا قود ايضا) بكسر نصف سن) اسود باقياً او احمر او اخضر او دخلها عيب وجعها (بل يجب) كل دية السن (كذا في الكفاي وقال في الخلاصة ثم فيما اذا انخرطت او اسودت او احمرت وانما يجب الدية (اذا فاته منه ما اعتنع والاخر) كان السن (مباري) حال التكام (فجب) الدية (ايضا) أي كما في الوجه الاول (والاملائي) وعلى هذا لا يفي كلام الكفاي على املاقه (واختلف في الاصفر او المختار الدية) كما في سائر الاطوار كذا في الخلاصة (اقاد) يعني نزع رجل من رجل فخرع المزروع سنة من المازع (فثبت سن الاول او قلها) أي قلع رجل من رجل (فثبت الى مكانها وثبت عليها العسم وحب الارش في صورتين) اما في الاول فانه تبين ان الاستبقاء كان بغير حق لكن لا يجب القصاص للشبهة فيجب المال لان الموجب في الدية ثبت ولم يفسد حيث ثبت مكانه اخرى فانه دعت الجناية واما في الثانية فلان نكثت الحجة لان اعتباره لان العروق لا تعود (وكذا الاذن) يعني اذا قطع اثنان فاقصهما فالتصميم يجب الارش لانها لا تعود الى ما كانت عليه (لا) أي لا يجب (الارش ان قلعت سن فثبت اخرى) لان الجناية قد زالت ولهذا الوقع من صبي

حكومة عدل عن أبي حنيفة ولو ثبت الى النصف فقلبه نصف الارش اه (قوله وحب الارش في صورتين) المراد بالارش في الاولى ديتها لما في الخيانة انه عجمائة اه وله كذلك في الثانية لما في التبيين انه على القاطع كان الارش ثم قال وفي النهاية قال شيخ الاسلام رحمه الله هذا الذي تعد الى حاله الاول بعد النيات في المدة والجمال واما اذا طادت فلا شيء عليه

(قوله يورث ولم يبق أثر سقط الارض)  
هذا قول أبي حنيفة وقال أبو يوسف عليه  
الارض الام وهو حكومته عدل وقال محمد  
عليه السلام جاز الطالين وفي شرح الطحاوي  
فمن قول أبي يوسف عليه ارض الام  
بجزء الطيب والمساواة فعلى هذا  
لا خلاف بين أبي يوسف ومحمد كذا في  
الذهبيين (قوله ضرب من صبي فأنزعهما  
بنتظر بلوغ المضرروب) قد باصبي لما  
في النهاية الصغرى انه يستأني في سر البائع  
حتى يبرأ لان سامة نادر ولا ينفذ تأجيله  
الى سنة فخر الخالي البره لم يلغ عاقبته ومزاه  
الى الفتحة كذا في الذهبيين (قوله تعلم رجلا  
فكسر بعض أسنانه) قد مر في باب القود  
فيما دون النفس ما ينبغي عنه وقدما  
تقييد التعصص في كسر بعض السن بما  
اذا كان عرضا وقال في الخلاصة قد  
ما تله المصنف هنا انه ان كان كسرا  
مستورا يستطاع في مثله التعصص  
اقص منه مجرد وان كان كسرا منتظما ليس  
معتبرا بحيث لا يستطاع ان يقتصر مثله  
عليه ارض ذلك اه (قوله لما رآه  
المختار) الضمير للامتناه

### (فصل)

(قوله جعل على العاقلة قسمة) أي قضى  
بالقرعة على العاقلة في سنة لما قال أبو  
لنا ما روى عن محمد بن الحسن انه قال بلغنا  
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى  
بالقرعة على العاقلة في سنة (قوله وفي جنين  
الامتعاض) قال في البرهان وما يجب من  
المال فهو في مال الضارب حالا وقيل  
ويجب أبو يوسف تقتص قيمة الام ان يمكن  
قبضتها وان لم يمكن لا يجب شيء  
كالهبة اه

فثبت في مكانها اتري لا يلزمه شيء بالاجماع لعدم فساد الميت حيث ثبت مكانها  
اخرى فلم تثبت المقتعة ولا الزينة (او انهم قضوا) يعني نهي رجلا فالتقتعت ولم يبق لها  
أثر وثبت الشعر سقط الارض لزوال الشئ الموجب له (او صحيح مضروب) يعني ان  
ضرب رجلا بمائة سوط مثلا فمضروبته ولم يبق أثر سقط الارض لزوال الشئ  
(ولم يبق أثر) قدس للمضروبين (صبي ضرب من صبي) فانزعهما بنتظر بلوغ  
المضروب ان يبلغ ولم تثبت قبحه على عاقبته الدية ولو من البهم ففي ماله (كذا في  
الخلاصة وسما في كتاب الحاقل انه المختار (لعلم) رجل (رجلا فكسر بعض  
أسنانه يستحق) المضروب (من الضارب ذلك القدر) كذا في الخلاصة وطريقته  
ان يبرء بالمبرد حتى يكون سنة من سنة المضروب فان قلت هذا ليس بعد بل  
شبهه وقد مر ان لا قود فيما دون الدية قلت قد مر ايضا ان شبهه بعد قود  
النفس عهد فلا تنقل (لا تغادر حيا الا بديره) لقوله صلى الله عليه وسلم سلم سأتاني في  
المرحاض سنة أي ينتظر ولا ان الجراحات يقتصر فيها ما كملها لاجل الاحتمال  
المراية الى النفس فقطه رآه قتل وانما يسترقر الامر بالبره (عند الجنون والعبي  
خطا وعلى عاقبته ما الدية) لما روى عن علي كرم الله وجهه ما جعل عقل الجنون  
على عاقبته وقال عدم مخطوئته واولان الصبي مظنة العذر والمعاقل الخاطي لما  
استحق التخصيف حتى وجب الدية على العاقلة فالصبي وهو اعذر وأولى بهذا  
التخصيف (ان لم يكن من البهم) وان كان منهم ففي ماله لما مر انه المختار (بلا كفارة)  
لانها كاسمها سارة ولا ذنب له ما سقره لان ما روى في العلم (ولا حرمان ارض) لانه  
عقوبة وهو مال يامن اهلها  
(فصل في ضرب بطن امرأته) احتراز عن الامة وسأني حكمها (فالقت جنينا  
ميتا وجبت غريمي نصف عشر دية الرجل) وهو خمس مائة درهم (لو) كان الجنين  
(ذكر او عشرين المرأة لو) كان الجنين (انثى) وهي ايضا خمسمائة درهم لما روى  
انه صلى الله عليه وسلم قال في الجنين غريمه عتد او امة قيمته خمسمائة وروى ابو  
خمس مائة فيكون الغريم نصف عشر الدية انما هي الرقبتي غريمه لانه غريمه ما عك أي  
خير منه وانفسه والطاق القرعة وهي الوجه على الجمل كما قيل رقبتي كذا في القاتلتي (في  
سنة) لما روى عن محمد بن الحسن رجعا انه تعالى انه قال بلغنا ان رسول الله صلى  
الله عليه وسلم جعل على العاقلة في سنة (وتقسم بين ورثته سوى ضاربه) ان كان  
وارثا لما مر ان القاتل لا يرث (ولا كفارة عليه) أي انضارب لانه في معنى العقوبة  
وقد عرفت انها في النفوس المطلقة فلا تشدد اها (ودية) عطف على غريمه أي وفيه  
دية واحدة (ان كان حيا مات) لانه ائلف حيا بالضرب السابق (وديتان ان  
كان) المضروب (جنينين قاتلا) لان الجرائم تعدد بعدد الجنانية (وغريمه ان)  
كان الجنين (ميتا ماتت الام) القرعة للجنين والدية للام (ودية الام فقط ان ماتت)  
الام (فالقت) جنينا (ميتا) لان موت الام يجب لموته ظاهرا لا حيا بماتت  
ونفسه بقتلها (وديتان ان القاتل حيا مات) دية للام ودية للجنين لانه قتلها  
فصار كالدية لقتله حيا وماتا (وفي جنين الامة نصف عشر قيمته في الذكر وعشر قيمته

(قوله وأما إذا كان من أحد هاتفيه الفرة) يعني وتكون على المسألة لما تقدم (قوله وهو مؤخره مطلقا) أي انظر إليه وليس من المواضع التي استثبتت من عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة وهذا على النسخة التي وقت له. نضربا ما النسخة الصحيحة من نسخ مـ. مدر الفرة بمعنى التي فيها تأنيث الضمير فلا شك أن لها مثل قول المصنف ما فتحق سبدها (قوله أما ما سقط ميتا) واه أو فعل) يعني عدا والافلائي عليهما وفي حق غيرهما لا يشرط قصد اسقاط الولد كما في الثانية (قوله إلا أن يكون باذن الزوج) كذا قال الزبي اذ اختلف ذلك باذن الزوج لا يجب الفرة لعدم التصدي ١٠٩ لان الاباحة لا تجرى في النفوس وسط القصاص لما قاله الكافي قال غيره اقلنى فقتله تجب الذينة في ماله في الصحيح

الاشية. به باعتبار الاذن وفي رواية لا يجب شيء لان نفسه حقه وقد اذن باتلاف حقه اه فكذا الفرة او ذمة الجنين حقه غير أن الاباحة منتفية فلا تسقط الفرة عن عاقلة المرأة بمجرد امر زوجها باسلاف الجنين لان امره لا يزيل عن فعله فانه اذا ضرب بطعن امرأته فالقتل جيننا لزم عاقلة الفرة ولا يثبت منها صرح ما في باقي وغيره فلو نظرنا لكون الفرة حقه لم يجب بضربه شيء لكن لما كان الاذى لا يملك أحدهما اراعت لزم ما قدره الشارع باتلافه واسقطته غير الجاني الا ترى انه لو اوقع عبده ما قتلته الصبي تضمنه عاقلته مع كونه مملوكا ولأه وقد سلب الصبي على اتلافه وضمه عبده ولم تهدر آدميته فلم يعاقلته موجب جنائنه بخلاف ما اذا اودع الصبي طعاما فأكله أو أتلفه لاسمان عليه هذا ما ظهر في غير ما يصحده (قوله ولو أمرت امرأة الخ) فيه ما في أمر الزوجة وقد علم بل الزوم هنا أظهر لعدم امر الزوج وبطلان الامر لو يكن

في الاثني لا بل القسمة في الامة كالذينة في الحرة ولا يلزم منه كون الواجب في الاثني أكثر من الواجب في الذكر فبين اذا كان قيمة الجارية أكثر من قيمة النكاح لانه نادرا والقالب ان قسمته تريد على قيمتها بكثير حتى ان قومت جارية بمائة ألف درهم قوم غلام مثلهافي الصفات المرجوة بالثاني درهم فلا يلزم الاكثرية هذا اذا كان الجنين من غير مولاهار من غير المهرور وأما اذا كان من أحد هاتفيه الفرة المذكور في جنس الحرة ذكر كان أو أنثى لانه حوز كره الزباني فان ضربت فاعتق سبدها وقع في عبارة الوفاة سبدها كسبدها ومن التامع لان الضمير للعمل وهو مؤخره مطلقا (جمله فالتة هات وحسب قيمته حال أدته) لان قتله بالضرب السابق رد وكان في حالة الرق وقد مر ان العدة عمالة الرق لا الوصول ويلزم منه كون القيمة للولي لا موروثه (وما استبان عضه كالتام) أي الجنين الذي استبان بعض خلقه بمنزلة الجنين التام (فيما ذكر) من الاحكام لاطلاق ما روينا (أمرأة اسقطت ميتا بداه أو فعل) كضربها بطعن ميسلا (فقه الفرة) تجب على عاقلة باثني سنة واحدة (الا أن يكون باذن الزوج) بحيث لا يلزم شيء (ولو أمرت امرأة فقتلت لاتضمن المأمورة) كذا في الخلاصة

#### (باب ما يحدث في الطريق وغيره)

(أحدث في طريق العامة كنيضا) وهو المستراح (أو معزبا) وهو مجرى الماء (أو حوضنا) وهو مجرى ما يركب في الحائط وقيل حذع يخرج من الحائط ليقع عليه (أو كانا جاز) احداث (ان لم يضربهم ولكل من المارة) تقتضه (لا كلامهم صاحب الحنفى بالمرور بنفسه وبدواه فكان له حق التقتض كما في الملك المشترك (وفي طريق الخاصة) بأن يكون غير انفرادي لا يجوز احداث شيء منها (بلاذن الشر كما دون لم يضرب) لانه كالمالك الخاص بهم (ومن دق من مات بسقوطها) عليه لانه صار سيالوته كالووضع هرا أو دفن ثرائف الطريق أو في غير ملكه فتألف به نفس و) ضمن (قيمة بهيمة تلتق) بواحد من المذكورات (ان لم ياذن به الامام) فان الضمان في جميع ما ذكر احداث شيء في طريق العامة انما يكون

#### (باب ما يحدث في الطريق وغيره)

(قوله ولكل من المارة تقتضه) هذا اذا كان من عاين التصرف ولو بالاذن كالصبي والسبد بخلاف المجهور عليه ما رواه عن الامام له باحدثه كما سبده كره المصنف ونص عليه في شرح الجمع (قوله لانه كالمالك الخاص بهم) كان ينبغي أن يقال لانما يملكه كالمالك في عبارة الهداية (قوله ومن دق من مات بسقوطها) يعني مع عاقلة لاعليه وحده وهذا اذا أصابه الطرف الخارج لان به التصدي لا الداخل ولواصابه ولم ذلك حسب النصف وهدر النصف ولو لم يعلم في القياس لا يجب شيء وفي الاستصمان يضمن النصف وبقيت تقارير المسئلة من اذن الفعل بالبنال وغيره في التبيين والهداية قليراجع (قوله ومن قيمة بهيمة) أي في ماله خاصة

(قوله لان اذن) مطلق عليه قوله بعد اومات واقع في بشرط يقي جوعا وقديا لجوع لان استرازه عن العطش لانه مثل بل لان  
 القالب انه لا يوت في الشرطنا (قوله او غما يضم الفين الكرية) قال في شرح الجمع يفتح الفين المجهمة وهو ان يكون النفس  
 ما اخذ من الحرص على الحلية او التبرع وضرب له (قوله وعند أبي يوسف الخ) لم يترك قول محمد وعند بعض في الوضوء  
 كلها كافي لما دنا (قوله فطبع به رجل) يعني اومات (قوله فسقط شيء منها على آخره فانه ضمن) او كذا الوضوء بعد الوقوع  
 كافي للتبيين (قوله او ادخل حصى او قديا لا الخ) هذا عند أبي حنيفة رحمه الله وعندهما لا ضمان عليه ويقوله ما يقتضي ذكره  
 في المشارة كافي البرهان في كلام المصنف ١١٠ اشارة الى انه فعل ذلك بلا اذن اهل الاستعداد او كان باقتضائهم فلا ضمان

اذا لم ياذن به الامام (لان اذن اومات واقع في بشرط يقي جوعا او غما) يضم الفين  
 الكرية والمراد هنا الاختناق من مواء البقر وعند أبي يوسف ان مات غميا يجب  
 الضمان لان التمس بعد الوقوع (نحو جوعا وضوءه آخر) فطبع به رجل ضمن  
 المصنف لان فعل الاول لا يتبع بفعله فالضمان عليه (كن جل على رأسه او  
 ظهره شيئا في الطريق فسقط شيء منهما (على آخر) فلفه فانه ضمن) (او  
 ادخل حصى او قديا لا او حما في مسجد غيره) فسقط شيء منها فلف به انسان  
 ضمن قيد مسجد غيره لانه ان كان مسجدا لم يضمن لان لا يبرئها منع  
 بالمسجد لانه لا غيرهم كحسب الامام واختيار المتولي ونحو ذلك فكان فعلهم  
 مما جازم لغيره قيد بشرط السلامة وفعل غيرهم تعدى بالوجاهة قيد بشرط  
 السلامة (او جلس في مسجد) سواء كان مسجدا له او مسجد غيره حال كونه (غير  
 محل فطبع به احد) بان سقط عليه اعمى فلف يضمن قيد كونه غير محل لانه  
 لو كان مصليا سواء على الفرض او النفل لم يضمن لان المسجد اعمى للصلاة وان  
 لم يكن مصليا سواء جلس لقراءة القرآن او لتعليم او صلاة او نام فيه اثناء الصلاة  
 ضمن (لا) اي لا يضمن (من سقط منه رداء له) على انسان فطبع به قيد باليس  
 لانه ان كان حاملة فسقط على انسان فطبع به اوسطه فتر به انسان ضمن  
 والفرق ان حامل التي بقصد حفظه فلا حرج في التقيد بوضع السلامة بخلاف  
 الابس فلو قيد بما ذكره المخرج فيجعل مما حاطة (وضمن) وحاطة مال الى  
 طريق العامة وطلب نقضه علم اودعي رجل او امرأة حوا ومكاتب لان الناس في  
 المروزي الطريق شركاء وطريق الطلب ان يقول اني تقدمت الى هذا الرجل لخدم  
 حاجته وهذا القدر يكفي ولا حاجة الى الاسناد ذكره في الكتب لانه يمكن من  
 الاثبات عند الانكار (عن) متعلق بطلب (عليه) أي المقضي (كالراهن)  
 المأفط فانه (عليه بكه) أي قبل الرهن وارجاع المرهون الى يده (واب الطاعل  
 والوصي) فان لمحاولية التصرف في مال المصبي (والمكاتب) لانه مالك يداقولة  
 النقض له (والاعداء الناجي) ولو لم يولد ولا ولاية النقض له ثم ما تلف بالسيوط ان  
 كان مالا فهو في رقبته وان كان نفسا فعل عاقلة المولى له عاقلة لان الشاهد من  
 وجهه على المولى وضمان المال الذي بالمعد وضمان النفس بالمولى (لم ينقض) مر

عليه اتفاقا كالوكان من اهل الحلة  
 وفاق القنديل للضمان اما لعلقه للعقل  
 فضمن اتفاقا كافي شرح الجمع (قوله  
 او طمس في مسجد غير مصلى الخ) قال  
 قاضيان وهو الصحيح وقيل على قول  
 أبي حنيفة رحمه الله انما ضمن اذا  
 كان الممسح مسجدا لم يلزم ذكره في  
 المسجد كدرس الفقه وقراءة القرآن  
 والحدث واما اذا كان مسجدا وكان  
 حاله لا ينتظر الصلاة لا يكون ضامنا عند  
 الكل اه وفي التبيين وان جلس فيه  
 رجل منهم فطبع به احد ضمن ان كان  
 في غير الصلاة وان كان فيها او هذا عند  
 أبي حنيفة وقالوا ضمن على كل حال  
 ولو كان جالسا لقراءة القرآن او لتعليم  
 او للصلاة او نام فيه في الصلاة او غيرها  
 او مرضه او قد قد بعد ذلك فهو على هذا  
 الاختلاف ثم قال وذكره في الاسلام ان  
 الاظهر ما قاله لان المعلوم من ضرورات  
 الصلاة فيه يكون ملغيا بالان ما ثبت  
 ضرورة شيء يكون حكمه حكمه اه  
 (قوله وان لم يكن مصليا الخ) قد علمت  
 انه قول الامام لان الاظهر ما قاله من عدم  
 الضمان وقال الزبني وصاحب البرهان  
 الصحيح عن أبي حنيفة كقولهم حاله  
 لا ضمان على المنتظر للصلاة نص عليه  
 ثمس الثقة المرحوم في الجامع الصغير

(قوله وطلب نقضه علم اودعي الخ) يعني من اهل الطلب خرج المبدوع والوصي المحرم وعلمه الانتماسا  
 من اهل المطالبة بمحققا فكذا في العامة لان اذن له ما في الخصومة كافي للتبيين (قول والمكاتب) قال الزبني ثم ان تلف  
 حال بناء المكتبة فوجب عليه قيمته لتعدا الدفع وعلته على عاقلة المولى وبه البحر لا يجب على احد لخدم قدره المكتبة وعدم  
 الاسناد على المولى

عليه (في عدمه) أي تقضه (فيها) أي في تلك المدة (مالا) مقبول ضمن  
 (وعاقلة) عطف على ضمير ضمن وجاز الفصل (نفسا) مقبول ضمن المتقدر (تلفا)  
 أي المال والنفس (به) أي ذلك الحائط (لا) أي لا يضمن (من) أشهد عليه فباع  
 داره وقضه المشتري أولا) كذا في الكافي وليس في المدة لفظ أولا (فقط)  
 الحائط بعد البيع فتلحق به مال أو نفس وانما لم يضمن لأن الجنابة تترك المدم مع  
 تمكنه وقد زال بالبيع بخلاف إشراح الجناح لأنه كان جانيا بالوضع ولم ينفع  
 بالبيع ولا ضمان على المشتري إذ لم يشهد عليه إلا أن يشهد عليه بعد شرائه  
 لم يشهد يضمن لتركه التفرغ مع تمكنه بعد الطلب (أو طلب من لا عليك نقضه) أي  
 لا يضمن من لا عليك نقضه وإن طلب منه (كالمرثي والمستأجر والمودع والسكن)  
 لعدم قدرتهم على التصرف (مال) الحائط (إلى دار) رجل فله الطلب (لأن الحق له  
 فيصعق تأجيله وبراءة منها) أي من الجنابة (لأنه مال إلى الطريق فأجله القاضي  
 أو الطالب) لأنه حق العامة فلا يجوز لها الاعتلاء (وإن بني ما تلاد أضمن) لا طالب  
 كما في إشراح الجناح) وهو أخرج الجدوع من الجسد إلى الطريق والبناء عليه  
 (ويغضوه) كالكتيف مثلا (حائط) خمسة طلب نقضه من أحدهم وسقط على رجل  
 فطلب به (ضمن عاقلة) أي عاقلة المطلوب منه (خمس الدية) لأن الطلب مع في  
 الخمس فيكون متعديا فان قيل الواحد من الشركاء لا يقدر أن يهدم شيئا من الحائط  
 فكيف يصح الطلب منه قلنا إن لم يتمكن من هدم قسميه فكيف من إصلاحه  
 بوجهه وهو المرافعة إلى الحاكم وبه يحصل الفرض فان ترك ضمن العاقلة (كما  
 ضمنوا) أي العاقلة (ثلثان) حفر أحد ثلاثة في قدامه بئر أو بني حائطاً فطلب به  
 إنسان لأن الحافر وباني في الثلثين متعد

باب جنابة البهيم والجنابة عليها

الأصل أن المروء في طريق المسلمين مباح بشرط السلامة لأنه تصرف في حقه من  
 وجه وفي حق غيره من وجه لكونه مشركا بين كل الناس قلنا بالآباحة بشرط  
 السلامة لعدم النظر من الجانبين فيما يمكن الاحتراز عنه لأقبيال يمكن لأن  
 تنقيد بهاء مطلقا يؤدي إلى المنع من التصرف وسد باب وهو مفتوح إذا تقرر هذا  
 فنقول (ضمن الراكب في طريق العامة ما وثقت دابته وما أصابت يدها ورجلها  
 أو رأسها أو كدمت) أي عصفت بقدم أسنانها (أو خبطت) أي ضربت (ييدها  
 أو دمته) أي ضربت نفسها شيئا بأقل اصطدم انفارسان إذا ضرب أحدهما  
 الآخر بنفسه فإن الاحتراز عن هذه الأشياء يمكن لأنها ليست من ضرورات السير  
 فتد بشرط السلامة عنها (فلو حدثت) هذه الأشياء (في السير في ملكه) يضمن  
 لأنه غير متعدي (إلى الوطء) وهو رأس كعبه لأن الإبطاء مباشرة لأنه قتله ينقله حتى  
 يحرم الميراث وتلزمه الكفارة وغيره بسبب وقبه بشرط التعدى فصار كغير البئر  
 في ملكه وفي المباشرة لا بشرط (ولو) حدثت (في السير في ملك غيره) ولو كان  
 سيرة (بذنه) أي باذن الغير (كان ذلك الملك كملكه) والسير فيه كالسير في ملكه  
 حيث لا ضمان عليه (والا) أي وإن لم يكن بذنه (ضمن ما تلف مطلقا) لأنه متعد

(قوله وعاقلة عطف على ضمير ضمن)  
 الصواب أنه عطف على نوحائط وليس  
 فيه ضمير لكونه عاملا في ظاهر

باب جنابة البهيم والجنابة عليها  
 (قوله والأي وإن لم يكن بذنه ضمن)  
 ما تلف مطلقا أي إذا كان معها كجواهر  
 ظاهر كلامه أو أدخلها وأما إذا لم يكن  
 معها ولم يدخلها لا يضمن شيئا كما في  
 التبيين

(قوله وإن أصابت به دها الخ) قال في البرهان والراكب والريد والسائق والقائد في الضمان سواء أقوله ضمن السائق للداية والقائد ما أصابت به دها لا وجها (المتراد بقوله لا يرسلها الفسخ بها لا وطو ما بها لقوله كل صورة يضمن فيها الراكب يضمن فيها السائق والقائد (قوله فيجب فيه الضمان بالتعدي) يعني أن تكون العبارة فيجب عليه ما (قوله وعليه بعض المشايخ) يعني مشايخ العراق كما في التبيين (قوله وأكثرهم على الأول) قال الشيخ أكل الدين يزيد مشايخ ما وراء النهر فخصه أنه لا ضمان على القائد في النسخة اتفاقا وخالف القدروري في السائق والقائد أنه كالقائد كما قدمه المصنف وفي المواهب والمجوهر أنه الأصح (قوله وعليه أي الراكب الكفاية الخ) قال الزبيدي ومراد في الإطراء واليه الإشارة بأنه مباشر (قوله أو راجل دية الاخران اصطدا وما تانا) هذا إذا وقع كل منهما على قتله وإن على وجههما فلا شيء وإن أحدهما على قتله والاخر على وجهه فقيم الذي وقع على وجهه مبدد وهذا بخلاف مجازد المسجل فعل عاقل كل دية الاخران إذا وقع على وجههما وإن وقع أحدهما على وجهه والاخر على قتله فدية الذي وقع على قتله مبدد لانه سقط فعل نفسه ودية الاخر على عاقلة الاخر كما في الروايتين (قوله ولو عدين يهدر دهما) سواء كان ذلك عد أو حيا كما في البرهان

(الاما نفدت) عطف على قوله ما وطئت دأته تقع الداية الجاهل المهمة من به بعد حافرهما لا يضمن ما نفدت (يرسلها أو ذنبها سائرة) أذ لا يمكن الاحتراز عنهما مع سير حاشي أو وقفها في الطريق ضمن لاسكان الاحتراز عن الألقاف وإن لم يكن عن النخبة فمما ساعد بها بالاعاقف (أو عطف بماراث أو بالث في الطريق سائرة) فانه لا يضمن أيضا ما ضمن امتناع الاحتراز أو وقفها فانه بعض الذواب لا يفعل ذلك إلا بعد الوقوف (فلو وقفه الغير ضمن) لأنه متعدي بالاية (الا أن يكون الاقاف) (في موضع آخر) من قبل الامام (بما عفاها فيه) لخصته لا يضمن لعدم التعدي وإن أصابت به دها أو رجله احصاء أو فناء أو أثارت خيل أو بهر أصغرا نقتضاهما وأفسدوا بالايضن) لتهذر الاحتراز (وبالكبير يضمن) لامتصكان الاحتراز (ضمن السائق) للداية (والقائد) لها (ما أصابت به الا يرسلها) أي في كل صورة يضمن فيها الراكب يضمن فيها السائق والقائد لانهم ماضيان كالراكب في غير الإطراء فيجب فيه ما للضمان بالتعدي كالراكب وهذا الحكم مطرد ومتكسر في الصحيح وذكر القدروري أن السائق يضمن النخبة بالرجل لانها برأى عينه فيكون الاحتراز عنهما مع السير وعائنه عن بصير الراكب والقائد فلا يضمنهما الاحتراز عنهما وعليه بعض المشايخ وأكثرهم على الأول (عليه أي الراكب الكفاية) لأنه مباشر وهي حكم المباشرة (ولا يثبت) إن كان المقتول مودعه فذلك أيضا (بخلافهما) أي السائق والقائد حيث لا ذكر له عليهم ما يورثان لاصحاب بيان والكفارة وسومان الارث ليس من أحكام التسبب (ضمن عاقلة كل حي فخراس أو راجل) ذكر الراجل في المبسوط وغيره (دية الاخران اصطدا) وقد مر معنى الاصطدام (وما تأولم يكونان المم) حتى لو كانا منهم وجب الدية في المم كما مر مرارا (أو كان) أي الاصطدام (خطأ) لأن موت كل منهما منافع إلى فعل صاحبه لأن فعله في نفسه مباح وهو المقتول في الطريق فلا يعتبر في حق الضمان بالنسبة إلى نفسه لأنه مباح مطلقا في حق نفسه ولو اعتبر لو حب نصف الدية فيما إذا وقع في بئر في قارة الطريق اذ لو لامشبه ونفقه في نفسه لما هو في البئر وفعل صاحبه وإن كان مباحا كما مضى بشرط السلامة في حق غيره فيكون مباحا لغيره عند ذوب التائب به وفيه خلاف زفر والشاذلي (ولو) كان الاصطدام (عند عفاها) أي الواجب نصف الدية اتفاقا لأن كلا منهما مات بفعله ودخل الاخر في نصف الدية ويهدر النصف كما إذا جرح كل من نفسه وصاحبه ولم يذكر في التمدية والكفاية صورة العمد صريحا بل في ضمن دليل المصنف ولما قال في الكفاية يجب نصف الدية في العمد على عاقلة كل واحد في الخطأ يجب الدية الكاملة على ما ذكر في الكتب خلافاً لما ذكره الخطافي ومع المسئلة والعمد في بيان قول انهم (ولو) كان المصطدمان (عدين يهدر دهما) لأن الجنابة تعلقت برقبته مادها وفداءه وقد فانت لا لا خلف (ولو) كان (أحد ماحوا والاخر ممد افعل عاقلة الممد) المقتول (قيمة العمد في الخطأ) فباخذها ورثوا المقتول اذ على أصل أي حنيفة ومحمد ومهما الله تعالى يجب القيمة على الماقلة لأنه ضمان الادعي عندهما فقد

أخلف العبد الجاني بلاية هذا القدر فبدأ حذره ورثة الحر المقتول و سطل ما زاد عليه  
لعدم الخلف (ونصفها في العمد) أي يمس على عاقلة الحر نصف قيمة العمد لأن  
المضنون في العمد النصف وهذا القدر يأخذ من المقتول وما على العبد في رقبته  
وهو نصف دية الحر يسقط الاقدار ما أخلف من البتل وهو نصف القيمة (وضمنها)  
أي الدية عاقلة سائق دابة وقع بعض أدواتها) كالسرج والعمام ونحوهما (على  
رجل قائم) لأنه جماعة من القهر زعته انقطعوا ما لعمد شد عليه ولم يدم أحكامه  
(و) ضمن أيضا عاقلة (قائد قطار وطي) بعير منه رجلا قائم (لأن القائد عليه  
حفظ القطار والسائق وقد أمكنه القهر زعته فصار متعديا بالتقصير فيه الآن  
ضمن النفس على العاقلة وضمان المال في ماله كذا في الكافي (ولو معه) أي مع  
القائد (سائق في جانب الأبل وضمن) ان لم يكن لها عاقلة وان حكمت ضمن  
عاقلة لها لأن القائد لو أخذ قائد لكل وكذا سائقه لاتصال الأئمة (وإذا لم  
يكن في جانب الأبل بل (قوسها) أي دخل بين الأبل) وأخذ زمام واحد (منها  
ضمن وحده) ما عليه بماه وخلفه وضمنان ما عطف بما هو بين يديه لأن  
القائد لا يقود ما خلف السائق لا تقطع الزمام والسائق يسوق ما كان أمامه (قتل  
بعير ربطا على قطار يسير بلاه قائد) متعلق بربط (رحلا) مفعول قتل (ضمن  
عاقلة القائد الدابة) لأنه قائد لكل فيكون قائد الدابة السيرة والقود سبب لوجود  
الضمان ومع قصه في سبب الضمان منه لا يسقط الضمان بهوله (ورجوا) أي  
العاقلة (جاء) أي بالدابة (على عاقلة الرابطة) لأن الرابطة هو الذي أوقفه في هذا  
الضمان حيث ربطه بالقطار وهو متد فيما صنع فصار في التقدير هو الذي (فلو  
ربطوا القطار وأوقف ضمنها) أي الدابة (عاقلة القائد بلا رجوع) لأنه قاد بعير غيره  
فلا بد له من رجوعه ولا بد له من رجوعه مع الحقة على أحد غاية الأمر أنه متد بالربط  
والإيقاف على الطريق لكنه زال بالقود فصار كالوضع هجره وحوله غيره (كذا  
إذا علم القائد) بالربط لا رجوعه على عاقلة الرابطة مع الحقة من الضمان لأن  
القائد رضى به والتلف قد اتصل بفعله فلا يرجع به (أرسل كلبا أو طيرا أو ساقه) أي  
مضى خافه به وإن لم يمش خلفه فقام في فوره فهو سائق له في الحكم فيلحق  
بالسوق وإن تراخى انقطع السوق ذكركه الزبي (فأصاب في فوره ضمن في  
الكلب) ما أتلفه لأنه مجهول عليه من جهة فأنصف فله اليه كالمكره بنصف فعله  
إلى المكره فيما يصلح له (لا) أي لا يضمن (في الغدير) أي البازي والفرق أن الكلب  
يحتل السوق فاعتبر سوقه والطير لا يحتله فصار مجرد الدوق وعده ماله (ولا  
كلب لم يسه) لعدم سبب الضمان (ولاداة منقلبة أصابت نفسا أو مالا لسل أو  
نهارا) لقوله صلى الله عليه وسلم لم يرجع الله ما جبار أي هدره في المنقطة ولأن  
الفعل لم ينفى إليه ادم لم يوجد منه ما وجب النسبة اليه من الإرسال والسوق  
ونحوهما له كلب ما كل غيب الكروم واشتهر عليه فيه ولم يحفظ حتى أكل الصنب  
لم يضمن وإنما يضمن إذا اشتهر عليه فيما يحتاج منه تلف بني آدم كالحفاظ المائل  
ونطح الثور وعقر الكلب الدابة فبضمن إذا لم يحفظ (ضرب دابة عليها ركاب

(قوله ضرب دابة عليها ركابا وضمنها)  
يعنى بلا ركاب ولو كان غيره كلف كافي  
أبرهان



(باب جنابة الرقيق والجنابة عليه)

(قوله ولم يجز الاسترقاق لكونه مباح الدم) لعل المراد في الدفع بموجب الجنابة لان

موجبها التقصص ولا يصح أن يراد في الدفع ١١٤ فداء عن الجنابة لانه يصح كما مر حبه الزباني في قوله عبد قطع يد حرة

فلنأمل (قوله) ولما دونت به كالمطأ لم يذكر ما ثبت به كالمطأ وفي البدائع وهذه الجنابة تقهر بالبيعة واقرار المولى وعلم القاضي ولا تقهر باقرار العبد محصورا كان ام ذونا واذا لم يصح اقراره لا يؤخذ به في الحال ولا بعد العتق وكذلك لو اقر بعد العتاق أنه كان جنسي في حال الرق لاثبت عليه اه وقول البدائع او علم القاضي على غير القتي به لان القتي على عدم العمل بلم القاضي في زماننا كما في الاشياء وانما اثره من جامع القسولين (قوله) لكن الواجب الاصل هو الدفع في الصحيح) كذا في الهداية والتبيين وقال خير الاسلام البرزدي الصحيح ان الواجب الاصل هو الفداء كما في السراج والجوهرة (قوله) وله سدا سقط الواجب بموت العبد اى سواء مات باقة موارنة او حقه المولى في حادثة تطلب فيها او مستندمه كما في النهاية من المبدوء وفي البدائع هذا يعني القول بسقوط الواجب بالموت يدل على ان قول من يقول حكم هذه الجنابة تحسيس المولى بين الدفع والقتل ليس بسد لانه لو كان كذلك لزم القصد عند هلاك العبد ولم يعمل حتى المضي عليه في ما هو الاصل في التحجير بين شيئين اذا هلك أحدهما تنعين عليه الا شتر اه (قوله) واما الفداء فلا يدل العبد فيكون في حكمه (قال في الفقه) برة ولا يؤزم من كونه في حكمه القسرة عليه نعمته من المفاس اختاره عند قاض او غيره اه وهذا عند أبي حنيفة لانه اختار اصل حقه فعمل حقه في العبد

او تخصها اى طعنها بسوء زجره (فتنعت) وضربت يدها بخصا (أو فترت) من ضربته أو تخصه (فصدته وقتلته ضده) اى الضارب والناخس (لا الا لك) لانه المروي عن عمرو بن شعور رضي الله عنه ما ولا ان الناحس متعدد في القتب والاك في قوله غير متعدد في جميع جانبه في التعزيم للعدى حتى لو كان موقفا دامت على الطريق يكون الضمان على الاك والناخس نصغير لانه متعدد في الأقباب ايضا وان تنعت الناحس فأكلمته كان دمه دهر) لانه كالجاني على نفسه (وان اقلت الاك وقتلته كانت دمه على عاقلة الناحس) لانه متعدد في نفسه ثم الناحس اغنياء عن اذا كان الوطء في فور القفس حتى يكون السوق مضافا اليه واذا لم يكن في فوره فالضمان على الاك لا تقطاع أثر القفس في السوق مضافا الى الاك (و) ضمن (في دفع عين شاة القصاب ما نقصها) لان المقصود منها اللصم فلا يستبرئ من القصاب الا بحسبه (و) ضمن (في عين بقر جزا ورجوزه) اى باله والجار والمول والغرس ربع القيمة لما روي انه صلى الله عليه وسلم قضى في عين الدابة ربع القصة وهكذا قضى عمر رضي الله عنه ولان إقامة العمل بها انما يمكن بأربع أعين هيئنا وبعينا المستعمل لها فصارت كانهات أعين أربع فيجب الى ربع بقوات أحدها

(باب جنابة الرقيق والجنابة عليه)

(جنى) بعد عدا في النفس يجب القود لما مر (الان يصلح) ولي القتبيل مولى العبد اى يقع الصلح بين المولى والمولى (أو يبيع) اى يبيع العبد ومن المولى (ولم يجز الاسترقاق) لكونه مباح الدم (ويثبت) اى القود (باقراره) اى العبد (لا اقرار المولى) لان هذا الاقرار من العبد لا يتم فيه لكونه عائدا عليه بالضرر فيقبل وهو يجري على أصل الحرية باعتبار الأدمية فيها يرجع الى الدم فلهذا لا يقبل اقرار المولى عليه بمجد ولا قصاص وان كان هذا الاقرار يصادف في المولى لكنه معني فلم يجب مراعاته (وفيما) عطف على في النفس (دونها) اى دون النفس (كالمطأ) اى يكون كالمقتل انطأ في الحكم وبين الحكم بقوله (دفعه) يدها اى بمعاملة الجنابة (وعلمه) وليها اى ولي الجنابة (أو فداءا) بشرها يعني أن سيدده غير بين دفع العبد والقضاء بالارث تقتلص بحسبه لكن الواجب الاصل هو الدفع في الصحيح ولهذا سقط الواجب بموت العبد لقوات محل الواجب بخلاف موت الحر الجاني حيث يجب الارش على عاقلته (حالا) اى كاشا كل من الدفع أو الفداء على الحلول اما الدفع فلا عين ولا تأجل في الأعبان واما الفداء فلا يدل العين فيكون في حكمه وان لم يحتشأ حتى مات العبد بطل حق الجنى عليه لقوات محل حقه كما مر وان مات بعد اختيار الفداء لم يبر القبول الحق من رقبته العبد بدلى ذمة المولى (فان فداءه) فبعتى فهي كالاولى فانه اذا دفعى خلاص الخائف عن الاولى

لان ولا به التبعين لا لولا ولا لايصح احتباره فداء اذا كان مطلقا الارض الاولياء كذا فصارت في التبيين ولا يخفى ان قوله لانه اختار اصل حقه هو على أحد الاختيارين فيه

فصار كون لم تكن فيجب بالثانية الدفع أو الفداء (وان حتى جناحتين دفعه  
 بهما الى ولم ينفقهما به بنسبة حقهما) أي على قدر ارش الجناتين (أو فداء  
 بارشعها) لأن تلقى الأولى برقبته لا يمنع تلقى الثانية بها كالديون المتلاحقة الأولى  
 أن ملكتها المولى لم يمنع تلقى الجنانة متى الجنى عليه الأول أولى أن لا يمنع وأن كانوا  
 جماعة يقتسمون العبد المدفوع اليهم على قدر حصصهم وان فداء فداء جميع  
 أو رشمهم لما ذكر أن تلقى الأولى برقبته لا يمنع تلقى الثانية بها (وان وجهه) أي  
 المولى العبد الجاني (أو باعه أو اعتهق أو دبره أو امتولدها) أي الجارية الجنانية (ولم  
 يعلم بها) أي الجنانة (ضمن الأقل من قيمته ومن الأرض وان علم غرم الأرض) فان  
 المولى قبل هذه التصرفات كان غير أمين الدفع والفداء ولما لم يبق محلا للدفع بلا  
 علم المولى بالجنانة لم يصير مختارا للأرض فقامت القيمة مقام العبد ولا فائدة في  
 التمييز بين الأقل والأكثر فوجب الأقل بخلاف ما اذا علم فانه يصير مختارا للأرض  
 (كما لو علم عتقه يقتل زيد أو ربه أو ربه فعل) أي قال ان تقتل زيد فافان حرق  
 فقتل أو قال ان يبتد زيد فانت حرق فمضى أو قال ان تحبب رأسه فانت حرق فمضى  
 غرم الأرض لانه يصير مختارا للعبد احسب عتقه على تقدير وجود الجنانة (قطع  
 عتقه حرقه أو دفع اليه) بقضاءه أو لا فاعتقه فعمرى فانت منه (فالعبد صلح  
 بها) فانه اذا اعتق دل على ان قد صدق تصحيح الصلح اذا صدق له إلا بان يكون صلحا  
 عن الجنانة وما يحدث منه (وان لم يعتقه برده على سيده) لانه اذا لم يعتقه وسرى  
 ظهر ان الواجب ليس المال بل العود فكان الدفع باطلا فبردا العبد على سيده  
 (فيقتله المولى أو يذبحه) أي بخير الويل بين القتل والعفو لانه مباح الدم كما مر (حتى  
 ما ذنوبه مدون خطأ ما عتقه سيده بلا علم بل غرم رب الدين الأقل من قيمته ومن  
 دينه ولو لم بها) أي غرم لولى الجنانة (الأقل منها) أي من القسمة (ومن الأرض)  
 فان السيد اذا اعتق المأذون المدون غرم لرب الدين الأقل من قيمته ومن الدين  
 واذا اعتق العبد الجاني جناة خطأ غرم الأقل من قيمته ومن الأرض فكذا عند  
 الاجتماع لعدم المزاحم بينهما اذ لا الاعتاق للدفع الى ولى الجنانية ثم يباع للدين  
 (ولدت مأذونة مدونة تولد اذ دفع معها الجنانها ويباع لدينها) لا مدون في ذمتها  
 متعلق برقبته فيصير الى الولد والدفع الجنانية في ذمة المولى وانما يلاقيها أثر الفصل  
 الحقيقي وهو الدفع والسرابة تتكون في الأمور الشرعية لا الحقيقية (عبد رجل  
 زعم) رجل (أخوان مولاه عتقه فقتل) أي السيد المعتق (ولماله) أي لزعمه  
 (خطأ فلا شيء له) أي لزعمه لانه لم يزعم ان مولاه عتقه فقد أقر أنه لا يستحق على  
 المولى دفع العبد ولا الفداء بالأرض وانما يستحق الذمة على العاقلة لانه حو  
 فصدق الزاعم في حق نفسه فبسط الدفع والفداء ولا يصدق في دعواه الذمة  
 عليهم إلا بحجة (قال قتل أخا زيد قبل عتقى خطأ وقال زيد بل يدهم صدق الأول)  
 لأن زيد ادعى عليه شيئا أو قرره لزعمه الضمان لا على ألف قتله لانه يدعى عليه  
 القتل ان خطأ بعد المتق فلو أقره لم عليه الضمان لان الثابت بالقرار لا يتبعه له  
 العاقلة فزاده بقوله قتله قبل عتقى ما ملته بعده حذر من لزوم الضمان عليه

(قوله وان فداء فداء جميع ارشعهم)  
 قال الزاوي ولقول ان غدى من بعضهم  
 وبأخذ نصيبه من العتد ويدفع الباقي  
 الى غير متعلق ما اذا كان القتل واحدا  
 وله وليان أو وليا بحيث لم يكن له أن  
 يمدى من البعض ويدفع الباقي الى  
 البعض لان الحق فيه متحد لا يتعدا سيده  
 وهو الجنانة المتصلة اه (قوله وان  
 وجهه أي المولى العبد الجاني الخ) قال  
 الزاوي ولا فرق في هذه المعنى بين أن  
 تكون الجنانة في النفس أو في الأطراف  
 لان الكل موجب للدفع فلا يفتل  
 (قوله كما لو علم عتقه يقتل زيد) يعني  
 قتلا موجب المال كالخطأ وشبه السيد  
 وان علقه بجنانة فوجب القصاص بأن  
 قال له ان ضربته بالسيف فانت حرق فلا  
 يجب على المولى شيء بالاتفاق لانه لا فرق  
 بين السيد والحرق في القصاص فلم يكن  
 المولى مغفورا حتى ولى الجنانة بالعتق كما في  
 التبيين (قوله ولدت مأذونة مدونة ولدا)  
 أي بعد لحوق الدين كما أشار اليه لانها  
 اذا ولدت ثم لحقها الدين لا يتعلق حق  
 الغرماء بالولد بخلاف الأكساب حيث  
 يتعلق حق الغرماء بها كسب قبل  
 الدين وعدة كما في التبيين وظهر لي انه  
 لا يخافه ما في الوولو الجنسية من قوله ولو  
 اكسب العبد الجاني اكسابا أو ولدت  
 الجنانة ولذا اختار المولى الدفع لم يدفع  
 الولد والاكسب اه اذ الظاهر من قوله  
 لو اكسب العبد الجاني انه غير المأذون  
 قلنا مل

لأعنه الظاهر لغيره ثم لزوم الضمان على المولى بالأقل من قيمته ومن الدين أن لم يعلم بالجنابة والدية أن علم بأمع إن قوله ليس بجمعة على المولى (وإن قال قائل قد علمت بها قبل اعتناقها وأما قال كان بعد صدقة وكذا في أخذه منها) أي اعتق أمه ثم قال لم أقطعت بذلك وأخذت منك عند المال قبل ما اعتقلت وقالت بل بعدة فأقول لها لأنه أقر بسبب الضمان ثم ادعى البراءة وهي تشكر فأقول للسكر (الاجماع والنفية) يعني إذا قال جامعها قبل الاعتناق أو أخذت الفدية قبله فأقول له لأن الظاهر كونه محال الرق (أمر عبد محبوس أو مبي صبا يقتل رجل فقتله فالدية على عاقلة القاتل) لأن المباشر هو العاقلة المأمورة فتضمن عاقلة (ورجوا على العبد بعد عتقه) لأنه أوقع العبي في هذه الورطة لكن قوله غير معتبر بل على المولى فيضمن بعد العتق (لا على) (العبي الآخر) لقصور أهليته (ولو) كان (مأمورا بالعبد) المحصور عبد المحبوس (منه دفع السيد) العبد (القاتل أو فداءه في الخطأ بالارجوع حالا) لأن الأرقول وقول المحصور غير معتبر (فلا يأخذ به في المال بل بعد عتقه) (زوال المانع وهو حق المولى بالأقل من قيمته ومن الفداء) لأنه مختار في دفع الزيادة لا معتبر (كذا) الحكم (في العبد) أي دفع السيد القاتل أو فداءه ثم رجع على العبد الآخر بالأقل من قيمته ومن الفداء (أن كان العبد القاتل مغيرا) لأن عبد المغير كخطأ (ولو) كان (كبير القدح) لأنه يجري بين المحرور والعبد قتل قن محذورين ولكل وليان فمضاهي كل منهما دفع نصفه إلى الآخرين أو فدية بدية هي عشرة آلاف درهم لأن الرقة بحكم القود صارت بهم لكل واحد ربعه فإذا اعتانئان بطل حقهما وبقي حق الآخرين في النصف فإذا قبل له دفع نصفه أو ما الفداء فقد كان بعشرين ألفا فإذا اعتانئان بطل حقهما وبقي حق كل من الباقيين في خمسة آلاف فلذا فداء بعشرة آلاف أن شاء (وإن قتل) القن (أحدهما) أي أحد الحرمين (خطأ والآخر عدا فمضاهي أحد وليي العمد قد يدينه لولي الخطأ ونصفها لأحد وليي العمد) الذي لم يغفل لأن نصف الحق بطل بالغرفتي النصف وصار ما لا يكون خمسة آلاف ولم يطل شيء من حق ولي الخطأ وكان حقهما في كل الدية عشرة آلاف (أو دفع) أي القن (اليهم) يعني أن صيده كان محذورا بين الفداء أو الدفع فإن دفعه دفعه اليهم (الثلاثا) ثلثاه لولي الخطأ وثالثه للذي لم يغفل من وليي العمد (عول عند أبي حنيفة) فيضرب بولي الخطأ بالكل وقبيرا إلى بالنصف لأن حقه في النصف وحقه ما في الكل فصار كل نصف بينهما فصار حق ولي الخطأ في مائة من حق غير العاقلة في مائة قسم بينهم اثلاثا (وأرباعا منازعة عندهما) ثلاثا وأرباعا لولي الخطأ وربعه لأحد وليي العمد لأن النصف سلم لولي الخطأ لا منازعة واستوت منازعة الفرقين في النصف الآخر فنصف قل هذا قسم أرباعا (قتل عبد ماهر بغير ما وعفا أحدهما بطل كله) لأن ما يجب من المال يكون حق المقتول لأنه بدل دمه ولهذا بقي منه دونه وتغذوصا به ثم الورثة بخلافه فيه عند الفراغ من حاجته والمولى لا يستوجب على عبده دينًا فلا يختلف الورثة فيه والله أعلم

(قوله لا الجماع والقلة) قال في المواهب (الانفصا) كان فاعلمه في حال مقر لانه متى أقراته أخذ منها فقد أقربيد هاتم ادعى التمسك عليها وهي تشكر فكان القول للسكر فلذا أمرا لكونه في التبيين (قوله ورجعوا على العبد بعد عتقه) قال الزبلي بعد هذا وقد كرف شرح الزبادات للضاني لأرجع العاقلة على العبد أيضا أبدا لأن هذا ضمان جنابة وهو على المولى لأعلى العبد وقد تمتدوا بما به على المولى لمكان الجرم وهذا أوفق للقواعد (قوله بل بعد عتقه بالأقل من قيمته ومن الفداء) قال الزبلي وعلى قياس ما ذكره الامام العتابي رحمه الله لا يجب شيء عليه لما بينا

(فصل ١٠) قوله فلو غصب عبد أقمته مائة دينار وملك في يده يلزمه تلك القسمة (غلبه من قيمته مائة لا يتأحب المقام إذا ظهر به التفاوت بين الجنابة والغصب والذي ينبغي أن يقال قيمته ألف دينار أو أكثر تبلغ القسمة مائة الحر) (قوله في يده يلزمه نصف قيمته) (أعني مثل ما باليد ليخرج ما لو حلق لحيته أو أزال يلزم محلقه غير حكومة عدل ١١٧ على الصحيح لأن المقصود من العبد الخدمة لا الجبال وروى الحسن عن أبي حنيفة وجوب كمال القسمة لأن الجبال في حقه مقصود أيضا كافي التبيين وقال في المحيط نقل عن العيون وروى الحسن عن أبي حنيفة في رجل قطع أنف عبد أو أنه أو حلق لحيته فلم تثبت عليه ما نقصه وروى محمد عن أبي حنيفة أن عليه الأولى قيمة تامة أو دفع إليه العبد اه وانقادا المنصف قطع يد واحدة لأنه لو قطع يدى عبد فأسد ما أن يدفع العبد ويضمن المقاطع كل القسمة أو عسكه ولا شيء على المقاطع كافي في عنه عند أبي حنيفة خلافا لما كافي المحيط (قوله لا في رواية عن محمد أنه يجب في قطع يد العبد خمسة آلاف) قال في الكافي عن البسيط يجب خمسة آلاف الأخمسة دراهم وكذلك في البرهان (قوله وان قتلهم جرحيل) يعني معا كما قاله الزبلي (قوله وجوب دية حر وقيمة عبد) قال الزبلي هذا إذا لم تختلف قسمتهم ما ويكون كل من القسمتين والدية نصفين بين المولى والورثة لعدم الأولوية وأن اختلف قيمتهما يجب نصف قيمة كل واحدة ما ودية حر في قسم مثل الأولى بخلاف ما إذا قتله ما على التعاقب حيث يجب عليه القسمة للأول مولاه والدية لأخاهي لورثته لتضمنه لقتل بعد موت الأول اه (قوله ولو قتل كلامهما جرحيل قيمة العبدين) هذا إذا قتله ما معا أو على التعاقب ولم يدر الأول وما يؤخذ يكون من المولى والورثة نصفين وإن

(فصل ١١) دية عبد أو مائة قيمته فان بلغت أي قيمتها (دية حر) وهي عشرة آلاف درهم (أو حر) وهي خمسة آلاف درهم (نقص من كل منهما عشرة) أي عشرة دراهم أضافها لدرجة الرقيق عن الحر وتسمى العشرة مائة عبد الله ابن عباس رضي الله عنهما (ولو) كانت القسمة (أكثر من عشرة آلاف) من الدراهم (في العبد ومن خمسة آلاف في الأمة) وعند أبي يوسف والشافعي يجب قيمته بالقيمة ما بلغت (وفي الغصب) يعتبر (قيمه) أي قيمة كل منهما (بالقيمة ما بلغت) فلو غصب عبد أقمته مائة دينار وملك في يده يلزمه تلك القسمة (وما قدر من دية الحر قد ومن قيمة القرن) لأن القسمة في القرن كالدية في الحر لأنه يدل الدم (في يده) أي أنلاف يده القرن يلزم (نصف قيمته) كافي دية الحر (بالقيمة ما بلغت في الصحيح) لا في رواية عن محمد أنه يجب في قطع يد العبد خمسة آلاف درهم (عبد قطع يده عبد أو أعتق فعرضى أقيدان ورثه سيده فقط) أي أن كان وارث المقتل سيده فقط أو أعتق أبي حنيفة وأبي يوسف وعند محمد لأن القود يجب بالموت مستندنا إلى وقت الجرح فان اعتبر وقت الجرح فجب الولاية الملك وإن اعتبر وقت الموت فجب الولاية بالولاية المذهب الاستحقاق يمنع القود كونه هالة المستحق ولهما مان جهالة السبب لا تعتبر نفي من له الحق (والأفلا) أي وإن لم يكن الوارث السيد فقط بل له وارث غيره لم يقد بالاتفاق لأن الاعتبار حكان وقت الجرح فالاستحقاق السيد وإن كان وقت الموت فذلك الوارث أو هو مع السيد فعالة المقتضى له فتمتع الحاكم (قال المولى لسيده) (أحد كما هو قسما) أي صار ماضوجين (فحين) المولى (واحد) للحرية بان قال أردت هذا (فأرشد ما له) أي الأولى (وإن قتلها) ما وجب وجب دية حر وقيمة عبد) والفرق أن اليبان أضاف في حق المملأه أرفى حق المولى ولهذا إذا مات المولى قبل البيان بشيع العتق بينهما بعد الشجة في محلا البيان فاعتبر انشاء في حقهما وبعد الموت لم يبق محلا للبيان فاعتبر انشاءه أرفى محلا وأحد ما حريتين فيجب قيمة عبد ودية حر (ولو) قتل (كلا) منهما رجل فقيمة العبدين (لأنما) يتبين يقتل كل واحد حوا وكل من القاتلين يشكر ذلك فغلبهما فقيمتهما ولو (فما عني) عبيد دفعه سيده وأخذ قيمته أو أمسكه لا أخذ النقصان) يعني إذا قتل رجل عبيد فان شاع مولاه دفعه إليه وأخذ قيمته وإن شاع أمسكه ولم يأخذ النقصان وقال الأخير بين الدفم والأسماع أخذ النقصان لأن معنى المبالغة لما كان متهبرا وفاقا وجب أن يقدر المولى على الوجه المسمى كور كافي سائر الأموال فان من حرق ثوب غيره خرقا فاحشا يغير المال بين دفعه إليه وتضمنه قيمته وبين امسك الثوب وتضمنه النقصان وله أن المبالغة أن كانت متهبرة في الذات فالأدعية غير مهبرة فيها وفي الأطراف أيضا ولهذا لو قطع عبد يد عبد يور

قتله ما على الله فبش على القاتل الأولى قيمته لولى لتضمنه لرق وعلى الثاني دية لورثته لتضمنه لقتل بعد موت الأول كما في التبيين (قوله وله أن المبالغة أن كانت معتبرة) (أن وعلمه لشرطية وإن كان الأكبر اقترانها بالوارث

المولى بالرفع أو التذاع ولو كان مالاً لمحضنا لوجب أن يساع قيمه من أحكام الادمية  
أن لا ينقسم العثمان على الأجزاء ولا بتلك الجدية ومن أحكام المالبة أن تنقسم  
وتتألف فوفورنا على الشمين حفظه ما من الحكم

(فصل) (أقره مدبراً وأم ولد) لم يذكر المكاتب أذهل حكمه فيما سبق من كتابه  
(بجناية) خطأ (ليجزوا لثني عليه) أي على واحد منهم (ولو بعد العتق) لأن  
موجب جناية الخطأ منه على سده وافراره لا ينفذ عليه (وبعد اثباتها) البينة  
(ضمن مولا الأقل من الأرض والقيمة) لما روي أن أبا عبيدة بن الجراح رضي  
الله عنه قضى بجناية المدبر على مولا وكان أميراً بالشام بمحض من العصابة رضي  
الله عنهم فما راجعاً حاله بالندب والاشتداد صار ما قد دفع الرقبة عبد الجناية  
ولم يصير به مختاراً لدية لأنه غير عالم بأنه يجني قصار كالأولف له بعد الجناية غير عالم  
بها وانما وجب الأقل من قيمته ومن الأرض لأن الأصل وجوب الدفع بالجناية  
وقد قلنا الدفع بسبب من المولى فقبب القصة عليه عنه، منه ولا عن من المولى في  
أكثر من القصة ولا حتى لو للجناية في أكثر من الأرض ولا يشترط أن يسري

الأقل والاكثر في مقدمه الجنبس مختلف الفتن حيث خبر بين الدفع والتذاع  
وحسبهم مختلف (وان جنى) المدبر (جنايات لم يجره الاقيدة واحدة) بمقابلة  
عين واحدة (فشاركوا) الجناية (الثانية) والاولى في قبة دفعت اليه أي ولى  
الاولى (بقضاء) ولا يطلب من المولى شيئاً لأنه مجبور في الدفع (وتتبع مولا أو ولى  
الاولى لو) دفعت اليه (بدونه) أي بدون القضاء لأنه حينئذ لم يكن مجبوراً في الدفع  
(جنى) مدبر (خطأ) فبات لم تنقطع القصة عن مولا (لأنها ثبتت عليه) بسبب  
تدبيره والموت لا يقطع ذلك (قتل المدبر ولا من خطا بسبب في قيمته) لأن التدبير  
وصلة بريقته وقد سلمت له لأنه حتى يموت سده ولا وصلة للقاتل فوجب عليه  
رد قيمته وقد عجز عنه فعليه رد قيمته (ولو) قتله (عند قتله) الوارث  
(أو استوفى قيمته ثم قتله) أما الأول فظاهر وأما الثاني فلما ذكر من أن

التدبير وصلة الخ (غصب) هذا قطع سده به فمضى من قيمته أقطع وان  
قطعه سده في يد خاصه فمضى عنه (لم يضمن) لأن الغصب وجوب ضمان  
ما غصب وبير القاتل باسداد المصوب والاستيلاء عليه في المسئلة الاولى لما  
قطعه المولى في يده فنصبت قيمته بالقطع فوجب على القاتل قيمته أقطع وفي  
الثانية لما قطع المولى يد عبده في يد القاتل صار ماله لا يستلذه به عليه  
وبرى القاتل من ضمانه فوصول ملكه اليه (وضمن) عبده (عجز) عجزه ورضاه مثله  
فبات بيده) فان المحمور وبواخذ ما فعله حتى لو ثبت الغصب بالبينة يساع فيه دون  
أقواله حتى لو أقربه لا يساع بل يواخذ به عتقه (حتى) مدبر عبده خاصة ثم عند  
مولا ضمن من قيمته (لما) يعني إذا غصب رجل مدبراً فمضى عنده ثم رده إلى مولا  
فبقي عنده انتهى ضمن المولى لولى الجناية يمين فتكون يمينه مانصة لأن من وجب  
جناية المدبر وإن كثر قيمته واحدة فوجب على المولى لأنه أعجز نفسه عن الدفع  
بالندب السابق من غير أن يصير مختاراً لا فداء كأي القن إذا اعتقه بعد الجنايات

(قوله ثم من أحكام الادمية أن لا ينقسم  
العثمان على الأجزاء) بمعنى الأجزاء  
القائمة والناقصة بل يكون بازاء القائمة  
لا غير (قوله فوفورنا على الشمين) ظاهرها  
من الحكم (يعني) قلنا بأنه لا ينقسم  
اعتباراً لادمية وتلك الجدية اعتباراً  
لجالبية

(فصل) (قوله وجنسها ما يختلف)  
الضمير للدفع والفداء (قوله وتتبع  
مولا) قال الزبلي فإذا أخذ منه رجوع  
المولى على الأول بما ضمن للثاني لأنه  
قبضه بغير حق لأن المولى لا يجب عليه  
الاقيدة واحدة

من غير أن يعلمها وإنما كانت القيمة بينهما نصفيين لاستوائهما في السبب (ورجع  
بنصفها) أي رجع المولى بنصف ما ضمن من قيمة المبر (على الغائب) لأنه  
ضمن بالقيمة الجنباتين نصفها بسبب كان عند الغائب والنصف الآخر بسبب  
كان عنده فخرج عليه بسبب لحقه من جهة الغائب فصار كأنه لم يرد نصف العبد  
لأن رد المستحق بسبب كان عند الغائب كالرد (ودفعه إلى الأول) أي دفع المولى  
نصف القيمة الذي أخذ من الغائب إلى ولي الجنابة الأولى عند أبي حنيفة وأبي  
يوسف وقال محمد لا يدفعه إليه لأن الذي رجع به المولى على الغائب عوض ما سلم  
ولي الجنابة الأولى لأنه إنما رجع على الغائب بسبب ذلك فلا يدفع إليه لئلا يجمع  
الدolan في ملك واحد ولمّا كان حق الأول في جميع القيمة لأنه حين جنى عليه  
لا نزاع أحد في مستحق كلها وإنما ينتقص باعتبار مزاجته الثاني فإذا وحدهما من  
بدل المصدق في المال فأرخا بأخذه من كل حق (وبعكس) يعني جنى عند المولى  
خطأ ثم غصبه رجل فبقي عنده (لا يرجع) المولى لأن الجنابة الأولى كانت فيه  
(والقن في الفصلين) يعني إذا جنى عند غاصبه ثم ولده أو بالعكس (كالمدبر)  
(لمن) انفرق بينهما أن (المولى يدفع القن) نفسه (وقيمة المدبر) فإذا دفع القن  
رجع بنصف قيمته على الغائب وسلم الثالث عند محمد وعندهما لا يسلم له بل يدفعه  
إلى الأول وإذا دفعه إليه رجع في الفصل الأول على الغائب وفي الثاني لا (مدبر  
غصب مرتين فبقي في كل مرة) يعني رجل غصب مدبر انتهى عنده ثم رده على مولاه  
ثم غصبه فبقي عنده (بأنه أخرى) ضمن مولاه قيمته له (أي ولي الجنابتين  
لأنه منع حين العبد عن الدفع بالتدبير فوجب عليه قيمته كما مر (ورجع بها) أي  
وتلك القيمة (على الغائب) لأن الجنابتين كانتا في يده فاستحقه المولى كله بسبب  
كان في يد الغائب فخرج عليه بالكل بخلاف المسئلة السابقة فإنه هنا استحق  
النصف بسبب كان عنده والنصف بسبب كان في يد الغائب (ودفع) أي المولى  
(نصفها) أي نصف القيمة المأخوذة من الغائب ثانياً (إلى الأول) أي إلى ولي  
الجنابة الأولى لأنه استحق كل القيمة لعدم المزاحمة عند وجود جنابته وإنما  
انتهى حقه بحكم المزاحمة من بعد (ورجع) أي المولى (به) أي بالنصف الذي دفعه  
ثانياً إلى ولي الجنابة الأولى (على الغائب) لأن استحقاق هذا النصف ثانياً بسبب  
كان في يد الغائب فخرج به عليه وسلم له ذلك ولا يدفعه إلى ولي الجنابة الأولى  
لأنه استوفى حقه وإلى ولي الثانية إذا لاحق له إلا في النصف لسبق حق الأول  
عليه وقد وصل ذلك إليه (وأم الولد في كلها) أي كل الأحكام المذكورة (كالمدبر)  
لا شترأ كوما في كون المانع من الدفع لجنابته من قبل المولى (غصب حياحوا  
فما عنده فعلاً أو يحمي لم يضمن ولو مات بعاقبة أو نكح حبة ضمن عاقبته  
الدية) هذا الاستحسان والقاسم أن لا يضمن في الوجهين كما قال زفر والشافعي لعدم  
تحقق النصب في المدبر ألا ترى أنه لا يتحقق في المدكاتب وإن كان مدبراً لغيره  
يدامع أنه رقيق رقبة فارح يدور رقبة أولى أن لا يضمن به وجه الاستحسان أنه ليس  
عند ما من النصب بل ضمان الاتفاق بالسيب لنقله إلى مكان فيه الصواعق

(قوله ورجع بنصفها على الغائب ودفعه  
إلى الأول) أقول ثم رجع به ثانياً على  
الغاصب فغصبه كان الغائب لم يرد ولم  
يعضن مولاه شيئاً بعد ذلك إذ لم يبق شيء  
من العبد أو من يده في يده وما أخذه  
المولى ثانياً من الغائب تكون له فصول  
كل من أجنح عليه ما أتى حقه الأول إلى  
قدمه كاملة والثاني إلى نصف قيمته  
في الباقي يكون للمولى ولم يذكر المصنف  
هذا التقدير ولا منه والأقلا تاتي عكسها  
المذكور بعد ما قبلته له (قوله وبكس  
لا يرجع ليس المراد في الرجوع مطلقاً)  
بل المراد أنه لا يرجع عليه بنصف ثانياً  
مثل الصورة المتقدمة بل يأخذ منه نصفاً  
فقط وصورة المسئلة أن المدبر جنى عند  
مولاه أولاً فغصبه رجل فخلى عنده ثم رده  
على المولى ضمن المولى قيمته لولي  
الجنابتين فتكون بينهما نصفيين ثم رجع  
المولى على الغائب بنصف القيمة  
لاستحقاقه بالسبب عنده فسدقته إلى  
ولي الجنابة الأولى بالإجماع ثم إذا دفعه  
لا يرجع به على الغائب بالإجماع اه  
كافي التبيين (قوله فاستحقه المولى) كذا  
في التمع والبرادولي الجنابة فأم زائدة  
في المولى (قوله فخرج عليه) يعني رجع  
المولى على الغائب بالكل (قوله غصب  
صباحوا) يعني لا يعبر عن نفسه لأنه  
لو كان يعبر بعرضه بملكه فلا تثبت يده  
حكماً كما ألبسها

(قوله حتى لو تله الى موضع طلب فيه الحي) ليست قبلاته كذلك الامراض كالحمل الثمين والبرهان قوله ضمن ليس المراد ضمانه وحده بل مع طاقته (قوله كافي ع) اودع عبد اقتله) التسمية بالنظر الى أصل الضمان على العاقلة لان الواجب في مسئلة العبد القديمة يكافئ عليه شرها به صريح في الكافي يتلوه الجامع الصغير لغير الاسلام والصدرا الشهيد قال وقوله في الهداية فعلى ما قلته الدية يعقل انه اراد به القيمة وانما أثر لفظ الدية لانها لازمة دمية والقيمة بآراء المالبة والواجب في العبد بآراءه اذ منعه عند ائني حنيفه ومحمد حقه ما تله اه وقال الزبلي بعد ذكر الخلاف في التفسير ثم محمده الله شرط في الجامع ان يكون المصبي حاقلا وفي الجامع الكبير وضع السبعة في صبي عمره اثنا عشر سنة وذلك دليل على ان غير العاقل ضمنه بالاتفاق لان التبسيط غير معتبر فيه وقوله معتبر اه وكتب عليه العلامة الشيخ عبد الصبري نقله عن الشافعي قوله أي الزبلي وذلك دليل الخ تبع فيه صاحب الهداية وقال الاتقاني رحمه الله وهذا الذي قاله صاحب الهداية مذهب فقهاء الامام وقال بعض مشايخنا ان المصبي اذا لم يكن حاقلا لا يضمن في قوله مذهب واليه ذهب ١٢٠ فاختار في شرح الجامع اه ما عن الشافعي ثم كتب بعده وقال مسكين

والخلاف في المصبي العاقل في الصحيح حتى لا يضمن غير العاقل بالاجماع اه (قوله وان اتلف مالا باذاع يضمن) فان قلت ما الفرق بين ذابحين اتلفه العبد المودع عنده مع مال أضافت الفرق ان عهده المال غير اذاعى حتى مال الكه فيك استهلاكه وله تحصيل غيره من استهلاكه واما الاذاعى المملوك فمصرفه مطلق نفسه لا يلقى مولاه ولو ذابح على أصل الحرية حتى الدم وليس لمولاه ولاية استهلاكه فلا يملك تجديدها وهذا الفرق مؤدى قوله ولما الخ (قوله غير العبد) بالعين المهمة والياء المشددة والراء المهملة وانما ضبطه لانه يلتبس بالعين المهمة والتون فيلزم عليه التناقض بما عليه ولذا وضعه بالفرق المتقدم وان علم من كلام المصنف

### (باب القسامة)

(هي ايمان تقيم على اهل المحلة الذين وجد القتل فيهم) قوله (ميت به جرح) مبتدأ خبره بقوله الا في حلفه (او اثر ضرب او خنق) بكسر الزين (او جرح دم من اذنه او عينه وحده في محلة او اكثره) عطف على ضمير وحده وجاز الفصل أي اكثر البدن سواء كان معه رأسه أو لا (او جرح نصفه مع رأسه لا يعلم فانه) اذ لو علم كان هو انفس وسقط القسامة (وادعى وله القتل على اهلها) أي كلهم (أو) على (بعضهم) عبدا أو خطأ ولا يثبت له (حلفه) أي لاجل ذلك التمت (خسوف رجلا منهم) أي من اهل المحلة لما روي ابن عباس رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم كتب الى اهل خيبر ان هذا قتيل واحد من اهل الذي خرج به عنكم فكاتبوا اليه ان مثل هذه الحادثة وقعت في بني اسرائيل فانزل الله تعالى على موسى عليه السلام امر افا ان كنت نبيا ما سال الله تعالى مثل ذلك فكذب صلى الله عليه وسلم اليهم اب الله اراي ان اختار منكم نجس رجلا فيقولون يا الله ماقتلنا ولا علمنا فان لا تم تفرمون الدية قالوا القديسيت فينا باننا موس أي بالوحى (اختارهم الولي) اشار الى ان اختيار تعيين الجسد الى الولي لان الجسد حقه والظاهر انه يختار من ينتميه بالقتل وهم القصة والشبان اوصالها واهل المحلة لان تجزؤهم عن الجسد

### (باب القسامة)

(قوله ميت به جرح) يعني اذا كان حوا ذكرا كان أو أنثى صغيرا أو كبيرا مسلما أو ذميا حاقلا أو مجنوناً ما اذا كان عبدا

فقتل القسامة والقسمة اذا وجد في غير ملك سده ولا تجب الغرامة ولا القسامة في سائر الاموال واليهام وهذا الكاذبة على أصلها ما واما على أصل ابى يوسف فلا قسامة فيه ولا دية بغيره الهيمة وهذا الجواب في المدر وأما الولد والمكاتب والمأذون لوفى غير دار مولاهم وفيه ليس فيهم شيء الا في المكاتب فيجب قيمته على مولاه في ثلاث سنين لاعلى عاقلة والا في المأذون ان كان مدبونا فقله قيمته لفرمانه حاله في ماله كذا في البدائع وفي واقعات الفسي وقسمة العبد تؤخذ في ثلاث سنين (قوله حلفه) لا فرق في تخلف الجسد بين دعوى القتل عبداً أو خطأ وأما الدية فعلى اهل المحلة في دعوى المدد وعلى العاقلة في الخطأ على ما قلناه في الخبرين وبه اعترض ابن الملك على من الخيم بالزعمه العاقلة دية القتل في الصورتين ولم يفضل فيرد على المصنف ايضا وبنيته في خبر

الكاذبة الخ فظهر القاتل (قاتلا) كل منهم (بأقمة ما قتلوه ولا علم له قاتلا لا الولي)  
 أي لا يضاف إلى المقتول ما منهم قتلوه وقال الشافعي إذا كان هناك لوث استحقاق  
 الأولياء تحسين يمناناً خلفوا بقضي بالدية على المدعي عليه إذا كانت المدعى  
 أو خطا في قول وفي قول بقضي بالقص إذا كانت المدعى في العمد وإن نكل  
 المدعي عن البين صاف المدعي عليهم فإن خلفوا تركوا لاثني عليهم وإن نكلوا  
 ف عليهم القصاص في قول والدية في قول والوث الذي ذكره قريظة حالة وقوعه في  
 القلب صدق المدعي بأن يكون هناك علامة القتل على واحد بعينه كالدم أو ظاهر  
 يشهد بالدهي من عداوة ظاهرة أو شهادة عدل أو جماعة غير عدل أن أهل المحلة  
 قتلوه وإن لم يشهد له الظاهر حلف أهل المحلة للشافعي في البداية يمين الولي قوله  
 صلى الله عليه وسلم للأولياء مئة منكم تحسون أنهم قتلوه ولأن البين مئة لمن  
 يشهد له الظاهر كما في سائر الدواوي فإن الظاهر يشهد بالدهي عليهم لأن الأصل  
 في الذم البراءة والظاهر يشهد بالدهي عند قيام اللوث وقرب العهد فتكون  
 البين مئة له ولكن في هذه المقتوع شبهة والقصاص عقوبة تسقطها بظاهر هذا  
 وجب الدية في الحديث ولنا قوله صلى الله عليه وسلم البينة على المدعي واليمين على  
 المدعي عليه وروى ابن المبير رآته عنه أنه صلى الله عليه وسلم بدأ باليهود  
 بأقسامته وحمل الدية عليهم لوجود القسرين بين أظهرهم ولأن البين ليس بمئة  
 لاستحقاق قلس فكيف يكون مئة لاستحقاق نفس واليمين عندنا لظهور القاتل  
 بقرضهم من البين الكاذبة فقر وأجيب القصاص وإذا خلفوا حصل البراءة  
 من القصاص (ثم يقضي على أهلها) أي على أهل المحلة (بالدية) لوجود القتل  
 بينهم وقد ثبت أنه صلى الله عليه وسلم جمع بين الدية والقصاص وكذا عمر رضي الله  
 عنه (وإن ادعى عليه القتل على واحد من غيرهم سقط القصاص عنهم) يعني إذا  
 ادعى ولي القتل القتل على رجل من غير أهل المحلة كان ذلك أبرامته لأهل  
 المحلة حتى لا تسمع دعواه بعد ذلك عليهم (وإن منهم فلا) أي وإن ادعى على واحد  
 منهم بعينه لا يبطل القصاص والدية عن أهلها وعن أبي حنيفة في رواية يكون ذلك  
 أبرامته لأهل المحلة كذا في الثانية (وإن لم توجد) أي الخمسون (فيها) أي المحلة  
 (كرر الخلف عليهم إلى أن يتم) أي الخمسون (ومن نكل عنهم حبس حتى يخلص)  
 لأن الخلف فيه واجب تعللها بالأمر الدم ولهذا يجمع بينه وبين الدية بخلاف  
 التكرار في الأموال لأن الخلف فيها بدل من أصل حقه ولهذا يسقط ببذل المدعي  
 وهذا لا يسقط ببذل الدية (ومصنف قال قتله بدهي ما قتل ولا عرف  
 قاتلا غير بدهي) لأنه برئ بأسقاط المصنوعة من قبه بقوله فلا يقبل ويخلف على  
 ما ذكرناه لما أقر بالقتل صار مستثنى عن البين فبقي حكم من سواء فيخلف عليه  
 (ولا قسامة على صبي ومجنون) لأنهما ليسا من أهل القول الصحيح لما عرفت  
 واليمين قول (وأمرأة وعبد) لأنهما ليسا من أهل النصرة واليمين على أهلها (ولا  
 قسامة ولادية) على أحد (في حق ميت لا أثر به أو خرج دم من فيه أو أنفه أو بره  
 أو ذكره) لأنه ليس بقتيل إذ لا بد من أثر يستدل به على كونه قتيلا وهو ما ذكر في

(قوله ثم يقضي على أهلها بالدية) قال  
 في البرهان فإذا خلفوا بقضي عليهم بالدية  
 عندنا في دعوى العمد وعلى عاقلهم في  
 الخطأ كذا في الخزعة والجماعة وذكر  
 في المبسوط وفي ظاهر الرأية القسامة  
 على أهل المحلة والدية على عواقلهم في  
 ثلاث سنين (قوله وإن منهم فلا) يعني في  
 ظاهر الرأية كما في البرهان (قوله وعن  
 أبي حنيفة في رواية) هي رواية عبد الله  
 ابن المبارك كما في البرهان (قوله وإن لم  
 يوجد فيها كسر الخلف عليهم) فيه إشارة  
 إلى أنه إذا وجد العدد فإد الولي تكريم  
 الخلف على بعضهم ليس له ذلك كذا  
 ذكره محمد رحمه الله كما في البدائع (قوله  
 لأنه برئ بأسقاط المصنوعة عن نفسه  
 بقوله فلا يقبل) كذا لا يقبل قوله في  
 حق من يزعم أنه قتله (قوله وأخرج دم  
 من فيه يعني وهو ميت من الرأس وإن  
 كان معلوم الجوف) كونه قتيلا بخلاف  
 ما ذكرناه من أن ما إذا وجد ما ذكره من  
 غير ضرب كما أشار إليه ونص عليه في  
 الخاتمة



(قوله رجل يسوق دابة الخ) قال  
الامام شواهرزاده هذا اذا كان يسوقها  
سرا مستعصما اما اذا ساقها تبارجاها را  
فلا تقي عليه كذا في الجوهر وقال في  
التبيين وعن أبي يوسف انه لا يجب على  
السائق الا اذا كان يسوقها مستعصما اه  
(قوله فان اجتماعهم) يعني سواء  
كانوا مالكيين لادابته او لاختلاف الدار  
لانهم تدبر الدابة مطلقا وتدبر الدار  
لما السكة وان لم يكن ساكنها والد اما اذا  
لم تكن معها احد فعلى اهل الحقة القسامة  
والدابة (قوله ان كان في موضع يسمع منه  
الصوت) كذا ذكره خازن جازما به  
وقال الزبلي وقيل هذا محمول الخ (قوله  
واهل قريتين) لعله قيلتين ثم انه مشتق  
السماع فيما اذا استوثقوا ليجب عليهم  
(قوله وحديث دار رجل فله القسامة  
وتدى حاقلة) قال في البرهان وان كان  
حاقلة حاضرة في بلد دخل معه في  
القسامة كالدابة اذا ثبت انها بالبيعة  
عندنا حنفية ومحمد وروى في أبي يوسف  
الاول وروى ابو يوسف الى حبوب  
القسامة عليه وحده كالواو انما  
وذكره في النهاية ان في المسئلة روايتين  
ووقفت بينهما اه (قوله القسامة على  
اهل الخطة) كذا لادب عليهم ايضا وبنى  
التفصيل كما تقدم في الخطة فثبت الدابة  
فيدهي الممد عليهم وفي الخطة اهل  
حاقلة (قوله وقال ابو يوسف هو عليهم  
جميعا) ذكر الغني باعتبار الممين (قوله  
وان كانوا ساكني نصيب) عبارة الزبلي  
وكاواسا كما نصير

٥ (قوله تدى حاقلة ورثة) لعل الصواب  
حذف الغني من حاقلة واصافة ورثة  
اليه بدليل حل الشارح بعد فليمر اه  
مصححه

اول الباب بخلاف ما ذكره من ان الدابة يخرج من هذه المواضع عادة فلا تفعل  
احد (ورغم خلقه كالكمير) اي اذا وجد سقط تام الخلق بها اثر من هذه الاما  
التي كورة فهو كالكمير في الاسكام المذكورة لان الظاهر ان تام الخلق يتفصل  
حيا (رجل يسوق دابة هلم اقبل ممن عاقلة) اي عاقلة الرجل (دته) اي دابة  
القتيل (لا اهل الخطة) لانه في دابة فصار كما في دابة (كذا الوفاة هلم اقبل كما كان  
اجتمعا) اي اقبلت والسائق والراكب (منموا) لانه في ايدى مدم كرايا ياي  
(ولو بين قريتين او قبيلتين فعلى اقرهما) لان قتلا وحدين قريتين على عهد  
النبي صلى الله عليه وسلم فامر ان يجمع بينهما فوجدنا في احدى القريتين اقرب  
فقتل عليهم بالقسامة والدابة وروى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه مثله (وان استوتا) اي  
القريتان او القبيلتان (فما جمان كان) اي القتل (في موضع يسمع منه صوت)  
لاهل القرية في الصورة الاولى واهل القريتين في الثانية لانه اذا كان بحيث يبلغ  
الصوت ليقفه القوت فمكتم الضر وقد قصرنا وان كان في موضع لا يسمع منه  
الصوت لا يلزمهم نصرة فلا ينسبون الى القسامة فلا يصحون فان ثبتا (ووجد)  
اي القتل (في دار رجل فله القسامة وتدى حاقلة اذا ثبت انها بالبيعة) لان  
التدبير في حفظ الملك الخاص الى المالك والدابة على حاقلة لان نصرة وقوته بهم  
وهذا اذا كان له عاقلة والا فله كما مر مرارا (لا يصير دابة) حتى لو كان به لا تدى  
حاقلة ولا نفسه (ولو) وحده قتل (في دار نفسه) تدى حاقلة ورثة (عندنا حنفية  
لان الدار اهل ظهور القتل ورثة فادب على فاقلمهم وعندهما وعند زفر لا تقي  
فبه وبه يفتي لما قالوا ان الدار في هذه حال ظهور القتل فيصير كما تقدم نفسه  
فكان هذا وان كانت الدار لورثة فاما حاقلة انما يقتلون ما يجب عليهم خنفسا لهم  
ولا يمكن الايجاب على الورثة لورثة (القسامة على اهل الخطة) اي اصحاب  
الاملاك القديمة الذين كانوا على كورهم من فاع الامام البلدة وقسمها بين الغنيين  
بخط خطه ليميز انفسا وهم (لامع السكان) اي لا يدخل السكان في المستأجرين  
والمستعيرين مع الملاك في القسامة عندنا حنفية ومحمد وقال ابو يوسف هو عليهم  
جميعا لان ولاية التدبير تكون بالسكنى كما تكون بالملك الا يرى ان النبي صلى الله  
عليه وسلم جعل القسامة والدابة على اليهود وان كانوا ساكني نصيب ولهم ان المالك  
هو المختص بنصرة القسامة لا السكان واهل خبر مقررون على املاكهم (ولا  
المشترين) عندهما ايضا وقال ابو يوسف كلهم مشتركون لان وجوب الضمان بتلك  
الحفظ بمن له ولاية الحفظ وهي بالملك وقد استوفاه وله ما من صاحب الخطة هو  
المختص بتدبير الخطة وهي تنسب اليه لا للمشترين وقبلنا نزاجه المشتري في التدبير  
واقسام حفظ الخطة فكان هو المختص بالقسامة والدابة لا المشتري وقيل انما اجاب  
ابو حنيفة بهذا بناء على ما شاهد من عادة اهل الكوفة في زمانه ان اصحاب الخطة  
في كل محلة يقومون بتدبير الخطة ولا يشاركون المشترين في ذلك (فان باع كلهم)  
يعني ان بقي واحد من اهل الخطة فمكذلك الحكم لان المشترين اتباع لاهل الخطة  
فما بقي شيء من الاصل لم يكون الحكم له دون التبع وان لم يبق بل باع كلهم (فعلى

(قوله فانتقلت عندهما) أي إلى حنفية  
 ومحمد وعلقت عنده أي إلى يوسف  
 (قوله وهو أيضا هذان أحد هما شارع  
 الحنفية) قد اعترضه بعد الفصلين  
 اشتمل الشارع إلى هذين القسمين في  
 الحكم بل الشارع واحد أه وهو ظاهر  
 لأن لزوم القسامة والدية باعتبار ترك  
 التدبير والحفظ ولا يكون الأنعم المخصوص  
 بالتدبير في الحال ولذا قال في البدائع ولا  
 قسامة في قتل يوجب في مصد الجاني  
 ولا في شوارع العامة ولا في جوار العامة  
 لأنه لم يوجب الدية ولا بالنسبة المخصوص أه  
 وقول المصنف وهذا ما قال في النافع الخ  
 الجدل غير مسلم بل الجدل الصحيح أن يكون  
 المراد شارع الحنفية ما ليس نافذا وأريد  
 في كلام النافع بالشارع الطريق ولذا  
 قال في البدائع وكذا إذا وجد في مصد  
 الحنفية أو في طريق الحنفية لما قلنا فلا  
 مخالفة بين المذاهب وغيرها في لزوم القسامة  
 والدية بالوجود في سكة غير نافذة على  
 أهلها وعدم القسامة في النافذة وتكون  
 الدية في بيت المال (قوله وفي قوم اتقوا  
 بالسيف) المراد مطلق السلاح وهذا إذا  
 كانوا غير متأولين جهة حتى كذا في  
 البرهان وقال الزيلعي قال أبو جعفر رحمه  
 الله في كشف القوام من هذان كان  
 الفريقان غير متأولين اقتتلوا عصبية  
 وإن كانوا مشركين أو خوارج فلا شيء  
 ويحصل ذلك من أصابه العمد (قوله  
 حتى يقتلوا بالدين) يعني أولياء المقتول  
 أي يقتسموا البيعة على القوم وكان  
 ينبغي أن يقول حتى يقتل أي الولي البيعة  
 (قوله على التفسير المذكور كقوله قريب)  
 يعني بحيث يصح منه الصوت

المشترين) اتفاقا والزم بتقديم عندهما أو بزاجهم عنده فانتقلت عندهما  
 إليهم وعلقت عندهم (وجد) قتل (في دار) مشتركة (بين قوم لبعضهم أكثر)  
 بأن كان نصفها الرجل مثلا وعشرها الرجل وباقها الآخر (فهو على الرؤس) ولا  
 يعتبر قدر الانفساء لاستواء صاحب القليل والكثير في الحفظ والتقصير (وان  
 يبعث) دار (ولم تقبض) حتى وجد في القتل (على) أي الدية على (حافاة البائع  
 وفي البيع) بخلاف على حافاة ذى اليد) عند أبي حنيفة وعندهما إن لم يكن فيه خيار  
 فعلى حافاة المشتري وإن كان فعلى حافاة من تصبر له الدار سواء كان انداء أو البائع  
 أو المشتري فإنه يعتبر اليد وهما الملك (وان) وجد القتل (في الفلاة) القسامة  
 والدية (على من فيه) من الركب والملاحين والمالك وغيره فمساوية كذا الهلة  
 (وفي مصد محلة وشوارعها) أي شارع الحنفية آخره من الشارع الأعظم كاسياتي  
 (على أهلها) لأنهم أحق الناس بالتدبير فيه (وفي سوق محلول على المالك وفي  
 غيره) أي غير المحلول (والشارع الأعظم والسكن والجامع لقسامة) لأن المقصود  
 بهما في تمة القتل وذلك لا يقتضي حق العامة (والدية على بيت المال) لأن القوم  
 بالنظم أعلم أن الطريق ينقسم ابتدأ إلى قسمين أحدهما طريق خاص وهو ما يختص  
 بواحد أو أكثر ويكون له مدخل لا يخرج كما ذكرنا في بحث الزاوية المستطيلة  
 والآخر طريق عام وهو ما لا يختص بواحد أو أكثر ويكون له مدخل ويخرج  
 ويسمى هذا بالشارع وهو أيضا هذان أحد هما شارع الحنفية وهو ما يكون المرور  
 فيه أكثر ما لعل الحنفية وقد يكون لغريم أيضا وهذا ما قال في النافع وفي مصد  
 محلة على أهلها كالزوجه جد في شارع الحنفية والآخر الشارع الأعظم وهو ما يكون  
 مرور جميع الطوائف فيه على السوية كالطريق الواسعة في الأسواق وخارج  
 البلدان وهذا ما قال في الهداية ومن وجد في الجامع والشارع الأعظم فلا قسامة  
 فيه هكذا يجب أن يعلم هذا المقام حتى تدفع الشبهة وتسهل الأوهام (وفي قوم  
 اتقوا بالسيف وأجلوا عن قتل) أي تفرقوا فظهر في موضع اجتماعهم قتل (على  
 أهل الحنفية) لأن حفظ الحنفية عن مثل ذلك واجب عليهم فإذا لم يعرف من مباشرة  
 حمل عليهم القسامة والدية (الآن يدعى الولي على القوم) وعلى بعض منهم فلم  
 يكن على أهل الحنفية شيء لأن هذه الدعوى تعضت برأيتهم من القسامة ولا على  
 القوم حتى يقتلوا البيعة إذ عبر بالدعوة لا بجيت الحق لكن يسقط الحق عن  
 أهل الحنفية لأن قوله يحمله على نفسه (وجد) قتل (في قرية لا عمارة بقرية) معنى  
 القرب على ما سبق سماع الصوت (أو غير كبير) وهو ما ليس في يد أحد ولا  
 ملكه كالقرات مثلا بخلاف النهر الذي يستحق فيه التسعة لاختصاص أهلها به  
 لقام يده عليه فيكون القسامة والدية عليهم فقوله الوفاة أو ما عبره ليس على  
 إطلاقه (فهو) لأنه إذا كان جهدا لماله لا يلحقه القوم من غيره فلا يوصف  
 بالتقصير (ولو) كان القتل (معتسما بالناس) فعلى أقرب لقري) من ذلك الموضع  
 على التفسير المذكور للقرب (ولو في أرض أودار موقوفين على أرباب معلومة  
 فليهم) لأنهم أحق الناس بالتدبير فيها (ولو) كانت موقوفة (على مسجد

(قوله وفي معسكر في بلاد الخ) قال في البرهان وان كان القوم اتفقوا قتلا ولا يوجد قتيل بين أظهرهم فلا قسامة فيه ولادة وقال الزبيدي وان كانوا اتفعدوا وهم فلا قسامة ولادة ١٢٤ لان الظاهر انه قتيلهم اه (قوله خلافا لابي يوسف) أي قال لان ضمان فيه ولا

قسامة لان ما حصل من ثلث القسامة ما دون النفس ولا قسامة فيه فصار كما اذا لم يكن صاحب فراش (قوله لان الجرح اذا اتصل به الموت الخ) تبسيل لاسرهم القسامة والدية على الحي الذي جرح فيهم على قول الامام كافي التبيين (قوله يردى عاقلتها) أي المراء وتشارك عاقلتها في الدية على الاصح كافي التبيين

### (كتاب المعاقلة)

(قوله جمع معقلة بمعنى العقل) أي الدية لقائل ان يقول اذا كان المراء بها الدية فقد تقدم كتاب الديات وليس في هذا الكتاب شيء من بيان الديات بل من يجب عليه الدية وهي العاقلة ولذا ترجم في البرهان بقوله باب المعاقلة اه وقال في المخط العاقلة اسم مشتق من العقل وهو المنع ولذا يقال لما يعقل به البعير عقال لانه من العقول ومنه معنى البعير عقلا لانه مما منع الانسان مما يضره فكذلك عاقلة الانسان وهم اهل معرفته مما يضره من قتل ما ليس له قتله فالعقل الذي هو آلة الادراك جمعه عقول والعقل الذي هو الدية جمعه المعاقل ومنه العاقلة وهم الذين يحصلون العقل وهو الدية اه (قوله العاقلة هم اهل الديوان) ليس على عمومه لان السباع والذرية بمن له حظ في الديوان وكذا المجنون ولا شيء عليهم من الدية واختلف في دخولهم لو باشر بالقتل مع العاقلة في الغرامة والصحيح انهم يشاركون العاقلة كافي للتبيين (قوله من وقت القضاء) بمعنى لان وقت الموت وظهوره والاعزوز فان قيمته لا يجب قبل القضاء وانما يجب قيمته بالقضاء فتمتع ب قيمته في ذلك الوقت

فكالمسجد) أي كالوحد في المسجد وقدر (ولو) وحيد (في معسكر في بلاد خيبر) ملوكة ففي التسمية والفسطاط على ما كتبها (ف) خارجهما ان كانوا) أي ساكنو خارجهما (فقتل فعلى قسامة وحيد) القتل (فهاولو بين القسامين كان كابين القربتين) وقد مر بيانه (وان نزلوا حلة) بحتلبي (فعلى اهل العسكر) كلهم لانهم لما نزلوا حلة صارت الامكنة كلها بمنزلة حلة واحدة فمستوبة اليهم فقتل غرامة ما وجد في خارج الجبل عليهم (ولو) كانت الارض التي نزل فيها العسكر (ملوكة فعلى المالك) أي القسامة والدية بالاجماع لانهم سكان ولا يزاوجون المالك في القسامة والدية (جرح في حي) فقتل الى اهله ففي ذافراش فقتل فاقسامة والدية على الحي) خلافا لابي يوسف لان الجرح اذا اتصل به الموت صار قتلا وله ذوا وجب القصاص بخلاف ما اذا لم يكن صاحب فراش (رجل معه جرحه رمي بحمله آخر الى اهله فكسرت ما فاقات لم يضمن الحامل) في قول ابي يوسف ومحمد وفي قياس قول أبي حنيفة يضمن لان يده بمنزلة الحلة فوجده جرحا في يده كوجوده فيها (وجرح في يده بلا ثالث وجد احدهما قتيلا ضمن الاخر بته) عند ابي يوسف خلافا لمحمد فانه لا يضمن عنده لاحتمال انه قتل نفسه ولا ييوسف فان الظاهر ان الانسان لا يقتل نفسه (وحيد) قتل (في قرية امرأة كرا) فالحلف عليها يردى عاقلتها) عند أبي حنيفة ومحمد وعند ابي يوسف القسامة ايضا على العاقلة لانها على اهل النصرة والمرأة ليست منها فاشبهت الصبي ولهما ان القسامة لنفي التهمة والتهمة من المرأة متعقبة (بطل شهادة اهل الحلة) قتل غيرهم) يعني اذا ادعى الولي على غير اهل الحلة وشهد شاهد من اهلها لم تقبل عند أبي حنيفة وقال لا تقبل لانهم كانوا بصدان بصيروا ضحاه وقد بطل دعوى الولي القتل على غيرهم فتقبل شهادتهم كآلو اهل بالخصومة اذا عزل قبل الخصومة وله انهم خصما بانزالهم فالتين القسامة الصادق منهم فلا تقبل شهادتهم وان خرجوا من الخصومة كالوصي اذا خرج من الوصاية بعد ما قبلها ثم شهد (وعلى واحد منهم) أي بطل شهادتهم على واحد منهم بعد ما ادعى الولي القتل عليه يصح لان الخصومة فاقتمع الشكل على ما ذكره الشاهد بدمها عن نفسه فيكون منها

### (كتاب المعاقلة)

جمع معقلة به فتح المجر ومنه القاف بمعنى العقل أي الدية سميت به لانها تعقل الدماء من ان تسفل ومنه العقل لا يمنع عن القصاص (العاقلة) هم الذين يقسم عليهم دية القتل خطأ (اهل الديوان) من هومهم تؤخذ من عطياتهم في ثلاث سنين من وقت القضاء وهم الجيش الذين كتبت أسماءهم في الديوان هذا عند نافع عند الشافعي على المشبهة لما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم حكم عليهم ولا نفع بعده ولا نهاسمة قالوا فارب أولى بها كالأرث والنقات ولنا قسامة عمر رضي الله تعالى عنه

(قوله كالولاء) يعني ولادة العاقبة (قوله والخلع) قال في غاية البيان والخلع بكسر الخاء وسكون الهمزة الهمزة والهمزة بكسر الخاء المولودة في النهاية الخلع بكسر الخاء المعهدة يكون بين القوم ومنه قوله بمخالفتها على التناصر والمراد هنا ولادة المولودة (قوله والعقد هو أن بعد الرجل من قبيلة) أي وإن لم يكن من قبيلتهم يقال فلان عددي فلان (قوله كذا ما يجب في مال القاتل من الدية يعني يؤخذ في ثلاث سنين عندنا) قال الناطقي فإن لم يكن له عاقلة في ماله يؤدي كل سنة ثلاث دراهم أو أربعة كما في المجتبى قال العلامة شيخ استاذي العلامة المقدسي رحمه الله تعالى قلت وهذا حسن لا بد من حفته فقدرت في كثير من المواضع أنه يجب الدية في ماله في ثلاث سنين (قوله وإن خرجت أي العطايا لا أكثر منه الخ) قال الزبيدي وهذا إذا كانت العطايا بالسنين المستقبلة بعد القضاء حتى لو اجتمعت في السنين الماضية قبل القضاء بالدية ثم خرجت بعد القضاء لا تؤخذ منها (قوله كافي العصابات) ظاهره على القول بدخول آباء القاتل وأبائهم وأما على القول بعدم دخولهم فبعد بالآخرة ثم بينهم ثم بالأعمام كذلك الخ (قوله والعاقلة للعتق حتى مولاه) يعني مع مولاه وعليه نص البرهان بقوله ويقبل عن مولى المولاه مولاه وقبيلته عندنا كولي العاقلة اهـ واليه يشير قول المصنف فأنشبه مولى العاقلة

هذه فانه لما دون الدواوين جعل الدية على أهل الديوان بمقتضى من العصابة من غير تكبير منهم فكان أجمعاً وليس ذلك بنسخ بل تقرير بمعنى لأن القتل كان على أهل النصر فتوقد كانت بأفروع كالولاء والخلع والعقد وهو أن يد رجل من قبيلة وفي عهد عمر رضي الله عنه صار الديوان على أهل النبط المعنى ولما ذاقوا لو كان اليوم قوم يتناصرون بالخرف غفلتهم أهل الحرفة وإن كانوا يتناصرون بالخلع فأدله والدية مسئلة كما قال الشافعي لكن إيجابها فيما هو عليه وهو العطاء أولى من إيجابها في أصول أموالهم لأنها أخف وما جعلت العاقلة إلا للتخفيف والتقدير بثلاث سنين مررى عن النبي صلى الله عليه وسلم وبحكي عن عمر رضي الله تعالى عنه كذا ما يجب في مال القاتل من الدية يعني يؤخذ في ثلاث سنين عندنا ويجب حاله عند الشافعي وستاق أمثلته إن شاء الله تعالى (وإن خرجت) أي العطايا (لا أكثر منها) أي من ثلاث سنين (أو أقل) منها (يؤخذ منه) أي الأكثر أو الأقل (والحكي) عطف على أهل الديوان أي له العاقلة القليلة (لن ليس منهم) أي من أهل الديوان وقع في عيار ما لا يؤخذ منه فكذلك الوجه لمن ليس منهم وكأنه هو من الناصر لأن من حربه لن ولا وجه لأرجاعه إليه فالصواب والحق لمن ليس منهم (يؤخذ من كل) أي كل واحد من أحد العاقلة (في) مجموع ثلاث سنين ثلاثة دراهم أو أربعة فقط بحيث يؤخذ من كل واحد منهم (في كل سنة درهم) ليكون المأخوذ في ثلاث سنين ثلاثة دراهم (أو مع ثلث) أي ثلث درهم ليكون المأخوذ في ثلاث سنين أربعة دراهم (وإن لم ينعم المحي ضم إليه أنه أقرب الأحكام نسباً الأقرب فالأقرب كافي العصابات) وأما الآية السابقة فاختلاف في دخولهم (والقاتل كاسد هم) لأنه الجاني فلا معنى لأرجاعه وفيه خلاف الشافعي (و) العاقلة (العتق حتى مولاه) لأن نصرة بهم يؤده قوله صلى الله عليه وسلم مولى القوم منهم (ولولى المولاه مولاه) الذي عاقده (وحده) أي قبيلة مولاه لأن العصب يتناصرون بهم فأنشبه مولى العاقلة (وتحمل العاقلة ما يجب بنفس القتل) الأصل في إيجاب الدية على العاقلة بالخلع وشبه العقد قوله صلى الله عليه وسلم لا ولياء الضاربة قوم موافقوه قاله حين ضربت امرأة بطن امرأة قالت جنتنا فرقموا الأمر إليه صلى الله عليه وسلم لأن الناطقي معذور وكذا المباشر شبه العقد لأن الآية لتأديب القاتل والنفس احترام لا يجوز هادرا ولا وجه لإيجاب القود عليه وفي إيجاب مال عظيم استتصاه فضم إليه العاقلة لأنه أغناهم بقود نفسه وهي بالنصر وهم العاقلة فكانوا مقصرون في ترك مراقبته خصوصاً (وقد يرادش موضحة فصاعداً) لما في فصل الشجاعة أن الرجل يحب في الموضحة فصاعداً الدية وهي على العاقلة (لا) أي لا يعمل العاقلة (ما يجب) فضعف إقراره بتدقيقه العاقلة أو عدم سقوط قوده بشبهة أو قلته بأنه عدم ولا جنة بعد أو عدم وما دون أرض موضحة) لما روى أنه صلى الله عليه وسلم قال لا تقتل المواقيل ولا عباد ولا صلها ولا اعترافاً ولا ما دون أرض الموضحة ولأن القتل للعرض عن الاستئصال ولا استئصال في القتل والتقدير الفاصل عرف بالجمع وما تنص عنه لا تجعله العاقلة

بل الحافى ولو صدق المعلقة الحافى لزمهم الدية لأنها ثبتت بتصادقهم والافتناع  
كان لحقهم ولهم ولاية على أنفسهم فحبب عليهم (ومن ليس له ديوان ولا هي  
ضابطته بيت المال) في ظاهر الرواية وعليه الفتوى كذا في الخلاصة وقال عصام  
روى محمد بن أبي يوسف عن أبي حنيفة أنه يحب في مال الحافى ولا يحب في بيت  
المال بالاجماع كذا في الخلاصة (ولا عاقلة لأهملهم في الخلاصة لو كان الرجل  
من العجم عن شمس الاعنة لخلوانى ان الاعنة أخذت فوافيه قال بعضهم لا عاقلة لأهل  
العجم وهو اختيار القيسية إلى جعفر قال وبه كان يفتى شيخ الإسلام فلهذا برأه  
المرغشاني

### { كتاب الاقرب }

لا يخفى مناسبتة لكتاب الجنابات وقواعدها وهو عولك فزمن مالكمه قصدا (نذب  
أخذته لقادر عليه) لأن فيه أحياء مالته وللال حرمة كالنفس وأعانة مولاه  
(واختلف في الضلال) قيل أخذته أفضل أسياءه لاحتمال الضياع وقيل تركه  
أفضل لأنه لا يبرح مكانه فيلقاه مولاه وان عرف الواحد بيت مولاه فالأولى أن  
يرسله إليه (فيأق) أي الأخذ (به) أي بالآتي (إلى القاضي فيحبسه) تزيرواله  
ولأنه لا يؤمن من الآيات ثائرا لهذا لا يؤثر أن كان له منفعة وينبغي حلبيه من بيت  
المال ويجهلها دناهل مالكمه فأخذته منه إذا شاء ومن غنسه إذا بيع ولا يحبس  
الضلال لأنه لا يستحق التميز بولا يأتي وإن كان له منفعة أجروه وأنفق عليه من  
أجروه (اليجي بمولاه فإذا جاءه وأقام البيعة) أنه له (قبل على الله مضي وقيل على  
من نصبه القاضي) لحفظ الأوابق ونحوها (بمخلفه) أي القاضي أو من نصبه  
المولى (بأنه ما أخرجهم من ملكه) بوجه من الوجوه (فدفعه إليه قسلا) بدفعه  
(بالكفيل) لزيادة الاحتياط (وقيل لا) لكون الدفع بهذا الثابت (وإن لم يقمها)  
عطف على أقام البيعة (وأقر) أي أعبد (أنه عبده أو وصف) المولى (علامته  
وحليته دفعه) القاضي (إليه بالكفيل وإن أنكر المولى أياقه) محافة أخذ الجمل  
منه (بمخلف) بأن ما بقي (ودفع) إليه (فإن طال حبسه) أي يجي المولى (بأه  
القاضي وإن علم مكانه) لثلاث بضر المولى بكثره النفقة (وأصل ثمنه وأنتق عليه)  
أي الآتي (منه) أي الثمن (ودفع الباقي إليه) أي إلى المولى (إن أنثت) إن له  
بالبيعة (أو بين الحلية وأنه لامة وليس له) أي للمولى (فدفعه) أي فضع مع القاضي  
لأن يبيع بأمر الشرع بكمه لا بقتض وان زعم المولى أنه كان كاتبه أو دبره لم  
يصدق على نقض البيع كذا في فتاوى المعهودي (ولو صدق) خبر لقوله الآتي  
أربون درهمها (الله) أي لا قال آتي إلى مولاه سواء كان الآتي عبدا (محمورا أو  
مأدونا أو دبرا أو أم ولد) لأنهم مملوكون فيحصل بإحياء المال بية من هذا الوجه  
مخلاف المكاتب لأنه أحق بكتابه لأنه غير مملوك ككاتبه (من مدة سفر أو  
أكثر) متعلق بالموصل (أربون درهمها) لم يعد لها) أي وإن كانت قيمته أقل منه  
(أن أشهدته أخذته لرد) وإن لم يشهد لردناشي له ككاتبه) أي (ولو صدق) (من أقل)

قوله ولو صدق المعلقة الحافى لزمهم الدية  
قال الزبيلى وكذا إذا أقام البيعة ولو الجنانية  
أو أقر اه فتقبل البيعة مع الإقرار هنا  
قوله ومن ليس له ديوان ولا هي ضابطته  
بيت المال) ذكر في كتاب الولا من  
الأصل أن بيت المال لا يعقل من له  
وارث معروف سواء كان مستقلا للبراث  
بأن كان حراما أو لم يكن بأن كان  
كافرا أو عبدا فقال لو أن جريه مستأما  
أشترى عبدا مسلما فدار الإسلام  
فأعتقه ثم مات متقه فبرأته لبيت المال  
لأن معتقه رقيق في المال ولو جنى هذا  
الاعتق فقل جنايته بكون عليه ولا يكون  
على بيت المال لأنه لو ارتد فمعتقا وهو  
الاعتق وإن كان لا يستحق ميراثه لأجل  
الرق وهو الصحيح اه

### { كتاب الاقرب }

قوله فيأق أي الأخذ به أي بالآتي  
إلى القاضي) يعني أن شأوان شاء حفظه  
بنفسه (قوله فيحبسه) ليس المراد حبسه  
استدأ بل إن أقرقه إليه لا يقبله إلا البيعة  
ثم يحبس به كافي التبيين (قوله ولو صدق  
الخ) شامل لما لو كانت أمة أو ولد هافله  
جعل واحدا لم يكن ولده هافرا هافا فحب  
شمايون درهمها (قوله ولو صدق من أقل)

منها) أي مدة السفر (بسطه) أي بحسبه لأن الموضع يوزع على الموضع ضرورة  
المقابلة (وفي الأخيرين) أي المديروأم الولد (إذا مات المولى قبل وصوله إلى المقابلة  
جعل له) لأن أم الولد تنفق بعونه فتسكون حرة ولا جعل في الحرة وكذا المديران يخرج  
من الثلث وإن لم يخرج فكذا عندهما لأنه لم يرد في الاتفاق لا يتبرأ عندهما  
وعنده مكاتب ولا جعل في المكاتب كما ساقى (فإن أشهد) أي أخذ الأبق بانه  
أخذه ليرده إلى مولاه (وأنق منه لم يضمن) لأنه أمانة عنده ولم يتعد (والأى  
وإن لم يشهد) ضمن (لأنه غاصب) (ولا شيء له) في الوجهين أما في الأول فلأنه لم يرد  
إلى مولاه وأما في الثاني فلأنه بتركه الأشهاد صار غاصبا هذا عندنا وأما عند أبي  
يوسف فلا يضمن ويصحق الجعل لأنه لا رد له لأن الأشهاد عنده ليس بشرطه وفي  
القطعة (لا جعل رد المكاتب) لأنه ليس بمملوك هذا (وهي المرتبة جعل الزمان)  
لأن وجوب الجعل لرد ما به من مال العبد وبألمته حتى المرتبة من وجوب  
الزمان شريطة الاستيفاء للمرتبة من المائنة فكان الرادها ماله فيجب الجعل  
عليه (وإن رد بموت الزمان) إذا لزم أن لا يطالب بالموت وهذا إذا كان تقيمه  
مثل الدين أو أقل منه وفي الأكثر قدر الدين عليه والباقي على الزمان (لأن حق  
بالقدر والمضجون وصار كنه الدواء والتخلص من الجنابة بالقضاء فإنه على  
المرتبة بالقدر المضمون فيه (وإن كان مديونا فلي) أي الجعل على المولى أن  
اختار القضاء أي قضاه على العبد من الدين (وإن أنى) من القضاء (يسم)  
العبد (فبدي بالجعل) أي أخذ صاحب الجعل جعله أولا (والذي للفرء) لأنه  
مؤنة الملك فيجب على من يستقر الملك له (وإن كان) العبد جانيا فعلى المولى  
القضاء أي الجعل على المولى أن اختار القضاء لأنه طهره عن الجنابة باختاره القضاء  
وتبين أن الراد ما ألمته (والأولياء في الدفع) أي الجعل على الأولياء أن اختار  
المولى دفع العبد إليهم لأنه أحيا حقهم (وإن كان) العبد (موهوبا فعلى الموهوب  
له وإن رجع الواجب في حبه بعد الرد) لأن الملك للموهوب له عند الرد فزواله  
بالرجوع ينقص بمرته وهو ترك التصرف فيه فلا يسقط عنه الواجب بالرد (وإن  
كان لصي في ماله) لأنه مؤنة ملكه (وإن رده وصبه فلا جعل له) لأن تدبيره  
واجب عليه فلا يستحق الإجابة (أبى بعد البيع وقبل القبض خبير المشتري) أي  
فالمشتري غير (إن شاء صرحى برجع) الأبق (أو دفع) الأمر (إلى القاضي  
ليبيع) العبد بحكم عجز البائع عن التسليم ذكره في الكافي في باب التصرف  
في الزمان

### (كتاب المنقود)

(هو) لغة من فقدت الشيء غاب عني وأنا فاقد وهو مفقود أو مـ طلاحا غائب لم  
يدرائه) أي في أي موضع هو (ولم يسمع خبره) أي هو لم يمت (حي في حق  
نفسه) بالاستصحاب (فلا نكاح لمرسه) لكونه عا لقال قوله تعالى والذين يتوفون  
منكم الآية (ولا يقسم ماله قبل أن صرف ماله) لأن طاهر ماله المتبقي والقسم  
بعد المات (ولا تنصح إجارته) لأنه لا اتصيح قبيل الموت (وبقي القاضي من

منها بقطعه) أي في مقام الامور على  
الأيام الثلاثة كما في البرهان وقال الزبي  
ذكر في الأصل أنه يرضع إذا وجدته في  
المصر أو خارج المصر وعن أبي حنيفة أنه  
لا شيء له في المصر ثم إن انتقضى الرضخ ولا  
قالا ما يشرده (قوله) وإن رده وصبه فلا  
جعل له) كذا أحد الأوبين والآخر إلى  
أحد هـ أو من في حال سده وأحد  
الزوجين لا نحو ومن بولي البقي ومن  
استأنه المالك في رده إليه والسلطان  
والعنه والتغير كما في الأشاء والنظائر

### (كتاب المنقود)

(قوله) هو لغة من فقدت الشيء الخ) قال  
في البرهان وهو مشتق من التقطع والاسم  
في اللغة من الأضداد تقول فقدت الشيء  
أي أضلته وفقدته أي طلبته وكلا العنيين  
يتحقق في المنقود فقد ضل عن أهله وهم  
فطلبه

(قوله ويخامهم) أي الوكيل في كل دين وجب بعهده أي عقد الوكيل (قوله فان ادعى أحد على المفقود حقا إلخ) مفرغ على قوله ولا يخامهم في الدين الذي تولا المفقود إلخ ١٢٨ (قوله وان رأى القاضي سماع البينة التي قوله ذكره الزبلي) أقول نعم

نذكره الزبلي لكن على سبيل الاستسكال على ما نص في المذهب بخلافه فإنه قال ولا يخامهم في دين لم يقصره القصر إلى أن قال لما قصه من نفسه من الحكم على القاتل ثم قال فإذا كان يتضمن الحكم على القاتل لا يجوز عندنا فلو قضى بمقتضى ما يرى ذلك جاز لأنه فصل مجتهد فيه فينفذ قضاءه بالاتفاق فان قيل المجتهد فيه نفس القضاء فيبقى أن يتوقف نفاذه على امتناع ما ضا آخر كما لو كان القاضي محمداً وقد قف قلنا ليس كذلك بل المجتهد فيه سبب انتهاءه وإن البينة هل تكون همة من غير خصم حاضر أم لا فإذا رآه القاضي جهة وقضى بها نفذ قضاؤه كالوقضي شهادة المهدود وقد فقه هكذا كرهنا وهو مشكل فان الاختلاف في نفس القضاء والامتنع من الاختلاف في نفس القضاء أبداً فإذا كان الاختلاف في نفس القضاء فلا ينفذ حكمه حتى ينفذ ما لم آخر بخلاف ما إذا كان الاختلاف في واقعة حكم المحاكم بأحد القولين حيث ينفذ حكمه فيه من غير تنقيح أحد القولين الاختلاف فيه أقبل الحكم اه قلنا مل (قوله) ينتق على القصر بأنه بالولاء إلخ) يعني ما كان من جنس حكمهم كالدرهم والدينار وقام الكلام عليه في التبيين (قوله) وظاهر الرواية ما ذكرهنا هكذا ذكره الزبلي والبرهان وقال شيخ الإسلام نولهم زاده هذا القول أصح كما في ابن الضمافر في البرهان وحكم بوجهه بعد سبعين سنة على المنتهى به والارتق بالناس التقدير بتسعين سنة لأنه أقل المقادير

بشخص حقه) المكاش في ذم الناس (ويحفظ ماله ويبع ما يخاف ضاهاه) لأن القاضي نصب ناظراً لكل عاجز من النظر لنفسه كالصبي والمجنون والمفقود كذلك وفي نصبه الحفظ والقائم عليه نظره فإنه يقض غلته والدين الذي أقبره غريم من غرامه لأنه من باب الحفظ ويخامهم في كل دين وجب بعهده لأنه أصيل في حقوقه ولا يخامهم في الدين الذي تولا المفقود ولا في نصبه في عقار أو عروض في بداخله ليس بما لك ولا نائب عنه بل هو وكيل بالقض من جهة القاضي وأنه لا عليك المضمومة بخلاف وأما اختلاف في الوكيل بالقض من جهة المالك في الدين فان ادعى أحد على المفقود حقا من الحقوق لم يلتفت إلى دعواه ولم يقبل مة بيته ولم يكن وكيل القاضي ولا أحد من الورثة خصماً وإن رأى القاضي سماع البينة وحكم بذلك لم ينفذ حكمه لأن الاختلاف في نفس القضاء ذكره الزبلي (وينتق على إقراره بالولد كوله وأبوه وعمره) لما مر في باب النقائص الأصل أن كل من ينفق النفقة في مال المفقود حال حضوره بلا قضاء القاضي ينتق عليه من ماله عند غيبته لأن القضاء حيث يكون أهله وكل من لا يستعها في حضوره إلا بالقضاء لا ينتق عليه من ماله لأن النفقة حيث يجب بالقضاء والتمناه على القاتل لا يجوز (لا يفرق بينه وبينها) أي بين المفقود وعمره لقوله صلى الله عليه وسلم أنها امرأة حتى يأتي الديان (ولو أربع سنين) وعند مالك إذا مضى أربع سنين بفرق بينهما وتعد عدة الوفاة ثم تزوج إن شأته (وميت) عطف على حي (في حق غيره فلا يتر من غيره ولا يستحق ما أرضى له) إذا مات الموصي بل وقف قطعه من مال موصيه وموصيه إلى موت أقرانه في بلده) اختلاف في تقدير مده حياته وظاهر الرواية ما ذكرهنا فان ما تقع الحاجة إلى معرفته فطريقه في الشرع الرجوع إلى أمثاله كتب المتلفات ومهر مثل النساء ويقاؤه بعد كل أقرانه نادر وبناء الأحكام الشرعية على الظاهر القالب واعتبر أقرانه في بلده لأن التمهص من حال الأقران في كل البلدان خارج عن الامكان وقال الزبلي المختار أن يفرض إلى رأى الامام لأنه يختلف باختلاف البلاد وإذا غلبه الظن تختلف باختلاف الأشخاص فان المالك العظيم إذا انقطع خبره طلب على الظن في أدنى مدة مات له ماله لا سيما إذا دخل ماله ولم يكن سبب اختلاف الناس في مده لا اختلاف آرائهم فيه فلا يعنى لتقدير المدة (فان ظهر قوله) أي قبل موت أقرانه (حافظه ذلك) أي القسط الموقوف (وبعد) أي بعد موت أقرانه (يحكم بوجهه في) حق (ماله يوم تمت المدة) الظرف متعلق بما له أي يحكم بوجهه في حق ماله الذي بيده ونحت نصرة حقيقة أو حكم يوم تمام المدة (فتعتمد عمره) لأنه كانه الاتومات (لموت) يعني أربعة أشهر وعشراً (ويقسم ماله بين من يرثه الآن) ولا يرثه وارث ماله قبل المدة (وفي مال غيره) عطف على ماله أي يحكم بوجهه في حق مال غيره (من حين فقد) حتى لا يكون بعد ذلك الدين ماله كالسبل

الغير لانه كما نه ميت والميت لا يحيا . لا ( فغير ما وقف له الى من يرث مورثه عند موته ) لانه المستحق له هذا المال الموقوف الى الابد وذلك لما تنص في الاصول ان الاستصحاب وهو ظاهر الحال . بعد افضة لا ميتة فالموقوف قبل المدة حتى توارث الوارث الذي كان حيا وقت فقدم ومات قبل الحكم بموته لان الظاهر انه كان حيا فصلى عليه . لانه لم يرثه الغير وفي مال غيره ميت لان الظاهر لا يصلح للصحة لايحاب ارضه من الغير فغير ما وقف للمنفق الى من يرث مورثه يوم موته ( ليس ) للقاضي تزويج امه الغائب والمجنون وعبد هـ ما وله ان يكاتبها ويبيعها ) كذا في الفصول العبادية

### { كتاب القبط }

( قوله بان يوجد في الامصار ) المراد وجدانه في موضع لا يخالف عليه الهلاك سواء كان مصر او قرية ( قوله وهو فرض كفارة لحصول المقصود بالعض ) أقول ظاهره انه اذا لم يوجد غيره يكون فرض عين عليه ( قوله ونفسه يثبت من ادعاءه ) يعني اذا لم يدعه الملتقط استقصانا ويكون الحق يحفظه من الملتقط على الأصح وقيل يصح في حق التسديد ابطال البد للنتقط وان ادعاء الملتقط قد عموه الملتقط أولى وان كان ذميا والآخر مسلما كذا قال الزبيلي ثم قال والمسلم الحق من الذي عند التنازع لانه انفع له اذا كان حرا وان كان عبدا فالذي أولى لان الترجيح بالاسلام يكون هذا الاستواء ولا استواءه كذا العبد لا يترجح بالاسلام اه ( قوله ولو كان المدعى رجلا ) أقول بان ادعاءهما كما في البرهان وقال الزبيلي وذلك عند عدم المرجح لاحدهما من بدوينة او ذكر علامة اه أقول اوجه أو اسلام ولو سبقت دعوة أحدهما فهو بانه لعدم النزاع ولو ادعى الآخر عبده الاية

### { كتاب القبط }

وهو لغة ما يلقط أي يرفع من الأرض فعل بمعنى مفعول ثم غلب على الصبي المنبذ باعتبار ما له لانه يلقط وشرعا مولود طرعه أمه خوفا من العيلة أو فرارا من التهمة ( فغيره ) أن ينفق هلاكه بان وجد في الامصار لان فيه اظهرا الشفقة على الاطفال وهو من أفضل الاعمال ( ووجب ان خيف هلاكه ) بان وجد في مفازة ونحوها من الممالك لمن رأى اعمى يتبع في البر ويشتوي عليه حفظه عن الوقوع وهو فرض كفارة لحصول المقصود بالعض ( وهو الاية رقة ) لان الاصل في بني آدم الحرية فكأنهم اولاد آدم وسواء ولان الاصل في دار الاسلام ايضا الحرية ثم انه في جميع الاحكام حتى انقاذ به لا ينافي امله لوجوده لم يتم الا يعرف له اب ( ونفقة وسنائه في بيت المال وارثه له ) لان الغرم بالنفقة اتفاق الملتقط عليه تبرع لا يكون ديناه ( أي القبط ( وان امره ) أي الملتقط ( القاضي به ) أي بالاتفاق ( في الاصح ) لأن يقول على أن يكون ديناه عليه ) غششد يكون ديناه على القبط يرجع به الملتقط عليه لان القاضي ولا ينفق عليه وانما قال في الأصح لان مجرد أمر القاضي بالاتفاق عليه يكفي في الرجوع على القبط فمذاكره الظواهر كما اذا قضى ديناه على شخص امره فانه يرجع عليه وفي الأصح لا يرجع الا اذا صرح بما ذكر لان مطلقه يكون للعت والتزويج فلا يرجع عليه بالاحتمال ( فان ادعى الملتقط الاتفاق كما ذكر ) أي يقول القاضي على أن يكون ديناه عليه ( فكذب ) أي القبط الملتقط ( لا يرجع الاية ) بخلاف الرمي اذا اتفق على الصغير حيث يصدق في الاتفاق المتعارف ولا يحتاج الى بينة ( أي الملتقط أن ينفق عليه وسأل القاضي أن يأخذ منه فانه ) أي القاضي ( لا يقبله ) أي القبط ( الاية ) على كونه اقطاعا لانه متم له احتمال أن يكون ولده أو بعض من تلزمه نفقته واحتمال هذه الحيلة لدفع النفقة عن نفسه واذا أقامه قبلها القاضي لا خصم حاضر ( وعددها ) أي بعد البينة ( الاولى قوله ان علم يحجز ) أي يحجز الملتقط ( فان ) أي بعد ما قبله ( او وضع ) أي القاضي ( عند آخر قطعه ) ( الاول فهو ) أي القاضي ( مخير ) بين الدفع وعديمه ( ولا يؤثر من أخذه ) لبعده في الاحذ ( وان دفعه ) أي أخذه ( الى آخر ليس له الاخذ منه ) لاسقاط حكمه ( وبه ) ثبت ( ممن ادعاءه ولو ) كان المدعى ( رجلا ) فيكون ولدهما كما في الجارية المشتركة ( أو ) ثبت ( ممن يصف



١٣٠ (قوله ونعيان كان فيه) لا يخفى ما فيه من القصور لانه صادق بما اذا كان القبط له من مقر الذين مسلموا ذلك مختلف

فيه ففي كتاب القبط الدبره لكان وفي رواية ابن مساعفة عن محمد العبدة قال واحد وفي رواية لهم كان موصيا لاسلامه فهو المتبر وفي رواية يحكم به وفي البرهان فان رجع مسلم في مواضع المسلمين كان مسلما وان ادعى ذمى وبقيت نسبه منه لاحتياجه للنسب او رجع ذمى في مواضع أهل الذمة كان ذميا وراية واحدة او رجع مسلم في موضع أهل الذمة أو بالعكس فاعتنار المسكن أو باعتبار الواحد أو الاسلام أو الزى روايات عن أبي حنيفة أهل الاسلام وقد بسط الكلام عليه في الميسر اه

### (كتاب القطة)

(قوله ذب رفقها) هذا اذا كان لاصنافي على نفسه الطمع فيها بان يثني من نفسه الامانة ولا فاعترك أفضل صانعة لنفسه من الوقوع في الحرمة (قوله وعرف الى أن علم أن صاحبها ليطالبها) هو الصحيح وقبل يعرف المائتين فافادها محارلا والعشرة فافادها شهرامادونها الى ثلاثة دراهم اياما عشرة أو شهر او يعرف الثلاثة الى الدرهم جمعة أو لا تاو الدرهم يوما أو الفس بالنظر بمقابلة ثم يبعثه في كف فغير أو يعرفها حول مطلقا والعج الاول لان النبي صلى الله عليه وسلم قد زاد في السنه وتقص منها كافي البرهان واستدل لذلك بما ذكره من الصيحين وغيرهما (قوله وأخذت من الحبل أو الحرم الخ) يعني انه يتنفع بها أو يتصدق بها بعدا لتعريف ولو أخذت من الحرم وعند الشافعي لا ينتفع ولا يتصدق بها ولا يعرف أبا الى أبي

منها أي الرجاين المدعي (علامته) فانه حذو. فليكون ولد الواحد دون الآخر (أوقات زوج) عطف على رجلين أي ولو كان المدعي امرأة ذات زوج فانه يكرن ولذا لها (ان صدقها) أي الزوج (أو برعت) أي على أنه ولذا هو (أو) كان المدعي (أمران في رقت كل) على أنه ولذا فانه يكون ولذا لها (أو عبدا) أي ولو كان المدعي عبدا ثبت نسبه منه (فليكون حرا) لأن الأصل في دار الاسلام الحرية (أو دميًا ثبت نسبه منه فيكون مسلما) لم يكن في مفرقه (أي مقر الذميين) بل في مفرقه من أمصار المسلمين أو قد يمتن في قراهم أو موضع فيه كفار ومسلمون (ونعيان كان فيه) أي مقر الذميين بأن وجد في قرية من قرى أهل الذمة أو يبعه أو كنيسة (ما شهد عليه) من المال (أو على دابة أو عليها) أي القبط اعتبارا لظواهر (مرفه) أي الملقط ذلك المال (السبه) أي القبط (بأمر القاضي) لأنه مال ضائع وقاضي ولا يصرف مثله السبه (وقيل بدونه) لأنه ألقط ظاهره ولا به الاتفاق عليه (للقط قبض منه) أي ما وب القبط لأنه تنفع بعض (وقيل حيث شاء) ذكره قاضيان (ونسبه في حرفة) لأنه من ناديه وهو حفظه (لأنه كاهن) لانتفاء سبب الولاية من القراءة والمالك والمكرمة (ولا تصرف في ماله) كالآذان ولا به التصرف لتشريع المال وهو يحصل بالأي الكامل والشفقة الوفرة والموجود في كل من ماله أحدهما (ولا) إحارته (لأنه لا يكافئ صانعه فاشبهه المم بخلاف الأم فانه غلبها كذا كرفي كتاب الكراهية (في الأصح) احتراز عما قيل يجوز إحارته لأنه مرجع الى تأديبه والأول رواية الجامع الصغير (ولا ان يحسنه فان فعل ومثله ممن) كذا في الحانية

### (كتاب القطة)

وهي اسم القطة والمعنى لكن غلب استعمال القبط في الأدعي والقطة في غيره (قد رفقها صاحبها) لأنه ان تركها رجا متصل اليها بخاتمة فتسكنها من مالها فتصير ماله فكان رفقها وسيلة الى اوصول الحق الى المستحق ولهذا قالوا يجب اذا خاف الصباغ كالم (فان شهد عليه) بأنه أخذها ليردها على صاحبها (وعرف) في مكان وجدت فيه وفي الجامع بأن ينادي في وحدت لقطاة لأدري ماليتها فليأت ماليتها وليصفها لأردعها عليه (أي أن علم أن صاحبها ليطالبها أو أنها تتسدد) ان بقيت بعد هذا كالاطعمة المعدة للاكل وبعض الثمار (كانت أمانة) عنده حتى إذا هلكت فلا تعدل بعضه من (قلت وكثرت وأخذت من الحبل أو الحرم) وعند الشافعي يجب تعريف لقطاة الحرم الى أن يجي صاحبها (فقتنع) أي الرافع (عها) أي بالقطة (لوقوعها والانتصاف بها) على قبط (ولو على أصله) من الأبناء والامهات الفقراء (وفرعه) من الأولاد وأولادهم الفقراء (وعرسه) الفقيرة (فان جاء صاحبها الحازه) أي التصديق (وله أجره) أي الثواب (أو أخذها من الفقير لو) كانت (فأخذها الا ضمن) صاحبها (الآخذها والفقير بلا رجوع بينهما) يعني ان ضمن

(قوله وان تصادقا على اخذها من ضمن) أقول و كذلك ضمن لو اُخذت القطعة الى وضعها الذي وجدناها به بما أخذها يعرف  
وربما من ضمانها و هلكت أو استعملت كغيرها رجل قبل أن يصل اليها صاحبها في ظاهر الزاوية والضممان على مسئولتهما وقيل لغيرها  
إذا رد ما قبل تحوله من موضعه كما في البرهان (قوله و يدعى باذنه) يعني القاضي دين على صاحبها أقول ويصير ذاته لا يكون ديناً في  
الاصح فلا بد من أن يشترط ويجعله ديناً عليه كما في المقتطع ولا يأمر بالانفاق حتى يتم اليقينة انها القطعة عنه في الصحيح لأنه لا يمكن أن  
يكون ضماناً في بدو فصل لا يوجب التفتق على صاحبها وهو لا يجب عليه في المصنوع وهذه اليقينة ليست اقتضاء وانما هي ليست كشف  
الحال فتقتل مع غيبة صاحبها كما في التبيين (قوله وأتفق عليها منه) يعني أن ثلاثة الخ أقول التقيد بهذه المدة يعني أن يكون فيها  
إذا لم يكن لها تنفع ليقى ديناً به يراعى المالك لا يستأمل القطعة ١٣١ أسهل لو كان فتفتق عليها من غلظ أسدائها للدين ونظرا

لما لا حث لا يلزمه دين وان طالت المدة  
اه لما قال في البرهان وان كان للبيعة  
نفع آخر للقاضي وأتفق عليها من غلظها  
أي أمر المتلفظ بذلك أحداً للمدة ونظرا  
لما لا حث لا يلزمه دين وكذا من عمل  
بالاتفاق وان لم يكن لها نفع اذن بالاتفاق  
عليها للوراء مصلحة بان كانت القطعة  
تتبعه والمدة قريبة كسبعين أو ثلاثة وان  
لم يرمه مصلحة أو أمره ولم يظهر أمره  
وحفظتها اه (قوله قال في الهداية  
الخ) قال العلامة المقدسي رحمه الله  
أقول يمكن التوفيق بعمل ما في الهداية  
والكافي على ما اننا كان المتأخر ذاقوة  
ومنه لا يخفى عليه عند موافق غيرهما  
على خلافه أو يعمل كلامهما على التخيير  
مع اعلام المؤرخ بما لا يعطف غاية الحفظ  
وما في غيرهما على التخيير مع جوده بما  
اه (قوله فان هلكت بعد حبسه سقطت  
لانه في معنى الرهن) هكذا ذكر في الهداية  
وتبعه جماعة ممن صنف وليس عذبت  
لاحدم من علمائنا الثلاثة وانما هو على قول  
زفر ولا يساعده الوجه قال القدروري في  
التقريب قال أصحابنا لو اتفق على القطعة

الاستحلال لا يرجع في التقير ولو ضمن التقير لا يرجع على الاستحلال (وان لم يشهد)  
عطف على قوله فان أشهد (فان أقر) أي الملتقط (باخذها له) نفسه (ضمن وفاتها)  
ان هلكت في يده لانه متعه (وان تصادقا) أي المتلفظ والصاب (ب) على اخذها  
اصحابهم بضمن وفاتها لا تصادقهم ما هي في حقهم ما صار كالبيعة (وان  
اختلفا) بان قال الملتقط اخذتها قال صاحبها اخذتها (ضمن) عند أبي  
حنيفة ويحمد (الاعتد أبي يوسف) بل القول في أنه اخذها لرد (وان لم يصدم  
بشبهه أو وجد لكنه تركه من نفسه من اخذها انما قالوا لم يضمن) ذكره  
(زباني) كذلك البيعة في الاحكام المذكورة (وما اتفق) الملتقط (عليها) أي  
البيعة (بلاذن القاضي تبرع به) أي باذنه (دين على صاحبها) فاذا حضر باخذ  
منه الملتقط بحكم القاضي (وأمر انقاض ما له نفع) أي فتنعه بالاجارة كالفرس  
والبغل والحمار والثور (وأتفق عليها منه) (ويمن) أو ثلاثة بقدر ما يقع عنده ان  
المالك لو كان صاحباً لارقبه اقاماً ليس على ملكه بلا الزام الدين عليه قال في  
الهداية والكافي في هذا المقام وكذلك يفعل بالاتفاق ولم يحد في غيرهما  
وجدت في المصنف والبدائع والنداء لانه حث قالوا ان يجوز اجارة ما لا يضمن  
لاحتمال أن يأتي ولم يذكر كونه (وما لا نفع له) من البهايم كالشاة ونحوها (اذ  
القاضي بالاتفاق عليها وشرط الرجوع على صاحبها) لما مر أنه الاصح (ان كان)  
الاتفاق (هو الاصح والامر) استبداه (ببيعها وحفظتها) لان الثقة الدائرة  
مستأمنة (ولتفتق جها) أي منع البيعة عن صاحبها (لاخذتفتقها) لان ابتداءها  
على الان كان بنقته فصار كأنه استناد المالك منه (فان هلكت بعد حبسه  
سقطت) لانه في معنى الرهن فم يكسبها بحبسه به (وقوله لا) اذا اتفق له به وانما  
باخذ حكم الرهن عند اختيار الجبس (بين مديها علامتها) لالدفع (قوله صلى  
الله عليه وسلم فان جاء صاحبها وعرف عفاصها وهدمها فدفعها وهذا امر لا يباح

بأمر القاضي وحسب ما بالنية فهلكت لم تسقط الثقة خلافاً لغيرنا دين غير بدل عن العين ولا عن عمل منه فيها ولا تناولها  
فقد وجب الضمان وبهذا التقيد الأخير خرج الجواب عن قياس زفر في الرهن وهو الوجه المذكور هنا في المدة والله اعلم  
وقال في النايب لو اتفق الملتقط على القطعة بأمرك الحاكم وحسب الباع حذما أتفق عليها فهلكت لم تسقط الثقة عند علمائنا  
لا لا زفر اه من خط الشيخ قاسم كذا بخط الشيخ على المقدسي وكتب بعد أقول ان خرج الجواب بما ذكر من قياسه بالره  
لا يخرج الجواب من قياسه هل الاتق وقد ذكر في المدة ونص أنه أقرب ويمكن أن يكون عن علمائنا ثمانية رواه أو اختار  
قول زفر صاحب الهداية فتأمله ع (قوله سير مديها علامتها) لالدفع (قال في البرهان وان صدقه قيل بالجبر على الدفع  
وعده أي عدم الجبر ولو دونها بسلامة أو نفعه يفتق باليد من الملتقط ورجع بما ضمن على المدفوع اليه في الصحيح

لان وجوب الدفع اغماها بالدينه علاماً بالمشور وهو قوله صلى الله عليه وسلم الدينه  
للدي واليمين على من انكر (ولا يجب بالاحكام) لما ذكرنا وعند الشافعي يجب  
بيان العلامة (رجل مات بالبادية جائز لبقية بيع متاعه ومركبه وحمل ثمنه الى  
أهله) كذا في الفصول الدماوية (حطب وحديد في الماء ان كان له قيمة لقطعة)  
يراعي فيه حكمها (والاخلال لمن أخذ) كسائر المباحات الاصلية

### { كتاب الوقف }

(هو) لغة بمعنى الحبس فان وقف الذي يصدده الوقف متعده عنه ما ذكره  
الذي يصدده الوقف لازم (حبس العين على ملك الوقف والتصدق  
بالمنافع) بمنزلة العارية (خلافاً لما) فانه عندهما حبس العين على حكم ملك الله  
تعالى فيقول ملك الوقف عنه الى الله تعالى على وجه يعود ثمنه الى العبد فيلزم ولا  
يباع ولا يورث لهما ان عمر رضي الله تعالى عنه قال يا رسول الله اني اريد ان اوقف مالاً  
وهو عندي فحبس انا تصدق به فقال صلى الله عليه وسلم تصدق بأصله لا بيباع ولا  
يورث ولا يورث ولكن لتتقن غرضه فقد تم على انه لازم وله قوله عليه الصلاة  
والسلام لا حبس من فرائض الله أي لا مال يحبس بعد موت المالك من القصة  
بين ورثته فمن قال ياته لا يبقى على ملكه لزمه القول بالحبس عن غير فرائض الله  
تعالى (وقبل الفتوى على قوله ما) كذا في الكافي ووقع على قوله والتصدق  
بالمنافع بقوله (فلم يبعه في رواية) يعني اذا ضمن الوقف التصديق بالمنافع لا يجوز ان  
المنفعة مدومة والتصدق بالمعوم لا يجوز (ومع في الاصح) يعني ان الاصح انه  
صحح اجماعاً لان التصديق بالمنافع جائز عندهما ايضا كما جاز الوصية بمدة هذه  
وسكنى داره وعظم ما ائنه غير لازم عنده ولذا قال (ولم يلزم) لبقاء الملك في العارية  
والمراد بالزوم ان لا يجوز اواقف اطلاقه في حياته ولو ارثه بعده فلو وقف على الفقراء  
او بينى مقبرة او خاناً الى السبيل او باطلا وحصل ارضه مقبرة لا يزل ملك  
الوقف ووقع على عدم الزوم بقوله (فصع عليك) في حياته (وارثه) أي كونه  
مورثاً بعد موته (والرجوع عنه ولو في مرض موته بالاقتضاء) استثناء من قوله  
لم يلزم أي لا يكون الوقف لازماً الا باحد أمور أربعة ذكرها في قوله بالاقتضاء  
(من) قاض يرى ذلك (مولي) من قبل السلطان غير محكم بان كان قاضياً بالتحكيم  
الخاص من اياه فانه ان حكم لم ينفذ حتى لا يزل في ان ينقضه كما نقرر في موضعه وطريق  
القتضاء ان يسل الوانف ما وقف الى المتولى ثم يرجع بحكم انه غير لازم فاذا اترعا الى  
الحاكم وحكم بانتطاع ملكه من الوقف لزم الاجماع لانه فصل بينه وبينه فاذا لحقه  
حكم المتولى لزم كسائر الاحكام السادرة عن الاحكام وما يذهب حكمه في ملك الوقف ان  
قاضيا من القضاة قضى بلزوم هذا الوقف وبطلان حكم الرجوع ليس بشيء  
الصحيح كذا في الكافي والخاتمة ذكر الثاني بقوله (أو بالموت اذا علق به) بان قال  
اذا تم فقد رقت داري على كذا ثم مات مع ولزم ان يرجع من الثلث لان الوصية  
بالمعوم جائزة كالوصية بالمنافع كما هو يكون ملكاً لميت فيه باقياً كما في تصديق

(قوله حطب وحديد في الماء الخ) أقول  
ويحل اخذ الثمن من الثمن والتمتع من الثمن  
وكذا ما يبيح من الثمن والتمتع من الثمن  
الانصار في غير الامصار على المختار  
كما في النوى وقشور الزمان المتبوء  
لا المجموع وكان خذ السائل بعد دفع  
الزبر (فخرج معهم) اخذ مكسبه  
ووجد غيره في مكانه لا يملكه ويصير  
كالقطعة في الحسك

### { كتاب الوقف }

(قوله هو حبس العين على ملك الوقف)  
يعني على حكم ملك الوقف (قوله فلم يبعه  
في رواية) قال في البرهان وذكر في الأصل  
كان ابو حنيفة لا يجوز الوقف فاخذ الناس  
بظاهره هذا اللفظ وقالوا لا يجوز الوقف  
عنده قلنا مراده ان لا يصح له لازماً ما  
أصل الجواز فثبت عنده اه وذكر  
وجهه (قوله او بالموت اذا علق به) قال في  
البرهان او اوصف اليه (قوله أي لا يكون  
الوقف لازماً الا باحد أمور أربعة) يعني  
لزوماً حالاً او مائلاً للمساءلة نذكر

(قوله والوجه الثالث الخ) أقول هو  
والوجه الثاني سواء من حيث انه ما  
يفسد ان الخروج والزم موت الواقف  
بعد خلاف الاول والاربع اذ لا يشوقف  
فيهم على الموت ويفسد انه ما وان كان  
الواقف حيا (قوله يعني بعد ما لم يحد  
الامور المذكرة) يعني عن أبي حنيفة  
(قوله ولم يتم الا بعد كرمه صرف مؤبد عند  
محمد) أقول فيه تأمل لان ظاهر شامل  
لوقف المصد ولا يخالفه في كرمه  
على الصورة المتقدمة بل هو موافق للامام  
في لزومه لما قال في البرهان وبزيل أبو  
يوسف ملأنا الباني عمانه بعد ما بقوله  
جبلته مصدبا وشرطا فإزاء عن ماله  
وصلا فواحد فيه في رواية وصلا جامعة  
فيه ياذن في أخرى اهـ (قوله ولو وقف  
عن اولاده وانقرضوا واحد الوقف) أقول  
لا تختص هذه الصورة بمحمد لمسا في  
ان ابا يوسف فرقي بين قوله أرضي موقوفة  
وبين قوله أرضي موقوفة على ولدي فان  
الأول يصح والثاني لا يصح (قوله ولو وقف  
على اتفاقا) أقول برده على ما في الخاتمة  
رجل وقف داره يوما وشهرا أو وقتا معلوما  
ولم يرد على ذلك حاز الوقف ويكون وقفا  
أما (قوله وهو نارة يكون بالصرف الى  
جهة يتوهم انقطاعها وأخرى بالصرف  
الى جهة لا يتوهم ذلك فصيح في الفصلين)  
أقول يخالف هذا ما في الخاتمة حيث قال  
فرقي أبو يوسف بين قوله أرضي موقوفة  
وبين قوله أرضي موقوفة على ولدي فان  
الأول يصح والثاني لا يصح لان مطلق  
قوله موقوفة نصرف الى الفقراء عرفا  
فاذا ذكر الولد صار مقيدا فلا يبي العرف  
اهـ فليشتمل

عنه مدانها وان لم يخرج منه حاز بقدر الثالث وبقي الباقي الى ان يظهر له مال آخر  
أو يحيز الورثة وان لم يظهر ولم يحيز واقسم الله بينه ما اثبتنا ثلثها للوقف والثلثان  
لورثته وقوله أو بالموت اذا عاقب ما اشارة الى ان بمجرد التعليق بالموت لا يفيد  
زوال الملك بل لا بد من الموت هذا التعليق لغرضه وذكر الثالث بقوله (أو بقوله  
وقفته على حيا) وبصددها على مؤبد) فانه حازر عندهم لكن عند أبي حنيفة مادام  
حيا كان هذا نافذا بالصدق بالثقة فكان عليه الوفاء بالفقروا ان يرجع عنه ولو  
لم يرجع حتى مات جاز من الثلث ويكون سبيله مبدل من أو من يتقدمه بعده  
لانسان فان الله دمه تكون الوصية والرقعة على ملك المالك حتى افان مات  
الموصي له بالخدمة يصير لخدمة ميراثا ورثة المالك الا ان في الوقف لا يتصور  
انقطاع الوصية لهم فتبادله هذه الوصية وذكر الرايب بقوله (أو بانه مصد  
وافرازه بطريقه) شرط الافراز لان المصدا لا بد ان يكون خالصا لله تعالى لقوله  
تعالى وان المساجد لله أي مختصة به تعالى فلا يحل من ثمنه (والاذن للناص  
بالصلاة وصلاة جماعة وقيل) الحاجة الى صلاة جماعة (بل كفي واحد) اذ صلى  
فيه شرط الاذن لهم بالان القسليم شرط لمسير ورثة مسجد احدهما لا لا لابي  
يوسف ويشترط في كل نوع تسليم يطيع به وهو في المسجد بالصلاة فيه وهذه الوجه  
والوجه الاول مع افادتهما للزم بالنظر الى الوقف ووارثه فيفسدان خروج الوقف  
عن ملك الواقف والوجه الثاني يفيد موت الواقف لزوم الوقف بالنظر اليه  
وخروجه عن ملكه ايضا وزومه بالنظر الى الوارث ان خرج من الثلث والوجه  
الثالث لا يفيد خروجه عن ملكه مادام حيا ولا زومه بالنظر اليه لجواز رجوعه بل  
بالنظر الى الوارث ان خرج من الثلث ثم انهما بعد ما خالفا الامام في عدم زوال  
ملك الواقف وقالوا بزيواله اختلافهما فيه بالوقف فذكره بقوله (ولم يتم) عطف على  
قوله لم يلزم يعني بعد ما لم يحد الامور المذكرة كرهه لم يتم (الا بعد كرمه صرف مؤبد  
عند محمد) لانه قد صدق بالمنفعة والنفقة وقد يكون مؤقتا وقد يكون مؤبدا فخلقه  
لا يدل على التأييد فلا بد من التنبيه (فلو وقف على اولاده) مثلاً بان قال  
وقفته على اولادي ولم يرد عليه (وانقرضوا) أي الاولاد (عاد) الوقف الى المالك  
(عنده) لكونه منقطع الآخر (ولو وقف) بان قال وقفته على عشر سنين مثلاً  
(اطل) اتفاقا لانه كان موقفت في البيع (وعند أبي يوسف يتم بدونه) أي بدون ذكر  
التأييد لان المقصود التقرب الى الله تعالى وهو نارة يكون بالصرف الى جهة  
يتوهم انقطاعها وأخرى بالصرف الى جهة لا يتوهم ذلك فصيح في الفصلين  
تخصيلا لمقصود الواقف (واذا انقطع) الموقوف عليه كالأولاد مثلا (صرف)  
الوقف عنده (الى الفقراء) فالصحيح ان التأيد بشرط اتفاقا لكن ذكره ليس  
بشرط عند أبي يوسف لان قوله وقفته وقفه مقتضى الازالة الى الله تعالى  
وهو يقتضي التأيد فلا حاجة الى ذكره كالاتفاق كما سيأتي وعند محمد بشرط  
ذكره لما مر (وهو) أي الوقف (عنده) أي عند أبي يوسف (اسقاطا) أي شرع  
لا سقاط ملك الواقف عن العين (كالاتفاق) فانه اسقاط لحق المولى (لا تخيل

لله) لاستغفائه تعالى عن ذلك لانه المالك للوقوف والوقف (ولا للعبد) والايماز  
 بيه وسائر تصرفاته (فيضرحه) أي يجوز يوسف الوقف عن الملك (بنفس القول)  
 لاجابة الى القضاء وغيره (وبحيز الشيوخ) لان القسمة من ثمة القبض لانه  
 ليسا زوقا معا فيما يقسم بالقسمة وأصل القبض عنده ليس بشرط كذا تنه  
 وقد عرفت ان الوقف عنده امتقاط الملك كالأعتاق والشيوخ لا يمنع الاعتاق فلا  
 يمنع الوقف ايضا (وبه يقتضي مشايخ العراق وعند محمد صدقة) لذوله مدني الله عليه  
 وسلم لم يرض الله تعالى عنه ثم صدق بأصلها الايباع ولا يوجب ولا يورث (فيشرط)  
 أي محمد (التسليم) أي تسليم الوقف الى المتولي (والقبض) أي قبض  
 المتولي الوقف كإف الصدقة المنفذ دون الموصي بها فانما التزول عن ملك التصديق  
 بمجرد القول بل بتسليمه وقبض الفقيه وذلك لان التملك من الله تعالى لا يتحقق  
 قصد المأمر إلا ان ما ثبت له تعالى من الحق في الصدقة ثبت في ضمن التسليم  
 الى العبد لا ينزل منزلة الصدقات والمالك لو لم يقبل التسليم لم يصح صدقه فحاطه  
 والشرع لا يكون سيما لا صدقة على المتبرع (وبمعنى الشيوخ فيما قبل القسمة)  
 لا أصل القبض عند شرط فكذا ما يتبعه القبض وقامه فيما يحتمل القسمة  
 وفيه الاختصاص بها يصح مع الشيوخ حتى لو وقف نصف الجاهم جاز (كالصدقة)  
 المنفذة فانه اعتبر الوقف بها فانما التبرع في مشاع بقسم كما إذا قال تصدقت نصف  
 هذه الدراهم العشرة على - هذا الفقير فانما التبرع ما لم يقسمه ذلك الفقير ويتم  
 مشاع لا يقسم كنصف الجاهم (وبه يقتضي مشايخ بخاري) قال في جمع الفتاوى ثم على  
 قول محمد لو كانت الأرض بين رجلين فصدقا بماء - فمذمومة على المسكين أو  
 على وجه من وجوه البر التي يجوز الوقف عليها ودفعها الى قيم يقوم عليها كان جائزا  
 لان المانع من الجواز على قوله هو الشيوخ وقت القبض لأوقت العقد وهو عالم  
 بوجود الشيوخ عند العقد لا ما تصدقا بالأرض جلة ولا وقت القبض لانهم اسلموا  
 الأرض جلة ولو صدق كل واحد منهما نصف هذه الأرض مشاعا صدقة  
 موقوفة وجعل كل واحد منهما الوقف متوليا على حدة لا يجوز لوجود الشيوخ  
 وقت العقد لان كل واحد منهما باشر عقد على حدة ويمكن الشيوخ وقت القبض  
 أيضا لان كل واحد من المتولين قبض نصفها شاعا فإذ قال كل واحد منهما - ما  
 لتوليه قبض نصبي مع نصيب صاحبي جاز ولو تصدق أحدهما بنصف الأرض  
 صدقة موقوفة على المسكين ثم تصدق الآخر بنصفها كذلك وبذلك قيمة  
 واحد جاز لانهم وحدها الشيوخ وقت العقد لم يوجد وقت القبض لان المتولي قبض  
 الأرض جلة وهما اسلموا إليه جلة وكذا جعلوا التولية الى رجلين معا لانهم اسلموا  
 كتول واحد وكذلك لو اختلفت جهة الوقف سائر وكذا لو كان الوقف واحدا  
 ففعل نصف الأرض وقفا على الفقراء مشاعا والنصف الآخر على أمر آخر جاز  
 وهذا كله على قول محمد أما على قول أبي يوسف يجوز الوقف على كل ما لان الوقف عنده  
 يجوز غير مقبوض وغير مقسوم وبعض مشايخ زمانه أفتوا بقول أبي يوسف وبه  
 يقتضي (وأذا زعم) الوقف (وتم لا يملك) أي لا يكون مملوكا صاحبه (ولا يملك) أي

(قوله) وعند محمد صدقة فيشرط  
 التسليم الى المتولي) أقول يعني في وقف  
 غير المجهود وفي المجهود تسليمه بالصلاة  
 فيه كإف البرهان والتبيين (قوله) وعند  
 محمد صدقة فيشرط التسليم والقبض  
 ويعني الشيوخ فيما قبل القسمة) أقول  
 الفتوى على قول محمد لما في الثانية  
 امرأة وقفت دارها في مرضها على ثلاث  
 بنات لها وأخوها الفقراء وليس لها ملك  
 غير الدار ولا وارث لها غيرهن قالوا لئن  
 الله أو وقف الثلثان لمن يصنع من مشيئة  
 وهذا أقول أبي يوسف والفتوى على قول  
 محمد اه (قوله) قال في جمع الفتاوى  
 لى (قوله غير مقسوم) أقول هكذا هو في  
 الثانية

(قوله) أو جعل ذوقه يتأقلا أقول ظاهره أنه لا فرق بين أن يكون البيت المصعد أو لا إلا أنه يؤخذ من التعادل أن جعل عنده كونه  
مصعدا أم لا ذلك يمكن وقفا على مصالح المصعد وصرح في الأساقف فقال إذا كان السرداب أو العلول مع المصعد أو كانا وقتا  
عليه صار مصعدا (قوله) كالوجه وسط داره مصعدا واذن الصلاة فيه حيث لا يكون مصعدا) أقول لعل هذا خاص بمنازل كرخلاف  
ما لو كان في خان لمقال في فتاوى فاضلنا من كتاب الشفعة رجل له خان فيه مصعد أفرد صاحب الخان وأذن للناس بالتأذين  
والصلاة فيه ففعلوا حتى صار مصعدا ثم باع صاحب الخان كل ١٣٥ جيرة في الخان من رجل حق ما ردد بها يسع منه  
جيرة قال محمد الشافعي لم لا شترأ لكم في

لا يقبل التملك لغيره بالبيع ونحوه لا يصحالة قليل الخارج من ملكه (ولا يبار ولا  
برهن) لا يقتلها ملك (ولا يقسم الاعندة ما إذا كانت) أي القسمة (بين الواقف  
والمالك) أي إذا قضى قاض يجوز وقف المشاع ونفذ قضاءه صار متعاقبا  
كسائر الاختلافات فأن طلب منهم القسمة ففنده لا يقسم وينبغي أن يكون عندهما  
قسم وأجمع وأن الشكل لو كان موقفا على الأرباب فأردوا القسمة لا يقسم كذا  
في الموطأ وهو معنى قوله (لا الموقوف عليهم) لما أن القسمة تميز وأفرز لا يسع  
وتقليد فتبوز وله أن يسع معنى لا شتما لما على الأفرز والمبادلة وجهة المبادلة  
راجحة في غيرا لمناب (أزال أبو يوسف المصعد) عن ملك الواقف (بقوله جعلته  
مصعدا) لأن التسميم ليس بشرط عندنا لأنه إسقاط كالاعتاق (وشرط الصلاة  
كإمام) أعاد ذكر المصعد لأنه ذكره أولاً في تعدد موجبات لزوم ذكره هنا  
لخالفه أحكامه سائر الأوقاف في عدم اشتراط التسميم إلى المتولى عند محمد ومنع  
الشروع عند أبي يوسف ونحوه عن ملك الواقف عند أبي حنيفة وإن لم يجر  
الحاكم (وأن جعل تحت سردابا) وهو محراب سرداب وهو بيت تحت تحت الأرض  
لغير تدبير (لصالحه جاز) كقاي بيت المقدس (ولو جعل لغيره أو) جعل (ذوقه) أي  
فوق المصعد يتأ (وجعل باب المصعد إلى الخارج) وعزله عن ملكه فلا (أي  
لا يكون مصعدا) وله يسعه ويرث عنه أضافات لأن المصعد يجب خلوصه لله تعالى ولم  
يخلص هنا لبقاء حق العبد متعلقا بملكه أو بأعلاه فلا تثبت أحكامه وعن أبي  
يوسف أنه يجوز الوجهين حين قدم بقوله لا يضر رخصت في المنازل وعن محمد أنه حين  
دخل الرأى أجاز ذلك كله للضرر ورث (كالوجه) وسط داره مصعدا واذن الصلاة  
فيه حيث لا يكون مصعدا وله يسعه ويرث عنه لأن ملكه محيط بجوانبه فكان له  
حق المنع والمصعد لا يكون لاحد فحق المنع قال الله تعالى ومن أغلظ من منع  
مباحدا لله أن يذكر فيها اسمه (ولو خرب ما حوله واستقى منه يني مصعدا عند  
أبي حنيفة وأبي يوسف) ولا يعود إلى ملك بانه إن كان حيا وإلى ملك وأرثه إن كان  
متنا (وعاد إلى الملك عند محمد) لأنه عنه لقرينة معينة وإذا انتقلت عاد إلى ملكه  
كالخصم في الحج أذعن بالمدى ثم زال الإحصار وأدرك الحج كان له أن يصنع  
بهدبه ماشاء ولهم أن القرية التي قصدوها لم تزل يجرب ما حوله إذا الناس في  
المساحرة واهتدى في فيه المسافرون والمارة وهدى الإحصار لم يزل عن ملكه  
قبل الذبح (ومنه) حصر المصعد وحشيشه إذا استسقى هتوما) حيث لا يدخلان في  
الملك عند مخلصا فالحمد (والرباط والبراء) لا يمتنع هتوما) فأنما جعلنا على هذا  
الختلاف (فيصرف وقف المصعد والرباط والبراء أقرب مصعدا أو برابا أو بر

طريق الخان وقد كان الطريق مملوكا  
اه فهذا يقتضي هذا المصعد داخل  
الخان والمسئلة واقعة الخان كافي  
مساجد خانات مصر (قوله) لأن ملكه  
محيط بجوانبه) قال ابن الممام وعن كل  
من أبي حنيفة ومحمد أنه يصير مصعدا  
لأنه لما رضى يجعل وسط داره مصعدا  
ولن يصير مصعدا إلا الطريق دخل  
فيه الطريق بلا ذكره كالأجارة (قوله)  
ولو خرب ما حوله واستسقى منه يني  
مصعدا عند أبي حنيفة وأبي يوسف) هو  
المتقى به لما قال في الحاروي القدسي قال  
أبو يوسف هو مصعدا إلى قيام الساعة  
لا يعود ممرأ أو لا يعود نفعه وقيل ما له إلى  
مهدود خرساء كافي يصلون فيه أو لا  
وهو الفتوى اه وفي خزنة المقتنين هو  
مصعدا بداره ولا يصح قولني أهل المصعد  
مصعدا آخر فاجتمعوا على يسع الأول  
لصرف قائمته إلى الثاني فالاصح أنه ليس  
لهم ذلك (قوله) ومثله حصر المصعد  
وحشيشه إذا استسقى هتوما) حيث  
لا يدخلان في الملك عندهما) أقول  
فيباع ويصرف عنه إلى حوائج المسلمين  
فإن استسقى عنه هذا المصعد يجوز إلى  
مصعد آخر عند أبي يوسف كافي الخاتمة  
وفي البرهان ينقل المصعد والحشيش إلى  
مصعد آخر على الأصح من مذهب أبي  
يوسف أو يسع القيم لأجل المصعد اه  
(قوله) خلافا لمحمد) قال في الخاتمة  
والفتوى على قول محمد رحمه الله اه

(قوله) فيصرف وقف المصعد (الح) علمت ما ذكره في الحاروي القدسي من الفتوى بخلاف هذا وفي بقيمة الدرر مثل هل من أحد  
من مصعد خرب ومات أهله ومجته أخرى فيها مصعد هل لأهلها أن يصرفوا وجه المصعد لخراب أبي هذا المصعد قال لا اه

(قوله جعل شي من الطريق مسجد) قيد الزبلي بقوله وكان ذلك لا يضرب أصحاب الطريق وكذا في فتح القدير ١  
وظاهر أن بقي له حكم المسجد وقد قال ١٣٦ في جامع الفصولين المحمد الذي يتخذ من جانب الطريق لا يكون له

حكم المسجد بل هو طريق بدليل أنه لو وقع حوائطه على طريقها كما كان قبله اه (قوله أو عكسه) يعني يجوز جعل شي من المسجد طريقا قال الزبلي وحاز لكل أحد أن يرفعه حتى الكافر الأجانب والمناضن والنساء لما عرف في موضعهم وليس لهم أن يدخلوا فيه المدواب اه (قوله وحاز أيضا) جعل الطريق مسجد الخ) فيه نوع استدراك بما تقدم الآن يقال ذلك في اتخاذ بعض الطريق مسجد وهذا في اتخاذ جميعها ولا بد من تقييده بما إذا لم يصرف كما تقدم ولا شك أن الضرر ظاهر في اتخاذ جميع الطريق مسجدًا لا بطلان حق العامة في المرور واعتداد بدوابهم وغيره فلا يقال به إلا بالتأويل بأن يراد بعض الطريق لا كله فليتامس (قوله لأعكسه) يعني لا يجوز أن يقصد المسجد طريقا أو فوه نوع مدافعة لما تقدم إلا بالنظر للبعض والكل ونقل المسئلة في فتح القدير وقال ولم جعل الرحبة مسجدًا وقلبه كذا في الخلاصة الآن قوله وعلى القلب يعني جعل المسجد رحبة وفيه نظر اه فكيف يجعل طريقًا وفيه تنقط حرمة المسجد فليأمل (قوله فلا يملكه إلا القاضي) يعني به العالم العامل أو آراء مسلمة كما في البرهان (قوله مع وقف العقار يعرفوا كونه الخ) هذا قول أبي يوسف ومحمد (قوله وعن محمد يعني في المنصرف) قال في البرهان وزاد

اله) تفرع على قوله (إذا اتخذ الواقف والجهة) بأن بني رجل مسجد من وجهين لصالح كل منهما وقتًا (وقل مرسوم بعض الموقوف عليه) بأن اتفق مرسوم أمام أحد المسجدين أو زوجه مثلاً بسبب كون وقفه خراباً (جاز لهما كم أن يصرف من فاضل الوقف) (الاخواله) لأنهما حينئذ كنيتي واحد (وإن اختلف أحدهما) بأن بني رجلان مسجدًا أو رجل مسجدًا ومدرسة ووقفوا لهما أو فاقا (فلا) أي لا يجوز لهما كم أن يصرف من فاضل وقف أحدهما إلى الآخر كذا في الزبني (وقف ضمة على الفقراء وصلها إلى المتولي ثم قال لوصيه أعطاه من غلته أدلنا كذا) وفلاناً كذا أو أفضل ما رأيت من الصواب فيه لم نعلم باطل) لأن الوقف بعد التوصل خرج من ملكه فلا يقدر وصيه على التصرف فيه (إذا كان شرط في الوقف) قبل التمسيد (أن يصرف) أي الواقف (غلته إلى من شاء) كذا في الخاتمة (جاز جعل شي من الطريق مسجدًا وعكسه) كذا في كتاب الكراهية من الخلاصة وفي الفصل العاشر من العادة (و) جاز أيضًا (جعل الطريق مسجدًا لأعكسه) لا يجوز الصلاة في الطريق لا المروفي المسجد كذا في العادة (وحاز) أيضًا (أحد أرض يجنب المسجد إذا ساق على الناس بأقمية كرها) كذا في جمع الفتاوى (و) جاز أيضًا (جعل الواقف) (الولاية لنفسه) لأن المتولي يستفيد الولاية عنه فيكون له ولاية ضرورة لكنه بعد ذلك إن كان غيره مأمون على الوقف فلقاضي أن ينزعه من يده نظراً للفقراء وكذا الشرط لا يعجزه سلطان أو فاضل من يده وبولي غيره لأنه شرط مخالف لحكم الشرع (وحاز أبو يوسف جعل غلة الوقف لنفسه) يعني إذا وقف وشرط الكل أو البعض لنفسه ما دام حياً وبعد الفقراء على الوقف عند محمد وهلال لغوات معنى القرية بإزالة الملك إلى الله تعالى وقال أبو يوسف يصح اعتبار القلة تدامياً لانتهاءه يجوز على جهة تنقطع فعوداً ملكاً للمالك ومشايخ بلخ أخذوا يقولون أبي يوسف وعليه الفتوى نفيه الناس في الوقف كذا في الخاتمة وعبرها (وأجاز) أيضًا (شرط) الواقف (أن يستبدل به أو يبيع) ويشترى بشيء أو أرضاً أخرى إذا شاءه إذ أفضل ما رت الثامنة كالآتي في رأيها بلاذ كرها ثم لا بد من ثلثة) لأنه حكم ثبت بالشرط والشرط وحده في الأولى لا الثانية (وأما بدون الشرط فلا يملكه) أي الاستبدال (الإلغاض) كذا في الخاتمة (مع وقف العقار يعرفوا كونه) وهم عبيده (وسائر آلات الخراطة) تبعاً للعقار (لا المتقول) لأنه لا يشاهد (وعن محمد يعني في المتعارف وقفته) كالعاس والمراد القوم والمشار والجنارة وشياها والقدر والمراد المراحل إذا وقف معناه أهل مسجد لفقراء القرآن أن كانوا يجمعون حاز وإن وقف على المسجد حاز وبقائه

محمد ما عورف وقفه صكاً له صنف والكتب والقدر والمراد العاس والمشار ولا والجنارة وشياها وما يحتاج إليه من الأولى في عمل الموت وعليه عامة المشايخ ثم من الأئمة المرخص كيجوز اتفاقاً في الصلاة والكراخ وبه بقي

(قوله وعن الانصاري وكان من اصحابه زفر الخ) اقول ظاهره ان هذا قول الانصاري وفي الخاتمة قوله من زفر حيث قال وعن زفر  
(قوله فعل هذا الكر من الخطة) اقول ان كان المراد انه يدفع عنه ١٣٧ مضاربة فلا حاجة الى ذكره بقوله وما يكال الخ

اذ هو مكمل والاقتضال الكلام له تمة  
حذفت لما قال فاضخان بعد تقدم  
وما يكال ويوزن يباع فبدفع عنه بضاعة  
او مضاربة كالدرهم قالوا هل هذا  
القباس لوقال هذا الكر من الخطة  
وقفه على شرط ان يقرب من القنطرة  
التي لا يذول لم فزعوه لا تقسم ثم  
يؤخذ منهم بعد الادراك قدر القرض  
ثم يقرب من غيرهم من القنطرة هذا اذا  
على هذا الوجه اه فليتأمل قوله وفي  
القاعدة الخ) اقول وفي الخاتمة ان يتناع  
زيادة حيث قال وكي عن الحاكم  
المعروف به سوية انه قال وحذفت في  
النواحي عن أبي حنيفة رحمه الله انه اجاز  
وقف المقبرة والطريق كما اجازنا المصنف  
وكذا القنطرة فخذها للرجل للمسلمين  
ويطرقون فيها ولا يكون بناء ما يربوا  
لورثته من بناء القنطرة في سلطان  
الميراث قالوا وانما يربوا ذلك اذا لم يكن  
موضع القنطرة ملك النافي وهو المعتاد  
والظاهر ان الانسان يخذ القنطرة على  
النهر العام وهذه المسئلة دليل على جواز  
وقف البناء دون الاصل اه وفي كاف  
التنقيح ولو وقف البناء قصد الميراث  
الصحيح اه وقال قارئ الهداية في فتاواه  
وقف البناء والقرى دون الارض الفتوى  
بمعنى ذلك اه (قوله الوقف اذا انتفى  
واحتج الى الوقف برفع الاموال القاضى  
لبيغته لم يكن معصيا) اقول قد  
تقدم ان الوقف لا يلزم الا باسجد امور

ولا يكون مقصورا عليه واما وقف الكتب فكأن محمد بن ابي بصير له لا يجوز ونصير بن  
يحيى يجوز ووقف كتبه والفقهاء ابو جعفر يميزونه نأخذ كذا في الخلاصة وعن  
الانصاري وكان من اصحاب زفرين وقف الدراهم والاعلام او ما يكال وما يوزن  
او يجوز الخ قال نعم قبل وكذا قال يدفع الدراهم مضاربة ثم يصدق بفضله في  
لوجه الذي وقف عليه وما يكال وما يوزن يباع فبدفع عنه بضاعة او بضاعة  
كالدرهم فعلى هذا الكر من الخطة كذا في الخلاصة (نبي على ارضه فوقه) اي  
البناء (دونها) اي الارض (لم يميز) لان الاصل فيه البناء لا به بناءه والحق به  
ما يقبض وما ورد فيه الا كالموقف في التماثل فيبقى الباقي على اصل القياس (وقيل  
حاز) في الكافي ولو وقف البناء قصد الميراث في الصحيح وفي القاعدة عن أبي حنيفة  
انه اجاز وقف المقبرة والطريق كما اجازنا المصنف وكذا القنطرة فخذها للرجل  
للمسلمين ويطرقون فيها ولا يكون بناء ما يربوا لورثته ثم قال وهذه المسئلة دليل على  
جواز وقف البناء دون الاصل وفي كافي الاصل ان وقف البناء دون اصل القنطرة  
لا يميز (ولو) نبي على ارض موقوفة لجهة فوقه (اي البناء لها) اي تلك الجهة  
(حاز بالاجماع) لاجتماع جهة (ولو) وقفه (غيرها) استغنى به قبل جاز وقيل لم  
يجز ثم الوقف اذا احتج الى العمارة (تجب عمارة) سواء (شرط) الوقف العمارة  
ارأنا فاما ان لم تكن مشروطة فمما في مشروطة اقتضاء لان مقصود الوقف  
ادخاله لخدمة مؤبدا على الانصارى وهذه الخاتمة بحسب ما يصلحها وعمارها فيثبت  
سوط العمارة اقتضاء والثابت بان كالتاب فصا (على الموقوف عليه) متعلق يجب  
اي يجب على الموقوف عليه عمارة بماله نفسه مولا نوحه من الغلة شي (لو) كان  
(معينا) بان وقف دار على سكنى اولادهم لا لانه لا ينتفع به والقرى بالقرى ولمذا  
يكون نفقة العبد الموصى بخدمة على الموصى له بها (ولا) اي وان لم يكن معينا  
(بمداها) اي بالعمارة (من غلته) اي غلة الوقف لان الوقف اذا كان على غير  
معين لم يمكن ماله منهم بالقرى ثم غلة الوقف اقرب اموالهم فيجب منها (ولو) تردد  
في الامم) يعني انما تحس العمارة عليه بقدر ما يبق على الصفة التي وقفه المالك  
عليها وان خرب بني على تلك الصفة لانه صفة صار غلته مستحقة العرف الى  
الموقوف عليه فاما الزيادة فلا والله مستحقة له فلا يجوز صرف غلة مستحقة له الى  
جهة غير مستحقة له ارضاء (ولو) اي المصنف (عن عمارة الوقف او يميز) عنها  
(عمارة الحاكم) بان اجره وجره (باجرته) اي الموقوف عليه (ولا يميز)  
اي الاتي (عليها) اي العمارة لان فيها التلاف ماله ولا يميز الانسان عليه كما لا يميز  
صاحب البصرة المزاهرة ولا يكون باؤد مضابطلان حقه لانه في حيز التردد

در در ١٨  
أربعة منها مال وعلقه بموته ومنها مال ووقفه في حياته وادعاه ماله مؤبدا وكران  
في هاتين الصورتين لا يلزم الا بالمولود مادام حياله ان يرجع عنه من غير تفصيل بين كونه غنيا او فقيرا باقر قاض او غير ذلك فليتأمل  
مع هذا وكذا قوله وفيه لو اوارث الوقف الخ مع لزوم الوقف بالتطبيق بالموت وبالاضافة اليه



(قوله الوقف في مرض الموت كالبنة) كقول الامام اذا وقف على بعض الورثة ثم لم يرزقه بغيره فلا يسلط له ولا يسلط ما جعل من القلة لبعض الورثة دون بعض فبصرف على قدر ١٣٥ موارثهم من الوقف مادام الموقوف طليعا ما يصرف بغيره الى من شرطه الوقف لا يوصيه ترجع الى الفقهاء وليس كوصيته لوارثه لسلط امه بالرد نص عليه هلال رحمه الله فتنبه هذه البقعة

### (فصل)

(قوله وان لم يشترطه الوقف فليس لقيم ان يؤجرا كثر من سنة ولا ان القاضى كذا في الخاتمة) نقول الامام خمسة الدور ولم يذكره كراهه يتراد على السنة باذن القاضى ونفسه قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله اذ لم يذكر الوقف في صك الوقف اجازة الوقف فرأى القيم ان يؤجروا بدفعها مزاحمة فما كان ادعى الوقف وانفع للفقراء جعل الامام في الدور لا يؤجرا كثر من سنة اما في الارض ان كانت تزرع كل سنة لا يؤجروا كثر من سنة وان كانت تزرع في كل سنتين مرة او في ثلاث سنين مرة كان له ان يؤجره امرة يمكن المستأجر من الراحة هذا اذ لم يكن الوقف شرطا أن لا يؤجرا كثر من سنة وان كان شرطا ذلك في آخر ما قاله المصنف أول الفصل وذكره فاضحان صورة ثالثة هي وان كان الوقف ذكر في صك الوقف أن لا يؤجرا كثر من سنة الا اذا كان انفع للفقراء كان القيم أن يؤجره انفسه كثر من سنة اذا رأى ذلك شعرا ولا يحتاج الى الموافقة الى القاضى لان الوقف اذن له بذلك اه ثم قال فاضحان وعن الفقيه أبي البيث انه يصح اجارة الوقف ثلاث سنين من غير فصل بين الدار والارض اذ لم يكن الوقف شرطا أن لا يؤجرا كثر من سنة (قوله يعني أن الارض اذا كانت مما يزرع في كل سنة) أخرجه المتن عن ظاهره وعلم أن هذا قول الفقيه

لا احتمال ان يشتمل ضمها ومنع حذر من انلاف مالها فلا يسلط بالشك (ولا يجوز اجارة من له السكنى) اذ لا ولاية له عليها لانه غير مالك ولا نائب عنه بل يؤجر ما تولى والقاضى (وبصرف ثقتهم وقتهم المأوى) أى المصارف ان احتاج الوقف اليها حتى ان تنقض الوقف ان صلح لأن يصرف الى عارة مصرف البهاو لا يصح الحياكم وبصرف عنه البهاصم فالبيدل الى مصرف المبدل (وان لم يصح حفظه لاجتهاد ولم يسم بين مصارفه) لانه جزء من المعين وحقهم في الانتفاع ونافعه دون المعين لانه حق الله تعالى وحق الوقف فلا يصرف اليهم ماله لاس حقا لهم (الوقف اذا افتقر واحتاج الى الموقوف يرفع الى القاضى ليقضه ان لم يكن مستعجلا) كذا في الخلاصة (وقضه لو) كان (لوارث الوقف) كان حكيما بطلان الوقف والافلام قال في جميع الفتاوى القاضى اذا اطلق بيع وقف غير صحيح ان اطلق لوارث الوقف كان ذلك منه حكيما بطلان الوقف ويحوز به وان اطلق لغيره لانه لان الوقف اذا اطلق عاد الى ملك وارث الوقف وبيع مال الغير لا يجوز (أقر موقوف صحيح وبأنه أخرجه من يده ووارثه يسلط خلافه) أى انه لم ينفعه ولم يخرجه من يده (جاز) أى الوقف (وليس له) أى لوارثه (ان يأخذ مولا يبيع دهباه) في القضاء كذا في الخاتمة (الوقف في مرض الموت كالبنة) في مظهر من الثلث ويشترط فيه ما يشترط فيها من القرض والافراز (فان خرج من الثلث أو اجازة الوارث نفذ) في الكل (والا بطل في الزائد للثلث) وإذا أجزأ البعض دون الله من جاز بشد مالها جاز ويطر في الباقي الا ان يقامه رتبته مال غيره فنفذ في الكل كذا في الخاتمة (الوقف) اما (للفقراء) وهو ظاهر (أو لاغنياء) أي الفقراء كالوقف على الاولاد الاغنياء وسداهم على الفقراء (أو مستوييهم الفقراء) أى الفقراء (والاغنياء) كمال باطلان والخاتمة والمقام والمساجد والبقايا والظواهر ونحو ذلك

(فصل) (تسع شروط الوقف في اجازته) حتى اذا شرط أن لا يؤجرا كثر من سنة والناس لا يرضون في استثماره سنة وكان اجازتها كثر من سنة ادعى الوقف وانفع للفقراء فليس لقيم أن يخالف شرطه ويؤجرا كثر من سنة بل يرفع الامر الى القاضى حتى يؤجره القاضى كثر من سنة لان القاضى ولاية النظر لفقراءه والغائب والمست وان لم يشترطه الوقف فليقيم أن يؤجرا كثر من سنة بلاذن القاضى كذا في الخاتمة (فلو اهدل) الوقف (مذتها) أى لم يبينها (قبل غلقها) أى تبقى على اطلاقها لا يتبدل بعدة فليقيم ان يؤجره كغشها ما على سنين الوقف (وقبل يقصد سنة) سواء كان الوقف دارا أو أرضا مادام مستطاف في أمر الوقف (وجها) أى بالسنة (يقضى في الدار) لان المدة اذا طالت يؤدي الى ابطال الوقف فان من رآه يصرف فيه تصرفا لملكه على طول الزمان بزمه مالكا (وبنات سنين في الارض) يعني أن الارض اذا كانت مما يزرع في كل سنة لا يؤجروا كثر من سنة

أى جعفر رضى الله عنه والفتوى على إطلاق المتن كما أطلقه شارح الجمع حيث قال ويختار الفتوى أن يؤجره المتبايع ثلاث سنين لان رغبة المتبايع لا تتوقف في أقل من هذه المدة ويؤجره المتبايع سنة وهو قول الامام أبي جعفر الكبير اه

(قوله ولو زاد على أجر مثله الخ) أقول وهذا بخلاف غلوا المهر بما في البرهان ولا تنقض الأجر ما زاد في الأجرة في المدة بكثرة الزمة  
من الناس بخلاف غلوا المهر بمضى لزاد في نفسه لا زمة ولقب ولتنت لاطالب ١٣٩ بل لغلوا المهر عند النكاح تنقض الأجر ما كان

كان في الأرض زرع لم يستعمل لا ينقض  
الأول بل يجب أبو المثل من حين الزيادة  
إلى أنتهاء المدة اه (قوله متداول آجرة  
بدون أجر المثل لزمه قيامه الخ) ظاهره  
أن المتداول هو الذي يضمن قيامه وفي  
الخاتمة خلافه حيث قال وصى النبي أو  
متولى الوقف إذا أجرة رافقا أو متداول  
بدون أجر المثل قال الشيخ الإمام الجليل  
أبو بكر محمد بن الفضل من أصحابنا رحمهم  
الله ينبغي أن يكون المستأجر غاصبا إلا أن  
الخصاف ذكر في كتابه أنه لا يصير غاصبا  
ويلزم أجر المثل فقيل له أتقتي بهذا قال  
نعم ووجهه ثم قال وقال بعضهم بأن المستأجر  
يصير غاصبا عند من يرى غصب العقار  
فإن لم ينقض شيء من المنزل وسلم كان  
على المستأجر الأجر له في غيره والغنوى  
على ما ذكرنا أو لأنه يجب أجر المثل على  
كل حال اه إلا أن المصنف فرضها في  
وصى ومتولى وفي الخاتمة ذكر مكان  
الوصى الأب وغلط من قال إن المتولى  
يضمن قيام الأجر بإجارتها بدون أجر  
المثل كذا في الصبر لم هو على المستأجر  
كما ذكرناه (قوله والوقف لا يباع  
ولا يرهن) أقول هذا قد تقدم عدم أول  
الكتاب بالامتناع من بيعه ووجوب  
الأجر من سكنى الممرتين ويستند كان عليه  
أن يبين حكم سكنى المستأجر لأنه يؤخذ  
مما بعده (قوله لا يبايع بثمن في الأعم)  
قال الشيخ قاسم في وجبات الأحكام  
وفي المجتبى والفتاوان على مثل شرائط  
الوقف أيضا (قوله متداول بني الخ) أقول  
وهذا بخلافه بناء الوقف لما قال في  
الاصناف رجل غرس فيما وقف أشجارا

وإن كانت مما يزرع في كل سنتين مرة أو في كل ثلاث سنين مرة كان له أن يورثها مدة  
يمكن فيها المستأجر من الزراعة وبالمثل يورث لا يأكل من أجر المثل دفعا للغير  
عن الوقف (فقد رخص أجره) بسبب من الأسباب بعد العقد على مقدار (لا يضمن)  
العقد لا يورث الممر (ولو زاد) أي أجره (على أجر مثله قبل بعهده) أي بأجر مثله  
(ثانيا لا يضمن) من الزمان ولما لما ضاع منه من الأجر الأول (وقيل لا) أي  
لا يبعده ثانيا (كزيادة واحدة نصت) في الخبر إذا استأجر أرض وقف ثلاث  
سنين بأجرة معلومة هي أجر المثل حتى جازت الأجرة فرفضت أجرتها لا تنضم  
الأجرة وإذا زاد أجر مثله أي بعهده مده قبل رواية فتاوى المهر قسدي لا يضمن  
العقد وعلى رواية شرح الطحاوي يفسخ ويجوز دفعه إلى وقت الفسخ يجب المهر  
وزيادة الأجرة تعتبر إذا زادت عند النكاح حتى ولو زاد واحد نصت لا تعتبر وعلى رواية  
الشرح لو زادت الأجرة فرضي المستأجر الأول بالزيادة كان هو أولى من غيره (ولا  
يؤجره الموقوف عليه) كالامام والمدرس والأولاد ونحوهم لعدم نصهم في عهده  
(الابتولى) أي بأن يبعده الوقف متوليا حقيقة يكون له حتى التصرف فيه  
(متولى آجره) بدون أجر المثل لزمه قيامه كذا أب آجر منزل صغير مده) أي بدون  
أجر المثل يعني زمة ايضا قيامه إذ ليس يسلك منهم ولا به المأط والاسقاط كذا في  
النماذج (لا يضمن) أي أحلته الوقف (بموت المؤجر) لأن العقد ليس به كالموكل  
والأب (والوقف لا يباع ولا يرهن) إجماعا على الموقوف عليه لأن فيه إبطال  
حقة مفكوك المرحوم فيه يجب عليه الأجر (ويشترى بالغيمان ثلاث منافع)  
يعني إذا سكن رجل دار الوقف أو أسكنه المتولى بلا أجر قبل لأشئ على الساكن  
وجامعة آخرى على أن عليه أجر المثل وعليه الغنوى وكذا منافع مال النبي كذا في  
العهد ادية (وقصب عقاره) يعني أن الغنوى في غصب المدة والدور الموقوفة  
بالغيمان نظرا للوقف ومنى قضى عليه بالقيمة يؤخذ عنه القيمة فيشترى بها ضمة  
أخرى فتكون على سبيل الوقف لأن مده على الأولى كذا في الاستروشنية  
(وتقبل فيه) أي الوقف (الشهادة على الشهادة وشهادة الرجال بالنساء والشهادة  
بالشبهة لا يثبت أصله وإن صرحوا) أي شهدوا بالتسامع وقالوا عند القاضي تشهد  
بالتسامع تقبل بخلاف سائر ما يجوز فيه الشهادة بالتسامع كالتب فانهم إذا صرحوا  
بأنهم شهدوا بالتسامع لا تقبل لأن الوقف حق الله تعالى وفي مجوز القول تصريح  
بالتسامع حفظ للأوقاف القديمة من الاستهلاك وغيره ليس كذا في (لا يبايع)  
(شرطه في الأعم) لأن الشهادة على أصل الوقف بالشبهة تنوزع على الجواب المختار  
وإن كان الوقف على قوم بأعيانهم وأما على شرائط فلا هو المختار كذا في العصابة  
(وسان المصنف من الأصل) يعني إذا شهد وأن هذه الضمة وقف على كذا تقبل  
فيه الشهادة بالتسامع (متولى بني حرمة الوقف فهو) أي البناء (يكون الوقف)

أو بني بناء أو نصب بابا قالوا إن غرس من غلة الوقف أو من ماله وذكرناه غرسه للوقف يكون وقفًا ولو لم يذكره أو غرس من  
فاله يكون ملكا له اه

(قوله فليس له ان يحلف المشتري) ١٢٠ هذا عند الكل كما في الخاتمة (قوله ولو قامت شبهة قبلت) هذا على قول البعض اما

في الخاتمة وان اقام البيعة على ما دعوا  
اختلفوا فيه كان منهم بقول لا تقبل  
ممنته لانه متناقض وقال بعضهم يقبل  
لأن التناقض لا يمنع الدعوى وعلى  
قول القصة أي يحلف رحمه الله  
تمالي الدعوى لا تشترط لقبول البيعة  
على الوقف لأن الوقف حق الله تعالى  
وهو التصديق بالثقة ولا تشترط فيه  
الدعوى كاشهاده في الحلاق وعق  
الامانة الا انه ان كان حاله موقوف عليه  
مخصوص ولم يدع لا بدعي له من الثمة  
شيء ويصرف جميع الثمة لغيره لان  
الشهادة قبلت لحق الفقهاء لا يظهر لافي  
حق الفقهاء قال رضي الله عنه وينبغي  
ان يكون الجواب على التخصيل ان كان  
الوقف على قوم باعياهم لا تقبل البيعة  
عليه بدون الدعوى عند الكل وان كان  
الوقف على الفقهاء او على المعصية على  
قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى  
تقبل البيعة بدون الدعوى وعلى قول أبي  
حنيفة رحمه الله تعالى لا تقبل

(فصل فيما يتعلق بوقف الاولاد)

(قوله وهو ظاهر الرواية وبه اخذ هلال)  
اقول هكذا ذكره قاضيهان ومقابل  
الصحيح ما ذكره المصنف عن محمد بن  
يحيى في اولاد البنات ايضا والصحيح  
ظاهر الرواية (قوله ولو قيد بالذكور  
يدخل فيه الذكور من ولد البنين  
والبنات وهو الصحيح) اهـ هكذا ذكره  
قاضيهان ايضا واستغنى بذلك عما قال  
على الرازي اذا وقف على ولده وولده  
يدخل فيه الذكور والبنات من ولده فاذا  
انقرضوا فهو بمن كان من ولد ابن الوقف  
دون ابن بنت الوقف ولتوالد على اولاد  
واولادهم كان ذلك لكلامه يدخل فيه  
ولد الابن وولد البنت والصحيح ما قال هلال اهـ ولا ينبغي كمال باشا في هذا رسالة مفيدة

تصرف غلته الى مصارف الوقف (ان بناء من مال الوقف او مال نفسه وهو مال الوقف  
اولم ينشأ وان بنى لنفسه واشهد عليه كان له) أي المتولي نفسه (ولا يجزي اذني  
ولم ينشأ) شبه (انه ذلك) وان تولى كونه للوقف كان وقفا (كذا القرس) يعني انه  
كالبناء في جميع ما ذكرنا (والقرس في المعصية للمعصية مطلقا) أي سواء تولى اولم ينشأ  
(بمع دارائهم ادعى اني كنت وقفها) وقال وقف على (لا يصح) المتناقض فليس له ان  
يحلف المشتري (ولو قامت البيعة قبلت) كالمشهد راعى مقتضى امة تقبل بلا دعوى  
(الولاية) في امر الوقف (لواقف وان لم يشترطها) لانه احق من الاجنبي (ويستل  
لوتان كالموصي) رعاية لمصلحة الوقف (وان شرط) الواقف (ان لا يعزل) لانه شرط  
مخالفة لمقتضى الشرع (ولاه) أي الواقف المتولي (واخرجه مع) وان لم يكن له  
جرعة (وان شرط ان لا يخرج) لانه مقتضى التوكيل ولا عبرة بما شرط (طالب  
التواضع لا يولي) كالمالوي طالب القضاء (مرض المتولي) مرض الموت (وفوض  
التولية الى غيره حار) لان المتولي بمنزلة الموصي والموصي ان وصى الى غيره كذا في  
الخاتمة (ولو مات) أي المتولي بلا تقرب منها الى غيره اوبه (فالرأي في نصب  
المتولي الى الوقف) لا القاضى (ثم ان مات الواقف فالرأي فيه الى (وصيه ثم  
ان مات وصيه فالرأي فيه الى (القاضى) ويجوز للمتولي من أهل الواقف ما أمكن  
لا الاحاب (الباني) للمعصية (الباني) ان نصبه الى امام ومؤذن في المختار الا اذا هين  
القوم اصح من غيره) أي الباني (اشترى المتولي بمال الوقف دارا له) أي الوقف  
(لا يكون وقفا لا يصح) لان في صحة الوقف والشرائط التي يصير بها الوقف لا ويا  
كلما اكثروا ولم يحدوها كذا في العمادة (جائز لما كثر زوج امة الوقف لابعده  
ولومن اتمته وحناة عبده في ماله) أي مال الوقف كذا في الخلاصة

(فصل) فيما يتعلق بوقف الاولاد (قال ارضى هذه موقوفة على ولدى كانت  
الغلة لولد صلبه يستوي فيه الذكر والانثى) لان اسم الولد ما عود من الولادة هو  
موجود فيهما (الا ان قيد بالذكور) بان يقول على الذكور ومن ولدى فلا يدخل  
فيه الاناث وانما جاز هذا الوقف (فما وجدوا حلقين) (الولد الصلي كانت) أي  
الغلة (له) لا لغيره (واذا انتفى) أي الصلي (صرفت) أي الغلة (الى الفقراء لا لولد  
الولد) لا يتطاع الموقوف عليه هذا اذا كان حين الوقف ولد صلي (وان لم يكن  
حين الوقف صلي بل ولد الانثى) ذكرنا وانثى (كانت) الغلة (له خاصة) لا يشاركه  
فيها من دونه من العلوق وبكون ولد الان عند عدم الصلي بمنزلة الصلي  
(ولا يدخل فيه ولد البنت في الصحيح) وهو ظاهر الرواية وبه اخذ هلال لان اولاد  
البنات ينسبون الى آبائهم لا الى آبائهم ماتهم بخلاف ولد الابن (ولو) زاد على  
البنات الاول (وقال) (ولد ولدى فقط) أي لم يزد على هذا (يدخل فيه الصلي واولاد  
بنه) يشتركون في الغلة ولا يقدم الصلي على ولد الابن لانه سوى بينهما في الذكور  
وهل يدخل فيه ولد البنت قال هلال يدخل (ولو قيد بالذكور) أي قال ارضى هذه  
موقوفة على ولدى وولد ولدى الذي ذكره قال هلال (يدخل فيه الذكور ومن ولد

المتبين والبنات) وهو الصحيح لان اسم الولد كما يتناول اولاد البنين يتناول اولاد  
 البنات لما قال الامام المرحوم ان ولدا الولد اسم لمن ولده وبنته وبنته ولد من  
 ولده ابنته يكون ولده حصة بخلاف ما اذا قال على ولدي فان ثمة ولد البنت  
 لا يدخل في ظاهر الرواية كما ترى لان اسم الولد يتناول ولدا الصبي وانما يتناول ولد  
 الابن لانه ينسب اليه عرفا ثم اذا تفرغ الاولاد واولادهم في العصورتين  
 المذكورتين صرفت الفتنة الى الفقراء لانقطاع الموقوف عليه (ولو زاد البطن  
 الثالث) وقال على ولدي وولد ولدي وولد ولدي (صرف الى اولادهم ما تناسلوا  
 لا الفقراء ما بقي واحد من اولاده وان سفل يستوي فيه الاقرب والابعد الا ان  
 يدكر ما يدل على الترتيب) بان يقول الاقرب فالاقرب او يقول على ولدي ثم على  
 ولد ولدي او يقول بطناه فلان بطنه سيد اعياده اياه الواقف لانه لما ذكر البطن  
 الثالث فحس التفاوت فتملك الحكم بنفس الانساب لا غير والابواب موجودة  
 في حق من قرب ومن بعد بخلاف البطن الثاني لان الواسطة له واحد كذا في  
 الخلاصة (كذا) اي صرف الى اولادهم ما تناسلوا لا الفقراء (اذا قال على ولدي  
 ولو لاد ولادي او قال) ابتداء (على ولدي) يستوي فيه الاقرب والابعد الا ان  
 يدكر ما يدل على الترتيب كما مر (وقف ضمة على اولادهم الفقراء فان بعضهم  
 صرفت الفتنة الى الباقي) لانه وقف على اولادهم الفقراء بما بقي منهم واحصوا  
 سفل لانصرف الى الفقراء (ولو وقفها على اولادهم محاسنهم) فقال على فلان وفلان  
 وفلان (وجعل آخره لفقراء فانهم صرف نصيبه الى الفقراء) لانه وقف  
 على كل واحد منهم وجعل آخره لفقراء فان مات واحد منهم كان نصيبه لفقراء  
 بخلاف المسئلة الاولى فان الوقف هناك على الكل لا كل واحد (ولو) وقف (على  
 امراته واولاده) اي اولاد الواقف (ثم ماتت) امراته (لا يكون نصيبها لابنها) المتولد  
 من الواقف (خاصة اذا لم يشترط) اي لو اوقف (رد نصيب الميت) أي من مات منهم  
 (الى ولده) حتى اذا شرطه كان نصيب ابنتها (بل) يكون (لجميع) أي جميع  
 الاولاد (ولو قال على ولدي وولد ولدي ايديا ما تناسلوا) ولم يقل بطناه بطنه لانه  
 شرط الشرط المذكور (ومرود نصيب الميت الى ولده) فالتسوية لجميع ولده ونسبه  
 بينهم على السوية ولو مات بعض ولد الواقف وتركت له امه جاءت الفتنة تقسم على  
 الولد وولد الولد وان سفلوا) يقتضي عبارة الواقف (وعلى الميت) لانه استحق  
 النفس قبل موته (فما اصابه) أي الميت من الفتنة (كان لولده) بالارث (فصير  
 له) اي تولد الميت (سهمه الذي عنه الواقف) بمحكم نصيبه (وسهم والده) بالارث (ولو  
 وقف على ولده فادانترضا في اولادهما اي ما تناسلوا فادامات احدهما  
 وخالف ولدا صرف نصف الفتنة الى الباقي والنصف الى الفقراء) كما مر في صورة  
 تجهة كل من الاولاد (فادامات الاخر صرف الشكل الى اولاد الاولاد) بقسم  
 بين ولد لاحد هما وكل واحد من اولاد الاخر على السوية (وقف على ذوى  
 قرابته لم يدخل والده وحده وولده) رجل قال ارضي هذه موقوفة على اقاربي او  
 على قرابتي او على ذوى قرابتي قال هلال يصح الوقف ولا يفضل الذكر على الأنثى

(قوله يستوي فيه الاقرب والابعد) اقول  
 ويدخل في القسمة من ولد لاقبل من ستة  
 أشهر من حين طلوع الفتنة لامن ولد  
 لا كثره منها الا اذا ولدت مائته او ام ولده  
 المقتة لاقبل من مئتين كما في البرهان  
 وفي الخاتمة ولو كان الخطا رجسا  
 فالجواب في الولد الحادث بعد الطلاق  
 الرجعي ما هو الجواب في منكحة غير  
 مطلقة اه (قوله لم يدخل والده  
 وحده وولده) اقول هذا بخلاف ما في  
 الجهر من الزادات كما في الخاتمة



المعتبر في هذه العقود وان اعتبر اللفظ في بعضها كشركة المفاوضة حيث لا يصح  
 اذا لم يمتنا جميع ما تقتضيه (حتى التعاطي) أي اعطانا المبيع والتمن من الجائدين  
 فان البيع ينسقه به بلا وجود لفظ ففسلنا من الماشين لوجود المقصود وهو  
 التراضي (مطلقا) أي في التاميس والتاميس هو الصانع لما قال المكري ينسقه في  
 التاميس فقط كالقول ونقوم (و) بنسقه أمنا (لفظ واحد كما في بيع الاب من  
 طفله) بان يقول بعت هذا منه بكذا (وشرائه منه) بان يقول اشترت هذا من ابني  
 فان عبارة الاب لكما لشقيقته اعمت مقام المارتين فلم يحتج الى قبول وكان  
 أصلا في حق نفسه واثابا من طفله حتى اذا مات كانت الهبة عليه دون أبيه  
 بخلافها اذا باع مال طفله من ابني فليج كان الهبة على أبيه فاذا لم عليه  
 الثمن في جبره فشرائه لا يبرأ من الابن حتى ينصب القاضي وكيلا يقصمه للمصغر  
 فبرده على أبيه فيكون امانة عنده وكذا لو قال بعت منك هذا بدينهم فقضته المشتري  
 ولم يلم شيئا بنسقه البيع (ويجوز المقابل في المجلس) لانه لم يخرجه من حكم الهبة  
 جبر او هو مستثنى (من قبول المكل بالمكس والتكس) يعني ان البائع اذا اوجب في  
 شيء فقبل المشتري في بعض ذلك او اوجب المشتري في شيء فقبل البائع في بعضه لم  
 يجوز لان فيه تفرق الصفقة واحدا لثباته لان ذلك لان فيه ضرر للمشتري او  
 البائع لان البيع ان كان واحدا لم يضر الشركة للمشتري وان كان متعددا فالحادة  
 هم الجيد الى الردي وقصص من الجيد لترويج الردي فلو ثبت خيار قبول العقد  
 في البعض بان قبل المشتري العقد في الجيد وترك الردي فزال الجيد عن يد البائع  
 باقل من غشه وفيه ضرره واذا لم يخرأخذ البعض بالبعض فلا يجوز اخذ  
 الكل بالبعض اولا وان تعددت الصفقة فله ذلك لاتفا بالضرورة عن البائع واليه  
 أشار قوله (الا اذا كره) أي البائع (تلقا بعت وفعل الثمن) اشارة الى ما ذكر في  
 الكافي ان قوله في الهداية الا ان بين عن كل واحد لانه صفقات معنى لانتم الا ان  
 يدرج تكرار لفظ العقد انه تعدد الصفقة لا بمجرد بيان عن كل واحد وقال الزبلي  
 وليس له ان يقبل بعض المبيع دون البعض وان فصل الثمن الا اذا كره البائع  
 لتقا بعت مع ذكر الثمن لكل واحد عند أبي حنيفة وعند مالك ذلك ان فصل  
 الثمن بان قال بعتك هذا من كل واحد بكذا او بعتك هذا العشرة كل واحد منها  
 بكذا (او رضى) أي البائع (يقوله) أي يقول المشتري (اشترت هذا بكذا) قال  
 القندوري ان رضى البائع في المجلس تنفرق الصفقة معهم ويكون ذلك من  
 المشتري في الحقيقة امتثالا لاجاب لا قبول لا ورشا البائع بقبولا واعتراض عليه  
 بانه اغيا مع اذا كان البعض الذي قبله المشتري حصص من الثمن كالصبر  
 المذكورة وفيه تفرق بين باعه مباشرة لان الثمن منقسم عليهم ما باعتبار الاجزاء  
 فتكون حصص كل بعض معلومة فاذا اضاف العقد الى عديد أو تو بين كل بعض  
 العقد بقول أحدهما وان رضى البائع لانه يلزم البيع بالحصة فتدله لانه لا يجوز  
 أقول منشؤه النسخة عن مراد القندوري فان تعدد عبارة المشتري ايجابا لورشا  
 البائع قبل لا تدل على انه اعتبر في عبارة المشتري والبائع ذكر الثمن في مقابلة

(قوله الا اذا كره البائع لتقا بعت  
 وفصل الثمن) أقول هذا ما على قول  
 أبي حنيفة والمختار قولهما لما في  
 البرهان او فصل ثانيا بان يقول بعتك  
 هذا من الثوبين بمائة كل واحد نصفين  
 فانه يصح حيث في المختار ما على قولهما  
 ان تفصل الثمن لتعدد الصفقة وان لم  
 يكره لفظا بعت لانه لا ضرر عليه بعد  
 تفصيله ولحق وحده فقد رضى به بشرط أبي  
 حنيفة لتعدد ما اشكر لفظا البيع بان  
 يقول بعتك هذا من العدين بالثمن  
 هذا بخصمائه وبعتك هذا بخصمائه

بعض المسيح فان جهر بقول المشتري اشترى به بلاذ كراثمن لا يكون ايجابا ولا  
قول البائع رخصت قبولا لعدم صدق تغير غيب البيع عليه وهو مادة المال بالمال  
ظهور عدم لزوم البيع بالحصة تبدله ولهذا اختلفت اوزنى شوبه اشترى به هذا انكذا  
(ويشدد) اى خيار القبول (الى آخر المجلس) ولا يبطل بالتأخير اليه وان طال لان  
المجلس جامع للتفرقات كما مر في كتاب الطهارة فاذا عرفت الامور المتعددة تنسبه  
واحدة فقلان تعتبر ساعاته ساعة واحدة اولى دفعا للصبر وشحقا للصبر وانما لم  
يكن التعلق والعتق على مال كذلك بل توقف الايجاب فم ما على ما رواه المجلس لما  
مر انما اشتد على اليمين من جانب الزوج والمولى فكان ذلك ما قلناه من الرجوع  
في المجلس (والكتاب والرسالة كان خطاب) يعنى اذا كتب امامه يدقه يستدل  
بصدى فلا ياكذا او قل (رسوله) بعث هذا من فلان فانما يستدل انك اذهب واجبره  
فوصل الكتاب الى المكتوب اليه واخبر الرسول المرسل اليه فقال في مجلس  
بلوغ الكتاب او الرسالة اشترى به اذ لم يمتع البيع بينهما لان الكتاب من  
الغائب كان خطاب من الحاضر والرسول معبر وسنبر فكلامه ككلام المرسل فان  
الرسول عليه السلام كان يبالغ تارة بالخطاب وتارة بالكتاب (ويبطل الايجاب  
قبل القبول بالرجوع) اى يرجوع الموجب لان المنع من الرجوع لزوم ابطال  
حق الضمير وهو منتف ههنا لان الايجاب لا يفيد التملك بدون القبول اعترض بان  
الحق غير مختص بالملك بل حتى التملك ايضا حتى دفعه ابطاله ورد بان الايجاب اذا  
لم يندم كالا لشترى لم يكن مزايا الملك البائع حتى التملك لشترى لا يمارض حقيقة  
الملك للبائع لكونها اقوى منه ولا يتنقض عما اذا دفع الزكاه قبل الحول الى  
الساعي فان المزكى لا يقدور على التردد دل على حتى التغير بالمذوق لان حقيقة  
المالك زالت من المزكى فبطل حتى التغير لانها ما هو اقوى منه (ويبطل ايضا  
الايجاب قبل القبول) شيام ايجما من الموجب والمقابل (من مجلسه) لان القيام  
دليل الرجوع والدلالة تسهل عمل الصريح اعترض بانها انما تسهل عمله اذا لم  
يوجد صريح يعارضها وههنا لو قال بعد القيام قبلت وحسد الصريح ولم يعتبر ورد  
بان الصريح انما وجد بعد الدلالة ولهذا لم يعارضها (ولزم) اى البيع (يجما) اى  
بالايجاب والقبول (بلاخبار) لاحد ههنا في المجلس وقال الشافعي لكل منهما  
حيار المجلس لقوله عليه السلام المتبايعان بالخيار ما لم يتفرقا ولنا ان في التسرع  
ابطال حتى الاخير فلا يجوز اقول مرد على ظاهره انه ان اراد بحق الاخر حتى  
التملك فسلم له كذا لا يفيد ما مروا ان يدر حقيقة الملك فمنوع بل هو اول المسئلة  
ويمكن دفعه بان حتى التملك ثابت قبل القبول ولو لم يثبت حقيقة الملك بعده لم  
يكن للقبول فائدة زائدة بل كان وجوده معدومه واهم كونه ركننا فالاحسن ان  
يقال ولنا ان الايجاب والقبول يفيدان حقيقة الملك لما قال انه تعالى ما اياه الذين  
آمنوا الانا كلوا أموالكم ينسجوا بالباطل الان نكون تجارة عن قراض منكم فاباح  
الاكل ولو في المجلس لوجود التجارة انما شئت من القراض والبيع تجارة فدل  
بالطاقة على نفي الميار ومعه وقهر الملك لشترى والقول بالخيار تنقيده وهو منع

(قوله ويبطل شيام ايجما) اقول يعنى  
لو كانا قاعدين وكذا لو كانا واقفين فصار  
احدهما او اكل لثمنين فقبله لا يجوز في  
ظاهر الرواية ولو كان احدهما في اداء  
القرض فقبل بعد الفراغ منه او في ركعة  
من الطلوع فاضاف اليه اخرى فقبل  
جاز كما في شرح المجمع اه وفي الثانية  
ولو تبايعا وهه اعشيان قال بعضهم  
لا يتعدلت فرق المجلس بالطلوع وقال  
بعضهم يتعدلت اذا ايجاب الخطاب موصولا  
بالخطاب اه

فلا يجوز والجواب عن الحديث انه محمول على خبر القبول أي قبول كل واحد من المتعاقدين العقد في المجلس وقائه تدفع فهم ان الموجب بعد الوجب لا يكون له أن يرجع لاخبار التمسك بعد الإيجاب والقبول لا القبول المقابل للإيجاب لانه ظاهر لا يحتاج الى البيان وفي الحديث اشارة الى الاحوال ثلاث حال لم يوجد فيها الإيجاب والقبول وحال وجد فيها واتقضا وحال وجد في أحدهما والآخر موقوف وأطلق اسم المتبايعين عليه اذ الأولى مجاز باعتبار ما يؤهل البسه وفي الثانية مجاز باعتبار ما كان وفي الثالثة حقيقة لما تقر في موضع ان اسم الفاعل حقيقة في الحال أي اجزاء من أو آخر الماضي وأوائل المستقبل وهي حال المباشرة بأن يقبل أحدهما في المجلس والآخر متوقف فيه فتعبر الثالثة طاعة اعتبارا بحقيقة حال المباشرة لا ما قبلها ولا ما بعدها ويحتملها فيصير عليها التلازم لا يبطال حق الآخر والتفريق المذكور في الحديث محمول على تفسيق الاقوال بأن يقول أحدهما استم ويقول الآخر لا اشتري أو بالعكس حيث لا يبيى الخبر بعد ما كان قبل التفريق يكون بعد الاجتماع وهو لا يتصور ههنا قلنا ان الراديات تفرق عدم الاجتماع ابتداء ههنا على قاعدة مقررة في المنع والكشاف فانهم يقولون متفق فم الركبة ووسع كم الثوب والمراد في الأول جعل فم الركبة متضا ابتداء وفي الثاني جعل كم الثوب واسعا ابتداء فلا تنقل (وكفى) في هبة البيع (الاشارة في أحواض) أهم من المبيع والثمن (غير مبرورة) احتراز عن بيع درهم ودينار وخطه ونحوها بمنهها فان الاشارة فيه لا تنكفي بل لابد من مساواة ما قدرا لاحتمال الرابح كاسباقي واغما كت الاشارة لكونها المتع طرق التميز فلا يحتاج الى بيان لقدروا الوصف بخلاف السلم فان معرفة قدر المسلم فيه ووصفه واجبة فيه لكونه غير متدارك كاسباقي (وشروط معرفة مبيع مسلم) أي يحتاج الى التمسك احتراز عما اذا قرأ أن لعل عنده متاعا اشتراه منه ولم يعرفه فانه يجوز له عدم احتياجه الى التسليم ذكره الزاهد (بما) متعلق بمعرفة (يرفع الجاهل) القضية الى الرابع المعنى الى فساد البيع بان ياع غائبا وأشار الى مكانه وليس فيه معنى ذلك الاسم غيره فانه جائز كاسباقي في خيار الرقعة (و) شرط ايضا معرفة (قدغن) كشره مثلا كاش (في القصة) احتراز عن المشار اليه كاسباقي وما يحصل فيها هو المكملات والعدديات المتقاربة والموزونات كالدرهم والدينار وسائر ما يوزن انما قوبلت بالايان القيمة (و) معرفة (وصفه) ككونه بخار أو سمرقند بالان به التمسك ما تضي الى النزاع فيرى المتعقد المقصود (وصح) البيع (بحال) أي بشئ حال (وموجب) لاطلاق قوله تعالى وأحل الله البيع وعنه صلى الله عليه وسلم انه اشترى من يهودي ثوبا الى أجل ورهنة درهم ولا بد أن يكون الاجل معلوما لان الجهالة فيه ما تمنع من التسليم الواجب بالتعقد فهو باطل له في قرب المدة وذلك لم يفسدها كذا في ابدان الكافي وغيرهما أقول فيه اشكال لأن نص البيع مطلق كما قالوا واشترطوا معلومة الاجل بال دليل المعنى تنقيح المطلق بالرى وهو غير صحيح لما تقر في الأصول ان تنقيح المطلق نسخ ونسخ

(قوله وشوها) يعني نحو الثلاثة بمنهها  
(قوله فلا يحتاج الى بيان التفسير  
والوصف) أقول واستحسن لا تسقط  
المجودة حتى لو أراءه درهم وقال اشترى  
بهذه فوجدها زونا أو نهر حرة كان له أن  
يرجع بالبيد كافي البرهان (قوله واجبة  
فيها) لعله واجب فيه اذ لعله غير راجع قسما  
فيه (قوله ولم يعرفه) يعني مقداره (قوله  
وأشار الى مكانه الخ) بلد مبيع البيع وان  
لم يشر الى مكانه وأهم منه وبيع نفسه  
من مثله ترك لغيره بركه بغير اختلاط  
المثلي وفي رسالة



الكتاب بالأي لا يجوز ويمكن دفعه بأن المصداق النص انما هو بالنظر الى نفس  
 الاجل وهي لم تقيد بالعلومية لماسيا في خيار المصداق انه اذا قل بعتك هذا الى  
 اجل او غير اجل مع فيصرف الى نصف يوم او ثلاثة ايام او شهر او مقيد بالعلومية  
 انما هو وقت الاجل والنص ليس مطلقا بالنظر اليه ولهذا فالتوقيت (معلوم الوقت)  
 حتى اذا جهل وقته فسد البيع كالبيع الى المصداق ونحوه وتحققه ان البيع  
 مطلق والمطلق هو المتعرض للذات دون الصفات لا بالقي ولا بالاثبات وذات  
 البيع وحقه كعارضة مبادلة المال بالمال فالثمن هو الشيء في مفهوم البيع  
 والتأجيل من صفات الثمن فيكون من صفات البيع ولهذا يقال بيع مؤجل  
 فبالنظر الى التأجيل يكون البيع مطلقا لا يجوز تقييده بظني واما ثمن وقت  
 الاجل فليس من صفات البيع لانه لو وقع تقييد بظن في نظر المالك لا يكون  
 البيع مطلقا فيجوز تقييده بالأي فيندفع الاشكال (وبعد ما حل) الاصل (ان  
 مات البائع لا يطل الاجل وان) مات (المشتري حل المال) لان فائدة التأجيل  
 ان يبرر فيؤدي الثمن من فاء المال فاذا مات من له الاجل تبس المتروك لثمنه  
 الدين فلا يقد التأجيل (واذا منع البائع السلعة سنة الاجل فلم يشتري اجل سنة  
 ثانية) يعني اذا اشترى بثمن مؤجل الى سنة غير معينة ولم يقض المبيع حتى مضت  
 السنة فلم يشتري سنة اخرى بمدة معينة وقال ليس له ذلك (ويعطى) أي مع  
 البيع نحن مطلق عن ذكر الصفة لا القدر ولو جرد ذكر ما هو عرف (فالمعتمد)  
 أي الصفة قد يثبت يقع (على طالب النقد) أي طالب تقييد البائع والواجب لانه  
 المتعارف (فان استوى) أي لو وجد القابل استوى (الرواج) في القود  
 (لالمالية) بل تفاوت فيما (فقد) أي البيع (ان لم يبين) أي الثمن انهم أي  
 نوع لا لاجل هالة تعلق الى النزاع كما مر (او) استوى (المالية ايضا) أي كما  
 استوى الرواج (واختلف الاسم) كالا حادي والثاني. الثاني (مع ان أطلق  
 اسم الدرهم على كل منها) حيث يطلق على الواحد من الاول والثمن من الثاني  
 والثلاث من الثالث اسم الدرهم اذ لا نزاع عند عدم الاختلاف في المالية وهو  
 المانع من المراز (ومعرف الى ما قدر به من كل نوع) مثلا اذا باع عبد ابا نف  
 درهم فله ان يعطى الفاضل الاجادي أو الفاضل من الثاني أو ثلاثة آلاف من  
 الثاني وهذا ما ذكر في الكافي واراد صاحب المصداق ان كان في هاتين نوع  
 غرض (ولا تبس النقدان) المقدم ليس مضمون من الذهب والفضة مع كونهما  
 أولا (والفلس المانعة) كذا في الامامية (في صحيحه) أي جميع البيع (وان عينا)  
 يعني اذا عين المصدق ان درهما مثلا ثم اراد المشتري تبديله بدرهم آخر حاز عندنا  
 ولا يبيع نزاع البائع وعند الشافعي يتعينان بالتممين حتى لا يجوز تبديله بأخر ولو  
 ملك قبل التسليم أو استحق بعده أو قبله ينتقض البيع هذه لا عندنا بل يطالب  
 بتسليم مثله وانما قال في صحيحه لما ذكر في الامامية ان الدرهم والدينار  
 يتعينان في البيع الفاسد من الاصل ولا يتعينان فيما ينتقض بعد الصحة صورة  
 الأول ما اذا باع عبدا وقض الثمن فظهر انه غن المراز باع حارية وظهر انها

(قوله) وهي لم تقيد بالعلومية الضمير  
 فيها يرجع لازمة بمعنى واحل  
 الله البيع (قوله) واذا منع البائع  
 السلعة الخ) أقول عند الاختلاف  
 فيما اذا قل الى سنة كما ذكرنا لو قال الى  
 رجب وحده انه قدس له من الاجل  
 غيره لانه اسم علم على رجب خاص  
 فكان منصرفا الى أول رجب يأتي حبيب  
 الصفة بانفاق كافي السبرهان (قوله)  
 يتعينان في البيع الفاسد من الاصل  
 يعني من أصله لا طارئا عليه

ولده تبين دراهم الثمن لرد لان هذا القرض حكم القرض وصوره الثاني ما اذا  
 باع عبداً وملك قبل التسليم فالثمن المتقبوض لا تبين في رواية وهو الاصح  
 (ومع) البيع (في الطعام) وهو الخطأ ودفقها الله وقع علم ما عرفنا سابقاً  
 في (أو كانه) والمحبوب (وهي) غيرها كالدينس والمحبس وهوهما (ولو) كان البيع  
 (حزناً) أي بطريق المجازفة محض كزنا (لو) يب (غير جنه) لقوله عليه  
 الصلاة والسلام اذا اختلفت شروعات فبعوا كيف شئتم بخلاف ما اذا بيع بحقه  
 مجازفة فانه لا يصح لاحقة لال (ومع) احتياص المكيلات والموزونات (بأنه) أو  
 بغير معين) كل منهما (بـهل قدره) لان المانع من الصحة هو التضييق الى التزاع  
 وهذه نالت كذلك لان التسليم في البيع متعين فبذلك لا يمانع بالماهور بخلاف  
 السلم فان التسليم فيه مختار فلهذا لا يسر بتأديقه فتتفق فيه المنازعة وعن أبي  
 يوسف ان الجوز في اذا كان المكس لا ينكس بالنكس كالقصعة ونحوهما وأما  
 اذا كان كازنبل ونحوه فلا يجوز وكذا اذا كان المحو بعتت أو لم تجز شي إذا  
 حلف بغيره (ومع) بضافي (الله) والمسمى (واحد) كان أو أكثر (اذا) بيع صبرة  
 كل قنبر أو قنبرين مثلاً (يكذا) يعني اذا قال بعتك هذه الصبرة كل قنبر أو  
 قنبرين أو ثلاثة بكذا البيع جائز في القدر والمسمى في عدد القنبران عند أبي  
 حنيفة لا لانه في الاذا زالت الجهة لانه لم يجمع القنبران بتسمين أو بالسك في  
 المجلس قبل الافتراق ولا لا يجوز مطلقاً (لا صبرتان) أي لا يصح البيع عند أبي  
 حنيفة في القدر المسمى اذا بيع صبرتان (من) صبرتين (كصبرتي) بوشعير كل قنبر  
 أو قنبرين بكذا يجب لم يجمع البيع عند أبي قنبر واحد لتفاوت الصبرتين  
 وعندهما يصح فيه ما بيننا وذكر في الخطأ والاصح ان العقد يصح على قنبر  
 واحد منهما (ولا) أي لا يصح بهذا البيع عند أبي حنيفة في القدر المسمى اذا بيع  
 كالثلة وهي قطيع غنم كل شاة أو شاتين بكذا (والعدل) لا تشمل على الاثواب  
 المتفاوتة كل ثوب أو ثوبين بكذا لان التفاوت في ابعاضها يقتضي الجهة المأثورة الى  
 الفزع بخلاف الصبرة (وان) هي الجلتين) أي جلتى المبيع والثنين بان قال بعت هذه  
 الثلة وهي مائة دراهم أو بعت هذا العدل وهو عشرة اثواب بمائة (لا تفصيل)  
 أي لا يقول كل شاة بكذا أو كل ثوب بكذا (مع) البيع (في السك) اجاعاً متفاوتاً  
 (أو لا) لمعومة المبيع والثنين (فان باعها) هذا تفصيل لقوله وان هي الجلتين  
 لا تفصيل يعني بعد ما هي الجلتين ولم يفصلها فان باع الصبرة (على انهما) ثة  
 أي مائة قنبر (بمائة) مع البيع ولا يتفاوت الحكمه ثنائين أن يسمى لسك قنبرين  
 بان يقول كل قنبر بدرهم وليس أن لا يصح لعدم التفاوت بخلاف العدديات  
 المتفاوتة كما ساقى (وهي) أي الصبرة (أقل) من المائة (أخذه) أي المشتري  
 الأقل (بمحسنة) من الثمن (أو دفع) العقد يعني أنه محسنة من الامرين لتفريق  
 الصفة عليه فلم يتم رضاهما بالوحد (أو) هي (أكثر) من المائة (بأنه) أو  
 المائة (فان باع) والمائة لا تشتري لان البيع وقع على مقدار معين وقد وجد فصح  
 العقد والقدر ليس بوضع حتى يدخل في البيع كما في الثوب فيكون البايع (وان)

(قوله) فان الثمن المتقبوض لا تبين في رواية  
 وهو الاصح) أقول وفي البرهان فلو فسد  
 لصرف بالافتراق قبل قبض احد البدين  
 تبين المتقبوض لرد في ظاهر الروايتين  
 بناء على ان قبض البدين قبل الافتراق  
 شرط لصحة العقد وقيل هو شرط لبقاءه على  
 الصحة فلا تبين رده (قوله) بخلاف ما اذا  
 باع بجنه مجازفته فانه لا يصح يعني الا ان  
 يكون مادون نصف صاع فيجوز تخففة  
 بجنه تبين (قوله) وعن أبي يوسف ان الجوز  
 (الح) أقول ظاهره انه ليس بجمع مع انه  
 قد عتق رده الى باي حيث قال وهذا  
 اذا كان الأثناء لا ينكس بالنكس ولا  
 ينقبض ولا يباع كالقصعة وتخلف  
 وأما اذا كان ينكس كالزنبل والقفه  
 فلا يجوز الا في قسرب الماء استحقاقاً  
 لتعامل الناس فيه ورؤي ذلك عن أبي  
 يوسف (قوله) وقال لا يجوز مطلقاً قال  
 في البرهان وبه يقتضي ذكر روجه (قوله)  
 لا صبرتان) أقول الموصى لا صبرتين (قوله)  
 وان هي الجلتين لا تفصيل صحيح  
 (السك) أقول وكذا لو باي احدى الجلتين  
 لماء شرح الجمع قد تامل موضع الخلاف  
 بقيد لان لو بين جنة اذ رعا ولم يبين  
 جملة الثمن كما اذا قال بعت هذا الثوب  
 وهو عشرة ذراع كل ذراع بدرهم أو بين  
 جملة الثمن ولم يبين جملة الدرهم كما اذا  
 قال بعت هذا الثوب بعشرة دراهم كل ذراع  
 بدرهم فالبيع جائز اتفاقاً لانه بيان جملة  
 الدرهم ما راع الثمن معلوماً وبيان جملة  
 الثمن ما راع جملة الدرهم معلومة كذا في  
 الجامع الصغير لقاضيان اه

باع المذروع هكذا) أي هي الجملتين ولم يقل كل ذراع أو ذراعين هكذا سمع البيع  
 فان وجد المشتري ثمنا أخذ به بكل الثمن بلا خيار وان وجد أقل خبر ان شئ  
 (أخذ الأقل بالكل) أي بكل الثمن (أوترك) لان الذرع وصف في الثوب لا بع  
 كونه مفعلة عرضية بل بل هو في اهلاك الفقهاء ما يكون ثامنا لشيء غير منفصل عنه  
 اذا حصل فيه بزيادة حسنا وان كان في نفسه جوهرا كذراع من ثوب أو ثياب  
 دار كسابق في الأيمان فاذ ثوب واحد عشر مائة ذراع ومائة عشر دراهم اذا انقسم  
 منه ذراع لمائة ذراع نسبة بخلاف المكيلات والعدد بان فان بعضا منها يسمى قد  
 وأصلا ولا يقيد انضمامه الى بعض آخر كالألحمة وع فان حنطة هي عشرة أقد  
 اذا سوت عشرة دراهم كانت التسعة منها مائة ذراع وتسعة وقد اختلفوا في نسب  
 الوصف والاصل والكل راجع الى ما ذكرنا والوصف به. هذا المعنى لا يقوله شيء  
 الثمن كالخرف الحيوان الا اذا كان مقصودا بالتناول كما سبقت (وأخذت)  
 المشتري (الاكثر لانها راسم) لانه وصف قد كان كما اذا باعه مع ثوبا فاذ هو س  
 (وان باع المتفاوت هكذا) أي هي الجملتين ولم يفصل (صع) البيع (في الكل  
 حتى اذا تساوى المبيع والثمن لزم البيع لمعروفة كل منهما (لا الأقل والاكثر  
 قال في غاية البيان تقبلا عن الاختصاص اذا قل بعك هذا القطع على أنه نحو  
 راسا وهذا العدل على أنه نحو ثوب بائنا فالبسع جائز لان جده المبيع والثمن  
 صار معلوما بالتسمية فاذا وجد المبيع زائدا أو ناقصا فالبسع فاسد لان الزيادة لم ي  
 علم القدر فيصير كأنه باع ثوبا من أحد ونخبين وهذا فاسد لانه مجهول متفاوت  
 وان كان ناقصا فيحتاج الى أن يسط حصص الثوب الناقص وهي مجهولة ففسدها به  
 وهكذا في سائر ما يختلف قيمته (وان زاد) أي في بيع المذروع بعد ذكر الجملت  
 (كل ذراع بدرهم) لم يتعرض لذكر المبررة لماذا كران الحكم لا يختلف هنا  
 بين ذكره في القديسين تركه لانه في التفاوت (صع في الكل) لماذا كران (فان وجد  
 أقل أو واحد تراخى الأقل بالأقل أو ترك) في الصورة الاولى لان الوصف وان  
 ثامنا لا يقابله شيء من الثمن صار هذا أصلا بفراده بذكر الثمن فاهم قالوا الوص  
 يقابله شيء من الثمن انما كان مقصودا بالتناول حقيقة كما اذا قطع البائع يداله  
 المبيع قبل القبض وسقط نصف الثمن أو حكم الخلق البائع كما اذا حدث عيب  
 عند المشتري أو لحق الشارع كما اذا انحاط المشتري الثوب المبيع ثم اطاع على عيب  
 يكون الوصف قسط من الثمن فاذا صار أصلا ووجدناه ناقصا ثبت ان خيارا  
 أحدهم يحسنه وان شاء ترك لتفرق الصفقة عليه أو لفوت الوصف المرقوب ف  
 (وفي الصورة الثانية أخذ) (الاكثر بالاكثر أو فسخ) لانه ان حصل له الزيادة  
 المبيع لزمه زيادة الثمن لماذا كرهه كان نقصا بشيء به ضرر في تغييره فلو أخذ به بال  
 لم يكن عاملا في معنى القسط وأغتنال في الاولى وترك وقال هنا وفسخ لان الميب  
 لما كان ناقصا في الاولى لم يوجد المبيع فلم ينقد المبيع حقيقة وكان أخذ الأ  
 بالأقل كالبسع بالتعاطي وفي الثانية وبعد المبيع مع زيادته هي ناسخة في الحقيقة  
 فتدبر (وان وجدته) أي المذروع (عشرة ونصف أو تسعة ونصف) أخذ في الأ

(قوله في الصورة الاولى) هي ماذا  
 وجد ما قل (قوله في الصورة الثانية)  
 هي ماذا وجد ما أكثر

عشرة فلا خيار في الثانية تسعة) أي بالخيار وقال أبو يوسف في الأول يأخذ  
 بأحد عشر بالخيار وفي الثاني عشرة فيقال محمد في الأول يأخذ بعشر ونصف  
 بالخيار وفي الثاني تسعة ونصف فيه لأن من ضرورة مقابلة الذراع بالذراعهم مقابلة  
 نصفه بنصفه فيجوز عليه حكم ما ولا يوجب في الأصل وأما الخسار  
 ذراع من ثمة ثوب وقد انتقص وله أن الذراع وصف في الأصل وأما الخسار  
 المقدر بالشرط وهو مقيد بالذراع فإذا عدم عاد الحكم إلى الأصل وقيل في  
 الكبرياء الذي لا يخاف جوارحه لا يطيب للشترى ما زاد على الشروط لأنه حينئذ  
 كالخروج حيث لا يضره الفصل فيجوز بيع ذراع منه (وإن زاده) أي المقصد  
 المذكور (في بيع المتفاوت مع في الأقل بغيره وخير) لأنه لما بين لكل منها ثمة  
 كان كل منهما مباحا في العدد الموجود ولكنه خسر لتفرق الصفقة عليه (وقد  
 في الأكثر) لأنه إذا كان زائدا تبقى الجملة في المرد والمختلف فيرد إلى القراع  
 (مع بيع عشرة أسهم من مائة سهم من دار) أجماعا (لأشهر أذرع من مائة  
 ذراع منها) عند أبي حنيفة وهذا ما نزل ذكره في غاية البيان نقلان عن المصدر  
 الشريف والامام الغني أن قولهما يجوز البيع إذا كانت الدار مائة ذراع وبه فهم  
 هذا من تعليلها ما يوضح حيث قال لأن عشرة أذرع من مائة ذراع حشر الدار فاشبه  
 عشرة أسهم من مائة سهم وله أن البيع وقع على قدر معين من الدار لا على شائع  
 لأن الذراع في الأصل اسم لشعبة ذراع بها واستعمل هنا ليحصل وهو معين  
 لا مباح لأن المباح لا يتصور أن يذرع فإذا ربحه ما يملكه وهو معين لكنه مجهول  
 الموضع بطل العقد (والقول على أنه ما روي أن قالوا أحدهما مروي) يسكون الزاد  
 (وإن بين من كل) لأنه جعل القبول في المروي شرط جواز العقد في المروي واشترط  
 قبول المدوم في العقد نفسه

(فصل) أعلم أن ههنا أصولا الأول أن كل ما هو متناول اسم المبيع هو ما يدخل  
 في البيع وإن لم يذكر صريحا والثاني أن كل ما كان متصلا بالبيع اتصال قرار  
 كان تابعه داخل في المبيع وما انفلا قالوا إن ما وضع لأن يفسده البشر بالآخر  
 ليس باتصال قرار وما وضع لأن يفسده هو اتصال قرار والثالث أن ما لا يكون  
 من القيمين أن كان من حقوق المبيع ومراقبه يدخل في البيع بذكرها وما انفلا  
 إذا تقرره هذا فنقول (لا يدخل الدار شراء بيت بكل حق له ونحوه) أي بمراقبه  
 وبكل قليل وحسب خبره وفيه أوجه لأن البيت اسم لما ساق فيه والعلو مثله والتي  
 لا يتبع مثله فلا يدخل فيه إلا ما تنصص عليه (ولا) يدخل العلو أيضا بشراء  
 (نزل الآية) أي بالقبض المذكور لأن المنزل اسم بين الدار والبيت إذ نافي فيه  
 مراقب السكنى بنوع قصور بانتهاء منزل الدار وبقيته فاشبه بالدار يدخل للعلو فيه  
 بما عتد كالحقوق ولشبه بالبيت لا يدخل فيه بدونه (ويدخل هو) أي العلو  
 (والبناء ومقتناض غلق متصل) باب الدار بخلافه المفضل وهو القفل فانه  
 ومقتناضه لا يدخلان بهذا القيد (والكتف بشراء دار محدودها بدونه) أي بدون  
 ذكر ذلك القيد أما العلو لأن الدار اسم لما يدار عليه المسدود والعلو منها وكذا

(قوله وله) يعني به الامام وهو دليل أصل  
 المسئلة (قوله في بيع المتفاوت) يعني  
 كما إذا باع عدلا

(فصل)

(قوله والبناء مفتاح على متصل  
 والكتف بشراء دار الخ) أقول وكذا  
 يعني بشراء بيت ومنزل ولم أقف على نقل  
 فيه ما روي في التنازعانية أنه يدخل  
 في شراء البيت ولما كانت الدار اسما  
 للحرمة فتوهم عدم دخول البناء نص  
 عليه لأن البناء وصف ذاتي فيه فدخل  
 ذلك ضرورة وأما البيت والمنزل فحققتما  
 لا تكون إلا بالبناء فلا احتياج لذلك  
 والنص على دخوله

البناء وأما المتنازع فلأن الحق المتصل بزمونها وأما تنازع دخول في بيع التنازع فلا  
تسمية لأنه كالحزب منه إذ لا يهضمه إلا به والقفل ومقتضاها لا يدخلان والبيع المتصل  
بالتنازع يدخل ولوعن خشب لأغبر المتصل والدمير بالسلم كذا في الكافي (لا أي  
لا يدخل في بيع الدار) الظلة والطريرق والشرب والسيل (لا أي) أما الظلة فلا لأنها  
متصلة على هواها والطريرق فأخذت حكمه بأما الطريرق والشرب والمسيل فلا لأنها  
خارجة عن الحدود ولكنها من الحقوق فتدخل بذكرها وتدخل في الحارة فلا  
ذكرها لأنها تنفذ لا تتنازع ولا يحصل إلا به. لاف البيع لأنه قد يكون لقضارة  
(ويدخل الشجر) وإن لم يصب (لا الزرع) إلا بالسمة (بشراء الأرض) لأن  
الشجر متصل بها القرافة شبه الناصر الزرع متصل به للفصل فاشبه متاعا فيها (ولا  
الشجر وبشراء صحيرة) لأن الاتصال وإن كان شلقا فله قطع ولا قطع له فصار كالزرع  
(الابنك ما فيها أرضها) لأنه حيث لم يكن من المبيع (لا بصحوقها) لأنه ليس منها  
(لا يصح بيع الزرع قبل صيرورة بقاء) لأنه لا يمتنع به وتامم فلا أرض فيكون  
كالوصف فلا يجوز إيراد العقد به بالقرادمان على أن يذكره إلى أن يذكر  
لم يجوز كذا الرطة والبقول (وبعد البيع امرط تخليق المشتري) أي قطعة أرض  
القول بأن يقطعه أو يرسل عليه دابته أو تأكل خبثه فيبيع لأن التمرط مقتضى  
العقد فلا غشده ويجوز بيع حصته من شريكه (وجود المقتضى) وعدم المانع  
لأنه لا يظن أنه كالأصل لا اختلاط ما بينهما (مطلقا) أي ما جعله أو أن الحصاد أولا  
(ومن غيره) غير أنفه أن لم يفسح إلى الحصاد) لأنه حقيقة ثم نقل إلى الحواز كذا  
بيع الجذع في السقف ولم يفسح المبيع حتى أخرجه وسلم ولو كان الأرض والزرع  
مشتركا فباع نصف الأرض مع نصف الزرع من شريكه أو أحسنه فبشر ما شريكه  
حاز وقام المثلثة ترى مقام الدائع ثم يبيع نصف الزرع بدون الأرض فلا يجوز  
موضع كان لصاحب الزرع حتى القرافة بارز في ملك نفسه أما إذا كان  
متبع ما في الزراعة كالغصن فباع نصفه كذا في الغلاء (كذا منصرفه) كذا  
كله أي حاز فيه أيضا أن لم يفسح إلى الحصاد إذ حيث رقع العصاد (باع سهمه فيها  
درة لم تدخل في البيع) يعني اصطاد به كذا في علم أدرة ذلك السهم والدره تشبوت  
بالدليل ما أفلح ما لم يتمكن لم تدخل الدرة في البيع لأنها ليست من أجلها كذا في  
في الداية والكافي في باب الركا (مع بيع البر في سبيله والمباذلة) فتشبه باللام  
والقصر وإذا بذلت الماقله بالمخف فبذل اللام كذا في التصالح والأرزو والسهم في  
تشرها الأول (وكذا الجوز والأرزو المستحق) وقال الشافعي لا يجوز ذلك كله وله في  
بيع السبلة قولان وعندنا يجوز بيع ذلك كله أن الموقوف عليه مستور عما لا منفعه  
له فاشبه تراب الصاغة إذا بيع مجبه ولما مرى من النبي صلى الله عليه وسلم أنه  
غشى عن بيع النخل حتى يزهى وعن بيع السبل حتى يبيض وبأن الصاغة وحكم  
ما بعد القاية بخلاف حكم ما قبلها قال في القناعة وفيه نظر لأنه استدلال بفهم القاية  
والأولى أن يستدل بقرينة نهي فان النهي يقتضي المنع وأقول فسه بحث لأن  
الشرعية التي يقتضيها النهي من الأفعال الشرعية هي مشروعة الأصل مع عدم

(قوله لأغبر المتصل الخ) كذا قال  
الزباني ثم قال وهو ذافي مرفوع م وفي  
هرق أهل مصر به فهو أن يدخل  
السلم دار كان متصلا (قوله لا أي  
لا يدخل في بيع الدار الظلة الخ قوله لا أي  
به) أقول وكذا الظلة المساوون لم يذكر  
أمرافق لا تدخل كما في الخامسة (قوله  
ويدخل الشجر) أقول ولو غير شجر  
أو غير أنافه ما يدخلان على الأصح كافي  
البرهان وما كان منه في الأرض من  
الكراث يدخل في البيع المطلق على  
الصحيح لأنه يبي في سبيل بقوله التصبر  
لأنه كان ظاهرا كافي فاضخان (قوله  
ولا التمر) أقول وإن لم يكن له قيمة في  
الصحيح وكون البايع كافي البرهان والورد  
ورق الثوب والأتس ونحوها كالتمار  
كافي شرح المجمع (قوله وبعد ما يبيع)  
يعني بعد صيرورة بقاء (قوله كذا منصرفه)  
باع كله أي ذبعه أيضا أن لم يفسح إلى  
الحصاد الخ) أقول بخلاف هذا أما قلده  
من محبة بيع الزرع إذا صار بقاء (قوله  
مع بيع البر في سبيله الخ) أقول وهذا  
بخلاف ما بين الظن وزر الطبع وروى غير  
هذه له جهة إطلاق اسم ذلك المبيع  
على ما اتصل به من التبرو المبيع والظن  
لا يقال هذا بزبل بطبع وكذا البايع فلا  
يبيع المبيع أما الخطأ وإن كانت في  
سبيلها يبيع أن قال هذه مخطئة وكذلك  
ما مر الحدود في سبيلها لم يذم  
وهذا الأرزو يلزم البايع بخلافه من سبيله  
بداية وتدبره في المختار كافي البرهان

(قوله فأنفها) لفظة زائدة مجازاً فيها  
تستقيم العبارة ألا يصح مع ما قوله أن  
كانت فاقمة بزورها لأنه لا يتصور رد التلف  
(باب خيار الشرط والتعيين)

(عوله) وأراد بالاول أن يكون الماخذ مختاراً  
بين قبول الماخذ وردة (أقول) وهو موضوع  
للفسخ عند نال الاجازة فاذا مات الفسخ  
لزم العقد وقال الامام مالك رحمه الله  
تعالى للاجازة فاذا مضت المدة فانت  
الاجازة فينتفع بالعقد كما في البرهان  
(قوله وقدمه) ما على باقي الخيارات  
لانها باعتبار اشد الحكم (أقول) هذا  
مسلم في خيار الشرط أما خيار التعيين  
في حكم استداؤه فيه فمبطل فأن أحد  
ما فيه التعيين غير ممنوع الحكم فأنه  
أنه غير في بيان ذلك بناء على القول بأنه  
لا شرط في هذا العقد خيار الشرط كما  
ذكره في الجامع الكبير وقال الحراني لا  
هو الصحيح أما على القول بلزوم خيار الشرط  
فهو كاه وفي الجامع الصغير وقال شمس  
الاعنة والصحيح فمطلب امتناعاً (قوله)  
فاستدأنا كما انما قال اشترت على ثلثي  
بالبحار (أقول) بخلاف هذا ما في الثانية  
وحل اشترى شيئاً بقبضه ثم قال له البائع  
بعد أيام انت بالخيار فله ان خيار ما لم ي  
المجلس ويكون هذا جازة لقوله لك اقالة  
هذا البيع اه ثم قال اشترى ثلثي وأشرط  
الخيار لنفسه ولم يذقت كان له ان يفسخ  
البيع (قوله أوعى) اني بالخيار يا أبا  
أقول مقتضى قوله لم لو حلف لا يكلمه  
أما ما يكون على ثلاثة ان يصح ويصرف  
التي اقتضها الكلام العاقل وصرافين  
الثاني والثالث الفسخ بينهما (قوله فلا  
يوجد البيع ما لم يرض) أقول لو قال فلم  
يلزم البيع ما لم يرضه لكان أولى فتأمل

مشرع الوصف وهو من الفساد الدليل بقيد خلاف المدهى لان المدهى جهة  
البيع والدليل بقيد فساد بل المصواب أن يقال ان الاستدلال به معنى هل ما قال  
صاحب المجموع في البدائع ان الزامه عند قبيل الاشارة لا للفرق أو على ما قال  
صاحب التلويح في بحث الخيار وهو القبر جميع أن مفهوم الثاني متفق عليه (و) مع  
يبيع (ثم قولا لم يفسحها) لانها لم يفسخها جازاً أو لا (ولزم) على المشتري  
(قطعها) اذا اشترى ما طاعة أو بشرط القطع (وترطاً) أي على التمسك بحال  
البيع (يفسده) لأنه شرط لا يقتضيه العقد وفيه فسخ للمشتري (وجده) أي الثمن  
(ز) يوافق له استرداد الباقية وحسبها (أي بالثمن) يعني اذا باع سلمه بثمن فله  
حق حبسها حتى يمتو في ثمنها ما سها إلى المشتري هل حقه في الحبس وليس له  
استرجاع الباقية وانما له المطالبة بالثمن فلو قبض الثمن وسلم المبيع ثم وجد  
الثلثين ز يوافق لم يكن له استرجاع الباقية وانما له المطالبة ببقية وقال يفر له ذلك  
(قبض ز يوافق المباد) يعني كان له أن يجردها من جيلها فاستوفى ز يوافق على  
فان انما يفسد فأنفها (ثم علم) ان ز يوافق (ان كانت فاقمة ترد لها ولو لم يرد لها ولو لا)  
أي وان لم تكن فاقمة سواء كانت لها المكاة أو مستمكة (لا) أي لا يرد ولا يسترد  
وقال أبو يوسف يرد مثل الزوف ويرجع بالبدل الى الرجوع بالنقصان باطل  
لاستزاعه الى ياول وجهه لا بطلان حقه في الجوده لعدم رضاه فكان النظر فيما هيده  
ولما أن قضاء الدين حصل بقبضه ففسخ حقه بعد العلم حقه في فسخ ذلك القضاء  
وهو متع هلاك ما به حل القضاء وانما قال ز يوافق لأنها لو كانت رصاماً واستوفت  
ز يوافقاً وانما قال ثم لم لا يوعى عند القبض انها متوقفة سقط حقه (اشترى شيئاً)  
وقبضه ومات مغل قبل قبض ثمنه فالبائع أسوة الفرماء) يعني اشترى شيئاً بقبضه  
ولم يقد الثمن حتى مات مغل فالبائع أسوة الفرماء بقبضه ولا يصحكون  
البائع أسوة وعند الشافعي هو الحق به وانما قال قبضه أدل لم يقبضه فالبائع الحق  
به اتفاقاً

### (باب خيار الشرط والتعيين)

اعلم أن البيع قارة يكون لازماً وأخرى غير لازمة واللازم ما لا خيار فيه بعد وجود  
شرائطه وغير اللازم ما فيه الخيار ويكون اللازم أقوى قدمه ثم ذكر خيار الشرط  
والتعيين وأراد بالاول أن يكون الماخذ مختاراً بين قبول الماخذ وردة وأراد  
بالثاني أن يشترى أحد الشيئين أو الثلاثة على أن يمين اياها وقدمه ما على باقي  
الخيارات لانها ما كان استداؤه الحكم ثم ذكر خيار الزونية لأنه يمنع تمام الحكم  
وأشتر خيار المبيع لأنه يمنع لزوم الحكم وخيار الشرط أنواع فاسد وفاقا كما اذا قال  
اشترت على اني بالخيار أو على اني بالخيار يا أبا أو على اني بالخيار يا أبا أو على اني  
وهو ان يقول على اني بالخيار ثلاثة أيام فسادونها ويختلف فيه وهو ان يقول على اني  
بالخيار شهر أو يومين فانه فاسد عند أبي حنيفة وزفر الشافعي وجاز عند أبي يوسف  
ومحمد (جاز) أي خيار الشرط (للتعيين) أي لكل منهما (مما) أي لا يوجد البيع

ما لم يرضيا (واحدهما وشرهما) كما ساقى (الى ثلاثة ايام) أى الى آخره القول  
على الله عليه وسلم لبيان مقتضاها بآيت فقبل لا خلا به ولى الخيار ثلاثة ايام  
وسه الاستدلال ان شرط الخيار هنا يقتضى التقيد وهو لازم فيكون مقتضا  
له ليحكم به جواز هذا النص الدال على الخيار في البيع والشراء بآيت على  
خلاف القياس فيقتصر على المدة المذكورة نفسه (لا أكثر) وقال يجوز اذا سمى  
مدة معلومة (وان أجاز) أى من له الخيار بعد العقد الى أكثر من ثلاثة ايام (فيها)  
أى في ثلاثة ايام (حاشا) البيع لزوال المفسد قبل تفرغه (ان شئى) لم يذكره بقاءه  
كما ذكر في الوفاة إشارة الى انه ليس من صور خيار الشرط حقيقة لتفرغ عليه بل  
أوردوه مقصده لانه في حكمه معنى (على انه ان لم يتقاع الثمن الى ثلاثة ايام فلا بيع  
معه الى أكثر الا ان يتقدمه في الثلاثة) قالوا لان هذا في معنى اشتراط المساواة  
الخارجة من مسمى الانقضاء عند عدم التقيد فخرنا عن المطالبة في الدعوى فيكون  
مقتضاها أقول برده على ظاهره انك قد عرفت ان النص الوارد في شرط الخيار مختلف  
للقياس وقد تفرق كتب الأصول بان ما ثبت على خلاف القياس فغيره عليه  
لا قياس ودفعه ان المقرر في كتب الأصول عدم حواز القياس الجلى على ما ثبت  
بخلاف القياس الخفى اذ قد تقرر فيها ايضا جواز الخافى حكم ثبت على خلاف  
القياس بغيره بطريق دلالة النص وطريق الاستحسان الذى هو القياس الخفى  
وكل منهما محتمل ههنا كما لا يخفى على الناظر المتأمل (ولا يخرج المبيع بخيار  
البائع عن ملكه) لان عام هذا السبب بالرضا ولا يتبع مع الخيار ولهذا وافقته  
السامع نفذ ولا عاقل المشتري التصرف فيه وان قضيه باذن البائع (فان قضيه  
المشتري فهلك) في بدعي مدة الخيار (فمن قيمته) لانقضاء البيع بالاك لا لانه  
كان حقوقا ولا نافذ بدون المحل فبقى مقبوضا في يده على صوم الشراء وقبضه القيمة  
ولو هلك في يده بالبائع هلك عليه وانقص المبيع ولا شئ على المشتري كما في البيع  
المطابق (ويخرج) المبيع عن ملك البائع (بخيار المشتري) يعنى اذا كان الخيار  
للمشتري فقط يخرج المبيع عن ملك البائع لزوم البيع في جانيه باقتضاء الخيار  
(فان هلك) المبيع (عنده) أى المشتري (فمن الثمن) فان الله لا يخلو عن  
مقدمة عيب وسأنى انه اذا دخله عيب عتق الرذ واذا عتق لزوم العقد ومن فازم  
الثمن المسمى بخلاف ما اذا كان الخيار للبائع لان الخيار اذا كان له لم يملك البيع  
وقوف كما في رزم القيمة (ولا يملكه) أى لا يملك المشتري المبيع وقال يملكه لانه  
خرج من ملك البائع فلو لم يدخل في ملك المشتري كان ملكا لا مالا ولا نظير  
له في التفرع وله ان الثمن لم يخرج عن ملكه فلو دخل المبيع في ملكه لا يجمع  
البدلان في ملك شخص واحد حكما بالمعاوضة ولا تغيره في الشرع ورجح هذا بان  
الخيار وانما خرج فطر المشتري ليتردى فيقف على المصلحة فلو دخل في ملكه وما  
كان عليه لانه بان كان المبيع قريبه فيبقى عليه (وله) أى لعدم ملك المشتري  
لمبيع (فروغ الاول) واشترى زوجته بنى النكاح لعدم ملك المبيع المنزل له  
(الثاني ان وطأها) أى وطأ المشتري بالخيار وزوجته (جائزه درهما) لان واطئه

(قوله) وان أجاز فيها جاز البيع لزوال  
المفسد قبل تفرغه) أقول هذا عند أهل  
الفرق من اصحابنا من يفتى  
فاسد ابتداءه لظاهر دوام الشرط وعند  
شمس الأئمة وفتر الاسلام والخريصانيين  
ينعقد وقوفه بالاستقاط قبل الرابع  
ينعقد به ما هو هذا الوجه كافي البرهان  
وذكر وجهه (قوله) ولا يخرج المبيع  
بخيار البائع ويخرج بخيار المشتري (الخ)  
أقول هذا الحكم فيما اذا اقر أحدهما  
بأنه بائع وأما لو كان الخيار له ما جازا فلا  
ثبت حكم العقد أصلا كافي اغتنية ثم  
قال ولو كان البيع بشرط الخيار له ما  
ثبت أحد هذه الزم البيع من جانب  
والآخر على خياره اه

بالسكاح لاعلاء البعير ليمتنع الرد (الاف البكر) لانه قبيح وسيأتي أنه يبطل الرد  
 (الثالث ان اشترى قريه لا يمتنع عليه في المدة) لعدم الملك فيها والعق مرتب  
 عليه (الرابع كذا) أي لا يمتنع ابتداء من شراء فائل ان ملكك عبدا فهو حي  
 لعدم وقوع الشرط (الخامس جفتها في المدة لا يمتنع الاستبراء) لانه انما يجب  
 به دشوت الملك ولم يثبت (السادس ان ردت الامه المشتراة) أي بالخيار  
 (على البائع فلا استبراء عليه) اذ لم يملكها المشتري ليمتنع المالك فيجب الاستبراء  
 (السابع من ولدت في المدة بالنكاح لم تصرام ولد) يعني ان اشترى زوجته بالخيار  
 فولدت في أيام النكاح في هذا المبيع لم تصرام ولد للشترى فيملك الرد وانما قلنا في  
 هذا المبيع لانها ولدت في هذا المبيع لم تصرام ولد للشترى لم يبيع و يبطل الخيار لان الولاد نصيب  
 (الثامن انه) أي المبيع بالخيار (يملك على البائع ان يقبضه المشتري باذنه  
 وأوده عنده) أي عند البائع لا يرتفع القبض بالرد لعدم الملك (التاسع نفي  
 خيار ما ذون شري وأبراه بانه من غنه في المدة) أي ان اشترى عبدا ما ذون شيئا  
 بالخيار وأبراه بانه من غنه في مدة الخيار نفي خياره لانه لما لم يملكه كان ردده في  
 المدة امتناعا عن التملك ولما ذور ولا يترك فانه اذا وحب له شيء فله ولا يمان  
 لا يقبله (العاشر يبطل شرط من ذى خيار بالخيار ان اسلم) لثلاثة اقسامها أصلا  
 باستقاط خياره (ومن له الخيار) سواء كان بالتمام أو مشترى بالواجبين فله ان ينفع  
 وله ان يحصر فاذا اراد الاشارة (يجزى بالعلم صاحبه ولا نقض بدونه) أي بدون  
 علمه ولو كان غائبا قال أبو يوسف والشافعي له النقض ايضا بدونه كالأجازة ولانه  
 مسلط عليه من قبله ولما لا يشترط رضاه كالوكيل بالبيع فان له ان يتصرف فيما  
 وكل به بالعلم الموكل لانه مسلط من قبله ولعمامة تصرف في حق الغير بالرفع ولا  
 يعسر عن الضرر لان الخيار ان كان للبائع جاز ان يعتمد المشتري تمام العقد  
 فتصرف فيه فيلزمه غرامة القصة بل لا للمبيع وان كان للشترى جاز ان لا يطلب  
 البائع لساعته مشترا وهذا نوع شرط رتبته وقى على علمه كمثل الوكيل بخلاف  
 الاجازة اذ لا الزام فيها مع أنه موافق له فيها ولا نسلم أنه مسلط عليه من قبله كمن  
 وهو بنفسه لاعلاء القبض وانما ينقض ليكون العقد غير لازم وهو عرض بان  
 ما ذكرتم من الزام الضرر وان دل على اشتراط العلم ولكن عندنا ما ينفع وهو انه  
 ان لم يتفرق بالنقض (عما احتجى من ليس له الخيار الى معنى المدة) فيلزم البيع  
 احبب بانه ضرر عرضي به منه حيث ترك الامتناع باخذ الكفيل بحامه الغصة  
 (وان نقض العقد) من له الخيار (فردعه) أي علم الاضرار القبض (في المدة  
 انقض) العقد لصول العلم له (والا) أي وان لم يعلمه في المدة بل بعد هذا (تم  
 العقد) انتهى المدة قبل الفسخ (ولا يورث هذا) أي خيار الشرط بمعنى ان العقد  
 لا يفسخ به مع الارث كما كان ينفع: فمخ المورث حال حياته فاذا كان بالخيار  
 للبائع ومات ملك المشتري المبيع ولا نازعه وارث البائع واذا كان للشترى  
 ومات ملك وارث المشتري بالخيار فان قيل كيف يملكه الوارث والمورث لم يكن  
 مالكا قاتل عند الموجب لملك كان موجودا في حقه ولكن الخيار كان مائنا

(قوله الا في البكر) يعني اذا كانت هذه  
 ازال عذرهما (قوله ولا ينقض بدونه) أي  
 بدون علمه) أقول هذا انقض بالقول  
 (قوله وقال أبو يوسف واشافعي له انقض  
 أيضا بدونه) أقول بحمل الاختلاف في  
 النقض بالقول اما القبض بالفعل كالبيع  
 والعق وتواجه الوطء ودواجه بشهوة  
 منه في لا خلاف في جوازه مع غيبة  
 الآخر كما في السراج والبرهان (قوله  
 ولا نه مسلط عليه من قبله) أو ان نقض  
 معطوفا عليه وليس وفي معنى النسخ لم  
 يثبت وهي سائلة من الاعتراض فتأمل



(وهو وجوب بيعه ووجوب ربحه)  
أقول في الأرض في هذين الخيارين  
فيه نظر لخالقته كلهم من أن الأرض جاز  
في خيار التبعين والبيع فتأمل (قوله  
وشروط أحدهما التبعين وما جاز)  
أقول ولا يتقدم أحدهما بل لكل منهما أن  
يشترط لنفسه (قوله فإذا اجتمعا كان  
التفويض أولى) أقول هـ ذاع على الأصح  
وهو رواية كتاب المأذون كمال البرهان  
(قوله كذا في المكافئ) أقول وفي التبعين  
مع زيادة ولا يفرق بين أن يكون الخيار  
للمائع أو لشيء تـ (قوله معنى اشتري  
فوبى على أن يأخذها بمأشاه) ظاهره  
أن الشراء وقع في الجبيع ابتداء وقال  
الزباني وهو أن يبيع أحد البعدين أو  
الثنتين على أن يأخذها بمأشاه اهـ  
وقال في البرهان أو اشتري فوبى من تـ  
أومن ثلاثة على أن يـ من أمثاله اهـ  
فهذا اختلاف لما صوره المثلة والأصواب  
ما صوره الزباني والبرهان لأن المتضمن  
عليه أن أحدهما مضمون عليه بالثمن  
والآخر ما تفي يده لقبضه باذن مالكة  
لا على عدم الشراء اهـ وهذا لا يتأتى  
الفيما إذا اشتري أحدهما فليتأمل

فإذا دخل الخيار في حق الوارث ظهر أثر الموصى لملك فتدبر وقال الشافعي يورث  
عنه لأنه حق من حقوق البيع كخيار العيب والتعيين واجبوا أنه لو مات من عليه  
الخيار وهو من لا خيار له بقي الخيار ولأن الأرض فيما قبل الانتقال والخيار  
ليس الاشمية وأراد قولاً يورث في خيار العيب والتعيين كما ساقى (ولا يورث أيضاً  
خيار الرتبة) لأنه أيضاً ليس الاشمية وأراد من أن المشتري لو مات قبل الرتبة  
فليس يورثه الرد بعد ما كما كان له (و) لا خيار (التعيين) لما ذكره ثبت  
لوارث ابتداء لا اختلاط ملكه على الغير وإذا بطل الخيار لزوم البيع وتم (و) لا خيار  
(العيب) بل المورث استحق للبيع ما لم يملك الوارث إقامته مقامه وله فائدت  
له الخيار فيما تعيب في هذا المائع بعد موت المورث وإن لم يثبت للمورث (شرطه)  
أي الخيار (أحدهما) يعني أن أحداً للعاقدين إذا شرط الخيار (الغيرهما) جاز (فاي)  
من العاقدين والتدبر (أجاز وتقتض مع) استحساناً والقياس أن لا يصح وهو قول  
زفران لا خيار من أحكام العقد فلا يصح اشتراطه فغير كائمن وجه الاستحسان  
أن الخيار لغير العاقدين ثبت بالنسبة منه فقدم الخيار للعاقدين اقتضاه فحصل هو نائباً  
عنه بتعديدها لغيره فذلكون لكل منهما الخيار (وفي إجازة أحدهما) من الأصل  
والذات (وتقتض الاستحسان الأول) لوجوده في زمان لا زمانه غيره فيه (وفي  
المعنى) أي أن نخرج الكلامان منهما ما يعتبر تصرف العاقدين في رتبة لأن النائب  
بعدمه التصرف عنه وتصرف الناقد في أخرى لأن الجاز يلحقه بالتفويض  
والمقتضى لا يلحقه الإجازة فإذا اجتمعا كان (التفويض) أولى كذا كالحرم مع  
نكاح الأمة إذا اجتمعا كان نكاح الحر أولى لأنه يرد على نكاح الأمة بالعكس  
ولأن الاحتياط فيه إذا لم يوجب الحرمة على المشتري والإجازة توجب الإباحة  
والحرم راجع على المبيع (يا عبيد بن الخيار) أحدهما أن يفصل أي الثمن  
(وعين) أي محل الخيار (مع) أي العقد (والأول) وهذا على أربعة أوجه أحدها  
أن لا يفصل الثمن ولا يعين ما فيه الخيار وهو فاسد بل هو العاقبة المبيع والثمن لأن  
ما فيه الخيار كان خارجاً عن العقد لأنه مع الخيار لا يتقدم في حق الحكم فبقي الداخل  
فيه أحدهما وهو مجهول وثانيهما أن يفصل الثمن ويعين ما فيه الخيار وهو جائز  
لأن المبيع والثمن مع المومين وقبول العقد فيما فيه الخيار وإن كان شرطاً  
لانعقاد العقد في الآخر كرهه غير مفسد لكونه محلاً للبيع كالمع بين قن ومدير  
والثالث أن يفصل ولا يعين والاربع عكسه وهو فاسد بغير ما لجهالة المبيع أو  
الثمن وإن اشتري كلياً أو رزماً أو عداً واحداً على أنه بالخيار في نصفه مع فصل  
الثمن أولاً لأن النصف من الشيء الواحد لا يتفاوت فقيمة أيضاً لا تتفاوت فإذا  
كان ثمن الكل معلوماً كان ثمن النصف أيضاً معلوماً فابيع معلوماً إذا اشترى  
لا يمنع الجواز كذا في المكافئ (ومع التفسير فيما دون الأربعة) وهذا الخيار  
التعيني يعني اشتري فوبى على أن يأخذها بمأشاه عشرة جاز وكذا الثلاثة  
استحساناً وإن كانت أربعة فقد وهو القياس في الكل لجهالة المبيع وهو قول زفر  
والشافعي وجه الاستحسان أنه في معنى شرط الخيار إذا الجواز أنه لا حاجة إلى التأمل

(قوله ثم قبل بشرط أن يكون في هذا العقد خيار الشرط) قال التكال اختلف المشايخ فيه قبل فهم كما هو المذكور في الجامع الصغير تصويرا على ما ذكرناه ونسبه فامضنا إلى أكثر المشايخ وقال شمس الأئمة في جملعه هو الصحيح (قوله وقيل لا بشرط) هو المذكور في الجامع يعني الجامع الكبير والمذكور في الجامع الصغير من الصور وقع اتفاقا لقسما وصحة فخر الإسلام وقال الصحيح عندنا أنه ليس بشرط وهو قول ابن شصاع اهـ (قوله وإذا لم يذكر خيار الشرط لأدمن فوقيت خيار اثنين بالثلاث الخ) أقول وكذا ذكره الزياتي ثم قال بعد مقال العبد الضعيف عفا الله عنه إذا لم يذكر خيار الشرط لا يعنى لتوقيت خيار التعيين بخلاف خيار الشرط فإن التوقيت فيه يفيد لزوم العقد عنه معنى المدون في خيار التعيين لا يمكن ذلك لأنه لازم في أحدهما قبل معنى الوقت ولا يمكن تعيينه بمعنى الوقت بدون نفسه فلا فائدة لشرط ذلك والذي يغلب على الظن أن التوقيت لا بشرط فيه اهـ أقول في الزياتي معنى خيار التوقيت وفائدة عند عدم شرط اختياره لم باعتبار ما ذكرنا من أسباب المعنى والفائدة عنه أصلا فقلنا أن يقول لا نسلم ذلك بل لمعنى وفائدة همه ادفع ضرر الدائم لما يلحقه من مغل المشتري التعيين إذا لم بشرط فقصت على البائع نفسه وتصرفه فيما يلحقه اهـ ثم إن المصنف رحمه الله لم يذكر ما انشأ شرط خيار التعيين للبائع وقد اختلف المشايخ فيه فذكر المكره في مختصره أنه يجوز استعسانا قالوا وبه أشار في الزيادات وذكر في الجرد أنه لا يجوز اهـ

لخيار الأرفق والأوفق مع أنه مخالف لما تنصى العقد قلنا يحتاجه إلى احتسار من يتق به أو من يشترط له فجوز البيع على هذا الوجه دفعا للحاجة والجهالة أيضا فوجب الفساد إذا كانت مفضية إلى النزاع وإذا شرط الخيار للمشتري فمضى لا تنصى إلى النزاع لأن الأمر صار موقوفا عليه فمشترايا بشا هو مرد الاختصاص والحاجة تندفع بالثلاث لا شتما على الجيد والردىء والوسطى وفي الأربعة وإن لم يوجد النزاع لم يكن لم توجد الحاجة وهذه الرخصة قائمة بها فلا تحصل أحد هاتين قبل بشرط أن يكون في هذا العقد خيار الشرط وقيل لا بشرط وإذا لم يذكر خيار الشرط لأدمن فوقيت خيار اثنين بالثلاث عند وجود معلومة عندهما اشتريا بالخيار فرضي أحدهما لأبزه الآخر) يعني اشترى رجلان عبدا على أنه ما يبايع ثلثة أيام فرضي أحدهما دون الآخر فليس للآخر أن يرد منه أبى حنيفة رحمه الله وقاله الرد (وكذا أخبار العيب) يعني اشترى ما عيبا فظهر عيبه فرضي أحدهما لا الآخر (والرؤية) يعني اشترى شيئا لم يراه فراه أحدهما فرضي لا الآخر فانه ما يبايع على هذه الخلاف لهما أن اثبات الخيار لهما ثابتة لكل واحد منهما لأنه شرع لدفع الغبن وكل منهما محتاج إلى دفعه عن نفسه فلو بطل هذا باطل الآخر خياره لم يحصل مفوده ولم يبق فيه ضرر وله أن الشرط خياره ما لأخبار كل منهما بالانفراد فلا ينفرد أحدهما بالرد أقول بتحقيقه أن الخيار تصرف يحتاج فيه إلى الرأى كالبيع والغلخ ونحوهما وكل ما هو كذلك إذا قوض إلى رجلين لا يستقل واحد منهما ما فيه كالكالة فإنه إذا وكل رجلين بالبيع ونحوه لا يقدرا أحدهما على التصرف بدون الآخر لأن الموكل رضى برأيهم لا رأى أحدهما بخلاف التوكيل بطلاق زوجته بلا عوض أو ردوديعة ونحوهما فإنه لا يحتاج إلى الرأى بل تعتبر محض وعبارة قوله «والاثنين فيه سواء» (ويطلبه) أى خيار الشرط (الاختيار بالثلاثة دارا) مفعول (أخذ) (سعت) صفة دار (بجنب) حال من دارا وصفتها (ما شرط) الخيار (فيه) وهى الدار المشتراة عن من اشترى دارا على أنه بالخيار وقسمت دار بحيثما فاختذها بالثلاثة فهو رضا لأن طالب الشفعة دليل اختياره الملك فيها لأن ثبوته لدفع ضرر الدخيل وهو الاستدانة فتضمن سقوط الخيار ما يقابلها ثبتت الملك من وقت الشراء بالامتداد فحين أن الجواز كان ثابتا بخلاف خيار الرؤية فإنه لو اشترى دارا ولم يرافيقه دار بحيثما فاختذها بالثلاثة لم أن يرد الدار الأولى بخيار الرؤية ولو عرض على بيع لا يبطل أيضا بخيار الرؤية ويبطل خيار الشرط لأنه لو قال أطلعت خيار الشرط سقط الخيار ولو قال أطلعت خيار الرؤية لا يبطل قبل الرؤية لأن ثبوته موقوف على الرؤية كحاشائى كذا في غاية البيان (و) به له أيضا (تعييه) أى تعيب ما شرط فيه الخيار (بما) أى عيب (لا يرتفع) كقطع يده فإن الرديئة تمتع حتى لو مرض وزال جازده (و) به له أيضا (معنى المدة) لأن الخيار لم يثبت له إلا بها كالتخريف وقت مقدر لم يبق في الخيار بعد معناه (و) به له أيضا (تصرف لا يفسخ كالاتفاق والتدبير أو) تصرف (لا يجل إلى الملك كالكوة والتقبيل والنسب بشهرة أو) تصرف (لا ينفذ إلا به) أى فى الملك (كالبيع والرمز

أو الجار أو المالك) فان كلامه يدل على اختيار المالك واستيفائه (لا البس والركوب  
 مرن) ونحو ذلك فانه فعل للاعتناء ولتجديده فلا يدل على الاستيفاء (اشترى  
 بالحداد الى الهند مثل) أى الهند فيكون غير راقى الهند أيضا وكذا وقال الى الظاهر  
 أو القليل دخل الظاهر والليل عند أى حنفية رحمه الله وعندهما لا يدخل لأن الهند  
 ونحوه جوهل غايه والغايه لا تدخل في المباح كالليل في الصوم وله ان الغايه اذا  
 كانت لمدا الحسك انما لا تدخل كالليل في الصوم فانه يتناول موم ساعة فاذا قيل الى  
 القليل مداح الحسك الى موضع الغايه واذا كانت لاخراج ما وراءها يبقى موضع الغايه  
 داخلا كما في المرافق فان عطلق الايدي ينظم الاياط وكان ذكر الغايه لاخراج  
 ما وراءها يبقى موضع الناجد اخلا وهنالو يقتصر على أنه بالحداد ثبت اختيار مؤيدا  
 فيبعد البيع فاستطقت الغايه ما وراءها بخلاف التأجيل فانه لو باع مؤجلا الى  
 رمضان لم يدخل رمضان فان أطلق التأجيل بان قال بعتك مؤجلا ولم يوثقه  
 لا يتأجل بل يعرف الى نصف يوم أو ثلاثة أيام أو شهر أو سنة أو غير ذلك فكانت الغايه  
 لمدا الحسك اليها فلم تدخل (والقول للسكر في الخمار) يعنى اذا اذنت لفه المصدق ان  
 اشتراط الخمار فاقول لمن ينكره مع اليقين في ظاهر الرواية لا ان اختيار لا يقتل الا  
 بالشرط فكان من العوارض فيمكن كون القول لمن ينقعه كما في دعوى الأجل  
 (والمضى) أى اذا اختلفا في معنى المدة فالتقول للسكر لانهم اتصافا قاهل ثبوت  
 الخمار ثم ادعى أحدهما سقوط بعض المدة فكان القول للسكر (والزيادة) يعنى  
 اذا اختلفا في قدره فالتقول لمن يدعى اخصر الوقتين لان الاسترخاء يدعى زيادة ثمنا  
 عليه وهو ينكر (اشترى عبد اشترط خبز أو كتيه ووجد بخلافه أخذه منه أو  
 تركه) لأن هذا وصف مرغوب فيه فيستحق بالشرط في العقد ثم قوته وجب التقير  
 لان لم يرض به وانه وذلك بان لا يقد على الخبز والكتابة قد مر ما عطلق عليه اسم  
 الخبز والكتابة فيثبت بخير بين القبول ببيع الثمن وبين الرضا اذا لم يمنع الرد  
 بسبب من الاسباب (كشراء شاة على انما احلوط أوليون) ولم توجد كذلك فانه  
 بخير (لماذا كسر) بخلاف شرائه على انما احلوط أو تحل كذا رطل لا) حيث يفسد  
 العقد لان ذلك ليس من قبيل الوصف بل من قبيل الشرط الفاسد اذ لا يعرف ذلك  
 حقيقة (اشترى جارية بالحداد فرد غيرها) بل لما قال (بان الماشترى) فتنزع  
 البائع والمشتري فقال البائع غيرت والبيعه ليست هذه وأنكر المشتري التغيير  
 وليس البائع به (فاقول له) أى لستى مع البين (و) جاز (البائع وطؤها) لأن  
 المشتري لما رد هارضى بملكها من البائع بدلت الثمن فكان البائع ان يملكها  
 كذا في الواقات

(باب خيار الرؤية)

(جاز المسموع والشرع لما لم يراه) أى البائع والمشتري يعنى يجوز ان يبيع رجلا  
 شيئا لم يره ولم يره كذا دورته وكذا يجوز ان يشتري رجلا شيئا لم يره لما روى ان  
 عثمان رضى الله تعالى عنه باع أرضا له بالصره من طلبة بن عبد الله رضى الله عنه  
 فقبل له طلبة انك قد غبت فقال لى الخمار لاني اشتريت ما لم أره وقبل له ان رضى

(قوله اشترى عبد اشترط خبزه أو كتيه)  
 (الح) أقول ولو شرط ان السيد يكتب كذا  
 وكذا فانه يفسد (قوله اذا لم يمنع الرد  
 بسبب من الاسباب) أقول واذا منع  
 بقوم كاتب أو غير كاتب وبطلان تفاوت  
 ما بين القيسيتين فيسردع المشتري  
 ينقض من الثمن روى الحسن عن أبى  
 حنيفة انه لا يرجع والعصم ما في ظاهر  
 الرواية كما في البرهان (قوله كسر  
 شاة على انما احلوط أوليون الخ) أقول  
 عدم الفساد على رواية الطحاوى وبطلان  
 على رواية الكرخي

(باب خيار الرؤية)

ثبت حكما لا بالشرط وهو مانع تمام الحكم  
 وهو لزوم الملك ولا يتحقق كما سئل كره  
 (قوله جاز البيع والشرع لما لم يراه) يعنى  
 ان اشترى على البيع مستورا كانه كما  
 سئل كره والا فلا يجوز البيع بالاجماع  
 كما ذكره في التبرع من المبسوط اه وفي  
 التبيين ما يفيد اشتراط نعمة المبيع  
 لتنتفى الجبالة ولنا فيه رسالة

(قوله واتفقائه موجود فيه) (كه) المراد الاتفاق على وجود البيع لا شرط كونه في ذلك المبيع بل هو بيع الكل والوصى والتولى والمناصب ونحوه (قوله يعني انما قال رضى ثبت ثم رآه ان يرد) انما هو بصفة يعني لان قوله وان رضى قبلها يصدق بالرضا القليل فاحترزه بالقول كما قال في شرح الجمع ان اجازة بالقول قبل الرؤية لا يزول بشاره وان اجازة بالفعل بان تعترف فيه من ول واما الصريح بالقول فبما تفرق الرؤية لعدم لزوم العقد اه (قوله دون البائع) يشير الى انه لو باع عنصبا من ولم يركل منه ما يحصل له من الرضى ثبت لكل الخيار لان كل واحد منهما بشر ١٥٧ لمرضى القدر يحصل له كما في الجوهرة وفي

شرح الجمع قال رضى الخلاف في المبيع انما لا يخار في السن الذي اتفقا واما السن البين فبعضه انما رضى عندنا لا بمزلة المبيع اه (قوله ولا يتوقف) أى ليس له وقت معين على الصريح فثبت في جميع العموم قبل وقت وقت إمكان الصريح انذاره كما في شرح الجمع (قوله ولا يثبت الا في الذم المانع) يشير الى ما طرد ذكره في البرهان بقوله ويثبت في كل حين ملكك به فبمحتمل الصريح كما في المصلحة فثبت في أصله وفي الايمان ان المصلحة تثبت كل في الذمة ولا في المهرسود بل المصلحة والصريح عن القصص لعدم قبولها الصريح اه قلت ويظهر ان كون كذلك بدل العتق والكتابة (قوله الا اذا كان الباقي ارضا) هما رأى خيئت (كون مخيرا) يعني خيار السبب لما قال في شرح الجمع ثبت له خيار السبب لا خيار الرؤية بسواء كان في وطء واحد او عدة مختلفة اه وقال الزاوي يكون مخيرا في الباقي وفيما رأى كذا لا يلزم تفرق الصفقة قبل التمام لانه مع اختيار لانتم (قوله وان تفاوتت) ككثبات الدواب) أى والبطيخ والفسحة والارمان ونحوه (قوله وقال صاحب المسد المانع) قد اقتصر عليه صاحب الاختيار بقوله وان كان مكملا او موزونا وهو الذي يمرض بالاعتوج او ممدودا متقابلا كالجزر والبصل فروية بعضه

اقتضاه انك قد غنيت فقال لي الخيار لاني كنت عالم اراه غنيا جديرا بنظمه ففرض بالخيار لطفه وكان ذلك بحضور من الصلح رضوا انه تصالي عليهم اجمعين (حضر) أى سواء حضر (المبيع) الغير المرئى (في المجلس) بان يكون زينا في زق او رافى جوانق او ديرة في حقة او ثوبا في كم او حاربه متبعة واتفقائه موجود في ملكه ولم يرا المشتري شيئا منه (ارغب) المبيع عن المجلس (واشهر الى مكانه المالى عن محله) أى ليس في ذلك المكان معنى بذلك الاسم غيره (وقلشترى الخيار عندها) أى عند الرؤية ان شاء أخذوا وشاره وقال الشافعي اذا لم يرضع العقد لجهالة المبيع ولدا له ومات المجوزة فلا يقيد الرؤية فلا يرد العقد الرؤية عليه لانها كالتصريح وقد روى انه صلى الله عليه وسلم قال من اشترى شيئا لم يرد له الخيار اذا رآه ولان الجهالة انما تنقضي اذا اقتضت الى النزاع كما في شاة من القطيع واما اذا لم تقض اليه فلا تكفي من الصبرة والجهالة بعدم الرؤية لا تنقضي اليه اذ لو لم يرافقه يرد فصار كجهالة الوصف في العين المشار اليه بان اشترى ثوبا ولم يعلم عدد رعايه (وان رضى قبلها) يعني انما قال رضى ثبت ثم رآه ان يرد اه لان الخيار مطلق بالرؤية لما روينا فلا يثبت قبلها كذا قالوا اقول فيه بحث اما أولا فلما تقرق الاصول ان كل ما دخله حق الشرط لا يجب ان يكون شرط ما يجني ما يتوقف عليه وجود الشيء حتى يلزم من انتفاؤه انتفاءه بشرط واما ثانيا فلان هذا استدلال بمفهوم الشرط ونحن لا نقول به فالوجه ان يقال لو لم العقد بالرضا قبل الرؤية لزم امتناع الخيار عندها وهو ثابت بالنص فيما يؤول الى ابطاله كان باطلا (دون البائع) أى ليس له خيار الرؤية لما مر من قضاءه جدير بنظمه (ولا يتوقف) أى ليس له وقت معين لان الحدوث ورد بخيار مطلق للشيء ترى فالتوقف فيه زيادة على النص فيبقى الى ان يوجد مطلقه (ولا يثبت الا في الشراء والاجارة والقسمة والصالح عن دعوى المال على شيء معين) لان كلامنا معاوضة (وكفى رؤية ما يعلم المقصود) فان رؤية جميع المبيع غير لازم لتعذر رؤية كل رؤية ما يدل على العلم بالمقصود فان كان للمبيع اشياء فان لم تتفاوت احداهما كالكيل والموزن وعلامته ان يمرض بالنموذج اكنى رؤية واحدة منها الا اذا كان الباقي ارضا فما رأى خيئت يكون مخيرا وان تفاوتت كالثياب والدواب لزم رؤية كل واحد والجزر والبصل من هذا القبيل فيما ذكرنا الترخي وقال صاحب الهداية يعني ان تكون مثل الحنطة والشعير كونهما

تعال الخيار في كله لان المقصود معرفة الصفقة وقد حصلت وعليه التعارف اه (تنبيه) اذا كان المبيع مفسحا تحت الارض كالجزر والبصل والبصل والثوم والقمح والبقول هذه النباتات ان علم وجوده تحت الارض جاز ولا فلا فانا باعته ثم قطع منها فزنا ورضي به فان كان مما يباع كالماء او فزنا كالثوم والجزر بطل خياره عندهما وعليه الفتوى الساجدة وسحر باب التعلم به وعندنا في حنيفة لا يطل وان كان مما يباع عندا كالفيل ونحوه فروية بعضه لا يقطع خياره كذا في شرح المختار

(قوله ووجه الرقيق) كذا اذا نظر الى أكثر الوجوه فهو كثرة جميعه ولو نظر من بني آدم الى جميع الاعضاء من غير الوجه لم يخاره  
 باقي كذا في الجوهرية (قوله ووجه الدابة وكلفها) المراد بالذابة القرس والجبار والبعل كذا في الجوهرية فينظر حكم الجوهر البعير  
 والبقر (قوله وشرط بعضهم رؤية القوائم) أي مع الوجه والسكك (قوله والأول هو المروي عن أبي يوسف) قال في شرح المجموع هو  
 الصحيح كذا في الحبيب اهـ (قوله وذوق ما يصح كذاشم ما يشم) وقد فوف الغازی لأدمن سماع صريحه لان العلم بالشيء يقع باستعمال  
 آلة ذوقه ولا يستطع تخيلها حتى يذكره كافي التبيين (قوله بل يجب رؤية جميع بيوتها) هو قول زفر وهو الصحيح وعليه القنوي  
 كافي الجوهرية وعلى هذا اذا اشترى بستانا ١٥٨ فالأصح أنه لا يكتفي بالنظر الى خارجه كما في شرح المجموع (قوله وكفى

نظروك له بالقبض) قال في شرح الجمع  
 قيد بالوكيل بالقبض لأنه لو وكل رجلا  
 بالرؤية لانتكون رؤيته كثرية الموكل  
 اتفاقا كذا في الخاتمة اهـ (قوله لا نظر  
 رسوله) أي سواء كان الرسول بالقبض  
 أو بالنسبة كافي التبيين (قوله وما رأته  
 الوا وفيه الحال أي والحال اني ما رأيتها  
 وكان الأولى حذف هذه الجملة الخالية  
 (قوله ومسورة الرسالة أن يقول كن  
 رسولا عني بقضه) كذا وقال أمرتك  
 بقضه كذا في التبيين فلا يختص مسورة  
 الأرسال بما قاله المصنف (قوله وأما أنا  
 قبضه ناظر اليه الخ) لفظة وأما زائدة  
 فيفي حذفها وتكون العبارة هكذا رؤية  
 الوكيل الثاني تسقط عند أبي حنيفة اذا  
 قبضه ناظر اليه الخ يعني ورضي به كافي  
 الجوهرية وهذا أحد نوعي القبض وهو  
 القبض التام والقبض الناقص هو ما قاله  
 المصنف وأما اذا قبضه مستورا فتمس  
 التوكيل بالقبض فلا يملك إعطاءه قصدا  
 لصبر رؤية أجنبيا وخيار الموكل على حاله  
 بعد انتهاء الوكالة وهذا لأنه ملك القبض

متفاوتة اذا تقرر هذا فنقول ما يلزم المقصود (كوجه العبارة) لأنه يعرف حال  
 البقية وان وجدت أرباعه خير (و) وجه (الرقيق) لأن الوجه هو المقصود في  
 الآية (و) وجه (الدابة وكلفها) لا محالة المقصود ان في الدابة شرط بعضهم رؤية  
 القوائم والأول هو المروي عن أبي يوسف (وكشعر شاة القنينة) عطف على كوجه  
 فانه أصناف ما يعلم به المقصود فتكفي رؤيته (وظاهر وثوب مطوي غير معلم) لأنه  
 أصناف البقية (و) أما اذا كان في باطنه ما يكون مقصودا كوضع العلم فلا بد من  
 رؤية (موضع علم معلم) قوله (وجس) عطف على رؤية أي كفي جس (شاة  
 العلم) لأن المقصود هو العلم يعرف به (وذوق ما يعلم) لأنه المعرف المقصود (لا) أي  
 لا يكتفي (خارج الدار وحنها) بل يجب رؤية جميع بيوتها وما روي من عدم الخيار  
 لمن رأى حن الدار أو نارجها فافاضا هو على عادة القدماء في الأنسية فان دورهم  
 ومثل ذلك تكون متفاوتة فالنظر الى الظاهر كان وقع العلم بالداخل فاما اليوم فليس  
 الأمر كذلك (أو) رؤية (الدهن في الزجاج) فانها لا تكون رؤية للدهن حقيقة  
 لوجود الحائل (وكفى نظروك له بالقبض كوكبه بالشرع) نظر (رسوله) اعلم  
 ان ههنا ملا بالشراء وكسلا بالقبض ورسولا صورة التوكيل بالشرع ان يقول  
 الموكل كن وكسلا عنى بشراء كذا وصورة التوكيل ما قبض أن يقول كن وكسلا  
 عنى قبض ما اشترته وما رأته وصورة الرسالة أن يقول كن رسولا عنى قبضه  
 فرؤية الوكيل الأول تسقط اعتبارا بالاجماع ورؤية الوكيل الثاني تسقط عند أبي  
 حنيفة اذا قبضه ناظر اليه بمشذابس له ولا لو كل أن يرد إلا أن عيب وأما اذا  
 قبضه مستورا ثم رآه فأمسقط اعتبارا فانه لا يقطع لأنه اذا قبضه مستورا فتمس  
 التوكيل بالقبض الناقص فلا يملك إعطاءه قصد الصبر رؤية أجنبيا وان أرسل  
 رسولا قبضه فقبضه بعد مارة فلهما شري أن يرد وقال الوكيل بالقبض والرسول  
 سواء في أن قبضه ما بعد الرؤية لا يقطع خيار المشتري (مع فقد الإهي) أي

والقبض يتضمن السقوط لكونه كاملا ضرورة فاذا انفصل السقوط عن القبض بأن كان بعد قصد أو قبله بالرؤية يبيحه  
 لا يملكه الوكيل كافي التبيين (قوله وان أرسل رسولا قبضه بعد مارة الخ) في العبارة تساهل ظاهر روح العبارة أن يقال وان  
 أرسل رسولا فقبضه ناظر اليه فلهما شري أن يرد اهـ لان ضميرة لا يصح أن يرجع للرسل لأنه اذا ظرورضي قبل قبض الرسول  
 كيف ثبت له الخيار بعده رأى رسوله لان الرسول لا عبرة بنظره سواء كان قبل القبض أو بعده أو بعده بخلاف الوكيل حيث تعتبر  
 رؤيته مع القبض دون ان قبضه وحده (قوله وقال الوكيل بالقبض والرسول سواء في أن قبضه ما بعد الرؤية لا يقطع خيار  
 المشتري) فيه نظرا لأنه لا خلاف في هذه الحالة وما لا خلاف في نظره الوكيل بالقبض حالة قبضه لافي نظره السابق على قبضه ولا  
 المأرعه كافي التبيين

(قوله وسقط خياره بحسبه الخ) محمول على ما اذا وجد منه الجنس ونحوه قبل التبرء، وأما اذا اشترى قبل أن يوجد منه ذلك لا يسقط خياره ما وجد به دل مثبت بانفاق الروايات ومقتضى أن يوجد منه ما دل على الرضا من قول أو فعل في الصحيح كذا في التبيين (قوله فيما يذكر بالجنس) يعني ولا يحتاج لتدبر الجنس فإن احتج إلى ما لا بد منه كان اشترى أو فلا بد من سقوطه وعرضه ورفضه مع الجنس وفي الخطة لا بد من الجنس والصنف كذا في المحوذة (قوله فمرددها معيها) تنبيه على إطلاق المتن وهو صحيح وقد وضع المسألة في الكفر وغيره معلقة عن وجدان العيب وهو الأنسب لأن الباب لتبليغ الروية وإن كان حكم وجود العيب بما لم يقضه بحكم ما لم يرم من حيثما التقدير بين رد التوبين أو قبوله ما جاء وليس له أمساك ما زاد وما ليس به عيب بدون الاتية (قوله لئلا يلزم تقريع الحق فمقتبل تمامها) أي لأن التدقيق غير تام قبل قبض الاسترداد لا يبعد ذلك التصرف بخلاف ما بعد القبض لأن ما بالعقد على تقدر بالسلامة وهي ثابته تظاهر اتم العقد وأما ذلك ٩٩ والتصرف وحازر العيب وحده (قوله فانها لا تتم

بینه وشرائه (وسقط خياره اذا اشترى بحسبه) فيما يدرك بليليس (ومعه) فيما يدرك بالشم (ودوقه) فيما يدرك بالذوق (وصف العقار) ولا يرد له روثوقه في مكانه لو كان صير الزمان كما روي عن أبي يوسف رحمه الله تعالى (ونظر وكيله) لانه كظنه (راى أحد الثوبين فاشترى اهما ثم راى الاخرى فوجد جميعهما ثم ردهما لآخرين) أى لارد العيب وحده لئلا يلزم تقربى الصفقة قبل تمامها فبالا تتم مع خيار الرؤية قبل القبض وبعده (شرى ما راي) أى ما راقبل الشراء (ان تقتر خير) لانه اشترى ما لم يره اذا التقى به شرأ آخر (والأى أو) أى لم يتغير (غلا) أى لا يختار له لانه اشترى شيئا رآه الا اذا لم يعرف انه الذى راقبل البعد لانه لم يرض به (وان اختلفا في التغير) فقال المشتري قد تقير وقال البائع لم يتغير (فاقول لبايع) مع عينه وعلى المشتري السنة لان سبب لزوم العقد هو الرؤية الساغة ظاهرا والعيب حادث والقول لمن يقبل باظهار هذا اذا كانت المدة قريبة يعلم انه لا يتغير في مثل تلك المدد فان بعدت بان رأى أمه شابهتم اشترى اها بعد عشرين سنة ونزع البائع انهما لم يتغيرا فالقول للمشتري لان الظاهر شاهده (أو) اختلفا في (الرؤية للمشتري) أى القول له مع عينه لانه ينكر امر احادها والرؤية (شرى هذا ثوب وقبض فباع فواضه أو وبه وسلم لم يره) أى لم يسل (بخاروثة أو بضرب بسبب) لان الراد لعطير فيما خرج من ملكه وفي رد ما في تقربى الصفقة قبل تمامها لان الحساوين شتمان تمامها كما روي ما خابوا العيب فلا يمنع تمامها من القبض وفيه وضع المسئلة لانه لو كان قبل القبض لما جاز العيب فيه فان جاز الثوب الذى باعه المشتري ليه بسبب موقعه بان رد المشتري الثاني اليه باليبس بالقضاء أو رجوع الاول في السنة فهو على - ياره بخازان رد الكل بخيار الرؤية لا ارتفاع المانع من الاصل هو لزوم تقربى الصفقة وعن أبى يوسف ان خيار الرؤية لا يعود بسقوطه كخيار الشرط وعليه اعتمد القديري (ويطلبه) أى خيار الرؤية (مبطل خيار الشرط) وقد

ان التبرير مثله قليل اه (قوله شريء دل ثوب) لعله اوثاب اوثاب او ثياب كما هي في عبارة الموهبة اه والعدل المتل  
برادته التبرار والى هي دل غرارة اخرى على الجبل ارفعوه اى تعالوا فقم اوثاب كذا في الفتح (قوله لان الخياط بن عتيان  
اه ما كما كسر) الذي مر خيار الرثة لا غير ذكررت ان خيار الشرط اه (قوله باين رد المشتري الثاني اليه بسبب القضاة) وارجع  
قول فالهبة) لاحصر في هاتين السورتين لان رد خيار الرثة والشرط كذلك لانه قطع بعض وانما قيد الدوم بسبب القضاة  
يكون قطعاً احرازاً عما لو كان غير قضاء فانه اقالة وهي ليست قطعاً محضاً كما ينبغي اى حق الشفيع (قوله فيما ان يرد الكل  
سائر الرثة لا تنفاه المانع من الاصل) كذا ذكره شمس الاعنة المرتضى وقوله وعن ابى يوسف ان الرثة على بن المجدد عنه  
فيحبه فامضيان وحقيقة المخط مختار فشمس الاعنة لم يال في فعل المتعاض وهو خيار الرثة في عمله ولحق على

هكذا أروا بان سقطوا إذا سقط لا بد من سبب وبطلان الوعد لأن نفس هذا التصرف يدل على الرضا وبطلان الخيار قبل الرضا  
وبسبب هاتين الموقفي كذا يقع التقدير (قوله ولا يبطئه ما لا يوجب حق الفاعل) صوابه بطله بسبب الإثبات ولا التافه زائدة  
يختل به الحكم لأنه إنما يكون ما لا يوجب حق الفاعل مطلقا إذا كان هذا الرضا في جود لالة الرضا بعد العلم وأما إذا كان قبل  
الرضا فلا يبطئه لأنه لا يفتقر صريح الرضا وهو لا يبطئه كذا في التبيين (قوله كالبيع بالخيار) يعني فبائع ولو كان البيع بشرط  
الخيار فاشترى فهو كالمطلق يسقط به الخيار قبل الرضا (فيما به) لا يقتصر إلى التصرف المطلق لخيار الرضا بل من قول أو فعل إلا إذا لم  
يقض المبيع وأما إذا قضيه بعد الرضا فقد جازى خبره لأنه يدل على الرضا ولا يفتقر كذا في الحكم العقد فبأنه البيع في إسقاط الخيار  
كما في التبيين (باب خيار العيب) من أضافه الشيء إلى نفسه والعيب وما يخلو عنه أصل القطر السليم بما بعده ناقصا كما  
في الفقه والقطر الخلفه التي هي أساس الأصل لا يرى أنه لو قال بعثك هذه الخنطة وأشار إلى فوجد هذا المشتري رديته لم يكن  
عليها ليس له خيار الرد بالعيب لأن الخنطة تختل جديده وورديته ووسطا والعيب ما يخلو عنه أصل القطر السليم به عن الآفات  
الماضية لها فالحنطة النامية بها هو معناها ١٦٠ غلام بلوغها الإدراك حتى صارت رقيقة الخشب معينة كالغصن والبلبل والنورس

مرد ذكره (مطلقا) أي سواء كان قبل الرضا أو بعده هذا (ر) يبطئه (ما لا يوجب حق الغير)  
كالبيع بالخيار والمساومة والمدة بالاتفاق (بعد الرضا) لا قبله لأن هذه التصرفات  
لا تزيد على صريح الرضا وإنما يبطئه به بعد الرضا وأما التصرفات الأولى فهي  
أقوى لأن بعضها لا يقبل الفسخ وبعضها لا يوجب حق الغير فلا يمكن إبطاله (كذا  
طلب التفتة عالم به) أي يبطئه بعد الرضا لأنه لا قبله

#### (باب خيار العيب)

(مشتري وحده بمشتراه ما ينقص عنه عند الخيار) وهو له عيب المعتبر شرعا والمراد به  
عيب كان عنده البائع ولم يره المشتري حين البيع ولا عند القبض لأنه رضاء (أخذه  
بكل الثمن وأورده) لأن مطلق البيع يقتضي سلامة المبيع فإذا خالفته خالفه  
بشرط بلزيم ما لا يرضى به (لاغير) أي لا ما سكه وأخذ نقصانه لأن الأصل  
لأنه لما عني من الثمن إلا إذا كان مقصودا بالتناول كما مر وسأني (كالباق)  
ولو لم يادون عدة الصغر (والدول في القماش والسرقة وكلها تختلف بالصغر  
والكبر) فإن شيئا من هذه الأشياء إذا وجد من صغره غير معتبر لا يكون عيبا وإن  
كان معتبرا فليكون عيبا يزيل بالبيع لو غ فأن حادثة ذلك بالبيع كان عيبا حادثا  
فليكون مختلفا لاختلاف مبيعها فإذا حصل عند البائع في الصغر وعند المشتري  
في الكبر لا يرد ما المشتري على البائع يشاء على أنه عيب قديم (وكالجنون وهو  
لا يختلف بهما) أي بالصغر والكبر يعني إذا حصل في البائع في الصغر وعاد في  
المشتري في الكبر يكون عيبا واحدا يرد به على البائع لأنه لفاسد في الباطل لأن

(قوله وحده بمشتراه الخ) يعني ولم يتمكن  
من إزالة العيب بلامسقة فان عكس فلا  
كأحوال الجارية فإنه يسبيل من فصلها  
وبخاصة الثوب وينبغي حمله على ثوب  
لا يفسد بالقتل ولا ينقص كذا في الفقه  
(قوله ولم يره المشتري حين البيع  
ولا عند القبض لأنه رضاء) كذا في  
الجوهرة وهو يقتضي أن بمجرد الرضا  
رضاء ويخالفه قول أبي علي ولم يره  
المشتري ما يدل على الرضا بعد العلم  
بالعيب اهـ وكذا ما قاله في شرح المجمع  
ولم يرعه بعد روثيه (قوله إلا إذا كانت  
مقصودة بالتناول) أي لا تلاف بأن  
حدث العيب بفعل البائع بعد البيع قبل  
القبض حيث يسقط من الثمن بمحضه  
إذا اختار المشتري الأخذ كما في التبيين  
(قوله كالباق ولو لم يادون عدة الصغر)  
قال في الذخيرة الباقي فيما دونه أفر  
عيب بالاختلاف وهل يشترط الخروج  
من البلد فيه اختلاف المشايخ كذا في

الجوهرة وقال أبي علي وإن لم يخرج من البلد اختلفوا فيه والأشبه أن يقال إن كانت الدابة كبيرة مثل القاهرة تكون العقل  
حيوانا كانت صغيرة بحيث لا يخفى عليه أعيانها ويوئها لا يكون عيبا اهـ (قوله والسرقة) يعني سرقة غير نحو الماس والفضة لأن ذلك  
لا يكون عيبا كما في التبيين ولا يختلف بين أن تكون من المولى أو غيره إلا في المأكله كولات فان سرقتها لأجل الأكل من المولى ليس  
عيبا ومن غيره عيب وسرقتها بالبيع من المولى وغيره عيب كما في الفقه (قوله وعاد في المشتري) شرط معارضة الجنون لردده هو  
المجمع ذهب طائفة من المشايخ إلى أنه لا يشترط المعاودة للجنون في المشتري وهذا غلط بخلاف ما إذا ولدت الجارية عند البائع  
لأن البائع أعند آخرها تارة على رواية كتاب المسارية وهو المجمع وإن لم تلد ثانيا عند المشتري لأن الولادة عيب لازم لأن  
الضعف الذي حصل بالولادة لا يزول أبدا وعليه الفتوى كذا في الفقه وقوله إن لم يلد ليس المراد ما هو المراد بولادتها عند المشتري  
لامتناعه بتعميد بعد بالولادة ثانيا مع العيب السابق بها (قوله لفاسد في الباطن) أي باطن الدماغ وفي الخطب تكلموا في مقدار  
الجنون قبل هو عيب وإن كان ساعة وقيل إن كان أكثر من يوم وليلة فهو عيب ويوم وليلة فحادثه ليس بعيب وقيل الطبع عيب

وما ليس بطبيقي ليس بسبب كذا في الفتح وقال الزملي ومقداره أن يكون أكثر من يوم وليلة وما دونه لا يكون حيا وقال بعضهم  
الطبيقي عيب وما دونه لا يكون حيا اهـ وقال في المواب وقد رأى ابن جنيح أن أكثر من يوم وليلة وقيل بساعة اهـ (قوله وهو  
لا يختلف باختلاف السبب) سواء باختلاف السن (قوله والبصر تن والجمعة فيهم) قال السكال والبصر الذي هو العيب هو الناشئ  
من تغير المعدود ما يكون لطيف في الأسنان فان ذلك يزول منتظفا (قوله والبصر الذي هو العيب) قال السكال الذي يترجم الاط  
بقال رجل أذفر وأما ذفر أومته السب يقال بالذفر معدول عن ذافرة ويقال ثمعد ذفر الشيء وقد يكون الغاء وفيها كل ذلك  
والدال معاملة وأما بالجمام الذال ففتح الغاء والخبر وهو سد من طب أوشن وروا عن جده الطيب فقل مسك أذفر ذكره في  
الجوهرة وفيها وصفت امرأة من العرب شيئا قالت ذهب ذفره وأقبل ١٦٨ بحره قبل الرواية هنا بالذال وغير المهمة اهـ (قوله ويكون  
الزنا عاده) أي بأن زنا أكثر من اثنتين

كذا فسر العادة في الجوهرة (قوله ولو  
اشترى على أنه كافر فوجده مسلما أوردته)  
أي ولو كان المشتري كافرا ذكره في  
التبصير شرح المجموع والسرراج الوهاج  
كذا ضبط العلامة الشيخ على المتقدم  
رحمته الله (قوله لأنه زوال العيب) كذا  
قاله الزملي ونص السكال زائل العيب  
اهـ (قوله والسعال القديم لأنه مرض)  
أي في الباطن (قوله والذين لأن ماله  
شكون مشغول به حتى الترماء) قال  
الزملي وبسبب الترماء على المولى اهـ  
وفيه إشارة إلى تخصيصه بالذين الذي  
يؤخذ به قبل عقده وقال السكال والذين  
عيب في كل من الجارية والظالم وعند  
الشافي ففضل حسن في الدين وهو أنه  
إن كان ديننا متأخر إلى ما بعد العتق فلا  
خيار له برده كدين معاملة بأن اشترى  
شرا غير أن المولى وإن كان في رقبته بأن  
جن في يد البائع ولم يخله حتى باعه فله  
رده الآن قال وبعد العتق قد يضره في  
تقصان ولا هو ويراه اهـ فهو يقيدان

العقل معدنه القلب وشماحه في الدماغ والجنون انقطاع ذلك السماع وهو  
لا يختلف باختلاف السبب (وكالخصر) تن والجمعة فيهم (والذفر) بالذال الجمعة  
وغير ذلك الغاء تن والجمعة الاط (والزنا والتولد منه) أي من الزنا (فيها) أي في  
الجمعة متاقي بالعيوب الاربعة يعني أنها عيب فيها لأن المقصود قد يكون  
الاستغناء وهي محلة جهادون السلام فانها ليست بسبب فيه إذا المقصود منه  
الاستخدام وهي لا تغسل به (الآن) غش الأولان فيه) بحث لا يكون في الناس  
مثله إلا نادرا فانه يكون إذا في البدن وهو ينقص الثمن (ويكون الزنا عاده)  
لأن اعتداده محمل بالجمعة (والكفر) أي والكفر (فيها) لأن طبع المسلم ينظر  
عن عيبه ولا يمنع منه في بعض الكفارات فيقتل الرغبة فيه ولو اشتراه على  
أنه كافر فوجده مسلما أوردته لأنه زوال العيب (والسعال القديم) لأنه مرض  
ينقص الثمن (والذين) لأن ماله مشغول به حتى الترماء (والشعر والماء  
في العين) لأن ما يضعفان البصر (وارتفاع حوض بنت سبع عشرة ولا استحضارة)  
لأن كلامها في الباطن (فلو حدث) متعلق بقوله مشغول به عشره أو نحو ذلك أي  
بعد ما ظهر العيب القديم لو حدث عيب (آخر عند المشتري) أي المشتري  
(ينقصانه) أي نقصان السبب بأن يقوم به عيب ويقوم ولا عيب به فان كان  
تفاوت ما بين التمتع بالشرع بعشر الثمن وإن كان نصف العشر ربح نصف  
عشر الثمن (أوردته) على البائع (ربح البائع الأمان) من رد المشتري وأخذ  
البائع (كثوب شره فطعمه فظهر عيبه) جاز (لما شأه أخذ) أي مقطوعا  
(فلا يربح مشتريه باه) إذا باع أن يقول أنا آخذته مسافا لمشتري بسببه كون  
حاسا المبيع فلا يربح بالنقصان (وأما وطئها) عطف على كثوب شره أي كامة  
شراها ولم يتبرأ من هوها فوطئها (بكر) كانت (أوتدأ) وقطعها بشهوة (ولم يهاجها)  
أي بشهوة (فوجد بها عيبا) حيث يربح بالنقصان ولا يرددها إلا بربح البائع إذا

٢١ درر في الدين عيب ولو يؤخذ به بعد عقده هذا (قوله وارفع حوض  
بنت سبع عشرة) احتريه عما دونها وعن الآية فان ارتفع ليس عيبا حيث قد عتقها لعب بالذليل أو قال بعضهم إذا أراد  
الربح سببا لا يقطع فلا يدعي الانقطاع بل ينفي أن يدعي بأحد البيتين من الجبل أو ألدأ حتى يسمع دعواه والمرح في الجبل  
أي قول التماسق الذي لا يحول الاطاه وقامه بفتح التقدير (قوله ولا استحضارة) قال السكال وتقبل التهاد فعملها المكان الاطلاع  
والانقطاع الذي بعد عيبها لا يمكن الاطلاع عليه اهـ (قوله وفي البدائع الاستحضارة تعالاطع عليها في الجارية المشتراة لا الاطلاع)  
كذا نقله المتقدم عنها (قوله بأن يقوم به عيب) يعني العيب القديم خاصة وكانه ليس به غيره ثم يقوم ما من كل عيب  
فربح بالتفاوت (قوله أوردته على البائع ربح البائع) يعني فيها عتق اسقاط حقه منه وتخليه وأما إذا امتنع أخذه لحق الشرع بأن  
كان المبيع عيبا ففقر عند المشتري ثم اطلع على عيب فأراد المالك أخذه لا يمكن منه لما فيه من قليل الخمر وقليلها كما في الفتح



أن يقول أنا أخذها من ذلك العيب اذ ليس ههنا مانع من الاخذ كما كان فيما  
 ساقى ثم من المانع من الرد مريض البائع بقوله (فان خطا) أي المشتري (القطوع)  
 أو صفة مبرسود قد به لتكون الزيادة في المبيع اتفاقا فانه لو منه أسود فكان  
 الجواب عندهما فان السواد عند ههنا زيادة كالجرة والعفرة وعند السواد  
 نقصان (أولت السويق بعم) وبوجه الخطا المشتري ملكه ملك البائع (ظلم  
 هيمه) القديم (لا يأخذه) أي البائع (وبرجع به) أي يرجع المشتري بنقصان العيب  
 ولا يقول البائع أنا أخذها معصلا لاختلاط ملك المشتري بالمبيع وهو انقسط والصنغ  
 والحن وفي السمان فان لم يصنع من جهة الشرية لأن المشتري رده والبايع  
 بقوله (الان اتمريه فتمنه من الرد والتمنع لمحصل الزيادة) أي المشتري  
 الثوب الخفيط ونحوه (بدرية عيه) وأما العبد أو عتقه قبلها أي قبل رؤية عيه  
 (بجاء أو دبر ما واستولدها) فانه يرجع بالنقصان في هذه الصور وأما في البيع  
 الزرقة فلان الرد كان متعاقبا لبيع فلا يكون المشتري بالبيع حاسبا لبيع  
 حتى لو كان البيع قبل انقضاء كان حاسبا وأما في الموت فخلان الملك ينتهي به  
 وامتناع الرد حيث حكم الموت لا ينعقد فلا يمنع الرجوع وأما في الاعتاق فالقياس  
 فيه ان لا يرجع بالنقصان وهو قول الشافعي لأن امتناع الرد يفضي فصار كالقتل وفي  
 الاستقصان يرجع لان الاعتاق انهاء الملك أي اقسام له بخلاف البيع قبل انقضاء  
 فانه قاطع ملك البائع الى غيره لانه ملك في العبد ولهذا حكمه المشتري فصار البائع  
 كالمشتري الملك فلم يرجع بالنقصان وانما قلنا ان الاعتاق انهاء الملك لان الملك في  
 الاذن ثبت على مناقاة الدليل الى غاية العتق والتي ينتهي بمضى مدته والتمنى  
 معتق في نفسه وله ما ثبت الولا بالعتق وهو من آثار الملك فبقاؤه كبقاؤه اصل  
 الملك لا الاعتاق لا يكون كالقتل بل كالوت وأما في التدبير والاستيلاء فانهما  
 لا يربلان الملك ولكن المثل بهما فيخرج من أن يكون قالا لا ينفك من ملك الى ملك  
 فقد قد رد مع بقاء الملك استغاد بالشراء حقيقة أو حكما فيرجع بنقصان العيب  
 لانه استحق ذلك الملك بوصف السلامة كالتوقيف عنده (وان اعتق على مال  
 أو كاتب أو قتل أو أكل كل الطعام أو بعته أو لبس الثوب ففقر لم يرجع) أما في  
 الاعتاق على مال فلا نه حيس به وحيس الدل كحيس المدل وعن أبي حنيفة  
 انه يرجع لانه انهاء الملك وان كان بعض وأما الكفارة فلا كالاعتاق على مال  
 لمحصل العوض فيها وان هجر المالك يفتي أن يرد به بالعيب لزوال المانع وهذا  
 كما قالوا اذا أبق العبد بالمبيع ثم ظهر عيه لا يرجع بالنقصان لان الرجوع خلف  
 عن الرد فلا يصار الى الخلف مادام حال الرجوع محتمل فيمكن رده فاذا رجعه  
 لزوال المانع وأما في القتل وما بعد ما لا يصل فيه امتناع الرد اذا كان بفعل  
 مضمون من المشتري لا يرجع بشئ لانه اذا كان مضمونا كان مسكيا لمبيع معنى  
 ومن شرط الرجوع بالنقصان أن لا يكون مسكاه واذا امتنع الرد لا يفعل منه بأن  
 ملك أو بفعل غير مضمون منه يرجع لانتفاء ما كنه ثم القتل فصل مضمون  
 اذ لو اشرى في ملك الغير بعض وأغارى عن انقصان مناجاة فيه فيجعل سقوط

(قوله الآن الشرية منه من الرد والتمنع  
 بتركها لان الامتناع لم يخصص  
 لمقبل بل محقه وحق الشرع (قوله فلا  
 يكون المشتري بالرجع بالبيع) لعل  
 صوابه بالبيع حاسبا لو ضمه قوله صده حتى  
 لو كان البيع قبل انقضاء كان حاسبا اه  
 (في تنبيه) كذا في الزيادة المتصلة التي  
 لم تنزل من المبيع كالصبغ والخططة  
 واللب بالحن والفرس والبناء والحن  
 الخطة وشي العلم ونحو ذلك في يرجع  
 بالنقصان لو باعه بعد ذلك لا امتناع الرد  
 قبله حتى الشرع فلا يعتبر مناهما واذا  
 كانت الزيادة متولدة عنه منصلة به  
 كالحن والجل والجلد ولباس العين لا يمنع  
 الرد بالعيب في ظاهر الرواية وبوجهه بالبيع  
 بعده حاسبا لبيع والزيادة المتصلة  
 متولدة منه وغير متولدة فامتزوجة منه  
 كالولد والبن والفرس والارث والعرق  
 الرد لتفرق الصنغ عاهل بغير المشتري  
 كان قبل القضي بين رد ههنا جميعا والرضا  
 به سبب كل الثمن وأما بعد القبض فبرد  
 المبيع خاصة بمحضته من الثمن بان  
 يقسم الثمن على قيمته وقت العقد وعلى  
 قيمة الزيادة وقت القبض فاذا كانت  
 قيمته الخلو قيمة الزيادة مائة والثمن ألف  
 سقط عشر الثمن إن رده واخذ تسع مائة  
 وأما غير المتولدة من المبيع كالكتب  
 فهي لا تقع الرد بحال بل ينقص المقد من  
 الاصل دون الزيادة ويسلم له الكتب  
 التي هي والزيادة كما في النقص والتسعين  
 (قوله ومن شرط الرجوع بالنقصان أن  
 لا يكون مسكاه) بشرى ما قاله السكال  
 أن من اشترى ثوبا قطعه لباسا لولده  
 الصغير وخطه ثم اطلع على عيب لا يرجع  
 بالنقصان لان التصلب من الابن  
 المستفيع حصل بمجرد القطع والغرض  
 المذكور قبل الخططة مسلما لله وههنا  
 في التمام فصار حاسبا للمبيع مع إمكان الرد والخططة بعد ذلك كمد ههنا لا يرجع بالنقصان اه

وجه واحد من وجهين (من وجهين معى واحد) خلق الموهب ولدا عرقى التوب من القيس والى الطعام ما من من الرجوع  
 بالتمتع عند الامام وأجازوه به بقى وأكل منه ما من من الرجوع وقال يرجع منقص الكل ومنه ما يرجع منقص  
 لما كره ويرد الباقي اه وقال النكاح وفى الجنين من جمع الباعى لكل بعضه يرجع بتمتعان فيه وروايتى وبه بقى ٨١  
 (قوله ولا نه ذر لا فضل مضمون الخ) لعل موافقه له انه تمذراخ أى لاقى منه فتناسب قوله فلا يرجع كالاحراق والقتل وأما  
 اذا كان على ظاهر المبادىء كان تمذرا تاما لهما ولا يخفى ما فيه من ١٦٣ أننا نقضه فلهكم بالرجوع ثم جده فلا بد من حله  
 على ما ذكرناه (قوله شرى فمضى يعنى

التمتعان عنه بسبب الملك فصار كالتمتع فيه بالملك هوذا وأما الأكل والقيس فعلى  
 اختلاف لا يرجع عند أى حقيقة وعند هما يرجع لانه صنع فى المبيع ما يستغلفه  
 فيه ويشترى لاجله فلا يمنع من الرجوع كالاتفاق وله انه تمذرا لفضل مضمون  
 منه فى المبيع فلا يرجع كالاحراق والقتل (شرى فمضى يعنى وبلغ فكسره ووجد  
 فاصدا متغيبه) فى الجمله ولو بالنظر الى الدواب (قوله فقه انه) أى لا يرد لان  
 انكسره بسبب حادث ولكنه يرجع بالتمتعان دفعا لا غير فله الامكان (والا) أى  
 وان لم يتغيبه أصلا (فكل الثمن) أى فله مشتري كل الثمن لانه ليس بمال  
 فالبيع باطل ولا يمتنع فى الجوز لاحتقاره كقول لان ما منه باعتبار المالك (باع  
 مشريه ورد عليه بسبب تمعنه) متعاقى بقوله رد بسبب ما تعاقى به قوله بسبب (رد على  
 بائنه) يعنى باع عند انقضاءه المشتري ثم رد عليه بسبب ما ان يقبل بفضاء القاضى  
 أولا فان كان الاول فاما ان يكون مقرر ارجعنى انما المشتري الثانى ادعى على البايع  
 الثانى اقراره بالعيب والبايع انكره فأنته المشتري الثانى بالبيعة وانما احتج الى  
 هذا التمسك بل لانه اذا أقر باقراره لا يكون له الرجوع الى القضاء بل يرد عليه باقراره  
 بالعيب فلا يكون له ان يرد على بائنه لانه اقاله واما ان يكون بينه أو يتكول وفى  
 كل منهما أنه ان يرد على بائنه لانه فسخ من الأصل ففعل البيع الثانى كالعدم  
 والبيع الاول قائم فله ان يرد عليه واما رد الباع فانه الامر أنه انكر قيام العيب فخرم  
 التناقص لكنه صار كذا بشرطه فضاء القاضى فارتفع التناقص وصار كمن اشترى  
 شيئا وأقران البائع باع ملك نفسه ثم ظهر المستحق ليعال حقه فى الرجوع على  
 البايع بالثمن وان كان الثانى (و) هو ان يكون الرد (رضا) من المشتري (لا) أى  
 ليس له الرد على بائنه لانه اقاله ويبيع جدي فى حق ثالث والبايع الاول ثالثهما  
 هذا اذا رد المشتري الثانى على الاول بعد القبض اما اذا رد قبله فلا فرق بينهما  
 سواء كان الرد بهما وبصرفه لان رد الباع قبل القبض فسخ من الأصل  
 فى حق الكل فصار كالرد بهما بالرد وبغيره بالشرط ثم اذا رد عليه بغير قضاء  
 بسبب لا يحدث مثله كالاصح الزائدة ليس له ان يجتاعم البايع الاول هو الصحيح  
 (قبض مشريه وادعى عيبا لم يجبر) المشتري جددوى العيب (على دفع ثمنه) اذ لو  
 دفعه قلل العيب يظهر فيقتضى القضاء ولا يقضى به صوابا القضاء عن الانقراض

على ما ذكرناه (قوله شرى فمضى يعنى  
 وبلغ فكسره ووجد  
 فاصدا متغيبه) فى الجمله ولو بالنظر الى الدواب (قوله فقه انه) أى لا يرد لان  
 انكسره بسبب حادث ولكنه يرجع بالتمتعان دفعا لا غير فله الامكان (والا) أى  
 وان لم يتغيبه أصلا (فكل الثمن) أى فله مشتري كل الثمن لانه ليس بمال  
 فالبيع باطل ولا يمتنع فى الجوز لاحتقاره كقول لان ما منه باعتبار المالك (باع  
 مشريه ورد عليه بسبب تمعنه) متعاقى بقوله رد بسبب ما تعاقى به قوله بسبب (رد على  
 بائنه) يعنى باع عند انقضاءه المشتري ثم رد عليه بسبب ما ان يقبل بفضاء القاضى  
 أولا فان كان الاول فاما ان يكون مقرر ارجعنى انما المشتري الثانى ادعى على البايع  
 الثانى اقراره بالعيب والبايع انكره فأنته المشتري الثانى بالبيعة وانما احتج الى  
 هذا التمسك بل لانه اذا أقر باقراره لا يكون له الرجوع الى القضاء بل يرد عليه باقراره  
 بالعيب فلا يكون له ان يرد على بائنه لانه اقاله واما ان يكون بينه أو يتكول وفى  
 كل منهما أنه ان يرد على بائنه لانه فسخ من الأصل ففعل البيع الثانى كالعدم  
 والبيع الاول قائم فله ان يرد عليه واما رد الباع فانه الامر أنه انكر قيام العيب فخرم  
 التناقص لكنه صار كذا بشرطه فضاء القاضى فارتفع التناقص وصار كمن اشترى  
 شيئا وأقران البائع باع ملك نفسه ثم ظهر المستحق ليعال حقه فى الرجوع على  
 البايع بالثمن وان كان الثانى (و) هو ان يكون الرد (رضا) من المشتري (لا) أى  
 ليس له الرد على بائنه لانه اقاله ويبيع جدي فى حق ثالث والبايع الاول ثالثهما  
 هذا اذا رد المشتري الثانى على الاول بعد القبض اما اذا رد قبله فلا فرق بينهما  
 سواء كان الرد بهما وبصرفه لان رد الباع قبل القبض فسخ من الأصل  
 فى حق الكل فصار كالرد بهما بالرد وبغيره بالشرط ثم اذا رد عليه بغير قضاء  
 بسبب لا يحدث مثله كالاصح الزائدة ليس له ان يجتاعم البايع الاول هو الصحيح  
 (قبض مشريه وادعى عيبا لم يجبر) المشتري جددوى العيب (على دفع ثمنه) اذ لو  
 دفعه قلل العيب يظهر فيقتضى القضاء ولا يقضى به صوابا القضاء عن الانقراض

فمضاد رد على بائنه اقاله فمتنع الرد كفى التمين (قوله غاية الامر انه انكر قيام العيب فخرم التناقص) أى شرب ما انكره بالنسبة  
 أو التناقص (تنبيه) لقال البايع الثانى بعد رد الباع ليس له عيب لا يرد على البايع الاول بالاتفاق كفى القم (قوله اما اذا رد  
 قبله فلا فرق بينهما) أى بين قوله فله البايع الثانى (رد على بائنه) وقد اوضحه قوله سواء كان الخ ولكنه ليس على عمومه فى جميع  
 الاشياء بل فى غير المقار أمافى آثاره لا يظهر انه مع جدي فى حق البايع الاول لان المقار يجوز بيعه قبل القبض فليس له رد  
 على بائنه لانه اشتراه بعد ما باعه كفى التمين (قوله لا رد الباع قبل القبض فسخ من الأصل) أى لا يرد مع البيع قبل القبض  
 لا يجوز فلا يمكن حله به ابجدى فى حق غيرهما فبطل فسخا غير المقار ما فيه فالظاهر انه يبيع جدي كما ذكرناه عن الزبلى

(قوله لم يبرهن على ثبوت العيب) كسببة اثباته ان يتم البينة أولا على وجود ان العيب عنده أى المشتري ثم يحتاج الى اقامة البينة على انه كان عند البائع (قوله أو يحلف) صريحا لتلخيص ان يحلف البائع ان هذا العيب لم يكن فيه عنده وذلك بعد اقامة المشتري البينة أنه وجد فيه عنده أى المشتري وإذا لم يتم حصة على ثبوت عنده ليس له تحليف البائع في الاصح لان التحليف يرتب على دعوى صحيحة ولا تصح الا من ختم ولا يصح خصمها فالإدعاء بقاء العيب عنده كافي للثمن وسد كراهة المصنف في حصة الباقي العيب (قوله وان غاب شهروه دفعه ان حلف بالله) يعني وقد أقام البينة على ثبوت العيب عنده أى المشتري كما ذكرنا موقفاً بـ  
شهود قيامه عند البائع فيحلف (قوله لانه حجة ١٦٤ في الزام اليمين) قيد بالزام العيب لان التناول ليس حجة في الحسد

(ال يبرهن) على ثبوت العيب فبره المبيع ان أمكن ولا يرجع بالنقصان كما مر (أو يحلف) أى للمشتري البائع على عدم العيب ان لم يكن له شاهد ويدفع الثمن (وان كان) له شاهد لكن (غاب شهروه دفعه) أيضا الثمن (ان حلف بالله) لان في الانتظار ضرر للبائع وليس في الدفع كثير ضرر بالمشتري لانه لم أقام البينة رد عليه المبيع وأخذ منه (ولزم عيه ان نكل) لانه حلف في الزام العيب قد وقعت العبارة في المدانة هكذا ان اشترى عبداً فبضه فادعى عيما لم يجبر على دفع الثمن حتى يحلف البائع أو يقيم المشتري بينة وقد تكلفوا في توجيه ما ماتوا تكلفوا والحق انهما من قبيل القف والقتل التقديري تقدمه لم يجبر المشتري على دفع الثمن ولا يكون للمشتري حق الرد على البائع حتى يحلف البائع أو يقيم المشتري بينة وهذه فائدة أعادها صاحب كشف الكشاف في تحصيل قوله تعالى يوم يأتي بعض آيات ربك لا ينفع نفسا إيمانها لم تكن آمنت من قبل أو كسبت في إيمانها خيرا الله من قبيل القف والقتل التقديري والمعنى لا ينعق نفسا إيمانها ولا أعمالها لم تكن آمنت من قبل أو كسبت في إيمانها خيرا (ادعى الباقي) يعني اشترى عبداً فادعى أنه أتى وأراد تحليف البائع على أنه لم يأتي (عنده) أى المدعى عليه (لم يحلف البائع) حتى ثبت المدعى (أنه أتى عنده) أى عند نفسه لان القول وان كان قول البائع لكن انكاره انما يعتبر بعد قيام العيب في يد المشتري ومعرفة تكون بالبينة (ثم) اذا اثبت (حلف) أى البائع على التثبت مع انه فعل الغير قال شمس الاقضية الخواني التحليف على فعل الغير يكون على العلم مطلقا في جميع المسائل الا في دعوى الباقي حيث يحلف على التثبت لان البائع يدعى تسليم المبيع سليما فالأصل تحلف بوجوبه الى ما ضمن بنفسه ويقال في التحليف (بأه ما أتى قط أو ماله حتى الرد عليك من دعواه هذه) ولقد سلمته وما به هذا العيب (لا) بالله (ما أتى عندك قط) فان هذه البينة وان وقعت في الكتب لكن قال المتأخرون فيه ترك النظر للمشتري لانه يحتمل أنه باعه وقد كان أتى عند غيره وبه رد عليه وفيه دهره (ولا) بالله (لقد باعه وما به هذا العيب) لان فيه ترك النظر للمشتري أيضا لان العيب قد حدث بعد البيع قبل التسليم وهو موجب الرد (ولا) بالله (لقد باعه وسلمه وما به هذا

والتقصاض بالاجماع ولا في الاشياء الستة عندنا حصة كافي الفسخ (قوله والحق انهم من قبيل القف والقتل التقديري الخ) قال شيخنا في العلامة على المقدسي رحمه الله تعالى بعد نقله كلام المصنف رحمه الله تعالى وأقول عذر ان يكون أوفسه مثلها في قوله كسبت كعوبها وتستقيم وهي متعلقة بما يليها بالاول الكلام فتأمل اه (قوله بسني اشترى عبداً فادعى أنه أتى) كان ينبغي ان يقال كافي المدانة فادعى اياها فادعى مدعاه البائع اه لتكون التمسوة متوجهة بدعوى الباقي عندهما (قوله وأراد تحليف البائع على أنه لم يأتي عنده) أى المدعى قبل سواء ارجاع الظهر المضاف الى الظرف للبائع كما هو ظاهر عبارة المدعي وهو فأراد تحليف البائع على عدم الباقي عنده (قوله لكن انكاره انما يعتبر الخ) يشترى ان معنى المسئلة ان يدعى اياها فنكر البائع قيامه في الحال فيحتاج الى اثباته أما لو اعتبر البائع به فانه يسأل عن وجوده عنده فان اعترف به رد عليه بالتمس المسمى وان انكره طوبى للمشتري بالبينة على ان الباقي وجد عند البائع فان أقامها رده والاحلف كافي الفسخ (قوله ويقال في التحليف ما أتى قط) هذا في دعوى

الباقي الصغير ما يفيد كلام المصنف فيما ساق ولان الزباني ذكر هذا كجاءه المصنف ثم قال ولو كان العيب الذهري في باقي العبد الكبير يحلف بأه ما أتى مدعى مبلغ الرجال لان الاق في الصغير يزول بالبلوغ فلا وجب الرد على ما تبين من قبل اه وفي الكبير يحلف كاذباً رانما فيه من النظر للبائع فانه لا يقدر ان يحلف على عدم الباقي في الكبير مطلقا لاحتمال كونه في الصغر ثم بعد البلوغ وذلك لا يوجب الاختلاف العيب فلو انما الحلف ما أتى عنده قط امرنا به والزمنا ما يلزمه ولو لم يحلف أصلا ضررنا بالمشتري فيحلف كما ذكرناه (قوله لكن قال المتأخرون) منهم الزباني

(قوله لانه وهم تعلقه بالشرطين) أي شرطا سلامته حال البيع وشرطا سلامته حال التسليم (قوله فتأوله بالبايع في العين الخ) أي قصد تعلق عدم العيب بالشرطين معا بقصد قيامه حالة التسليم خاصة فتكون هذه العارية والله لقد دأبه وسلطه الخ صادقة اذا كان حدوث العيب قبل التسليم وقصد ذلك لا يوجد غيره ١٦٥ شرعا فان تأوله كذلك لا يخلطه عند الله تعالى

العيب لانه وهم تعلقه بالشرطين فتأوله في العين عند قيامه في إحدى الحالاتين وهي حالة التسليم (واذا لم يشتبه متعلق بقوله حتى ثبت يعني اذا لم يثبت أنه أتى عند نفسه بخلط) بالعه (عندهما أنه) أي البائع (لأجل أنه) أي البعد (أبى عنده) لأن الدعوى محيصة حتى يترتب عليها اليقينة فكذا العين (واختلفوا في قول الامام) وله على ما قال البعض أن الدعوى لا تنفع إلا من خصم ولا يصير خفهما إلا بعد قيام العيب (واذا نكل) عن العين (فقد هما بخلط ثانيا) لطلب المشتري الزد عليه فان شكوله يثبت العيب عند المشتري فاذا أراد الرد على البائع بهذا العيب بخلط البائع على التأت كانه قدم من قوله ما له حتى الرد عليه فان حلف لا يردوان نكل برده له ثم الدعوى ان كانت في باب الكبر بخلط باقه ما بق من مبلغ مبالغ الرجال لان الباقي في الصغر لا يوجب رده بعد البلوغ كذا في الهداية أقول بطلني أن يكون الحكم في البول في الفراض والبرقة أيضا كذلك لا شرا كها في الدلة والله أشار في غاية البيان بقوله وذلك لان اتحاد الحالة شرط في العيوب الثلاثة (اختلفا) أي البائع والمشتري (بعد التفاضل في قدر المبيع) يعني اشترى عبدا وتفاضلوا فيه فباعا فقال البائع بعتك هذا وأخرمه وقال المشتري بعتني بوجه واحد فاند دعوى البائع فوقع تخصيص الثمن على تقدير الرد ولهذا قال وتفاضلنا (أو للمقبوض) بأن اشترى عبدين فقال البائع قبضت هذا وقال المشتري ما قبضت إلا أحدهما (فالقول) في الصورتين (المشتري) لانه قابض والقول للقباض كافي القصب (اشترى عبدين صفقة) واحدة (وقبض أحدهما) ووجهه أو بالآخر عيبا أخذ هذا أو ردهما ولو قبضت ماردة المصطفى لان قيام الصفقة بالقبض وقيل القبض لا يجوز تقريرها لانه يكون بيعا بالخصه اشتداه وهو لا يجوز بعد القبض يجوز لانه يكون بيعا بالخصه بقاء وهو جاز كما تقر في كتب الأصول (قبض كعليلا أو زيناو وحده بعضه عيبا كله أو أخذ) لان الكيل والموزون ان كانا من جنس واحد كانا كشي واحد قبل هذا اذا كانا في وعاء واحد وان كانا في وعاءين كانا بمنزلة عديني حتى يرد الوعاء الذي فيه العيب إلا بالآخر (ولو اثنى بعضه) أي بعض الكيل أو الموزون لم يضر بعد القبض في رد ما بقي اذ لا يضره التبعيض والاستحقاق لا يمنع تمام الصفقة لأن تمامها رضا لعقد لا المالك وأما اذا كان قبل القبض فله أن يرد الباقي لتفرق الصفقة قبل التمام (وفي الثوب خير) لانه تبعيض فيه عيب وقد سكتان وقت البيع وظاهر بالاستحقاق (اشترى سارية ولم يترأ من عيوبها فوطئها أو قبضها أو مضاهى ثم وجد بها عيبا لم يرد ما عطاها) أي سواء كانت بكر أو شيئا قصها الوطء والآن كذا

في ذلك العين بل هي عين غفوس كذا في القنع (قوله وله على ما قال البعض الخ) هو الأصح فليس للمشتري تخلف البائع كما قصنا من الزني (قوله فمضدما بخلط) قال السكال والوجه ما قال من الزام البعدين على العلم وفي اختلاف كما ذكر البعض اه (قوله أقول بطلني أن يكون الحكم في البول في الفراض والبرقة أيضا كذلك الخ) قد صرح به السكال رحمه الله بقوله وكذا في كل عيب يدهي ويختص فيه الحال فيما بعد البلوغ وقوله يختلف ما لا يختلف كالجئون اه ثم ذكر كيفية ترتيب الخصوم وتقسيم العيوب فليراجع (قوله اشترى عبدين الخ) أشار به إلى أن المبيع لو كان لا يفتق ببعضه كزوجه خف ومصرعي باب وقورين ألف أحدهما الآخر بحيث لا يعمل بدونه لاعتك المشتري رد العيب وحده وان كان بعد القبض كافي التبعين والقنع (قوله قبض كعليلا الخ) أطلقه فتعمل ما لو كان في ناهين وهو لا ظهر كافي البرهان إلى هذا أشار بقوله قبل هذا اذا كانا في وعاء واحد (قوله لا المالك) يعني به المصطفى (قوله اشترى سارية الخ) مستدرك بما قدمه أوائل الباب (قوله) أو قبضها أو مضاهى بشهوة ثم وجد بها عيبا الخ) كذا في البدائع الا انه لم يذكر كرامس بشهوة ولكن قال في البرازية قال القرطبي قول السرخصي التبعيض لا يفسد الشهوة فمضد الزمحول على ما بعد العلم بالنسب اه ولو كان لها زوج فوطئها عند البائع ثم عند

المشتري لا يرجع بالنقص أي يرد هالان هذا الوطء لا يمنع الرد وان لم يطأ هالالا عند المشتري فان كانت بكر يرجع بالنقصان لتقصان العين بزوال العذرة وان كانت ثيبا لم يرد كفي الاصل انه عن الرد لم لا يمنع فلا يرجع بالنقصان مع إمكان الرد كافي البدائع (تنبيه) الكاراة لا تستحق بالبيع حتى لو جدها ثيبا لا يتكمن من الرد اذا لم يكن شرط البكارة فمدها من باب علم وصف مرقوب فيه لا من باب وجود العيب كافي القنع وقال في البرازية وقاضيان اشتراها على انها بكر ففعل الوطء عدم البكارة ففعلها علم

فخرج بملك من ماله ودون لث جد الم لا اه (قوله ويرجع بالنقصان) كذا في المدافع وغيره وفي البرازية ما يخالفه حيث  
 يجوز الرجوع بالنقص مع المس والتفرد منه مع الوفاء كالرد (قوله لأن كلامنا صعب حاشي) فيه تأمل أما إذا كانت مكررا فليس وأما  
 الثيب فعدم رد هال لا ينفقه ما هو موجود هال فذا رد هال ما كانه أسهل من عدمه وأردنا فيها كذا على في شرح المصنف وأما القيلة  
 والمسن فكيف يعال بانه صعب حدث (قوله لأن أقصى ما في الباب أن هذا اقتضاء على الثائب من غير خصم ولكنه بنفسه في ظاهر  
 الروايتين عن أصحابنا) تأمل أنه ما في قصوره عن المحيط كان غلبه البربر المرضي بقبي بعدم التنفيذ لا يتطرق إلى عدم  
 هذه أصحنا شاء وسند كوفي كتاب القضاء ١٦٦ إن شاء الله تعالى (قوله واستخدمه) قال الكمال ولو مرة بعد العلم بالصعب

بمختلف خيار الشريطة فانه لا يسقط الا  
 بالمرأة الثانية اه ولكن في البرازية  
 قال الميرحمي الصحيح ان الاستخدام عد  
 الم في المرة الثانية رضا أي في خيار  
 العيب (قوله ولو كان ركوبه للرد لا يكون  
 رضا كالشي وشراء العلف عن ضرورة)  
 جعل الركوب للرد غير مانع من الضرورة  
 ضعف لما قال الزباني لا يكون الركوب  
 لبيع الم الماء أو ليردها على البائع أو  
 ليشترى لها العلف رضا بالعيب وهذا  
 استحسان لانه يحتاج اليه وقد لا تنقاد  
 ولا تنساق فلا يكون دليل الرضا الا اذا  
 وكها في حاجته نفسه وقبل تأويله اذا  
 لم يكن له بمن الركوب بان كان العلف  
 في عدل وأحدا ولا تنساق ولا تنقاد وقبل  
 الركوب للرد لا يكون رضا كفيما كان  
 لانه سبب الرد لغيره يكون رضا الا عن  
 ضرورة اه (قوله فأنه اذا كان  
 ضرورة) ينبغي أن قال فانه اذا كان  
 ضرورة لرجوع الضمير للركوب حالة  
 التي وشراء العلف (قوله أو يكون العلف  
 في عدل واحد) قال الكمال في نفسه عدل  
 واحد لا نهو كان في عدلين فركها يكون  
 الركوب رضا كره فاضا من غيره ولا  
 يعني ان الاحتمالات التي ذكرناها في  
 ركوبها التي انما يقع الدمعها بشرى

فما اذا كان العلف في عدل ثم ركها فلا ينبغي ان يطلق احتناع الرد اذا كان العلف في عدل اه وفي المواهب الركوب الى  
 الرد والحق أو شراء العلف لا يكون رضا مطلقا في الظاهر اه وقال الكمال فرع وحده بالدية عينا في السفر وهو مختلف على حله  
 حله عليه ما ورد بعد اقتضاء السفر وهو معذور اه ويخالفه ما قال في البرازية من لو حل عليه جلا وأطلق على عيب في الطريق ولم يجد  
 ما يحمل حله ولو اتفقا في الطريق ينتف لا يتمكن من الرد وقبل يمكن قساعا على ما إذا حل عليه حله قلت الفرق واضح فان حله  
 ما يقربه اذ لا لا ينبغي ولا كذلك العدل فكان من ضرورات الرد ذكر الامتناع لو أمكنه ان باقي العلف لا حل يحمل لا يرد  
 اه عبارة البرازية (قوله أو قتل بسبب) أي كردن قطع طريق وقتل نفس (قوله وأخذت منهما) كان الأول ان يقال فانه للعلف باو

(قوله ولم يعلمه) يعني وقت البيع ولا وقت القبض كافيا (قوله وهو بمنزلة الاستحقاق عنده) أي لم يرجع جميع الثمن كالو  
استحقاقه (قوله وبمنزلة العيب عندهما) يعني في الحكم والافهوعيب عندهما الاعتزلة العيب قاله السكاك (قوله لكنه تعيب  
الخ) أي عيب العقوبة مع ما به من العيب القديم فيقوم سارقا وغير سارق وحلال الدم وحرامة غير جمع مثل نسبة الثأب بين  
القيمتين عندهما (قوله أنه سبب الوجوب) أي وجوب القطع والقتل ١٦٧ (قوله فبعضاف الوجوب) أي وجوده القتل

أو ألقطع إلى العيب السابق أي سبب  
القطع والقتل وهو شرطه وقتله كأننا  
في هذا المانع فبعضاف إليه فصار كأنه  
قطع أو قتل عند المانع الذي عنده السبب  
فانقضت قبض المشتري (قوله وقال محمد  
لا يدخل فيه) أي في شرط البراءة من  
كل عيب ولم يرده على هذا لشرط البراءة  
من كل عيب قائم به لا يدخل الحادث في  
البراءة اتفاقا ولو اختلف في عيب أنه حادث  
بعد العقد أو كان عنده لأثره عند أبي  
يوسف وعند محمد القول قول المانع مع  
عنه على العلم أنه حادث وعند زفر القول  
للمشتري كافي القنع (قوله لأنه يجوز  
الترجيح كذا في المحط عن قال وهذا أكن  
قال الجارية بآثاره بآثاره فلا يصح  
بإقرار بالسبب ولكنه لثمة حتى قيل  
وقال ذلك في الثوب أي قال لا يحسنه  
فانه لا عيب به يكون إقراره في العيب  
لأنه عيب الثوب ظاهرة اه (قوله  
قال لا تحرمه على هذا أتى الخ) كذا  
قال على أبي يرى من الأبي ووقال على  
أبي يرى من أباة وأعلى اه أتى وقوله  
المشتري الأول على ذلك برده الثاني  
عليه لأنه ذكر هذا وصفا لا محاب أو شرطا  
فيه والإيجاب يقتضي الجواب والجواب  
ينضم إعادة ما في الخطاب فاذ قال  
المشتري قبل ذلك ما ذكرناه قال اشترت  
على أنه أتى فكان اعترافا وبه آقا

إلى السبب السابق قوله ولم يعلمه المشتري بقيد علميهما لأن العلم بالعيب رضا  
به ولا يبعد على قوله في الصحيح لأن العلم بالاستحقاق لا يمنع الرجوع كما سبأ في  
مباحث الاستحقاق) باع شرط البراءة من كل عيب (ولم يسم العيوب بعددها  
(صحيح) وقال الشافعي لا يصح بناء على مذهبه أن الأبرار من الحقوق المضمونة  
لا يصح لأن فيه معنى التملك حتى يرتد مال ذوقا للمجهول لا يصح ولأن الجاهل  
في الاستقاط لا ينقض إلى التزاع وأن تضمن التملك لعدم الحاجة إلى التسليم فلا  
تكون مفصلة (و يدخل فيه) أي في هذا الأبرار العيب (الموجود) حال العقد  
(والحدث) بعد العقد (قل القبض) عند أبي يوسف وقال محمد لا يدخل فيه  
الحادث بعد العقد وهو قول زفر (قال مشتري البندان ساومه اشتره فلا عيب به)  
صورته أشد ترى زيد من بكر غلاما فأراد أن يبيعه من بشر فقال لبشر حين المساومة  
اشتره فلا عيب به (ولم يبيع) القلام من بشر (فوجد) زيد (به عيبا) كان يقضي  
أن لا يجوز رده على البائع لقراره بعدم العيب لكنه (برده على نفسه ولا يطله)  
أي الرد (الأقرار السابق) بعدم العيب لأنه يجوز أن يبيع من الترويج لظهور أنه لا يخلو من  
عيب متافيق القاضي بأن ظاهره غير مراد له (ولم يبيعه) أي العيب بأن قال لا دور  
به ولا شلل (لا) أي لا يرد ولا حاطة العلم به إلا أن لا يحدث مثله بأن قال ليس به  
أصغر زائدة ثم وجده أصغر زائدة أنه أن رده لتقينا بكتبه في الأقرار وكقوله لغيره  
قطعت بذلك رده (قال) بائع هـ (لا تحرمه) هذا أتى فاشترى مني  
فاشترى ما ربح من آخر فوجده (المشتري) الثاني أتى لا يرد مما سبق من إقرار  
البائع (الأول ما لم يبرهن أنه أتى عنده) أي عند البائع الأول المقر أن الموجود  
من البائع الثاني المكون عند إقرار البائع الأول وإقراره ليس بصحة على  
المشتري الأول وهو البائع الثاني (مشتري) بعد أمانة (قال أعتق البائع) العبد (أو  
دره أو أوله) الأمانة (أو هو الأصل وأسكر البائع وحلف) بعد ذلك المدعي عن  
الأمانة (قضى عليه) أي على المشتري (بالمعتق والتدبير والاستيلاء) لإقراره  
بما ذكر (ورجع بالعيب إن علم به) لأن المبتال لم يرجع إزالته عن ملكه إلى  
غيره بناء على إقراره ولم يوجد حتى وقال باعه وهو ملك فلان وصده فلان  
وأخذه لا يرجع بالتقصان لأنه أخرجه عن ملكه في الظاهر بإقراره كآه وبه  
كذا في الجامع الكبير (باع) الإمام وأمينه غنمية محرزة) حتى لو لم تكن محرزة

مقتضى الجواب بخلاف ما قاله على أبي يرى من الأباقي لأنه لم يصف الأباقي إلى العبد ولا وصفه فلم يكن اعترافا بوجود الأباقي  
لأن هذا الكلام كما يحتمل التبري عن أباقي موجود من المبيع قبل التبري عن أباقي يصح في المستقبل فلا يصح مقرا  
بكونه أتى له بالملك فلا يثبت حق الرد بالملك كذا في المحط فيلزم مع ما قاله السكاك (قوله أنا يرى من كل عيب الأباقي  
يرى من أباة) ووقال الأباقي أنه لا بد للاتفاق اه (قوله لأن الموجود من البائع الثاني المكون التبري) يعني والسكوت ليس  
قصده بإقامته لبايعه فبما أقربه فاما إذا قل البائع الثاني وجده آقا لأن ما رده بعد ما قال البائع في إقراره بكونه آقا والله الموفق

لم يميز بيعها لئلا تم غشك كما في كتاب السير (ووجد المشتري في المبيع عيبا لا يرد عليه ما) أي الامام وأمنه لأن الامن لا يمتدح صاحب خصمه بل الامام نصب له خصمه ولا يخلصه) لأن فائدة التقيف الشكول ولا يصح شكوله وإقراره (ناذا) أثبت عليه العيب ويورد بيع ويدفع الثمن اليه والنقص أو الغش لا يرجع إلى محله (أي) أن نقص الثمن لا يخرج من الأول أن كان المبيع من أروسة لا تجامس يعطى منها وإن كان من الجنس يعطى منه وكذلك إذا فوضه فيما إذا كان المبيع منه لأن القرم بالتم

### (باب البيع الفاسد)

لقب الباب به وإن كان فيه الباطل والموقوف والمكروه أيضا لكثرة وقوعه بتعدد أسبابه والباطل ما لا يصح أصلا ووصفا ولا يقيد الملك بوجه حتى لو اشترى عبيدا بمئة وقبضه وأهتقه لا يفتق والفاسد ما يبيع أصلا أو وصفا ويقيد الملك عند اتصال القبض به حتى لو اشترى عبيدا بغير قبضه فأهتقه يفتق والموقوف ما يبيع بأصله ووصفه ويقيد الملك على سبيل التوقف ولا يقيد تمامه لتعلق حتى الفير والمكروه ما يبيع بأصله ووصفه لكن جاوره شيء منى عنه كالبيع عند أذان الجمعة إذا قرر هذا فالمراد (بطل بيع ما ليس بمال والمبيع به) أي جعله ثمنًا بادخال الماء عليه (كالدوم والريح والحجر والميتة) يكون الماء الميتة تشدد الماء أي الميتة التي ماتت حشف أنها قان الميتة التي لم تفت حشف أنها مثل الموقوفة مال عند أهل الذمة كالحجر والخمر كإساق (والعدوم) ومنه حق التملك فانه معدوم محض (و) منه أينما (الضامين) جمع مضمونة وهي ما في أصلا ب النحول من الماء (والملاقح) جميع ملقوحة وهي ما في البطن من الجنين ويجب أن يعمل ههنا على ما سيذكره كون والا كان جلا وساقى أن يبيع الحمل فاسد لا باطل (والنتاج) بكر النون من نعت الدابة على البناء لقول وهو جبل الحيلة (و) يبيع (أمة تدن انه) ذكر الضمير لتد كبر الخمر (عبد وعكسه) وهو يبيع عبد تبين أنه أمة فإن الأمة ليست بعبد وكذا العكس فيكون يبيع عبد ومو غا لم تكن هذه الأسماء ما لأن المال موجود على اليد الطبع ويجري فيه النذل والمنع وهذه الأشياء ليست كذلك لأن صفته المالية التي تثبت بغير كل الناس أو بعضهم بأهوال النجوم إنما ثبت بإضافة الانتفاع به شرعا وقد ثبت صفة النجوم بلا صفة المالية فإن حبه من الخنطة ليست بمال حتى لا يبيع بيعها وإن أبيع الانتفاع به لم يدم قول الناس أياها كذا في الكافي (ومترك الله صفة حامدا) فإن قيل فبني أن يجوز العقد فيما ضم إليه لانه يجتهد فيه بخلاف الشافعي فيه كالمدر في نقد فيه البيع بقضائه القاضي قلنا حرمته منصوص علم ولا مباح إلا جتهد في مورد النص فلا يعتبر خلافه ولا ينقد بالقضاء كذا في الكافي (وما في حكمه) أي حكم ما ليس بمال عطف على ما ليس بمال (كام الولد والمكاتب والمدر) فإن يبيع هؤلاء أيضا باطل لكن ليس كبطلان يبيع الحر فانه باطل ابتداء بقاءه لعدم مجلته للمبيع أصلا لثبوت حقيقة الحرية ويبيع هؤلاء باطل بقاءه لحرية لا ابتداء لعدم حقيقة ما ولهم إذا جاز بيعهم

### (باب البيع الفاسد)

من أقتهم فبطل ما قبل لو بطل مع هؤلاء لكان كبيع الخروزمي بطلان بيع  
 الفخ المضموم اليهم في البيع كالمضموم الى الخروزمي لانهم دخلوا في البيع  
 ابتداء لكونهم محلا في الجلة ثم خرجوا منه فمطلق حقهم بقي الفخ بمحضه من  
 الثمن والبيع بالخصصة بقا ما تكرر بخلاف المرفقة لما لم يدخل في البيع  
 لعدم الخطية لزوم البيع بالخصصة ابتداء وانما مال كالمرفقة (وبيع مال) عطف  
 على بيع ماليس بمال (غير متقوم كالخمر والخنزير وصية لم تحت حنف انقضا) قدحها  
 به لتكون مالا كالخمر والخنزير حتى لو ماتت حنف انقضا لا تكون مالا عند أهل  
 الذمة ايضا (بالثمن) أي الدرهم والدنانير والفلوس النافقة متعلق بقوله وبيع  
 مال وانما بطل بيعها بالثمن لانه لا يفيد الحكم في طرف المبيع فان المبيع هو  
 الاصل في البيع لتوقف البيع على وجوده بخلاف الثمن والاصل ليس بملاك فملاك  
 فيكون البيع لان شدة في الذمة انما يكون حكما لتملكه بقبالة فملاك مال آخر فادرا  
 لم يوجد ذلك لا يثبت في الذمة فلا يثبت فيه الملك لاستحالة ثبوت الملك في المعلوم  
 وان قولك ببيع فبطل البيع حتى يملك ما يقابلها وان لم يملك حين الخمر والخنزير كما  
 سألني (و) بطل ايضا (بيع قن ضم الى خمر) كمنه منعت الى مئة ما تحت حنف  
 انقضا) قيدت به لتكون كالخمر وانما بطل بيع القن والذكية (وان سمي عن كل)  
 لان الخمر غير داخل في البيع اصلا لكونه غير مال وبيعه الى الفخ جعل شرطا  
 لقبول القن وجعل غير المال شرطا لقبول المبيع مبطل للبيع ومضموع قن  
 ضم الى مذبوق غير مملوك ضم الى وقف لانما جعل البيع عند البعض فبطلانها  
 لا يسري الى غيرها (وبيع مالا بغير مال العقد كبيع في الصغير او وصيه ماله  
 بغير فاحش) قال في المساعدة فان كان بيعهم واجازاتهم يعني الاب والجد  
 ووصيهما والفاضل بمثل القيمة أو بقل بقدر ما يتباين الناس عنه له حازوان كان  
 بقدر ما يتباين الناس فيه لا يجوز ولا يتوقف على الاجازة بسد الادراك لان هذا  
 عقد لا بغير حال العقد (وبيع نفي فيه الثمن) فانه اذا نفي العقد نفي الركن فلم يكن  
 بيعا وقيل منعقد لان فيه لم يصح لانه نفي العقد واذا لم يصح فيه صار كانه سكت  
 عن ذكر الثمن ولو باع وسكت عنه منعقد البيع وبطل الملك بالقبض كما سألني  
 (وحكمه) أي حكم البيع الباطل (ان المبيع به لا يملك) أي لا يكون ملكا للثمن  
 لان الباطل لا يرتب عليه الحكم بخلاف الفاسد كالمرفقة (فان ملك) المبيع (عند  
 المشتري لم يضمن) لان المقبوض امانة عنده لان العقد اذا بطل بقي هجر المقبض  
 باذن المالك وهو لا يوجب الضمان الا بالاعتدال وقيل يكون مضمونا لانه يصير  
 كالمقبوض على سبيل التراء وهو ان يبيع فيملك عنده لا يضمن نفس عليه الفقيه أبو  
 اشترى به مجاز كراما اذا لم يصبه فذهب به فملك عنده لا يضمن نفس عليه الفقيه أبو  
 الباق وقيل وعليه الفتوى كذا في العناية ثم لا فرغ من بيان البيع الباطل شرعا في  
 بيان الفاسد فقال (وفسدا) أي بيع (سكت) أي وقع السكوت (فيه عن الثمن)  
 فان البيع لا يبطل به بل منعقد وبطل الملك بالقبض لان مطلق البيع يقتضي  
 المعاوضة فاذا سكت كان غرضه القيمة فكانه باع بقبضه فيفسد ولا يبطل

(قوله وملك ضم الى وقف الخ) صرح  
 رحمه الله بطلان بيع الوقف واحسن  
 بذلك ويجعل له من قسم البيع الباطل  
 اذ اختلف في بطلان بيع الوقف لانه  
 لا قبل التملك والتلف وقطع من جعله  
 فاسدا واقر به من علماء القرن العاشر  
 ورد كلامه في عصر بمصلحة رسائل ولنا  
 فيه رسالة هي حاسم الحكام متضمنة  
 لبيان فساد قوله وبطلان فتواه (قوله  
 فبطلانها واضح) رد مالك القن بيع  
 الفضولي لكون النقص التي غيرتها  
 وبغير التثنية احسن لتطبيقاتها  
 محل البيع عند البعض فبرحم الى المدبر  
 والى الوقف وكان الاحسن التعليل  
 بكونه ما لا لا طما في الفقهاء على عدم  
 نفاذ بيع الوقف العام من غير مسوغ  
 الا ان يراد البيع في الجلة كما تلف وانما  
 قلنا ذلك لان بيع قن الغير محل البيع  
 عند السك



(قوله) وقد يسع حمل لم يصد أطلقه وقال في البرهان وجعل يسع الحمل قبل صدقه وقد دلوا بالعرض اه فجعل الفساد لوصفه  
بما لا يثبت في الذمة (قوله) أو يسدوا لقي الخ قال في التبيين وأن أخذهم ألقاه في خطرة كبيرة بحيث لا يمكن أخذه إلا  
لا يجوز فلو سله صدقك بشئ أن يكون على الروايتين ١٧٠ اللتين في يسع الاتي بناء على أنه باطل أو فساداه (قوله) وإن أخذ

بدون جامع أقول وبثبته خبر الرواية  
ولا يستدبرونه وهو في الماء لأنه يتفاوت  
في الماء وتارجه كما في التبيين (قوله) لا  
لذا دخل في الخطرة بنفسه ولم يصد  
مدخله لعدم ملكه مفهوم التنبيل  
فيه تسامح أو لا بد من قفرا لتسلم مع  
المقتل لأنه لا يلزم من الملك الصحة كما لو  
أخذه والقاه في خطرة لا يقدر على أخذه  
منها إلا بهل كما قدم فحصل على ما إذا  
دخل خطرة يقدر على أخذه منها فلا  
سعة فسداه (قوله) وقد يسع ما يعرف  
الحواء الكلام فيه كما في الحمل قبل  
صدقه (قوله) وإنما قال لا يرجع الخ  
أقول ما ذكره من التبيين من الزبني  
خلاف ظاهر الرواية لما قال في البرهان  
ولو كان يعني الظاهر ذهب وجهي كالجمام  
لا يجوز أيضا في الظاهر (قوله) وقد يسع  
الحمل الخ أقول صرح بفساده وفساد  
يسع النتائج في الاختيار وفي الكثرة  
على قوله لم يجوز يسع البتة فحصل أن  
يكون باطلا كالبتة وفي البرهان جعل  
يسع الحمل والنتائج من الباطل اه  
(قوله) ولو أتوف صدق أقول في الثانية  
لو اشترى ثروة في صدق قال أبو يوسف  
يجوز البيع وله الخيار إذا رآها وقال محمد  
لا يجوز وعنده الفتوى اه (قوله) وضربة  
القنص أقول هو من البيع الباطل  
كما في البرهان (قوله) وما يخرج من  
الماء يضرب الشبكة مرة أقول فهو على  
هذا من القنص يقال قنص يقتص  
قنصا إذا صاد وروى في تذيب الأثرى  
أنه من عن ضربة القنص وهو القنص

(و) فساد أيضا يسع عرض بالجنور وعكسه لأن مشتري العرض أغنا بقصد عكس  
العرض بالجنور وفيه اعزاز للعرض لا للخرق ذكر الجنور معتبرا في عكس العرض لا في  
حق نفس الجنور حتى فسدت التسمية ووجب قيمة العرض لا للخر وكذا إذا باع  
الجنور بالعرض بأن أدخل الباء في العرض لذي يعتبر شراء العرض لا للمسلم كونه  
مقابلة (و) فساد أيضا يسع أي العرض (بأنم الولد والمكاتب والمدر حتى  
لوقتا أيضا ملك مشتري العرض العرض) لأنهم يدخلون في القدر حتى لا يطل  
القدر فيما ضم إلى واحد منهم ويسع معه ولو كانا للخر لباطل (و) فساد يسع (حمل  
لم يصد) لأنه يسع ما لا يملكه (أو يسدوا لقي فيما) أي خطرة (لا يؤخذ منه  
الاجبة) لأنه غير مقدور التسليم (وإن أخذت وتماص) لأنه مقدور التسليم (الا  
إذا دخل) في الخطرة بنفسه (ولم يصد منه) لعدم الملك (و) فساد أيضا يسع  
(طريق الهواء) لأنه قبل الأخذ غير مملوك فكون الفساد بمعنى البطان وبسده  
غير مقدور التسليم وإنما قال (لا يرجع) لما قال الزبني إذا كان الظاهر طريق الهواء  
ولا يرجع لم يجوز يسعه وأما إذا كان له وكرهه بطريق منه في الهواء ثم رجع إليه جاز  
بيمه والجمام إذا سلم هو دها أو أمكن تسليمها جاز بيعها لانها مال مقدور التسليم  
(و) فساد أيضا يسع (الحمل) جعل يسع النتائج باطلا ويسع الحمل ما سدد الان عدم  
الاول مقرر به وعدم الثاني مشكوك فيه (و) فساد أيضا يسع (أمة الأهل)  
لما تقرر أن ما لا يصح أفرادها بالصدق لا يصح استثنائها في العقد والحمل كذلك  
لأنه بمنزلة أطراف الحيوان لاتصاله بما خلقه ويسع الأصل يقتلها فالاستثناء  
يكون على خلاف الموجب فلم يصح فيه بشرط فساد أو البيع بفسده (و) فساد  
أيضا يسع (لبن في ضرع) لغيره لا احتمال كونه فاسدا (ولو أتوف صدق) لغيره  
(وصوف على ظهر النعم) لأن النبي صلى الله عليه وسلم غرس عنه (وحذم عن سقف  
وذراع من ثوب) إذا باع جذعا في سقف أو ذراعاً من ثوب يعني ثوباً يضره التبعيض  
كالقميص لا الكبراس فالبيع لا يجوز ذكر القطع أولاً لأنه لا يملكه التسليم الا بغير  
لم يوجب القدر ومثله لا يكون لازماً فيمكن من الرجوع وتتحقق المنازعة بخلاف  
ما لا يضره التبعيض كبيع عشرة دراهم من ثوبه فضة وذراع من كبراس فان  
يسع حائزاً لا تنافي المانع وبهذا التقرير يندفع ما قال ان هذا الضرر مرضي به  
فيجب أن لا يكون مفسدا ولو لم يكن الجذع معيبا لا يجوز لزوم الضرر ولو لم ياله  
أيضا ولو قطع البائع الذراع أو قطع الجذع قبل أن يفسح المشتري ما دال البيع فحسب  
لزال المفسد قبل التقرر (وضربة القنص) وهو ما يخرج من الماء ضرب الشبكة  
مرة لا يجهول (والمزانة) وهو يسع الثمر بالناء المنقوطة بالثلاث على الفضل بقدر  
بالثاء المنقوطة بشتين مجذوذ مثل كلبه خوما لاني عنه وشبهه بال (و) والمالسة

على الأولى وكذا رواه الجمهور في الاتفاق حيث قدره بقوله هي أن يقول أغوص غوصة فما أخرجه  
فهو لك بكذا والمعنى فهم ما واحد اه كما في البرهان

والماندة والقاهجر) فانما يبيع كانت في المماندة بان يتسلم الرجلان على سعة  
فاذا اشترى المشتري او نذها اليه البايع او وضع المشتري عليهم احصاء لزم البيع  
فالاول الملاصة والثاني المماندة والثالث القاهجر وقد نهي النبي صلى الله عليه وسلم  
عن الاولين والحق يجب ما الثالث دلالة النص (و) فسد ايضا بيع (الكلام)  
بالقهر وهو ما تقوم به الارض من الثبات (كذا) أي يفسد ايضا (اجارة) اما  
فساد بيع فلاته وودعه المالك بملوك لم يبيع اذ يفسد زينات الكلف في أرضه  
لا تنقطع شركة الناس عنه ولا يصير مملوكا له فيبقى على أصل الاباحة ما لم يوجد  
الاحراز قال صلى الله عليه وسلم الناس شركاء في ثلاث في الماء والكلا والنار واما  
فساد اجارته فلورودها على استهلاك العين وعلى الاجارة المنفعة دون الايمان  
ولا يلزم الصبغ والعين في استعمال الصباغ والقتل لان المنفعة آتاة لتمام العمل  
المستحق بالاجارة والحلية فهما من سائر موصفات الارض فيضرب فيه فسطاطا  
اوليهما حافيه لنفسه فتعجز الاجارة ويوجب صاحب المرحى الانتفاع له بالرحى  
فيحصل مقصوده كما كذا في الكافي (والعمل) فان يبيع فاسد عند أبي حنيفة واني  
يوسف وصحيح عند محمد اذا كان محزرا لانه حسان متعجز به حقيقة وشرا وان كان  
لا يؤكل كالعمل والجار ولهما انه من الهواء فلا يجوز بيعه كالزناير والانتفاع ليس  
به بل بما يخرج منه فلا يكون متفعلا به قبل ان يروج (الامع كوارات فيها العمل)  
بما يشترط يجوز بيعه بغير المماندة كره القدر وروى في شرحه وقال الكرخي لا يجوز بيعها  
ايضا لان الذي انما يدخل في البيع تعاضده اذا كان من حقوقه كالشرب  
والطريق كذا في الكافي (ودود القزوي عنه) فان يبيعها لا يجوز عند أبي حنيفة  
وأبو يوسف منه في الدود ومع محمد في سبعة وقيل فيه ايضا منه لابي حنيفة ان الدود  
من الهواء ويسته لا ينتفع به فاشبهه انتفاض والوزغات ويضمها ل محمد ان الدود  
ينتفع به وكذا ايضا في المال فصار كالخشب والمهر ولان الناس قد تعاودوه فثبت  
الضرورة اليه فصار كالاستصناع (وبه يتي) كذا في الكافي (والا تبي) انتهى  
النبي صلى الله عليه وسلم من يبيع ولا يغيره مقدور التسليم (الامع يزعم انه عنده)  
لان انتهى منه يبيع ابي مطلق وهو ان يكون آخفا في المتعاقدين وهذا غير آبي  
في حق المشتري فلو قال هو عند فلان فيه مني لم يميز لانه آتي في حق المتعاقدين  
ولو باعهم هادم الاباق لانه المتعاقدين يسم (ولبن امرأة) حرة كانت او مملوكة لانه  
جزء الا تسمى وهو يجمع اجزائه مكره مصون عن الاستبدال بالبيع وعن أبي  
يوسف انه يجوز بيع لبن الامة ان يجوز ايراد الصدقة على نفسه فانها جزؤها قلنا  
نفسه لم يلحق لا اختصاصه بمثل القوة التي هي ضد وهو الحلي ولا حاجة اليه  
(في وعاء) قدحان او غيره قدحه وقعا لم يبيعه يتوهم ان يبيعه في الضرع لا يجوز  
كسائر لبنان الحيوانات وفي الوعاء يجوز (وشعر الخنزير) لانه نجس العين فلا يجوز  
بيعه (وحاز الانتفاع بالخرز) ونحوه للضرورة فان الاسا كفة يحتاجون في خرز  
النعال والانتفاع اليه لانه لا يتأق الا به ولا ضرورة في شراؤه لوجوده مباح الاصل  
ولو وقع في الماء القليل افسده عند أبي يوسف وعند محمد لا لان اطلاق الانتفاع به

(قوله والكلا كذا اجارة) أقول يبيعه  
باطل واجارة باطلة ايضا كما في البرهان  
(قوله ومع عند محمد الخ) أقول والقنوي  
على قول محمد كما في البصر عن الذخيرة  
والخلاصة (قوله وقال الكرخي الخ)  
أقول احب عنه بان التبعة لا تقتصر في  
الحقوق كالمنازع فالعسل تابع للعسل في  
الوجود والفصل تابع له في المقصود  
بالبيع كما في البصر (قوله وبه يتي) أي بقول  
محمد (قوله وشعر الخنزير) أقول هو باطل  
كما في البرهان

دليل ماهرة ولا يي يوسف ان الاطلاق الضرورة فلا تظهر الا في حالة الاستعمال  
وحالة الوقوع تناهيا (وشعر الانسان) لان الادعى مكرم غير منبذل فلا يجوز ان  
يكون شي من اجزائه مهانا مبتذلا (كذا) اي كما لا يجوز بيعه لاجوز (الانتفاع  
به) لما ذكر (وجلد الميتة قبل الذبح) لانه غير منفع به لقوله صلى الله عليه وسلم  
لانتفعوا من الميتة بما لم يأكل وهو غير المذبوح منه (وباع) وينفع به بعده (لانه ظهر  
بالدباغ) كعظم الميتة وهو صفة لها وروى ما وقعنا (ان كلامها يساع وينفع  
به لانه طاهر باصله انما لم يفسد بحلول الدباغ فيها كما مر في كتاب الطهارة  
(والقبيل كالسبع) حتى يجوز بيع عظامه والانتفاع بعظمه وعند محمد بن الحسن العين  
(و) فسد ايضاً يسع (زيت على أن يوزن نظره ويطرح عنه بكل ظرف كذا رطلا  
بمختلف شرط طرح وزن القلظ) لان القلظ الاول لا يقتضيه العقد والثاني  
بقتضيه وذلك لان مقتضى القعدان يخرج عنه وزن القلظ فاذا طرح كذا رطلا  
يحتمل أن يكون أكثر من القلظ أو أقل (الا اذا عرف أن وزنه كذا رطلا) فمقتضى  
يجوز لانه مقتضى العقد (اختلاف في الرق) يعني اشترى صفنا في رق ورد القلظ  
موزن فيها عشرة ارطال فقال البايع الرق غير هذا او هو خمسة ارطال (فالقول  
لاشترى) لان هذا الاختلاف اما ان يعرف تعدد من الرق المقتضى او مقدار  
المن فانه كان الاول فالشترى قاض والقول قول القاض فمهما كان كالغائب  
أو أمنا كما مر وع ان كان الثاني فهو الحقيقة اختلاف في مقدار السمن فيكون  
القول لشترى لانه شكر الزيادة والقول لا شكر منه (وشراهما باع) بخلاف على  
قوله ويبيع هررض أي فسد شراهما باع (بالاقل) أي باقل مما باع (قبل النقد) أي  
قبل نقد الثمن الاول صورته اشترى ساوية بالف حالة أو نسيئة فقبضها ثم باعها  
من البايع بمسماثة قبل نقد الثمن الاول فسد البيع الثاني وقال الشافعي يجوز  
لان الملك قد تم فيها لانه فصار البيع من البايع وغيره مساويا كما لو باع بمثل  
الثمن الاول أو بالزيادة أو بالعرض ولما ان الثمن لم يدخل في ضمان البائع فاذا  
وصل اليه البيع ووقعت المقامه بقي له خمسمائة وهو بلا عرض بخلاف ما اذا  
باع بالعرض لان الفضل انما يظهر عند المقامه (بمختلف ما ضم اليه ويسع  
المجموع بالثمن الاول قبل نقده) صورته اشترى حاربه بمسماثة ثم باعها أو أخرى  
معها من البايع بمسماثة قبل نقد الثمن الاول فالبيع فسد في التي اشترىها من  
البايع وصح في التي لم يشتريها منه اذ لا بدار يجعل به من الثمن بمقابلته التي لم  
يشتريها منه فيكون مشتريا لا حاربا باقل مما باع وهو فاسد ولم يوجد هذا المذهب  
في صاحبين ولا يبيع الفضل لانه باع بمساوية ال باعوا فمشتري فمما ضمت اليها  
كان اعتبار التسمية الشبه وهي غير معتبرة (مع سبع الطريق حيد) أي بين له  
طولا وحررض (أولا) أي لم يحد اما الاول فظاهر واما الثاني فلانه اذا لم يبين بعد  
بمرض باب الذراع لفظه على كذا في النهاية وعلى التقديرين يكون عيناه معلوما  
فيجمع بينهما (وهيته) وفي التنازع ثمانية الطرق ثلاثة طرق الى الطريق الاعظم  
او طريق الى سكة غير نافذة وطريق خاص في ملك انسان فالطريق الخاص في ملك

(قوله وشعر الانسان) أقول بيبه باطل  
كربيع في الامع الا اذا غلب عليه  
التراب والصديقين على الصبي كما في  
البرهان (قوله وجلد الميتة) أقول الاظهر  
أن بيبه باطل كما في البرهان (قوله والفيل  
كالسبع) يعني عند أي حنيفة وأبي  
يوسف (قوله بخلاف ما اذا باع بالعرض)  
أقول والدرهم والدينار هنا جنس  
واحد حتى لو كان العقد الاول بالدرهم  
فاشترى بالدينار وقيمت أقل من الثمن  
الاول لم يجوز استحقاقا وباز قياسا وهو  
قول زفر

الإنسان لا يدخل في البيع من غير ذكره انما هو أو ذكرا الحقوق أو المرافق  
والطريقان الآخران يدخلان في البيع من غير ذكر (لا يبيع مسيل الماء  
وهبة) لأنه مجهول إذ لا يدري قدر ما يشغله من الماء (ومع بيع حق المرور تعا)  
الأرض (بالإجماع ووجد في رواية) وهي رواية أبي حنيفة ورواية أبي يونس  
لا يجوز بيعه لنفسه أو لغيره من الحقوق وبيع الحقوق بالأشهاد  
لا يجوز (والشرب ذلك) أي مع بيعه تعا الأرض بالإجماع ووجد في رواية وهو  
اختيار ما ينجح لأنه لا نصيب من المأول يخرق أخرى وهو اختيار ما ينجح بخاري  
الجماعة (لا يبيع حق التبديل وهبة) لأنه أن كان على السطح كان حق التبديل وقد  
مر أن يبعه باطل وإن كان على الأرض كان مجهولاً لجهة التحمل ووجه الفرق بين  
حق المرور على إحدى الروايتين وحق التبديل أن حق التبديل يتعلق بمسكن لا بتبني  
وهي المنفعة فاشبه المنافع وحق المرور يتعلق بتبني وهي الأرض فاشبه أديان  
(ولا) البيع (إلى التبرؤ) مبرور فروز وهو زال يوم من الربيع (والمرجان)  
وهو الخريف وأعمال يجران التبرؤ وختلف بين تبرؤ السلطان وتبرؤ الدعاقين  
وتبرؤ الجوس كذا في الكفاية (و) إلى (صوم النصارى وفطر لهم) إذا لم يعرفوا  
أي المتبايعين خصوص التبرؤ لجهة الأجل لا إذا عرفوا جاز (بخلاف فطر  
النصارى بعد ما شرعوا في صومهم) لأن مدته بالأيام معلومة وهي تحسون يوم  
ذكره التبرؤ (وقدم المباح والمعاد) بفتح المعاد وكمسرها قطع الزرع  
(والداس) وهو أن يوطأ الطعام بقوائم الدواب أرضها (والقطاف) قطع الغنم  
(والجداد) قطع غر التفل والصوف وأعمال يجرانها لا تنقد وتساخر (ويكفل اليها)  
أي إلى هذه الأوقات لأن الجهة السيرة متحدة في الكفاية وهذا لجهة السيرة  
لاختلاف المعاشرة في الله عنهم أجمعين في أنه ينجح جواز البيع أولاً (ومع) أي  
البيع (إن أسقط الأجل قبل حلوله) أو زال المفسد قبل تفرده ولو باع مطلقاً ثم  
أجل الثمن إلى هذه الأوقات مع لأن هذا تأجيل الدين والجهة التي الدين  
مفيدة (وشروط) عطف على قوله إلى التبرؤ أي ولا يبيع البيع بشرط لا يقتضيه  
العقد وبقية نفع لأحدهما أي أحد العاقلين (أو يبيع بسقطه) أي النفع بأن  
يكون أدماً وانما قصد البيع هذه الشروط لأنها إذا قصدت المقابلة بين المبيع  
والثمن فقد دخل الأمر عن التوض وقد وجب البيع بشرط فيه فكان زيادة  
مستحقة بعد المعاوضة فخالصة عن العرض فيكون باوكل عقد شرط فيه إلا  
يكون فاسداً (كشرط أن يقطعه) أي المبيع وهو ثوب (البائع ويخطه قباء) فاته  
شرط لا يقتضيه العقد وفيه نفع لأحدهما (أو) كشرط (أن يخرجه) أي المبيع  
وهو صرم (فلا) يقال هذا في فعل أي عملها (أو) كشرط (أن يشركها) أي التفل  
من التشريك أي يضع عليها الشرأ وهو سيرة الذي على ظهر التقدم كذا في  
المغرب (ومع) البيع (في التسل) استمعنا التماثل فيه فصار كمبيع الثوب  
(أو) كشرط (أن يستقدمه) أي المبيع وهو به هذا نظير شرط لا يقتضيه العقد  
وفيه نفع للبائع وأعمال (نهر) لما مر أن النصارى إذا كان ثلاثة أيام جاز أن يشترط

(قوله والطريقان الآخران يدخلان في البيع من غير ذكر) فيه نظر لأنه  
في المبيع من غير ذكر (كبر) فيه نظر لأنه  
يدفع ما قدمه من أن الطريق لا يدخل  
الأبد كرهو كل حق ولا يكون إلا في  
طريق خاص فليست أملاً (قوله كان حق  
التبديل) أملاً كحق التبديل فليست أملاً (قوله  
والجداد) بالذال المهملة خاصة بالتفل  
وبالمهملة عام في قطع الثمار والجواز بالزاي  
جزا صوف (قوله مع بيع الطريق)  
يخالفه ما قال في الخاتمة ولا يجوز بيع  
مسيل الماء وهبة ولا يبيع الطريق  
بدون الأرض وكذلك بيع الثوب  
وقال مشايخ البخاري وأهله وخالفه  
قوله الآخر (قوله ورواية أبي يونس)  
وفي التنازعانية الخ ليس مما الكلام  
فيه وينبغي أن يكون بقوله ومع بيع  
حق المرور تعا (قوله بالطريق الخاص)  
في ملك إنسان الخ فيه نظر لأنه إذا كان  
مملوكاً لا ينسب لأعمال المرور فيه إلا  
بالمباينة وليس لازماً لملك المشتري فإن  
أرد ما حمله ملك إنسان بها صرح لكن  
لا يخرج عن كونها في سكة غير نافذة  
(قوله ومع أن أسقط الأجل قبل حلوله)  
يعني أن أسقط الأجل من له الحق وهو  
المشتري لأنه حقه فغير ما ساقطه ولا  
يشترط فيه التراضي وقول القدوري في  
مختصره فإن ترابها بأسقاط الأجل وقع  
انقضاء كما في التبيين

فما لا يستفاد (أو مدر ما ويكتبه أو يستوفى حال ولا يخرج التثنية) (عبد) كان أو أمانة  
 (من ملكه) هذا مثال شرط لا يقتضيه العقد وفيه نفع للبيع وهو يستحقه فان  
 التثنية يجب أن لا يتعداه إلى ذي فوجد زيادة تخالفه عن العرض ففسد البيع  
 وفرغ من الأصل المذكور بقوله (فبيع) أي البيع (بشرط) يقتضيه العقد بشرط  
 الملك المشتري ولا يقتضيه (العقد) ولا نفع فيه لأحد كشرط أن لا يبيع المداينة  
 المبيعة (فإنها ليست بأصل للفتح) (حاز) أمر المسلم فباعه غيره أو عتق ورثته (أو)  
 أمر (الحريم غيره) أي غير الحريم (بيعه صمده) وقال لا يجوز لأن الموكل لا يملك  
 بنفسه فلا يملك غيره كتركيب المسلم بحوسبنا بنزوي بحوسبة ولأن ما ثبت للموكل  
 يختل إلى الموكل فصار كانه ما يشره نفسه وله أن المشتري هذا الباب أهلية  
 أهلية الموكل وهي أهلية التصرف في الأمور به ولتصرف في ذلك وأهلية الموكل  
 وهي أهلية ثبوت الحكم له ولكل ذلك حكما للعقد أشلا يلزم انعكاسه للزوم من  
 الالتزام لا يرى إلى جهة ثبوت ملك الخبر المسلم إذا لم يملكه التصراني ومات من  
 غيره خسرته وأيضاً الصلح المأذون له التصراني إذا اشترى خراشيت الملك فيها أو لاه  
 المسلم اتفاقاً وأثبت الأهلين لم يمنع العقد بسبب الإسلام لأنه جالس سالب ثم  
 الموكل وإن كان خراشيه وإن كان خسرته راسية وقد قالوا هذه أو كالة مكرهه  
 أشد الكراهة (وحكمه) أن المشتري إذا قبض المبيع رضاً بانه مبيعاً وأدلة  
 بأن قبضه في مجلس الصدقة مكره ولم ينه (ملكه) وقال الشافعي لا يملكه وإن  
 قبضه لاه حرام فلا ينال به فدية الملك ولأن التثنية تمنع للشريعة تناقض بينهما ولذا  
 لا يبعد قبل القبض وصار كالأباع بالبيعة أو بأبج الخبر بالدرهم ولذا ترك البيع  
 صمد من أهله ووقع في محله فوجب القول بأنه مقادير ولا شك في الأهلية والجملة  
 وركنه مبادلة المال بالمال وهو حاصل والنهي عن الأفعال الشرعية يقتضي  
 تنهيه عن المشروعة لأنه يقتضي تصور النهي عنه إذا نهى عما لا يشره وتلقاه  
 ما ذكر في عرفنا لأصول أن مدار الأمر والنهي المقدورة والنهي عن الأفعال  
 المحسنة يقتضي كونها مقدورة وحسناً عن الإه والعلية يقتضي كونها مقدورة  
 مختلا عن الأفعال الشرعية يقتضي كونها مقدورة بشرطه والأحكام بعضها فان  
 الطهارة من الأمور المحسنة فإذا قلت لأتصرف بنكره كل من يسمعه لانتفاء  
 القدرة وكذا إذا قلت لأدعي لا تبصر والبيع من الأفعال الشرعية فإذا نهى عنه  
 وجب أن يكون مقدوراً بشرطه وهو الخي بقول علماء الثألني عن الفعل الشرعي  
 يقتضي المشروعية بأصله وغير المشروعية بوصفه فان الأول ناظر إلى المقدور بشرطه  
 والثاني إلى النهي بنفس البيع مشروعه وبه ينال فدية الملك أيضاً المحسنة لار  
 عارض وعدم ثبوت الملك قبل القبض حذراً عن تقرير القصد المباح وأنه واجب  
 الدفع بالاعتداف بالامتناع عن المطالبة ولأن الدفع أسبق من الزرع والمينة  
 ليست بحال فاقدم إل كن وإن كان الحرمة من مقتد موجهه (ولزمه) أي أن ملك  
 القبض في بدا المشتري لزمه (مثلاً) (مثلاً) وهو الذي يملكه ضرورة ومعنى أن كان  
 المالك مثلاً (أو) مثله (معنى) فقط وهو القيمة إن كان المالك قبلاً لاه مضمون

(قوله) حاز أمر المسلم فباعه غيره (الخ) يعني عنداني حيث نفع الكراهة  
 المذكورة (قوله) وقال لا يجوز (هو)  
 الظاهر والمراد بنفي الجواز الإعلان لما  
 قال في البرهان وقول مسلم فباعه غيره  
 خبر وسعيها ومكرهه حد لا يبيع صمد  
 مكرهه عندنا وأما طلاه وهو الظاهر أنه  
 (قوله) وسكته أن المشتري إذا قبض  
 المبيع رضاً بانه مبيعاً (الصرح)  
 ينحل ما بعد المجلس (قوله) أدلة بأن  
 قبضه في مجلس العقد قصر الدلالة فأمر  
 لأنها تقبل ما بعد المجلس إذا كان الثمن  
 مقدوراً نص عليه في الصروا والمقضى  
 (قوله) ملكه (أقول) لكن لا يصل للمشتري  
 الانتفاع به فانه مكره كراهة التصريح  
 قال السكال والوجه أن يكون الانتفاع  
 به حراماً كبيع أو كل ووطء وأذارة أو  
 ستر لزمه الغير بالبيع (أو) وقال الأتاني  
 في غاية البيان لو استوفاه ما صارت أم  
 يده ونفتم القيمة ولا يفرم العرفي رواية  
 كتاب البيوع وأحد الروايتين في  
 كتاب الشرب وفي رواية أخرى في كتاب  
 لشرب عليه العقره (أقول) في لزوم  
 لعرفنا مل لأن ملك المشتري حاصل  
 تسلط من البائع صواباً فبذلك العين  
 إلى أصح (أقول) بملكه المنفعة فقط على  
 أي العراقيين (قوله) وإن كان الحر  
 شناً فقد مروجه (أو) والوجه أنها لما  
 كانت مبيعاً مقصوداً بحمل ثمنه درهم  
 والحر لم يكن محلاً لتبليط على بيعها  
 إذا كانت مبيعاً من وجه يتجلبها بعرض  
 سفيه ووجب قبضه لكونه من مبيعاً  
 به وهو محل التبليط

بالقبض كالنصب وبشتر قيمته يوم القبض وان زادت قيمته في يده فالتلفه لانه  
 دخل في ضمانه بالقبض فلا يعتبر كالمصوب كذا في الكافي (وعجب على كل  
 منهما) أي المتبايعين لم يقل لكل منهما أشار إلى وجوب النصب واللام تنبها لجواز  
 (نفسه قبل القبض) دفعا للقاسد (كذا بعده) أي بعد القبض (مادام) أي المبيع  
 (في يد المشتري) لم يقل ان كان القاسد في ملكه فقد كسبه درهم بدرهمين وان  
 له الشرط ان كان شرطاً زائداً لما نقل عدواً للشرع عن الأخير فوما حسب الخلاصة  
 عن الشرع بدائه قول محمد واما عندهما فلكل منهما حق النصب لان النصب لحق  
 الشرع لا لحق أحد المتعاقدين فانما حاربا منان بالعد (فان باعه) أي باع المشتري  
 شراء قاسداً ما قبله (أو وده) وسله أو اعتقه نفسه وبعه واعتاقه) لانه لما ملكه  
 ما لا يتصرف فيه فلا تصرف في النصب فيه لعلق حق البعد بالتصرف الثاني وضع  
 البيع الأول كان لحق الشرع وحق البعد مقدم لما حقه (فطه قيمته) لما رآه  
 معتمون بالقبض كالنصب والكتابة والارهن كالبيع لان مال الزمان ثبت بجزء  
 عن رد الدين فلو رآه القيمة الآن حتى الاسترداد يعود بهزما كالنصب وقت الرهن  
 لزوال المانع قبل تحول الحق إلى القيمة كذا في الكافي (ولا بشرط التصالح  
 فبيع القاسد) لأن الواجب شرعاً لا يحتاج إلى القضاء (ولا يطال حق النصب بموت  
 أحدهما) أي أحد من البائع والمشتري وبه حتى كذا في الخلاصة وفيه زيادة تفصيل  
 فمن أراد فلفس فانه (ولا يأخذ ما لباع) أي لا يأخذ المبيع بانه عدو النصب  
 (حتى يرد عنه) لأن المبيع مقابل به فبعد بيعه ما كان له (فان مات) أي البائع  
 (فالمشتري حتى يبع) أي ما اشتراه (حتى يأخذ منه) لانه مقدم عليه في حياته فكذا  
 على ورثته وخرمائه وعدو قاتله كالرهن ثم ان كانت دراهم الثمن قائمة بأخذها  
 بعضها لانها تتعين في البيع القاسد في الامع وان كانت معبولة أخذت كلها لانها  
 مثلية (طاب للبائع ما ربح في الثمن لا المشتري في المبيع) ضرورة اشترى جارية  
 شراء قاسداً أو تقاضا فباعها وربح فيها تصدق بالربح وبطيب البائع ما ربح في  
 الثمن قال في الهداية والفرق أن الجارية بما تبين فيتمتع في المتدبر فتمتع  
 ان ثبت في الربح والدراهم والديانير لا تبين في العقود فلهذا لحق البعد الثاني  
 ببعضها فربما يمكن ان ثبت فلا يجب التصديق وقال صدر التريفة فان قيل قد كرف  
 الهداية في المسئلة السابقة فيما اذا كانت دراهم الثمن قائمة بأخذها ببعضها لانها  
 تبين بالتعيين في البيع القاسد وهو الامع لانه بمنزلة النصب فهذا ما ناقش ما قلتم  
 من عدم تعيين الدراهم والديانير قلنا يمكن التوفيق بينهما بانفسه العقد شجرين  
 شبه النصب وشبه البيع فاذا كانت قائمة اعتبر شبه النصب كما في رفع العقد  
 القاسد فاذا لم تكن قائمة فاشترى بها شيأً يعتبر شبه البيع حتى لا يبرى القاسد إلى  
 ذلك لما ذكرنا من شبه الشبهة أقول لا يخفى على المتأمل المنصرفة أن ما ذكر  
 لا يفيد التوفيق بين كلامي الهداية وأغاب قد دليلاً للمسئلة لا يرد عليه ما رد على  
 الهداية فالوجه ما قال في الغاية أنه انما يستقيم على الرواية الصحيحة وهي انها  
 لا تبين لأعلى الامع وهي ما رآنا تعيين في البيع القاسد أهم أن ان ثبت في المال

(قوله لانه مقدم عليه في حياته) فكذا  
 على ورثته كذا أخذتم على تفسيره كما في  
 التبيين (قوله وإذا لم تكن قائمة فاشترى  
 بها شيأً يعتبر شبه البيع) بشرائه بها  
 وهي ماله وبنوعه وفي نصف بالزوال والحالية  
 فلا اعتراض

قوله ووقف بيع مال الغير على اجازته فان اجازته الفيج ١٥٦ عليه وانه امرامه لا فرق بين بيعه بما يتعين او غير مولى سراد

فانه قال في الخاتمة رجل باع عبده  
بغير اذن المولى بمرض بعينه او بشئ  
بعينه سوى الدراهم والدينارين اجاز  
مولى العبد جازي به والمستشري بالعبد  
يكون لا شرعى وعليه قسمة العبد لولاه  
فان اشتراء ذلك الشئ لا يتوقف وكان  
مشترا بالنفسه فاضا بمشيه ماله باذن  
المولى فيكون المشتري بالعبد اه فهذا  
مطل ان يحل لزوم البيع على المالك فيما  
كذا بيعه بما لا يتغير فاقسمه له فانه بما  
ينقل عنه (قوله وبيع ماله الخ) هذا  
التركيب فيه نظر والمثله من الخاتمة  
الصبي المحجور اذا بلغ فيها يتوقف بيعه  
وشراؤه على اجازة الوصى او القاضي اه  
وفي الخاتمة اذا باع ماله وهو غير رشيد  
يتوقف على اجازة القاضي اه (قوله  
وبيع المرهون والمستاجر) هذا في اصح  
الروايات الا ان المشرى به على تقض  
البيع وعلى اجازته والمستاجر على  
الاجازة لا الفسخ وسد كر المصنف في  
الرحمن ان المشرى به لم ينقص في  
الاصح (قوله ولو تقاضا الخ) يخالفه  
ما قال في الخاتمة فان لم يجز المستاجر حتى  
تقضى الاجارة بينهما فسد البيع  
لصافى وكذا المشرى اذ لم يفع البيع  
حتى فلك الرحمن فسد البيع اه والذي  
في قاضيان نفذ البيع ولا يفسد وسيتذ  
للاختلاف بين كلام المصنف وقاضيان  
قوله وبيع الشئ برقه (من قبل الغاصد  
الموقوف) قوله انه لم في مجلس البيع  
فقد فيه نظر لان النافذ لازم وهذا فيه  
لغير بعد العلم بقدر الثمن في المجلس  
قوله وان تفرقا قبل العلم بطل غير مسلم  
ان هذا فاسد بفيد الملك بالتبض وعليه  
نهى مختلف الباطل (قوله وان كان  
بله في المنقول لافي المقار) سقط منه

فوعان خبث لهدم الملك ظاهر او خبث لفساد الملك والمال ابعنا فوعان ما يتعين  
كالعروض وما لا يتعين كالنفود فان ثبت لهدم الملك يحل في التوهم ان كان دفع  
والغاصد اذ تصرف في العرض او النقد ويرجع بمصدق بالرجوع عند ابي حنيفة  
ومحمد يفتي في العقد بما لا يغير ظاهره فيما يتعين فبما يمكن حقيقة فان ثبت وفيما لا يتعين  
ينكس شبهة ان ثبت لتعلق العقد به من حيث تكون سلامة المبيع به او تقدير الثمن  
فصار ملك الغير وسلك الى الرجوع من وجه فيمكن فيه شبهة ان ثبت واما ان ثبت  
لفساد الملك فمحل فيما يتعين لافساده لا يتعين لان فساد الملك دون هدم الملك  
فمن غلب حقيقة ان ثبت فيما يتعين فبما يشبهه ههنا فستبرر شبهة فيما لا يتعين فبما  
تغلب شبهة الشبهة ههنا فلا تغيب (كما طاب رجح مال ادناه فقضى ثم ظهر عدمه  
بالتصادق) صورته ادعى على رجل مال لا فقهه ففرجه المدعى ثم تصادقا على  
ان هذا المال ليس على المدعى عليه فالرجع طيب لان ان ثبت ههنا فساد الملك لان  
الرجوع وجب بالقرار ثم استحق بالذات ادق وبطل المستحق فله كذا فلا يعمل فيما  
لا يتعين (بني في حارثا فاسدا وقرس) في ارض شرها فاسدا (لزمه قسمة ثمنها)  
اى قسمة الدار والارض وقال لا ينقض البناء وترد الدار وكذا القرس لان حق الشفيع  
أضعف من حق البائع اذ يحتاج فيه الى القضاء والرخا وبطل بالتأخير ولا يورث  
بمختلف حق البائع والضعف اذ لم يطل بشئ فالأقوى اولى ان لا يطل به وحق  
الشفيع لا يطل بالبناء والقرس حتى البائع كذا ذلك ولما ان البناء والقرس محلا  
للمشترى بسلط من جهة البائع فكل ما هو كذلك ينقطع به حتى الاسترداد  
كالبيع الحاصل من المشتري بخلاف الشفيع اذ انفسه لم يطل بوجده منه ولهذا  
لو وهبها للمشتري لم يطل حتى الشفيع وكذا لو باعها من آخر فانه يأخذ بالشفعة  
بالبيع الثاني بالثمن أو بالاول بالنقصة وان لم يكن في القاسم شفعة لان حق  
الرباع قد انقطع ههنا وعلى هذا صار حتى الشفيع لعدم التسليط منه أقوى من  
حق البائع لوجوده منه ثم لما فرغ من بيان البيع الغاصد واحكامه شرع في بيان  
البيع الموقوف واحكامه فقال (ووقف بيع مال الغير) على اجازته (و) بيع  
(العبد والصبي المحجورين) على اجازة مولاة وعلى اجازة الأب أو الوصى (و) بيع  
(ماله من فاسد عقل غير رشيد) على اجازة القاضي (وبيع المرهون والمستاجر  
وارض في مزارعة الغير) على اجازة المشرى والمستاجر والمزارع ولو تقاضا الاجارة  
زمنه ان يصله الى المشتري وكذا لو قضى الزمان المال أو أراه المشرى ورد الزمان  
عليه ثم البيع (وبيع شئ برقه) والبائع يعلم المشتري لا يعلم توقفه ان علم المشتري  
في مجلس البيع نفذ وان تفرقا قبل العلم بطل (وبيع المبيع من غير المشتري) يعني  
بائع شيان من زيد ثم باعه من بكر لا ينقذ الثاني حتى ولو تقاضا الاول لا ينقذ الثاني  
لكن يتوقف على اجازة المشتري ان كان بعد القبض وان كان قبله في المنقول لافي  
المعارضة في الخلاف المعروف الذى سابق (و) بيع (المرتد) عند ابي حنيفة وقدر

(قوله أو عمل ما أخذ فلان) مستثنى عنه بقوله قبله والبيع بما باع فلان وهذا من قبل الفاسد لا الموقوف (قوله أن علم في المجلس مع) أي وله انحصار (قوله ولا اطلاق) غير علم فانه فاسد بفيد الملك بالتمسك كما تقدم (قوله في شرح الشافعي أنه لا يجوز) يعني فكون فاسدا فان علم الثمن في المجلس خير (قوله ويباع الشيء بثمنه لم يميز لهالة) ١٧٧

عليه فشرحه غير من مته (قوله ولو عنت في المجلس جائز) أي لا ارتفاع القصد وغير المشتري فيه (قوله ويباع فيه خيار المجلس) ليس من الموقوف وانحصار الموقوف المقدر بالمجلس صحيح وله انحصار مادام فيه وإذا شرط انحصار لم يقدره أجل كان له الحياز بذلك المجلس فقط كما في القمع (قوله وقدر في أول البيع) ذلك انحصار المجلس الذي لم بشرط في العقد لا تقول به خلافاً لشافعي رحمه الله تعالى أما الموقوف فيه فصيح اتفاقاً (قوله أن أقر به بالناسب ثم البيع الخ) فيه تسامح (قوله وحكمه أنه إذا قبل الأجرة إذا كان البائع والمشتري والمبيع قائماً) أقول هذا بخلاف النكاح إذا شرط فيه قيام المزوج كما في الخلاصة (قوله كذا الثمن لو كان عرضاً) أقول وتكون الأجرة جائزة نقد لا أجرة عقد لأن الثراء لا يتوقف إذا وجد نفاذاً وهو نافذ هنا على الفرضي وصار مستقرنا عرض الجبر ضمننا فطبعة فتمت له وقرض القسمي ضمننا جائز كما في القمع وقاية البيان وأما إذا كان الثمن غير عرض فالثمن يكون للمبيز وهي أجرة عقد كما قدعناه وظاهره محمول ببيع النقد بالنقد صرفاً فكون أجرة عقد فلتأمل (قوله وحكمه أيضاً أن أخذ الثمن أو طلبة ليس بأجزة) فيه نظر فإن عبارة الخلاصة ثم في البيع الموقوف إذا أخذ الثمن أو طلبة يكون أجرة وهو الصواب (قوله كل ذلك من الخلاصة) فيه التأمل الذي علمته ومن

في بابه (و) البيع (بما باع فلان) والبائع يعلم والمشتري لا يعلم أن علم في المجلس صحيح ولا اطلاق (و) البيع بمثل ما يبيع الناس بما وعمل ما أخذه فلان) ذكر في شرح الشافعي أنه لا يجوز وفي نسخة الإمام السرخسي هذا إذا لم يعلم المشتري بذلك فان علم في المجلس فعن أبي حنيفة فيه روايتان ويباع الشيء بثمنه لم يميز لهالة ولو عنت في المجلس جائز (ويباع فيه خيار المجلس) وقد مر في أول البيع (ويباع الناصب) فانه موقوف على أجازة فلان الملك أن أقر به بالناسب ثم البيع وان بعدد ولا يحد منه مينة فكذلك وان لم تكن ولم يسله حتى ملك يتخلف البيع (وحكمه) أي حكم البيع الموقوف) انه انما يقبل الأجرة إذا كان البائع والمشتري والمبيع قائماً المراد بكون المبيع قائماً أن لا يكون متغيراً بحيث يعد شيئاً آخر فانه لو باع ثوب غيره بغير أمره ففسده المشتري فأجاز بالثوب البيع جاز ولو قطعته وخلطه ثم أجاز البيع لا يجوز لأنه صار شيئاً آخر (كذا الثمن لو) كان (عرضاً) أي كاشتراط قيام المبيع بشرط قيام الثمن أيضاً إذا كان عرضاً (وماحب المتاع أيضاً) أي كاشتراط قيام المبيع والشئ المذكورين بشرط قيام صاحب المتاع المبيع حتى لو باع متاع غيره فباع صاحب المتاع قبل أن يميز البيع فأجاز واره لا يجوز (و) حكمه أيضاً (أن أخذ الثمن) أي أخذه فلان الثمن (أو طلبة) من المشتري (ليس بأجزة) البيع الموقوف (واختلف في أحسن) ففضل أجازة وقبل (و) قوله (لا يجوز له) أي البيع الموقوف بخلاف ما استأجر فانه إذا قال لا أجريه مع الأجير ثم أجاز جاز كل ذلك من الخلاصة وهم لما فرغ من البيع الموقوف وأحكامه شرع في بيان البيع المكروه وحكمه فقال (و) كره البيع عند الأذن الأول للبيعة) لأن فيه اختلافاً لو أحب البسي إذا قعد أو وقفاً ببيانها وأما ذاتها ببيانها وهما عشان فلا كراهة (و) كره (التمش) وهو أن يزيد في الثمن ليرغب غيره ولا يريد الشراء لقوله صلى الله عليه وسلم لا تتاجشوا (و) كره (السوم على سوم غيره) بعد رضاءهما بتمش) لقوله صلى الله عليه وسلم لا يستقام الرجل على سوم أخيه ولا يخطب على خطبة أخيه فانه يبيع بصيغة النبي وهو باطل فاما إذا ساءه شيء ولم يركن أحدهما إلى صاحبه فلا بأس لقولنا بتمامه ويشتره فانه يبيع من يزيد ولنا قال (بخلاف بيع من يزيد) فانه جائز ورود الأثر وهو عمل النهي في الخطبة أيضاً (و) كره أيضاً (تلقى الجلب) أي أن يتلقى بعض أهل البلد الجلب من خارج البلد إليه من الطعام (المضرا لاهل البلد) انتهى عنه ولأن فيه تعسف الأمر على الحاضر من فان كان لا يضر فلا بأس به إلا إذا ليس السوم على الواردين واشترى بأقل من القيمة

٢٣ ر ر ن هذا القبول قول قاضيان ومن البيع الموقوف البيع بشرط انحصار (قوله وأما ذاتها ببيانها وهما عشان فلا كراهة) قال الزايلي رحمه الله تعالى وهذا مشكل فانه تعالى قد نهي عن البيع مطلقاً فمن أطلقه في بعض الأوجه يكون قصصاً وهو نصح لا يجوز بالزاي (قوله وكره التمش) غرض من وروى بالسكون وانما يكره فيما إذا كان الزاغب في السلامة يطلبها بمثل ثمنها إذا طلبها بدون ثمنها فلا بأس بأن تزيد إلى أن تبلغ قيمتها (قوله وهو عمل النهي في الخطبة) يتأمل في مرجع ضربه وإفادته حكمه





(قوله فان هذا الاول قد ثبت بعد القبض) مسته تارة ذكر فيها خلاف ولم اره الكمال قد المصلحة بالقبض كذا ما يدور  
 هذه الصيغة مما لا بان الزيادة المنعقدة كالمولد الارض والقر ١٧٩ اذا كانت بعد القبض يتصور معها القبض حقا لغير

قبل حلول الاجل ثم تقابل اعداد الدين حالاً كما نه باع منه وكما اذا تقابلنا ادمي  
 رسل او المبيع ملكه وشهد المشتري بذلك لم تقبل شفاعة كانه هو الذي باعه منه  
 شهدانه لغيره ولو كانت حصة قبلت الا ترى ان المشتري لو راد المبيع بسبب قضاء  
 وادعى المبيع وجعل وشهد المشتري بذلك تقبل شفاعة اذا انضم طاعه كذا القديم  
 فلم يكن ملتقيا من جهة المشتري لكونه فسخا من كل وجه وخرج على كونه فسخا  
 فرواد ذكر الاول بقوله (قبضت) اي الاقالة (بعد ولادة المبيعة) لامتثال المصح  
 بسبب الزيادة ولو كانت يماضيهما الجواز فالواحد الاول قد ثبت بعد القبض واما اذا  
 ولدت قبله فالاقالة صحيحة عنده وذكرا الثاني بقوله (وصحبت غنل الثمن الاكل الا  
 اذ باع المتولى والرومي شابا كثر من قيمته) حيث لا يجوز فاقاله وان كان غنل  
 الثمن الاول رعاة غنل الذئب وحق الصغير (وان) وصلة (شرط غير منه)  
 أي جنس الثمن الاول (أو أكثر منه) أي من الثمن الاول (أو الاقل) أي همت  
 الاقالة غنل الاول وان شرط غيره اما الاول فلان الاقالة فسخ والقسم لا يكون الا  
 على الثمن الاول واما الثاني فلان الشرط فاسد والاقالة لا تفسد بالشرط فاسدا كما  
 سيأتي (الا ان قبض) أي المبيع هذا المشتري امتنعت من قوله أو الاقل فان الاقالة  
 حيث لا يجوز باقل من الثمن الاول لان نقصان الثمن يكون بمقابلته الفاسد بالقبض  
 وذكرا الثالث بقوله (ولا تفسد بالشرط) لان فساد المبيع لا يزوم الا كما هو ولا يرى  
 الفسخ وذكرا الرابع بقوله (وجاز لما تبع بيع المبيع قبل قبضه) يعني اذا تقابلنا ولم  
 ردا المشتري المبيع حتى باعه منه فانما جاز ولو كانت يماضيهما لانه باعه قبل القبض  
 ولو باعه من غير المشتري لم يجوز له بيعه حتى يرد ما ود كرنا من بقوله  
 (و) جاز (بيع المبكيل والموزون بلا اعادة الكيل والوزن) يعني اذا كان المبيع  
 مبكلا او موزونا وقد باعه منه بالكيل أو الوزن ثم تقابلنا واستردا لمبيع من غير ان  
 يبيع الكيل أو الوزن جاز ولو كانت يماضيهما لم يجوز وذكرا السادس بقوله (و) جاز  
 (هبة المبيع للمشتري بعد الاقالة قبل القبض) يعني اذا وهب المبيع من المشتري  
 بعد الاقالة قبل القبض جازت الهبة ولو كانت يماضيهما لم يجوز لان البيع ينسخ بهبة المبيع  
 للبائع قبل القبض (وبيع في حق ثالث) عطف على قوله فسخ قال في النهاية اختلاف  
 فيما اذا ذكر الفسخ بلفظ الاقالة ولود كرنا بلفظ المعاضة والتماركة لا يحصل بها  
 اقالة اهما قالنا وضوحه القوي وقد فرغ على كوننا يماضيهما فرواد ذكر الاول بقوله  
 (فتسلم الشفعة في المبيع لا ينافي اخذها في الاقالة) يعني لو كان المبيع عقارا فسلم  
 الشفعة لشخص ثم تقابلنا بقضى له بالشفعة لكونه يباعا بعد اذ في حقه كانه اشتراه  
 منه وذكرا الثاني بقوله (ولا يرد البائع الثاني على الاول بسبب علمه بها) أي  
 بعد الاقالة يعني اذا باع للمشتري المبيع من اخر ثم تقابلنا ثم اطلع على علم كان في  
 يد البائع فان اراد ان يرد على المالك ليس له ذلك لانه يبيع في حقه كانه اشتراه

خلاف ما قبل القبض فلا تنفع والزيادة  
 المنعقدة كالشئ لا تنفع سواء كانت قبل  
 القبض او بعده (قوله الا اذا باع المتولى  
 او الوصي ما كثر من قيمته) يعني او  
 اشترى ما باع من القيمة وقص على شراء  
 المتولى في فتح القدر والرومي مثله في  
 الحكم نظر الصغير والوقف (قوله الا اذا  
 نصب المبيع الخ) كذا في فتح القدر  
 ونظامه الاطلاق وقيدته الزايلي فقال  
 ولهذا يشترط ان يكون النقصان قد  
 حصة صفات من العيب ولا يجوز ان  
 ينقص أكثر منه كذا اقاما للشيخ على  
 المقدس رحمه الله وقيد بالمسبب قال  
 الكمال (بيع ما هو باع بام تقابلنا بعد  
 ما جف فتنقص وزنه لا يجب على المشتري  
 شي لان كل المبيع باع (قوله يعني اذا  
 تقابلنا لم يردا للمشتري المبيع الخ) انما  
 ذكر الزيادة لتقيد به من المشتري  
 وقوله ولو باعه من غير المشتري لم يجوز  
 يفد اما لو كان غير منقول كالقمار جاز  
 يبيع لغير المشتري ايضا وهذا عندهما  
 خلافا لحمد كافي الجوهري والفتح (قوله  
 قال في النهاية اختلاف فيما اذا ذكر  
 الفسخ باللفظ الاقالة الخ) ويخصه قول  
 الجوهري وانما جازت الاقالة فيضا في  
 حق المتعاقدين عملا بلفظ الاقالة لان  
 اعطاهما يفي من الفسخ والرفع وانما جعلت  
 بعافي في حق غيرهما عملا بمعنى الاقالة  
 لا بلفظها لانها في المعنى مبادلة المال  
 بالمال بالتراضي وهذا أحد البيع فاعتبرنا  
 الاقطة في حق المتعاقدين واعتبرنا المعنى  
 في حق غيرهما عملا بالشبهين وانما لم  
 ذكر كس بان تعذر النطق في حق غيرهما

والعمل ياتى في حقه ما لا اللفظ قائم بالمتعاقدين واللفظ لفظ الفسخ فاعتبرنا صاحب اللفظ في قيام اللفظ بما اذا  
 اعتبرنا لفظ الفسخ في حقه ما تمين العمل بالمعنى في حق غيرهما لا بما له العمل بالشبهين

(قوله وللشئى اذا بلغ من آخر الخ) حلة  
 لشئ ما قبل معايب قبل قد غننه (قوله  
 وذهب عن انما من الخ) يزداد ماض  
 هو لو كان البيع صرفا فالتفاضل من  
 كلاً الجانبين شرط لصحة الاقالة فيقبل في  
 حق الشرع كبيع جديد كافى للجوهرة  
 والفتح (قوله ولا كـ) بمصه بقدره قال  
 فى الجوهرة لو كان المبيع عبد اقطعت  
 يده عند المشتري واخذت رهنها ثم تقايلارد  
 الثمن كله واخذ العبد ولاشئ للبائع من  
 ارض الموطوب فاشترى اه (قوله  
 ولو تقايضا) بآلية المتناهي من تحت اى  
 تباعا ببيع المتقايسة فهلك احد العوضين  
 جازت الاقالة وعلى مشتري الهلاك  
 قيمته او مثله ان كان مثاقيل يرسله الى  
 صاحبه ويسترد العين منه وكذلك لو تقايلا  
 والمفرد عليهما قائمان ثم هلك احدهما  
 همت ولو هلك الاثر قبل الرد بطلت  
 الاقالة وتصح الاقالة بعد هلاك عرض  
 جعل رأس مال السلم وقضه المسلم اليه  
 ويضمن قيمة الهالك ارمثله كفى حقيقة  
 المتقايسة وهلاك البدلين فى الصرف غير  
 مانع من الاقالة لعدم لزوم رد عين  
 المقبوض بعد الاقالة بل يردده او مثله فلا  
 تتعلق الاقالة بينهما بخلاف غيره من  
 المساقاة فانه يتعلق بعين المبيع من  
 الفتح والجوهرة

#### (باب المراجعة والتولية والوضعية)

(قوله الاولى يسع ما ملكه الخ) يرد عليه  
 المثل انما فيه الغاصب وقضى عليه بمثل  
 ملكه ولا يجوز له بيعه باز يدعنه لكونه  
 ربا ولا يرد على من قال يسع بمثل الثمن  
 الاول (قوله وشرطه اشراؤه) يرد عليه  
 المنسوب اليه يسمى اذ ليس فيه شراء  
 فكان المناسب لما عبر به أن يقول  
 وشرطه ملكه والا لزمه ما فرمه

من المشتري منه وذلك انما ثبت بقوله (وليس الواهب الرجوع اذا باع الموهوب له  
 الموهوب من آخر تقايلا) يعنى اذا كان المبيع موهوبا فباعه الموهوب له ثم  
 تقايلا ليس الواهب أن يرجع فى هبته لان الموهوب له فى حق الواهب كالمشتري  
 من المشتري منه وذلك انما ثبت بقوله (والمشتري اذا باع المبيع من آخر قبل النقد  
 حاز البائع شراؤه منه بالاقبل) يعنى اذا اشترى شاة فباعه ولم يقدر الثمن حتى باعه  
 من آخر ثم تقايلا وعاد الى المشتري فاشترى منه قبل نقدته بأقل من الثمن الاول  
 حاز وكان فى حق البائع كالمملوك بشرائه جديد من المشتري الثانى وذلك انما ثبت  
 بقوله (واذا اشترى) بمرور من التجارة عبد الخدمة بعد الحول ووجده عبيا فرده  
 بغير قضاء واسترد العوض فهلك فى يده لم تستطع ان كاه يعنى اذا اشترى  
 بمرور من التجارة عبد الخدمة بعد حال عليا الحول فوجده عبيا فرده بغير قضاء  
 واسترد العوض فهلك فى يده فان اذ كاه لا تستطع عنه لانه يسع جديد فى  
 حق الثالث وهو الفقيه لان الرد بغير قضاء اقالة (وهلاك المبيع بينهما) أى  
 الاقالة (لا هلاك الثمن) لان ما رخص البيع والاصل فيه المبيع لا الثمن ولهذا اذا  
 هلك المبيع قبل القبض يطل البيع بحلاف هلاك الثمن (وهلاك بعضه) أى  
 بعض المبيع عنهما (بقدره) اعتبار المبيع من السكك ولو تقايضا جازت الاقالة  
 بعد هلاك أحدهما ولا تبطل بهلاكه لان كل واحد منهما مبيع فكان  
 البيع باقيا

#### (باب المراجعة والتولية والوضعية)

(الاولى يسع ما ملكه) لم يقل يسع المشتري ليتناول ما اذا باع الموهوب عند  
 الغاصب وضمن قيمته ثم وجد محب حازه أن يبيعه مراهجة وقوله على ما ضمن  
 وان لم يكن فيه شراء (ممثل مقام عليه) لم يقل بفضه الاول لان ما باع منه  
 المشتري ليس ثمنه الاول بل مثله وقال بمثل مقام عليه لما عانى ان له أن يضم أجر  
 القصار ونحوه الى الثمن ويقول قام على كذا (يزيده) على مقام عليه وان لم  
 تكن من جنسه (والثانية يسع به) أى بمقام عليه (بدونها) أى بدون ان يادة  
 (والثالثة يسعها بقل منه) أى بمقام عليه (وشرطها) أى السبع الثلاثة (شراؤه)  
 أى شراء ما يبيعه مراهجة او نحوها (يعنى) من الموزونات والمكبرات والعدييات  
 المتقاربة (او مملوك من البائع الاول) واللام فى (المشتري) متعلق بمملوك  
 (والرخص مثلى معلوم) جملة حاله يعنى ان هذه السبع لاتصح اذا كان عوض المبيع  
 الذى اشتراه البائع ساقيا لان منها على الاحتراز عن الخساسة وشبهها  
 والاحتراز عن الخساسة فى القصاصات ان أمكن فقد لا يمكن الاحتراز عن شبهها  
 لان المشتري لا يشتري المبيع الا بقية ما دفع فيه من الثمن اذ لا يمكن دفع عينه  
 حيث لا يملكه ولا دفع مثله اذا فرض عدمه فتصيف القيمة وهى مجهولة تعرف  
 بالظن والتضمن فيمكن فيه شبهة الخساسة الا اذا كان المشتري مراهجة من ملك ذلك  
 ابدل من البائع الاول سبب من الاسباب فاشترى مراهجة ببيع معلوم من دراهم

(قوله) وأما إذا اشترى بر محم يازده فانه لا يجوز لانه اشتراه بر أس المال وبعض قيته (قال السكال) فان معنى د يازده كل عشرة أحد عشر وهذا فرع معرفة العشرات وهو يتقوم العبد وهذا بناء على ان لفظ د يازده معناه العشرة أحد عشر أى كل عشرة يعبر واحد يقتضى أن يكون الحادى عشر من جنس العشرة ولا شك انه غير لازم من مفهوم ذلك لولكن لزمت ذلك رفع اليها القولا ثبتت وحيتشد فالمرحمة على العبد يده يازده يقتضى انه باعه بالعبد وبعضه أو مثل بعضه وهو كل عشرة أجزا من العبد بها جزء آخر منه وحين عرف ان المراد كل عشرة دراهم أحد عشر لزم حينئذ ما ذكر وهو انه باعه بالعبد وبعض قيته اه (قوله) والمصار المشروط (أي في النقد) هذا خلاف ظاهر الرواية لما قال السكال وبضم أجوة ١٨١ المصارى ظاهر الرواية وفي جامع البرامكة لا يعهم لان الاجارة على الشراء لا تصح الا ببيان المدة ووجه ظاهر الرواية العرف وقيل ان كانت مشروطة في النقد تضم اه (قوله) وطعام المبيع (قال السكال) الا ما كان منقلا أى يسقط الزائد على المعروف ويحسب ما عدا اه وبضم علف الدواب الا ان يعود له شئ متولد منها كالنابا ويضمها وأصوافها ومنهنا فيسقط قدر مال وبضم ما زاد بخلاف أجر الدابة والعبد والدار فانه يراعى مع ضم ما أنفق عليه لان القلفة ليست متولدة من العين اه (قوله) بخلاف أجر الدلال فانها لا تضم اتفاقا (الى ثمنه) متعلق بقوله ضم وانما ضمت اليها لانها تزيد في عين المبيع كالصنع واخواته أو في قيمته كالحمل والسوق لان القيمة تختلف باختلاف المكان فيلحق

أجره برأس المال وان فضل المشتري يده شيئا مما ذكر من القتل ونحوه لا يضمه وبالجملة كل ما يزيد في المبيع أو قيمته يضم وما لا فلا ذكره الزبلي (لا) أى ليس له (ضم أجر الطبيب) لانه لا يزيد شيئا في العين ولا في القيمة (و) (أجر المسلم) لأن أجره لم يزد ماله المبيع فان التلم حصل فيه له منه وشقه غايته أن يكون تقسيمه شرطاً وهو لا يكتفى في أهم (والدلال) والراعى وثقته نفسه فانها لا تزيد في المبيع شيئا بخلاف أجور المصار والمشروط وثقته المبيع كالمير (وجعل الاتى وكراهميت الحفظ) فانهم ايضا لا يزيد ان شيئا بخلاف كراه المبيع فانه يضم لقاعدة زيادة في القيمة (وقول) البائع حين المبيع وضم ما يجوز منه (قام على) بكذا الاشتريته بكذا) فخر زامن الكذب (خان) أى البائع (في المراجعة) أى ظهر خيانتها بالبينة أو اقراره أو ينكوله خير المشتري ان شاء (أخذ) أى المبيع (بشئ) أوردته وفي التولية (سط) اذ لو لم يحط في التولية لم يبق قوله لانه يزيد على الثمن الاول فمسير راجحة فخر به التصرف ولو لم يحط في المراجعة تبقى راجحة على حالها وان كان الرابح اكثر مما طنه المشتري فلا يتغير التصرف ويثبت له المصارقات (رضا) ولو ملك المبيع) وأوصه له في المراجعة (قبل الرد) أو حدث به مانع منه) أى من الرد (لزمه

انه ليس فيه عرف قالو كذا تعلم انشاء العربية قال حتى لو كان في ذلك عرف ظاهر لم يجر برأس المال اه (قوله) أى ظهر خيانتها بالبينة أو اقراره أو ينكوله) هو المختار وقيل لا يثبت الا باقراره لانه مناقض بدعواه فلا تصدور بيته ولا نكرول والحق سماعها كدهوى الصيب ودعوى الخط كافي القبح (قوله) ولو ملك المبيع الخ) لزوم جميع الثمن في الروايات الظاهرة وتروى عن محمد في رواية غير الاصل انه يرفع المبيع على القيمة ان كانت أقل من الثمن كافي القبح

بكل الثمن) المعنى (وسط اختياره) لأنه مجرد اختيار لا يقابله شيء من الثمن كثير  
الزينة والشروط لاف خيار العيب لأن المتيقن منه لا يشتري بالزينة الخفاف وعند  
الجزء من قبله بقطع ما يقابله من الثمن (شري ثمانية مائة درهم بربع فان ربع)  
أي أراد المشتري أن يبيع مائة درهم (مارج عنه مارج) أي كل ربع كان قبل ذلك  
(وان اشتري الرمح الثمن لم يراج) موزعة اشتري ثوبا بغير من ثم باعة مائة  
بثلاثين ثم اشتراه بغير من فاته ببيع مائة على عشرة فويل قام على عشرة فويل  
اشتراه بغير من وباعة مائة مارج مائة ثم اشتراه بغير من لا يبيعه مائة مائة لان  
شبهه حصول الرمح لأول بالعدا ثانيا فاشترى لانه ما كده بعد كونه على شرف  
الزوال بالوقوف على عيب واشترى ببيع المراجعة كالحقيقة احتياطاً للاف  
ما اذا احتفل ثالث باب اشتري من مشتري مشترى لان التاكيد حصل بغيره (برامج)  
أي جازان ببيع مائة (ميدشري من مائة درهم مائة بدينه بقرضه) فبغيره اذ لو لم  
يكن على المصددين فباع من مائة شيء لم يبع لانه لا يقبل المثل شي لم يكن له قبل  
البيع لملك الرقبة ولا ملك التصرف (على ما شري المأذون) متعلق بقوله برامج  
موزعة اشتري بغيره ما ذون له في التجارة ثوبا بعشرة وعليه دين يحيط قبضه من  
المولى بخمسة عشرة فاته ببيع مائة على عشرة (ككده) وهو ان يشتري المثل ثوبا  
بعشرة قبضه من عيدها ذور له المدين بخمسة عشرة فاته ايضا ببيع مائة على  
عشرة لان في هذا العقد وان كان مصفا في نفسه شبه العدم لان العدم ملكه وما في  
يد لا يتخلو عن حقه فاهتبر عدم ما في حق المراجعة لا يتشاهل الالة فيقي الاحتياط  
لشترائه الاول فصار كان له اشتراه المولى بعشرة في الفصل الاول وببيعه للمولى في  
الفصل الثاني فاعتبر الثمن الاول (و) برامج (رب المال على ما شري مائة مائة  
بالنصف) متعلق بمضاره (أولا) متعلق بشراءه (و) على (نصف مارج بشرائه  
ثانئاً منه) أي من مضاره متعلق بقوله بشرائه يعني اذا كان مع المضارب عشرة  
دراهم بالنصف فاشتري ثوبا بعشرة وباعة من رب المال بخمسة عشرة فاته ببيع  
مائة ثانياً عشرة ونصف لان هذا البيع وان قصي يجوزاه عند ما اذا عدم الرمح كما  
هو كذلك هنا لان الرمح انما يحصل اذا بيع من الاجني فبعضه العدم لان  
المضارب وكيل عن رب المال في البيع الاول من وجه فاعتبر البيع الثاني عدما  
في حق نصف الرمح (برامج بلايان بالنصيب وطعاً بالنيب) يعني اشتري حارية  
فاهورث او وطعها وهي ثيب (ولم ينقصها الزاد) ببيعها مائة ولا يجب عليه الايان  
اذ لم يتبس عند شيء يقابله الثمن الاول لان الاوصاف لا يقابله الثمن الا اذا  
كان مقصودا بالاتلاف كما مر مراراً في هذا قال ولم ينقصها الزاد فقال الزايع المراد  
بقوله ببيع مائة بلايان انه اشتراه مائة كما كان الثمن ثم امسأه العيب  
عنده بعد ذلك واما نفس العيب فلا عين بيانه بان بين العيب والثمن من غير ان  
يبين انه اشتراه مائة ثم حدث به العيب عنده (كقرض الفاروق النار  
لشترى) فان ما ضاع بالقرض والحرق وان كان جزءاً يقابله شيء من الثمن  
كما العدة لم يمس عنه (و) برامج (بيان بالنصيب) بان نقضها ينقصه

(قوله وان اشتري الرمح الثمن لم يراج)  
يعني بلايان عند أي حصة وهو مذهب  
أحد فان يزوجني به المشتري جاز لان المانع  
عنده عدم البيان لمعنى واسع الالباد  
لا اشترع وقال أبو يوسف ومحمد ببيع  
مراجعة على الثمن الاخير كما في الفتح  
(قوله شري من مائة درهم الخ) كذا من  
مكانه بالاتفاق كما في الفتح (قوله يعني  
اشترى حارية فاهورث) أي من غير أحد  
بل باقية معاوية او بغيره مائة مائة  
مستور عن أبي يوسف وهو قول زفراته  
لا يبيع مائة من غير بيان كما اذا  
اشتري بغيره قال الفقيه أبو القاسم وقول  
زفرأ جوده ناخذ قال السكالي واختار  
هذا حسن لان معنى المراجعة في عدم  
البيان وعدم ذكرها انتقضت ايهام  
لشترى أن الثمن المذكور كان له ناقصة  
(قوله وراج ببيان بالنصيب) ذلواشتري  
ممن لا تجوز زهاده له من الوادين  
والمولودين والزوجة لم يجز ان يبيع مائة  
عند أي حصة حتى يبين له لانه تلفقه  
تجتم في ذلك لانه قد جعل مال كل واحد  
منها كمال صاحبه ولانه يجازيهم فصار  
كالتمس من عده وقال أبو يوسف ومحمد  
ذلك من غير بيان واجمعوا انه لو اشتري  
من مكانه او صدقه او ما ذونته سوله  
عليه دين او لا وما لك اشتروا منه فاته  
لا يبيعه مائة حتى يبين كذا في الجوهرة

(قوله أوفى ما أجبني فأخذ أرضها) ليس أخذ الأرض قد احترزنا بابل إذا هو ما الاجنبي لا راجع ببيان التقضي وجوب  
النضار كما في الفتح (فصل) (قوله مع بيع العقار قبل قبضه) ١٨٣ احتريزه عن اجارته قبل قبضه فان البيع كما قال

في الفوائد الفقهية ان الاجارة قبل  
القبض لا يجوز فلا خلاف لان المتنازع  
بمزية المتقول والاجارة تقلل المتنازع فيمتنع  
جوازها قبل القبض وفي النكاح وعليه  
الفتوى كذا في الفتح (قوله لا للمتقول) أي  
لا يصح بيعه وفي النصبة يشمل ثبوت  
فساد العقد وبطلانه صرح بالأول في  
المواهب فقال وقد سبغ المتقول قبل  
قبضه اه وصرح بالثاني في الجوهره  
ونصه قال ان يصدى إذا اشترى متقولا  
لا يجوز بيعه قبل القبض لامن بالبعثه ولا  
من غيره فان باعته فالبيع الثاني باطل  
والبيع الاول على حاله جائز اه وضمن  
المستطاع في البيع لتكون اتفاقية مع  
محمد في عدم محتمه وكذا الاجارة قال  
الكمال وقد الحق بالبيع غيره فلا يجوز  
اجارته ولاهت ولا التصديق به خلافا  
لمحمد في الهبة والسدقة وكذا القرانه  
ورهنه من غير باعته اه وفي الجوهره  
واما الوصية والعتق والتدبير واقراره  
بأنهم أم ولد يجوز قبل القبض بالاتفاق  
وفي الكتابة يحتل أن يقال لا يجوز لانها  
عقد عبادة كالبيع ويحتل أن يقال يجوز  
لانها أوسع من البيع جوازاً وان زوج  
جاريته قبل القبض جاز اه ويكون  
وطرودها اقتضالا عنه (قوله ذكر  
الشرايع) الفقهية وتشرع وش فیرجع  
قوله جاز لثالثان تصرف فيه قبل  
القبض لقوله أو وصية ويرجع قوله قبل  
المكبل لقوله هبة ومع لم أن المكمل في  
الموهر بقبضه وفي الوصي بالقبول  
بعدم الوصي وضم هذا قول ابن الملك  
قد لا اشتراه لانه اذا ملك مكبلاً وموزناً  
بهية أو سیران أو غيره ما جاز له أن  
يتصرف قبل السكيل والوزن كذا في الكتابة اه

أوفى ما أجبني وأخذ أرضها لانه صار مقصوداً بالاتلاف فقبضها شيء من الثمن  
(ووطء البكر) لان اذ هو فجز من الدين يقابلها الثمن وقد حبسها (كذلكه  
بغير موطئه) لانه صار مقصوداً بالاتلاف (شئ ينشئ وراعيه الايمان) يعني اشترى  
شيئاً بالغ درهم ونسبته وبعاه به بمائة ولم يبين فعله المشتري (خير مشتره) ان شاء  
قبل واد شاعرو لان الاجل شبه المبيع حتى يزداد المبيع لاجل الاجل والشبهة  
ههنا ملحقة بالحقيقة فصار كأنه اشترى شيئاً وباع أحدهما بمائة شيئاً ما ثبت  
له اخذاً عند علمه بالثبوت (فان اتلفه ثم علم له كمنه) وهو انما وانه لان  
الاجل لا يقابل شيئاً من الثمن (كذلك التولية) يعني ان كان ولا اياه ولم يبين خبر  
لان الثبوت في التولية مثلها في المراجعة لانه شاعرو الثمن الاول وان كان  
استهلكه ثم علم له بالغ حاله ما امر ان الاجل لا يقابل شيئاً من الثمن (ولي)  
رجلاً شيئاً بما قام عليه ولم يعلم مشتره قدره (أي قدر ما قام عليه) (فسد) المبيع  
لجهاة الثمن (وان علم) أي المشتري قدره (في المجلس مع) المبيع (والفسد  
قبل تقررده) (وشير) المشتري ان شاعرو قبل وان شاعرو لان الرضا لم يمت قبله لعدم العلم  
فمقبض كما في خسار الرقبة

(فصل) (مع بيع العقار قبل قبضه لا المتقول) هند إلى شقة وأخى يوسف  
رجلها الله تعالى وهند محمد لا يجوز لقوله صلى الله عليه وسلم اذا اشترت شيئاً فلا تبعه  
حتى تقبضه ولا تاله لا قدره على تسليمه قبل قبضه فلا يجوز بيعه كما نقول ولهم ان  
ركن البيع صدر من أهله ووقع في محله والمحدث معلول باحتمال الهلاك وهو في  
العقار تأخر حتى لا تصور هلاكه قبل القبض بان كان على شطآنه ونحوه قالوا لا يجوز  
بيعه قبله فلا يقاس على المتقول وقد اضطرب ههنا كليات شرع الهدى ونحو غيرها  
والاظهر الموافق لقواعد الاصول ما ذكر في العناية وهو ان الاصل ان يكون بيع  
المقول وغير المتقول قبل القبض جائز لقوله تعالى وأحل الله البيع لكن نص  
منه (أي بادل) مستقل مقارنة وهو قوله تعالى وحرم الربا والعلم المخصوص بجور  
تخصه بغير الواحد وهو ما روي أنه صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع ما لم يقبض  
ثم لا يتخلوا ما أن يكون معلولاً بغيره لا بالنسخ أو لوان كان ثبت المطلوب حيث  
لا يتناول العقار وان لم يكن وقع التعارض بينه وبين ما روي في الشئ صعد إلى  
الأمرج عن أبي هريرة رضي الله تعالى عن أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن  
بيع القرو وبينه وبين أن لا يجوز وذلك يستلزم التردد وحله معلولاً بذلك  
أعمال الثبوت التوفيق حاشد والأعمال متعين لا محالة فتكون محتصة بقدر  
يشتمل بسلامك العوض قبل القبض (شئ المكتبي كلباً لا جزافاً) فغيره  
معرب كزائف ويجوز في الجميع الحر كات الثلاث (لم يسه ولم يأكله حتى يملكه)  
لنهي النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع الطعام حتى يجرى فيه صاعان صاع البائع  
وصالح المشتري ولا يمتثل أن يزداد على المشروط وذلك للبائع بخلاف ما اذا باع  
جزافاً قال الزيادة للشئ وبخلاف ما اذا باع الثوب مفارقة لالزيادة لا الدفع  
وصفي الثوب بخلاف القدر كما مر ذكر الشراء لانه اذا ملك مكبلاً وموزناً

يتصرف قبل السكيل والوزن كذا في الكتابة اه

(قوله وقد يكون المكمل مبيعا له اذا كان متجاوزا للتصرف فيه مطلقا) قال الكمال بان اشترى هذا البر على انه كرقبته جاز  
تصرفه فيه قبل ما هو من تمام قبضه اهـ وكان ينبغي لا يصفر حقه الله تعالى ان يذكر هنا بيعه من البيع عن الثمن فالأمر بهم والذات  
أشأنه أي على كل حال سواء بصحح حرف الباء أو لا سواء كان ما يقابلها من جنسها أو من غيره وذوات القيم كالتياب والحيوان  
مبيعة أيا والمثلثات من المكملات والموزونات والمعدونات المتعارفة لذاتها أو بالقيمة مبيعة أو بالاصان وهي مبيعة عن أوقاف  
مبيعة فبنيته كمن قال اشترت كرامن المنطقة هذا الجذلا يصح الاشتراط السلم وقبل المثلثات اذا لم تكن مبيعة وقولت بغيرها  
شمن مطلقا ودخل عليها اذا عرف هذا ما لا يشترط بيعها أو لا يشترط قبضها قبل القبض استبدالا في غير التصرف والسلم واختلف في  
القرض والاصح يجوز اهـ قاله الكمال رحمه الله في هذا الباب ثم أعاد في كتاب التصرف لانه قال فيما اذا كانت المثلثات غير مبيعة  
ما قصه وان لم تكن أي المثلثات فان صحح حرف الباء وقابلها مبيع فهي عن وان لم يصحح حرف الباء ولم يقابلها ثمن فهي

مبيعة وهذا لان الثمن ما ثبت في الأمانة  
دنا عنها المقابلة اهـ (قوله إلا ان يكمل  
البائع بدينه محضه المشتري) هو الأصح  
وهو قول عامة المتأخرين وحضره وكيله  
بالقبض كحضره وقيل لا يستحق به  
لظاهر الحديث لانه اعتبر صاحبه كافي  
الجور والفتح (قوله جاز التصرف في  
الثمن قبل قبضه) يستحق منه بدل  
التصرف والسلم لان القبض من رأس  
مال السلم حكمه من البيع والاستبدال  
بالبيع قبل القبض لا يجوز وكذا في  
التصرف ويصح التصرف في القرض  
قبل قبضه على الصحيح والمراد بالتصرف  
هو البيع والمبيعة والاجارة والوصية  
وسائر الذوات كالثمن لعدم القرض عدم  
الانقضاء والهلاك كالمهر والاجرة وضمان  
المثلثات وغيرها كبديل الخلع والعتق  
على مال أو بدل الصلح من دم عمد كافي  
الفتح والجور (قوله وحاز زيادة المشتري  
فيما في الثمن) قال الكمال وفي المبروط  
وكذا اذا كانت الزيادة من الاجنبي  
وختمها لانه القرض اعوانها كما سيذكره  
المصنف ايضا (قوله ان قام المبيع) أي

بهيئة أو وصية جاز فلما كان يتصرف فيه قبل القبض وقبل المكمل وقيل  
يكون المكمل مبيعا لانه اذا كان متجاوزا للتصرف فيه مطلقا صح في النهاية  
(الأن يكمل البائع بدينه عند المشتري) لان المبيع يصير معلوما بكيل واحد  
ويتحقق معنى التسليم ومحل الحديث اجتماع الصفقتين كما سيأتي في السلم ان شاء  
الله تعالى فاذا كالم البائع قبل البيع وان كان محضه المشتري لم يستبرأ له ليس  
صاح البائع والمشتري وهو الشرط وكذا قال بعد البيع بصفة المشتري لان المكمل  
من باب التسليم اذ يعلم المبيع ولا تسليم الا بصحيرة (هذا الموزون والمعدود) أي  
لا يبيعه ولا يأكله حتى يزنه أو يبعده ثابا ويكنى ان وزنه أو عدده بعد البيع محضه  
المشتري (لا المزروع) أي لا يشترط ما ذكر في المذروقات وان اشتراه بشرط الذرع  
لما مر مرارا ان الذرع وصف لا يقابله شيء من الثمن فيكون لشترى حال الزباني هذا  
اذ لم يسم لكل ذراع غشا وان سعى فلا يحصل له التصرف فيه حتى يذرع (جاز  
التصرف في الثمن قبل قبضه) سواء كان مبالا لثمن كان قد اودع ثمنه كالمكمل  
والموزون حتى لو باع ابلا بديارهم أو بكثر من المنطقة جاز ان ما قبله ثابا أو آخر  
لوجود المجوز وهو الملك وانتفاء المانع وهو غرر الانقضاء بالهلاك لما مر ان الأصل  
في البيع هو المبيع وبلا كنه ينفع المبيع بخلاف الثمن اما اذا كان من العقود  
فظاهره اما اذا كان من المكمل أو الموزون فلانه مبيع من وجه وعن من وجه  
ولمذا لا تبطل الاقالة في صورة المقايضة بملك أحدهما أو قدر (و) سار (زيادة  
المشتري فيه) أي الثمن (ان قام المبيع) لانه ان لم يقم لم يبق في البيع الاحتياض  
عنه لانه انما يكون في موجد أو انتهى ثبت ثم يستند ولم تثبت الزيادة لعدم ما يقابلها  
فلا يستند أي لا يلحق بأصل العقد بالاستعداد (و) جاز (حط البائع عنه) لانه بهال يمكن  
اخراج البديل عما يقابلها لكونه اسقاطا ولا سقاط لا يستلزم ثبوت ما يقابلها فيثبت

شرط حوازا ان زيادة قيام المبيع في ظاهر الرواية فلهذا حقيقة بان مات العبد أو الدابة أو حكيما ان اعتقه أو بره أو كاتبه الخط  
أو استوله أو باع أو وهب أو سلم أو أجزأ أو رهن ثم باعه من المستأجر أو المرمته أو طوع العبد أو طعن أو نصح العزل أو تخمير العبد أو سلم  
مشتري الجرد مالا له من الزيادة لقوات عمل العقد أو العقد لم يرد على المحموم والمفوض وكذا الزيادة في المهر شرطه فاعاد الزوجة  
مختلفا من الزوج الشاة المبيعة أو أجزأ أو رهن أو باع أو طوع أو نصح العبد أو سلم أو تخمير العبد أو سلم أو سلم  
الزيادة في كل هذا وقوله في ظاهر الرواية احتراز عما مر وما الحسن في غير رواية الأصول من أي حنفية ان الزيادة تصح بعد هلاك  
المبيع كما يصح الخط بعد هلاكه قاله الكمال رحمه الله (قوله وحط البائع) أي ولو بعد هلاك المبيع كذا كرناه

الخلق في الحال ويلحق بأصل العقد استحقاق (و) جاز (زيادة) أي البائع (في  
 المبيع) لأنه تصرف في حقه وملكه (ويطلق الاستحقاق) أي استحقاق البائع  
 والمشتري (بالكل) أي كل الثمن والمبيع والرائد والمزيد عليه فإن زادوا لخط  
 بلفظ بأصل العقد لأنهما بالخط والزاد فيغيران العقد من وصف مشروع إلى  
 وصف مشروع وهو ربهما وأما راء عدلا ولما ولاية الرفع فإني إن تكون  
 ولاية التصير قال صدر التصير فيمكن أن يقال أنه إذا استحق مستحق المبيع أو  
 الثمن فالاستحقاق يتعلق بجميع ما يقابل من المزيد والمزيد عليه فلا يكون الزائد  
 مصلحة مستندة كما هو مذاهب فروعنا في أقول لا يمكن ذلك لأن مدار هذا  
 الاستحقاق على الدهر والبيعة فإن ادعى المستحق مجرد المزيد عليه وأثبت أنه أخذه  
 وإن ادعى مع الزاد وأثبت أنه أخذه وكذا إن ادعى الزيادة فقط ثم إن سلك الالتحاق  
 يظهر في التولية والمرابحة (فبراج وويل عليه) أي الكل (إن زيد وعلى الباقي إن  
 حل) فإن البائع إذا حط بعض الثمن عن المشتري والمشتري قال لا خير وليت هذا  
 الشيء وقع عقد التولية على ما بقي من الثمن بعد الخط فكان الخط صد العقد ملحقا  
 بأصل العقد فكان الثمن في ابتداء العقد هو ذلك المقدار وكذا إذا زاد للمشتري  
 على أصل الثمن أو البائع على أصل المبيع (والشفيع يأخذ ما بالقل فيما) أي  
 في الزيادة على الثمن والخط وإن كان مقتضى الالتحاق بالأصل أن يأخذ بالكل  
 في صورة الزيادة لأن حقه يتعلق بالعقد الأول وفي الزيادة بطلان له وليس له ما  
 أبطله (قال رجل لا تحرج عبدك من زيد بألف على أفي ضمان كذا من الثمن  
 سوى الألف أخذ) أي مولى العبد الألف (من زيد والزاد من الضامن ولو لم يقل  
 من الثمن فالألف هي زيد) لأنه غن المبد (ولاشئ عليه) أي على القائل أصله أن  
 الزيادة في الثمن والضامن جائز عندنا وتلحق بأصل العقد فكان العقد ورد  
 ابتداء على الأصل والزاد كما مروا أصل الثمن لم يشرع بغير مال يقابل له وهذا  
 لا يصح إيجابه على الاجنبي لأنه لا يستفيد بأزاهما لا فاما فضول الثمن فيستغنى عنه  
 حتى تقع الزيادة من الاجنبي كما تصح من المشتري إذا لم يلمح شيء بمقابلته الزيادة  
 وصارت كبذل الخلق فإنه يصح على غير المرأه إذا لم يلمح شيء إذا لم يلمح عند  
 الخروج غير موقوف لكن من شرط الزيادة المقابلة فحسب صورة حتى يجب حسب  
 وجوب الثمن وبأسطة المقابلة فإذا قل من الثمن فقد جعل المائنة بمقابلته المبيع  
 صورة فهو بد شرطها فتصح وإذا لم يقل من الثمن لم فوحا لمقابلته صورة ولا معنى فلم  
 يوجد شرطها فلا تصح وفي التزام المال ابتداء بمبيع داره من غيره وهو رشوقه  
 حرام (مع تأجيل الدين) وإن كانت حالة في الأصل لأن الدين حقه فله أن يؤخره  
 تبسيرا على المدين كما لا يرأوه (إلى أجل معلوم أو مجهول بحالة يسيرة) كأن تأجل  
 إلى الحصاد بخلاف ما إذا كانت فاحشة كهبوب الربح (سوى القرض) فإن  
 تأجيله لا يصح لأنه يصير يسع الغرام بالدرهم لأنه معاوضة أتمها وإن كان آجرا  
 وصلة ابتداء (الانأرومي به) فإنه إذا أوصى أن قرض من ماله أعهدهم فلا نا  
 إلى سنة ثم من ثلثة أن يقرضوه ولا يطلوه قبل السنة لأنه وصية بالتبرع والوصية

(قوله وزيادة أي البائع في المبيع)  
 ولو بعد هذا أنه ويكره لما حصة  
 الثمن قد تعطل بها كلها قبل فحشا  
 في التبع من المتني (قوله أقول لا يمكن  
 ذلك) غير مسلم وليس فيما قال أصلا  
 الكلام صدر التصير بركة رحمة الله تعالى  
 (قوله قال رجل لا تحرج عبدك الخ) هذا  
 المسئلة مذمومة في مسائل شتى في  
 الهدية والكثرة (قوله وتلحق بأصل  
 العقد) أي الزيادة لكن لا تظهر في حق  
 البائع والشفيع والمرابحة فلا يجزى  
 المبيع لأجل الزيادة ويأخذ الشفيع  
 بالألف دون الزيادة ويرفع على الألف  
 ويسترد الاجنبي الزيادة بعد فاقالة المبيع  
 أو رد بسبب قضاء أو غيره ولو ضمن  
 الزيادة بأمر المشتري ظهرت في حق  
 الكل وهذا كله فيما إذا كانت الزيادة  
 في العقد كاشتيرائه بواله كلام المصنف وأما  
 حصوله بعد فلا يجوز إلا بأجازة المشتري  
 ونماه في التبيين (قوله سوى القرض  
 فإن تأجيله لا يصح) يعني لا يلزم كما أشار  
 إليه بعدد وبه صرح المصنف



(قوله أو حال المستقرض المقرض الخ) جلة لزيم تأجيل المقرض وبه معنى الكمال زجاجة تعالى  
 (قوله أو حال المستقرض المقرض الخ) جلة لزيم تأجيل المقرض وبه معنى الكمال زجاجة تعالى  
 ١٨٦ رده عليه يسع المتساويين من جنس نفسه فانه ليس فيه فضل وإنما

يتساع فيه الفضل المطلق المسمى وإذا جاوزت بالمخدمة والسكنى وزنت (أو أحوال  
 المقرض المقرض على آخره) فانه المقرض مدة معلومة فانه يصح حتى  
 لو أراد المقرض أن يطالب المستقرض بذلك الدين ليس له ذلك لأن المولى المستقرض  
 برأه الدين في رواية وبرأه المطالبة في أخرى كذا في المعاداة

### (باب الأربا)

(هو) لغة الفضل مطلقا شرعا (فضل أحد المتعاضدين على الآخر) ففضل فقير  
 شيعي على فقير لا يكون بالانتفاء المجانية (بالفصل الشرعي) وهو الكيل والوزن  
 فضل عشرة أذرع من الثوب المبرور على خمسة أذرع من لا يكون بالانتفاء بالمصار  
 الشرعي (خالي عن عوض) احتراز عن يسع كبر وكسر شعيرة كبرى وكبرى شعيرة  
 فان الثاني فاضل على الأول لكن غير خال عن عوض بصرف الجنس إلى خلاف  
 الجنس (شرط لأحد العاقلين) حتى لو شرط لغيره ما لا يكون بنا (في المعاوضة)  
 حتى لم يكن الفضل الخالي عن عوض في المحبة (وعلته التقدير والجنس) لأن  
 الأصل فيه الحديث المشهور وهو قوله صلى الله عليه وسلم الخطة بالخطة مثلا بمثل  
 يدا بيد والفضل ربا أي يعوضا بمثل أو يسع الخطة بالخطة مثلا بمثل وانظر بمعنى  
 الأمر لو كان الأمر للوجوب واليسع مباح صرف الوجوب إلى رباية المعاوضة كما  
 في قوله تعالى فمران مقصورة حيث صرف الإيجاب إلى التقيض فصار شرط المران  
 والمعاوضة بين الشئين تكون باعتبار الصورة والمعنى معا والتقدير سوى الصورة  
 والجنسية سوى المعنى فيقتصر الفضل الذي هو الأربا ولا يعتبر الوصف لقوله صلى الله  
 عليه وسلم جسد هور ثم أسواه (فان وحدا) أي القدر والجنس (حرم الفضل)  
 كتقير بر تقيرين منه (والنساء) ولو مع التساوي كتقير بر تقيرين منه أحدهما أو  
 كلاهما نسيئة (وان عدما) أي كل منهما (حلا) أي الفضل والنساء (وان وجد  
 أحدهما) فتعطل (حل الفضل) كما إذا يسع تقير حنطة بفقير شيعي شعيرة يدا بيد حل فان  
 أحدهما أي الله وهو الكيل موجود هنا لا الجزاء لا شئ وهو الجنس وان يسع خمسة  
 أذرع من الثوب بستان أذرع منه يدا بيد حل أيضا لوجود الجنسية وان عدم التقدير  
 (لالنساء) أي لا يحصل النساء في هاتين صورتين ولو بالتساوي فخر من ربا الفضل  
 بالوصف وربا النسيئة بأحد هاتين جزاء لعله لا يحب الحكم لكنه يورث الشبهة  
 وهي في باب الربا بالحقة بالحقيقة وان كانت أدنى منها فلا بد من اعتبار الطرفين  
 ففي النسيئة أحد البدلين مدوم ويسع المدوم غير جاز فصار هذا المعنى مرجحا  
 لنتائج الشبهة فلم يقل وق غير النسيئة لم يعتبر الشبهة لما ذكرنا أدنى من الحقيقة  
 (كسليم هروي في هروي) فانه لم يجز لهما الجنس (وربما شعيرة) فانه أيضا لم  
 يجز لوجود القدر (ولجيد والردى معناه) لقوله صلى الله عليه وسلم جسد هور و ربا  
 سواه ولان في اعتبارهما مديا بالبياعات ثم فرع على قوله فان وحدا حرم الفضل  
 والنساء قوله (حرم يسع الكيل والوزن فيجنه) أي يسع الكيل والكيل والوزن

قال في الجوهره هوفي الشرع عبارة عن  
 هفت فادبخته أي خاصة يصرح البيع  
 الفاضل سواء كان هناك زيادة ولا الأثر  
 أن يسع القدرهم بالدرهم فبشيرة ربا ليس  
 فيه زيادة اه ومن شرائط الأربا عصمة  
 البدلين وكونهم ماعنوقين بالانتلاف  
 فصحة أحدهما وعدم تقومه لا يمنع  
 فشرائه الأسير أو التاجر المال الحربي أو  
 المسلم الذي لم يهاجم بجنه متفانلا حار  
 ومنه أن لا يكون البدلان هلو كعين  
 لأحد المتبايعين كالسبد مع عبده ولا  
 مشتركين فهم مباشرة ههنا وبغاوضة  
 كافي البدائع (قوله فضل عشرة أذرع  
 الخ) كان ينبغي أن يقال أيضا وفضل  
 ست حنط على خمس لا يكون ربا  
 لانتفاء القدر الشرعي وهو لو غ أحد  
 الحنط نصف الصاع فانه لو باعه  
 من أحدهما لا يجوز (قوله شرط لأحد  
 العاقلين) أي أول شرط لقوله حتى لو شرط  
 لغيره لا يكون ربا الآن هذا يكون ربا  
 فاسدها الشمولة شرطا لا يقتضيه (قوله  
 وعلته التقدير والجنس) أي مع الجنس  
 وانما كان الأصل واحدا وانضيف اليه  
 مختلف الجنس صار جنسين حكما حتى  
 يجوز التفاضل بينهما كدهن البقمع  
 مع دهن الرود أصلا معا واحد وهو الزيت  
 أو الشيرج فصارا جنسين باختلاف  
 ما أنضيف اليه من الرود أو البقمع قلرا  
 إلى اختلاف المقصود والمقرض ولم يبال  
 بالتحاد الأصل كافي التبع (قوله كسليم هروي  
 في هروي) يصرق أو يصعبه نسيئة فانه غير  
 جائز أيضا ولو اذباغ شاة بشاة أو عبدا  
 بعد نسيئة كافي الجوهره

من حرم بيع ثوبين بحصة (سكان الانبياء حفظوا الفاعل يقال استنتلهم من حرم المقدس في قوله والوزن قوله كالنقد والاعتراف والعطن والحديد) الاولى ان قال كالنقد مع الاعتراف ارفع العطن ارفع الحديد فالتوهم جواز العطن بالحديد لقابليته وانه لا يوزن قال في البدائع وان كان رأس المال مما لا يتبعه والمسلم فيه مما يتبع كما اذا سلم الدراهم او الذهب فان يوزن لا يندم الله له وهي القدر المتفق او انفس اما لخصاصة فظاهر الانتفاء

١٨٧

بالبزني (متفاضلا ولو غير معلوم كالجنس) فانه من المولات (والحديد) فانه من الموزونات والعلم غير معتبر عندنا بل عند الناصبي (وبالتسا) عطف على متفاضلا به يتم التبريع (الا ان لا يتنقا) أي العوضان استنتلهم قوله حرم بيع السكك والبزني بحصة (في صفة الوزن) بأن يوزن بالاسح (كالتقود والاعتراف) والتعطل والحديد وضو هاتان الوزن جميعهما ظاهر الكتب باختلاف في صفة الوزن ومضاهي حكمه اما الاول فلان الاعتراف يوزن بالامناء والتقود بالاصحاحات واما الثاني فلان الاعتراف مشن بتعين بالعين والتقود مشن بتعيين بهذا التفتد المشار اليه انه عشرة قدانير مثلا فبعضه البائع مع التصرف فيه قبل الوزن ولو باع الاعتراف على انه عنوان مثلا وقبله المشتري ليس له أن يتصرف فيه حتى يبعد الوزن واذا اختلفت صفة الوزن ومضاهي حكمه لم يجمعهما التقدير من كل واحد ففتزل الشبهة فيه الى شبهة النجبة فان الموزون اذا اتفقا كان المنزلة للشبهة واذا لم يتفقا كان ذلك شبهة الوزن والوزن وحده شبهة فكان ذلك شبهة الشبهة وهي غير معتبرة (وحل) عطف على حرم أي حرم بيع السكك والبزني (مقاي) بلا تفاضل (و) حل ايضا بهما (بلا قدر) أي كبيع (مادون نصف صاع) فان العتري قد وادى المكيل نصف الصاع لامادونه اذ لا تقدر في الشرع عمادونه (بأقل منه) متعلق ببيع المقدار كبيع مادون نصف صاع بأقل منه (كحقتين من برجة منه) فان بهما ما جاز وان وجد الفصل لانتفاء التقدير الشرعي (الا ان يكون) استثناء من قوله بلا قدر أي ان يجل ببيع الاقل من القدر الشرعي بأقل منه اذا كان حالا اما اذا كان (بالتسا) فلا يجل لوجود جز من العلة محرم لنفسا وهو الجنس حتى اذا انتفى الجنس ايضا حل البيع مع اتفاق ولو بالتساوي لا تتعطل كل من جز أي العلة كبيع حصة من برجة فحق من شعير (كذا حكم كل عددي متقارب) فان ببيع العددي المتقارب بجمعه متفاضلا جازا ان كان موجودين لاندام المقياس وان كان أحدهما منسوبة لا يجوز لاد الجنس باقراده بجزء النسأ (والمعتبر غير المصروف التمسك لا للتفاضل) حتى لو باع برابرينهما وتعاقل القبض جاز وقال الشافعي بغير التفاضل قبل الافتراق في بيع الطعام بالطعام كما في المصروف لقوله عليه الصلاة والسلام في الحديد المعروف هذا يبد ولنا انه مبيع متعين فلا يشترط فيه القبض كالثوب ومعي هذا يبد عنا بعض كذا رواه عباد بن الصامت رضي الله تعالى عنه (البر والشمير والتمر والمخ كيلي والذهب والنقصة وزني) فان كل ما من رسول الله صلى الله عليه وسلم على تحريم التفاضل فيه كيداهه وكيلي أبا وان ترك الناس السكك فيه مثل الخنطة والشمير والتمر والمخ

فالتقيل منه حرام اه كلامه رحمه الله تعالى (قوله ان كانا موجودين) يعني معينين وليس كلاهما ولا أحدهما دينا والصور موزونة وقومها يقع التقدير

(قوله لا يتوان العرف الخ) كذا في النسخ زيادة لأن العرف جزء أن يكون على المثلل حيث يتعارف أهل زمانه أخرج الشرح والصريح إلى المقابلة البعد والنقص بعد ١٨٨ ثبوته لا يستلزم أن يكون على باطل اه (قوله نقل عن محمد بن الفضل الخ)

فيهم في شرح الجمع فقال بيع الدقيق بالدقيق متساويا كذا إذا كانا مكيوسين جائز اتفاقا اه (قوله وبالنساق الأخير وهو بيع الأخير بالبر والدقيق) يعني إذا جعل الدقيق أو البر بأس مال السلم في الأخير لكان قوله وبه يفتى أي على قول أبي يوسف خلافا لهما أما لو كان الأخير رأس مال السلم في الحنفية والدقيق في جواز بيعه (قوله لكن يجب أن يصح صا) الخ) قال السكال وإذا كان كذلك فالاحتياط في منه (قوله لا يبيع البر بالدقيق أو بالسويق) أي يوفيه أما سويق الشعير فيجوز (قوله ولا يبيع الدقيق بالسويق) أي وهما من البر أما إذا كان أحدهما من الشعير والاخر من البر فيجوز كافي النسخ (قوله ولا الزيتون بالزيت والمسم والشعير حتى يكون الزيت والشعير أكثرهما في الزيتون والمسم الخ) كذا في الهداية وقال السكال في فتاوى تاضن انما يشترط أن يكون الخالص أكثر إذا كان الثقل في البديل الآخر شيئا له قيمة أما إذا كان لا قيمة له كافي الزيد بعد اخراج الممن منه فيجوز مساواة الخارج للممن الموزع روي ذلك عن أبي حنيفة وأهلنا المجتاهدين تكون باعتبار ما في الضمن فتقع النية كافي المجتاهدين الصفة وذلك كالزيت مع الزيتون والشعير مع المسم وإذا كان أحدا المجتاهدين مطبعا صيره من خلاف حقه فيجوز بيع فقير مسم مطبوع بفقير من غير مطبوع ورطل فوز مطبوع ورطل أو خلاف برطلي فوز غير مطبوع ورطل ودهن زوز مطبوع

وكل مانع على تحريم التفاضل فيه وزنا فهو زني أبا وابن ترك الناس فيه الوزن كالدقيق والغنم (لا يخبر عن عرف) لأن النص أقوى من العرف والأقوى لا يترك بالأدنى (بخلاف ما عداها) أي ما عدا الأشياء الستة فإن ما لم ينص عليه فهو محمول على عادات الناس لقوله صلى الله عليه وسلم ما راها المؤمنون حسنا فهو عند الله حسن (فلم يحصر بيع البر بالبر مقابلا وزنا والدقيق بالدقيق مقابلا كذا كما لم يجر مجازفة) وإن تعارفوا ذلك لاحتمال الفضل على ما هو المصارع فيه إلا أن السلم يجوز في الحنفية ويحرم في المالكية والرواية في معلوم (وجاز بيع الفرس بالفرسين بأهنا ما) عند أبي حنيفة زنا في وصف وقال محمد لا يجوز لأن التمنية تثبت بامصطلاح الكل فلا يتصل بأصلا جهما وإذا ثبت انما لا تثبت في صغار كبيع الدرع بالدرعين ولهما ان التمنية في حقهما تثبت بامصطلاحهما أذلا ولاية فقير عليهما فتقبل بامصطلاحهما وإذا تطقت تمنيت بالتمين بخلاف التقول لأنها لثمنية خلقه (و) جاز بيع (الربط بالربط وبالزيت) بيع (التمر بالسويق) بيع (الغنم بالزيت) بيع (البريطا ومبشوا لجنشله أو باليابس) بيع (الزيت المتعم بالمتعم منها) بيع (الدقيق بثلثه) قل عن محمد بن الفضل أن بيع الدقيق بالدقيق انما يجوز إذا كانا مكيوسين ولا يجوز قوله (متساويا) فدل جواز البيع في الأشياء الممدودة حقه الجواز إلهان كان بيع الجنس بالجنس بالجنس بلا اختلاف الصفة جاز متساويا وكذلك مع اختلاف الصفة لقوله صلى الله عليه وسلم جسد لها وردها سواء والأجاز كعما كان لقوله صلى الله عليه وسلم إذا اختلف النوعان فبيعوا كما شئت (و) جاز بيع (الغنم بالحيوان) بيع (العهوم والألبان المختلطين) أي يبيع لحم الغنم بالبرقوص بالتمسك وكذلك الخمر بما فيها بعض (و) بيع (الكراس بالحقان وبالغزل) بيع (خل الدقل) وهو أردأ الخمر (بخل الغنم وبيع نعم البطن بالآلية وبالمحمو) بيع (الخبز بالبر والدقيق متفاضلا) هذا قد يجوز البيع في الأشياء الممدودة من اللحم إلى ههنا وجه حوازه متفاضلا اختلاف أجناسها (وبالنساق) عطف على متفاضلا أي وجاز البيع بالنساق أيضا في الأخير وهو بيع الأخير بالبر والدقيق (وبه يفتى) لمصلحة الناس لكن يجب أن يصح وقت القبض حتى يقبض من الجنس الذي هي إلا يصير استبدالاً بالسلم فيه قبل القبض (لا) بيع (البر بالدقيق أو بالسويق أو بالفضة) فإن يبيع بها لا يجوز مطلقا لبقاء المجانسة من وجه لاها من أجزاء البر والمصارفها السكك لكنه غير مستوينا وبين البر لا كتنازها في السكك وتختلف حساب البر فلا يجوز وإن كان كسلا للسكك (و) لا يبيع (الدقيق بالسويق) مطلقا أيضا فلا يجوز بيع الدقيق بالمشوية ولا يبيع السويق بالحنفية فكذا يبيع أجزاءه الأقسام المجانسة من وجه (و) لا (الزيتون بالزيت والمسم والشعير حتى يكون الزيت والشعير أكثرهما

في الزيت المطبوع بغير المطبوع ففعلوا الزيتون فيهم بازاها الزائدة على الرطل اه وقوله في الهداية والجوز يدهن والابن يسمه والغنم يصير مواثير يدهن على هذا الاعتبار قال السكال يعني إن كان

الدهن المنزوع والسم والدبس أكثر ما يخرج من الخوز والبن والتمر والوز قد علت تسمد معاً إذا كان الثقل له قوة وأظن أن  
 لأقوية لثقل الخوز إلا أن يكون يسع عشرة فهو قو كذا الغلب لأقوية لثقله فلا يشترط زيادة الصبر على ما يخرج وأقده أهل اه (قوله  
 والزائدة بالثبير ولا يلزم أن لا يلزم حال وجود أكثر ما تخلص على ما يخرج والأزيم (قوله) به أي يقول أي يوسف فسق) لم  
 يتعرض المصنف لبيان قول الأمام محمد وقال الكمال جعل المتأخرين ١٨٩ الفتوى على قول أبي يوسف وأنا أرى أن يقول  
 محمد أحسن فإن محمد يقول قد أهدر

الجيران ثقافته وبينهم يكون اقترانه  
 غالباً والقياس ترك بالتعامل فيما  
 اقترانه وزنا وهذا اه (قلت) ثبت  
 الكمال نص فهو مؤيد به قال شارح  
 الجمع جوز محمد استقرانه وزنا وهذا  
 لتعارف الناس على إهدار التفاوت  
 بين أحاده كما أهدر وأما من الخوزتين  
 وعلبه الفتوى اه وأما أبو حنيفة  
 فقال لا خير في استقراض الثمن  
 عدداً وزناً لأنه يتفاوت بالثمن والكمال  
 والتور باعتبار كونه جديداً أو  
 هتقوا أو تقدم في الثمن والآخر عنة  
 ويتفاوت جوده خبره ذلك (قوله) حتى  
 إذا كان عليه دين ينفق (الربا) كذا في  
 الهداية وقال الكمال وفي المبسوط ذكر  
 أنه لا يتحقق الربا بينهما مطلقاً ولكن على  
 المولى أن يرد ما أخذ على العبد لأن كسبه  
 مشغول بحق غريمه فلا يملك له ما لم  
 يفرغ من دينه كما لو أخذه لأبيه البيع  
 سواء كان اشتري منه درهماً أو مائة  
 أو بخلاف المكاتب لأنه صار كالحرة  
 وتصر فاني كسبه فيصير الربا بينهما اه  
 (قوله) وكذا إذا تبايعا فساداً قال الكمال  
 وكذا إذا باع منهم ميتة أو خنزيراً أو  
 قارهم وأخذ المال على ذلك عند أبي  
 حنيفة ومحمد خلافاً لأبي يوسف (قوله)  
 لأن مال من أسلم ثمة لأصمته له) لأنه أراد  
 بالصحة التقوم أي لا تقوم له فلا يضمن  
 بالآلاف لم قاله والبداية معاً لا تقول  
 أي حنيفة لأن الصحة وإن كانت ناسئة

في الزنثون والصمم) لتكون الدهن مثله والزيادة بالصبر ولا يلزم أن لا يكون له  
 يعلم مقدار ما فيه لم يخرج لأستعمال الراب قد مر أن الشبهة في الحقة (و) يستقرض  
 الخبز وزناً لا عدداً عند أبي يوسف لأن أحاده متفاوتة بالكسود والوزن (وه) يعني  
 ذكره الزنا (و) يستقرض (الفلوس) بما أي بالوزن والعبد بالعرف إذا تخلص  
 فيها) والدرهم والدنانير) تستقرض (بالوزن فقط) لأنها من الخوزات بالتص  
 (كذا ما ثلثاه ماله) لأن الحكم للقال (وما ثلثه ماله) يستقرض (بعدد) ان  
 تعامله ووزن ان تعامله) لأنه ليس هو ودرهه النص قصه مل على العرف  
 كما مر (و) لا يستقرض القيمي) لأنه مختص بالثمن وهو كل شيء يكال أو يوزن فهو  
 الخنطة والشمع والصم والقروا) بسبب وضوحه في القريد ويجوز في العدديات  
 التي لا تتفاوت تفاوتاً حاشا كالصم والخوز وفي الكفاي لأن القرض أحرر شرع  
 لاختلاف الانقياع بالعين غير أنه لا يمكن الانقياع بالمكيل والموزون والعددي  
 المتقارب إلا باستهلاك أعيانه أو كانت المنفعة حادثة إلى ذاتها فقام المثل في الذمة  
 مقام العين كأنما انقضى بالعين ورده وهذا الأغشائي في ذوات الامثال لا يمكن إيجاب  
 المثل في الذمة لأف الحسوان والتأنيب لا مثلاً له (و) لا ربا بين السيلو عبده  
 ما ذنوا غير مديون) لأن العبد وما في يده حبيته بكور ملك مولاه فلا يكون بينهما  
 بيع ليحقق الربا) إذا كان عليه دين ينفق الربا بالحقق البيع (و) لا ربا بين  
 مسلم وحري ثمة) أي في دار الحرب لقوله صلى الله عليه وسلم لا ربا بين المسلم  
 والحري في دار الحرب وكذا إذا تبايعا فيها إيسافاً ما ذكره الزنا) فاني فان ما لهم مباح  
 وبعد الأمان لا يصير موصولاً لكنه انتمى إلى أبيهم ولا يتعرض لمافي أيهم بلا  
 رضاهم فإذا أخذ برضاهم أسد مالاً مباحاً لا غدر (أو من آمن ثمة) فان الحرب  
 إذا سلم ثمة لا يكون بينهما وبين مسلم من ماله في دار الحرب ويا عند أبي حنيفة لأن  
 مال من أسلم ثمة لأصمته له فصار كالحري ويجوز أخف مال الحرب برضاهم مسلم  
 المستامن وقال انه ربا بين مسلمين وهو حرام كذا في الكفاي

(باب الاستحقاق)

لم يذكروا الحقوق كذا كرفي سائر المتون لانهاد كرت في أوائل البيوع (هو) فاعان  
 أحدهما (مطل تلك) أي ميز له بالكية بحيث لا يبيى لأحدهما حق الثلث  
 (كالحرمة الأصلية والعقود وفروعه) كالتمديد والكتابة والاستلاد (و) ثانيهما  
 (ناقل له) أي المثلث من شخص إلى شخص (كالاستحقاق بالملك) بأن ادعى زيد  
 على بكر أن ما في يده من الهدى ملك له وبرهن عليه والدواع بعد اتفاقهما في أنهما

فالتقوم ليس بثابت، بمعنى لا يضمن بالآلاف وعندهما ما قسمه له بمصرمان متقومان اه وأقده سمعته وتعالى أعلم  
 (باب الاستحقاق) (قوله) لم يذكروا الحقوق) أي في هذا المثل كذا كرت فيه في سائر المتون لأنه أي المصنف  
 قد عفا في أوائل البيوع لمناصبها (قوله هو) فاعان) ذكره العماد في زيادات

(قوله مستحقا عليهم) أي الباعة المعلومين من المقام (قوله حتى أن واحد منهم) أي البائع كما صرح به المصنف في هذا النوع  
 من عدم قبول البينة قول الكمال أن البينة كما هو مبيعة لما كان ثابتا في نفس الأمر قبل الشهادة فيظهر بها ما كان ثبوتها قبله  
 لا تقتضيه عند مدعين ولقد أوجع الباعة ١٩٠ بعضهم على بعض ولا يسمع دعوى أحدهم أنه ملكه لأل الكل صاروا

معتبدا عليهم بالباعة على المشتري الأخير  
 كما لو ادعت في يد الأخير أنها حر الأصل  
 حيث يردون (قوله يختلفان بوجه  
 آخر) قال المصنف بوجه الاختلاف  
 أن الاستحقاق الناقل إذا ورد فإن كل  
 واحد من الباعة لا يرجع على بائعه مالم  
 يرجع عليه ولا يرجع على الكفل مالم  
 يقض على المكفول منه اهـ (قوله  
 والمحكم بالحربة حكم على الكافة) قال  
 المصنف في دعوى حرية الأصل ولم  
 يذكر كرام أهولا أصلا أب الأجدادها  
 يجوز لأنه يجوز أن يكون الأصل  
 وتكون أمه ورقبة بأن استولد حاربه  
 فالولد على حر الأصل وإن لم تكن الأم  
 حرة (قوله والثاني لاوجب انتفاعها)  
 أي فوجب وقف العقد السابق على  
 اجازة المشتري فإذا لم يجوز قبل ينفع إذا  
 قضى المشتري وقبل ينفع نفس القضاء  
 وأصح أنه لا ينفع مالم يرجع المشتري  
 على بائعه بالثمن فإذا رجع إلا أن ينفع  
 حتى لو أجاز المشتري بعد ما قضى له أو  
 بعد ما قبل أن يرجع المشتري على  
 بائعه يصح وقال شمس الأئمة المولاني  
 الفصيح من ذهب أصحابنا أن القضاء  
 للمشتري لا يكون فصلا لبايعات مالم  
 يرجع كل على بائعه بالانتفاع في الزيادة  
 روى عن أبي حنيفة أنه لا ينتقض مالم  
 بأخذ العين بحكم القاضى وفي ظاهر  
 الرواية لا ينفع مالم ينفع وهو الأصح اهـ  
 ومعنى هذا أن براءضا على الفسخ كافي  
 العمد ونفع القدر (قوله بل دعوى

يحلان المستحق عليه ومن غلب ذلك الشيء من جهته مستحقا عليه حتى أن واحد  
 منهم لو ادعى وأقام البينة على المشتري بالملك المطلق لا تقبل ينشبه يختلفان بوجه  
 آخر فالنوع (الأول يوجب انتفاع العقود) الحاربه بين الباعة بلا حاجة في  
 انتفاع كل منهما إلى حكم القاضي بلا اختلاف رواية وقرع عليه بقوله (فلكل من  
 الباعة الرجوع على بائعه وإن لم يرجع عليه) بصيغة المجزول أي وإن لم يحصل  
 الرجوع عليه (ويرجع) هو أيضا كذلك (على المكفول وإن لم يقض على  
 المكفول منه) فإن توقف رجوع البعض على البعض على حكم القاضي أغما يكون  
 إذا بقي أثر العقد وهو الملك كافي النوع الثاني وإذا لم يبق لم يرجع إليه وأيضا قبل  
 الميراث بغير مملوك فلا يجتمع غنا في ملك واحد بخلاف الاستحقاق بالملك كما سيأتي  
 (والمحكم بالحربة الأصلية حكم على الكافة) أي كافة الناس (حتى لا تسمع دعوى  
 الملك من أحد كذا العتق ورفوعه) فإن الحرية حق الله تعالى حتى لا يجوز استرقاق  
 الحر برضاه والناس كلهم خصوم في إثبات حقوق الله تعالى بسانة عنه تعالى  
 لكونهم عبده فكان منوروا واحد كخبر والكل بخلاف الملك لأنه حق العبد  
 خاصة فلا ينصب الحاضر خصما عن الغائب لعدم ما يوجب انتفاعه به إلا أن  
 من تلق الملك من سهمه يصير مقضاه له أيضا لتدني أثر القضاء له بالحداد الملك  
 ومن قضى عليه في حادثة لم يصير مقضاه فيها بذلك الجهة (وأما الحكم (في) الملك  
 (المؤرخ فعلى الكافة من التاريخ) لاقبله) يعني إذا قال زيد بملكك عدي مائة مثقال  
 منذ خمسة أعوام قل بكراني كنت عدي بملكك منذ خمسة أعوام وأعتقتني  
 بغير من عليه ادفع دعوى زيد ثم إذا قال عمرو بملكك عدي مائة مثقال منذ خمسة  
 أعوام وأنت ملكي الآن فبرهن عليه وقبل وينفع الحكم بغيره ويحصل ملكا  
 من رويديل عليه أو قاضيان قال في أول البيع من شرح الزايدات بعد ما حقي  
 المسئلة حتى التحقيق فصارت مسائل الباب على قسمين أحدهما حقي في ملك  
 مطلق وهو عتق حر به الأصل والقضاء قضاء على كافة الناس والثاني القضاء  
 بالعتق في ملك مؤرخ وهو قضاء على كافة الناس من وقت التاريخ ولا يكون قضاء  
 قبله فليكن هذا على ذكر ملك فان الكتب المشهورة خالية عن هذه الفائدة  
 (و) النوع (الثاني لاوجب انتفاعها) أي انتفاع العتق في ظاهر الرواية لأنه  
 لا يوجب بطلان الملك (والحكم به) أي بهذا النوع من الاستحقاق (حكم على ذي  
 اليد) حتى يؤخذ المدعي من يده (وعلى من تاقى) ذواليد (الملك منه) بلا واسطة  
 أو ساطع (لا تسمع دعوى الملك منهم) لك وتمم بمحكوم عليهم ثم قرر مع على قوله  
 والحكم به حكم على ذي اليد إلى آخره (بل دعوى التنازع) بأن يقول بائع من الباعة

التنازع بأن يقول بائع من الباعة الخ) أقول هذا لا يصح إلا لعله لا به اعيا تصورى بأن لم يتلق الملك من غيره مع  
 منه دعوى التنازع عنده لعدم التناقض منه أمام من تلق الملك من غيره فيتنع دعوى التنازع عنده لا ما كان التنازع قد وجد عند  
 حقيقة وأعاد على الشراء من غيره دليل على عدم بقائه على ملكه ببيع أو هبته أو نحوه ما يمتنع دعوى التنازع للتناقض كما

حين رجوع عليه بالثمن أنا لا أهلي الثمن لأن المسحق كاذب لأن المسيح تنجى  
ملكى أهلك ما نبي بلا واسطة أو بما فهم دعواه وسط الحكم أن ثبت (أو تاتي  
الملك من المسحق) بأن يقول أنا لا أهلي الثمن لأنى اشترىته من المسحق فسمع  
أيضا ولا تعداد المسحق (رجوع) هذا أيضا تنجيس على قوله والحكم به الى آخره  
يعنى اذا كان الحكم للمسحق حكم على الباطل فاذن الرد واحد من المشتري ان  
يرجع على بائعه بالثمن لا يحتاج الى اعادة البيعة (و) (لكن) لا يرجع أحد من  
المشتريين (على بائعه قبل الرجوع عليه) حتى لا يكون للمشتري الاوسط ان يرجع  
على بائعه قبل ان يرجع عليه المشتري الاخير (ولا يرجع) بصيغة المجهول أى  
لا يحصل رجوع المحكوم عليه (على الكفيل) أى لضمانه بالدرك (قبل القضاء  
على المسقول عنه) لأنه الأصل ومنه يسرى الحكم الى الكفيل وانما لم يرجع قبل  
الرجوع عليه لئلا يجتمع غشيان في ملك شخص واحد لأن بدل المسحق مملوك (ثم  
الرجوع) أى رجوع المشتري بالثمن على المائع (انما يكون اذا ثبت الاستحقاق  
بالبيعة) لمعرفتها انها حقيقة متعديها اذا ثبت باقرار المشتري أو بكونه عن اليقين  
أو باقرار وكيل المشتري بالتمسوة أو بكونه فلا يوجب الرجوع بالثمن لأن  
اقراره لا يكون حقيقى حق غيره وفيما دأب انى بكر من حامد البضارى اشترى دارا  
واسحقها رجل باقرار المشتري أو بكونه عن اليقين لا يرجع على بائعه بالثمن  
فان أقام المشتري البيعة ان الدار ملك المسحق ليرجع على بائعه بالثمن لا يبيع  
بيته اما لو أقام البيعة على اقرار المائع ان المسيح ملك المسحق تقبل ويؤخذ المائع  
بالثمن ولو لم يتم بيته على اقرار المائع بذلك ولكنه طلب عنه بائعه ما هى الدعى  
كان لذلك لأنه محتمل ان ينسلك من اليقين فيصير بكونه كالمقر وسد عنه الثمن  
بهذا ذلك كذا فى العمادة وهذا هو المصنف حفظه والناس عنه تافلون وقد فرغ  
عليه بقوله (فبيعة ولدت) عدا المشتري لا بائعه لأنه (فاسحققت بيته تبعها ولدها)  
أى بأخذها المسحق وولدها (وان أقرها) (لا) (لا) لا تبعها ولدها بل  
أخذها المقر له لا ولدها والفرق ان البيعة تثبت الملك من الأصل والولد كان متصلا  
بها او منفصلا ثبت بها الاستحقاق فيها واذا اقراره قاهرة ثبت بها الملك فى الخبر  
من ضرورة صحة الخبر وما ثبت بالضرورة يقدر صدور الضرورة (التناقض يمنع دعوى  
الملك) لأنه يكون معهما قبل (الادعى) (الخربة) اما الخربة الأصلية فلغناء حال  
المعوق فان الولد يجلس من دار الحرب حتى يولد له أبه يجر به أمه وأمه فقير يارق ثم  
يلحق به أمه وأمه فدعى الحرية والتناقض فى أى طريقته فحاشه لا يمنع صحة  
الدعوى واما العارضة فلان المولى يتقرب بالاعتاق والتدبير بلا علم العبد فيصير  
فيه إسنا لغناء فيحصل التناقض فيه عفو واذا أقام المالك بيته على اعتاق  
سيده قبل الكتابة تقبل لاستقلال سيده بالتحرير (والطلاق) فان المرأة اذا  
اختلفت ثم أقامت بيته على انه طلقها فلا تأفل الخلع فانهم وان تناقضت أفعاله  
فى تطليقه لاستقلاله به (والنسب) كما اذا قال ليس هذا ابني ثم قال هذا ابني  
فسمع وكذا اذا قال لست بأبوارث فلان ثم ادعى أنه وارثه وبين جهة ارثه بعض

اذا يحصل التنازع عنده أصلا لما  
سند كره المصنف رحمه الله تعالى فى  
كتاب الدعوى من أن الاستبراء  
والاستبراء والاستدعاء والاستبراء  
منع دعوى الملك للعالم لأن كلامها  
أقربا بان ذلك انتهى ملك لذى اليد  
فيه يكون الطلب بعد تناقضها والتناقض  
حاصل من بائع تلقى الملك من غيره يدعى  
التنازع عند فتأمل (قوله فبيعة ولدت  
عند المشتري لا بائعه لأنه) انما يقيد بكونه  
من غير امتلاكه ملكا كان قوله أى بأخذها  
المسحق وولدها والامام قبله لا يمنع  
استحقاق الولد بالبيعة فيكون ولد المقرور  
وهو حر بالقيمة المسحقه ويلزم عقرها  
بالولد ويرجع بالقيمة على بائعه لا بالمقر  
وان مات الولد لاشي على أمه كما سلكه  
المصنف باب دعوى القس (قوله  
تبعها ولدها) قال السكالي يشترط القضاء  
بالولد بخصوصه وهو الأصح من المذهب  
لأنه أصل يوم القضاء لا تنفعه واستقلاله  
فلا بد من الحكم به وقبل بصير مقضيا به  
تبعها كما ان ثبوت استحقاقه يكون تبعها  
(قوله وان أقرها) لا يتبعها ولدها  
قال الزبيلى عن الثابتة الولد اغما لا يتبعها  
فى الاقرار اذا لم يدعه المقر له اما اذا طاه  
كان له لان الظاهر أنه له اه

وفرع عليه بقوله (فلو قال رجل) لا يخبر (اشترى فاني عبد فاشتره) ثم ادعى الحرية (فان ثبت حريته ضمن) العبد (ان لم يعلم مكان بانه) لان المقر العبودية ضمن سلامة نفسه أو سلامة الثمن عند نظر امتناعه من البائع يحمل المشتري مفرورا والتفرق في المعاوضة سبب الضمان دفعا للضرر بقدر الامكان فاذا ظهر حريته وأهليته لغضمان وتقدر الامتناع من البائع حكم عليه بالضمان (ورجوع) أي العبد (عليه) أي على البائع اذا وحده لانه قضى دينه على البائع وهو منطوقه فلا يكون متبرعا كغير الرهن اذا قضى الدين لتقليص الرهن حيث يرجع على المدون ولولم يقل اشترى أو قاله ولم يقل اني عبد ليس له على العبد شيء (وان علم) أي مكان بالعبء (فلا) أي لا يضمن العبد (بخلاف الرهن) فانه اذا قل انتمشي فاني عبد لا يحمل ضمانا لانه مختص بعقد المعاوضة والرهن ليس كذلك بل حبس بلا عوض بقاله وتاخذ ذلك المثلثة بطريق التفرع على ذلك الاصل دفع اشكال من أول الامر ذكر في الكتب المشهورة ان الدهوي شرط في حرية العبد عند اتي حشفة والتناقض بقصد الدهوي (لا عبرة بتأريح الفية) بل العبرة بتأريح الملك (فلو قال المستحق غاب عن مذهبته) يعني استحق رجل دابة من يد آخر وقال المستحق عند الدهوي غابت هي هذه الدابة مذهبته فقبل ان يقضى القاضي بالدابة المستحق اخبر المستحق عليه البائع عن القصة (فقال البائع في بيته انها كانت ملكا لي مذهبته لتسدغ الخصومة) بل يقضى القاضي بالدابة المستحق لان المستحق ما ذكر تأريح الملك بل ذكر تأريح غيبة الدابة فثبت دعواه الملك بل تأريحه والبائع ذكر تأريح الملك ودعواه دوى المشتري لان المشتري تلقى الملك عنه فصار كان المشتري ادعى ملك بانه من تأريح ضمن الان التاريخ لا يعتبر حالة الانفراد كلساني فستطاعتنا ذكره وقت الدهوي في الملك المطلق فيقضى بالدابة (العلم بالاسحقاق لا يمنع صحة الرجوع) يعني اذا اشترى شيئا من رجل يعلم انه ليس ملكا له بل لغيره فبعد ما استحق ذلك الغير وأخذ المشتري من يد المشتري يرجع المشتري على البائع ولا يمنع علمه بالاسحقاق منه رجوعه (فاذا استولد مشري به يعلم غصب البائع اياها كان الولد رقبا ورجع بالثمن) يعني اشترى جارية فغصوبة وهو يعلم ان البائع غاصب فاستولدها كان الولد رقبا لانعدام الضرر لعلمه بحقيقة الحال ولكن يرجع بالثمن من على البائع ولو اقام البائع هذه ان المشتري اقر بعد التراجع كنية المبيع للمستحق لا بطل حق الرجوع بالثمن كذا في العمادية (لا يحكم بمجهل الاسحقاق بشهادته كتاب كذا بل بالشهادة على مضمونه) يعني اذا استحق دابة من يد المشتري بغيرا وقبض المستحق عليه المجهل ووجد بانه بغير فقد وأراد الرجوع عليه بالثمن وأظهر رجل قاضي بخار أو اقام البينة ان هذا كتاب قاضي بخار لا يجوز لقاضي سمرقند ان يعمل به ويقضى للمستحق عليه بالرجوع بالثمن ما لم يشهد التهودان قاضي بخار أقضى بغيرا على المستحق عليه بالدابة التي اشترىها من هذا البائع وأخرىها من يد المستحق عليه هذا الان الخط يشبهه الخط فلا يجوز الاعتماد على

(قوله ان الدهوي شرط في حرية العبد) يعني مطلقا على الصبح قال الكمال والصحيح ان دهمي العبد شرط عندنا في حقيقته في حرية الاصل والمتق العارض اه (قوله ولو اقام البائع بينه ان المشتري اقر به التراجع كنية المبيع للمستحق لا يبطل حق الرجوع بالثمن كذا في العمادية) قلت قد قل العمادية قبل هذا عن الذخيرة فاصوره ثم اسحقاق المشتري على المشتري انما وجب الرجوع بالثمن على البائع اذا ثبت الاسحقاق بالبينة أما اذا ثبت باقرار المشتري أو بشكوكه من الثمن أو باقرار وكيله بالانصومة أو شكوكه لاوجب الرجوع بالثمن لان اقراره لا يكون بحصة في حق غيره فليعلم اه

نفس البطل بل بشرط أن يشهدوا على قضاء لقاضي وعلى قصر يد المستحق عليه كذا في السدادية (كذا ما سوى نقل الشهادة ولو كالة) المراد بما سواهما المحاضر والمهلات والأسكوك فان في حكمل منها نجب الشهادة على مضمون المكتوب لأن المقصود بكل منها كونه حجة على الخصم وهو لا يكون إلا به بخلاف نقل الوكالة والشهادة فإن المقصود بهما حصول العلم للقاضي ولهذا لا يجوز كون شهودا بطريق كفاؤا وان كان الخصم كافرا (فرض كل المبيع فاستحق بعضه بطل المبيع في قدره) أي قدر ذلك البعض (فان ورث) أي استحقاق البعض (السبب في الباقي أو كان) المستحق (شئين كثير واحد) كالسبب بالقدم والقوس والوتر (خبر) المشتري (فيه) أي الباقي وهو ظاهر (والا) أي وان لم يرث عينا في الباقي ولم يكن شيئين كثير واحد (لزمه) أي لزم الباقي المشتري (محضته من الثمن) فرضيه ان المبيع اذا بطل في قدر البعض المستحق بنظر ان كان استحقاق ما استحق يورث السبب في الباقي كما اذا كان المقود عليه شيئا واحدا ما في بعضه ضرر كما لو ارض والكرم والبصل وهو ما فاشترى بالخيار في الباقي ان شاء في محضته من الثمن وان شاء ردو كذا اذا كان المقود عليه شيئين وفي الحكم كشي واحد فاستحق أحدهما فله الخيار في الباقي وان كان استحقاق ما استحق لا يورث عينا في الباقي كما اذا كان المقود عليه ثوبين أو عشرين فاستحق أحدهما أو سيرة حنطة أو حلة أو زني فاستحق بعضه فله لأمر في بعضه فله الباقي المشتري بحضه من الثمن وليس له الخيار كذا في شرح الطحاوي (أو بعضه) عطف على كل المبيع (فاستحق المقبوض أو غيره) أي غير المقبوض (بطل) المبيع (فيه) أي فيما اذا قبض البعض (أعنا) أي كما بطل في القدر المستحق في صورته من الكل (وخبر) المشتري (في الباقي) سواء (أورث) استحقاق البعض (السبب فيه أولا) لتفرق الصفة على المشتري بسبب الاستحقاق قبل النمام (ادعى حقا) مجهولا (في دار فصول على شيء) كما تقدم مثلا (فاستحق بعضها) أي بعض الدار (لم يرجع) صاحب الدار (شيء) من البديل (على المدعي) الجواز أن يكون رد هواء قيمته في وقت نقل (أو) استحق (كلها) أي كل الدار (رد كل العوض) فلم يأخذ عوضا لم يملكه فيرد (وان ادعاها) أي الدار كلها (فصول على شيء) كالة (فاستحق بعضها) أي بعض الدار (رجع بحضته) لأن الصلح على مائة وقع عن كل الدار فاذا استحق منها شيء تبين ان المدعي لا يملك ذلك القدر فيرد دعاه من العوض (صالح عن الدنانير على دراهم وقيمتهما) أي الدراهم (فأستحق) أي الدراهم (بعد التفرق رجوع بالنافي) لأن هذا الصلح في معنى الصرف فاذا استحق البديل بطل الصلح فوجب الرجوع (جواز اعتناق مشترين غاصب بإجازة يبيعهم) يعني لو غصب رجل عبدا أو بهيمة فأعتقه المشتري فأجاز المالك بيع الغاصب جاز عتقه عند أبي حنيفة وأبي يوسف وعند محمد لا يجوز إذ لا يعتق بدون الملك لقوله صلى الله عليه وسلم لا يعتق فيما لا يملك ابن آدم والموقوف لا يفسد الملك ولو أفاذ بعت مستنقدا هو ثابت من وجهه دون وجهه والمصحح له الملك الكامل للحدث ولهمان

(قوله جاز اعتناق مشترين غاصب بإجازة  
 مدحه) كذا الوادي الغائب الغصان  
 وكذا وقف الأرض المشتري غاصبها  
 كافي النسخ



الملك ثبت موقوفاً بصرف مطلق موضوع لأكاد الملك فتوقف الاعتناق قرباً  
عليه وينفذ بقاؤه وصار كاعتناق المشتري من الزمان واعتناق الوارث عبدان  
نركة مستخرقة بالدين حيث يصح وينفذ انقضى الدين بعده (لا يبيع) أي لا يجوز  
بيع المشتري من العاص بعد ما أجاز المالك بيع العاص أذبالإجازة ثبت  
البائع وهو المشتري الأول فكيف بات فإذا طرأ على ملكه وقوف له بغيره أبطله  
لاستحالة اجتماع الملكيات والملك الموقوف في محل واحد (باع عبد غيره بغير  
أمره وروهن المشتري على أقرار البائع أو المولى أنه لم يأم بالبيع وأردد المبيع لم  
يقبل) للتناقض في الدعوى إذا قدمه على الشراء إقراراً منه ببعثه ونفاذه لأن  
الظاهر من حال المسلم العاقل مباشرة العقد الصحيح النافذ والبيعة مبنية على دعوى  
صحيحة فإذا طالت لا تقبل البيعة (وان أقر البائع بعنده القاضي طل أن طلب  
المشتري) لأن التناقض لا يمنع هذه الأقرار لأنه غير منهم فيه فان من أنكر شيأ ثم  
أقر ببعثه أقراره بخلاف الدعوى لأنه منهم فيه فالمشتري أن يساعده عليه فيحقق  
الاتفاق بينهما فلهذا شرط طلب المشتري (باع دار غيره بلا أمره واعترف بالنقص  
وأنكر المشتري لم يضمن البائع) قال في الكنز من باع دار غيره فادخلها المشتري في  
شأه لم يضمن البائع وقال الزبلي معنى المسئلة إذا باع دار غيره بغير إذنه ثم  
اعترف البائع بالنقص وأنكر المشتري لم يضمن البائع الدار لأن أقرار البائع  
لا يصدق على المشتري ولا بد من إقامة البيعة حتى يأخذها فإذا لم يتم المشتري  
وهو صاحب الدار البيعة كان التلغ مصفاً قال في العجزة عن إقامة البيعة لا إلى عقد  
البائع لأن القاص لا يجوز بيعه فعلى هذا التقرير لم ين أن قوله وأدحاها المشتري في  
شأه وقع انعقاداً لا تأثيراً لادخال في البائع في ذلك ولهذا ترك تلك العبارة ههنا

### (باب السلم)

(هو) لغة بمعنى السلف فانه أخذ حاجلاً بأجل سمى به هذا العقد لكونه مهلاً على  
وقت فان وقت البيع بعد وجود المبيع في ملك البائع والسلم عادة تكون بماليس  
موجود في ملكه فمكون العقد مهلاً وهو مشروع بالكتاب وهو قوله تعالى إذا  
تداينتم بدين إلى أجل مسمى الآية فانما تتعمل السلم والبيع بشئ من مؤجل وتاجله  
بعد الحول والاسنة وهي قوله صلى الله عليه وسلم من أسلم منك فاسلم في كبل معلوم  
وزن معلوم إلى أجل معلوم والاجماع وبأياه القياس لأنه يبيع المعلوم ولكنه ترك  
لما ذكره ولم يستدل بما روي أنه صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع ماليس عند الإنسان  
ورخص في السلم لأن محمد بن العز المصنف قال في حواشي الهداية هذا اللفظ هكذا لم  
يرو من أحد من الصحابة في كتب الحديث وكأنه من كلام واحد من الفقهاء وشرطاً  
(بيع الشيء على أن يكون) ذلك الشيء (ديناً على البائع شرائط معتبرة شرطاً)  
وسبق بيانها (والبائع) في الاصطلاح (مسلم) هو المشتري رب السلم والمبيع مسلم  
فيه والثمن رأس المال ويصح فيما يعلم قدره أي مقداراً مع السكك والوزن  
والذرع (وصفته) أي جودته ودرجته ونحو ذلك (كالمكيل والموزون والمشمون)

### (باب السلم)

(قوله والسنة) وهو قوله صلى الله عليه وسلم (كذا استدل به في  
الهداية عند قوله وهو ما روي في المكيلات  
والموزونات) وقوله ولم يستدل بما روي  
أنه عليه السلام نهى عن بيع ماليس  
عند الإنسان ورخص في السلم الخ (نفي  
وروده أصلاً في كتاب الحديث فيه تأمل  
وأحسن منه قول الكمال أنما الحديث  
كأنكره المصنف فيه خرابه وإن كان  
في شرح مسلم لقرطبي ما يدل على أنه مقرر  
عليه بهذا اللفظ قبل والذي يظهر أنه  
حديث مركب من حديث النبي عن  
بيع ماليس عند الأنصار واه أصحاب  
السنن الأربعة عن عمر بن الخطاب عن  
أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم  
لا يجل سلم ويبع إلى أن قال ولا تبع  
ماليس عندك قال الترمذي حسن صحيح  
وقدمه والرخصة في السلم رواه السنة عن  
أبي النعمان عن ابن عباس رضي الله عنهما  
قال قدم النبي صلى الله عليه وسلم والناس  
يساقون في أقر السنة والسنين والثلاث  
فقال من أسلف في شئ فليسلف في كبل  
معلوم وزن معلوم إلى أجل معلوم وفي  
البخاري عن عبد الله بن أبي أوفى قال أنا  
كنتألف على عهد رسول الله صلى الله  
عليه وسلم وأبي بكر وعمر رضي الله عنهما  
في الخطبة والشعر والقروا الزبيب اه  
(قوله وشرعاً يبيع الشيء الخ) إشارة إلى  
ركنه وهو الإيجاب والقبول وإشارة إلى  
أنه كما يعتقد باقظ السلم ينقد بلفظ  
البيع وهو الأصح كما في الخطب والتبيين  
وعلى انعقاد البيع بلفظ السلم اتفاق  
الروايات كما في ترمح الجمع

(قوله احترأ من الذنا نير والدرهم) (أخرج القلوس لانه يجوز السلم فيها لانها سلم باعتبار الأصل والسلم في الترتيل يجوز على قياس رواية الصرف لانه الحق بالمضروب وعلى رواية التكره يجوز لانه الحق بالمضروب وهو رواية عن أبي يوسف أصانته كالعرض كافي المصط (قوله والندى المتقارب) أي عدل ويجوز أيضا كلا كما في التيس وقال في شرح المجموع كرف في المختلف يجوز السلم في الجوز والبعض عدل ولا يجوز نأخذنا (قوله ووزنه ان سبعه) أي بالوزن كذا قال الزبيلي وان كان ثوب حور يباع بالوزن لابد من بيان وزنه مع ذلك أي الذرع والصفه والصفة لانه يصير معلوماه اه (وقال في شرح الجمع وفي الانصاف في الدجاج والحريز من المدرعات لا يفتي ذلك الذرع والمغبل لابد من بيان الوزن لانها مختلفتان باختلاف الوزن فان الذراع تملك نقل وزنه لزيادة قيمته والحريز تملك نقل وزنه لزيادة قيمته فلا يخفى بانه اه (قوله ولا نقل المالح الا في التردد) قال في الجوهرة اخبرنا أقول الشاعر بصري تروحت بصريا اطعمها المالح والطريا والحققة الصبيحة قوله تعالى وهذا ملح احاج أي شديد الملوحة اه (قوله وزنا) إشارة إلى أنه لا يجوز السلم في السمك ١٩٥ المالح والطري عدد لانه متفاوت وأما السمك

المسافر اذا كان مكال فالصحيح أنه يجوز السلم فيه كلا ووزنا كذا في الجوهرة وسواء فيه الطري والمملوح كافي في القديم (قوله كالحيوان) شامل لجميع أنواعه حتى المصاغر لان النسل لم يفصل كذا في التبيين (قوله والمم) أطلقه شتمل متزوج لعظمه وبغيره وانما أحدهما المنع عند أي حنفية وأجازاه مطلقا كالأنثى والشهم والسمك وزنا به يفتي لان اللحم موزون منضوب اذا زين وصفه وموضعه كما في مواهب الرحمن وشرح الجمع وقال في المصط أو سلم في مقنوع العظم جائز فرواية عنه أي الامام وهو الاصح اه فصار الفتوى على قول الامام لهذه الرواية موافقة لقوله ما قوله والجود عدد اشير إلى أنه يجوز وزنا قال الزبيلي اذا كانا باعا وزنا يجوز السلم فيها بالوزن اه (قوله والجوهر) هنا في الكبريت ويجوز في صفار القول وزنا لانه يعلم كذا في شرح الجمع (قوله وقدر ماشيه الحرمه) قال الزبيلي لو عرف

احترأ من الذنا نير والدرهم فانها من الموزونات لكنها ليست عثمينة بل اثنا فلا يجوز فيها السلم (والندى المتقارب كالجوز والبعض والفسر والمغن والابجر عليين معين والذري كالثوب مينا قدره) أي طوله وعرضه (وصفه) أي غلظه ورقته (وزنه ان سبعه) أي بالوزن (فمع في السمك المالح) أي التقيد بالمح المالح يقال سمك ملح ومملوك ولا يقال مالح الا في التردد (والطري حين يوجد) غير مقبوض دون وقت حتى لو كان في بلد لا ينقطع يجوز مطلقا (وزنا حريا) أي نوا (معلولين) قبله المالح والطري (و) مع (في الطست والقنينة) اذ خفيين اذ خفيين كل منهما بما يرفع النزاع (لانها لا يعلمان) أي قدره وموضعه هاهنا على قوله فيما يعلم قدره وصفته (كالحيوان وأطرافه والجم والجود عددا) قبله الجود (والحطب حريا) جمع حزمة وهي بالقرية بنديزيم (والرطبة حريا) جمع حزمة وهي بالقرية بنديزيم (والجوهرة والفسر) بالقرية بنديزيم الذي ينظم فان في كل منها اتفاقا فاشاء مع السلم حتى ان بين الطول والعرض والصفة في الجود وقد رايته بالخرقة جاز (والمنقطع) أي ولا يما ينقطع ولو لم يكن من العقد (التي) سب (الحمل) أي الاجل بان استغرق العدم جميع الوقت من العقد الى الاجل (و) لا بكل أو ذراع معين بل يعلم قدره (لان التسليم يتأخر فيه فربما يصيب مؤدى الى المنازعة (و) لا بقرية او غير محل معينة) اذ قد تفرقه آفة فلا يقدر على التسليم (وشربا بهته دان الجنس) كبروشير (والنوع) كسقمه ونحشه (والصفة) كصندوقه (والقدر) نحو كذا كذا لانه من ولا ينسبه (والاجل) وأقله شرب في الاصح (وقيل ثلاثة أيام وقيل أكثر من نصف يوم (وقدر رأس المال في الكيل والوزن والعددي) يعني بشرط بيان قدر رأس المال وان كان مشار إليه فيما يتعلق العقد

ذلك بان يبر الحبل الذي يشده الحطب والرطبة وبين طوله وضبط ذلك بحيث لا يزدى الى النزاع جاز (قوله المالح) مصدر مهي بكسر الميم يعني الحلول (قوله بان استغرق العدم جميع الوقت) ليس شرطا حتى لو كان منقطعا عند العقد موجودا عند الحل أو بالعكس أو منقطعا من ذلك لا يجوز وحده الانتفاع أن لا يوجد في الاسواق وان كان في البيوت كذا في التبيين (قوله ولا برقية) قيد بقرية لانه أو سلم في طعام ولا يجوز لانه حصول الاية لطعام الولاء تادرو هذا ان نسب الى قرية لمؤدى من طعامها وما اذا نسب اليه ان وصف الطعام فاسلم جائز كذا في شرح الجمع (قوله وشربا بهته المالح) بان لا يشربوا حتى تترك العقد ومحملا انها بشرط في العقد بيان ضبط السلم فيه وبما يضبط رأس المال يكمل أو الموزون والمعد وذلك في ضبط كل منهما أي السلم فيه ورأس مال مذ كره فيه ونوعه وصفته وقدره فلهذا لا يشترط في كل من السلم في ورأس المال وشربا بهته وامرهما العقد تسليم رأس المال في مجلس العقد ونقد الدرهم لتجبر الجسد من الذي هو مخلص البدن عن أحد وصني حلة بالواو والقدر والجنس كاسلام الحريز في الحريز والحنطة في الشعير والحدي في الرصاص وكون السلم لم يعممه بالتعيين لتخرج النقود والاجل

ويوجد الخلف فيه عدة تأجيله ومكان الأجل فيه وفيما له أجل وهو شرط من القيد من أخبار شرط لأجله هذه الجملة من القيد  
 والخطأ وغيرهما (قوله في قوله) حيث  
 شاموا هو الأصح (كذا في الحديث) وهو  
 رواية الأثران اه وقال في الخطأ وفي  
 رواية البيهقي والجامع الصغير يتبين وهو  
 الأصح وهو قوله ما اه وقال الزبيدي وهو  
 الظاهر من قوله ما اه ثم قال في الخطأ  
 وإذا شرط مكانا أخر فبما لا أجل له ولا  
 مؤنة في رواية لا تنصن لأنه لا يبعد ما  
 وفي رواية تنصن وهو الأصح لأنه لا يبعد أن  
 قدمته تخلفا باختلاف الأمانة اه (قوله  
 كذا الثمن الخ) قول أبي حنيفة وعندهما  
 يتعين موضع العقد والقسمة كذا في  
 شرح الجامع وقال فيه مكان القرض  
 والقسمة والأسم لأن تنصن في الأمانة  
 اتفاقا من الخطأ اه وقال في الخطأ  
 لو اشترى طعاما جاعلا من فيه بشرط  
 أحدهما التوفية إلى منزله لم يفسر  
 بالاجماع كفسما كان لأن في أحد  
 الجانبين زيادة بدل وهو الجمل والأمانة اه  
 (قوله ثم يطل بالافتراق لأن قرض)  
 قال في الهداية اه إذا كان رأس السلم  
 من التوفية فلا افتراق من دين دين  
 وقد نفى النبي صلى الله عليه وسلم عن  
 السكائي بالسكائي وان كان حينئذ فلان  
 السلم أخذ جاعلا بأجل فلا بد من قبض  
 أحد الموصنين ليحقق معنى الاسم ولأنه  
 لا بد من تسليم رأس المال ليقبل السلم  
 إليه فيه فيقدر على التسليم ولذا قلنا لا يصح  
 السلم إذا كان فيه خيار الشرط لهما أو  
 لأحدهما لأنه يمنع تمام القبض وكذا  
 لا يثبت فيه خيار الرقبة لأنه غير مفيد  
 بخلاف خيار العيب لأنه لا يمنع تمام  
 القبض (قوله فان أسلم مائة قد أوفاه  
 على المسلم إليه الخ) أشار به إلى أنه لو كان  
 العين والدين يعتق الجفس بأن أسلم  
 مائة درهم وعشر قد تأخير بنأ وعكسه  
 لا يجوز في الكل أما حصة الدين فلما

على مقداره كالسكيل والموزون والمعدود (المقارب) كالجوز والبض وقال  
 لا يشترط معرفة القدر بعد التصيين بالأشارة حتى لو قال لتسبيرة أسلمت لك هذه  
 الدراهم في كرتين ولم يدورن الدراهم أو قال أسلمت لك هذه البرق كذا ما من  
 الزمعيان ولم يدور الدراهم لا يصح عنده وعندهما يصح وأجمعوا على أن رأس  
 المال إذا كان قويا أو حيا أو ما يصير معلوما بالأشارة (ومكان ما به ما له مؤنة وال)  
 أي وإن لم يكن له مؤنة (في قوله حيث شاء) وهو الأصح لأن الأمانة كن كها سواء  
 ولا وجوب في الحال (كذا الثمن) أي الثمن المؤجل بأن يباع عندها حاضر أو  
 موصوف في الذمة إلى أجل حيث يشترط بيان مكان الأمانة (والقسمة) بأن  
 اقتسموا دارا أو شرط أحدهما على صاحبه شيئا له أجل ومؤنة لا بد غرس أو بناء  
 في نفسه يشترط بيان مكان الأمانة والأجر) بأن استأجر دارا أو دابة بما له مؤنة  
 دين في الذمة يشترط بيان مكان الأمانة (وشروطها) أي بقاها بجهة السلم (قبض  
 رأس ماله قبل الافتراق) فإنه ينفق بعضها ثم يطل بالافتراق لأن قبض (فان  
 أسلم مائة قد أوفاه على المسلم إليه في كرتين أو بطل في حصة الدين) لا تنفاه القبض  
 في المجلس وحاز في حصة النقد لا اجتماع شرائط ولا شيع الفساد لأنه ما لم يوقع  
 السلم محصيا انتهاء حتى لو نقد رأس المال في المجلس مع (لا تنصرف في رأس  
 المال والمسلم فيه قبل القبض) أما الأول فلأن فيه توفيت القبض الواجب بالنقد  
 وأما الثاني فلأن السلم فيه مبيع وانصرف فيه قبل قبضه لا يجوز كإبر (بشرية)  
 متعلق بقوله لا تنصرف بأن يقول رب السلم أعطى لقصير رأس المال ليكون  
 نصف المسلم فيه اه (أو قوله) بأن يقول أعطى مثل ما أعطيت المسلم إليه ليكون  
 المسلم فيه لك (أو غيرها) وأما حصة ما بالذكر لهما أكثر وقوعا من المزاينة  
 والوضعية وخرج على قوله لا تنصرف إلى آخره بقوله (فان نقاء السلم لم يشترط)  
 أي رب السلم (مس المسلم إليه شيئا رأس المال حتى يقبضه) كله لئلا يلزم  
 التصرف في رأس المال قبل قبضه (اشترى كرا أو رب السلم بقضه قضاء علم  
 يصح) يعني أسلم كرا فلهما قبل الأجل اشترى المسلم إليه من رجل كرا أو رب  
 السلم بقضه قضاء لم يكن قضاء وانما بقضه له ثم يقبضه لنفسه فإكتناه له ثم  
 إكتناه لنفسه جاز لا اجتماع المصنفين بشرط السكيل فلا بد من السكيل مرتين  
 انفس النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع الطعام حتى يجرى فيه صاعان (وان أمر  
 مقرضه مع) يعني ان لم يكن ملجا أو قرضا فأمر مقرضه ببيع السكر حازلان  
 القرض إعارته ولم يذنا نقد لفظا لأعارة فكان المردود عن المأخوذ مطلقا حكما  
 فلا يمتنع المصنفان (كذا) أي صح أيضا في الصورة الأولى (لو اشترى المسلم  
 إليه كرا أو أمر رب السلم بقضه له) أي لأجل المسلم إليه (ثم لنفسه ففعل) أي  
 إكتناه المسلم إليه ثم إكتناه لنفسه وانما صح لا اجتماع السكيلين (ولو أمر رب  
 السلم) أي أمر رب السلم المسلم إليه أن يسكيل المسلم فيه (في ظرف رب السلم فكال في  
 ظرفه بغيره أو أمر المشتري البائع فكال في ظرفه) أي طرف البائع (لم يكن قرضا)  
 لأن الأمر بالسكيل لم يصح لعدم مصادفته ملك الأمر لأن حقه في الدين لا لعين

(قوله وأما العين فلانه) أي الأمور خطية  
عليكم وهذا الخط غير مرضي به يعني لم  
يرض بالامر (قوله) وعندهما بالخيار  
أن شاءنقض البيع الخ) كذا في الهداية  
ونقل الزبلي عن قاضيه أنه عند أبي  
يوسف يصبر فادعيهما ما جعلا كما إذا دأ  
بالعين وقال محمد يصبر فاضل العين دون  
الدين وخط الأمور باذن المشتري بالعين  
فتبطل كان فيه اه ملتصا (قوله)  
القول لمدعي الرداء والاجل) أي أصل  
الاجل مطلقا وقيل القول قوله إلى أدنى  
الاجال وذلك شهر وقسم ما زاد عليه  
لا يقبل الا سنة وان اختلفا في قدر الاجل  
فأقول للطالب أي رب السلم مع عينه  
لانه يشكر زيادة ما يستفاد من جهته  
وان اختلفا في منه فالتقول للطلوبانه  
لمرض لان الطالب يدعي عليه ما يراه  
الحق بمضي المدعى والمطلوب يشكر وان  
أغما السنة قبلت سنة المطلوب لأنها ثبتت  
زيادة اجل فتكون أكثر اثباتا كذا في  
الخط (قوله) وأما الاجل فأيهما ادعاه  
فالتقول له عنده لانه يدعي الحصة ولتشكر  
عندهما) أقول نعمم الخلاف مهربل  
الخلاف أغما هو فيما اذا ادعى المسلم إلى  
الاجل فيصدق عند أبي حنيفة حينه  
لا عندهما وأما اذا ادعى رب السلم  
فيمدق اتفاقا من عليه في التبيين  
والهداية وبالمجموع والمواهب والهيوط  
موضعها بالتعليل

فصار المسلم إليه مستعير الطرف رب السلم وواضعا ملك نفسه فيها (خلاف كله في  
طرفه المشتري بأمه) يعني لو اشترى مثلا حنطة معصنة فأمر المشتري بالبيع ان  
يكلفه في طرفه المشتري يثبت صارتا لانه ملك الحنطة بالشرع فامر صانف  
ملكه) كبل العين ثم كبل الدين في طرف المشتري قبض وعكس لا) صورته رجل  
أصل في كرسنة فطاسل الاجل اشترى رب السلم من المسلم إليه كرسنة معينا  
ودفع رب السلم طرفا إلى المسلم إليه ليصير النكر المسلم فيه والنكر المشتري في ذلك  
الطرف فان بدأ بكل العين المشتري في الطرف صارتا ليعين لصحة الامر فيه  
ولدين السلم فيه لمصادرة ملكه كمن استقرض حنطة وأمر المقرض ان يزرعها في  
أرضه وان بدأ بالدين لم يصرفا عن الثاني منهما أما الدين فلم يعدم صحة الامر فيه  
وأما العين فلانه خطية على ملكه قبل التسليم فصار مستمرا كعادته في حنطة فثبتت  
البيع وهذا الخط غير مرضي به لجواز أن يكون مراده البداية بالعين وعندهما  
بالخيار ان شاءنقض البيع وان شاء شارك في الخلو لان الخط ليس باستملاك  
عندهما (اسم أمه في كرسنة) أي قسمها المسلم إليه (فتقابل فتشقي) أي  
التقابل (أومات فتقابل) أي التقابل (وعليه) أي على المسلم إليه (قيمها)  
يوم قبضه (فيهما) أي في الموت بعد التقابل وقيل يعني اذا اشترى كرا بعد السلم  
وجعل رأس المال أمه وسلمها إلى المسلم إليه ثم تقابلها السلم ثم ماتت الأمه في  
يد المسلم إليه بقي التقابل ولومات تقابلها السلم التقابل لان الجارية رأس المال  
وموت في حكم الثمن في العقد والمبيع هو السلم فيه وصحة الأقالة تعقد بقاء المبيع  
لأن الثمن كما مرهناك الامه لا يفرح بالاقالة من البعاق في الأولى والحصة في الثانية  
فاذا انقضى العقد في السلم فيه انقضى في الجارية تبعاً فوجب عليه ردوها وقد يجزئ عنه  
فوجب رد قسمها) كذا المقتضى) ومضى بيع العين بالعين كما مر (في وجهه) يعني  
تبقي الأقالة وتضع بعد هلاك أحد الدواشي لان كل واحد منهما مبيع من وجه  
وثن من وجه في الباقي يعتبر المبيعة وفي المالك الثمنية) بخلاف القراء بالثمن  
فيهما) يعني اذا اشترى أمه بالم تقابلها في تبقي المشتري طلت الأقالة ولو  
تقابلها بموتها فالاقالة باطلة لان الأمه في الأصل في البيع فلا تبقي بعدها كما  
فلا تضع الأقالة لتداول تبقي انتها بطعم مجعلا (القول لمدعي الرداء والاجل)  
أي اذا اختلف فاقدا السلم في شرط الرداء والاجل فالقول لمدعيهما أما الرداء  
فان يقول السلم إليه سرط الردي وقال رب السلم لم يشترط شأ ليكون العقد فاصدا  
فالتقول للسلم إليه لأن رب السلم معتقذ انكاره الحصة لان السلم فيه زاد على  
رأس المال عادة ولو ادعى رب السلم شرط الرداء وقال المسلم إليه لم تشترط شأ  
فالتقول رب السلم لانه يدعي الحصة وبالجملة القول في العصورين لمدعي الحصة عنده  
ولتشكر عندهما وأما الاجل فأيهما ادعاه فالتقول له عنده لانه يدعي الحصة ولتشكر  
عندهما (الاستمناع) وهو ان يقول لصانع كالحقة اصنع لي من مالك خفان  
هذا الجنس هذه الصفة كذا (باجل) كأن يقول لي سهر مثلا (سلم) سواء  
(نعمه) لموا) نحو خف وطست وقمة ونحوها (أولا) كالشباب ونحوها أما كون

(قوله المبيع هو العين) قول الجمهور هو الأصح كما في التبيين (قوله وله أي لا أثر للخيار) أي دون الصانع وهو الأصح وعن أبي حنيفة إن إباحة له بالتدبير أو بغيره من أي وجه ١٩٨ لا خيار له أحدهما كذا في الإفادة (قوله ولم يصح أي السلم في غير المتعامل

الاستصناع بإجل سلب إذا لم يتعاملوا فإلّا فلو كان قد تعاملوا فاعتدلى حنيفة يصير سلبا وعندهما لا لأن اللفظ حقيقة للاستصناع فيعاقب على مقتضاه يحمل الأجل على التجهيل بخلاف ما لا تعامل فيه لأنه استصناع فاصد فيحمل على السلم الصحيح وله أنه دين يحتمل السلم وجواز السلم بإجماع لأشبهه فيه وفي قسمه لعدم الاستصناع نوع شبهة فكان الحمل على السلم أولى (و) الاستصناع (بدونه) أي بدون الأجل (مع) استحسانا لإجماع الثابت بالتعامل من زمن النبي صلى الله عليه وسلم إلى يومنا هذا وفي القياس لا يجوز لأنه يبيع المعدوم والصحيح أنه يصح (بمعنا عدة) كما نقل عن الحاكم الشهيد وقرع على قوله مع مبيعه بقوله (فالصانع يبيع على عمله) ولو كان عدة لم يبيع بقوله (والأمر لا يرجع عنه) ولو كان عدة لم يزل رجوعه (المبيع هو العين له) كما ذهب إليه أبو سعيد أبردعي قولاً بأن الاستصناع استعمال من الصنع وهو العمل وقرع على كونها عين بقوله (فلجاء) أي الصانع (بماضيه قبل العقد وغيره) عطف على ضمير صنعه وجاز لفصل (مع) ولو كان المبيع عمله لم يصح (ولا يمين أي المبيع له) أي الأمر (بلا رضا) فصيح بعه قبل رؤية الأمر (ولو يمين له لم يصح بعه) (وله) أي الأمر (الخيار) به بدرؤيته لأنه اشترى ما لم يصح (ولم يصح) أي السلم (في غير المتعامل كالثوب الأيسل) يعني لو أمر حائكاً أن يبيع له ثياباً بغير من عنده مبراهم معلومة لم يجر ذلك بحرفيه التعامل فبقى على أصل القياس إلا إذا شرط فيه الأجل وبين شرائط السلم بحيث يجوز بما روي في السلم

### (مسائل شتى)

جمع مثبت بمعنى المتفرق (مع بيع كل ذي ناب وأحباب) كالكلب والقهد والسباع والطيور الجوارح علت وأولاه مال منقوض آلة الاصطداد (الانخزير) لأنه نجس العين (والذي فيه) أي في البيع (كالمسلم) لقوله صلى الله عليه وسلم ما علمهم أن لهم ما للمسلمين وعليهم ما على المسلمين ولا نهم مكلفون محتاجون كالمسلمين (إلا في بيع الخنزير) فان عقدهم فيها مكفدة المسلم على العصير والشاء (ومسئلة لم تمت حنفاً نقها) فاتحاً كان خنزيراً ونمراً قال لم تمت حنفاً أنفها لأنها ألومات كذلك بطل بيعها اتفاقاً لأن الميت بحال عند أحد وقد مر في البيع الفاسد وقرع على قوله والمسلم فيه كالذي بقوله (فاذا اشترى) أي الذي (عبد) مسلماً أو محصياً يصح لدخوله تحت إطلاق الحديث (ويجبر على بيعه) لأن في إبقائه في يده ما لا لاله (وطبق زوج المشتراة قبض لأن كاسحها) يعني إذا اشترى حاربه وزوجه قبل قبضها مع غان وطئها وزوجها فقد قبضت لثبوتى والافلا يكون مجبراً نزع ويجهأ باصالحها (اشترى عبداً فتاب فبهرن البائع على بيعه) وعدم قبض منه (أن علم مكانه لم يبع بدونه) أي دين البائع لا مكان أن يصل البائ

كالثوب الأيسل) أهل صوابه ولم يصح أي الاستصناع لأنه العهد عنه كما نصحه عنه شرحه بقوله يعني لو أمر حائكاً أن يبيع الخ على أن هذا مستدرك بما قدمه من قوله الاستصناع بإجل سلم تعاملوا (ولا) قوله كالكلب) لا فرق فيه بين جميع أنواع الكلاب المعلم وغير المعلم وشرط نفس الأئمة لجواز بيع الكلب كونه معلماً أو قال بالتعامل كما في التبيين وفي الحقيقة يجوز بيع الكلب مذموماً لظاهرة جلدونه (له) (قوله والمصانع) شامل للقد فيجوز بيعه في الصحيح كما في التبيين وكذا يجوز بيع لحومها ولحوم الجوارح المدبوحة في الزوايا المحصنة لأنه ظاهر منقطع بمن حيث أكل الكلاب والسنابور بخلاف لحم الخنازير ولأنه لا يجوز أن يعام الكلاب والسنابور كذا في الحديث اه قلت وهذا ظاهره في تصحيح طهارة اللحم بالكافة الشريعة وأما على أصح التبيين من أنها لا تعمر إلا بالجد دون العلم فلا يصح بيع أهم اه (قوله لأنه مال منقوض آلة الاصطداد) يشترط أنه لا يجوز بيع هوام الأرض لعدم الانتفاع بها كالغصاة والعقرب والوزغ والطعنة والقنادس ونحوها ويجوز بيع العلق في الصحيح لقول الناس واحتياجهم إليه لما لحته مص الدم من الجسد وبضها على كافي المحيط (قوله) وطئ زوج المشتراة قبض) كذا العلق والتدبير لأن المأنة قد ظلت بشوت الحربة سقيمة أرحقه ومن ضرورية يصير قابضاً كذا في التبيين (قوله اشترى شافقاً) يعني قبل القبض بخلاف ما إذا غاباً اشترى بعد القبض حدث لا يجحب الحال لم البائع لاه حقه غير متعلق بالمبيع مستدرك كما في التبيين (قوله فبهرن البائع) أي بعه وعدم قبضه) فيه نهاده على النبي وهي غير مة ولوعكن الجواب بأن هذه الآية ليست لأقتضاه بل لفي التمهة ونكشاة الحال فبعد انكشافه عمل القاضي بموجب أقوال البائع ولذا الإجماع إلى خصم حاضر

(قوله كالراهن اذا مات مقلما) كذا  
لومات المشتري مقلما قبل القبض (قوله  
والمضطر مرجع) يشير الى ما لو كان  
مستأجر من فذاب أحدهما وتقدم  
الاخر على الاجرة فانه يكون مستعجلا  
لكنه غير مضطر في تقدم تعديب صاحبه  
من الاجرة فاذ ليس للاجر مرجع للدار  
لاستيفاء الاجرة كذا في العتاة قلت  
عن أن يقال هذا اذا لم يشترط المخرج  
تقبل الاجرة فلي تأمل (قوله أو باع شيئا  
بألف من الذهب والفضة تنصفا الخ)  
قال الزبي على هذا وقال القلان على كذا  
حنطه وشبهه وحسم يجب عليه من كل  
جنس ثلثة أى السكر وهذا قاعدة في  
المعاملات كلها كالمرور والوصية والزديعة  
والقبض والادارة وقبل الخلع وغيره  
من الموزون والمكيل والمعدود والمذروع  
اه (قوله فيصرف الى الوزن المعهود  
في كل منهما) أقول هذا باعتبار ما زعمهم  
في المعاملة وأما اذا انقصت ليس فيها  
درهم وزن سبعة وهي قطع صغار كل  
أربعة وزن درهم فهي أيضا فافزع يسمى  
قرشكيا يبلغ ثلاثين نصف افضة وأحر  
يسمى ربالا وأخرى ثقباقوى مختلفة وزنا  
ومالصة وأيضا الذهب مختلف مالمية  
بالدينار وبالنفق والشمر بنى  
والأبراسمى فيفسد البيع باطلاق  
الشراء ذهب وفضة لهذا (قوله وقال أبو  
يوسف يرد مثل زوقه ويرجع عياده)  
كذا في الهداية والتهين اه وقال في  
الحقاني نقلا عن المصنف ما قاله أبو يوسف  
حين دعى المضرب فاختاره للفتوى كذا  
في النهر (قوله أفرخ طبر أو باض أو  
تكفص طي في أرضنا الخ) معنى وهي غير  
معدة لذلك فان كانت مهيأة له فهو  
لصاحبها (قوله بخلاف ما اذا حصل الفعل  
في أرضه الخ) معنى وان لم تكن أرضه  
(قوله هنا صلات الخ) من كلام الزباني

الى حقه بدون البيع وفيه ابطال حتى المشتري (والا) أى وان لم يعلم مكانه (بيع  
العبد) وأدى الثمن لان ملكا المشتري ظهر باقرار البايع فيظهر على الوجه الذى  
أقر به مشولا بحقه واذا تعدر واستغفروا بيده القاضى كالراهن اذا مات مقلما بيع  
القاضى الرهن وبغضى الدين (وان اشتريا) أى ان كان المشتري اثنين (وعاب  
أحدهما قلعا حذر دفع كل الثمن وقبضه) أى المبيع (وجبه حتى ينقد شريكه)  
لانه مضطرا في الدفع اذ لا يمكنه الانتفاع به فيه الا بالاداء جميع الثمن لا بالبيع  
صفحة واحدة وله حتى الحبس ما يفي شئ والمضطر يرجع كغير الرهن واذا كان له  
أن يرجع عليه كان له حق الحبس عنه الى أن يستوفى حقه كالمالك بالشر ما اذا  
قضى الثمن من مال نفسه (باع شيئا) بألف متقال ذهب وفضة تنصفا) أى  
الذهب والفضة (ب) أى بالمتقال بأن يجب تحسمائة متقال من الذهب  
وخسمائة متقال من الفضة لانه أصناف المتقال اليه ما على السواء (و) باع شيئا  
(بألف من الذهب والفضة تنصفا) أى الذهب والفضة (بمثقال ودرهم وزن سبعة)  
أى يجب من الذهب مثاقيل ومن الفضة دراهم وزن سبعة لانه أصناف الألف  
اليها فيصرف الى الوزن المعهود في كل منهما (قبض ز فباعن حديد لا علم وتلف  
أو تلف كان قضاء) يعنى اذا كان له على آخر عشر دراهم حديد فمضاهى زوقا وهو  
لا يعلم فانفقها أو هلك فقد قضاء عند أبي حنيفة ويحمد وقال أبو يوسف يرد مثل  
زوقه ويرجع عياده لان حقه في الوصف مرفوع كحقه في الأصل ولا يمكن رده  
بإيجاب ضمان الوصف اذ لا يقيه له ضد القابلة بعينه فوجب الرجوع الى ما قلنا  
ولهما أنه من جنس حقه حتى لو تجوز به فيما يجوز الاستبدال جاز بيعه  
لاستيفاء ولا يبي حقه الا في المودع ولا يكن تداركها بإيجاب ضمانها لما مر ولا  
بإيجاب ضمان الأصل لانه إيجاب له على ولا نظيره كذا في النكبت المشهورة قال  
صدر الشريعة يرد عليه ما نحن في هذا الشرع كثيرا فان جبيع تكاليف الشرع  
من هذا التليل لانها إيجاب ضرر قليل لاجل نفع كثيرا قول ليس شئ من تكاليف  
الشرع من هذا القليل فان الضرر فيها ذنبوى والنفع أخرى ولا يجوز للعبد ترك  
النفع الاخرى لانه حق الله تعالى بخلاف ما نحن فيه فان الضرر والنفع فيه  
ذنبوى ويجوز للعبد ترك النفع الذنبوى لانه حقه ولهذا جاز التجوز به كالمكر  
والمشورة على صدور أمثال هذا من هذا الفاضل يتبادر الى الظن انه كثيرا ما ينقل  
عن دقائق هذا الفن (أفرخ طبر أو باض أو تكفص طي في أرضه) قيد للمبيع  
(كان) كل من الفرخ والبض وولد القلبة (لا تأخذ) لا لرب الأرض لانه صاح  
سحقه له (كصد تشبث شبكة تعصب الصفاف ودرهم أو سكر شرف وقع على  
ثوب لم يعد له) أى سابقا (أو يكف) أى لاحقا حتى اذا اعتد الثوب لذلك فهو لصاحب  
الثوب وكذا اذا لم يمكن لصاحبه كعه صار بهذا القفل له بخلاف ما اذا حصل  
الفعل في أرضه لانه عند من انزله بملكه تعالى أرضه كالبحر الثالث فيها لو تروا  
المجتمع فيها بغير ان الماء (ما يبطل بالشرط الفاسد ولا يصح تطبيقه بالشرط)  
هنا اصلان أحدهما أن كل ما كان عبادة مال بجال عند بالشرط الفاسد  
معد لذلك كالأبي التبيين (ما يبطل بالشرط الفاسد ولا يصح تطبيقه بالشرط)

قوله وهو وان يسهل) وقد علمنا سائل اجازة التبرع بالثمن عند ما كان في الخلاصة وهو ان يكون يسهل في القاضى وهو رجل  
 مسقه فانما قال القاضى رجل محرم من ذلك اذا سعت لم يكن سكا محرمه كافي العادة ولا لاجل يسهل بالشرط الفاسد قاله في  
 فعادة وفي الخلاصة وبالاحل يسهل بالشرط الفاسد ولو قال كذا محرم لم يجرؤ في حال صوم والبال يصير ما لا في حيل  
 من الاخذ لو افي اه والصلح عن القتل خطأ والمبراحة الموحية لبال كاسيد كره المصنف والافالة لا يجوز تعليقه بالشرط كما  
 سلك كره المصنف في ما يصح اضافته الى المستعمل فلهذا لم يزد على الارصة عشر (قوله البيع) صورة البيع بشرط كقولها بعته  
 بشرط اعتداه شهر او تعليقه بالشرط كقولها بعته ان كان زيد حاضرا او اطلاق المطلق على البيع بشرط تسامح لانه من قبيل القاسد  
 الباطل والله بشرط قوله وقد مر في البيع القاسد (قوله وقد مر بيانه في البيع القاسد) لكنه من فصل فيه بين ما اذا كان الشرط  
 بكلمة ان او بكلمة على وقد فصله العمادى ٢٠٠ وان يلى فقال لا يجوز تعليق البيع بالشرط مطلقا ان كان الشرط بكلمة ان

ان قال بعثت منك ان كان كذا او يسهل  
 ليس به سواء كان الشرط فاعا او نارا  
 زاد العمادى وكيفما كان اه الا في  
 صورة واحدة وهي ان يقول بعثت منك  
 ان رضى فلان به فانه يجوز اذا وقعت  
 ثلاثة ايام لانه اشترط الحار والاجنبى وهو  
 جائز كذا اطلق الجواز الزاوى ونسبه  
 للعمادى بقوله قال ابو الفاضل يجوز اذا  
 وقت الخ وان كان الشرط بكلمة على فان  
 كان الشرط عما يقتضيه العقد وبلاغه  
 اوفيه اثر او جرى التعامل به كما اذا شرط  
 تسليم المبيع والتمس او التماسه او  
 اختيار لا يقيد البيع ويجوز الشرط وان  
 كان الشرط لا يقتضيه العقد ولا ملائمة ولم  
 يجره اداهه فان كان في الشرط متعقبة  
 لاجل الاستحقاق فسد البيع والا فلا  
 (قوله واجازته) ذكره العمادى في شرحه  
 للكنز ولم يذكر في بعض نسخ الكنز ولم  
 يذكره العمادى (قوله والرجعة الخ)  
 اما كونها لا يصح تعليقها بالشرط فوافقه  
 لانها معتبرة بالاشكاح وقال العمادى  
 الاشكاح لا يصح تعليقه بالشرط ولا اضافته

لان الشرط الفاسد من باب الربا وهو في المعاوضات المالية لا غيرها من المعاوضات  
 والتبرعات لان الربا هو الضل اخلالى من العوض وحقيقة الشرط والمعاوضة كما  
 مر هي زيادة ما لا يقتضيه العقد ولا ملائمة فيكون فيها فضل خال عن العوض وهو  
 الربا ولا يتصور ذلك في المعاوضات الغير المالية كالنكاح والطلاق على مال  
 وانفلق ونحوها ولا في التبرعات كالتعبد بفساد الشرط وبمع التصرف وتانيها  
 ان النطق بالشرط المحض لا يجوز في التملك لانه من باب التمسار وما هو من  
 باب الاستعانة بالشرط المحض الذي يعلق به يجوز تعليقه مطلقا وذلك كالأطلاق والعتاق  
 وما هو من باب الاطلاق والاثبات لا يجوز تعليقه بالشرط الملائم وكذا  
 القهر بصفات قال صلى الله عليه وسلم من قتل قتلا فلا سلبه وهو امر بصفة عشر  
 (البيع) وقد مر بيانه في البيع القاسد (واجازته) فان اجازة البيع كالبصير  
 حتى لو قال ان زاد فلان في الثمن فقد اجرت البيع بطلت الاجازة (والقسمة  
 والاجارة) فان في الاولى معنى المبادلة وفي الثانية معنى ثمنك المتفعة والاجارة  
 (والرجعة) فانها استدامة الملك فيكون معتبرا بتدائه فلا يجوز تعليقه بالشرط  
 (والصلح عن مال) بمال فيكون معاوضة مال بمال فيكون بيعا (والاراءه من  
 الدين) فانه يملك من وجهه حتى يرتد بالردوان كان فيه معنى الاسقاط فيكون معتبرا  
 بالتملكات (الاذا علق بكاش) أى بشرط واقع حتى لو قال لا بد منه مال من دة فقال  
 بشرط قد ادهم فقال المدعى اكر دة دة زار شدم از قوداد مات صحت البراءة لان  
 هذا تطبيق البراءة بشرط كاش كذا في الاستروتنية (وعزل الوكيل والاعتكاف)  
 فانها ايضا مما يحلف به فلا يجوز تعليقه بها بالشرط (والزراعة والمعاولة) فانها مما  
 اجازة لان من يجرهما لم يجرهما الا على اعتبار الاجارة فيكونان معاوضة مال بمال  
 فسدان بالشرط (والاقرار) فانه اخبار موقوف بين الصدق والكذب فان كان

ولكن لا يسهل بالشرط ويسهل الشرط اه واما بطلانها بالشرط فلم ينضم ذلك لانها معتبرة بانعدام النكاح وهو لا يسهل  
 بالشرط الفاسد فلتأمل في ذلك وفيما فرق بينه في التبرع (قوله لان هذا تطبيق البراءة بشرط كاش) قال العمادى والنطق  
 بشرط كاش محقق قلت ففي هذا الاختصاص الاستثناء بالاراءه من الدين الا ترى انه لو قال ان لم اكن زوج حن من فلان فقد زوجتها  
 منك فقبل وتظهر انه لم يكن زوجا عند هذا النكاح ولا يخفى ان اطلاق الشرط على مثل هذا محال لان الشرط ما كان على  
 خطر الوجود كما اذا قال لا بد من ان مات نسب تله الخطأ فان تبرى لا يصح لانه تعلقي بخطر وهو غير له قوله ان دخل الدار فانت  
 برى ولو قال ان مات نسب تله التملك فانت برى او انت في حيل حاز لا ضرورة كافي العادة وحامى القضاة وقاضيان  
 والتشراعية عن النوازل وغير هاتين لانه اياه مهم (قوله والاعتكاف) هذا شافى ما قدمه من صحة الاعتكاف قبل باب  
 الاعتكاف قال صاحب التهر فحصل هذا على رواية في الاعتكاف وان كان اكثر على الرواية الاخرى اه (قوله والاقرار الخ)

كذبا لا يكون صدقا لغوات الشرط ولا بالعكس وانما يتعلق في الامكانات لتبين  
انه ليس بواقع قبل وجود الشرط (والوقت) فان فيه تعلق المنفعة (والصحيح) فانه  
قوله صورة واصلح معنى اذ لا يصار اليه الا بتراضهما لتقطع المنفعة بينهما فاعتبار  
انه صلح لا يصح تعلقه ولا منافته ولا اعتبار انه قولي يصح فلا يصح بالشك (وما لا  
يصلح به) أي بالشرط القامد سنة وعشرون (القرض والهمة والصدقة والنكاح  
والطلاق والخلع والعق والرهن والايمان والوصية والشركة والمضاربة والعقضاء  
والامارة والكتابة والحوالة والوكالة والاقالة والكتابة الا اذا كان الفساد في صلب  
العقد) صلب الشيء ما يقوم به ذلك الشيء وقيام البيع بالموضين فكل فساد يكون في  
أحد الموضين يكون فسادا في صلب العقد قال الزبيلي الكتابة انما لا تصد بالشرط  
المفسد اذا كان الشرط غير داخل في صلب العقد بان كاتبه على أن يخرج من البلد  
أو على أن لا يصلح فلا ناما في الكتابة على هذا الشرط تصح وبطل الشرط وأما  
اذا كان الشرط داخل في صلب العقد بان كاتبه المسلم على غير ما اخترنا فانما تصد به  
وانما كانت كذلك لان الكتابة تشبه البيع من حيث ان العمد مال في حق المولى  
وتشبهه النكاح من حيث انه ليس بمال في حق نفسه فعملها بالنسبة في كل منهما  
بالبيع تصد اذا كان المفسد في صلب العقد ولتجربها بالنكاح لا تبطل بالشرط  
الرائد أقول بهذا اعلم ان ما قال في الاستروضة والعمادة أو لا ان تعلق الكتابة  
بالشرط لا يجوز وانما تبطل بالشرط القامد يعني على كون الفساد في صلب العقد  
وما قالنا ان الكتابة شرط منه عرف وغير متعارف تصح وبطل الشرط معنى  
على كون الشرط رائدا ليس معه فساد في صلب العقد ولا في صلب الشرط في الأول  
بالفساد دون الثاني فلا وجه لما قال بعض المتصنفين هذا الكلام لا يتم على الإطلاق  
لانه لو كاتبه بعده بشرط أن لا يخرج من المدينة فصح الكتابة وبطل الشرط ففي  
هذا الصورة لم تبطل الكتابة بفساد الشرط (واذا ان العمد في التجارة) بان ماذن  
المولى لعمده بشرط أن يوقت شهر أو سنة أو نحوهما (ودعوة الولد) بأن يقول  
المولى ان كان لهذا الأمة من حمل فهو مني (والصلح عن دم العمد) وكذا الأبراء عنه  
ولم يذكر كونهما بالصلح اذ ليس بينهما كثير فرق فان الولي اذا قال لقاتل عمدا  
ارأنا نعتك على ان لا تقم في هذه البلدة مثلا أو صلح معه عليه مع الأبراء  
والصلح ولا يعتبر الشرط (وعن الجراحه التي فيها القصاص) فان الصلح اذا كان  
عن القتل انطأ والجراحه التي فيها الارش كان من القسم الأول (و) الصلح  
(عن جنابة الغصب) أي الغصب (و) جنابة (الوديعة والمضاربة اذا ضاع بها) أي  
موجبات الصلح في الصور المذكورة (رجل وشرط فيها ككفالة أو حواله) فان  
الصلح صحيح والشرط باطل (وقد الذمة) فان الامام اذا فتح بلدة وأقر أهلها على  
املاهم وشرطوا مع الامام في عقد الذمة أن لا يعطوا الجزية بطريق الامانة كما  
هو المشروع فالعقد صحيح والشرط باطل (والرد بالعيب وبخيار الشرط) بان يقول  
المشتري ان لم أره هذا الذوب المبيع عليك اليوم فقد رخصت بالعيب وكذا الرد  
بخيار الشرط كأن يقول اطلعت بخيارى غد اوله انخيارا أكثر من ذلك بطل الشرط

كذا قال الزبيلى ثم قال بطلان ما اذا  
علق الاقرار بعينه أو بعينه الوقت فانه  
يجوز ويحمل على انه فعل ذلك لا استعاز  
عن الجور ودعوى الاجل فيلزمه مال  
(قوله والوقت) قال في الخلاصة والوقف  
في رواية اه وقال العمادى وفي تعلق  
هو قول أبي يوسف وقال محمد يجوز لان  
فيه اطلاق الولاية كذا في العمادة  
(قوله الطلاق والخلع) أي بمال  
وبه يرمل حكماني العمادة (قوله  
ودعوة الولد) بأن يقول المولى لي  
ليس هذا صورة المسئلة وليس صحيحا  
تصويرا لما قال المصنف رحمه الله تعالى  
قدم في باب ثبوت النصب بحجة دعوة  
الولد مطلقا بكونه في طعن جاريته فالوجه  
أن تصور عما لوقال هذا الولد معنى ان  
رضيت زوجه في ذلك (قوله والصلح عن  
جنابة الغصب) أي المصوب كذا ذات  
الغصب لا يبطل بالشرط وقد ذكره  
العمادى ثم ذكر جنابة الغصب الذي  
ذكره المصنف (قوله أي موجبات  
الصلح في الصور المذكورة) جعلها صورة  
واحدة لكونها من مدخول الصلح لجميع  
العددست وعشرون وهذا اعمد ما في  
العمادة



(قوله كذا في العبادية) عبارة العبادية في كسب الكلفة اذا نكح كثنائي هذا فانت معزول فوصل اليه بصبر معزول قال ظهر الدين  
 المرحوماني ونحن لا نلقى بمصنف التلخيص وهو شري ٢٠٢ خمس الاسلام الا ورحمته اه وقد مشى في المكتز على ان عزل القاضى

ولا الرضا بالنسب وخيار الشرط (وعزل القاضى) بان يقول الامام للقاضى ادا وصل  
 كثنائي البتة فانت معزول قبل يصح الشرط ويكون معزولا وقبل لا يصح الشرط ولا  
 يصح معزولا به فبقي كثنائي العبادية والاشترطه وغما لا يسلط هذه  
 التصرفات بالشرط القاسد لانها من معاصيات غير مائة او من تبرعات او من  
 اسقاطات (وما يصح اضافته الى المستعمل) اربعة عشر (الاجارة وضعتها) اما الاجارة  
 فلا نعلمك المنافع ووجودها لا يتصور في الحال فتكون مضافة ضرورية وهو معنى  
 قول علماء اشارة بتعقد ساعة فساعة على حسب حدوثها اما افصحا فمعتبر بها  
 فيجوز مضافا كما ان فصح البيع وهو الاقالة معتبر به حتى لا يجوز تبايعه بالشرط  
 ولا اضافته الى الزمان كما يبيع اقول هكذا وقت العبارة منضم فصح الاجارة الى  
 الاجارة في الفصولين وغيرهما من المعنويات ووجهه ما ذكره وسد ذلك نقل في  
 الفصولين ما يحالفه حيث قال ذكر في فتاوى القاضى ظهر الدين لو قال اخرجك  
 داري هـ فمهراس كل شهر بكذا اخرجك فوهم ولم وقل اذا مهراس الشهر فسد  
 فاصحك لم يصح اجاها كذا ذكر في فوائده صاحب المصط ولو قال فاصحك هذا  
 هل يصح القسح المضاف لا رواية لهذا واختلف المشايخ فيه واحتمل ظهور الدين انه  
 لا يصح فيه الكلامين تناف ظاهر فتأمل (والمزاورة والمعاملة) فانها اجارة حتى  
 ان من يميزهما لا يميزهما الا بطريقها وراعى فيهما ما شرطها (والضاربة والوكالة)  
 فانها من باب الاطلاقات والاسقاطات فان تصرف المضارب والوكيل قبل العقد  
 والتوكيل في مال المالك والموكل كان موقوفا حقا للمالك فهو بالعقد والتوكيل  
 اسقطه فمكون اسقاطا فقبل التلخيص (والوكالة) فانها من باب الالتزامات  
 فيجوز اضافتها الى الزمان وتعلقها بالشرط الا ان كما تقرر في موضع مختلف الوكالة  
 حيث يبرز تعلقها بالشرط مطلقا فاذ كرر (والايضاء) اى جعل الشخص وصيا  
 (والوصية) بالنسب لا محالا لا يفسدان الا بعد الموت فيجوز تعلقها باضافتها  
 (والقضاء والامارة) فانها موقوفة وتقرض بعض فجاز اضافتها (والطلاق  
 والعتاق) فانها من باب الاطلاقات والاسقاطات وهو ظاهر (والوقف) فان  
 تعليقه الى ما بعد الموت جائز (وما لا تصح) اضافته الى المستقبل عشرة (البيع  
 واحازنه وضعت) والعسمة والشركة والمسة والنكاح والرجعة والصالح من مال  
 والابراء (عن الدين) فان هـ هذا لا يشاء تعلقا فلا يجوز اضافتها الى الزمان كما  
 لا يجوز تعليقها بالشرط لانه من معنى التمايز

لا يسلط بالشرط اه (قلت) وزاد النصب  
 كما تقدمته واظهر على المأذون لا يسلط به  
 ويصل الشرط كما في العبادية وتعلق  
 قسليم الشفعة بالشرط يصح بان قال ان  
 اشتريت انت فقد سلمت الشفعة فان  
 اشترى غيره فهو على شفعته (قوله وبعد  
 ذلك نقل الفصولين) حتى العبارة ونقل  
 ذلك كما هو مقرر في العبادية (قوله  
 حيث قيل) اراد لفظ قال ظهر الدين الخ  
 فان عبارة العبادى وفي فتاوى قاضى  
 ظهر الدين اخرجك داري هذا الخ (قوله  
 جازى في قولهم) يعنى لانه اضافة لا تليق  
 ولا تصح الا في شهر واحد كما سيذكره  
 المصنف في الاجارة وتصدق في الباقي الا  
 ان يسمى الشكل من الشهر (قوله ولو  
 قال ادا مهراس الشهر فقد فاصحك  
 لم يصح اجاها) لكونه تعلقا بالقسح  
 وليس اضافة له (قوله ولو قال فاصحك  
 هذا الخ) اقول كيف يقال لا رواية لهذا  
 وقد ذكره الكافي وغيره وبعبارة  
 وما لا تصح مضافا لاجارة وضعت الخ  
 وكذا في العبادية كما نقله المصنف (قوله  
 في الكلامين تناف) اقول نعم المتنازة  
 ظاهرة لاختلاف المشايخ في صحة اضافة  
 فصح الاجارة ولكن المعتبر عليه اختيار  
 عدم الصحة وهو المذكور في الكافي  
 واختار ظهر الدين كما نقله وعادتهم  
 حكاية الخلاف وهو ظاهر التناقى لانه لم

(باب العرف)

(باب الصرف)

عنونه الا كثيرون بالكتاب وهو لا ياسب لكونه من انواع البيع كالربا والاسلم  
 فالاحسن ما احتج به هنا (هو) لغة بمعنى الفعل فسمى به هذا العقد لان منفعة بيعه  
 ولا يطلب منه الا الزيادة وبمعنى القيل فسمى به لاحتياجه في بدلته الى القيل من

(قوله مولفة بمعنى الفضل) قاله الحليل  
 ومنه سمى التطوع في العبادات صرفا  
 لانه زيادة على القرائن كذا في التبيين  
 (قوله ومعنى النقل) زاد الزيلعي وآرد

وقال في المصط هو عبارة عن رد الشيء ودفعه بمثل صرفت فلا تلعن كذا فانصرف اى رده فارتد وبذلك كرر رده الزيادة  
 مجازا قال لهذا العقد صرف على هذا العقد اى فضل وفي الحديث ولا عدل اى نافلة سمى زبادة من حيث ان رد الشيء من يد الى يد  
 في المعاد وسبب الزيادة

(قوله فان تخاصنا لم نقاض) هذا شرط لصحة الصرف عند بعض وليقائه عند آخرين وهو الاصح قال الزبلي قبل الاول يعني ان شرط القبض مفروضا لا نقدا لان حاله قبل الاتفاق جعلت كحالة العقد تسيرا ما اذا وجد القبض فيه يجعل كأنه وجد حالة العقد فصيح وعلى الثاني لا يحتاج الى هذا التقدير (قوله قبل الاتفاق) قال في الواجب وان تفرق قبل قبض أحد البدين فسد ولم يبطن وتبين المفروض الفرق رواية كالمودع والمضروب اه (قوله بالادان) قال في البدائع انما يغير التفرق بالادان في موضع ممكن اعتبره فان لم يغير اعتبره يعتبر المجلس دون التفرق بالادان فان قال الاب يشهدوا اني اشتريت هذا الذي نار من ابني بغير دراهم ثم قال قبل ان يرض المشد وهو باطل كذا روى ٢٠٤ عن محمد رحمه الله تعالى لان الاب هو العاقد فلا يمكن اعتبار التفرق بالادان فمعتبر المجلس

بدل الذي قبل الاتفاق وشرطا (يسع الثمن بالثمن) أي ما خلق كشمته كالمذهب والفضة سواء كان (جنسا) نص أو غيره (كسب المذهب بالذهب والفضة بالفضة أو المذهب بالفضة أو بالعكس) فانه تخاصنا أي التثامن بأن يكونا ذهبا أو فضة (لزم التساوي والتقاضى) المصارف الى المصارف قوله صلى الله عليه وسلم المذهب بالذهب والفضة بالفضة مثلا بمثل لا يبيد والتفضل ربنا (قبل الاتفاق) بالادان حتى لو ذهبا عتار في جهة واحدة أو ناما أو احمى عليهم ما في المجلس ثم تضاف قبل الاتفاق مع وقد قال فخر رضى الله تعالى عنه وان وشحن من مطع فثمنه بخلاف خيار الخمرة اذا تغير قبل قبضه فيلزم عايد على الرد والقيام بده (ولو) وصلة (اختلغا) أي المتخاصنان (جوهرة وصناعة) انذله بعبارة المصارف الى المصارف (والا) أي وان لم يتخاصنا (فالتقاضى) المصارف ان أحد جرئى العلة يحرم النساء (فلو باع أحدهما بالآخر أي أحد عتقني المجلس يعني المذهب بالفضة أو بالعكس) حرزا أو فاضلا وتقااضاه (أي المخاصم) (مع) لم يذكر كرا تاسوا لانه ليس محل الاشتباه (ولا بدعيان) أي لا يتبين العوضان في الصرف كسائر العقود حتى اذا لم يكن عند العاقدين شيء ما سقرضنا أو قبل افترقا أو ما استحق كل من العوضين ما على كل منهما ما سجد بل ما استحق من جنسه أو أمه كما ما أشار اليه في العقد وأعطيا مثلها ما حاز (وبفسد) أي الصرف (بمباراة الشرط) اذا تجمعه استحقاق القبض ما بقي اختيار لان استحقاقه مبنى على الملك والتساوي معه (والاجل) لانه يجمع القبض الواجب (ويصح) الصرف (ان استغنا) أي خيار الشرط والاجل (في المجلس) لا ارتفاع المفسد قبل تقريره (ظاهر بعض البدل) زبافردا تنقض فيه فقط أي انقمع الصرف في المردود وبقي في غيره لا رتباع القبض فيه فقط (لا نصرف في ثمن الصرف قبل قبضه) لانه واجب حقا لله تعالى وفي تجويزه فواته (فلو شري به) أي بثمان الصرف (ووافق) بان ما عدينا ما سقرضناهم ولم يقبضها حتى اشترى بها أو ما فسد (اشترى) أمه مع طرق (هيب قيقه) أي ألف درهم بالدين كيثمة فسد (في الكل) أما في الصرف فاقفوا التقاضى وأما في الأمانة فلا ان المفسد مقارن

واقفه أعلم اه ومثله في المحيط عن المنتقى (قوله حتى اذا لم يكن عند المتعاقدين شيء الخ) هذا عند اثنتي الفلا تفسد خلافا لفرزوه ذلوا نصا فقام ما فلكت فتقاضا غيرهما من جنس ما بها جاز هذا الثلاثة ولو غضب أحد همدراهم والاخر دينار من رجل ونصار فاقرة ايضا فاجاز المالان صير وزم كلامه ما بدل ما غصبه ومك ما اشتراه مع ان الاصل ان السبع لا ينقذ اذا كان ملك في السبد ليس لو أحد لان العقد انقضى في هذه الصورة على مثل البدين ديناف الذمة فوقع على ما لين لعاقدين فتعد الاثم حاشا قدا بما غصب بداهن لواجب عليهم ما فجزم الاحارة من المال وانما جاز لا على استرداد المقود ولكن كونه صار قرضا وانما لا يجوز تقنا مثل ما عاهد عليه في المجلس مع خلاف ما لو كان البدلان هدا وجارية والسئلة بهما افا حازا مالان لا يصح تعلقي العقد بالغير لو احدهما غصب أحد همدراهم والاخر همدامنه همت الاجازة لان العبدوان تبين في العقد فالدراهم لم تبين فلم يقع العقد بحال في ملك واحد بل في ملك اثنين كذا في الامدادية (قوله

ويفسد بخيار الشرط والاجل) أي فساد امر الاصل لانه ادمقرر بالعقد كافي المحيط وقد بشرنا اخبار لان خيار العيب والروية صيحان ففسد كذا في شرح الجمع الآن اخبارا وثلاثة لا يثبت الا في الدين أي فيما تبين كالزهر والحي لانه ينفع العقد بالز كافي المحيط لا في الدين لانه لا فائدة في رد ما بالخيار اذا اعتدل لا ينفع رده وانما يرجع بمثلته ويجوز ان يكون المقبوض مثل المردود ولو دونه فلا يفسد كذا في العائنة (قوله فلو شري به) أي بثمان الصرف (ووافق) أي فسد لها الذوب وبقي الصرف على حاله كافي المحيط (قوله اشترى أمه الى قوله فسد في الكل) هذا عند أبي حنيفة وعندهما فسد في الطرق خاصة لان القبض ليس شرط طاف معها وله ان الفساد مقارن فيشدى الى الجميع كالوجه بين حرو عبد كافي التبيين

(قوله ولو تعد الفاني المسئلة السابقة الخ) فيه نظر لانه اشترط فيه ان يشترط فيه ما لم يكن نصيبه فصار العقد قاسدا من الاصل على قول الامام كذا كرهنا فلا يحكم بمعنة ولو تعد الفاني والذى يظهر لي ان هذا اشتباه بمسئلة ما لو اشترها ما بالنسيء ولم يذ كرنا جديلا ولا غير فنفذنا كما كانت حصة الطوق ومع العقد وهي مذ كور في التبيين اه قلنا مل (قوله وكذا اذا قال خذ هذا من ثمنها) أي ليعلم العقد فيها ما عرفنا من ثمنها من النسيء وقال الآخر تم أو قال لا وتفرق قبل القبض انتقض البيع في الحلية نصريح المذاهب بالقبض لا بغيره كذا في البسوط وقال الزبيدي رحمه الله على ما إذا كانت الحلية تنحل بالضرر فبقائه وبين ما في النسخة لو قال خذ هذا من ثمن السف ٢٥٤ خاصة بنظر ان لم يكن التمييز لا يضر بكون المتعقد من الصرف وبمعناه

العقد وقد تقر في الكل معنى من حيث ان قبول العقد في البعض شرط لقبوله في الباقي (ولو تعدنا) يعني في المسئلة السابقة (أو اشترها) أي الامه والطوق (بالنسيء) أحدهما نقد والاخر فسيئة فعون الطوق) أما في الأولى فلان قبض حصة الطوق في المجلس واجب لكونه بدل الصرف وانظر امره الاتيان بالواجب وأما في الثانية فلان الاجل باطل في الصرف جاز في بيع الجارية والمباشرة على وجه الجواز وانظر الما من الماقدن (وان) وصلية (لم يبين) انه ثمن الطوق (أو قال) خذ هذا (من ثمنها) أما إذا لم يبين فظاهر لانه باع قصد الحصة ولا يحتمل الا بان يجعل المقبوض في مقابلة النسيء وأما إذا قال خذ هذا من ثمنها فلان معناه خذ هذا على انه بعض من مجموعها ما قلناه وان التالف ليس ثمن المجموع وثن النسيء بعض من المجموع فيحصل عليه ثمنه بالجواز (كذا إذا باع سيفا حلية مجسوم عيانه ونقد مجسوم فهو حصة) أي الحلية (ان تنحل بالضرر) وكان المقبوض حصة الحلية وان لم يبر ذلك لما ذكرنا كذا اذا قال خذ هذا من ثمنها ما عرفنا لم يقتضها في افتراقها بل العقد في الحلية لانه صرف فيها (والا) أي وان لم تنحل بالضرر (بطل) العقد (فيها) أي النسيء والحلية ما الحلية فلما عرفنا ما السف فلا بد ان تسلمه بغير ضرر ولذا يجوز افتراقها بالعقد كالجذع في السف (باع) أنا فنيته وقبض بعض ثمنه واقترا مع قيامه من واشتركا في الاناء لانه صرف كله ومع قيامه وحده شرطه وبطل فيما لم يوجد الفساد لانه يصح ثم بطل بالافتراق فلا يبيع (وان استحق بعضه أخذ المشركى باقية تسقطه أروده) لان الشركة عيب في الاناء (وان استحق بعض قطعة نقره بيعت أخذا لما في بقية بطل خيار) لان التبعيض لا يضره (ضع سبع درهمين ودينار بدرهم ودينارين) يبيع (كربروك شعير نصفهما) أي كرى وكرى شعير وعند فرو الشافعي لا يبيع لانه قابل الحلية بالحلية ومن ضرورية الانقسام على الشيوع وفي صرف الجنس الى خلافه تغيير تصرفه قلنا المقابلة المطلقة تحتل الصرف المذكور فتجمل عليه نصها للصرف وليس فيه تغيير أصل التصرف بل وصفه اذ هو حبة ثبوت الملك في الشكل

جميعا لا تعد بمسئلة البيع ولا معناه الا بصرف المنة ودالي الصرف وان أمكن تغيرها غير ضرر بطل الصرف لانه مرجع بقصد الصرف وقصد واو البيع ويجوز البيع بدون جواز الصرف اه (قوله باع) أنا فنيته (يعني نسيء) أو ذهب كما في التبيين (قوله وان استحق بعضه أخذ المشتري باقية بقية أروده) كذا في الهداية والتميز وقال في المسئلة اشترى أنا موصوفا وقلنا ذهب ثم استحق الاناء أو بعضه بطل البيع اه قلنا مل فيما بين القائلين (قوله وان استحق بعض قطعة نقره بيعت أخذا لما في بقية بطل خيار) لان التبعيض لا يضره (هذا اذا استحق بدل القبض ولو كان قبله ثبت له انبهارا لتفرق المسئلة عليه قبل التمام كما في الجوهرية وشرح المجموع ولو أجاز المستحق في مسئلة استحقاق بعض الاناء والنقره قبل ان يحكمه بالاستحقاق جاز العقد وكان الثمن له باحدا المباح من المشتري ويسلمه اليه اذا لم يفرق قبل الاجازة بصير الماقدو كليا لغيره فتعلق حقوق العقد بالوكيل دون المميز حتى لو ادعى المتعاقدان قبل اجازة المصدق بطل العقد أي فيما استحق وان نازعه

أستحق قبل الاجازة والمتعاقدان باقيا في المجلس مع العقد كذا في الجوهرية (قوله ومن ضرورية المقابلة) الانقسام من الشروع) أي لعل التبعين فيتحقق فيه شبهة الى ما مقابلة الجنس بالجنس (قوله قلنا المقابلة المطلقة) أي من التعرض لنقد بمقتضى الصرف المذكور الى خلاف الجنس لان هذا الوجه لا يوجد الا بعد التمهيد وجود ذات بدون صفة وان كان اللفظ غير متعرض للمسئلة بل الذات فقط فيعمل عليه أي على المقدار الصحيح نصها بالتصرف عند تعذر العمل بالاطلاق الا يرى انه لو قال عند المقابلة على أن يكون الجنس بخلاف الجنس مع ولو كان منافيا لما صح فكان حله على المقدار الصحيح أولى من حله على التمسك وهو مقابلة النكل بالنكل شائما طلب المسئلة (قوله وليس فيه تغيير أصل التصرف بل وصفه) جواب بالنسب لغيره عطائي تغيير التصرف بصرف الجنس الى خلافه واشتبات تغيير الوصف

بمقابلة الكل وهو حاصل هذا الوجه (و) مع بيع (أحد عشر درهما عشرة دراهم ودينار) بأن يكون عشرة بشرة دراهم ودرهم دينار بالطريق المذكور (و) مع (بيع درهم صحيح ودرهم غلط) وهي ما يرد بيت المال ويأخذها التجار (بدرهمين صحيحين ودرهم غلط) لتحقيق التساوي في الوزن وسقوط اعتبار الجودة (من له على آخر عشرة دراهم قبض من هي) أي العشرة (عليه ديناراً) أي عشرة عليه (مع) بالاجماع وتقع المقاصة بخس العقد (وإن باعه) أي الدينار (بشرة مطلقة) أي غير مقيدة بكونها عليه (ودفعه) أي الدينار (وتقاص العشرة) بالعشرة مع أيضاً) انصار لكل واحد منهما ما على الآخر عشرة دراهم فتقاص العشرة بالعشرة فيكون التقاص صفها سبع الديناراً شراً المطلقة وسبع الدينار عشرة على عمرو وأولم يعمل عليه لكان استبداد الأسد الصنف (الغالب القضة) أي من الدراهم (و) (الغالب الذهب) من الدينارين (قضة وذهب حكماً) ويعتبر فيه ما من تخرج التقاض ما يعتبر في الجياد (فلا يصح بيع الخالص) أي بالخالص (ولا يبيع) (بعضه) أي بعض الغالب القضة والذهب (بعض منه) (الامساك وأوزاناً) وكذا لا يجوز الاستقراض بها الأوزان وذلك لأن العقد لا يتخلو عن قليل غش عادة فيلحق القليل بالراءء والجد والردى سواء (والغالب الفس منهما) أي الدراهم والدينارين (في حكم العروض) اعتبار الغالب (تصح بيعه) أي بيع الغالب الفس (بالخالص) من الدراهم والدينارين (أن كان) أي الخالص (أكثر) من الفشوش صرفاً الجنس إلى الجنس وغيره إلى الزائد (و) مع بيعه أيضاً (بجنيه متفاضلاً) صرفاً نفس إلى خلاف الجنس (بشرط التقاض في المجلس) في الصورتين وأما شرط لأن القبض في الخالص شرط فطر في الفس لعدم التميز (وإن كان) أي الخالص (مثله) أي مثل غالب الفس (أو أقل) منه (أولاً يردى فلا) أي لا يصح البيع لمرأى الأولين ولا حتمه في الثالث (وإذا راج) يعني غالب الفس (لم يتعين بالتعين) (والأى وإن لم يرج) (بتميزه) لأنه ما دام يروج كان غملاً لا متعين بالتعين والأقوى صفة فيتميز بالتعين وإن كان قبله البعض دون البعض فهو كالأوف لا يتعلق العقد بعينه بل بجنسه فيفان كان البايع به لم له لتحقيق الرضا عنه يرغب من الجياد أن لم يطل لعدم رضاه فالبايعه والاستقراض بما يروج منه يكون وزناً وعدواً أوهما) أي أن كان يروج بأوزن فالبايع والاستقراض فيه يكون بالوزن وإن كان يروج بالعدد فبالعدد وإن كان يروج بهما فيكل واحد منهما لأن الاعتبار بالمعارف فيما لا نص فيه (والتساوي) كغالب الخالص في المباشرة والاستقراض) حتى لا يجوز البيع بها ولا اقراضها إلا بالوزن بمنزلة الدراهم الرديئة ولا ينقص العقد بها كالمقابل التسليم وبعبارة مثلاً أن الخالص موجود فيها حقيقة ولم يصرفه ولو باعها فباعتها بالتساوي (وإن شاركها في الخالص) (وكتال الفس في الصرف) حتى إذا باعها بنفسها جاز على وجه الاعتبار ولو باعها بالخالص لم يجر حتى يكون الخالص أكثر مما فيه من الخالص فان أحد هما لم يطل على الآخر جوب اعتبارهما (أشترى شيئاً) أي بغالب

(قوله) ومع بيع درهم مع (الح) المراد  
بالعنة الحمل المقابل للعسمة قال في  
أبجهرية لا بأس بالأحتيال في التصرف  
من الدخول في الحرام (قوله) فيكون  
التقاص فصلا لبيع الذي يشار بالعسرة  
المطاعة أي ليعطى طرفي الاقتضاء  
وحدث الذين بعد عند الحرف كالذي  
قبله في الأصح كما في التبيين (قوله) ومع  
بيعه بجنسه متفاضلا أي بيع الغالب  
النس يجنه متفاضلا وهذا إذا كان  
يخلص منه الأداة فإن كان يهترق  
ولا يخرج منه شيء كان حكمه حكم  
الحاس الخالص حتى لا يكون للفضة أو  
الذهب فيه اعتبار أصلا فلا يجوز بيعه  
بجنه الانساو كما في التبيين (قوله) إلا  
أن يشار إليها متعلق بموجب اعتبارها  
بالوزن أي فيصرف البيع عما أشار إليه منها  
بلا وزن وليس متعلقا بقوله ولا يقتض  
الاعتقلا كما قبل التسليم لا يمتنع فلم  
تعتبر ولا يبطل فلا كما أشار إليها  
(قوله) على وجه الاعتبار يعني فلا يشترط  
التساوي بل التقاض قال في الهداية وإن  
بيعت بجنسها متفاضلا جاز صرفا للجنس  
إلى خلاف الجنس وهي في حكم شيءين  
قضية وصغر ولا كنه صرف حتى يشترط  
التبضع في الحاس لوجود الفضة من  
الجناسين وإذا شرط القبض في الفضة  
شرط في الصغر لأنه لا يمتنع أن لا يضربها

(قوله فكسدت) قال في شرح المجموع كسد الكساد ان لا تروج في جميع البلاد عند محمد وعند هذه التروج في بلد العراق من كذا في البيوت اه وقال الزبلي كسد الكساد ان تترك المعاملة بها في جميع البلدان كاد تروج في بعض البلدان لا يطل البيع لكنه يتعب اذا لم يروج في بلدهم فيعتبر المائع ان شاء ان يخذله وان شاء ان يخذلهم اه وقال في الجوهر وروحه كساد في المطعن النول ومني قوله كسد أي في جميع البلدان اما اذا كانت تروج في هذا البلد ولا تروج في غيره لا يفسد البيع لانها لم تكسدت وليكنه نصيب فكسر البائع بالخيار او شاء قال اعطاني مثل المقد الذي وقع عليه البيع وان شاء ان يخذله ذلك دنانير اه فصاحب الجوهر تكبد الصفة بواجبها في بلد العقد والزبلي اطلقه وهو يناسب كلام البيوت (قوله يطل البيع عند أبي حنيفة) شاروا انه لا يطل عند صاحبه لكن لا يفسد منه الا لازم على المشتري فكان ينبغي بقاءه وهو كذا في الجوهر قال أبو يوسف عليه قيمته يوم البيع قال في المأنة وعليه الفتوى وقال محمد فيمنها آخر تعامل الناس بها اه وفي فتح القدير الفتوى على قول محمد وحده الاقطاع ان لا توجد في السوق وان وجدت في يد المصارفة والبيوت (ان في شرح المجموع) (تنبيه) قد بينا لكساد لانها اذا كانت اورثت كان عليه رد المثل بالاتفاق كذا في الجوهر عن النهاية (قوله لا يفسد بالامطلاح) كان الاولى ان يقال لانها اه وأشار به الى انه لو تابعها ٢٠٦ العلوس بالفلوس او بالدرهم او بالدينار فقد احدهم ادون الاخر سار

لا يفسد ببيع غير دين وانما شرط في بيع التقديس بأحد ما قضى البدلين فصلا قايما والفلوس ليست في معناها لان الثمنية لها صفة أصلية خلقية والفلوس صفة عارضية على شرف الزوال بالكساد فلا يكون النص الواردة واما هنالك لانه وان افترقا لانه قبض أحدهما أي الفلوس وما قبل بها اصل العقد سواء كان ما قبل بها فلوسا منتهى أو فضة أو ذهبا لا يدين دين كسدى المصط (قوله استقرض فلوسا فكسدت) يعني وقد هلك لانها كانت قائمة عنده يرد عنها اتفاقا كما سئد كره وقوله رد مثلها عند أبي حنيفة أشار به الى انه يرد قسما عند صاحبه يمكن لا يعلم منه اعتبار وقت القسمة وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يوم القبض وعند محمد رحمه الله تعالى يوم الكساد وقول محمد أنظر (الا) الثانيين وقول أبي يوسف أسد كذا في الهداية اه والاعم من عليه قدمته يوم الانتفاع من الذهب والفضة كذا في الخط اه ويحل اختلاف فيما اذا هلك ثم كسد أمالو كانت باقية عند هاتيه يرد عنها اتفاقا كذا في شرح المجموع (قوله شري نصف درهم فلوس أودائق فلوس أوقراط فلوس مع) هذا استعانة لاقايام وهو قول زفر وكذلك درهم فلوس يجوز الا انه في الدرهم الحش لان العلوس ليست بشئ من في الاصل وانما ضربت لتقام مقام الكسور ومن التفتة لم حاجة الناس الى ذلك في شراء المعطرات لان كسر الدرهم الواضع مكروه كذا في المصيط وقال في شرح المجموع ويجوز أبو يوسف الشراء بدرهم فلوس لانه معلوم عند الناس ومنه محمد لان القياس كان باي عن حوازم مثل هذا الشراء الا انه ترك القياس فيما دون درهم لجرمان العادة عليه والاعم انه يجوز في الدرهم ايضا لكونه معتزفا اه وفي الهداية قالوا وقول أبي يوسف أمعصم ما في دارنا (قوله قال مثلث لمن أعطاه الى قوله فسد البيع في الكل) هذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لان فساد البيع في الفضة سرى الى الفلوس واجازة أبو يوسف ومحمد في الفلوس لانه غير سار عندهما كذا في شرح المجموع

النص (أ) وغلوس نافذة فكسدت واحد منها قبل التسليم بطل البيع) عند أبي حنيفة لان الثمن هلك بالكساد لان الثمنية بالامطلاح لم تنق بقبض بعمالين فبطل واذا بطل (فردا لم يسع ان قام) ولم يهلك (والافضل) ان كان مثليا (أو فقيته) ان كان قيميا (مع) أي البيع (بغلوس نافذة بلا تبسين) لانه غن بالامطلاح (وبكاسدته) أي بالتبسين لانه ساعده فلا بد من تبسينه (استقرض فلوسا فكسدت ومثلا) عند أبي حنيفة لانه اعاره وهو جباردين معنى وذا المثل والثمنية فعل في هذه استقرضه لم تكن باعتبار غنيمته بل لانه مثلي وبالكساد لم يخرج من كونه مثليا واهم استقراره عند الكساد (شري نصف درهم فلوس أودائق فلوس أوقراط فلوس مع) وقال زفر لا يفسد لانه اشترى بالفلوس فانها تقدر بالعدد لا بالقيمة والدرهم فلا بد من بيان هدها قلنا ما يباع بنصف الدرهم من الفلوس او الهاتين معلوم عند الناس فأنشئ عن البيان (وعليه) أي على المشتري ان يدفع الى البائع قدر (ما يباع بها) أي نصف درهم او دائق او قراط (منها) أي من الفلوس (قال) مشتر (ان أعطا درهمها) من المصارفة (أعطى بنصفه فلوسا ونصفه نصفا) أي ما ضرب من الفضة على وزن نصف درهم

اعتبار وقت القسمة وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يوم القبض وعند محمد رحمه الله تعالى يوم الكساد وقول محمد أنظر (الا) الثانيين وقول أبي يوسف أسد كذا في الهداية اه والاعم من عليه قدمته يوم الانتفاع من الذهب والفضة كذا في الخط اه ويحل اختلاف فيما اذا هلك ثم كسد أمالو كانت باقية عند هاتيه يرد عنها اتفاقا كذا في شرح المجموع (قوله شري نصف درهم فلوس أودائق فلوس أوقراط فلوس مع) هذا استعانة لاقايام وهو قول زفر وكذلك درهم فلوس يجوز الا انه في الدرهم الحش لان العلوس ليست بشئ من في الاصل وانما ضربت لتقام مقام الكسور ومن التفتة لم حاجة الناس الى ذلك في شراء المعطرات لان كسر الدرهم الواضع مكروه كذا في المصيط وقال في شرح المجموع ويجوز أبو يوسف الشراء بدرهم فلوس لانه معلوم عند الناس ومنه محمد لان القياس كان باي عن حوازم مثل هذا الشراء الا انه ترك القياس فيما دون درهم لجرمان العادة عليه والاعم انه يجوز في الدرهم ايضا لكونه معتزفا اه وفي الهداية قالوا وقول أبي يوسف أمعصم ما في دارنا (قوله قال مثلث لمن أعطاه الى قوله فسد البيع في الكل) هذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لان فساد البيع في الفضة سرى الى الفلوس واجازة أبو يوسف ومحمد في الفلوس لانه غير سار عندهما كذا في شرح المجموع

(قوله ولو كرر اعطى جمع أى البيع فى الفلوس فقط) هذا اختصار الاكثر كما فى المواهب اه وسئل فى النسخة الاجماع كافى  
التبيين لكن قالوا نسيه اشكال لان قول اعطى مساوفا كلفظ يعنى بالمساوفا لا يشهد البيع فكيف يشكر بشاره ولعل  
الوجه ان يقال تكرار اعطى يدل على ان المقصود تعريض العقد لغيره على انه ما عدا عقدين كذا فى شرح الجمع وأصل  
الخلل فى السابقة ان العقد يشكر عنده بذكر اللفظ وعندهما تفصيل الثمن ووجه الاجماع فى الثانية هو ان التكرار  
وتفصيل الثمن كذا فى التبيين (تذنيب) ٤٠٧ (قوله قل رهن) كان ينبغي ان لا يذكره صفة التريض لان

سند ما ذكره قوله قال الشيخ الخ لم  
يقول بيع الوفاء يختلف فيه قال الشيخ  
كذا وقوله قال الشيخ الخ وكان السداد  
مجموع من فصول العمادى بالمرف وفيه  
زيادة تنويه لهذا القول يبنى مراجعتها  
(قوله وقبل بيع) مستند ما ذكره  
بقوله ذكره فى مجموع النوازل الخ وهو  
فى العمادة ايضا لكنه ليس فيه لفظ  
وقيل بل كما قدمناه فكان يبنى انما هو  
كذلك وذكره بعده ما يؤيد من غير  
صفة تريض (قوله وقيل قاله فاضلان  
الخ) من العمادة ايضا وصارته وفى  
فتاوى فاضلان ان البيع الذى اعناده  
اهل مرقند وسهون بيع الوفاء الصحيح  
ان العقد الخ فكان على المصنف رحمه  
الله تعالى ان يقول كذلك وقد اقتصر  
المصنف على بعض ما فى العمادية ولا وجه  
له قتل عمدا راجعه وقد ذكر فى البرازية  
نسخة أقوال فى بيع الوفاء يجب مراجعتها  
قد ذكر فيها ما نسيه اجاب عمدا فى  
وهذا ما فى يد ومنهاج الشرع فى  
المشتري وفاء اذا باع بائنا أو وفاء أو وحب  
ان هذا التصرف لا يصح واذا مات  
المشتري وفاغورته يقومون مقامه فى  
احكام الوفاء اه عبارة البرازية وهل  
كذلك ردة البايع وفاء فليست رهن

(الاحبة فسد) أى البيع (فى الكل) لزوم الربا (بخلاف اعطى به نصف درهم  
فلوس ونصف الاحبة) اذ يكون النصف الاحبة بمثابة ما يبنى بالفلوس (ولو كرر  
اعطى) بان قال اعطى بنصفه فلوسا واعطى بنصفه نصف الاحبة (جمع) أى  
البيع (فى الفلوس فقط) ولم يصح فى نصف درهم الاحبة لانه لما كرر صار عقدين  
وفى الثانى ربا وفساد البيعين لا يوجب فساد الآخر  
(تذنيب) لكتاب البيع (بيع الوفاء قبل رهن) قال الشيخ الامام نعم الدين  
النسفى فى فتاواه البيع الذى تمارقه اهل زماننا احتيالا لربا وهو بيع الوفاء هو  
فى الحق مقرر ومنه المبيع فيه المشتري كالرهن فى يد المترين لا يملكه ولا  
يطلق له فى الانتفاع الا باذن مالكه وهو ضمان لما اكل من غره أو استهلكه من  
شعره والدين يسقط بهلاكه اذا كان به وفاء بالدين ولا ضمان عليه فى الزيادة اذا  
هلك عن غير ضمه وبما يتم استرداد اذا قضى دينه لا فرق عندنا بينه وبين الزهر  
فى حكمه من الاحكام لان المتعاقدين وان تبايعا معا ولكن عرضهما بالزهر  
والاستيثاق بالدين لان البائع يقول لكل أحد بعد هذا العقد رهنى على كلانا  
والمشتري يقول رهنتم على كلانا والبرة فى التصرفات فقامد والمبايع لا الالفاظ  
والداني فان اجمعا قالوا الكفاية بشرط اربعة الاصل - والة والحوالة بشرط ان  
لا يرا كفاية ودية الحرة فتمسها بضرر التمس ومعه نسيه المهر زكاح والاستصناع  
الفاقد اذا شرب فيه الاجل سلم ونظائره كثيرة وكان الامام السداد أو مجمع على  
هنا (وقيل بيع) ذكره فى مجموع النوازل اتفق مشايخنا فى هذا الزمان على جملته  
به ما على ما كان عليه من السلف لانها قلنا لفظ البيع من غير ذكر شرط فيه  
والبرة فلفظ فسادون المقصود فان من تزوج امرأة ومن نسيه ان يطلقها بعد  
ما جامعها مع العقد (وقيل) قاله فاضلان (البيع) أى العقد الذى جرى  
بينهما ان كان بلفظ البيع لا يكون رهننا لان استماعتهم مستقل من كل النكاح  
منهما احكام مستقلة بل يكون بيعا فان شرط أى العاقدان (البيع فيه) أى فى  
العقد (قد) لان البيع يفسد (كذا) أى يفسد أيضا (ان لم يشترطه) أى  
الفسخ (و) لكن (تلاظ لفظ البيع بشرط الوفاء) لان هذا الشرط مفسد له  
(أو) تلاظا (بالبيع المجتزأ دهما) أى والحال ان فى زعمهما (هو بيع غير لازم)

الاقوال التسعة قول جامع لبعض المحققين انه فاسد فى بعض الاحكام حتى ملك كل منهما الفسخ ويصح فى حق بعض الاحكام كحل  
الانزال ومنازع المبيع ورهن فى حق البعض حتى لم يملك المشتري بيعه من آخر ولا رهنه ولا يملك قطاع الشعر ولا هدم البناء وسقط  
الدين بهلاكه وانقسم الثمن ان دخله نقصان كما فى الزهر قال صاحب العبر بعد قوله عن البرازية يبنى ان لا يبدل فى الاختفاء  
من القول الجامع اه (قلت) وهو يبنى ان ورثا بايع يقومون مقامه كورثة المشتري نظر الجائز ان رهن وهى حادثه جال والله  
الموفق بتمه كرمه

فأما أيضا فسد حذو عملنا بهما (وان ذكرنا) أي العاقدان (البيع من غير شرط ثم ذكرناه) أي الشرط (على وجه المعاد جاز) أي البيع نسلوه عن المفسد (ولزم الوفاة) لأن المواعيد تكون لازمة فصيل هذا المعاد لازم الحاجة للناس (مع) بيع الوفاة في العقار استحقاقا للتمتع واختلاف (في المنقول) قيل يصح لعدم الحاجة وقيل لا يصح لخصوص التعامل

### { كتاب الشفعة }

لمافرغ من البيع، أو أوعه شرع فيما يترتب عليه وهذا أحسن من تأخيرها إلى أو آخر الكتاب كما وقع في مائر الكتب (هي) لقسمة من الشفع وهو الضم حيث بهما لما بين من ضم المشتراة إلى ملك الشفع وشرعا (تلك العقار) وهو الضمعة وقيل ماله أصل من دار أو ضعة كذا في المغرب (وما في سكره) كالقول في الكافي الطوري يستحق بالشفعة وتشتق في الشفعة في السفل وإن لم يكن طريق الطوري السفل لا تملك الحق بالعقار بماله من حق القرار (جبرا على مشيئة يثقل) متعلق بالملك (ما قام عليه) من الثمن (وتثبت) أي الشفعة (بعد البيع قطعا) أي التمليك (في نفس المبيع ثم) أي بعد ما سلمها تثبت القطع (في حقه) أي حق المبيع (كالشرب والطريق الخاضعين) معنى خصوصهما أن يكون الثمن من ثمر لا يجري فيه الشحن وإن لا يكون الطريق نافذا (ثم) أي بعد ما سلمها تثبت (لجار ملاصق ولو ضمنا أو ما دونها ومكانها) إطلاق ما روي من قوله صلى الله عليه وسلم الشفعة لشريك لم يقاسم وقوله صلى الله عليه وسلم جاز له إذا حق بالدار والأرض ينتظر له وإن كان غائبا إذا كان طريقه أو أسدا والمراد جاره هو شريك في الطريق وثبت الحكم في الشرب دلالة لأن الشفعة إنما تثبت بالشرب حكم في الطريق باعتبار الخلطة وقد وجدت في الشرب (بإيه حكمة أخرى) بأن يراه أن كان في تلك السكة كان خليطا في حق المبيع فلا يكون جارا ملاصقا صورة منزل مشغولين اثنين في داره في قوم في سكة ثم رافقه إذا باع السكة لا يمكن نفسه من المنزل فالشريك في المنزل أحق بالشفعة فإن سلم فالشريك في الدار أحق من الشريك في السكة لأنهم أقرب للشركة بينهم في حين الدار فإن سلوا فأهل السكة أحق في الشركة في الطريق فإن سلوا فالدار ملاصق وهو الذي على ظهره المنزل وباب داره في سكة أخرى (ولي) وصلة أي ولو كان الجار الملاصق (واضح الجذع على حائطه) أي حائط المبيع (أو شريكها) لما يقع (في حصة عليه) أي على الحائط فإن الجار بهذا القدر لا يكون خليطا في حق المبيع ولا يخرج من كونه جارا ملاصقا كذا في الهداية والكافي وغيرهما وهذه الصار أحسن من عبارة الوفاة لأن المتأخر منها تنافيهما الصار (على عدد الرؤس) متعلق بقوله وتثبت (لأقدر الملك) وعند الشافعي تثبت على قدر الملك صورة دارين ثلاثة لأحدهم نصفها ولا يستردسها والثالث ثلثها فاع صاحب النصف نصيبه وطلب الاسترخاء الشفعة قضى بالشفقة المبيع بينهما عند الشافعي أثلا تأخذ رما لكهما وإن باع صاحب المدين قضى بينهما اتجاها وإن باع صاحب الثلث قضى بينهما رابعا وعند باقي قضى بينهما نصفين في الكل

(وتستقر)

### { كتاب الشفعة }

هي حق الشرع نظرا لمن كان شريكا أو جارا عند البيع (قوله ولو ضمنا الخ) يعني به من تثبت له الشفعة وسواء كان أم لا أو ضمنا أو مطلقا المعنى وانضم من الصمان في الشفعة لهم وعليهم آباؤهم أو أوصياء الآباء عند عدمهم والأجداد من قبل الآباء عند عدمهم وإن لم يكن فأوصياء الأجداد فإن لم يكن فالأمام أو الحاكم يقيم لهم من ينوب عنهم في الخصوصية والطلب كما ذكره فاضلان (قوله إذا لاه من طلب المواثبة) أقول الصواب أن لا يمدن الأشهاد بعد طلب المواثبة لأن طلب المواثبة والذي يستحق منه بالأشهاد اشتداه فلم يبق بمن الأشهاد وعلى ما صوته بتفريع قوله فإذا أشهاد ابتداء على طلبه يتيسر أخذ المقصود ولو كان كما قال لا يصح أن يتفرع عليه لإبطال ما فرج عليه فأمثل منصف

(قوله ويطلب في مجلس علمه بالبيع الخ)

هذا على غير ظاهر الرواية وهي رواية عن  
عبد الوهاب أخذ الكري في روجه أنه وعند  
عامة المشايخ يشترط أن يكون متصلا  
بمعلوم مروي عن عبد الوهاب وظاهر  
الرواية حتى لو سكت هبة بغير هذا ولم  
يطلب أو سكت بكلام لم يطلبت شفعة  
كما في النجاسة والزبلي وشرح المجمع  
(قوله فلو قال هذا ما لمعه البيع الحمد لله  
الخ) مفرغ على غير ظاهر الرواية وإنما  
هو على رواية إثبات انتشار وان طال  
المجلس كما في الحفيرة (قوله وقيل تبطل  
بأدنى سكوت) هي رواية تقتضي ضعفه  
وعلمت أن أكثر المشايخ وظاهر الرواية  
على القول بالطلب لأن أدنى سكوت  
(قوله وسأني فيه زبادة تحقيق) الذي  
سأني لتحقيق فيه بل هذا هو التحقيق  
فإن الاشتهاد على طلب المواتية ليس شرطا  
فيه (قوله فانها اذا سلمت اليه) يعني إلى  
المشتري (قوله لم يصح الا اشتهاد عليه)  
يعني على البائع هكذا كرهوا القدرى  
والناطقي وشيخ الاسلام أنه يصح استحسانا  
كما في التبيين وفي المواهب وقيل مطلقا  
يعني شهد عليه يعني البائع ولو بعد  
التسليم وهو رواية لمجامع الكبير (قوله)  
فإننا اشترى فلان هذه الدار الخ) أقول  
وأما اقتصر على هذا القدر من تعريف  
الدار لان الظاهر أنه يشير إلى الدار  
والوصف في الحاضر لا يحتاج إليه فلذا لم  
يذكر شرط دها والافلا عنه ولما قال  
في النجاسة ولاد وأن يبين أنه شفع  
بالشركة أو بالجار أو بالحقوقيين  
المحدود لتصريحه بمعلومه اهـ (قوله حتى  
إذا اتسكن من الاشهاد عند الدار الخ)  
يشير به إلى تعدد مودة هذا الطالب (قوله)  
أول ذي اليد) يشير به إلى أنه لا يكون  
البائع خصما عند تسليمه إلى المشتري كما  
قدمه وعلمت أنه يكون خصما استحسانا

(وتستقر) عطف على تثبت أي تستقر الشفعة (بالاشهاد) إذا لم يمد من طلب المواتية  
لأن حق الشفع ضعيف يبطل بالأعراض فإذا انهد استند على طلبها تبطل أخذ  
المقصود بحكم القاضي ولم يبق حاجة إلى الإيذان على ما سأل في (وعك) أي العقار وما  
في حكمه (بالقضاء أو بالأخذ بالرضا) بين الشفع والمشتري قال في الرواية والكتبة  
وعك بالأخذ بالتراضي أو بشفعة القاضي وصرح شارحها بما أن قوله أو بشفعة  
القاضي عطف على الأخذ لأعلى التراضي لأن القاضي إذا حكم بثبوت الملك للشفع  
قبل أخذه ولما كان عبارة المتن ومودة لعطف بشفعة القاضي على التراضي بل  
ظاهرة فيه غير العبارة إلى ما هو أحسن منها ثم إذا ثبت الملك للشفع قبل أخذه  
بعد حكم القاضي كان هذه العبارة أحسن من عبارة الحمدية أيضا حيث قال وعك  
بالأخذ إذا سلمها المشتري أو حكم بها حكم لأن قوله أو حكم عطف على لم يزلز أن  
تكون الأخذ معتبرا في كل من تسليم المشتري وحكم القاضي وليس كذلك في  
الثاني (ويطلب) أي الشفع الشفعة أهله إننا العلب هو ثلاثة طلب المواتية وطلب  
الاشهاد والتقرير وطلب الأخذ والعلك ذكر الأول بقوله وطلبها الشفع (في  
مجلس علمه بالبيع بسماعه) متعلق بالعلم (من رجلين أو رجل وأمرتين أو واحد  
عدل) ولا يكفي واحد أو عددا أصبا وأمر إذا كان الغير صدقا (وإن  
امتد أي المجلس لأنه لما ثبت له خيار العلك استحق إلى زمان التأمل كما في الحفيرة  
فلو قال بعد ما لمعه البيع الحمد لله أو لأحول ولا قوة إلا بالله أو سبحانه الله تبطل  
شفعته لأن الأول منه تعالى على التخلص من جوار البائع مع الأمن من ضرر  
الرجل بالشفعة والثاني نصب منه بعد اضطراره والثالث لافتتاح الكلام كما هو  
عرف بعض الناس فلا بد من شيء منه على الأعراض (بلفظ) يتعلق بطلبها (يعني  
منه طلبها) كطلب الشفعة أو ناطقها أو طالعها ونحو ذلك فان العبارة للمعنى وفي  
العرف براد بهذا اللفظ العلب العمل لا الخبر عن أمر بائع أو مستقبل حتى قال  
الشيخ أبو بكر محمد بن الفضل إذا سمع بيع أرض بغير أرضه فقال شفعة شفعة كان  
ذلك منه طلبا كذا في المكاف (وقيل تبطل بأدنى سكوت) حتى لو أجب بكتاب  
والشفعة في أوله أو وسطه فقرأ الكتاب إلى آخره جلت شفعة قال في الايضاح  
الأول أصح (ويسمى) هذا الطالب (طلب مواتية) لأنه على غاية التجهيل كان  
الشفع شب ويطلب الشفعة والاشهاد فيه ليس بلازم وإنما الاشهاد لحاجة الجود  
كذا في الهداية والكافي وسأني له زبادة تحقيق أن شفاعة تعالى ذكره الثاني  
بقوله (ثم يشهد عند الدار) لأن الحق متعلق بها (أو على البائع) أن كان الدار في  
يده ولم تسلم إلى المشتري فانها اذا سلمت اليه لم يصح الا اشتهاد عليه نروجه عن أن  
يكون خصما فلا بد له ولا ملك (والمشتري) وإن لم يكن ذاهب لانه مالك (فإنما)  
حال من ضمير يشهد (اشترى فلان هذه الدار) وأنشئها وكنت طلبت الشفعة  
وأطلبها الآن فاشترى. وداعليه ويسمى طلب اشهاد) وهذا الطالب وأوجب حتى  
إذا تمكّن من الاشهاد عند الدار أو على ذي اليد ولم يشهد طالت شفعته فإذا  
كان في مكان بعيد فمع طلب طلب مواتية ويجوز عن طلب الاشهاد عند الدار



ثم لو قصد الأعداء من هذه الثلاثة وترك الأقرب فإن كانوا جميعا في مصر حازوا استحقاقا وأن بعضهم فيه والبعض في مصر آخر أو في  
الرساق في قصد الأعداء وترك الذي في مصر بطلت شغته قياسا واستحقاقا كما في التبيين (قوله وما ذكر من الضرر الخ) استحقاقه  
الزبلي بما إذا كان الشفع غائبا حيث لا يسهل بالناخير اه (قوله قال شيخ الإسلام الفتوى اليوم على هذا) قال في البرهان  
وهو ما مع ما ينبغي به يعني أن تصح صاحب الذخيرة ٢١٠ والمتى وقاضيان في جامعة المغير من كون تقديرا سقوط بشهر

أوعلى ذى البدوكل وكلا ان وحدوا لا يرسل رسولا أو كتابا فإن لم يجد فهو على  
شغته فإذا حضر طلب وأن وجد ولم يفعل بطلت شغته كذا في الذخيرة (وإذا شهد  
في الأول) يعني طلب المواتية (عند أحدها) أي عند الدار أو النافع أو المشتري  
(استغنى عنه) أي عن الأشهاد في الثاني لقيامه مقام الظلين نقله في الكافي عن  
الفتاوى الظهيرية وفي شرح الهداية عن ميسوس شيخ الإسلام وأما قال عند أحدها  
لان الأشهاد على مجرد طلب المواتية فلا حصول واحد مما ذكر لا يقوم مقام الظلين  
بلاخافه (ثم يطلب عند قاض ثانيا لا يشتري فلان دار كذا أو ناشفعها دار كذا أفره  
بسلم إلى ومعنى طلب عليك ونصومة وبتأخير مطلقا) أي شيئا كان أو أكثر  
(لا تبطل) أي الشفعة عند أبي حنيفة قال محمد إذا تركه شهر إلا عذر بعد الأشهاد  
بطلت وهو قول زفر لا نهال لم تسقط بقضري والمشتري إذا لم يكن له النصف حذار  
تقتنه من جهة الشفع فقد ير شهر لانه أجل وما دونه عاجل كما مر في الأيمان قال  
شيخ الإسلام الفتوى اليوم على هذا لتغير أحوال الناس في قصد الاشتراك بالغير  
واختاره في الوفاة وجه قول أبي حنيفة وهو ظاهر المذهب أن حقه قد تقرر شرعا  
فلا يبطل بتأخيره كسائر الحقوق الآن سقطها لسانه وما ذكر من الضرر بكونه  
أن يدفعه بأن يرفع الأمر إلى القاضي حتى يأمر الشفع بالأخذ أو الترك فتنى لم  
يفعل فهو المضرب بنفسه (وبه فتى) كذا في الهداية والكافي ولو علم أنه ليس في  
البدن قاض لا تبطل شغته بالتأخير اتفاقا إذا لم يتمكن من النصومة الأبعد  
القاضي فكان عذرا (وإذا طلب) أي الشفع الشفعة عند القاضي (سأل القاضي  
النعم عن مالكة الشفع لما يشفع به فإن أقرها أو نكل عن الخلف على العلم  
بأن يحلف بالله ما يعلم أنه مال الدار التي يشفع بها (أو بر من الشفع) بكونه مالكا  
لما يشفع به (سأله) أي سأل القاضي المدعي عليه (عن الشراعتان أقرب أو نكل  
عن الجين على الحاصل أو الب) فان ثبوت الشفعان كان متعلقا به يحلف  
على الحاصل لأنه ما يستحق هذه الشفع الشفعة في وإن كان مختلفا في كسفة  
الجوار يحلف على السبب لأنه ما اشترى به هذه الدار لانه بما يحلف على الحاصل  
عذبه الشافعي (أو بر من الشفع قضى له) أي الشفع (بها) أي بالشفعة (وإن)  
وصفية (لم يحضر) أي الشفع (الثلث وقت الدعوى وبعد اقتضائه له) أي  
الشفع أحضر الثلث (ولشترى حبس الدار لثبته) أي الثلث (وبتأخير  
إدائه) أي الثلث (لا تبطل) أي الشفعة يعني إذا قبل للشفع أحد الثلثين فآخر

أمع من تصحيح صاحب الهداية والكافي  
عدم سقوطها بالتأخير إذا كثرت  
الحقوق والفرق بينها وبين سائر الحقوق  
أن الشفعة حق بطلت في العين لا موهوم  
وهو احتمال حصول الضرر من المشتري  
على وجه يحقق الضرر على المشتري وأما  
سائر الحقوق فلان تأخيرها ما يتبع من  
عليه ولا ضرر ويمكن أن يخرج من العهد  
بذمتها إلى أربابها اه (قوله وإذا طلب  
سأل القاضي النعم عن مالكة  
الشفيع بما شفع به) يشير به إلى أنه  
لا يكتفي بظاهر البدل لأن الظاهر يصلح  
للدفع للاستحقاق واكتفى به زفر وهو  
أحد الروايتين عن أبي يوسف كافي  
البرهان (قوله وإذا طلب سأل القاضي  
النعم الخ) أقول في التبيين ذكر سؤال  
القاضي المدهي عليه عن ملك الشفع  
أولا عقب طلب الشفع وليس كذلك  
بل القاضي يسأل أولا المدهي قبل أن  
يقبل على المدهي عليه عن موضع الدار  
من المصير ومحل وحدودها فاذين ذلك  
سأله عن قبض المشتري الدار وعنده  
فأذا بر سأله عن سبب شغته وحسود  
ما يشفع بها فاذين لم يكن محجوبا بغيره  
سأله متى علم وكيف صنع حين علم فاذين  
سأله عن طلب التقرير كيف كان وعند  
من أشهد وهل كان الذي أشهد عنده  
أقرب أم لا فاذين ذلك كله ولم يخل  
بشيء في شروطه تدعوها وقبل القاضي

على المدهي عليه فسأله عن مالكة الشفع بما يشفع به الخ ولا يقال إن المصنف استغنى عن هذا بقوله ثم يطلب لا  
عند قاض ثانيا لا يشتري فلان دار كذا أو ناشفعها دار كذا أفره يعلم إلى أن أقول هذا لا يكفي في إثبات هذه الدعوى لما تقدمت  
من الشروط في جانب المدهي

(قوله وانضم للشفعة البائع قبل التسليم) يعني في طلب التملك (قوله ويضم أي البيع محصور أي المشتري) يعني مع حضور المالك (قوله الوكيل بالشراء خضع الخ) أقول لكن لا يشترط اقتضاه حضور الموكل ولا كذلك البائع لأنه ليس بنائب عن المشتري بخلاف الوكيل (قوله ادعى المشتري غناؤه) أقل منه بلا قبضه فاقول للبائع أقول ولو ادعى البائع أكثر نصفاً كان يعني البائع والمشتري وأبى مما تنكّل ظهران الفن ما قاله الاختلاف فأخذها للشفيع بذلك وإن حلفا فمضى القاضي البيع وأخذها للشفيع بقول البائع كما قال البرهان (قوله وإن كان البائع قبض الثمن الخ) هذا إذا كان قبض الثمن ظاهراً كما ذكرنا بنائب البينة واليمين ولو كان غير ظاهر فقال البائع بعت الدابة والبيع قبضت الثمن بأخذها للشفيع نائب ولو لم يقبض الثمن قبل بيان القدر بان قال بعت الدابة وقبضت الثمن وهو ألف درهم لم يلتفت إلى قوله في مقدار الثمن كما في التبيين (قوله لاحق الكل) أي قبضاً أخذها للشفيع بالثمن المعنى الذي أراد عنه البائع أن شاء (قوله لأن العقد حثيث الخ) كان ينبغي أن يقول لأن الخط لكل لا يلتحق بأصل العقد لأن العقد حثيث أي من الحق الخط به يكون بما لا يلاخ الخ فلا يحسبكون الالتحاق بقوله من حق أن لفظ البطلان فيه تسامح (قوله لأن العقد حثيث يكون بما لا يلاخ) أقول الصواب أنه يكون فاسداً لأن هذا في حكم المكوث عن نفسه بل أرى في منه إذا التسمية وجدت لأن الخط ليس الإلهامي

لا تبطل الشفعة (وانضمهم) للشفيع (البائع قبل التسليم) أي تسليم البيع إلى المشتري لأنه ذوالبدن (و) لكن (لأنهم البينة) أي بينة الشفيع (عليه) أي على البائع (ببينة المشتري ويضم) أي البيع (محصوره) أي المشتري لأنه المالك (و) يقضى بالشفعة والعهد على البائع) يعني يجب تسليم الدار عليه وعند الاستحقاق يكون هذه الثمن عليه فطلب منه بخلاف ما إذا قبض المشتري المبيع من يد حثيث لا يعتبر محصوره ولا تكون العهد عليه لأنه صار اجنبياً (الوكيل بالشراء خضع للشفيع) لأنه العاقد والاخذ بالشفعة من حقوق العقد (مالم يسله إلى الموكل) فإذا سله إليه يكون هو انضم اذ لم يبق له بد ولا ملك فيكون انضم هو الموكل (للفشيع خيار الرؤية والعيب وان شرط المشتري البراءة منه) أي من العيب لأن الاخذ بالشفعة سراً عن المشتري إن كان الاخذ بعد القبض وإن كان قبله فمضاه من البائع لتحويل المصقة إليه فيثبت له الخيار إن كانا اشتروا معهما ولا يسقط خيار الرؤية للمشتري ولا بشرط البراءة عنه لأن المشتري ليس بنائب عن الشفيع فلا يعمل بشرط رؤيته في حقه (اختلاف) أي الشفيع والمشتري (في الثمن) قال المشتري ألف ومائة وقال الشفيع ألف (فاقول للمشتري) مع عيبه لأن الشفيع يدعي استحقاق الدار عند نقد الأقل والمشتري ينكره (ولو برهنا فالشفيع أولى) لأن بيته أكثر اثباتاً معني وإن كان بيته المشتري أكثر اثباتاً بصورة لأن البينات اللازمة وبيته الشفيع ملزمة بخلاف بيته المشتري فإن بيته الشفيع إذا قبلت وحسب على المشتري تسليم الدار إليه بالف شأنا وأبى وإذا قبلت بيته المشتري لا يجب على الشفيع شيء بل يتغير بين الاخذ والترك (ادعى المشتري غناؤه) أقل منه بلا قبضه فاقول له (أي البائع (وه) أي بالقبض (للمشتري) يعني إذا ادعى المشتري غناؤه ادعى بانه أقل منه ولم يقبض الثمن أخذها للشفيع بما قال البائع لأن الامران كان كما قاله البائع فالشفيع بأخذه وإن كان كما قاله المشتري يكون حطاً عن المشتري به وإن كان الأقل وحط البعض يظهر في حق الشفيع كما مر وسبق في أخذ به وإن كان البائع قبض الثمن أخذها للشفيع بما قال المشتري إذا ثبت ذلك بالبينة أو يمينه لأن البائع ما يتفاد الثمن خرج من الدين والحق بالأجانب في اختلاف بين الشفيع والمشتري وقد ثبت أن القول فيه للمشتري (حط البعض يظهر في حق الشفيع) حيث يأخذ المبيع بالأقل لأنه يلحق بأصل العقد فكأن الثمن ما بقي (لاحط الكل) لأن العقد حثيث يكون بما لا يلاخ أو به وعلى التقديرين لا تصع الشفعة (و) لا (الزيادة) على الثمن الأول لأن استحقاقه الاخذ بما دونها (وفي الشرع مثلي بأخذ الشفيع) مثله وفي قبلي بأخذه (بالقبضه فقي) يسع عقار بمقار أخذ كالبقية ما لا يخبر يعني إذا يسع عقار بمقاراً أخذ شفع كل من العقارين كلامهما بقية الاختلاف لأنه بدله وهو من ذوات القيم (وفي ش) أي في المبيع بثمن مؤجل بأخذ جهال أو يطلب الاتى وبأخذ بعد الاجل) لأنه ثبت بالشرط وليس من لوازم العقد واشترطه في حق المشتري لا يكون اشتراطاً في حق الشفيع كالخيار والبراءة من العيوب ورضا البائع به في

(قوله ولو لم يطلب الآن بطلت شفعة) غير صحيح مطلقاً لأن هذا المطلب غلط ولا يبطال الشفعة بتأخيرها إلى حلول الأجل لا عند انقضاء الأجل بل بقدره بعد حلوله عند مجئ قدره بشهر ٢١٢ (قوله لأن حق الشفيع قد ثبت) لا يصح تعليلاً لقوله بطلت شفعة بل لقوله

سابقاً وأما عند حلول الأجل فكان حقه ذكره ثم (قوله) والسكوت عن المطلب بعد ثبوت حقه يبطل الشفعة) قد علمنا أنه غير صحيح على الإطلاق فليتنبه له (قوله) وإن قلناه ما إلى البناء والغرس (الشفيع) أقول الصواب فعلهما بالفاء فالعين نالاً لما كان قوله فاستحققت لأنه إذا كان قلناه مقدماً على الاستحقاق كان اتلافاً منه لا بأمر أحد والمراعاة الشفيع إذا بقي أو غرس فانه المستحق بقله لا يرجع بضمته ما وده عندئذ ما وقال أبو يوسف يرجع بضمته ما على من أخذه منه الدار كالمشتري المغرور من جهة البائع وقال انه هلك جبراً بخلاف المشتري فانه مسقط من جهة بقاءه والشفيع غير مشرور كما في شرح المجمع (قوله) وإن خربت الدار الخ) هذا إذا لم يبق للبناء نقض ولا من التصغير شيء من حطب أو خشب وأما إذا بقي شيء من ذلك وأخذ المشتري لانتفاعه من الأرض حيث لم يكن تبعاً للأرض فلا بد من سقوط بعض الثمن بحصة ذلك لأنه حينئذ ما قائم بقي حصصه ما عند المشتري فيكون له حصته من الثمن فيقسم الثمن على قيمة الدار يوم العقد وعلى قيمة النقص يوم الاختصاص (قوله) وبمحصنة العروة أن نقض المشتري البناء أقول فيقسم الثمن على قيمة الأرض والبناء يوم العقد بخلاف الدالة الأولى وهي ما إذا أنهى البناء بنفسه وكان النقص باقياً حيث يعتبر فيها قيمة النقص يوم الاختصاص بالشفعة كما في المتن (قوله) وكذا في الفضل) أقول لو أذن كرمه شرعاً لم يعلم من الثمن (قوله) وإذا جاز المشتري الخ) أقول وكذا يستقط حصته من الثمن في الفصل الأول لو هلك باقية

(باب)

(ما تكون هي) أي الشفعة (فيه) أولاً تكون (وما يبطلها) لا تثبت قصد الألف

عقار

(باب ما تكون الشفعة فيه)

بجوارحه وأما الصواب

(قوله وما في حكمه كالعلي) أقول فإن كان العلوط مرقط بطريق النقل سقطت الشفعة بالطريق على أنه خلط في الحقوق وإن لم يكن بان كان مرقطه غير بطريق النقل سقطت بالجوارفة (قوله لكن بشرط التقاض الخ) أقول ويجب الطلب وقت (قوله) أو بيعت بخيار) هذا بخلاف ما أوردت بخيار فإنما يجب أن تأخذها الشفعة في مدة خيار لزم البيع لغير المشتري من الأول وخيار الشفعة (قوله بان يني فيها) في هذا المصنف نظر لأن شرط وجودها انتفاع حقيقي بالبيع ولا يختص بالبناء بل يكون باعهم كالبيع وغيره من أخراجه عن ملك المشتري كما عرف في البيع ٢١٣ فإذا كان باعها أخضاها الشفعة بأي البعدين شافعا أخذها بالثاني أخذها بالثمن

وإن بالاول فبالقيمة وإن أخرجهما غير البيع كالحبة والمهر فقتض تصرفها وأخذت بالقيمة (قوله أو بدعته أو بدعته أو بدعته) عطف على أو بيعت بها فسد الخ وسواء رد قبل القبض أو بعده سواء كان الرد بقضاء أو بدعته لم يكن للشفع بالشفعة لأن الرد بخيار الزمة والشرط ليس في معنى البيع الأثرية يرد من غير رضا البائع بل هو من بعض في حق الكل ورفض العقد من الأصل كأنه لم يكن فعود العقد في حكمه فلم ينعقد معنى البيع ولا يجب الشفعة (قوله أو يجب قضاء) قصد بالقضاء في الرد بالبيع لأقطار الاختيار للشفعة لأن الرد فسخ مطلق سواء كان بعد القبض أو قبله كذا في المعتبرات كشروح الهداية وبه يعلم ما في قوله بقضاء متعلق برداء المصدري في مثله وكان يمكن تخصيصه بتعلقه برداء المقتدر في قوله أو يجب قضاء لكن بأباه تصرفه بعده قوله يعني إذا حصلت الشفعة ثم رد البيع بأحد ما ذكر بقضاء لقاضي فلا شفعة لأنه فسخ لا بيع بخلاف رد بلا قضاء اه تفصير به بالأحد بالشفعة في رد ولا قضاء في الصور الثلاث خطأ في الرد بخيار زمة أو شرط أو غير ما قلناه على أن

عقار) أيضا قال قصد الانتهاء ثبت في غير العقار بتبعية العقار كالصبر والتمر وما في حكمه كالعلي وقد مر بيانه (ملك بمال) صدقة عقار أي موضع مالي حتى إذا لم يحسن موضع بل هي لم تثبت فيه الشفعة وكذا إذا كان الموضع غير مالي حتى لو خولع على دار لم تثبت (وإن لم يقسم) أي العقار وما في حكمه ذكره لأن الشفعة لا تثبت فيه عند الشافعي لأنها عند دفع ضرر القسمة وعندنا دفع ضرر الجوار (حكمه وروحي وبنو من غير) بحيث لا يتحقق إذا قسم (وغير وطريق) هلوكين (لا سنا ونحل) فإنهم ليسوا بالعقار ولا في حكمه (يعاقدا) وقد عرفت أنهما إذا ساءلنا العقار ثبتت فيها الشفعة (وعرض وملك) خلا لما لك (وإثر) أي موروث فان الدار إذا ملكك بارت لا تثبت فيها الشفعة (صدقة وهو) لا بشرط عوض فلا شفع فيه (أي الموهوب وعوضه) فأما البيع بمعاوضة مال بمال فصارت كالإذن الآن تكون بعض مشروطة لأنها بيع انتهاء ولكن بشرط التقاض وعدم التسرع في الموهوب وعوضه لأنها مباحية ابتداء وإن لم يكن الموضع مشروطا فلا شفعة فيها (وإلا في) دار وقعت بين الشركاء لأن القسمة فيها معنى الأجزاء وهذا يجري فيها الجبر للشفعة لم تشرع إلا في المبادلة المطلقة (أو جعلت أجروا) وبدل خلع (أو بدل) عتق (أو بدل) مخرج من دم جسد أو مهر أو أن قبول بعضهما مال) بأن تزوج امرأة على دار على أن ترد على غيره أو قدرهم فلا شفعة في شيء منها لأنها عندنا تخص بمعاوضة مال بمال مطلق لأنما تثبت بخلاف التقاض بالأنار في معاوضة مال بمال مطلق فتقتصر عليها (أو بيعت) عقار على جهات أي لا شفعة في دار بيعت بخيار البائع ولم يسقط خياره) لأنه يمنع زوال الملك عن البائع فان أسقطا وجبت لزوم المانع عن زوال الملك لكن بشرط الطلب عند سقوط الخيار في البيع لأن البيع يصير بمال زوال الملك عند ذلك (أو بيعت) بيعا فاسدا يعني إذا اشترى دارا ثم أعادها فلا شفعة فيها أما قبل القبض فبقائه ملك البائع قبل أو بعده فلا احتمال للشفع لأن كل واحد من المتبايعين سبيل من فسخه (ولم يسقط فسخه) فإنها إذا بيعت بيعا فاسدا سقط حق الشفعة بان يني المشتري فيها تثبت الشفعة (أورد) أي المبيع بخيار زمة أو شرط أو غير ما قلناه (بعد ما حلت)

القضاء في الرد يجب ليس شرطاً لا بطل إلا احداً بالشفعة مطلقاً بل فيما بعد القبض لأنه قبل القبض فسخ من الأصل كما في الكافي وغيره وقضاء بعد القبض يكون أمانة لعدم القضاء وهي بيع جديد في حق ثالث وهو الشفعة فله الشفعة قال في الذخيرة إذا أسلم الشفع الشفعة ثم إن المخرى والداع على البيع أو كان الرد يجب فوضع من كل وجه نحو الرد بخيار الزمة ونحو خيار الشرط وبالبيع قبل القبض بقضاء وغير قضاء بعد القبض بقضاء فلا يحدد للشفع حق الشفعة فان كان الرد يجب أو بيع جديد في حق الثالث غشوا الرد بالبيع بعد القبض بغير قضاء أو ردحكم الأمانة فيحدد للشفع الشفعة اه (قوله بعد ما حلت الخ) لم يذكر ما إذا لم يسلم للشفع وله الأخذ مع كل فسخ وبدون فسخ لكن في خيار البائع عند ما قلناه الخيار كما تقدم كذا في الذخيرة

يعني اذا بيع وصليت الشفعة ثم رد البيع باخذ ما ذكر بقضاء القاضي فلا شفعة لانه  
 فسخ لا بيع (بخلاف رد بلا قضاء) لان الرد لم يجب فاحذره بالخاص كما نه  
 اشتراه (او باقالة) فانما بيع في حق الثالث والشفيع ثالثهما (وتثبت اي  
 الشفعة) (للبعد المستغرق بالدين) بحيث يحيط برقبته وكسبه (في مبيع سدهوله)  
 اي لسده (في مبيعه) اي القصد لان ما فيه حديثه ليس ملكا مولاه (و) تثبت  
 ايضا (ان شري) سواء شري اصالة او وكالة (او اشترى له) اي بان وكل آخر بالشره  
 فاشترى لاجل الموكل والموكل ففسخ كان له الشفعة صوره دارين ثلاثة والدار حار  
 ملاصق فاذ بيعت الدار واشترها احد الشركاء تثبت الشفعة للشري سواء اشترى  
 اصالة او وكالة وكذا تثبت لو كل اذا اشتراها ولو لاجله وتثبت ايضا للشريك  
 الاخر وفائدة انها لا تثبت لغير لان الشريك مقدم عليه (الا اي لا تثبت (ان  
 ياع) وكلا كان او اصل لان اخذه بالشفعة يكون مبيعا في نقض ماتم من جهته  
 وهو الملك واليد للشري وسي الانسان في نقض ماتم من جهته مرد وطيه (او  
 بيع له) وهو الموكل لان تمام البيع به اذ لو لا توكيله لما جاز بيعه (او ضمن الدرك)  
 اي من ضمن الدرك عن البائع وهو شفيع لا تثبت له الشفعة لانه تقصر بالبيع  
 فكان كالبيع (كذا) اي كالاتبت بالشفعة فيما ذكر لا تثبت ايضا (فيما بيع  
 الاذراع) ما وقع في الوقايه من قوله الاذراع بالنصب كما نه هو من التامع (من  
 حاول حيا الشفع) اي الامقدار عرضه ذراع او شبرا واصبع وطوله تمام بلا مقي  
 دار الشفع فان ما ملاصقاها اذا لم يبيع لا تثبت الشفعة لا لقطاع الجوار وهذه حيلة  
 لا تقاط شفعة الجوار كذا اذا وحب للشري هذا المقدار وقبضه وله حيلة اخرى  
 ذكرها بقوله (او شري سده اشمن ثم اقيم اشمن آخر فالحار شفيع في الاول) لانه  
 المبيع اول الا في الثاني بل وفيه حار (والمشترى شريك في الثاني) والشريك  
 مقدم على الجار وهذه حيلة لا تعال حتى الشفعة ابتداء وهنا حيلة تقيد بتقبل رغبة  
 الشفع في الشفعة وهي انه اذا اراد ان يشترى الدار يالف اشترى سهما واحدا من  
 ألف سهمتها يالف الادرهما ثم اشترى الباقي بدهرم فالشفيع لا يأخذ بالشفعة الا  
 الاول سهمته لا الباقي لان المشتري صار شريكا وهو احق من الجار وله حيلة اخرى  
 ذكرها بقوله (او شري) اي الدار (بشمن غال) كالف مثلا (ودفع ثوبا دينا) قيمته  
 عشرة (اي بمقابلة الثمن) فالشفعة بالثمن لا الثوب (لانه عقد آخر والثمن هو  
 العوض عن الدار وهذه حيلة تم الشركة والجوار وشفيعي المنزل الذي قيمته مائة  
 بالثمن يعطى عن الالف ثوبا قيمته عشرة لكن المنزل اذا استحق يرجع المشتري  
 على البائع يالف لبقائه العقد الثاني فيتغير البائع فالاولى ان يباع بالدرهم الثمن  
 دينار حتى اذا استحق المنزل يطل المصرف فيجبر الدار بغيره اذا ظهر ان الالف  
 لم تكن عليه فصارت كاشترى من آخر دينار بشرة ثم تصادقا على ان لا دين عليه  
 ثمانية درال دينار وله حيلة اخرى احسن واسهل ذكرها بقوله (او شري بدهرم  
 معلومة) اما بالوزن او بالاشارة (بقيمة) اي مع قبضة (فلوس اشير اليها وجهه  
 قدرها وبيع الفلوس بعد القبض) فان الثمن معلوم حال العقد ومعلوم حال

(قوله او باقالة) عطف على بخلاف رد  
 بلا قضاء يعني فتمت فيها (قوله بطلها  
 أي الشفعة ترك طلب الماوية الخ) أقول  
 هذا مستدرك فكان ينبغي تركه كما  
 أنه هالم يذكر ترك طلب التقرب مع أنه  
 مبطل ليعناع القدرة

الشفعة وجهالة الثمن تنفع الشفعة (كرها لجملة لامقاط) الشفعة (الثانية وفاقا) بان  
يقول المشتري للشفيع بعد اثباته (انا اشبعها منك عما اشترى فلا فائدة في الاخذ بها  
فيسمى الشفيع) ولا يأخذها بعد الاثبات فتسقط الشفعة لكن تكرم (واما) الجملة  
(لعدم ثبوتها عند اغتداد في يوسف لا تكره) لا يمكن له دفع الضرر عن نفسه لأن  
في تلك الدار عليه بلارضاه ضرر راعيه والجملة لا دفع الضرر عن نفسه جائزة وان قصور  
الغير في شتمه (وعند محمد تكره) لان الشفعة انما تثبت لدفع الضرر وفي اباحة الجملة  
انقاء الضرر (وبالاول بقي ههنا وبالكافي في الزكاة) قال صدر للشفيع الشفعة  
انما اشترى له دفع ضرر الجوار فالمشتري ان كان ممن يتضرر به الجبر ان لا يحصل  
اسقاطها وان كان جلاصا لم يقطع به الجوار والشفيع متقلب لا يجب حواره فحينئذ  
يحتال في اسقاطها (بطلها) أي الشفعة (ترك طلب الموائمة أو) ترك (الاشهاد  
عليه) أي على طلب الموائمة (فادراعيهما) اما الاول فبان ترك طلب الموائمة  
حين علم بالبيع فادراعيه بان لم يأخذ أحده أو لم يكن في المصلحة فان شفعته  
تتطل بالاعراض وهو انما ثبت حالة الاختيار وهي بالاعتقاد واما الثاني فبان  
بترك الاشهاد على طلبا حين علم بالبيع فادراعيه بان كان عنده رجلان أو رجل  
وامرا فان فسكت ولم ينهدهما على طلبه فانه اضا دلل الاعراض قال في الهداية  
اذ ترك الشفيع الاشهاد حين علم وهو يقدر على ذلك بطلت شفعته وقد قال قبل هذا  
في باب طلب الشفعة الاشهاد في طلب الموائمة ليس بلزوم واعتراض عليه بان بين  
كلاهما تنافضا ومنشؤه الغلبة عن قوله وهو يقدر على ذلك فان مراده ان الشفيع  
اذا سمع بالبيع في مكان خال عن الشهود فسكت تبطل شفعته واذا قال طلبت  
الشفعة ولم يبعه أحد لا تبطل حتى اذا حضر احد القاضين وقال الشفيع طلبت  
الشفعة ولم تركها وحلف على ذلك كان رافيا عنه وبثب طلب الموائمة رسا في  
له نأزاده تحقيق عن قريب (و) بطلها ايضا (عليه) أي الشفيع (منها) أي  
الشفعة (بعض) لانه تسليم (فغيره) أي العوض لطلان الصلح لانهما جرح حتى  
التملك بلا ذلك فلا يصح الاعتراض عنه لانه رشوة فغيره (و) بطلها ايضا (موت  
الشفيع بعد البيع قبل القضاء بها) أي بالشفعة ولم يكن لورثته حق الاخذ بالشفعة  
حتى اذا مات بعد القضاء بها ولو قبل نقد الثمن وقبضه لا تبطل لتقرره بالقضاء  
وجه بطلانها انما جرح حتى التملك وهو لا يمتنع بموت صاحب الحق فسكت  
يورث عنه (لا) أي لا يبطلها موت (المشتري) لان المشتري باقي فبموت المشتري  
عليه لا ينتج بغيره بسبب الاستحقاق (و) بطلها ايضا (ببعض ما يشفع به قبل القضاء  
بها) يعني اذا باع الشفيع داره التي يشفع بها بعد شراء المشتري قبل ان يقضى  
له بالشفعة وهو يعلم بانها أولا تبطل شفعته لان الاستحقاق بالجوار والشركة  
وقد زال قبل التملك (و) بطلها ايضا (جعله) أي جعل ما يشفع به (مسجدا أو  
مقبرة أو وقفًا مسجلا) قال فان كان شرط قيام مال الشفيع فيما يشفع به الشفعة  
وقت القضاء فلو جعل داره التي يشفع بها الشفعة مسجدا أو مقبرة أو وقفًا مسجلا  
ثم قضى له بالشفعة لم يكن شفيعا للبيعة فان المسجد والمقبرة والوقف المسجل بمنزلة

(قوله) أترك الاشهاد على طلب الموائمة  
هذا مذهب لان الشرط المطلب فقطدون  
الاشهاد عليه كما سجد كرهه فهو كما قدمه  
بقوله الاشهاد في أي طلب الموائمة ليس  
بالزوم وانما الاشهاد لخلاف الجور كذا  
في الكافي والهداية اه وكذا في شرح  
القدوري لا في نصه والراي بقوله قال في  
الهداية اذ ترك الخ) الجبر من المصنف  
رحمه الله كيف لم ينسب لما قاله الشفيع  
اكمل الدين من تأويل عبارة المصنف  
ونصه قوله واذا ترك الشفيع الاشهاد  
حين علم على طلب الموائمة وهو يقدر على  
ذلك بطلت شفعته وانما قصرنا بذلك كيلا  
يرد ما ذكر قبل هذا ان الاشهاد ليس  
شرط فان ترك مال لا يشترط في شفعته  
لا يبطله وبمضد قول المصنف يعني صاحب  
الهداية من قبل والمراد بقوله في الكتاب  
اشهدني بمجلسه ذلك هي المطالبة طلب  
الموائمة وقوله ههنا لاعراض عن الطلب  
اه كلام الاكمل رحمه الله تعالى (قوله)  
واعترض عليه بان بين حجة كلاميه  
تنافضا ومنشؤه الغلبة عن قوله وهو يقدر  
الخ) هذا لا يدفع الاعتراض لقوة ظهور  
الخالف ولا تأويل الشفيع اكل الدين الذي  
تقدم رحيم الله (قوله) فاذا بيع الدار  
بغير بيع بعضها بان اشترى الشرع بك  
حصة من ركنه (قوله) وبطلها ايضا  
ما يشفع به المراد ببيع لأخبار البائع فيه  
سواء كان بانأوقته خذرا للمشتري (قوله)  
وجعله مسجد أو مقبرة) تقدم بما اذا  
يصح ان به ما ذكر (قوله) او وقفًا مسجلا  
ينبغي على القول بلزوم الوقف يعسر  
القول ان تسقط به وان لم يحصل

أزائل عن ملكه (قال الشفيع طلبت من علمت فالقول له بمنه) قوله فالقول  
له يدل على أن الأصل أن يقيم المشتري الدينه اما بان يقول للشفيع تركت الطلب  
ليكون في صورة الاثبات أو قول ما طلبت لانه وان كان نقاطا مراما لكنه في  
محمور فيكون في حكم الاثبات كما تنزق في الأصول وعلى التقديرين أن أقام الدينه  
تقبل ولا يخلف المشتري الشفيع بانه لم يترك أو طلب وان لم يكن له دينه على تركه  
وأقام الشفيع الدينه على طلبه تقبل وان كان له ما يدينه ترجع دينه المشتري لان  
الشفيع يتمسك باظهاره وله إذا كان القول له ولم يكلف باقامة الدينه بخلاف قوله  
علمت أمس وطلبت كما سبق ويدل على ذلك ما ذكر في بعض شروح بله من  
الجامع أن الشفيع لو لم يكن محضرته أحد يبيع بنى أن يطلب لانه يصح بلا اشتداد  
انما الاثبات ثلاثا يشكر فينبغي أن يطلب حتى إذا خلفه المشتري يمكنه أن يخلف لانه  
طلب كما سمع فظهر أن الحكم ههنا أن المشتري أن أقام الدينه حكمها والا فان أقامها  
الشفيع حكمها وان لم يكن لواحد منهما يمينه خلف الشفيع حكمه بالشفيع (ولو قال  
علمت أمس وطلبت كلف اقامه الدينه) ولا يقبل قوله لانه أضاف الطلب الى وقت  
راض فقد حكى ما لا يملك استثنائه للحال ومن حكى ما لا يملك استثنائه للحال  
لا يصدق فيما حكى بلايينه وإذا لم يصف الطلب الى وقت ماض بل أطلق الكلام  
املاقا فقد حكى ما لا يملك استثنائه للحال لا يخصه كانه علم بالشراء الآن وطلب  
الشفيع الآن فلذا جعل القول قوله كذا في العاصيه وغيرها (مع) أي الشفيع  
(شراءك فعلها) أي الشفيع (فظهر شراء غيره أو) جمع (بيعه) بالشفيع وكان  
ما قبل أو يكمل أو رزني أو عددي مة تارب قيمته ألف أو أكثر فهو له أي الشفيع  
تكون للشفيع ولا يكون تسليمه مانعه (ويعرض كذلك) أي إذا علم أنها بيعت  
يعرض قيمته ألف أو أكثر (لا) أي لا يكون له الشفيع والأصل فيه أن العرض  
في الشفيع يختلف باختلاف قدر الثمن ووجه والمشتري فإذا سلم في بعض الوجوه  
ثم تبين خلافه بقيت الشفيع بها لما لان التسليم لم يوجد على الوجه الذي استحققه  
بمانه انه إذا أخبر أن الدر بيعت بألف درهم فسلم الشفيع الشفيع ثم علم أنها بيعت  
بأكثر فالتسليم صحيح لانه أغما سلم لاستكثر الثمن فإذا كان أكثر من ذلك كان  
أرضى بالتسليم وان علم أنها بيعت بأقل أو بمحنة أو بشعر قيمتها ألف أو أكثر فهو  
على شفيعه لان تسليمه عند كثرة الدين لا يدل على تسليمه عند القلة وكذا انه لم يمه  
في أحد الجاهدين لا يكون تسليمه في الآخر فربما سلم عليه إذا أحدهما يتغير  
الآخر وكذا كل موزن أو مكيل أو عددي متقارب بخلاف ما إذا علم أنها بيعت  
بعرض قدمته ألف أو أكثر فانه تسليم لانه أغما أخذ قيمته درهم أو دينار ولو  
أما بيعت بدنانير قيمتها ألف أو أكثر مع التسليم وكذا هذا وان سلمه ففعل على  
شفيعه (يشفع على حصة أحد المشتريين لا) حصة (أحد الباعه بل أنه هذا الكل أو  
ترك) يعني اشترى جماعة من واحد للشفيع أن يأخذ نصيب أحدهم وان باع  
جماعه من واحد لا يأخذ حصة أحد الباعه لان في الأول دفع ضرر الجار للثاني  
(و) يشفع أيضا (نصفاهم زايح مشاعا من دار فقيما) يعني اشترى رجل نصف

قوله اما بان يقول للشفيع تركت  
طلب) يعني يقول له أفقلت  
يسكت الطلب وتشهد به الدينه (قوله  
شفيع على حصة أحد المشتريين)  
قول سواء كان قبل القبض أو بعده على  
الصحيح لكن لا يأخذ نصيب أحدهم إذا  
قد حصته من الثمن حتى يتقد الجاهع  
بواسمى لكل شئ أو لكل حصة (قوله  
لان في الأول دفع ضرر الجار للثاني)  
اقول الاولى في التطيل أن يقال لان في  
الاول يأخذ نصيب أحدهم قام مقامه  
فلا تنفرق الصفقة على أحد وفي الثاني  
انفرقها على المشتري فيضربه ووجب  
لشركته بأده ضرره وهي شرعت على  
دفع القياس لدفع الضرر عن الشفيع  
لا تشرع على وجه يضربه المشتري  
شرا زائدا سوى الأخذ اه (قوله  
للشفيع أن يأخذ النصف الذي صار  
للمشتري أو يبيع) أقول ويأخذ في أي  
يأخذ كان على المتيه أو أطلق المصنف  
وجه الله يدل عليه وهو مروي عن أبي  
يوسف وعن أبي حنيفة أنه أقما يأخذ  
إذا وقع في جانب الدار التي ينفع بها لانه  
لا يبقى جار فيها يقع في الجانب الآخر

دار وقام البائع فاشترى مع ان يأخذ النصف الذي صار للشرى أو يدع وليس له ان يفسخ القسمة لانهم تحت القبض لان القبض لا تنفع ولا يتم الانتفاع في الشائع الابا القسمة (مع اللاب والوصى تسليما) أي النسخة (على الصغير) لانه ترك الخيار ففسخ عن ملك التجارة (كذا اذا بلغهم مائة اعدار يجوز الصبي فسقا) فان السكون من الطلب عن ملك التسليم بمنزلة التسليم (الوكيل بعالمه اذا سلم أو أقر على الموكل فسلمه) النسخة (مع لو) كان التسليم أو الاقرار (عند القاضي) وان كان في غيره فلا يجوز لانه يخرج من الخصومة وقال أبو يوسف يجوز مطلقا وقال زفر لا يجوز مطلقا

### { كتاب الهبة }

لما فرغ من البيع الذي هو تملك عن بعض وما يتبعه من النسخة شرع في الهبة التي هي تملك عن بلا عوض فقال (هي) لغة تبرع وتفضل بما يقع الموهوب له مطلقا قال الله تعالى فبعل من ذنك وليا وقال الله تعالى يجب لمن يشاء آثانا ومن يشاء لا آثر لنا كور شرطا (تملك عن بلا عوض) أي بلا شرط عوض لان عدم عوض شرط فيه ليقض بالهبة بشرط العوض فتقدر (وتعبر بإيجاب كرهبت) فانه من يعجب فيها (ولحلت) ايضا كذلك يقال شحله كذا أي اعطاه إياه بطبق نفسه بلا عوض (واعطيت واطعته ملك هذا الطعام فاقبضه) قال صاحب الهندية الاطعام اذا أنصف الى ما يطعم عنه مراد به تملك العين بخلاف ما اذا قال اطعمت هذا الارض حيث تكون عارة لأن عينها لا تطعم وقال صاحب الهندية إضافة الطعام الى ما يطعم عنه يحتمل التملك والأماحة فاذا أحتمل الامرين فاذا قال اقبضه دل ذلك على ان المراد التملك ولهذا يدعونهما قوله فاقبضه (وحلت هذا لك) فان الام لا تملك (واعمرت لك) لقوله صلى الله عليه وسلم من امر عمرى فهو لعمر له ولورثته من بعده موصىا في تمام بانه (وحلته لك عمرى وحلته على هذا الهبة لو نوى) أي قوى بالحل الهبة لانه ليس بصريح فيها فاحتاج فيها الى التنية لانه مراد به الهبة يقال حل الأمير فلانا على الفرس مراد به التملك (وكسوته) يعني هذا الثوب فان الكسوة مراد به التملك قال الله تعالى أو كسوتهم (وداريت لك) مستأودنهم (هبة) فصب على الخال من ضمير الطرف والام في لك التملك (نسكها) هذا لان الهبة بل تنبيه على المقصود بمنزلة قوله هذا الطعام لك أكله وهذا الثوب لك تلبسه (لأى) داريت لك (هبة نسكى) فان قوله نسكى فميز فيكون تفسير الماقبله فتكون عارية لا هبة (أو عسكه) وهو داريت لك أي هبة فان معناه داريت بطريق السكى حال كون السكى هبة فتكون عارية لا هبة (أو داريت لك) (بغلى نسكى) فان تعدد مرادها على قوله كنى فميز (أو) داريت لك (سكى صدقة) أي بطريق السكى حال كون السكى صدقة (أو) داريت لك (صدقة عارية) أي حال كونها صدقة بطريق العارية فعارة فميز بفهم من المنفعة (أو) داريت لك (عارية هبة) أي بطريق العارية حال كون منافعها هبة لك فان هذه العبارات تدل على العارية لا الهبة (وقبول) عطف على إيجاب فانها كالبيع

(قوله وليس له ان يفسخ القسمة) هذا بخلاف ما اذا قام المشتري الشريك الذي لم يبيع بحيث يكون الشفع يفسخه لعدم وقوع العقد من قاسم فلم تكن من تمام القبض (قوله مع اللاب والوصى تسليما الخ) هذا اذا بيعت بمثل قيمتها وان بيعت بأكثر منها بالانتخاب الناس في مثله قبل حاز التسليم بالا حاز وقبل لا يجوز التسليم بالا جماع وهو الاصح كما في التبيين وفي البرهان وهذا اذا بيعت بمثل قيمتها فان بيعت بعين فاحش قبل يجوز التسليم لانه يفسخ نظرا وقبل لا يصح بالاتفاق وهو الاصح لانه لا يملك الاخذ فلا يملك التسليم كالاجني اه

### { كتاب الهبة }

(قوله لانه ليس بصريح فيها الخ) لا يضي عدم المراتك في حقها فينبغي أن يقال لان الجمل مراد به العارية والهبة فاذا قوى الهبة اعتبرت اذا لم ينو يحمل على ادناه ما هو العارية (قوله قال الله تعالى أو كسوتهم) وحده الاستدلال به على انه لا يملك ان الكفارة لاتأدى بالمنافع فكان تلك العارية مراد ادا قوله فيكون تفسير الماقبله يعني قوله داريت لك هبة (قوله فتكون عارية) أقول لانها محكمة فيها والهبة تحتملها وتحتمل تملك العين فيحصل المحتمل على المحكم



لا تصح الا بالاجاب والقبول (وتتم) عطف على تصح (بالقبض) قال الامام محمد  
 الدين ركن الحجة الاجاب في حق الواهب لانه تبرع فتم من جهة المتبرع امل في  
 حق الموهوب له فلا يتم الا بالقبول ثم لا ينفذ ملكه فيه الا بالقبض (الكامل)  
 الممكن في الموهوب والقبض الكامل في المنقول ما تناسبه وفي المقاربات ما  
 يقضى مفتاح الدار قبض لها والقبض الكامل فيها يحتمل القسمة بالقبضة  
 حتى يقع القبض على الموهوب بالاصاله من غير ان يكون شعبة قبض الكل وفيما  
 لا يحتمل القسمة بقسمة الكل (ولو) وصلته (شاغلا ملك الواهب لا مشغولا به  
 فتم) تبرع على قوله وتم بالقبض الكامل (بالقبض في مجلسه) أي مجلس  
 الجهة (بلاذنه) أي الواهب (وبده) أي بيد المجلس (به) أي يذنه (ولو نه) أي  
 نه الواهب الموهوب له عن القبض (لم يصح) القبض (مطلقا) أي في المجلس  
 وبده اذ لا بد من تملكه لانه يتعامله التصريح (في محضر) متعلق بقوله وتم بالقبض  
 والمراد به ان يكون مفرغا عن ملك الواهب وحقه واحترازه من جهة التبرع على الفضل  
 وغیره كما سألني (مقسم) أي تعلق به القسمة ولم يبق مشاها (ومناع لا يقسم)  
 أي ليس من شأنه ان يقسم عني انه لا يبق متغابا بعد القسمة أصلا كمن واحد  
 ودابة واحدة اذ لا يبق متغابا بعد القسمة من جنس الانتفاع الذي كان قبل  
 القسمة كالبيت الصغير والحمام الصغير والثوب الصغير (لا) أي لا يتم بالقبض  
 (فيما) أي مشاع (قسم) أي من شأنه القسمة كالارض والثوب المنذوع ونحو  
 ذلك (ولو) وصلته أي ولو كانت الجهة (لشركه) أي لشرك الواهب لان القبض  
 الكامل لا يتصور فيه (فان قسمة) أي أقرز الجزء الموهوب المشاع (وسله) أي  
 الموهوب له (تمت) الجهة لان تمامها بالقبض وعندده لا يشوع فيه ولو سلمه شاعها  
 لا يملكه حتى لا ينفذ تصرفه فيه فيكون مضمونا عليه وينفذ فيه تصرف الواهب  
 ذكره قاضيان (كلين في خرع ووصف على غنم وزرع وغسل في ارض وقرع على  
 غنم) هذه نظائر المشاع لا أمثلها الا لا يشوع في شيء منها كنها في حكم المشاع حتى  
 اذا فصلت هذه الاشياء عن ملك الواهب وسلمت مع غيرها كافي المشاع (بخلاف  
 دقيق في برودهن في مسم ومن في لبن حيث لا يصح أصلا) أي سواء أفرزها  
 وسلمها أولا لان الموهوب في حكم المقدم وسرمان الخنطة استخالت وصارت دقيقا  
 وكذا غيره اوبعد الاستخالة فهو من آخر على ما عرف في القسمة بخلاف المشاع  
 فانه حصل للكل حتى يجوز بيعه لكن لا يمكن تسليبه فاذا زال المانع جاز (وتتم)  
 عطف على قوله فتم القبض وتبرع على قوله ولو شاغلا ملك الواهب لا مشغولا  
 به (في متاع في دار وطعام في جراه اذا سلمه لم يافم ما بخلاف العكس) يعني  
 لو وهب متاعا في داره او طعاما في جراه وسلمهما إلى الدار والجراه عافم ما بصحت  
 الجهة في المتاع والطعام ولو وهب دارا وفيها متاع الواهب وسلم الكل إلى الموهوب  
 له او وهب جراه او طعاما الواهب وسلم الجراه لا تصح الجهة والاصل ان الموهوب  
 متى كان مشغولا بملك الواهب عني التسليم فيمنعه الجهة ومتى كان شاغلا لا يمنع  
 التسليم وتصح الجهة في الفصل الاول الموهوب شاغل لا مشغول وفي الثاني

(قوله من غير ان يكون يتبع قبض  
 الكل) اقول يعني ان قبض بعض ما يقسم  
 في ضمن الكل لا يفيد الملك حتى لو وهب  
 نصف دار غير مقوم ودفع الدار اليه فباع  
 الموهوب له ما وهب له لا يجوز بيعه بمنزلة  
 من باع حصة لم يقبضها (قوله ذكره  
 قاضيان) اقول وقال محققه ذكره صاحب  
 رحمه الله انما يتعد الملك به اذ بعض  
 المشاع زعمهم انه وسبب ان الجهة  
 القاسمة تنفذ الملك بالقبض وبقي به  
 (قوله وتم في متاع في دار وطعام في جراه  
 اذا سلمهما بما فيهما) هذا ليس بشرط  
 لان تسليم الموهوب دون ما هو فيه يصح  
 أيضا كما نقله شارح الجمع عن المحقق  
 (قوله في الفصل الاول الموهوب شاغل)  
 وقع في بعض النسخ شاغلا غنم كان  
 واحدا رابقي خبر ما روي عن كونه على  
 قلة لا يصح هنا قوله بعد لا مشغول

(قوله الا اذا وهب المتاع والطعام فقبض الكل) اقول المحصر منع لانما انفرغ الموهوب عن ملكه وقبضه الموهوب له ملكه لزوال المانع وهذا كما ذكر فيما تقدم من جهة الفرض ونظائره (قوله اذا قبض الموهوب بذاته) بخالفنا قدمه فلا يشترط الاذن صريحا في مجلس الجهة فتنه المطلق الحسن ٢١٩ (قوله يصح في صحبها بالقبضة) اقول القسمة

أن يتخلل بين الجهة والموهوب له ويقول اقتعه كافي للمانية (قوله الجهة الفاسدة تفيد الملك بالقبض) اقول فهي كالمية القصبة في اشتراط القبض لا فائدة للملك لكنها معذونة بالقسمة فلا كافي به الموهوب له حكم ما صرح به المستفت وسند كرهنا عن العدة واقول في المطلق ضمان القاسدة بهلا كها تامل اذا شئت انه قابض بلذن الواهب لاهل وجهه معاوضة فلا أقل من كون الجهة حادثة امانته في يد الموهوب له هبة فاسدة لتساقط الملك الموهوب له على قبضها وبعبارة ان يقال بل على اختلاف الادل فلا يحكم بالقبض ان يجرى القبض والتلف في يده اللهم الا ان يكون قد ائتمنها بمسته اولم يكن الملك اذن بالقبض صريحا فليأمل (قوله وبه يعني ككذا في الفصولين) ونصه وفي فوائده بعض المشايخ الجهة الفاسدة تفيد الملك بالقبض وبه يعني ثم اذا ثبت الملك هبل يثبت ولان الرجوع للواهب فيما اذا وهب هبة فاسدة لذى رحم محرم منه قال أي ذلك القبض الى آخر ما قاله المستفت قلت وقد ذكر العاصي قبل هذا ما وفقه بقوله منها أي صور الجهة الفاسدة اذا وهب لثنين شيئا يحصل القسمة فاذا قبضها ثبت الملك له ما قبل القسمة ويكون مغفونا عليه ما وهب هذا ذكر في الفتاوى الصغرى وقال وبه يعني اه ثم قال العاصي عقبه وذكر في العدة الجهة الفاسدة معذونة بالقبض اما لا يثبت الملك للموهوب له بالقبض

الموهوب متحول بملك الواهب وهذا لان المظروف يشغل القطرف واما القطرف فلا يشغل المظروف (الا اذا وهب المتاع والطعام) ايضا فقبض الكل باذنه تعصم في الكل يعني لو وهب الدار ولم سلم حتى وهب المتاع او وهب الخراب ولم سلم حتى وهب الطعام ولم سلم الكل بحيث الجهة في الكل لانه اذا سلم الكل جله صار كانه وهب الكل جله بخلاف اذا تفرق التسليم وانحطال باذنه لانه ان لم ياذن له بالقبض فقبض ضمن لانه افسد ملك غيره كذا في الكافي (وبنوب القبض في المجلس مناب القبول) يعني اذ اذعوا لا يلجأ من الواهب فقبل قبول الموهوب له العقد اذا قبض الموهوب باذنه بحيث الجهة لان القبض في المجلس دليل القبول (ثم ان القبض في المجلس هل يحصل بالقسمة بين الموهوب له والموهوب اختف فيه المشايخ) حتى قال الامام ابو الهيثم قبض عند محمد لا عند أبي يوسف (والخاتمة ان يصح في صحبها) أي الجهة (بالقبضة لا فاسدها) كذا في الفتاوى الظهيرية (وهب دارا بمتاعها وسلمها فاعتق المتاع بحيث في الدار) اذ بالاشتقاق ظهر ان يذهب في المتاع كانت به غصب وصار كالو غصب الدار والمتاع ثم وهب له الدار او اودعه الدار والمتاع ثم وهب له الدار فانه يصح (ولو وهب دارا وزرعها وصاحبها فاستحق الزرع بطلت) الجهة (في الارض) لا الارز مع الارض يحكم الاتصال كشي واحد فاذا استحق أحدهما صار كانه استحق البعض الشائع فيما يحصل القسمة فتقبل الجهة في الباقي كذا في الكافي قال صدر الشريعة القسمة هو الشروع المتأخر لا الشروع الطارئ كما اذا وهب ثم رجع في البعض الشائع أو استحق البعض الشائع بخلاف الرهن فان الشروع الطارئ مفسد وفي الفصولين ان الشروع الطارئ لا يفسد الجهة بالاتفاق وهوان يرجع في بعض الجهة شائعا اما الاستحقاق فيفسد الكل لانه مقارن لما ذكره شيخ الاسلام ابو بكر في هبة المخط اقول ههنا صور الاستحقاق من أمثلة الشروع الطارئ غير صحيح وأصح ما في الكافي والفصولين لان الاستحقاق اذا ظهر بالينة كان مستندا الى ما قبل الجهة فيكون مقارنا لها لا طارئا عليها (الجهة الفاسدة تفيد الملك بالقبض وبه يعني) كذا في الفصولين (وبل القرب بالرجوع فيها) أي في الجهة الفاسدة يعني اذا ثبت الملك فيها بل يثبت ولان الرجوع للواهب فيما وهب هبة فاسدة لذى رحم محرم منه قال بعض المشايخ كانت المستمثلة واقعة الفتوى وقررت بين الجهة الفاسدة والقسمة وأثبت بالرجوع وقال الامام الاسترشي والامام محمد الدين هذا الجواب مستقيم أما على قول من لا يرى الملك بالقبض في الجهة الفاسدة فظاهره وأما على قول من يرى فلان المقبوض بحكم الجهة الفاسدة مضمون على

هو المختار اه (قلت) وقد اختلف التجميع في ثبوت الملك بالقبض في الجهة الفاسدة وكان هل المستفهمه الله تعالى ذكر التجميع اه (قوله) اما على قول من يرى فلان المقبوض بحكم الجهة الفاسدة مضمون بحكم الجهة الفاسدة مضمون لا يكون متبعا للاعلى اقول بعدم الملك والا فكيف يكون مال الكا وضامنا فماذا كرم استقامة الجواب فيه يظهر على اطلاق قوله ان المتبني به اعادة الملك بالقبض فيما وهب له هبة فاسدة

(قوله) حيث كانت له الفرار الحظ والفرار من الحق (الحق) القول هذا وان كان مستحق عنه بما حال على معرفته لئلا كان ظاهر قوله حيث كان هذا الحق متناولا لظرف والمظروف عارت غير ما تقدم لانه فيما تقدم نص على المظروف قطعاً بخلاف ما هنا (قوله) وتم حبة مامع الموهوب له بلا قبض جديد) فان قلت هذا طاهر الا فيما اذا كان في يده بطريق الوديعة فانه مشكل لكونه بديداً لما كانت تباينة عن في الخط فكيف ينوب ٢٢٥ هذا القبض عن قبض الحب قلنا هذا المالك حكمية والتابض حقيمية

فما عتبرنا من ذلك فافضل اقامة مقام يد المالك حكماً مادام عاملاً له وبعدها لم يسر عامل له فاعتبر الحقيقة (قوله) أو أمانة) يعني كالمستأجرة ثم لا يخفى انه لم يوف بعاقبته له المثل من العين المضومة كالغصب والرهن لكن اباد كرخلاف مما له ليس كسنة الحب فبما ذكره احتاج الى الاقتصاد عليه وان كانت مسئلة الامة اعم لشمولها العين المضومة ايضاً وما ذكر من الاصل يشير الى هذا (قوله) لانه وليه فشرط قبضه) اقول وهكذا وقع في التبيين ولعل حتى العبارة فلا تشرط قبضه قلنا مل (قوله) اذا كان معلوماً) اقول ولودا راسكتها الاب وصناعه فيها وعليه الفتوى كافي البرازية اوبسكتها غيره بلا جوة والا تم كالأب وميتا والابن في يدها وليس له وصي وكذا من يورثه والعسدة في هذا كله كالحبة كافي التبيين (قوله) وهبت دارها من زوجها وصي ساكنة فيها مع الزوج جاز) كذا في البرازية قلت لانها وما في يدها في يد الزوج فلم يكن يدها مافهم قبضه اه لكن نقل في الذخيرة عن المتن عن ابي يوسف لا يجوز رجل ان يهب من امرأته وان يهب زوجها أو الاجنبي داراً ومساكنة سكان فيها وكذلك الامة لولد الكبير لان يد الواهب تاتية هل آثار اه (قوله) وتم ما وهب اجنبي له) أي الطفل بقبضه قال في

ما تقرر فاذا كان مضموناً بالقبض بعد الهلاك كان مستحق الرد قبل الهلاك فلو كان الرجوع والاسترداد (قال) وهبت لك هذه الفرارة الحظ والفرار من الحق (الحق) القول هذا وان كان مستحق عنه بما حال على معرفته لئلا كان ظاهر قوله حيث كان هذا الحق متناولا لظرف والمظروف عارت غير ما تقدم لانه فيما تقدم نص على المظروف قطعاً بخلاف ما هنا (قوله) وتم حبة مامع الموهوب له بلا قبض جديد) فان قلت هذا طاهر الا فيما اذا كان في يده بطريق الوديعة فانه مشكل لكونه بديداً لما كانت تباينة عن في الخط فكيف ينوب ٢٢٥ هذا القبض عن قبض الحب قلنا هذا المالك حكمية والتابض حقيمية فما عتبرنا من ذلك فافضل اقامة مقام يد المالك حكماً مادام عاملاً له وبعدها لم يسر عامل له فاعتبر الحقيقة (قوله) أو أمانة) يعني كالمستأجرة ثم لا يخفى انه لم يوف بعاقبته له المثل من العين المضومة كالغصب والرهن لكن اباد كرخلاف مما له ليس كسنة الحب فبما ذكره احتاج الى الاقتصاد عليه وان كانت مسئلة الامة اعم لشمولها العين المضومة ايضاً وما ذكر من الاصل يشير الى هذا (قوله) لانه وليه فشرط قبضه) اقول وهكذا وقع في التبيين ولعل حتى العبارة فلا تشرط قبضه قلنا مل (قوله) اذا كان معلوماً) اقول ولودا راسكتها الاب وصناعه فيها وعليه الفتوى كافي البرازية اوبسكتها غيره بلا جوة والا تم كالأب وميتا والابن في يدها وليس له وصي وكذا من يورثه والعسدة في هذا كله كالحبة كافي التبيين (قوله) وهبت دارها من زوجها وصي ساكنة فيها مع الزوج جاز) كذا في البرازية قلت لانها وما في يدها في يد الزوج فلم يكن يدها مافهم قبضه اه لكن نقل في الذخيرة عن المتن عن ابي يوسف لا يجوز رجل ان يهب من امرأته وان يهب زوجها أو الاجنبي داراً ومساكنة سكان فيها وكذلك الامة لولد الكبير لان يد الواهب تاتية هل آثار اه (قوله) وتم ما وهب اجنبي له) أي الطفل بقبضه قال في

الاشياء والنظر الا اذا وهب له اعي لا تقع له وتلقه مؤنثه فان قوله باطل وورد في الواهب حكماً في الذخيرة (قوله) وقبض زوجها لها في الصغيرة) اقول لا يخفى عدم معرفته فقد الصغر من المثل لكنه لما كان المصنف في الامة للصغير استثنى عن ذكره (قوله) ولكن بعد الزفاف) اقول ولا يشترط ان تكون عن مجامع مثلها في الصحيح كافي التبيين

(قوله أى لم تجز الهبة للعمل) أقول وهذا بخلاف الوصية لأنها لا يشترط فيها القبض لكونها تأتلف بمضافاتها لمّا صدق الموت ولا يقال الولي يقوم مقامه في قبض الهبة لأنه غير مقترق قبل الولادة (قوله أى يجوز فيه درهم صحيح لرجلين) أقول هذا على الصحيح وقال بعض المناجح وجههم الله لا يجوز لأن تصفية الدرهم لا يضر فكان مما يحصل القسمة والصحيح أنه يجوز به قال الامام أبو الحسن على السمدى ومنس الأئمة الحلواني وجههم الله تعالى لأن الدرهم الصحيح لا يكره عادة فكان مما لا يحتمل القسمة حتى لو كان من الدراهم التي تكرر عادة فلا يضرها الكسر والتبعض كانت بغير زيادة المشاع الذي يشمل القسمة فلا يجوز كما في الغناية (قوله فتعطل ويرد مطلقكم) يعني أهل دار الحرب أن تدخل فيها (قوله ولو وهبه سدخوله فيها لم يجز) يعني لا ملكه وهي عبارة في باب استيلاء التمار (قوله وكذا يجوز هبة النائم إلى آخر الباب) أقول فيها تقدم غيبته عن هذا فتأمل والله الموفق

### (باب الرجوع فيها)

(قوله خبر جرح من كان ذارحم وليس بمجرح) يعني من التسبب والاغلاخ من الرضاخ لو كان ابن عم هو جرحه لكن لا ينسب

منه (ولم يجز هبة الجبل) لكونه وصفا للامة لا اتصاله بها بغير زلة أطرافها (ولاه) أى لم تجز الهبة للعمل وإن جاز لا لقرارة إلهين سيما حالها وسياق بيانه في الاقراران شاملا لله تعالى (مع هبة اثنين دار الواحد) لأنهما لما حاجته وهو قد قبضت بالاشيوع (وهكس) وهو هبة واحد لاثنين (لا) أى لا تصح لانها هبة النصف من كل واحد فيلزم الشيع (كسند في عشرة فعل غيبين) فانه لا يجوز لأن التصديق على التي هبة فلا يجوز للشيع (ومع هو) أى تصديق عشرة (وهبتاهي فقيرين) لأن الهبة للفقير صدقة والصدقة ينبغي حياضه الله تعالى وهو واحد والفقير نائب عنه بخلاف الهبة (وهي نصف الدار وسلم الباقي لم تجز ولو وهبه) أى الباقي (قبل التسليم) وسلم الكل جلة (صحت في الكل) لأنه إذا سلم الكل جلة صار كأنه وهب الكل جلة بخلاف ما إذا تفرق التسليم (هبة دارم ثمن فرائد قبض القبض) متعلق بالهبة (يجوز) يعني إذا اشترى دارا قبض أن يشترى بها لا يخرج حازن الهبة لما عرف أن التصرف في المعاري قبض يجوز (كذا) أى يجوز (هبة درهم صحيح لرجلين) لأنه هبة مشاع لا ينقسم وإنما قال صحيح لأن الغشوش في حكم العروض كما عرفت فكون مما قسم فلا يصح هبة لرجلين للشيع (معه درهمان قال لرجل ومعت لك درهمان ما أن استويا) أى قدرا (لم تجز والاحازن) والفرق أن الهبة في الوجه الأول تتوارث أحدهما وهو مجهول فلا يجوز وفي الثاني تتوارث قدر درهم منهما وهو مشاع لا يحتمل القسمة فيجوز (و) يجوز أيضا (هبة آتي متريد في دار الاسلام لطفه) لأن يد المولى باقية عليه حكما لقيام به أهل الدار عليه فمع ظهوره بملكهم أن يدخل فيها ولو وهبه بعد دخوله فيها لم تجز وقدر في باب استيلاء الكفار (و) كذا يجوز (هبة الساعدون العرصة إذا أذن له) أى للمووب له (الواهب في نفسه و) هبة (أرض فيأزرع دونه) أى دون الزرع (أو غل فيها تمردونه) أى دون الثمر (إذا أمره) أى الواهب المووب له (بالخصاد) في الزرع (والجذاد) في التمر لأن المانع للعبور الاشتغال بملك المولى فإذا أذن المولى في النقض والخصاد والجذاد وفعل المووب له زال المانع فجازت الهبة

### (باب الرجوع فيها)

(مع) أى الرجوع (في أجنبي) أراد به من لم يكن ذارحم محرم معه يخرج من كان ذارحم وليس بمجرح ومن كان مجرحا وليس بذى رحم ولذا قال (ومعنه) المحرمية بالقرابة واحترز عن المحرمية بالنسب كالأب والابن والامهات والاخوة والاخوات من الرضاخ ومن المحرمية بالمصاهرة ككاهنات النساء والى نائب وأزواج البنين والبنات وقال الشافعي لا رجوع فيها لقوله صلى الله عليه وسلم لا يرجع الواهب في هبة إلا بالولد فيما يجب لولده ولنا ما روي من قوله عليه الصلاة والسلام الواهب أحق بهبته ما لم يقب منها أى ما لم يمرض والمراد بحق الرجوع بعد التسليم لأنها لا تكون هبة حقيقة قبل التسليم والمراد بما روي أن لا يتردى الرجوع بلا قضا ولا رضا إلا بالولد إذا احتججنا إلى ذلك فانه يتردى لا أخذ لما حجة إلى الاتفاق ومعنى ذلك رجوعنا نظرنا إلى الظاهر وإن لم يكن رجوعا حقيقة

(قوله ذكر الأول بقوله ومنه المهرية بالقرابة) أماده ليرتب الموانع على بعضها وليد كروجهه (قوله زيادة متصلة) أحترز به عن المتصلة كالولد والأرض والقرابة ثم يرجع في الأصل دون الزيادة لا مكان الفصل كما في التبيين لكن في الخاتمة قال أبو يوسف لا يرجع في الأم حتى يستحق الولد اه (قوله كنهه وغرس) المراد إذا كان يوجب زيادة في الأرض وإن أوجب في بعض الأرض لكبرها بحيث لا يعدمه زيادة فيها كلها المنع في تلك القطعة فقط كما في التبيين وإنما يوجب زيادة أصلا لا يمنع الرجوع فشيئ لما في الخاتمة وسعدا فشيئ الموهوب له في بيت الضميمة التي تسمى بالفارسية كاشانه تصور التفسير كان الواجب أن يرجع في هبة لأن مثل هذا بعد نقصاناً ولا بعد زيادة اه (قوله وعرض أصناف الثمار) أقول ويشترط أن لا يكون بعض الموهوب (قوله لجرمان التوارث بينهما) لا هب وجلان) العطف للتفسير فالعنى أن التوارث بينهما يكون في حالة عدم هب البطلان (قوله وضابطها أي ضابط الموانع حروف دمع خزقة الخ) كان ينبغي أن يذكرها على ترتيب الحروف فتأتي المناسبة في معناها ولا يقال في من الموانع الفقرة السابقة أنه لا يرجع في الهبة لفقرها لأنها صدقة

على أن هذا الحكم غير محتمل بالهبة بل الأب إذا استأجره من ماله استأجره لو غائباً كاذكر في باب النفقات قال صدر الترتيبه ونحن نقوله أي لا ينبغي أن يرجع الأولاد فإنه يملك الحاجة فتوهم بعض الناس من قوله ونحن نقوله أنه أن الأب أن يرجع فيما وهب لانه عندنا لا يتصل مطلقاً وهو موهوب باطل فمتوهمنا المتصلة عن قوله فإنه يملك الحاجة فإن مراده ما ذكرنا حتى لو لم يصح ليجزله إلا نحن مال أبه فإن ما توهموا من أن يتصل به علمنا لكفاضاً وغيره من قرابة الولاد من جهة الموانع (كما في الأم والأعمام) وإن علواً والأولاد وإن سفهوا والأخوة والأخوات وأولادهما وإن سفهوا والأعمام والأعمات والأخوال والأخوات (فقط) فإن أولادهم ليسوا بصغار كما في كتاب النكاح ثم أموانع الرجوع في الهبة تسبعت ذكر الأول بقوله (ومنه المهرية بالقرابة) ووجه كونها مائة أن المقصود هو صلة الرحم يحصل بها فانه واجبة في المحارم وكل عندنا قد مقصوده يلزم ذكر الثاني بقوله (وزيادة متصلة) عطف على قوله المهرية بالقرابة (كنهه وغرس ومن) ووجه كونها مائة أن الرجوع إنما يصح في الموهوب وإن زاد عليه غيره فله الرجوع فيها والفصل غير ممكن ليرجع في الأصل لا الزيادة فاستتم الرجوع أصلاً ذكر الثالث بقوله (وموت أحدهما) أما إذا مات الموهوب له فلان الملك قد انتقل إلى الورثة وأما إذا مات الواهب فلان النص لم يوجب حتى الرجوع إلا الواهب والوارث ليس بواهب وذكر الرابع بقوله (وعرض) فإن حق الرجوع في الهبة كان خلال في مقصوده وقد علم ذلك بوصول العرض إليه (أنصف الثمار) أي إلى الهبة بأن قال خذ عرض هبتك أو بدلا عنها أو عاقلتها أو مكانها فقبض لم يرجع فهو موهوب وعرض ولم ينصف يرجع كل جهته مطلقاً أي سواء كان العرض من الموهوب له أو الأجنبي بأمر الموهوب له أو لأن العرض سلم له فلم يبق حتى الرجوع وهكذا ليس للأجنبي العرض الرجوع في عوضه لأنه متبرع عن الموهوب له لا إسقاط حتى الرجوع عليه وذلك جائز ولا يرجع العرض على الموهوب له إذا كان غير أمر لأنه متبرع وكذلك إذا أمره إلا إذا قال عرض عني على أتي ضامن كذا في الأيضاح وذكرنا خمس بقوله (وخرجها عن ملكه) فإن تبدل الملك كتبدل النص وقد تبدل الملك كتبدل السبب وذكر السادس بقوله (والزوجة) فإنها نظيرة القرابة بالمهرية في التواصل دليل جريان التوارث بينهما لا هب وعلان فكان المقصود الصلة وقد فصل (وقت الهبة) حتى لو وهب لأمراة ثم تكهها أن يرجع فيها ولو وهب لامراة ثم أبانها فليس له أن يرجع لعدم العلاقة بينهما في الأول وقت الهبة ووجودها في الثاني وقتها وذكر السابع بقوله (وهلاك الموهوب) فإنه إذا هلك فنذر الرجوع فلما دعى الموهوب له المالك صدق بلا حلف كذا في الكافي (وضابطها أي ضابط الموانع) (حروف دمع خزقة) ما أخرجهما قبل

ومانع عن الرجوع في الهبة • بإصاحي حروف دمع خزقة

فالدال الزيادة والميم موت أحدهما والصير الموضع وأخاها خروج عن الملك

والإله الزوجية والنفاء القرامو العام لهلاك وانخرق الطعن وانحازق السنان  
فكانه شبه الذم بالسان (وهب لانيه واجني هذا اقتضاه) أي الإيج والاجني  
العبد (له) أي القواهب (الرجوع) في نصيب الاجني لأن الله سبحانه في حق  
لكون العبد بالما لا قسم ولا مانع من الرجوع بخلاف الاخ فان القرامه في مائة  
عنه (وهب لرجل شأ وقبضه) أي الرجل التي (قوبه) أي الرجل التي (لا) آخر  
ثم رجع الثاني أو رده عليه فلا زل الرجوع فيه (لأن الموهوب لما عاد إلى الثاني  
بالرجوع لا يسبب جديد كان للأول الرجوع فيه (ولو تمسك في الثالث على  
الثاني) أن كان فقيرا (أو ياهه منه) أن كان غنيا (لم يرجع الأول) لأن هذا ملك  
جديد لعوده إليه بسبب جديد وحق الرجوع لم يكن ثانيا في هذا الملك فلا يرجع  
كذا في المحيط (لم يرجع في استحقاق نصفها) أي نصف الهبة والمراد الموهوب  
(نصف عوضها) لأنه لم يدفعه إليه إلا لملكه الموهوب كله فإذا كان بعينه رجوع  
عليه بشدة كثير من المعاولات (لا في استحقاق نصفه) يعني إذا استحق نصف  
المعوض لا يرجع شيء (حتى يرد ما بقي من المعوض) لأنه يصلح عوضا عن الكل  
ابتداءه بالاستحقاق ظاهره لا عوض الا هو فيكون غير الان حقه في الرجوع لم  
يسقط إلا لملكه كل المعوض ولم يعلم فان شاء رده ما بقي ورجع في الكل وإن شاء  
أسلم ما بقي ولم يرجع شيء بخلافه إذا كان المعوض مشروطا لانه انتهت تمام  
فوزع البذل على العبد فإذا استحق نصفه يرجع بما يقابل من المعوض كذا  
في الاسرار (ولو عوض نصفه رجع بغير عوض) لأن التعويض مانع فلا يوجد  
في النصف بمتن بقدره (ولو أعطاه أو لم يسبح رجوع في النصف) لأن له الرجوع في  
الكل في البعض أولى ولا يمنعه بيع النصف (وذا) أي الرجوع انما يصح بحيث  
يؤخذ الموهوب من يد الموهوب له (بتراض) من الطرفين (أو حكم قاض) لأن  
الرجوع في الهبة يختلف فيه فمنهم من رأى ومنهم من رأى وفي أصله وهي لأن  
الواهب أن طالب بعينه الموهوب له عن ملكه وفي حصول المقصود وعنده خفاء  
أذن الخبر أن يكون مراده الثواب والتوافع في هذا لا يرجع لحصول مقصوده  
ومن الخبر أن يكون مراده المعوض فعلى هذا يرجع فلا بد من الفصل بالزيادة أو  
القضاء (فرض اعتناق الموهوب) أي اعتناق الموهوب له العبد الموهوب (بعد  
الرجوع) متعلق بالاعتناق (قبل القضاء) لأنه لا يخرج عن الملك الموهوب له إلا  
بالقضاء فمعه اعتناقه قبله (ولم يضمن) أي الموهوب له (ببلاكه) أي الموهوب بعد  
الرجوع وقبل القضاء (بعد المنع) عن الواهب لقيام ملكه فيه وكذلك إذا ملك في  
يده بعد القضاء لم يضمن لأن أصل قبضه لم يكن موجبا ضمانا للمعوض عليه  
وهذا هو أصله واستدامة الشيء معتبرة بأمله (ولكن) ضمنه (أي يملكه  
(بعد القضاء والمنع) أي منه بعد القضاء وطلب الواهب فان الموهوب حيث شذ  
تكون مائة عند الموهوب له وانع بعد الطلب وجب الضمان في الامانة (ومع  
أحد هما) عطف على قوله براض أي الرجوع براض أو حكم قاض (فرضه بعد  
الهبة من الأصل واعادة الملك القديم) لاهية القواهب فلم يشر بقبضه (أي قبض

(قوله أي الرجل العبد) أراد بالعبد التي  
المذكور قبل في قوله وهب لرجل شأ (قوله  
أو ياهه منه أن كان غنيا) أقول لا يتقيد  
البيع بالتي (قوله يرجع بما يقابل من  
المعوض كذا في الاسرار) أقول موافق  
من المعوض بالمع قال علي بن الموهوب

(قوله وفي أصله وهي) مصل من وهي  
الميل إلى وهي إذا خفف وفي بعض  
النسخ وهاء هو خطأ كما في المغرب اه  
من حاشية التلخيص كتيبه صحيحه وهي

(قوله لقي سلطان الرجوع لما تم زال خاد الرجوع) اشتمل على مقدمه من قوله ولو هو لارائه ثم ايام اقل من ان يرجع مع زوال المانع وهو الرجوع واجب بانه يمكن ان يكون المراد بالمانع هنا الطاري بعد الحصة فيزواله ثبت الرجوع بخلاف المانع المتعارف كالصفة الزوجة ٢٣٤ (قوله بخلاف ما اذا اشترى عبد بالانبار الخ) فرق بين حصة الحصة

والبيع بانه يمكن ان المسمى ارميطين لا يطلع على حقيقة زواله فيحصل بقاؤها بخلاف زوال البناء واشباهه اذا زعم لقائه بعد زواله (قوله وطلبت بالشروع كما هو حكم الهبة) يعني فيما يمتثل القصة (قوله كالم تجزئته به) اقول الضعيف هبه راجع لفضل الاب لا ماضيه من تشبهه الشيء نفسه (قوله ويبع انتهاء الخ) اقول ويصح لو كان العوض اقل منها وهو من جنسها ولا يراد به ذكره البر حنبدى (قوله ويبع كبريا فقتصره الخ) كذا في قاضيان الا انه قال ويبع ثوبا فقتصره الخ ثم قال وفي الاما لا اذا غشيه او قصره فان يرجع في الهبة (قوله وجارية علمها الموهوب له القرآن الخ) مثله في الغائبة مع ذكر خلاف حيث قال الموهوب له اذا علم الموهوب القرآن او الكتاب او كانت انجسية فعلمها الكلام او شيئا من الحرف وما اشبه ذلك يجمع الرجوع في الهبة بدون الزيادة في الدين وعلى قول زفر تعليم الحرف وما اشبه ذلك لا يقع الرجوع في الهبة وعن محمد في المنتقى انه لا يبطل حق الواهب في الرجوع كما هو قول زفر وعن ابي حنيفة روايتان اه (قوله وكذا غرهب بعد ادخاله) حكاهما الزبلي عن المتقي عندهما وعندنا يوسف لا يقطع الرجوع لان الزيادة لم يحصل في الدين فصار كزيادة السعر والمساكن الرجوع يتضمن ابطال حق الموهوب

الواهب لان القبض انما يعتبر في انتقال الملك لا في عود الملك القديم (ومع) انه الرجوع (في الماشع) اقلل القصة (كصف دار وبيت) ولو كان هبة لما مع فيه (تلف الموهوب في يد الموهوب له فاستحق فخصم لم يرجع) على واهبه لانها عقد تبرع فلا يستحق فيه السلامة (قضى سلطان الرجوع لما تم زال) أي المانع (عاد الرجوع) بانه انه اذا بقي في الدار الموهوب بها وحل القاضي رجوع الواهب سبب البناء فهدم الموهوب له البناء وعادت الدار كما كانت فله ان يرجع فيها بخلاف ما لو اشترى عبد بالانبار ثلاثة ايام ثم علم العسيف مدة الانبار وحاصم المشتري المانع في الرد وحل القاضي حقه في الرد بسبب الجني في مدة الانبار وليس لان برده كذا في المصط (وهي شرط العوض هبة ابتداء) هذا اذا ذكره بكلمة على بان يقول وبيت هذا المبدل على ان تعوضني بهذا الثوب واما اذا ذكره بحرف اذما بان يقول وبيت لك هذا الثوب بعد هذا او بالفر درهم وقوله الاستحكون تمام ابتداء وانتهاء بالاجاع كذا في شروح الهداية وغيرها (فتبرع قطبها) أي الفاعدين (العوضين) لتكون كل منهما هبة (وطلعت بالشروع) كما هو حكم الهبة (ولم تجزئ هبة الاب مال مطلقه شرطه) كالم تجزئ هبته به (وبيع اتمها بقرب العيب وخيار الزوجة وتسقط الشفعة) كما هو حكم البيع هذا عندنا وعند زفر والشافعي يسع ابتداء وانتهاء لان العبرة بالعماني ولنا انه اشتمل على جهتين فيجمع بينهما ما يمكن علا بالشبهين فان قلت الهبة تخليص عين بالعوض والبيع تخليص عين بعوض فكيف يجمع بينهما واما التخليص لا يجرى فيه الشرط وكلمة على تعبد اشترطت فقلت قد عرفت ان معنى كونها تخليصا لا عوض كونها تخليصا لا بشرط عوض لا بشرط عدم العوض فلا ينافي كونه بعوضا وعرفت ايضا ان الشرط المتناهي للتخليص شرط فيه معنى الربا والتمار لا مطلق الشرط حتى اقول بانه يست هذا منسلك على ان يكون ملكا كمع البيع فيكون مانع فيه شرطا ابتداء نظر الى الصارعة حتى لا يصير كالبيع لا زما قبل القبض وشرطا بعيني العوض نظرا الى ما قبل الهبة حتى يوفرا احكام البيع حاله البقاء (وبع كبريا) اقتصره الموهوب له لا يرجع (فرق بر هذا وبين الفصل بان في القصار زيادة متصلة دون الفصل) كذا عند كافر اسلم في يد الموهوب له وجارية علمها الموهوب له القرآن او الكتاب او نحوهما (حيث لا يرجع الواهب في هذه الصور لان بالاسلام وتعلم القرآن ونحوهما حال زوال الموهوب فطل الرجوع) وكذا ترويه بعد ادخاله الموهوب له الى بلخ حيث يطل حتى الرجوع زيادة متصلة في قيمة الموهوب (تصدق على غني) أي قال لقي

له في الكرام مؤنة النقل فطل بخلاف نفقة العبد لانها بيد وهو المنفعة والمؤنة لا يبدل اه وفي الثانية تصدقت قبل في الرجوع على صفة التبرع حيث قال وهب شأله حل ومؤنة سيد ادخله الموهوب له الى بلاد اخرى لا يكون للواهب ان يرجع في الهبة قبل هذا اذا كان قيمة الهبة في المكان الذي انتقل اليه اكثر وان استوفى بمقتضى المكانين كان للواهب ان يرجع في هبته اه (قوله تصدق على غني لا يرجع) اقول ذكر الزبلي ما يقاس به الرجوع في الصدقة على النبي

(قوله واعترض الزباني على قولهم) أقول اعترضه على الكثير وإجاب العيني عن التكرار بقوله قلت لا يلزم التكرار أم لا لأن قوله على أن يرد عليه شأنها بالاستلزام أن يكون عوضا لأن كونه عوضا غامضا بالفاظ مخصوصة فيكون ردوا لا يكون عوضا لعدم الإلزام وأما قوله أو يردونه شيئا منها صريح بالموضوع ولا شك أنها ٢٢٥ متفيران أنه فهذا أو بما قاله المصنف رحمه الله استقامت عبارة الكثير (قوله لا يجوز الإبراء حسن الذين بشرط الإنكان الخ) أقول هذا قد تقدم فيما يتعلق بالشرط الفاسد والمراد بالإنكان الخلل والفساد لا ما سيكون (قوله العمري أن يحصل دأره لا تخرومة محرمه وإذا مات يرد عليه الخ) قال في شرح الله مع وهي هيئة شيء مدعى عمري المدعى له أو لو لم بشرط أن يعود إليه أو إلى ورثته إن مات المدعى فهو له أنه فقول المصنف مدعى هو مع أن يرجع فيه إلى الواجب أيضا

(كتاب الأجرأة)

(قوله وشرا عاقله بثلث ثمنه عوض) فيه تأمل لأن الأجرأة الشرعية هي المصحة التي عرفها الله المذهب بأنها عقد على منفعة معلومة بتبدل معلوم والفسادة ضد الشرعية فلا بد له أن يعرف الشرعية سواء فسدت بشرط مقارن أو شوبع أصلي فدهوا بشوا تعرف الشرعية الفاسدة غير مصابة ويرد هذا إليه مبدأ كلامه وقوله بثلث ثمنه إذا تخلى الغير معلوم ولو تقيده بالمال معلوم في قوله حسن أو من إذا لم يكن لغيره معلوم فأنما وروعة وقد رددت هذا دفعه وظل يزيد به قوله وأركان تعريه إلا أنهم لا يعرفون إلا الحقيقة الخاصة بالشرعية قال شمس الأئمة أنه رخص في بسوطه لا بد من إعلام ما يرد عليه عقد الأجرأة على وجه يتطابق مع المناقضة بين المدة والمسافة والعمل ولا بد من إعلام البدل وكذا في سائر العقود حتى قال في

تصدقت عليك بهذه الدراهم (أو هو بغير) أي قال له ويملك هذه الدراهم (لأرجح) اعتبارا للفظ في المسئلة الأولى ولقضى في الثانية ذاك الكافي (فصل) وهو أم لا جملها أو على أن يردعه عليه أو يستوفيه أو يستوفيه ما هو وهو دار أو تصدق جاعل أن يرد عليه شأنها أو يردعه (في الحصة والصدقة شأنها) نعمت أي الحصة لأنها لا تنقطع بالشرط الفاسد كالمهر والى معنى أنه عليه وسلم أجاز المدعى بطلان الشرط كجائز (وبطل الاستثناء) أي استثناء الجمل لأنه غاي بطلان الجمل الذي دخل فيه العقد وقد عرفت أنه الجمل لا يجوز فلا يجوز استثنائه أيضا (و) ظل (الشرط) لخاصته معقضى العقود وشروط الملك مطلقا فإذا اعتبر الشرط المذكور فقدت به أوجه وبساقى الإطلاق واعترض الزباني على قولهم أو يردونه شيئا منها بأن المراد به إما الحصة بشرط الدوس فهي والشرط جائز أن فلا يصح قوله بطل الشرط وإن أراد به أن يردونه شيئا منها المعنى المدعى فهو وتكرار محض لأنه ذكره بقوله على أن يرد عليه شأنها أقول لمختار الشئ الأول قوله فهي والشرط جائز أن مذهبنا ولا يجوز إذا كان الدوس معلوما كما عرفت من المباحث السابقة وصرح به بعض شراح الهداية وكذلك الحال في الصدقة (أعني جملها أو بهما) نعمت الحصة في الأم لا الجنب لم يبق على ملكه فلم يكن الوهب من مخرجات الواجب (بمخلاف التدبير) يعني دبر جملها أو بهما لم يصح الحصة لأن الجمل بقي على ملكه لا يجوز تعليق الإبراء من الدين بشرط الإنكان أي بشرط كاش (فقره) لا بد منه إذا جاء عقد فانت برى عنه أي من الدين (ظل) أي الإبراء لأنه تعليق بشرط محض (ولو قال) لا بد منه (أن كان في ذلك دين أرباك عنه وله عليه ديون مع) الإبراء لأنه تعليق بشرط كاش فيكون تخيرا (أجاز العمري لأزرقى) العمري أن يحصل دأره لا تخرومة محرمه وإذا مات يرد عليه بضم التلحيد ويبطل الشرط وأزرقى أن يقول من قبله فهي لك ويكره عليه كامله أم لا في زمان وهو من الارتباب وهذا الانتظار كأنه ينظر موعده فلا تصح لعدم التمسك في الحال وقال أبو يوسف نعم الرقي أيضا بناء على أنه تعاقب الحال واشترط الاسترداد بعد موته عند فيكون التراجع مضيا

(كتاب الأجرأة)

لما فرغ من مباحث تملك العين بلا عوض شرع في مباحث تملك المنفعة بعوض فقال (هي) لغة فعله أن أجبر من باب طلبه وشتر باسم الأجرأة وهي ما يبيع على من كراهه الأجرأة بغير شرط أو بغير ثمن (وأنما عدل عن قوله بثلث ثمن معلوم بعوض كذلك لأنه كان تعريفه للأجرأة الصحيحة لم يكن مانعا لثأله الفاسدة

در في البداع إذا كانت الجاهة المنفعة إلى المازعة منعت من التسليم وأتم فلا يحصل المقصود من العقد وكان المقدع حاشا به فهذا كان قوله والمخير هنا تعريف للإهم غير مسلم لأنه لا يصح في الحقيقة بالجملة أن تصدق تسليم المشاع الأصلي وعدم علم البدل فلو وجد العقد وكان حاشا كما قاله في الدائم فلا معنى للدول من كلام الله المذهب رحمه الله



(قوله أو وبذلك علمنا) أقوله هذا ولا يصح في ما أراد القدر على المنافع لما قال في البرهان وكذا يعني لا تتعقد بأجرة متعقدها  
 لأشياء معدومة وإنما يجوز ما أراد القدر على العيب ٢٢٦ ولم يوجد قيل تتعقد لأنه أقي بالمقصود من إضافة الأجرة إلى العيب  
 اه وفي الحاشية قولنا لا يجوز ذلك متعده

بالشرط العاصد والشبوع الأصلي وإن كان تبرعاً فلا يلزم بكس تعقيب المدفع  
 والعرض بالمعومة معها وما احتد بها تعريف للأع كان كعربى البيع كان  
 كدك (عبر أودين أو فسخ) الأولان ظاهران وأما الثالث فمفسد وقضيه  
 ر وتتعد بأجرتك هذه الدار شهر ربكدا أو وبذلك منافعها) يعني أن الأجرة تتعقد  
 بلطف الأجرة حتى لو قال لغيره أعتك هذه الدار شهر ربكدا وقبل الخصاط كانت  
 أجرة صحيحة أما العارية فلا تتعقد بلطف الأجرة حتى لو قال أعتك هذه الدار  
 عوض كانت أجرة فاسدة لا عارة فقولوا له وبذلك منافع هذه الدار شهر ربكدا  
 يجوز ويكون أجرة كذا في الغناوى الصغرى (واختلاف في انعقاد ما لفظ البيع)  
 ذكر شيخ الإسلام أن فيه اختلاف المشايخ وقال إذا قال الحر لغيره بعث نفسي منك  
 شهر العمل كذا فهو أجرة فوعن الكرخي أن الأجرة لا تتعقد بلطف البيع ثم رجع  
 وقال تتعقد كذا في الخلاصة (ويعلم اللفظ ببيان المدة) طالبت أو هربت (كالسكنى  
 والزراعة مدة كذا) أى سكنى الدار أو الأرض أو زراعة الأرض مدة كذا (أو بيان  
 العمل كالصباغة والصبغ) والخياطة ونحوها (أو الإشارة) عطف على بيان أى  
 يعلم النفع أيضاً بالإشارة (كقول هذا الخيثة) ما النفع ليس بمشاوره لكن يعلم من  
 الإشارة أنه الفعل المنعوص (لا يلزم الإيجب بالعقد) أى لا يلزم بنفس العقد ولا  
 يجب تسليمه عينا كان أو دياراً بالعقد معاوضة واحد العوضين متعده فتحدث  
 شيئاً شأناً آخر مالاً ومقتضى المعاوضة المساواة من ضرورة التراضي في جانب  
 المتعده التراضي في البذل (بل يتجهل) بأن يعطيه قبل حلول الأجل فانه يكون هو  
 الواجب بالعقد حتى لا يكون له حق الاسترداد (أو شرطه) أى شرط نفسه حال  
 العقد فانه حقت يجب (أو الاستعفاء) أى استعفاء المتعده المتعده عليهم فأن الإيجب  
 حيث يجب أيضاً (أو يمكنه منه) أى من الاستعفاء فخرج على هذا بقوله (فيجب)  
 أى الإيجب (لذا رجعت ولم تكن) لو حوّل التمكن من الاستعفاء فاقوله (ويستحق)  
 أى لأجر (بالنصب) أى إذا غصبها غاصب من يده يسقط الأجر (لأنه لو غصب الأجر  
 للدار أو أرض لكان يوم وليلة لكل مره) والقياس أن يطالب بكل راحة  
 بحسب ما يتحقق له أجرة كما عرفنا لكنه يفتى إلى الخرج إذا لم يعلم حصته إلا بمقتضى  
 فخرج إلى ما ذكره (والخياطة ونحوها) أى لا يجوز طلب الأجر في هذه الصناعات  
 (ذا مخرج) أى من العمل لا لكل يوم وإن عمل في بيت المتاجر حتى إذا عمل في  
 بيت المتاجر ولم يفرغ من العمل لا يستحق شأناً الأجر على ما في الهداية والتحرير  
 وذكرنا المبسوطين والقوائد الطه بيرية والخيرة ونورج الجامع الصغير إذا  
 خاطب البعض في بيت المتاجر يجب الأجر له بحسبه حتى إذا سرق الثوب بعد ما خاطب  
 بعضه يستحق الأجر بحسبه (والخبرة) أى لا يجوز طلب الأجر للفرق في بيت المتاجر  
 (بعد أخراجه من التنوير فان استغرق بعده الأجر ولا غير) لما سأل في أن الأجر

هذه الدار شهر ربكدا ذكره في بعض  
 الروايات أنه لا يجوز وإنما يجوز الأجرة  
 إنما يثبت إلى الدار المتعده وذكر  
 الشيخ الأمام المعروف نحوه رزاد ما إذا  
 أعطت الأجرة إلى المتعده جاز أيضاً اه  
 (قوله واختلف في انعقاد ما لفظ البيع)  
 أقول جزم في البرهان شرح ما عاب  
 الرحمن بعدم انعقاد فقال لا يجب يعني  
 لا تتعقد بيع متعده الآن ببيع المدوم  
 باطل فلا يصح طلباً بلطف البيع والتبرع  
 اه وفي الحاشية قولنا لغيره بعث نفسك  
 متعده هذه الدار شهر ربكدا لا يجوز كما  
 لا يجوز ببيع متعده البعد شهر ربكدا اه  
 (قوله أو يمكنه من الاستعفاء) أقول  
 يعني في الأجرة الصغرى لما سأل في قوله  
 ويسقط الأجر بالنصب) أقول يعني  
 إذا غصب كل المدة وإن بعضه أفقده  
 يسقط انتهى وفي نسخ الأجرة بالنصب  
 اختلاف اه ويسقط الأجر بشرق  
 الأرض قبل زرعها وإن أسقطه آفة  
 مارية (مه الأجر ما فريته من عهد  
 لأنه قد زرعها أو لزعه أجرة من  
 المدة قطوبه وقدر أن يتمكن من زرع  
 منه له الضرر ثانية ذكره في البرهان  
 (قوله لا يجوز طلب الأجر للدراخ) أقول  
 هذا الخالم يؤقت في العقود فاطلله وإن  
 وقت فليس له الطلب قبله كما يشرح  
 المجموع (قوله واختلف في نحوه) اه  
 فرغ) أقول هذا العمل في بيته كافي  
 البرهان (قوله وذكر في المبسوط الخ)  
 أقول وهو على المنه ولو ما في البرهان  
 ويستحق حصته ما خاطب لو عمل في بيت

المتاجر على المشهور (قوله لا يجوز طلب الأجر للفرق في بيت المتاجر بعد أخراجه من التنوير) أقول ولو خسر في بيت  
 نفسه لا يستحق الأجر إلا بالنسب كما في شرح الجمع (قوله لما سأل في أن الأجر الخ) ليس حنبلاً لهذا المقام بل لهذا اتعدى المتاجر

والضمان لا يمتنعان (وقوله لا أجرو بغير) قال في الوتاية فان احترق بعد ما أخرجه  
فله الاجر قوله لا ولا غير فهم ما قال مصدر التبرع أي في الاحتراق قبل الانخراج  
وبعد الانخراج أقول فيه بحث أما أول فلاحته بخالف لما في شروح الهداية ان فيها  
قبل الانخراج غرام حتى قال في غايه البيان انما قيد بعدم الضمان في صورة  
الاحتراق بعد الانخراج من التوراة اذ احترق قبل الانخراج فله الضمان في  
قول أصحابنا جميعا وأما ثانيا فلاحته بخالف لقاعدة المقررة ألا ذكرها من أن  
الاجير المشترك يعطى ما تلف عمله فان قيل وضع المسئلة فيما اذا جبره في بيت  
المستأجر وذلك منع ادعيته فغيره فيكون اجيرا تاما صحيحا ان ما تلفه جله  
لا يعطى فقلنا قد صرح القراح بأنه اجير مشترك حيث قالوا اجيرا واحدا من وقع  
العقد في حقه عمل المدة بالتخصيص كما سيأتي كمن استأجر شهر احدى على أن  
لا يخدم غيره وما ضمن فيه من أجره على العمل بلا ييار المدة ولا مدخل الفضل في بيته  
فكان اجيرا مشتركا ولذا غرّب المدايرة الى من ترى ومنها هذه اللفظة وان صاحب  
الهداية قال فلو احترق أو سخط من يده قبل الانخراج فلا أجر له لانه لا قبل  
التسليم فان أخرجه ثم احترق من غيره فله الاجر لانه صار مسلما بالوضع في بيته  
ولاحظه ان عليه لانه لم يوجد منه الجناية فعلم صاحب الوتاية قوله ولا ضمان  
عليه متعلقا بقبل الانخراج ايضا لزم ما لم يجدته عليهم الصواب واليه المرجع  
والنائب (من اعمه اثر) ذ الشيخ (كساع وقصار بقصر الفناء ونحوه) قدسده  
لأنه لعمره أثر واحترز به عن غائل الثوب كما سيأتي (بحسب العين للاجر) لأن  
المعقود عليه وصف في العمل فكان حق المس لم يمتنع له بدل كأي البس (ولا  
غرم ان ضاع) العين (بعده) لانه امانة في يده (ولا أجر) لأن المعقود عليه لما قبل  
القبض (ومن لا أثر لعمله كالجمال والملاح وغائل الثوب) بغير ما ذكر (لا يجبس  
له) أي لا أجر ذكر في النهاية ان القصار اذا لم يكن لعمله الازالة للذين اختلفوا فيه  
والا مرام له حق المس على كل حال لأن البساض كان مستترا وقد ظهر فيه  
بعد ان كان هالكا بالافتقار وقصار كان احدثه بالاطهار وعزاه الى الجامع الصغير  
ففاضلان (بخلاف راد الاق) حيث يكون له حق جبه وان لم يكن لعمله أثر  
في العين فانه كان في شرف الاله فكأنه احياء وماع منه بالجعل (ان شرط عمله  
لا يستعمل غيره) لأن المعقود عليه العمل من محل معين فلا يقوم غيره مقامه بخلاف  
السلم فان المعقود عليه هناك العين لا العمل في زمان بعينه (والا) أي وان لم  
يشترط عمله (جاز استعمال غيره) لأن الواجب عليه احدات المعقود عليه وبما كان  
الا فانه بنفسه وبالا استعمال غيره (استأجر رجلا ليحيى به) فانه فاته من غير فداء  
عن بقى فله الاجر بمسأله (كان عماله (مسلومين) لانه وفي بعض المعقود عليه  
فيستحق العوض بقدره (والا) أي وان لم يكن عماله (مسلومين) فكأنه) أي انه كل  
الاجر (ان استأجر رجلا (لا يصل قط أو زاد الى زيد ان رده) أي القط (أو زاد  
لونه) أي زيد (أو غيبته) ذكره في النهاية (لا شيء له) أي لا أجر لأن المعقود عليه  
في الكتاب نقله لانه المقصود أو وسيلة اليه وهو السلم بما في الكتاب لكن الحكم

والنائب ان يقال انه بالانخراج ثم عمله  
وبالاحتراق بعد التسليم حكما لا ضمان  
(قوله وقوله لا أجرو بغير) أقول والمالك  
بالتأجير ان شاء نفسه بدقة فاقبله بدقة  
ولا أجر له وان شاء خفف قبضته ان شاء  
واعطاه الاجر ولا يجب عليه ضمان الخطب  
والمالك كافي بالتسليم (قوله من لعمره أثر  
في العين الخ) أقول ومحل حبسه للاجر  
اذا عمل في مكانه أما اذا عمل في بيت  
المستأجر فليس له حق المس كأي  
شرح الجميع عن الملازمة (قوله وغائل  
الثوب بغير ما ذكر) قال الزباني اختلفوا  
في غل الثوب حسب استيفاءه في  
القصار بلانشا وقد ينضم قبل اه  
(قلت) والذي ينبغي هو ما حكاه المصنف  
رحمه الله تعالى عن النهاية وظاهر  
المجلس يقيدان له بحسب المسئلة ايضا  
على الأصح اه وفي القصة قال استأذنا  
اختلف المشايخ في قول أصحابنا كل مانع  
لعمله أثر في العين له حسب المراد به العين  
والاجزاء الملحوقه لانه انما انما تنصل  
بمحل العمل كالتأجير والفسر والمخيط  
ونحوها لم يجر دما يرى ويعاين في محل  
العمل ككسر القستق والمطبخ ولحن  
المنطة وحن رأس البسدة اختار قه  
قب قلت الثاني واختارم الاول اه  
(قوله بخلاف السلم) يعني السلم فيما  
لو استمتع بنحوه مؤجلا (قوله لو كان  
عماله (مسلومين) أقول ومنه فلاحته من  
نحو كبره دهم للاجر (قوله) قال  
في شذار الصحاح وانما السلب والاصل  
بالجائز ومنه قوله تعالى لا تقبلنا

قوله وهو نصف الاجرام المهي) اقول فيه نظر بل الاجرام كلها لا تقضي قوله ولا استأجر رجلا لا يصل قط أو اذ الى زيد اذ لم توجد  
 هذه الاصل لا غير وقد وجدنا قوله تنصب في الاجرام على ان المتن صادق في موجب تمام الاجرام والصفة في منها صاحب الجواب في  
 الاستشهاد بالاصل ورد الجواب ما عارضت بخط شيخ شيخنا الشيخ على المقدسي ما صوره في المسئلة قدوسه استفدت من التفسير  
 وتاخي في شرح الهداية الاول قد بالكتابة فانه لو كان له مؤنة طعام فلا جرم اتفاقا الثاني قد رد الجواب لانه لو لم يشترط  
 المهي للجواب وترك الكتاب غيبا لو كان مينا او غائبا فلا جرم كاملا الثالث قد رد الجواب اذ لو ذهب بلا كتاب فلا جرم  
 الرابع قد رد بان وجد من اذ لو وجد حيا ٢٢٨ ودفع اليه وفي الجواب فله الاجرام كاملا وكان المكتوب اليه غائبا قد دفعه اني

آخر ليدفعه اليه او دفع الى المكتوب اليه  
 ولم يقرر او يرجع بغير الجواب فله اجر  
 الذهاب الخامس قد وجد بتبايع الكتاب  
 اذ لو استأجره لم يبيع رة الى فلان قد ذهب  
 ولم يجد المرسل اليه او وجد ولم يبع  
 الرسالة ورجع فله الاجر والفرق ان  
 الرسالة قد تكون من الارض المرسل بان  
 يطلع عليه غيره وفي غيرا فلتنول لا تكون  
 من اجل خلاف الرسالة فانها لا تنزل من  
 الاسرار وما اختار الرسالة على الكتاب  
 الا ليس المرسل اليه قال شمس الاثمة  
 الخواني الرسالة والكتاب سواء السادس  
 قد رد الكتاب اذ لو تركه هناك ولم رد الى  
 المرسل استحق اجره فالذهب اتفاقا  
 قوله سوى وهن البناء كالقنطرة) اقول  
 وربما بدا اذا كان بغير البناء مع منه وان  
 كان لا يضر لا يمنع هكذا اختاره الخواني  
 وعليه الفتوى كما في الهندية (قوله اي  
 البناء وشي) يعني به التبريد والطاب  
 (قوله قيمته مستحق القلم) دل شارح  
 الجمع ومعرفة قسمت كذلك يقوم  
 الارض مع التبريد لما مورس ملكه بفاعه  
 وتقوم وليس فيها هذا التبريد ففضل  
 ما بين ما هو قيمة اشجار وانما فسرناه  
 بذلك لان قيمة القلوع ازيد من قيمة  
 لما هو بقلعه ليكون المؤنة مصرورة لقطع كذا في الكفاية ١٤ (قوله والزرع يترك باجر المثل) اقول منه  
 اذا كان في قضاء والاضا والافلاجر كما في الاشياء والنظار من القنطرة ونحوها الماراد يقول الفقهاء اذا اقتتت الاجارة والزرع لم  
 يستحق بترك باجر اي بقتضاهما حتى لا يجب الاجر الا باحدهما اه واول هذا في غير ما استقنا المتأخرون من الوقت  
 والمعد للاحتلال ومال الينم فانما اذا انقضت المدة في الزرع بدها حتى ادرك بعض باجر المثل لما رد على المدة مطلقا (قوله  
 قال في السكز الخ) اقول مؤاخفة هذه وارادة عليه في قوله المتقدم والزرع مدة كذا لان الاجارة لا تصح وار ذكره الامتياز  
 فلم يبين ما يزرع قيم او ليس في كلامه ما يستدل به على وجه الاخلاق

تعاقبه وقد نقضه باله وقد فسقط الاجر ويصير كالغسل اذا غاط الثوب ثم نقضه  
 فانه لا اجر له وكذا الزاد فانه بالعود نقض تسليم المقود عليه (وان دفع الغط الى  
 ورتبه) في صور الموت (او من يسم اليه اذا حضر) في صورة الفدية (وجب الاجر  
 بالذهب) بالاجماع ونصف الاجر المهي لانه في انقص ما في رة (وان  
 وجد ولم ير ماله لم يجب شي) لانتفاء المقود عليه وهو الاصل (مع استئجار  
 دار ارد كان بلاذ كرماء لم يقيم) لان الملة ارض فيه مال السكي فينصرف  
 اليه وانه لا يتفاوت فيقيم القدر (ول كل عمل) لا طلاق (موى وهن البناء  
 كالقنطرة) لان فيه ضرر اظا هرافتقد العقد بما رواه ما لالة (او ارض) عطف  
 على داراي مع استئجار ارض (البناء او غرس) لانه منفعة معلومة تقسم  
 بمقدار الاجارة عادة (فانما هي المدة قلعه) اي البناء او نحوه وسلم الارض  
 فارغة (الان بعض المؤجر يقيمه) اي قد مة البناء ونحوه (مع حق القلق) فاذا  
 ضمن بذلك بلارض المستأجر انقص القلق الارض والا فبضاه (او يرضي)  
 اي المؤجر (يتركه) فيكون البناء والفرس لصاحبهما والارض لصاحبها  
 (والزرع) اذا انقضت مدة لا يجرى على قلعه (بل يترك باجر المثل الى ان يدرك)  
 لان له نهاية له لمعة فامكن رعاية ملكه تسدين فيه (بالرأسة كالتبريد) لان لها  
 تعاقي الارض ليست كالزرع وقد علم حكم التبريد (او اية) عطف على ارض  
 اي مع اشعار دابة (الركوب والحمل) بفتح الحاء (او) استئجار (نوب ليس ار  
 بين الركاب والحمل) بفتح الحاء (واللاس) قال في التكر والدابة للركوب  
 والحمل والثوب ليس عطف على الدور في قوله مع احارة الدور ففهم منه ان اجارة  
 الدابة وما عطف عليه جائزة مطلقا وقد قال في الركا فان لم يبين من يركبها  
 او ما يحمل عليها او من يمسها فلا جرم فانه قد قلت ان بين الركاب الخ (فان  
 عم) بان قال على ان يركب او ليس من شاء او يحمل ماشا او ركب وليس من  
 شاء او حمل ماشا) لوجود الاذن من المؤجر ولكن اذا ركب بنفسه او ركب واحدا  
 ليس له ان يركب غيره لانه تعيين مراده من الاصل فصار كانه نص على ركوبه

(قوله وان تساوبا وزنا) أقول الواو زائدة (قوله والاخف كالجمع والنسب) أقول يعني لو استاجرها الحمل مقدار من البراءة  
 حل مثل كيله سما او شعيرا وكذا مثل وزنه على الاصح كال اثنين ٢٢٩ (قوله لانه ربما يكون اشتر) أقول بسلامة

بحر وزمضروه على ان يجزئه من قبل  
 (قوله وضمن باردا ف رجل الخ) أقول  
 ذكره بعض نصف القيمة ولم يذكر  
 ما يجب عليه من الاجرة في النهاية  
 وفي المحط اشيع عليه جميع الاجرة  
 اذ اهلك بعد ما بلغت مقصده ونصف  
 القيمة ثم المالك بالانذار ان شاءه من  
 الرديف وان شاءه من الزاكب  
 فالزاكب لا يرجع بماض من الرديف  
 يرجع ان كان مسبة اجرا والا فلا كما في  
 اللتين (قوله وضمن بالزيادة على حل  
 معلوم ما زاد ان اطاعت الحمل) أقول  
 وهذا اذا حلها الزيادة مع المسمى وكانت  
 من حفصة حتى لو جاء المسمى وحده  
 ثم حلها الزيادة وحدها او لو كانت  
 من غير حفصة فطفت بمن جميع  
 قدمها كالمساخر ووالا فطفت بمطومة  
 فزاد يجب جميع القيمة كان اثنين  
 وفي تقة الصاوي استكرى دابة ليعمل  
 عليها عشر بخمسة فربما جعل في الجواني  
 عشرين وامر المالك ان يعمل هو عليها  
 فعمل هو ولم يشاركه المستكرى في الحمل  
 لان ان اهلك ولو حلا ما ووضعه  
 عليها ضمن المستكرى ربع القيمة ولو  
 كان قبل في جوارتين غسل كل جوارتها  
 ووضعها على الدابة مع الانفسون  
 المستاجر شرعا وبطل حلها ما استحق  
 بالسعد اه (قوله وحوزمها عما  
 استوجبت له ولو داهيا جانيها وردها  
 اليه) قال في الكافي هذا اصح اه كما  
 سند كره (قوله فمزاولة الموضع اذا خالفه  
 الخ) سند كره باب التصرف والجنابة

استداه كذا في الكافي (وان خصص) راكب ولاس (فخالف ضمن) لانه تعدي  
 (كذا كل ما يختلف بالمسجل كالمسجل) حتى لو استاجر فدفقه الى غيره اجارة  
 او اجارة فقبضه ومن فيه ضمن عندني بغير حصة اقله لتفاوت الناس في  
 نفسه بواختياره كما في قوله تعالى وانه لا يملكه الا الله لا يملكه الا الله لا يملكه الا الله  
 (وفيما لا يختلف به) اي بالمسئول (بطل التقييد) لانه غير مقيد (ما منى) في  
 الحمل (نوعا وقدر) كركب (اي المستاجر) حل مثله في الضرر رواه تساوبا وزنا  
 والاخف كالجمع والنسب لا الاضر بالملح والحديد حتى اذا استاجر به ليعمل  
 عليها قطنا جاء وليس له ان يعمل عليه مثل وزنه حديد الا ان يجرى بما يكون اضر  
 بالذات الا ان الحديد يجمع في موضع من ظهريها والظن ينسبط على ظهريها  
 (وضمن باردا ف رجل ان ذكر كركوبه) اي كركوب نفسه (نصف قيمتها) لا  
 اعتبار الثقل من المرفق والرديف فان الخفيف الجاهل بالقوس يستفيد كركوبه اضر  
 من الثقل العالم بها ذكر لا ردان لانه لو ركبها وحل على عاقبه غير ضمن جميع  
 القيمة وان كانت الدابة تنطق حلها لا تثقل الراكب مع الذي حمله بجمعه معان  
 في مكان فممكن ان يمشي على الدابة اما اذا كانت لا تنطق فيصعب عليه جميع  
 الضمان في الاحوال كلها وقد بقوله رجلا له لو اردت مينا لا تستقبل ضمن  
 ما زاد الثقل فان كان صيدا يستعمل فهو كالرجل كذا في الكافية (و) ضمن  
 (بالزيادة على حل معلوم ما زاد ان اطاعت الحمل) اي ضمن قدره زاد عن قدر  
 الحمل المعلوم في الثقل لانه اهلكه ذون فقه وغير ماذون فقه والسبب الثقل  
 فانقسم عليه ما (واد) اي وان لم تنطق حل مثله (فيضم كل قيمتها) لعدم الاذن  
 فيه فيكون اهلاكا (كلاهما يضره) اي الراكب (وجه) وهو ان يمسحها الى  
 نفسه لتقف ولا تحريه فانه يضمن من الزاد الاذن مقدس شرط السلامة لتعق  
 السوق بدونه (وحوزمها) اي الدابة (عما) اي من مكان (استوجبت اليه ولو)  
 وصلة (ذاها وجانيها) اي اذا هاب والجني (وردها اليه) عطف على جوارتها  
 يعني اذا استاجرها الى موضع فبحاوزه الى موضع اخر ثم ردها الى الاول ثم نفقت  
 فهو وضامن قبل تاويل هذه المسئلة اذا استاجرها ذاهبا لاجانبها ثم انفق  
 بالوصول الى الاول فلا تصير له ودرودته الى المالك فمعنى اما ان استاجرها  
 ذاهبا وجانيها يكون بمنزلة الموضع اذا خالف في الدابة ثم عاد الى الوفاق وقيل  
 الجواب يجري على اطلاقه واخر ان الموضع مأمور بالحفظ مقصود ابقى الامر  
 بالحفظ بعد الموداة الوفاق فيحصل الردان نائب المالك وفي الاجارة والعارية  
 يصير الحفظ مأمورا به تعالى لا يستعمل لامقصودا اذا تقطع الاستعمال لم يبق  
 هو نائب لا يبرأ باعود قال في الهداية هذا اصح وقال في الكافي الاول اصح

في الزمان المسألة استاجرها اذا خالف ثم عاد الى الوفاق لا يبرأ من الضمان على ما عليه الفتوى (قوله وفي الجواب يجري على  
 ادلاقه) تفسيره الاسلاق بان استاجرها ذاهبا وياها (قوله قال في الهداية هذا اصح) وقال في الكافي الاول اصح أقول هذا وهم  
 نه اعتمدت الكافي على الصحيح الذي اعتمدته صاحب الهداية ولا يخالفه بين ما اعتمدته من الصحيح لانه قال في الكافي قبل هذا اي  
 للضمان بالاجاورة اذا استاجرها ذاهبا لاجانبها لا يقتضاه القيدون ما اذا استاجرها ذاهبا ولا يقيم القيد وقيل بل هو ضمن

في الوجهين وهذا المصنف قبل الاول اصح اهـ ملخصا قوله ونزع مخرج حارما تسمى وايكافه) لقول هذا عند أبي حنيفة وقالوا  
يعني بقدر الزيادة في المقتضى قلنا من المبرور والفتوى على قوله ما اهـ وما قالوا رواية الامة ارات عن أبي حنيفة وانما تلفظ  
تفسير الزيادة قبل مساحة حتى اذا كان المخرج ٢٣٠ ياخذ من ظاهر الجمار قدر شبرين والا كاف قدر أربعة أشبار بعض نفس

القيمة وقيل قلنا حتى اذا كان المخرج  
مئتين والا كاف سنة أمنا منس دثي  
قيمه اهـ كافي البرهان وقال الاتقاني  
وكان القصة أبو حنيفة يقول ان كانت  
تلك الدابة تؤكف بمشله وتخرج يجب  
الضمان بحسب الزيادة وان كانت تلك  
الدابة لا تؤكف بمشله ويجب عليه ضمان  
الكل لانه قصد اختلافه وصار بمشله  
خلاف الجنس وهذا لقول أحسن وبه  
ناخذ في ههنا على الليث اهـ وقيد  
بنزع المخرج والا كاف لانه لو استأجره  
هو بانما يركب خارج المصنف فسرهما  
بعض اتفاقا ولان ركوب في المصنفان  
تأمر من الاشراف لا بعض اتفاقا وان  
من الاسافل بعض وقيد بتبديل سرهما  
يا كاف لانه لو بدل اكفا مخرج لا بعض  
أنف قاله أحسن من الا كاف ولو بدل  
مصره بصرح فسرجه بمشله فهلكت  
لا بعض اتفاقا وان كانت لا تخرج بمشله  
بعض اتفاقا كافي شرح المجمع وذكر  
المصنف رحمه الله هذا الأخير (قوله وله  
الاجران بلغ) أقول وكذا لو بلغ بمخرج  
سرجه (قوله وأخذ القباء بأجره مثله)  
أقول وهذا ظاهر الرواية تروى أحسن  
عن أبي حنيفة انه لا حيازة وانما يسطر  
ضامن له قيمة الثوب كافي البرهان مع  
توجيه كل (قوله ذكره قاضيان) أقول  
وقال عنه وقال الشيخ الامام شمس لائمة  
السرحدي ذكر الشيخ الامام يقول يعرف  
ديارنا في الاعمال التي قصد المتعلم فيها  
بعض ما كان متوقفا حتى يتعلم ثم يعمل  
تعب الحواهر وما أشبه ذلك فما كان من جنس ذلك يكون الاجر على المولى ان كان مسمى فالمسمى وان لم يكن التمسك  
فاجر المثل عليه لانه اذا لم يكن من جنس هذا يجب الاجر على الاستاذ اهـ والله اعلم

(نزع) أي ضمن بنزع (مخرج حارم كثرى واكافه) يعني اذا كثرى حارم مخرجها  
ونزع مخرجها أو وكفه بعضن (مطلقا) أي سواء كان الاكاف هما أو كلف هذا الجمار  
عشله أو لا أما الثاني فظاهر وأما الاول فلا ان الاكاف ليس من جنس المخرج  
لاحتلافهما صورة ومعنى فبعضن من العجبة اذا عطيت كما إذا جعل الحد يد كان  
المنطقة (وأمرجه بما لا يبرج) أي الجمار (مثله) حيث بعضن كل قيمته لانه  
بعد ان لا فالدابة كمن أبدل المنطقة بالحد يد (وسلوك) أي بعضن من الجمال قيمة  
متاع حمله ان ذلك بسلوك (طريق غير ما عينه) المستأجر لو كان الناس بسلوكونه  
أيضا (وقد تعاونا) أي الطريقان بالطول والعصر والدمع وبالسهوة حتى اذا  
لم يتفادوا بالضيان عليه ان ذلك اذا فائدة في تعيينه حيث (أوسلوك) ما لا يسلكه  
الناس) أي بعضن أيضا اذا سلك بسلوك طريق لا يسلكه الناس لانه اتفق  
وسلوك المتخالف (وجعل في البحر) يعني اذا جعله في البحر فيأجله الناس في البحر  
عمن اذا تلقوا ان البحر متلف حتى ان اللودع أن سافر بالزبدية في البر والبحر  
(وله) أي للجمال (الأخر) في الصور المذكورة (ان بلغ) المثل (سالمنا) للحصول  
المقصود (استأجر ارضا نزع رفز نزع ربطة منه من ما نقصت) لان الزمالة اعظم  
ضررا من البر لا انتشاره وقها فها ركثرة الحاجة الى سقيها فكان خلاط الى ضرر  
فيضمن ما نقصت (ولا أجر) لانه صار فاضا بحيث أشغل الارض فيحس آخر غير  
ما أجرة (دفع ثوبا الى خياط) ليخيطه (قيما) يدرهم (لخطة قباء) خيط الدافغان  
شاء (ضعه قيما ثوبا) وأخذ القباء بأجره مثله ولم يزد على المسمى قيل معناه  
القرطبي الذي هو ذوطاق لانه يستعمل استعمال القميص وقيل هو يجرى على  
الطاقة لانه استأجر بان في المنطقة لانه شد وسطه وبتفقه ان ارتفاع القميص دفعه  
الموافقة والمخالفة فيقول الى أي الجهل شاهد لغيره بحسب اجرائه لقصور حمة  
الموافقة ولا يصح به الدرهم المسمى كما هو حكم الاجارة الفاسدة (دفع غلامه الى  
حائك مدة معلومة لتعلم النسيج على أن يعطى الاستاذ المولى كل مهر كذا حاز ولو لم  
يشترط عليه أخذ أجره فبعد تعلمه طلب الاستاذ من المولى أجرا وهو منه) أي المولى  
من الاستاذ (قلنا عرف المائدة) في ذلك العمل فان كان العرف شهده للاستاذ  
يحكم بأجره مثل تعلم ذلك العمل وان كان يشهد للمولى فبأجره مثل الغلام على  
الاستاذ وكذا في غير هذه ذكره قاضيان

### (باب الاجارة الفاسدة)

(تتمد) بما ورد ذكره لاول بقوله (بالشرط المفسد للبيع) لان المنافع يكون لها  
قيمة بالمقد وتسمى بما لا تقتير الاجارة بالمعاوضة المالية دون ما واهامن

تعب الحواهر وما أشبه ذلك فما كان من جنس ذلك يكون الاجر على المولى ان كان مسمى فالمسمى وان لم يكن التمسك  
فاجر المثل عليه لانه اذا لم يكن من جنس هذا يجب الاجر على الاستاذ اهـ والله اعلم

(قوله والشيوع) أقول أحارة المشاع فاسد عندنا حنيفة وعندهما يجوز بشرط ما ينصحه وإن لم ينص به لا يجوز في الصحيح وفي المتن في الفتوى في أجارة المشاع على قوله ما كذا في التبيين وفي شرح المجموع لابن الملك وأجارة المشاع سواء كان يحمل القسمة أولا بأن يؤخر نصيبهم من داره مشتركة من غير ٢٣١ الترتيب فاسد عندنا حنيفة ورضي الله عنه

والفتوى على قوله أه (قوله أحترزه من الشيوع الطارئ فانه لا يغدو لأجارة الخ) أقول وهذا حيلة جواز أجارة المشاع على قوله وكذا حيلة حوازها فسدته أن يلحقها حكم حكم كما في شرح المجموع والتبيين (قوله أو أجبر رجلان دارهما الخ) أقول يعني أنه لو مات أحد المؤجرين أو المستأجرين لا تقسم لأجارة في حصة الخ وهو ظاهر الرواية وقال زفر تقصد في كتابه ما هو رواية عن أبي حنيفة (قوله وحالة المسمى الخ) أقول وكذا نفسه لو جعل بعينه كما تقدم ومثلهما وكذا الدار وفي الزمان كان خطته البدم قد مرهم وإن خطته غدا فنصفه الخ بخطه إلا في الله لا اجتماع القسمين فيكون الأجر يحوط ليعيب أحرا المثل غير ذلك على المسمى (قوله فإن فسدت بهما أي مدين الأجرين وجب أجر المثل) أقول هكذا مثله في التبيين ويرد عليه ما ذكرناه من مسندة تزويد العمل أولا بتجاوز فيها المسمى مع أن قضاءها لهما المسمى كما سجد ذكره فيما ساقى (قوله والأي وان لم يفسد مابل بالشرط والشيوع لم يزد على المسمى) أقول ويرد عليه ما ذكرناه من الزلفي وقالوا إذا استأجر دارا على أن لا يسكنها المستأجر فسدت الأجرة ويجب عليه أن يسكنها المثل بالتمام ما لم أه فهدت فسدت بالشرط وزيد فيها على المسمى (قوله هكذا ينبغي الخ) أقول قد علمت ما فيه (قوله فإن أجرداره بعد مجهول

الملك والبيع والمطلوع من دم العمد ونحوها ذلك التام بقوله (والشيوع) بأن يؤخر نصيبهم من داره وأنصيبهم من داره مشتركة كمن غير شرط يملكه وإنما أخذت لأن المقصود منها الانتفاع وهو أمر محلي لا يمكن بالمشاع ولا يتصور تصليبه فلا يجم ويختلف البيع لأن المقصود به الملك وهو أمر محلي في المشاع فيعوز (الأي) أحترزه من الشيوع الطارئ فانه لا يغدو لأجارة في ظاهر الرواية كما إذا أجركل الدار ثم خصصنا النصف أو أجبر رجلان دارهما واحدة فمات أحدهما أو الملك (الأي) شريكه فان كل المصة حصة تحققت على ملكه فالعقود حكم الملك الحقيقي والبعض حكم الأجرة فلا يظهر معنى الشيوع وإنما يظهر الاختلاف في حق السبب ولا عبرة باختلاف السبب مع اتحاد الحكم فإذا لم يظهر الشيوع صح العقد على أنه لا يصح في رواية عن أبي حنيفة كذا في الكافي وذكر لنا في قوله (وهو حالة المسمى) بأن جعل الأجر ثوبا أو دابة ولا تعيين وذكر الرابع بقوله (وعدم التسمية) بأن قال أبو ثعلبة داري شهر أو سنة ولم يقل بكذا أو تقصد أيضا إذا استأجر موطنا أو دارا سنة بمائة درهم على أن يرميها المستأجر ويكون على المستأجر أجر المثل بالماء لئلا لا يمشط المرمية على المستأجر صارت المرمية من الأجر فسد مير الأجر وهو لا ذكره قاضيهان وإنما يذكره الدسولة تحت قوله وحالة المسمى (فان فسدت بهما) أي مدين الأجرين (وجب أجر المثل بأقساه المنفعة) إذ قبل امتة هائم لا يستحق الأجر (با تمام الخ) أي وإن لم يفسد مابل بالشرط والشيوع (لم يزد) أي أجر المثل (على المسمى) أي إذا كان أجر المثل زائدا على المسمى لا يجب الزيادة لهما مرضا بأقساهما (ثبما الأقل) (وبتقص عنه) أي إن كان أجر المثل ناقصا عن المسمى لا يجب قدر المسمى لقضاء التسمية وإنما لم أجر المثل في الفساد ما بالتمام لم يزد على المسمى في الفساد فبشرهما لأن المنافع لا قسم لها في القسم اعتدنا وإنما تقوينا بقضاء وشبهة العقد فإذا لم تقسم في أنفسها وجب الرجوع إلى ما قومت به في العقد وسقط ما زاد عليه لزمها ما بالقسمة وإذا جهل المسمى أو عدت القسمة انتهت المرحم وجب الموجب الأخر وهو وجوب القسمة بالغة بلغت هكذا ينبغي أن يقر هذا الكلام فان عبارة القوم مضطربة في هذا المقام (فإن أجرداره) تبرع على قوله وحالة المسمى (بعد) أي عديم مجهول (فكن مدة) كسنة أشهر مثلا (يدفعه) أي العبد (فعلبه) فلهذا أجر المثل با تمام ما لم يتقصر في الدق (من المدة) (أجودا) كل شهر بكذا صريح في واحد فقط) وفسد في الباقي ألا يمكنه حج العقد على جلة السمور لهما تم ولا على ما بين الأدنى والكل امد ما لو لم يفسد بهما من البعض فتعين الأدنى

فكس مدة ولم يدفعه فعليه لمدة أجر المثل بالتمام ما لم يتقصر في الدق (أقول وحوب أجر المثل غير متوقف على عدم دفع العبد أذهوا حب العقد فلا يفهم ما ذكره بل هو بالتمام بخلاف ما إذا عتبه بأن أجرداره سنة بعد بعينه فكس استأجر بشرط ولم يدفع العبد حتى اعتقه صح اعتاقه وكان على المستأجر لشهر الماضي أجر المثل بالتمام ما لم يتقصر في الأجرة فيما بقي لأن الأجرة باعقاق العبد فسدت فيما بقي وكذا الواجد أجزعين فكس الدار ولم يسلم العين حتى فسدت كان عليه الأجر بالتمام

فما يقع اه كذا في الثانية (قوله واذا تم  
 التبر الاول فكل من سأل من نقص  
 الاجارة) اقول قد بشرط ان يكون  
 الاخر حاضرا وان كان غائبا لا يجوز  
 بالاجماع وقيل عند أبي يوسف يجوز وكذا  
 في قسم اجرة شهرين او ثلاثة وقيل  
 الاجرة لا يكون لكل واحد منهما  
 التسع في قدر المجل اجرة حكماني  
 التبيين (قوله وفي ظاهر الرواية لكل  
 منهما النيبار) اقول هو مفتي كافي  
 التبيين (قوله وفي اعتبار الاول نوع  
 خروج) اقول المسألة اول ساعة من  
 الشهر (قوله استأجر بها باجر معلوم  
 وطعامه لم يميز) اقول وهذا بخلاف ما لو  
 شرب طعام القس على المستأجر كافي  
 الثانية استأجر عبدا كل شهر بكذا على  
 أن تكون طعامه على المستأجر او دابة  
 على أن يكون عليها على المستأجر ذكر  
 في الكتاب انه لا يجوز وقال القسبة ابو  
 القاسم في الدابة فاخذ يقول المتقدم  
 في زماننا العبد ما كل من مال المستأجر  
 عادة اه (قوله وطعامه او كسوتهما) اقول  
 كافي الاول اعاد حرف الجبر بأن يقول  
 وطعامه او كسوتهما الا انهما ثمة مستقلة  
 وليست ثمة ما لا بد (قوله وعندهما  
 لا يجوز) يعني فالجواز له ابو حنيفة قاله  
 استحسانا ولو سأل الوطع كافي فشرح الجميع  
 (قوله سواء كان الزوج الخ) او هذا  
 في الزم

واذا تم الشهر الاول فكل من سأل من نقص  
 شهر سكن في اوله) فانه اذا سكن ساعة من الشهر الثاني مع العقد فيه ولم يكن  
 لا يخرج من حرجه الى أن ينقص الا بعد ذلك وكذا كل شهر سكن في اوله لا يترأى  
 منه ما بالعقد يتم بالسكن في الشهر الثاني وهذا هو القياس وقد مال اليه بعض  
 المتأخرين وفي ظاهر الرواية لكل منهما النيبار والنبلة الاولى من الشهر الداخل  
 وومها لان ذلك رأس الشهر وفي اعتبار الاول نوع خروج (الا ان ينهي لكل  
 بان يقول اجرة ثمانية أشهر لكل شهر وكذا متعلق بالمستأجر معا يعني اذا بين جلة  
 الشهر ووعده من حصة كل منها جاز العقد لان المدة صارت معلومة فارتفع المانع من  
 الجواز (اخره سنة) وكذا مع وان لم يسم اجول شهر لان المدة معلومة الا يرى ان  
 اجارة شهر واحد تضع وان لم يسم قط كل يوم (واول المدة ماسي) بان يقول من  
 شهر حسب هذه السنة (والا) أي وان لم يسم شيئا (فوق العقد) لان الاوقات  
 كما هي حكم الاحارة سواء وفي مثله يتبعين الزمان الذي به قب البسب كما في  
 الاجال بان باع الى شهر والآخرين بان حلف لا يكلم فلانا حثا عنبرة في مال ابتداء  
 مدة المراج من التكلم (فان كان) أي العقد (حين يهل الهلال اعتبر الالهة) أي  
 شهر السنة كما في الالهة لان الالهة أصل في الشهور قال الله تعالى قل هي  
 سوايت القناس (والا فالأيام) لان الاصل اذا تعدى مزار الى البذل (استأجر عبدا  
 باجر معلوم وطعامه لم يميز) لجهة البسب بعض الاجر (جار اجارة الحمام) فيه اذا أخذ  
 اجرة لما روى انه صلى الله عليه وسلم دخل الحمام في الطيرة ولم يعرف الناس  
 (والحمام) لما روى انه صلى الله عليه وسلم اجتمعوا عليه (والتقار باجر معين)  
 والقياس ان لا يصح لان تعدى على اسم تلك العين وهو القين فصار كاستئجار البقرة  
 او الناقة لشرب لبنها أو البستان لباكل ثمره وحده الاستحسان قوله تعالى فان  
 ارض منكم فأتوهن اجورهن وعليه انعقد الاجماع وقد جرى به التعامل في  
 الاعصار بلا تكبير ولا نسي لان العقد دور على اسم تلك العين بل على المنفعة وهي  
 حضائنه القسي وتلقه ثمه او ثمرته وخدمته والباقي تابع وانما لا تستحق الاجرة  
 اذا رضت لبن الناقة لاهالها ثم بالاعمال الواجب عليها لانه يباع وليس بارضاع  
 (وطعامها وكسوتها) وهذا هو الجواز لانه قاله ابن الجوزي انه قال في العقد  
 لانها تنتمي الى المتابعة وهذا ليس ذلك لان العادة بين الناس التورعة على الاطراف  
 لان متعة ذلك ترجع الى اولادهم (ولزوج وطولها في بيت المستأجر لانه)  
 يعني ليس للمستأجر ان يزوجها من غيره ولو لم يزوجها من غيره فلا يمكن من  
 ابطاله حق له لكن المستأجر معه من وطئه في منزله لان المنزل ملكه فلا يجوز ان  
 يدخل بلا اذنه (وله) أي الزوج (في نكاح طاهر) بين الناس او عليه فهو  
 (فخصها) أي تضع لمارها القدر (لو تغير اذنه) سواء كان الزوج من يشبهه ان ترون  
 امرأته فغيره او لان هذه الاجارة توجب خلاف حتى الزوج والزوج ان يزوج امرأته  
 عما وجب له الا في حقها (وفيها) أي في نكاح غير طاهر بل باقرارها لا أي ليس  
 له ان يبيع الاجارة لان العقد قد لزمها وقوله غير مقبول في حق من استأجرها

(قوله ويجازيها بغير فضلها ان مرضت او حبلت) أقول ويجازيها أيضا ان تعصفها بأذى أهله لها وعدم جريان قاداتها بارتضاع ولد غيرها وما يرتبها به كافي التيسير (قوله لا تمن شي منها) أقول وما ذكر محمد بن أن الدهن والرحمان هل القائل قد لا تمن مادة أهل الكوفة كافي البرهان (قوله فان أرضعت بلعن ثاة) أقول بما راقرت به أو شربت منه بارضاعها بلعن البهايم هل وان هددت كونه بلعن ثاة فاقول للمامع عنها استعصما بأولم ودوا أماما أرضعت بلعن ثاة لم تقبل إقامتها على التي مقصودا بخلاف الأول له قوله في ضمن الالبيات وان أقاما بالينة بينة لقوله كافي الذخيرة (قوله فلا جبر) أقول هذا ظاهر على اختياره من الأئمة حيث قال والامع ان المقدبر على الابن لانه هو المقصود وما سوى ٢٣٣ ذلك من القيام بعصا له تبع وأما على اختيار

صاحب الهداية أن المدة وعليه المنفعة وهو القيام بمدة الولد وارتباجا إليه فقه قلنا لا يجعل الارتضاع مستقانا فقه القدمه فكيف يسقط كل الجبر تركه كافي البرهان (قوله بخلاف ما إذا دفتته إلى نكاحها حتى أرضعت حيث تستحق الجبر) أقول هذا احسان اذا لم يشترط ارتضاع ثديها وان شرط فدفعته فناديها اختطافه والامع انها لا تستحق كافي الذخيرة (قوله وفي المصط الخ) أقول يشك على ما ذكره في البرهان عن سنن أبي داود عن عباد بن الصامت قال علمت ناسا من أهل الصفة القرآن فأهدى إلى رجل منهم قوسا فقلت ليست بحال وأرعى بها في سبيل الله لا تين رسول الله صلى الله عليه وسلم فأتيناه فقلت يا رسول الله رجل أهدى إلى قوسا من كنت أعلمه الكتاب والقرآن وليست بحال وأرعى بها في سبيل الله قال ان كنت تعجب أن تطوق طوقا من نار فأقبلها وفي رواية فقلت ما ترى فيها يا رسول الله فقال هي جرمين كخيل قتلتها وأرقتها اه (قوله أو استأجر حمارا ليعمل زاده

(و يجازيها بغير فضلها ان مرضت او حبلت) لان لبنها يضرب بالولد وعليها غسل الصبي وشاة واصلاح طعامه ودهنه (لان المادة ان انقضى التي تنول هذا الامور فصار ذلك كالمشروط (لا تمن شي منها) أي من الثياب والطعام والذهن (وهو) أي ثمنه (وأجره) أي أجره على المرضعة وارتضاعها (فهي أيبه) وقرع على هذا بقوله (فان أرضعت ماين شاة وأغذته طعاما وضعت المدة فلا أجر لها) فان أجر الارتضاع لما كان على الأب كان ترك الارتضاع حراما عن الأجر فان الارتضاع هو اشرب الصبي لبنها داخل حمله فلهما فيه ولذا قال صاحب الهداية فان هذا الجبر وليس بارتضاع فقولم فان أرضعت يكون من قبيل المشاة (بخلاف ما إذا دفتته إلى نكاحها حتى أرضعت) حيث تستحق الجبر حيث تستحق كذا في الكفاية (ولم تصح الاجارة للاذنان والامامة والمجوع وتعلم القرآن والفقه والقضاء والملاهي والروح) وفي المصط في كتاب الاحسان اذا أخذ المال بلا شرط يباح لانه اعطاء مال عن طوع بلا عقد (وعجب التيسير) وهو ان يؤجره فلا يقره على الاناث والمراد أخذ الأجرة عليه والاصل ان الاجارة لا تجوز عندنا على الطاعات والمعامي لكن لما وقع الفتور في الامور الدينية جوزها للمتأخرون ولذا قال (وبن في اليوم بصحتها) أي الاجارة لتعلم القرآن والفقه والامامة والاذنان ويجبر المستأجر على دفع الأجر ويحبس به وهي المسألة المرسومة وهي هذه تهدي إلى المعلنين على رؤس بعض سوا القرآن سميت بها لان الله اودعها ما لا يدرى (تفسد) أي الاجارة (ان دفع إلى آخر عز لا ينفعه بنفسه أو استأجر حمارا ليعمل زاده ببعضه) أي بعض الزاد أو ثور أو البعس به ببعضه (قوله هذا الأخير يعني قفزة الطعام وقد نسي النبي صلى الله عليه وسلم عنه لانه جعل الأجر مع ما يخرج من عمله والاولان في معناه (أومن يجزله كذا اليوم كذا) أي اذا استأجر رجلا ليعمله هذه العشرة الاوسع من الدقيق اليوم ب درهم فدهند أبي حنيفة لجها لانه لم يقود عليه لاذكر الوقت يقتضي كونه المنفعة وذكر العمل مع تقدير الدقيق يقتضي كونه العمل ولا ترجع لأحد ما على الا حرم ان تقع المستأجر في وقوعها على العمل

بعضه) أقول المراد ببعضه قدر معلوم منه ويكون له أجر المثل لا ينجا وزبه المعنى لاذ فعل ما استأجر له وهذا اذا أورد العدة على المبيع ببعضه وأما اذا أورد العدة على البعض ببعضه السابق فلا جبر لانه ملك التمتع في الحال بالتجديد فصار شره كما كان عليه اه وبقره نفع الثوب مثله (قوله أو من يجزله كذا اليوم كذا) أقول هذا على الصحيح من مذهب الامام ان الاجارة قاسدة قدم العمل وانما اذا ذكر الأجر بعد الوقت والعمل وأما اذا ذكر الوقت أولا ثم الأجر ثم العمل بعد ما ذكر العمل أولا ثم الأجر ثم الوقت لا يفسد العقد كافي الخاتمة



(قوله وقع الاجير وقوعها على العمل)  
 فصل صوابه على المدة فوضعه تعليقه  
 بقوله لانه استحق الاجير بمضى المدة  
 عمل اولاً واكونه قبل ما مضى العقد  
 عليه وهو العمل او الزمان فليتامل  
 (قوله لان اثر هذه الاعمال يبقى بعد  
 انقضاء المدة) اقول لو كانت الاجارة  
 طويلة فلا يبقى لغيره اثر بعدها او كان  
 الربيع لا يعمل الاجير لا بعد اشتراكه  
 وقديماً يحتاج الى كرى الجدول ولا يبقى  
 اثره الى القابل عادة بخلاف كرى  
 الانبار لان اثره يبقى الى القابل عادة  
 كما في التبيين (قوله ولو زرعها فغنى  
 الاجل عاد صحيحاً) اقول هذه العقد  
 لا تنقضي على معنى الاجل بعد  
 الزرع بل اذا زرع ارتفعت الجاهة لما  
 ذكر بعد من وجه الاستحسان فيها اذا  
 بلغ الحبل المكان ان الجاهة ارتفعت  
 قبل تمام العقد فليتامل (قوله عاد العقد  
 صحيحاً) يعني استحساناً قوله كما في الجود  
 في الطريق اقول لا يعني انه شبه عدم  
 استحقاقه الاجر في التعدي وجعل المعلم  
 المستر له بما اذا بعد في الطريق وفيه نظر  
 لانه لا سقط الاجر الا فيما بقي على قول ابي  
 يوسف خلافاً لمحمد كما ذكره فكان ينبغي  
 أن يقال كما في باقي سدا الجود في الطريق  
 (قوله واذا التمسداً) اقول ثم لو استوفى  
 احدهما المنفعة عند اتحاد الجنس فعليه  
 اجر المثل في ظاهر الرواية وروي  
 الكرخي عن ابي يوسف انه لا شيء عليه  
 كما في التبيين

لانه لا يستحق الاجرة الا به لكونه اجيراً مشتركاً ونفع الاجير في وقوعها على العمل  
 لانه لا يستحق الا حراً لانه لكونه على المنفعة لانه يستحق لاجرة بمضى المدة عمل  
 او لا قصد العقد ولو كان المقود عليه كلباً ما عمل هذا العمل مستغنياً بهذا  
 اليوم فهو غير مقبور عادة وعن ابي حنيفة انه ادعى عملاً وقال في اليوم جازت  
 الاجارة لان في الغرف لا تقدر رائدة فلاتنفي الاستغناء وكان المقود عليه  
 العدل وهو معلوم (او اراد بشرط ان يتبها او كرى انهارها او يصرقها) لان اثر هذه  
 الافعال يبقى بعد انقضاء المدة وليست من مقتضيات العقد وفيه نفع صاحب  
 الارض فنفسه كالبيع (بخلاف استثمارها على أن يكرها او يزرعها او يستقياها  
 ويزرعها) لانه شرط يقتضيه العقد لان الزاخرة مستغنية بالمدد وهي لا تنافي الا  
 بالنسي والكرب فلا تقتضيه (ولذا كرر زرعها او ما يزرع فيها لم تقع) اما الاول  
 فلان الارض تستأجر للزراعة والمنازل والقرى خالصة بين شيئينها لم يعلم المقود  
 عليه واما الثاني فلتغاير أنواع الزراعات واضرار بعضها الارض خالصة بين  
 شيئينها لم يعلم المقود عليه (الا ان يعمم المؤجر) بان يقول على أن تزرع ماشية  
 خيشة فتعمر لوجود الاذن منه (ولو زرعها) بلذا كرر الزراعة او ما يزرع (غنى  
 الاجل عاد) أي العقد (صحيحاً) وله المعنى لازدواج الجاهة بالزراعة قبل تمام  
 العقد استثماراً لادى بعد ادولم يسم حله لعل معناه فله في بعضه لان  
 الاجارة فاسدة والمين امانة ولم يرد التصدي (وان بلغ) المكان المعهود (فله  
 المعنى) من الاجر استحقاقاً والقياس أن يجب اجر المثل لانه وقع فاسدة ووجه  
 الاستحسان ان الجاهة ارتفعت قبل تمام العقد (فان تنازعا) أي العاقدان (فيل  
 الزرع) في الصورة الاولى (او المثل) في الصورة الثانية (فتسقط الاجارة) يعني  
 فسختها القاضي دفعاً لفساد (وان تعدي) أي المستأجر على الدابة (وغيره او جعل  
 طعماً مشتركاً) بينه وبين آخر فاستأجر احدهما الآخر اجاره الى مكان اذا جعل  
 الطعام كله (ولا اجاره) لا المعنى ولا اجاره المثل اما في الاول فلاترzan الاجر والضمان  
 لا يمتنعان واما في الثاني فلان العقد ورد على ما لا يحتمل الوجود فمثل كاجاره ما  
 لا منفعته له لان المقود عليه حل النصف الشائع وحله غير متصور لانه فعل حسي  
 لا تصور في الشائع من حيث انه شائع بخلاف البيع لانه تصرف شرعي وهو محتمل  
 (كما في الجود في الطريق) يعني استأجره ما به هذا الاجارة في بعض الطريق وحب  
 اجراماً وكب قبل الانكار ولا يجب الاجر لما بعد عند ابي يوسف لانه بالجود صار  
 عاماً بالاجر والمعين لا يجهتان وعند محمد يجب الاجر كله لا صلح من الاستعمال  
 فقط الضمان كذا في الكافي وزاد في شرح الجمع لصف بعد قوله فقط الضمان  
 قوله وعند الاجارة قائم لان الاجارة لا تنقضي به وحده فوجب له الاجر المعنى على  
 المستأجر لا التزامه بذلك (اجارة النفع بالتمتع تجوز اذا اختلفا واذا اتفقا) يعني  
 اذا اجروا به ليسكنها فسكنى دار أخرى او دابة ركوب دابة أخرى او ثوبه ليلبس  
 بلبس ثوب آخر لم يجز عندنا لان المقود عليه ما يحدث من المنفعة وذا غير موقوف  
 في الحال فاذا اتفقا الجنس كان كبدالة التي تجب فيه نسبة الجنس بانفراد يجرم

(قوله يعني استأجر رجلا ليعي غنمه شهر ابرهم فهو اجير مشترك) أقول اذا وقع العقد على هذا الترتيب المذكور كان صاحبا كالمقدمه من الخيانة وهي مسئلة تليها من المتقدمة (قوله وافتى المتأخرون بالصلح على التصرف) أقول قال البرجندى وفي الفصول العمادية كان الشيخ الامام يظهر الدين الرغفاني يفتي بقول أبي حنيفة قال صاحب العدة سألت عنه هل يجير انهم على الصلح عند من قال به اجاب باني كنت افتي بالصلح في الانتداف رحمت له ما عاون صاحب الخطب انه ان كان اجير لمصلحة الايب الضمان وان كان بخلافه يجب الضمان كما هو ذمهم ما وان كان مستورا لمحال يؤمر بالصلح اه وفي التنبيه وقوله لما يفتي اليوم لتغير احوال الناس وبه يحصل صيانة اموالهم اه وقال النبي وبه يعني بما لا يفتي بعضهم ويقول الامام آخرون وافتى بالصلح جماعة منا اه وقال تاجيضان والمتأخرون في الاجير المشترك قول أبي حنيفة اه (قوله بل يضمن ما هلك بعمله كالخسر) أقول وصاحب الثوب غير ان شاعنته قسمته غير معمول ولم يخطه الاجر وان شاعنته معمول او اعطاه الاجر وقد مر نظيره كافي التنبيه (قوله وغرق السفينة مده) أقول او صلحته لان ذلك من جنس مده فيضمن وان كان صاحب الطعام او وكله في السفينة لا يضمن المالا يضمن من ذلك لان صاحب الطعام اذا كان معه في السفينة كان الطعام في يد صاحبه فلا يضمن الملاح الا ان يضمن فيها شأ او يفعل فعلا يعتمد القضاة كجاء الخيانة (قوله او سقط من دابة) أقول قبل هذا اذا كان كبيرا يستعمل على الدابة ويركب وحده والافهوا كالتاع والصحيح انه لا يفرق كافي التنبيه

الضمان ما اذا اختلف الجنس لان التمساق الجنس المختلف ليس بحرام كذا في الكافي أقول بره على ظاهر ما روى في التمساق في الجنس المختلف ليس بحرام بخلاف ما قال في باب الرابن وحده القدر والجنس حرم الفحل والتمساق يوجد العلة وان وسد امده وما عدا ذلك لا يفسد الفحل وحرم التمساق مثل ان يملك هرويا في هرويا او براف شعير وان دما حلال الفضل والتمساق فان البر والشعر فحسان مختلفان وقد حرم التمساق به ودفعه ان مراده بالجنس المختلف ما لا يكون فيه قدر كبير حنيفة بر يفتي شعر حيث اجاز فيه القبيصة لا تلافى الجنس وانتفاها القدر كما ترى بانه وفيها كذلك فان جنس النفع اذا اختلف وليس النفع من المقدرات الشرعية لم يحرم التمساق انتفاء حرأى الله فيكون هذا خلافا في قوله وان عدما حلال الفضل والتمساق هذا وقد حلت في الخطب عدم الجواز اذا قصد الجنس بان المتنازع مدفوعة في الطرفين فكانت نسأ الاضواء والنبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الكالفي ما ذكره الكافي الا انه خص منه لاف الجنس بالا حرام

### (باب من الاجارة)

الاجير نوعان احدهما (الاجير المشترك) او ثانيهما (الاجير انفس) وصدا في بيانه الازل (من يعمل لالا واحد) كالخياط ونحوه (او يعمل له) أي لو احدى عملا (غير مؤقت) فانما اذا التمساق رجلا وحده كالمسألة او الجير في بيت غير مقيد بיום او يومين كان اجيرا مشتركا وان لم يعمل لغيره (او مؤقتا لا تخصص) يعني اذا استأجر رجلا ليعي غنمه شهر ابرهم فهو اجير مشترك الا ان يقول ولا يرفع غنم غيره في كل سنة يبرأ اجيرا واحدا وصدا في تحقيقه (وانما يضمن) أي لا يضمن الاجير المشترك (الاجير) الا باله كالمصباغ ونحوه لان الاجارة عقد معاوضة فتقتضي المساواة بين الموضعين فالعامل يعلم المقود عليه للتمساق وهو العمل لا يملك للاجير العوض وهو الاجر (ولا يضمن ما هلك في يده) سواء هلك بسبب يمكن التهرز عنه كالسرقة او بما لا يمكن كالخربق الغالب والقوة لان الامانة عنده لانه قبضه باذن المالك فاشتمت عليه وهي اقامة العمل فيه فلا يكون مضموزا عليه كالمودع واجير الواحد (وان) وصلة ما شرط عليه الضمان لانه شرط لا يقتضيه العقد وفيه تنفع لاحد المتعاقدين اما فيما لا يمكن الاحتراز عنه فبالاجماع واما فيما يمكن فبلى الخلاف فتعده يجوز لانه يقتضيه العقد عندهما وعدة بقصد ما ذكر (وافتى المتأخرون بالصلح على النصف) لاختلاف الصحابة فيه كذا في العمادية (بل يضمن ما هلك بعمله كالخسر) أي يخرق الثوب الحاصل (من الدق) أي دق القصار (وزلق المال) فان التلف الحاصل من زلة حصل من تركه التشتيت المتي وانقطاع جبل يشبه الجبل فان التلف الحاصل به حصل من تركه التشتيت في شد الجبل وغرق السفينة من مده الا آدم ما غرق) أي لا يضمن آدم ما غرق من مده السفينة (او سقط من دابة) وان كان بسوقه او قوده لا ضمان الا دعي لا يجب باله قد بل بالاجماع وما يجب بما يجب على العاقلة والعاجلة وتعمل معاقب المقود وهذا ليس بجناية له لانه ماله وما فيه (او هلك من جهامة او فسد لم يحز المعتاد كذا اذا

(قوله حتى ان الختان لو قطع الحشفة  
وبرأ المقتطوع فحبيدية كاملة) أقول  
ويقطع منها يجب - كقوله ومدة عدل  
كما ذكره الاتقاني (قوله وان انكسردن)  
أقول يعني اذا كان الكسر يصنع بان  
زلق أو عثر أو مره عددا وان كان من  
غير صنعه بان زجه الناس فانه كسر فلا  
يعتبر عنده وعند غيره ما يضمن قيمته في  
موضع الكسر كما في التبيين (قوله اعلم  
الى آخر السودة) من كلام الزيلعي  
(قوله اورد كرا المدة أولا يخوان يستاجر  
واهاشهر البرعى له غنما مصححة باجر  
معلوم) أقول اذا وقع العقد على هذا  
الترتيب كان فاعدا كما قدمناه ويحتمل ان  
يلى ذكر المدة الاجرة فاعمل (قوله فلا  
تغير حكم الكلام الاول) بالعين المجهلة  
والا المهملة

أي لا يثبت من ايضا فانه ملكك من قصد ونحوه (لم يجزه) أي لم يجز المعتاد لانه التزمه  
بالدفع فصار واجبا عليه والواجب لا يجامعه الضمان كما اذا حدد المفاضي أو عزر  
ومات المضروب بها الا ان يمكن التهرز عنه كدق الثوب وضوؤه اذ بقوة الثوب ورقته  
يملك ما يحتمله من الدق بالاجتهاد فاما كس قيده بالسلامة بخلاف القصد ونحوه  
فانه يثبت على قوة الطبع وضحه ولا يعرف ذلك بنفسه ولا ما يحتمله من الجرح  
فلا يمكن قيده بالسلامة فقط اعتبارا بالاجازة المعتد به من الزائد كما اذا لم  
يملك واذا ملك يضمن نصف دية النفس لانه ملك ما دون نفسه وغير ما دون نفسه  
فيعتبر من بهما وهو النصف حتى ان الختان لو قطع الحشفة وبرأ المقتطوع يجب  
عليه دية كاملة لان الزائد هو الحشفة وهو عضو وكل قصب عليه دية كاملة وان  
ما توجب عليه نصف الدية وهي من القرائب حيث يجب الاكثر اليه والاقل  
بالهلاك ذكره الزيلعي (نان انكسردن في الطريق ضمن الجمل قيمته في مكان  
حمله بلا اجر ومكان كسره بمصحة اجرة) اما الضمان فلا نه تلف نفسه لان الداخل  
تحت العقد عمل على سليم والمقتصد غير داخل واما الخيار فلا اذا انكسر في  
الطريق والجمل شيء واحد تبين انه وقع تعدد ما من الابتداء من هذا الوجه وله وجه  
آخر وهو ان ابتداء الجمل حصل بامر فلم يكن تعددا وانما صار تعددا بعقد الكسر  
فيعمل الى أي الحقتين شاه فان مال الى كونه متعددا ضمن قيمته في الابتداء ولا يجب  
الاجرة فثبت ان كان متعددا ما من الابتداء وان مال الى كونه متعددا ونافيه في الابتداء  
وانما صار متعددا بعقد الكسر ضمن قيمته عند الكسر واعطاه اجرة بمصحة  
(و) ثاني النوعين الاجير (الخاص) ويعني اجير وحده ايضا (وهو من يعمل لواحد  
علاما وقتا بالقبض) وقوائمه لا يفيد معرفته بما سبق (ويستحق الاجر بتسليم  
نفسه مدته وان لم يعمل كاجر شعري لغرضه او رعي غنمه) وليس له ان يعمل  
لغيره لان منافعه صارت مستحقة والاجر مقابل بها فيستحقه ما لم يمنع من العمل مانع  
كالمرض والمطر ونحو ذلك مما يمنع التمكن من العمل اعلم ان الاجر لا يقدمه أو  
لرعي الغنم انما يكون اجير خاصا اذا شرط عليه ان لا يقدم غيره ولا رعي له - بره او  
ذكر المدة أو لا يخوان يستاجر واهاشهر البرعى له غنما مصححة باجر معلوم فانه  
اجير خاص بأول الكلام أقول مره انه اوقع الكلام على المدفوع اوله فتكون منافعه  
للمستاجر في تلك المدة فينتج ان يكون لنفسه فيها ايضا وقوله بعد ذلك لرعي الغنم  
يعمل ان يكون لا يتقاع العقد على العمل فيصير اجير مشتركا لانه من يقع عنده على  
العمل وان يكون لسان نوع العمل الواجب على الاجير الخاص في المدة فان  
الاجارة على المدة لا تنفع في الاجر - بره الخاص ما لم يبين نوع العمل ان يقول  
استأجر ثل شهر التقدمة اربعة مصاد فلا تنفع حكم الكلام الاول بالا احتمال فيبقى  
اجير وحده ما لم ينص على خلافه بان يقول على ان رعي غنم غيري مع غنمي وهذا  
ظاهر او اخر المدة بان استأجره لرعي غنما مصححة له باجر معلوم شهر الخيف فيكون  
اجير مشترك كأول الكلام لا يتقاع العقد على العمل في اوله وقوله شهر افي آخر  
الكلام يحتمل ان يكون لا يتقاع العقد على المدة فيصير اجير وحده ويحتمل ان

يكون لتقدير العمل الذي وقع العقد عليه فلا يتغير أول كلامه بالاحتمال ما لم  
 يصرح بخلافه (ولا يمتنع من ما هلك في يده أو بطله) أما الأول فلأن المعاملة  
 في يده بالإجماع أما عند فقهاء وأما عندنا فلأن تضمن الأجر المشترك نوع  
 استقصان عند ما صباه لا مال الناس لأنه يتقبل الأجمال من خلق كثير طمعا  
 في كثرة الأجر وقد يفر عن القيام بما أقدمت عليه عند طوبى لا نصيب عليه الضمان  
 إذا هلكت بما يمكن التضرع منه لئلا يتساهل في حفظها وأجر الوعد لا يتقبل  
 الأجمال فأخذ فيه بالقياس وأما الثاني فلأن المنافع صارت مملوكة للمستأجر فإذا  
 أمره بالصرف إلى ملكه منع وصار ناشئا منه فصار فله منقول إليه كانه فله فنه  
 وفرع عليه بقوله (فلا تضمن فخرسي ضاع) أي الصبي (في يدها أو مرقع ما عليه)  
 أي على الصبي من الخلق لكونها أجرة وحده (مع توريد الأجر بالتردد في العمل)  
 نحو أن خطته فارسا فبدرهم وإن تضرع وميا فبدرهمين (وزمانه) نحو أن خطته  
 اليوم فبدرهم وإن خطته غد فبدرهمين (ومكانه) نحو أن سكنت في هذه الدار  
 فبدرهم أو هذه فبدرهمين (والعامل) نحو أن تسكن فيه عطارا فبدرهم وإن تسكن  
 حدا فبدرهمين (والساعة) نحو أن تذهب إلى السكوة فبدرهم وإن تذهب إلى  
 واسط فبدرهمين (والجمل) نحو أن تعمل عليها سبع أقدارهم أو بر فبدرهمين  
 ولذا إذا ضميرين ثلاثة أشياء ولو يبر بعة لم يجر كافي البيوع والجامع دفع  
 الحاجة لكن يجب اشتراط خيار التضمن في البيوع لا الأجرة لأن الأجر أغا يجب  
 بالعمل وإذا وجد بصير المعقود عليه مع ما وافي البيوع يجب التضمن بنفس العقد  
 فنه في الجهالة يجب لا يرتفع النزاع بالإثبات المتعارفة (وبجب أجر ما وحده من)  
 الأمرين (المردفهما) قبله لأن ما أكثره (أكن إذا كان) أي التردد (في الزمان)  
 نحو أن خطته اليوم فبدرهم وإن خطته غد فبدرهمين (بجب في الأول) أي يجب  
 إذا وجد العمل في اليوم الأول من اليومين المردفهما مسمى من الأجر (وفي  
 الثاني) أي يجب إذا وجد العمل في اليوم الثاني منهما (أجر المثل غير رائد على  
 المسمى) وعندهما الشرطان جائزان وعند زفر فاسدان لأن ذكر اليوم للقبيل  
 وذكر التردد فيه فيجتمع في كل يوم تيمنان والواجب أحدهما وهي بجملة  
 كالوقال خطته اليوم بدرهم أو نصف درهم ولهما أن كل واحد مقرر وقصار  
 كاختلاف النوعين كالروية والحارسية ولأن العقد المضاف إلى العقد لم يثبت  
 في الأول فلم يجمع في اليوم تيمنان فلم يكن الأجر مجموعا في اليوم والمضاف إلى  
 اليوم يفي إلى العقد فيجتمع في العقد تيمنان بدرهم أو نصف درهم فيكون الأجر  
 مجموعا وهي تقع حوزا للعقد (نبي المستأجر تنور أو كوفوا في الدار المستأجرة  
 واحترق بعض سوت الجدران أو الدار لاضمان عليه مطلقا) أي سواء بني باذن  
 صاحب الدار أو لا لأن هذا انتفاع بفناء الدار على وجه لا يغير هيئة الباقي إلى  
 النقصان (الآن يصنع ما لا يصنع الناس) من ترك الاحتياط في وضعه وإيقاد نار  
 لا وقد مثاها في التنور والكاون كداف العمادية (استأجر حمارا ففضل عن  
 الطريق أن علم أنه لا يجده بعد الطلب لم يضمن) كذا راع قد شاع من قطيعه

(قوله لكن يجب اشتراط خيار التضمن  
 في البيوع) أقول في اشتراطه في البيوع  
 روايتان وقد حكاهما المصنف رحمه الله  
 في باب خيار الشرط وذكرنا الخلاف في  
 تضمنه ما (قوله لأن الأجر أغا يجب  
 بالعمل الخ) أقول هذا وجه الفرق بين  
 الأجرة والبيوع على إحدى الروايتين  
 فيه حكاه الزيلعي (قوله وفي الثاني أجر  
 المثل غير رائد على المسمى) أقول المراد  
 بالمسمى صبي اليوم الثاني وهو نصف  
 درهم لا يزداد عليه في الصحيح وفي الجامع  
 الصغير لا ينقص عن نصف درهم ولا يزداد  
 على درهم أه كافي التضمن وما في الجامع  
 الصغير هو ظاهر الرواية كافي نصته من  
 البرهان (قوله استأجر حمارا ففضل عن  
 الطريق الخ) أقول هذا أن لم يكن تحلف  
 عنه أما لو تخلف عنه فتركه هل باب بيت  
 ودخله حتى قوارى عنه أو تخلف عنه في  
 الطريق لحاجة كبول أو غائط حتى غاب  
 عن بصره أو ضل في الطريق وعلم به فلم  
 يطلبه مع عدم يأسه أو وقفه وصلى الفرض  
 فذهب أو انتهب وهو ينظر إليه ولم يقطع  
 أي الفرض ضمن لأنه ترك الحفظ مع  
 القدرة عليه لأن خوف ذهاب المال  
 يبيح قطع الضلوة وإن كان درهم ما وإن لم  
 يصب عنه أو كان في موضع لا يدفعه هذا  
 الذهاب فتسبب له بأن كان في سكة غير  
 نافذة أو في بعض القرى الامنية لم يضمن  
 كجاء البرهان

أقول يعني خاف الضميمة فهو عند  
 عندنا حقيقة لاهاضاعت بغير فعله  
 وهما ضمة ملامكة ان تابعه بسبب وصيه  
 كما في البرهان (قوله لا يسترد أجر  
 عبد محبور) أقول وكذا لا يسترد أجر  
 الصبي المحبور استقصا فأنهما كما في  
 البرهان (قوله فأجره وای الصبي نفسه)  
 أي من غير القاصب فالجواب من فأجره  
 زائد في نسخة (قوله والعبد مرضى أو  
 آبق) أقول لو حذف هذا المكان أولى فيه  
 قوله بعد فان كان آبقا ومرضا لا يجب  
 الأجر وان لم يكن يجب ولا فكيف يحكم  
 بمرضه وإباحته ثم يرد بينه وبين عدمه  
 (قوله وقال المؤرخون آخرها) أقول  
 وكذا الحكم لو أنكرها المرسلة (قوله حكم  
 الحال) أقول فيكون القول قول من شهد  
 له الحال مع عبته فيصلى الظاهر ربما  
 وان لم يصلى عبته وهذا ظاهر في جانب  
 المستأجر لأنه ليس فيه الادفع الاستحقاق  
 عليه وان شهد لأجر عبته فيشكل من  
 حيث استحقاقه الأجر بالظاهر وهذه  
 لا تصح للاستحقاق وسواء أنه يستحقه  
 بالسبب السابق وهو العقد أو بما للظاهر  
 شهيد على قائمه إلى ذلك الوقت وعلى  
 هذا الدعاء ولو لاداة قبل العتق والمترقب  
 البيع القول لمن الولد والشرف فيه  
 تحكما الحال كما في التبيين (قوله  
 والقول لرب الثوب في الأجر وعدمه)  
 أقول هذا عندنا في حقيقته ويجعل أبو  
 يوسف القول للصانع ان كان حيا بقائه  
 خليفته وبين المستأجر أخذ واعطاء  
 في حقه وحكم محمد بالأجر ان كان مبرورا  
 فعمل تلك المستعانة بالآخرة وبه يقتضى  
 لشهادة الظاهر لمرءه كما في البرهان وفي  
 الصغرى أيضا الفتوى على قول محمد  
 وكذا في التبيين

فصاح على الباقي ان تبها) كذا في الخاتمة (لا يسافر بعد) مؤخر الخدمة بلا  
 شرطه) لان في خدمة السفر زيادة شقة فلا ينقطعها الاطلاق (لا يسترد مستأجر  
 الجرحل عند محبور) يعني اذا أعتد أجر عبد محبور واشترا وأعطاه الجرحل ليس  
 للمستأجر أن يأخذ منه ما لأجره لان هذه الاشارة بعد الفراغ صحيحة استقصا لان  
 فسادها رعايته حتى المولى بعد الفراغ رعايته حتى في الصحة ووجوب الأجر له (ولا  
 ضمن آكل غله عبد غصبه فأجره) أي العبد (نفسه) يعني رجل غصب عبدا  
 فأجر العبد نفسه وسلم عن العمل بعت الأجرة فكيف تغصبا حتى المولى فان أخذ  
 العبد الأجرة أخذها القاصب الأجر منه فأكله لا يضمن عندنا في حقيقته وقال بعضهم  
 لأنه أتلف مال الغير بلا تأويل لان الأجر مال المولى وله أنه أتلف مالا غير مقدم  
 حتى المتألف فلا يضمن كضمان المارقة بعد القطع (كما إذا أجرة القاصب) فانه اذا  
 أجر عبدا غصبه وأخذ الأجرة وأتلفه لا يضمن لان الأجر له (ومع العبد قبضا)  
 أي الأجرة للحاصلة من إيجار نفسه اتفاقا لأنه نفق بعضه أذن فيه لقبول الأجرة  
 ونافذة تظهر في حق خروج المستأجر من عبدة الأجرة فانه يحصل بالاداء اليه  
 (وأخذها مولا قائمه) لأنه وحده من ماله ولا يلزم من بطلان التقوم بطلان  
 الملك كما في نصاب المارقة بعد القطع فانه غير مقدم وذلك لما لك (استأجر عبدا  
 شهرين شهر اربعة وشهر خمسة مع على التعريب) المذكور لان الشهر المذكور  
 أولا ينصرف إلى ما يلي العقد فيصير بالاجواز فيصرف الثاني إلى ما يلي الاول ضرورة  
 (حكم الحال ان اختلاف ما في العبد وأجره وجرى ما ألقى) يعني استأجر عبدا  
 شهر اربعة فقبضه في أول الشهر ثم شاء آخر الشهر والعبد مرضى أو آبق واختلفا  
 فقال المستأجر مرضى هو أو آبق من أول المدة وقال المؤرخون آخرها حكم الحال فان  
 كان العبد آبقا أو مرضى في الحال يحكم بأنه كذلك من أول المدة فلا يجب الأجر  
 وان لم يكن آبقا أو مرضى يحكم بأنه كذلك من أول المدة فيجب الأجر وكذا  
 الاختلاف في جرى ما ألقى (القول لرب الثوب في القميص والقناطير الصغيرة  
 والحرة) يعني اذا قال رب الثوب لقمصا أمرت أن تخطو في قبلي غطتته فبها  
 أو لقمصا أمرت أن تصبغ ثوبي أجرح فبنته أصفر وقال الخياط والصبغ  
 ما أمرتني والذى غطتته قال قول في الصورةين لرب الثوب مع العبد لان الأذن  
 يستفاد من قبله فكان القول قوله فيما أذن فيه فاذا لم يكن له ما ينفصل لرب  
 الثوب في الصورة الاولى حيزا شامت منه قيمة الثوب غير معمول ولا أجر له وان  
 شاء أخذه وأعطاه أجر مثله ولا يجاوز به المسمى لأنه اعتل أمره في أصل ما أمره  
 به والقطع والخبطة لكن خلفه في الصفة فغضنا رأينا ما شعر في الثانية خبر ان شاء  
 ضمنه قيمة ثوب أبيض وان شاء أخذ ثوبه وأعطاه أجر مثله لا يجاوز به المسمى أيضا  
 (و) القول لرب الثوب (في الأجر وعدمه) أي صدق رب الثوب مع عبته في قوله  
 علمت لي بجانا والصانع قال بل بأجره لا يشكره العبد وجوب الأجر وتقوم عليه

(قوله تنفع الخ) هذا على الاصح وقال بعضهم تنفع هذه الاشياء اي العيب وخواب الدار وغیره كافي التبيين (قوله لانها تنفع) لا يتوهم في خبر الشرط فلا وجه لذلك كما مر هنا (قوله لاحتمال ٢٣٩) الانتفاع بوجه آخر اهله لقوله تنفع بخيار الشرط

وليس له مساس بهذا المقام لانه في وجوده وبأصل الثاني في جانب الموجب وخيار الشرط بهما ماله القوي قهر وي (قوله لاحتمال الانتفاع بوجه آخر) أقول أو بما استأجر لاجله مع الحلال كما سأتى (قوله فان الاجارة تنفع به ايضا) كذا في نسخة وعلى الاصح كما اختاره انه انتفع به (قوله فلو لم يخل بما انتفع ارازاله سقط خياره) أقول سقط الخيار فيما اذا انتفع وازيل الحلال اما فيما اذا لم يخل فليس له خيار اصلا فلا يخال سقط خياره اذا السقوط فرع من الثبوت فكان ينبغي ان يقول بده ليس له خيار والسالبة صادقة بنى الموضوع (قوله وسقط عطف على خيار الشرط) أقول بنى انها تنفع بالهذر فيثبت حق القمع وفي كيفية اختلاف اشارك الجامع الصغير انه لا يحتاج فيه الى القضاء بمنزلة عيب المبيع فيقصر العائد القمع وفي الزادات ان الاربرقع الى المالك لم ينعكس كالرجوع في الهبة قال شمس الآفة المرحوم هذا هو الاصح ومنهم من وفي قتل هذا اذا كان الهذر ظاهرا فقمع ولا في غيبته المالك وقال فاضحان والضموي هو الاصح كافي التبيين (قوله كافي سكوت وجع ضرس وموت عرس او اختلافهما) أقول ليس ذلك كله شرط لان الانسان لا يجبر على اتلاف ماله ولا جسده لانه قد يتلف لهماه بالرفع كما لو اتى القصاص يرد من الجاني فحاشا عن اتلاف لهماه نزع ولا يجبر على اطعام ماله ان لا يشكر او يحرمه مشررا كما هو مشاهد هذا ما طهرني ثم رأت في

(تفصيل) اي لم تجز ولا في القمع لانها تنفع لاحتمال الانتفاع بوجه آخر وهذا لم يقل تفصيل (بخيار الشرط) بان استأجر دارا منه على انه المأجور بخيار قيم ثلاثة ايام وانما تفصيله لانها تقدم معاوضة ولا يجب قمعته في المجلس ويحدث القمع بالاقالة فيجوز شرط اختياره كالبيع (و) بخيار (الزوية) لانه على الله عليه وسلم قال من اشترى شيئا لم يره فله الخيار اذا رآه والاجارة شراء المنافع فيتناولها ظاهر الحديث لفظا واولا (و) بخيار (عيب) حاصل (قبل العقد او بعده) اما جواز الرد عيب حاصل قبل العقد فظاهر واما جواز رد ما بعد العقد فلان الموقوف عليه هو المنافع واغناق جديسا فشاوكل ما كان كذلك فكل جز منه بمنزلة الانتفاع فكان العيب حاصل قبل القبض وذلك يوجب الخيار كافي البيع وعلى هذا الفرق بين ان يكون العيب حادثا بعد قبض المستأجر او قبله لان الذي حدث صدق قبض المستأجر كما قبل قبض الموقوف عليه وهو لا نافع كذا في شروع الهداية (غوت النفع) صف عيب (كسر اب الدار واطلع ما الى حى و) مالم الارض (فان كلامها بغوت النفع فيثبت خيار القمع) (او يخل) عطف على بغوت (ه) أى بالنفع معنى ان العيب لا يغوت النفع بالكلية بل يخل به بحيث يجوز ان تنفع به في الجملة (كرض الصدور الهداية) فان الاجارة تنفع به ايضا (فلو لم يخل) أى العيب (ه) أى بالنفع (او انتفع) أى المستأجر (ياخل) بالنفع واستوفى المنفعة وقد روى بالعيب (او ازاله) أى الاخلال (المؤجور سقط خياره) لزوال سببه ولذا قالوا ان العيب اذا لم يخل بالنفع المقصود لم يكن مجزوا للقمع اذا كان كافي الدار ارضا للمعامل ولا ينفع به في سكنها وسقط ذلك لما طهر لى لانه القمع لان الموقوف عليه المنفعة فانما لم يشكن الخلل فيها لم يثبت الخيار (وسقط) عطف على بخيار الشرط (ولو ضرر لم يضر) بالمعقد ان بنى (أى العقد) كافي سكوت وجع ضرس استؤجر حداد (لقامه) فان العقد ان بنى لزوم قلع من جميع وهو ضير مصحوق بالعقد (وموت عرس او اختلافها استؤجر) أى طابخ (الطبخ ولم يمتها) فان العقد ان بنى قلع المستأجر بآلاف ماله في غير الولية (ولو ضرر دين) عطف على لزوم ضرر (لا يقتضى الا شمن المأجر) فانه اذا الجرد كانا اذ اراد ان افسد وزمه دون لا يقدر على ادائها الا شمن المأجر واراد فسخها بقمع ولا يلزمه ضرر والمجس (وسفر) عطف على لزوم (مس) تأجر عبد المصطفى المصطفى (أو طاقا) أى غير مقيد بكونها في المصروفان كان محمولا على التسمية في المصروفان منع ماله من السفر فله استأجر القمع لوجود الهذر وان اراد المستأجر سفره قبل ان يملك القمع لوجود الهذر وان رضى المالك بمفره فليس للمستأجر القمع لان انتفاع الهذر (واقل) مستأجر وكان لمقتصر) فان الاجارة ان يقتل لزوم اداها آخر المالك كان هو يتنفع بالاقل (و) ادلاس خطا يعمل بما له استأجر عبد الخطا فتركه له (قيده)

البائع الامثلة الخلع لم يكن يفيد ذلك (قوله ولو ضرر لا يقتضى الا شمن المأجر واراد فسخها بقمع) قال ابن ابي اسحاق وفي كيفية قصه فقال بعضهم يسع المالك او لا يفيد قديمه وتنفع الاجارة ضمنائيه وقال بعضهم تنفع الاجارة فالوا لا يبيع اه

أقول والله ما بقي من أصول القسمة الموصولة في الأرض أقول والله ما بقي من أصول القسمة الموصولة في الأرض أقول والله ما بقي من أصول القسمة الموصولة في الأرض

فيما ذكرنا المملوكة أولى بعد المملوكة  
(قوله قال الامام شمس الاقنة عدم  
الانضمام اذا كانت الرياح ساكنة ثم  
تغيرت اما اذا كانت مضطربة فيضمن)  
أقول نقله الزيلعي عن شمس الاقنة بصحة  
يدعي فانه قال واما اذا كانت الرياح  
مضطربة فيضمن ان يضمن اه وفي  
جامع الفصولين وحمل أحرق شوكاو  
شافي أرضه فذهب إلى حجر الشراوات  
إلى أرض جاره وأحرق زرعه ان كان  
يضمن أرض الجار على وجه لا يصل  
إليه شر النار في العادة فلا ضمان عليه  
لأنه حصل فعل النار وانه جبار ولو كان  
يقرب من أرضه على وجه يصل شر النار  
فالباقى يضمن لأن له الإيقاد ملك  
تسلك شرط السلامة اه (قوله  
سقى أرضه سعة بالاحتجالة الخ) أقول  
يعنى لا تحتجب بقائه بان كانت معدودا  
وأرض جاره موطوءة لوسقى أرضه  
قد نال جاره من ولو كان يستغرق  
أرضه ثم يتعدى إلى أرض جاره فلو تقدم  
إليه جاره بالسكر والاحكام ولم يفعل  
ضمن ويكون هذا كاتحاد على حائط ولو  
لم يتقدم لم يضمن كإجماع الفصولين  
(قوله لأنه شركة الوجود في الحقيقة)  
أقول لا على أن فيه نظرا ثم رأيت الزيلعي  
قال ان هذه شركة التصانع ثم قال وقول  
صاحب الهداية هذه شركة الوجود في  
الحقيقة فهذا هو جاهدته يقبل وهذا  
بجهاذته يعمل فيه نوع اشكال فان

قوله يعمل عمله لأن من ليس له مال ودخل بالاجر فرأس ماله أمة ومقراض فلا  
يفتق الزيلعي حقه (وبناء على ذلك من سفره) فانه عذر لانه لم يضمن على  
موجب العقد لزمه ضرر زائد لاحتمال كونه قد مضى الحج فذهب وقته او طلب  
عرج له فمضرا والتمارة فافتقر (بحلاف) متعلق بقوله وشيئا يعمل به عمله استأجر  
عبدا (ترك استأجره) أى مستأجره (له) أى لضبط (لعمل) متعلق بالترك  
(في الصرف) فانه لا يكون عذرا إذ يمكن ان يقدمه الخلام للضامة في ما به يعمل  
لصرف في ناحية (وبناء على كاري) متعلق بقوله وبدلما لم يضمن فانه ليس بمضد  
ايضا فيمكن ان يقدم ويثبت دونه على يد تلميذه وأجبره (وبسبب ما جره) متعلق  
بقوله ولزم دين فانه ايضاً ليس بمضد مدرن لحقوق دين كاسر (وتشخيص) الاجارة بلا  
حاجة إلى التخصيص (بجوت احدهما) أى احدا العاقلين (وعقد هاتفتها) لأنها  
لربقت تصيرا المنفعة المملوكة او الاجرة المملوكة كتفسير العاقل مستحقة بالعقد  
لاستقلالها إلى الوارث وهو لا يجوز (ولو) عقدها (الغيره لا) أى لا تشخيص (كالو كبل  
والوصى والمثولي) لبقا لما استحق عليه والمستحق حتى لو مات المتورده بطلت لما  
ذكرنا (و) تشخيص (عوت) المستأجرين وانوار جرين في حصته فقط وربقت  
في حصة الخى وقار فرقتل فيها لان الشروع مانع قلنا الشروط براعى وجودها  
في الابتداء البقاء كالشهاد في النكاح

(مسائل شتى)

(أقول مما تدارى) وهي جمع حبس وهو سبي وهو ما الزرع المحصور والوارد  
بهاهنا ما بقي من أصول القسمة الموصولة في الأرض (استأجره) واستأجره  
فانه فرق ما في أرض غيره لم يضمن لأن هذا التصيب وليس مباشرة فلا يكون متعديا  
كخاتمة البرق ملكه (ان لم تضطر إلى ربح) قال الامام شمس الاقنة قدم الضمان  
اذا كانت الرياح ساكنة ثم تغيرت اما اذا كانت مضطربة فيضمن لان موقد النار  
يعمل انها لا تستغرق أرضه فيكون مباشرا (وضع جرة في الطريق فاحرق شيئا  
ضمن) لانه متعدي بالوضع ولو وقع في الحج إلى شيء فاحرقه لا يضمن لان الحج  
فخصت فله كذا في النهاية (سقى أرضه سعة بالاحتجالة) أى لا تعجل تلك الأرض  
ذلك الحق (فتعدي) أى الماء (لجاره ضمن) لانه مباشر لا متعدي (العقد ضابط  
او مخو في كانه) ينطرح عليه العمل بالانضمام (ما صاحب النكاح) فان صاحب النكاح قد يكون  
ذا حام وحرمة ولكن لا يكون حادقا في العمل فيقتضيه حادقا طارح عليه العمل  
وكان انما سأل لا يجوز لانه استأجره سعة ما يخرج من عمله وهو محمول كقضية  
الطبخ ان كانه جاز استئجاره لانه شركة الوجود في الحقيقة فان هذا هو جاهدته يقبل  
وذلك بجهاذته يعمل فننظم المصلحة ولا يضره الجهاذ فيما يحصل (كاستأجر رجل

ليصل عليه محلا ورا كين وحل محلا متنا (فانه جاز انفسا توافق القياس  
لا يجوز ومقول الشافعي لان المحل متفاوت بمحول فغضى الى القراع وجه  
الاستحسان ان الجاهل يتحول بالعريف الى المعتاد (وارادة اجود) اي اراد ان المحل  
الجمال احسن لان المتشابه انفي الجهالة (استأجوه) اي جعلا (لحل قدر زاد  
فاكل منه ودعونه) لانه استحق عليه جلا مقدرا في جميع الطريق فله ان  
يستوفيه (قال القاضي دار فرها والافاجر تاجر كل شهر بكذا فحل بخرم وجب  
المسح) لانه فاهن الاجرة والقاسم رضى بها ظاهر التقديس منها عند اجارة (الا  
اذا انكر القاسم حلها) فانه اذا انكره لم يحسن وانما بالاجارة (وان) ومصلحة  
(انتهى) اي اثبت صاحب الدار كونها ملكا له (او اقر) اي القاسم (هـ) اي ملكه  
(ولم يرض بالاجر) اي صرح بعدم رضاه بختلا بعد رضاه بظاهر (استأجر)  
اي جازله (ان يجر الاجر من غير مؤجر) ولا يجر زان يؤجر مؤجرا لان الاجارة  
قبل المتعة والمستاجر حتى المتعة قائم مقام المؤجر فله قليل المال (ويصير  
و يودع فيها لا يختلف الناس في الانتفاع به) لانه لما لم يمتنائه حازه ان ملكها  
لكن لا فيها لا يختلف الناس في الانتفاع بها والانتفاع بها لا بالاستئجار دابة  
ليركب لا يؤجر غيره ولا يصيره) لانه بما يختلف الناس في الانتفاع به (وكله  
لا شمول دار فقل وقبض ولم يصلها المسمى من المدة ترجع الوكيل بالاجر على  
الامر كذا ان شرط قبض بالاجر وقبض من المدة ولم يطلب الامر وان طلب  
واي ليجل (اي الاجر لا) اي لا يرجع على الامر حتى لو وكل رجلا باستأجره دارا  
معينة فاستأجره فمعه ما ومعه ما من الامر او لا حتى من المدة فالاجر على الوكيل  
لانه احصل في الحق ورجع الوكيل بالاجر على الامر فانه في القبض نائب عن  
الموكل فحق ملك المتعة فصارا حكا كما كان شرط الوكيل بالاجر على لان الامر  
وقبض الدار ومضت المدة ولم يطلبها الامر من رجوع الوكيل بالاجر على لان الامر  
صارا بضاعتها لم يظهر المنع وطلبها فاقى حتى يجل لا يرجع به على الامر لانه  
لما حبس الامر من الامر له حق الحبس خرجت يد الوكيل من ان تكون يد  
يأبى بطل بصر الموكل فانضا حكا ولم تصر المتافع حادثة في يد الموكل حكا فلم يجب  
الاجر على الموكل كذا في الكافي (لقاضي الاجرة على كتب المكاتب قدر  
ما تجوز لغيره) لان كتبها ليس من افعال اقتضاه لغيره (المستأجر لا يكون خصما  
لدهي الاجارة والرجع والشراء) لان الدعوى لا تكون الا على ما قاله الفقيه (مختلف  
الشعري) لانه مالك العين كفاي العمادية

### (كتاب العارية)

بما فرغ من كتاب تلك النفع بعوض شرع في كتاب قليل النفع بلا عوض في  
الصالح هي بالتشديد كانهاء قربة الى العار لا طلبها عار وحب وفي الهداية هي  
من العربة وهي العطية وفي الكافي هي من التماور وهو التناوب فكانت يحصل  
لغير نفع في الانتفاع على كذا ان مودا له (هي) نفع قليل ما ذكره شرعا  
(قليل نفع بلا عوض) ووجدنا اقبح الاجارة (وتصح بالمرئ) لانه صريح فيها

(قوله وحل محلا متنا) اقول  
ليس هو من شرط الجواز بل هو من شرط  
بما يحسونه في هذا العقد فانه اذا  
حل غير معتاد لا يقال بعدم صحة  
الاستعارة بل ينفي ان يكون كما تقدم  
فيما لو استأجره بالتقديس معلوم فزاد عليه  
ان طاقف الشكل ثم حلت من الزيادة  
وان لم تطق ضمن كل قيمتها (قوله وجبر  
وودع فيها لا يختلف الناس في الانتفاع  
به) اقوله لما استثنى عنه بما قدمه في  
اوائل كتاب الاجارة بقوله وفيها لا يختلف  
به اي بالمستعمل بطل التقيد لانه غير  
مقدم قوله وودع لم يظهر من نصه  
بما لا يختلف اذ الادعاء ليس الا الاستحسان  
وله من الصواب يؤجر بقوله بعده فاذا  
استأجر دابة ليركب لا يؤجر غيره ولا  
يصيره واقول مواهبنا استثنى عنه بما  
تقدم من قوله في الاجارة وان خصص  
بركبا ولا يس فضاقت ضمن كذا كل  
ما يختلف بالمستعمل

### (كتاب العارية)

(قوله كانهامسوبة الى العار لان طلبها  
عار وحب) قال في المنسوبة اليه المنسوبة  
الى العارة اسم من الاعارة واحدها من  
العار وحب وفي النهاية انما هي المنسوبة  
وهو العزل فله لانه على الله عليه وسلم  
بانرا الاستعارة فلو كان العار في طلبها لما  
بانرها اه كافي الصر (قوله هي قليل  
نفع) اقول وقال الشيخ والشافعي  
اباحت وتوجه كل ذكر الزاني



ما عارض صاحب الكافي (الح) أقول بخلاف ٢٤٣ هذا الوضع ما ذكره في الإيمان بقوة براديه البر فضعه عند أبي حنيفة

(وأبعد منك أرضي) لأن الأ طعام إذا ضيف إلى ما لا يعلم كالارض براديه اكل غلبة الطلاق لا اسم المحل على الحال (ومضك توي هذا) أو حار توي هذا إذا لم يرد بما لا ينافي المع لملك العين مرفا وعند عدم إرادته يجرى على قسمة المتنازع وأما أنه أن يعطى ناقة أو شاة لتعبر بينهما ثم تود وكذا استعماله في غلبك العين فإذا أوردته المنة فانه ملك العين والابقى على اصل وضعه (وحملك على داني هـ ذه) إذا لم يرد به المنة فان هذا اللفظ يستعمل عرفا في الهبة لما سبق من قولهم رجل الأمير فلانا على الفرس وبراديه القليل ومعناه منة هو الأركاب وهو مستعمل فيه أيضا فاذا أقوى أحدهما صحت وإن لم تكن له نية جل على الأدنى للتلازم الألفي بالمثل أقول بهذا التقرير يندفع ما عترض صاحب الكافي على الهبة بوجوه من أحدهما أنه جعل في كتاب المارية هذين اللفظين يعني مضك وحملك حقيقة أثبتك العين وعماز القليل المنضمم ذكر في كتاب الهبة في بيان ألقاها وحملكك على هذه الآية إذا قوى بإعلان الهبة وحل بان الجمل هو الأركاب حقيقة فيكون عارية لكنه يحتمل الهبة ونابها ما إذا كانا التملك العين حقيقة والحقيقة تباد باللفظ بلا نية نفسه عدم إرادة الهبة لا يعمل على غلبك المنة بل على الهبة أما انقاع الأول فانه أراد يجعل هذين اللفظين حقيقة لتمليك العين في العارية جعلها حقيقة له عرفا فيكونا ر مجازين لتمليك المنفعة عرفا ضرورة وأراد يجعله الجمل حقيقة للأركاب جعله حقيقة له لغة فيكون لتمليك العين مجازا لثبته ضرورة فلا منافا قوما انقاع الثاني ولان الحقيقة انما تباد باللفظ بلا قرينة إذا لم يمارضها مجازا مستعمل فان النية إذا انتفت كان المعنى العري والأقوى المستعمل مستويين في الإرادة فيجب حل اللفظ على الأدنى للتلازم الألفي بالمثل (وأخذ منك هـ دى) فانه أذن له في الاستفهام فيكون عارية (ودارى المنة هـ دى) ودارى لك عري (سكى) فاد لسط سكى محكم في إرادته انفع وتعرف اللام في قوله لك عن إفاضة الملك (و يرجع المعبر متى شاء) لأن المنافع تملك شيئا فشيئا يجب حدودها فلم تأمر جـ دلم تملك دفع الرجوع (ولا تضمن اذا هلكك) بلا نية لأنها أمانة (ولا تؤجر) أى العارية (ولا تزمن) لأن الأمانة دون الأجرة والزن والثنى لا يتضمن ما فوقه (فان أجرا ورهن المستعير فهلكك) العارية (ضمه المير) أى من المعبر المستعير لأنها إذا لم تتناولها كان كل منهما معصبا (ولا يرجع) أى المستعير (على أحد) أن طارعا لضمان أنه أحرا ورهن ملك نفسه (أو ضمن المستأجر يرجع) أى المستأجر (على المؤجر) دفع الضرر والغرور عنه (ان لم يعلم عارية معه) وإن لم يلا يرجع لأنه لم يضره فصار كالمستأجر من الفاسط طالما لم يقصب (وتعار) أى العارية (مطلقا) أى سواء احتلف استعماله أو لا وإن لم يبعين متفعلا لأنها لما كانت لتمليك المانع جاز أن يبيع لان الملك يملك التملك كالمستأجر يملك ان يؤجر والموصى له بالخدمة يملك ان يبيع (و) يمار (لا يختلف استعماله أو عنه) أى

الفرج المعنى الحقيقي فليست أمثل (قوله ولا يضمن اذا هلكك بلا نية) هذا إذا كانت العارية مطلقا فان كانت مقيدة في الوقت مطلقا في غيره بخوان هـ دى وما قولهم ردها بعد معنى الوقت غير وهو المختار كافي الامامية اهـ سواء استعملها بعد الوقت أو لا وذكر صاحب المحيط وشيخ الاسلام انها متضمنة اذا انتفع بعدم معنى الوقت لانها متضمنة بغير غاصبا أما إذا لم ينتفع به في اليوم الثاني فلا يضمن كما لو عر إذا مسك بعد انقضاء المدة ومنهم من قال يضمن على كل حال لان المستعير يملك مال الغير بعد المدة لنفسه بخلاف المودع كافي شرح المحقق وبالشعبي مطلقا أخذت من الأئمة السرخسي كافي الخاتمية وفي جامع الفصولين ولوها كتب بعد معنى هذا لا جاره ضمن من قولهم إذا ما سكتها بعد المعنى بلا إذن فصار ضامبا انتهى فأت لكن يرد على إطلاق الفصولين التضمنين في قولهم ما ذكره صاحب المحيط وشيخ الاسلام كما قدمناه (قوله فلا تؤجر ولا تزمن) أقول وسكت هـ دى ان ابداءها واحتلها فيه وأكثره على أنه يجوز وعليه الفتوى كافي التبيين (قوله لو ضمن المستأجر الح) أقول وسكت هـ دى لو ضمن المير فمن نظر حكمه (قوله وعار ما يختلف استعماله ان هـ دى) متفعلا أقول هذا التقييد ليس ما حترزى لقول الزاى وإن كان لا يختلف معنى الفع كالمكتنى وللمل جاز أن يملك بنفسه وبغيره في أى وقت شاء لأن التقييد بالانتفاع فيما لا يختلف لا يفسد أنه الآن يقال ان لا يورل وإن كان الأكثر استعماله المقرونة بالورود كرت هنا على حقيقة تعالى قد كران تضمت الذ كرى متفعلا

(قوله فن استاردانية مطلقا) أقول معنى في النفع والزمان وهذا نقله الزبلي ٢٤٣ عن الكافي ثم قال بعده معنى صاحب الكافي

كالاجارة فعل هذا يعني ان يجعل هذا الاطلاق الذي ذكرهما مما يختلف بالمستعمل كالبيع والركوب والزراعة على ما اذا قال على ان اركب عليها من اشياء او ابيع الثوب من اشياء كاحل الاطلاق الذي ذكره في الاجارة على هذا اه (قوله ضمن رب الارض ما تنص البنائ والقرس بالقاع) أقول معنى قوله ضمن ما تنص ان يقوم قائما غير متعلق لان القاع غير مستحق عليه قبل الوقت كما هي التبيين وفي البرهان فاذا كانت قيمته وقت معنى المصلحة المضروبة عشرة دنانير مثلا حين قلعه مائة مائة يربيع بدنانير كذا كرم القديري انتهى ثم لو اراد ان يملكها في اوقات يملكها بقبضته مما فاق غير مقلوبه من في يكم يشترط ان شرطها منها الى المدة المضروبة لان القاع غير مستحق عليه قبل الوقت كذا اذ كره الحاشا كما التمهيد الا ان يرضه الماستعير ولا ضمنه قبضته ما فله ذلك لانها مملوكة واقف او ميسر الضمان على الماستعير لدفع الضرر عنه فاذا رضى كان هو احق بملكه وقيل بغيره الماستعير ان نصت الارض بالقاع فمساها اه كذا في البرهان وفي الثانية جزم بالثبات اذا استعيرت (قوله وفي ترك مراعاة الحقين) أقول ليس في عاربه الامراة حتى المستعير في المسارة سقط هو يترك باجر المثل لان في الترك الخ كما هو مفسر في مكنب الذهب ونص في البرهان على ان الترك باجر استحسان ثم قال من الموطا ولم يبين في الكتاب ان الارض تترك في يد المستعير الى وقت ادراك الزرع

منتهى ووقع على قوله وتعارف مطلقا بقوله (فن استاردانية مطلقا) يحمل عليها ماشاء (وسيد له) أي الحمل (ويركب) بنفسه (ويركب) غيره (واياضل) يمينه (ضمنه) غيره (يترك) يركب بنفسه ليس له ان يركب غيره اذا ضمن ركوبه ولو اركب غيره ليس له ان يركب بنفسه حتى يوفيه ضمن (وان اطلق) أي الماستعير (الانتفاع في الوقت) والتنوع الانتفاع ماشاء أي وقت شاء (لانه ينصرف في ملك الله يرفسك) التصرف على الوجه الذي اذن له فيه (وان قد ضمن) أي الماستعير (بالخلاص) الى شرفه (التمسك) اما في الوقت لا النوع او بالعكس او فيه ما فان على من وافق القيد ففاهروان خالف في شريفه وال مثل او غير لا (عاريه) التمتع والمكمل والموزون والمعدود والمتعارف (قرص) لان الاعارة تملك المصلحة ولا تستغنى هذه الامور الاسماء لا صحتها ولا على اسمها كلها الا اذا ملكها فقتضت عليك عنها ضرورة ذلك بالبيع أو القرض والقرض لانها ماضرة لكونه وحالا والمثل هذا (اذ لم يبين البهجة) اما اذا عينا كما ستارة الدارهم ليعبر بها ميزان او يزين به الله سبحانه ونحو ذلك من الانتفاعات فتصير عارية امانة ليس لها انتفاع بها الا كما كان نظير عارية المثل والسيف الخ ووقع على كونها قرضا قوله (فضمن بهلا) كما قبلي الانتفاع كما هو حكم القرض (مع الاعارة) أي اعارة الارض (البناء والقرس) لان مقتضاها حلوة تلك الاجارة فتسقط بالاعارة (وله) أي الماستعير (ان يربيع) لان الاعارة ليست بلازمة (ونكف قلعهما) أي البناء والقرس لانه شغل ارضه بملكه فيؤثر بالتفريق الا اذا شاء ان يأخذها بغيره منها اذا تصرفت الارض بالقاع بحيث يضمن له فمتم جماعه قوعين ويكونان له كالا تناف ارضه عليه ويستد ذلك به لانه صاحب اصل واذا لم تستغنى به لا يجوز الترك الا باعاقه ولا يستلزم الاتفاق في القليل بل ايم - ما عليه اجيب (ضمن رب الارض ما تنص) البناء والقرس بالقاع (ان وقت) العارية لانه مغرور من حوته حيث وقته والقاهر هو الوفاء بالهدم جمع عليه دفعا لمرور من نصب (وكره) أي الرجوع (قوله) أي قبل وقت من لان فيه - لم الوعد (ولو اعار) أي ارضه (لا يزرع الا تؤخذ) أي الارض (حتى يحصد) أي الزرع أي حان له ان يحصد (مطلقا) أي سواء وقت اوله لان له نهاية معلومة وفي الترك مراعاة الحقين بخلاف القرس اذ ليس له نهاية معلومة فيقطع دفعا لمرور المالك (واذا كتب يكتب قد اطعنتي ارضك لا أعترتي) معنى اذا اعار ارضيها لم يزل بها يكتب الماستعير انك اطعنتي ارض كذا لزرعها عند الحاجة وقال يكتب انك أعترتي لان الاعارة هي الموضوعة لهذا العقد والكتابة بالموضوع أولى وله ان لفظ الاطعام ادل على المراد من الاعارة لانه يختص بالزراعة واعارة الارض تارة تكون للزراعة وتارة للبناء ونصب القسطا فكذلك الكتابة باللفظ الاطعام أولى لانه ان عرضه الزراعة (مع التوكيل بردا عارية والمقصود) لانه التزم فلا وجبا (ولو تركه) أي بارد

باجر او غير باجر فالو يثبت ان تترك باجر المثل كما لو انتهت مدة الاجارة وان زرع قبل يصد اه

(القول في الاستعارة) (القول في الاستعارة)  
 المستعارة كذا بالبرهان (القول في الاستعارة)  
 الاجتي فانه بمن (القول في الاستعارة)  
 وقال الزبلي وهذا شاهدان قال من المشايخ  
 ان الاستعارة ليس له ان يودع وعلى المختار  
 ان هذا المسئلة محمولة على ما لنا كانت  
 العارية مؤقته فثبت مدتها ثم بمقتضاها  
 الاجتي فانه باسما كهاه يمن لتعنه  
 فكذا انما تركها في بد الاجتي اه وفي  
 البرهان وكذا يعني ببر اورد هاه  
 اجتي على المختار بناء على ما قال مشايخ  
 العراقي من ان الاستعارة على الاضاح  
 وعليه القوي لانه ما في الاضاح  
 ان فيها ابداعا غلبت المنافع فلا عك  
 الا بدع وليس فيه غلبت المنافع  
 واوردوا قوله وان يرد هاه اجتي فمن اذا  
 هلكت بانها مؤقته فبما اذا كانت  
 العارية مؤقته وقد انتهت بانها مقفاه متدا  
 وحسبنا بصير المستعير مودعا والمودع  
 لا عك الا بدع بالانصاف اه (قوله)  
 وضع المستعير العارية بين يديه فقام  
 فضاحت لم بمن (الخ) اقول وهو  
 شامل لما لو كانت دابة لما في  
 الغائبة استعار دابة فقام في المغارة  
 ومقدوها في دابة فقام فقام فقام المقود  
 وذهب بالعادة لا بمن المستعير لانه لم  
 يترك الحفظ ولو ان السارق مد المقود  
 يده وذهب بالعادة ولم يطمع المستعير كان  
 ضامنا لانه اذا قام على وجه يمكن مد المقود  
 من يده وهو لا سلم يكون فتمسك قبل  
 هذا اذا قام منه طمعا فان تام حالها  
 لا بمن على كل حال لا تم لو تام حالها ولم  
 يكن المقود في يده ولكن الدابة تكون  
 بين يده لا بمن فهنا هو (قوله)  
 ليس لاد اعارة مال طفله (قوله)  
 الصبي المأذون اذا اعارة ما له صحت  
 اعارة كافي لانه

(كتاب الودعة)

(الاجبي) الوكيل على النقل المحترق بل يدفعه اليه حيث يصده لان الوكيل لم يمن  
 شأبل وعدان تبرع على الاثر بخلاف الكفيل لانه بمن (كألو كمل خصاه  
 الذين) فانه اذا امتنع عنه لا يجبر عليه (رد المستعير اذا نه) مبتدأ خبر قوله الا في  
 تسليم (ولو) ومصلحة (مع عبده) أي عبد المستعير (أو اجبره ممانته أو مشاهرة)  
 لاسامعة (الى) متعلق بالرد (اصطبل مالكمها) لانتم مالكمها (أو العبد) عطف  
 على الدابة (الى دار مالكم) لانتم (تسليم) حتى اذا هلكا لم يمنن استحقاقا  
 والمقاس ان يمنن لانه لم يرد العارية على مالكمها ولا على وكيل مالكمها بل  
 ضمها وجه الاستقصان انه اتى بالنسبة المتعارف لانه رد العارية الى المربط أو الى  
 دار مالكم وهما في يد المالك كما فكما تردده الى يد المالك (كرد هاه عبده  
 المعبر مطلقا) أي سواء كان يقوم على دابته أو لا هو الصبي (أو اجبره كاسر) أي  
 مشاهرة أو ممانته لان المالك راض به عادة (لو كان) مستعار (غير نفس)  
 يعني ان جواز رد المستعار الى يد غلام صاحبه أو موضعه في داره أو اصطبله انما يكون  
 في الاشياء التي تكون في يد الغلام عادة وكذا غيرهما اذا لم يكن كذلك كعقد  
 لؤلؤ ونحوه فاذا رد المستعير الى غلام صاحبه أو موضعه في داره أو اصطبله بمن  
 لان العادة لم تجر به ولهذا رد دفعه المودع الى غلامه بمن (بخلاف الاجتي) أي  
 بخلاف ما اذا رد هاه اجتي فانه بمن (و) بخلاف (رد الودعة والمقصور الى  
 دار المالك) فانه اذا رد هذا اليها ولم يسلمه اليه بمن أما الودعة فلا نه الحفظ ولم  
 يرض يحفظ غيره ولا لما اودعها عنده وما انصب فلان الواجب عليه ابطال فعله  
 وذلك بالرد الى المالك (البداء المأذون عك الاضاح) كذا في الخلاصة والمجهور اذا  
 استأذنه لم يملكه بمن (بد العتق) لان المعبر سلطه على اتلافه بشرط عليه  
 الضمان فصح تسلطه وبطل الشرط في حق المولى (ولو اعارة هذا المجهود مثله  
 فاسم لعله بمن الثاني للعال) لان المجهود بمن باتفاهه لا (استعاره ما قلده  
 صديقه مرق) أي القذهب منه (فان كان الصبي يدهبط ما عليه لم يمنن) أي  
 المستعير لانه لم يضع اذ المستعير ان يعبر (والا بمن) فانه ضمه حيث وضعه عند  
 من لا عقل حظه كذا في المصط (وضمها) أي وضع المستعير العارية (بين يديه فقام  
 فضاحت لم بمن لو) كان قومه (حاليا) بان هذا منقذ عادة (ومن ثم مضمطها)  
 لتركه الحفظ (ليس للاب اعارة مال طفله) كذا في الخلاصة (وأمره قارد) أي رد  
 العارية والودعة واليمن المتأجرة والمقصور (المن) على المستعير والمودع  
 والمجبر والمقاصير والمترهن لان المغة حصلت لهم

(كتاب الودعة)

لا يجني وجه المناسبة لكتاب العارية (هي) لغة مطلق الترك وشرا (امانة تركت  
 الحفظ وتركها الايجاب) من المودع (كاودعتك) أو ما يوجب به قول أو فعلا فان  
 من وضع ثوبه بين يدي رجل سواء قال هذا الودعة عندك أو سكنت وذهب صاحب  
 الثوب ثم غابا لا تحوزك الثوب ثم ففنا صار ضامنا لان هذا ابداع غير مصرح  
 به فاضحان (والقول) عطف على الايجاب (حقيقة) بان يقول نبات أو أخذت

(قوله وشروطها كون المال قابلا لاثبات الدعيه) اقول فيه تمامها والمراد اثبات الدعيه بالفعل ولا يكفي قبول الثبات كما اشار  
 اليه بعد قوله وحفظ شي بدون اثبات الدعيه محال (قوله وحكمه لو وجب لحفظ الخ) اقول ويوجب الاداء عند العطب  
 الا كما لو كانت مضافا لاداء صاحبه الضرب به دونها كما سياتي (قوله كذلك الامناعا لا متولى الخ) اقول فالحق في ثلاثة كذا ذكر  
 وزاد العلامة لرحم الشيخ زني الاشياء والظاهر عليها استحقاقها للتفاوتين اذا مات ولم يكن حال المال الذي في يد المودع  
 اذا مات مجهولا والاب اذا مات مجهولا مال نفسه والاب اذا مات مجهولا مال المودع عند موته ومن مات مجهولا مال نفسه المودع  
 في يده ومن مات مجهولا مال نفسه محال في يده فخر عليه المصنف المودع عند موته قال فصار المستثنى  
 عشرة اه وزدت عليه مائة الجدة وروى القاضي والخبر في غير ذلك من غير وجه وقته ودين وقته وقته وقد اختلفوا  
 بنظم ابن وهبان في كتاب تيسير المقاصد وهو الذي لخصه من شرح ٢٤٥ ابن الصنع رحمه الله تعالى قلت فان القول

بأن الاب لا يضمن منعه العمدى بقوله  
 والاب اذا مات مجهولا يضمن وقيل  
 لا يضمن كالروى اه (قوله وقاضيا  
 اودع مال اليتيم ومات مجهولا) يشير الى  
 انه يضمن لو وضع مال اليتيم في يده  
 ومات ولا يدري بين المال وان لم يضمن  
 لانه مودع يضمن بموته مجهولا وبه شرح  
 الصمدى اه وذكره فاضلان عن ابن  
 رستم لو مات القاضي ولم يكن ماله عند  
 من مال اليتيم لا يضمن (قوله كفاية  
 الخاتمة) اقول وقد كره في كتاب الوقت  
 (قوله ويحفظها بنفسه وحياله) اقول  
 ما لم يكن المدفوع اليه من مال اليتيم  
 الخاتمة والمعتزلة المسألة كسنة لا للنفقة  
 الا ترى ان السر انك قد دفعت الى زوجها  
 لا تضمن كافي التبيين واختفى فيها  
 لودع الى من في حال صاحب الوديعة  
 كافي الخاتمة (قوله واخبره) يعني الاجير  
 مسانته او مشارته كافي البرهان وقد  
 الزبلي الاجير بمشارته بان تكون نفقته  
 عليه انتهى واقول يتأمل فيه مع ما قدمه

او نحو ذلك (او عرقا) بان يكتسب حين يقع الثوب ولو قال لا اقبل الوديعة فوضع بين  
 يديه وحبب فضايع الثوب لا يضمن لانه مودع لا يضمن مودعا لا يضمن لانه مودع  
 فاضمار (وشروطها كون المال قابلا لاثبات الدعيه) لان الاداء عند العطب استحقاق  
 وحفظ الشيء بدون اثبات الدعيه محال فادع الطريق في الله وهو العبد الا بغير  
 والمال الحافظ في البصر غير صحيح (وحكمه لو وجب لحفظ الخ) اقول المودع ومسيرة  
 المال امانة عنده فوضع عليه قوله (فلا يضمن) اي المودع (ان عليك اوسرقت  
 عنده) لقوله من الله عليه وسلم ليس على المستودع غير المثل ضمان والمثل المثل  
 والاعلال انما هي (ولو) وحليلة (ومدها) اي لم يسرق معها مال المودع وقال مالك  
 بعض الفحمة والهنه عليه ما قلناه (الاربعون) اي المودع (مجهلا) اي لم يبين حال  
 الوديعة فانه حينئذ يكون متعديا فيضمن (كذلك الاصله) اي كل امين مات مجهولا  
 لحال الا امانة يضمن (الاستبراء) اخذ الفقه ومات مجهولا سلطانا المودع ضمن الفاضل  
 بعض الفقيه ومات مجهولا اي بلا بيان للمودع (وقاضيا اودع مال اليتيم ومات  
 مجهولا) اي بلا بيان للمودع كفاية الخاتمة (ويحفظها بنفسه وحياله) اي زوجته  
 وولده ووالده وابيهره (ويضمن) ان يحفظ (بغيرهم) او اودعها عنهم لان المالك  
 رضى يحفظه ويد مدون غيره فيضمن بالثبتم اليه (الا اذا خاف حرقا او غرقا فسلم  
 الى جاره او ملك آخر) ادلعه ان يحفظها في هذه الحالة الا بهذا الطريق فصار  
 ما دونها فيه ولا يصدق عليه الا بئنه لانه مودع ضروري سقط الضمان بعد تحقق  
 سببه فصار كما اذا ادعى الاذن في الاداء (كذا) اي يضمن امانة المودع (ان اطلب  
 رجا) اي رب الوديعة (فمن) اي المودع (فادع الى تسليها) فانه اذا طاله بالرد لم  
 يكن راضيا باسما كانه بعد فكون متعديا بالامتنع فيضمن (او تصدى) اي المودع

اي الزبلي من ان المتعريفه المسألة كسنة لا للنفقة اه وعن محمد رحمه الله تعالى ان المودع اذا دفع الوديعة الى وكيله وليس في  
 حاله او الى امير من امانته من يتق به في حاله وليس في حاله لا يضمن ذكره في الباب ثم قال وعليها التقري وعزال الى  
 القرائن وهو الى الخواص ثم قال وعن هذا لم يشترط في النفقة في حفظ الوديعة بالصالح فقال ولم يلزم للمودع حفظه ان اقبل الوديعة  
 على الوجه الذي يحفظ به ماله وذكره في اشياء حتى ذكر ان له ان يحفظ بشرطك الفان والفاوضة وعبد ما اذن له  
 في يده ماله ثم قال وبهذا يعلم ان المالك ليس بشرط في حفظ الوديعة اه (قوله الا اذا خاف حرقا او غرقا فسلم الى جاره او ملك  
 آخر) قالوا اذا لم يمكن ان يدفعه الى من هو في حاله وان كان له ان يحفظها في ذلك الوقت لماله فدفعا الى الاجني يضمن لانه  
 لا ضرورة له فيه وهكذا في القاضيات فستأخر في وقت في البراءة داء او بالتدريج يضمن لان الاتفاق حصل بغيره  
 كافي التبيين (قوله كذا اي يضمن اجبا للمودع ان اطلب رجا فخن) اقول الا في ثلاث مسائل اولها الخاتمة في الاشياء

وقد تعدى بقوله (قلبي فيها أوركب) ما فيها ألقى بعضها) فان المودع اذا  
 انفق به منها ضمن ما انفق منها ولم يضمن كلها (أو خلط مثله بما بقي) فانه اذا خلطه  
 بغير ما انفق خلطه بالباقي سائر ما منه فيجب عليها لانه صار مستمرا للكل بالخلط  
 كذا في الكافي (أو يحد هاعنده) يعني اذا طمعه صاحبها فبعد هاعنده (ثم اقر  
 أولا) ضمن لان المالك من له من الحفظ حين طالبه بالرد فهو بالاصالة بعده  
 غاصب فيضمن فان عاد الى الاقرار لم يبرأ عن الضمان لان المقدار رتب غير  
 الابطال في يد ولم يحدد وانما قال عنده لانه لو انكر عند غيره بان قال اجنبي اعندك  
 ودعته لفلان فقال لا لا يضمن لان الجود عند دعية المالك من الحفظ لانه يقطع  
 به ما مع الطامعين عنها فلا يضمنه (أو يحفظ) أي المودعة (في دار امره) أي  
 يحفظها (في غيره) أي غير تلك الدار فيضمن لها قلته امره (أو خلطه بما لم  
 يميز) سواء طمعه بغيره أو لا في نفسه فأي خلط استعمله لانه عند أبي حنيفة  
 مطلقا (وان اختلفت) أي الودعة (مع) أي بمال المودع بلا منع منه كما اذا انفق  
 الكيسان فاختلط (اشتركا) ولا ضمن اذا تعدى منه وعتد الزام في (وان اراد  
 التحدى) يعني اذا تعدى المودع في الودعة بان أودعها عند غيره ثم ازال التعدى  
 فردها الى يده (زال الضمان) بمعنى ان الودعة اذا صاحبت هذه العود الى يده  
 لم يضمن خلافا لما في هذا الذي ذكره حكم الودعة (واختلف في سائر الامانات)  
 قال في الصلابة لو اسند راداة الى مكان سمى فيها راداة المستعير المكان المسمى ثم  
 عاد اليه فهو ضمان الى ان يرد هالي المالك قبل هذا اذا استعارها دابة لاجابيا  
 اما اذا استعارها دابة او حائيا بيرا وهذا القائل يسوي بين المودع والمستعير  
 والمستأجر اذا خلصوا ثم عادوا الى الوفاق برأ عن العمار اذا كانت مدة الايداع  
 والا طرفة باقية ومن المشايخ من قال في الدابة لا يبرأ عن الضمان ما لم يرد  
 على المالك سواء استعارها دابة او حائيا بيرا وهذا القائل يقول ان المستعير  
 والمستأجر اذا خالفوا عاد الى الوفاق لا يبرأ عن الضمان بخلاف المودع اذا  
 خالف ثم عاد الى الوفاق حيث يبرأ القول الاول لانه ما له مال شيخ الاسلام  
 خواهر زاده (وله) أي المودع (السفر بها) أي بالودعة وان كان لها محل وموئدة (ان  
 امن) أي الطريق بان لا يفسدها خدع البائون قصد ما يملكه بفسده بنفسه وبقائه  
 (ولم ينه) أي المودع عن السفر فان لم يبرأ ومنها فضاقت ضمن (اودعها) أي  
 اودع رجلا رجلا (مثليا) يعني المكليات والمزونات والهدايا المتقاربة (لم  
 يدفع) أي المودع (الى احدهما حسنة بعبية الاستح) ولو دفع ضمن وقال ادفع ولا  
 يضمن قيل اختلف في المثليات والقيميات وما اوصي به في المثليات فقط ولذا  
 قال (كافي) انقسم اودعها ما يقسم اتمه وحقق كل شخصه وان كان مالا يقسم  
 جازا بمحض احد هما باذن الآخر وذلك لانه مرضي بمحضهما ما لم يرض بمحض  
 احدهما كله فان القمل كالحفظ متى اضيق الى اثنين فيما قبل القبري يسأل  
 البعض دون الكل فيقع التسليم الى الآخر بلا رضا المالك (ومن دفعه) دفعه كله  
 لا قابضة (لان مودع المودع لا يضمن عنده) بخلاف ما لا يقسم) فان دفعه كله

(قوله) اودعها عند (اقول بان  
 قال لم تدعني اما قال ليس له على  
 شيء ثم ادعى رد او تلفا صدق كافي جامع  
 القسولين وسكن في جهود القائلين  
 قوله يعني اذا طلب صاحبها فبعد ما  
 هدمه اقرأوا ضمن) اقول وفي الثانية  
 لو سأل صاحبها او اجنبي عن حالها عند  
 غيره قال شمس الائمة ضمن عند زفر  
 خلافا لابي يوسف وذكر الناطق في ان  
 الجود بغير صاحبها يمسكون فضا  
 لودعة فيضمن ان نقلها من موضع  
 كانت فيه حالة الجود واذ لم ينقلها عنه  
 لا يضمن له وفي جامع القسولين  
 بعد دابة العارية فيما يحول عن مكانه  
 ضمن ولو لم يحول له (قوله اشتركا) اقول  
 وقد كثر تركه املا كافي التبيين (قوله  
 وهذا القائل يقول ان المستعير والمستأجر  
 اذا خالفوا عاد الى الوفاق لا يبرأ عن  
 الضمان الخ) اقول في الدابة حادثة قال  
 الاستقرشي ان المستأجر والمستعير اذا  
 خالفوا عاد الى الوفاق لا يبرأ عن  
 الضمان على ما عليه الفتوى (قوله فان لم  
 يامن او نها فضاقت ضمن) اقول ومحل  
 ضمانه فيما اذا لم يامن الطريق ما اذا  
 كان له طعن السفر وان لم يكن له منه يد  
 بان سافر مع اهله لا يضمن وكذا الزناه  
 من الخروج بهامن العهر فخرج بضمن  
 ان كان له منه يد او افلا كافي التبيين

لا ضمن لانه لما ودعهم لمع علمه بامتاع اجتماعهما عليه لئلا وتبارا وامكنهما  
 لهما مائة كان واضحا دفع الكل الى احدهما في بعض الاحوال (كذا المثلثان  
 والوتر كيان بالشرع اذا سلم احدهما الى الآخر ما يقسم) حيث يتضمن بخلاف  
 ما لا يقسم (نفس عن الدفع الى عياله يدفع الى من له يد) أي انشكاك (منه) مع  
 انه من عياله (ضمن و) دفع (المن لاهله منه كدفع الدائم الى عبده وما يحفظه  
 الفداء الى عرسه لا) لا ضمن بنى اودع رجلا ودهن قال لا تدفعها الى امرأتك  
 وعبدك وامتك وولدك وأخيك وهم في عياله فان دفعها الى واحد منهم فهلكت  
 فان كانت بيد من الدفع اليه بان كان له سواء أهل وخدم فهو ضامن والام  
 ضمن لان هذا الشرط مفيد فقد ما من الاذن ان الرجل على المال ولا يأمن عياله  
 لكن انما يلزمه مراعاة شرطه بقدر الامكان فان كان بيد من الدفع الى من نفس  
 عنه وهو يتمكن من حفظه على الوجه المأمور به فمنه يحفظها على الوجه المأمور  
 عنه وان كان لا يحيد يد امته لم يضمن ادلا بكمه الحفظ الا به فليكن العمل به مع  
 مراعاة هذا الشرط فلم يتغير التقييد فطلق فصار كأنه قال لا تحفظ فصار مقتضاها  
 لاصح له هذا كما اذا ودع مائة وقال لا تدفعها الى غلامك او نساء من الدفع الى  
 امراته والودعة شيء يحفظ على يد الداع او الرجل عن لا يجيد امنه فهذا الشرط  
 يناقض اصله فصار بالمال (كألو أمر يحفظها في بيت معين من دار او صندوق معين  
 فيه) أي البيت (محظوف) بيت (آخر منها) أي من تلك الدار (أو) صندوق (آخر  
 منه) أي من ذلك البيت فانه حينئذ لم يضمن (بخلاف الدارين) الا ان الشرط انما  
 يصح اذا كان مفيدا والعمل به عمدا والنهي عن الوضع في دار أخرى مفيد لان الدارين  
 يحتملان في الأمن والحفظ فصح الشرط وامكن العمل هو اما المثلثان في دار واحدة  
 فقلما يختلفان في الحرز فالمتكمن من الاخذ من احدهما يتمكن من الاخذ من  
 الآخر فصار الشرط غير مفيد وانه العمل به ايضا فلا يعتبر ان ذلك الصندوق كان  
 معين الصندوق في هذه الصورة لا يشهد بان الصندوق في بيت واحد لا يتفاوتان  
 ظاهرا (الان يكون لهما) أي البيت والصندوق (حائل ظاهر) فحينئذ يفيد الشرط  
 ويضمن بان خلاف (اودع المودع فهلكت ضمن) المودع المودع (الأول فقط)  
 وقال لا يضمن اجماعا فان ضمن الآخر رجوع على الأول (ولو اودع الغاصب ضمن  
 المالك اياه) من الغاصب والمودع اما الغاصب فظاهر واما مودعه فلقته عنه  
 بلارضا ما لم يكن منه ان لم يلم به فانه غاصب رجوع على الغاصب قول واحد وان علم  
 فكذلك في الظاهر وحكي ابو اليسر انه لا يرجع والله اشهر خمس الاثمة كذا في  
 النهاية (كافي الغاصب وغاصبه والغاصب واشترى منه) فان غاصبه واشترى  
 منه صار امته بالتالي عنه ابتداء له عدم اذن المالك فكذا اياه (مع انه ادعى  
 رجلا ن كل منهما انه له اودعه باه فتبطل لهما فهو) أي الاثمة (لهما وعليه اثم  
 آخر منهما) لان دعوى كل منهما بحيث فتوجهت اليه بين لهما واثمها بحيث لست  
 منهما ما ينفراده لان كلامهما ادعاء باقراده والمسئلة على اربعة اوجه لا تماثلان  
 بحال فاما او يحلف للأول وينكح للثاني أو بالعكس أو ينكح له ما فان حلف

(قوله وله السفر بها) اقول قد تقدم في  
 الاحارة اودع ابن سافرا بالودعة في البر  
 لا البعراء فيصير الحلاق هنا على  
 ما قيدتم (قوله بخلاف الدارين) اقول  
 هذا مستثنى عنه بقوله قبله او يحفظ في  
 دار امره في غيرها والله الموفق

لكل منهما فلا شيء لهما وان حلف الأول ونكحل الثاني فالألف له صبة له أو لغيره  
 وان عكس فالألف للأول ولا شيء للثاني وان نكحل الثاني وأبناها ألف بينهما لانه  
 أو حسب الحق لكل منهما له من ذلك أو أقاربه وعليه ألف آخر بينهما لان نكوله  
 أو حسب لكل منهما ما كل الألف كأنه ليس معه غيره فإذا صرته اليهما فقد صرقت  
 نصف نصيب هذا إلى ذلك ونصف نصيب ذلك إلى هذا فغير ذلك (أودع زوجا  
 محجورا فأودع) المحجور محجورا (مثله وضاع) المودع (ضمن الأول) لانه ساطعه  
 على اتلافه وشرط عليه الضمان ففعل التسلط وبطل الشرط في حق المولى (فقط)  
 أي لا يضمن الثاني لان وضع المودع لا يضمن عند أبي حنيفة إذا لم يكن (بعد  
 العتق) رعاة تلقى المولى (ولو وضاع) المودع (عند ثالث) يعني إذا أودع المحجور  
 الثاني عند المحجور الثالث فهو ملك عند الثالث (فلا ضمان عليه) وان اعتق لانه  
 مودع المودع وهو غير ضمان عند أبي حنيفة (وقرر الأول بعد حقه) لما مر من  
 قوله لانه ساطع الخ (وغرم الثاني في المال) لانه استأجره بملكه يدفعه إلى الثالث  
 ومودع المودع يضمن عنده إذا جنى

### (كتاب الزهن)

مناسبتة لكتاب الأودعة ان عين الزهن أمانة وبها المرتهن كما سبق فيكون  
 كالوديعة (هو) لغة ألبس مطلقا وشرها (حبس المال) احتراز عن رهن الحر  
 والمديروا المحرورين (بحق يمكن أخذه) أي الحق (منه) أي من المال (وهو) أي  
 ذلك الحق (الدين حقيقة) وهو دين واجب ظاهرا أو باطنا وأظاهرا فقط فإنه يصح  
 بشئ عند وثق نخل وذهبن وبديل ملح من انكاروا وان حقق أو وجد حذروا ونجرا  
 أومية، وأصاذا أن لا دين لأن الدين واجب ظاهرا وهو كاف لانه آكد من دين  
 موهود كما سبقت (أو نكح) كالأعيان المضمونة بالمثل أو القبضة والقوم يبيعونها  
 الأعيان المصدرة بنفسها أو إلى تحقيق وجه التهمة ان شأ الله تعالى (باعتد)  
 حال كونه (غير لازم) لانه تبرع كالحبة والصدقة (بإيجاب وقبول) كافي للحبة  
 (فلا رهن تسليمه والرجوع عنه) تفريع على قوله غير لازم (فإذا سلم) أي الزهن  
 الرهن (وقبض) من قبل المرتهن (محجورا) أي محجورا احتراز عن رهن الحر على  
 التصبرور رهن الزرع في الأرض لان المرتهن لم يجره (مفرقا) أي عن ملك الزهن  
 وهو احتراز عن عكسه وهو رهن التصبرور والشرور رهن الأرض دون الزرع  
 ورهن دار فيها امتاع الزهن (معتبرا) احتراز عن رهن المتاع كرهن نصف البعد  
 أو الدار كفا في غاية البيان وهذه المعاني هي المناسبة لهذا اللفظ لا ما قبله ان  
 الأول احتراز عن رهن المتاع والثالث عن رهن غيره على تصبرور والشرور كما  
 لا يخفى على أهل النظر (زم) أي الزهن هو جزء الحق وهو فإذا سلم (والقبضة فيه) أي  
 رفع المانع من القبض في زمان يمكن فيه (قبض) أي في حكم قبض المرتهن حتى إذا  
 وجد من الزهن بمحضه المرتهن ولم يأخذه فصنع ضمن المرتهن فلا وجه لما قال  
 الرابعي بناء على ظاهر المعنى الكفوى ان الصواب ان القبضة تعليم لانه عبارة عن رفع

### (كتاب الزهن)

(قوله وشرها حبس المال احتراز عن  
 رهن الحر والمديروا المحرورين) أقول  
 فيه تسامح لان المديروا مال ولكن لا يمكن  
 الاستعانة فلا يناسب أن يكون مخبرا  
 بقوله حبس مال بل بقوله حبس يمكن  
 أخذه عنه وما المخرجه هو مال اجنا ويمكن  
 الاستعانة بتوكيل ذي يمين أو بغيره  
 ان كان المرتهن والزهن من أهل الذمة  
 (قوله محجورا مفرقا مخرجا) هذا لأحوال  
 له عند أخذه أو مراده ذكره الحبس





على الرهن كذا في القاعدة (مرتبه اذن باستعماله) أي اذن له الرهن بلا  
طلب منه فبنا الاستعارة وان كان الرهن عارية (أو استعاره) أي الرهن من  
راهنه (لعمل ان ذلك) أي الرهن (حال العمل) في صورتي الاذن والاستعارة  
(ليضمن) أي المرتبه لتوثيق العارية بالاستعمال وهي بخلافه لسد الرهن  
فانتهى الضمان (وفي طريقه) أي قبل العمل وبعد الفراغ منه (ضمن كالرهن)  
أش من المرتبه ضمنا كما كنهما الرهن وهو معلوم (مع استعارة ذن ليرهن)  
لان المالك ذن في يتعلق دين المستعير بما له وهو ملك ذلك كما عكف ان تنطق بذمته  
ما كماله واذا صرح (في رهن) المستعير (بما شاء) من قليل أو كثر. برهان الاطلاق  
واجب الاعتبار - صواب في الاعارة لان الجهة التي لا تقضي الى المنازعة (وار  
عن المعير بتقدير بما عينه من قدر) فانه اذا عير قدرا لا يجوز له ان يبرأ بهما بكثر  
منه أو أقل لان التمسك بمقدوره وبنى الزيادة لان غرضه الاحتباس بما يمس  
أداءه وبنى القصار ايضا لان غرض المبرأ ان يصير المرتبه من ماله فلا كثر  
بما له عندئذ لا ليرجع عليه ولورهن بأقل منه ملك الباقي أمانة فلا يرجع عليه  
(وجنر ومرتبه وبلد) فان كل ذلك مفيد لتيسر البعض بالنسبة إلى البعض  
وتفاوت الاضطرار في الامانة والمحافظة (فان خالف) أي عندما عير لتيسر - مدار  
خالف (المستعير المعير ضمنه) أي المستعير (المعير) لها نفسه (وبنم الرهن) لانه  
ملكه بالاضطرار فتيسر ان رهن ملك نفسه (أو ضمن المعير) (المرتبه) لانه ايضا  
متعد فصارا رهن كالفاس والممرتبه كالفاس (ويرجع) أي المرتبه  
(بما ضمنه) من القيمة (وفدنه على الرهن) أمار جوعه بالقيمة فلا نه مغرور من  
جهة الرهن وأمار جوعه بالدين فلا نه قعنه انتقض فعاذقه كما كان (وار  
وافق) بان رهنه بمقدار ما اراد (وذلك) أي الرهن (عند المرتبه استوفى) أي  
المرتبه (كل دونه لوقمته كالدن أو كثر) لتسليم الاستيفاء بالملك (ويجب  
منه) أي مثل الدين (للمعير على المستعير) وهو الرهن لانه قضى بذلك القدر منه  
ان كان كله مضطرا ولا يصح قدر المقتضى وبالباقى أمانة (للاقيمة) لانه قد  
وافق فليس يعتمد (وبعض دينه) عطف على كل دينه أي استوفى المرتبه بعض  
دينه (لوقمته أقل) من الدين (وباقه) أي باق دينه (على الرهن) (للمرتبه اذ لم  
تقع الاستيفاء) الزيادة على قيمته (وافتكك المعير) بمعنى ان المبرأ اذا اراد ان  
يقضي دين المرتبه لنفسه ملكه على الدين (ليس المرتبه ان تنتع عن تسليم  
الرهن) لان المبرأ غير متبرع بقصار الدين لانه من يخلص ملكه فصار أداءه  
كادما الرهن ويصير المرتبه على القبول (ويرجع على الرهن بما أدى ان ساوى  
الدين القيمة) لانه قضى دينه وهو من طريقه فلا يوصف بكونه متبرعا وانما قال  
ان ساوى لانه ان كان أكثر من القيمة بكونه في الزيادة على القيمة متبرعا فلا  
يرجع بذلك القدر وان كان أقل من القيمة فلا يصير المرتبه على تسليم الرهن  
ذكره نابع التبرع (ذلك) أي الرهن (عند الرهن قبل رهنه أو عند فك  
لا يضمن وان) وعلية (تصرف فيه من قبل) بالاستخدام أو الركوب أو نحوه ذلك  
لانه أمين خالف ثم عاد الى الوفاق فلا يضمن من خلا ما لاشافي (جنابة الرهن على

(قوله مرتبه اذن باستعماله) قال  
في جامع القاصدين فان لم يؤذن له  
وخالف ثم عاد فهو رهن على حاله اه  
(قوله ان ذلك حال العمل لم يضمن) يعني  
بان صدقه الرهن ولو اختلفا في وقت  
الملك فادى المرتبه انه وقت العمل  
والرهن في غير حال العمل كان القول  
للمرتبه والبينة للرهن كما في النهاية عن  
فتاوى فاضلان وكما في التبيين (قوله  
وان عين المعير بتقدير بما عينه من قدر)  
بيان ما قال في الذخيرة لوصفه له شيئا  
قرنه بأقل من ذلك أو كثر فاستلحه  
على ثلاثة اوجه الاول اذا كانت قيمة  
الثوب مثل الدين او كانتا أكثر من  
الدين فمرن يا كثر من الدين أو بأقل  
فانه يضمن قيمة الثوب والثالث ان  
تكون القيمة قمر من الدين فان زاد على  
المسمى ضمن قيمة الثوب وان نقص ان  
سكان الثوبان الى تمام قيمة الثوب  
لا يضمن وان كان القصار أقل يضمن  
قيمة الثوب اه (قوله لانه لمبر خالف ثم  
عاد الى الوفاق فلا يضمن) قال في  
العناية قال الاستعارة ان المستأجر  
والمستعير ادخالها ثم عاد الى الوفاق  
لا يبرأ من الضمان على ما له القنوي  
ثم ذكر العادة بما يقتضيه البراءة بالعود  
الى الوفاق (قوله جنابة الرهن على

الرجل من هذه الوثقة) أي: يكون حكم الرجل (قوله) وإذا الزمه وكان الدين مؤجلاً لماع من الضمان بقدره) كذا في نسخة وضوابة  
وكان لدين حالاً اهـ وهذا إذا كان له من جنس دينه ٢٥٩ وأما إذا كان الدين مؤجلاً فلا يلزم السقوط بمجرد

الزور بل ما زنه يحبس بالدين الى حاول  
الاجل فاذا حل استخذه منه ان كان من  
جنسه والاغنى يستوفى منه (قوله وأما  
ما يوجب القصاص فهو معتبر بالاجماع)  
يعنى بان كان فى النفس لانه لا قصاص  
بين طرفي حو وبعده وقال فى شرح المجمع  
يقص من الزهن اذا حضر الزاهن  
ورسقا الدين اه وهذا اذا ثبت بالينة  
اما اذا ثبت بالاقرار فلا يشترط حضور  
سعيده (قوله اما كون جانيه على  
الزاهن الخ) هذا كما وظاهر فى بيان  
عدم ضمانه كما ذكرنا يصلح لبيان عدم  
ضمان الملهما (قوله ولو باعاه بامر جماعته)  
المراد امره بالبيع غير مقبعا له فالمائة  
غير ماورد بها (قوله لان الزاهن اذا باعه  
باركنا ناسترده وباعه بنفسه) فيه تأمل  
ولعل صوابه لان المترين اذا باعه ياذن  
الزاهن صار كانه أى الزاهن استرده وباعه  
بنفسه (قوله قلته اى هذا بعد اللفاعبد  
مطل ما قد دفعه فذلك بكل دمه) حتى يخرج  
الزاهن على فكاك السلب بكل الدين وهو  
الاتى وهذا عندنا حنفية وابى يوسف  
وقال محمد هو الجار ان شاء افتكه بجميع  
الدين وان شاء سلم الله به المدفوع الى  
المترين منه ولا تثنى عليه غيره وقال زفر  
صهره ناعاة كذا فى التبيين وقال فى  
المواهب المختار قول محمد درجته اقله لى  
(قوله حتى خطأ فداء متره الخ) هذا اذا  
كان كاه مضمو نوا وان كان هه امانه بان  
تامت قبضته اكرم من الهين وقد جنى  
المبدح حابة قبل لما فذ ما اراد فضاءها  
فان اجما على الدفع دفعه وطلى بين  
السرر وان تشاها فقول لمن قال انا

الرهن مضبوطة لانه تقويت حتى لازم محترم وتعلق منه بالمال يجعل للمالك كالا جنسي  
في حق الضمان (وحماية المهرتين عليه) أي على الرهن (تسقط من دينه) أي المهرتين  
(تقدرها) أي الجناية لأن تلف ملك غيره يلزم ضمانه وإن الزم وكان الدين قد  
حل سقط من الضمان بقدره ولزمه الباقي لأن مترادف على قدر الدين من القيمة  
كان أمانة وإن ما ضمنه بالائتلاف لا بعد الرهن فهو عقلة الوديعة إذا تلفها  
المودع يلزمه الضمان كذا في غاية البيان (وحماية الرهن عليه حاول على مالهما  
هدر) والمراد بالجناية على النفس ما وجب المال بان حكمنا من الجناية خطأ  
النفس أو فسادها وأما وجوب القصاص فهو باعتبار الإجماع كذا في النهاية  
وأما كون ضمانته على الرهن هدرًا فلأنه اجتناب المهرين على مالهما وهي فيها  
يوجب للمال هدر لانه المستحق ولا يثبت الاستحقاق له عليه وأما كون ضمانته  
على المهرين هدرًا فلا راد لهذا الجناية أو اعتبار ما للمهرين كان عليه التطهر بمنزلة الأمانة  
حصلت في ضمانه فلا يغير وجوب الضمان مع وجوب القصاص عليه (رهن عبدا  
يبدل الثوب بالف مؤجل فصار قيمته مائة ففقد حوزة مؤجل وحل أجله أخذ مرتته  
المائة من حقه وسقط باقيه) وهو تسع مائة لأن قصان السعر لا وجب سقوط  
الدين لانه عبارة عن فتور رغبان الناس بخلاف قصان العين فإذا كان ياقبا  
وبدأ المهرين بدائعتين صار مستوفيا بكل من الإتياء (ولو باعه بأمر بجائته) أي  
باع المهرين القيد بأمر الرهن بها (رهن مزارع بمائتي) وهو ضمانه لأن الرهن  
إذا باعه صار كانه أمقرده وباعه بنفسه فحينئذ سفل الرهن وبقي الدين لا يقدر  
ما استوفى فكذا ههنا (قتله) أي عبدا (يبدل العبد بعدل مائة فندفع به) (أو  
أي الرهن (بكل دينه) لأن العبد الباقي قائم مقام الأول فصار كأن الأول قائم  
وراجع سعره (جنى) أي العبد المهرين يعني رهن رجل رجلا عبدا قيمته ألف  
درهم بالف درهم وأول منه فقتل العبد قتيلا (خضاعه مرتته) لأن ضمان  
الجناية على المهرين والعبد كله في ضمانه ودينه مستغرق لرقبته فيقال للمهرين أفد  
العبد من الجناية فإن فداه أصغر منه وكان دينه على الرهن بماله والعبد رهن كما  
كان (ولم يرجع) أي على الرهن شيء من الفداء لأن العبد كله مضبوط ورجانية  
المضبوط كجناية الضامن فلزم رجوع على الرهن رجوع الرهن عليه فلا يثبت (ولا  
يدفعه) أي ليس للمهرين أن يدفعه إلى ولي الجناية لانه لا يكلف التمسك (فإن أبي)  
أي امتنع المهرين من الفداء (دفعه الرهن أو فداه فيسقط الدين) أي يقال  
للمهرين ادفع العبد أو فداه بالدية فإن دفع أو فداه يسقط دين المهرين وأنشد  
الرهن العبد وبطل الرهن (إن لم يكن) أي الدين (أكثر رقبته رهن) بل  
يكون مساويا وأقل منها وما إذا كان أكثر فيسقط من الدين مقدار رقبته العبد ولا

أَلَيْسَ إِذَا كَانَ تَمِ ادْفَاءُهُ إِذَا هُنَّ مَحْسَبٌ عَلَى الْمَرْثَى حَصَّةً ۖ وَمِنْ مَعَالِيهِ مَنْ دِينَهُ ثُمَّ يَنْظُرُ إِذَا كَانَ حَصَّةً مَعَالِيهِ وَمِنْ  
مَنْ يَنْفَعُ مَعَالِيهِ الدِّينَ أَوْ أَكْثَرُ عَلَى الدِّينِ فَإِذَا كَانَ أَقْلُ سَقَطَ مِنَ الدِّينِ بِحَسَابِهِ وَكَانَ الْعِدَّةُ رَهْنًا بِمَا بَيْنَ كِلَا الْيَدَيْنِ

(فصل) قوله فقمتمو وتخلل يعني فقمتمو وتخلل كما في الكثرة قال الزبيدي ثم تخلل وهو ما يرى مشرة يشبه الزمان المتعبر به في الزمان فلهذا نقصان القيمة وليس كذلك بل الاعتبار بالقدرة لأن العصور والتخلل من المقدورات لأنه ما يمكن أن يكون من القيمة لا يوجد شيء من الدين وإنما يجب أن يكونا بغير الوصف ونحو شيء من الوصف في المكيال والموزون لا يوجد سقوط شيء من الدين إجماع بين أصحابنا فيكون الحكم فيه أنما تنقص شيء من القدرة سقط بقدره من الدين والأحكام وحكامه المعنى ثم قال قلت القيمة تزاد وتنقص بإزاء ما زاد والقدرة وتنقصه اه وفي كلامه المعنى تأمل لأن الكلام في أن نقصان القيمة هل ينسقط شيء من الدين لا في إزادها القيمة بل إزادها ونقصانها نقصان القدرة واه ونظير قول الزبيدي عما قال في النهاية هذا أن لم ينقص شيء من كسبه وأما إذا نقص شيء من كسبه بالقيمة ينسقط الدين بقدره لأنه ذكر في مبسوط شيخ الإسلام في باب من أهل الذمة في هذه المسئلة ٢٦٠ وأما ما روي من أن الدين على حساب ما تنقص

ولم يذكر أنه أراد به نقصان القيمة أو نقصان الكيل فالأمر والمراد منه نقصان الكيل وذلك لأن العصور هي صانعها صمد ما صار خراهاه ينقص في الكيل شيء من نقص من الدين بقدره فاما إذا بقي الكيل على حاله وإنما انتقصت القيمة فانه لا ينقص شيء من الدين عندهم جديا اه والقرين أن تخلل العصور إذا صار خرا وليس للراهن منه منه بالاستعداد إذا كانا مسلمين ولو كانا كافرين يسقط الزمان جازا بالقيمة لبقاء محله الزمان في حق الزمان والمرتين ولو كان الزمان مسلما والمرتين كافر فاقترع بفساد الزمان فلم يرتفع أن ينقصه وليس للراهن منه منه كالوكانا مسلمين ولو كان الزمان كافرا والمرتين مسلما فاقترع بفساد الزمان والدين على حاله وليس للمسلم تخطيها فصارت المسئلة على أربعة أوجه كافي النهاية عن شيخ الإسلام والامام الحنبلي قوله وإنما لم يبطال لأنه يصدق بعود بالتخلل يعني وأن صار فسادا ففي البطلان لا يستلزم في الفساد لأنه بالقيمة بقدر الزمان وعكس الجبس للدين في فساد دون بطله (قوله فهو أي الجلد الزمان وهو أي درهم) اه إذا كانت قيمة الجلد يوم الزمان درهمين فكذلك وإنما يعرف هذا فيما إذا نظر إلى قيمة الجلد وقيمة الجسم يوم الاثنين وذلك بأن ينظر إلى قيمة الشاحية وإلى قيمتها مملوكة فالمتفاوت قيمة الجلد وقيمة الشاحية إذا كانت قيمة الشاحية مثل الدين فاما إذا كانت أكثر منه فكذا الجلد بفضله أمانة نصيبه ثم هذا الذي ذكره محمد بن الجلد بصير وهاهنا ينقصه من الدين لأن كماله إذا حصل دين الجلد من المرتين بشئ لا قيمة له ما تربه أو شمس فاما إذا حصل بماله قيمة ثبت للمرتين في الجبس بما زاد الدين فيه كالو غصب جلد ميتة ودينه بماله قيمة أو إذا استحق الجبس دين حادث وهو ما زاد الدين بماله قيمة هل يبطال الزمان الأول أم لا قال الشيخ أبو جعفر قوله قولنا أحدهم ما يطل ويصير رهنه بقيمة ما زاد الدين عليه حتى لو أداها الزمان أحد الجلد والثاني لا يبطال كأي الأمانة عن مبسوط شيخ الإسلام والجامع الصغير للعبودي

ينسقط الباقي (مات الزمان باع وصيه الزمان وقضى الدين) لأنه قائم مقامه (ما لم يكن له وصي فصب) أي وصي (ليسه) أي نصبه القاضي (رهن الوصي بعض التركة للدين على الميت عند فريغ من قرضه ما هو قفل رهنه الآخر ولم يردده) لأنه أثر بعض القرضاء بالأفشاء للحكمي لأن موجب عقد الزمان ثبوت بد الاستيفاء للمرتين حكما فاشبه الأثر بالافاء للحقيقي (فإن قضى دينهم) أي دين سائر القرضاء (قبل الرد) أي قبل أن يردده (فنقض) لزوال المانع وهو حق بقبضه القرضاء (ولو أنقر القرض) أي لم يكن لغير واحد (جاز) هذا الزمان اعتبارا بالأفشاء للحقيقي (ويبيع في دينه) لأنه يباع فيه قبل الزمان فكذلك بده (وإذا الرهن) أي الوصي (مدن لغيره على آخره) لأنه استيفاء محكي وهو مكافئ ذلك وقدره من الوصي تفصيلات تأتي في كتاب الوصايا

(فصل) رهن عصبير قيمته عشرة دنانير (أي عشرة) فقمتمو وتخلل وهو (ساويها) أي العشرة (بقي رهنها) أي بالعشرة وكان ينبغي أن يبطال الرهن إذا بالقدرة خرج من كونه صالحا للأفشاء فلم يبق ما لا متوقفا وإنما لم يبطال لأنه يصدق أن يعود بالتخلل ولما إذا اشترى عصبير فاقترع قبل القبض لا يطل البيع باحتمال صدوره خلافه هذا (ورهن شاه كذلك) أي قيمته بأعشرة عشرة (فانتهت) لأنهم قد بيع جلد هافساوي درهم مافهو (أي الجلد) (رهن به) أي بدرهم لأن الزمان يتقرر بماله لأن نادا صلح بعض أهل الجمل يود حكمه بقدره بخلاف ما إذا كانت الشاة المبيعة قبل القبض قد بيع جلد هافحا لا يعود للبيع لأن البيع ينقص بالهلاك قبل القبض والمتنقص لا يعود وقبل يعود البيع أيضا (فما زال من) كوله وليس وهو وصفه وغيره (للراهن) لتولده من حكمه (ورهن مع أسله) لأنه تبع له

لا يستلزم في الفساد لأنه بالقيمة بقدر الزمان وعكس الجبس للدين في فساد دون بطله (قوله فهو أي الجلد الزمان وهو أي درهم) اه إذا كانت قيمة الجلد يوم الزمان درهمين فكذلك وإنما يعرف هذا فيما إذا نظر إلى قيمة الجلد وقيمة الجسم يوم الاثنين وذلك بأن ينظر إلى قيمة الشاحية وإلى قيمتها مملوكة فالمتفاوت قيمة الجلد وقيمة الشاحية إذا كانت قيمة الشاحية مثل الدين فاما إذا كانت أكثر منه فكذا الجلد بفضله أمانة نصيبه ثم هذا الذي ذكره محمد بن الجلد بصير وهاهنا ينقصه من الدين لأن كماله إذا حصل دين الجلد من المرتين بشئ لا قيمة له ما تربه أو شمس فاما إذا حصل بماله قيمة ثبت للمرتين في الجبس بما زاد الدين فيه كالو غصب جلد ميتة ودينه بماله قيمة أو إذا استحق الجبس دين حادث وهو ما زاد الدين بماله قيمة هل يبطال الزمان الأول أم لا قال الشيخ أبو جعفر قوله قولنا أحدهم ما يطل ويصير رهنه بقيمة ما زاد الدين عليه حتى لو أداها الزمان أحد الجلد والثاني لا يبطال كأي الأمانة عن مبسوط شيخ الإسلام والجامع الصغير للعبودي

والرهن حق لازم فيمري اليه (وهك مجانا) أي ان ملكك ملك بلا شيء لان الاتباع  
 لا يقطع لها ما يقابل بالاصل لعدم دخولها تحت المقطعة مسوقا (وان بقي) أي  
 النماء (وهك الأصل فك يقطعه) أي افتسكه الرهن يقطعه (يقسم الدين على  
 قيمته) أي قيمة النماء (وكم افتسكك بالفتح والكسر) (قيمة الأصل) أي أصل الرهن  
 (يوم القبض) لان الرهن يصير مضمونا بالقبض والزيادة تصير مقصورة بالملك  
 انما بقي الى وقته والتبس بقباله شيء اذا كان مقصودا كونه المبيع فانه قبل القبض  
 لاحصة له من الثمن فاذا قبضه لم يشترى وصار مقصودا بالقبض صار له حصص من  
 الثمن (ويقطع من الدين حصه الأصل) أي ما أصاب الأصل سقط من الدين  
 لانه يقابل بالاصل مقصودا (وهك النماء حصته) أي ما أصاب النماء افتسكه  
 الرهن به (الزيادة تصير في الرهن) كمثل ان يقر من ثوب بشفرة يساوي عشرة ثم  
 يزيد الرهن ثوبا آخر ليكون مع الاول رهنا با عشرة (لا الدين) كمثل ان يقول الرهن  
 أقضني جميعا ثمانية على ان يكون المبدأ الذي عندك رهنا بالنف والفقران  
 الأصل المقر بينهما ان الحاق ما يصل العقدا لتمامه واذ كانت الزيادة في المقود  
 عليه أو المقوده فالزاد في الدين ليست شيئا من ماله ما كونه لغيره بقوده عليه  
 فظاهر وأما كونه لغيره مقوده فلو جوده بسببه قبل الرهن بخلاف الرهن فانه  
 مقوده عليه لانه لم يكره وما قبل عقدا الرهن ولا بقي بعده (رهن عبدا يساوي  
 ألفا دفع منه) أي عبدا يساوي ألفا (رهنا بده) أي الأول (رهن حتى مرده  
 الى راعته والمرتهن أمين في الثاني حتى يجعله مكان الأول) لان الأول دخل في  
 ضمانه بالقبض والدين فلا يخرج منه ما بقيا لا اقتض القبض فاذا كان الأول  
 في ضمانه لا يدخل الثاني فيه لانه ما مضى بدخول أحدهما فادأزال الأول دخل  
 الثاني في ضمانه ثم قبل بشرط تجديد القبض عنه لان بدل المرتب على الثاني بد  
 أمانة وبما الرهن بد أمانة وضمان فلا ينوب عنه وقبل لا يشترط لان الرهن تبرع  
 كالحبة وعينه أمانة كما عرفت وقبض الأمانة ينوب عن قبض الأمانة (أما  
 المرتب الرهن عن دينه فقبله) أي قبل الرهن الأبراء (أو وجهه له فملك الرهن)  
 في بد المرتب بلامع من صاحبه (هك مجانا) استحضارا وقال زفر بن سمن قيمته  
 للرهن وهو القياس لان القبض وقع مضمونا فبقى كذلك ما بقي القبض وجه  
 الاستحسان أن ضمان الرهن باعتبار القبض والدين لانه ضمان اسم فاء  
 وزا لا يتحقق الا باعتبار الدين وبالأبراء لم يبق أحدهما وهو الدين والمحكم الثابت  
 به لانه ذات وصفين يزل بزوال أحدهما ولهذا ورد الرهن سقط الضمان لعدم  
 القبض وان بقي الدين فكذلك اذا أبرأ الرهن سقط الضمان لعدم الدين وان بقي  
 القبض (ولو استوفاه) أي المرتب دينه (بالتمام أو بعضه) بما في الرهن أو مطلق  
 وشراؤه عتابة أي بالدين (أو صلحه عنه) أي عن الدين (على عين أو أمانته  
 مرتبه بد منه على آخره فملك يده) أي المرتب (ملك بالدين) لان نفس الدين  
 لا يسقط بالاستيفاء مشروعا لما تقر ان الدين تقضي بأمانته لا بما قسمها لكن  
 الأمانة يمتنع فزاد عدم الفائدة لانه يقبض على ما يسهله فاذا ملك الرهن تقر

(قوله هك) يعني الامانة كما  
 لو استهلكه باذن المالك بان قال  
 مهما زاد فملكه فلا ضمان عليه ولا  
 يسقط شيء من الدين ويجوز تعلقه  
 بالشرط واذا انشك الرهن قسم الدين  
 على الزيادة المستملكة والاصل فما عليه  
 سقط وما أصاب الزيادة أخذ المرتب  
 من الرهن كما في التبيين (قوله لا الدين)  
 يعني ان الزيادة في الدين لا تصح يعني ان  
 الرهن لا يكون رهنا بالزيادة مع الأصل  
 وأما نفس الزيادة فصحية لان الاستدانة  
 بعد الاستدانة قبل قضاء الاول جائزة  
 أجماعا (قوله وأما كونها غير مقبوضة  
 فلو جوده بسببه قبل الرهن) يعني فلو جوده  
 الدين بسببه وهو الاستدانة قبل الرهن  
 لانه لو قسم الرهن بين الدين (قوله ويد  
 الرهن بد أمانة وضمان) صوابه  
 المرتب فتأمل (قوله أما المرتب  
 الرهن عن دينه فقبله) القبول  
 ليس بشرط في الأبراء لما قال في جامع  
 الفصولين أبرأ دينه فسكت ببراءة  
 برده

لا مطلقا الا في ما يقتضيه الاستقضاء الثاني (ورد ما قضى الى من أدى) في صورة  
 ابطال الرهن أو المنطوع أو الشراء أو الصلح (وبطلت الخواتم) وذلك الرهن بالدين  
 أو بالمرأة لا يسهل الدين ولكن ذمة الختم لا يسهل عليه تقوم مقام ذمة الختم ولهذا يعود  
 الى ذمة المصطلح اذا مات الختمال عليه مطلقا (كذا) أي كما يملك الرهن بالدين في  
 الصور المذكورة بل يسهل أيضا (اذا ذلك بعد تصادقهما على ان لا دين) لان الرهن  
 مضمون بالدين أو يجهته عند قومه الوجود كما في الدين الموهود وقد بقيت الجهة  
 لاحتمال ان تصادقا على قيام الدين بعد تصادقهما على عدم الدين بخلاف الإبراء  
 لانه سقط به

### (كتاب الغصب)

أورده عقب كتاب الرهن لأن في الأول حبسا شرعا وفي الثاني حبسا شرعيا  
 (هو) لغة أخذ الشيء من الغير بالغصب متعوما ولا يقال غصب زوجة فلان ونحو  
 فلان وشرعا (أخذ مال) هو غصب الجنس (متقوم) أحتراز عن الغير (محمريم)  
 أحتراز عن مال الحر في فاه غير محريم (من يد مالك فلائنه) أحتراز عن أخذه  
 من يد مالك بأذنه وإشارة الى ان إزالة يد المالك معتبرة في الغصب عندنا  
 وعند الشافعي هو إثبات يد العبد وان عليه وثمة اختلاف ظاهر في زواله المخصوص  
 كونه المخصوصة وثمة البستان فانها ليست بضمومته عندنا لعدم إزالة اليد وهذه  
 مضمومة لإثبات اليد فالجاء لار المعبر في الغصب عندنا زوال اليد المحقة  
 وإثبات اليد المطلقة وعند الشافعي المعتبر هو الثاني فقط (لا خسة) أحتراز عن  
 السرقة (فاستقيد لم يعد) وتحصيل الدابة (أي وضع الحمل عليها) (غصب) لوجود  
 إزالة اليد المحقة وإثبات اليد المطلقة فيه (لا جلوسه على السطح) لعدم إزالة اليد  
 بالاستيلاء اذ لم يجر منه النقل والتحويل والسطح فعل المالك وقد بقي أثره في  
 الاستعمال فلم يكن آخذا عن يده (وحكمه) الاثم لمن علم انه مال الغير (ورد الدين)  
 فاقطعه والفرم هالكة وغيره (أي لغرم من علم (الاحمران) لانه حق الغير فلا شوقف  
 على علمه ولا اثم لانه متعارف وهو مرفوع بالحدث (ويجب المثل في المثل) كما في كبد  
 والموزون والمسددي المتعارف لقوله تعالى فاقضوا له وأعلمه بمثل ما عصى عليه  
 الاية المراد بالمثل ما يوجد له مثل في الاسواق ولا تقاوت بين اجزائه بعينه وما  
 لا يكون كذلك فهو قيمى ثم المثل قد يكون مضمونا بحيث يخرج منه الصنعة عن  
 المثنية بمحله نادرا بالنسبة الى عمله كالتصنعة والقدرة الا يربى فيكون قيميا وقد  
 يكون مضمونا بحيث لا يخرج منه الصنعة عن المثنية لبقاء كثره وعدم تقاوت  
 كالأدوية المضروبة والدنانير (فانقطع) أي المثل (فبسته يوم الغصومة)  
 وعندنا في وصف يوم الغصب وعند محمد يوم الانتطاع لابي يوسف انه لما انتطاع  
 الحق بما لا مشل له فبسته فيه يوم اتمه اذا السب لانه هو الموجب ولهمذان  
 الواجب للمثل في الذمة وانما يقتل الى القسمة بالانتطاع فبسته بقرعة منه يوم  
 الانتطاع لابي حنيفة ان النقل لا يثبت بمجرد الانتطاع ولهذا الوصل الى أن يوجد  
 مثله فله ذلك وبخلافه القاضى ينقل فبسته بقرعة يوم الغصومة والتضاه (وتجب

### (كتاب الغصب)

(قوله) يقال غصب زوجة فلان وغصب  
 فلان) أعاد ذكر المثلين ليدل أنه لا فرق  
 بين ما إذا كان مالا وليس بمقوم كالغصب  
 أو ليس بمال أصلا كالزوجة (قوله)  
 أحتراز عن مال الحر) كذا في النهاية  
 واليهين لكن مع زيادة كونه في دار  
 الحر (قوله) ويجب المثل في المثل  
 كما في كبد والموزون) قال في النهاية ذكر  
 في المثل والغصومة أن مثلهما استنوا  
 من الموزونات الناطق بالبر بقدوم  
 الزاوي والذهن المسرى فقالوا ايضا من  
 القسمة فيهما لان الناطق بتماوت  
 بتماوت البرز وكذلك الدهن المرى اه  
 (قوله) فان انتطاع (أي المثل) قال في النهاية  
 عن الذخيرة حد الانتطاع ما ذكره  
 الغصية أبو بكر البلخي رحمه الله ان لا يوجد  
 في السوق الذي يباع فيه وان كان يوجد  
 في البيوت

(قوله فان ادعى المالك) يعني بعد ما اقروا شهادته واعلم به باقراره بالنصب وكذا لو شهدوا على معانته فعمل النصب على الاصح  
وتكون هذه الدعوى والشهادة صحيحة لا ضرورة لامتناع الناصب عادة من استنار النصب بوجوب النصب انما يتأتى من التهود  
معانته فعمل النصب بدون العلم بأوصاف النصب فيبطل اعتبار علمهم بالأوصاف لاجل العذر كافي النهاية (قوله حبس حتى يعلم)  
يعني القاضي لا يهل بالنصب وليس اداء التلوم مقدور بل ذلك موكول الى ما يرى القاضي وهذه التلوم اذا لم يرض النصب عنه  
بالقضاء بالقيمة له واما اذا رضى بذلك او تلوم القاضي فان اتفق على قيمته اهل شيء او اقام النصب عنه البينة على ما يدعي من  
قيمة القاضي بذلك قوله ثم قضى عليه بالبدل (مذهلي ما ذكره في غصب ٢٩٣) الاصل ان القاضي يتلوم رجاء ان يظهر

النصب وذكروا في السير ان الناصب اذا  
غصب المذهب فان القاضي يقضي عليه  
بالقيمة من غير تلوم وقيل ليس في المسئلة  
روايتان ولكن ما ذكر في السير جواب  
الموازع عنه لوجه في الحال جاز وما  
ذكر في الغصب جواب الافضل يعني  
الافضل التلوم وقيل في المسئلة روايتان  
كذلك في النهاية (قوله اى برهن انه مات  
عندما ملكه) يعني بعد الرد (قوله وهو  
فما يتنقل ويحول) ويتحقق في التلوم  
بالقول ولا يفتق بدونه يمكن ما لم يحرف  
فيه تعريف المالك فاذا تصرف قبل  
يكون غاصب بدون النقل لانه ذكر في  
الخير والافضل انه اذا ركبه اده رجل  
حال فيه ثم اغمره ثم نزل عنها وتركها  
في مكانه ذكر في آخر كتاب القطة ان  
عليه الضمان وذكر التلوم في وقته  
في اختلاف الروايات ثم قال والصحيح انه  
لا ضمن على رل اى حشونه الله لان  
غصب المتلوم لا يتحقق بدون النقل كما  
في النهاية (قوله قبل قائله عندا الذين  
الخ) تعبيره بقول رجاء به مر بالضعف  
وليس في كلام المصنف قوله الامع انه  
يعضن بالبيع والتسليم وبالحد في  
الودعة فيد اختلاف في وما تاله في

(القيمة في القيمي) كالمروض والحيوانات والعدد المتعاوت (يوم غصبه) لانه  
مطالب القيمة حين غصبه فتم بمرقته عند ذلك (فان ادعى) اى الناصب  
(المالك حبس حتى يعلم انه) اى بالنصب (لوبي ظهر ثم قضى عليه بالبدل)  
لان حق الملك ثابت في الدين فلا قبل قوله انه حتى يقابل على ظنه انه صادق كما  
اذا ادعى ديون الافلاس (برهن) اى المالك (انه مات عند غاصبه وقاب  
الغاصب) اى برهن انه مات عندما ملكه (فبينت) اى الغاصب (اولى عند محمد)  
لان وجوب الممان بالنصب ثابت ظاهر واثبات الرد عارض والبينة لمن  
يدعي لان الظاهر (وبينة المالك اولى عندنا في يوسف) لان حاصل اختلافهما  
في الضمان وفي بيته اثباته (وهو) اى الغصب انما يتحقق (فيما يتنقل) ويحول  
لما عرفناه ازالة المال عن يد المالك باثباته عليه ولا يمكن تحققة الا في  
المتقول لا العقار الذي لا يتنقل ولا يحول (فلو اخذنا قمارا وملك في يده) بان غلب  
السيل على الارض فثبت تحت المالكما وغصب دارا فهدمت باقة سمها وبه اوجاه  
سبل فذهب البناء (لم يضمن) لانه شرط وهو الغصب (قبل) قائله عماد  
الدين والاشترى في قصولهما (الاصح) انه يضمن بالبيع والتسليم وبالحد وفي  
الودعة يعني اذا كان المقارود بعهده فبعد كان ضامنا بالاتفاق (و بالرجوع  
عن الشهادة) بان شهدا على رجل بالادرم رجعا بعد التصاهضعا (و يضمن فبهما)  
اى في المقار والمقول (ما نقص) مفعول ضمن (فيه) متعلق بقوله نقص  
(وسكناه) هذا بيان الضمان في المقار العبرة بالحدادة عن المشايخ اما ذكرنا  
وبين شرح الهداية وغيرهم الفعل بالهدم والسكنى بالسكنى المخصوصة وهي ان  
تكون مقارنة بعمل يقضى الى اتمام انشاء كالهدادة والقمار حتى قالوا  
شرح قول الهداية ويدخل فيما قاله اذا اتمم الدار سكناه وعمل انما قد جعله  
لانه اذا اتمم الدار يهدم ما غصب وسكن فيها الا سكناه وجعل بل باقة مما ونبه فلا  
ضمان عليه عند ابي حنيفة و اى يوسف فظاهر ان مرادهم بيان سبي النقص الاول  
ما وجبه ابتداءه واوله دم والثاني ما يقضى اليه بالاحرة وهو السكنى الخاصة وقد

جامع النصاب يضمن بالبيع بالاتفاق والمعار يضمن بالانكار عند ابي حنيفة حتى لو ادعى رجلا ويهدد الودعة حل يضمن  
في روايتان ايضا عن ابي حنيفة والاصح ان المقار يضمن بالبيع والتسليم ويضمن ايضا بالحد اه يشهد له انه لا اختلاف  
فيه واخره ان فيه خلافا اه ثم قول المصنف يعني اكان المتنازعة بعهده فبعد كان ضامنا بالاتفاق اه يفيدانه لا خلاف  
في مدية الودعة وكلامه متناهي من الخلاف وليس دعوى الاتق الا في مسألة البيع على ما يقتضيه اول كلام جامع النصابين  
وان كان آخره يمتنع الخلاف

(قوله فلو علم انه ان السكينة ان تحدث بالعمل الموهن لم يبق للسبب الاول اعني المخدم ففرض الخ) قال الشيخ العلامة علي المقدسي رحمه الله اقول يمكن ان يختار الاول وهو التمسيد ٢٦٤ وفيهم وجوب الضمان بالمخدم بالدلالة لانه اذا انكسر العمل الذي لا يتعبد به

الاغنياء وجب الضمان بالمخدم بطريق الاول ان وجب فتم اهل (قوله وزوجه) اختلاف في تأويل نقصان الارض به قال نصير بن يحيى رحمه الله انه ينظر فيكم تستاجر قبل استعماله او يترك بعدة فتفاوت ما بين ما تستاجر بها وقال محمد بن سلمة رحمه الله ينظر فيكم تشتري قبل استعماله او يترك تشتري بعده فتفاوت ما بينهما نقصان قبل رجوع محمد بن سلمة في قول نصير كذا في النهاية وقال في التبيين وهو يصح قول محمد بن سلمة الاقيس لان العبرة بنقص العين دون المنة اه (قوله اي من مات نقص باجارة عبد نفسه) كذا واستاره ما جره لانه يصير به فاسدا والمراد نقصان العين لا النقصه فراجع السمع كما سيذكره (قوله بخلاف المبيع الخ) الفرق بين النصب والمبيع ان الاوصاف لا تدفع بالعقد بل بالفعل فاذا لم يضمن في المبيع ليس المشتري بالانبار (قوله وتصدق باجره الخ) هذا عند ما قال ابو يوسف لا يتصدق به وقال الزبلي كان ينبغي ان يتصدق بما جاز على ما ضمن عندهما لا بانفسه كلها (قوله اما فيما لا يضمن كالمراهم والذنان الخ) كذا ذكر الزبلي هذا التقسيم عن الكرخي على أربعة اوجه وذكر الاختيار المذكور اثنان قال واختار بعضهم القنوي يقول الكرخي في زماننا اكثر الحرام اه ولله اراد بالبعث النقصه الموقدة اه والاختلاف بينهم في التصديق فيما اذا صار بالنقص من جنس ما ضمن بأن ضمن دراهم مثلا وصار في يده من بدل الموهون دراهم وان كان من غيرها كطعام ومرض لا يجب عليه التصديق بالايجاع كما في التبيين

غير صاحب الزكاة هذه العبارة فقال وما يخص عمله كسكنائه لم يزم عليه ان السكينة ان قدمت بالعمل الموهن لم يبق للسبب الاول اعني المخدم تعرض والا لزم كور السكينة المخدم من العمل الموهن من الضمان وقد عرفت ان الدار مع السكينة اذا انهدمت باقية بما جره ليس فيها ضمان وعندي نسخة منقولة من خط المصنف وكانت العبارة المكتوبة فيها لا وكافي الهداية وغيرها من غير ما تبعه صدر الشريعة والصواب ما وافق الهداية (وزوجه) فان الارض الموصونة اذا تنقصت بالزراعة يضمن النقصان لانه انما يضمن (او باجارة عبد نفسه) عطف على بفعله وبه لا ضمان في الموقوف اي ضمن ايضا ما نقص باجارة عبد نفسه يحصل له في مدة الاحارة نقص سبب استقلاله (بخلاف المبيع) يعني اذا انتقص شيء من قيمه المبيع في بدل البائع فوات وصف منه قبل ان يقبضه المشتري لا يضمن البائع شيئا لنقصانه حتى لا يسطوئ من الثمن وان غش النقصان (وتراجع السراراد في مكان المصنف) يعني اذا رد الفاضل الموصوب الى مالكه بعد نقصان السراراد كان الرد في مكان النقص فلا ضمان عليه لان تراجعته بنزول الرغبات لا فوات جزوان لم يكن فيه غير المالكين اخذ القيمة وبين الانتظار الى الداء الى ذلك المكان يسترد لان النقصان حصل من قبل الناصب ينقله الى هذا المكان فكان له ان يلزم الضرر ويطلبه باقية قوله ان ينظر (وتصدق باجره) عطف على ضمن اي اذا غصب عبدا مثلا وأجره واخذ أجره فنقصه بالاستعمال وضمن ما نقص تصديق باجره عند أبي حنيفة ومحمد وأصله ان الفاضل لاصب عندنا خلافا لما في لان المنافع لا تقوم الا بالعقد والمأخذ هو الفاضل وهو الذي جعل منافع العبد ما لا يقدره فكان هو أولى بدلهما ويزمران تصديق بهما الاستفادتها بدل خيب وهو ان تصرف في حال الغير (واجره مستعاره) أي اذا استعار شيئا وأجره واخذ أجره ملكه ويجب عليه تصدقه لما ذكر (ورج) أي تصديق بغيره (محصل بالتصرف في مودعه ومغضوبه معتمنا بالاشارة او بالشرع بدراهم الودعة او الفاضل بقدها ما ان اشار اليها ونقد غيرها أو الى غيرها أو أطلق ونقد هالا) يعني ان المودع او الفاضل اذا تصرف في الودعة او الموصوب ورجع تصديق به عند أبي حنيفة ومحمد وهذا اوضح فيما يتعلق بالاشارة اليه كالمروض ونحوه لان العقد يتعلق به حتى لو لم يقبل القبض يبطل المبيع فيستقيد الرقة والصدق في المبيع على كذا حيث فنقصه به اما فيما لا يضمن كالمراهم والذنان فقد ذكر في الجامع الصغير اذا اشترى بها فانه تصديق بالرجح فظاهر هذه العبارة يدل على انه اراد به اذا اشار اليها ونقد منها واما اذا اشار اليها ونقد من غيرها أو أطلق ونقد منها وأشار الى غيرها ونقد منها ففي كل ذلك يطلب له لان الاشارة اليها لا تعد التبيين ويستوى وجودها وعدمها الا ان يتأكد بتقديمها به كان في الامام او بالقيت وفي الكافي قال مشايخنا لا يطيب بكل حال ان يتناول من المشتري قبيل ان يضمن

وبعد الغنم لا يطيب له الرجوع بكل حال وهو المختار لا طلاق الجواب في الجامعين  
والعمادة (أجره) أي القاصب (فاجاز مالكه في المدة فغضدني وسف أجري  
ما مضى قبل الأجازة وما بقي لمالكه) لأن القاصب غشولي في حق مالكه (وعند  
مجد أجرامضى لنفسه) لأنه العاقد (وما بقي لمالكه) لأنه غشولي في حق مالكه  
(كفا) أي على هذا الخلاف (أو أجروه فاستحق في المدة وأجاز المستحق) لأنه  
كالمالك (غصب) أي رجل (مالا وغيره) أي المنصوب (بغله) استعرازا عما إذا  
تغير بغير فعله مثل أن صار العنب زينا بغيره أو ألبط ثم أضاف أن المالك فيه ما لحساب  
أن شاء أخذه وإن شاء تركه وخسسته (فزال اسمه ففان أعظم منافعه) استعرازا عما  
إذا غصب شاة فبذبحها فإن ملك مالكها لم يزل بالذبح مجرد إذ لم يزل اسمها حيث  
يقال شاة مذبوحة ولم يزل وأعظم منافعه لأن من قاله فقد تناوله الخطئة إذ نصيبها  
وطبعا فإن القاصد المصلحة بين الخطئة كعصاه رسة ونحوها تنزل بالظن  
ولا حاجة إليه لأن قوله زال اسمه معن عنه لأنه يلزمه (أو اختلط) أي المنصوب  
(ملك القاصب ولم يغير أصلا) كاختلط بره بغيره أو شعيرة بشعيرة (أو لم يميز) (الا  
بمخرج) كاختلط بره بشعيرة أو العكس (ضمنه) أي القاصب المنصوب (وملكه)  
أما الغنم فإن في صورة التغير وزوال الاسم فلو كانت متعديا أو أم الملك فلا تارة حدث  
منفعة متقومة لأن قيمة الشاة تزداد بطنها وأشبها وكذا قيمة الخطئة تزداد بعملها  
دقيقا واحدا أنها مسيرة حتى المالك هال كامن وجه حتى تبديل الاسم وفان أعظم  
المنافع وحق القاصب في الصفة قائم من كل وجه فيكون راجعا على المالك من  
وجه على ما تقر في الأصول أن ضرر في الترحيم إذا تعارضت كالإيمان في الذات  
أحق منه في الحال وأما الضمان في الاختلاط فلو كونه متعديا فبأنه أم الملك  
فلذا لا يجمع البدل لأن في ملك المنصوب منه (بلا حل) متعلق بملكه (قبيل الرضا)  
أي رضا المالك أبا ما بدله أو إقراره أو قنعين القاضي وهذا استحسان والقاس  
الحل لأن ملكه ثبت بنفسه والملك يجوز للتصرف بلا توقف على رضا غيره ولهذا  
لوجهه أو بابه مع وجه الاستحسان قوله صلى الله عليه وسلم في الشاة المذبوحة  
المصلحة للارضا صاحبها أعظمها الأمرى فأذا الأمر بالتصدق زال ملك المالك  
وجوه الانتفاع للقاصب قبل الرضا ولأن في أباحة الانتفاع فتح باب الغصب  
فيصير قبل الرضا وجه ما لمادة الضمان وقد يسهو بهته مع الحرمة لقيام الملك كما  
في البيع الفاسد (كبيع شاة وطبخها أو شبع أو طعن برأ وزعه وحمل حديثها  
والبناء على ساحة) وهي خبر عظيم جدا لا تنت إلا بلاد الهند (وإن ضرب الحجرين  
درهما ودرستار أو أبا ما فليملكه بلا شيء) لأن العين باقية من كل وجه ومعناه الأصلي  
الثمنية وكونه موزنا وهما باقيا حتى جرى فيه الراجح باعتبارهما (ذبح شاة غيره  
طرحها) أي ذلك الغير شاة (عليه) أي الذابح (وأخذ قسمتها أو أحدها) أي الشاة  
المذبوحة يعني أن المالك يجهز أن شاء ضمنه قسمتها وسلم الشاة إليه وإن شاء أخذها  
(وضمن نقصانها) لأنه اتلاف من وجه لقوات بعض المنافع كاللحم والدروائل  
وتباعد بعضها وهو اللحم وإن كانت الغنابة غير ما كولة اللحم فقطع الغناب طرورها

(قوله ولم يزل وأعظم منافعه) (الح) على  
هذا كان ينبغي أن لا يذبحه كمالكه بقوله  
ففان أعظم منافعه وإن كان شرعا (قوله  
والبناء على ساحة) بالجمع والساحة بالحاء  
المهملة تأتي ذكرها ولو لم يذكر بوزوال ملك  
مالكها إذا كانت قيمة بناءا للقاصب عليها  
أكثر من قيمتها والأفلا كما في النهاية  
والتمييز وقال في الذخيرة لم يذبح كرفي  
الأصل ما إذا أراد القاصب أن ينقض  
البناء ويرد الساحة مع أنه يملكها  
بالضمان هل يحصل له ذلك وهذا على  
وجهين إن كان القاضي قضى عليه  
بالقيمة لا يملك له نقض البناء إذا تنقض لم  
يستطع رد الساحة وإن لم ينقض اختلف  
الشيخ فيه بعضهم قالوا يملك وبعضهم قالوا  
لا يملك لمناخه من تصديق المال من غير  
فائدة كذا في النهاية وإذا كانت قيمة  
الساحة والبناء سواء فإن أصلها على شيء  
جاز وإن تنازعا يباع البناء عليهم ما وقسم  
الثلث بينهما على قدر ما لهما كذا في  
البرازية



كالكراس كذا في النهاية وإنما عبر بما ذكرنا من كفاها للصحيح في معرفة التفسير القاض لان المتأخرين اختلفوا في الحد الفاصل بين القاض والبسر ٢٦٦ بعضهم قالوا ان واجب قصان ربع القيمة فصاعدا فهو قاض وان دون ذلك فهو بسر وقال بعضهم ان واجب قصان نصف القيمة فهو قاض وما دونه بسر وقال بعضهم القاض ما لا يصلح لثوب ما والبسر ما يصلح وقال شيخ الاسلام ما ذكره من الحد بين هذه الوجوه الثلاثة لا يصلح وذكر وجهه في

النهاية ثم قال القاض ما قال محمد بن الحنفية القاض ما يوفى به بعض العين وبعض المنفعة بأن قامت جنس المنفعة وبقي بعض العين وبعض المنفعة والبسر من الخرق ما لا يوفى به شيء من المنفعة وانما يوفى بوجوه ويدخل سببه نقصان في المال اه لكن يتأمل في تصرف فوات بعض المنفعة بفوات جنس المنفعة ولعل المراد يظهر بقول الزباني والصحيح ان القاض ما يوفى به بعض العين وجزء المنفعة ويبقى بعض العين وبعض المنفعة اه بقرائه وجزء المنفعة بالجزء عطفه على المناصب اليه وهو العين فيكون العامل فيه لفظ بعض لقوله جدد وبقي بعض العين وبعض المنفعة قوله وفي خرق يسير الخ قال الزباني وليس له غير الرجوع بالنقصان لان العين قائمة من كل وجه وانما دخل عيب اه وهذا اذا قطع الثوب قيسا لم يخطئه فان خطئه يقطع حتى المالك عندما كذا في النهاية عن الذخيرة قوله هذا اذا كانت قيمة الساحة هو بالحال المصلحة والتقيد ذكره في النهاية ثم قال وهذا اي التقيد بما ذكره اقرب في مسائل حفظت عن محمد رحمه الله تعالى رواه ثلث حاجة

بضمنه المالك جميع قيمتها لو جرد الاستملاك من كل وجه ( لذا هو حق ثوبا وفوت بعضه وبعض ثمنه ) يعني ان المالك يحرقه ايضا ان شاء من القاض كل قيمة ثوبه وكان الثوب للقاض وان شاء أخذ الثوب وضمنه القاض لما ذكر (ولو) فوت (كله ضمن) أي القاض (كلها) أي كل القيمة (وفي) خرق (يسير) ثمنه بلا تقويت شيء منه ضمن ما نقص (واخذ ثوب الثوب ثوبه لان العين قائمة من كل وجه) أي في أرض غيره ما غرس قلنا أي البناء والقرس (وردت) لان الأرض لا تنصب حصة فيبقى فيها حق المالك كما كان وانما يصح جعلها مشغولة فيؤثر بغيرها كما لو شغل طرف غيره بطعامه (ولما لكها) أي الأرض (ان يضمن له) أي الباقي أو القارس (قيمتها) أي قيمة البناء والقرس (ان نقصت) أي الأرض (به) أي بالبناء أو القرس وبين طريق معرفة قيمتها قوله (فتقوم) أي الأرض (بدونها) أي بدون البناء والقرس (وبمع أحدهما) حال كونه (مستحق) القلع فيضمن الفاضل فان قيمة البسر والبناء المستحق القلع أقل من قيمته مقلوبا فقيمة المقلوع اذا نقصت منها اجزاء القلع كان الباقي قيمة البسر المستحق القلع فاذا كانت قيمة الأرض مائة وقيمة البسر المقلوع عشرة واجزاء القلع درهمها بقي تسعة دراهم فالأرض مع هذا البسر تقوم بمائة وتسعة دراهم فيضمن المالك التسعة (هذا اذا كانت قيمة الساحة أكثر من قيمة البناء والقرس واذا عكس ذلك) فلقاض ان يضمن له قيمة الساحة فيأخذها أي الساحة كذا في النهاية (حرق الثوب) الذي غصه (أو حرقا أو بال سوق) الذي غصه (يسمى) فالمالك بالخيار ان شاء (ضمنه) أي الثوب حال كونه (ايض) يعني ان أخذ منه قيمة ثوبا ايض (ومثل سوقه) وصله الى القاض لانه من المتطلبات (واخذها) أي الثوب والسوق (وضمن ما زاد الصيغ واليمن) لان الصيغ مال مقدم على الثوب وبغضبه وصيغه لا يسطر حرمته ماله ويجب صيغته ماله لكن وذائق معنى اتصال مال أحد هـ ماله وابقاءه حتى الاخر في عين ماله وهو فيما قلنا من التفسير الا اننا اثبتنا الخيار لرب الثوب لانه صاحب أصل والقاض صاحب وصف (وان سود) أي القاض (ضمنه) أي المالك (ايض) واخذها لشيء للقاض (من اجز) التسويد لانه نقص

(فصل) (غيب) أي القاض (ما غيب وضمن قيمته ملكه) أي القاض ملكا (مستقدا) أي وقت النصب وقال الشافعي لا يملكه لان الغيب تعدد بعض فلا يكون موجبا لملك لا يحكم شرعي فيستدعي شيئا مشروعا ولنا ان المالك ملك بذل المصوب بكماله أي رقبته ويؤيد ان يخرجه المصوب عن ملكه مثلا

لؤلؤ الفخر الخ (قوله لانه صاحب أصل والقاض صاحب وصف) كذا اخبارنا صاحب السوق انه واصل مجتمع واليمن تبع (قوله وان سودا) مروى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعنده ما هو زيادة كالجرة وهو اختلاف مصر وزمان فالتعبير بالزيادة والنقص (فصل) (قوله ملكه ملكا مستقدا الى وقت النصب) الامتناد ليس من كل وجه ان لا يملك الولد

(قوله والارتم ثبوت الملك بالاماك) الاولى أن يطل بأنه لما تضررد العين وقضى بالقسمه عند العجز بطريق الجبر ان ثبوت الملك له الخاص شرطاً لقضائها فقدم اه لان مقتضى جرد الملك بالاماك كسنة الكمية المشرفة (قوله الان يبرهن المالك) قال في النهاية ولا يشترط في دعوى المالك ٢٦٧ ذكره أوصاف المقتضى بخلاف سائر الدعاوى وبغنى أن تحفظ هذه المسئلة اه (قوله وان

برهن المالك قبل والاصدق القاصب يمينه في الزيادة) بشرط عدم قبول هذه القاصب وهو عرج في النهاية قال لا تقبل لانها تنفي الزيادة واليمينه على النقي لا تقبل قال بعض مشايخي بغنى أن تقبل بيمينه القاصب لا سقاط البسمن عن نفسه كالمودع على رد الوديعة وكان القاضى أبو علي القتيبي رحمه الله تعالى يقول هذه المسئلة عدت من كفاية المشتايخ من فرق بين مسئلة الوديعة وبين هذه وهو الصحيح اه (قوله فان ظهر أى المقتضى وهو أى قيمته أكثر الخ) كذا الظاهر بالمالك ان ظهر المقتضى وقيمته مثل ما ضمن القاصب أو أقل وقد ضمن بقوله في ظاهر الرواية وهو الاصح كافي في النهاية والذين بين والقاصب بسبب العجز حتى أحداً فقدمه (قوله وانكول القاصب) أى عن الخلف بأن القيمة ليست كأي دعوى المالك (قوله وما تقتض الجارية بالولادة الخ) هذا الوجه ثبوتاً فانعانت وبالولد وفاء بيمينها في هذه المسئلة ثلاث روايات عن الإمام رحمه الله تعالى ببراءة الولد بحسب الولد قدر نقصان بالولادة وبضمن ما زاد على ذلك من قيمة الأم وفي ظاهر الرواية عليه رد قيمتها يوم النصب كاملة كافي في النهاية عن الميسرة (قوله فسررت حاصله فقولت فماتت ضمن قيمتها) ولذا قال في النهاية قد يرد بالموت في نفسها ليكون الموت في نثر الولادة اه وقال

يجمع البديل والمبدل في ملك شخص واحد وسبب أن يدخل في ملك القاصب والاولى ثبوت الملك بالاماك (وصدق) أى القاصب (في قيمته) أى المقتضى (يمينه) ان لم يبرهن المالك بغيره (ياد) أى ان دعوى المالك زايحة عن المقتضى وانكرها القاصب فان برهن المالك قبل والاصدق القاصب يمينه في نفي الزيادة كافي سائر الدعاوى (فان ظهر) أى المقتضى (وهى) أى قيمته (أكثر) مما ضمن القاصب (وقد ضمن بقوله) مع يمينه (أخذه) أى المقتضى (المالك) ورد عودته أو مضي (أى المالك) الضمان لان رضاه بهذا القدر لم يتم حيث ادعى الزيادة وانما أخذ دون العلم باليمين (ولو) ضمن القاصب (بقول مالكه أو بيمينه) أى بيمينه ماله (أو) تسكول القاصب فهو له (أى القاصب) (ولا خيار للمالك) لأنه رضى بالبدل بهذا القدر حيث ادعى هذا القدر فقط (تدبير) عاصب ضمن بيمينه لا اعتناقه (كذلك) أى اذا ضمن بعد الاعتناق لان الملك الثابت للقاصب ناقص لثبوت مقتضاه والثابت مقتضيات من وجه دون وجه والمالك الناقص يكفي انفاذ البيع دون العتيق (زوائد المقتضى) أى سواها كانت متصلة كالهن والحسن أو منفصلة كالولد والشر (لا تضمن الا بالعدوى أو المنع بعد الطلب) لانها أمانة وحكمها هذا (وما تقتض الجارية بالولادة) ممنوع وبغير ولدها (أى اذا ولدت الجارية المقتضى ولداً كان النقصان منه) وناهى القاصب فان كان في قيمة الولد فاعبه جبراً لنقصان بالولد ويسقط ضمانه عن القاصب والافسقط بحسبه (زنى بامة نفسها) طيلت (فردت) حاصله فقولت فماتت ضمن قيمتها (لانه لم يرد لها) كما أخذها لانه أخذها ولم يتعد فيه ما سبب التلف ووردها وقيمتها فصار كما اذا جنت حناية في يد القاصب فقتلتها أو دفنت بها بعد الرد فانه يرجع قيمتها على القاصب كذا هذا (في خلاف الحرة) أى اذا زنى بها رجل محرمة طيلت فماتت في نفسها فانما لا تضمن ما نصب لبيق عند فساد الرضمان الاخذ (زنى بها) أى بامة نفسها (واستولدها) أى طيلت منه (قادهى ثبوت النسب) هذا رضاء المالك لان النقصان من له حق النقصان أو بغير شبهة والنصب بغيرها كالزنى له عبر امرأة (والولد رقيق) لان الحسرة لا تذهب بالشبهة كذا في الكافي (المنافع) كركوب الدابة وسكنى الدار واستخدام المملوك (لا تضمن بالنصب والاتلاف) صورة غيب المنافع أن دفعه بغيره امتلا وعكسه تهرأ ولا يستعمله ثم يرد عر سده وصورة اتلاف المنافع أن يستعمل الصده شهر ثم يرد على سده كذا في الكافي (بل) يضمن (ما ينقص باستعماله) في غير المقتضى (الان يكون) أى المقتضى استثناء من قوله لا يضمن (وقفاً وأموالاً يتم) فان منافعهما تضمن كذا

قاضيان وماتت في الولادة أو انفسا فار على قول أى حنفية ان كان ظهر الحمل عند المولى لاقل من ستائة درهم وقدر القاضى ضمن قيمتها يوم النصب اه وقال في المواهب عليه قيمتها يوم العلوق عند أى حنفية وقال عليه نقص الحمل على الاصح اه (قوله الان تكون وقفاً وأموالاً يتم) كذا اذا كان من هذا الاستقلال مان ساهلاً لثبوت اشتراطه فانه تضمن المنفعة الا اذا كان بتأويل ملك أو عقد كبيت سكنه أحد التريكين كافي الاشياء والظواهر اه وبظن ما هو محل المنفعة هل يضمن الاجرة كالو سكن

فمن ضمن خبر المسلم وخبره) شامل بالوكان للفقهاء على كذا المصنفين الذي يفتحه لارادته على قول أبي يوسف وعلمية  
 القنوي كافي الخبران (قوله بخلاف ما الذي) فيضمن بالالف خبر رواه المصنفين حلقا والمثل والمنتكف ذميا وقيمة لومسها  
 لكن قال في الثانية تنقلا عن الروضة اشترى مسلم خمران ذي فائلفها لم يضمن ولو غصبها عنه فائلفها يضمن ثم رقم لزومها والمصنف  
 وقال اشترى خمران ذي فائلفها فلا ضمان عليه ولا ضمان (قوله ولو ائلفها ضمن) أي مثل ائلف وقبضه بالجلد مدعونا بالاجماع  
 كافي النهاية ثم قال وقيل ظاهر الخبر مدعوا كثرهم على انه يضمن قيمته مدعونا ثم قال وذكر في الايضاح والخبر  
 قال القدوري وان القاص حمل هذا الجسد ادعى اوروقة او قتر او جوا او فروا لم يكن للتصبر منه على ذلك سبيل فان ذكرا فله  
 قيمته يوم القصاص وان حته فلا شيء عليه اه (قوله ولو ائلفها بعتهم كالمخمل حكوه لاني لا مال عليه) قال في النهاية في هذه  
 المسئلة اختلاف المتأخرين منهم قال مثل ٢٦٨ ما ذكره المصنف ومنهم من حملها مثل ما لو تخلفت بتقسيمها فضمنها

بالاستيلاء اه وبقت صورته من صور  
 التحلل وهي ما لو صب فيها خلا فصلت  
 واختلف فيها ايضا قال بعضهم على قول  
 أبي حنيفة رحمه الله تعالى يكون للقاص  
 بغير شيء سواء صارت خلا من ماعته أو  
 جمرور اليا لم وعلى قولهما ان جمرور اليا لم  
 كان يضمن ما مل قدر كيلهما وان صار خلا  
 من ماعته كان للقاص ولا ضمان عليه  
 وذكرهم الاثمة الحاشي رحمه الله  
 تعالى ظاهر الجواب ان يضمن بينهما على  
 قدر كيلهما سواء صارت من ماعته أو  
 بمدح من خلا عند الكل ويقضي ان  
 يكون مانعا عند الكل على هذا القول  
 ذكره فاضيل في الجامع الصغير (قوله  
 كاترقنا) بقتين والظاهر ان الله وريق  
 المسلم او غير الله فاموس (قوله اخذه  
 المالك ورد ما زاد الدين) وطريق معرفته  
 ان ينظر الى قيمة لود كغير مدعوع والى  
 قيمته مدعوعا فيضمن فضل ما بينهما  
 والقاص حبه كالبيع وذكر في النهاية

العمادة وغيرها (ولا) يضمن ايضا (خبر المسلم وخبره) بان أسلم ذمي وفي يده الخمر  
 واشترى رقعا ثلغها آخر لانها ليسا بمال في حق المسلم بخلاف ما الذي من الخمر  
 واشترى رحيث يضمنان بالائلاف لانها مال في حقه (غصب خمر مسلم ثلغها بغير  
 متقوم) كالنقل من الظل الى الشمس ومنها اليه (أو سلمه قديمه) أي غير  
 متقوم كالتراب والشمس (أخذها المالك يمانا) اذ ليس فيه مال متقوم للقاص  
 وكانت الدابة انظارا لثالبه والتقوم فصار ككسر الثوب (ولو ائلفها ضمن)  
 لا تلافه ملك القبر (ولو ائلفها بعتهم كالمخمل) أي القاص التحلل (ولاني)  
 لاني (عليه) أي القاص لان الخمر لم يكن متقوما والمخمل متقوم فترجع جانب  
 القاص فيكون له بغير شيء (ولو مدحه) أي بعتهم كاترقنا والمخمس وهو ههنا  
 (الجلد أخذ المالك ورد ما زاد الدين) اخذ هذا الدباغ اتعمل بالجلد مال متقوم  
 للقاص كالبيع في الثوب فترجع جانب القاص (ولو ائلفها لا يضمن) لانهم  
 يتلف مال التصبر (ضمن بكسر معرف) وهو ألة اللهو كبريط ومزمار ودف وطبل  
 وطنبور (قسمته حال التصبر اللهو) ففي الطنبور يضمن الخشب المصنوع ونحوه  
 البواق (و) ضمن (باراقه كسر منه) وقدر مضاهما في حكاية كتاب الاشربة  
 (قيمة ما لا مثل) لان المسلم ممنوع عن غلغله عن ما ولو كان فعل جاز وان ائلف  
 حبيب نصراني ضمن قيمته حليا لانه مال متقوم في حقه وهو مقر عليه فلا يجوز  
 التعرض له (ويصح بيعها) أي بيع هذه المذكورات وقال لا تضمن ولا يبيع بها  
 وقيل لاختلاف في الدف والطبل الذين يضران باللهو فاما طبل الفزاة والدف  
 الذي يباح ضرب في العرس فيضمن ما بالائلاف بلا خلاف لهما ان هذه الاشياء

من الاخيرة قال القدوري رحمه الله تعالى في كتابه انما يكون لصاحب الجلد اذا اخذ الدباغ الجلد من منزله فاما اهدت  
 اذا التي صاحب الطريق فاخذ رجل جلده فادسه فليس لاني ان يأخذ الجلد عن أبي يوسف رحمه الله تعالى له اخذه  
 في هذا الصورة ابنا اه (قوله ولو ائلفه لا يضمن) هذا عن أبي حنيفة خلافا لما (قوله معرف) بكسر الميم اسم ألة اللهو كالعود  
 قاله العيني (قوله في الطنبور يضمن الخشب المصنوع الخ) كذا ذكره القدوري في شرحه لمختصر الكرخي وفي المتن عن أبي  
 حنيفة يضمن قيمته خشبا بجمعا وقال الفقيه أبو الليث كاترقنا لاني في حنيفة انه يضمن قيمته ان واشترى شيء  
 آخر سوى اللهو كبغلة وباء للمع قال غر الخري فان ضيخان على قول أبي حنيفة يضمن قيمتها حاله تصبر اللهو في الدف يضمن  
 قيمته فلو وضع فيه القطن وفي البرط يضمن قيمته بقصه موضع فيها القريد (قوله ولو كان فعل جاز) الأولى منه قول العيني وان  
 جاز فله (قوله وقيل لاختلاف في الدف والطبل الخ) قال الامام العتافي في شرح الجامع الصغير لو كان طبل الحاج او طبل  
 الصداوة فليبيع به الصبيبة في البيت يضمن بالائلاف

(قوله كالأمة الخفية) تشبيهه بالمتفق عليه  
من جانب الامام رحمه الله (قوله حل قبل  
عبد الخ) قال في التظم لوز ادعى ما فعل  
بان فتح القفس وقال لمغير كس كس  
او بابا صطبل فقال لمغير مش هس  
والصغار هر هر بعض من اتفاقا وجموا  
انه لوشق الزنوا الذين سائل او قطع  
الحبل حتى سقطا للتبدل بعضن (قوله  
وفي الدابة واقفص خلأى محمد) اي  
فيضن عنده واختلاف فيما اذا لم يزد  
على الحق اما لوز ادعى منه ضمن اتفاقا  
واختلاف ايضا في العبد المجنون قال  
المهرخي هذا اذا كان العبد مجنونا فان  
كان ماقلا لا يضمن اتفاقا كما في البرازية  
(قوله لوسي يضرحتي) كذا في جامع  
القصول (قوله اوقال له انتف مال  
مولاك) كذا في التلخيص (كذا قال في جامع  
القصول لم يضمن الامر اذا لامر  
باتلاف مال مولاه لم يضر خاصا لانه  
واغاصار خاصه لفته وهو يهلك واغما  
المتلف مال انولي فعل قته اقول في فصل  
مسئلة تدل على خلافه وهي لو امر قن  
غيره باتلاف مال رجل يخرم مولاه ثم  
يرجع على امره الا ان مرصا مستعلا  
للقن قصار خاصا ويمكن الجواب بانه  
لا ضمان على القن ولا على مولاه في  
اتلاف مال مولاه فلا يرجع على الامر  
بخلاف اتلاف مال غير المولى ويمكن ان  
يكون في المسئلة رواية ان فان قيل يدل  
ايضا على ان الامر يضمن وان لم يكن  
سلطانا ومولى وقد مر خلافه اقول يمكن  
الجواب بان المراد غنة هو الضمان  
الابتدائي الذي يطرئ على الكراه  
الآتري ان الماخر لا يضمن ثم بخلاف  
ما نحن فيه فاذا ترقا والله سبحانه وتعالى  
اعلم اه

(كتاب الاكراه)

أحدث للمصنف ففعل قوتها كالجبر وله انهما اموال لملاحيتهما الماحصل من وجوه  
الاختراع وان صلحت لما لا يصلح ايضا فصار (كالامة الخفية وضوحها) كالكبش  
الظنوح والجماعة الطيارت والذيل المغائل والعبد الخفي حيث يجب فيها التفتيح  
صالحه لذه الامور والتفتيح على قولهما لكثرة الفساد فيها من الناس كذافي  
الكاف (حل قبل عبد الغوار) حل (باطلافه او فتح اصطبلها) اي الدابة (او)  
فتح (قفس طائره قد هبت) وهذا المذكور واي في الدابة والقفس خلاف محمد (او)  
سعى الى سلطان بمن يؤذيه ولا يدفع ايذاه ولا رفع اليه (اي) سعى اليه (عن نفسي ولا  
بمنع) عن النفس (بنبيه) اي نهي الساعي (او قال عند سلطان قد يخرم وقد لا)  
يخرم بقول المقول قوله (انه) وحده لا يخرمه لا يضمن في هذه الامور لا يتناه  
التسبب وتغل فعل فاهل مختار (ولو غرم قطعا يضمن) لو جرد القلب (كذا) اي  
يضمن الساعي (لوسي يضرحتي عند محمد) زجره عن السعاية وبه بقي (امر عبد  
غيره بالابق او قال اقتل نفسك ففعل) اي ابق او قتل نفسه (وجب عليه) اي على  
الامر (قيستمه ولو قال له انتف مال مولاك) كذا في التلخيص (لا يضر امره بالابق او  
القتل صار خاصا لانه استعمله في ذلك الفعل اما بالامر باتلاف مال المولى فلا يصير  
خاصا لاه واغما صير خاصا له والعبد المقتضوب قائم له يهلك واغما التلغ فعل  
العبد كذا في العمدية (استعمل عبد الغير لنفسه) كان يقول له ارتق هذه الشجرة  
وانما لثمرتها كل انت وانما (ان لم يعلم انه عبد او قال) ذلك العبد (اني) ضمن  
قدمته ان هلك لانه استعمله في منفعته (ولو) استعمله (لغيره) كان يقول ارتق  
الشجرة وانما لثمرتها كل انت (لا) اي لا يضمن لانه لا يصير به خاصا كذا في  
العمدية

### (كتاب الاكراه)

وجه المناسبة بينه وبين كتاب القصد ظاهر (هو) لانه حل الفاعل على امر  
بكره ومشرعا (حل الغير على فعل) اهم من القصد وحل سائر الجوارح (بما) متعلق  
بالجمل وهو اهم من القتل واتلاف العتو والحبس والضرب والتعدي (بعدم رضاه)  
أي مرضا لغير ذلك الفعل (لا اختياره) اي لا يعدم اختياره (لكنه) أي ما يعدم  
الرضا (قد يفسده) أي الاختيار (وقد لا) أي لا يفسده فالحاصل ان عدم الرضا  
معتبر في جميع صور الاكراه واصل الاختيار ثابت في جميع صوره لكن في بعض  
الصور يفسد الاختيار وفي بعضها لا يفسده اقول هذا هو المصطوف في جميع كتب  
الاصول والفروع حتى قاله سائر الشريعة في التفتيح وهو اما ملحق بان يكون  
نفوت النفس او العتو وهذا عدم الرضا يفسد للاختيار واما غير ملحق بان  
يكون بحبس او قيد او ضرب وهذا عدم الرضا غير مفسد للاختيار فلا يصح ما قال  
في الوفاة هو فعل بوقته يضره فيغوث به رضاه او يفسد اختياره فان فيه جعل قسم  
الشيء قسمه كمالا يعني على من يعرف معنى القسم والقسم والمحب ان صدر  
الشرية بعد ما قال ففسد ذلك قال في شرح الوفاة ثم الاكراه فوعان اخذ هذان  
يكون مفعولا لرضاه وان يكون بالحبس والضرب والثاني ان يكون مقصدا

القرية والثاني خوف الفاعل وقوه) يعني في الحال كافي البرهان (قوله أو بالتلف نفس أو عضو) كذا بعض النسخ والتلف  
أغدا وأضرب بنفسه على نفسه أو عضو ٢٧٠ من أعضائه كافي البرهان (قوله فلا يمسو الخندق الحبس الذي هو أكره

ما يحبس إلا الاعتصام بالبنين به الخ) كذا في  
التبيين ثم قال والأكره محبس الوالدين  
والأولاد لا بعدا كراهه لأنه ليس بمحبس  
ولا يعدم الرضا بخلاف حبس نفسه اه  
وكذا انفرد في البرهان كلام الميسوط  
وقد كتب الشيخ على المقدسي رحمه الله  
عليه ما صورته فمثل حبس الأب ذكر  
في الميسوط القياس أنه ليس بأكره ثم  
قال وفي الاستحسان أكره ولا ينفذ شيء  
من التصرفات لأن حبس أبيه يلحق به  
من المحزن ما يلحق به حبس نفسه أو  
أكثر قالوا في الباربعي في تخلص أبيه  
من الصبي وإن كان يعلم أنه محبس فما  
في الزبلي ليس يستحسن اه (قوله  
في الأول رخص أكل ميتة ودم ولحم  
خنزير وشرب خمر) يعني لا بالمحبس وشبهه  
قال بعض المشايخ أن هذا إنما يجب  
هكذا ابتداء على ما كان من الحبس في  
زمانه فاما الحبس الذي أحدثوا اليوم في  
زماننا فليس يبيح تناول كافي غايه البيان  
(قوله وبالعسر على القتل أثم) أي أن  
عمل بالحل والافلا تأثم ومن أبي يوسف  
أنه لا تأثم مطلقا كذا في البرهان  
والتبيين (قوله الحديث عمار بن ياسر  
رضي الله عنه) هو ما رواه الحارث بن  
المستدرک في تفسير سورة النحل عن أبي  
هبيدة بن محمد بن عمار بن ياسر عن أبيه  
قال أخذنا التمر كرون عمار بن ياسر فلم  
يتركوه حتى سب النبي صلى الله عليه  
وسلم وذكر أنهم مضربون ثم تركوه فلما  
أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم قال  
ما وراءكم قالوا يا رسول الله تركت  
حق قلت منكم وذكر آلهم فمضرب قال

الاختيار وهو أن يكون بالقتل أو قطع العضوة وف الرضا لهم من فساد الاختيار  
في الحبس أو الضرب يموت الرضا ولكن الاختيار الصحيح يأتي وفي القتل لا رضا  
ولكن له اختيار غير صحيح بل اختيارا قاسما قال تحقيقه في آخر ما قال والتعبية  
تفي عن الثمرة (مع بقائه عليه) وعدم سقوط الخطأ عنه لأن الحكم بمقتضى  
والاستيلاء يحقق الخطأ لا يرى أنه متردد بين فرض وظهر وخصه وبأن مرة  
ويخرج أخرى وهو دليل الخطأ بقاء الأهلية (وشربه) أربعة أمور الأول (قدرة  
الحامل على التحقيق) ما مذهب سلطانا أو غيره يعني لما أو غيره هذا عندهما  
وعند أبي حنيفة لا يتحقق الأمن سلطان لأن القدرة لا تكون بلا منعة والمنعة  
للسلطان قالوا هذا الاختلاف هو وزمان لا اختلاف هو وبرهان لأن في زمانه  
يكن تغير السلطان من القوة ما يتحقق به الأكره فأجاب بناء على ما شاهد في  
زمانه ما ظهر الفساد وصار الأمر إلى كل متقلب فيتحقق الأكره من الكل  
والفتوى على قولهما كذا في الخلاصة (و) الثاني (خوف الفاعل وقوه) أي  
وقوع ما مذهب الحامل بأن عقاب على فعله أنه يفعله لم يجره بمحمله على مادي  
الله من الفعل والمباشرة (و) الثالث (كونه) أي الفاعل (معتصما) أكره عليه  
لحق ما أي يلحق نفسه كسبع ماله أو أتلفه أو اعتاقه هذه أوجه خفض آخر  
كأن لا مال الغير وألحق الصرع كسب الحر والزنا ونحوهما (و) الرابع (كون  
المكره متلف نفس أو عضو أو موجب غير عدم الرضا) وهذا الذي مرته وهو  
أعضا متفاوت بحسب الاختصاص كإسباقي (وهو) أي الأكره (أما ما يلحق بفقد  
الاختيار لو) كان (بالتلف نفس أو عضو أو ما غير ملحق لا يفسد ولو كان محبس  
أو قيد مدة مديدة أو ضرب شديد) في الميسوط الخندق الحبس الذي هو أكره  
ما يحبس إلا الاعتصام بالبنين به وفي الضرب الذي هو أكره ما يحبس منه الألم الشديد  
وليس في ذلك حد لا يزد عليه ولا ينقص منه لأن المقدار لا تكون بالأي ولكنه  
على قدر ما يرى الحاكم إذا رجع إليه بخلاف حبس يوم أو قيده) أي قيده يوم (أو  
ضرب غير شديد) فأنها لا تكون أكره إذا لم يأت بها على عادة فلا يعدم الرضا  
(الذي جاء) يعني أنها تكون أكره إذا لم يأت بها على عادة فلا يعدم الرضا  
الضرب الشديد لغيره فيقول به الرضا (في الأول) يعني الملبس (وخص أكل ميتة  
ودم ولحم خنزير وشرب خمر) لأن حرمه هذه الأشياء عقيدة في حالة الاختيار وفي حالة  
الضرورة بمقاة على أصل الحل لقوله تعالى إلا ما اضطررتم إليه فأنما استثنى حالة  
الضرورة ولا استثناءه كالم بالأي بعد التثنية والاضطرار يحصل بالأكره الملبس  
(وبالعسر على القتل أثم) في هذه الصور (كافي المنعصة) لأنه لما أبيع كان  
بالامتناع مما وانما غير على أهلاك نفسه (و) رخص أيضا (بلفظ كنه) كقوليه  
مطعن بالإيمان) الحديث عمار بن ياسر رضي الله عنه حيث أتاني به وقال هل

كنت تجد قلبك قال مطمئنا بالإيمان قال فان عادوا فداه وقال صحيح على شرط الشيخين ولم يجره جاره رواه أبو نعيم  
في الحديث عبد الرزاق في مصنفه وفيه نزل قوله تعالى الأمن أكرهه مطعن بالإيمان الآية كذا في البرهان

(قوله فان عادوا فعد) أي إلى الطمأنينة كذا في التيسين وقال في غاية البيان وهو أربابيات على ما كان لأمر عيسى بكائس  
من الطمأنينة كما في قوله تعالى اهدنا الصراط أو مستان عادوا إلى الأكره ثانياً فعدت إلى مثل ما أتيت به أولاً من اجراء كلمة  
الكفر على اللسان وطمأنينة القلب بالإيمان اه (قوله وسماه النبي ٢٧١) صلى الله عليه وسلم سيد الشهداء وقال في مثله

هو رقي في الجنة (قوله ورخص أيضاً  
اتلاف مال مسلم) أي وذبحي ولم يذبح  
حكم الوصير فلم يتلفه حتى قتل وظاهر  
عبارة الكفر غيد فواجه وان لم يتعرض له  
شاوره وبشره الله قول قاضي خان ولو  
وبعد القتل على الإطلاق والعناق ولم  
يغل حتى قتل لا يأنم لا تلوصير على  
القتل ولم يتلف مال نفسه يكون شهيداً  
فلا لا يأنم إذا امتنع من إعطال مكات  
التسكح على المرأة كان أولى اه (قوله  
لان الفاعل آفة لصالح فياصبح آفة له والاتلاف  
قال في السراج حتى لو حمله بمجوس على  
ذبح شاة الغنير لا يهل أكاه اه (قوله  
أي لا يرضى قتل مسلم) يعني وذبحي (قوله  
لا رقتل المسلم لا يرضى لضرره وما لا  
أن علم أنه لم يقتله قتله) في المحصر جامع  
لأنه يقتله بأخرجه المصرة إذا لم يلقها  
بالمصاح عليه أو أمانته حبلته كذلك  
والدهي كالمسلم (قوله ويقادق العمد  
الحامل فقط) يعني أنه لا يباح الأقدام على  
القتل بالمعنى ولو قتل أمه يقتص الحامل  
ويحرم الميراث لو بالثا ويقتص للمكره  
من الحامل ورثهما (قوله ولا يرضى  
بالاول زنا الرجل) له أنما ذكر لفظ  
الاول لطول الكلام فيما يتعاقب والا  
ففيه غنية عن ذكره لان الكلام فيه  
لقوله بعده وبالثاني الخ وفي كلامه إشارة  
إلى أنعمه وفي شرح الكافي رحوت أن  
لأنما يعني المرأة (قوله كسبه) شامل  
لما لو تداركته لا يدعي غناه بنفسه (قوله  
كافي سائر البيوع الفاسدة) قال في المجتبى  
بيع المكره يخالف البيع الفاسد في

الله عليه وسلم كيف وجدت قلبك قال مطمئناً بالإيمان فقال صلى الله عليه وسلم  
فان عادوا فعد وفيه نزل قوله تعالى الامن اكرو وقلبه مطمئن بالإيمان الآية  
(وبالصبر عليه) أي أقتل في هذا الصورة (أي) أي صار ما جوارح صبر ولم يظهر  
الكفر حتى قتل لان خمبياً رضى الله تعالى عنه صبر على ذلك حتى صلب وجماع  
النبي صلى الله عليه وسلم سيد الشهداء (و) رخص أيضاً (اتلاف مال مسلم) لان  
اتلاف مال الغير يستباح للضرورة حكما في الخمسة وقد ثبت (و) لكن  
صاحب المال (ضمن الحامل) لان الفاعل آفة للحامل فياصبح آفة له والاتلاف  
من هذا القبيل بان نفسه عليه غنية عنه (لاقتله) عطف على اتلاف أي لا يرضى  
قتل مسلم بل يصبر على أن يقتل فان قتله كان أنما لان قتل المسلم لا يستباح  
للضرورة ما الآن يعلم أنه لم يقتله قتله (ويقادق) لعمد الحامل فقط) عند أبي  
حنيفة ومحمد لان الفاعل يصبر آفة له وقال أبو يوسف لا يقادق لعمد ما المشبه وقال  
زفر بن قناد الفاعل لانه مباشر وقال الشافعي قناد كل منهما الفاعل بالماشتر والمحال  
بالقريب (ولا) يرضى بالاول (زنا الرجل) لانه لا يقتل لان ولد الزناه مكاتب  
لعدم من يربيه فلا يستباح للضرورة ما لا يقتل ولكن لا يحد استحساناً يعني إذا لم  
يرخص زناه بالمعنى كان مقتضى القياس أن يحد لان انتشار الآلة دليل  
الطواغية) وأمكن لا يحد استحساناً فان انتشار الآلة لا يدل على الطواغية إذ قد  
يكون طواغية كافي الثائم (وبالثاني) عطف على الاول يعني باكره غير ملحق (لا)  
أي لا يرضى الامور المذكورة (لكنه) أي الثاني من الأكره (استقط الحديق  
زناها) لان ما وان لم تكن مكرهه فلا أقل من الشبهة كذا في الثانية (لا زناه) أي لم  
يسقط الحديق زناه لان الأكره الملبى لم يكن رخصة في حقه كما كان في حق المرأة  
حتى يكون غير الملبى شبهة لندرى الحد (تصرفات المكرهه قولاً) يعني أن الأصل  
أن التصرفات القولية للمكره سواء كان مكرهاً بالمعنى أو بغيره (تتعد) عندنا كما  
في البيوع الفاسدة (وما يجتهد التبع بنعم) أن فسخ المكره (و) لا يجتهد  
(فلا) يفسخ (الاول) وهو ما يجتهد الفسخ (كسبه) وشراؤه وإجارته وصالحه  
وأبراءه مدونه أو كسبه وهتمة) فانه إذا كره على واحد منها بحد نوعي الأكره  
خير الفاعل بمذو وال الأكره إذا شاء أمضاه وإن شاء فسخ لان الأكره مطلقاً  
بعدم إل ضاير شرط هذه الخود فتصدقاته (واقاراه) فانه خبر مجتهد  
لصدق والكذب وأنما صار مجتهداً هناك جانب المصدق والا لزم دليل على كذبه  
فيما يقربه فاصد إلى دفع الشرع نفسه (فيملكه) أي المبيع بالأكره  
المشترى أن يقض) كافي سائر البيوع الفاسدة (فيصع اعتاق) أي اعتاق  
لمشترى لكونه ملكه (وزمه) أي المشتري (قيمه) لأنه أتلف ما ملكه بعد فاسد

بعض مواضع يجوز بالإجازة ينقص تصرف المشتري تعتبر القيمة وقت الاعتاق دون القبض لأن أو أمانته في يد المكره  
في الفاسد بخلافها اه (قوله فيصع اعتاق) كذا تديره واستنبطه

قوله وان قبضته اى الثمن مكرها لا كذا لو سلم المبيع مكرها لا ينفذ البيع (قوله ورد ما يرد البائع الثمن) يعنى لزمه رده لقصد العقد (قوله بخلاف ما اذا اكره على الهبة) متعلق بقوله او سلم المبيع طوعا ومثلها الصدقة (قوله ناعى اصلنا ان الاكره على الهبة اكره على الدفع) هذا اذا كان المكره حاضرا وقت التسليم فان لم يكن فالأكره على الهبة لا يكون اكره على التسليم قياسا واستحسانا كما فى البرزلية (قوله فان ضمن ٢٧٢ الحامل رجع على المشتري بقيته) يفيد انه ان ضمن المشتري لا يرجع على الحامل (قوله ولا ينفذ ما كان قبله) يفيد

(فان قبض) أى البائع المكره (التمس او سلم المبيع طوعا) قيد لئلا يكره من (نفذ) البيع لو حوذا لرضا (وان قبضه) أى الثمن (مكرها لا) أى لا ينفذ لعدم الرضا (ورده) أى رد البائع الثمن الذى قبضه مكرها (ان بقى) فى يده (ولم يضمن ان هلك) لان الثمن كان امانة عند المكره لانه اخذ به باذن المشتري والقبض اذا كان باذن المالك فاغيب الضمان اذا قبضه لتمامه وهو لم يقبضه له لكونه مكرها على قبضه فكان امانة كذلك الكاين (بخلاف ما اذا اكره على الهبة) لئلا يكره على الدفع فوجب ان يكون فاسدا أى وجب ان يكون بعد القبض كالهبة الصحيحة بناء على اصلنا ان الاكره على الهبة اكره على الدفع والاكره على البيع ليس اكره على التسليم (هناك المبيع فى يد مشتري مكره والبائع مكره ومن) أى المشتري (قبضه البائع) لانه قبضه بمكره فاسد فكان مضمونا عليه كما فى اعتناق المشتري (وله) أى البائع (ان يضمن اياه) من الحامل والمشتري كالتصايب وغاصب التصايب فالمكره كالتصايب والمشتري كغاصب التصايب (فان ضمن الحامل رجع على المشتري بقيته) لانه قام مقام البائع باذنه الضمان لان المضمون يصير ملكا للضامن من وقت سبب الضمان وهو التصايب (وان ضمن أحد المشتريين) وقد تداولته لادبى (نفذ كل شراء) كان بعده أى بعد شرائه لانه ملكه باذنه الضمان فظهر انه باع ملك نفسه (ولا ينفذ) ما كان (قوله) لان امتناعه ملك المشتري الى وقت قبضه بخلاف ما لو اجاز المالك المكره عقد امتناعه بنفذ ما كان قبله وبعبءه لان المانع من التنازحه فعقد البيع جائزا (والثانى) وهو ما لا يحتمل التسع (كنسكاه وطلاقه واعتاقه) وسائر ما ساقى فان هذه العقود تصح عند ناعى الاكره قياسا على صحته مع الهزل وعند الشافعى لا تصح (ورجع) أى الفاعل على الحامل (بنصف المسمى) فى الطلاق (ان لم يعل) وكان المهر مسمى فى العقد وان لم يسم فيه يرجع عليه بما لزمه من المنة لان ما عليه كان على شرف السقوط بوقوع الفرقة من جهتها معصية كالاداء وتقبل ابن الزوج وقد تأكد ذلك بالطلاق فكان تقرر المال من هذا الوجه فبنصف تقرره الى الحامل والتقرير كالإيجاب فكان متلفا ف يرجع عليه بخلاف ما اذا نسل المهر لان المهر يقرر بهنا بالدخول لا بالطلاق (و) رجع الفاعل على الحامل (بقية العبد) فى الاعتاق لانه صلح آتاه فيه من حيث الاتلاف فانصاف الله فله ان يضمنه موهرا كان او معسر لكونه ضمانا اتلاف كما روى لا يرجع الحاصل على العبد

انه لو كان أول المشتري نفذ البيع (قوله) بخلاف ما اذا اجاز المالك المكره عقدا متنا (الفرق بين الاجازة والتضمن انه اذا ضمن فآخذ القصة صار كانه استرد العين فتقبل البايات التى قبله بخلاف أخذ الثمن لانه ليس كآخذ العين بل اجازة فآخذها وهذا بخلاف ما اذا اجاز المالك فى بيع الفضول واحدا من الاشياء بحيث يجوز ما اجاز خاصة لانه باع ملك غيره وقد ثبت بالاجازة لاحدهم ملك بات فآهل الموقوف لغيره وفى الاكره كل واحد باع ملكه لثبوت الملك بالقبض فيه والمانع من نفوذ الكل حتى الاسترداد فاذا اسقطه المالك نفذ الكل (قوله كنسكاح) أى جمع النكاح سواء كان عليا او غيره ولم يذ كر حكم المهر وذلك انه ما ان يكون عليا كان تزوج امرأة على عشرة آلاف ومهر مثلها ألف مع النكاح ولها مهر مثلها ألف ويصل الفضل فى ظاهر الرواية وذ كر القضاوى ان الزوج يلزمه المجمع ويرجع الفضل على من اكرهه وليس بظاهر الرواية واما ان يكون مقبدا او حبس فلا يكون اكره اى حق الزوج بل نكاح طائع والتسمية فاسدة لان التسمية تصرف فى المال وهو بطله الهزل فلها مهر مثلها ألف لا غير ولا يرجع الزوج على المكره بشئ ولو اكرهت المرأة على

التزوج بدون مهر مثلها مع النكاح والضمن على المكره وحكم عتراض اولياها فى غاية البيان (قوله ويرجع بالضمن الفاعل على الحامل بقية العبد) لم يذ كر حكم الوالدة والوالد الفاعل اه وفى التدبير يرجع بنقصان التدبير فى المال على المكره ولذا مات المولى بعق المديور ويرجع ورثة المولى بثلتي قيمته مدبرا على الاثر ايضا كذا فى الغانية

سواء وبشره) لنا كل ما نرجه الى الله تعالى كتمسكنا بوجهه وعمره وفروعه على اننا اوجبنا على نفسه فهو واجب سواء كان  
بما له او غيره ولا يرجع على المكروه بما اراد من ذلك كافي المراجع ٢٧٣ (قوله ونظاره) قال الزبياني لو اراد على ان ينقصر

بالضمان لأنه مؤخذ بالتلافه (ونذر) فاته إذا كرهه على النذر مع وزله لأنه لا يحتمل النقص فلا يعمل فيه إلا كراهه ومنه ان لا يكره من جدد ولا يرجع على الحامل بما زله إذا لم يعلل له في الدنيا (ويجوز وظاهره) حيث لا يعمل فيها إلا كراهه لعدم احتمالها للنقص (ورجحه) وإلا لأنه وثقه فيه (أي في الإبلايا لسانه) بأن يقول ثبت اليها فاقامها بحيث مع الحمل يثبت مع الإكراه أيضاً (وإسلامه) فاته إذا كره عليه ما وصلها أو وجد أحد لها كنسب قطعا أو الاستحصال فرفضها جانب الوجود واحتياطاً (لا تعلق لورجعه) يعني إذا سلم بالإكراه ثم رجع عنه لا يقتل لشكك الشبهة لاستمال عدم الإسلام من الانتداف فيكون كفره أملياً فلا يكون مرتداً (ولا تعتبر ردة) لأنها متعلق بالاعتقاد لا يرى أنه لو نوى أن يكفر يصير كافراً وإن لم يتكلم به والإكراه دال على عدم تغير الاعتقاد (فلا تبين عزمه) لعدم الحكم بالردة (مأذره السلطان) أي طلب منه مالا بالكراه (ولم تبين بيع ماله) أي لم يقل بيع ما شاء أو حتى غشه (فباعه مع) أي ذاك البيع لعدم الإكراه بالنظر إليه كذا في الخلاصة (خوفه الزوج بالعرض حتى وبعت مهره لم تصح) الهبة (إن قدر) أي الزوج (على الضرر) لوجود الإكراه

(كتاب الحجر)

(قوله وسيد الصغرى الجنون والرق) هذه متفق عليها والحق بها ثلاثة أخرى ما انفق المأخوذ والطبيعة الجاهل والمأخوذ المأخوذ وهذا أيضا بالاتفاق على ما حكى عن أبي حنيفة رحمه الله كالإثبات (قوله وإن وجدت في بعض الأوقات كان ناض المقل كسبي ما قل في تصرفاته) في إطلاق تشبيه أفعاله بأفعال المسمى تأمل بل يجب أن يكون هذا في تصرف صدر منه حال عدم إفاقته وأما تصرف وحده منه حال إفاقته فهو فيه كالعاقل كما ذكره الزبلي (قوله وأما المتوء الخ) حكمه كالمتوء العاقل في تصرفاته وارتفاع التكليف عنه كالأبي حنيفة (قوله فإن الرق له أهلية في نفسه) أشار هذا إلى أن الرق ليس بسبب العهر في الحقيقة

٣٥ در فی  
لأنه مكلف محتاج كامل الرأي فالمر لئلا يجر عليه الحق الأول  
(قوله وإن الابتغاء على إجازة ولا يتعدان مباشرة) لأنه في الضمير باعتبار إطلاق الصي وطلاق الجنون والافيني الأفراد



والكذب وقبل الشارع شهادة البعض دون البعض فامكن رده فغير نظر المصداق  
(ومع مطلق المبدأ) لا تامل ويعرف رده المصلحة فيه وليس فيه ابطال ملك  
المولى ولا تقويت منافعه فيقتل واقراره في حق نفسه (لقيام اهليته) (لا في حق  
(مولاه) رعا لجانبه لان نفاذه لا يصرى عن تعاقب الدين برفقته أو كسبه وكلاهما  
اتلاف حاله (فان اقر بما لا يرضاه) لو جودا لاهلية ووزال المنع ولم يلزمه  
في الحال لقيام المنافع هذا اذا اقر لغير المولى بماله او ما اذا اقر له به فلا يلزمه شيء بعد  
عقده لما تقر وان المولى لا يستوجب على عبده مالا (ولو) اقر بعد او قودمجل) ولم  
يؤخر الى عقده لانه مبيع على اصل الحرية في حق المم (و) ثم اذا (لم يصح اقرار  
المولى عليه فمما) أي الحد او القود (اذا اقر منهم) أي من المصورين (من عقده)  
أي بطل العقد بان البيع سالب لملك والشرع اجاب له احترازه من الجنون  
المغلوب والمشي الغير المميز (شيرة) بين الفصح والاذع ماء او اربا بالعقد ما دار  
بين النفع والضرب بخلاف الاتهاب حيث يصح بلاذن المولى وبخلاف الطلاق  
والعتاق حيث لا يصح وان اذن المولى (و اذ اتفقا) أي المصورون سواء عقبوا  
اولا (شياضنا) لما مر انه لا يفرق افعال الجوارح لان اعتبار الفعل لا يتوقف  
على قصد القاتل النائم اذا انقلب على ماله انسان واتلفه ضمن وان عدم القصد لكنه  
لا يخاطب بالاداء الا عند القدرة كالصبر لا يطالب بالدين اذا ايسر وكان النائم  
لا يؤثر بالاداء الا اذا استيقظ (لا يصح رجوع مكلف بشفة) موصوفة تعقري الانسان  
فعله على العمل بخلاف موجب الشرع أو العقل مع قيام العقل وقد غلب في  
عرف الفقهاء على تشديد المال واسرافه على خلاف مقتضى الشرع أو العقل  
(رضي ودين) عنداني خفيفة وعند ما وعند الشافعي يحصر على الضيق واذا طلب  
غرماء الغلس المحر عليه بغيره والقاضي وضعه من البيع والاقرار وعند ما وعند  
الشافعي يحصر على الفاسق زوجا له (بل مفت ماجن) هو الذي يعلم الناس الخيل  
(ومتطلب جاهل ومكارم قلنس) هو الذي يكاثر الدابة ويأخذ الكراهة فاذا جاء  
او ان السفر لادابة له فاقطع المكثري عن الزفصة فان في جحر كل منهم دفع ضرر  
العامة فامتنع الجانب بفسد على الناس دينهم والمتطلب الجاهل اذا نهم  
والمكاثر الغلس يلف أمواله لم فان دابته اذا ماتت في الطريق وليس له أخرى  
ولا يمكنه شراء أخرى ولا استثمار فيؤدي الى اتلاف اموال الناس (بمعنى المنع  
من التصرف حيا) قال في المذائع ليس المراد به حقيقة المحر وهو المعنى الشرعي  
الذي يمنع نفوذ التصرف الا بغيره ان المتي لواقتي بعد المحر وامام في الفتوى جاز  
ولواقتي قبل المحر وخطا لم يحز وكذا الطبيب لو باع الادوية بعد المحر فذبيحه فذل  
انه ما اراد به المحر حقيقة فوافق اراد به المنع الحسي أي يمنع هؤلاء الثلاثة عن عملهم  
حالا لان المنع عن ذلك من باب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر (منع) الذي  
(غير رشد) الرشد عندنا هو الرشد في المال فاذا بلغ مصلا ماله لا يصح عليه  
ولو فاقا وعندنا الشافعي في الدين أيضا (لم يسلم اليه ماله حتى يبالغ في حيا وعشرين  
سنة) لما روى عن عمر رضي الله تعالى عنه قال قال يمتسي اب الرجل اذا بلغ عشا

(قوله) أي يسقط العقد بان ايسح  
سالب لملك والشرع اجاب له ( قال  
الزباني ويعلم الفين الفاضل من اليسير  
وبفسد العقد فحصل الرجوع والزيادة  
(قوله) لكنه لا يخاطب بالاداء) أي لكن  
المصور عليه لا يخاطب باداء ضمان  
ما اتلفه الا عند القدرة كالصبر لا يطالب  
بالدين الا اذا ايسر وكان النائم لا يطالب  
بالاداء الا اذا استيقظ (قوله) لا يصح رجوع  
مكلف بشفة) هذا عنداني خفيفة وعند  
أبي يوسف وقف بغيره على جحر القاضي  
وعند محمد بغير دفعه صار محمورا وقال  
في الاشياء والنظائر المحرور عليه بالشفة  
على قوله ما لمتي به كالمستغنى في جميع  
الاحكام الا في النكاح والطلاق الخ  
(قوله) وهو الذي يعلم الناس الخيل أي  
الباطلة التي لا تحمل كنه ايام الارث والتبين  
المراشع من زوجها أو تسقط عنها الزكاة  
ولا يباي بها فاعل من تحسب المحرم او  
تحريم الحلال وفي الحاشية أو يفتي عن جهل

وعشرين (ولو) وصليته (مع تصرفه قبله) أي لو تصرف في ماله قبل ذلك تعذر  
 (وبعده) أي بعد بلوغه خمسا وعشرين (يسلم) ماله إليه (ولو بلا رشد) وقال لا يدفع  
 حتى يؤنس رشده ولا يجوز تصرفه فيه (بحسب القاضي المديون ليس مع ماله دينه)  
 لأن قضاها الدين واجب عليه والمطلحة تظل فيه حتى يحكم دفعها فقله وأما بالعلق  
 إلى مستحقه (وقضى) أي القاضي (بلا أمره) أي أمر المديون (دراهم دينه من  
 دراهمه) لا رد الدين أن يأخذ به سيده إذا ظفر بحسب حق بل أرضا المديون فكان  
 للقاضي أن يبيعه (وباعه) ثانياه دراهم دينه وبالعكس (والقياس) أن لا يجوز كلا  
 الأمرين لأن الدراهم والمناقب مختلفان وجاز استحسانا وجهه انهما متحدان جنسا  
 في المشيئة والمالية حتى يضم أحدهما إلى الآخر في الزكاة مختلفان في الصورة  
 حقيقة وسكيا أما الأول فظاهر وأما الثاني فلم يدم جريان بالتفصيل بينهما  
 لأخذه لانهما في النظر إلى الاتحاد ثبت للقاضي ولاية بالتصرف وبالنظر إلى  
 الاختلاف يسابغ من الدين ولاية لأخذه فلا بالشبه (لا) أي لا يبيع القاضي  
 (عرضه وعقاره) دراهم دينه لأن المقام يتعلق بصورهما وأما ببيعهما ما وليس  
 للقاضي أن ينظر إقراره على وجه يلحق به الضرر وأما التورق فمأثر لأن المقصود  
 فيها المبالغة لا الدين فافقرا (أفلس) ومعهم عرض شراء فقبض بالاذن أي اذن  
 بانه (قبضته أسوة بقرضه) وأن كان قبل القبض فلبائع أن يحبس المتاع حتى  
 يقبض الثمن وكذا إذا قبضه المشتري بغير اذنه كما له أن يسرده ويحبس بالثمن  
 (بغير قاض ورفع إلى قاض) آخر (فاطلقه) الثاني (جائز) المصلحة وما صنع المحصور  
 في ماله من بيع أو شراء قبل إطلاق الثاني وبعده كان جائزا لأن بغير الأول مجتهد  
 فيه فيتوقف على امضاء قاض آخر كذا في الخاتمة

(قوله فاطلعه الثاني جاز إطلاقه)  
 وما صنع المحصور في ماله من بيع أو شراء  
 قبل إطلاق الثاني وبعده كان جائزا  
 كذا في الخاتمة لأنه قال بعد قوله فاطلعه  
 واجاز ما صنع المحصور اه فقد شرط مع  
 الإطلاق اجازة منه (قوله فاذن راجعا  
 وأقرا بالبلوغ كانا كالبايع حكما) يعني وقد  
 فصر ما به علم بلوغه وما ليس عليهم ما عين

(فصل) (بلوغ الصبي بالاحتلام والاحبال والائزال) (و) بلوغ (الصبيبة  
 بالاحتلام والحيض والحبل) (الاصل أن البلوغ يكون بالائزال حقيقة ولكن  
 غيره مما ذكر لا يكون إلا مع الائزال فعمل كل واحد علامة على البلوغ) (والأ) أي  
 وإن لم يوجد شيء منها (على) أي لا يحكم بالبلوغ حتى (ينم له) أي للصبي (ثمانى  
 عشرة سنة ولها) أي للصبيبة (سبع عشرة سنة) عند أى حنفية لقوله تعالى ولا  
 تقر بوابل النسيم إلا يأتي هي أحسن حتى يبلغ أشده وأشد الصبي على ما قاله ابن  
 عباس وبقية القنبي ثمانى عشرة سنة وقيل اثنان وعشرون سنة وقيل خمس  
 وعشرون وأقل ما قاله الأوائل فوجيان يد ارا الحكم عليه للاحتياط الآن  
 الجارية أسرع إدراكا من الغلام فتقص سنة منهن لأشغالهما على الفصول الأربعة  
 التي توافق المنزاج (وقال أزيد ما تمام خمس عشرة سنة) وهو رواية عن الإمام (وه  
 يعني) للعادة القابلة إذا العلامات تظهر في هذه المدة غايه إلى جعلوا المدة علامة في حق  
 من لم تظهر له العلامة (وأي مدته) أي البلوغ له اثنتي عشرة سنة ولما تسع  
 سنين) إذ قد يحصل له ما في هذا السن علامة البلوغ (فأدراهما) أي قرأ إلى  
 البلوغ أن يبلغا هذا السن (وأقرا بالبلوغ كانا كالبايع حكما) لأن البلوغ لما

**(كتاب المأذون)** قوله الأذن لغة الإعلام قال الزجلي ومنه الأذان وهو الإعلام بدخول الوقت اه وفي النهاية أما المأذون فالأذن في الشرع رفع المأذون لمن هو محصور عنه وإعلام مطلقه فيها وحره عنه من أذنه في الشيء إذا اه (قوله وشرعاً فلك الجهر مطلقاً) يعني فلا يتوقف ولا يتخصص وأما حكمه فقال في النهاية هو التفسير الشرعي وهو فلك الجهر الثابت بالرق شرعاً بما يتناول به الأذن لا الأمانة والتوكيل لأن حكم الشيء ما يثبت به والثابت بالأذن في التجارة فلك الجهر من التجارة هذا ما ذكره في المبسوط والابتناع والخبر الملقى وغيرها اه (قوله وهو نوعان أحدهما أذن العبد) والثاني أذن السي وانعموم سيذكره أحرار الباب (قوله في تصرف العبد لنفسه) لا يلزم منه أن يكون مالكاً لما تصرف فيه لنفسه لأنه يجازيه مملوك للمولى فإذا تصرف مملوكه لما تصرف فيه بنفسه المولى في الملك (قوله بخلاف ٢٧٦) ما إذا أذن بشرأى من يبيع بسى قطعاً ما الأكل وثياب الكسوة ودابة الركوب

كان حاصله في هذا السن ولو نادى فكان مما يعرف منهما كالحيض قبل إقرارهما ضرورة

### (كتاب المأذون)

الأذن لغة الإعلام وشرعاً فلك الجهر مطلقاً وهو نوعان أحدهما (أذن العبد) وهو (فلك الجهر) بالرق الثابت شرعاً على العبد (واسقاط الحق) أي حق المولى فإن الأصل في الإنسان كونه مالكاً لنفسه فأتى فلتعلق حق المولى بعروض الرق صار ما للمالك ملكته لما فاد أسقط للمولى حقه يعود الممنوع (فتصرف) أي إذا كان أذن العبد فلك الجهر واسقاط الحق فتصرف المبدأ (لنفسه باعته فلا يرجع بالعبد على مولاه) فإنه إذا اشترى شيئاً لا يطلب الثمن من المولى لأنه مشتق من نفسه والوكيل يطلبه من الموكل (ولا يتوقف) يسمى إذا أذن لعبد يوماً أو شهراً كان مأذوناً أبداً إلى أن يصحر عليه لأن الأسقاطات لا تتوقف (ولا يتخصص) بنوع فإذا أذن بنوع هم أنه الأنواع فكذلك إذا قال أقصد صبيخاً فإنه أذن شره ما لا بد منه في هذا العمل وكذا إذا قل أدالي الفلانة كل شهر كذلك اختلاف ما إذا أذن بشرأى سي معين لأنه استندام بالأذن (ويثبت) أي الأذن (دلالة إذا رأى المولى يبيع عبده ملكاً لاجنبى) احتراز عما إذا أذن يبيع ملك مولاه فإنه إذا رأى عبده يبيع ملكاً من أعيان المالك فسكت لم يكن ذلك أدناه كذا في الخاتمة (ويشترى) ما أراداه (وسكت) أي المولى يكون أدناه في التجارة دفعا للضرر ولا يكون أدناه في بيع ذلك الشيء أو شراؤه كذا في الاستروشنة أقول سر ما من العبد المحصور غنياً بصير مأذوناً صاد عنه المبيع والشراء في حق مال الاجنبى كما مر أنما يعض من مولاه فقيم إذا باع المحصور مضمرة من مولاه ملكاً لغيره وصار مأذوناً لأن بصير مأذوناً قبل أن يصير مأذوناً وهو ظاهر لا يزوم والبطلان فليست له فانه دقيق (و) ثبت أيضاً (صريحاً فلو أذن) العبد (مطلقاً) بأن يقول مولاه أذن لك في التجارة صريحاً كل تجارة عنه لأن التجارة اسم عام يشاؤل الأنواع (فيبيع ويشترى ولو بعين خاص) - لأن فله ما ولحقه البيع جازاً نقلاً لتعدوا احترازاً عنه لئلا يمان

وعيداً لاستخدام وهذا استحسن وفي القاموس مؤذن في التجارة كما في البرهان (قوله احتراز عما إذا أذن يبيع ملكه مولاه) فإنه إذا رأى عبده يبيع ملكاً من أعيان المالك فسكت لم يكن ذلك أدناه كذا في الخاتمة (أقول بخلافه) ما في شرح البرهان وأثبتنا الأذن بالسكوت إن رأى عبده يبيع ويشترى شيئاً كان العقد أو فاسداً ولو تغير مولاه فسكت ولم ينه ولم يثبت زفر كالتأخي وما لك اه وكذا قال الزبائلي لا فرق في ذلك بين أن يبيع عبداً مملوكه للمولى ولغيره إذ أنه أوتيهما يبيعاً مبيعاً وانفاداً كذا ذكر صاحب الهداية وغيره وذكر قاضيان في فتاواه إذا رأى عبده يبيع عيئناً من أعيان المالك فسكت لم يكن أدناه وكذا المهرن إذا رأى الرهن يبيع الرهن فسكت لا يسطر الرهن وروى الطحاوي عن أعيان أنه رضوا سطل الرهن اه فكان على المعتصم أن يذكره هذا ويحفظ عن مشابهة تقديم ما في المتن والشروح على ما في الفتاوى (قوله فقيم إذا باع المحصور مضمرة من مولاه ملكاً لغيره) صريحاً ما أرادوا أن يبيع بصير مأذوناً قبل أن يصير مأذوناً وهو

ظاهر لا يزوم والبطلان) أقول هذا إسقاط في بعض النعم ونائب في غيره وفيه نظر لأنه لا يلزم لزوم المذكور البيع الأول قلنا تتعاقب الأذن بما باعه مضمرة مولاه بل لا يتعلق بظاهره إلا في المستقبل فقط لا لزوم لقوله عقبه ولا يكون أدناه في بيع ذلك الشيء أو شراؤه اه فهذا يدل على ما نقله عن الاستروشنية وتوضيحه ما قال في جامع الفصولين رأى عبده يبيع ويشترى وسكت كان مأذوناً في التجارة لأن ذلك المهرن قال قد باع مضمرة مولاه ثم ادعى المولى أنه فله فلو كان القن مأذوناً لم يصح دعواه ويصح للمجهوراً فأن قيل لم يصير مأذوناً بسكوت مولاه قلنا نعم ولكن اثر الأذن يظهر في المستقبل اه

(قوله حتى اعتبر من الثلث) ليس على املاقه لان المأثون اذا جاني في مرض الموت اعتبر بمن جميع المال اذا لم يكن عليه دين وان كان فمن جميع ما سبق بعد الدين وان كان الدين محيطا بما في يده يقال للشري اذا جمع المأثون ولا فرد المبيع كما في الحر هذا اذا كان المولى مبيعا وان كان مرضيا لا تقيم محاسن العبد الا من ثلث مال المولى سواء الفاحش وغير الفاحش من المأثون كما التين وفي النهاية تاوسع من هذا (قوله وبأخذها مزارعة ويشترى بزارعة) لانه مبيع مستأجر للمأثون بعض الخارج وانه انفع من الاستئجار بالدرهم فانه هناك يلزمه الاجراء في يحصل له الخارج وهناك يلزمه شي اذ لم يحصل له ان يدفع الارض مزارعة ولو سدر من قبله كما في النهاية (قوله وشارك عانا لاننا من منسج القمار) ٢٧٧ احتقر بعض المغاوضة قال الزبلي وليس له ان يشارك مغاوضة لانه لا تمنع من المكافاة

وهو لا على كمال كونها مخرجا اه وقال في النهاية شركة العنان انما تصح معناه اذا اشرك الشريك كان مطلقا من ذكر الشراء بالتقدي النسبة اما لو اشرك العبدان المأثوران شركة عنان على ان يشتريا بالتقدي والنسبة بينهما لم يجوز من ذلك النسبة وجاز التقدي لان النسبة معني المكافاة عن صاحبه ولو اذن له المولى ان يشارك في الشركة على الشراء بالتقدي والنسبة ولا دين عليه ما فهو جائز كما لو اذن لكل واحد منهما ولا المكافاة او التوكيل بالشراء بالنسبة كذا في المتوسط والذخيرة غير ان ذلك كره في الذخيرة واذا اذن له المولى شركة المغاوضة فلا يجوز ما هو منه لان اذن المولى بالمكافاة لا يجوز في التبرعات اه (قوله وبقردين) لا فرق بين ان يكون عليه دين او لا اذا اقر في محته وان في مرضه قدم فرماها المحبة كما في الحر (قوله كذا كره الزبلي) لكنه لم يخصه بالدين فان مزارعة وبقردين وغصب ووديعة ثم قال وبطل اقراره

المبيع بالقبض الفاحش منه بمنزلة التبرع حتى اعتبر من الثلث فلا يقاوله الاذن وله انه تجار فوالعبد متصرف بالدية نفسه فصار كالحرة على هذا الاختلاف الصبي المأثون (وكل ما) لانه قد لا يتبرع بنفسه (وبرهن وبرهن) ويتقبل الارض) أي بأخذها حاقلة بالا - قمار والمساواة (وبأخذها مزارعة ويشترى بزارعة ويشتري بزارعة) ماضيا (سيرا) ماضيا (وودع نفسه وبضارب) أي يدفع المال مضاربه وبأخذ (ويشارك عانا) لاننا من منسج القمار أي المالك كوراث (وبقردين) لان الاقرار بمن قايض العترة اذ لم يصح لم يباح له أحد (لغير زوج وولد وولد) فان اقراره لهم بالدين باطل عندنا في حصة خلافهما وهو كالا حصة في بيع الوكيل منهم ذكره الزبلي (وبقرضا) فبعض ووديعة (لان الاقرار بهما بضمان قايض القارة اما الثاني فظاهر واما الاول فلان ضمان القيد ضمان معاوضة لانه ملك المصوب بالضمان (ووديعة طاعة سيرا) تحققة المعنى الاذن (ويضيف من يطعمه) لانه من ضرورات التجارة استحبابا لطلب أهل حوفه (ويطعم من الثمن بسبب) مثل ما يحيط التجار لانه من حننههم ووديعة يكون الخط انظر له من قبلنا لمصداق اختلاف الخط ملاعب لانه تبرع بعض (وبأذن لعده) ذكره الزبلي (ولا يتزوج الا باذن المولى) لانه لا اذن بالتجارة ليس اذناه (ولا يشترى وان اذن له) كذا في حصة القهار في التلويح في بيان العوارض على الاهلية (ولا يتزوج بريقه ولا بكناته) لانها ليس من التجارة (ولا يمتق) لانه فوق الكتابه (مطلقا) أي على مال اولا (ولا يقرض) لانه تبرع ابتداء (ولا يجب) لانه تبرع بعض (مطلقا) أي عوض اولا (ولا يبرئ) لانه كالقسيه (ولا يقبل) لكونه ضررا محضا (مطلقا) أي لا بالنفس ولا بالمال (دين وجب بشارته) مبتدأ خبر قوله الاتي يتلقى بريقه (او بعماله وبعثاها) كبيع وشراء واجارة

لتزوج والولد والوالدين عندنا في حصة خلافهما اه (قوله ووديعة طاعة سيرا) احتقره عماسوي لما كولات من الدرهم والذخيرة والانتاب الا ان يجب ما لا يساوي درهمه وان احاز المولى محته محته ان لم يكن عليه دين فجعلنا التصديق بالنفس والرقب وبالقصة مادون الدرهم (قوله ويضيف من يطعمه) المراد ضيافته سيرة احتسابا او الضيافة العظيمة مقامه على القاس والقاسل بينهما ما روي عن محمد بن حنبل انه قال على قدر مال التجارة ان كان عشرة فاعطى ضيافة مقدار اثنى عشر فذلك كثير عرنا كما في النهاية (قوله وبأذن لعده) ذكره الزبلي (لم اره في هذا الباب فيه مريحا لانه قال في تعديل قول الكثر ولا يكتب الوصي لشيء لا تضمن ما هو فوقه اه والمثلية مذكورة في قاضي خان (قوله ليس اذناه) يعني به (قوله ولا يركاه) أي لا يكتب بريقه فان فعل واجاز المولى صار مكانه وخرج عن ان يكون كسبا لعده كما في النهاية (قوله ولا يمتق مطلقا) قال الزبلي في اعتق ولادين عليه فاجاز المولى نفذ ويكون قبض البذل اليه لو كان التصديق على مال اه ولو عليه دين فاجاز المولى التصديق فاجاز وضع قيسمة العبد لقرماء المأثون كذا في النهاية

(قوله يباع فيه ان حضره ولاة) لم يذكروا من حضره ولاة الله تعالى من يتولى بيعه وقال في النهاية أي ببيعة القاضي بديهم فان قلنا كيف هذا الاطلاق على قول أبي حنيفة رحمه الله ٢٧٨ فاذل أمه ان أخر الما قبل لا يجبر بسبب الدين حتى لا يبيع القاضي

فله يكون رضا وقيد واما هنا في رواية الكتاب المقر وعلى الاسناد فان معنى قوله يباع للقرماء أي يجبر القاضي المولى على البيع هل هذا القيد وجه صحيح أم لا قلت ليس له هذا القيد وجه صحيح أصلا بل يبيع القاضي العبد ههنا بدون رضا المولى بالاتفاق وانما يقع مثل هذه التمديدات لسهولة وقلة المطالبة في كتب السلف ولو لم يكن كذلك في هذه الألفية جلال هذا القيد ولكن به معناه وعد لطريق الصواب معلوما وهذا الرواية مذكورة في الأخيرة ثم قال بعد نقلها وليس في بيع المأذون بغير رضا المولى جبر عليه لأن المولى قبل ذلك مجبور عن بيعه فكان عبارة التركة المستترقة بالدين ببيعة القاضي اذا امتنع الورثة عن قضاء الدين من مالهم بغير رضاهم اه قلت فاطلاق بيع القاضي أولا مقيد بما اذا لم يبيع المولى حين أمره القاضي به بقرينة التركة اه (قوله ان علم ما كثر اهل سوقه) هذا في الخبر القوي كما اشار اليه بقوله أي قول المولى له جبر تلك الخواص اذا ثبت الجبر ضمننا لا بشرط علم أكثر أهل سوقه ولا علم واحد منهم كما في النهاية (قوله حتى لو جبر عليه في السوق وليس فيه الارحل أو رد لان لا يفسر) فيه تسامح العبرة لا كثر كذا كره قبل ويبقى ما ذكرنا ولو حتى من مع من الاقل جبره ايضا (قوله وبإياه) قال الزباني ولو عاهد من الأبي فالتصحيح ان الأدل لا بعد (قوله وجنونه مطعما) قال محمد اذا كان اعتنق دون البنية فليس يطبق والمنة وما وهما مطلق وعن أبي يوسف اذا كثر البنية فصادع مطلق وما دونه ليس يطبق كذا في النهاية عن الذخيرة (قوله علم العبد أو لم يعلم) كذا حكم أهل سوق

واستثمار وغيره وبيعة وعصب وأمانة جدها وعقروا وجب وطامش فيه بعد الاستحقاق (شملق وبيعة) لأنه دين ظاهر وجوبه حتى أن المولى فيعتاق رقيقه كدس الاستملاك والمهر ونفقة الزوجة (يباع فيه ان - حضره ولاة) قال في النهاية يباع للقرماء الآن بغيره المولى وقال شرحه هذا اشارت إلى ان البيع انما يجوز اذا كان المولى حاضرا لأن اختيار القيد من القاضي غير متصور لأن الخصم في ربيعة العبد هو المولى فلا يجوز البيع الا بضرته أو بمحضرة نائبه بخلاف بيع العكس فإنه لا يحتاج إلى حضور المولى لأن العبد خصم نفسه (ويقسم فقه بالمحصن و) يتعلق (بنا - مطلقا) أي سواء حصل قبل الدين أو بعده (و) يتعلق (بما انتهب وان لم يحضر) أي مولا هذا قيد الكسب والانتهاج ولا تنافي بين تعلقه بالكسب وتعلقه بالرقة فينتقل بهما ولكن ينفى بالامتناع من الكسب لا بامتناع توفيره حتى القرماء مع تحصيل مقصود المولى فان لم يوجد الكسب يستوفى من الرقة كذا في الكفاي (لا) أي لا يتعلق الدين (بما أخذ منه مولا قبل الدين) لوجود شرط التلوص له (وطالب بياقيه بعد عتقه) لتقرر الدين في ذمته وعدم وفاء الرقة ولا يباع ثانيا إلا بالمشقة فربما يتبع حينئذ عن شرائه فيؤدي إلى امتناع البيع بالكسب فيبضرها للقرماء (ومولا أخذ عتقه مثله بوجوبه وما زاد للقرماء) أي لو كان المولى يأخذ من العبد كل شهر عشرة دراهم مثلا قبل لحوق الدين كان له ان يأخذ ما بعد لحوقه استحيانا والقياس ان لا يأخذ لأن الدين مقدم على حق المولى في الكسب وجه الاستحسان أن في ذلك نفع للقرماء لأن حقهم يتعلق بكسبه ولا يحصل المكاسب الا بقاء الأذن في التجارة ولو منع من أخذها لفت بجبر عليه فيضرب باب الكسب ولو أخذ أكثر من غلة مثله رد الفضل على القرماء لتقدم حقهم ولا ضرر فيه (و) بغيره (بجبره) أي قول المولى له جبر تلك عن التصرف أو اتصال جبر جبره اليه (ان علم أكثر اهل سوقه) حتى لو جبر عليه في السوق وليس فيه الارحل أو رد لان لا يفسر اعتبار اشتراط الجبر وشيوعه في مقام الظاهر عند السكك هذا اذا كان الأذن شائعا أما اذا لم يعلمه الا العبد جبر عليه بغيره بغيره بغيره بغيره (و) بغيره (بنا) (بإياه) لأن المولى لا يرضى بتصرف عسده الخارج عن طاعته عادة فكان جبره عليه بدلالة (وموت مولا) وجنونه مطعما ولحقه بد الحرب مرتدا) علم العبد أو لم يعلم لأن الأذن ليس أمرا لازما وما لا يكون لازما من التصرفات فيكون له حكم الانتداء كما أنه اذن له ابتداء في كل ساعة لم يمكنه من التصرف بالجبر عليه في كل ساعة فتركه على ما كان عليه كأنشاء الأذن فيه فيشترط قيام الأمانة في تلك الساعة كما يشترط في الانتداء وقد زالت بالموت والجنون وبالله اقربنا لانه موت - كما حتى يفتق مدبره وأمهات أولاده وبيعة - له بوريته فصار محجورا عليه في ضمن بطلان الأمانة

(واستبلاها)

بوسنار أكثر البنية فصادع مطلق وما دونه ليس يطبق كذا في النهاية عن الذخيرة (قوله علم العبد أو لم يعلم) كذا حكم أهل سوق

(قوله اى تحصر الامة المأذونة بالاستيلاء) هذا التحصان وتأويل المسئلة فيما اذا استولوا من غير قصر بها الاذن اما اذا استولوا  
ثم قال لا يريد الجهر عليها بقيت على اذنها كذا ذكر الامام الجعفي في الجمع الصغير (قوله اى اذا استانت الامة المأذونة بالخ)  
افواضع المسئلة في انهم من قيمتها الظاهر الفادى في ان المولى يضمن قيمتها دون الزيادة عليها اكمال النهاية (قوله اقر بعد جهره  
ان مامه امانا وخصب) هذا اذا لم يكن مامه حصل بمثل احتساب ٢٧٩ لما قال في النهاية لو كان في يده مال حصل له

بالاستحباب ونصوه فأقر به له جهره  
لا يصح في ثبته بالاتفاق (قوله اوبدين  
عليه مع اقراره ويقضى بما في يده)  
أشاره الى أنه لا يعتد بقراره الى رقبته  
حتى اذا لم يوف ما في يده بما عليه من  
اقرار لا يبيع رقبته فيه اجماعا ومثل صحة  
اقراره بالدين جدا الجهران لا يكون عليه  
دين بالاذن يستغرق ما في يده اذ لو كان  
لا يبيع بالاجماع وان لا يكون اقراره بالدين  
بدين جهر عليه ببيعة فانه اذا اقر بالدين  
في البيع المشتري لا يصح بالاتفاق كافي  
النهاية (قوله وقال لا يصح) يعني حالا  
وهو القياس (قوله فلم يعتق عبد كسبه  
باعتق مولاه الخ) كذا الخلاف لو ادعى  
نسب عيدا مأذونه فثبت منه كما يعتق  
وعليه القيمة عندهما القراء كافي  
البرهان (قوله ولو ما ع المولى بأكثر منه  
حط الزائد أو فسخ العقد) هذا على القول  
بصح العقد أو على القول بالفساد فلا  
تغير لما قال في البرهان ان العقد فاسد  
عندناي حنيفة وكذا لو اشترى المولى  
منه بغير يسير يكون العقد فاسدا أيضا  
عندناي حنيفة وما أخبره ابن الأشعث  
ورفع الثمن اه وقال الزبلي قال أبو  
يوسف ومحمد ان باعه من المولى حاز  
البيع ما شاكان الثمن أو يسيرا ولكن  
يجزئ ثم قال والاصح ان قوله كقولهما  
والثمن الفاضل واليسير سواء عنده

(واستلادها) اى تحصر الامة المأذونة بالاستيلاء فانها بمحضها بعد الولادة فيكون  
الاستيلاء لادولة الجهر حادة (لا بالتدبير) اى اذا استانت الامة المأذونة لها أكثر  
من قيمتها فدرها المولى فهي مأذون لها على حالها لمسلم دلالة الجهر اذ لم تحصر  
العادة بضمير المذبرة (وضمن) اى المولى (جمعا) اى بالاستيلاء والتدبير (قيمتهما)  
لقرءاءة ثلاثة محصل يتعلق به حقهم اذ جمعا ينتفع البيع وبه كان يقضى حقوقهم  
(اقر) اى المأذون (ومع جهران مامه امانا) وخصب اوبدين عليه مع اقراره  
ويقضى بما في يده وقال لا يصح لان مامه اقراره ان كان الاذن فقد زال بالجهر وان  
كان المأذون اقراره اياها لان الجهر ورع عليه غير معتبر بوله ان المصحب هو الولد ولهذا  
لا يصح اقراره قبل الجهر فيما اخذ المولى من يده والبدلية حقيقة وشرط بطلانها  
بالجهر حكما فراغ ما في يده من الاكساب عن حاجته واقراره دليل تحتها (احاط  
دينه بما له ورقبته لم يترك مولاه مامه فلم يعتق عبد كسبه باعتق مولاه) وقال  
عليه المولى فحقق العبد وعليه قيمته ولو بدو سبب الملك في كسبه وهو ملك رقبته  
ولهذا اعتق اعاقه وولاه الجارية المأذون لها وهو دليل كمال الملك بوله ان ملك المولى  
انما ثبت خلافه عن العبد عند فراغه من حاجته والمحيط به الذين مشغول بها فلا  
يظن فيه والعق وعدمه فرع ثبوت الملك وعدمه (وعتق ان لم يحط) اى دينه  
بما له ورقبته بخلاف اما عندهما فظاهر واما عنده فلا لا يبرى عن قبل دين  
فلو حصل ما فعلا لانسداد باب الانتفاع بكسبه فيقتل المقصود من الاذن (ويبيع  
من مولاه بمثل القيمة) لانه كالاجني من كسبه اذا كان عليه دين ولا يبيع من  
بقتصان لانه منهم في حقه لكونه مولاه (و) يبيع (مولاه) منه (به) اى بمثل  
القيمة (وبالاقبل) لان مولاه اجني عن نسبه اذا كان عليه دين كما هو لاثمة  
فيه (ولد) اى المولى (حبسه) اى المبيع (بالثمن) اى بمقابلته استيفاء الثمن  
من العبد لان البيع لا يزيل ملك العبد ما لم يتصل اليه الثمن فيبقى ملك العبد  
للمولى على ما كان عليه حتى يستوفى الثمن ولهذا كان أحصر به من سائر القراء  
(ولو باع) المولى منه بالاكثر (حط الزائد أو فسخ العقد) اى مؤخر مولاه بازالة  
الحايات أو فسخ العقد لان الزيادة تتعلق بها حق القراء (ويبطل) اى الثمن  
(لوسم) اى مولاه (المبيع قيل قيمته) اى الثمن فلا يطلب العبد شي لانه لما علم  
المبيع سقط حقه في الحبس ولا يجب له على عبده من خرج مجاتا (مع اعاقه)  
اى اعتاق المولى العبد المأذون (مدونا) لانه ملكه (وضمن) المولى القراء

كقولهما (قوله وبطل اى الثمن) أشاره الى ما ثبت في الدمة من الثمن اذ لو كان عرضا يكون المولى احق به من القراء كافي  
التيين والبرهان (قوله مع اعاقه مدونا) اطلاق الدين فمثل ما كان بسبب التجارة والخصب وهو الدار والدية واتلاف المال وسواه  
علم المولى بالدين أو لم يعلم فانه يصح اعاقه



لبيع المولى عبد المدين وقبضه المشتري ثم قاب البائع لا يكون المشتري خصما  
 القرم اذا انكر المشتري الدين لان الدهوى تتضمن فسخ العقد وهو قائم بالبائع  
 والمشتري فيكون القرض قضاء على القاتل وهو الحاضر ليس بمضم عنه (اشترى عبد  
 وباع ما كان من اذنه وهو موقوفون) يعني ان هذا اذا قدم مصر فقام واشترى  
 فالمسئلة على وجهين احدهما ان يتخير ان مولاه اذن له فيصدق باقتضاها فعلا  
 كان أولا والقياس ان لا يصدق لانه مجبور دعوى عنه ولا يصدق الا بجملة لقوله  
 صلى الله عليه وسلم البينة على المدعي وسما لا يقتضيان ان الناس تماموا ذلك  
 واجماع المسلمين على تخصيصه بالاثار وبترك القياس فيه والظهور بانهم ما يبيع  
 ويشترى ولا يتخير بشئ والقياس فيه ايضا ان لا يثبت الاذن لان الكسوف محمول على  
 الاستحسان يثبت لان الظاهر انه ما ذون لان امور المسلمين محمولة على الصلاح  
 ما لم يكن ولا يثبت بالجواز الا بالاذن فوجب ان يحمل عليه والعمل بالظاهر هو  
 الاصل في المعاملات دفعا للضرر عن الناس (ولا يبيع لونه الا اذا اقر مولاه باذنه)  
 لان الاذن بالتجارة من ابيع وقبض ما ذون بالدين (او ابنته) اي الابن (القرم)  
 يعني ان قال المولى هو محصور فالقول له لتسكه بالاصل فلا يبيع الا اذا ثبت القرم  
 اذنه لم يثبت يبيع (و) النوع الثاني (الذن الصبي والمعتوه) لانه اختلال في العقل  
 بحيث يختلط كلامه فيشبهه نارة بكلام المعتاد واخرى بكلام المجانين وحكمه حكم  
 الصبي مع العقل (وهو قول الجمهور واثبت الولاية لمعاملات تصرفهم ما لا تنفع كالاسلام  
 والانتساب مع بدونه) اي بدون الاذن (وان خسر بالطلاق والعناق لاوان) وعلية  
 (اذناه وما تنفع) نارة (وضر) اخرى (كالبيع والشراء مع) اي بالاذن لان  
 الصبي العاقل يشبه البائع من حيث انه عاقل عجز وبشبه طفلا لا عقل له من حيث  
 انه لم يترجم عليه ما يتطلب وفي عقله قصور ولعله يبرطه ولا ينفق الحق بالبائع في  
 الناقص الخضر وبالطفل في الضار الخضر وفي الدائر بينهما بالطفل عند عدم الاذن  
 وبالبائع عند الاذن (ههنا جهة الدفع على الضرر بدلالة الاذن ولكن قبل الاذن  
 يكون منعقدا موقوفا على اجازة المولى لان فيه منعقة لمصروته مهتد بالي وجوه  
 التيارات حتى لو بلغ فاذله نفذ عندنا خلافا لغيره لانه توقف على اجازة قوله وقد  
 صار وليا بنفسه (وشرط لصحة) اي الاذن (ان يسقلا البيع سالا لئلا) عن البائع  
 (والتم افعاله) اي لا ياتي المشتري (الولى) الاب ثم وصيه ثم الجد) او الاب (ثم  
 وصيه ثم القاضي او وصيه) دون الام او وصيه لو قد سبق الاشارة اليه في كتاب  
 التكايف باب الولي (ولو اقر) اي الصبي والمعتوه (لانسان بجانهم مامن  
 الكسب والارث) يعني اقران ما ورثاه من ابيهما الغلان (صح) في ظاهرها الرواية  
 وعن ابي حنيفة انه لا يصح قيام ورثته لان صحة اقراره في كسبه بحاجة الى ذلك في  
 التيارات ولا حاجة في الموروث وجه الظاهر انه بانضمام راي الولي المعنى بالبائع  
 وكل من المالكين ملكه فيصح اقراره فيها

(قوله ثم الجد ثم وصيه ثم القاضي)  
 قال الزبلي ثم وصي جده ثم المولى ثم  
 القاضي اه

(كتاب الوكالة)

(كتاب الوكالة)

وجه المناسبة بين الكتابين ان في كل من الوكالة والاذن معنى الرضا تصرف الغير



(قوله لم يقل إلخ) لأن المصرفة لا العهد صرفة تكون معنا فما زاد كره (قوله والحر البائع) مثله قوله وكل المسلم  
 كافر يبيع الترخصة عنه لأنه لا يختص بمكون الموكل وأوكل بالبا وذا كان لا يختص وصح وكيل البائع كافر فكذا  
 غيره (قوله فبتأول الصور الأربع) ٢٨٢ لا يلزم من هذا التصار الصور فيما ذكره قوله كل المبي والمبدوا وبالق

وهي لفظة المحظ ومنه الوكيل في اسمائه الله تعالى ولهذا اقتنافين قال وكلتكم في  
 ما لي ملك المحظ فقط وقيل التوكيد بدل على معنى التفويض والاعتقاد ومنه  
 التوكيل يقال هل الله وكلنا في فوضنا أمورنا ولسنا على هذا (التوكيل) لفظة  
 تفويض الأمر إلى الغير وشرا (تفويض التصرف) فأمره (إلى غيره) وإقامته  
 مقامه (والرأية تليغ الكلام إلى الغير) فلا تدخل له في التصرف (وشرا جواز  
 كون الموكل أهل تصرف) لم يقل أهل التصرف لئلا ينهم إرادة التصرف المذكور  
 فإنها لما لا تستلزم له إطلاق توكيل المسلم كافر يبيع الحر (و) كون (الوكيل  
 بقله) أي مقل أن البيع سالب الشراء محال وبصرف الفتن الميسرة والفاش  
 (وبقده) حتى لو تصرف هازلا لا يقع عن الأمر ففرع على قوله كون الموكل أهل  
 تصرف بقوله (فمع توكيل المسلم كافر يبيع الحر) وفرع على قوله والوكيل  
 بقله وبقده قوله (والحر) أي يبيع أيضا توكيل الحر (البائع والمأذون)  
 هذا كان أوصيا (مثلهما) فتأول الصور الأربع (وصيا بقله وعبد) حال  
 كونهما (محمدين) لوجود الشرط المذكور في كل عباد كراغما لم يقل ههنا  
 وترجع حقوق العتق إلى موكله لأنه قال فيما بعد أن لم يكن محمدا (والتوكيل)  
 عطف على توكيل المسلم (بكل ما يقده بقله) فإن الإنسان قد يغير عن المباشرة  
 بقله فيحتاج إلى وكيل غيره فلا بد من جواز دفعها لمحمدا (نفسه) احتراز عن  
 الوكيل حيث لا يجوز له أن يوكّل فيأكل فيه لأنه استغناء التصرف من غيره وهو  
 مقيد بأمره حتى لو صرح به أيضا (و) بالخصومة عطف على بكل (في كل  
 حق) أذ ليس كل أحد يفتي إلى وجوده بالخصومة فيحتاج إلى وكيل غيره كما مر  
 (ولم يلزمه) أي التوكيل بالخصومة لم يقل ولم يجوز لأن الجواز اتفاق وانسلاف في  
 الزوم (بلا رضا خصمه) المتأخرون اختاروا الفتوى أن القاضي إذا علم من الخصم  
 النية في إياه الوكيل لا يمكنه في ذلك وقيل التوكيل من الموكل وأن علم من  
 الموكل قصد إلى الإضرار صاحبه في التوكيل لا يقبل منه التوكيل إلا الرضا  
 صلحه وهو اختيار ومنه الأئمة الذين نسبوا كذا في الكافي (الأموكل مريض أو  
 مسافر) أي غائب مسافة ثلاث أيام فصاعدا (أو مريد السفر) بأن ينظر القاضي في  
 حاله وفي عنته فإنه لا تخفى هيش من سفره ولا يقبل قوله أني أريد أن أسافر (أو  
 محسرة) لم يجر عاداتها بالبروز وحضور مجلس الحكم (ومع) أيضا التوكيل  
 (بإفائه) أي بإفائه كل حق (وامتناعه) أي بالوفاء (أو قدور) فإنه لا يجوز (فبينة  
 موكله) عن المجلس لأنها مستطاعان بالشهاد فلا يستحق بها شوم مقام الغير  
 فيه من نوع شبهة (قال) أنتو كيلي في كل شيء كان وكلي في المحظ فقط ولوزاد  
 جازأمره كان وكلي في جميع التصرفات حتى الطلاق والعتاق (قال في الفتاوى

(قوله) والتوكيل بكل ما يقده بقله (قوله) وأوكل بالبا (قوله) فبتأول الصور الأربع (قوله) لا يلزم من هذا التصار الصور فيما ذكره قوله كل المبي والمبدوا وبالق (قوله) وهو لفظة المحظ ومنه الوكيل في اسمائه الله تعالى ولهذا اقتنافين قال وكلتكم في ما لي ملك المحظ فقط وقيل التوكيد بدل على معنى التفويض والاعتقاد ومنه التوكيل يقال هل الله وكلنا في فوضنا أمورنا ولسنا على هذا (التوكيل) لفظة تفويض الأمر إلى الغير وشرا (تفويض التصرف) فأمره (إلى غيره) وإقامته مقامه (والرأية تليغ الكلام إلى الغير) فلا تدخل له في التصرف (وشرا جواز كون الموكل أهل تصرف) لم يقل أهل التصرف لئلا ينهم إرادة التصرف المذكور فإنها لما لا تستلزم له إطلاق توكيل المسلم كافر يبيع الحر (و) كون (الوكيل بقله) أي مقل أن البيع سالب الشراء محال وبصرف الفتن الميسرة والفاش (وبقده) حتى لو تصرف هازلا لا يقع عن الأمر ففرع على قوله كون الموكل أهل تصرف بقوله (فمع توكيل المسلم كافر يبيع الحر) وفرع على قوله والوكيل بقله وبقده قوله (والحر) أي يبيع أيضا توكيل الحر (البائع والمأذون) هذا كان أوصيا (مثلهما) فتأول الصور الأربع (وصيا بقله وعبد) حال كونهما (محمدين) لوجود الشرط المذكور في كل عباد كراغما لم يقل ههنا وترجع حقوق العتق إلى موكله لأنه قال فيما بعد أن لم يكن محمدا (والتوكيل) عطف على توكيل المسلم (بكل ما يقده بقله) فإن الإنسان قد يغير عن المباشرة بقله فيحتاج إلى وكيل غيره فلا بد من جواز دفعها لمحمدا (نفسه) احتراز عن الوكيل حيث لا يجوز له أن يوكّل فيأكل فيه لأنه استغناء التصرف من غيره وهو مقيد بأمره حتى لو صرح به أيضا (و) بالخصومة عطف على بكل (في كل حق) أذ ليس كل أحد يفتي إلى وجوده بالخصومة فيحتاج إلى وكيل غيره كما مر (ولم يلزمه) أي التوكيل بالخصومة لم يقل ولم يجوز لأن الجواز اتفاق وانسلاف في الزوم (بلا رضا خصمه) المتأخرون اختاروا الفتوى أن القاضي إذا علم من الخصم النية في إياه الوكيل لا يمكنه في ذلك وقيل التوكيل من الموكل وأن علم من الموكل قصد إلى الإضرار صاحبه في التوكيل لا يقبل منه التوكيل إلا الرضا صلحه وهو اختيار ومنه الأئمة الذين نسبوا كذا في الكافي (الأموكل مريض أو مسافر) أي غائب مسافة ثلاث أيام فصاعدا (أو مريد السفر) بأن ينظر القاضي في حاله وفي عنته فإنه لا تخفى هيش من سفره ولا يقبل قوله أني أريد أن أسافر (أو محسرة) لم يجر عاداتها بالبروز وحضور مجلس الحكم (ومع) أيضا التوكيل (بإفائه) أي بإفائه كل حق (وامتناعه) أي بالوفاء (أو قدور) فإنه لا يجوز (فبينة موكله) عن المجلس لأنها مستطاعان بالشهاد فلا يستحق بها شوم مقام الغير فيه من نوع شبهة (قال) أنتو كيلي في كل شيء كان وكلي في المحظ فقط ولوزاد جازأمره كان وكلي في جميع التصرفات حتى الطلاق والعتاق (قال في الفتاوى

والوقف قال عنهم ذلك لاطلاق لفظ التعميم وقال بعضهم لا يمكن ذلك إلا بدليل سابق الكلام وشهو به أحد المصنفين  
 الله والالتفات وتكرار التانيق إذا قال أنتو كيلي في كل شيء جازأمره بقله بقرى عن محمد عنه وكيل في المعامرات والأحبار  
 والعتاق والأعتاق وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنتو كيلي في المعامرات في العتاق والعتاق قال وعليه الفتوى وهذا أقرب

المشترى لو اذاع خبر امره فهو كسبل في الحفظ والبيع والشراء وتفاضل ديونه وحقوقه والهمة والصداقة وغير ذلك لانه فوض اليه التصرف بما افاض كالقول قال ما صنعت من شيء فهو حائز ذلك جميع انواع التصرفات حتى لو اتفق على نفسه جاز لانه حاز سببه وهذا من منعه ثم قال وهذا التعليل يقتضي انه اذا اطلق امره جاز لغيره في بيعه حتى يبين خلافه (حقوق عقد) مبتدأ خبر قوله الا في تنطبق به (يصفه) الوكيل الى نفسه في حرف اهل المعاملة (كبيع وإجارة وصنع هن اقرار) امثلة للعقدان الوكيل بالبيع يقول بيع هذا منك ولا يقول بيع هذا منك من قبل فلان وكذا الوكيل بالشراء يقول اشتريت هذا منك ولا يقول لاجل فلان (تنطبق) أي تلك الحقوق (أي بالوكيل) ان لم يكن (أي) الوكيل (محجوزا) احتراز عن الصبي والعبد المحجورين بل تركلها محجوزا لكن حقوق عقدهما ترجع الى الموكل فعلى حقوق العقد بقوله (كتسليم المبيع) ان وكال بالبيع (وقضيه) ان وكال بالشراء (وقض غنه) أي غن مبيع (والمطالبة بمن مشريه) يعني ان الوكيل بالشراء اذا مشري شيئا بطاله البائع بغيره (والرجوع به) أي بالثمن (عند الاستحقاق) أي استحقاق ما باع أو ربحه وما لثمنه على بآئمه عند استحقاق ما اشترى (والخاصة) أي خاصهم وخصامهم (في شفعة مبيع وفي الصب فغيره) أي المبيع الى البائع (لو) كان (يبدو) يوجب تسليمه الى الموكل (بردم) بآئمه أي اذا نال الموكل (والشري) من الثمن من موكل بآئمه يعني اذا واكل رجلا يبيع شيء فباعه الموكل طلب الثمن من المشتري له منه لان المشتري اجني عن العقد وحقوقه كما بينا (وان دفع اليه) أي الموكل (ومع ولا يطالبه بآئمه) يعني الوكيل ثانيا لان المقبوض عنه فلا قائده في زعمه منه ثم رده اليه ويرث منه المشتري لو وصول الثمن الى مسقطه (والمالك يثبت للموكل ابتداء لكن خلافه عن الوكيل) (جواب عن سؤال مقدمه) كرفي التهاة وهو ان قال اذا ثبت للملك للموكل يثبت ان تكون الحقوق راجعة اليه لانها عامة للملك فأجاب عنه بهذا وقال نعم الملك يثبت للموكل ابتداء لكن يثبت خلافه عن الوكيل وحاصله ان الوكيل خلف عن الموكل في حق استفاضة التصرف والموكل خلف عن الوكيل في حق الملك كالعقد اقبل الهمة يثبت للملك لاولي ابتداء (وقبل) الملك يثبت (لو كسبل لكن لا يتقرر) بل ينتقل الى الموكل بلا مهلة (وعلى القولين لا يعتق قريب شراء) أي الوكيل (ولو كان) أي المشتري (مرهه لاشد النكاح) اما على الاول فظاهر لان المشتري لم يملك واما على الثاني فلان العتق وقاد النكاح يقتضيان تقرير الملك على ما ذكر في الزادات وغيره فاذا لم يوجد المصلا واعترض عليه بانه مخالف لاطلاق قوله صلى الله عليه وسلم من ملك ذراعهم محرم منه عتق عليه واجيب بان العتق ينصرف الى الكامل وهو الملك الا ضرر بالجهنم غير غافل وانما فرعهما الاكثر من على القول الاول لانه اصح عندهم (وحقوق عقد يصفه) أي الوكيل (الى الموكل) كنكاح وخلع وصلى عن انكار او دم عتق وعتق على مال وكتابة مرهه وتصدق وقادرة واداع وورهن واقراض تنطبق بالموكل) ومرة ان الحكم فيها لا يقبل الفصل من الباب لانها من قبيل الاستقاطات

عما اختلوا لفقته أو البت اه وقال في الاشياء والمظائر الوكيل ان كانت وكتابه عامة ملك كل شيء الاطلاق الزوجة ومتى الصبي وقف البيت وقد كتبنا في مواراة اه (قوله) احتراز عن الصبي والعبد المحجورين) يبدانهم ما لو كانا اذونين تعلقت بهما الحقوق مطلقا وقال في الذخيرة ان كان وكلا بالبيع بشمن حال أو مؤجل تزمه الهبة وان كان وكلا بالشراء بشمن مؤجل لا تزمه الهبة قياسا واقتسانا بل الهبة هي الامروان كان بشمن حال فالتباس ان لا تزمه وفي الاستصان تزمه وفي الايتناع اذا امره ان يشتري بالتقديس بل جاز والهبة عليه موكان اقتباس ان لا يجوز زحاز استحقاقا ولو امره بالشراء فبشيء كان ما اشتراه له دون الامروز كرجحه كل في التبيين (قوله) لكن حقوق عقدهما ترجع الى الموكل) يعني ما لم يعتق فاذا عتق العبد زعمه الهبة وهو الصبي اذا بلغ لا تزمه (قوله) (الرجوع به) أي بالثمن عند الاستحقاق يعني على الوكيل (قوله) والخاصة في شفعة مبيع ذكره في الشفعة أيضا بانهم من هذا (قوله) لان المشتري اجني عن العقد وحقوقه كما بينا (لعل) مواله لان الموكل اجني اذا اشترى نفسه هو المطلوب منه الثمن وبآئمه الوكيل فالعقد متعلق بحقوقه به ماى الوكيل والمشتري منه واما الموكل فأجنى عن العقد وحقوقه والله سبحانه وتعالى أعلم

والوكيل اجنبي عن الحكم فلا بد من اضافة العقد الى الموكل ليكون الحكم مقارنا  
 للسبب اما النكاح فلا بد الاصل في البضع المحسرة فكان النكاح اسقاطا لها  
 والساقط ثلاثي فلا يتصور صدور السبب عن شخص على سبيل الامالة ووقوع  
 الحكم لغيره بغير سفير البعقن الحكم بالسبب حتى لو اضاف النكاح الى نفسه ووقع  
 له بطلان البيع فان حكمه يقبل الفصل عن السبب كما في البيع بخيار فيما صدر  
 السبب عن شخص اصله ووقوع الحكم لتفسير خلافه واما انخلع فلان اسقاط  
 للنكاح والتناكح المرء والمنكوحه المرأتا الوكيل امامته او منها وعلى التقديرين  
 يكون سفير محضا فلا بد من الاضافة الى الموكل واما الصلح عن انكار فانه ايضا  
 اسقاط محض لا تشوبه معاوضة بل فداء بين في حق المدعي عليه فلا بد من الاضافة  
 الى الموكل واما الصلح عن دم المذنبات اسقاط محض والوكيل اجنبي سفير فلا بد  
 من الاضافة الى الموكل وكذا الحال في البراق هذا المخلص ما ذكره القوم في هذا  
 المقام ويضجر به ما قال صدر الشريعة واما الصلح فلا فرق فيه بين ان يكون عن  
 اقرار او انكار في الاضافة فان زيد اذا ادعى داراه في عمرو فوكل في عمرو وكبلا على  
 ان يصلح على المائة فيقول زيد يصلحت عن دعوى الدار على عمرو بالمائة وقبل  
 الوكيل هذا الصلح يتم الصلح سواء كان عن اقرار او انكار الا انه اذا كان عن اقرار  
 يكون كالبيع فترجع الحقوق الى الوكيل كما في البيع فتسلم بدل الصلح على  
 الوكيل واذا كان عن انكار فهو فداء عن في حق المدعي عليه فالوكيل سفير محض  
 فلا ترجع اليه الحقوق وذلك لانه ان اراد بقوله يتم الصلح سواء كان عن اقرار او  
 انكار تمامه فلا اعتبار اضافة في صورة الاقرار الى الوكيل وفي صورة الانكار الى  
 الموكل فلان ذلك فانه عين محل النزاع وان اراد تمامه بانه تبارك الاضافة كان  
 اعتراضا بوجه كلهم القوم فلا وجه لانكار الفرق والقول بالتسوية وقرع على كون  
 الوكيل في هذه الصور سفيرا محضا بقوله (فلا يطلب) من قبل المرأة (وكيله) أي  
 وكيل الزوج (بالمهر وكيلا بتسليمها وببدل انخلع) لما مر من كون الوكيل في  
 هذه الصور سفيرا محضا (التوكيل بالاستقراض باطل) حتى لا يثبت به الملك لان  
 تقويض التصرف في ملك الغير لا يجوز ونقض بالتوكيل بالشراء فانه امر يقض  
 المبيع وهو ملك الغير واجب بان التصرف في ملك الغير انما لا يجوز اذا لم يكن  
 بموضى وفي التوكيل بالشراء عوض فاقتضا (الارسالة) فانها غير باطلة لا انتفاء  
 تقويض التصرف فيها لان الرسول سفير محض وقد مر ان التوكيل بالاقرار صحيح  
 لان تقويض التصرف في ملكه

### (باب الوكالة بالبيع والشراء)

(ان سمعت) أي الوكالة جزاء الشرط قوله الا في سمعت قال في الهداية من وكل  
 بشرا متي فلا بد من تسمية نفسه وصفته أو جنسه ومبلغ ثمنه لصبر الفعل الموكل به  
 معلوما يمكنه الاتجار الآن بوكله وكالة جامعة فيقول ابيع ما رايت لانه فوض الامر  
 الى واعي فأي شيء يشتريه يكون مختلا (أو علم) جمعية المجهول أي يكون معلوما بين  
 الوكيل والموكل (ما وكل بشرا أو جعل جهالة يسيرة) وهي جهالة النوع

(قوله فان النوع) بين معنى للقول أى بين النوع المستلزم لبيان الجنس كالتركيب بشره عبد تركى (قوله أو عن عين نوعا) أقول عين فعل وناعله الضمير العائد على عن وهو ما مضى قوله (قوله والأقلا) أى ان لم يبين الجنس مع النوع ولا الثمن مع الجنس لا يصح التوكيد لكنه قال قاضيان وقال اشترى حمارا أو فرسا مع وان لم يبين الثمن وينصرف الى ما يليق بحال الموكل ثم قال ولو قال اشترى دابة أو فرسا مع فله كذا حاز وان لم يبين الثمن اهـ (قوله فاذا وكل بشره افرس) مفرع على القسم الأول المجهول جهالة سيرة (قوله ونحوه هذا كرى) يعنى كالنخل والجار والثلث المهرى ٢٨٥ والمراد به بيع وان لم يبين الثمن (قوله واذا وكل بشره عبد ونحوه) من مدحول فاه

التفريع المتقدمه وهو راجع للقسم الثالث المجهول جهالة متوسطة وكان ينبغى ذكر القسم الثانى المجهول جهالة فاحشة عقاب الأول للمناسبة لترتيب كما كرهه ثم قوله ونحوه يعنى الأمانة والدار (قوله أو عن) عطوف على نائب القائل والعامل فيه بين أى بين عن ويأتى ذكر قدره وحسنه ووصفه وقوله عين فعل والضمر فيه للثمن وهو ما مضى والمعنى ان بيان الثمن مع الجنس كبيان الجنس مع النوع فان جهالة نوعه تنفذ بذكره مباحثه تكونها بسيرة فيصح التوكيد لقوله اشترى عبدا جائدا وهى عن التركى من أفراسه (قوله التوكيد بشره الطعام الخ) ذكره الزيلعي والفرق بين ذلك العرف ويعرف بالاجتهاد حتى اذا عرفناه بالكثير من الدراهم ربه الخبز بان كان حنوده ولمسه جائزه أن يشتري الخبز ثم قال وقال بعض مشايخ ما رواه النهر الطعام فى عرفنا ينصرف الى ما يمكن اكله يعنى انها الاكل كاللحم المطبوخ والخشوى ونحوه قال الصدر الشهيد رحمه الله تعالى وعلمه القنوى اهـ وقال قاضيان بعد ذكره التفصيل عن خواهر زاده رحمه الله تعالى قالوا هذا فى عرفهم فان عرفهم اسم الله بان كان مقسوما على الشراء ينصرف الى الحنطة والدقيق أما عرفنا اسم الطعام ان كان

(صحت أى الوكالة وان وصلته) لم يبين الثمن لان التوكيد بقدره على الامتثال (وان شرطية جهل) أى ما وكل به (جهالة فاحشة) وهى جهالة الجنس (لا) أى لا يصح التوكيد (وان وصلته) بين الثمن لان التوكيد لا يقدر على الامتثال (وان شرطية جهل) أى ما وكل به (جهالة متوسطة) وهى ما بين النوع والجنس (فان بين النوع أو عن عين نوعا صحت) لان التوكيد حاشد بقدره على الامتثال لكونه الجهالة بسيرة (والأقلا) لان التوكيد هنا ايضا لا يقدر على الامتثال لكونه الجهالة فاحشة (الأول) وهو ما جهل جهالة سيرة (كالفرس والبغل والحمار والنبأ المهرى والمراد الثانى) وهو ما جهل جهالة فاحشة (كالثلث والدابة والرقى والثالث) وهو ما جهل جهالة متوسطة (كالعبد والأمانة والدار فاذا وكل بشره افرس ونحوه) هذا كرى (مع وان لم يبين الثمن) لا الثمن القسم الأول (و) اذا وكل بشره عبد ونحوه مع ان بين النوع) كالتركى (أو عن عين نوعا) من أنواع السيد وجعل ملحقا بجهالة النوع وان لم يبين ثمنه ما لم يصح والحق جهالة الجنس لا يمتنع الامتثال (و) اذا وكل (بشره أو ب) ونحوه (لا) أى لا يصح (وان منه) أى الثمن لا يمتنع لارتفاع جهالة (التوكيد بشره الطعام يقع على البردوقه) يعنى دفع الى آخر درهم وقال اشترى طعاما يشتري البردوقه والقباس ان يشتري كل مطعم اعتبارا بالحققة كما فى العين على الاكل اذا الطعام اسم لما يطعم وجه الاحتميان ان الطعام اذا قرب بالبيع والشراء يحصل على ما ذكرنا عرفه ولا عرف فى الاكل ففى على الوضع (وقيل) يقع (على البرى درهم كثيرة وان لم يشر فى قلبه والحق فى متوسطه) روبا لانه لا يتناسب بين الثمن والمثلث (وقى مقتضى الويلية) يقع (على الخبز طعاما) يعنى قلت الدراهم أو كثرت لانه لا لحال (وكل بشره هذا العبد من له على التوكيد مع) يعنى اذا كان لرجل على آخره فامر ان يشتري بها هذا العبد فاشره مع وزم الموكل حتى لو مات مات عليه (وان أطلق) يعنى وكل بان يشتري له بالالف عبدا غير معين (فاشترى عبدا كان) أى ذلك العبد (لو كبل الآن بمقتضى الموكل) حتى لو مات قبل قبض الموكل مات على التوكيد ولو بعد مات على الموكل وقال الآخر لو كبل فى الوجهين اذا قبضه التوكيد له ما ان الدراهم والدينار لا يتبعان فى المواضعات دينا كانتا أو عينتا حتى لو تباها عنانين ثم تصادقا ان لا دين لا يطل المقدم فى الاطلاق والتقصيد فى الدين سواء فيصح التوكيد ويلزم الموكل وله انهما تتمين فى الوكالة حتى لو قيد الوكالة بالعين

مقرونا بالشراء ينصرف الى المطبوخ كاللحم المطبوخ والشواء وينبذ كل مع الخبز أو وحده اهـ (قوله والدقيق فى متوسطه) لم يقتصر عليه فى الجانية حيث قال ان كانت بين القليل والكثير فهو على الحنطة والدقيق (قوله ثم تصادقا ان لا دين لا يطل المقدم) أى فيجب على المشتري مثل ما اشترى به (قوله فصار الاطلاق والتقصيد فى الدين سواء) يعنى فى الشراء بالدين

منها والدين منها ثم استهلك العبد أوله قط الدين بما قطاربه الدين من المدين  
 بطلت الوكالة وإذا ثبت كان هذا اتملك الدين من غير من عليه الدين بلا وكيل  
 يقضه ولو كان أمرا دفع شيء لا يملكه للموكل إلا بالقبض وهو الدين وكل ما غير ما ذكر  
 وإذا لم يصح التوكيل نفذ الشراء على الوكيل فملاك من ماله الآن يقضه للموكل  
 من الوكيل فبصرفه بما يتصل به فملاك من مال الموكل (وكيل عبد اشترى نفسه  
 من مولاه) أي للموكل (فإن قال له بنى نفسي لفلان فباع مع) فيكون للموكل  
 لأن العبد يصح لأن يشتري نفسه لنفسه ولغيره بالوكالة لكونه أجند لمن ماله  
 والبيع برده عليه من حيث أنه مال لأن ماله في يده فإذا أضفنا إلى الأمر مع فصل  
 لا امتثال فيقع العقد للأمر (وإن لم يقل فلان) بل قال بنى نفسي لنفسى أوفال  
 بنى نفسي ولم يقل لى أو لفلان (عنى) أما في الأول فللمرأته بصلح لشرائه وأما  
 في الثاني فلان المطلق يحتمل الوجهين فلا يقع الامتثال بالاستحصال فبصرف  
 التصرف وأما لنفسه (والثمن على العبد فمما) أي في الوجهين لأجل الأمر أما  
 إذا وقع الشراء فظاهر وأما إذا وقع للأمر فلان لما بشره هو العبد فرجع الحقوق  
 إليه فطالب بالثمن لكنه يرجع على الأمر فإن قبل العبد منه محمود وقدم إن  
 العبد إذا كان محمودا عليه لا يرجع الحقوق إليه قلنا زال الجرح هنا بالعقد الذي  
 بشر به فمجرد ما ياذن للموكل (وكيل عبد من يشتري نفسه من مولاه) أي العبد (بالف  
 دفع) إلى وكيله (فإن قال) أي وكيله (له) أي لمولاه (اشترى لنفسه فباعه عني  
 عليه) أي على ذلك المال لأن بيع نفس العبد منه احتاق وشراء العبد منه بحال  
 قبول الاحتاق بدل الوكيل فغيره نصار كانه اشترى نفسه فلمزم والولد للموكل  
 (وإن لم يقل) وكيله اشترىه (لنفسه كان) أي العبد (وكيله) لأن الفظ حقيقة  
 لما وضمنه وأمكن العمل بها إذا لم يبين غير أنه ذلك بخلاف شراء العبد نفسه لثمن  
 المجازفة (وعليه) أي على الوكيل (عنه) لأنه الماقد (والألف) الذي دفعه العبد  
 (للولي) لأنه كسبه عبده (قال) أي المأمور بشرائه العبد (شرب عبد الأمر  
 فأتى) أي العبد (وقال) أي الأمر (بل) شرب (لنفسه) فإن كان) أي العبد  
 (معتاقا) كان حيا (فأقول للأمر مطلقا) أي سواء كان الثمن منقودا أولا  
 (ولو) كان (مستاقا كان الثمن منقودا فكذا) أي القول للأمر (والا) أي وإن لم  
 يكن منقودا (فالأمر) أي القول له (وإن كان غيره) أي إن كان العبد غير معين  
 (فكذا) أي القول للأمر (إن كان) أي الثمن (منقودا) سواء كان العبد حيا أو ميتا  
 (والا) أي وإن لم يكن الثمن منقودا (فالأمر) سواء كان العبد حيا أو ميتا قال في  
 الكافي هذه المسئلة على غاية أوجه لانه إما أن يكون ما مورأشراءه عبدا ميتا أو بشر  
 عنه وكل وجه على وجهين إما أن يكون الثمن منقودا أولا وكل وجه على وجهين  
 إما أن يكون العبد حيا حين أخبر الوكيل بالشراء أو ميتا فإن كان ما مورأشراءه عبدا  
 ميتا فإن أخبره عن شرائه والعبد حي فأقول للأمر بالإجماع منقودا وإن كان الثمن  
 وغير منقود لأنه أخبر عن أمر عكس استنفاقه والمخير بين الحقيقة والشرط يستحق

(قوله ثم استهلك العبد) قال الوالي ثم ملك  
 العبد وكفر النهاية بأن القود لا تتبع  
 في الوكالة قبل القبض بالإجماع وكذا  
 صد عندنا منهم لأن الوكالة وسيلة إلى  
 الشراء فمعتبر بالشراء وهو الزيادة  
 والخبرة اه ثم قال فعل هذا لا يلزمهما  
 ما قاله أبو حنيفة وعامة فيه (قوله فإن  
 قال بنى نفسي لفلان فباع مع) معنى  
 إذا قبل العبد لأن البيع لا يستند بالإيجاب  
 وحده (قوله لكنه يرجع على الأمر كذا  
 قال الزبلي) أقول المراد بالأمر المارقي  
 حد ذاته لا خصوص الأمر هنا لأنه صار  
 سدا أو عبدا لا يستوجب على سده دناءة  
 فاستأمل (قوله وإن لم يقل فلان عني)  
 يعني بمجرد الإيجاب ولا يحتاج إلى قبول  
 العبد لأنه احتاق فيستبجه المولى

عن الاثبات فصدق وان كان البديع متاحيا غير فقال ملك هندي بعد الشراء  
وانكر الموكل فان سئنا ان الثمن غير منقودا لقول الامر لانه غير متاحيا  
استثنائه وغرضه الرجوع بالثمن والامر متكر وان كان الثمن منقودا لقول  
لما مورع بمينه لان الثمن كان امانة فيده وقدا هي الخروج عن عهد الامة  
من الوجه الذي امر به فكان القول له وان كان البديع غير متاح فان كان حيا فقال  
لما مورع ان غرضه ملك فقال الامر لابل هو عبدك فان كان الثمن منقودا فقال  
لما مورع لانه غير متاح استثنائه وان لم يكن منقودا فقال الامر متاحيا حصة  
وهذه هي القول لما مورع ان كان البديع متاحا لم يكن الثمن منقودا لقول الامر  
لانه اخبر عما عاك استثنائه وغرضه الرجوع بالثمن والامر متكر وان كان الثمن  
منقودا فقال لما مورع لانه امين اي الخروج عن عهد الامة فيكون القول  
قوله قال في الهداية من امره خلاشراء عبد بالثمن فقال قد ضلعت ومات هندي وقال  
الامر شترته لنفسك قال قول قول الامر فان كان دفع الب الف قال قول قول  
لما مورع لان الوجه الاول اخبر عما عاك استثنائه وهو الرجوع بالثمن على  
الامر وهو متكر قال قول قول المتكسر وفي الثاني هو ما يدهي الخروج عن عهد  
الامة فيقول قوله وقال صدر الشريعة كل واحد من التعليلين شامل للصورتين  
فلا يشبه الفرق اقول الامر ليس كما قال لان التعليل الثاني لا يجرى في الصورة  
الاولى فلا يجوز ان يقال لما مورع ما يدهي الخروج عن عهد الامة لانه انما  
يكون امين اذا كان قاضيا للثمن والغرض منه لم يقضه (له) اي لو كبل بالشراء  
(الر) رجوع بالثمن على امره اذا قل ما امر به سواء (دفعه) اي الثمن (الي) يائه  
اولاه (له) ايضا (حس المبيع) هه اي من امره (لقبض) شتمه وان لم يدفعه (اي  
الثمن الى) البائع المتكسر من اتفاقه بانه حكمه بينهما ولهذا اذا اختلفا في  
الثمن بقا فان ور الموكل على الوكيل بالبيع (فان هلك) اي المبيع (في يده)  
اي الوكيل (قبل القبض على الامر) اي هلك من ماله (ولم يسقط الثمن)  
لان يده كبد الموكل فان لم يقبض بصير الموكل فابعد يده وله ان يصير حتى  
يستوفي الثمن لماذا كر (وبعد) اي بعد سبب (فعله) اي لما مورع (وسقط) اي  
الثمن لان الوكيل كالبائع منه فكان حبه لاسيما ان الثمن يسقط بهلا ككافي  
البيع (وليس) الوكيل بشر ائني بعينه شراؤه لنفسه (لانه يؤدي الى تقرير الامر  
حيث اعتد عليه (الاذا شراؤه) بغير جنس ما هي او بغير التقوا) شري (غيره)  
بامره بنيه) بحيث يكون المشتري لو كبل الاول لانه خالف امر الموكل فنقد عليه  
(فان حضر) اي الوكيل الاول (فلا امره) اي يكون المشتري لو كبل الاول  
لحصول راي وكيله وعدم الخفاء (وفي غير عين) اي اذا وكل بشر ائني غير عين  
(هوله) اي ما شراؤه لو كبل (الاذا اطلق) وفواه اي كون المبيع (لا امره) اي  
اشترى بالبطلان فلا يقيد كونه ملكا للموكل لكن نوى الشراء لانه فيكون للموكل  
(او اضافي) العقد الى ماله اي مال امره بان يقبل اشترى به هذا الا ان هو مال  
الموكل وان لم يتقد الثمن منه فان اضافته الى ماله نفسه كان لنفسه حلالا له على

(قوله فباعه) هه (عليه) قال الزبيدي  
العبد ائني على الصبي غير التي كانت يده  
الوكيل لسلالة ملك لولي لكونها كتب  
عبد (قوله فان كان اي البديع) مبينا فلو  
كان حيا فقال قول لما مورع (ففيه) تأمل لان  
لما مورع يده مودة فكيف يقال فان  
كان حيا فقال قوله ولعل الصواب  
اسقاط الفتحة فأت من دعوى الوكيل  
فليصير (قوله وليس) الوكيل بشر لئني  
بعينه شراؤه اي لا يكون شراؤه لنفسه  
متصورا حتى لو تلفظ بشراؤه لنفسه او فواه  
يكون للموكل الا اذا كان حيا شراؤه وصرح  
بالشراء لنفسه فانه يصح له الملكة عزله  
نفسه بمصر فمؤكده دون خيمته (قوله الا  
اذا شراؤه) بغير جنس ما هي) كثر ائنه  
بدان برونه كنه بالشراء بالدرهم (قوله  
والاسلام) انما عدل به عن التصير بالسلم  
لانه يشمل التوكيل بقول السلم وذلك  
لا يصح كما ذكره بغير الاسلام لاختصاص  
بغلاف الصرف فانه يصح التوكيل  
بقوله

(قوله لا يقول السلم) قال الزبيدي واذا لم يصرح ٢٨٨ كان الوكيل قائدا لنفسه فيجب له في ذمة ورأس المال ولو كان له

واذا سلمه الى الآخر على وجه اقتطاعه  
كان قرضه ما (قوله العبر يتفرقة  
الوكيل فيه) ما (هذا اذا لم يكن الموكل  
ساحرا في مجلس العقد فان كان ساحرا  
في مجلسه فلا تضره مفارقة الوكيل كافي  
شرح الجميع وقوله الزبيدي من التهمة  
معزيا الى خواهر زاده ثم قال وهذا  
من كل فان الوكيل اصل في باب البيع  
حضر الموكل العقد ولم يحضره (قوله  
اما في الاولى فلا تامل في الالف جهه الخ)  
فيه تامل لان الاولى ليس التمن مدكورا  
فيها ولا القصة ولا فرق بين المهاد القيمة  
واختلافها فيها ولعل الصواب كون  
هذا اقتطاعا لثانية في كلامه ووجه الاولى  
ان التوكيل مطلق غير مقيد بشئ فله  
شراء كل منها بقدر قيمته او اقل ويزيادة  
لا يتعين الناس فيها (قوله وبالاكثر  
مخالفة الى شرفه عن المشتري) أي  
سواء كانت الزيادة على النصف قليلة أو  
كثيرة وهذا عند أبي حنيفة وقالان  
اشترى أحدهما بأكثر من نصف الالف  
بما يتعين في مثله وقد بقي من الالف  
ما يشتري بثلثه البذل الماني فهو جائز كما  
في التبيين (قوله بل يساوي خمسةائة)  
منه على القول بان القاشح ضعف  
القيمة (قوله فيضن خمسةائة) سواء  
قيض من الالف لوقوع الشراء (قوله  
تحالفا) ينظر بمن يسهله (قوله وقال  
المأمور بألف وصدق البائع المأمور بمائة)  
في هذا مسئله خلاف قيل لا يتحالفان  
هنا لان الخلاف يرفع بتعدي البائع  
لأنه سواها (وفي المسئلة الاولى هو  
قائب فاعتبر الاختلاف الى هذا مال  
الفقه ابو حنيفة وقال قاضيان وهو اصح  
ومال ابو نصر الى الاول اعني التحالف  
وقول البائع لا يعتبر لانه استوفى الثمن  
فجاءه عنهما وان لم يسرفه وأجني عن الآخر فلا مدخل له بينهما

ما جعل شرعا له ان يفعله عادة اذا اقر ان نفسه باضافة العقد الى مال غيره مستنكر  
شرطا وعادة (مع) التوكيل (بعد ان التصرف والاسلام) المبررة بالذ كورة في  
كتب القضاة ما عقد التصرف والسلم قال صاحب المدة والكافي وصار المتأخرين  
المراذيل لاسلام أي شراءه بشئ بعد السلم (لا) أي لا يصرح بالتوكيل (يقول السلم) لانه  
توكيل ببيع الذك بعد السلم وهو لا يجوز اذا لم يسلم ببيع طعاما في ذمته على  
ان يكون الثمن لغيره ولا نظيره في الشرع (الله) مرة فافارقة الوكيل فيه ما أي  
الصرف والسلم (لا مفارقة الاخر) يعني ان فارق الوكيل صاحبه قبل القبض في  
العقدين بطلوا لوجود الافتراق قبل القبض ولا يبرر مفارقة الموكل لانه ليس بعائد  
والمعتبر قبض الماقد وهو الوكيل فيبيع قصده وان لم يتعلق به الحقوق كالصبي  
والعبد المصور عليه بخلاف الرسول لان الزمالة في العقد لا القبض (قال مني هذا  
الزيد فياخذها سكر المشتري) أي أريد بمداقيره بقوله زبد (فان كسبه) أي  
كذب المشتري (زيد) في انكاره وقال أنا امرء (أنه) أي زيد لان قوله بفسق  
لن يدافع امرئه بالوكالة فاذا انكر الامر بعد مصادقته وانقض لا يقول له  
فكيف يكون الموكل (وان صدقه) أي صدق المشتري فصدق انكاره (لا) أي لا يا حنيفة  
لان اقرار المشتري ان يرد برده (البرضاء) لان المشتري له ما يهدد الآخر مرة  
بطل اقراره المقر ولم يشره المشتري فاذا سلمه واخذها صارها بالمتعلق (امرئ شراء  
من لحم يدورهم فشري منون به مما يباع من لحم الاخر من نصفه) لانه امرء  
شراءه ولم يأمره بشراء الزيادة فيقصد شراءه على الموكل والزيادة على الوكيل  
(أو) امرئ (بشراء عشرين مئتين بلا ذكر من فشري أحدهما وأمره بشراء  
بألف وقيمتها ما اشترى أحدهما بنصفه أو اقل وقع عنه) أي عن الآخر في  
الصورتين أما في الاولى فلا تامل في الالف جهما وقيمتها سواء تسمى بينهما نصفين  
دلالة فكان امرأه لكل واحد خمسةائة ثم الشراء بموافقة وأقل منها مخالفة  
الى خبيره وبالاكثر مخالفة الى شرفه عن المشتري الا اذا اشترى الباقي بالباقي  
قبل الخصومة لان الشراء الاول باق وقد حصل غرضه المصير به وهو يحصل  
العدين ولم يثبت الانقسام الدلالة والصريح نعمتها (قال الوكيل شريته بألف  
وقال الآخر بنصفه فان كان) أي الآخر (ألفه) أي أعطاه الالف (صدق المأمور ان  
سواء) أي المشتري الالف يعني اذا وكل رجل آخر بشراء عبد بألف فقال اشترته  
بألف وقال الآخر اشترته بنصفه فان كان الآخر أعطاه الالف وهو يساويه فاقول  
للمأمور لانه أمين فيه وقد ادعى الخروج عن عهد ما لامة والآخر مدعي عليه  
خمسائة وهو مستنكر (والا) أي وان لم يساويه بل يساوي خمسائة (فالاخر) أي  
صدق الآخر بل يراه لانه امرءه بشراء عبد بألف والمأمور اشترى بثلث فليس في بيع  
فيض عن خمسائة (وان لم يأنه وسأوى نفسه) أي خمسائة (صدق) أي الآخر لا  
يعين (وان ساواه تحالفا) لان الموكل والوكيل مع كل هنا كالبايع والمشتري وقد وقع  
الاختلاف في الثمن فيجب التحالف وبيع العقد فيلزم المشتري الوكيل (كذا  
معين لم يصر له تمنا شراؤه واختلاف في غنه) يعني اذا قال له اشتر هذا العبد لي ولم يسم غنا  
فاشتره فقال الآخر اشترته بخمسةائة وقال المأمور بألف وصدق البائع المأمور بمائة

قال في الهداية وهو الظاهر قال في الكافي هو الصحيح كذا في التبيين (فصل) قوله الوكيل بالبيع والشراء لا يستقدم من رد شهادته (هـ) هذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وأجازة بمثل القيمة في العبد والكتاب كذا في شرح الجمع (قوله) ومعه بيع الوكيل الخ (هـ) هذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لأن البيع معاوضة المال بالمال فطابق من غير تسدية فلهذا لا يميز فيه فاحش عرض إذا لم يكن في نفسه ما يفتي ذلك كله واقف به ديني وأولئك وقالوا كالشافي رحمه الله تعالى لا يميز فيه بتضمن لا يتباين الناس في مثله ولا يميز بالأفراهم حالة أو إلى أجل متعارف كافي التبيين (قوله) ومعه أخذه رهنا وكفلا بالثمن ولا يضمن أن مناع الرهن في يده أو في ماله الكفيل قال الزبلي وفي النهاية المراد بالكفالة هنا الحوالة لأن الثبوت لا يتحقق في الكفالة وقبل الكفالة هي حقيقته فإن الثبوت يتحقق فيها بأن مات الكفيل والمكفول ٢٨٩ عنه فطابق وهذا كما ليس بشيء لأن المراد هنا

قوى مصنف إلى أخذه الكفيل بحيث أنه لو لم يأخذه كقبول يتوونه ككافي الرهن والثبوت الذي ذكره هنا غير مصنف إلى أخذه الكفيل بل دليل أنه لو لم يأخذ كقبول أصناف الثبوت من عليه الدين وحله على الحوالة فاحد لأن الذين لا يتوون في بيع الموت المثل عليه مطالب يرجع به على المثل ولما يتوون عبرتهم ما طسفن فصار الكفالة والأرضه أن قال المراد بالثبوت قوى مصنف إلى أخذه الكفيل وذلك يحصل بالمرافعة إلى الحاكم يرى برائة الأصل من الدين بالكفالة ولا يرى الرجوع على الأصل بوجوه مغلطات أن تكون القاضي مالكها ومعه كبه ثم يوعت الكفيل مفسدا أنه قلت وما قاله الزبلي نص عليه النسفي في الكافي بقوله وأخذ بثمنه كقبول فتوى المال على الكفيل بأن رفع الأمر إلى القاضي يرى برائة الأصل بنفس الكفالة كما هو مذهب مالك فيحكم براءة الأصل فتوى المال على الكفيل فلا ضمان عليه (قوله) حتى لا يميز شرائه وبين فاحش بالاجماع) الفرق لا يحنفة أنه في الشراء يحصل أنه اشتراه لنفسه

لأنهما اختلفا في مقدار الثمن وليس له ما عدا فوجبا المصير إلى التحالف ككافي في المسألة الأولى (الوكيل إذا حال أمر الأمران كان خلافا إلى خبر في الجفص بان وكه يبيع عبده بالف درهم فبأيه باق ومائة ينفذ ولو) وكه يبيع كذا في فبأيه (جاءه دينار لا) أي لا ينفذ عليه (وإن كان ثبرا) كذا في الخلاصة (فصل) (الوكيل بالبيع والشراء لا يستقدم من رد شهادته) كالمعه وفرضه وزوج وعمر وسد لبعده ومكاتب وشريكه فيما شتر كانه لأن مواضع التهم مستثناة من الوكالات وهذا موضع التهمة بدليل عدم قبول الشهادة هذا لأن الم يطلق له الموكل وأما إذا أطلق بان قال له بيع من شئت فبيعه فبأيه كالمعه يبيع القبيصة كره الزبلي وفي النهاية أن الوكيل بالبيع إذا باع بينهم أن كان باكر من القيمة يميز بخلاف وإن كان باق من مائة يضمن فاحش لا يميز بالاجماع وإن كان يضمن يميز عندوه ويموز عندهما وإن كان بمثل القيمة فمن إلى حنيفة وروايتان (ومعه بيع الوكيل بمائل أو أكثر والعرض والنسيئة) لأن التوكيل بالبيع مطلق فيعبر على الملاقاة في غير موضع التهمة (و) مع ابتداء (أخذه) أي أخذ الوكيل (رهنا وكفلا بالثمن) فلا يضمن أن مناع أي الرهن (في يده أو في ماله الكفيل) لأن الجواز التزمه ينافي الضمان (وبقيد شرائه بمثل القيمة وغيره يبيع وهو ما يقوم به مقوم) من أهل الخبر حتى لا يميز شرائه وبين فاحش بالاجماع قال في النهاية هذا التصديق لم يكن له قديمة معلومة في تلك البلدة كالعبد والدواب ونحوهما فأما ما قد قيله معلومة في البلدة كالمعبر والعجم وغيرهما فزاد الوكيل بالشراء لا ينفذ على الموكل وإن كان ثبرا يذره شافلا كالفسل ونحوه) وكه يبيع عبدا فبأيه نصفه مع (لا) لا الظاهر مطلق من قيد الاجتماع (وفي الشراء يتوقف على ثرا الباقي) فإن اشترى بأيه قبل أن يحنف الزم الموكل والأمر الوكيل لأن شراء البعض قد يقع وسببه فينفذ على الأمر (الأذا رد مبيع عبدا على وكيله يضمن

٣٧ درر في ولما رأى الحقة خامرة نسف الله ولا يمكن ذلك في البيع فلا يتم ما وتقسف الدين ليس بما دخل تحت تقويم لمقومين والفاحش بما لا يدخل تحت تقويم المقومين هو الصحيح وقيل حد الفاحش في العروض نصف عشر القيمة وفي الحيوان عشر القيمة وفي العقار خمس القيمة وفي الدراهم ربع عشر القيمة كافي التبيين (قوله) وفي الشراء يتوقف على ثرا الباقي) شامل لما كان معينا وغير معين (قوله) وإذا رد مبيع عبدا على وكيله يضمنه أو يوفى (اشترط ذلك لأن الحال قد تمته على القاضي بأن لا يعرف تاريخ البيع فاحتاج إلى هذا المحجة ليعلم التاريخ أو كان عمدا لا يعرفه إلا لأطباء والتساو قوله) ونقول الطيب أنه في توجبه المخصوصة لا في رد قيمته إلى الرضى لو كان القاضي عاين البيع وكان العيب ظاهرا لا يحتاج إليها كافي



(قوله) وأقراره فيما لا يحدث مثله رده  
 ليس الموكل أن يضام الموكل بل يلزم  
 له كسب لأن الرشد بالتراضي فصار  
 كالبيع الجدي كذا في الكافي وكذا قال  
 الزهري ثم قال وبين الرادتين تفاوت  
 كثير لأنفسه نزولا من لزوم إلى أن  
 لا يضام بالسكدة وكان الأقرب أن  
 لا يقال لا يلزمه ولكن أن يضام أه  
 وكذا قال في المواهب لورد عليه بما  
 لا يحدث مثله بأقرار يلزم الوكيل وزوم  
 الموكل رواية أه (قوله) ولم يكن وكيلهما  
 مطلقا (واحد) مدام من دخول قد عدم  
 أقرار أحد الوكيلين وليس ظاهر الآية  
 نفي أن يكون وكيلهما بكلام واحد وهو  
 لو كان كذلك ثبت لكل الأمراد بما  
 وكل فيه ولعل صوابه وكان وكيلهما مطلقا  
 واحد (قوله) كذا في قوله لا في  
 خصوصه (قوله) ظاهر الآية مثال لما يمنع  
 الاجتماع فيه وليس ظاهرا لاجتماع  
 في المصنوعة مجتمع كذا كره ذلك  
 بتأني الكلام على ذلك والثالث والذي  
 يظهر من العبارة سقطا هو أن يقال  
 بمقتضى قوله لم يكن وكيلهما مطلقا واحد  
 وأما في تصرف مجتمع الاجتماع فيه أو  
 لا يحتاج فيه إلى رأي أو لم يكن وكيلهما  
 بكلام واحد فلكل الأمراد بالتصرف  
 ذكر الأول الخ (قوله) ذكره الزهري  
 عبارة وهذا في تصرف يحتاج فيه إلى  
 الرأي وأمكن اجتماعه مافيه وكان  
 وكيلهما مطلقا واحد أه فعمل  
 أمكان الاجتماع مراعى فيه توكيلهما  
 بلفظ واحد (قوله) ولكن بلائذ الخ) مذاق  
 وكيل بالبيع والتسليم والخلع والسكدة  
 والتسليم إلى الموقوف ترجع إلى الثاني  
 لأنه المأخذ كافي التبيين وأما الوكيل  
 بالطلاق والعاق إذا وكل غيره فطلاق  
 الثاني بمحضه لا لار أو كان غائبا فأجاز

أو تسكده) أي الوكيل (أو أقراره فيما لا يحدث رده) أي الوكيل (على الأمر  
 و) بأقراره (فما يحدث لا) أي لا يرد على الأمر بل يبقى عليه يعني أن الوكيل  
 يبيع شيئا إذا بعه فرد عليه بالبيع فإن كان مما لا يحدث مثله كالإسبع الزائد تان  
 لا يحدث مثله في هذه المدة يرد على الأمر سواء كان الراد على الوكيل بالبيعة أو  
 التسكول أو الأقرار فيجب لا يحدث مثله (الأصل في الراداة المخصوص) ولهذا  
 قولنا - مطلق وكيلا في بيع ما فإطلاقه قطع (وفي المضاربة المصوم) ولهذا  
 قولنا - مطلق مصادرا كان مضاربا في جميع الأنواع (فإن باع) أي الوكيل (نفسا)  
 فقال أمره أمرتك بتقد وقال المطلق صدق الأمر) بناء على كون التقيد أصلا في  
 الراداة (وفي المضاربة) يعني إذا باع المضارب نفسا فقبلت المال أمرتك بتقد  
 وقال المطلق (صدق المضارب) بناء على كون الإطلاق أصلا فيها وسيلتي تحقيقه في  
 آخر كتاب المضاربة أن شاء الله تعالى (لا تصرف أحد الوكيلين وسدده) لأن  
 الموكل رضي برأيهما لا يرى أحدهما وإن كان أهلا للعدل مقدرا لأن تقديره لا يمنع  
 استعمال الرأي في الزيادة والنقصان وفي اختيار البائع والمشتري ويخبر ذلك وهذا  
 في تصرف لا مانع فيه عن الاجتماع ويحتاج فيه إلى رأي أو لم يكن توكيلهما مطلقا  
 واحد كذا في قوله (الاف خصومة) كان لا - جاع فيها متمم لرافضا إلى  
 الشك في مجلس القضاء ذكر الثاني بقوله (ورد وبينة وقضادين ومطاني  
 وعق لم يرضوا) لذا يحتاج في شيء من الرأى بل هو تعبد ببعض عبارة الواحد  
 والمشتري سواء اختلف ما إذا قال له سلما لهما ان شئنا أقال أمرهما بايديكما لانه  
 تعويض إلى حيثما مافيقه على المجلس أو كان الإطلاق والعق تعويض لانه  
 يحتاج - يستألى إلى رأي ذكر الثالث بقوله (ولم يذكر توكيلهما بكلام واحد) ل  
 على التعاقب فحتمه يجوز لا - دهما أن يتصرفا بالتصرف لانه رضي برأي كل منهما  
 على الانفراد وقت توكيله فلا يميز ذلك بخلاف ما إذا وكلهما بكلام واحد إذ لا يفرق  
 به أحدهما وإن كان أحدهما حيا بالغا قالا والا - حدهما أو صبي محمورا عليه  
 لانه رضي برأيهما وقت توكيله فلا يميز ذلك فان تصرف أحدهما بمحضه وصاحبه  
 فان أجاز صاحبه جاز ولا فلا وكان غائبا فأجاز لم يميز ذكره الزهري (الوكيل  
 بقضاء الدين لا يبيع عليه) لانه لم يضمن شيئا بل وعدان تباع على الأمر بخلاف  
 التسكيد لانه منهين (لا وكيل) أي الوكيل (الأبذ أن أمره أو باع برأيك وغوه)  
 كاصنع ما شئت مثله (فإن وكل به) أي باذن الأمر (كان وكل الأمر لا يترى  
 بعزل موكله أو موته وبتر لا رجوع الأول) وسيلتي تحقيقه في أدب القاضي أن  
 شاء الله تعالى (وكل) أي الوكيل (بلاذته) أي اذن الموكل (نفقه) أي وكسبه  
 (عنده) أي عند الموكل الثاني (أو) عقد (نقبة) بلفظه (وأجازه) أي عقده (أو)  
 كان الموكل الأول قدر الثمن مع) أما الأولان فلا المقصود هو حضور رايه قد  
 حصل في صورتين وأما الثالث فلا الاحتياج فيه إلى رأي لتقدير الثمن  
 ظاهر أو قد حصل بخلاف ما إذا وكل وكيلين وقدر الثمن لانه لا فوض إليهم مع

(قوله من لا يلحق غيره لم يجز تصرفه في حقه) الذي يقتضي أن يكون معنى لا يلزم إذا كان له مجزئ حال التصرف وأما علم (باب الوكالة بالخصومة والقض)

(قوله والوكيل يقضي الدين على كماله) بالخصومة عند أي حصة (أي خلافا لما في الخلاف فيما إذا وكله الدائن وأما إذا وكله القاضى بقض دين القابل لا يكون وكلا بالخصومة اتفاقا كذا في شرح المصنف عن الثانية) (قوله والوكيل يبايع الخصومة لا يجبر عليها) يعني ما لم يجب موكله وإذا غاب عنه جبر عليه الدفع الضرر كقائه المستفرد حقه في باب من وضع عند عدل (قوله ثم أراد أن يبيع الدفع لستم على الوكيل) أي ويحكم بالمال على المدعي عليه وينبغ الدائن بدفعه كافي البرائة (قوله كذا في الصغرى) وقد أسندوا فيه ما نصنفنا إلى والده بقوله هكذا قاله الولد برهان الدين رحمه الله (قوله مع إقرار الوكيل بالخصومة) هذا في غير الحد والقصاص لأن التوكيل بالخصومة يحصل أو كلا بالحجاب بها إذا فتمكنت فيه شبهة العلم في إقرار الوكيل فيورث شبهة في دوره ما دأب بالشبهات كما في التبيين وقصد بالوكيل بالخصومة احترام إقرار الوكيل بالصحة لا لأنه لا إقرار بالادعاء لأن الوكيل بالخصومة انضمامك الإقرار لمكسب من إقرار الجواب والصلح مسألة لا إجماعا ولهذا أفتنا الوكيل بالصلح لا على الخصومة والوكيل بالخصومة لا على الصلح لأن الوكيل عندنا لا يبايع عقدا آخر كذا في البرائة (قوله كذا إذا امتنعت الإقرار) مثله صحة اعتقانا لا نكار قال الزبي في ظاهر الرواية بعد استثناء النكار منها ما وجدناه في الفتاوى

تقدير الثمن ظهور أن غرضه اجتماع رأيهما في الإفادة واختيار المشتري كما مر فوضت اليك أمر إراقى صاروكلا بالطلاق وتنفذ المجلس) فان طلق في المجلس صح والافلا (بخلاف قوله وكلت في أمر إراقى) حيث لا يتخذ المجلس فان طلق بعده صح (من لا يلحق غيره لم يجز تصرفه في حقه) لأن صحة التصرف مبنية على الولاية فإذا انتفت الولاية انتفت الأولى (فأذا بايع عبدا أو مكا أو مكي مال صغيره الحر المسلم أو شري) وأحدمه (به) أي بذلك المال (لم يجز) لا تتفعل ولا يتفعل منه (كذا في روي صغيره كذلك) أي حصة صغيرة حيث لم يجز لأحد منهم ذلك لا تتفعل ولا يتفعل

### (باب الوكالة بالخصومة والقض)

أعلم أن الوكيل بالخصومة وكل بالقبض عند التلافة لا فالفر يتفعل أن القبض غير بالخصومة وقد رضى بهادنه ولم أن من ملك شيا ملك انعامه وتمام الخصومة وانتهى ما بالقبض وقالوا في اليوم على قول زفر لصاد الزمان ولهذا قلت (الوكيل يبايع الخصومة لا يجبر عليها) قلناه ورأينا في الوكيل لا يتفعل من الخصومة من لا يتفعل على المال وكذا الوكيل بالقبض على القبض على أصل الرواية لأنه في مناهه وضما تبال افتضيت حتى أي قبضته فانه مطاوع قضى لكن الفرق هنا هو رفاض على الوضع والقضى على أنه أيضا لا يمكنه (و) والوكيل (يقض الدين على كماله) أي بالخصومة عند أي حصة حتى لو أقام المدعي عليه البينة أن الدائن استوفاه منه أو أبراه قبل بيته (و) الوكيل يقض (الدين لا) أي لا يمكنه (فليور من فواليد على الوكيل قبض عبدا أو موكل بابع وقت الامر) يحضر النائب ضرورة وكل وكلا قبض عبدا وغاب فاقامه واليد البينة أنه اشتراه من وكلا بالقبض لم تقبل فنته في انبات الشراء وتقبل في دفع الخصومة فتوقف حتى يحضر الموكل وبعد البينة (كذا الطلاق والعناق) يعني إذا أقامت المرأة البينة على الطلاق والمبدأ والأمة على النكاح على الوكيل بتقلم من مكان إلى مكان لا تقبل هذه البينة على اثبات العتق والطلاق وتقبل في قصر يد الوكيل حتى يحضر النائب (الوكيل ما) أي بالخصومة (إذا أبي) أي امتنع عن الخصومة (لا يجبر عليها) لأنه لم يده من شيا بل وعدان نبرع (بخلاف الكفيل) حيث يجبر عليها لأنه ضمن كإمر (إذا وكل بمصرواته وأخذ حقوقه من الناس على أن لا يكون وكلا لا يبايعه على الموكل جاز فلو أثبت المال لم ثم أراد أن يلصم الدفع لستم على الوكيل) كذا في الصغرى (مع إقرار الوكيل بالخصومة) يعني إذا ثبت وكالة الوكيل بالخصومة وأقر على موكله سواء كان موكله المدعي فاقرب استغنا بالحق أو المدعي عليه فاقرب بثبوته عليه فان كان ذلك (عند القاضي) مع (دون غيره) أي أن كان إقراره عند غير القاضي فتجده شاهدا عند القاضي لا يصح (وإن أنزل به) حتى لا يدفع إليه المال ولو ادعى بعد ذلك الوكيل وكالة أقام بينة لم تصح لأنه زعم أنه مبطل في دعواه (كذا إذا امتنعت الإقرار وأقر عنه) يعني إذا امتنعت الموكل الإقرار بأن قال وكلا غير جائز الإقرار

انصرفت في قولهم غلغل لا في يوسف وعلى قولهم جبان الانكار قد يصح الموكل بأن كان المدهي ودية أو بضاعة  
فانكار الوكيل لا ينفع منه دعوى الرد والملاك وتصح قبل الانسكار اه تم قال الزبلي ولو امتنعت انكاره مع اقراره  
وكذا انكاره اه (قلت) يعني وكذا اذا امتنعت اقراره لانكاره مع اقراره وليس المراد انه يصح انكاره مع امتناعه ولا بد  
من هذا الجمل والناقض مقدم من جهة الاستثناء لانكاره في ظاهر الرواية اه تم قال الزبلي ولا يصير الموكل مقربا بالتوكيل  
بالاقرار اه ومثله في البرزبة قالوا وقال على العوارس معنى انه يوكل بالتمسك ومثله يقول خامم فاذا رأت لحرق مؤنثا و  
خوف عار على باقر المدهي اه وفي قسم ثالث لو كان غير جائز الاقرار والانسكار قبل لا يصح الاستثناء لعدم ثبوت دفعته وقيل  
يصح ببقاء السكوت كذا في البرزبة (قوله بخلاف ٢٩٢ الرسول الى قوله ذكره الزبلي) اي في كتاب الكفالة (قوله والوكيل

بالبيع اذا ضمن الثمن الخ) يشكك  
عليه وكيل الامام ببيع الثمن وهذه  
ذكرها في كتاب الكفالة اي (قوله ولو  
لدى يحكم الضمان ببيع) اي على موكله  
بالبيع ونفائل انه يقول التبرع حاصل  
في ادائه اليه جهة الضمان كاداه يحكم  
الكفالة عن المشتري بدون امره فليأتمل  
(قوله حتى لو ادعى انه ادى الدين الى  
الدين لا يصدق) قال الزبلي ولان  
يبيع رب الدين ويشتبه ولا يصدق  
الوكيل بآفته ما به ان الطالب قد استوفى  
الدين لان النيابة لا تجري في الاعيان  
بخلافه وارث حيث يختلف على العلم  
لان الحق يثبت له فكان حقه بطريق  
الاصالة اه وان اراد الفريم أن يخلصه  
أي الدائن بالله ما كونه له ذلك وان دفع  
عن سكوت أي من غير تصديق بالوكالة  
ولا تشبه ليس له أن يختلف الدائن الا اذا  
عاد الى التصديق وان دفع عن تكذيب  
ليس له أن يختلف وان عاد الى التصديق  
لكنه يرجع على الوكيل كافي البرزبة  
واخلامة (قوله وهو مظلوم) أي المدين  
المصدق على الوكالة (قوله أي شرط على  
مدهي الوكالة الضمان) يعني ضمان

وأقر الوكيل عند القاضي لا يصح له الاستثناء لو كان يخرج عن الوكالة فلا تنفع  
خصومه (لا أي لا يصح (توكيل كميل بماله بقضه) صورة كمل عن رجل  
بمال فوكله صاحب المال بقضه من الفريم لا تنفع لان الوكيل من يعمل لغيره  
ولو صح هذا صار عاملا لنفسه في بار اخذته فأنه لم يكن (بخلاف الرسول ووكيل  
الامام ببيع الثمن) الوكيل (بالترجيح) حيث يصح ضمانهم بالثمن والمهر  
لان كل واحد منهم مبيع ومبيد كره الزبلي (الوكيل بقض الدين اذا كفل مع  
وبطلت الوكالة) لان الكفالة أقوى من الوكالة لكونها لازمة فتشمل ناسختها  
بخلاف العكس (و) الوكيل (بالبيع اذا ضمن الثمن للباقي عن المشتري لم يجز)  
لانه يصير عاملا لنفسه كالم (ولو ادعى يحكم الضمان ببيع) بطلانه (وبدونه) أي  
بدون حكم الضمان (لا) أي لا يرجع لكونه نورا (مصدق التوكيل بقض لغيره  
أمر يدفع دينه الى الوكيل) يعني اذا ادعى رجل انه وكيل فلان الغائب بقض دينه  
فسدقه الفريم أمر يدفعه اليه لانه اقراره على نفسه لان ما دفعه مخلص حقه  
اذا الدين يقتضي بأتمها حتى لو ادعى انه اوفى الدين الى الدائن لا يصدق اداؤه  
الدفع الى الوكيل باقراره ولم يثبت الا بغيره رد دعواه (فان) حضر الغائب  
ومدحه تم الامور (كذلك الغائب يدفع) أي المصدق (اليه) أي الغائب (ثانيا)  
اذ لم يثبت الاستثناء لانكاره الوكالة والقول فيه قوله مع مجبته ففسد الاداء  
(ورجع به على الوكيل ان بقي في يده) لان غرضه من الدفع براءة ذمته فلم يحصل  
فله ان يقض بقضه (وان ضاع) أي لا يرجع لانه يتصدق به اعترف انه يحق  
بالقبض وهو مظلوم في هذا الاخذ والاطلوم لا يظلم غيره (الا اذا ضمنه) أي شرط على  
مدهي الوكالة الضمان (عند الدفع) أي دفع ما ادعاه (اولم يصدق) أي في  
دعواه التوكيل (ودفع) اليه (على رجاها لاحازة) أي اجازة الغائب فاذا انقطع  
رجاؤه رجع عليه (أو) دفع اليه (مكذبا) في دعواه التوكيل (ولو) لم يكن  
مصدق التوكيل غرعا بل (مودعا لم يؤمر بالدفع) لانه اقراره بماله الغير بخلاف

ما يأخذ من الدين من المدين ثانيا لما قال الزبلي صورة هذا الضمان أن يقول الفريم لوكيل نعم أنت  
وكيله لكي لا آمن أن يبعد الوكيل ولا يخفى ثانيا ويصير ذلك دينا عليه لانه أخذ مني ظمنا فقلت أنت وكيل عنه بما أخذ مني  
ثانيا فمنه ذلك المأخوذ فيكون صحيحا على هذا الوجه لانه مضيق الى سبب الوجوب وهو كقوله ما مضيك فلان فعل أو  
ما ذابك عليه فعل لان ما أخذ ما اطالب ثانيا فصب وأما ما أخذ الوكيل فلا يجوز ان يضمنه لانه أمانة في يده ولا يجوز  
الكفة لهما (قوله أولم يصدق) أي في دعواه (أراد عدم التصديق السكوت لقوله بعده) ودفع مكذبا له لان عدم التصديق يشمل  
السكوت والتكذيب معا

(قوله وأمر به أى بالدفع لوقال تر كما  
ميراثك وصداقة) أحقر به عما لوقال  
أوصى له بها وصداقة حيث لا يؤمر بالتسليم  
إليه لأنه أقرانه وكسب صاحب المال  
بما قبض بعد موته ولا يصح كإي التبيين  
(قوله الوكالة المجردة لا تدخل تحت  
المسكن) حتى المجردة عن احضار خصم  
بأن يؤمر بها (قوله قال في المتأوى المصغر  
الحق) قال فيما بعده لوقال الموكل يقضي  
كل حق يثبت دفعة على الوكالة على  
الحق للموكل على المدعي عليه قال أبو  
حنيفة تقبل على الوكالة لا غير فإذا قضى  
بها يؤمر الموكل بإعادة البيعة على الحق  
للموكل على المدعي عليه وعندهما تقبل  
على الأمرين ويقضى بالوكالة أولاً  
بالمال وكذا الخلاف في دعوى الوصاية  
أو الورثة مع المال والله الموفق

(باب عزل الوكيل)

(قوله من طهر الآخر فيهما) أي صورتهما  
العزل القصدى كإظهارهما

الدين فانه يقضى عنه كإمر (كذا لو ادعى الشراء وصداقة) يبنى لو ادعى انه اشترى  
الوديعة من صاحبها وصداقة المودع لم يؤمر بدفعها اليه لأن إقراره على التعرّض  
مقبول (وأمر به أى بالدفع لوقال) أي المدعي (تركها) أي الوديعة (المودع  
ميراثا فسدقة) أي المودع لأن ملكه قد زال بعقوبة وانتفع به مال الورث في دفعه  
إليه (وكيل) بصيغة المجهول أي جيل رجل وكيل (يقضى مال وادعي الترخيم  
قبض فائنه دفع) أي الترخيم (إليه) أي إلى الوكيل يسقى يجب برع دفعه إليه لأن  
وكالته ثبت بقوله أخذ عرب المال حيث لم ينكر الوكالة وادعي الإلغاء وفي  
ضمن دعواه إقرار بالدين وبالوكالة وإذا كان إقرارا ثبتت الوكالة في زعمه ولم  
يثبت الإلغاء بمجرد دعواه فيؤمر بالدفع إليه (واستخلف) أي الترخيم (دائنه على  
عدم القبض) لأن قبضه واجب براءه فادفعه من إقامة البيعة له سلفه  
(لا لوكيل على عدم عمله قبض الموكل) إذا تعجزى النيابة في الميعن (وكه عيب)  
أي برد البيع بسبب عيب (فادعي البائع وضال المشتري لم يرد) أي الوكيل (عليه)  
أي على البائع (حتى يخلص) أي البائع (المشتري) بخلاف مسألة الدين لأن  
التدراك يمكن هناك باسترداد ما قبضه الوكيل إذا ظهر الخطأ عند تكوله ولا يمكن  
ذلك في العيب لأن القضاء بالقبض نافذ ظاهر وأباطنا عند أي حثيفة يصح القضاء  
ولا يستخلف المشتري بعده لأنه لا ينفذ إلا يجوز دفع القضاء وليس في مسألة الدين  
قضاء بل أمر بالتسليم فإذا ظهر الخطأ منه أمكن نزعه منه ودفعه إلى الترخيم بلا  
قبض القضاء (دفع رجل إلى آخر عشرة نفقة على أهله فاتفق عليهم عشرة  
أخرى فهي بها استحصانا) والقياس أن يكون من غير حاله لأنه خالف أمره فغير الشرعة  
على الموكل وجه الاستحصان أن الوكيل بالانفاق وكسب بالشراء لأن الاتفاق  
لا يكون بدون الشراء فيكون التوكيل به كإبلا بالشراء والوكيل بالشراء عاك  
العقد من مال نفسه ثم يرجع به على الأمر (الوكالة المجردة لا تدخل تحت المسكن)  
قال في المصغري الوكيل يقضى الدين إذا أحضر خصمها فاقتر بالوكيل فانكر  
الدين لا تثبت الوكالة حتى لو أراد الوكيل إقامة البيعة على الدين لا تقبل وإذا ادعى  
أن فلانا وكه طلب كل حقه بالوكالة وبقتضه وانخصومة فيه وجهه إليه على  
الوكالة والموكل غائب ولم يحضر الوكيل أحدًا للموكل قبله حق فإن القاضي لا يجمع  
من شهود حتى يحضر خصمًا جاحداً ذلك وأمر بما خشيته بمعهم وقرر الوكالة  
فإن أحضر بعد ذلك غريباً يدعي عليه حقًا للموكل لم ينجح إلى إعادة البيعة ولو كان  
يدعي أنه وكه طلب كل حقه قبل أن يثبت بغيره فحضره ذلك بينه ولوائت  
ذلك يحضر من ذلك الميعن ثم جاء بخصم آخر يدعي عليه حقًا عليهم البيعة على الوكالة  
مرتضى

(باب عزل الوكيل)

(بعضل بعضل الموكل) لأن الوكالة عقد فله أن يبطله (و) (بعضل نفسه) بأن يقول  
عزيت نفسي (بشرط علم الآخر فيهما) أي في صورتين يعني إذا عزل الموكل  
بشرط علم الوكيل به وأن عزل نفسه بشرط علم الموكل به حتى إذا لم يبلغه العزل فهو

(قوله ولو غير عدلين) يشمل الفاسقين وكذا قال الزبيدي وهو ما لم يصنف في مسائل شتى أحسن من هذا فهي وبشرط انزل خبير عدلين أو مستورين اه فأخرج القاسمي (قوله ولما لم يكن له كراو كبل هنا فائدة تركته) يقال ان له فائدة وهي ما يتوهم من أنه لو لم يذكر أنه ينزل بموته لتوهم انتقال ما كاره الى ورثته كما لو باع الوكيل قيات في قبض الثمن لورثته أو وصيه وقبل لمركه كما ذكره في جامع الفصولين على ٢٩٤ أنه لو لم يذكر كان عليه أيضا أن يقتصر على ذكر حنون الموكل والحكم

بمعرفة مرغادون الوكيل اذ هما كالوثل وعلى هذا يلحق في أن لا يذكر موت المكفل بالنفس فيما يأتي وقد ذكره (قوله وينزل أيضا بموت الموكل) قال في جامع الفصولين لموات الوكيل بالبيع والشراء أو غاب أو ارتد قبل تنقل الحرق الى موته وقبل لا (قوله وهو شهر عدلي يوسف) قال في المغررات وبه يبقى وفي التبيين والمختار انه قد مر لان مادونه حكم الباجل فكان قصيرا والله رفعا عدلي حكم الال فكان طوليا اه ومنه في القامع عن الواضحات الحسامية (قوله وذات انفزال الوكيل الخ) صورة تعاقب حتى الغير بالوكيل الوكالة بانصرمة من المطلوب بطلب المدهى فلا يملك عزله ما فيه من ابطال حتى الغير كما في شرح المجمع وهذا اذا علم الوكيل بالوكالة وان لم يعلم له عزله على كل حال كما في جامع الفصولين (قوله كما اذا شرط الوكالة في بيع الرهن) لعل صوابه في عقد الرهن (قوله وكذا الوكيل كل واحد من ردها يبيع فيهاه أحدهما فرد عليه بعين فكل واحد منهما ان يبيعه) هذا ظاهر حتى من لم يبيع وأما الذي يباعه فلان ان يقول أنه لا يملك يبيعه ثانيا لانه لو توكيل يبيعه الا ان يذكر ان غرض الموكل لم يحصل

على وكالته وتصرفه جائز حتى يعلم (يا باء) متعلق بالمعلم عدل واثنين ولو غير عدلين اهلم ان الوكالة تثبت بمجرد الواحد لو كان أو بعدا لا كان أو فاسقا رجلا كرا أو امرأه صبا كرا أو ابغا وكذا العزل عندهما وعند أبي حنيفة لا يثبت العزل الا بالعددا والعدالة (و) ينزل أيضا (بموت الموكل) هكذا في حق عبارة القديري ووقت في المكافاة والرقابة هكذا بموت أحدهما ولو لم يكن له كرا الوكيل هنا فائدة تركته (و) ينزل أيضا (بجنون أحدهما) من الوكيل والوكيل جنونا (مطابقا) لان قوله بقرأة الاشياء وهو شهر من أبي يوسف وحول كامل عند محمد وهو الصحيح (والحكم بمعرفة) أي حرق أحدهما (مدار الحرب مرعى) فان لم يوفى لا يثبت الاجمك المكتمه داسم به طاعت الوكالة بالاجماع وأما قوله في وقوفه عند أبي حنيفة وانما ينزل هذا الاشياء لان الوكالة معه غير لازمة فكان لبقائه حكم الابداء فيستمر لقيام الامر في كل ساعة ما بشرط لا ابتداء (ودا) أي انزال الوكيل في الصور المذكرة (اذ لم يتعلق به) أي بالتوكيل (حتى الغير) وأما انما في ذلك فلا ينزل كما اذا شرطت الوكالة في بيع الرهن كما مر أو جعل امرأته في يد هام جنم الزوج (و) ينزل أيضا (تصرفه بنفسه) أي تصرف الموكل (بموت يبيح الوكيل عن الامتنان به كما اذا وكله باعتاق عبده أو كتابته أو تزوج امرأه أو شراها أو طلاق أو بطل أو بضع عبده فاعتق أو كاتب أو تزوج أو اشترى أو طلق ثلاثا أو واحدة وصفت هبتها أو خالفها أو باع نفسه فانه لو فعل واحد منها بنفسه هجر الوكيل عن ذلك الفعل فتبطل الوكالة ضرورة حتى ان الموكل اذا طلقها واحدة والدة فاعققت الوكالة لا مكار تنفذ ما وكل به ولو تزوجها بنفسه وأنها لم يكن للوكيل أن تزوجها منه لزوال حاجته وبخلاف ما لو تزوجها الوكيل وأما ما حث بكونه أن يزوج الموكل لان الحاجة باقية (وتعود الوكالة اذا عاد اليه) أي الموكل (قديم ملكه) يعني اذا وكل ببيع عبده ثم باعه الموكل ثم رده عليه ببيع بنفسه كان للوكيل أن يبيعه وكذا الوكيل كل واحد من رجلين يبيعه فيهاه أحدهما فرد عليه بعين فكل واحد منهما ان يبيعه ثانيا كذا في الصغرى (أو بقرأة) أي أنزله ملكه كما اذا طلق امرأة واحدة وهي في العدة فنصرف الوكيل غير متعذر بان وقع الباقي (و) ينزل أيضا (بافتراق التبركين وان لم يعلم التبريك) هذا يحتمل أمرين أحدهما أن يكون الافتراق هلاك المالين

أو

بعد فليس (قوله أو بقرأة) أي أنزله ملكه كما اذا طلق امرأة واحدة وهي في العدة فنصرف

الوكيل غير متعذر بان وقع الباقي كذا في الفتاوى الصغرى والمراد بالباقي العاقلة الواحدة الباقية لاسمك ثم منها لان قوله كما اذا طلق امرأة واحدة وهي في العدة فباعها في العدة من طلقه سابقة ولان التوكيل بالتطبيق لا يقتضي إيقاع أكثر من واحدة والله تعالى أعلم

(قوله قال في الهداية والكافي وغيرهما هي ضم ذمة اليمين في المطالبة وقيل في الدين والآخر أصح أقول لأصح الأدلة فضلا عن كونه أصح لنسج الكفالة بالنفس عنه) قلت في صحة الأول غير مسلم لانه انما يقام به ادعاء من عدم ثبوته له إلى حالة بالنفس والشعور مستفاد منه لأن المطالبة مطلقه عن التقيد فتكون الألف واللام للعود الشريعي وهو يكون للكفالة بالنفس والمال والتسليم ولانه إذا كفل بالنفس ضم ذمته إلى ذمة المكفول في المطالبة من حيث هي فلم تكن خارجة عن التعريف اه ومن قيد المطالبة بالدين كتأرجح الجمع برده عليه ما قاله المصنف (قوله ثم ان تقسيمهم الكفالة إلى القسمين شعرا وبخاصا رها فيه الخ) فانه لا يتصلح لأن التقسيم إلى هذا وذاك إلا بالاصل فليس الثالث خارجا عنه بوجه قول الشارح والبي رجمهم انه تعالى وأوعاها في الأصل نوعان كفالة بالنفس وكفالة بالمال والكفالة بالمال نوعان كفالة بالدين فتعبر مطلقا إذا كانت صحيحة وكفالة بالاعيان وهي نوعان كفالة بأعيان مضمونة فتصح الكفالة بها وذلك كالغصوب والمهر وسدل الخلع والصالح من دم العمد ونحو ذلك وكفالة بأعيان هي أمانة فتعبر بأوجب التسليم كالودائع والمضاربات والشركة ونحو ذلك مما ليس بأوجب التسليم فلا تصح الكفالة بها أصلا وكفالة بأعيان هي أمانة وأوجب التسليم صك العارية والمستأجرة أو من مضونة بغيره كالبيع فان الكفالة بها لا تصح ونسجها تصح (تنبيه) لم يتعرض لذكر نسجها وهو مطابقة له إلى الحق لتوثيقه بتكثيره محل للمطالبة أو تيسيره وصوله إلى حقه

أو مل أحد مبادئ الشرافان الشركة تعطل به وتطال الوكالة التي في ضمنها عمل به أو لأجله عزل حكمي إذا لم تكن الوكالة مصرا بها بعد عقد الشركة وثانها ما أن أحد ماؤه وكلهم أو وكل من يتصرف في المال حاز فلو اقترعا انزل هذا الوكيل في حق غير الموكل من هذا المصرا بالاذن في التوكيل واتخاذ كركنا الوجهين إذ (وبقي الاتفاق على ظاهره لم يصح قولهم وأن لم يصح الشريك إذ لا يصح أن ينفرد أحدهما بفتح الشركة المستلزمة للوكالة بلا علم صاحبه (و) ينزل أيضا (بجزء موكله لو) كان الموكل (مكاتبًا ومهرولو) كان (مأذونا) لما مر أن قضاء الوكالة لا يعتبر بابتدائها لكونه لا غير لازمة فشرط في حالة القاء قيام الأمر في الاستدعاء وقد بطل بالغير فبطل الوكالة لم يعلم الوكيل أو لالان البطان حكمي كما مر (إذا وكل) يعني أن ما ذكر من انزال وكيل المكاتب بجزء موكل المأذون بجزءه إذا وكل ذلك الوكيل (في العقود والخصومات لأقضاء الدين أو اقتضاءه) لأن العبد مطالب بأخافا وإليه عطفه استغناء ما وجب له لأن وجوبه كانه بعقده فإذا بقي حقه بقي وكيله هل الوكالة كالوكالة ابتدأ بعد الجهره ما اعتقد العقد مباشرة (لا ينزل بمنزلة المولى وكيل عبدا ما لأذون) لانه من خاص والأذن في التصارة لا يكون إلا ما فاسكان العزل باطل إلا برى أن المولى لا عكس به من ذلك مع بقاء الأذن ذكره الزبلي (قال وكلت بكذا على أبي متى عزتلك فانت وكلي) مانه إذا عزله لم ينزل بل كان وكلا ولمذا يصح وكلا دورا وما إذا أراد أن يعزله بحيث يخرج عن الوكالة (يقول في عزله عزتلك ثم عزتلك) مانه إذا قال عزتلك كان معزولا نظر إلى ظاهر اللفظ ونسجوا جو الشريط حيث قال متى عزتلك فانت وكلي وإذا قال ثم عزتلك ينزل عن الوكالة الثانية بهذا اللفظ لأن متى شهدهم الأوقات لا عموم الأفعال (وقال كلما عزتلك فانت وكلي) لا يكون معزولا بل كلما عزل كان وكلا لأن كلما فسدهم الأفعال وإذا أراد أن يعزله (يقول) في عزله (رحمت عن الوكالة الملققة) فإذا رجع ضم أبي يتي لها أثر فيما يقول بعدها (وعزتلك عن) الوكالة (المقبضة) الحاصلة من لفظ كلما حيث ينزل

### (كتاب الفأالة)

(هي لفظة الضم مطلقا وشرا) ضم ذمة إلى ذمة في مطالبة النفس أو المال أو التسليم (قال في الهداية والكافي وغيرهما هي ضم ذمة إلى ذمة في المطالبة وقيل في الدين والأول أصح أقول لأصح الأدلة فضلا عن كونه أصح لنسج الكفالة بالنفس عنه مع أنهم قد عو بها بدالتعريض إلى الكفالة بالنفس والمال ثم ان تقسيمهم الكفالة إلى القسمين بدت به بخاصا رها فيه الخ) مع أنهم ذكر في أثناء المسائل ما يدل على وجود قسم ثالث وهو الكفالة بتسليم المال كإساقى رلهذا اختبرت تعريفا صحتها لاجمع الأقسام صريح (وكرهنا الإيجاب) أي إيجاب التكفل بقوله كفنت عن فلان له لأن بكذا (والقول) أي قبض الطالب وهو المكفول له (وشروطها) مطلقا (كون المنة قول به) نفسا كان أو مالا (مقدور التسليم) من التكفل حتى لا تصح الكفالة بالبدن ودوا القصاص كإساقى (وفي الدين كونه

(قوله حتى لا تخبر بالكفالة بعد الكفاية) يعني أن تكون النفقة كذلك لسقوطها بغير قضاءه وأمره هو الموت (قوله لا بأنا من ضمن معرفته) كذا أنا كقول المعرفة فلان هل قال المزمع أن بدله عليه كذا في الخاتمة وفي التبيين قال أبو يوسف بصير من ضمن معرفته أي قوله أنا من ضمن معرفته اه وقال فاضلان عن أبي يوسف أن هذا على معاملات التماس وهو ردهم (قوله وإن لم يصير بحسبه الحساكم) كذا ذكره الزبلي ثم قال بعده قال الفقيه القاري أنه يعني أن يحصل كماله في الجلبس بالدين فإنه هناك قبل إقامته الحق بأقراره ٢٩٩ لا يدخل بحسبه وأمره يدفع ما عليه لأن الجلبس حرام لا إجماله فلم يظهر بأول الوجه وإن ثبت بالدين بحسبه كما

وجب لظهوره عليه بالانكار فكذا هنا يعني أن يحصل على هذا التفصيل وذكر في النهاية معز إلى الإيضاح هذا إذا لم يظهر مجزأ ما لا يظهر مجزؤه فلا معنى لحسبه لأنه لا يصلح منه وبين الكفيل فيلزمه وطالبه ولا يحوّل بينه وبين أشائه بحسبه كما قاله الذين إقامته بالقرار أو بالدين اه (قوله وإن غاب ولم مكانه الخ) قال في شرح الجمع عن الذخيرة إذا رقت الكفيل ولحق بدار الحضر يؤمر الكفيل بأحضاره إن لم يعوه ولا تسقط كفايته لأنه انما اعتبر متنا- كما في حق قسمة ماله وأما في حق نفسه فهو هي اه وكذا في التبيين اه وفيه نوع اشكال لأنه إذا اعتبر متنا في قسمة ماله بالحق لمطابقه والدين مقدم على الميراث والصك قبل انما يطالب بأحضاره ليمتكن المكفول له من أخذ حقه وهو ولو كان مؤثلا حل جرت المكفول مكانة مقدمه على الورقة فليتامل (قوله وإن خلت الخ) أي بولائه الطالب أم لا لو أقام بينة أن المطلوب في موضع كذا فإجاب الكفيل يؤمر بالذهاب إليه وأحضاره كما في التبيين (قوله كفل بالنفس إلى شهر يطالب بها بعده) أقول واختلف في كونه كفلا قبله وفي عدم المطالبة بعده لما قال فاضلان كفل بنفس وجعل إلى ثلاثة أيام ذكر في الأصل أنه بصير كفلا بعد أيام الثلاثة وجعله بمنزلة ما لو قال رأته أنت طالق إلى ثلاثة أيام فإن الطلاق يقع بعد ثلاثة أيام وعن أبي يوسف أنه بصير كفلا في الحال قال وقد ذكرنا أيام الثلاثة لتأخير المطالبة إليها تأخير الكفالة ألا ترى أنه لو سلم إليه قبلها يصير على القبول كما إذا جعل الدين قبل حلوله وما ذكر في الأصل رأيه أن يصير كفلا مطالبا بعد أيام الثلاثة وغيره من المتنازع

صحيحا) حتى لا تخبر بالكفالة بعد الكفاية كما سأتى (وحكمه الزوم المطالبة على الكفيل) بما هو على الأصل نفسا كان أو مالا وأهل أهل التبرع) بأن يكون حرا مكفلا فلا تصح من العبد والصبي والمجنون لكن العبد يطالب بعدا لتعلق كذا في الخلاصة (فالمعنى مكفول له) إذا قلنا بالكفالة ترجع إليه (والمعنى عليه مكفول عنه) ويسمى الأصل أيضا (والنفس) في الكفالة بالنفس (والمال) في الكفالة بالمال (مكفول به) فالمكفول عنه والمكفول به في الكفالة بالنفس واحد (ومن لزم عليه المطالبة كفل فالكفالة بما بالنفس وإن تسددتا) أي الكفالة بالنفس والنفس أيضا الأول أن ما ذهبه كفل ثم كفيل والثاني أن تسددت النفوس المكفول لهما فانه جائز كما تجوز بالدين الكثيرة (أو بالمال وما يتعلق به) وهو التسليم (أما الأولى) أي الكفالة بالنفس (تصحب بكفل بنفسه وبما يعبر عنها) أي عن النفس كالرأس والوجه والرقبة والعنق والجسد والبدن ككفلت برأسه ووجهه إلى آخره (ويجوز شائع) ككفلت بنفسه أو نسله أو ربه (و) تصحب أيضا (بضمته ويصل) فإن على كذا لزم قضاء ما تلزمه نسله (والى) فإنه يستعمل في معنى على (وأنا) زعيم) فإن الزعماء هي الكفالة (أو قبيل) هو بمعنى الزعيم (لأننا من ضمن معرفته) لأن موجب الكفالة التزام التسليم وهو ضمن المعرفة لا التسليم (واختلف في أنا من ضمن معرفته على تعريفه) كذا في الخلاصة (فإن حين وقت التسليم أحضره فله إذا طلب) رخصة لما التزمه (كذا) أي أحضره أيضا (إذا أطلق) بأن قال أنا كفلت بنفسه إذا طلبت أسلمه إليك وإن طلبته وبهذا (أو مع) بأن قال أنا كفلت به كمال طلبته أو متى ما طلبته أسلمه إليك (وإن لم يصير بحسبه الحساكم) لا تمتنعه عن إيفاء حق لازم عليه لكن لا يجبه أول ما يدعي له لم يعلم لماذا دعي (وإن غاب) أي المكفول عنه (وعدم مكانة أمه له) أي الحاكم الكفيل (مدة دماه وأباه فإن مضت ولم يصير بحسبه وإن لم يعلم أي مكانه) (لم يطالب) أي الكفيل (به) أي بالمكفول به لانه عا- ح- وقصد صدقة الطالب فصار كالمدين إذا ثبت أعساره وأب- اختلفا فقال الكفيل لا أعرف مكانه وقال الطالب تعرفه بنظر فان كان له حجة معروفة يخرج إلى موضع معلوم لاجتماعه في كل وقت فاقول قول الطالب ويؤمر الكفيل بالذهاب إلى ذلك الموضع لأن الظاهر يشهد له الطالب والا فالقول قول الكفيل لانه متمسك بالأصل وهو الجاهل ومكر زوم المطالبة (وإن شرط تسليمه في مجلس القاضي سلمه فيه ولم يحضر غيره وبه يعني) في زمان تامله أن التماس في إقامة الحق ذكره الزبلي وغيره (كفل بالنفس إلى شهر يطالب بها بعده) يعني

لو وقال الفقيه أبو جعفر بصير كفا في الحال قال وقد ذكرنا أيام الثلاثة لتأخير المطالبة إليها تأخير الكفالة ألا ترى أنه لو سلم إليه قبلها يصير على القبول كما إذا جعل الدين قبل حلوله وما ذكر في الأصل رأيه أن يصير كفلا مطالبا بعد أيام الثلاثة وغيره من المتنازع

أخذوا ظاهر الكتاب وقالوا لا يصير كسلفا في الحال فاذله من الأيام ٢٩٧ قبل تسليم النفس صير كسلا أم لا وقال شمس الأئمة

المحلواني قول أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه يطلب الكفيل قبل تسليم النفس في الأيام الثلاثة ولا يطلب بعده أنه يعرف الناس وعن أبي يوسف في رواية أخرى إذا قال أنا كفيل بنفس فلان عشرة أيام وأولاً ثمانية أيام بصير كنهه لا في الحال وإذا مضت الأيام الثلاثة لا يبقى كفيلاً ولو قال أنا كفيل بنفس فلان إلى عشرة أيام بصير كنهه لا في الأصل قال شمس الأئمة المحلواني قال القاضي الإمام الأستاذ أبو علي النسفي كان الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى رحمه هذه الرواية ثم قال فاضحان وذكر في الأصل أنه لو قال كلفت بنفس فلان شهراً يكون كسلاً أم لا قال أنا كفيلاً أنت طابقي شهراً يكون مطلقاً أم لا وهذا يحتاج لمناقشة في الخلاصة عن أبي يوسف في غير رواية الأصول إذا قال الكفيل للطالب كلفت لك بنفس فلان شهراً فإنه تنوعه المطالبة إليه من قبل إلى أن مضى شهر فإذا مضى شهر سقطت المطالبة أم لا قال كلفت لك بنفس فلان إلى شهر فإنه لا يطلبه تسليم النفس في هذا الشهر ويطلبه بعد معنى الشهر قال شمس الأئمة المحلواني هذا يدل على خلاف ما يظنه العوام إلى أنهما قاله المصنف وجه تعلم وجه اقتصار المصنف على ما جعله متناً وأشار بحذف ذكر المبدأ واقتصاره على القاية إلى ما قال فاضحان ولو قال أنا كفيل بنفس فلان من اليوم إلى عشرة أيام بصير كنهه لا في الحال وإذا مضت العشرة لا يبقى كسلاً في قولهم لأنه وقت الكفالة بشراً أيام والكفالة هي ما قبل التوقيت اه

قوله عن مذوقم رتبة سال معناه أنا

قلت لك فلا تالي سنة

لو قال كلفت لك بنفس فلان إلى شهر فإنه لا يطلبه تسليم النفس في هذا الشهر ويطلبه بعده معنى الشهر قال شمس الأئمة المحلواني هذا يدل على خلاف ما يظنه العوام فأنهم يقولون إذا قال الرجل يا فلان اسلم لآخر من فلان بزيادة رقم رتبة سال أنه يطلبه تسليم النفس في السنة قبل معنى الأجل ولا يطلبه تسليمها بعد معنى الأجل قال وليس الأمر كما يظنون بل الجواب على العكس الآن يزيد وفي الكفالة يقولوا هركاه كه بجواهي بنوسبارمش غشتد بطالبه في السنة وبعد ما كذا في الخلاصة وفيه أيضاً والحقيقة في سقوط المطالبة أن يزيد الكفيل في كفايته فيقول أنا كفيل بنفس فلان إلى كذا من الأجل ثم لا كفاية لك به قبل تسديك وأما يرى فإذا قال ذلك فإنه لا يطلب في الحال ولا بعد معنى الأجل (برئ بجملة) أي بجملة الكفيل لحصول الجزاء الكلي عن تسليم المطلوب من الكفيل بعد موته ويرتبه لم يكفوا له بشئ وإنما يحفظونه فيما لا يقع عليه ولا تنفي الكفالة باعتبار تركه لا امتناع استيفاء النفس من المال بخلاف الكفالة بالمال (و) برئ الكفيل بالنفس أيضاً (عوتها) أي النفس المطلوبة لا امتناع التسليم (ولو) كان النفس المكفول بها (عبد الكفيل) وأما قال هذا دفعاً لتهمة أن العبد مال فإذا تمرد قبله (بجملة) قيمته فإن هذا إذا كان على العبد مال يطلب وكفل بنفسه رجل وأما إذا كان الطالب رقيقاً العبد فما في أنه إذا مات وأثبت لنفسه وهو ضمن الكفيل قبل موته (لا) أي لا يرئ الكفيل (بموت الطالب) بل وراثته أو وصيه يطلب الكفيل (و) برئ الكفيل أيضاً (تسليم الكفيل أو ما مورده) وكسلاً كان أو رسولاً (المطلوب أو تسليم ذلك) أي المطلوب (نفسه إلى الطالب) متعلق بقوله وتسليم (حيث يمكن مخاطبته) متعلق به أيضاً معنى إذا سلم الكفيل من كفل به إلى الطالب في موضع يمكن مخاطبته برئ وإن لم يقل إذا سلمته إليك فأنابريء حتى لو سلمه في بركة أو سود أو ضمن حبسه فيه غير الطالب لم يرئاً فاقطاعته السلك (من) طرف (الكفيل) في صورة تسليم المأمور (أو سلمت نفسي عنه) أي عن الكفيل في صورة تسليم المأمور نفسه قال فاضحان المكفول بالنفس إذا سلم نفسه إلى المكفول له وقال سلمت نفسي إليك عن الكفيل برئ الكفيل وإن لم يقل عن الكفيل لا يرئ الكفيل وكذا الأمر الكفيل ورجل أن يسلم نفس المكفول به إلى الطالب إن قال المأمور الطالب سلمت إليك نفسه عن الكفيل برئ الكفيل (وفي تسليم الأجنبي شرط منه) أي مع ما ذكر من قوله عن الكفيل (قبول الطالب) قال فاضحان لو أن رجلاً أجنبياً ليس بمأمور سلم المكفول به إلى الطالب وقال سلمت عن الكفيل إن قبل الطالب برئ الكفيل وإن سلمت الطالب ولم يقل قبل لا يرئ الكفيل (كفل نفسه على أنه إن لم يسلمه غدا فهو ضمن لما عليه) من المال (ولم يسلمه غدا) هت الكفالتان (أي بالنفس والمال مع رجل له على غيره مائة درهم فكفل آخر بنفسه على الوجه المذكور هت الكفالتان وإن لم يوف به غدا فطسه الماقة لأنه عاق الكفالة بالمال لعدم الموافقة وهذا التعليق يجب لتعامل الناس ما هو وإن كان القياس بأباه وبالتمام بل ترك القياس في البيع كالواشترى فعلا على أر محذوه



(قوله أو مات الطالب فكذا) لا يخفى أن الآثار ترجحة إلى التضمين ولا يبعد استاده إلى وارث الطالب وإذا عدل عنه إلى قوله أي طلب وارثه ولا يساعد منبيع منه (قوله ههنا) أي الكفالة لتأخر عندهما أي الإمام وأبي يوسف وقد قول أبي يوسف آخره وقال محمد لم يبعها إذ لم تضع الدعوى أي دعوى الطالب فلم يباحذ النفس أي إلى مجلس القاضي وما ذكره المصنف من توجيه قول محمد هو ما وجهه بالكرخي وقال الزبائي هذا الوجه يجب أن تضع الكفالة إذا بين المال عدداً الدعوى والوجه الثاني ما قاله أبو منصور الماتريدي رحمه الله تعالى وهو أن الكفيل ٢٩٨ عاقب ما لا مطلقاً فظهر حيث لم يقل التي لك عليه فكأن كانت هذه

رسوة التزامها الكفيل له عند الموافقة فهذا يجب أن لا تضع وإن بينا المدعى لأن عدم التهمة إليه هو الذي أوجب البطالان اهـ (قوله وعندهما يجب) ليس المراد جبره بالمجلس ونحوه من القوة بل أمره بالالمزمة بدور معه حيث دار وإن أراد دخول داره امتدته فإن أذن له دخل معه وإن لم يأذن له منعه من الدخول وأجلسه في باب الدار كيلا يئيب بالخروج من موضع آخر كما في التبيين (قوله ولو أهلك جاز) أي بالإجماع (قوله ولا حبس فيه) ما قال الزبائي وعن أبي يوسف ومحمد أنه لا يحبس بهذه الشهادة لحصول الاستحقاق بالكفالة (قوله أي يضمن المشتري إذا استحق المبيع) المشتري فاعل يضمن ومفعوله مذكوف تقديره الكفيل ولكن الكفيل كفالة الدرك إذا استحق المبيع لم يؤاخذ حتى يقضى به على البائع وقال أبو يوسف في المتني الكفيل بالدرك يؤاخذ ما يشتري بالنن إذا قضى عليه بالاستحقاق وإن كان البائع غائباً كذا في شرح المجمع (قوله وما في هذه الصور شرطية) معناه ما يابعت فلا تافكون في معنى التعليق أقول لكن ليست ما كمل أن في عدم العموم ما قال في البسوط وكلمة ما في ما يابعت فلا تافكة لأن حرف ماوجب العموم فإذا لم يؤقت ذلك على جميع العمر وما يابعت مرة بعد مرة وذلك كله على الكفيل ما لم يخرج (إن نفسه عن الكفالة لوجود الحرف الموجب للعموم في كلامه ويستوى في ذلك أن يبعه بالتقديس وغيره بخلاف ما لو قال إذا أدمت أو أن اذلازمة الأولى وكلها بمنزلة ما اهـ ملخصاً وبشرط قبول الطالب في الحال لما قال في القنية ما مضى فلان فأنما ضمن بشرط القبول في الحال اهـ

البائع مع أن ما به أضيق من الكفالة فلا تترك هنا وبها أوسع لأنهما من التبرعات أولى وإذا لم يوافق به حتى لزمه المال لا يبرأ من الكفالة بالنفس إذ لا تنافي بين الكفالتين (فإن مات المطلوب ضمن الكفيل المال) يحكم الكفالة (أو مات) (الكفيل فوارثه) أي ضمن وارثه (أو مات) (الطالب فكذا) أي طلب وارثه (ادعى) على وحل ما تعد بنا لم يبعها) بأنها جسد أو رتبة أو شرفية أو افرغية تضع الدعوى (فكفل بنفسه آخره) أي أنه لم يسلمه فقد افضله للمائة ههنا أي الكفالتان عندهما وقال محمد لم يبعها إذ لم تضع الدعوى بل يابن فلم يجب احتضار النفس لعدم صحة الكفالة فيها فلم تضع الكفالة بالمال لا بشأنها لهما ولهما أن المال ذكر مرة فأنصرف إلى ما عليه فتضع الدعوى على اعتبار البيان فإذا بين التقي بأصل الدعوى فظهر صحة الكفالة الأولى فتقرب علم الثانية (واقول له) أي الكفيل (في البيان) إذا اختلصا في وجوده وعدمه لأنه يدعي الصحة (لا جبر على إعطائه كفيل في حدوده) مطلقاً عنده ومعهما محض في حد القصد لأن فيه حتى الصدق في القدر ولا نه خالص حتى العهد بخلاف الحدود المتعلقة به تعالى وله أن يئب الكل على الدرك فلا يجب فيها الاستشاق بخلاف سائر الحقوق لأنها لا تسدري بالشهادات فليكن بها الاستشاق (ولو أهلك جاز) لا مكان ترتب وجبه عليه وهو ما طالعه بالنفس (ولا حبس فيها) أي في حدوده (حتى يشهد مستوران أو عدل) لأن المجلس ههنا التهمة وهي ثبت بأحد شرطى الشهادة أما الهدد والعدالة بخلاف المجلس في الأموال لأنه غافه عقوبة فيها فلا ثبت الإجماع كاملة (وأما الثانية) أي الكفالة بالمال (فتضع رؤسها) الكفيل ما إذا جمع دينا) الدين الصحيح دين لا يسهط إلا بالاداء والابراء احترازه عن بدل الكتابة وسياق (بقلت عنه وألف) بما لك عليه وبما يدرك في هذا المبيع) وهذا يسمى ضمان الدرك وهو ضمان الاستحقاق أي يضمن المشتري إذا استحق المبيع (وبما يابعت فلا تافكون) أي يابعت منه غافاً ضماناً لئلا اشتريته منه غافاً ضماناً للمبيع لأن الكفالة بالمبيع لا تجوز كإساقى وقد مر تخلفه في كتاب الزهن (أو ما ذاب) أي وجب (لك عليه) وما في هذه الصورة شرطية معناه ما يابعت فلا تافكون في معنى التعليق (أو عقلت) عطف على معدينا (بشرط) يعني صريح الشرط والاف في الامثلة السابقة معنى الشرط (ملا ثم) أي مناسب للكفالة بأن يكون شرطاً لوجوب الحق (فإن استحق المبيع أو) لا مكان الاستيفاء ونحو

لأن حرف ماوجب العموم فإذا لم يؤقت ذلك على جميع العمر وما يابعت مرة بعد مرة وذلك كله على الكفيل ما لم يخرج (إن نفسه عن الكفالة لوجود الحرف الموجب للعموم في كلامه ويستوى في ذلك أن يبعه بالتقديس وغيره بخلاف ما لو قال إذا أدمت أو أن اذلازمة الأولى وكلها بمنزلة ما اهـ ملخصاً وبشرط قبول الطالب في الحال لما قال في القنية ما مضى فلان فأنما ضمن بشرط القبول في الحال اهـ

(قوله هل في الله ما لا يخفى) ما قاله ليس عبارة فانها لو يجوز تطبيق الكفاية بالشروط مثل ان يقول ما يثبت فلانا او ما اذا كان عليه  
 قضي وما عطفه فليس والاصل فيه قوله تعالى ولن جعليه جعل شيروا نأج و غير الاجماع على صحة ضمان الدولة ثم الاصل انه يصح  
 تعليقه بشرط ملام مثل ان يكون شرط الوجوب الحق كقوله اذا استحق المبيع او لا يمكن الاستغناء عن قوله اذا قدم زيد وهو  
 مكقول عنه او لتعذر الاستغناء عن قوله اذا تاب عن البلد وماذا كرم من الشروط في معنى ما ذكرناه فاما لا يصح التعليل بغير  
 الشرط كقوله اذا تمت الرحيل فماذا المطر كذا اذا جمل واحد منهما اطلاقا لانه تعص الكفاية ويجب المال حال الان الكفاية  
 صحيح تعليقها بالشرط لا بتل بالشرط القاسد كالتعلق والتمتع اه فقول المبداء فاما لا يصح التعليل بغير الشرط كقولنا اذا  
 هبت الريح او اذا لمطر مثله متعلقه مع غيره انفي صحة تعليل الكفاية بغير الشرط الراجح في المطر ويزعم منه اني حواجز الكفاية  
 وفصل مثله جعل هبوب الريح ويجوز المطر لا عن مسئلة التعليل بهما قوله وكذا اذا جمل واحد منهما اطلاقا لانه تعص  
 الكفاية ويجب المال حال اه يعني وكذا لا يصح التناجس او المراد كذا لا يقتضي الصحة والاعتنى وكذا لا يصح التعليل على ان  
 يكون المراد التناجس على طريقة الاستدما هو به يتدفع الاشياء المحاصل ٤٩٩ في معرفة فاعل لا يصح تقدير قوله وكذا اذا جمل

وليس قوله لانه تعص الكفاية التناجس الا  
 الى قوله وكذا اذا جمل واحد منهما  
 اطلاقا لان الشرط التبر الملام لا تعص  
 الكفاية أصلا ومع الاجل الغير الملام  
 تعص حاله وبطل الاجل لكن تعليل  
 صاحب المدة بقوله لان الكفاية اما  
 صحيح تعليقها بالشرط لا بتل بالشرط  
 القاسد يقتضي ان في التعليل بغير  
 الملام تعص الكفاية حاله وانما بطل الشرط  
 والمصرح به في المبسوط وغيره ان الكفاية  
 باطله تقتضيه بطل لفظ تعليقها على  
 معنى جامعها لمصاحف ان في كل منها  
 عدم نبوت الحكم في الحال (قوله) وتسه  
 صاحب الكافي) ليس كافيل لان عبارة  
 وان لم يكن اي الشرط ملاما كقوله ان

(ان تقدم زيد ووجه قول ههنا) ان تعذرا لا يتنافى مع (ان غاب زيد) المكقول  
 ههنا (من انصر) فان كلامهما صاحب الكفاية كالشرط المفهوم من الامثلة  
 المذكورة وانما السبب لوجوب المال فتناصب ضم الزمة الى الزمة (لا) اي  
 لا تعص الكفاية ان علق (بحر) اي بشرط غير ملام نحو (ان هبت الريح او اذا  
 المطر) قال في المدة لا يصح التعليل بغير الشرط كقوله ان هبت الريح او اذا لمطر  
 الا انه تعص الكفاية ويجب المال حال الان الكفاية له لم يصح تعليقها بالشرط  
 لا بتل بالشرط القاسد كالتعلق والتمتع وتسه صاحب الكافي وقال الزبلي  
 هذا هو فان الحكم فيه ان التعليل لا يصح ولا يزمه المال لان الشرط غير ملام  
 فصار كالتعلق به دخول الدار ونحوه مما ليس بلام ثم ذكر ما ضاع عن غيره اقول  
 قوله وهو خطأ لان المدة كور في المدة والاشرف وشبهه ان الكفاية مما لا يتل  
 بالشرط القاسد كالظواهر ان غير واثبت يؤيد ان المصدر التمسد بنقل مثله  
 هي ان العبد اذا دون اذ الخلفه دين وثاقه صاحب المال ان يتيقن المولى يقول رجل  
 لصاحب المال ان اقمه المولى فانما نحن ان نملكه ههنا تعص الكفاية ثم يقول هذه  
 المسئلة دليل على ان تعليل الكفاية بشرط غير متعارف جائز (ولا) تعص ايضا

هبت الريح او اذا لمطر او ان دخل زيد الدار لا تعص وكذا اذا نقل به الى مجي المطر وهو شرط الراجح بطل الاجل وصحت الكفاية  
 لانها بالامان الا حال المعرفه من التعارض وكما في تنافي نسبة ما ذكر الى الكافي وقد قال صاحب في المكنز  
 من الكافي اعني الوافي ولا يصح بضوان هبت الريح فان حصل احدا تعص الكفاية ويجب المال حاله والكلام على عبارة  
 الكافي كما ذكرناه في كلام المدة (قوله) وقال الزبلي) هذا هو متنا هذه الصحة تختلف نفعه من الكفر بهما بشرط حال الزبلي  
 بقوله قال لا تعص بضوان هبت الريح في تعص الكفاية ويجب المال حاله ولا يهوي عبارة المكنز كما لا يهوي المدة والكلام  
 فلا يرد ما قاله الزبلي في معنى نفي الكثر (قوله) اقول قوله وهو خطأ لان المدة كور في العداة والاشرف وشبهه ان الكفاية مما  
 لا يتل بالشرط القاسد (قوله) يزم منه ان يكون ما قاله المصنف قبل هذا متنا لا تعص بضوان هبت الريح او اذا لمطر خطأ لانه  
 هبت الريح والاشرف وليس خطأ بل عين الصواب وهذا ليس وحدها للخطأ لان الزبلي يقول ايضا ان الكفاية مما لا يتل بالشرط  
 القاسد وقد ذكره في شرحه في آخره وفيه انت ايضا وليس الكلام هنا اذا كمل بشرط ما يشرط كان بل في شرط التعليل  
 الحق ولا هو وسيلة الممكن بل في شرطه ان ما قاله ليس عبارة المدة والكلام كما ذكرناه وليس يقتضي التام فكان  
 على المصنف اي صاحب الدرر جاعلة تعالى ان يذكر عبارة الكثرين على نحو ما ذكرناه (قوله) قالنا هراذ في هراذ من ليس  
 ظاهرا ولا اختلاف رواية في ذلك (قوله) يؤيد ان المصدر التمسد (الخ) غير مسلم بل ما ذكرناه المصدر التمسد هراذ في هراذ من ليس  
 قال ان غاب عن المصنف جميع تقدير الاستغناء التمسد عن المصنف (قوله) ثم تقول هذه المسئلة دليل على ان تعليل الكفاية بشرط  
 غير متعارف جائز) غير ظاهر لادليل بما ظهر لك انها بشرط متعارف وقد سئلنا الكلام على هذا المجل في رسالة معناه فيسط  
 لقلة وثباته بذلك موافقة العلامة المرجح جوي زاده مكتوبه بآيات به بعض الصعق فله المدة والمدة (قوله) ولا تعص ايضا

بجهالة المكفول عنه (فهذا ذكر  
آخر الباب بخلاف لهذا وهو لو قال  
اسلك هذا الطريق فان اخفوا مالك  
فانا ضمن فاحتماله ضمن ونص مع  
جهالة المكفول عنه اذا كانت الجهالة  
بصورة مثل ان يقول كتلت كذا بكذا  
على أحد هذين والتعيين الى المكفول له  
لانه صاحب الحق كافي بالتبيين وقال في  
جميع الفصول مائت لك على هؤلاء  
او على أحد هؤلاء نص (قوله ولا يحمل  
دابة مسنة) قيد بالحل لان المسكفالة  
بتسليم الدابة المينة صحيح كافي للتبيين  
(قوله ولا يسدل السكابة) كذا مال  
الساعة عند أبي حنيفة خلافا لما كافي  
شرح الجمع وينبغي أن تكون النفقة  
كذلك كما قدمناه من الاشياء والنظائر

(بجهالة المكفول عنه) بجهالة المكفول (له) الاول (فهو ذاب لك على الناس  
او أحد منهم فعلى (و) الثاني (فهو ذاب لك على الناس او أحد منهم عليك فعلى) كذا  
في العمادة (و) لا (نفس حدد وقصاص) لما مر أن شرطها كون المكفول به  
مقدور التقليم من التكفل وهذا ان ليس كذلك وانما قال بنفس حدد وقصاص  
احد فرأى ان السكابة تنس من عليه الحد والقصاص فانها يجوز كإسار (و) لا  
(يحمل دابة معينة مستأجرة ولا دابة معينة مستأجرة) بالهرعن التسليم لانه  
استحق عليه الجدل على دابة معينة والتكفل لو اعطى دابة من عنده لا يستحق  
الا جوده لانه أتى بنفسه المقود عليه لا يرى أن المؤجر لو حمله على دابة أخرى لا يستحق  
الا جودا عاجزا ضرورة كذا البعد القديمة بخلاف ما اذا كانت الدابة غير معينة  
لان الواجب على المؤجر الحمل مطلقا والتكفل بقدر طوله بأن يحمله على دابة نفسه  
(و) لا (ياثني للوكل ورب المال) أي اذا باع رجل لرجل ثوبا بآره ثم ضمن  
الضمن عن المشتري للأرباب المضارب مال المضاربة ثم ضمن الثمن لرب  
المال لا يصح لان حق القبض للوكيل والمضارب ولهذا لا يبطل بعت الموكل حتى  
لومات كان له أن قبض الثمن وكذا لو نواه الموكل عن قبض الثمن حال حياته  
لا يعمل بنيه فلو وقع الضمان مازنا لنفسه وأنه لا يجوز (ولشريك اذا بيع  
عبد صفقة) يعني باع رجلا عبد الرجل صفقة واحدة وضمن أحدهما لصاحبه  
حصته من الثمن فعلى الضمان لان الصفقة اذا تمت فالثمن يجب لهما مشتركا  
بينهما فلو وقع ضمان أحدهما لصاحبه بنصيبه شأله اضرار ضمانا لنفسه وهو باطل  
ولو وقع في نصيب صاحبه خاصة يؤدي الى قهقهة الدين قبل القبض وهو باطل لان  
النسبة تقتضي أن يكون حق كل منهما مفرزا في حيز على حد فهو ولا يتصور في  
الدين وان باعا العبد صفقةتين باع باع كل واحد منهما نصفه فقد على حدة فضمن  
أحدهما لصاحبه حصته من الثمن مع لان الصفقة اذا تمت فثمنها يجب لكل  
منهما بمقداره يكون له خاصة (و) لا (بالهدة) لانها اسم مشترك يقع على الصلح  
القديم والعقد وحقوق العتد والدرك وخيار الشرط فتندرا العمل بها قبل البيان  
ولذلك طل الضمان (و) لا (بالخلاص) عند أبي حنيفة لان معناه عنده تخلص  
المبيع عن المصطفى وتسليمه الى المشتري وهو غير مقدوره ومع عندهما لان  
معناه عندهما ضمان الثمن ان يحجز عن تسليم العين بورد الاستحقاق فيكون  
كالهرك (و) لا (يسدل السكابة) لانه في معرض الزوال بالهرعن فلا يكون ديا صيحيا  
(و) لا (عن ميت مقلس) يعني اذا مات من عليه دين ولم يترك شأفا فتكفل عنه  
لفرضه رجل لم نصع عند أبي حنيفة لانه كفل بدين ساقط عن ذمة الأصل لان  
الدين عار عن اشتغال الذمة بدين يجب اذا تركته في الحكم مال لانه يؤل اليه  
في المال وقد يحجز بنفسه ويحلفه فوات عاقبة الاستغناء فستقط ضروره (ولا) بلا  
(قبول الطالب في المجلس) أي مجلس عقد الكفالة (الا) في مسئلة واحدة هي  
(ان يكفل وارث المريض عنه نفقة الغرماء) بان يقول المريض لورثته أو بعضهم  
تكفلوا عني بما على من الدين لغرمائي فغنيتوا به مع غيبتهم فانه حائر استحسانا  
وان كان القياس ان لا يجوز لان الطالب غائب ولا يتم الضمان الا بقوله وجه

(قوله وضعت عند أبي يوسف وبه عني)  
قال في البرهان وبعض المشايخ أفنى  
بقول أبي يوسف وقبالتناس اه (قوله)  
وقبل ان رجب أي تسليمها الخ كذا  
تعبه الزبلي بعبارة قبل المشعرة  
بالتمريض وقد نقله في شرح المجمع عن  
الصفة بتغير تلك الصفة فقال وفي الصفة  
الكفالة بامانة غير واجبة التسليم  
كالوديعة ومال المضاربة والتمرك لا تصح  
اصلا والكفالة بامانة واجبة التسليم  
كالعارية حائزة وعلى الكفيل تسليمها  
فان ذلك لا يجب شي فان ضمن تسليمها  
من هوق يده جاز اه (قوله) ونصح  
بالخراج قبل المراد بالخراج الخراج  
الموظف وهو الذي يجب في الذمة بان  
يوظف الامام كل سنة على ما يراه الخراج  
المقتضية وهو ما يقسمه الامام من غلته  
الارض كالربح والثلث لانه غير واجب  
في الذمة (قوله) وله ايضا مطالبة احدهما  
ولو بعد مطالبة الاخر مستدرك بما هو  
اكثر فائدة عنه وهو قوله لطلب مطالبة  
الكفيل مع الاصل الخ

الاستحسان ان هذه وصية عنه لورثته بان يقضوا دينه ولمذا يصح وان لم يسم  
المرضى الدين وغرماءه لان الجاهالة لا تمنع صحة الوصية ولهذا قالوا لا تصح الا اذا ترك  
مالا (وبحت) أي الكفالة لا يقبل الطالب (عند أبي يوسف) مطلقا في رواية وفي  
رواية أخرى اذا بلغه الخبر وأما (وبه عني) كذا في تلخيص الجامع الكبير وفي  
الفتاوى البرزنية (وإجماعه) أي الكفيل (إذا قال بطريق الأخبار) بان يقول  
أنا كفيل بما تفلان على فلان (حاز) كذا في الخلاصة (و) لا (بالامانة) كالوديعة  
والمستعار والمحتاج ومال المضاربة والتمرك (و) لا (بالمبيع) قبل القبض  
(والمهر) بعد القبض لان من شرط صحة الكفالة ان يكون المكفول به مضمونا  
على الاصل بحيث لا يمكنه ان يخرج عنه الا دفعه أو دفع بدل له ليتحقق معنى الضم  
فيجب على الكفيل والا امانات ليست بمضمونة والمبيع قبل القبض ليس بمضمون  
بنفسه بل بالثمن كما مر وكذا الرهن ليس بمضمون بنفسه بل بسقط الدين اذا ملك  
فلا يمكن إيجاب الضمان على الكفيل في هذه الصور لعدم وجوبه على الاصل  
(وتقوم) أي الكفالة (بتسليمها) أي تسليم الامانات والمبيع والمهر فان  
كانت قائمة وجب تسليمها وان ملكتها لم يجب على الكفيل شيء كالكفيل  
بالنفس (وقيل ان رجب) أي تسليمها (على الاصل) كالعارية والاحارة (حازت)  
أي الكفالة (به) أي بتسليمها (والأى) وان لم يجب تسليمها عليه كالوديعة (فلا)  
أي لا يجوز المسكاة بتسليمها (وتصح) أي الكفالة (بالثمن) لانه دين صحيح  
مضمون على المشتري (والغصوب) والقة وض على سوم انشرا والمبيع) بها  
(قاسدا) فانها مضمونة حتى اذا ملكتها عنده يجب الضمان عليه فامكن إيجابه  
على الكفيل (و) تصح (بالخراج) لانه دين مطالب من جهة العباد فصار كسائر  
الديون بخلاف الزكاة في الاموال القضاة والقضاة لان الواجب فيها قبل هو  
عبادة المال عمله ولهذا لا تؤخذ من تركه بعد موته الا وصية (والنائب) قبل  
هي ما يكون بمعنى كاجرة الحارس وكري النهر المشترك والمال الموظف لتجهيز  
الجيش وفداء الاعرى وقيل هي مال ليس بحق كالجبايات التي فرما تنا باخذ اقله  
غير حرق فان اريد الاول جاز الكفالة فيها اتفاقا لانه واجب مضمون وان اريد  
الثاني ففيه اختلاف المشايخ (والقصة) هي النوائب الا ان القصة ما يكون وانما  
والنوائب ليست كذلك وانما وظفها الامام عند الحاجة اذا لم يكن في بيت المال  
شي وقيل هي ان تمنع احدا التبر بكن من القصة منه وبين صلاحه فيمنعه شخص  
لاما واجبة (والدرك) وقدر مرياته (والنصبة) وهي الجراصة والكفالة بها ان يقول  
كفلت بموجها وهو الارش (وقطع الاطراف اذا لم يكن موجه القصاص) بل  
الدين اذا الواجب حيث سد مال واجبا لاداه قال ادفعه الملك او اقضه لا يكون  
كفالة الا بالبدل كرماد بل على الالتزام (وعلى) قال في الخلاصة وفي فتاوى القسني  
لو قال لصاحب الدين الدين الذي لك على فلان يا ادفعه الملك او اقضه لا يكون  
كفالة ما لم يتكلم بما يدل على الالتزام بان يقول كفلت او ضمننت او عني أو اقول  
امال قال تعليق يكون كما انحوان قال ان لم يود فلان ما انا اودي تصح (لطالب

بقوله كفل بأمره رجح عليه بما أدى) أشاره إلى أنه لا يتربط في الرجوع ذكر الضمان ولا اشتراط الرجوع وقال في التبرع مطلوب بالفرق بين الأمر بالكفاة لقوما إذا قال أدعى زكا مالى أو اعطى حتى عشرة مائة كين لا يرجع مالم يقل على أى ضامن وحاصل الفرق أن الأمر في الكفاة تضمن طلب الفرق إذا ذكر نقطة حتى وفي قضاء الزكاة والكفاة لا يتطلب إتيان ولو ذكر نقطة حتى والحاصل أنه إذا رجح في الكفاة بالأمر إذا قال حتى أو على وإن لم يقل ذلك فإن كان خطا طرعا واللا اه وقال قاضيان ذكر في الأصل إذا أمر صريحا في المصارعة أن يعطى رجلا ألف درهم فضاء عنه أو لم يقل قضاء عنه ففضل الأمر بأمره رجح الصريح على الأمر في قول أى حنفية رحمه الله فإن لم يكن صريحا لا يرجع إلا أن يقول ٢٠٠ على ولو أمره أمير شره أو دفع الفداء يرجع عليه استقصا وإن لم يقل على

مطالبة الأصل مع الكفيل) لأن مفهوم الكفاة وهو ضمان ذمة إلى ذمة في المطالبة يقتضى قيام الذمة الأولى لا البراءة عنها (إلا إذا شرط البراءة فتكون) أى الكفاة حتمية (حالة) اعتبارا لقضى (كما أن الحوالة بشرط عدم البراءة) أى براءة المكيل (كقوله) أيضا) مطالبة أحدهما ولو بعد مطالبة الآخر) لأن مقتضاها الضم لا التلبيك بخلاف المالك إذا اختار أحد القاضين حيث تضمن التلبيك منه إذا قضى القاضى به فلا يمكن التلبيك من الثاني (كقولك عاتقك) أى قال كفلت بمالك عليه (فإن برهن) أى الطالب (على ألف لزمه) أى الألف للكفيل فإن التائب بالبرهان كالثابت بالبيان (والأى) وإن لم يبرهن (صدق الكفيل فيما يقره مع غيره) لأنه منكر للزيادة (لا الأصل) في الزائد عليه (في حق الكفيل) يعنى أن اعترف الأصل بالزائد على ما أقربه الكفيل لم يصدق على كفيه لأنه إقراره بالقبول ولا لأنه عليه بل يصدق في حق نفسه (كفل بأمره) يعنى تجوز الكفاة بأمه المكفول عنه وبلا أمره لإطلاق قوله صلى الله عليه وسلم الزعيم غارم فإذا كفل بأمره وأدى (رجح عليه) أى المكفول عنه (بما أدى إذا أدى ضامنه) لأنه قضى دينه بأمه فبرجح عليه وإذا أدى - لأنه رجح بضمنه لا بما أدى حتى لو كفل بالحياء وأدى الزوف وتجاوز له من الدوام على المكفول عنه رجح بالحياء ولو كفل بالزوف وأدى الحياء رجح عليه بالزوف لأن رجوع الكفيل بحكم الكفاة وانما يرجع بما يدخل تحت الكفاة بخلاف الأمور بإداه الدين فإنه يرجح بما أدى إذا لزم عليه شئ - حتى يملكه بالاداء بل كان مقرضا فبرجح بما أدى (ولا يطالبه) أى الكفيل المكفول عنه بما مال (قبيل الاداء) المكفول له لأنه لا يملك ما ذمة المكفول عنه وعليه هذه فبرجح (ودونه) أى بدون أمره (لم يرجع) بما أدى لأنه متبرع فيه (وإن وصلته) (أجاز) أى المكفول عنه (بعد التلم) لأن كل كفاة تنمى بغير موجبة للرد لا تنقلب موجبة أبدا كذا في العناية (فإن امتنع أو ألقا فلان على) فضمن (فأدى) لم يرجع عليه إلا

أن ترجح على بذلك وكذا لو قال أنفق من ماله على عملى أو فى بناه دى رجح بما أنفق وكذا لو قال اقض دينى برجح على كل حال اه (قوله بخلاف الأمور بإداه الدين) فإنه يرجح بما أدى أى من الزوف قبض يوفيه ما شاء ولو تجوز بها رب الدين عن الحياء وإن أدى أسود رجح على الدين اه وقال فى الخلاصة لو أعطاه بما أى بالحياء أتى كفلها دنائير أو شيئا من المكيل أو المؤزون له أن يرجح بمثل ما ضمن اه (قوله) وإن أجاز بعد التلم الخ) هذا إذا أجاز بعد المجلس أما إذا أجاز في المجلس فإنها تصر موجبة للرجوع كذا فى البصر عن السعدية (قوله قال ضمن ألقا فلان على الخ) فيه تأمل لأنه لا يظهر فيه مخالفة لحكم ما إذا أمره بالكفاة عنه لأن صيغة على كقوله حتى وأحدى الصيغتين كاف للرجوع وإذا تجرد الكلام عنهما مجعما لا يرجع الأمور إلا أن يكون خطيا لا أمر أو فى عياله أو صيرفأله فبرجح مطلقا نذكر فلا يظهر وجه الجمع بينهما فى الصيغتين لا اشتراط الرجوع ولعل لفظة على زائدة لتكوير بيانها لتكون كقوله بالأمور ما لا يكون والذي تلهى أن فى

هذا مضمون بادة لفظة على بمثل ذكره فى شرح الجمع بقوله ولو قال لغير خطي أى لمن لم يكن مخالطاً لا اخذوا ولا إذا هو فى عياله أقض فلا تألفا ولم يقل على فأدى الأمور ألقا بمكة له أى أو يوسف الأمور بالرجوع وقال لا يرجع قد يبر خطا إذا كان خطيا برجح اتفاقا لقيام قرينة على أن الدين لا يبرم وقصد بقوله أقض لأنه لو قال أدلا برجح اتفاقا قد يبره ولم يقل على أن لو قال على برجح اتفاقا وقد تألفا ولا يبره وفى عياله لأنه لو كان فى عياله أو الأمر فى عياله الأمور برجح اتفاقا من الحقائق له أن القضاء انما يبرك زيد بن واجب والظاهر أن الإنسان انما يبر بضمه من غيره فصار كأنه قال أقض حتى ولهما أن قوله ألقا يمتثل أن يكون دينه فأمره وإن يكون دينه فلا يبر لأن الإنسان إذا رأى غيره يعمل فى دينه بأمه بالقضاء لا يرجع ما أشك اه وقال المكي أن لرجوع عقيد بأميرين أحدهما أن يكون المطلوب ممن يبر منه الأمر فيخرج الصبي والبسند المحجور

وثانيهما أن يشتمل كلامه على لفظة حتى كان يقول الكفل حتى انضم عن لفلان أو على اه وقال قاضنا رجل قال لثمة  
 الكفل فلان بأنهم هم حتى وقال اتقد فلا تألفهم له على أو قال انضم له على أو قال انضم له الآلف التي على أو قال  
 اقضه ماله على أو قال اقضه على أو قال اعطه الآلف التي ٣٠٣ له على أو قال اعطه على اتقد لهم أو قال اعطه على

اتقد لهم فقل المأمور فانه يرجع على  
 الآلف في هذه المسائل بما دفع في رواية  
 الأصل وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى  
 في الجرد أقال لا تختر من لفلان  
 الآلف التي له على فضعها وأدى اليه  
 تكون متطوعا في الضمان ولا يرجع على  
 الآمر إلا أن يكون خليطا للآمر فيرجع  
 عليه وكذا في قوله اقضه وانخلط هو الذي  
 يكون في عياله كالزوالد والزوج  
 وابن الأخ في عياله أو أجنبي أو شريك  
 شركة عنان كذا قال في الأصل وذكر في  
 بعض المواضع انخلط هو الذي يأخذ  
 منه الرجل وسبطه ويؤانسه ويضع عنده  
 المال وإن لم يكن في عياله اه (قوله  
 كما مر في الكفالة بالنفس) لم يذكره  
 عنه كذلك (قوله فان لزوم لا زمة الخ)  
 هذا إذا لم يكن من أصول الدائن فإذا  
 كان المدين أصلا لا يجيب كفيه ولا  
 يلزم لما يلزم من فعله ذلك الأصل وهو  
 مجتمع ولتأني رسالة (قوله أرا أطلب  
 الأصل الخ) حاصله أن الكفيل حكم  
 إبرائه وألمية يختلف في الإبراء لا يحتاج  
 إلى القبول وفي ألمية والصدقة يحتاج إلى  
 القول وفي الأصل يتفق حكم إبرائه  
 وألمية والصدقة فيحتاج إلى القبول في  
 الكل اه وموت الأصل قبل القبول  
 والرد يقوم مقام القبول ولورده أريد  
 ودن الطالب في حاله واختلف المشايخ  
 أن الذين عدل يعود إلى الكفيل أم لا  
 فبعضهم يعود بعضهم لا كما في الفتح  
 (قوله برء أي الأصل والكفيل له أضاف  
 الصلح الخ) لصغيري لانه راجع للكفيل ولم  
 يحال لما ذالصالح الأصل لظهوره (قوله

إذا قال في) كما مر في الكفالة بالنفس (فان لزوم) أي لازم الطالب الكفيل لطلب  
 المال (لازمة) أي الكفيل المكفول عنه (وان - جس) أي صار الكفيل مجسوبا  
 (جس هو) المكفول عنه إذ لم يلحقه ما يلحقه الأمن جهته فيجوز بطله (أرا)  
 الطالب الأصل أن قبل أي الأصل الإبراء (برئا) أي الأصل والكفيل معا  
 (أو أخره) أي الطالب الطلب (عنه) أي الأصل (تأخر عنها) لانه الأصل  
 والكفيل تابع (بلا عكس فيها) لا يستلزامه تبعية الأصل للفرع (ولو أرا) أي  
 الطالب (الكفيل) فقط (يرى وإن لم يقبل) إذا لزم عليه ليجتاز إلى القبول بل  
 عليه المطالبة وهي تستقطب الإبراء (ولو وجب الدرس له) أي الكفيل أن كان غنيا  
 (أو صدق عليه) أن كان فقيرا (يشترط القبول) كما هو حكم ألمية والصدقة وهبة  
 الدين لغیر من عليه الدين نعم إذا صلح عليه والكفيل مسلط على الدين في ألمية  
 كذا في الكافي (وبعد له الرجوع على الأصل) كذا في التتارخانية (صلح  
 أحدهما) من الأصل والكفيل (الطالب عن ألف على خمسة مائة برئا) أي  
 الأصل والكفيل لانه أضاف الصلح إلى الآلف الدين وهو على الأصل فيبرأ عن  
 خمسة مائة وبرائة فوجب براءة الكفيل (ر) أن أداه الكفيل (رجع على الأصل  
 بها) أي بخمسة مائة أداها (أن كذل بامره) إذا أداه على ما في ذمة الأصل  
 فاستوجب الرجوع (ولو) صلح على جس آخر رجع بالآلف لانه مباداة فكذلك  
 ما في ذمة الأصل فرجع بطله عليه (صلح) أي الكفيل (من موجب الكفالة  
 لم يبرأ الأصل) لأن موجب المطالبة وإبراء الكفيل عنها الإبراء الأصل  
 (قال الطالب للكفيل برئت إلى من المال رجع على الأصل) لانه أقرار بقض  
 المال من الكفيل لانه استند الإبراء على الكفيل وضيهاها إلى نفسه بقوله إلى  
 والبراءة التي استند إليها من الكفيل وانتهت إليها الطالب لا تكون إلا بالأداء  
 فكان هذا أقرارا بالقبض منه فيرجع أن كانت الكفالة بامره (وفي إبرائك  
 لا) أي لا يرجع لانه إبراء لا أقرار منه بالقبض من الكفيل (واختلف في برئت)  
 يعني إذا قال الطالب للكفيل برئت ولم يقل إلى فهو إبراء عند محمد وعند أبي يوسف  
 أقرارا بالقبض هنا كنهه إذا غاب الطالب (وإن كان حاضر أرجع إليه في البیان)  
 لصدور الأجل عنه (لا يصح تعليق البرائة منها) أي من الكفالة (بالشرط)  
 مثل إذا جاء غدا فانت برى منها لأن في الإبراء متى التمسك كالإبراء عن الدين  
 وهذا على قول من يقول بيقوت الدين على الكفيل ظاهر وأما على قول من يقول  
 بيقوت المطالبة فقط فلا ن فيها تأمل المطالبة وهي كالدين لأنها وسيلة إليه والتقليد  
 لا يقبل التعليل بالشرط وقيل يصح لأن الثالث فيها على الكفيل المطالبة لا الدين  
 في الصحيح فكان استقاطا لمحض كالأطلاق والتمسك وقيل إذا كان الشرط مح

وعند أبي يوسف إبراء بالقبض) قال في المنايا وفي أبو حنيفة رحمه الله مع أبي يوسف في هذه المسألة وكان المصنف يعني صاحب  
 الهداية استأمره فأخبره وهو أقرب الاحتمالين فالمصنف أرى اه (قوله وهذا كنهه) راجع إلى قول الثلاث (قوله وقيل يصح)  
 أي تعليق البرائة من الكفالة بالشرط وهو أوجه لأن المنع يعني التعليل ودان يقتضي بالنسبة إلى المطلوب أمالك الكفيل فما يتحقق

هذه المطالبة فكان امر اوامره غامضا كالعلاق ولهذا يرتد بالرد من الكفيل بخلاف الاصل لا يبيع قطعه لان فيه معنى ثلث المال كذا في القم (قوله كذا في الغناة) اصله سواء النهاية (قوله فان أدى وارثه لم يرجع قبل حلوله) وقال زفر يرجع عليه في الحال (قوله وان مات المطلوب قبل الاجل حل عامه الاجل فقط) أي لا على الكفيل فالتطالب ان شاطط في تركه المطلوب الا ان حلول الاجل بالموت وان شاء صبر الى حلول الاجل فطالب الكفيل (قوله لان دونه ثابت على كل منهما في حال الحياة) يعني ان يقال في المنزل لان موتهما حل ٣٠٤ الاجل على كل منهما اه على أن شرب الدين على كل منهما ما شاءه على

لا منفعة فيه للطالب اصلا فهو اذا ما غدا لا يجوز واذا كان مالا غما متعارفا به دفع للطالب يجوز كما اذا كفل بالمال والنفس وقال ان وافقتك به غدا فانارني من المال قبل الطالب فوافاه الكفيل في القصد هو روى عن المال كذا في الغناة (مات الكفيل قبل الاجل حل) أي الدين (عليه فان أدى وارثه لم يرجع قبل حلوله) لان الكفيل اقرم الدين مؤخرا فلو رجعا بالمجهول وهو أكثر من المؤجل في المالية تكون ربا (وان مات المطلوب قبل الاجل حل عليه الاجل فقط وان ماتا) أي الكفيل والمكفول عنه (فالتطالب يأخذ من أي التركين شاء) لان دونه ثابت على كل واحد منهما كما في حال الحياة (لا يستراد اصل ما أدى الى كفله) اندفعه الى طالبه (وان لم يعطه طالبه) اذ يتعلق حق به على احتمال قضاءه الدين فلا يجوز الاسترداد ما في هذا الاحتمال لكن يجزى زكاة ودفعه الى الساعي (وان ربح) أي الكفيل (به) أي بمال الذي قبضه الكفيل من المطلوب قبل ان يعطيه الطالب (طاب له) أي للكفيل لانه ملكه بالقبض وكان الربح محله له (وتدبره) أي الربح (على فاضيه) وهو الاصل (فيما تبين) بالتبين كالحظ والتميز هذا اذ قضى الاصل الدين وهو قول أبي حنيفة وغناه له تصدق به وقال لا يطيب له الربح وهو رواية عنه (امر كفهله ببيع العينة ففعل فالبيع للكفيل والربح الذي حصل للبائع يكون (عليه) أي الكفيل لا الاخر سائعه ان الاصل امر الكفيل ببيع العينة وهو ان يقول له اشتر من الناس نوعا من الاغشة ثم بعه فما ربحه البائع مثلك وخسره أنت ففعل وهو بائع الى تاجر فطلب منه القرض وطلب التاجر منه الربح ويخاف من الربا فيبعه التاجر نو باسواوى عشرة مثالا بخمسة عشر نسبة قيمته هو في السوق عشرة فيحصل له العشرة فيبيع عليه للبائع خمسة عشر الى اجل او بقرضه خمسة عشر درهمات يبيعه المقرض نو باسواوى عشرة بخمسة عشر فاما أخذ الدرهم التي اقترضه على انها من الثوب فيبيع عليه الخمسة عشر قرضا فاذا فعل ذلك فعليه والربح الذي ربحه التاجر لزمه ولا يلزم الاخر شي لان امانا من لما يحضره كما قال بعضهم نظر الى قوله على فانه لا يجوز فلا يجوز كما اذا قال لرحل بائع في السوق فاشترت قميصا واما فكيل بالشراء كما قال بعضهم نظر الى الامر به فلا يجوز ايضا لجهالة النوع في ثوب في يبيع معنى هذا النوع من البيع خمسة لما فيه من السلف وقال باعه به ثمة أي نسيته ذكره الزبلي (كفل بما ذاب له او قضى له عليه او بما زله) أي كفل رجل من

خلاف البيع كما تقدم (قوله وان ربح الكفيل به) أي بالمال الذي قبضه الكفيل من المطلوب قبل أن يعطى الطالب طاب له هذا اذ قبضه على وجه الاقتضاء وقد قضى الكفيل الدين فلا خيب في الربح اصلا في قولهم جميعا واما اذ اقتضاه الاصل في الربح فوج حيث على قول الامام رحمه الله وان قبضه على وجه الرسالة لا يطيب له الربح على قول الامام ومحمد على قول أبي يوسف يطيب لعدم التبين وحده اختلف في الربح بالدرهم المضمومة كما في التبيين والنهاية وقال في الفتحة دفع المدينون الى الكفيل قبل ان يوفى ولم يقل قضاء ولا يجهة الرسالة فانه يقع من القضاء اه فعليه يكون للكفيل ما ربح عند الاطلاق (قوله وتدبره) على فاضيه فيما تبين هذا رواية للجامع الصغير عن أبي حنيفة وهو الاصح وقد روى كتاب البيوع والاصل عنه الربح له لا تصدق به ولا يرد على الاصل وهو أخذ أبو يوسف ومحمد وفي رواية كتاب المكفالة عنه انه لا يطيب له ولا تصدق به ووجه كل في الغناة ثم اذ ارد على فاضيه فان كان فقيرا طاب له وان كان غنيا فقعه رويان قال الامام بغر الاسلام والاشبه أن يطيب له كذا في النهاية وقال الكمال والوجه عليه له (قوله وهذا اذ قضى الاصل الدين) كذا قاله الزبلي ثم قال

وهذا يعني اختلف اذا اعطاه على وجه القضاء لانه وان دفع اليه على وجه الرسالة لا يطيب له الربح بالاتفاق (قوله رجل ذكره الزبلي) وذكره هو آخر ما سمعته ثم قال وهذا النوع مذكور شرعا اخترعه اكله أو قال عليه الصلوات والسلام اذا تبايعت بالعين واتعمت اذ ناب الفرد قام وظهر عليك عدوك اه وقال الكمال وهذا البيع مكره وقال أبو يوسف رحمه الله لا يكره هذا البيع لانه فعله كثير من الصحابة رضي الله عنهم ومحمد واذ لم يرد ومن الراسخ في ارباب كغسدة بالبيع يجوز ولا يكره وقال محمد رحمه الله

هذا البيع في قلبي حكايا لئلا  
اتبرعه اكلال باوقدهم رسول الله  
صلى الله عليه وسلم فقال انا يا بن آدم  
واتيسر اذنا يا البقر ذلتم ظهركم  
عدوكم اي اشتغلتم بالحرف عن الجهاد  
وفي رواية تساط عليكم شراركم فيسدهو  
خماركم فلا تبسبب اليكم وقيل اياك  
والعصاة فانما العصاة واشد من يسبب العصاة  
السيئات السكينة الان كسيع الصل  
والزيت والشرج وغير ذلك استقرار الحال  
على وزن مطروفة ثم اسقط مقدار  
هـ بين على الطرف وبه يصح البيع فاما  
ولاشك ان محكم النصب المحرم فابن هو  
من يسبب العصاة الصريح المختلف في كراهته  
ثم قال الكمال والذي في قلبي انه اذا  
أخذوا بن من غير اقراض ورد بعضا  
من الثمن وببعض الثمن اخذ منه فلا  
كراهة فيه (قوله ولو زاد بامر قضي  
عليهما) قال الزبيدي وشارح المجموع  
وبرجع المكفل بمقتضى به عليه على  
الاصل ولو كان أنكره خلافا لفر (قوله  
ولو قال ان كان مخوفا الخ) وارد على  
ما قدمه بوجه ولا يصح بجهالة المكفول  
فيه

### (فصل)

(قوله لم يدين على آخره قوله كذا في  
الوجيز) مستدرك بما قدمه بقوله  
ولشرط اذا بيع عهد مصدق مع زيادة  
على هذا المسئلة في الدماء الا ان قوله  
فلو قضي بحكم الضمان لم يمتنع ذكره

رجل رجل بما ذاب له عليه (فصل الاصل فيه من المدعي على المكفل ان له  
على الاصل كذا رد) أي قبل برهانه على المكفل حتى يحضر التائب فيقضي  
عليه لان شرط وجوب المال على المكفل القضاء بمال على الاصل وهو لم يوجد  
لكنه غائبا (برهان له على زيد) القاسم (كذا هو هذا كغلبه قضي على الوكيل)  
لان المدعي هنا مال مطلق فافترس اثباته بخلاف ما تقدم فانه مقيد بكون المال  
مقتضاه على الاصل (ولو زاد بامر قضي عليه) لان الكفالة بامر ترفع ابتداء  
ومعاوضة انتها بغير امر ترفع ابتداء وانتهى فالتضامن باحدهما لا يكون قضاء  
بالآخر فاذا قضى بها بالامر ثبت وهو يتضمن الاقرار بالمال فيصير مقتضاه عليه  
والكفالة بغير امر لا عين جانيه لان محتملها متقدم على الدين فيزعم المكفل فلا  
يتسدى عنه وفي الكفالة بالامر يرجع المكفل بما أدى على الامر (كفالة  
بالدرك تسليم) ليس واقراره بان لاحق له في البيع حتى لا يجوز له بيعها  
دعوى ملكيتها (ككتب شهادة في صل كتب فيه باع مذكور) باع (بما تاقنا  
بانا) فانه انما تسليم البيع واقراره بان لاحق له في البيع (لا كتب شهادة  
في صل بيع مطلق) عن قيد الملكية وكونه خلفا بانا (فانه لا يكون تسليما) بل  
يصح بعده دعوى الملكية اذ ليس فيه ما يدل على اقراره بالمالك للبائع لان البيع  
قد يصدر عن غير المالك وله كتب الشهادة ليضاهي الواقعة بخلاف ما تقدم فانه  
مقيد بما ذكر (ككتب شهادة على اقرار القادرين) فانه انما لا يكون تسليما  
اذ لا ينطبق بحكم واغما هو مجرد اخبار ولو اخبر بان فلا باع شيئا كان له ان  
يدعي (قال منتهى ذلك الشهر وقال الطالب حالما لاقول الضامن) يعني اذا قال  
المكفل الطالب من منتك عن فلان انما في شهر فلا تطلبني الا ان قال  
الطالب هو قال لاقول للمكفل (وعكس ذلك على ما تاتي شهر اذا قال الآخر  
حالة) والفرق ان المكفل لم يقر بالدين اذ الدين عليه في الصحيح كما مر ارايل  
أقر بمرد المطالبة بعد الشهر والطالب مدعي عليه المطالبة في الحال وهو مشكر  
فاقول له والمقر أقر بالدين ثم ادعى خالف نفسه وهو تأخير المطالبة الى شهر فلا  
يقبل قوله بلا بينة (لا يؤخذ من الدرك اذا استحق المبيع قبل القضاء على البائع  
بالثمن) لان البيع لا ينقض بمجرد الاستحقاق ما لم يقض بالثمن من على البائع فلا  
يجب رد الثمن على الاصل فلا يجب على المكفل (قال لا خير سلك هذا  
الطريق فانه آمن فسلكوا وخفوا ما لم يضمن ولو قال ان كان مخوفا واخذناك  
فانما ضامن) وباقى المسئلة في المسألة (ضمن) كوصار غارا الاصل ان المقر واثم يرجع  
على القار اذا حصل الضرر في ضمن المعاوضة ومن النافضة السلامة للقرور  
نصاحت لو قال الطمان لصاحب الخطئة اجعل الخطئة في الدلو فعملها في الدلو  
فذهب من ثمنه ما كان فيه الى الما والطمان كان عالما به يضمن لانه صار غارا  
في ضمن العقد بخلاف المسئلة الاولى لانه فقه ما ضمن السلامة بحكم العقد وهذا العقد  
يقضي السلامة كذا في العادة

(فصل) (لما دین علی آخره فكل أحد ما صاحبه بنصيه لم يجر) يعني انا



كفل أحد الشريكين لصاحبه بنصيبه من الدين لم يجوز لأحد أن يصرف إلى نصيبه  
 يكون قسمة الدين وهو باطل ولو أنصرف إلى الشارع يكون من امتناعه فلو قضى  
 بحكم الضمان له أن يسفر الاداء بمقدار ما كسب من ربحه أو أدى من ربحه جاز لأن التبرع  
 لا يتم إلا بالتقصير فيه يصير هينا ونقصا في نصيب شريكه يصير ربحه هينا ونقصا  
 الوحي شرح الجامع الكبير (وعليه ما دى لا شئ) بأن اشترى ما بعد بألف (وكفل  
 كل عن الآخر جاز) لعدم المنع (ولم يرجع على شريكه إلا بما أدى زائدا على  
 النصف) لأن كلا منهما أصيل في النصف وكامل في النصف فيما يؤديه ينصرف  
 إلى ما عليه أصالة إذا لمعارضة بين ما عليه أصالة وبين ما عليه كماله لأن الأولى  
 دين وعقالة والثاني مطالبته بغيره وأما الزائد فبغيره ربحا إلى ما عليه عقالة ولأنه  
 لو وقع في النصف عن صاحبه كان لصاحبه أن يرجع عليه بأن يجعل المؤدى عنه  
 لأن المؤدى نائبه وأدائه كاداه فيؤدي إلى الدور (كذلك يشئ من رجل  
 بالتعاقب وكفل كل به) أي بذلك الشيء (عن الآخر بمره) يعني إذا كان على  
 رجل ألف درهم مثلا وكفل عنه رجلان كل منهما بمجموعه على الآخر أدته كفل  
 كل منهما من صاحبه بما ربه بالكفالة إذ الكفالة بالكفيل جائزة (فما أدى)  
 أي أحدهما (رجع بنصفه على شريكه) ثم يرجع على الأصيل (أو يرجع هو  
 بالمثل على الأصيل) لأن ما عليه ما مستوفى لا يرجع إذا الشك كماله فكيف يكون  
 المؤدى شاعيا بينهما فيرجع بنصفه على شريكه إذ لا يؤدي إلى الدور هذا إذا كفل  
 كل منهما من صاحبه بالجميع (وأما إذا كفل كل منهما) بالنصف (ثم)  
 (كل من صاحبه فبما كفاها) أي كالمسألة الأولى (في الصحيح) حتى لا يرجع  
 على شريكه بما أدى ما لم يزد على الذئف (كذلك كماله) عن الأصيل (بالجميع معا  
 ثم) كفل (كل من صاحبه) لأن الدين يتقسم عليه ما نصفين فلا يكون كفيلان  
 الأصيل بالجميع (أو كفل كل به) أي بالجميع (متعاقبا ثم كل من صاحبه بالنصف)  
 لما ذكر (وإن أبر الطالب أحدهما أخذ الآخر بكماله) لأن أبراه الكفيل لا واجب  
 بأداء الأصيل فبقي المال كله على الأصيل والآخر كفيل عنه بأكمله فما أخذ  
 (أفترق المتفاوضات) أي الشريكان شركة معاوضة (أخذ الآخر مباحا بكل  
 الدين) لأن كلاهما كامل عن الآخر كما ساقى في كتاب الشركة (ولا يرجع حتى  
 يؤدي أكثر من النصف) لما ذكر في كفاة (أو رجلين) كاتبه بغيره (بأن قال  
 كاتبكم بألف إلى سنة مثلا) وكفل كل من صاحبه جاز (أخصانا والقياس أن  
 لا يجوز لأن فيه كمالا لمالكين والكفالة سبيل التكاثر وكل منهما ما غراه باطل  
 وعند الاحتجاج أولى فصار كذا إذا تعاقبت كتابته ما فانه باطل ولهذا قال بعد وجه  
 الاختصاص أن تصرف الإنسان يجب تصحبه بقدر الإمكان وقد أمكن ههنا بأن  
 يحصل كل المال على كل من صاحبه حتى المثل وحق نفسه وعقده الآخر معلقا  
 بأداءه لأن معنى قوله كاتبتكم بألف أن أدبها ألف درهم فأتقوا أن فكاكمه قال  
 لكل منهما أن أدبها ألف فأنفح فبكون عتي كل واحد منهما معلقا بأداءه  
 الألف ولا يحصل عتقه بأداءه فنه إذا شرط بقاء المشرط بطله ولا يقبله أجزأه

(قوله أي كالمسألة الأولى) يعني أنها  
 أولى باعتبار هذه الألف باعتبار أول  
 الفصل ثانية (قوله والآخر كفيل عنه  
 فما أخذ) أي بالمال (قوله لما ذكر في  
 كفاة الرجلين) يعني في المسألة الثانية  
 من هذا الفصل

فيطالب المولى كلاً منهما بجميع المال بحكم الاصالة لا الكفالة فأجيب ما أدى حتى  
وعنى الآخر بقوله كفى ولدها المكاتب (فما أدى أحد همارس) على الآخر  
(نصفه) لاستوائهما ولو رجع بالكل أو لم يرجع بشئ اتنى المساواة (وان أعتق  
أحدهما) قبل أن يؤد يائساً (جاز) لمصادفته ملكه وبرئ المعتق عن النصف لأنه  
لم يرض بالمال إلا ليكون وسيلة إلى العتق ولم يبق وسيلة فيسقط النصف ويبنى  
النصف على الآخر لأن المال في الحقيقة مقابل برقته ما حتى يكون مؤزعا  
منقسماً عليهم ما وانما جعل على كل منهما التجميع الضمان فكان ضرور بالاشتد  
غير موضعهما وإذا أعتق استغنى عنه واتنى الضرورة واعتبر مقابل برقتهما قلنا  
بنصف وإذا أعتق المولى أحدهما (أخذ بأشياء موصلة من لم ينصف) أما أخذ  
المعتق في الكفالة وأما أخذ صاحبه في الاصالة اعترض بأن أخذ المعتق بالكفالة  
تجميع للكفالة بيد الكفالة وهو باطل وأوجب بأن كلاً منهما كان مطالباً بجميع  
الألف والباقي بعض ذلك فيدعى على نك الصفة لأن البقاء يكون على وصف  
الثبوت (فإن أخذ المعتق رجع على صاحبه) أي عما أدى لأنه أداه عنه بأمره (وان  
أخذ الآخر) أي لا يرجع عليه لأنه أداه عن نفسه (مال لا يجب على عبد حتى  
يعتق) وهو دين لم يظهر حتى المولى كما أن الزم بقراره أو استقرانه أو وطئه  
بشبهة أو استهلاكه ودية فأنها لا تظهر حتى المولى بل يؤخذ به البعد به دعت  
(حال على من كفله به) كفالة (مطلقة) هن قد انحلول والتأجيل لأن المال  
حال عليه لوجود السبب وقبول الذمة ولكنه لا يطالب لأن ما في يده مولا ولا يرجع  
بتملق به والكفيل غير محسر بخلاف ما إذا كفل بدين مؤجل حيث لا يلزم الكفيل  
حالاً لأنه التزم المطالبة بالدين المؤجل (وان أدى رجع عليه بعد عتقه لو كفل  
بأمره) لأن الكفيل بالأداء ملك الدين وقام مقام المالك فلا يطالب بسبق الحرة  
(ادعى على عبده مالا وكفل بنفسه رجل فبات العبد يبرأ الكفيل) لبرأه لا أصيل  
بعونه كما إذا كان المكفول نفسه حراً (مات عبداً مكفول برقته فبرئ من أصله  
ضمن الكفيل قيمته) يعني ادعى رجل رقبة عبد فكفل به آخر فمات العبد فأقام  
المدعي القيمة كان له ضمن الكفيل قيمته إذا كان على المولى رد على وجه  
يختلف قيمته وقد التزم الكفيل ذلك وبعده مودة تبقى القيمة على الأصل فكذا  
الكفيل (كفل عبداً مولا بأمره فعتق فأداه وعكس) أي كفل مولى عبداً  
عنه وأداه بعده عتقه (لم يرجع واحد) منهما (على الآخر) معنى الأول أن لا يكون  
على العبد دين لأن أمره بتكفيله يصح دائماً يكن عليه دين مستغرق وان كان فلا  
يصح لنصفه من أبطال حتى التزمه وأما كفالة المولى عن عبده فتصعب مطلقاً وانما  
يرجع لأن الكفالة وقعت غير موجبة للرجوع لأنها أحدهما لا يستحق على الآخر  
دنياً فلا تغلب موجبة بعده كما إذا كفل رجل عن رجل بغير أمره فجاز فأنها  
لا تغلب موجبة للرجوع كما نرى فكذا إذا تم فائدة كفالة المولى عن عبده وجوب  
مطالبة بائع الدين عن مائه أمره وفائدة العكس تطلق رقبة العبد

(قوله فان أخذ المعتق رجع على صاحبه)  
بما أدى لأنه أداه عنه بأمره) كذا في  
الهداية والكفر وشرحه وفيه تأمل من  
حيث أنه لم يذكر في أصل المسئلة أنه كفل  
بأمره

(كتاب المولاة)

(كتاب المولاة)

(قوله هي نقل الدين من ذمة إلى ذمة) يراد به ما سجد سكره من أنها تعبر بالدراهم المودعة إذ ليس فيها نقل الدين وكذا  
التعبر على القول بأن الواجب فيه رد الدين والقيمة مختص ودفع الأيراد أن الحوالة بالودعة وكالة حقيقة (قوله والدائن محال  
وعتال له ومحال) قال في المراج قوله لم ٣٠٨ المحتمل المحتمل لأنه لا حاجة على هذه الصلة اه (قوله يعني

يطلق عليه هذا اللفظ الأربعة) بيان  
ذلك الثلاثة التي من مادة الاشتقاق  
والاصل أضي الدائن وزاد ما سماه قاله  
معدى شلعي وهو حويل (قوله بشرط  
رضا الكل بلا خلاف الألفي الأول) هذا  
إذا لم يكن للمجمل على المحتمل عليه دين  
والألفان أراد دخلا فاعدها أو أهم يرد  
عليه ما احتار له الجاهلي من أصحابنا  
رحمهم الله تعالى كما قاله الاتفاقى عن  
مختصر الامرار ارضنا المحتمل عليه  
لا يشترط ان كان للمجمل عليه دين وبه  
قالت اللجنة الثلاثة مالك والثاني وأبو  
كافى في النهاية وقال الزبلي ومن شرطها  
القبول وقبضه خلاف أبي يوسف كافى  
الكفاية (قوله حيث قال في الزبانيات  
الحوالة تصعب بالرضا المجمل) هو المختار  
كما في المواهب (قوله وإذا تمت الحوالة)  
أي بركنها وشرطها برئ المجمل من الدين  
وهو الصحيح وقالت اللجنة أخرى لا يبرأ  
الامن المطالبة فقط وقال زفر لا يبرأ من  
المطالبة أيضا كما في الفتح وبمروا لخلاف  
في التبيين (قوله الأبا التوسى) التوى  
التلف قال منه توى وزن علم وهو توى وتلو  
كذا في الفتح وقال الاتفاقى توى توالذا  
تلف مقصور وغيره هـ حوز (قوله وبين  
التوى بقوله بموت المحتمل عليه مفسلا)  
أي بان لم يترك ما لا يهنا ولا يذنب ولا كفلا  
وهذا إذا ثبت موته مفسلا بمصادقه ما كان  
احتماله فالتوى للمحتمل مع عبثه على  
العلم كما في التبيين والفتاوى عن المبسوط

(هي) انما سمع بمعنى الاحالة وهي النقل مطلقا ونسبنا (تقبل الدين من ذمة إلى  
ذمة) أي من ذمة المحصل إلى ذمة المحتمل عليه وانما خصت بالدين لأنها نقل شرعي  
والدين وصف شرعي يظهر أثره في المطالبة فان نقل الشرعي جاز أن يؤثر في الوصف  
الشرعي كأن البيع الشرعي جاز أن يؤثر في نقل الملك الذي هو وصف شرعي  
ويتبعه نقل الدين الذي هو المبيع (المدين مجمل والدائن محتمل ومحال له ومحال  
ومحال له) يعني يطلق عليه هذا اللفظ الأربعة في الاصطلاح (ومن يقولوا) أي  
الحوالة محتمل عليه ومحال عليه) يعني يطلق عليه أيضا هذان اللفظان (والحال  
محتمل به وبشرط) انما الحوالة (رضا الكل) أما رضا الأول فلان ذوى المروءات قد  
يأمنون بمجمل غيرهم ما لم يسم من الدين فلا بد من رضاه وأما رضا الثاني وهو  
المحتمل فلان قيم الانتقال حقه إلى ذمة أخرى والذم متفاوت فلا بد من رضاه وأما  
رضا الثالث وهو المحتمل عليه فلان الزام الدين ولا لزوم بالالتزام (والخلاف الألفي  
الأول) حيث قال في الزبانيات الحوالة تصعب بالرضا المحصل لان التزام الدين من  
المحال عليه تصرف في حق نفسه والمجمل لا يتضرر بل فيه نفسه لان المحصل عليه  
لا يرجع إذا لم يكن بأمره (و) بشرط حضور الثاني) يعني لا تصعب الحوالة في غيبة  
المحتمل له (الآن يقول) أي الحوالة (فصوله) أي لأجل الغائب كذا في النسخة  
(لا حضورا لباقيين) أما عدم اشتراط حضور الأول وهو المحصل فبان بقوله رجل  
للدائن قال على فلان ابن فلان أنفد درهمه فاحصل ما علق فرضى الدائن بأن  
الحوالة تصعب حتى لا يكون له أن يرجع وأما عدم اشتراط حضور الثالث وهو المحتمل  
عليه فبان بمجمل الدائن على رجل غائب ثم علم الغائب فقبل صحت الحوالة كذا في  
النهاية (وإذا تمت) الحوالة (برئ المجمل) عن الدين بقبول المحتمل والمحتمل عليه  
لان معنى الحوالة النقل كما هو مقتضى فراغ ذمة الأصل لان من المحصل بقاء  
التي الواحد محتمل في زمان واحد (ولا يرجع عليه المحتمل إلا بالتوى) لأنها  
مقدمة سلامة حقه لأنه المقصود ف يرجع عندهم السلامة وبين التوى بقوله  
(بموت المحال عليه مفسلا وحلفه) حال كونه متمسك الحوالة ولا يئنه عليها لان  
الجزء من الوصول إلى الحق يتحقق بكل منهما وهو التوى حقيقة وهذا ما هذان  
وثابت وهو ان يحكم القاضى بأفلاسه في حياته (تصعب) أي الحوالة (بالدراهم  
المودعة) يعني إذا دفع رجلا ألف درهم رجالة عليه آخر سمع لأنه أقدر على التسليم  
فستأول بالحوالة (و) تصعب أيضا بالدراهم (المقصوبة) أي الدراهم التي غصبها  
المحتمل من المجمل (وبالدين) الكائن للمجمل على المحتمل عليه (وتقبل) أي

والثاني وقال النكاح وفي شرح الناهي القول للمجمل مع الدين لانكار عود الدين اه وفي الخلاصة الحوالة  
ولو لم يكن له كميل ولكن رجل تبرع به ورثه من بعده مات المحتمل عليه مفسلا عاذا بالدين إلى ذمة المجمل ولو كان المرثين مسلطا  
على البيع فباعه ولم يقم الشئ حتى مات المحتمل عليه طالت الحوالة والتمن لمصاحب الرهن اه ومثل حكم التبرع بالرهن  
ما لو استعار المطلوب شيئا ورثه عند الطلب ثم مات مفسلا كما في النهاية

الحوالة (بهلاك الاولى) أي الوديسة لتبديد الكفاية بها لانه ما التزم الاداء الامنا  
 (أو استحقاقها) لانه كمالها (وبير المودع) ويعود الدين على المحيل (و) تبطل  
 ابتعا (بإستحقاق الثانية) أي الدراهم المضمومة لعدم ما يختلفها (وبير الغائب)  
 ويعود الدين (لإهلاكها) أي لا تبطل الحوالة بهلاك الثانية (إذا كان فيه) أي في  
 حلاكه (وفاء) أي ما يفي بحال الحوالة ويكفي الوفاء مقام المضمومة  
 (وفيها) أي في هذه الصور المحدودة (لا يطالب المحيل المحتال عليه) بالدين أو  
 الدين الذي قدت الحوالة به ما يتعلق حتى المحتال بهما (ولا قدر المحتال عليه  
 أن يدفعها إلى المحيل) يعني كالأعلى المحيل مطالبة المحتال عليه لا على المحتال  
 عليه أن يدفعها إلى المحيل حتى لو دفع صار ضمانا للمحتال له لانه ما تمت لك ما يتعلق به  
 حتى المحتال له (مع أن المحتال أسوة لقرما المحيل بضمونه) يعني أن هذه الاموال  
 اذا تعلق بها حتى المحتال كان ينبغي أن لا يكون المحتال أسوة لقرما المحيل بضمونه  
 كما في الزمن مع انه أسوة لهم لأن الدين الذي يبدأ المالح عليه للمحصيل والدين الذي  
 له عليه لم يصرموا كالمحال بصفتها الحوالة لا جدا وظاهروا لا رتبة لأن الحوالة  
 ما وضعت لتعديسك بل للقل فيكون بين الغرماء وأما المرمون فلما المرمون بدا  
 وجسافيت له نوع اختمصاص بالمرهون شرع لم يثبت لغيره فلا يكون لغيره أن  
 يشاركه فيه (بمخلاف الحوالة المطلقة) اعلم ان الحوالة اما مطلقة أو مقيدة أما  
 المطلقة فهي ان يرسلها الراس لا يقيد هاجين له على المحال عليه ولا عين له في يده  
 أو يحمله على رجل ليس له عليه دين ولا في يده عين له وأما المقيدة فهي أن يكون  
 المحيل مال عند المحتال عليه من يده أو فسيما وعليه دين فقال أحلت الطالب  
 عليك بالالف الذي له على أن يتوذي من المال الذي في عليك وقبل المحتال  
 عليه فلما بين حكم المقيدة أو دان بين حكم المطلقة بأنه مخالف له حيث طالب فيها  
 المحيل المحتال عليه بالعين أو الدين (وبقدر المحتال عليه أن يدفعها إلى المحيل) إذ  
 لا تعلق حتى المال بما عنده أو عليه بل حقه في ذمة المحتال عليه وفي ذمته مسعة  
 (لا تبطل بأخذ ما عنده) من العين كالمضموم والودعة (أو عليه) من الدين سواء  
 صككت الحوالة مطلقة أو مقيدة أما الأول فلان الإطلاق ينافي تعلق الحق  
 بمضمومات ما عنده أو عليه والمطل تعلقه وأما الثاني فلان المحيل ليس له حق  
 الاخذ من المحتال فان دفع اليه المحتال عليه فقد دفع ما تعلق به حتى المحتال  
 فضمن المحتال عليه (لا قبل قبول المحيل أحلت دين على عليك للمحتال عليه إذا  
 طلب مثل ما حال) يعني رجل أحال رجلا على آخر بألف فدفعه المحتال عليه إلى  
 المحتال ثم طلب الدافق الف من المحيل فقال المحيل أحلت بألف كان في عليك  
 والمحتال عليه أنه قال قبل له لا للمحصيل ولا يكون الاقرار من المحتال عليه  
 بالحوالة اقرارا منه بالدين عليه ولا قوله له الحوالة قلنا على ان عليه دة بالحوالة  
 تصح وإن لم يكن للمحيل على المحتال عليه دين (و) لا (قول المحتال للمحصيل) إذا  
 طلبه (أحلتني دين على عليك) حتى اذا قال المحيل للمحتال أعطني ما قبضته من  
 فلان فاني أحلتك لتقبضه لي وكنت وكلي في قبضه فقال المحتال أحلتني دين على

(قوله)

(قوله لا يهلكها أي لا تبطل الحوالة)  
 بهلاك الثانية إذا كان فيه أي في حلاكه  
 وفاء في التقيد قلنا لأن المضموم  
 مضمون بعينه إذا ملك مثلا والدراهم  
 مثابة فطيه مثلها والصور مضمومة قيمها  
 إذا حال بما عصبه من الدراهم فإذا  
 هلكت المثل لم يوجد به وفاء بحال  
 الحوالة (قوله وفيها لا يطالب المحيل  
 المحتال عليه) أي ما دلت الحوالة وتو أربأ  
 المحتال للمحال عليه عن الدين أخذ  
 المحيل ما كان عنده من الدين والعين  
 كالمرمون إذا زال الزمان يرجع برهنه ولو  
 وهب له ليس له أن يرجع بدنه لأن  
 المال عليه ملكه بالقيمة وكذا إذا ورثه  
 كما في التبيين وان خلاصة والتف (قوله  
 والدين الذي له) المضموم للمحصيل  
 (قوله على المحيل) صواب المحتال عليه  
 (قوله بخلاف الحوالة المطلقة) منطبق  
 بقوله مع ان المحتال أسوة لقرما المحيل  
 بضمونه فالعنى انه لا مشاركة لقرما  
 المحيل المحتال في الذي أحيل به مطلقا  
 من غير كونه مقيدا بدين له على المحال  
 عليه (قوله) وعليه على رجل ليس له  
 عليه دين صوابا بأن يحمله لانه يمان  
 لصورة الرسالة لا قسم آخر منها لأنه  
 ليس ضمانا لما سبق من قوله ان يرسلها  
 الراس لا يقيد هاجين له على المحتال  
 عليه ولا عين له في يده (قوله لا تبطل  
 بأخذ ما عنده الخ) حكم مستد باليس  
 من لقاء قوله بخلاف المطلقة

٣١٠ عجز المعتال على القبول ولا يكون الحيل متبرعا له (قوله وصورة الخ)

عليه فالتقول الممبيل لان احتمال دعوى عليه الدين وموت مكر فالتقول للمكر ولا يكون الاقرار من المبل بالحوالة واقداً عليه اقراراً منه بان عليه دينا للمبطل لان لغة الحوالة قبل استعمالها في الوكالة (بمعنى المحتمل اذا أدى المبل فلم يقبل) لاحتمال عود المطالبة الى المبل بالتوى (احال غريمه على رجل على ان يعطيه من ثمن داره) اى دار المحتمل عليه (فقبل هت) الحوالة لانه حالها بما يقدر على ايفائه لانه على بيعها (ولا يجبر على البيع) لعدم وجوب الاداء قبل البيع (ولو باع بغير على الاداء) لتحقيق الوجوب (ولو حال على ان يعطى من ثمن دار المبل لا اى لا تمع لانه لا يقدر على بيعها) (الا اذا امره بالبيع) تخشيد تصح لوجود التقدير على البيع والاداء (باع بشرط ان يصل على المشتري بالثمن غرضه) اى البائع (بطل) البيع لانه شرط لا يقتضيه العقد وفيه نفع للبائع (ولو باع بشرط ان يحتال بالثمن صحيح) لانه لا يوجب العقد الحوالة في العادة تكون على الاعلام الا لاسن قضاء بفحصا كتمط المودعة (كره المتخفة) هى بضم السين وقع الناء واحدة السفايح تعرب سفعوهى شئ محكم وسعى هذا القرض به لا حكام امره وصورته ان يدفع الى تاجر مبلغاً قرضاً ليدفعه الى صديقه في بلد آخر استيفاء به سقوط خطر الطريق

(كتاب المضاربة)

وحده المتأسسين السكاكين وجود معنى قتل المال في الحوالة والمضاربة في الجسلة  
(هي) لئلا يفتقر من الضرب في الأرض وهو السير فيها هي هذا العقد فيها لأن  
المضارب يسرق الأرض غالباً لمطلب الربح مشرعاً (عند شركة في الربح مع مال من  
رحل وعمل من آخر وكذا الإيجاب) بأن يقر رب المال دفعت هذا المال  
اليك مضاربة أو ما عمله أو أخذ هذا المال اليك وأعمل به على أن ما رزق الله تعالى  
بيننا نقتسمان أو نحو ذلك من ألفاظ تثبت بها المضاربة (والقول) بأن يقول  
المضارب قلت ونحوه (وسمكهما أنواع) الأول انهما (إداع أو لا) لأنه قضى المال  
بأذن مالكه لا على وجه المداولة والثنية بخلاف المتقوض على سوم الشراء لأنه  
قضيه بلا اختلاف المهر لأنه قضيه وثقة (وكرر عند عمله) لأنه يتصرف فيه  
له بمره حتى يرجع بماله من العقد على رب المال (وشركه كان ربح) لأنه يحصل  
بالمال والعمل فيشتركان فيه (وغصب إن خالف) لتدعيه على مال غيره فيكون  
ضامناً (ولو) وسيلة (أجاز بعده) أي المضارب إذا اشترى ما مضى عنه ثم باعه  
وتصرف فيه ثم أجاز رب المال لم يجرى وكذلك المتبضع أو جارة فاسد فإن  
قصدت فإن الواجب للمضارب فيه الجرامثل كالاجارة السددة وهو بدل عمله  
لأنه لا يفتقر للمسمى لعدم العفة ولم يرض بالعلم بما أنافيعه أو المثل (فلا ربح  
مستند) لأنه يكون في المضاربة العصة ولم تفسدت صارت اجارة (بل أجره) (أ)

بقا في التوبة ثم قال وقيل هو ان يقرض  
 ائسا اما لا يقرض المستقرض في بلد  
 غيره او المقرض وانما قد فعل في سبيل  
 القرض لاعلى سبيل الامانة ليستغديه  
 سقوط خطر الطريق وهو رجع نفع استفيد  
 بالقرض وقد نهى رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم عن قرض جرحنا وقيل هذا  
 اذا كانت المنفعة مشروطة واما اذا لم تكن  
 فلا بأس بذلك اهـ وقال الكمال وفي  
 الفتاوى انه القرض وغيره ما كان السفينج  
 مشروطا بالقرض فهو حرام والقرض  
 بهذا الشرط فاسد وان لم يكن مشروطا  
 جاز وصورة الشرط ما في الواقعات راجل  
 اقرض رجلا على ان يكتب بها الى بلد  
 كذا فانه لا يجوز وان اقرضه بغير شرط  
 وكتب حازم قالوا انما يعمل عند عدم  
 الشرط اذ لم يكن فيه عرف ظاهر فان  
 كان عرف ان ذلك يعمل كذلك فلا اهـ

(كتاب المضاربة)

(قوله) بخلاف المقبوض على سوم  
النشراء) بنى وقد سعى غن (قوله بل ابر  
عنه مطلقا أى سوم مع (ولا) أقول هنا  
أى وجوب الاجر مطلقا رواية الاصل كما  
في التبيين وحده في شرح الجمع قول  
محمد حيث قال فيكم به أى أبو يوسف باجو  
المثل أنزى مع (والا) لأنه أقام لم يرجع في  
المضاربة الصحيحة لم يستحق شيئا ف هذا  
في القاسد وتوقع أبو يوسف أيضا مجازة  
بشرط أى ما شرط المضارب وخالفه  
فهم ماى قال محمد يجب الاجر وإن لم يرجع  
بالتنا ما بلغ اه لكن ما جزم به في  
الجمع قوله فيكم به أبو يوسف قال فيه  
الزبي عن أبي يوسف الخ اه وقال في

1. **مکمل**

انما الصانع ما في المجموع ولما عمل اجر مثل عمله ربح اول ربح اطلق اجر المثل في الاصل لكن هذا في مجمل وجهه انه يجب اننا ما لم نجد في يوسف لا يماز المسمى

كما وحكم الاجارة الفاسدة (مطلقا) أي سواء ربح أو لا (بلا زيادة على الشروط)  
 كما وحكم الاجارة الفاسدة وقدس (ولا ضمان فيها) أي في المصاربة الفاسدة  
 (كالصحة) لأنه أمين فلا يكون ضمننا (وأما دفع المال إلى آخر شرط الرجوع  
 إلى مالك فمضاهة و) شرطه (للعامل قرض) وإنما غير أسلوبه لزيادة حيث لم يعد  
 الدباغة والقرض في سلك الأدياع وغيره لما ورد عليه من قول خذوا القرضة أن  
 المضارب إذا كانت مقدرة في الرجوع فكيف تكون مضاعة أو قرضا (وشروطها  
 ستة) الأول (كون رأس المال من الأثمان فلا تصح الأعيال تصحب به الشركة)  
 لأنها بمنزلة شركة بمصروف الرجوع فلا بد من مال تصحب به الشركة وهو الدراهم  
 والدنانير والبر والفضة كالسماقي (ولودفع إليه عرضا أو ربحا به وعمل  
 مضاربة في غنى فقبل صح) لأنه لم يصف المضاربة إلى العرض بل إلى غنى وهو مما  
 تصحب به المضاربة والاضافة إلى المستقبل يجوز لأنها وكالة أو وصية أو اجارة فلا يمنع  
 شيء منها الاضافة إليه (و) الثاني (كونه عينا لا دينا) لأن المضارب أمين ابتداء ولا  
 يتصور كونه أمينا فيما عليه من الدين (فلو قال أعمل بالدين الذي في ذمتك  
 مضاربة بالنصف لم يجر بخلاف ما لو كان له من دين ثالث فقال اقض مالي على  
 فلان وأعمل بمضاربة) حيث يجوز لأنه أصناف المضاربة إلى زمان القبض والدين  
 فيه يصبر عينا وهو يصلح أن يكون رأس المال (و) الثالث (تسليمه إلى  
 المضارب) حتى لا يبقى (رب المال فيه بد) لأن المال يكون أمانة عنده فلا يتم الا  
 بالتسليم إليه كالوصية بخلاف الشركة لأن المال في المضاربة من أحد الجانبين  
 والعمل من الجانب الآخر فلا بد أن يخلص المال للعامل ليتمكن من التصرف  
 فيه وأما العمل في الشركة فمن الجانبين فلوربما خلوص الدين لأحدهما لم تنفذ  
 الشركة لانتهاء شرطها وهو العمل منهما (فشرط العمل على رب المال بنفسه)  
 أي أن شرط أن يعمل المالك مع المضارب فسد المضاربة لأن هذا شرط يجمع من  
 تسليم المال إلى المضارب والتولية بين المال والمضارب شرط لصحة العقد مما ياباه  
 كان مفقدا لضرورة (و) الرابع (كون رأس المال معلوما) لا يتحقق المتابعة  
 (تجربة) بأن يعقد أعلى قدر معين من مال تصحب به الشركة (أو إشارة) كما إذا دفع  
 مضاربة إلى رجل دراهم لا يعرف قدرها قلنا يجوز ويكون القول في قدرها وصفتها  
 للمضارب مع عينها البينة للمالك (و) الخامس (كون نصيب المضارب من الرجوع  
 معلوما عنده) أي عند العقد لأن الرجوع هو المقود عليه وجهاته توجب فساد العقد  
 (و) السادس (شروع الرجوع به بحيث لا يتحقق أحد مداهم معها)  
 لتعلقه بالشركة في الرجوع لاحتمال أن لا يحصل من الرجوع الا قدر مداهم شرطه وإذا  
 انتفى الشركة في الرجوع لا يتحقق المضاربة لأنها حوزت بخلاف القياس بالنص  
 بطريق الشركة في الرجوع فتتصرف على مورد النص (فتتقدم بشرط زيادة قدر معين  
 لأحدهما) فله أوجه ثلاثة لأنه لم يرض بالعدل بمجانا ولا ليجعل إلى المعنى المشروط  
 للفساد فصار إلى أجل مثل ضرورة والرجوع إلى المال لأنه غناه ملكهم (كذا) أي  
 بفسد المضاربة (كل شرط يوجب جهالة الرجوع) كالقول لك نصف الرجوع أو ثلثه

(قوله بلا زيادة على الشروط) هذا قول  
 أبي يوسف كما ذكرناه فتنى في وجوب  
 الآخر مطلقا على قول محمد ولم يأخذ  
 بقوله في مجاوزة المعنى بل أخذ فيه بقول  
 أبي يوسف حيث مضى على عدم مجاوزة  
 المشروط ولم يش على قول أبي يوسف  
 بعدم لزوم الإجازة لم يرجع أه (قوله)  
 ولودفع إليه عرضا أو ربحا به وعمل  
 مضاربة في غنى فقبل صح) كذا قاله  
 الزبائني ثم قال ولودفع إليه العرض على  
 أن قيمته الف درهم مثلا ويكون ذلك  
 رأس المال فهو باطل أه (قوله)  
 والرابع كون رأس المال معلوما  
 لا يرفع عليه ما تقدم من أنه لودفع إليه  
 عرضا أو ربحا يبيع لأن الثمن المجهول  
 رأس المال معلوم عند القبض وقد  
 أنشأه فلا تضر جهلته عند العقد  
 (قوله كذا أي عند المضاربة كل شرط  
 يوجب جهالة الرجوع) كالقول لك نصف  
 الرجوع أو ثلثه أو ربحه الخ لا يشكل بما  
 أرمض شرطهما كون الرجوع مشاعا ولا  
 شأن أن قوله نصف الرجوع أو ثلثه مشاع  
 لأن المراد من قوله نصف الرجوع أو ثلثه  
 أو ربحه المستدرك في الرجوع وهو يوجب  
 الجهالة والمسئلة في شرح المكثر للملا

مسكين

أوربعه لما مر ان الربح هو الموقوف عليه فبها تته تقسد العقد (وغيره لا) أي غير ذلك  
من الشروط الفاسدة لا يقسد المختار به (بل يبطل الشرط كاشتراط المصمران على  
المضارب) لاننا جزمنا ذلك من المال فلا يجوز ان يلزم غير رب المال لكنه شرط  
زائد لا يوجب قطع الشركة في الربح والجهة التي فلا يقسد المختار به لانها لا تقسد  
بالشروط الفاسدة كالو كالموت لان صحتها تتوقف على القبض فلا تبطل بالشرط  
كالموت (واذا صحت فله) أي للمضارب (في مطلقها) وهو ما لم يقصد عكس أو زمان أو  
خروج من التجارة نحو ان يقول دفعت اليك هذا المال مضاربة ولم يرد عليه  
(البيع مطلقا) أي بنقد ونسيئة (الابا جمل لم يبعد) عند التجار كعشرين سنة (وله  
أيضا) (الشراء والتوكيل بهما) أي بالبيع والشراء (والسفر والابضاع) وهو دفع  
المال بضاعة (ولو لرب المال) وسواء في أنه لا يبطل المضاربة (والايداع والرهن  
والارتمان والاستعجار والاحتمال) أي قبول الحوالة (بالشحن مطلقا) أي على  
الابسر والاعسر لان كل ذلك من صنيع التجار (لا المضاربة) عطف على البيع في  
قوله فله في مطلقها البيع أي ليس له فيه أن يضارب مع الاجنبي (الابا ذنه أو  
يا عمل برأيك) لان الشيء لا يستنبع مثله لاستثنائهما في القوة كالو كبل لا عكس  
التوكيل بخلاف المستعير والمكاتب لانهما عليكان الاطاعة والسكينة لان الكلام  
في التصرف نيابة وهما يتصرمان بحكم المالكية لا النيابة اذ المستعير ملك المنفعة  
والمكاتب مباح حرايد والمضارب يعمل بطريق النيابة فلا يدين التصريح به أو  
التفويض العام اليه والايداع والابضاع دون المضاربة فتضمنها (ولا يقدان)  
أي الاذن والعمل برأيك (في الاقراض والاستدانة) نحو ان يشتري بأكثر من  
مال المضاربة (بل يجب التصريح بهما) لانهما الصامن منبيع التصار ولا يحصل  
بهما القرض وهو الربح أما الدفع مضاربة فنحن منهم وكذا الشركة والخط بمال  
نفسه فبدخل تحت هذا القول وفرع على الاستدانة بقوله (فلو شري بماله) أي  
المضاربة (ثوبا وقصر بالماء أو حمل) متاع المضاربة فمن مريض الى آخر (عالمه)  
لا بماله (بعد ذلك القول كان متطوعا) لانه استدان في حق المالك بل لانه واغما  
قال بالماء لانه اذا قصر بالشا فحكمه حكم الصبغ (وان صبغه أحمر شربل بمجازاد  
ودخل في عمل برأيك) انما قال أحمر لانه ان صبغه أسود لم يدخل تحت العمل  
برأيك عند أبي حنيفة لما مر ان السواد عيب هذه بخلاف سائر الألوان (كالخط)  
أي خط مال المضاربة بماله نفسه (فلا يضمن) أي اذا دخل في عمل برأيك  
لا يضمن من المضارب (بهما) أي بصبغه أحمر وبالخط لانه قبل ما قبل باذنه (وله  
حصة صبغه ان يبيع وحصة الثوب في ماله) أي يبيع المضارب شربل بكافي الثوب  
يقدر ماله من الصبغ فاذا يبيع الثوب كان حصة قيمة الصبغ في الثوب للمضارب  
وحصة الثوب الا يبيع من مال المضاربة (ولا يجاوز) عطف على قوله لا المضاربة  
أي ليس له في مطلقها تجاوز (بلد أو سنة أو وقت أو شخص عينه المالك) لانه لم  
عكس التصرف الا بتفويضه فبقتد بما قوض اليه وهذا التقيد مفيد لان  
التجار تختلف باختلاف الامكنة والامتنع والافات والاشخاص وكذا ليس

له ان يدفعه بضاعة الى من يخرج منه تلك البلية لانه لا يمكن ان يتصرف بنفسه  
 في هذه الاموال في غير هذا البلد فلا يمكن ان يستعين بغيره ايضا (فان تجاوز) بان  
 خرج الى غير ذلك البلد فاشترى واشترى سلعة غير ما عينه او في وقت غير ما عينه  
 او بايع مع غير من عينه (عنه) وكان ذلك له (وله ربحه وعلمه خسارته) لانه  
 تصرف في مال غيره بغير امره وان لم يتصرف فيه حتى رده الى البلد الذي عينه يربى  
 من الضمان لانه امن خالف ثم عاد الى الوفاق ويرجع المال مضاربته على حاله  
 لان المال باق في يده باله قد السابق (ولا) اي ليس له ايضا (تزوج قن من  
 مالها) وعن ابي يوسف انه يزوج الامة لانه من الاكساب اذ يستفيد به المهر  
 وسقوط النفقة من مال المضاربة وله ما انه ليس من التجارة والعقد لا يتلف من الا  
 التوكيد بالتجارة فلا يملكه وان كان اكتسابا كالسكينة والاعتاق على ضعف  
 قيمته (ولا شراء من يعتق على رب المال) بقرينة او عين بان قال ان ملكته فهو حرم  
 لان المضاربة اذن يتصرف يحصل به الربح وهذا انما يكون بشراء ما يكتنه به  
 وهذا ليس كذلك (ولا من يعتق عليه) اي المضارب (ان كان في المال ربح) لان  
 نصيبه يعتق عليه فيفسد نصيب رب المال (فان فعل) اي اشترى من يعتق على  
 واحد منهما (صار) اي شراؤه (انفسه) دون المضاربة لان الشراء معنى واحد فعاذا  
 على المشتري يتفقد علمه كالوكيل بالشراء اذا خاف (وان لم يكن ربح مع) اي  
 شرا من يعتق عليه لا تنفاد المفسد (فان ظهر) اي الربح (بزيادة قيمته بعد الشراء  
 حتى حظه) اي المضارب من العبد لانه ملك قربه (ولم يضمن) لئلا كان (شيا)  
 لانه انما اعتق عند الملك لا يصنع منه بل بزيادة قيمته بلا اختيار فصار كمال  
 ورثه مع غيره بان اشترى امرأته من زوجها ثم ماتت وتوكت هذا الزوج وانما اعتق  
 نصيب الزوج ولم يضمن شيئا لاجل عدم المنع منه (وسى العبد في قيمة نصيب  
 المالك) من العبد لاحتباس ما لفته عنده (معه) اي مع المضارب (الف بالنصف  
 فاشترى به امة قيمتها ألف) فوطئها (فولدت) ولدا (مساويا لفاقد طاه) حال  
 كونه (موسرا فبلغت قيمته ألفا وخمسمائة سعي لئلا بالف وربعه او اعتقه) اي  
 ان شاء المالك استسقى الف في الف ومائتين وخمسين وان شاء اعتقه (فان  
 قبض) اي المالك (الالف) من الفلام (ضمن المدعي نصف قيمتها) اي الامة  
 وذلك لان دعوى المضارب وقعت بحصة ظاهرا لا بحمل على انه ولده من  
 النكاح بان زوجه المائع له ثم باعها منه وهي حبلية منه حلالا لمره على الصلاح  
 لكن لا تنفذ هذه الدعوة لعدم الملك وهو شرط فيها اذ كل واحد من الجارية  
 ولد هامش غول برأس المال فلا يظهر الربح فيه لما عرف ان مال المضاربة اذا  
 صارت اجناسا مختلفة كل واحد منها لا يزيد على رأس المال لا يظهر الربح عندنا  
 لان بعضها ليس باولى به من البعض فحينئذ لم يكن للمضارب نصيب في الامة ولا في  
 الولد وانما الثابت له مجرد حق التصرف فلا تنفذ دعوى ما اذا زادت قيمته وصارت  
 ألفا وخمسمائة فظهر الربح فلك المضارب منه نصف الزيادة فنفذت دعوى له لو حود  
 شرطه او هو الملك بخلاف ما اذا اعتق الولد ثم ظهر الربح حيث لا ينفذ اعتناقه



في مودع المودع ومنهم من يقول رب المال بالخيار بين تضمن الأول والثاني في هذه المدة فإنه باجتماعهما في هذا القول هو المشهور من المذهب ثم إن ضمن الأول همت المضاربة بيني وبين الأول والثاني والزم بينهما على ما شرط أنه ملكه بالضمضان من وقت المرافعة بالرفع وإن ضمن الثاني رجوع على الأول بما ضمن وضمت المضاربة الثانية والرجوع بينهما على ما شرط لأن قرار الضمان على الأول يطيب بالرجوع الثاني ولا يطيب للأول أنه قلت ولا يطيب بالرجوع للأول أيضاً لو ضمن كما في شرح الجمع اهـ (قوله وهذا) يعني وحسب العلمان على الأول على ما قال أبو عليهما بالرجوع والعمل على ما ذكرنا إذا كانت المضاربة الثانية صحيحة عدل به عن قول الزباني وهذا إذا كانت المضاربتان صحيحتين وعن إطلاق قول النهاية وهذا إذا كانت المضاربة صحيحة اهـ لأن صحة الثانية فرع عن صحة الأولى فلا تصح إلا إذا كانت الأولى صحيحة فاشتراط صحة الثانية اشتراط لصحة الأولى (قوله) فإن دفع الثاني إلى الثالث مضاربة (المراد بالثاني المضارب الأول وبالثالث الثاني وما هما تانياً وثالثاً بالظن لرب المال (قوله) وطيب لهما ذلك) لأن عمل الثاني وقع له خير التثنية المضاربتين والصحيح أنه يصح أن يرجع للمضارب الأول لتشييعه بمسألة التحياط ولكن بهذا التعليق لا يعلم صريحهما ما به يطيب نصيب الثاني

السابق لأنه إنشاء فإذا بطل لعدم الملك لا ينفذ بطله بحسب قوله وأما الدعوة فاحسب ما ذكر في حق غيره فهو باق في حق نفسه فإذا ملكه بعد ذلك نفذت دعوه كما إذا أخبر عهر بتعبد لغيره يرد أخبارها إذا ملكه بعد ذلك صار له

### (باب ٥ - مضارب بلا إذن)

أي دفع المضارب المال إلى غيره مضاربة بلا إذن للمالك (لم يضمن) بالرفع (مالم يعمل الثاني) وإذا عمل ضمن الدافع ربح الثاني أولاً وهو قولنا ما ظاهر الرواية عنه (وفي رواية) لم يضمن (مالم يرجع) وهو رواية الحسن عنه لأنه لا يملك الاضلاع فلا ضمن بالعمل مالم يرجع فإذا ربح فقد أثبت له شركة في المال فمضرب كخط مالها غيره فيصيب الضمان وجه ظاهر الرواية أن الرجوع فيحصل بالعمل فقام بسبب حصول الرجوع مقام حقيقة حصوله في ضرورة المال معصومة وهذا إذا كانت المضاربة الثانية صحيحة فإن كانت فاسدة لا يضمن الأول وإن عمل الثاني لأنه لا يجبر فيه ولا يجبر لا يستحق شيئاً من الربح فلا تثبت له شركة بل له أجره على المضارب الأول وللأول ما شرط له من الربح (وإن أذن) أي المالك (دفع بالثالث) وتصرفه الثاني ربح وقيل له ما رزق الله فيمتان نصفاً يعني بعد ما دام الحرب المال للمال مضاربة بالنصف وادله بأن دفعه إلى غيره فذمه بالثالث وتصرف الثاني ربح فان كان رب المال قال له على أن مازق الله تعالى نصفاً نصفاً (فالمالك النصف وللأول النصف) ولثاني الثلث لأن دفع الأول إلى الثاني مضاربة صحيح حيث كان يدين المالك الآن المالك شرط لنفسه نصف جميع مازق الله وما رزق الله جميع الربح فكان له نصف جميع الربح فلا يكون للمضارب الأول أن يوجب شيئاً من ذلك لغيره بل ما لوجه الثاني وهو ثلث الربح ينصرف إلى نفسه خاصة فيبقى له النصف وطالب لهما ذلك لأن عمل الثاني وقع له كمن استأجر رجلاً على خراطة ثوب بدينهم فاستأجر الخياط من يخطه بنفسه فدينهم طاب للأول الفضل كذا هذا (ولو قيل ما رزق الله) فهو بيننا نصفاً (المسألة) أي المضارب الثاني والثلثان بين المضارب الأول وبين المالك نصفاً لأن المالك ما شرط لنفسه نصف جميع الربح بل نصف ما يحصل للأول من الربح فاستحق الثاني جميع ما شرط له وما وراء ذلك جميع ما حصل للمضارب الأول والمالك شرط لنفسه نصف ذلك ولذا كان الباقي بينهما (ولو قيل ما ربح) من شيء فبني وسئل عنه فان وقد دفع إلى غيره بالنصف (فالثاني نصف ولهما) أي الأول والمالك (نصف) لأن الأول شرط لثاني نصف الربح وهو ما أذن فيه من جهة المالك فاستحقه والمالك شرط لنفسه نصف ما ربح الأول ولم يرجع الأول إلا النصف فكان بينهما (ولو قيل

فكان الأولى أن يقول كالزباني لأن عمل الثاني وقع عنه ولم يذكره وطالب المالك لأنه إنما ملكه وهو طاهر ما (قوله) ولو قيل ما رزق الله فهو بيننا نصفاً فذلك ثلث (أعني) قال فلكل ثلث لأجل الاستصا والانسحاب يقال فلثاني ثلثه وما

(قوله ولا شيء لأول) لأنه جعل ما كان له الأول له له وله الثاني (قوله مع شرطه) لما كانتا وليده أي عبد المالك ثلثا العمل  
وعمل العبد ليس شرطاً للصحة إذ لو شرط له الثالث من غير اشتراط له مع ويكون له الأول لكن فائدة اشتراط له أنه نظراً في أخذ  
غير ما شرط له حيث لا ينفك عن ذلك كما سذكره (قوله لم كان عليه دين في القرض) هذا إذا شرط على المدفع المضارب  
كما ذكرنا لم بشرط له فله فله ولو شرط له الثالث بعد المضارب ٣١٥ مع سوا ما شرط له أو لم بشرط أن لم يكن عليه

دين وإن كان عليه دين فإن شرط له لم يجز  
وكان المضارب اقترافاً لم يشرط له وإن لم يشرط له لم  
لا يجوز ويكون مضارب له الرب المال عند  
أي حشفة خلا لا لمعناه على ملك كسب  
المدين كافي التبيين (قوله تبطل بموت  
أحدهما) قال فاختان سواء علم المضارب  
بموت رب المال أو لم يعلم أنه وفي البرائة  
وإن مات رب المال وأما لا تقبطلت  
المضاربة في حق التصرف وإن مر ضاف  
حق المسافرة تبطل لا في حق التصرف  
فيملك به بالعرض والتقدم ولو أتى مصر  
واشتري شيئاً فمات رب المال وهو لا يعلم  
فأتى بالمعاصر مصر أشرقتة المضارب  
في مال نفسه وهو ما من له مال في  
الطريق فإن سلم المتاع جاز به لبقائه  
في حق البيع ولو خرج من ذلك المصر  
قبل موت رب المال ثم مات في بعض  
ونفقته في سفره أو وقول البرائة فأتى  
بالمعاصر مصر يعني غير مصر رب المال  
لما قال قبله ولو أخرج من مصر بموت  
رب المال إلى مصر رب المال لا يضمن  
لأنه يجب عليه تسليمه فيه أو لما قال  
فاختان ولو خرج المضارب بعد ما مات  
رب المال إلى مصر رب المال لا يضمن  
استصحاباً (قوله ولو لم يكن له مال في  
الحرب مرئاً وحكم القاضي به) قال في  
العتاة يعني إذا لم يدمعها أما إذا عاد  
صلى قبل القضاء بعده كانت المضاربة  
كما كانت أما قبل القضاء فلا يضمن  
النية وهي لا توجب بطلان المضاربة  
وأما بعده فله حق المضارب كما لو مات

ما رزق أهله في نصف أو قال ما فضل بيني وبينك نصف ما كان  
مضارباً بالنصف (نصف المال ونصف الثاني ولا شيء لأول) لأن مالاً شرطاً  
لنفسه نصف جميع المال فما تصرف شرط الأول النصف الثاني إلى نفسه فيكون  
لثانيه بالشرط ولا شيء لأول لأنه جعل ما كان له الأول كن استأجر لغيره المضط له  
فربا بغيرهم فانه بأس الجبر من يحمله به درهم فانه لا يسلم لأول شيء حيث عقد  
على جميع حقه (ولو شرط لثاني ثلثيه) أي المضارب الثاني تلقى إلى (فالمالك  
والمضارب) الثاني التصانف ويضمن المضارب (الأول الثاني السدس) من  
الربح لأنه شرط لثاني شأ هو مسحق للمالك وهو المدس فلم ينفذ في مال المالك  
ووجب له ما الضمان بالقيمة لأنه انتم السلام فإذا لم يسلم ربحه عليه كن استأجر  
وحلا لخطأه فربا بغيرهم فاستأجر الجبر وحلا آخر لخطأه بغيرهم ونصف فانه  
يضمن له زيادة الأجر (مع شرطه لما كانت ثلثا وليده) أي عبد المالك (ثلاثا ليعمل  
مع) أي مع المضارب (ولنفسه ثلثا) لأن اشتراط العمل على العبد لا يمنع القلبية  
والتسليم لأن العبد معتبر بخصومه إذا كان ما ذوقه واشتراط العمل إذن له  
وإذا ألبى المولى لأخذ ما أودعه العبد وإن كان مجبوراً عليه وإذا لم يمنع القلبية لم  
ينع الخصم ولا كذلك اشتراط العمل على المالك لأنه منع القلبية فينع الخصم وإذا  
مات كان ثالث الربح المضارب لأن المضارب له هذا القدر والثلثان للمالك إن لم يكن  
على العبدين لأن مضارباً للعبد فله ما كان عليه دين في القرض (تبطل) أي  
المضاربة بموت أحدهما أي المالك والمضارب لا تموت الوكيل وموت الوكيل أو  
الوكيل تبطل الوكالة (ولو لم يكن للمالك) مدار الحرب (مرئاً) وحكم القاضي به لأنه  
كما لو (لا) (موت) (المضارب) (م) لأن عمره فانه انما توفقت بالنظر إلى ملكه ولا  
ملك له في مال المضارب فله عبارة صحيحة فلا توقف في ملك المالك فثبت المضاربة  
على حالها (ولا تبطل بالبيع على المالك بضاعه أو مضاربة) فان قيل ينبغي أن  
يكون الإضمار ثالثاً مفيداً للعقد لأن الربح حيث يكون للمالك وقد اعتبر في  
معه وهو المشترك في الربح وشرط كونه مشاعاً بينهما قلنا العقد ادعى ابتداء اعتبار  
شروع الربح بينهما لا تبطل بتخصيص أحدهما بالربح عند فريضة (وينعزل)  
أي المضارب (ينعزل) أي ينزل المالك (أنه لم ينزل) لأنه وكيل من جهته  
فد شرط عليه ينزله كما عرف الوكالة (وإذا علم والمال عروض يبعها) ولا ينزل عنه  
لأنه حقاها لم يرجع لغيره وذلك لا بالمقدرة ثبت له حق البيع لظاهر ذلك (ولا  
تصرف في ثمنه) لأن البيع بعد العزل كان للضرورة لظاهر الربح ولا حاجة إليه

دقيقة أو والعهدة في مال المالك كما هو ظاهر (قوله فان قيل ينبغي أن يكون الإضمار ثالثاً مفيداً للعقد لأن الربح حيث يكون  
للمالك) ليس المراد ما هو ظاهر العبارة من اختصاص المالك بالربح بل يقسم بينهما على ما شرطاه (قوله وإذا علم والمال  
عروض يبعها) أطلق فعمله بالتقدم والتسليم حتى لو نجاه عن البيع فستعمله ببيع ثمنه كافي للثابتة

بعد التقه (ولا في تقدم جنس رأس المال) لأنه معزول في حقه (وبدله خلافه)  
 أي إذا عزله والمال تقود لكن من خلاف جنس رأس المال فليس له أن يبيع  
 بجنس رأس المال قياسا لأن التقديس جنس واحد من حيث التقسية وفي  
 الاستحسان له ذلك لأن الواجب على المضارب أن يرمي رأس المال وأنما  
 يتحقق ذلك بوجهه فكان له يبيعه ضرورا (افتقرا) أي المضارب والمالك (وفي  
 المال دين وبيع زمه) أي المضارب (طلبه) لأنه كالاحرار مع البيع كالجارية وقد سلم  
 له ذلك فيبيع على اتتمام عمله كافي الاجارة المخصصة (كالدال) فانه يعمل بالاجرة  
 (والصغار) هو الذي يخلب الله الفروض والحيوانات ليس بها أجور غير أن  
 يستأجر فهو أيضا يعمل بالاجرة ويحصل ذلك بمعرفة الاجارة الصحيحة بحكم العادة  
 فيعير أن على طلب الثمن (ولا يرجع لا) أي أن لم يكن في المال ربح لم يلزم المضارب  
 طلبه لأنه وكيل بمضرب ومضرب ولا جبر على المتبرع (روى كل) أي المضارب (المالك  
 به) أي بالطلب لأن حقوق القعد تعلق بالعاقدة والمالك ليس بمعاقد فلا يمكن من  
 الطلب إلا بتوكيله فيؤمر بالتوكيل فلا يبيع حقه (كذا سائر الوكلاء) أي كل  
 وكيل بالبيع إذا امتنع عن التفاضل ليجبر عليه بل يصبر على أن يحصل صاحب  
 المال ولا يفسخ حقه (المالك من البيع) أي أن ما هلك من مال المضاربة فهو من  
 الربح دون رأس المال والمالك يصرف إلى البيع لا الأصل كما يصرف المالك في  
 مال الزكاة إلى الفولان النصاب (فإن زاد لم يضمن) أي أن زاد المالك على الربح  
 لم يضمن المضارب لأنه أمين فلا يكون ضمينا (قسم الربح والعقدان وهلك المال  
 أو بعضه تراد الربح لباخذ رأس ماله) يعني اقتسم الربح والمضاربة بماله ثم هلك  
 المال أو بعضه تراد الربح لباخذ المالك رأس ماله لأن الأصل أن القصة لا تصح  
 حتى يستوفى المالك رأس ماله لأن الربح زيادة على الأصل وهو لا تكون إلا بعد  
 سلامة الأصل فإذا هلك ما في المضاربة أمانة ظهر أن ما أخذه من رأس المال  
 فيضمن المضارب ما أخذه لأنه أخذ من نفسه وما أخذه المالك محسوب من رأس  
 المال وإذا استوفى رأس المال (فما فضل بقسم بينهما) لأنه ربح وما نقص  
 لم يضمن (المضارب لأنه أمين) وإن اقتسم الربح (فضاها) أي المضاربة أتم  
 عقدا (عقد آخر) فهلك المال لم يترااد الربح الأول لأن المضاربة الأولى قد انتهت  
 والثانية عقد جديد فهلك المال في العقد الثاني لا وجوب انتقاص الأول كما لو  
 دفع إليه مالا آخر (تفقه مضارب في الحضر) مبتدأ (من ماله) خبره (كذا هو)  
 فانه إذا مرض كان هو أو ماله سواء كان في السفر أو الحضر لأنه لم يجنس بمال  
 المضاربة فلا يجب به التفقه بل هو ما كن بالسكنى الأصل ووجوب التفقه على  
 الغير بسبب الاحتباس به فلم يوجد فكانت في ماله (وفي السفر طعمه وشراجه  
 وكسوته وأجره خادمه وغسل ثيابه والذهن إذا احتجج إليه وركوبه كراهه وشراجه  
 وطعمه من ماله) أي مال المضاربة فانه إذا سافر صار محبوسا بالعمل المضاربة  
 فوجبت التفقه في ماله لاجل الاحتباس به (المعروف) أي غير رائد على الحاجة  
 الأصلية ولا ناقص عنها (وضمن الزائد) على المعروف (وردا لما في) من الطعام

(قوله من غير أن يستأجر) قال الزبيدي  
 وما يسطر له من غير شرط لأبأس به لأنه  
 عمل معه حسنة فإزاء خبره أو ذلك صوت  
 العادة والحيلة في جواز استئجاره بالبيع  
 والشراء استجاره مدخله فستعمله  
 في البيع والشراء إلى آخرها (قوله كذا  
 سائر الوكلاء) شامل للصبغ (قوله وفي  
 السقار) هذا إذا سافر بمال المضاربة  
 فقط ولو سافر بماله ومال المضاربة أو  
 خطا ياذن رب المال أو سافر بمالين  
 لرجلين اتقى بالخصصة كافي شرح الجمع  
 (قوله وأجره خادمه) كذا كل من يمين  
 المضارب على العمل ويخدمه وبه تفقته  
 في ماله إلا بعد رب المال ودوايه فان  
 تفقته في مال رب المال كافي البرازية  
 (قوله وغسل ثيابه) كذا أجرة التلحم  
 والخلق وقص الشارب كل ذلك في مال  
 المضاربة كافي البرازية (قوله والذهن  
 إذا احتجج إليه) يعني إذا كان سلاسل الجواز  
 كافي التبيين وكذا آلة الخصب وكل  
 الفاكهة كعادة التبار كافي البرازية

وغيره (بعد الاقامة الى مالها) أى مال المضاربة تمام الحاجة (ومادون سفر يظن  
 اليه ولا يثبت بأهله كالسفر والاقل لا ان يرجع) المضارب (أخذ المالك) من الربح  
 (قدرا المتفق) أى قدرا متفق المضارب (من رأس المال) حتى يتم رأس ماله فان  
 فصل شئ قسم بينهما (وان يرجع) أى باع المضارب متاع المضاربة مراعاة (حسب  
 نفقته) أى ما اتفق على المتاع من اجرة الجمل وأجرة التصار والمجال والمصارف لأن  
 هذه الاشياء تزيد في القيمة وتعارف التعاريف المتعارفة رأس المال في بيع المراجعة  
 (لا) أى لا يحسب (نفقة نفسه) في سفره ونفقته في المال لانهم لم يتعارفوا ذلك  
 ولا تزيد أرباحا قيمة المتاع (معه) أى مع المضارب (الف بالنصف) فاشترى به را  
 وباعه بألفين واشترى بها) أى بالالفين (عبدا) ولم يتقدا لألفين (فصاعا) أى  
 الالفان (عنده) أى المضارب (غرم) أى المضارب (تخم مائة والمالك الباقي)  
 وهو ألف وخمسة مائة (وربح العبد للمضارب وأبقاه) وهو ثلاث مائة (لما) أى  
 للمضاربة (ورأس المال ألفان وخمسة مائة) لأن المال لما صار ألفين ظهر ربح في المال  
 وهو ألف فكان بينهما مئتي مائة فنصيب المضارب منه خمسة مائة فإذا اشترى  
 بالالفين عبدا صار العبد مشتركا بينهما فربح المضارب وثلاثة أرباعه لئلا يتم ثم اذا  
 ضاع الأمان قبل التقيد كان عليهم ما ضاع عن العبد على قدر ملكهما في العبد  
 فربحه في المضارب وهو خمسة مائة وثلاثة أرباعه هي المالك وهو ألف وخمسة مائة  
 فنصيب المضارب خرج على المضاربة لانه صار مضموها عليه ومال المضاربة أمانة  
 وبينهما تناف ونصيب المالك على المضاربة لعدم ما يتأقها (ورابع على الفين فقط)  
 يعنى لا يبيع العبد مراجعة الاعلى الفين لانه اشتراهما (فلو يبيع) أى العبد  
 (نصفه فمهما) وهو أربعة آلاف (لخصتها) أى خمسة المضاربة (ثلاثة آلاف)  
 فالفان وخمسة مائة من رأس المال (والربح بينهما خمسة مائة بينهما) نصفان (سرى  
 من المالك بالف عبدا) فربحه نصفه رابع نصفه (لا بتمام الالف لأن بيعه من  
 المضارب كبيع من نفسه لانه وكله وان حكم بجوازه لتعلق حق المضاربة فلا  
 يجوز بناء المراجعة عليه لانها مبدعة على الأمانة والاخراج عن شبهة الخيانة فتنتفى  
 على ما اشتراه به المالك فيكون المضارب كالوكيل له في بيعه ولو كان بالعكس يبيع  
 مراجعة خمسة مائة لأن البيع الجاري بينهما كالعدم لما ذكر فتبقى المراجعة على  
 ما اشتراه به المضارب كأنه اشتراه له ونأوله اياه ببيع (شرى بالثمن عبدا) جدد  
 الفين فقتل رجلا سوطا) فامر بالدفن أو القتل فان دفن العبد انتهت المضاربة لأن  
 العبد بالدفن زال عن ملكهما بالبدل وان دفن باخرج العبد من المضاربة أما  
 حصة المضارب فلان ملكه فيه فهو بالدفن ما صار كالقسمة وأما حصة المالك  
 فلان العبد بالجنابة صار كالأثرل عن ملكهما ما اذا موصى بالاصلى هو الدفع والقضاء  
 صار كأنهما اشتراه ثم القضاء عليهم ما بالارباع (فربح القضاء عليه) أى المضارب  
 (وباقه) وهو ثلاثة الأرباع (على المالك) لان القضاء مؤنة الملك فيقدر بقدره  
 وقد كان الملك بينهما أرباعا لأن المال اذا صار عن واحد اظهر ارباع وهو ألف بينهما  
 وأب ثلاث رأس ماله (واذا دفن باصر العبد له ما وخرج عنها) أى المضاربة (فيعدم

(قوله ان يرجع المضارب احذا المالك قدر  
 المتفق) يريد به ان المالك يأخذ رأس  
 ماله كاملا لا تكون النفقة مصروفة الى  
 الربح خاصة وما بقي بينهما على ما شرطاه  
 كافي العناية (قوله الا في صورة الخلط)  
 يعنى الحاصل منهما معا يشترى به قوله  
 والفرق الخ وكان يعنى التصريح بما اذا  
 اقترا واحد هما بالخلط ليصن الفرق بين  
 ما يقتضى التركة ولا يقتضى تخلط المال  
 الآخر بالخلط الحاصل منهما بخلاف  
 الحاصل من احدهما (قوله بدليل جواز  
 تخلط مسمى البعض للشيء) يعنى به  
 التضمن اذا اتفق حصة موصرا

المضارب يوما والمالك ثلاثة أيام) بقدر حقهما (شري عبدا بالفاو ذلك الالف قبل  
نقد دفع المالك ثمنه ثم وثم) أى كلفه ذلك الالف دفع المالك العا إلى ما لا يتناهى  
(وجميع ما دفع رأس ماله) فرق بين هذا وبين الوكيل بشرائه عبدا بعينه بألف دفع  
إليه فاشترى فهلك الالف قبل أن يقدسه فالبائع فأن له أن يرجع على الموكل مرة  
فقط بأن المال في يد المضارب أمانة لا يبرأ ولا استغناء عما يكون يقبض مضمون  
فلو حل قبضه على الاستغناء صار ضامنا وهو ينافى الأمانة فحل قبضه ثانيا على  
جهة الأمانة لا الاستغناء فإذا هلك كان الملاك على المالك بخلاف الوكيل لا يمكن  
جعل له مستوفيا لأن الضمان لا ينافى الوكالة فإن الفاضل إذا لم يستوفى  
انصبوب جاز حتى إذا هلك في يده بعد ما صار وكيلا ضمن فإذا اشترى العبد بألف  
ويجب للبائع على الوكيل الثمن ويجب للوكيل على الموكل مثله فإذا استوفى حقه  
من الموكل حل قبضه على جهة الاستغناء لا الأمانة فإذا استوفاه مرة لم يبق الحق  
أصلا فإذا هلك المقبوض كان الملاك عليه لا محالة (معناه ألقان فقال دفعت ألفا  
ورجعت ألفا وقال المالك دفعت ألفين أو أدهى المضارب الدوم أو قال ما عرفت  
لن تجارة والمالك أدهى الخصوص) به في الصورتين الأخيرتين (فأقول  
للمضارب) أمافي الأولى فلان حاصل اختلافهما في مقدار المقبوض والتفاضل أحق  
بمعرفة مقدار له لاستصحابه المال وفي مثله القول للقاضي ضد حينا كان أو أمينا  
وأيم ما برهن على ما ادعى من الفضل قبل لأن رب المال يدهى فضلا في رأس  
ماله والمضارب فضلا في الربح والبيئات للثبات وأمافي الأخيرتين فلان الأصل  
فيهما العموم والقول لمن يتصل بالأصل (ولو ادعى كل قوعا للمالك) أى القول  
له لاتفاهما على الخصوص فاعتبار قول من يستعد الأذن من جهته أولى والبينة  
للمضارب لاستباحه إلى نفي الضمان (كما لو قال من مائة ألف هو مضاربة زيد وقد  
رجع وقال زيد بضاعة) حيث يصدق زيد مع اليقين لأنه ينكر دعوى الربح أو دعوى  
تقويم عمل المضارب (أو) كما قال من مائة ألف هو (قرض وقال زيد بضاعة أو  
وديمة) حيث يصدق زيد مع اليقين لأنه ينكر دعوى المالك (ولو وقتا وقتا) بأن  
قال رب المال دفعت إليك في رمضان وقال المضارب دفعت في شوال (فصاحب  
الوقت الأخير أولى) لأن الأخير ينسخ الأول

### (كتاب الشركة)

لا يخفى وجه المسألة بين السكابين (هى) اختلاط شئ بشئ ومنه الشرك بالتقريب  
حالة الصائد لأن فيه اختلاط بعض حبله بالبهمن ثم أطلق على العقد مجازا لكونه  
سببا لما ثم صارت حقيقة عرفية وهى (أما شركة ملك وهى أن السكابين يارب أو  
شراء أو اتحاب أو استقلاء) هى مال حرقى (أو اختلاط ما ليس بمال بالاضع) من أحدهما  
(أو اختلاط ما حتى تعذر التمييز) كالخطة بالخطة والشعر بالشعر وبغير ذلك أو  
تفسير كالخطة والشعر وبغير ذلك (وكل أجنبي في مال صاحبه) حتى لا يجوز له  
التصرف فيه إلا بأذنه كما لا محاب (فيصعق ببيع حظه) أى نصيبه من المال (ولو

من غير شريكه بلاذنه) يعي يجوز بيع أحد الشركتين نصيبه من المال من  
شريكه ومن غيره بلا إذن شريكه (الافى صورته الخلط والاختلاط) فانه لا يجوز الا  
بأذنه والفرق أن خلط الجنس بالجنس بصفة التحدى سبب لزوال الملك عن الخلط  
الى الخلط واذا حصل بغير عقد حصل سبب الزوال من وجه دون وجه فاعتبر  
نصيب كل منهم زائلا عن الشريك في حق البيع من غير الشريك فلا يجوز الا  
برضا الشريك غير زائل في حق النسخ من الشريك علا بالنسبة وهذا أول من  
حكاه لأن التصرف مع الشريك أسرع ففاز من التصرف مع الاجنبي دليل  
جواز تعليق معتق البعض للشريك لا الاجنبي وكذا الجارية المشاع من الشريك  
جائزة (واما شركة عقد) عطف على قوله واما شركة ملك (وركنها الايجاب) بأن  
يقول أحدهما شاركك في كذا وفي عامة التصارات (والقبول) بأن يقول الآخر  
قبلت فانها عقد من العقود الشرعية فلا بد لهما من ركن كسائرهما وشريهما كون  
العقد عليه (أي التصرف الذي عقد الشركة عليه) قابلا للوكالة (ليقع ما يصح له  
كل منهما مشتركا بينهما فيحصل لنفسه بالامانة والشريك بالوكالة ولا يكتف بذلك  
فيما لا يقبل التوكيل كالاحتطاب ونحوه من المباحات لأن التوكيل لا يصح فيه  
بل ما لا يقسمه يكون له خاصة (وعدم ما يقطعها) أي الشركة (كشرط ادراهم بمعا  
من الزم لاحدهما) فانه يقطع الشركة في الربح لا خسر لأن لا يبقى بعد هذه  
الدرهم المساهدة يربح شركان فيه (وهي) أي شركة العقد (ثلاثة) الأولى (شركة  
بالاموال) الثانية (شركة بالأعمال وتسمى هذه الشركة حكمة اصطلاحا) (شركة  
الصنائع) (و) شركة (التقيل) (و) شركة (الابدان) ووجه التسمية ظاهر (و) الثالث  
(شركة الوجود) قال في الهداية ثم هي على أربعة أوجه أي شركة العقود على أربعة  
أوجه مفاوضة وعنان وشركة الصنائع وشركة الوجود وتبعه صاحب الكافي وقال  
في غاية البيان هذا التقسيم فيه نظرا لأنه يوهم أن شركة الصنائع وشركة الوجود  
معايرتان للمفاوضة والأولى في التقسيم ما ذكره الشيطان أبو جعفر الطحاوي وأبو  
الحسن الكرخي في مختصرهما بقولهما الشركة على ثلاثة أوجه شركة بالاموال  
وشركة بالأعمال وشركة بالوجود وكل واحدة على وجهين مفاوضة وعنان وفي  
الهداية إشارة الى هذا حيث قال في بيان شركة الوجود وانها تصنع مفاوضة لأنه  
يمكن تحقيق الكفالة والوكالة في الابدان واذا أطلقت تكون عنانا فلما عرفت على  
هذا اختبرته ويسته على طبق غاية البيان وقلت (وكل منها مفاوضة) هي بمعنى  
المساواة تسمى هذا العقد بالاشتراك المساواة فيه من جميع الوجود كما سبأني (أو  
عنان) ما حو من قوله من أي عرض تسمى هذا العقد به لما قال ابن السكيت  
كأنه من كهماء شريكه أو من عنان القرس كما ذهب اليه السكاكي  
والاصمعي لأن كلامه ما حصل عنان التصرف في بعض المال الى صاحبه (اما  
المفاوضة في الشركة) بالاموال فبيان تضعف وكالة أي يكون كل منهما وكسلا  
للاحر لمحقق المقصود وهو الشركة في المشتري لأنه لا بد أن يدخله في ملك  
صاحبه الا بالوكالة منه لعدم ولايته عليه لا يقال قد مر أن وكالة المحمول لا تحوز

(قوله وكل منهما) الم الم الثانية زائد من  
التامع (قوله او عنان) بفتح العين كما في  
شرح الجمع

فوجب أن لاتصح هذه الشركة لأنه محتال الزكاة بمجهول الخفس كما اذا وكله بشراء  
 ثوب ونحوه لا ما قول الزكاة بالمجهول لانه موقوف قد ارتفع عنه من كماله في المصارفة  
 (وكفالة) بان يكون كل منهما كافلا لا حرا ليحقق المساواة بينهما وطلب كل  
 منهما فيما يشتره أحدهما لا يقال قد مر أن الكفالة لاتصح إلا بقبول المكفول له  
 في المجلس فكيف سارت هنا مع جهالة لا نقول قد مر أيضا أن الفتوى على صحتها  
 ولم سلم ذلك في الكفيل القصدى وجهنا من كماله (وتساويا) أي الشريكان  
 (مالا) يعني مالا تصح به الشركة كما مبين بخلاف العروض والعقار حيث لا يصحها  
 التفاؤل فيها (وتصرفا) بان قدرا أحدهما على جسيم ما يقدر عليه الآخر من  
 التصرفات والأفات معنى المساواة (فلا تصح) تفرع على قوله وكفالة (بين  
 عبيدين وصبيين ومكاتبين) فانهم ليسوا بأهل الكفالة (ولا بين حرة وعبد وصبي  
 وبائع ومسلم وذمى) تفرع على قوله تصرفا ما بالحر البالغ يستقل بالتصرف  
 والكفالة والعبد لا يملك شأنا منهما إلا باذن مولاه والصبي لا يملك الكفالة وإن أذن  
 له المولى ويملك التصرف بأذنه والكافر إذا اشترى حرة أو خنزيرا لا يقدر المسلم أن  
 يبيعه ومن شرطه أن يقدر على بيع ما اشتراه من ديكه ليكون وكيل له في البيع  
 والذمى أهله لا يقدر على شرائها كما يقدر الكافر عليه ولم يقل ودينار  
 كما في مائر الكتب لأن رابع ما بعد تحت قوله وتصرفا كما ذكرنا فهو من ههنا  
 (ولابد في انعقاد شركة المعاوضة) مر ذكر لفظ المعاوضة أو بيان معناها أي معنى  
 ذلك لأن أكثر الناس لا يعرفون جميع شرائعها فيجعل التصريح بالمعاوضة قائما  
 مقام ذلك كله وإن سنا جميع ما يقتضى المعاوضة تحت اد العبارة العسنى لا لفظ  
 (فتشترى كل له ما) أي إذا ذكرنا لفظ أو بين المعنى يكون ما اشتراه كل واحد منهما  
 مشتركا بينهما لأن مقتضى المعاوضة مساواة (الاطعام أهله) والادام (وكسوتهم)  
 أي كسوتهم أهله وكسوتهم فاتها تكون له خاصة استقصاها والقياس أن تكون على  
 الشركة لأنهم من عقود التجارة فكانت من جنس ما يشاء له عقد الشركة وجه  
 الاستقصاء انما يشاء من مقتضى المعاوضة إذ كل منهما حين شارك صاحبه كان  
 عالما بما يجنيه إلى ذلك في هذه المعاوضة ومعلوم أن كلا منهما لم يقصد بالمعاوضة أن  
 تكون نفقته ونفقة عياله على شريكه وأنه لا يمكن من تحصيل حاجته إلا بالشراء  
 فصار كل منهما محتالاً لهذا القدر من تصرفه مما هو مقتضى المعاوضة والاستثناء  
 المعلوم لا لانه لا كالاستثناء المشروط ولما كان يطالب بشئ الطعام والكسوة  
 أي ما يشاءه اشترى بالامالة وصاحبه بالكفالة ويرجع الكفيل على المشتري أن  
 أدى من مال الشركة بقدر حصته لا لال الثمن كان عليه خاصة وقد قصي من مال  
 الشركة (وكل دين لزم أحدهما عما تصح فيه الشركة) وسأقرب بانه وهو احتراز  
 عن لزوم دين بما لا يصح فيه الشركة كالإبانة والصالح عن دم عبد والنكاح والمخلع  
 والنفقة (كأنشأه أو البيع والاستبراء وكفالة) بمال (بأمر) أي أمر المكفول  
 عنه (عنه) أي ذلك الدين (الآخر) وأغراض من فيه اتفقها للمساواة (ولا أمر لا)  
 أي لا يصح من شركه لأنها تبرع بمحض كالكفالة بالنفس وإذا كانت أمر كانت

وعنه وفي دين لزم أحدهما بما يصح  
 فيه الشركة أي يجوز أن يقع مشتركاً  
 وأن لم توجد الشركة فيه طائفة كل  
 منهما (قوله كأنشأه الخ) هو الموعود به

(قوله وتضمن الوكالة) أي إذا لم يضمن على المفاوضة والوكالة بل على الزكاة فقط أو صرح بمسكونها هنا قال تضمن  
الوكالة (قوله وتسويء المدا لألرج والمكس) أي تساوى ٢٤١ الرج لا المالك ليس على المصلحة لما قال

فأخصان لا يشترط المساواة في الرج  
هتد على ثلثا ثلاثة فان شرط المساواة  
في الرج أو شرط لأحدهما فضل الرج كان  
شرط العمل عليهما كان الرج بينهما  
على ما شرط لهما لاجتماعهما على العمل  
دون الآخر وإن شرط العمل على  
المشروط له وفعل الرج حازا معا وان  
شرط العمل على أقلهما حاز بالاجتزاء  
وكذا في النهاية وقال فيها لشرط العمل  
على أحدهما وشرط الرج بينهما على قدر  
رأس المال حازا ويكون مال الذي لأهل  
عليه بضاعة عند العامل له ربحه وحله  
ومضيقه (قوله ثم يرجع على شركته  
بخصته منه) أي من الثمن بعض إذا  
مدقه أوالاختفاء بأن ادعى شراء عهد  
لشركة وذلك فليس البينة لأنه بدعي  
حق الرجوع وذلك منكروا لقوله كما  
في التبيين (قوله فلا يصح أن رأس مال  
الشركة) كان ينبغي أفراد الغير رجوعه  
لغير ولعله تنامى للاحاطة بالقرعة معه (قوله  
وبالعرض بدبيع كل نصف عرضه  
بنصف عرض الآخر الخ) أي تصح هذه  
الشركة وهي شركة عقد في المختار تصا  
للقدرى واحتاره شيخ الإسلام ومحاب  
الخبيرة والمزني من أصحاب الشافعي  
رحمهم الله تعالى ومال شخص الأئمة  
وصاحب الهداية إلى أنه لا يجوز عقد  
الشركة ولا يفتي ضيقه كذا في البرهان  
أه وحل بعضهم ما ذكره من أن ما إذا  
تساوى قيمة العرضين وأما إذا تفاوتت  
فبيع صاحب الأقل بقدر ما يشاء به  
الشركة وهذا الجمل غير محتاج إليه فطم  
أن قوله بدبيع كل نصف عرضه بنصف

مفاوضة كما ساق (وأما العنان في الشرع بالاموال) عطف على قوله أما المفاوضة  
(ففي شركة في كل تجارة أو وقع منها) كالشرب والطعم ونحوهما (وتضمن  
الوكالة) يتحقق المقصود بالشركة وهو التصرف في مال الغير (فقط) أي دون  
الوكالة لا أن يثبت في المدة أو ضرورة المساواة التي يقتضيها اللفظ وهذا اللفظ  
لا يثبت عنه كإثر (وتعبر بعض المال) لأن الحاجة ماسة اليه والمساواة ليست شرطا  
فيه فوجب القول بصحته (ومع فصل مال أحدهما) لعدم اشتراط التساوي فيه  
(وتساوى ما لهما المال الرج مجزأ المكس) أي تساوى الرج لا المال ليس لقوله على أنه  
عليه وسلم الرج على ما شرطوا والوضعية على قدر المالين مطلقا فلا فضل بخلاف  
شرط كل الرج لأحدهما من خروج العقد من الشركة (و) تصح أيضا (بكون  
أحدهما) أي أحد المالين (دراهم والآخر دينار) أو من أحدهما دراهم وبعض  
ومن الآخر سدر (وبالحل) وقال زفر والشافعي لا يصح بدونه لأن الرج فرع المال  
ولا يتصور وقوع الفسخ على الشركة كالاجتزاء في الأصل ولا اشتراك بلا  
خلط ولأن الشركة عقد فكل من الطرفين يشترى كل منهما بما له على أن  
يكون المشتري بينهما وهذا لا يفتقر إلى الخط والرج يستحق بالعقد كما يستحق  
بالمال ولهذا يسمى العقد شركة وهذه الشركة مستندة إلى العقد حتى حاز شركة  
الوجود والتقبل فإذا استندت إلى العقد لم يشترط فيها المساواة أو الاتحاد والخط  
(وكل يطالب بشئ من شره لا الآخر) لما مر أنه يتضمن الوكالة لا الكفاية ولو كبل  
هو الأصل في الحقوق (ثم يرجع على شركته بخصته منه) أي من الثمن (أو أداء  
من ماله) لأن مال الشركة لأنه وكل من حصة في حصة فادعى من مال نفسه  
رجع عليه (ولا يصح) أي المفاوضة والعنان في الشركة بالاموال (الباقيتين)  
أي الدراهم والدينار (والفيلوس المذقة) أي النجسة (والثبر) وهو ذهب غير  
مضروب (والقرعة) وهي قصة غير مضروبة (أو تعامل الناس بها) أي بالتبديل  
والقرعة الصحيح أن عقد الشركة على الفيلوس المذقة يجوز اتفاقا لكونها غنما  
بإطلاق الناس وأما الترفقة جعل في شركة الأصل وفي الجامع المستفاد بمنزلة  
العرض فلا يصح لهما أن يساوى مال الشركة والمضاربة وجعل في صرف الأصل  
كالائتمان والأول ظاهر المذهب قالوا المتعريفه المعروف في كل بلد جرى التعامل  
بالمباينة بالتبر فهو كالقود لا يتبعين بالعقد وتضم الشركة به ونزل التعامل  
بأسه تعالى غنا بمنزلة الغريب المخصوص وفي كل بلدة لم يجز التعامل به فهو  
كالعرض يتبعين في العقود ولا يصح به الشركة كذا في الكافي (و) لا يصح أن  
يأخذ كروا (بالعرض) لكن (بدبيع كل) من الشريكين (نصف عرضه  
بنصف عرض الآخر) حتى لو باع منها نصف ماله من العرض بنصف مال الآخر  
منه ما أثر بيمين من الثمن شركة مباحة حتى لا يجوز لأحدهما أن يتصرف

٤١ در في عرض الآخر وقع اتفاقا لأنه لو باع به الدراهم ثم عقد الشركة في العرض الذي باعها جازا هنا كافي التبيين  
بنصف عرض الآخر وقع اتفاقا لأنه لو باع به الدراهم ثم عقد الشركة في العرض الذي باعها جازا هنا كافي التبيين



(قوله وان ملك أحد المفاوضين) قال

في شرح القدروري والجمع ودور المصار  
ومواهب الرحمن وادامك ما تصعبه الشركة  
صارت عنانا (قوله وقضى) لم يذكره  
أولئك لان المصلحة للمفاوضة زائدة مال  
أحدهما فزاد ما يقضى غير مرضية مع  
الملك لاجلها ما اشترط القبض في النقد  
الوروث وقد حصل، ولكنه بمجرد موت  
المورث والمورث لا يملك بدون قبض  
فكان الملك كافلا لتقلب المفاوضة  
عنا نال زيادة مال أحدهما وبسطناه  
برسالة (قوله والمشتري شركة عقد) هذا  
قول محمد وقال الحسن شركة عقد فلا  
يتصرف في حصة صاحبه (قوله ولكل  
من هذين الشريكين ان يبيع الخ)  
كذلك ان يستأجر ويستقرض وليس  
لاحد شريكي العنان ان يرهن ويرهن  
بخلاف المفاوضين كما في شرح المجمع  
وليس للشريك عنانا والمضارب والمستضعف  
تخلف من حقه الشريك ورب المال  
ثانياً وليس لاحد شريكي العنان ان  
يكتب عده من تجارة ما ولا ان يزوج  
أخته منها ولا يهتق على مال واقره بامه  
في يده لم يصر في نصيب شريكه واقالة  
أحدهما يبيع الآخر جائزاً ورد يبيع  
على الآخر يبيع بغير قضاء وحظه من  
الثمن يصيب جائر طبع ما وان حط بغير  
عليه جاز في حصة خاصة واقراره بغير  
فيما به جاز عليه ما كما في فاضلان  
(قوله ويؤكد) قال في البدائع قال اخرج  
الآخر والوكيل يبيع وأشره أو اجارة  
خرج وان كان وكلا في تقاضي ما دانه  
ليس فلا تخر اخر اجبه (قوله بان يكونا  
من أهل الكفاية وان يشترط أن يكون  
ما رزق قهينهما نصفين وان يتلفظا  
بلفظ المفاوضة) أقول اشتراط المتأصفة  
ليس قبلاً وكذا ذكر المفاوضة مع ذكر  
ما تضمنته بل ذكر أحدهما

في نصيب الآخر ثم بالعقد صار شر كعقد حتى جاز لكل منهما ان يتصرف في  
نصيب صاحبه وهذه حيلة بان أراد الشركة في العروض (وان ملك أحد المفاوضين)  
بارت أو هبة (ما تصعبه الشركة) كما مر أنه (وقضى) مطاع على ملك (صارت)  
المفاوضة (عنا) لزوال المساواة المعتبرة في المساواة (هلا مالاً ما مالاً وما مالاً)  
أحدهما قبل الشراء (عنا) لانهم من العقد والمناخلة بشرط أدواهما ما شرط  
لا بدائمه وهذا ظاهر في هلاك المالكين وكذا اذا ملك أحدهما لأمراض شركة  
صاحبه في مال الابد شركة في مال فاداف ذلك لم يكن راضياً بشرط كنه في حال العقد  
لعدم الفائدة (وهو) أي المصلحة (على صاحبه) أي صاحب المال (قبل ان يخلط  
ملك في يده أو يد الآخر) أما اذا ملك في يده فظاهر وأما اذا ملك في يد الآخر  
فلكونه أمانة عنده (وبعد) أي بعد ان يخلط به ملك (عليه ما) لانه لا يتغير في ملك من  
المالكين (وان ملك مال أحدهما بعد شراء الآخر بماله فغير له ما) على ما شرطنا  
لأن الملك حين وقع وقع مشتركاً بينهما حاله في سهم الشركة وقت الشراء فلا يتغير الحكم  
بذلك مال الآخر والشركة شركة عقد حتى ان أحدهما جاز يبيع لأن الشركة  
قد تمت في المشتري فلا تنقض بملك المال بعد تمامها (ورجع على الآخر  
بمخته من ثمنه) لانه اشترى نفسه بوكالته ويقدر الثمن من مال نفسه فيبيع بوجوه  
كما مر (وان ملك قبله) أي قبل شراء الآخر (فان وكله من الشركة صرح بما فيه  
لهما) على ما شرطنا وأساس المال لا يرحم مشلان كان رأس المال بينهما مالاً  
فالمشتري يكون اثلاثاً وان كان اصنافاً فذلك لأن الشركة ان بطلت فالو كالة  
المصرح بها فانه فكان مشتركاً بحكم الوكالة ويصحبون شركة ملك حتى لا يملك  
أحدهما ان يتصرف في نصيب الآخر (والا) أي وان لم يملك صرح بما (فلا) أي  
لا يكون المشتري لهما لاشترى خاصة لان الوقوع على الشركة حكم وكالة ثبت في  
ضمن الشركة وقد بطلت الشركة بملك مال أحدهما فبطل ما في ضدهما من  
الوكلة (ولكل من هذين الشريكين) أي المفاوضين وشريكي العنان (ان يبيع)  
لانهم متعاقدين عقد الشركة (وبودع) لانه من عادة التجار (ويضارب) أي يدع  
المال مضاربة لانه لا تدون الشركة فيروزان تتضمنها بخلاف الشركة لان الشيء  
لا يتضمن مثله (ويؤكد) من تصرفه ببيعوا شراءه لانه من عادة التجار والمال  
في يده) أي بكل من الشريكين (أمانة) حتى اذا ملك في يمينه بلا عقد (وأما)  
المفاوضة في شركة الصنائع فبان مشتركاً معان متساويان فيما يجب فيه المساواة  
في المفاوضة المذكورة (وهي المفاوضة في الشركة بالاموال بان يكونا من أهل  
الكفاية وان يشترط أن يكون ما رزق قهينهما نصفين وان يتلفظا بلفظ  
المفاوضة وقد مر بيانه (سوى المال) لاختصاص المساواة في المفاوضة السابقة  
(كصاغين أو خياط وصباغ) إشارة الى ان اتحاد الصنعة والسكان ليس شرطاً في  
شركة الصنائع (ويتلفظ بالعمل) يحفظ على مشترك (الاجري بينهما) أي ليكون كل  
ما يحمله أحدهما من الاجور مشتركاً بينهما كما هو حكم المفاوضة (وتعنت وكالة)  
اعتبارها في جميع أنواع الشركة (وكما) تحقيقاً لمعنى المفاوضة (وبحث وان)

وصلة (شرط العمل نصفين والمال اثنان استقصانا) وفي القياس لا نصح لان الضمان  
يقدر العمل فالر ياد عليه مرجع ما لم ينعين فلم يحز العقد لافضائه اليه فصار  
كشركة الوحد وجه الاستقصان ان ما ياد لانا فخر بحال ان الر محصر عند  
اتحاد الجنس وقد اختلف لان رأس المال عمل والر يحمل مال فكان عمل العدل والعمل  
يتقوم بالتقويم فيقتدر بقدر ما يقوم به فلا يحصر بحد لاف شركة الوحد لما يسمى  
ان شاء الله تعالى (ولزم كل عمل قبله احدثه ما يطلب الاخر) اي كل منهما  
(ويبر الله ارفع يدفعه اليه والكسب بينهما) نصير (وان عمل احدهما قياسا  
واستقصانا لان هذا مقتضى المفاوضة المتضمنة له كقالة (واما العنان في شركة  
الصناع فبان بشركه صانعان بلانما بينهما فياذ كروعتعت وكالة فقط  
(وتثبت به الاحكام المذكورة استقصانا) والقياس ان لا تثبت لان الشركة وقعت  
مطلة من قبل كقالة والاحكام المذكورة من موجباتها وجه الاستقصان ان  
هذا الشركة مقتضية لوجوب العمل في ذمة كل منهما لهذا يستحق الاجر موجب  
تقاضي قبله عليه فيجري مجرى المفاوضة في ضمان العمل واقتضاه البذل حتى قالوا  
اذا اقر احدهما بدين من ثمن صانوا واشتد من ذلك لم يصدق على صاحبه  
ولزمه خاصة لان التصريح في المفاوضة لم يوجد وقد اقر اربووجب التصريح  
بها (واما المفاوضة في شركة الوجوه) سميت بهذا لاشترى بالتبعية الامر له وجاهة  
عند الناس (فبان يشترك متساويان فيما ذكر لانا لا يشترى) متعلق بقوله يشترك  
(بوجوهها وما يدينها وتضمنت وكالة) انما ان التصرف على الغير لا يجوز الا بوكالة  
او ولاية ولا ولاية فتعين الاولى (وكقالة) تحقيق المعنى المفاوضة (واما العنان فيها)  
اي في شركة الوجوه (فبان لا تعتبر التساوي فيها) اي في الامور المذكورة في  
المفاوضة (وتضمنت وكالة فقط) انما (وان شرط) اي الشركة كان شركة الوجوه  
(منصفة المشرى او ماثلته قال ج كذلك وشرط الفضل باطل) لان الزم  
لا يستحق الا بالعمل كالمضارب او المال كبر المال او بالضمان كالاسنة الذي  
ينقل العمل من الناس فيلقبه على التامد باقل مما اخذ فطلب له الفضل  
بالضمان ولا يستحق بغيره الا يري ان من قال لغيره تصرف في مالك على اولي  
بعض وجهه لا يستحق شيئا لعدم هذا المعنى

(فصل في الشركة الفاسدة) (لا شركة في الاحتطاب والاحتشاش والامطداد  
وما راهاجات) لان الشركة تتضمن التوكيل وهو اثبات ولاية التصرف فيها  
هو اثبات التوكيل وهذا المعنى لا يتصور هنا لان التوكيل لا يملكه فلا يك اقامة الغير  
مقامه (وما حصل احدهما فيه) انه اثر عمله (وما حصل له مما قلها) لانه اثر  
عملها (نصفين) تحقيقا لساواة (وما حصل احدهما باع الاخر فيه) اي لم يحصل  
لانه الاصل في العمل (ولا حرج مثله بالتمام لانه عند محمد ولا يزداد على نصف  
ثم عند أبي يوسف) كما هو حكم الحارة الفاسدة على خلاف بينهما (ولا في  
الاستقاء) بان كان لاحدهما قبل ولا حرجا وية واستغنى احدهما والكسب

(قوله وير الله ارفع يدفعه اليه) اي يبر  
المستاجر يدفعه الاجرة الى الذي لم يستعمل  
والكسب بينهما وان عمل احدهما اي  
ولم يشترط التفاضل كما تقدم

#### (فصل في)

(قوله فالكسب للعامل) فيه نوع  
استدراك (قوله كالبيع) اي كان  
البيع تابع للذوق المزارعة والر بيع  
النماء والزيادة كراقي الجمل قاله الاقاضي

قوله فان اذن كل لصاحبه فاداءه  
 ، بالتعاقب (الخ) هذا عند أبي حنيفة  
 الا ان كل بضعة والا فلا كذا اشار في  
 باب الزكاة وفي الزيادة ان بضعة  
 لم ياداء شريكه او لم يعلم وهو الصحيح  
 ندهما وعلى هذا الخلاف لو قيل ياداء  
 بكاه او الكفارات كما في التبيين ولو  
 نبي احدثهما بتمان مال الشركة ثم  
 ناه الاخر تاثيرا لم يعلم ان الاول قضاء  
 بضعة بغير خلاف وهذه جهة أبي  
 يوسف في مسألة الزكاة كذا في المماضي  
 نول قد يفرق بأن الشريك وكالتة  
 بة بقضاء الشركة فلا ضمان عليه لعدم  
 زلة ياداء الاول واما الزكاة فاداءها  
 اداء الامرا اداء معزول مالا عليه  
 له ، فعلى الاخر وقال الزبلي في الامور  
 منها الذين لا بضعة وقضائه بغير علم بعد  
 بناء الاثر لانه لم يخالف لانه جعل  
 بوضعه وهو على القاض لان الذين  
 نبي بامثاله ما يمكنه الرجوع على  
 ارض بعد الهلاك اه (قوله أي لا يبرم  
 بكة شيئا) يعني ان يقال لشريكه  
 لون الضمير في بزم في امور تأمل

### كتاب المزارعة

وله وتصح عند جميع المذاهب على اقله عليه  
 لم دفع قبيل خبر الى اهلها معاملة  
 بالزبلي والجواب من الامام عنه  
 معاملة النبي صلى الله عليه وسلم اهل  
 بر كان خراج مقاسمة بطريق المن  
 صلح والدليل على ذلك ان النبي صلى  
 عليه وسلم لم يبين لهم المدد ولو كانت  
 اربعة لئسها اه وخرج الامام رحمه  
 هذه المسائل في المزارعة على قول من  
 بالعلم ان الناس لا يأخذون بقوله  
 اقل الخلاصة

العامل لكونه عاملا (وعليه اجور المثل للاخير) لانه اجبره اجارة فاسد في الرجوع  
 في الشركة الخاصة على قدر المال وان شرط الفضل (لان الاصل ان الرجوع تابع  
 للمال كالربح ولم يعدل عنه الا عند صحة التسمية ولم تصح قبيل شرط التفاضل  
 لان استحقاقه بالمقدف يكون فيه تقرير القاد وهو واجب الدفع (وتبطل) أي  
 الشركة معقلا (يعتد أحدهما ولو حكما) بان يرتد ويلحق جوار الحرب ويحكم به  
 القاضي لان الوكالة لازمة للشركة والموت يبطل الوكالة ويبطل الا لازم بمبطل  
 للزوم (لا يركي أحدهما مال الاخر بلا ذمة) أي ليس لأحد الشريكين ان  
 يؤدي زكاه مال الاخر بلا ذمة لانه ليس من جنس التجارة (فان اذن كل لصاحبه  
 ماد ياداء) أي بالتعاقب (ضمن الثاني وان جهل ماداء الاول) لانه أتى بغير الامور  
 به لانه استقام الفرض عنه ولم يسقط فصار مخالفا فيضمنه علم اولم يعلم لانه صار  
 معزولا ياداء الموكل حكم لغزوات المثل وهذا الاختلاف بالعلم والمجهل كالوكيل يبيع  
 العبد اذا اعتقه الموكل بمنزل علم به أولا (وان ادباها) أي أدى كل واحد بضعة  
 صاحبه واتفق ادواهما في زمان واحد ولا يلزم التقدم والتأخر (ضمن كل قبسط  
 الاخر) ويتقاصان فان كان مال أحدهما أكثر يرجع بالزيادة (شري معاوض  
 أمة ياذن شريكه له طامافه له بمجانا) يعني اذا اذن أحد المفاوضين لصاحبه بشرائه  
 أمة لطاها ما اشتراها المأمور وادى الثمن من مال الشركة فهي له بغير شيء أي  
 لا يبرم لشريكه شيئا عند أبي حنيفة وعندهما يرجع عليه بنصف الثمن لان  
 الشرا وقع في امور خاصة فكان الثمن واجبا عليه وقد اداءه من مال الشركة  
 فبرجع عليه بنصف الثمن كافي ثمن الطعام والكسوة وله ان يجارة تدخل في  
 ملكهما جوار على مقتضى الشركة ثم ان اذن بضعة من هبة تسمية لان الوطء لا يجل  
 الا بالملك فصار كما اذا اشترياها ثم قال أحدهما للاخر اقبضها لك كان هبة وهبة  
 المشاع فيما لا قسم جائز في خلاف طعام الاهل وكسوتهم لان ذلك مستغنى عن  
 الشركة لضرورة كأمرياته ولا ضرورة في مسئلتنا (واخذ البائع بشمها باشاء)  
 المشتري بالاصالة وصاحبه بالكفالة كما في الطعام والكسوة

### كتاب المزارعة

(هي) لغة مفاعلة من الزرع وشرطا عقد عمل الزرع ببعض الثمار و لا تصح عند  
 أبي حنيفة) الحديث رافع بن خديج أنه صلى الله عليه وسلم نهى عن المزارعة وهي  
 مزارعة الأرض على الثلث أو الربع من الثمن وهو الاكابر لما جنته اعتبار وهي  
 الأرض الخوة ولا بها اشجار أو الأرض ببعض ما يخرج من عملها فكان في معنى  
 قفيز الطعان كما في الأجرة (وتصح عندهما) لانه صلى الله عليه وسلم دفع قبيل  
 خبير الى اهلها معاملة وارضها مزارعة على نصف ما يخرج من قرو زرع وبه عمل  
 الصاعقة والتامون والصالحون الى وما هذا ومثله ترك خبر الواحد والقياس  
 ولهذا قالوا (وبه معنى وركم الايجاب والقول) كسائر العقود (وشرطها) ثمانية  
 أمور الاول (أهلية الماقدن) اذ لا صحة له قديمه ابدا ونها (والثاني) صلاحية الأرض

(قوله و بيان مدة متعارفة) قال قاضيان وشروط جوازها ستة منها بيان الوقت فان دفع أرضه مزارعة ولم يذكروا وقت قال في الكتاب لا تصح المزارعة وقال مشايخ بل لا ينعط بيان المدة وتكون المزارعة على أول السنة يعني على أول زرع يكون في تلك السنة ثم قال والفتوى على بيان الوقت على جواب الكتاب اه وفي الخلاصة وبيان المدة سنة أو سنتين شرط في المزارعة وفي المعاملة تصح من غير بيان المدة استحقاقا ويقع على أول ثمرة تخرج في تلك السنة وفي التنازل عن محجدين بشرطه الله المزارعة من غير بيان المدة جائزة ايضا ويقع على سنة واحدة معني على زرع واحد أو أخذ الفقيه أو المثل وقال انما شرط أهل الكوفة بيان الوقت لان وقت المزارعة عندهم متفاوت ابتداء أو انتهائها مجهول ووقت المعاملة معلوم فاجازوا المعاملة ويقع على أول السنة ولم يجيزوا المزارعة أما في بلادنا وقت المزارعة معلوم فيصير اه وفي البرازيل ومن محمد رحمه الله حوازمها بالبيان المدة ويقع على أول زرع يخرج زرع واحد أو أخذ الفقيه وعليه الفتوى ٣٢٥ وانما شرط محجدين المدة في الكوفة ونحوها لان وقتها متفاوت عندهم وابنداءها واتتباؤها مجهول عندهم ووقت المساقاة معلوم اه فقد تعارض ما عليه الفتوى (قوله والرايع بيان رب البذر) قال في البرازيل وعن الفقه بلخ انه ان كان عرف ظاهر في ذلك التواهي ان البذر على من يكون لا يشترط البيان اه وذكرته قاضيان عن الفقيه الى ذكر البعض لكن ان كان العرف معتبرا وان كان مشتركا لا تصح المزارعة وهذا اذ لم يذكروا لفظا يدل عليه فان ذكرنا بان قال صاحب الأرض دفعت البذر الى الأرض استزرعها لي أو قال استأجرتك لتعمل فيها نصف الخارج يكون بيانان البذر من قبل صاحب الأرض وان قال لتزرعها لنفسك كان بيانان البذر من قبل العامل اه (قوله وانما خمس بيان خمسة) قال قاضيان ولا يشترط بيان مقدار البذر لان ذلك يصير معلوما باعلام الأرض فان لم يبينها حسن البذر ان كان البذر

قزراعة) الجعل المقصود (و) الثالث (بيان مدة متعارفة) بان يقول الى سنة أو سنتين مثلا لان المقدور على متعة الأرض ان كان البذر من قبل العامل أو على متعة العامل ان كان البذر من قبل صاحب الأرض والمنفعة لا يعرف بمقدارها الا ببيان المدة فكانت المدة مزارعة للنفقة فيجب ان تكون المدة بما يمكن فيها من المزارعة حتى اذا حصد لا يتمكن فيها متاعا فسدت لعدم حصول المقصود وكذا اذا بين مدة لا يعيش احدهما الى مثلهما إعادة كذا في الذخيرة (و) الرابع (بيان رب البذر) أي من كان البذر من قبله لان المقدور عليه يختلف باختلافه فان البذر ان كان من قبل العامل فالمقدور عليه متعة الأرض وان كان من قبل صاحب الأرض فهو متعة العامل ولا بد من بيان المقدور عليه لان جهالته يفضي الى النزاع (و) الخامس بيان (جنسه) أي جنس البذر اذ لا بد من بيان جنس البذر وهو لا يعلم الا ببيان جنس البذر (و) السادس بيان (حظ الاستير) أي بيان من لا بد من قبله لانه يستحق عوضا بالشرط فلا بد ان يعلم افعالا يعلم لا يستحق شرطا بالعدد (و) السابع (التفلية بين صاحب الأرض والعامل) حتى اذا شرط في العقد ما يزول به التخليه وهو جعل صاحب الأرض مع العامل فسد (و) الثامن (الشركة في الخارج) عند حصوله لانه يقع جازا ابتداء ويتم شركة اتمامه وكل شرط يؤدي الى قطع الشركة في الخارج يكون مفسدا للعقد (وانما تصح) عندهما (اذا كان الأرض والبذر لواحده والعامل للعمل للآخر) لان صاحب الأرض استأجر العامل للعمل والبقرأة العمل فبما شرطه عليه كما لو استأجر خطيبا الخطيب بآب نفسه (أو الأرض لواحدها الباقي للآخر) لان البذر والبذر استأجر الأرض بجزء معلوم من الخارج ولو استأجرها بآب معلوم من الدرهم والدنانير مع فكذا اذا استأجرها بذلك (أو العمل لواحده الباقي

من قبل صاحب الأرض وان كان البذر من قبل العامل ولم يبين جنسه كانت المزارعة فاسدة الا اذا فوض الامر الى العامل على وجه العموم فان لم يتوض زرع تنقلب جائزة (قوله والسادس بيان حظ الآخر) أي بيان من لا بد من قبله (له) بيان حظ من لا بد من قبله (قوله والثامن الشركة في الخارج) في مقدم من بيان حظا لآخر فنية عن هذا (قوله وانما تصح) ايضا اذا كان نفقة الزرع عليها بقدر حقهما) قال في البرهان فان شرطت على العامل فسد في ظاهره ورواية ويجوزها لو وسف اذا شرطت على المزارع في رواية اصحاب الامالي عنه لانه متعارف وصار كشرط حذو النعل على البائع واختار مشايخ بلخ على ثمن الاثمة السرخسي في المبسوط وهذا هو الصحيح في ديارنا اه وقال في الخلاصة عن التنازل كان محجدين حله وتضيق بلخي يجيزان المزارعة بشرط المحصول لا يعرف احد في زمانه ما خالفه في ذلك قال الفقيه أبو الليث رحمه الله فانه

(الاشي) لان صاحب الارض استأجر العامل لعمل بائنة المستأجر فتم كمالو  
 استأجر خياط الخياط بأربوب الثوب (و) انما تصح ايضا (اذا كان نفقة الزرع  
 عليهم ما يتقدرونه كما جازوا المأد والراغ والدوس والتشربة) لار التزم بالتم  
 حتى لو شرطت لاحدهما فسد العقد لانه شرط لا يقتضيه العقد وفيه نفع لاحد  
 المتعاقدين (فتفسدان كانت الارض والبقر واحد والبذر والعمل للآخر) لان  
 رب البذر استأجر الارض والبقر واستأجر البقر بمجرى من الخارج مقصودا  
 لا يصح لان منفعة البقر ليست من جنس منفعة الارض فان منفعتها وقوة في طبعها  
 يحصل بها الخارج ومنفعة البقر صلاحية بقاءها العمل فلعدم الخاصة لا يمكن جعل  
 البقر تابعاً لمنفعة الارض ولا يجوز استحقاق منفعة الارض مقصوداً بالمازعة كمالو  
 كان البقر مشروطاً على أحدهما فقط بخلاف جانب العمل لان البقرة آلة العمل  
 لجعلت تابعة لمنفعة العامل (أو كان البذر لاحدهما والباقي للآخر) لان الشرع لم  
 يردعه (أو كان البذر والبقر واحد والباقي) وهو الارض والعمل (للاخر) لان  
 كل واحد من البذر والبقر لما لم يجمع عند الانفراد لم يصح عند الاجتماع (أو  
 شرطاً لاحدهما فقط تاماً) فانه ايضا مفسد لاحتمال ان يخرج الارض الا هذه  
 لتفران فيكون هذا الشرط طاعماً للشركة (أو شرطاً) لاحدهما (ما يخرج من  
 موضع معين أو ما على الماديانات) وهي أوسع من الدواقي (أو الدواقي) جمع  
 سابقة وهي أكبر من الجدول وأصغر من النهر فانه ايضا مفسد لاحتمال ان  
 لا يخرج الامن ذلك الموضع فيكون الشرط طاعماً للشركة (أو) شرطاً (مكون  
 منقطة على العامل) لما مر انه شرط لا يقتضيه العقد وفيه نفع لاحد المتعاقدين  
 (أو) شرطاً (رفع رب البذر بذره أو رفع الخارج الموقوف وتصفى الباقي) حيث  
 تفسد في صورتين لاحتمال ان لا يحصل الا ذلك القدر وأما اذا كان خارج  
 مقامه فهو الثلث أو الربع فيجوز كمالو شرطاً رفع الشرط وقسمه الباقي والارض  
 عشرة أو شرطاً رب البذر عشرة خارج لنفسه أو لا تخر والباقي بينهما لانه مشاع  
 فلا يؤدي الى قطع الشركة (أو) شرطاً (كون التين لاحدهما والمحب للآخر)  
 حيث تفسد لانه يقطع الشركة في الحب وهو المقصود (أو) شرطاً (تصفى الحب  
 والتين لغير رب البذر) حيث تفسد لانه شرط مخالف لتعنى المقدور وهو يؤدي  
 الى قطع الشركة اذ ربما يصيبه آفة فلا تنفذ الحب ولا يخرج الا التين (ولو شرطاً  
 الحب ونصفين ولم يشر للتين أو شرطاً الحب نصفين وجه سلاه) أي التين (رب  
 البذر ربح) أما الاولى فلانه ما شرطاً الشركة فمما هو المقصود والسكرت عن  
 التبع لا وجه فساد العقد الاصل وأما الثانية فلانه شرط موافق لحكم العقد  
 لا مما يملكه والفرع على الاصل وانما يتحققه الا حراً فممة فاذا  
 فسدت كان السماء كاه رب البذر (ولا تخر أجرحه أو أجرحه لارضه) يعني ان  
 كان البذر من صاحب الارض فللعامل أجرحه وان كان من قبل العامل فلصاحب  
 الارض أجرحه لارضه (فلو كان رب البذر صاحب الارض فللعامل أجرحه لارضه  
 لا يتراد على المحمي) لانه رضى بسقوط الزيادة (و) لو كان رب البذر (العامل)

(قوله لان الشرع لم يردعه) قال في البرهان  
 ولان صاحب البذر يصير مستأجر  
 الارض فلا بد من القلعة فيه وبيتها  
 وهي هنا يد العامل لا يد صاحب  
 البذر ومن أبي يوسف انه يجوز للعامل  
 انه (قوله فتفسدان كان الارض والبقر  
 واحد) هو ظاهر الاربعة من ابي يوسف  
 بجوازها والغنى على ظاهر الرواية كما  
 في البرزاية ومن الصور الفاسدة ما لو كان  
 البقر من مال الارض لاحدهما وكان  
 العمل مشروطاً على غير ذي الارض كما في  
 البرهان وذكر كراي يسي وجه آخر  
 وهو ان يكون البقر من واحد والباقي  
 من آخر أو اواها فساد (قوله ولو شرطاً  
 الحب نصفين ولم يشر للتين الخ) قال  
 في البرزاية ويكون التين لصاحب البذر  
 فيما اذا سلكه ونحو المزارعة في ظاهر  
 الرواية من الثاني والله ربح محمدان  
 المزارعة لا تجوز ومشايخ يبالغون التين  
 بينهما (قوله ولو كان رب البذر صاحب  
 لارض فللعامل أجرحه لارضه) لا يتراد على  
 المحمي) كذا لو كان العامل رب البذر  
 فلصاحب الارض أجرحه مثلاً لا يتراد  
 على المحمي عندهما وأوجهها محمد  
 بالتمام بلطف وطبيب الخارج كاه رب  
 البذر ان كانت الارض له لانه غامظه  
 وخارج ارضه وان لم تكن الارض  
 لصاحب البذر تصدق بجواز ادعى البذر  
 والمؤمن كذا في البرهان

فلمصاحب الارض أجمعت أرضه) لاستيفائه منافع الارض بعد فساد فيص  
 هذه قيمتها الاذ لم يزل لها (واذا اعتقت فالمشروط) أي الواجب هو المشروط لمصلحة  
 الالتزام (ولاشئ للعامل ان لم يخرج) أي الارض شأنا له يستحقه شركة ولا شركة  
 في غير الخارج (ويجبر العامل ان أي لأرب البذر) يعني اذا عقدت المزارعة  
 ما تمتع من العمل رب البذر فله ذلك لانه لا يتوصل الى الوفاء بالعقد الا بتلاف  
 البذر وفيه ضرر بلزومه فلا يجبر عليه كالأجير أو استأجر أو أجبر اليه فله دفعه ولو في الكفاية هذا  
 (قبل القائه) وبعبارة أخرى وان امتنع العامل أجبره الحاكم على العمل لان الوفاء به  
 ممكن بلا ضرر بلطفه فلزم العقد كما في سائر الاجارات الا اذا كان له عذر فصح به  
 الاجارة في المرض فيصح به المزارعة (ولو إلى رب البذر والارض له) وقد كُرب  
 العامل فلا شيء له في عمل الكراب (قضاء) لان عمله انما يتقوم بالعقد والعقد  
 قوم العمل يخرج من الخارج ولا خارج بعد (وبسبب رضايته) يعني ان ما ذكر  
 جواب في القضاء هو ما فيها من بذر به فله من ان يبطل العامل أجبر على عمله  
 لانه انما اشتغل باقامة هذه الاعمال ليحصل له نصيبه من الخارج فاذا أخذ الارض  
 منه فقد غرموا التفرع بدفعه فغنى بان يطلب رضاه (وتبطل) أي المزارعة  
 (بموت أحدهما) أي العاقدين كافي الاجارة فلو دفعها ثلاث سنين فلما بقيت في  
 الاولى ومات صاحب الارض قبل ادراك ترك) أي الزرع (في بلد المزارع الى  
 ادراكه وقسم على الشرط وطبقت) أي المزارعة (في) السنين (الاحريين)  
 لان في اقامه العقد في السنة الاولى مرافق الحق المزارع والورثة وفي النظم ابطال  
 الحق العامل اسلا فكل انشاء أولى وأما في الاخرين فلا حاجة الى الاقامة لم  
 يثبت الحق للمزارع في شيء بعد فعلنا بالقياس (ممن المدة قبل ادراكه فعل  
 المزارع أجمعت نصيبه من الارض حتى يدرك) الزرع لانه استوفى منفعة بعض  
 الارض لعمدة حصته فم الى الوقت الادراك (ونقته) أي نفقة الزرع كما هو السقي  
 والمحافظة والحصاد والرافع والدوس والتذرية (عليهما) بقدر حقوقها حتى يدرك  
 كنفقة البعد المشترك العاجز عن السكب (وفي موت أحدهما قبله) أي قبل  
 ادراك الزرع (ترك) أي الزرع في مكانه (الى ادراكه ولا شيء على المزارع) لاننا بقينا  
 عقد الاجارة ههنا استعينا لبقائه في الاجارة ما كان استمرار العامل أو وارثه على  
 ما كان عليه من العمل اما في الاول فلا يمكن الاقامة لتمام المدة (انقضى أحدهما)  
 على الزرع (بلا امر صاحبه أو امر قاض فهو منقطع في الاتفاق) لان كل واحد  
 منهما غير مجبور الى الاتفاق فصار كالأمر المشترك بينهما اذا استمرت فاتفق  
 أحدهما فمضى مرضيا بلا امر كان متطوعا (وتتمتع) أي المزارعة (بدين عروج الى  
 بيعها) أي يبيع الارض كافي الاجارة وليس للعامل ان يطالبه بما كُرب الارض  
 وحفر الانوار وصوى المسنة شيء اذ لا يجوز ان يطالبه بالعمى وهو الخارج لانه  
 معدوم ولا باجر للمثل لانه انما يجب عند فساد العقد ولم يفسد (ولو ثبت) أي الزرع  
 (لم يبيع) أي الارض (قبل استعداده) أي الزرع لان في البيع ابطال الحق  
 المزارع والتأخير أولى من الابطال ويخبر به القاضى ان حبسه لانه جزء من النظم

(قوله فغنى بان يطلب رضاه) قال  
 الزبلي وذلك بأن يوفيه أجر مثله (قوله  
 ونقته أي نفقة الزرع الخ) اعاده ليعلم  
 المحكم بعد انقضاء المدة (قوله  
 والرافع) بالرفع والكسر لغة هو ان رفع  
 الزرع الى البذر (قوله فامكن استمرار  
 العامل) أي ثومات صاحبه أو وارثه أي  
 ثومات العامل فوارثه يعمل مكانه (قوله  
 وتتمتع بدين عروج الى بيعها) أي يبيع  
 الارض حتى اذا لم يزرعه للمساكنة كروا  
 بدفعة القمع من القماء أو الرضا على  
 رواية الزادات وهي رواية لا شرط شيء  
 منها كافي للزاتية وفي التمسك من  
 الاصل السفر والمرضى من قبل المزارع  
 هذروا كان المزارع سارقا يخاف على  
 الزرع والشمر منه فهذا عذر اه

وهو لم يظلم لانه منحوع عن بيع الارض فلم يكن ظالما

(كتاب المساقاة)

(هي) لثمن فاعلة من السقي وشروطا (دفع الثمن الى من يملكه بجزء من ثمره وهي كالزراعة) في انها بائنة عندئذ في حصة تضاف الى ثمنها وان القسوى على صحتها (وشروطها كشروطها الممكنة ههنا كالحقة العاقدن وبين نصيب العامل والقسوة بين الاثني والعامل والشركة في الخارج) وما عداها من الشروط المذكورة فيها لا يجري ههنا (فتصح بلاذ كالمدة) والقياس ان لا تصح لانها الحارة معنى كالزراعة فتصح احصائها (وتقع على اول عمر يخرج) لا دلالة له في وقت معين قبلما تنقوت (وتفسد لم يخرج) أي في هذه السنة لعدم تناول العقد غير هذه السنة فكأنها ماضية على ذلك كره تاج الشريعة (الاداء دفع) استثناء من قوله فتصح بلاذ كالمدة (غراسا في أرض لم تبلغ) أي تلك الفراس (الثمر هي ان يملكها) فأنخرج كان بينهما تصفين حيث يفسدان لم يذ كرسنين معلومة) ذكره قاضيان (او دفع أصول رطبة في أرض مساقاة ولم يتم الوقت فأنما تفسد) لأن أصول الرطبة كالفراس (بخلاف رطبة لثمنها غايه) كسنة أشهر مثلا (حيث يجوز ويقع على أول جزء) أي قطع (يكون) أي يحصل ذلك الأول لما بعده (دفع رطبة انتهى جزاء ما على ان يقوم عليها حتى يخرج بذهابها) أي البذر (ينقسم) فمبين ما يولد كرا لوقت) استثناء لان الادراك البذر وقتا معلوما عند الزارعين والبذر اغيا يحصل بعد العمل فاشترط المناسفة فيه بكون صحتها (والرطبة لصاحبها) اذا أثر فيه لعمل العامل (ولشرط ان تصفها عند وقت) لا اشتراط الشركة فيها هو حاصل قبلها (ذكر كرمه لا يخرج الثمر فيها) بان دفع الارض لغيره فيها الكرم سنة او سنتين بعض الخارج فانه يملك قطعا ان الكرم لا يخرج الثمر فيها (يفسدها) لان المقصود بالمساقاة الشركة في الخارج وهذا الشرط يمنع المقصود فيكون مفقدا العقد (و) ذكر (مدة يخرج) الثمر فيها (وقد لا) أي لا يخرج (لا) أي لا يفسدها لعدم العلم بفوات المقصود بل هو موقوف على كل مزارعة ومساواة بان يعظم الزرع أو الثمن أو في مساوية (فلو خرج) أي الثمر في وقت هي فعلى الشرط) لصحة العقد (والا) أي وان لم يخرج فيه بل تأخر عنه (فهذا العقد) اذ تبين انهما ساءما لم لا يخرج الثمر فيها ولو لم يولد ذلك ابتداء كان العقد فاسدا فكذا اذ تبين انتهاء او افساد (فالعامل أجوا مثل) كافي المزارعة (تصح) أي المساقاة (في الكرم والتجوز والبقول وأصول الباديجان والخل ولو) وصليته (فيه ثمران لم يدرك) حتى لو كان مدركا لم يصح العقد اذ لا يكون حسده لعمل العامل أثر (كالزراعة) وعند الشافعي لا تجوز المساقاة الا في الفحل والكرم (دفع أرضا سنين معلومة على ان يفرمها بالثمن او يكون هي) أي الأشجار (والأرض بينهما تصفين ففسدت) لا اشتراطهما الشركة فيها كان حاصل لقل الشركة لا يملكه وهو الأرض (فان غرسها) أي العامل الأرض (غراسا من ههنا فأنخرجت غرا كان الكل لصاحب الأرض والغراس عليه قيمة غراسه وأجرو مثل عمله) لأن صاحب الأرض استأجر العامل ليعمل أرضه بستانا بالثمن فله على أن يكون أجره نصف البستان الذي

(كتاب المساقاة)

(قوله هي لثمن من السقي الخ) منه وبها القسوى هو الثمن وتسمى المساقاة بائنة أهل المدينة (قوله وهي كالزراعة) في البطان عندئذ في حصة وهو أخذ فخر خلافا لما هو وقول ابن أبي ليلى (قوله وشروطها كشروطها) حكى ذكر كرها كركنها وقال الزبلي وشروطها عندهما شروط المزارعة في جميع ما ذكرنا الا في أروسة أشباه لا يصير اذا امتنع وإذا انقضت المدة ترك بلا أجر وهل بلا أجر وفي المزارعة باجر وإذا استحق الفحل يرجع العامل بأجر مثله والمزارع بقية الزرع والرابع لا شرط ما بين المدة ههنا استحقاقا (قوله فلو خرج أي الثمر في وقت هي فعلى الشرط) هذا اذا كان الخارج رغب فيه وان لم يرغب مثله في المعاملة لا يجوز كذا في البرازية (قوله والأي وان لم يخرج فيه بل تأخر عنه) فسد قال الزبلي وإذا لم يخرج شيئا أصلا فلا شرط له أه وقال في البرازية وان لم يخرج شيئا في تلك المدة ان أخرحت بعد تلك المدة في السنة فسد وان لم يخرج في ذلك العام وبعده حدثت لما حازت المعاملة (قوله حتى لو كان مدركا لم يصح العقد) قال في البرازية تنسأهي الزرع فقدم معه الأرض مزارعة ما أصح ليحفظ لا يجوز وفي الأشجار اذا دفعها معاملة في هذه الحالة ان كانت الثمرة محال لم تحفظ فتضيع الى وقت الادراك تجوز وان كان لا يحتاج فيه الى عمل سوى الحفظ والحفظ زيادة في الثمار ان محال لم يحفظ لا تنذهب الثمرة الى وقت الادراك لا يجوز أه

(قوله لان في انتقاص العقيدة اضراها بالاعمال) فظاهره بقاء العقيدة وقد ذكرناها تعطل جوت أحدهما فليتلأمل

(كتاب الدعوى)

(قوله هي لغة الخ) أحدهما قبل فبأن لان الزباني قال وهي في اللغة عبارة عن إضافة الشيء إلى نفسه مطلقا من غير منازعة أو مسالمة ثم قال وقبل الدعوى في اللغة قول بنفسه الإنسان إلى آخر ما قاله المصنف (قوله وجهه دعوى) بفتح الواو لا غير كفتوى وفتاوى كذا قال في الكافي والتبيين وقال ابن الأشنة في شرح المنظومة وتجمع على دعوى بكسر الواو وعلى الأصل وبفتحها إضافة على ألف التانيث وبه يشعر كلام ابن ولاد وبالأول يشعر كلام سيبويه وأسم الفاعل مدع والمفعول مدعى عليه والمال مدعى والمُدعى به خطأ والمصدر الادعاء (قوله عند من له الخلاص) الألام بمعنى على أى عليه الخلاص وهو القاضي ينبغي أن يقال كذا التحكيمة يلزم الخصم بالحق ويخلصه

(قوله قبل المدعى عليه) هو المتعسر والآخر المدعى) فأنه محمد في الأصل قاله الزباني وقال وهذا صحيح فبأن التمييز بينهما يحتاج إلى فقه وحده كذا كانا العبارة لقاضي إلى آخر ما قاله المصنف (قوله ورعكنا) إضافة الشيء إلى نفسه كذا في الكافي وقال في البدائع أماركن الدعوى فهو قول الرجل لي على فلان أو قبل فلان كذا وقضيت حق فلان أو أبرأني عن حقه ونحو ذلك فإذا قال ذلك قد علم الركن

يظهر به والآن أنه لا يكون في معنى قهر الطمان المنهي عنه فيكون فاعله المالك ملك الفارس وقد ذكره دواع له لاقصا لما بالارض فحق قبعتها وأجر مثل عمله لأنه لا يدخل في قيمة الفارس لثقتها بتسبها (تعل) أى المساقاة (عوت) أحدهما وعنى مدتها والثرف في) بكسر التثنية هذا قيل لصوري بالوت وعنى المدة وأما بطلت لان صاحب الارض استأجر العامل ببعض الثمار ولو استأجره بدارهم بطلت الاجارة عوت أحدهما فسكنا إذا استأجره ببعض الثمار (فلومات) صاحب الارض فللعامل القيام عليه حتى يدرك الثمر وان وصلية (كره مودة) صاحب الارض) لان في انتقاص العقيدة اضراها بالاعمال وأبطالها كان مستقفا بالعقد وهو ترك الثمار في الانحيار الى وقت الادراك وإذا انتقض العقد تكلف الميزان قبل الادراك وقبه ضرر له وإذا حاز انتقض الاجارة لدفع الضرر فلا يجوز إيقاؤه لدفعه كان أولى (وان مات العامل فلو رثته القيام عليه وان كرهه صاحب الارض) لانهم فاعلون مقامه وفه نظر العاشرين (وان ماتا فالتجار) في القيام عليه أو تركه (الى مودة العامل) قضاهم مقامه وقد كان له في حياته هذا التحيار بعد موت صاحب الارض فكذا يسكون لو رثته بعد موته (وان لم يموت أحد هما بل انقضى مدتها) أى مدة المساقاة (فانذار للعامل) ان شاء عمل على ما كان يعمل حتى يبلغ الثمر ويكره بينهما على سواء لان في الامر بالميزان قبل الادراك اضراها بجماع الضرر مد فوع كمار (ولا تقسح الاجدر) كافي الاجارات (ومنه كون العامل حازع من العمل) فانها لم تقسح لزومه استعارة الاجارة فيلحق به ضرر لم يلزمه به بقدا المساقاة وقد مر ان الضرر مودوع (أو) كون العامل سارقا (بخلاف على غيره) أى غير الشجر (أو سفعه) السحب بالضرر بل جمع سفعه وهي حصن النخل كذا في الصحاح

(كتاب الدعوى)

أورد هاهنا عقبات المعاملات لانها تفرقت عليها في الوجوه (هي) لغة قول بنفسه الانسان انجاب حق على غيره وأنها ثابتة فلا تنون وجهه دعوى بفتح الواو كفتوى وقوة أى وشرا (مطالبة حق) من حقوق السادة (عند من) وهو انتقاضي (له الخلاص) أى تخلفه من المدعى عليه (إذا ثبت والمدعى من أذا ترك ترك) أى لا يجبر على الخصومة إذا ترك كما لو لم يكن هذا متناولا للأغلب من المتنازعين فضلا احتج زعمه بقوله (من المتنازعين قولنا) ولما كان هذا متناولا للثنازعين في المباحة احتج زعمه بقوله (في الحق) أى حق العبد (والمدعى عليه بخلافه) أى يجبر على الخصومة إذا ترك كما فأنطق الحد على الحدود وقد اختلف عبارات المشايخ في حده والصحيح ما ذكره قبل المدعى عليه هو المتعسر والآخر المدعى قالوا إذا حدث جميع ولكن الشأن في معرفته لان العبارة لقاضي دون الصور والمباني فان الكلام قد يوجد من الشخص في صورة الدعوى وهو انكار معنى كالودع إذا دعى رد الوديعة أو لا كما فانه مدعى صورته منكر لوجوب الضمان معنى ولم يدع الجحفة القاضي إذا دعى رد الوديعة أو لا كما فانه لا يلزمه رد ولا ضمان ولا يحطه انه رده لان اليمين أدا تكون على النفي (وركنها) أى الدعوى (إضافة الحق الى نفسه)



(قوله وأهلها العقل المميز) قال في البدائع وبشرط أهلية المدعى عليه فلا تصح الدعوى على مجنون ومسي لا يعقل حتى لا يلزم الجواب ولا تصح البينة (قوله وشرط جوازها بمجلس القاضي) المراد بالجواز لزوم لتكوين لزمعة انصم الجواب فخرج الحكم (قوله أقول ردائه وجهه مرفوعة على مقدمتين إلخ) ليس دفعا لما يدعيه صدر الشريعة من الشمول وفيه ما يؤيد مدعى صدر الشريعة وهو ما ذكر من المقدمة ٣٣. الثانية من أن الشبهة معتبرة يجب دفعها اهـ ولا شك أن الشبهة كون

المدعى عليه على ما في يده من عقار أو متقول بحق فتدعيه بقول المدعى أنها بغير حق ولا يختص المتقول بهذا اهـ ولما رتبته المصنف على مقدمتين بقوله فاهل ان في ثبوت المدعى العقار شبهة لا يكون غير مشاهد إلخ فغير محصل النزاع لانه انما هو في انه هل يجب في دعوى العقار ذكراته في يده بغير حق كما تقول او لا يجب لان العقار هل ثبت فيه اليك بالتصادق كما تقول او لا وذكر البرجندى له وجهان ثم قال هذا قد نقل عن طهري الدين الميرغاني انه لا يجب دعوى العقار من معرفة القاضي كونه في يد المدعى عليه فيثبت كرم المدعى انه في يده اليوم بغير حق هكذا في التصول اعني انه وعلى هذا ولا يحتاج الى التفريق اهـ قلت وكذا قال في القنية ادعى عليه وذكر ان هذا المهدود كان ملكك بعه من فلان وسأنته اليه وذلك المشتري بأعها منى وسأله الى فاليدوم ملكي بهذا السبب وفي ذلك بغير حق وأقام البينة تصح هذه الدعوى والبينة اهـ فتصريحهم بأنه يجب في المتقول أن يقول في يده بغير حق لا يثبت الحكم كما عاهدوا وقد وجد في تصريحهم الدعوى في العقار النصر بحجه (قوله وطلب احضاره ان أمكن) أي فكلف المدعى عليه باحضار العين (قوله وذكر قيمته ان تقرر) من التعذر ان يكون له حمل ومؤنة وهو ان لا يصح له ان يجلس القاضي الا بأجر وقيل لا يمكن دفعه بواحدة فهو مال له حل ومؤنة وهذا اذا كانت العين فاشتهقوا كانت حاله كونه هو ودعوى الدين في الحقيقة كما في جامع الفتاوى

ان كان أصيلا (أو) الى (من نائب) أي المدعى (منه) كافي الوكيل وأبى الصغير ووصيه (عند النزاع) متعلق بإضافة الحق (وأهلها) أي الدعوى (العاقل) خرج به المجنون (المميز) خرج به الصبي الغير المميز قال الاستروشي في جامع أحكام الصغير الدعوى من الصبي المحصور عليه غير صحيحة أما الصبي المأذون له فدهواه صحيحة ان كان مدعيا وان كان مدعى عليه فغواه أيضا صحيح وشرط جوازها بمجلس القاضي (فان الدعوى في مجلس غيره لا تصح حتى لا يجب على المدعى عليه جوابه) (وحكمه) وجوب الجواب على الخصم (وهو المدعى عليه حتى اذا امتنع عنه أجبره القاضي عليه) (واغنا تصح) أي الدعوى (اذا ألزمت شيئا على الخصم بدعوتها) والاكراه هنا لا يدم عليه عاقل (وعلم المدعى به) محلف على ألزمت أي صار مدعيه معلوما بين ذلك بقوله (فلو كان) ما يدعيه (متقولاً في بدائع مدكر) أي مدعيه (انه في يده بغير حق) فان الشيء قد يكون في يد غيره المالك بحق كالرهن في يد المدين والمبيع في يد البائع لاجل قبض الثمن قال صدر الشريعة هذه اللفظة تشمل العقار أيضا فلا أدري ما وجه تخصيصه المتقول بهذا الحكم أقول ردائه وجهه مرفوعة على مقدمتين مسلمتين أحدهما ان دعوى الاعيان لا تصح إلا على ذي اليد كما قال في النهاية اغنايتهم خصما اذا كان في يده والثانية ان الشبهة معتبرة يجب دفعها الاشبهة الشبهة كما قالوا ان الشبهة بالهلقه بالحقيقة لا شبهة الشبهة انما عرفتم ما فاهل ان في ثبوت المدعى العقار شبهة لا يكون غير مشاهد بخلاف المتقول فانه فيه مشاهد فوجب دفعها في دعوى العقار باثباته بالبينة انصم الدعوى ويعد ثبوته بكون احتمال كون الدلشعر المالك شبهة الشبهة فلا تعتبر وأما الدل في المتقول فلكونه مشاهدا لا يحتاج الى اثباته لكن فيه شبهة كون الدلشعر المالك فوجب دفعها انصم الدعوى المحذرة الحمادي الى سواء السبيل وحسبنا انه ونعم الوكيل (وطلب) عطف على ذكر (احضاره) أي احضار ما يدعيه (ان أمكن) لشاراله في (الدعوى والتمهاده) لان الاعلام بأقصي ما يمكن شرط وذات المتقولات بالاشارة لانها لا تلغ اسباب التعريف حتى قالوا في المتقولات التي يتعذر نقلها كالرهن مثلا حضر الحاكم عندها ربعث أمنا (أو) ذكر (قيمته ان تقرر) أي احضاره ليس بصبر المدعى معلوما لان الاعيان متفاوتة والشرط أن تكون الدعوى في معلوم وقد تعذر مشاهدته فوجب ذكر قيمته لانها خلف عنه قال القية أو القيث بشرط مع ذكر القيمة ذكره كذا كورة والأثوة وقال قاضيان صاحب الدخيرة ان كان

(قوله أقول فائدة هذه الدعوى مع هذه الجملة القاضية توجه اليه على الخصم إذا أنكر والجبر على البيان إذا أقروا وتكلى عن اليقين الخ) بقوله ثم شيء يتوهم غير ما ذكر ليكون به الكلام غير كاف هذا ولقاضي زادمر حيا الله تعالى بحث في هذا المجل (قوله ولو عقاوا ذكره وده) يعني وذكر اسماء أصحابها وأسماءهم ولا بد من ذكر حد كل واحد منهم إن لم يكن مشهورا بين الناس عند أبي حنيفة في الصحيح من مذهبه كما في التبيين وأشار المصنف إليه بقوله ولو كان الرجل مشهورا بدينه صاحب المداة وقال في البدائع لا بد من بيان موضع الحدود وبلده لصير معلوما أه فيه له من شرائط صحة الدعوى وقال في الخلاصة ادعى محدودا في موضع كذا وبين الحدود ولم يذكر أن المحدودا موارض أو كرم أو دار لا تصح الدعوى وفي فوائده شمس الأئمة المرحوم رحمه الله تعالى تصح إذا بين الموضع والمدة والموضع والسكة وقبل ذكر الحالة والسوق والسكة ليس لازم وذكر المصرا والتمرية لازم أه (قوله بل بآية أو لم القاضى) هو الصحيح كما في الكافي والسراج (قوله وقال شمس الأئمة المرحوم ومن المنقولات الخ) لهله انما ذكره في دعوى القمار وإن كان من المنقول لأنه لما لم يمكن احضاره صار كالعقار فاسب ذكره بعده (قوله ولو كان ما يده وينا الخ) ومع هذا لا بد من تعريفه بالوصف لأن الذين يرفعه كما في الكافي فليس ذكر القدر يعني عن الوصف ولهذا قال الزباني وإن كان ديناً ذكر وصفه ولا بد من بيانه على وجه لا يبقى فيه حفاة

الدين غالباً وادعى أنه في يد المدعى عليه فأسكران بين المدعى قيمته ومقتته جميع دعواه وتقبل بيئته (ولو قال قضيت متى عين كذا ولو أدري قيمته قالوا تسع) قال في الكافي وإن لم يبين القيمة وقال قضيت متى عين كذا لا أدري أه ذلك أو قائم ولا أدري كم كانت قيمته ذكر في عامة الكتب أنه تسع دعواه لأن الإنسان ربما لا يعرف قيمة ما له فلو كلف بيان قيمته لتضرره أقول فائدة هذه الدعوى مع هذه الجملة القاضية توجه اليه على الخصم إذا أنكر والجبر على البيان إذا أقروا وتكلى عن اليقين فليست أم لا تألم الكافي لا يكون كافياً إلا بهذا التحقيق المحدقة على التوفيق (ولو) كان ما يده (عقاراً ذكره وده) الأربعة منه فقرأ التعريف بالاشارة لأنه لا ينقل فصار إلى التعبد لأن العقار يعرف به (وكم في الثلاثة) وقال زفر لا لأن التعريف لم يتم ولنا أن كلاً كتحكم الشكل (الآن بملأ في الحد الرابع) لأن المدعى يختلف بمخلاف تركه (كذا الشهادة) أي كما يشترط التعبد في الدعوى يشترط في الشهادة وإن ذكروا ثلاثة من الحد ودي الشهادة قلت شهدتهم عندنا فلا نفروا إن كان الرجل مشهورا بدينه ذكره وفي الدار لا بد من التعبد وإن كانت مشهورة عند أبي حنيفة وعندنا لا يشترط لأن الشهادة مفضلة عنه وله أن قدره إلا يصير معلوماً إلا بالتعبد (و) ذكر أيضاً (أنه به إليه) لأن المطالبة حتى المدعى فلا بد من طلبه (و) ذكر أيضاً (أنه في يد المدعى عليه) لأنه انما يصير صحيحاً بكونه في يده (وهو) أي كونه في يده (لا يثبت تصدقه ما) على أنه في يده (بل) يثبت (البينة أو علم القاضى) لاحتمال كون العقار في يد غيره ما وقد تواضعنا على ذلك بخلاف المنقول لأن البينة مشاهد كما مر في المبادئة ادعى هيناً في يد رجل وأراد احضاره في مجلس الحكم فأنكر المدعى عليه أن يكون في يده فقام المدعى بشاهد يشهد أن هذا الدين كان في يد المدعى عليه قبل هذا التاريخ بسنة هل تسع وهل يحجر المدعى عليه على احضاره به هذه البينة أم لا كانت واقعة العتوى وبها في أن تسع لأنه ثبت يده في الزمان الماضي ولم يثبت خروجه من يده وقد وقع الشك في زوال ذلك البينة فثبت الدين بالموعد المزبل قال شمس الأئمة المرحوم ومن المنقولات ما لم يمكن احضاره عند القاضى كالمسيرة من الطعام والظلم من الفهم والقاضى فيه بأن يباري شاهه عز ذلك الموضع لو تيسر له ذلك وإن لم يتيسر له الحضور كان ما ذواباً لا اختلاف بيعت خليفته إلى ذلك الموضع وهو نظير ما إذا كان القاضى مجلس في داره ووقع الدعوى في جبل ولا يسع أبداً داره فانه يخرج إلى باب داره أو أمر نائبه حتى يخرج ليشير إليه الشهود بمحضرة وفي القدر وادى إذا كان المدعى شهاباً شذرت له كالرجح فالحاكم فيه بأن يباري شاهه حضوراً أو شهاباً كذا في الذخيرة وذكر القاضي الإمام ظهير الدين المرحوم أن هذا انما يستقيم إذا كان الدين المدعى في المهر أم لا إذا كان خارج المهر كيف يرفعه به القاضى والمهر شرط لمجاوز القضاء في ظاهر الرواية فطريقه أن يثبت واحد من امرائه حتى يسع له دعوى البينة ويقضى ثم بعد ذلك يحضى قضاءه (ولو) كان ما يده (ديناً أو ذمة ذكره

(قوله وان انكر) قال في الاشياء لا يجوز  
 الدعي عليه الانكار اذا كان عالما بالحق  
 الا في دعوى الحب فان لم يتابع انكاره  
 لعقب المشتري البينة عليه فيمكن من  
 الرد على بائه وفي الوصي اذا علم الدين  
 ذكره في بيع التنازل اه (قوله)  
 فهي فعله من البان) وقبل فعله من  
 البين انما يقع الفصل بين الصادق  
 والناكذب (قوله ولا بد ان يكون النكول  
 في مجلس القاضى الى قوله ذكره  
 الزبلي) كان ينسب ذكره بعد قوله  
 الاتي فان نكل كاذر كره كذلك الزبلي  
 (قوله وهذا القول ليس بشئ) اي فخر  
 مهور غير ما عودته كما في التبيين (قوله)  
 فان نكل) اي قال لاحلف نكول  
 حقيقة وقوله او سكت بلافة نكول  
 حكما حكمه حكم الاول في الصحيح كما في  
 الكافي (قوله وهو بعد عرض البمين  
 ثلاثا حوط) اي يبايعون اي وصف ومحمد  
 ان التكرار حتم حتى لو قضى القاضى  
 بالنكول مرة لا ينفذ والصحيح انه ينفذ وهو  
 نظيره مال المريد كما في التبيين وقال في  
 الكافي ينسب للقاضي ان يقول اني  
 اعرض عليك البمين ثلاث مرات فان  
 حلفت والا فمئت عليك بما ادعى  
 وهذا الانذار لاعلامه بالحق انذره  
 بمجهديه فكان مغلظة له اه

جنه) كالدوام والد ثاثير والبر والشجر وشجرها (وقدره) كجاءه وانفس وقصير  
 وقصيرين وشجرها فان الدين لا يعرف الا بذلك (وذكر ايضا) مقالة له (بما  
 انه سخطه) وانما هي (اي الدعوى (سأل القاضي عنها) لينضم وجه الحكم اذ  
 الحكم بالبنية يخالف الحكم بالادار ومعنى سؤاله ان يقول ان خصمك ادعى  
 عليك كذا وكذا فاذا تقول (فان اقر) اي انضمم (الزم) اي القاضي (موجبه) لم  
 يتل قضى اوحكم كما قال في الكافي ان اطلاق لفظ القضاء موقوف لان الاقرار به  
 بنفسه ولا يتوقف على القضاء فكان الحكم من القاضي الزا الحضر وج من  
 موجب ما اقر به بخلاف البينة على دعواه لان الاصل في فصل الحب وممة البينة  
 (وان انكر) اي انضمم (سأل) اي القاضي (المدعي بنية) لان النبي صلى الله  
 عليه وسلم قال ادعى ائت ببينة فقال لا تقبل ذلك عنه سأل ورث البين على عدم  
 البينة فلا بد من السؤال عن البينة من الاستخلاف (فان اقام) اي البينة (قضى  
 عليه) لانه تورد دعواه ما يثبت في فعله من البيان فانها لا تراضيه فظهر بها  
 الحق على الباطل (والا) اي وان لم يقدمها بل يجهز عن اقامتها (حلفه) اي القاضي  
 انضمم (مطالبه) اي طلب المدعي لان الحلف حقه ولهذا اضيف اليه بحرف اللام  
 في الحديث وجه كونه حثاله ان المنكر قصد اقواه حقه على زعمه بالانكار فيمكنه  
 الشارع من اقواه نفسه بالبمين الكاذبة وهي القنوس ان كان كاذبا كما يجرهم  
 وهو اعظم من اقواه المال ويحصل له صانف الثواب بذكر اسم الله تعالى وهو  
 صادق على وجه التعظيم ولا بد ان يكون النكول في مجلس القضاء لان المعتبر  
 بين قاطعة القنوس ولا عبرة بالبمين عند غيره وهل يشترط القضاء على فور النكول  
 فيه اختلاف ثم اذا حلف المدعي عليه فالدعي على دعواه ولا يبطل حقه بعينه  
 لكن ليس له ان يخاصم ما لم يقدم البينة على وفق دعواه فان وحدها اقامه واقضى  
 له بها وبعض القضاة من السلف كانوا لا يسمعون بها بعد البمين ويقولون يترجم  
 جانب مدعيه بالبمين فلا تقبل بنية المدعي وهذا القول ليس بشئ لان حرم رضى الله  
 تعالى عنه قبل البينة من المدعي مدعين المنكر وكان شرع حجه الله بقول البمين  
 الفاجرة حتى ان ترد من البينة العادلة وهل يظهر كذب المنكر باقامة البينة  
 والاصواب انه لا يظهر حتى لا يعاقب عقوبة شاهد الزور ذكره الزبلي (فان  
 نكل) اي قال لاحلف مرة او سكت بلافة) من شرس او خرس فانه نكول  
 حكما (وقضى مع) لان البمين واجبة عليه لقوله عليه الصلوة والسلام واليمين على  
 من انكر ترك هذا الواجب بالنكول دليل على انه باذل وامرؤ والا فقدم على البمين  
 تفصاعن عهدهما الواجب ودفع الضرر عن نفسه يبذل المدعي والاقرار به والشرع  
 ازمه التورع من البمين الكاذبة دون الترفع عن البمين الصادقة فخرج هذا  
 الجانب على جانب التورع في قوله (وهو) اي القضاء (بعد عرض البمين)  
 اي عرض القاضي البمين على الخصم بان يقول ان لم تحلف احكم عليك (ثلاثا  
 احوط) لاحتمال ان يحلف بعد مرة او مرتين (ولا عبرة بعد القضاء قوله احلف)  
 لانه لا حلف بالنكول فلا ينقض به القضاء (ونعتير) اي قوله احلف (قبل

المحكم ولو بعد العرض لانا) اذا يلزم فيه تقضى القضاء ولا فساد آخر (ولا ترد  
 اليمين على المدعى وان نكل شخصه) وعندنا شافعي اذا لم يكن للمدعى بينة أصلا  
 وحلف القاضي المدعى عليه فنكل نزول اليمين على المدعى فان حلف قضي به والا  
 انقضت المنازعة بينهما لأن الظاهر صار شاهدا للمدعى بنكوله فيعتبر بحسبه  
 كالمدعى عليه وكذا اذا أقام المدعى شاهدا واحدا وبجرحه من إقامة شاهد آخر فإنه  
 نزول اليمين عليه فان حلف قضي له بما ادعى وان نكل لا يقضى له شيء لأنه صلى  
 الله عليه وسلم قضي شاهد وعين وعندنا يسقط المدعى عليه فقط ويقضى عليه  
 بالنكول لقوله صلى الله عليه وسلم البيعة على المدعى واليمين على من أنكر وعاطق  
 التقسيم يقتضي انتفاء مشاركة كل واحد منهما عن قسم صاحبه فيدل على أن  
 الجنس الأيمان في جانب المدعى عليه ولا عين في جانب المدعى اذا لازم في اليمين  
 فلا يستغرق فن جعل الأيمان هذه للمدعى فقد حالف النكس وحديث الشاهد  
 واليمين غريب وما روينا مشهور ثلثه الأمانة بالقول حتى صار في خبر التواتر فلا  
 يعارضه على أن يجهن من معنى قدره كذا في السكاي (ولو قال) أي المدعى عليه  
 (لا أقر ولا أنكر بحسبه) أي القاضي (حتى يقرأ وينكر) لأنه ظالم فيمزاؤه الحبس  
 (أنهى) أي رجل على آخر (مالا فإنكر) أي المدعى عليه (فامسحطها على أن  
 يحلف المدعى عليه ويبرأ من المال لحلف فالسلح باطل وهو) أي المدعى (على  
 دعواه) وان أقام بينة تسع وان لم يقمها واستخلفه بحلفه القاضي (ولا) أي لو لم يكن  
 الحلف (الأول) حين الصلح (عنده) فان التحليف عند غير القاضي لا يعتبر كأن  
 النكول عند غيره لا يوجب الحق لان المصير من قاطعة الخصومة واليمين عند غير  
 القاضي غير قاطعة (ولو) كان الحلف الأول (عنده كفى) ولا يحلفه ثانيا (كذا  
 لو امسحطها على أن المدعى لو حلف فانضم من ضمن وحلف) أي المدعى (لم  
 يضمن) أي الخصم كذا في العمادة (لا تحلف في نكاح) بأن ادعى رجل على  
 امرأة أو مدعى عليه نكاحا والاخر منكر (ورجعة) بأن ادعت هي عليه أو هو عليها  
 بعد العدة أنه واجها في العدة وأنكر الاخر (وفي رواية) بأن ادعى المولى عليها  
 أو هي عليه بعد المدة أنه فاق المدة وأنكر الاخر (واستلاد) بأن ادعت أمة على  
 سيدها أنها ولدت منه هذا الولد أو ولدت ولدا أقدمات أو سقطت سقطا مبينين  
 انطلق منه وأنكر المولى ولا تنافي من الجانب الآخر اذ لو ادعى المولى ثبت  
 الاستدلال باقراره ولا يعتبر أنكارها (وروي) بأن ادعى على مجهول النسب أنه  
 هذا أو ادعى المجهول أنه عبده وأنكر الاخر (ونسب) بأن ادعى على مجهول  
 النسب أنه ابنه أو هو مدعى عليه والاخر منكر (ورواه) بأن ادعى على معروف  
 الرق أنه معتقه أو مولاه أو ادعى المعروف ذلك عليه أو كان ذلك في ولاه المولادة  
 والاخر منكر (وحد) سواء كان حدها هو والصلى حق الله تعالى كحد الزنا وسرب  
 الخمر وحد السرقة أو دأبها بين المحققين كحد القذف حتى أن من ادعى على آخر أنه  
 فذقه وأنكر القاضي لا يستخلف لأن الدليل فيه حق الله تعالى عندنا ما لا يخفى  
 بالحدود الخاصة به تعالى وأما في السرقة فان السارق يستخلف لاجل المال اذا

(قوله فان حلف قضي به) والا انقضت  
 المنازعة بينهما يعني من حيث عدم  
 التحليف ثانيا الا من حيث إقامة البينة  
 اقبولها بعد التحليف (قوله ولو قال لا أقر  
 ولا أنكر بحسبه) يشير الى انه انكار وهو  
 الاشبه لان قوله لا أقر ولا أنكر انصار عن  
 المكوث عن الجواب والكوت أنكار  
 على ما مر وقال بعضهم هذا اقرار كاف  
 الباطح

أراد المالك أحد المال لا القطع فقال له دع ذكر السرقة وادع تناول مالك  
فكونك حقه بين قال في النهاية لا يتخلف في الحدود بالأجاء إلا إذا تعين  
حقاً بأن حاق عتق عبده بالزنا وقال ان زنت فانت حرة فادعي العبد أنه زنى ولاينة  
له عليه يتخلف المولى حتى اذا شكك بين العتق لا الزنا (ولمان) بار تدعي المرأة  
العتق بالزنا ووجوب العمان وهو ينكر جميع ما ذكر قول أبي حنيفة وقال  
يتخلف فيها كلها إلا في الحدود العمان لأن هذه حقوق تثبت بالشبهة فيصير  
فيها إلا - يتخلف كالاموال بخلاف الحدود وهذا لأن فائدة الخلف ظهور الحق  
بالنكول والنكول اقرار لأن الخلف لما وجب فتركه دليل على أنه باطل أو مقرر  
ولا يمكن أن يجعل باذلاً لأن النكول مبني من المأذون والمكاتب وهما لا يمكن  
البدل فيجعل مقرضه وقال اقراره يجرى في هذه الاشياء ليكن اقراره شبهة لأنه  
سكوت في نفسه والسكوت محتمل فلا يكون حجة فيما يثبت بالشبهة والعمان حد  
الازواج فاشبه حد القذف ولأن النكول بذل وإباحة أو زوج على اقرار  
لكنه باء في الإنكار ولو جعل بذل لقطع المصونة لكانت كذب فكان هذا أولى  
من أنه سلم من أن يظن به الكذب وهذه حقوق لا يجرى فيها البدل فلا يقضى  
فيها بالنكول كالقصاص في النفس بخلاف الاموال وذلك لأن المرأة لو قالت مثلاً  
لا تكاح بيني وبينك ولكني بذلت نفسي لك لم يصح كلامه أو كذا ما سائر الامثلة  
فالحاصل ان كل عمل يقبل الإباحة بالاذن ابتداءً يقضى عليه بنكوله وبالإفلا  
قال قاضيان الفتوى على قوله ما وقيل بنفي القاضي أن ينظر في حال المدعي  
عليه فان رآه متعدياً لمخلفه وما أخذ بقوله ما وان كان مظلوماً لم يجهله أخذ بقوله  
كذابي الكافي (وحلف السارق وان شكك ضمن ولم يقطع) لأنه في السرقة  
يدعي المال والحد واجب الحد لا يجامعه الشبهة بخلاف إيجاب المال فثبت  
في كافي شهادته رجل وامرأتين حيث لا يثبت القطع ويضمن المال (كذا  
الزوج اذا ادعت طلاقاً قبل الدخول) يعني اذا ادعت طلاقاً قبل الدخول  
واستخلف الزوج (فان شكك ضمن نصف مهرها) عندهم لان الاستخلاف يجرى  
في الطلاق اتفاقاً خصوصاً اذا كان المقصود المال (وكذا النكاح اذا ادعت هي  
الصدائق) لأنه دعوى المال حقيقة فثبت بنكوله المال لا النكاح (و) كذا  
(النسب اذا ادعي حقا) يعني يخلف في دعوى النسب اذا ادعي حقا (كارث  
ونفقة) بأن ادعي رجل على رجل أنه أخوه مات أبوهما وترك المال في يد المدعي  
عليه وأطلب من القاضي فرض النفقة على المدعي عليه بسبب الأخوة فانه  
يتخلف على النسب بالأجاء فان حلف برئ وان شكك قضى بالمال والنفقة  
لأن النسب (وهجر القبط) بأن كان ممي في يد رجل القطة وهو لا يعرف نفسه  
ما دعت امرأته الأصل أنه أخوها ثم يدعيه ما ينقطع لما لم يمتحن حتى الحضانة  
واردت استخلافه فنكح بيبه لها حتى نقل المصدي الى مهرها ولا يمت  
النسب (وعنى بالملك) بأن ادعي عبداً على مولاه أنه معتق لأنه أخوه واستخلفه  
فان حلف برئ وان شكك قضى بالعتق لا بالنسب (وامتناع الرجوع في الهبة)

(قوله قال في النهاية لا يتخلف في  
الحدود بالأجاء الا اذا تعين من حقا  
بأن حاق عتق عبده بالزنا) برده عليه  
ما في البدائع من قوله وأما في دعوى  
العتق اذا حلف على ظاهر السر الرواية  
فنكح بقضى بالمدق ظاهر الاقوال  
لأنه بمنزلة القصاص في الطرف عند أبي  
حنيفة وعندهما عزلة النفس وقال  
بعضهم هو بمنزلة مائر الحدود ولا يقضى  
فيه بشئ ولا يجامع لأنه حد وقيل يخلف  
ويقضى فيه بالتزويج دون الحد كما  
السرقة يخلف ويقضى بالمال دون القطع  
اه فليتنامل (قوله ولنا) أي القائلين بقول  
الامام (قوله قال قاضيه) جان الى كذا في  
الكافي) نفسه قال القاضي فخير الدين  
في الجامع المصنف والفتوى على قوله ما  
اه والاختلاف في الخلف في الاشياء  
المدكور ما ذالم يقصد بها المال ولو قصد  
يخلف فيها بالأجاء كما في المواهر واذا  
ادعي القتل خطأ حلف على السبب عند  
أبي يوسف بالله ما قتلت الا اذا عرض  
وعند محمد على الحكم بالله ليس عليه  
الدية ولا على عاقلتك وانما الخلف على  
هذا الوجه لاختلاف المشايخ في الدية في  
فصل الخطأ أنها تجب على القاتل ابتداءً  
وتجب على القاتل ثم تعدل عنه العاقلة  
فان حلف برئ وان شكك يقضى عليه  
بالدية في ماله كافي البدائع

(قوله قال أي المدعي في سنة حاضرة في المهر) أي في الأجل واسقط ٣٣٠ انهم لا يحلف أي عند أي حنيفة وقال أبو يوسف  
وقول محمد مضطرب وكانت المسئلة بينهما

فيها فيعتمد القاضي فادري المدلى الى  
قول أي حنيفة لا يحلفه وإن رأى الليل  
الى قول أي يوسف يحلفه اه كافي  
الفتاوى الصغرى من أدب القاضي  
الخصاف (قوله قيد بالمهر الخ) بشري الى  
انه يحلف لو كانت خارج المهر وهو  
بالاجماع كافي التبيين (قوله ويجب ان  
يكون التكفل معروف الدار) المراد به  
أن يكون تقه مرفوعا بين الناس لا يشترط  
استخفافه حتى يحصل به فائدة التكفل  
استقصانا والقاس أن لا يلزم التكفل كما  
في التبيين (قوله ولازم القرب) وله أن  
يطلب وكبلا بخصوصه حتى لو طالب  
الأصيل بقية البنية على الوكيل فيعفى  
عليه وإن أعطاه وكبلاه أن يطلب  
بالتكفل بنفس الوكيل وإن أعطاه  
كفلا بنفس الوكيل فله أن يطلب  
بالتكفل بنفس الأصل إن كان المدعي  
دينا ولو أخذ كفلا بالمال فله أن يطلب  
كفلا بنفس الأصل وإن كان المدعي  
مقولا له أن يطلب مع ذلك كفلا بالعين  
لصغر ما وإن كان المدعي عقارا لا يحتاج  
الى ذلك لانه لا يقبل التضييع كافي  
الكافي والتبيين (قوله ولا يحلف بالله  
تعالى) أي للناطق وأما الآخر فقال  
في الفتاوى الصغرى والخاصة كيفية  
تحلف الآخر أن يقال له عليك عهد  
الله وميثاقه إن كان كذا فاشتر بنم ولم  
يحلف بالله تعالى ان كان كذا لانه أتاك  
ثم يكون اقرارا لا يميناه وأشار المصنف  
الى أنه لو طلب التذم لم يحلف الشاهد  
أو المدعي انه لا يعلم الشاهد كاذب  
لا يمينه القاضي لا أمرنا بأحكام  
الشهود والمدعي لا يحب عليه اليمين  
لا سيما إذا أقام سنة كافاة التبيين

بان أرادوا لو اب الرجوع والجهة فقال الموهوب له أنا أخوك ما ندمي عليه  
يستخلف على ما يدعي من النسب بالاجماع (فان نكل) في المصرا المذكرة  
(ثبت الحق) يعني الأثر والتعقبات والجر والتتبع (لا القسبان  
كان) أي النسب (نسبا لا بصح الاقرار به) أي وإن كان نسبيا بصح الاقرار به  
(ففي الخلاف) يعني يستخلف في النسب المجر وعندهما إذا كان نسبيا ثبت  
بأقراره بياته أن اقرار الرجل بصح بالآب والابن والزوجة والمولى وأقرار المرأة  
بصح بالآب والزوج والمولى ولا يصح بالآب إذ أنه تمصيل النسب على الغير فكان  
اقراره على الغير فلا يصح فلو ادعى رجل أنه أبوه أو ابنته ولم يدع ما لا يستخلف  
عندهما لانه لو أقربه ثبت فيستخلف لجه النكول الذي هو اقراره وإن ادعى انه  
أخوه أو عمه أو نحو ذلك لا يستخلف المدعي عليه لانه لو أقربه لا يثبت لانه  
تمصيل النسب على الغير (يحلف منكر القود) يعني ادعى على غيره قصاصا في  
النفس أو في ما هو بها فأنكر استخلف أجماعا (فان نكل في النفس) لم يقض يقتل  
ولا دية بل (جس حتى يقرأ ويحلف وفيما دونها يقتض) عند أي حنيفة وعندهما  
تأزمه الدية فيهما ولا يقضي بالقصاص لأن القصاص في ما دون النفس عقوبة  
تتدرى بالثبوت ولا يثبت بالانكول كالقصاص في النفس لأن النكول وإن كان  
اقرارا عندهما فنه شبهة العمد لانه إن امتنع من السمين تورط عن السمين  
الصادقة لا يكون اقرارا بل يكون دلا وإذا امتنع القود نجب الدية وله أن الطرف  
يحل البذل فيستوفى بالنكول كالمال فإن الأطراف يستلهمها بالمال والموال  
لانهما حلفت وقاية لنفس كالمال فيعير فيها البذل بخلاف النفس (ويحلف  
في التميز) يعني إذا ادعى على آخر ما وجب التميز وراد تحليفه إذا أنكره القاضي  
يحلته لانه التميز بمعنى حق العمد وله ذلك أمثلة العبداء قاطبة بالعفو لا يمنع  
الصغر وجوبه ومن عليه التميز إذا أمكن صاحب الحق منه أقامه ولو كان حق الله  
تعالى لم كانت هذه الأحكام على عكس هذا والاستخلاف يجري في حقوق  
العاد سواء كانت عقوبة أو مالا (فان نكل عزز) لأن التميز يرشد في الشهات  
فما زاد بعض فيه بالنكول (قال) أي المدعي (في سنة حاضرة في المهر  
استخلف انهم لا يحلف) قيد بالمهر لانه إذا حضرت في مجلس الحكم لا يحلف  
اتفاقا كذا في النهاية (ويقتل بشفة ثلاث أيام) للتأنيب ويطلب حتى المدعي  
ويجب أن يكون التكفل معروف الدار لتحصل فائدة التكفل فلا بد لتكفل  
من قوله في سنة حاضرة في المهر حتى لو قال لا يمينه في أو شهودي غيب لا بد لتكفل  
إذا فائدة فيه (فان أبي) أر بعطه كفلا (لأزمة) أي دار معه حيث سار حتى  
لا يضي (و) لازم (القرب) أن كان انهم غريبا (ولا يكفل) أي الله يرب (الا  
الى آخر الجلس) لأن في أخذ التكفل واللازمة زيادة على قدر المجلس اضرار  
بالقرب لمتنه عن السفر ولا ضرر في هذا القدر ظاهرا (والحلف بالله تعالى) دون  
غيره لقوله صلى الله عليه وسلم لا تحلفوا بآبائكم ولا بالطلاق فتن كان منكم

[illegible]

أكثر ما شيعنا وأجازه البعض وبه أفتى  
الإمام أبو يعلى ابن الفضل بغير قيد فتى  
أنه لا يجوز وإن حست الضرورة يجوز إذا  
بالغ المستفتى في الفتوى فحتى أن الزاى  
لقاضي أتابغا الهزل لا السلف ولو خلف  
بالإطلاق ثم أقدمت البيعة على المال هل  
يفرق بينهما كدورة آخر الباب الثاني  
من مشاهدات الجامع وعلى في الواقعات  
اه وفي فصل العمدى القسرى في  
مسألة الدين إذا أدهى من غير السب  
خلف ثم أقام البيعة بغير كذبه وإن  
أدهى الدين بناء على السب ثم خلف أنه  
لا دين عليه ثم أقام البيعة على السب  
لا ظهر كذبه بالبيعة وقامه فيه فأراح  
(قوله لكنه يحتاج لا بد كلفاظ الواو)  
قال الزبلى فلو امرأة باله طف فأتى  
بواحدة ونكل عن الباقي لا يقتضى عليه  
بالنكول لأن المستحق عليه غير واحدة  
وقد أتى بها اه (قوله وأما الأول فبان  
بكونه بدلا من العسر) لم يقصره الإمام  
أشافى على هذا كما حرم من الكافي  
والزبلى وغيرهما (قوله وخلف المردى  
بأنه الذى أنزل التوراة على موسى) عليه  
السلام قال في البداية والخلف على  
الإشارة إلى مصحف معين بأن يقول بالله  
الذى أنزل هذا التوراة أو الأنجيل لأنه  
يثبت تحريف بعضها فلا يؤمن أن تقع  
الإشارة إلى الحرف الحرف فيكون  
التحريف به تعظيما لما للمسلمين كلام الله  
(قوله فإن المؤمن تكون على المصاحف

حاشا لمخلف باقه أولذر (الاطلاق والعتاق) لما روينا (الأذالمع الغنم) بمعنى  
حاشا لقاضي أن يحلفه بالطلاق أو العتاق لقلة المال إلا ما بين باقه تعالى في زماننا  
(لكن إذا تكل لا يقضي وإنقاض لم ينفذ) ذكره الزبيدي وشراح الهداية (ونظن)  
أي الميمن (بصفحة تعالى) كأن يقول القاضي قل والله الذي لا إله إلا هو أعلم  
الغيب والضمادة والرحن الرحم الذي يعلم من السر ما يعلم من العلانية فالظن  
هذا أصلك ولا حلفك هذا المال الذي ادعاه وهو كذا وكذا لأشئ منه وللمخلف أن  
يزيد في التمسك فاعل هذا وإن ينقض منه لكنه يحتاط فلا يذ كر لمفظ الواو ولا  
يشكر وعليه الميمن إذا لازم عليه من واحدة وإن لا ينفذ ويقول بالله أو والله لأن  
المقصود منه التمسك والحوال الناس فيه مختلفة فهم من منع إذا غفلت عليه  
الميمن ويحاسب إذا لم ينفذ فكان الرأى على القاضي وقيل لا ينفذ على المعروف  
بالصلاح ونفذه على غيره وقيل ينفذ في الغلط من المال لا الحيف (لا) أي لا ينفذ  
(بالزمان والمكان) وعند الشافعي ينفذ بهما أما الأول فبان بكونه بعد صلاة العصر  
يوم الجمعة وأما الثاني فبان بكونه في المسجد الجامع عند المنبر وحلف المهودي  
باقه الذي أنزل التوراة على موسى والنصراني باقه الذي أنزل الانجيل على عيسى  
والمجوسي باقه الذي خلق النار) فينفذ على كل واحد دعيا بعدة تقليد الميمن به  
ليكون رادعاه عن الأقدام على الميمن الكاذبة وعن أبي حنيفة أنه لا يحلف أحد  
الأبقة خالصا متداعيا عن تشريك الغير معه في التعظيم وذكرنا حنيفة أنه لا يحلف  
غير اليهودي والنصراني إلا بالله وهو - تبارك بعض مشايخنا لما في ذكر النار في  
الميمن من تعظيم النار أن الميمن تشربه ولا ينبغي أن يعظم النار بخلاف التوراة  
والأنجيل لأن كتبها لله تعالى وأجبة التعظيم (و) لا يحلف (الوثنى) (الابا) بالله) إذا  
المكفرة كلهم مع افتراق لمعلم بقرن باقه تعالى قال الله تعالى ولئن سألتهم من  
خلق السموات والأرض ليقولن الله كذأى الكافى (ولا يحلفون في معاهدهم)  
لأن فيه تعظيها (ويحلف على الحاصل في سبب يرتفع بالسبب والنكاح والطلاق  
والغيب والتعزير) وبين التحلف بقوله (باقه ما بينكمنا) مع قائم أو نكاح قائم  
الآن أو ما بيننا منكم الآن أو ما يجب عليه لده الآن أو ما يجب عليه لثقتي  
التعزير الآن (لا) أي لا يحلف (على السبب) أو ينفذ بقوله (ما بينكمنا) أي  
ما فيكمنا أو ما طلقتم أو ما غصبتم وما شتمتم الأصل أن الدعوى إذا وقعت في سبب  
رتفع مدركه على السبب ونظائر هذا الميمن يكون على الحاصل لا على السبب

لاهل البسب عند اى حقيقه وعبدالرحمن كذا فى الكافى مع ذكر بقية امثلة المسائل ثم قال وهند اى يوسف رحمه الله تعالى خطف فى الجمع على البسب الا اذا عرض عاذا كرى انا ان يقول اياها القاضى قد يسرع الانسان شبه اثم قاله فحققت بصلته على الحاصل وعنه اى ينظر القاضى الى انكار المادعى عليه ان انكر البسب كالبسم ونحوه بصله على البسب وان انكر البسب بصله على الحاصل عليه اكر التضايق لغير الاسلام بقضى اى رأى القاضى اه وقال الزبلى رحمه الله تعالى وهذا اختلاف فيما اذا كان البسب رافعاً رافع كما سجد كره المصنف فكان علمه ان يذكرك قول اى يوسف

عندي حنفية ومحمد رحمه الله تعالى حتى اذا ادعى انه ابتاع من هذا عبدا بالثمن  
فحلف بالله ما فيه منكم يسع قائم ولا يحلف باقية ما يمتثل له باع ثم قال كذا  
الملك وخبره ثم التحلف على الحاصل لاعلى السبب هو الاصل عندهما اذا كان  
سببا يتوقع برفع (الاذا كان منه) في الحلف على الحاصل (ترك النظر للمدعي  
فيحلف على السبب) اجماعا (كدهوى شفعة بالحوارو نفقة مستوتة) فانه اذا ادعى  
شفعة بالحوارو والشفعة من لا يراها ياد كان شافعا عليه يحلف على السبب اذ لو  
حلف على الحاصل بالله ما هو مصدق للشفعة مصدق في عبته في اعتقاده فغوت  
النظر في حق المدعي وكذلك اذا ادعت مستوتة نفقة والزوج من لا يراها لكونه  
شافعا فانه يحلف على السبب اذ لو حلف على الحاصل بالله ما لها على تلك النفقة  
بمصدق في عبته في اعتقاده فغوت الظرف في حق المدعي (ويحلف على سبب  
لا يرتفع) برفع بمصداق لاعلى الحاصل اجماعا (كعبدا مسلم يدعي عتقه) فانه  
اذا ادعى عتقه على مولاه محمد المولى يحلف على السبب باع ما اعتقه لعندهم  
الغروزة الى التحليف على الحاصل الا يجوز ان يعود الى بعد العتق مسلما  
(بخلاف الامه والعبد الكافر) حيث يحلف فيه ما على الحاصل اي ما هي حرة او  
ما هو حرة الحال لامكان تكرار الحق على الامه بالردة والعاق والسبي وعلى العبد  
الكافر بنقض العهد والعاق ولا يتكرر على العبد المسلم (استخاف خصمه فقال  
حلفتني مرفقا قام البينة تقبل) يعني ادعى على آخره الا اذا انكر واراد المدعي تحليفه  
فقال المدعي عليه انك حلفتني على هذه الدعوى عند قاضي بلد كذا فان ذكر  
المدعي ذلك فانام المدعي عليه بينة على ذلك تقبل (ولو لاها) اي ان لم يكن له بينة  
(واستخلفه) اي اراد تحليف المدعي (جاز) اي تحلفه (قال) اي المدعي (لا بينة  
لي ثم برهن او لا شهادة لي ثم شهد) معنى الاول ان يقول المدعي ليس لي بينة على  
دعوى هذا الحق ثم جاء بالبينة ومعنى الثاني ان يقول الشاهد لا شهادة لقلان  
عندي حتى يصحبه ثم شهد (فهو روايتان) في رواية لا تقبل لظاهر التناقض وفي  
رواية تقبل (والاصح القول) لجواز ان يكون له بينة او شهادة فنيها ثم ذكرها او  
كان لا يراها ثم علمها (قبيل تقبل ان رفقا) ذكره في المتن (كذا اذا قال  
لا دفع لي ثم اتى بدفع) اي انه وروايتان وقيل لا يصح دفعه اذ قالان معناه ليس لي  
دعوى الدفع ومن قال لا دعوى لي قبيل فلان ثم ادعى عليه لا يصح حكما ههنا  
وبعضهم قال يصح وهو الاصح لان الدفع يحصل بالبينة على الدفع لا بدعوى الدفع  
فكون قوله لا دفع لي بمنزلة قوله لا بينة لي كلفاني العمادة (التباعد يحرر في  
الاستعلاء) يعني يجوز ان يكون الشخص تابعا من آخر له حتى في غيره في طلب  
اليمين من المدعي عليه اذا تجوز عن إقامة البينة (لا الحلف) يعني لا يجوز ان يكون  
شخص تابعا من شخص آخر ثم جاء به اليمين ليحلف من قبله وفرع على الاول  
بقوله (فالوكيل والوصي والمزني وابو الصغير يستخلف) اي يطلب الحلف من  
انهم (ولا يحلف) اي واحد من الوكيل وغيره (الا اذا صرح اقراره) اي اقر لروايد  
منهم (على الاصم) كالوكيل بالبيع او الموصى في الرضا (بالسبب) فان الوصي اذا

(قوله الا اذا كان فيه) أي في الحلف  
(الح) فيه القاضي فيظهر ذهب انهم  
ويحتمل ولو كان انهم من قبائل  
يكون قدر رأي مذهب الشافعي فيحلف  
معتقده ما دنا لئلا الله أن يصرفنا  
بعبوس أنفسنا ومن بالمغفرة والغفر  
والنافع (قوله استخلف خصمه الح) قوله  
المدعي عليه انك حلفتني عند قاضي بلد  
كذا ليس قيدا لماله لو كان محكما وحل  
انهم ليس لادعي تحليفه عند القاضي  
لانه استوفى حقه بالتباعد كما في الفتاوى  
الصغرى (قوله ولا يحلف أي واحد من  
الوكيل وغيره الا اذا صرح اقراره) هذا  
مناط التحليف كما قال في الفتاوى  
الصغرى كل من لو اقر بشئ لا يجوز  
اقراره لا يحلف اذا انكر اقراره ادعى على  
صحت ما لا يقدم الوصي الى القاضي ولا  
بينة لادعي فأراد ادعى الوصي ان كان  
الوصي وارثا حلفه لان اقراره يحرر في  
حصة نفسه وان لم يكن وارثا لا يحلفه اه  
ومثله في الخاتمة



(قوله ادعى رجل مشكوكه التبر)  
 معنى قبل نكاحه ثم أنها لا تخلف  
 عندا في حنفية وعندهما لا تخلف  
 المرأة ما لم يخلف الزوج لان الواقرن  
 بذلك لا يجوز اقرارها على الزوج الثاني  
 لعدم خلف الزوج الثاني أولا باق  
 ما علم ان هذا تزوجها قبله الى آخر  
 ما قاله المصنف كما في التناوي الصغرى  
 (قوله اعلم ان كل موضع مع وجب فيه  
 السمين على اثبات الخ) حكاه سعدى  
 شني رحمه الله تعالى ثم قال فيه بحث اما  
 أولا فلا نقول لا يقضى عليه بالنكول  
 ولا يسقط السمين ليس كما ينبغي بل الاطلاق  
 ان يقضى بالنكول فانه اذا انكح عن  
 الخلف على العلم في اثبات اول  
 والجراب المنع لجواز ان يكون نكوله  
 له به بعد فائدة السمين على العلم فلا  
 يخلف حذر اهل التكرار قلنا بل واما  
 ثانيا فلا نقول فيقضى عليه اذا انكح  
 الخ عمل تأمل فانه اذا لم يقب عليه كيف  
 مضى عليه اذا انكح اه وقال سعدى  
 بأشاهدته عن النهاية وفيه كلام وهو ان  
 الظاهر عدم الحكم بالنكول لعدم  
 وجوب السمين على اثبات كالا يعنى  
 للتأمل اه (قوله ادعى أشياء مختلفة  
 الخ) كذا في الصغرى ثم قال بعده وقل  
 الفقه ابو جعفر ان كان المدعى عرف  
 معا التفت حيث يؤمر بجمع الدعاوى  
 وان كان غير معروف بذلك لم يكلفه  
 جميعها اه

خوم في عيب دين باعه لم يقرب لا يخلف والوكيل بالبيع او الموصو في الرد  
 بالص من جهة المالك يخلف لان العين له انكول ولو اقر الوصي مريها  
 لا يضر قلنا لا يخلف فاما الوكيل فاقراره صحيح على الموكل فكذلك انكوله  
 (الخلف على فعل نفسه) يكون (على الثبات) أى انه ليس كذلك والثبات  
 القطع (و) الخلف على فعل غيره) يكون (على العلم) أى انه لا يعلم انه كذلك  
 وجه الاول ظاهر واما وجه الثاني فلا يعلم ما فعل غيره ظاهر فلو خلف على  
 الثبات لا يمنع من العين مع كونه صادقا فيه فيضربه فاعطى بالعلم فاذا لم يقبل مع  
 الامكان صار باذلا اقره هذا أصل مقرر عند أئمتنا وكان الامام غير الاسلام يزيد  
 عليه حوا وهو ان الخلف على فعل غيره على العلم (الاذا كان) أى فعل الغير  
 (شأنه) أى بالخالف وخرج عليه بقوله (فاذا ادعى مرة العبد وابقاه  
 يخلف) أى البائع (على الثبات) مع انه فعل الغير يبنى ان يشتري العبد اذا ادعى انه  
 سارق أو آتى وأثبت باقاه أو رقت في بدته وأدعى انه آتى أو سرق في بد البائع  
 وأراد الخلف يخلف البائع باقاه ما بقى باقاه ما سرق في بدته وهذا لا ينافى على فعل  
 الغير وانما صح (لان قديمه) أى تسليم البائع المبيع (سليما) عن العيوب (واجب  
 عليه) أى البائع فالتخلف يرجع الى ما ضمن البائع بنفسه فيكون على الثبات  
 (فاذا ادعى سبق الثمارة) تقر بربع على قوله وعلى فعل غيره على العلم يبنى اذا اشترى  
 زيد من عمرو شيئا ثم ادعى بكونه اشتراقه قبله وبجزء من البينة (يخلف خصمه) وهو  
 زيد (على العلم) أى اشتراقه ما لا يعلم انه قبله لم يمس (كذا اذا ادعى ديناً أو عبداً على  
 وارث) أما الاول فبان بقول رجل لا تخرانى على مورثك اذ قد ربحه فبات  
 وعليه الدين واما الثاني فبان بقول ان هذا العبد الذى ورثت من فلان ملكى  
 ومثلك فمضى رضى ولا بينة لواحقه فما كان الوارث (يخلف على العلم لا الثبات) لما  
 ذكر (اذا علم القاضي كونه ميراثاً أو اقرباً للمدعى أو برهن الخصم عليه) كذا في  
 العمالية (ولو ادعاهما) أى الدين والعين (الوارث) على غيره (يخلف) أى  
 المدعى عليه (على الثبات) لا العلم لما ذكر (كالمرحوب له والمشتري) أى  
 لو هو رجل لرجل عدا فقصه أو اشترى رجل من رجل عدا فباعه رجل وزعم  
 ان العبد عبده ولا شبهة فأراد استحقاق المدعى عليه يخلف على الثبات (ادعى)  
 رجل (منكره الغير انهما منكم وسه ولا شبهة) أى المدعى (يخلف الزوج على  
 العلم) أى انه لا يعلم انها منكم وسه (فان خلف انقطع القراع وان نكل خلت)  
 أى المرأة (على الثبات) أى انها ليست امرأته (فان نكلت قضى بشكاح المدعى)  
 كذا في العمالية اعلم ان كل موضع وجب فيه السمين على الثبات يخلف على العلم  
 لا يكون معتبرا حتى لا يقضى عليه بالنكول ولا يسقط السمين عنه وكل موضع وجب  
 فيه السمين على العلم يخلف على الثبات يعتبر السمين حتى يسقط السمين عنه ويقضى  
 عليه اذا نكل لان الخلف على الثبات آكد من غير مطالعة خلاف العكس ذكره  
 الزيلعي (ادعى أشياء مختلفة يخلف على النكل مرة) في العمالية ادعى اعيانا  
 مختلفة الجنس والنوع والصفة وذكر قيمة النكل جملة ولم يذكر قيمة كل عين

على حد ما تختلف المناهج فيه بعضهم شرط التفصيل وبعضهم اكتفى بالاجمال  
وهو الصريح لان المدهى لو ادعى غصب هذه الاعيان لا يشترط لصحة الدعوى بيان  
القيمة لكن ان ادعى ان الاعيان تامة في بدو ثمر باحضارها قبل البينة بمحضرتها  
وان قال انها قد هلكت في يده او اسلمها لغيره بين قيمة المكل جلة تسع دعواه  
وتقبل بيته وان لم تكن له بينة حلف على الكل مرة لان وجوب الطلغ مبني  
على صحة الدعوى وقد صحت فوجب على الكل مرة (أقر يدن أو غيره ثم قال كنت  
كاذبا في اقرارى حلف المقر له أنه) أي المقر (لم يكن كاذبا فيه) ولست بمعطى في  
دهوالة عليه) هذا في يوسف وهو استحسان وعندهما يؤثر بقسم المقر به في  
المقر له وهو القياس لان الاقرار حجة ملزمة شرعا كالبينة بل أولى لان احتمال  
الكذب فيه ابعد وجه الاستحسان ان العادة جرت بين الناس انهم اذا ارادوا  
الاستدانة يكتبون أصل قبل الاخذ ثم يأخذون المال فلا يكون الاقرار دليلا  
على اعتبار هذه الحالة فيحلف وعليه التقوى لتغير احوال الناس وكثرة الخداع  
واندائات وهو يشترط والمدهى لا يضره البين ان كان صادقا فيه صار اليه ذكره  
الزباني (مع فداء البين والصلح منه) يعني اذا ادعى رجل على آخر ما اذا انكر  
فاستضاف فافتدى عنه بمال او صلح عن عبده على مال مع لما روى عن عثمان  
رضي الله تعالى عنه أنه ادعى عليه باربعين درهما فعطى شيئا وافتدى عنه ولم  
يحلف وعن حذيفة رضي الله تعالى عنه انه افتدى عنه بمال ولا نه لو حلف وقع في  
القبول والقال فان بعض الناس يصدقون بعضهم تكذب فاذا افتدى عنه صان  
عرضه وهو حسن قال عليه الصلاة والسلام ذروا عن امرائكم بأموالكم ولا يحلف  
بعده) أي ليس للمدعي أن يتحلف بعد ذلك لانه أمط خصومته بأخذ الدل منه  
بخلاف ما اذا اشترى عبده بشرة دراهم مثلا حيث لم يجر وكان له ان يستحلفه لان  
الشراء عقد يملك المال بالمال والبين ليست بمال كذا في العناية

### (باب النكاح)

(اختلعا) أي المتساويان (وقدر الثمن) بان ادعى المشتري ثمنه وادعى البائع أكثر  
منه (أو وصفه) بان ادعى البائع انه هراهم راحة رادعى المشتري انه بدرهم كادرة  
(أو سنفه) بان ادعى البائع انه بدرهم راحة رادعى المشتري انه بدرهم (أو)  
(فقد المبيع) بان اعترف البائع بقدر من المبيع وادعى المشتري أكثر منه  
(حكم ابن برهن) أي أم ما قام السنة حكم له لانه نورد دعواه بالحجة ففي الجانب  
الاخر مجرد الدعوى والبينة أقوى لانها تلزم على القاضي الحكم والدعوى لا تلزم  
(وان برهنناكم ثلث الزيادة) لان السنوات الثلاث ومثلها الاقل لا بد من مثبت  
الاكثر (وان اختلفت قيمتا) أي الثمن والمبيع جميعا بان قال البائع ثمنه العبد  
الواحد بالفين وقال المشتري لأبل بعث العبدين بألف (خعة) اتبع في الثمن  
والمشتري في المبيع (أولى) لان حجة البائع في الثمن أكثر ثباتا وحجة المشتري في  
المبيع أكثر ثباتا (وارجعنا) أي وان لم يكن لكل منهما بينة قبل للمشتري امان  
نرضى بالثمن الذي بدعيه البائع والافضلنا المبيع وقيل للبائع امان ان تسلم

(قوله ذكره الزباني) يعني في مسائل  
شأن آخر الكتاب (قوله لما روى عن  
عثمان الخ) تمامه ولما افتدى قبل  
الاخصاف وانت صادق فقال أخاف أن  
وافق قد يعني فيقال هذا بسبب بيته  
الكاذبة (قوله قال عليه الصلاة والسلام)  
كذا قال على أنتم الله وسعها بالكم وما يقع  
عند الناس انكاره وان كان عندك

اعتذر

### (باب النكاح)

(قوله له ان التحالف قبل القبض) أي يضمن أحدهما الدين (قوله وبدا يضمن المشتري) هو المبيع ومن أنى يوسف بدأ يضمن المبيع وقبل يقرع بينهم أو صفة التحالف أن يضاف المشتري بالله ما اشتراه بالقبض ويحذف المبيع بالله ما باعه ما ألف ذكر في الآخرة وفي الزايدات مضم إلى التي الآيات فيصنف ٣٤٠ البائع ما باعه بألف ولقد باعه بالقبض ويحذف المشتري بالله ما اشتراه

ما ادعاه المشتري من المبيع والافسقا المبيع لان القرض قطع المضمومة وقد أمكن ذلك برضا أحدهما بما دعيه الآخر فيجب ان لا يجهل القاضي بالمبيع حتى يسأل كاذبا عما يختاره (وان لم يرض باحد عوى أحدهما محالما) أي استحلاف القاضي كلاهما على دعوى الآخر أسلفه ان التحالف قبل القبض حال قيام السلطة على وفق القياس لان البائع يدعى على المشتري زيادة الثمن والمشتري ينكر والمشتري يدعى على البائع وجوب تسليم المبيع بما ادعاه غنا والبائع ينكر فكان كل منهما منكرا ويحلفا المنكره ووفق القياس أما التحالف بعد القبض فلي خلاف القياس عند أبي حنيفة وأبي يوسف لأن المبيع سلم للمشتري فلا يكون مدعيه على البائع شيئا فيدعى البائع على المشتري زيادة الثمن وهو ينكر فيكتفي بحلفه وأغاثت التحالف بعد القبض لقوله عليه الصلاة والسلام اذا خلت المتبايعان والساعة فانهما افاروا (وهو أيمعن للمشتري) لأنه أقوا دما انكارا لانهما مطالبان ولا بالثمن فيكون هو البادي بالانكار فريد أيمعنه (لوسلفة يضمن) أي هذه اذا كان يبيع عين بدين (والا) أي وان لم يكن كذلك بل يبيع عين بعين يكون مقايضة عين أو عين بدين حتى يكون صرفا يضمن (فيأبهما شاء) أي يبدى القاضي يضمن أيهما شاء لانهما في فائدة التكرول وصفة التحالف ان يحلف المشتري بالله ما اشتراه بالقبض ويحذف البائع بالله ما باعه بألف (وصفحة القاضي) أي دفع القاضي المبيع فبما (بطلب أحدهما) أو طلبهما (ولا ينقسم) وقيل ينقسم بنسب التحالف والصحيح هو الأول لانهم لما سألوا لم يثبت ما ادعاه كل منهما فبقى يباحثان مجهول ويحلفه القاضي قطعا لا إزعة بينهما وفرع عليه ما ذكر في الميسوط بقوله (ولو وطئ المشتري الجارية المبسة بعد التحالف وقبل الفسخ يحصل) أي وطؤه لانه لم يخرج من ملكه ما لم يفسخ القاضي (ومن نكل) عن البع من المتبايعين (لزمه دعوى الآخر بالقضاء) لأنه صار وقرا بما دعيه الآخر أو بالأدلة (لا تحالف في أصل المبيع والأجل بشرط اختيار وقبض بعض الثمن ومكان دفع المبيع فيه وحذف المنكر) أي منكر المبيع والأجل وقبض بعض الثمن وهذا الاختلاف في غير البيع وانتم فاشبه الاختلاف في الخط والارباح اختلاف في وصف الثمن أو حقه حيث يكون بمنزلة الاختلاف في القدر (ولا يعد هلاك المبيع أو تخرجه عن ملكه أو تغيره بالعيب) يعني اذ هلك المبيع أو خرج عن ملكه أو تغير بحدوث العيب منه وما لم يجل لا يندرج في رد العيب ثم اختلاف الثمن لم ينعكس على حقه وأبي يوسف بل القول للمشتري وعند محمد والثاني في التحالف فيفسخ المبيع على نفسه والله لا لأن كلا منهما ما دعى حقا فذكره الآخر فيهما الغالب ولهما ان التحالف بعد قبض المبيع بخلاف القياس فلا

الاقتراب على التي كافي المكافي وحدها (قوله ومن نكل من البع من المتبايعين لزمه دعوى الآخر بالقضاء) أي اذا اتصل به القضاء وهذا التحالف اذا اختفى البديل قصدا أو ما اذا كان في ضمن شيء لا يختلفا ما فخرق المبيع فالقول للمشتري سواء هي لكل رجل ثمننا أولا كما في التبيين (قوله ولا يعد هلاك المبيع) يعني المبيع من كل وجه لانه في المقايضة بقا لفان بعد هلاك أحد البذل ان كل منهما مبيع فكان المبيع قائما ببقاء الآخر فيمكن فسخه وإذا فسخ برؤ مثل المحال ان كان مثليا وقمته ان لم يكن مثليا كافي المكافي (قوله أو تغيره بالعيب) كذا في المكافي اه وليس بقيدا حترأزي عن تغيره بغير اللب لانهما ان اختلاف في قدر الثمن وكان التغير زيادة متصلة كالعين والجمال منتف التحالف عند أبي حنيفة وأبي يوسف وعند محمد لا يمنع ويرد المشتري العين بناء على ان هذه الزيادة تمنع القمع عندهما في عقود المعاوضات فتفسخ التحالف وغند لا تمنع القمع فلا تمنع وان كانت الزيادة متصلة غير متولدة من الأصل كالمصغ في الثوب والبناء والقرس في الارض فكذلك تمنع التحالف عندهما وعند لا تمنع ويرد المشتري القصة وان كانت الزيادة متصلة متولدة من الأصل كالولد والارض والعقر فهو على هذا الاختلاف وان كانت الزيادة متصلة غير متولدة من الأصل كالخمر

والمكسوب لا تمنع التحالف بالاجماع فتد والمعاوضات فلا تمنع التحالف وكذا في كذا في معنى هلاك العين فلا تمنع التحالف وانما لا تمنع المبيع دون الزيادة وكذا في زيادة لانها حدثت على ملكه وتوجب له لعدم تمكنه من البيع والله أعلم كذا في البدائع فيتم بتدعى

يهدى الى حال هلاك السلفة ( كذا يصح ) أى اذا هلك بعض المبيع أخرج  
عن ملكه ثم اختلفا في الثمن لم يتصافيا ( إلا أن يرضى البائع بترك حصة المالك )  
أى عدم أخذ شيء من ثمن المالك وجعل العقد كأن لم يكن إلا على القائم ( ولا ي  
بدل السكينة ) أى ولا تخالف أيضا بين المولى والمكاتب اذا اختلفا في قدر بدل  
السكينة لأن التعاقب يكون في المعاوضات عند تحاجد الحقوق اللازمة وبدل  
السكينة غير لازم لجواز الجوزاد المتقدم التعاقب وجبا اعتبار الدعوى والانتكار  
فكأن قول القول قول المبيع عنه لا نكاحه الزادة أن أقام البينة فبينة المولى أولى  
لأنها ثبتت الزادة ( و ) لاقى ( رأس المال بعد قائلته ) أى اذا أقام العقد السلم  
واختلفا في رأس المال لم يتصافيا إذ لو تخلفا تنفع الاقالة ويعود السلم وهو لا يجوز  
لأن قائلته اسقاط الدين والساقط لا يعود ( بل صدق المسلم إليه لو حلف ) لأن برب  
السلم يدهى عليه زيادة وهو ينكر ( ولا يعود السلم ) لما ذكرنا الساقط  
لا يعود ( بخلاف المبيع ) يعنى اذا اختلفا في قدر الثمن بعد الاقالة وقبل قبض  
المبيع يحكم بهما تخلفا وعاد المبيع والفرق ان الغرض من التعاقب فسخ العقد  
حتى يعود كل منهما الى أصل ماله وبالله الاشارة بقوله صلى الله عليه وسلم لم يتصافيا  
وترادا والتخالف في الاقالة في السلم لا يفيد هذا الغرض لأن الاقالة في السلم بعد  
نفاذها لا احتمل الفسخ بسبب الفسخ حتى لو قال لا نقضنا الاقالة لا تنتقض فلا  
يحتصل الفسخ أيضا لما مر ان الساقط لا يعود وأما الاقالة في المبيع فمما يمتثل  
الفسخ بسبب أسباب الفسخ حتى لو قال لا نقضنا الاقالة تنتقض فاحتلت الفسخ  
بالتخالف أيضا لا تنقضاء المانع هنا لأن ملك الدين يمتثل العود ( اختلفا في قدر المهر  
فقضى لمن برهن ) أى أقام البينة لأنه قد روي ما روي كالمهرامينة ( وإن برهننا  
ذلها ) أى قضى للزوجة ( أن شهد المهر المثل له ) أى للزوج بان كان مثله ما يدعيه  
الزوج أو أقل لأن الظاهر يشهد للزوج وبينة المرأة تثبت خلاف الظاهر  
( و ) قضى ( له ) أى الزوج ( أن شهد ) أى مهر المثل ( لها ) بان كان مثله ما يدعيه  
أو أكثر لأنه اثبتت الحط وهو خلاف الظاهر ( وإن لم يشهد ) أى مهر المثل ( لها )  
أى لو أحدهما ما كان أقل مما ادعته أو أكثر مما ادعاه ( تهاجرا ) أى تباغضا  
لاستوائهما في الأثبات لأن يثبت ثابت الزيادة ويثبت الحط فلا يكون  
أحدهما أولى من الآخر ( وإن عجزا ) عن البرهان ( تخالفا ) ما نكل لزمه  
دعوى الآخر لأنه ما دمنا معا يدعيه خصمه أو بذلا ( ولا يضيع النكاح ) لأن  
عن كل منهما ما سئل ما يدعيه صاحبه من التسمية في العقد بلا تعديسه وهو  
لأن العقد النكاح إذا المهر تأسع فيه بخلاف المبيع فإن عدم تسمية الثمن يفدده كما  
مرق البيوع وبه سخط القاضي قطعا لما تارة بينهما ( بل يحكم بمهر المثل ) أى يحيل  
حكم ( في قضى بقوله ) أى الزوج ( لو ) كان مهر المثل ( كما قال أو أقل منه ) يعنى  
( بقوله نال ) كان مهر المثل ( كما قالت أو أكثر منه ) أى قضى بمهر المثل  
( لو ) كان مهر المثل ( بينهما ) بان كان أكثر مما قاله وأقل مما قالته اذ لم تثبت  
الزيادة على مهر المثل ولا حط عنه بالتخالف ( اختلفا في بدل الاجارة ) بان ادعى

( قوله كذا يصح ) أى اذا هلك بعض المبيع ترك  
حصة المالك ( قوله أى حنيفة ) ويحكم  
أبو يوسف بالتخالف والشافعي والقائم  
وأحمد بالفسخ قيمهما كما في المواهب  
( قوله ولا يبدل السكينة ) قوله أى حنيفة  
وقالوا يتخالفان وتقيم السكينة ( قوله  
والبينة بينة المولى ) يعنى عند التعارض  
لأثبات الزيادة إلا أن العدا اذ ادعى قدر  
ما أقام عليه البينة حتى وإذا لم يتصافيا فأنهم  
أحدهما سنة قبلت كما في التبيين ( قوله  
وقبل قبض المبيع يحكم بهما تخلفا ) بشور  
أى أن البائع لو قبض المبيع بعد الاقالة  
لا يتصافيان وهذا عندهما وعند محمد  
يتصافيان كما في التبيين ( قوله فان لم  
يشهد أى مهر المثل فماتت المرأة ) لا سلم منه  
ما لا يجب لها وله مهر المثل كما إذا عجزا  
وتخالفا وكان مهر مرتها بين قولهما  
( قوله وإن عجز الخ ) تخريج الذكر حتى  
رحمه الله وتخريج الرازي خلاف ذلك فإنه  
يبدأ بالبينة أو لا فيقول القول لمن شهد  
له الظاهر وهو مهر المثل مع عبته وإن لم  
يشهد لأحدهما ما كان بينهما ما تخالفا  
ويبدأ بمن الزوج وعندنا يوسف  
لا يتصافيان والقول قول الزوج مع عبته  
الأين يأتي بنى مستكر كما في التبيين

المؤخراته آجره شهر عشرة دراهم وادعى المستأجر أنه استأجره بخمسة (أو المنفعة)  
 بأن ادعى المؤخراته آجره شهر وادعى المستأجر أنه استأجره شهرين (قبل قبضها)  
 أي قبض المنفعة (أو) استخلفا (فيهما) أي قبل الأجرة والمنفعة معا (تحالفا  
 وترادا) لم يذكر الأجل لعدم جريان التحالف فيه بل القول بالسكران بإدراكه  
 في النهاية ووجه التحالف أن الأجرة قبل قبض المنفعة كالبيع قبل قبض المبيع  
 في كون كل من المتعاقدين يدعى على الآخر وهو يشكروا كون كل من المتعاقدين  
 معاوضة بجزءي فيها القمع فالتمت به واعترض بأن قيام المدة قد عارضه شرط صحة  
 التحالف والمنفعة معدومة وأجيب بأن الدار مثلا أقيمت مقام المنفعة في حق إيراد  
 العقد عليهم فكأنها قاضية بقصد براء (وإذا لم يستأجر أو لا اختلف في الأجرة  
 و) حلف (المؤخر لو) اختلف (في المنفعة وإن نكل ثبت قول الاستحواي برهن قبل  
 وإن برهنه لجهة المؤخر أو لو) اختلف (في الأجرة) جهة (المستأجر أو لو)  
 اختلف (في المنفعة) نظر إلى زيادة الألبات (وجهه كل في زائد بديه) أولى (لو)  
 اختلف (فيهما) أي في الأجرة والمنفعة بأن ادعى المؤخر شهرين عشرة والمستأجر  
 شهرين بخمسة في قبض شهرين بشهر (ولا تحالفا لو) اختلف (بعد قبض  
 المنفعة والقول للمستأجر) مع عينه لأن جريان التحالف لأجل الدعوى وإنما يصح  
 المستأجر أن لا يمكن قمع العقد فيها (و بعد قبض بعضها) أي المنفعة (تحالفا  
 وقسخت) أي الأجرة (فيما بيني والقول للمستأجر فيما مضى) لأن الإدارة تنقذ  
 ساعة فصاعة على حسب حدوث المنفعة فيصير كل جزء من المنفعة كالمتقود عليه  
 ابتداء فصار ما بيني من المدة كالمتقود بالمدقة فصالحا لعان عليه بخلاف ما إذا هلك  
 بعض المبيع لأن كل جزء منه ليس بمدة وقد عليه عقد ابتداء بل المدة معتقدة بعد  
 واحد فإذا تعذر القمع في بعضها لم يملك تعذر في كله ضرورة (اختلف الزوجان في  
 منع البيت وسوا مقام الفساح) ينه (أولا) بوا دعى كل منهما أن المنع كله  
 ولا يملك لهما بالقول لكل منهما ما يصلح له يعني أن القول فيه يصلح لمرحل  
 كالسماحة والقبض والغفوة والطيلسان والسلاح والمنطقة والكتب والدرع  
 والقوس والكتاب ونحوها قول الزوج مع عينه بشهادة الظاهر وفيه ما يصلح  
 لقتله كالدرع والخمار وكتاب النساء وحلته ونحوها قول المرأة مع عيها لأن  
 الظاهر شاهد لهما (الأذا) كان كل منهما يفعل أو يبيع ما يصلح لآخر أي لا  
 أن يكون الرجل صاحبها وله أساور وخواتم النساء الحلى والخيل والتمرد فلا  
 يكون لهما وكذا كانت المرأة دلالة ببيع ثياب الرجال أو ناجة مرق في ثياب  
 الرجال ونساء أو ثياب الرجال وحدها كذا في شروح الهداية (و) القول (له)  
 أي للرجل (فيما يصلح لهما) كالفرش والامتنعة والواني والرقيق المنزل  
 والعقار وماواشي والتقود لأن المرأة ما في يدها في بد الزوج إذا تنازع الإنسان في  
 شيء وفي يدها كان القول له كذا أنها بخلاف ما يختص بها لأن لها ظاهرا  
 آخر أظهر من البدوه بد الاستعمال فيقول قولها كرجائين احتلها في ثوب  
 أحدهما لاسيه والآخر متعلق بكمه فالأيسر أولى وهذا إذا كانا حين (فان مات

(قوله الأذا) كان كل منهما يفعل أو  
 يبيع ما يصلح لآخر ليس على ظاهره  
 في يوم في قول أحدهما يفعل أو يبيع  
 الآخر ما يصلح له لأن المرأة إذا كانت  
 تبيع ثياب الرجال وما يصلح لهما  
 كالآنية والذهب والفضة والامتنعة  
 والعقار والرجل لأن المرأة ما في يدها  
 في بد الزوج والقول في الدعوى لصاحب  
 اليد بخلاف ما يختص بها لأن عارض  
 بد الزوج أقوى منه وهو الاختصاص  
 بالأسرة مما لا يخفى العناية ويصلح لهما  
 سذكره المصنف رحمه الله تعالى (قوله)  
 فان مات

أحدهما فالمشكل للمي يمينه) هذا عند أبي حنيفة وبمحمد أبو يوسف لما لم يأت من الصالح لهما أن سككنا حسنة أو  
لورثتهما أن كانت ميتة يجازيها أو جله بمجدل زوج في حياته ولورثته بعده وقال زفرية قسم الصالح لهما ميتة ما وعنه أن المتاع كله  
بينهما فصان وهو قول الشافعي ومالك وابن أبي ليلى الكل للرجل ولها ثياب ذهبا وقال الحنفية المصري الكل لها ثياب ذهب  
ذهب ذاق البرهان وهذه هي المسئلة كما في التبيين (قوله ح) أن كانا ورثا لا يناسبهما المقام الكلام فماذا كانا حزين وأما  
إذا كان أحدهما مملوكا ففي المسئلة الثانية والاختلاف الذي ذكره عن شمس الأئمة في النسخ إنما هو فيما إذا كان أحدهما مملوكا  
فهو مقدم من تأخير وروى عنه قول الكافي وإذا اختلف الزوجان في متاع البيت والنكاح قائم أو ليس قائم وأدعى كل أن المتاع  
كله له فاصالح الرجال فالقول فيه قول الزوج مع يمينه واصلح ٣٤٤ فاصالح القول فيه قول المرأة مع يمينها واصلح لهما  
فالقول للزوج مع يمينه وهذا إذا كانا حزين

وإن مات أحدهما واختلف ورثته مع  
الأختين الخواجات في غيب المشكل على  
ما مر وأما في المشكل فهو للمي نعم أيما  
كان ثم قال وإن كان أحدهما مملوكا  
فانتماع للعسر في حال الحياة وإن مات  
أحدهما فالقول للمي فيه ما لو كان أو  
عبد الله لا بد لثقت بدالمي بلا  
معارض هكذا ذكر في الفقه إلى آخر  
مقالها المصنف قلته له ثم قوله هكذا  
ذكر في الهداية والجامع الصغير يعني  
عامة نسخ الجامع الصغير كما قال الأكل  
هكذا وقع في عامة نسخ الجامع ثم قال  
والمصنف يعني صاحب الهداية اختيار  
اختيار العامة واستدل بقوله لا لا  
لثقت بدالمي من المعارض (قوله)  
ولو كان أحدهما مملوكا فانتماع للعسر الخ  
يعني جميع متاع البيت (قوله وهذا عند  
أبي حنيفة) أي هذا الحكم في مطلق  
الزفير فيمثل المالك والمالك والمالك  
وقال المالك والمالك والمالك

(فصل فيمن يكرن خصما ومن لا يكرن)

(قوله وقال ابن شبرمة لا يخرج من  
المصومة ما قامه السنة) عبارة الكافي لا يخرج وإن أقام السنة اه فلو أقام المصنف لفظه ولو كان أحسن ليسن مقابله يقول  
ابن أبي ليلى أنه يخرج بمجرد قوله فعبر يمينه (قوله وقال محمد الخ) رأيت بخط العلامة القمي عن البرزقاني أن تقول الأئمة على قول  
محمد اه ثم ما ذكرنا المصنف ما خرو من الكافي ولكنه ذكره بعد أن قيد قول أبي يوسف الذي أطلقه المصنف هنا قوله أن فلانا  
أودعه في مثل حقه فقال إذا عرف شهود صاحب المدعى ونسبه ووجهه ثم قال وإن قال المدعى تعرف المدعى ووجهه  
ولا تعرف باسمه ونسبه لا تنتفع بالمصومة عند محمد لأن المعرفة بالوجه لا تكون معرفة لاه عليه الصلوات والسلام قال رجل أن عرف  
فلانا فقال نعم فقال هل تعرف اه ونسبه فقال لا فقال إذا لا تعرف ومن حلف لا يعرف فلا فهو يعرف ووجهه دون اسمه ونسبه  
لا يثبت وهذا من مجتهدي كتاب الدرر لما فيها من اختلاف خمسة أئمة أو خمس مرود دعوى ودعوى وغيرها

أحدهما فالمشكل للمي يمينه) ح) أن كانا ورثا لا بد لثقت بدالمي بلا  
معارض هكذا في الهداية والجامع الصغير والصدر التميمي بدورا لسلام وشمس  
الأئمة الخواجات وقاضيان وقال شمس الأئمة المرشعي في الجامع الصغير وقع في  
بعض النسخ للمي منها وهو بدور في رواية محمد بن أبي حنيفة في العسر فيما بالراء (و) لو  
كان (أحدهما مملوكا) فالقول للمي في الحياة لأن المدعى أقوى (ولم يفي في الموت)  
إذا بد لثقت بدالمي من المعارض وهذا عند أبي حنيفة وقال البهائي المأذون  
والمالك والمالك والمالك في ما يدا مبتدعة في النكاح ومات حتى لو انتماع الحرة والمالك  
في غيب هو في يد مدعيه ما بقي بينهما ما لا تنو ما في اليد يختلف ما لو كان محجورا  
حيث قضى به العمد لا بد له

(فصل فيمن يكرن خصما ومن لا يكرن) قال المدعي عليه هذا التني أودعني  
زيدا وأوجيبت له أودعني أو أودعني أو غصبني وبرهن عليه فقلت خصومة  
المدعي يعني ادعي رجل عسدي في رجل أنه قال ذوالبد هو فلان القائب  
أودعني إلى آخر ما ذكرنا فقام على ذلك بينة وأقام بينة أن المدعي أقر أنه فلان  
أن دفع عنه خصومة المدعي لأنه ثبت بينته أنه وصل اليهم جهة فلان وإن بد  
ليست بد خصومة وقال ابن شبرمة لا يخرج من النكاح ما قامه البينة لأنه خصم  
بيده فصار عاقتا في دفع النكاح عنه فله وقال ابن أبي ليلى يخرج منها مجرد  
قوله فعبر يمينه إذا تهمه فيما يقربه على نفسه وقال أبو يوسف أن ذوالبد مجرد  
صالحا ينتفع عنه النكاح ما أقام البينة وإن كان معروفا بالمحل لا تنتفع ثم رجع  
إليه حين أتى بالقضاء وعرف أحوال الناس فقال المأذون من الناس قد باعد  
مال التني خصما ثم يذقه صرا إلى مراد سفره ووجهه فشهدوا بشهود حتى إذا جاء  
المالك وأراد أن يثبت عليه فقام ذوالبد بينة على أن فلانا أودعه في مثل حقه  
وقال محمد لا تنتفع (إذا قالوا أن تعرف بوجهه) لا باسمه ونسبه وقال أبو حنيفة لا تنتفع

الخصومة ما قامه السنة) عبارة الكافي لا يخرج وإن أقام السنة اه فلو أقام المصنف لفظه ولو كان أحسن ليسن مقابله يقول  
ابن أبي ليلى أنه يخرج بمجرد قوله فعبر يمينه (قوله وقال محمد الخ) رأيت بخط العلامة القمي عن البرزقاني أن تقول الأئمة على قول  
محمد اه ثم ما ذكرنا المصنف ما خرو من الكافي ولكنه ذكره بعد أن قيد قول أبي يوسف الذي أطلقه المصنف هنا قوله أن فلانا  
أودعه في مثل حقه فقال إذا عرف شهود صاحب المدعى ونسبه ووجهه ثم قال وإن قال المدعى تعرف المدعى ووجهه  
ولا تعرف باسمه ونسبه لا تنتفع بالمصومة عند محمد لأن المعرفة بالوجه لا تكون معرفة لاه عليه الصلوات والسلام قال رجل أن عرف  
فلانا فقال نعم فقال هل تعرف اه ونسبه فقال لا فقال إذا لا تعرف ومن حلف لا يعرف فلا فهو يعرف ووجهه دون اسمه ونسبه  
لا يثبت وهذا من مجتهدي كتاب الدرر لما فيها من اختلاف خمسة أئمة أو خمس مرود دعوى ودعوى وغيرها

(قوله وقال المدعي غيبته) يعني من زبد (قوله اما الاولان) يعني غيبته او سرقة (قوله واما الثالث) يعني سرقة مني (قوله لازم ذلك الفصل) أي المذكرة وقوله سرقة مني يستدعي ما لا ٣٤٤ لكن عبارة الكافي وهذا لا ذكر الفصل يستدعي فاعلا (قوله هكذا

وقعت العبارة في الكافي الخ) ما ادعاه من الظاهر وفيه تأمل لانه جعل العين على مدعي التوكيل وانما هي على المدعي عليه أي مدعي الادعاء كما هو ظاهر من قول المكاتب فان طلب المدعي أي مدعي الشراء بمسبته أي مدعي الادعاء (تدعيه) ادعاء المدعي عليه في دفعه هل إلى المجلس الثاني كافي الصغرى

### (باب دعوى الرجلين)

(قوله لان الخارج هو المدعي) يعني مدو الدليس بجمع والدليس على أنه ليس مذهباً ما ذكرنا من تحديد المدعي أنه اسم امرئ يخرج برضا في دفعه لنفسه والموصوف بهذه الصفة هو الخارج لا ذو اليد لأنه يخرج عما يدفعه لنفسه فلم يكن مدعيه اذ اُلحق بغيره بالمدعي فثبت بينه الخارج بالامراض فوجب العمل بها كذا في الادعاء (قوله وفيه خلاف الشافعي) يريد به ان يثبت ذى اليد أولى عنده كأي البدائع (قوله فاذا اكل المدعي عليه قضى بالمال عليه لا مدعي خلافه) فيه تأمل لان الكلام في ان كلام الخارج وذى اليد برهن (قوله بجهة الخارج في ذلك المطلق أولى من جهة ذى اليد) لا فرق فيه بين مالنا لم يكن له ما تاريج اركان والتحد (قوله نوعا اذا ادها الشراء اثنين وتاريخ احد هـ اسبق الخ) يحصل على فاسد كره من انه اذا كان المالك مختلفا

حيث لا يعتبر فيه سبق التاريخ له ثم لم يذكر به (قوله الا اذا اثاروا وذو اليد اسبق) أي فيقدم سنة الذى الدوان وقت احدهما فقط فعلى التاريخ عند أبي

ان قال التهم ودفعه باسبه ونسبه او بوجهه لان ذلك لا يحتاج الى دفع الخصومة عن نفسه وانما تندفع اذا اثبت ان مدعيه ليس به مالك خصوصاً وقد حصل ذلك لانه اثبت بغيره انه ليس بخصم لهذا المدعي فانما لم أن موذعه ليس هذا المدعي اذ التهم ودفعه دون المودع بوجهه (وان قالوا اودعهم لا تفرقه لا) أي لا يرد دفعاً لاحتمال ان يكون المودع هذا المذارع (كما قال) أي ذواليد (ثريته من الغائب) حيث لا تندفع الخصومة لانه يزعمه ان يده يد المالك صار متقرباً بكونه خصماً (أقول الفصل عليه لا يسهل فلا تندفع دعواه بالمال المالك الى غيره لانه لم يدع المالك عليه بل ادعى الفصل عنه وهو الغائب والحقه واما الثالث فقد خلاصه محمد حيث قال تندفع لانه لم يدع الفصل عليه بل ادعى الفصل على غيره ولحقه ما له بالتمسك بالمال عدم في دعوى المالك ولحقه ان هذا كنعين ذى اليد لا رقة ولو عساه لم تندفع كذا هنا لان ذلك الفصل يستدعي فاعلا واعايرته الذي في دعواه بما اياهم من المال عند نزول ذلك من قبله فيمنعه (بخلاف غيبه مني) على الثاني لا يعول حيث تندفع به الخصومة اذ لا حد في الجحيز من كسبه فله قضى عليه ثم حضر الثالث فأنام السنة على المالك تقبل لانه لم يصرف قضائهما وانما هو على ذى اليد (قوله لان تاريخه من زيد وقال ذواليد هو) أي زيد (أودعهم دعوت) أي الخصومة (بلا حجة) انصافاً به على ان اصل المالك قبله لانه نظاراه وصوله الى يد ذى اليد من حيث لم يكن يده لخصومة بل يثبتها بالدعوى التي تصح على من يكون له يد المالك (الا فانه من) أي مدعي (المدعي) ان يثبت عليه بغيره (غيبته) غيبته فلهما لانه ثبت بغيره انه أحق ما ما كره ان طلب المدعي عنه على ادعي من الادعاء خالف على البتة اقول هكذا وقعت العسرة في الكافي والفتاوى راجع الترتيل موقع الادعاء فيكون ما في تاريخ المدعي الا باع من مدعي الترتيل بناء على ما ادعى من الادعاء ويحجز إقامة البرهان من مسلف على الترتيل يعني على عدم توكيله اياه لاشي عدم علمه بتوكيله اياه تدبر (ولو قال ذواليد اودعني وتكليه لم يصح في أدبيته) لان الوكالة لا تثبت بقوله

### (باب دعوى الرجلين)

(جهة الخارج المالك المطلق أو من جهة ذى اليد) لان الخارج هو المدعي والذينة يثبت المدعي بالحديث كما روي في خلاف الشافعي فاذا سئل المدعي عليه قضى بالمال عليه لا مدعي خلافاً لانه قد اطلق المالك باطلاق المدعي بغيره مدعي التنازع وعن المتقدم اذا ادها باق المالك من واحد واحدها فانقض وبما اذا ادها الشراء من اثنين وتاريخ احدهما اسبق فارق هذا المذهب قبل يثبت ذى اليد بالاجماع كما سبق (الا اذا) خاوذ البالد اسبق) لانه للتاريخ حجة عند أبي

جنيعة ومحمد وجمع أبو يوسف الى تقديم ذى الوقت وهو رواية عن أبي حنيفة كما في البرهان وهي معذلة البدلية حنيفة

(قوله برهنا على ما في بد آخر) يعني  
 وأدعيهما على الملك ولم يوقت القاضي به  
 بينهما وكذا الواسطى ما في الوقت أو وقت  
 أحدهما فقط على الصحيح وهو ظاهر  
 الرواية عن أبي حنيفة وقول محمد لا يترجى  
 وقول أبي يوسف الأول لأن الوقت  
 أحدهما لا يدل على تقدم ملكه كما في  
 البرهان (قوله ويرك أحدهما بعد القضاء  
 لم يأخذ الآخر كله) أشار به إلى أنه لو تركه  
 قبل القضاء بأخذ الآخر كله وبه صرح  
 في البرهان (قوله وذكر بعض الشارحين  
 الخ) لا يستقيم الإتيان لم يذكره هنا وذكره  
 في النهاية فقال بعد قوله والعقد متى  
 انقضى بقضاء القاضى لا يعود إلى التبعيد  
 ولم يوجد له خلاف ما قال ذلك قبل  
 تحرير القاضى والقضاء عليه حيث يأخذ  
 الجميع لأنه يدعى الكل وأجبه فاقم ولم  
 ينفع بسببه وزال المانع وهو مراد  
 الآخر وقوله حيث يأخذ الجميع يشير  
 إلى أن المصارى قد كره بعض الشارحين  
 إلى آخر ما قاله المصنف فأمل (قوله أنه  
 لا حرج) أي كافي النهاية (قوله وتحققه  
 الخ) قاله الشيخ أكل الدين (قوله وهو  
 السابق انشأوا) أي وهو في بد المدعى  
 عليه الشراء وإن لم يسبق بل وقتا أولم  
 يوقتا كان بينهما كما في البرهان (قوله  
 ويلزم من ذلك أن يكون شراء غير القاضى  
 بعد شراء القاضى) يعني به لزوم  
 الظاهر لأنه إذا ثبت الاشتراء قبل  
 شرائه بالبد يكون أولى لا قطاع  
 الاحتمال (قوله يعني إذا ذكرينة  
 الخارج وقتا قبل البدأ والى الخ) ليس في محله  
 ٢ (قوله انما مع البعد بعد بقرمانية  
 فهو بد) كلمة ما هنا عبارة عن شراء الغير  
 والبعد عبارة عن القبض ولكن استعمال  
 بعدا هنا بلا ظرفية غير مبرم وهو لو قال  
 انما مع المتأخر تأخر زمانيا فهو متأخر  
 فكان أحسن منه من بعض الأصل

حنيفة في دعوى مطلق الملك إذا كان من الطرفين وهو قول أبي يوسف الآخر وقول  
 محمد الأول وعلى قول أبي يوسف الأول وهو قول محمد الآخر الأربعة بل يقضي الخارج  
 (أدعى أن هذا المبدل غاب عن منزهة وقال ذوالبدلي منزهة يقضي المدعى)  
 ولا يلتفت إلى دية المدعى عليه لأن ما ذكر المدعى تاريخ غيبة البعد عن بد لا تاريخ  
 ملكه فكان دعواه في الملك مطلقا خالية عن التاريخ وصاحب البعد كره التاريخ  
 لكن التاريخ حالة لا أفراد لا يعتبر عند أبي حنيفة فكان دعوى صاحب البعد  
 دعوى مطلق الملك كدعوى الخارج فيقضي بيشية الخارج (برهنا) أي الخارج إن  
 (على ما في بد آخر) يعني أدعى اثنتان عينا في بد أحركل منهما ميزهما أنه له وأقام  
 البينة (قضى به لهما) طريق الاشتراك بينهما الماروي أن برهنا اشتد على الرسول  
 الله صلى الله عليه وسلم في ناقة وأقام لكل منهما البينة تقضى به لهما بنصف  
 (و) برهنا (على الشراء منه) أي من آخر (فلكل نصيبه سده أو تركه) يعني إذا  
 كان مدعى بدرجل أدعى اثنتان كل منهما اشتراعه وأقاما بينة بلا وقت فكل  
 منهما بانبار أن شاء أخذ نصف البند بنصف الثمن الذي شهد به البينة ورجع  
 على البايع بنصف ثمنه أي كان دفعه لا شراؤه ما في الدعوى واجبه كما لو كان  
 دعواه في الملك المطلق وأقاما البينة وأبشركا لأن شرا العقد الذي يدعيه  
 وهو اتحاد الصفقة قد تغير عليه ولم يرتفع في تلك السك فلم يحصل خبره وبأخذ  
 كل الثمن (ويرك أحدهما بعد القضاء لم يأخذ الآخر كله) يعني إذا قضى القاضى  
 بينهما نصفين فقال أحدهما الاختار لم يكن للآخر أن يأخذ جميعه لأنه صار  
 مقضاه عليه بالنصف فانقضى العقد فيه والعقد متى انقضى بقضاء القاضى لا يعود إلى  
 تبعيده ولم يوجد ذكر بعض الشارحين نافلا عن مبسوط شيخ الإسلام خوارزمي  
 أنه لا خيار وهو الظاهر كذا في العناية (وهو) أي ما ادعاه خصمنا (فلساني أن  
 أرخا) أي أن ذكر كل منهما تاريخا فهو الأول منهما لأنه أثبت الشراء في زمان  
 لا ينزعه فيه أحدهما فادفع الآخر (ولذي بد أن لم يؤرخا) أي أن لم يذكر تاريخا  
 لكنه في بد أحدهما فهو أولى لأن حكمه من قبضه بدل على متى شراؤه وتحقق  
 بتوقف على مقدمتين أحدهما أن الحادث يضاف إلى أقرب الأوقات والثانية  
 أن ما مع البعد بعد بقرمانية فهو بعدا بقرمانية فقبض القاضى وشراء غيره حادثان  
 فبعضنا قال أن أقرب الأوقات فيكون شراؤه في الحال وقبض القاضى مبني على  
 شراؤه ومتأخر عنه ظاهر فكان بعد شراؤه ويلزم من ذلك أن يكون شراء غير  
 القاضى بعد شراء القاضى فكان شراؤه أقدم تاريخا وقد تقدم أن التاريخ المتقدم  
 أولى (أو أرخ أحدهما) يعني أن المدعى الذي يدان أرخ أحدهما إلا التاريخ حالة  
 الاقرار غير معتبر كما هو فيقي الدال على سبق الشراء كما عرفت ولدى وقت  
 ان وقت أحدهما فقط) الثبوت ملكه في ذلك الوقت مع احتمال الآخر أن يكون  
 قبله أو بعده فلا يقضى له بالثبوت (لا بد له) بأن كان المبيع في بد ثالث يعني إذا  
 ذكرينة الخارج وقتا قبل البدأ أولى أن يذكر الوقت لا يزول احتمال سبق ذي البد



لان تمكنه من قيمته يدل على سبق شرائه الا ان يشهد شره وان يخرج ان شرائه قبل  
 شرائه صاحب اليد اذ يشترط به اليد لان المهر يخرج بفوق الدلالة (وعلى كساح)  
 عفاف على قوله على ما في هذا يعني ان برهن كل من الخارجين على ان هذه المرأة  
 زوجته (سقطا) اي البرهان ان لم يورخا او استوى تاريخهما (لنقد القضاء بهما  
 اذا النكاح لا يقبل الاشتراك (فهو لمن صدقته) منهما لان النكاح مما يصح به  
 لتصادق الزوجين فبرجع الى تصديقهما فمما يجب اعتبار قوله ما ان احدهما زوجهما  
 (الا ان تكون) اي المرأة (في بيت الاخر او دخل بها) فيكون هو اولي ولا يعتبر  
 قوله لان تمكنه من تعاقبها او من الدخول بها دليل على سبق عقد (الا ان يبرهن  
 الاخراته تزوجه قبله) فيكون هو اولي لان المهر يخرج بفوق الدلالة فالحاصل انهما  
 اذا اتزجا في امرأة واقاما السنة فان ارضا وتاريخ احدهما اقدم كان هو اولي وان لم  
 يورخا او استوى تاريخهما فان كان مع احدهما قبض كالدخل بها او تعاقبها الى  
 منزله كان هو اولي وان لم يوجد شيء من ذلك يرجع الى تصديق المرأة (وان  
 صدقت غير ذي برهان) يعني ان ما ذكر كان فيما اذا صدقت أحد المبرهين وان  
 صدقت غير ذي برهان (فهو له) لما هو من النكاح ثبت بتصادق الزوجين  
 (وان برهن الاخر قضى له) لانه اقوى من التصديق ثم لا يقضي لغيره (ادلائي  
 اقوى من البرهان) (الا اذا ثبت سبقه) لان البرهان مع التاريخ اقوى من البرهان  
 بدونه (كما لا يقضي بحجة الخارج على ذي بظاهر النكاح الا باثباته) اي اثبات  
 سبق نكاحه على نكاح ذي اليد (الشراء والمهر اولي من هبة وصدقة مع قبض) يعني  
 اذا ادهى احدهما شره من شخص وادعى الاخر هبة وقبضان ذلك الشخص  
 واقاما السنة ولا تاريخ منهما كان الشراء اولي لانه اقوى لكونه معاوضة من الجانبين  
 ومثلنا للملك بنصفه عند خلاف ما اذا اختلف الملك لهما او كان معه ما تاريخ حيث  
 لا يكون الشراء فيه اولي اذ عند اختلاف الملك بمصر كل منهما خصهما عن ملكه  
 لمأخذه الى اثبات الملك وحقاق ذلك سواء فحقا اذا اتحد الملك لم يحتاج الى  
 اثبات الملك له لثبوته باتفاقهما وانما يحتاج الى اثبات سبب الملك لانه معهما  
 وفيه تقدم الاقوى وفيما اذا كان معه ما تاريخ والمالك لهما واحد كان لا قدمهما  
 تاريخا لثبوت ملكه في وقت لا تاريخ فيه أحد بخلاف ما اذا كان المالك مختلفا  
 حيث لا يعتبر فيه سبق التاريخ كسابقا في ان شاء الله تعالى وكذا الشراء والصدقة  
 مع القبض في جميع ما ذكر من الاحكام واما كون المهر اولي من هبة وصدقة مع  
 القبض فعناء ان رجلا ادعى عبدا متلا في بدو رجل انه واهبه له او تصدق عليه  
 وقبض وادعت امرأة ان ذلك البدر تزوجهما على ذلك البدر فثبتته كان المهر اولي لانه  
 كالشراء اذ كل منهما عقد معاوضة ثبت الملك بنفسه (وهو منعه) اي مع قبض  
 اولي من هبة معه استحقاقا والقياس كون الهبة اولي لانها ثابت الملك والبرهان  
 لا يثبت رجلا استحقاقا ان المقبوض بمصر كل من مضمون ومحكم الهبة غير  
 مضمون وعقد الضمان اقوى لان يثبت اكثر اثباتا بخلاف الهبة بشرط الموضع  
 لانه يبيع انتهاء البيع ولو بوجه اقوى من الرهن (برهن خارجا على ملك مطلق

لان الكلام فيما اذا لم يكن لهما بدو والصواب  
 انه تعليل لما قبله الا انه تقدم قبله فتمثل  
 (قوله) الا ان تكون في بيت الاخر او  
 دخل بها) الاستصحاب منطوق لانه ليس  
 من المتقدم اذ هو في الخارجين وهنا  
 احدهما زوج يد (قوله) الا ان برهن الاخر  
 استثناء من الاستثناء السابق (قوله) كما  
 لا يقضي بحجة الخارج على ذي بظاهر  
 النكاح الخ) وهو موجود في النسخ بصورة  
 المتن ولعله شرح اذ ليس فيه زيادة على  
 المتقدم (قوله) والقياس كون الهبة الخ  
 قال الزيلعي فتكون المثبتة لزيادة اقوى  
 وهذا اي القياس ورواية مكتاب  
 التمهيدات

مؤرخ أو شراعه مؤرخ من واحد غير ذي يد) أحقر زيد إذا ما أذبرهنا على ما في يد  
آخر كاسر (أو برهن) خارج على مطلق مؤرخ وذو يد على ملك أقدم  
نار بخا (فالسابق أولى) لأنه أنشأه أول المالكيين فلا يتأق الملك إلا من جهته  
(ولو) برهننا على شراعتي تاريخهما من آخر أو وقت أحدهما فقط (قضى  
للمانصفين) في الصورتين أما في الأولى فلأن كلا منهما ثبت الملك لباثعه وملك  
بأثمه مطلق ولا تاريخ فيه فصار كما إذا حذر المائمان فادعيا الملك بل تاريخ فكون  
بينهما نصفين وأما في الثانية فلأن توقيت أحدهما لا يدل على تقدم الملك بل يجوز  
أن يكون الآخر أقدم بخلاف ما إذا كان البائع واحدا لأنهما اتفقا على أن الملك  
لا يتأق إلا من جهته فإذا أثبت أحدهما تاريخا يحكم له به حتى يبين أن غيره تقدمه  
ولم يشهر (برهن خارج على الملك وذو يد على الشراعتين) بأن كان عهد متلافي يد  
زيد فادعاه بكر بأنه ملكه وبرهن عليه وبرهن زيد على الشراعتين (فدواليد أولى)  
لأن الخارج إن كان ثبت أولية الملك فقد والد يتأق الملك عنه ولا يتأق فيه فصار كما  
إذا أقر بالملك ثم ادعى الشراعتين (كذا أن برهن كل من الخارج وذو اليد على  
التنازع ونحوه) وهو كل سبب للثبات لا شكر فانه في معنى التنازع كالتمتع في ثياب  
لا تمسج إلا مرة كتمسج الثياب القطنية وغزل القطن وحلب اللبن واتخاذ الجبن  
واللبد والمرحز ورحز الصوف ونحوها وإن كان سببا يشكر لا يكون في معنى التنازع  
فمقتضى البيع الخارج كالمك المطلق وهو مثل الجوز والبناء والفرس وزراعة الحنطة  
والحبوب فان أشكل يرجع إلى أهل الذخيرة لأنهم أعرف به فان أشكل عليهم قضى  
به للخارج لأن القضاء بينهما هو الأصل والعقد على محدث التنازع فإذا لم يعلم  
يرجع إلى الأصل (ولو) كان التنازع ونحوه (عند باثعه) فان كلا منهما إذا اتفق  
الملك من رجل وأقام البيعة على سبب ملك عنده لا ينكر فهو بمنزلة أقامت على ذلك  
السبب عند نفسه (فدواليد أولى) من الخارج لأن بيعة قامت على أولية ملكه  
فلا يثبت للخارج إلا بالتأق عنه (إلا إذا ادعى الخارج عليه فعلا) قال في الذخيرة  
الحاصل أن بيعة ذي اليد على التنازع إنما ترجع على بيعة الخارج على التنازع أو على  
مطلق الملك بأن ادعى ذواليد التنازع وادعى الخارج التنازع أو ادعى الخارج  
ملكه كاملا فإذا ادعى الخارج على ذي اليد فعلا لم يمسأه ولو دعيه أو الأجرة  
أو الزرع أو العارية ونحوها فاما إذا ادعى الخارج فعلا مع ذلك فبيعت الخارج أولى  
وإنما قال (في رواية) لما قال في العمدية بعد نقل كلام الذخيرة ذكر الفقهاء أبو  
القيث في باب دعوى التنازع من البسوط ما يوافق المذهب كروى في الذخيرة فقال دابة  
في يد رجل أقام آخر بيعة فادعاه أنه أجزأه من ذي اليد وأجازها منه أو رهنها بأه  
وذواليد أقام بيعة فادعاه أنه نصبت عنده فانه يقتضي بها الذي البدل لأنه يدعى ملك  
التنازع والآخر يدعى الأجرة أو الأعارق والتنازع ابقى منهما فية هي ذي اليد  
وهذا خلاف ما نقل عنه (ولو) برهن (أحدهما) من الخارج وذواليد (على الملك  
المطلق) والاخر على التنازع فذو التنازع أولى لأن برهانه قام على أولية المالك فلا  
يثبت لآخر إلا بالتأق منه (برهن كل) من الخارج وذو اليد (على الشراعتين)

(قوله) كذا أن برهن كل من الخارج  
وذو اليد على التنازع) أي يسكون  
القضاء بها لذو اليد وهو الصحيح  
خلافا لما يقوله عيسى بن أبان من  
تهاتر البيعتين ويكون لذو اليد لا على  
طريق القضاء كما في البرهان (قوله)  
والمرعزاه) إذا شدت الزاى قصرت  
وإذا خففت مددت والمديم والسبن  
مكسور نان وقد يقال مرعزاه يقع الميم  
مخففة بدوا وهي كالصوف تحت شعر  
الدمر كذا في المغرب قاله فاضل زاده رحمه  
الله تعالى (قوله) ولو كان التنازع ونحوه  
عند باثعه) أي لا فرق بين ادعاه ذي  
اليد التنازع عنده وعند باثعه فهو أحق  
من الخارج كما في البرهان (قوله) لأن  
بيعتهم) أي بيعة ذي اليد قامت على أولية  
ملكه فلا يثبت للخارج إلا بالتأق منه  
بعضي ولم يثبت لقبه وقد استوفى في الأولى  
بأدعاهما التنازع وترجع ذواليد بأستبلا  
لا يبينه لأن الذي صلى الله عليه وسلم  
قضى بالدية لذو البد مع أقامة كل  
السنة على انفرادته فتصاهه وهذا إذا لم  
يذكر تاريخا كما في البرهان (قوله) وإنما  
قال في رواية الخ) على هذا كان الأولى  
أن يقول في قول لا رواية (قوله) برهن  
كل من الخارج وذو اليد على الشراعتين  
الآخر الخ) تهاتر البيعتين قول أبي حنيفة  
وأبي يوسف سواهم ودوا بالقضى أولي  
يشهدوا

(قوله وعند محمد بن يعقوب بالبغية) يعني ان ذكره القبط وعلمه في التبيين (قوله بان يصل ذوالدكاهه اشترى من الآخر وقبر  
ثم باع) يعني من الآخر ولم يقبضه فيشمر  
والتبيين ان الاقرار قوله فصار كما اذا  
قامنا على اقرار بن) أي اقرار كل بعدك  
الآخر (قوله وفيه التبر بالاجماع) أي  
لتعذر الجمع بينهما (قوله ادعى احد  
خارجين نصف دار الخ) الخلاف باعتبار  
القسمه بطريق المنازعة والعول وذلك  
في التبيين وعلمه في شرح الزيارات  
لقاضيان (قوله بشهادة الظاهر) يعني  
ظهور الصديق لوافقه تاريخه سنه (قوله  
والاى وان كانت في يد احدهما هل)  
اى وسنها مشكل كاذكروان كان سنه  
بين وقت الخارج ونى اليد قال عامة  
المتابع تتهرب البينان وتترك الداية في  
يدى اليد كما في النسيابة (قوله وان  
اشكل اى سن الداية بان لم يوافق  
التاريخين) فيه تأمل والذي ينبغي تفسير  
الاشكال به عدم معرفة سنه او اشتباهه  
بكل من التاريخين لان الاشكال عدم  
انحلوص وعدم موافقة سنه التاريخين  
يصدق بما اذا كان معلوما وهو غيرهما  
فهو غير مشكل (قوله فلهما) كذا  
ذكره الزبلي وغيره من غير ذكر  
خلاف وقال في البدائع وان اختلفا بحكم  
سن الداية ان علم وان اشكل فسنه  
حنيفة يقضى لاسبقهما وقتا وعندهما  
يقضى بينهما وجه قوله ما ان السن  
المشكك يحتمل ان يكون موافقا لوقت  
هذا ويحتمل ان يكون موافقا لوقت  
ذاك فسط اعتبار الوقت وماركهما  
سكان الوقت أصلا وجه قول أبي حنيفة  
ان وقوع الاشكال في السن يوجب  
سقوط اعتبار حكم الس فبطل تحكيمه  
فبقى الحكم لوقت فالسبق أولى وهذا مشكل

الآخر) اى صاحبه (لا وقت سنها وترك يده) عند أبي حنيفة وأبي يوسف  
وعند محمد بن يعقوب بالبغية وبكون الخارج لا مكان العمل به ما بان يحصل ذواليد  
سماه اشترى من الآخر وقبض ثم باع لان القبض دليل الشراء كما لا يعكس  
لان البيع قبيل القبض لا يجوز عنده وان كان في العقار ولم مال الاقدام على  
الشراء اقرار منه بالملك له فصار كما اذا قامنا على اقرار بن وفيه التبر بالاجماع  
فردا هنا وان وقت البينان في العقار ولم يقبضنا وقت الخارج اجمع يقضى  
لذى اليد عندهما فيعمل كان الخارج اشترى أولا ثم باع قبل القبض من ذى اليد  
وهو ما ترك العقار عندهما وعند محمد بن يعقوب تعالى يقضى للخارج اذ لا يصح عنده  
بعض قبل القبض فيبقى على ملكه وان ائتمنا قضا يقضى لذى اليد بالاجماع ليكون  
البيع جازين على التولين وان كان وقت ذى اليد اسبق قضى للخارج فيعمل كان  
ذاليد اشترى وقبض ثم باع ولم يعلم او سلم ثم وصل اليه بسبب آخر (ولم يرجع بكرة  
الشهود والعدلية) يعني اذا قام أحد المدعين شاهدين ولا خبرا به مثالا او  
أحدهما عدلين والآخر عدلين فلهما سواء اما الأول فلان الترجيح لا يقع بكثرة  
العلل حتى لا يترجح القياس بقياس آخر وكذا الحديث وأما الثاني فلان اعتبر  
في الشاهد أصل المدعى ولا حد فلا عدلية فلا يقع الترجيح بها (ادعى أحد خارجين  
نصف دار ولا خبرهما) يعني اذا كانت دار في يد رجل ادعاهما اثنان أحدهما كلها  
والآخر نصفها (وبرهننا ربع لاول والباقي) وهو ثلاثة ارباع (لثاني) عند  
أبي حنيفة رحمه الله تعالى فان صاحب النصف لا ينزع الا بحرفي النصف فسلم له  
وصارت منازعتهم في النصف الآخر فنصف بينهما وعندهما ي بينهما اثلاثا  
فدعى الجميع بأخذ سبعين ودعى النصف سهم واحد ا فتنقسم بينهما اثلاثا  
(وان كانت) اى الدار (مهما) اى في أيديهما (ففى لثاني) وهو مدعى الكل  
لانه اذا برهن كان نصفها على وجه القضاء وهو الذى كان يد صاحبه اذا اجتمع  
فيه ستة الخارج وبينة ذى اليد وبينة الخارج أولى قضى له بذلك ونصفها على  
وجه القضاء وهو الذى كان يده لان صاحبه لم يدهه واقتضاء بلا دعوى فترك في  
يد (برهننا على نتائج داية) اى تنازع في داية واقام كل منهما البينة انما نعت  
عندهما وعند يائمه (مطلقا) اى سواء كانت في أيديهما او في يد أحدهما او في يد  
ثالث لان المعنى لا يختلف ذكر مال يلى (وارخا قضى لمن وافق سنها وقتها)  
بشهادة الظاهر (وان اشكل) اى سن الداية بان لم يوافق التاريخين (فلهما)  
اى قضى لهما بان لان أحدهما ليس بأولى من الآخر (ان لم يكن في يد أحدهما  
فقط) بان كانا خارجين والداية في يد ثالث او في أيديهما (والا) اى وان كانت في  
يد أحدهما (فله) اى قضى الذى اليد لان الامر لا مشكل سقط التاريخان  
فصار كأنهما لم يورثا ذكره الزبلي (وان خالف) اى سنه (الوقت بين) بطلان

بالخارج مع ذى الداه (قوله وان خالف اى سنه لوقت طلب البينتان الخ) يحمله اختلاف التصحيح بان بطلان البينان  
البينتين وتركها يده اليد قاله صاحب الداية والسكا في وهو لاذ كور في كافى الحاك قال وهو الصحيح ووجهه ان سن الداية

اذا خالف الوقتين فقد تيقنا كذب

البيتان اظهر كذب الفريقين فستر في يد من كانت في يده كذا في الهداية  
والكافي قال الزبلي الاصم انهما لا يطلان بل يقضي ما بينهما ان كانا خارجين  
او كانت في ايدهما وان كانت في يدهما قضى هاتين الدلائل اعتبارا ذكر  
الوقت فحكما وقهنا في اسقاط اعتباره لان في اعتبارهما اسقاط حكما فلا  
يشترط في احدهما كذا كذا التاميم غير تاريخ وفيه صاحب الدلائل ان كانت في  
يد احدهما والا فلا ففي بينهما كما اذا اشكل في موافقتها احد الترتيبين  
وهكذا ذكره محمد رحمه الله والاول ذكره الحاكم وهو قول بعض المشايخ وليس  
بشيء ولهذا قلت (كانت فيهما) يشتركان فيها (يقضي بالو) كان المدعيان  
(خارجين) اذ ذوي بدلول في يد احدهما كانت له لما ذكر (يرى من احدهما هل  
غيب شي والآخر على ايداعه نصف) اي اذا كانت عين في يد رجلين فبرهن  
احدهما على النصب والآخر على الودعة قضى بما ستمائة سبعين لان الودعة  
تصرف فيها بالحدود حتى يجب عليه الضمان ولا يسقط بالرجوع الى الوفاق  
بمختلف ما اذا خالف بالتمل بالحدود ثم عاد الى الوفاق كما تقرر في موضعه (ادعى  
الملك في الحال وشهد بالشهود ان هذا كان ملكه تقبل) يعني اذا ادعى الملك في  
الحال وشهد بالشهود ان هذا العين كان ملكه تقبل لان شهادتهم تثبت الملك في  
الحال والماضي وماتت في زمان يحكم ببقائه مالم يوجد المزل كذا في العمادية  
تنزل عن الجهد (الراكب والابن اولى من اخذ العلم والركب) اي اذا تنازعا  
في دابة احدهما راكبا والاخر متعلقا بليامها او تنازعا في ثوب احدهما لانه  
والاخر متعلق بكمه كان الراكب والابن اولى من المتعلق بالعلم والركب لان  
تصرفهما اظهر لاختصاصه بالملك فكان اساسي بدو المخلوق خارج وذو اليد اولى  
واما اذا تنازعا في ثوبه فبينه الخارج اولى بالمرارة (ومن في السراج) اولى (من  
ردفه) لان تمكنه من ذلك الموضع دليل على تدهمه به بخلاف ما اذا كانا  
راكبين على المخرج حيث يكون بينهما الاستواء في التصرف ولو تناقيا احدهما  
بذوقه والاخر حمل ثوبه ما كان لئلا اذ لم يملك العلم غالبا الا لما كانا مختلفين  
المتعلق بالذنب (وذو الجمل اولى من ملحق كوزه) اي اذا تنازعا في دابة وطولها  
جل لاحدهما والاخر كوزها لاول اولى لاما تقرر تصرف فيها (ونصف البساط  
بين جالسه والمتعلق به) حكم الاستواء بينهما بالطريق التفاضل لان الجالس ليس  
بيده بل اليد تكون بكونه في يده اوقفة من موضعه بخلاف الراكب والابن  
حيث تكون جالسا فبالثوب بيده ولا يصير غالبا بالعود على البساط (كن  
مع) اي في يده (ثوب وطرفه مع الآخر) حيث ينصف بينهما لان يد كل منهما  
ثابتة به وان كان يد احدهما في الاكثر ولا يرجع لمرارة الترجيح لا يكون  
بالاكثر (لا هديته) اي لا يكون هديته مع الآخر حتى لو كانت معه لا يرجع  
للتصنيف لانه ليست ثوب لانه غير مضمومة فلم يكن في يده شي من الثوب ولا  
يراهم الآخر (بخلاف جالسي دارا تنازعا فيها) حيث لا يقضي بما بينهما

الستين والصحاب العلم ترك الدعي  
في اليد صاحب الدلائل كما كان اه وقال  
الزبلي الاصم عدم بطلان البيتين كما  
قاله المصنف وبعض اصحابنا جمع بين  
الروايتين وقال يجب ان يزاد في فان  
كان سنهما مختلفا الوقتين كانت مشككة  
وكانت بينهما كما في السراج اه  
ولكن عليه نقي صورته لانه الوقتين  
شأنه اذ لم يشته السن ثم لا يخفى ما في  
كلام المصنف فان اوله ظاهر المتشكي  
على ما في الهداية وصرح آخره بخلاف  
مشاعل ما قاله الزبلي وكان ينبغي له ان  
يجعل العبارة هكذا وان خالف سنهما  
الوقتين قال في الهداية والكافي جلت  
البيتان وقال الزبلي الاصم انهما  
لا يطلان الى ان يقول ولهذا قلت كانت  
منهما يشتركان في الحال (قوله ادعى  
الملك في الحال) ليس من هذا الباب  
(قوله والابن اولى) قال الشيخ قاسم  
فقضيه له فقتله ترك لا احتقاق حتى  
لو اتاهم الاخر البيعة بعد ذلك يقضي له  
(قوله ومن في السراج اولى من ردفه)  
نقل الناطق في هذا رواه في النوادر  
وفي ظاهر الرواية هي بينهما نصفان  
بخلاف ما اذا كانا راكبين في السراج  
فأما بينهما قول واحد كما في العنائة  
اه وتؤخذ منه اشتراكهما اذا لم تكن  
مسرحة (قوله وذو الجمل اولى من ملحق  
كوزه) احتراز عما لو كان له بعض جالسا  
اذ لو كان لاحدهما من ولا آخر مائة من  
كانت بينهما كما في التبيين (قوله بخلاف  
جالسي دارا) كذا قال في الضامة  
ويخالفه ما في البدائع لو ادهما دارا  
واحد ههما ما كن فيها فهي الساكن  
وكذلك لو كان احدهما احدث فيها شيا  
من بناء وحفر فهي لصاحب البناء والمحرر  
ولو لم يكن شي من ذلك ولكن احدهما

فلنخل فيها والا خرج منها فهي  
مهلكة كذلك لو كانتا جميعا لان الله على  
الاعتبار لا يثبت بالكون فيها وانما ثبتت  
بالصرف اه (تبيين) قال في الدائع  
كل موضع قضى بالملك لاحد الكون  
اللهي في يده يجب عليه اليقين لصاحبه  
اذا طلب ان حلف برئ وان شكك بقضى  
عليه بالملك اه (قوله) الحائط ليس  
جذوة عليه (مبسوطه في التبيين) قوله  
برهنا على يد في ارض) اشارة الى ان  
الملك لا يثبت في المقار بالصادق وكذا  
بالملك من اليقين ولو كالأجل في  
يد كل منهما نصف الذي في يده لصاحبه  
لحمه اقراره في حق نفسه وان حلفا جميعا  
لم يقض بالملك لهما فيها وبرئ كل من  
دعوى صاحبه كما في التبيين

(قوله) باب دعوى النسب لم توجد هذه  
الترجمة بنسخة المذهب التي يدينها واخر  
ما وجدته من طهاره اه صححه

لا يبرئ الشريك ولا غيره لان المجلس لا يدل على الملك (الحائط لمن جذوه عليه  
او متصل به اتصال تربع) الاتصال نوعان أحدهما اتصال ملازمة وهو ان  
بلازق أحد الطرفين بالآخر والثاني اتصال تربع وهو ان يكون لثلاث الحائط  
المتنازع فيه متداخلة في انصاف لثلاث الحائط الذي لا نزاع فيه وان كان الحائط  
من خشب فالترتيب ان يكون أطراف خشبات أحدهما مركبة في الأخرى وهذا  
هو المراد منه تالافه شاهد ظاهر لصاحبه لان الظاهر انه هو الذي بناه مع حائطه اذ  
مداخلة اتصال الثبات وأطراف الخشبات لا تتصور الا عند بناء الحائطين معا  
فكان أولى وكذا اذا كان لاحد المتنازعين جذوع على الحائط كان له لان  
صاحب الجذوع مستعمل للحائط بما وضع له الحائط وهو موضع الجذوع عليه  
(لان) ان عليه هرادي) وهي خشبات توضع على الجذوع ويلقى عليها التراب فانها  
غير معتبرة وكذا البواري لا يمكن استعماله وضما اذ الحائط لا يبنى له حائل  
لثقف وهو لا يمكن على المرادي والبواري (بل بين الحائرين لو تنازعا) يعني اذا  
تنازعا في حائط واحد لهما عليه هرادي وليس فلا حرج عليه شيء فهو بينهما اذ  
لا يختص به صاحب المرادي (وذويت من دار كذي بيوت منها حق صاحبها)  
يعني اذا كانت من دار فيها بيوت كثيرة في يدها البيوت الباقية في يده  
(فهى) أى الساحة (تكون بينهما) حال سكوتها (نصفين) لاستوائهما في  
استعمالها وهو المروى فيها والتوضيح كسر الحطب ووضع الامتعة وضو ذلك  
فصارت نظير الطريق (بخلاف التراب) اذا تنازعا فيه (فانه بقدر الارض) أى  
يقسم بينهما بقدر ارضيهما لان التراب يحتاج اليه لاجل سقى الارض فتمتد كقوة  
الارضى تكثر الحاجة اليه (برهنا) أى خارجا عن يد (ارض) أى على ان  
لكل منهما يد فيها (قضى بينهما) لان اليد فيها غير مشاهد لثمة ارضها  
والتمتة تثبت ما غاب عن علم القاضي (ولو برهن عليه أحدهما او كان تصرف  
فيها) بان يبين فيه الوثني او حقر (قضى بيده) اما الاول فلقيام الحق باليد حق  
مقصود واما الثاني فلو جرد التصرف والاستعمال فيها (صبي يسير) أى يتكلم  
ويطمع ما يقول (قال) انا هو قال قول له) لانه اذا كان به برهن نفسه فهو يد نفسه فلا  
تقبل دعوى أحد عليه انه عبده عند انكاره لا يثبت كالبائع (فان قال) انا عبده  
فلان) وهو غير ذي اليد (قضى لمن معه) يعني ذال اليد لانه اقرانه لا يده له حيث اقر  
على نفسه بالرق فكان ملكا لمن في يده كالتماش فان قبل الاقرار بالرق صار  
فكان الواجب ان لا يعتبر في حق السبي قلنا الرق لم يثبت بقوله بل بدعوى ذي  
اليد لعدم المعارض لدعوى الحرية لانه لصاحبه يد المدعى بقى كالتماش في  
يده فيقبل اقراره عليه (قلو كبر وادعى الحرية بسمع) أى ادعاه و (بالسنة) لان  
التناقض في دعوى الحرية لا يمنع صحة الدعوى كما ساقى تحقيقه ان شاء الله تعالى

(باب دعوى النسب)

اعلم ان دعوى نوعان أحدهما دعوى الاستبلاء وهو ان يكون له الحق في ملك  
المدعى والثاني دعوى التبرير وهي ان لا يكون له الحق في ملك المدعى والا

أولى لانه أسبق للاستداهالى وقت العلوق واقتصار دعوى التصرف على الحد  
وسبأى توضيحه (باع أمه فولدت لأقل من سنة أشهر مديعت فادعاء ثبت نسبه  
ولميتها) وقال زفر والشافى لا يثبت لأن نسبه أقرامته بأنها أمه فالدعوى يصير  
منقضا ولأن معنى النسب على الخلفا في قبال تناقض كما سيذكر تفصيل  
دعوى إذا ثبت بالعلوق في ملكه بالولادة لأقل فانه كالنسبة العادية في ثبات  
النسب منه إذا اظهر عدم الزامها وأمر النسب على الخلفا فثبت بظن المشرعان  
العلوق ليس منه ثم يظهر أنه من فكان عذرا له في إسقاط اعتبار التناقض وإذا  
ثبت الدعوى امتدت إلى وقت العلوق فظهر أنه باع أمه ولده (فيبيع البيع)  
لعدم جواز بيع أم الولد (ورود الثمن) لأن سلامة الثمن مبنية على سلامة المبيع  
بمختلف دعوى أساليب البائع لعدم امتداد العلوق على ملكه إذ كان له حق التملك  
على ولده وقد زال ذلك بالبيع (وإن ادعاء المشتري قبله ثبت) أي نسبه (منه)  
ويجمل على أنه تكهها واسترد هاتم اشتراها (ولو) ادعاء (منه) أي مع البائع (أو)  
بعده (لا) أي لا يثبت نسب المشتري لأن دعوى البائع دعوى استبدال كون أصل  
العلوق في ملكه ودعوى المشتري دعوى غير موافق أصل العلوق لم يكن في ملكه  
والأولى أقوى لما مر (كذا) أي ثبت النسب من البائع (إن ماتت الأم) فادعاء  
البائع وقد ولدت لأقل وبأخذه ويسترد المشتري كل الثمن لأن الولد والأصل  
في النسبة لانه امتد الحرج بقوله الأولى إلى قوله عليه الصلاة والسلام أعتقها  
ولدها فالكاتب لم يأتى بحرية وله حقيقة الحرية والحقيقة أقوى من الحق فستبيح  
الأدنى ولا يضره فوات التبعية (بمختلف الولد) فانه إذا مات دون الأم فادعاء  
البائع وقد ولدت لأقل لم يثبت نسبه لاستتمامه بالموت عن النسب ولم تصرام  
ولده لأن الاستبدال فرع النسب فلو ثبت إمكان أصلا وهو باطل بمختلف نسبه فانه  
إذا باع عبدا ولده عنه ثم باعه المشتري من آخر ثم ادعاء البائع الأول أصلا عنه فهو  
أبنة ويطل البائع لأن اتصال العلوق بملكه كالنسبة العادية والبيع يحصل  
النقض وما له من حق الدعوى لا يمتحله فينتقض البيع لأجله (واعتقهما) أي  
اعتاق المشتري الأم والولد (كوتها) حتى لو اعتق الأم لا الولد دعوى البائع الولد  
أنه أبنة هت دعوى و ثبت نسبه منه ولو اعتق الولد الأم لم تصح دعوى لأى حق  
الولد ولا فى حق الأم أما الولد فلأنه إن هت بطل اعتاق والعق بعد وقوعه  
لا يمتد البطلان وأما الثاني فلأنه تباع له فإذا لم تصح فى حق الأصل لم تصح فى  
حق التبعية ضرورة (والتبديد كالاتفاق) لانه أيضا لا يمتد لنقض لثبوت بعض  
أثار الحرية كاستمتاع التملك لقهره فيما إذا اعتق المشتري الأم أو دير هارو البائع  
على المشتري حسبه من الثمن عندهما وعنده يرد كل الثمن فى المصح كفى  
الموت كذا ذكر فى المسألة وبذكر كرفى الميسر بوجه حسبه من الثمن لأحسها  
بالاتفاق وفرق على هذا بين الموت والعق بأن القاضى كذب البائع فيما زعم  
حيث جعلها معتقة من المشتري فبطل زعمه ولم يوجد التوكذب فى فصل الموت  
فيؤخذ بزعمه فيسترد بحسبها أيضا كذا فى النكاح (ولو ولدت لأقر من سنتين)

(قوله) وفيما إذا اعتق المشتري الأم أو  
دير هارو (كذا نقل الزملى عن المبسوط  
الاجماع على أن البائع يرد ما يخص الولد  
خاصة ولا يرد ما يخص الأم فيما إذا اعتق  
الأم ثم قال يوم المشتري من قال يرد البائع  
جميع الثمن هنا عندنا حنفية كفى  
فصل الموت لأن أم الولد لا قيمة لها عنده  
ولا تضمن بالقد فيؤخذ بزعمه وبالبه  
مال صاحب الهداية وصححه وهو مخالف  
الرأية وكيف يقال يسترد جميع الثمن  
والبيع لم يطل فى الجارية حيث لم يطل  
اعتاقه بل يرد حصه الولد فقط بأن يقيم  
الثمن على قيمتها يعتبر بقيمة الأم يوم  
النقض لانه إذا خلت فى ضمانه بالنقض  
وقيمة الولد يوم الولادة لانه صار له القيمة  
بالولادة فيه يرد قيمته عند ذلك أه  
(قوله) ولو ولدت لأقر من سنتين من  
وقت البيع لم تصح دعوى البائع (كذا)  
لو ولدت لتمام سنتين إذا لم يوجد اتصال  
العدة بملكه فبطلت دعواه الشاهد بالهـ

(قوله وصدة المشتري ثبت النسب) لا يعني ما في التزكيات من السقط واستقامته أن يزاد قلقة أن يكون العارفة كذلك وان صدقة  
المشتري ثبت النسب (قوله وكانت أم ولد نكاحا ٣٠٢) هي أم ولد من زوجها ملكها) فيه تنقار ذوات أموسها

كأن كركمك يتقن سبها ولا ينقض  
والصواب ما قال في النكاح ولو ولدت  
لا أكثر من سنتين من وقت البيع ودبت  
دهوة البائع إلا إذا صدقة المشتري ثبتت  
النسب منه ويحتمل أن البائع استولدها  
بحكم النكاح حلالا لمره على الصلاح  
وسبق الولد عبد للمشتري ولا تصير الأم  
أم ولد للبائع كالوداعه اجنبي آخر لان  
تصادقه مان الولد من البائع لا يثبت  
كون المولود في ملكه لان البائع لا يدهي  
ذلك وكسب يدهي والولد لا يثبت في  
الطن أكثر من سنتين فكان حاد ناعد  
زوال ملك البائع وإذا لم يثبت المولود في  
ملك البائع لا يثبت حقيقة العتق فأرد  
ولاحق العتق فلازمة ولا يظهر سلطان  
البيع ودهوة البائع حاد وهو مقتر بروغير  
المالك ليس بأهل لها اه (قوله أو أمة  
ملكها زوجها فولدت فادهي الولد)  
ليس سيدا لأن الأم إذا ولدت بعد الشراء  
أقل من سنة أشهر ليجتاح إلى دهوة  
الولد بل تصير أم ولد وثبت النسب وان  
لم يدهه وأما ولدت لا أكثر من سنة أشهر  
من وقت الملك فادعا كانت أم ولد بالمك  
لا بالنكاح (قوله يعني ثبت نسبه وأمينها)  
أي لا مكان أن يكون المولود في ملك  
البائع وكانت دعوة استدلال وهذا إذا  
حصل التصديق ولو تنازع ما القول  
للمشتري بالاتفاق والبيضة للمشتري  
عند أبي يوسف وعند محمد البيضة للبائع  
(قوله علقوه ما ولدته سماعة) أي  
ملكه أشار به إلى أنه لو لم يكن أصل  
المولود في ملكه والمورد بمالكها وقد  
اعتق المشتري ما اشتراه لا يملك عتقه كما  
في النكاح والبيضة (قوله كذا في العادة)

أي كذا ذكر التعليل والتقسيد أفعال المنة فيد كره بعد ورده ونصف حكمه من العادة والاستروضة (قوله تصدقه  
وتالان يحد زيد بنوه فهو ابن الولي) لم يشترط ذكره في بدءه أشار إلى أن ما وقع في النكاح من التقسيم ليس استقرازا وللفقه  
رجل في يده يبي فقال هو ابن عبد أبي الخيال الزباني لا يشترط أن يكون الحكم أن يكون المصفي في يده واشترط في الكتاب وقوع اتفاقا

(قوله لا تطلق به حتى المقرلة) متبرأ إلى أن ولد الملاحن لا يثبت نسب من غيره لتعلق حته به بتكذيب نفسه (قوله أي لم يصب كان في يد مسلم وكافر) مرصع به شرعاً لعدم علم من المتن (قوله ادعت ذات الزوج) ٣٠٣ أو ردها وإن تقدمت في الطلاق تعالاهدانية

والكافي واقتصر على ذكرهما في الطلاق صاحب السكز (قوله ولولا النكاح والعدة كارتانها) كذا في الكافي ثم قال ومن المتأخرين من أصرى المسئلة على إطلاقها وقد قولها وإن لم تكن ذات زوج (قوله ولدت أمة تزوجها على أنها حرة) قال الزباني ثم هذا القول وإن كان في ملك المملوك فظاهر أي في ثبوت الحرية للولد أمه وإن سكنا في النكاح فإن القاضي يقتضي بها ويولد لها مسمى عند إقامة المسحق البينة أنه لا يظهر له أنها المستحق وفسرها بتبعها إلا إذا أثبت الزوج أنه مفرور بأن يقيم البينة أنه تزوجها على أنها حرة فثبت به حرة الأصل للأولاد اهـ (قوله فلذا تعتبر في يوم يخاضم) لأنه يوم المنع كذا في التبيين والسراد يوم القضاء لأن عبارة الزباني يقتضي أن يوم الخصومة لا يسمي يوم المنع أو القضاء من البين إلى التسمية لأنه لما علق رقعة في حتى المولى كان حقه في عين الولد وأما بقوله إلى القصة بالقضاء فتعتبر قيمته وقت الحصول اهـ ولما قال قاضي زاده ذكر في شرح الطحاوي بغير قيمة الولد يوم القضاء اهـ (قوله وإن مات فلا شيء على أبيه) يعني لو مات قبل الخصومة كما في التبيين (قوله أوقته غيره وأخذ أي أودعته غيره قيمته) بشرط أن لم يأخذ شيئاً بغيره شيئاً ولو قبض قدر قيمة المقتول أو دفعها قضى عليه بما قبض كافي التبيين (قوله ورجع بها) أي بقيته التي ضمنها يعني في صورة قتل غير الأب أما إذا قتله الأب كيف رجع بما فرغ وهو ضمانات لانه وقد مر في الزباني

تقدمه ولا يتكذب به لم تصح دعواه المقر عندهم لعمان الأقرار إذا تردد زيد بقصار كأن لم يكن والأقرار بالنسب يرتد بالرداد لم يثبت النقص وله أن التمسح لا يثبت النقص بعد مشيئة والأقرار بجسده لا يرتد بالردان تعلق به حتى المقر له حتى لو صدقه بعد التمسح يثبت النسب منه وأيضاً تعلق به حتى الولد فلا يرتد مرد المقر له (قاله) أي لم يصب كان في يد مسلم وكافر هو عدي وكافر هو أبي كان أبنا وحراً (ادعاهما) لأنه يكون حراً لا موطأ ما لا تظهر ولا نيل التوجه لكل عاقل وفي التمسح يثبت الإسلام تعالوا يحصل له الحرية مع مجزؤه عن تخصيصها (وإن سمعني دعوى المسلم كان به) كذا في النهاية وإن ادعاه النسوة كان أمنا بالملاستواء في دعوى النسوة ويرجع المسلم بالإسلام وهو أولى فخصي حصول الإسلام له حالاً لتعالاه (قال زوج أمراً لم يصب معها هو أبي من غير ما قالت أبي من غيره فهو أبنا لو كان غير معبر ولا) أي وإن كان معبراً (فهو من صدق) لأن كلامهما أقر للولد بالنسب وادعى ما يثبت حتى صاحبه فصع اقرارهما له ولا يعل حتى صاحبه بمجرد قوله ولا يترجح أحدهما على الآخر لا ستواء بينهما في وقام أي بهما عليه وقام الفرائض بينهما دليل ظاهر على أنه منهما (ادعت ذات زوج بنوة صبي لم يجز حتى تتعد أمه على الولادة) لأنه ادعى بحمل النسب على الغير فلا تصدق إلا بجمعة بخلاف ادعاه الرجل فإن فيه بحمل النسب بنفسه ثم شهادة القابلة بجمعة فيها لأن الحاجة إلى تعيين الولد إذا النسب يثبت بالفرائض القسام (وإن كانت معترضة بجمعة تامه) عند أبي حنيفة ترجحه لأنه تعالى وهي رجلان أو رجل وامرأتان إلا إذا كان هناك رجل ظاهر وأعتزل من قبل الزوج وقال لا يكتفى في الجميع شهادة امرأة واحدة وقد مر في الطلاق (ولولا النكاح والعدة كارتانها) أي أن لم تكن ذات زوج ولا معشدة يثبت النسب معها وقوله لأن غلب الزامها على نفسها كافي في الرجل (ولدت أمة تزوجها) أي رجل (على أنها حرة وأشترأها وأتم بها واستحققت) يعني من ولى امرأة معتداه على ملك عين أو نكاح فولدت ثم استحققت الولادة (غرم الأب قيمة الولد) بأجاء الخصامة رضوان الله تعالى عليهم أجمعين ولأن الظاهر من الجائزتين واجب فصيل الولد هو الأصل في حتى أبيه ورقعة في حتى مدعيه نظر الخصامة ثم الولد حاصل في يده فلا تصدقته فلا ينعى إلا بالمنع كافي ولد المغصوبة فلذا اعتبر قيمته (يوم يخاضم) لأنه يوم المنع (وهو) لما مر أنه خلق من ما لم يولد ولم يرث الولادة بقرينة كإرضى في الأمة المنكوحة (وإن مات فلا شيء على أبيه) لأنه ادعى المنع (ويروى) أي بكون الأب وأثره لأنه هو الأصل في حتى أبيه فما ترك يكون ميراثاً له (وإن قتله أبوه أو) قتله (غيره وأخذ) أي أبوه (ديته غرم) أي أبوه (قيمة) في صورتين أما في الأولى فله حتى المنع من الأب يقتله وأما في الثانية فله لامة الولد له فإذا بدل المحل شرعاً فصار الولد سالماً له فلا ينفذ غرم قيمته للمقتل كالأول (وارجع بها) أي بالقيمة التي ضمنها (كثمنها) أي كما

هـ دور في ذلك أي بالرجوع فيها إذا قتله غيره مدعيه يقتله اهـ ولا فرق بين كونها باقية فأخذها المستحق لها أو ماتت عندا المشتري وضمن قيمته فخرج يشنها على ياتمه بقيمة الولد ولو تزوجها له أحد على أنها حرة فاستحققت ضمن له قيمته بقرينة



يكون الولد في حاله من حيث هو  
 شيء لان الاختار سبب بعض ولواها  
 انشترى من آخر فاستولوا الثاني ثم  
 استحققت رجوع الثاني على البايع الثاني  
 بالثمن وقيمة ولده ورجع الشترى  
 الاول على البايع الاول بالثمن ولا يرجع  
 عليه بقيمة الولد عند اتي حقيقته وقال  
 يرجع عليه بقيمة ايضا كافي التبيين  
 قوله لانه ضمن له سلامته لانجزه  
 المبيع الخ يشترى انه اغتازل الولد  
 من قبل الجزاء الموجود حاله البيع ليضمنه  
 بآمنه سلامته بطريق استلزام سلامة  
 الام والافه وعدم حقيقة وقت البيع  
 فلا يدخل في ضمان البايع لحذره  
 والبايع اغيا ضمن سلامة الموجود  
 (فصل) قوله والاستثمار منع  
 الدعوى اذ لم يدع ملكيتها بشره  
 وفيه منعه كما بنى ذكره المصنف آخر  
 الفصل قوله يمنع دعوى الملك اى  
 لنفسه كون هذه الاشياء اقرار اعدم  
 الملك المباشر متى عليه واما كونها اقرارا  
 بالملك لذى اليد فغيره واثبات على رواية  
 الخادم بقيد الملك لذى اليد وعلى رواية  
 الزيد ان لا هو المبيع كذا فى الدعوى  
 وفي جامع الفصولين صحيح رواية فائدة الملك  
 باختلاف التصحيح للرايين ونسبى على  
 عدم فائدة ملك المدعى عليه جواز  
 دعوى المتبرع الغير اه وقال في جامع  
 الفصولين الحاصل من جملة ما مر ان  
 المدعى لو صدر عنه ما يدل على ان المدعى  
 ملك المدعى عليه تبطل دعواه ونفسه  
 وتغيره فتنافض ولو صدر عنه ما يدل على  
 عدم ملكه ولا يدل على عدم ملك المدعى  
 عليه بل دعواه انفسه لالتغير لانه اقرار  
 بعدم ملكه لملك المدعى عليه ولو صدر  
 عنه ما يستلزم اقراره به فالتراجع بالقرائن والا فلا يكون اقرارا للملك اه  
 هذا على قول من اعتبر امكن التوفيق لمن شرط التوفيق كافي جامع الفصولين

يرجع بضمن الجارية (على ما قلناه) اى بائع الولد يبيع أمه لانه ضمن سلامته لانه  
 جزء المبيع والبايع ضمن لشترى سلامة المبيع بجميع اجزائه لان الشترى  
 شملها (الا باعقر) اى لا يرجع به عليه لانه لم يضمنه باستيفاء ما شملها هو ليس ضمن  
 اجزاء المبيع فلم يكن البايع ضامنا لسلامته  
 (فصل) (الاستثمار والاستيلاء والاستيلاء والاستيلاء) اى طلب شراء شيء  
 من غيره وطلب هبته منه وطلب ابداعه عنه وطلب اجارته له (منع دعوى الملك)  
 لطالب لان كالا عنها اقرار بان ذلك الشيء ملك لذى اليد فيستكون الطلب بعده  
 تناقضا (والاستيلاء كافي في الامه عنها) اى دعوى الملك (وقد اخرجنا) (منع دعوى  
 النكاح) كذا في جميع الفتاوى (ادعى) على آخر (ما لا انتقال انصم) اى المدعى  
 عليه على وجه الدفع (أبرأني من دعواه ويرهن فادعى ثابته) اى المدعى عليه  
 (أقر به الا ابراءه ولو كان قال) اى انصم (أبرأني من رقبته) اى قال صدقته في ذلك  
 لم يصح دفع الدفع ينعى دعوى الاقرار وان لم يكن قال قبلت الا ابراءه مع ما اذا لم  
 يقبل ذلك حاز ان يكون المال عليه لانه الابراء لانه مرد بالرد بغير خلاف ما اذا قال  
 قبلت الا ابراء لانه عدم القبول لا يرد بالرد كذا في الفتاوى القطعية (ادعى) رجل  
 (على آخر ما لا انفال) اى الآخر (ما كان لك على شيء قط) معناه في الوجوب  
 ملك في الماضي على سبيل الاستعراق (دفع من) اى المدعى (على القبول ويرهن  
 المتكره على القضاء والا ابراء قبل هذا) اى حارب ربه ان المتكره مقبولا وقال زفر  
 لا يقبل لان القضاء يتلو الوجوب وقد انكره فكأن منقضا ودعواه ولثان  
 التوفيق يمكن لان غير الحق قد قضى ويرأى منه دفع القسومة (الا ان يزيد) اى  
 المدعى عليه بان يقول (ولا ابرأني) وما شابه كقولها ولا ابرأني ولا ابرأني  
 وينك مخالطة فلا تقبل بيته على القضاة ولا على الابراء المتضمنة التوفيق اذ لا يكون  
 بين اثنين اذ واعطاه قضاء واقضاء ومعاملة بلا اختلاط ومعرفة (وقيل يقبل  
 به ايضا) نقل القدورى عن اصحابنا انه ايضا قبل لان الحق بالهتاف والمخففة قد يؤذى  
 بالنفس على ما قبله بعض وكلامه بارضاؤه ولا يعرفه ثم يعرفه فكان التوفيق  
 ممكنا قالوا على هذا اذا كان المدعى عليه من يتولى الاعمال بنفسه لا تقبل البيعة  
 وقيل تقبل البيعة على الابرأني هذا الفصل بانفاق الروايات لانه يتحقق بلا معرفة  
 كذا في العناية وقال في القنب ما لم يدعى عليه قال للمدعى لا ابرأني فلما ثبت الحق  
 بالبيعة ادعى الاصال لا تنصم ولو ادعى اقرارا للمدعى عليه بالوصول والا اصال  
 تنصم (قال أحد الورثة لا دعوى في التركة لا يعطل دعواه) لان ما ثبت شرعا من  
 حق لازم لا يسقط بالاسقاط كما قال لست انا بالاثني (قال لست انا وارث فلان ثم  
 ادعى لورثه وبين الجهة جميع) لما سألني ان التناقض في موضع الخفاء لا يمنع صحة  
 الدعوى (قال ذو اليد ليس هذا في ونحوه) اى ليس ملكي اولا حتى في فيه وشيئا  
 (ولا تناقض ثمة ثم ادعى فقال ذو اليد هو لي مع) والتول قوله لان هذا الكلام لم  
 يثبت حقا لاحد لان الاقرار لم يجهول باطل والتناقض اغنياء لا اذا تضمن ابطال

حق (قوله ادعى على آخر ما لا انفال)

(وهو لداف الصداية) نقله صاحب جامع التصويلين ثم قال أقول مقدمه أى الصداية فى إقرار ذى البد من أن الأقل المسمول باطل والتناقض انما يقع فى إقرار المدعى أيضا فبقي أن تقدم حكما والظاهر أن إقرار المدعى خلافا بطله من غير ما هو فان أحدهما مخالف للآخر بل هو على أن الخلاف واقع فيما إذا أقر المدعى قبل التنازع أم لا والقول مع وجود التنازع في أن المدعى فعل دعواه ونفا على عكس ذى البدعى أن إقرار ذى البدعى وسود التنازع خلاف ومع عدم التنازع لا يتطبل دعواه نفاة والفرق أن ذاليدا إذا قبل الترك بطل إقراره ما ذاليد دليل المالك فى المالك ذلك عن نفسه من غير إثباته لغيره لا يجوز فلان ذى البد ملكه ونفاة والفرق ذاليدا عند التنازع قبل إقرار المدعى بدلالة النزاع وقبل أنه لنظر نظر إلى أنه ملكه دليل البد والمالك لانه فى مجرد النفي وكذا الوافى غرضى البد قبل النزاع قبل أنه لنظر نظر إلى جهاته القرية ولا تزاع ليكون قرينة لتبين القرية وقبل هو إقراره به لذى البد بقرينة البد ولو أقره فى البد عند النزاع به فى أن يتفاد إقراره ٣٥٥ ونفا لانه نفي عن نفسه ملكه غير ظاهر او نفا حتى ظهر انصرف إلى أنه إقراره لذى

السود ونفاة فقرر بطل البد والنزاع هذا ما ورد على انظار الناظر فى تحقيق هذا المرام على حسب مقتضى الوقت وإتمام المدة ملهم الصواب وسجل الصواب اه (قوله ولو عكس أى ادعى انما وقف أو فلان ثم ادعى لنفسه لم يهز فى رواية وهو رواية فاضحان وحاز فى رواية أخرى أن وقتي الخ) لا يخفى أن العكس شامل لما إذا ادعى الوقت أو لأم ادعاه لنفسه وليس فيما ذكر من السند ما يقتضى محتمولا على رواية فان قوله وحاز فى أخرى ان وقتي وهو رواية الدخيرة حيث قال فيه ومن ادعى لغيره بالوكالة أو الوصاية ثم ادعى لنفسه لا يقبل إلا أن وقتي فيقول كان فلان ثم شرته منه وأقام البيينة على ذلك حيث سئل اه ليس فيه فرض لذكر ما لو ادعى الوقت أو لأم ادعاه لنفسه فلم يبق ما يقابل قول فاضحان فى منع محتمولا لنفسه بعد ادعاه الوقت فلتأمل (قوله برهن أنه ابن عمه لا يهوى أمه وبرهن الدافع أنه ابن عمه لا يهوى أمه) مستغنى عنه بقوله

حتى على أحد (ولو كان ثم تنازع كان إقراره فى رواية) وهو رواية الجامع الصغير (وفى أخرى لا) وهو رواية دعوى الأصل لكن قالوا القاضي سأل ذا البدع ومالك المدعى فان أقره أم به باق عليه وإن أنكر أم لا مدعى باق عليه البيت عليه (ولو قاله أى قال ليس هذا لى وهو (الدرج لا يدعى) ذلك الثانى (سند) فلتناقض وانما لم يمنع ذالبد على ما مر تقدم البد كذا فى الصداية (ادعى زيدا لا لم يثبت ناداه على آخر لم تنعم) كذا فى القسنة (إقرار مال لغيره كما عزم دعواه لنفسه (نعما) أى دعواه لغيره بالوكالة أو وصاية) يعنى إذا أقر رجل بماله فلان ثم ادعاه لنفسه لم يصح بهذا إذا ادعاه بالوكالة أنه لم يكن له أو وصاية أنه لزمه موصيه لأن فيه تناقضا لأن المال الواحد لا يكون لشخصين فى حالة واحدة (خلاف إبراهيم عن جميع الدعاوى ثم دعوى برهما) أى بالوكالة ووصاية حيث تضمن لعدم الشخص لأن إبراهيم الحارل عن جميع الدعاوى المتعلقة بما له لا يقتضى عدم دعوى مال غيره على ذلك الرجل (ادعى دار لنفسه ثم ادعى انما وقف عليه تنعم كدعواه له) أى لنفسه (ثم دعواه له لغيره ولو عكس) أى ادعى انما وقف أو فلان ثم ادعى لنفسه (لم يهز فى رواية) وهو رواية فاضحان (وحاز فى) رواية (أخرى أن وقتي) وهو رواية الدخيرة حيث قل فيه ومن ادعى لغيره بالوكالة أو الوصاية ثم ادعى لنفسه لا يقبل إلا أن وقتي فيقول كان فلان ثم اشتريته منه وأقام البيينة على ذلك حيث سئل (ادعى المصوبة) وبين التسب (وبرهن انهم انما نسب بخلافه ان يقتضى بالاول لم يخض به ولا اتساقا) فتمارض وعدم الاولوية (برهن أنه ابن عمه لا يهوى أمه وبرهن الدافع أنه ابن عمه لا يهوى أمه) لا يهوى أمه وبرهن الدافع أنه ابن عمه لا يهوى أمه (أى بأنه ابن عمه لا يهوى أمه) كان دفعا قبل القضاء بالاول لا بعده (لنا كده بالقضاء بخلاف الاول (ادعى ميراثا بالصوبة فقدمه أن يدعى خصمه قبل الحكم إقراره) مفعول يدعى (بأنه من ذوى الارحام) اذ يكون حيث تدعى كلامه تناقض (قال هذا الولد

ادعى المصوبة وبين التسب وبرهن انهم انما نسب بخلافه لانه شامل لما إذا برهن الدافع أنه ابن عمه لا يهوى أمه فقط (تنبه) ما ذكر فى دعوى الدافع ثبت الدافع فقط لا التسب كما فى جامع التصويلين (قوله لنا كده بالقضاء بخلاف الاول) سواء الثانى (قوله ادعى ميراثا بالصوبة) مستغنى عنه بما قبله (قوله قال هذا الولد متى الخ) تقدم مشروحا بأوفى من هذا والذي يظهر أن النقطة الثالثة وهو قوله ثم قال هوى مع ليس لما فادى فثبت التسب لانه بعد الاقرار به لا يثبت بالنفى فلا يحتاج إلى الاقرار به بعده فلتأمل

قوله وقد ثبت في العبارة في الاستدلال  
 (العبارة الخ) هو ما وعدت به اه  
 سدا بوليد ناقض في التعليل ايضا  
 لمص جامع الفصولين ثم قال فالاولى  
 ان يقال بان التناقض لا يمتنع في مثله  
 قوله ولو عكس اى قال هذا الولد منى  
 ثم قال ليس منى لا اى لا يصح (النفى) صحيح  
 اعتبار هذا الحمل وفيه نظرا باعتبار انه  
 في ثبوت النسب بما قال قبله متفان  
 وله هذا الولد منى ثم قال هذا الولد ليس  
 منى ثم قال هو منى مع قوله هذا ولو  
 ليس لا ظاهر مانع لو عكس لا يصح  
 نسب لان قوله مع انها لو نسب اى  
 مع الاقرار بالنسب ولا يصح ان يكون  
 لثبوت على ان عكس المسئلة لا يفتاها  
 على ما ذكره بالنظر الى الالفاظ الثلاثة  
 لان الطرفين متفقان في الثبوت والنفى  
 متوسط بينهما فتامل والتصديق من  
 المقر له وعدمه سيأتي في الاقرار وتقبل  
 بينه بعد انكار المقر على اقراره بنسبه  
 كما في جامع الفصولين (قوله فانهم اذا  
 ثبت بلوغه) اى بلوغ المقر في ذلك الوقت  
 اى وقت الاقرار اذ دفع كلامه اى كلام  
 المقر انى كنت صديقا وقت الاقرار (قوله  
 ادعى الاخوة ولم يذ كراسم الجدمع)  
 بخلاف دعوى كونه ابن عمه كذا في جامع  
 الفصولين (قوله فادعى الوارث الرجوع  
 بقبل الخ) كذا في جامع الفصولين ثم  
 قال ولو برهن على جهود الموصى الوصية  
 يتقبل على رواية كونه الجود رجوعا  
 لا على رواية انه ليس برجوع اه (قوله  
 تذييل) عقده في الفصولين فصل تارة  
 بتمام بعض اهل الحق من البعض  
 وسيد كرم مثل هذا القضاء

منى ثم قال هذا الولد ليس منى ثم قال هو منى (الخ)  
 المقر له اذ ثبت نفسه من رجل معين حتى يتبين  
 ليس هذا الولد منى لا على ابطال حق الولد فاذا عاد الى التصديق يصح اقراره  
 وقصت العبارة في الاستدلال والعبارة هكذا قال هذا الولد ليس منى ثم قال هو  
 منى مع اذ باقراره انه منى الى آخره اظاهر انه منى من الناصح الاول يدل عليه  
 التعليل الذي ذكره لانه يقتضى ههنا ثلاث عبارات تفيد الاولى اثبات النبوة  
 والثانية تقيدها والثالثة الدوام الى اثبات ولذا كورق ما العبارة ان فقط (ولو  
 عكس) اى قال هذا الولد منى ثم قال ليس منى (لا) اى لا يصح النسب لان النسب  
 ثبت واذا ثبت بالنسب بالنسب بالنفى (برهن على قول المدعى انما يبطل في المدعى و  
 المدعى انما يبطل في المدعى او شهدى كاذبه او ليس له عليه شئ مع الدفع ولو  
 برهن على قوله بدور كذا هو ان ارم لا) اى لا يصح الدفع اذ لا يلزم منه كذب  
 شهدى باق فيهم انهم (المدعى هل جاء بخط البراءة) يعنى اذا ادعى رجل على  
 آخر فقدر من المال فاقر به المدعى عليه ثم قال قد ابرأت ذمتى عنه واظهر كتاب  
 الابرأه (فقال المدعى) نعم كنت ابرأت ذمتك لى لى كنت صديقا وقت الابرأه  
 فالقول له) والسنة على خصمه لانه استند الى حالة منافقة لانه انما انهم اذا  
 اثبت بلوغه في ذلك الوقت اذ دفع كلامه (ادعى قسمة جارية مسئلة فبرهن  
 انهم انما احبوا بناها في بلد كذا لا قبل الان يحيى بها حية) نذا في الخبر  
 (ادعى الاخوة ولم يذ كراسم الجدمع بخلاف دعوى كونه ابن عمه) حيث يشترط  
 فيها ذ كراسم الجدمع كذا في الصمادية (التناقض في موضع الخفاء لا يمنع صحة  
 الدعوى وقيل يمنع) ولهذا الاصل فروغ كثر كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا  
 وذ كرمه هنا واحد منها يقال (فان ادعى الوصية وانكرها الوارث فاقام) اى  
 الموصى له (بينة فادعى الوارث الرجوع يتقبل) وهو الصحيح لان هذا تناقض في  
 طريقه خفاء اذ لم يوصى قد اوصى ولم يعلم به الوارث ورجع الموصى ولم يعلم به  
 الوارث لم يجد بناء على ذلك (وقيل لا) اى لا يتقبل اظاهر التناقض وايضا اذا  
 استأجر دارا من رجل ثم ادعى على الاستحراق هذه الدار لم يكن لان ابنى كان  
 اشتراها لاجل في صفى وهى ملكى فاقام البينة تبع ولا يكون هذا التناقض  
 مانعا من الدعوى لمناقضه من الخفاء لان الاب يستقبل بالشراء الصغرى ومن  
 الصغير لنفسه والابن لا علم له بذلك وهذا كالأوامات المرأة سنة على الطلاق ثلاثا  
 بعدما اختلعت نفسها ما أن تسترد بدل الخلع وان كانت متعلقة بالاستقلال  
 زوجها في ايقاع الطلاق عليهم من غير علمها ولما نظرت في الصمادية  
 وغيرها  
 (تذييل) (الكفيل يقتضى خصما على الاصيل بلا عكس) اى الاصيل  
 لا يقتضى خصما على الكفيل لان القضاء على الكفيل قضاء على الاصيل  
 وانقضاه على الاصيل ليس قضاء عليه بصورة كان رجل على آخر افسد درهم وله  
 كفيل بامر المطلوب فلى الطالب الاصيل قبل ان يلقى الكفيل واقام عليه بينة

(كتاب الاقرار)

(قوله هو اخبار بحق لا<sup>٢</sup> خروا اثبات له  
عليه) هذا على ما قاله محمد بن الفضل  
والقاضي أبو حازم الاقرار اخبار عن امر  
سابق وذكر أبو عبد الله المحرر جاني انه  
تقليد في الحال وقد كرامتتهاد كل على  
ما قال بمائل ذكر في الفصل التاسع  
من الاسروثنية (قوله وله شروط  
مذكور) هي العقل والبلوغ والحرة  
في بعض الاحكام وكون المقر به مما  
يجب تسليمه الى المقر له حتى لو اقراته  
غيب كغيب تراب اوجبة حنطة لا يصح  
لان المقر به لا يلزم تسليمه الى المقر له  
كما في المصط وفي الطواحي ولو سكر من  
محرم مع اقراره الا في الحدود والمالسة  
حقاقه (قوله وحكمه ظهور المقر به)  
بمعنى لزومه على المقر (قوله وشروط  
تصديق هؤلاء) يعني في الجملة لما ذكر  
ان الغلام الذي لم يعبر عنه نفسه لا يشترط  
تصديقه وقد اقال وسباني تمام بيانه  
(قوله فصح الاقرار بالخبر ليس) يعني  
الخبر القائمة لا المسئلة اذ لا يجب عليها  
للم نفس عليه في المصط واليه الاشارة  
بقول المصنف حتى يؤثر بالتسليم اليه  
(قوله اوجهه اي الاقرار بسبيل يسمع  
عند عامة المشايخ كسنا في جامع  
الفصولين ثم ذكر تفرقا اخرانه يسمع عند  
عامة المشايخ اه فقد وقع اختلاف  
التفرع عن عامة المشايخ ولكن المتفق به  
انه لا تنفع لما قال في القواكه البديرة  
ادعي عليه بكذا لما انه اقر به لا لغيرها  
القاضي ولا تنفع هذه الدعوى على  
الصحيح المتفق به

ان لي عليه كذا وعلان كذا بهما لم ينفى على الامر بل بالف درهم ولا  
يكون هذا اقتضاه على الكفيل حتى لو اقر الكفيل ليس له ان يأخذ منه شيئا مالا  
اعادة اليه عليه ولو اقر الكفيل اولا ودعي ان لي على فلان القائب الما واقرت  
كفيل بها لي منه بامره واقام اليه ثبوت المال عليه وعلى القائب وينصب  
الكفيل خصما مع الاصيل (اذا اشترك الدين بين شريكين لا يجهة الارث  
فاخذ مالا ينتصبه خصما مع الآخر) عند أبي حنيفة رحمه الله (بخلاف ما اذا  
اشترك بها) يعني اذا اشترك بينهما في الارث فاخذ مالا ينتصبه خصما مع  
الآخر وعند أبي يوسف ينتصبه خصما على كل حال قال محمد رحمه الله ما قاله ابو  
حنيفة قياس وما قاله ابو يوسف رحمه الله استقصان ومجد أخفيا لاستقصان كافي  
يوسف رحمه الله كذا في المتن ثم على قوله ما اذا حضر القائب وصديق الحاضر فما  
ادعي كان بالخيار ان شاء شارك المدعي فيما يقضي ثم يقبضان المطلوب وان شاء  
يقبض المطلوب وبأخذ نصيبه كذا في العمادية

(كتاب الاقرار)

اورد بعد الدعوى لان الدعوى تنقطع به فلا يحتاج بحده الى شيء آخر حتى اذا لم  
يوجد يحتاج الى الشهادة ولهذا اقصيه بها (هو) مشتق من القرار وهو اذ اثبات  
ما كان متزلا وشرا (اخبار بحق لا<sup>٢</sup> خروا عليه) لاثبات له على المسألة في  
شر وطه مستند كرق اثناء الكلام ان شاء الله تعالى وحكمه ظهور المقر به (لا  
تصديق) وقبول من المقر له فانه يلزم على المقر اقر به لوقوعه في الاعلى الخبر به  
لان مدلوله الصدق والكذب احتمال عقل كما قرر في موضعه (الا في نسب  
الولاد) يعني اذا اقر رجل ببنوة غلام مجهول النسب مع اقراره وكذا اذا اقر هو او  
امراة بالولدين والولد مع (ومحرمه) وهو ان يقرر رجل او امرأة بالزوج والموطن  
حيث صح وشروط تصديق هؤلاء وسباني تمام بيانه (ولكن يرد) أي الاقرار  
(برده) أي برد المقر له (الابعد) أي حديث تصديق فانه لا يرد حديث (لا يثبت اثناءه)  
عطف على قوله ظهور المقر به أي لا يثبت المقر به لقوله لا يثبت. تناقل الملك المقر  
الى المقر له اقول سره ان الاقرار اخبار يحتمل الصدق والكذب فيغير وتختلف  
مدلوله الوضعي عنه بخلاف الانشاء كالبيع والمباينة وغوهمه الانه انما يصح في بعض  
بقرانه في الوجود فينتج فيه التالف وقد فرغ على كون حكم الاقرار ظهور المقر به  
لا يثبت اثناءه اولا. قوله (فصح الاقرار بالخبر ليس) حتى يؤثر بالتسليم اليه ولو  
كان غلما كاستدائه مع وثايقه قوله (لا الاقرار) بطلاق وعق مكرها (انعام  
دليل الكذب وهو الاقرار ولو كان حكمه ثبوت ما اقر به بان كان انشاء لم يصح  
لان انشاءه معاملة الاكره يصح عندنا وثايقا قوله (ولو ادعاء) أي الاقرار  
(اثناءه) بان يقول انك اقررت لي بكذا فادفعني (او حله) أي الاقرار (سبيا)  
بانه يقول ان لي عليك كذا انك اقررت لي به (ليس سمع) عند عامة المشايخ لان  
نفس الاقرار ليس تناقل الملك لما عرفت (بخلاف دعواه) أي الاقرار (في الدفع)  
فانهم اختلفوا هل يصح دعوى الاقرار في طرف الدفع حتى لو اقام المدعي عليه

(قوله اوعده ما دون له) كذا المسمى المأذون له وعمل بمقتضى اقرار العبد المأذون ما هو من باب التجارة فلا يصح مجهره وطوأنه شكاح غير ما دون به وحاشا له موجبة فقال لو لا يصح اقرار المسمى بالمهر والجنابة والكفالة كما في التبسين (قوله ولو اقر بمجهول مع لو نصره فالأشترط لصحته اعلام ما صادقه في فهو ممتنا من لم اقال الى باقي الاصل فيه انه متى اقر بمجهول وأطلق ولم يبين السبب يصح ويحصل على أنه وجوب عليه بسبب تصح معه الجهالة كالنصب وشهره وان بين السبب ينظر فان كان ميبالا نصره الجهالة فكذلك وان سكتان نصره الجهالة كالبيع والاجارة لا يصح ولا يجبراه (قوله يعني اذا قال لفلان من شئ اوصى لزمه ان يبين ما له قيمة) لا يعني عدم مطابقة لزمه الا بجهالة كذا السبب فكذلك يعني ان يقول يعني اذا قال لفلان من شئ ينصب أو ودية انه والذي له قيمة كغلس وجوزة وغيره كجهالة منقطعة وقطر ماء كما في العناية

سنة أن المدهى اقراره لاحق له على المدهى عليه أو أقام بينة أن المدهى اقراره هذا العين ملك هذا المدهى عليه هل قبل قال بضمهم لا يقبل وعانهم مهنا على انه يقبل وأجدها على انه لو قال هذا العين ملكي وأقر به صاحب البدن وقال لي عليه كذا وده كذا أقربه هذا المدهى عليه تصح الدعوى وتصح البينة على اقراره لأنه لم يجعل الاقرار ميبالا لوجوب وفي هذه الصور لو انكره لم يخلط على من اقراره فيه خلاف بين أئمة وصوفى ومجدهم ما قلته وقبل يخلط لأنه لو نكل ثبت الاقرار والقوى على انه لا يخلط على الاقرار وانما يخلط على المال هكذا في العمادة وبما يقول (ولو كذب المقر) أي في اقراره بالمال (لم يخل له) أي لاقره (أخذ المال الأنطرب نفسه) أي نفس المقر ولو كان حكمه الثبوت على أخذه (وهو) أي الاقرار (بجهة غامرة) أما هيته فلان التي عليه الصلوات السلام قد رحمها عزرا باقراره على نفسه بالزنا والفاذية باقراره بالمساجيل الاقرار بجهة في المسدود التي تدعى بالشبهات فلا يشك في كونه بجهة غير ما ولي وعابه انما اجاع الامة وأما قصوروه فهو رواية المقر من غيره فيقتصر عليه (بخلاف البينة) فانما يصح بجهة بالقضاء والقاضي ولا ية عامة فتعدي الى الكل أما الاقرار فلا يقتصر على القضاء وله ولاية على نفسه دون غيره فيقتصر عليه حتى لو اقر بمجهول النصب بالرق لرجل جاز ذلك على نفسه وماله ولم يصدق على أولاده واهلها منهم ومديهم ومكاتبه اذ ثبت حق الحرية أو استحقاقها له فلا يصدق عليهم (اقره كالم) أي عاقل مانع (حرا وعده ما دون له بمعلوم) مشتاق باقر (صح) أي اقراره من الخروا البعد المأذون أما الاول فطاهر وأما الثاني لأنه ملحق بالاحرار في حق الاقراران المولى اذا أدركه فقد رضى بتعلق الدين برقته فكان مسطحا عليه من جهته (مطلقا) أي سواء كان نصره ما لا يشترط لصحته وتحققه اعلام ما صادقه ذلك التصرف أو لا كما سيأتي وشروط التكليف لا المسمى والمعنون لا يتعلق باقرارهما حكم (ولو) اقر (بمجهول صح) أيضا لان الحق قد يترك بمجهولا بأن تلف ما لا يدري قيمته أو جرح جرحه لا يعلم أرشم (لو) كان ذلك التصرف (نصره فلا بد) ثم لصحته (وتحققه اعلام ما صادقه ذلك التصرف كالنصب والوديعه) فان الجهالة لا تعيق تحقق النصب فان من نصب من رجل بالاجهول لا يفسد أو أودعه ما لا في كيس مع النصب والوديعه وثبت حكمهما (بخلاف ما اشترط له ذلك) فان كل تصرف بشرط لصحته وتحققه اعلام ما صادقه ذلك التصرف فالأقرار به مع الجهالة لا يصح (كالبيع والاجارة) فان من أقر به باع من فلان شيئا أو أجز من فلان شيئا أو اشترى من فلان كذا اشترى لا يصح اقراره ولا يجبر المقر على تسليم شئ (ولزمه) أي المقر مثل النصب والوديعه (بيان ما جعل به له قيمة) يعني اذا قال لفلان من شئ اوصى لزمه أن يبينه بما له قيمة لأنه أخبر عن الوجوب في ذمته ولا قيمة له لا يجب في الذمة فاذا بين بغير ذلك كان رجوعا فلا يصح (وصدق المقر بيمينه ان ادعى خصمه أكثر منه ولم يبرهن) يعني أن المقر ادعى انه مولى بما له قيمة وأدعى المقر أنه أكثر منه فان برهن عليه حكمه والا صدق المقر بيمينه على عدم

(قوله لا تقرار بحصول واثه لاخيه) قال في الكافي لان فائضة الجبر على البيان ولا يصير على البيان (قوله فسار كالواضح احد عبيد) يعني من غير تعيين هذا على قوله ما اهل قول الامام كما قدمه المصنف فباستحقاق الحق والاضحى ولنا فيه رواية اما الواضح لعمد هاشميه ثم نسب لا يصير على البيان كما في المحقق (قوله كذا اشارت الى عمده اذ قوله) كان ينبغي ان يقول كذا اشارت الى قوله مع في قوله اقرم كلف حوا عبد ما اذن له لان الاشارة للتشارك في الحكم (قوله وكذا محجور) اي كذا مع اقرار محجور اذ اقر بمباينه ثمه كالماثل نظر الى اصل الادعية فيثور الى عقوبة ٣٥٩ حتى الموت (قوله ينبغي لا يصح في اقل من مائتي

درهم في القنطرة اقل من عشرين مثقالا  
في الذهب) ويذهب اذا قصر المال العظيم  
بالقنطرة وقال له مال عظيم من القنطرة  
لم يصدق في اقل من مائتي درهم وان  
تال من الدنانير اتقدر بشيئين مثقالا  
اه وفي الناية وهذا قول ابي يوسف  
ومحمد ولم يذكر محمد قول ابي حنيفة في  
الامل في هذا الفصل وروي عنه انه قال  
لا يصدق في اقل من نصاب السرقه  
لانه عظيم تطعه به الله المحترمه وروي  
عنه مثل قولهما قبل وهو الصحيح اه  
وقال الزبي والاعم ان قوله يبنى على  
حال المقر في المقر والضئ فان الظلم  
عند الفقير عظيم واحد ما عدا ذلك عند  
الغني ليس عظيم وموافق الترمذ متعارض  
فان المائتين في الزاذه عظيم وفي السرقه  
والمرأه العشره عظيمه فيرجع الحال  
ذكره في النايه وحاشي انه مذهب حمزي  
الى البسيط (قوله) ولزم في على اموال  
عظيم ثلاثه نصب) كذا في التبيين ثم قال  
الزبي وبني على قياس ما روى عن  
ابي حنيفة ان سير فيه حال المتراكذ كرنا  
اه (قوله) وفي دراهم كثيره ضربه) اى  
ليصدق في اقل منها هذا عند ابي حنيفة  
جهاته وقال لا يصدق في اقل من مائتين  
وعلى هذا الخلاف دنانير كثيره كذا في  
التبيين (قوله) وفي كذا درهم اى درهم

الزكاة عليه (ولم يصح) أي الاقرار (المجهول اذا خشت جهالته) بأن يقول  
هذا لعبد واحد من الناس لا للمجهول لا يكون مستحقا وان لم تقمض بأن أقر  
بأنه نصاب هذا العبد من هذا الموصى هذا فانه لا يصح عند خمس الاثقة السرخسي  
لانه اقرار للمجهول وانه لا يقيد وقيل يصح وهو الاصح لانه يقيد وصول الحق الى  
المستحق لانهم اذا اتفقا على اخذه فلهما حق الاخذ وقال في بين المجهول لان  
الاجال من جهته وبين الجبل على الجبل وصار كالواثق أحد عبده وان لم يبين  
أجيرا فالتاضي على الممان ايضا الا ان حق المستحق كذا في الكافر (كذا) انارة  
الى عبد ما دون له في قوله أقر مكلفا وعبد ما دون له (مجهول اقر بما اتهمه فيه  
كعبد وفود) يعني ان اقراره صحيح لان اقراره هو وهو جاتق الدين بريقته  
وهي مال المولى فلا يصدق عليه فاقعة وقصور الوجه بخلاف ما أذن له لانه مسلط  
على الاقرار من جهة المولى لان الاذن بالمجازاة من بما لمزما وهو من التجارة  
بخلاف الحد والقود لانه مبنى على أصل الحرية فيقيم ما اتهم من خواص الاثمة  
ولمذا لا يصح اقرار المولى عليه بالحد والقود (فيؤخذ به الا ان) ولا يؤخر الى  
العتق (و) كذا مجهول اقر (بما فيه تهمة كالمال) نظر الى أصل الاثمة  
(فيؤخر الى عتقه) رعاية لحق المولى (ولزم في مال درهم) يعني لا يصدق في  
أقل منه لانه لا يصح ما لا عادة (و) (لزم في) على مال عظيم نصاب في مال الزكاة  
وقدر النصاب قيمة في غيره) أي في غير مال الزكاة يعني لا يصدق في أقل من  
مائتي درهم في الفضة وأقل من عشرين مثقالا في الذهب وفي أقل من خمس  
وعشرين في الابل ولا في الاقل من قدر النصاب قيمة في غير مال الزكاة لان  
النصاب عظيم حتى صار صاحبه غنيا (و) (لزم في) على (أموال عظام ثلاثة  
نصب) من جنس ما يحسب اعتبارا لا الذي الجوع حتى لو قال من الدراهم كان  
سما ثم درهم (وفي دراهم ثلاثة) اعتبارا لا الذي الجوع (وقدر درهم كثيرة عشرة) أي  
لا يصدق في أقل منها هذا في خيفة روحه انه لا يملك اقصى ما ينتهي اليه اسم الجوع  
(وفي كذا درهم) (لزم) درهم) لانه تصبر لهم كذا في الهداية وقال قاضي خان لو قال  
كذا دينار لعبد دينار لان كذا كناية عن الصدوقا في الصدقات اثنتان (و) في  
(كذا كذا درهما) (لزم) (احد عشر درهما) أي لا يصدق في أقل منه لان كذا  
كناية عن عدد مجهول فقد أقر بعد من مجهول ليس منها حرف العطف وأقل

(الخ) بریدان مافی الہامیہ مقدم علی مافی تحقیقات ادعہ معاوضۃ الفناوی لغتوں تقدم المتن اه ولفظ الایلی لفظی کذا درہ ما درہم لانه تقدیر لقیمہ و ذکر التثنی و الخیر و غیرہا لازمہ مدد و همان وفی شرح المختار علی لزیمہ عشرین و ہوا القاس لان کذا کہ کہ مدد و فراقل عدد عشر مرکب کہ کہ بعد از ہریم بالنصب عشر و ووذ کہ بالغض روی عن مجددان یکریمہ ماتۃ لانہ اقل عدد کہ کہ بعد از ہریم بالغض اه

عدد من كذلك من المفسر أحد عشر (وقد كذا وكذا) ثم (أحد وعشرون) أي لم  
 يصدق في أقل منه لأنه ذكر عدد من مفسرين منهم حرف العطف وأقل ذلك من  
 أنفس أحد وعشرون ووجوب الأقل في الفصلين لتساقطه والاصل في التام الجماعة  
 (ولو ثلث) أي قوله كذا (لا ولو) بأن يقول كذا كذا كذا أو ربما (فأحد عشر)  
 جملا لواحدها على التكرار اذ لم يجمع بين ثلاثة أعداد بلا عطف فلا بد من حمل  
 الواحد على التكرار ثم حمل الاثنين على أقل عدده تاما لتعمير عنه ذكر عدد من  
 بلا عطف وهذا أحد عشر (ومعها) أي لو ثلث لفظ كذا مع الواو (فأما واحد  
 وعشرون) لأنه أقل ما يجر عنه ثلاثة أعداد مع العطف (ولو يسم) أي قوله كذا  
 مع ثلث الواو بأن يقول كذا وكذا وكذا (زيد الف) على السند الذي قبله  
 فلم ألف ومائة واحد وعشرون لأنه نظيره (على أو قبل أقرار بالدين) يعني إذا  
 قال له على من المال كذا أو يسأل كان أقرا بالدين لأن على لا يلزم والالزام  
 وقبل بني من الضمان به قبل فلان من فلان أي ضمن ويسمى التكفل قيسلا  
 لأنه ضمن قال (وان وصل به ودية) أي أن قال المقر لا ترخ وهو دية (صدق)  
 لأن المضمون عليه المفظ والمال على فقد ذكر المثل وأراد المال وأصله المفظ  
 مجازا فيصير موصولا لا مفعولا (عندي على في بيتي في صدوق في كعبي أقرار  
 بالأمانة) لأن الشكل أقرار يكون الشيء في يده وإذا لم يكن أمانة لأنه قد يكون مضمونا  
 وقد يكون أمانة وهذه أقلاما (جميع مالي أو جميع ما أملكه له هبة) لأقرار لأن ما له  
 أو ما أملكه يمتنع أن يكون لا خرق ثلثا الحصة فلا يصح الأقرار أو اللفظ يمتنع  
 الإنشاء فيحصل عليه ويكون هبة (بمقتضى التسليم) فان وجب دعت والا فلا  
 (قوله ادعى ألف) متداخلة خبره قوله لا في أقرار بني لوقال له رجل لي عليك  
 ألف درهم فقال (اتز به أو انتقد) أو اجاني به أو قمضك أو أبرأني عنه أو تصدقت  
 به على أو ومنت به لي أو احلتك به على زيد أقراره بلا ضمير لا وقد وقع في عبارة  
 الهداية والوقاية في هذه الضمائر التائب وفي الكافي والذكر ضمير التائب  
 ولما لم يعد القوم إلا من المؤقتات الصاعدة - ثم له التذكير أما كون الأربعة  
 الأولى أقرارا فلان الضمير راجع إلى الألف المذكورة وهو موصوف بالوجوب  
 فكأنه قال اتزن أو انتقد أو أجل أو قمضتك الألف الواجب لك على - حتى لو لم  
 يذكر الضمير بأن قال اتزن أو انتقد أو أجل مثلا لا يكون أقرارا اذ لا دليل على  
 أنفسا منه إلى المذکور وأما الخامس فلان دعوى الأبراء كالتضامن لأن الأبراء  
 اسقط وهو أغنى بكون في مال واجب عليه وأما السادس والسابع فلان هذا  
 دعوى التملك منه فلا يكون إلا دعوى - وبالمال في ذمته وأما الثامن فلان  
 تحويل الدين من ذمة إلى ذمة لا يكون بدون الوجوب (وقوله نعم أقرار) يعني إذا  
 قبل له هل لي عليك كذا فقال نعم يكون أقرارا لأنه موضوع للعباب ولا يحتاج  
 إلى الابط (لا لا يعمد إليه منهم في جواب هل لي عليك كذا) لأن الإشارة من  
 الآخر ساقطة مقام الكلام لأن غيره (أقر بدين مؤجل وقال المقر له حال صدق  
 بيمينه) يعني إذا أقر بدين مؤجل صدقه المقر له في الدين وكذب في التأجيل لزمه

(قوله اذ لم يجمع بين ثلاثة أعداد بلا  
 عطف) أي لم يجرده فطهر (قوله قبل  
 أقرار بالدين) هو الأصح لأن استعماله في  
 الذين أغلب وقبل أقرار بالأمانة لأن  
 اللفظ متناول الدين والأمانة وهي أقلهما  
 كافي الكافي (قوله جميع مالي أو جميع  
 ما أملكه له هبة بمقتضى التسليم) كذا  
 في المحيط ثم قال ولو قال له من مالي ألف  
 درهم لاحق له فيها فهو أقرار بالدين  
 لأن هذا أقرار جبهه معللة لأنه في الحق  
 فيها ولا ينقطع حقه عنها بالهبة بالتسليم  
 فيكون أقرارا بالتسليم اه ولو لم يصف  
 المال إليه بل إلى يده كان أقرارا بالمقال  
 في القناري المسمى قال ما في يدي من  
 قليل أو كثير من عبد أو غيره لفلان مع  
 الأقرار لأنه عام لا يجهل انتهى

الذين حال لانه اقرهم على نفسه وادعى لنفسه فيه حقا فيصدق في الاقرار بلا  
 تحذون الدهوى كما لو اقر بعد في يده انه لغان استأجرو منه فصدقه المقر له في  
 المائة لا الاجارة (ولزم في) له (على ما تقدم ودرهم ودرهم) أي اذا قال له على مائة  
 ودرهم لم يمتد درهم ودرهم (و) (لزم) فيما ذكره ثوب ونبير المائة) أي يرجع  
 في تفسير المائة اليه والقباس في مائة ودرهم كذلك وهو قول الشافعي لا يحدف  
 مضر على ميم في الفصلين والعطف لم يوضع لبيان فيقت المائة ميمه فيهما وثنا  
 ان قوله ودرهم بيان للمائة عادة لان الناس استعملوا تكرار الدرهم وكنوا  
 بذلك مرة وهذا افعيا بكرا استعماله وهو عند كثرة الوجوب بكرا اسباب وهذا في  
 المقصدات كما في كذا لاف والمزونات لانها تثبت بدنيا في الذمة سلم وقصرنا ونعنا  
 بملاف الشاب وما لا كمال ولا لزوم فان وجوبها لا يصح في الذمة لان الشاب  
 لا تثبت فيها الا في السلم والنكاح وهذا لا يترقب في الحقيقة (كذا هو بان) أي  
 اذا قال له على مائة وثوبان لزم ثوبان ونصير المائة (وفي الجمع) أي اذا قال له على  
 مائة وثلاثة اوتاب (كما اثاب) لانه ذكر عدد من ميمه من اعنى مائة وثلاثة  
 واحتميا تفسيرها فنصرف اليها ما لا يستوي في الحاجة الى التفسير لا قبل  
 الاواب لانص لم يميز المائة لانها لما اقترنت بالثلاثة صار كعدد واحد (و) (لزم  
 في) على نصف درهم ودينار وثوب ونصف هذا العبد وهذه الجارية نصف كل منها  
 لان الكلام كله وقع على شيء فيعرفه او بعينه فيصرف النصف الى الكل كما  
 قال في نصف هذا ونصف هذا في آخره (أقر بقصره درهم ودينار او قبطا كان  
 من القضية) لان الاكتفاء بالتفسير الاول شاع عندهم قال الله تعالى وليثواني  
 في كفههم ثلاثمائة شعين وازدادوا تساميا من السنين (و) (أقر) بقرق قوصرة  
 لزماه) أي القروا القوصرة قوصرة في البسوط بقوله غـ يتخرق قوصرة ووجه ان  
 القوصرة قوصرة وقصرف له ونصب الشيء وهو مظهر لا يتحقق بدون الظرف  
 فلو زمانه وكذا الطعام في البيت والخطبة في الجواني بخلاف ما اذا قال غصبت  
 من قوصرة لان من لا تتزاع فيكون اقرارا غصب المزروع (ودابة) أي اقر بدابة  
 في اصحاب لزمته (أي الدابة) فقط (أي بلا اصحاب) لان غير المنقول لا يضمن  
 بالنصب عندهما لا فانهم (كذا الطعام في البيت) يعني يلزم الطعام لا البيت  
 الاصل في جنس هذه المسائل ان الظرف انما يمكن ان يجعل طرفا حقيقة نظرا فان  
 يمكن قوله لزماه والا لزم المظروف فقط عندهما لان النصب الموجب لغضمان  
 لا يتحقق في غير المنقول ولو ادعى انه لم ينقل لم يصدق لانه اقر بغصب تام لانه  
 مطلق فيصير على السكال وعند محمد لزماه جميعا لان غصب غير المنقول متصور  
 وان لم يكن حسبه لظرفا حقيقة لم يلزمه الا الاول كقوله درهم في درهم ولم يلزمه  
 الثاني لانه لا يصلح ان يكون ظرفا له (و) (أقر) بناتم له حلقته وقصبة) لان الاسم  
 يشملها (و) (أقر) بديقه له ضله وجهته وحامله) لان اسم السيف يطلق على  
 السكال الذي له حديدته والجفت غمد والجسائل جمع الحماة بكسر الحاء وهي علاقته  
 (و) (أقر) بعبد له عيبتها وكسرتها) لاطلاق الاسم على الكل عرفا لانها ثابت

(قوله ولزم في على نصف درهم ودينار  
 الخ) قال في المحيط عن المبتني وأمله أن  
 الكلام اذا كان كله على شيء جنة وكان  
 كله على شيء غير جنة فهو كله على  
 الانصاف وان كان احدهما يصنفه  
 والاخر غير جنة فالنصف على الاول  
 منهما (قوله قوصرة في البسوط) وكذا  
 قوصرة في الاصل وشرح تفسيره ما قال في  
 الجوهرة ان اضاف ما امر به الى فعل بان  
 قال غصبت منه فخرافي قوصرة لزماه النذر  
 والقوصرة وان لم ينصفه الى فعل بل ذكره  
 استدلالا له على قرق قوصرة فخله  
 القردور القوصرة لان الاقرار قول  
 والقول يجزئ البعض دون البعض كما  
 لو قال بعت لزعمرا فاقبله (قوله  
 ولو ادعى انه لم ينقل) أي المظروف لم  
 يصدق في كافي التبيين



(قوله وهو قول ابي حنيفة اولاً) كذا في التبيين ٣٩٣ وهو يفتد ان قول ابي حنيفة آخره كقول محمد بن زياد له لحد مشرطاً واولاً

قال محمد بن محمد بن عيسى بن عذقان غنيت  
كره ما في عشرة اوقاب اسير بر بلزمه  
السكر عند مع انه معترع مرقا كفا في  
شرح الجمع عن التبيين وقال قاضي زاده  
عن النجاشي اليه اشد ان في الميسوط (قوله)  
لان اثر الطرب في فكثير الاحزاء  
اي لانه لا قاله كثر لافي فكثير المال لان  
نفسه فراههم وزنا وان جعلت الف جزء  
لا مراد فيها ارقام (قوله وبنه مع عشرة)  
قال قاضي زاده ولو اراد بهي مع على علم  
بذكره في الصكك والميسوط وفي  
الخير عده مع حكم في فاذا قال فلان  
على عشرة في عشرة ثم قال غنيت به على  
عشرة اوقال غنيت به الطرب لزمه  
عشرة عند علمنا انه (قوله ومن درهم  
الى عشرة الى آخر ما ذكر من التماثل)  
قال قاضي زاده والمباصل ان ما قاله ابو  
منقصة في الفباة الاولى استحسان وفي  
الفباة الثانية قياس وما قال في الفباة  
استحسان وما قاله في زر فيه قياس كذا  
في ميسوط شيخ الاسلام خواهر زاده  
(قوله ومن داري الخ) ذكره از بلي  
علا كما مناو عليه في الزهران بقوله  
لزمه ما بينه ما فقط دون الحافظين  
لقيامهما بما بينهما (قوله او حمل شاة)  
قال از بلي ولم يوجد حل الشاة ونحوها  
من البهايم اذني مدة يتصور ذلك عند  
حمل الشاة على ما حوت به اعدتهم (قوله)  
لان من و... ود المقرة عند الاقرار  
صوابه المقر باللام (قوله او اجماع الاقرار  
لم يبين شيئا ان قال على الحمل فلانة كذا  
لغا) هذا عندني حقيقة وقال محمد بن حمز  
الوسعي له وار لم يبين المسبب ذكره  
الزيلي ثم قال وحاصله ان السنة ثلاث  
صور اما ان يجمع الاقرار فهو على اختلاف  
واما ان يبين شيئا صالغا فيصور بالاجماع  
والان يبين شيئا غير صالح فلا يجوز  
بالاجماع انتهى وتقاتل ان يقول قد

يزن بالثبات والامعة والديور (و) اقر (شوب في ثوب اوق منه بل زمام) لانه  
 ظرف له - حذفة وماكن تعلق كلام (و) اقر (شوب في عشرة اوقاب له ثوب) عند أبي  
 يوسف وقال محمد عليه أحد عشر ثوباً بالان النيس من الثياب قد حذفت في عشرة  
 ماكن جله نظراً كقولك - حذفة في جوالق ولا يبر - وهو قول أبي حنيفة رحمه  
 الله تعالى أولان العشرة لا تكون نظراً لوأحد - حذفت قوله - تنوع عادة كان - متنوع  
 حقيقة (و) اقر (لخمس في خمسة - نية الضرب له خمسة) لان أثر الضرب في تمكين  
 الاجزاء لا في تمكين المال (و) يفتح عشرة - أي لو قال أردت خمسة مع خمسة لزمه  
 عشرة لان اللفظ يمتد له قال الله تعالى فادخلني في عبادي قبل مع عبادي فإذا  
 استعمل اللفظ ولو جازاؤه مع لهما اذا كان فيه تشديد على نفسه كما عرفت في  
 موضع (وق من درهم الى عشرة أو مابين درهم الى عشرة تسعة) - حذفت أبي حنيفة  
 رحمه الله تعالى وقال لزمه عشرة وقال زفر بزمه ثمانية وهو القياس لانه جمل  
 الدرهم الاول والاخر حذفاً والحذف لا يدخل في المحدث ولهم ما كان الغاية يجب ان  
 تكون موجودة اذا لم يجر وان يكون حذفاً لوجود وجوده - وهو قوله - قد نخل  
 الثمان وله ان الغاية لا تدخل في أنه لان الحد ينظر بالحدود لكن ههنا لا بد من  
 ادخال الاولى لان الدرهم الثماني والثالث لا يفتق دون الاول فدخلت الغاية  
 الاولى ضرورية ولا يخبره وفي الثانية (وق من داري مابين هذا الماخذ الى هذا  
 الماخذ ما بينهما) لما ذكر ان الغاية لا تدخل في الماخذ (أقربا الجمل) أي حمل مائة  
 أو حمل شاة رجل (مع) اقراره ولزمه لانه - وهو ما هيأه مؤلفنا من رجعة امرى به  
 الرجل ومات الموصى فيقروا له قومي له (معطفاً) أي مابين مياضها الاولى  
 (وله) أي اقراره بل مع أيضاً لكن لا يعلقا بل (ان بين مياضها كارت ووصية)  
 بان قال مات أبوه فزونه أو امرى به له فلان فالأقرار به صحيح لانه بين - مياضها  
 فوعاها حكمته فكذلك اذا ثبت بأقراره ثم ان وجد السبب الصالح فلا بد من  
 وجود المقر به عند الاقرار أو محتمل ذلك بان نفسه لا يقل من ستة أشهر فمات  
 المورث أو الموصى اذا كانت ذات زوج وأقل من سنتين من وقت الفراق اذا  
 كانت معتدة (فان ولدت حبلاً لأقل من ستة أشهر) في الصورة الاولى (أو من  
 سنتين) في الصورة الثانية (فلهما أو أقل لوجوده) في البطن حين مات المورث أو  
 الموصى (أو من) أي ان ولدت ميتاً (فلهما موصى والمورث) أي رد المال الى ورثة  
 الموصى والمورث لان هذا الاقرار في الحقيقة له أو انما يقتل الى الجنين بعد ولادته  
 ولم ينتقل فيكون لورثتها (أو) ولدت (حين فاهما) ما اقرت فيه ان كانا ذكرين  
 أو أنثيين وان كان أحدهما ذكراً والاخر أنثى في الوصية كذلك وفي الميراث  
 فقد كرم مثل حظ الأنثيين (وان بين ضمير صالح) للصبية (كسبح واقراض وصبة)  
 بان قال الجمل باع مني أو اقرضني أو وهب لي (أو ابهم الاقرار) ولم يبين مياضها قال  
 علي الجمل فلانه كذا (لها) أما الاول فلانه بين مستقلاً لعدم تصورهما من الجنين  
 لاحقية وهو ظاهر ولا سيما لانه لا يولي عليه وأما الثاني فلان معطى الاقرار  
 ينصرف الى الاقرار بسبب التجارة ولما حذر اقرار المأفون وأحد المتفاوضين عليه  
 عن الزبط في الاقرار بالمعول انه اذا لم يبين السبب يصح ويصح على انه فيه

وجوب عليه بسبب نصحه معه الجاهل  
فما الفرق بينه وبين ما ذكره من عدم  
جله على السبب الوجب لصحة على قول  
القاتل به وفي كل احتمال الفساد والصحة  
وقوله وإن اتحد المجلس فالإقرار  
واحد اتفاقاً هذا إذا كان بمصلحة فاما  
إذا لم يكن بمصلحة وأقر بمائة واشهد  
شاهدين ثم أقر بمائة واشهد شاهدين  
لارواية فيه واختلف المشايخ فيه فذكر  
الكرخي أنه يلزمه مالان على قول أبي  
حنيفة وذكر الطحاوي أنه يلزمه مال  
واحد عندهم جميعاً ووجه كل في الخط  
وقوله أحد الورثة أقر بالدين) أي وحده  
دون باقي الورثة (وقوله قبل يلزمه كذا)  
يعني أن وفي ما ورثه كما في البرهان وإذا  
مدقوا جميعه المكن على التغاوت كقول  
مات عن ثلاث بنين وثلاثة آلاف  
فاقتسموا وأخذ كل ألفاً فادعى رجل  
على أبيهم ثلاثاً ألفاً فمداه الأكرمي  
السكن والأوصاف في الألفين والاصرف  
الألف أخذ من الأكرمي ومن الأوسط  
خمس مائتين ألفاً ومن الأصغر ثلاث  
الألف عن أبي يوسف وقال محمد في  
الأصغر الأكبر كذلك في الأوسط وأخذ  
الألف ووجه كل في الكافي (تنبيه)  
لوقال المذعي عليه منه التلخيص كل  
ما وجد في ذكر المذعي بخطه قد  
التمس فيه ليس بأقرار لأنه قد عده ههنا  
لأجله فإنه ثبت عن صاحبنا رحمه الله  
تعالى أن من قال كل ما أقر على فلان  
فإنما قرره لا يكون أقراراً لأنه يشبه  
وعداً كذلك في الخط

(باب الاستثناء وما عناه)

(قوله امتنني بعض ما ذكره من اتصال  
بأقراره يلزمه باقيه) شاعر لأسمه  
الأكبر وهو ظاهر الرواية وروي عن أبي  
يوسف أنه لا يصح استثناء نحو تسعة من  
عشرة فتلزمه العشرة والصحيح جواز ظاهر  
الرواية كما ذكره قاضي زاد من الباشا

فبغيره كما إذا صرح به (اشهد) أي جعل رجلين شاهدين (على ألف) مجلس  
وأشهد رجلين (آخرين في) مجلس (آخر لزم الفان) يعني لو أدرى كمال التهود  
فأقر عندهم مائة أو أكثر بألف في ذلك المثل فالواجب ألف واحد اتفاقاً لأن  
الثاني هو الأول المكونه مع باقي المال الثاني وإن لم يقد به بالعقل بل أقر  
بعضه شاهدين بألف ثم في مجلس آخر بمضرة شاهدين آخرين بألف بلا بيان  
المذبح فحدث في حصة لزمه الفان بشرط معايرة الشاهدين الآخرين للأولين في  
رواية وبشرط عدم معايرةهما في أخرى وهذا بناء على أن الثاني غير الأول كما  
إذا ثبت لكل ألفه كما واشهد على كل ملك شاهدين وعندهما الم لزمه الألف  
واحد لأنه لا يعرف على أن تكرار الإقرار لنا كبدل في بال ياد في التهود وإن  
اتحد المجلس فالإقرار ألف واحد اتفاقاً على مخبر الكرخي لأن المجلس تأتير في  
جميع الكلمات المتفرقة ووجهه في حكم كلام واحد (الامر بكثرة الأقرار أقرار)  
يعني لو قال المالك أكتب لفلان خط أقراري بألف على يكون أقراراً ويجعل  
المالك أن يشهد عليه بالمال وكذا لو قال أكتب ببيع هذه الدار يكون أقراراً  
بالبيع تبعاً ولم يكتب ولو قال للمالك أكتب لفلان خط أقراري بطلاق كذب أولم  
يكتب كذا في العمادة وإنما قال (حكاً) لأن الأمر إنشاء والإقرار اخبار فلا  
يكونان مقدس حقيقة بل أمر إذا كان الأمر بكتابة الإقرار إذا حصل حصل الإقرار  
(أحد الورثة أقر بالدين قبل يلزمه كذا) وقيل حصته يعني إذا ادعى رجل ديناً على  
ميت وأقر بعض الورثة به في قول أصحابنا يترفع من حصته أقر جميع الدين قال  
الفتي أوالفتي هو القياس لكن الأخبار عن أبي يونس أخذ منه ما ينسبه من  
الدين وهو قول الشعبي والعمري وابن أبي ليلى وسفيان الثوري وغيرهم عن  
نابيه وهذا القول أحد من الضرر وودكر من الاعتناء لفلان أيضاً قال ما ينسب  
هنا زيادة شيء لا يشترط في الكتب وهو أن يقضي القاضي عليه بأقراره أقر  
الإقرار لا يجوز الدين في نصيبه بل يجعل قضاء القاضي ويظهر ذلك في قوله ذكرنا  
في الزبادات وهي أن أحد الورثة إذا أقر بالدين ثم شهد هو ورجل أن الدين كان على  
الميت فإنه وقبل وقعه ثم أدعى هذا المقر فلو كان الدين جعل في نصيبه بمجرد أقراره  
لزم أن لا يتقبل شهادته لأنه من المقر قال رحمه الله تعالى وفيه أن تحفظ هذه  
أزادته في قاعدة عظيمة كذا في العمادة

(باب الاستثناء وما عناه)

في كونه غيراً كما بشرط ونحوه (امتنني بعض ما أقر به) بسلام بأقراره (لزمه)  
باقيه) أي إذا قال على عشرة قدام الواحد الزمة تسعة لما تفرق في الأصول  
أنه تكلم بالماضي وهذا إذا أي الاستثناء فكانه قال ابتداءه على تسعة بشرط  
الاتصال عند عامة العلماء لكونه معترفاً بقتل عن عاص رضي الله تعالى عنه  
جواز الأخير (ولو كذا) أي لو امتنني كله (فكاه) أي لزمه كذا (لو) كان الاستثناء  
(بعض لفظه) محو فإني كذا (أفله) أي لا تلت قد عرفت أنه تكلم بأبواب بعد  
التبلي والباقي بعد الكل فيكون رجوعاً والرجوع هذا الإقرار باطل موصلاً كان

(قوله) بخلاف ما إذا كان الإسماء غير فاعل الفعل منه قوله ثالث ما في لكر الألفا الثالث ألف في قولهم دفعته في كفي لعمدة الأئمة بخلافه ولا يشترط حقيقة البقاء (قوله) استثنى وزنا وكليهما دراهم مع) هل يعمل المستشرق قسمة كل الشئ على الجاهل معي رحمه الله تعالى (واستثنى) دنانير من دراهم أو كبر أو موز وتعالى و - يستوعب المستثنى عنه كقوله له هب دراهم الأدبنا وأجب عنه أكثر أو لا أكثر بركه ثالث من متبعا على استثناء الكل بغیر اقله صحيح بنفس ان يعمل الأفراد كن ذر في البرازة ما يدل على خلافه قال هل دنانير الامانة وهم يعمل الامانة لانه أكثر من الصدور في هذا الكيس من الدراهم فلان الأمانة ظنون في أكثر من ألف فالزيادة لغيره والألف لغيره وان ٣٦٤ أو أقل فكذلك ما في لعمدة الأئمة (ثالث) ووجه ظاهرنا أن ما في

الاختلاف على العكس لما قال قاضى زاده قال المصنف في تعليق مثله الكتاب لان الاستثناء شبهة الله اما بطال كما الاخبار  
هو ذهباني يوسف او تعليق كما هو مذهب محمد كذا ذكره الامام قاضية ان في طلاق الجامع الكبير واختاره بعض سراج هذا  
الكتاب بمعنى هذا وتوقيل الاختلاف على العكس كما ذكره في طلاق الفتاوى العرفى والتمتد واختاره بعض آخر من سراج  
هذا الكتاب وغيرنا فالاختلاف يظهر فيما اقدم المشية فقال ان شاء الله انطالق ههنا قال انه ابطال لاقع الطلاق وعند  
من قال الله تعليق بقوله لاننا اقدم الشرط ولم يذكر حرف الجزاء في يتعلق وبقي الطلاق من غير شرط فمقتضى ذلك ما كان يلزمه  
الاقرار كما بيناه المصنف بقوله فان كان الاول وهو ابطال فقد جال وان كان الثاني وهو التعليق فكذا لاننا لا اقرا لا يختصم  
التعليق بالشرط ولا نه شرط لا يوقف عليه اه

الاشياء لانها كان منسجمة فلو اشبهت العسل به وان لم يجر وان كان كقياضه  
 ولحب الرد فلا يتغير بكتابه وعدهم اختياره وانما تكثير اشتراط الخيارات في القبول  
 ليقوم من له الخيارات فضعه وامضاه (أقرردوا مقتني بناها) بان قال هذه  
 الدار لفلان الابناءها (كانا) اى الارض والبناء (للمقرله) ولم يصح استثناءه لان  
 اسم الدار لا يتناول البناء مقصودا والدار اسم لما اورد عليه المختص من البقعة والبناء  
 يدخل تحتها للفظا ولهذا لا يصح التناقل القبض لا يسقط شي من الثمن  
 بمقابلته بل يعتبر المشتري والاسنة ما غابا يكون ما يتناوله الكلام فصلا لا تصرف  
 لفظي أقول رد على ظاهره ان كون البناء من الدار مما لا يخفى على أحد  
 ولهذا في بعض بنائهم فيكون كواحد من عشرة فواجبه عدم محبة استثنائه  
 وتحقيقه موقوف على مقدمته فتررت على عمى الكلام والاصول وهي  
 ان الزكركن قسمان أحدهما أصلي وهو الذي دخل في مدلول الاسم بحيث اذا انتفى  
 لم يصح إطلاق الاسم على الباقي كواحد من عشرة ورأس من الجوان وثانيهما  
 زائد وهو الذي دخل في مدلول الاسم لكن اذا انتفى لم ينتفى إطلاق الاسم على  
 الباقي كيدز بدور حله حتى اذا قال هذا المملوك زيد اورد حله لم يجر ويهنا  
 التخصيص يظهر دفع ما ورد على ظاهره ولهم الاقرار في الاعيان ترك زائد بان  
 الركنة تقتضي الدخول والزيادة تقتضي الخروج فكيف يجتمعان ووجه الدفع  
 ان الدخول بالنظر الى تناول اللفظ ظاهر وان خروج النظر الى التبعية حقيقة فلا  
 منافاة (وقص الخاتم ونحلة البستان وطلوق الجارية كنتها) اى كبناء الدار في  
 كونها من متناول اللفظ تبعا للفظا حتى لم يصح استثناءها بخلاف ما اذا قال  
 ان تلكم اوردتها لانه دخل فيه لفظا فصع الاستثناء (كذا اذا قال بناؤها  
 وارضاها لفلان) يعني اذا قال هكذا كانت الارض والبناء لفلان اذا اقرار بالارض  
 اقرار بالبناء تبعا كالاقرار بالدار (ولو قال وعرضتها لفلان) بعد ان قال بناؤها  
 لى (كان كما قال) لان العرض عبارة عن البقعة المجردة عن البناء والشجر فكأنه  
 قال بياض هذه الارض دون البناء لفلان (وصح) اى الاقرار (يا ابا من عن  
 قن عينه وانكر قبضه) يعني قال له على ألف درهم من عن قن اشترته منه ولم  
 اقبضه فان ذكر قبضه قبل للمقرله ان شئت فقل لم تكن وخلف الالف والاف لا تشي  
 لك (قلوسه لزم الالف والالا) هذه المسئلة على وجوه أحدها منادى وان  
 يصليقة ويسلم القن وجوابها ذكر لاننا ثبت بتصادقهما كالتباعد عما  
 والثاني ان يقول المقرله القن قلنا ما قبضه وانما يشك فينا غيره وفيه الحال لازم  
 على المقرله ان يقول انما اقرره بالارض عليه عند سلامة المقرله وقد سلم حين اقرره واليد  
 بانه ملكه فزعمه الى والاسباب مطلوبة لاحكامها الا لعائنا فلا يعتبر  
 التباين في السبب هذا اتفاقهما على وجوب أصل الحال والثالث ان يقول  
 القن قني ما بينك وحكمه ان لا يلزم المقرضى لانه انما اقرره بالمال اذا لم له القن  
 ولم يسلم له والرابع ان يقول القن قني ما بينك وحكمه ان لا يلزم المقرضى لان  
 كلامه عامد ومذكر لان المقرضى عن تسليم قن عينه والاخر يشكر والمقرله

(قوله وقص الخاتم ونحلة البستان الخ)  
 في جمل نص الخاتم متناولا للفظ الخاتم  
 تبعا لما قلنا قد صرح من ان اسم الخاتم  
 يشمله ما قاله يعقوب باشا ويمكن ان يقال  
 ان مراده تحول اسم الخاتم الكل في  
 قوله السابق اهم من الشكول القصدي  
 والتبني ورايه بنى دخول الخاتم في قوله  
 الاخر في الدخول القصدي فلا منافاة  
 بينهما ما قاله قاضي زاده (قوله وصح اى  
 الاقرار اى من قن عينه وانكر  
 قبضه) يوم زوم الالف لم يكن به  
 الاقرار مع عدم القبض ولا يلزمه الا انما سلم  
 القن اليه لقوله بعد فلو سلم لزم الالف والا  
 فلا كان الاولى ان يقول مكان قوله مع  
 اقرار القن من عن قن عينه وانكر قبضه  
 فلو سلم لزم الالف والا فلا اه (قوله  
 وانما بينك قنا غيره وفيه الحال لازم)  
 اطلقه عن ذكر التسليم وقد نص عليه  
 الزبلي بقوله وانما بينك عند اخر  
 وسلمته وكذا ذكر التسليم قاضي زاده  
 والاكل في العناية اه وبني من مفهوم  
 عبارة المصنف متناولا لمدقة في ادعاء  
 المعين ولم يدفعه اليه فلا يلزمه شي الا  
 بتسليمه

يدعي على المقر العايب مع غيره وهو منه كرواد انحاء انني دعوى كل منهم له من صاحبه فلا يقضي عليه بشي وانما يدعي لمن في يده هذا اذا عاين القن (واي لم يعبه (زم) اي الالف (ولما انكاره) اي لا يصدق في قوله ما قضيت عنه دأني مستقيمة (وصل اوفصل) لانهم جوع عما اقره والجرع عن الاقرار اطلق (كقوله من عن خمار او خمر) يعني لو قال لعلاء على الف درهم من عن خمار - فزجره اذ اقر وصل اوفصل لانه لو جوعا بعد الاقرار وقالان وصل صدق وان فصل لم يصدق لانه بيان نفسه برفع موصولا لامفصولا كالاستفهام والشرط (وق من عن منع اقرض وهي زئوف او بهرجة او ستوقه او رصاص لزمه الجيد) بعد لو قال له على الف درهم من عن منع اوقال اقرضني الف درهم ثم قال هي زئوف او بهرجة او ستوقه او رصاص اوقال الا انها زئوف اوقال لعلاء على الف درهم زئوف من عن منع وقال المقر له جبال لزمه الجهاد عند لحي حذفة وصل اوفصل لما روى قالان وصل صدق والا فلا لما روي ايضا (وق من غصب او دينة) عطف على قوله وق من عن (ان ادعي) متعلق بقوله وق من غصب (أحد هذه المذكورات الاربع) يعني ايقال له على الف درهم من غصب او دينة الا ان اوف او بهرجة (صدق) اي المدعي وصل اوفصل اذا اختص به من الغصب او دينة بالجهاد دون الزئوف لان الغاصب يغصب ما يحد والمودع يودع ما يحتاج الى حفظه فلم يكن قوله زئوف تغييرا لاول كلامه بل هو بيان للنوع فمع موصولا ومفعولا (اذ فعل اي اخبر عن) يعني ان قال له على الف درهم من غصب او دينة الا انها ستوقه او رصاص فان وصل صدق وان فصل لا اذا استوقه ليست من جنس الدراهم ولهذا لا يجوز بها القروزي الصرف والسلم لكن الاسم ية اولا لما جاز افكان بيان تغيير فمع موصولا لامفصولا (قال غصب ثوبا ولاء عيب صدق يمينه) ان لم يثبت انهم - لزمه لان الغصب لا يقتضي السلامة (كما في قوله على الف الا انه نقص الفاضل) لما عرفنا ان الاستثناء به مع متصلا لامنفصلا (قال) رجل (لا حرا حذفت منك اعا) وديعه فهل كنت وقال الا حرا بل غصبا بمن) اي المقر له اقر بديع اعميان وهو اخذ مال الغير ثم ادعى - بوجوب البراءة عنه وهو الاذن بالاحذ والآخر ينكره فكان القول قوله مع منعه الا ان يشكل عن العين ثم لا يلزمه المال (خلاف وله غيبته في رد) قوله (اعطيته وديعه) اي اوقال المقر اعطيتني الف درهم وديعه فهلك وقال المالك لابل غيبته معنى لا يضمن المقر له لم يشر بسبب الشمان والمقر له يدعي عليه بسبب الضمان وهو ينكر فكان القول قوله (قال كان هذا وديعه لي عندك فاخذته فقال هو لي اخذه) يعني اذا حذر رجل من رجل شا فاقبل الاخذ كان هذا وديعه لي عندك فاخذته فقال المأخوذ منه هو لي اخذه المأخوذ منه لان الاخذ اقرب اليه ثم لا يضمنه وهو سبب الشمان كما بين وادعي استحقاقه عليه فلا يقبل بل يجب عليه رد عنه قائما او قيمته هالكا (صدق من قال اجرت فرسي او ثوبي) اي قلنا (فرسه ورد له الى) وقل فلان كذب بل الفرس والثوب لي وقد اخذت ما مني ظلمنا ما انقول للفرس ولا لآخر

(قوله وان لم يعبه لزم اي لالف ولما انكاره) اي اذا انكف امر له وان صدق في السبب بان قال بعتك فكذا لك عند لحي حذفت لانه لزمه العن بالاقرار فلا يستحقه الا اذا امر المقر له ان المقر يقبض المبيع كذا في التبيين (قوله وقالان وصل صدق) اي في المسئلة من المشبهة والمثبته بها (قوله يعني لو قال له على الف درهم من عن منع ابلغ) بخلاف ما اذا قال الا انها وزن خمسة وتقد بالبدور خمسة حيث يصح موصولا لامفصولا ولما قل على كرسنة من عن دار الا انها دينة يصح موصولا لامفصولا كما في التبيين والزئوف جمع زئوف وهو ما يقبله التجار ويرده بيت المال والنهر حذوز الزئوف فانها مما يردده التجار ايضا والستوقه اوقا من النهر حصة (قوله الا ان يشكل عن العين حذفت لزمه المال) سواء بالزمن المال ثم ما ذكر من الضمان بخلاف ما اذا قال بل اخذت القرضا في جواب قوله اخذت منك الفادوية حيث يكون القول قول المقر له على هذا اقر باخذ الثوب وديعه وقال المقر بل اخذت بها كان القول قول المقر كما في التبيين (قوله صدق من قال اجرت فرسي او ثوبي) اي قول لحي حذفت وقال القول قول من اخذ منه البعير والثوب وهو القياس وذكر في النهاية انما الاختلاف بينهم اذا لم تكن الدابة معروفة لقرو لو كانت معروفة كان القول قوله بالاجماع وعزا الى الامراء كما في التبيين

(قوله أو خاطوني هذا بكذا) هو هل  
الخلاص المتقدم في الصحيح خلافا لمن قومه  
أن القول للقرابا ما وليس شيء كما في  
التبيين (قوله أقرب من الناس إلخ) تقدم  
في كتاب الدعوى عن الزبلي بأوسع من  
هذا والله اعلم

### (باب إقرار المريض)

(قوله) ومهر مثل عرقه قد عهر المثل  
لأن الزيادة تعاد ماله والنكاح جائز كما  
في العناية قوله ولم يميز تقصيص غريم  
بما عاهدته) أس على جموعه لأن ثمن  
ما اشتراه بمثل القيمة أو قرصاف مرضه ثبت  
كل منه ما بالينة يعجز التقصيص ولا  
يتوقف على إجازة الباقي كما في البرهان  
والكافي وقاضي زاده (قوله) ولا إقراره  
لأورثه لا تصديق القبية قال قاضي زاده  
إذا إقراره ثم لا ذلك ويعتد لورثه فيقتصر  
به الوارث له وفي كلام المصنف إشارة  
لما إذا تصدق الوارث ولو لم يكن هناك  
وارث آخر فأوصى لزوجته وأوصت  
لزوجها تصع الوصية والمسئلة مذكرة  
في كتاب القضاء من فرائض العناية  
خلافا لابي يوسف في الإبر كافي إصلاح  
الابتعاث وفرضه في أحد الزوجين لأن  
غيرهما يثبت البطلان فرضا وردا بكونه  
صاحب فرض منفرد أو بكونه ذارحما فلا  
يحتاج إلى الوصية (قوله) وحاز لغيره) أي  
لغير الوارث ولو بكل ماله أي وليس عليه  
دين ولو في المرض بسبب معرفته قاله  
قاضي زاده (قوله) أقرب له بماله ثم أقرب بونه  
إلخ) أي وقد جعل نفسه وصدة ومهر من  
أهل التصديق ولو كذبه أو كان معروف  
التسعين غير مزمه ما قرره ولا يثبت  
النسب كما في التبيين

البينة) أو خاطوني هذا بكذا فبعتته) أي لو قال خاط فلان فبني هذا نصف درهم  
ثم قبضته وقال فلان التوب فبني فالتوب للقرابا (قال هذا الألف ووسطه) بد  
لابل بكر فالألف بدو هل المقر له بكر) لأنه لما أقربه لم يصح إقراره  
وصار ماله كله وقوله بعد ذلك لابل لسكر وجوع عنه فلا يتقبل قوله في حق زيد  
ويجب عليه من ماله البكر (أقرب من الناس) قال كنت كاذبا فيه) أي في  
إقراره (حلف المقر له على عدم كذبه) أي على أن المقر ما كان كاذبا فيه المقر له  
ولست بمطل فماتت عليه عند ذلك يوسف وعندهما لم يمسلم المقر له إلى  
المقر له واعتدى على أنه يحلف المقر له لغير ما كان العادة بين الناس أنهم يكتبون  
صلح الإقرار ثم يا ذنون المثل كذا في الكافي

### (باب إقرار المريض)

بعض مرض الموت (دين هجته، طلقا) أي سواء على يمينه أو علم بإقراره (و) دين  
(مرض موقوف بيمينه) أي في مرضه (معروف) كبدل ما ملكه وأهلكه أو مهر  
مثل عرسه وعلمه ما منه (ب) دمان على ما قرره فيه) أي في مرضه وعند الشافعي  
هذا أساوي الأولين لاستواء السبب وهو الإقرار ولأن المرض معهود عن  
الإقرار بالدين ما لم يفرغ من دين الخصم فالدين الثابت بإقرار المحض لا يزاحم  
الدين الناشئ بلاهر كميدهم أذن أقرب بالدين ثم أقرب بالدين بعد أظهر الثاني  
لا يزاحم الأول (والشكل) أي دين الخصم ودين المرض بسبب فيه معروف ودين  
المرض الذي علم بعد الإقرار فيه يقدم (على الارث) لأن قضاء الدين من  
المواجب الإلزامية وحق الورثة يتحقق بالتركة بشرط الفراغ ولم يأت بتقديم حاجته في  
التسكين) ولم يفرغ من دينه بسبب غريم قضاءه ولا إقراره (لأورثه) سواء أقرب من أو  
غيره لقوله صلى الله عليه وسلم إن الله تعالى أعطى كل ذي حق حقه إلا الوصية  
لوارث (لا تصديق القبية) أي بقية الغريم وقبسه الورثة لأن المانع من  
التقصيص قلن حقه لهم بالتركة فإذا صدقوه زال المانع وحاز التقصيص (وحاز)  
أي إقرار المريض (تسيرة) أي لغير الوارث لو جرد المقتضى وانقضاء المانع أما الأول  
قلته تصرف في خالص ماله وهو مقتضى الجواز وأما الثاني فلأن المانع من الجواز  
كان الارث وقد اقتضى (ولو) وصولية كان إقراره بكل ماله لما روي عن ابن عمر  
رضي الله عنهما أنه قال إذا أقر الرجل جل في مرضه دين لم يحل غيره وارث فانه جائز  
وأما حاذقنا جماله والقياس أن لا يصح إقراره إلا في الثلث لأن النضر قصر  
تصرفه في الثلث وتبقى الثلثين حتى الورثة ولم يقلوا نزع مجسم ماله بعد الإقرار  
في الثلث فكذا إقراره وجب أن لا ينفذ إلا في الثلث وليكن ترك القياس لما روي  
عن ابن عمر رضي الله عنهما (أقرب له) أي الأجنبي (بماله) أي (بمنه) ثبت نسبة  
وبطل إقراره) أقر (الأجنبي ثم فكيفه) إقراره لما وعده فزير طبل  
هذا الإقرار أيضا لأنه حقه ولأنه إقراره ليس هو ما يجب التهمة فلا يطل  
بسبب محذوف هذه بخلاف المسئلة الأولى لأن دعواه ما نصب فثبتت إلى  
زمان العسوق فيظهر أن البينة ثابتة زمان الإقرار فلا يصح أما الوصية

(قوله ولو اقرب من لمن طلقه اقبه اى فى مرض موته) يطلق في الطلاق وقده في اقله اياه ثلاثون ورطب الباقى ولو طلق ثلاثون في الفلكلزم بد كراهته ولو احوال الزنى هذا اذا مات او ابوا او اراض طلقه لا سؤله فاقه الميراث انما طلق ولا يصح الاقرار ولها لانها وارثه اذا هو فار او قال قاضى زاده نه تتبع عامه المعتبرات حتى الجامع والمحبط وانما هو ذلك المنة وقد تمت اتمه كونه الطلاق بسؤال المرأة او امرها فانما اظهر ٣٣٨ ما ذكره الزبلى واما عدم تعرضه له فغف وصاحب الكفاي وكثير من الترايح

ههنا لقد اند كره فهو زان يكون بناء على ظهره مع مرجع في كتاب الطلاق اه (قوله فله الاصل من الارث والدين) ويدفع له يحكم الاثر لار الحكم الارث حتى لا تصير شريكة في اعيان الميركة (قوله اقر رجل ينفق غلام الخ) قال في الهداية ولو كان مريضاً لم يلحقه ان المصلحة المتقدمة من رضى هذه (قوله وان ولد مثله مثله) وصدة فانه لم يكن كذلك يؤخذ المتصريح به من حيث استحقاق المال كالأقر بأخوه غيره كما قد مناه عن التنايب (قوله مع اقراره اى الرجل بالولد والارثين) احاد صحة الاقرار بالولد لذكركم جعله يصح في جانب الرجل واذا دبا صراحة بصحة الاقرار بالام قال في الـ ١٠٠ التحفة النعماء ورواية شرح احاد بس الامام سراج الدين المعتمد والمذكور في البسط والابتناح والاصح فيه الامام المحمدي ان اقرار الرجل يصح بأربعة نفر بالاب والابن والامراة وولد الابنة اه ومن اقر بالابن ليس بقصد مرجحة الا ما بينت اه وقال في البرهان عا اقر بالولد والدين يعني الاصل والابنة والابن الشرح على قوله اقر الزبلى اذا اقر السيد وابن الابن لا يصح اذ فيه حمل نسب على الغير اه (قوله والزوجة)

اى انما اتمه عن زوج وعنده وليس مع المقر من يتبع معه معها ولا اربع سواها كما ذكره قاضى زاده (قوله التمساح والولى) اى الاعلى والاسفل اذ لم يكن ولاؤه ثابتاً من الغير كمر قاضى زاده (قوله وان اقر شكا بما ومات فصدقه بعد موته يصح) هو الاتفاقى قاله الاكمل وغيره وقال في البرهان تصدقه اى المقر بعد موته على شكاى اقرت له به لغرضه عند اى حقيقته لانها امانات زال السكاح بمسح علائقه وهدمه اتمه بدينه بعد موته صحيح وعليه هو احوال الميراث مما لان الاقرار يتم بالمقر وحده ولا يلزم بالموت وقبل الامع ان الاختلاف في تصديقها ابعده موت فلا يصح عند اى حقيقته لان شيوث المقر به

وهو النكاح بعد ديرة محال فلا يتصور انعاقه وعند ما يجمع حتى يجب له الامور لا يحصل النكاح كما يمكن بشاؤه يقاها  
 ولذا جاز له انفسه بخلاف ما اذا ماتت لقوات المحلل ولذا لا يفسلها اه فالاتفاق المذكور في العناية بخالفه هذا (قوله يعني  
 ان كان للقر وارث معروف غريب او بعد فهو احق بالارث من المقر له حتى (واقرباؤه له عمة او ابناء فالارث للعمة والابنة)  
 كذا صرح في العناية بان الارث القريب كذوى القروض والنسب مطلقا والبعيد كذوى الارحام اه وبخالف القول الزبلي  
 ان كان للقر وارث لا يرث المقر له لان النسب لم يثبت باق واره فلا يستحق الميراث مع وارثه روف قريبا كان ذلك الوارث  
 كذوى الارحام او بعدا كولي الموالاة اه وما قاله الزبلي اوجه لان مولى الموالاة هو كذوى الارحام مقدم على المقر له  
 بنسب على الغير اه وقال الزبلي ما بان هذه المقر له ارث من وجه ٣٩٩ حتى لو وصى لغيره ما كثر من الثلث لا ينفذ

الابا جازة مادام المقر مصر على اقراره  
 وصية من وجه حتى يحسن للقران  
 يرجع عن الاقرار لان نسبه لم يثبت فلا  
 يلزمه كالوصية اه وفيه اشارة الى ان  
 المقر بخواله والوالدين ليس له الرجوع  
 عنه وبذلك صرح في الاختيار قوله واذا  
 صرح الاقرار به لاهى بخواله والوالدين  
 لا يملك المقر الرجوع فيه لان النسب اذا  
 ثبت لا يبطل بالرجوع وله الرجوع اذا  
 اقر من لا يثبت سبه كقرانه غير الولاد  
 لانه وصية بمعنى فان اقراره فممن  
 امر بنسب محمل النسب على الغير والثاني  
 الاقرار به بالمال واته عليه عند عدم  
 الوارث فيصح والاول لا يملكه فبطل  
 اه وهذا الفرق من مفردات الاختيار  
 فليفتحه له فانه مهم (قوله والنصف  
 للآخر) قال الاكل يعني بعد ان يحلف  
 باقائه لا يصل ان اياه قبض منه طهر  
 المائة اه ولو اقران اياه قبض كل الدين  
 والمسئلة بحالها كان جوابها كالاولى  
 الا ان هنا بخلاف المنكر في الدين باق  
 ما يصل انه قبض الدين فان نكل برث  
 فته وان حلف دفع اليه فيه بخلاف

النكاح وهو له وان اقرت نكاح رجل وماتت ففسد بها الزوج لم يصح  
 فسد به عند اى حنفية لانها لماتت زال النكاح بسلالته حتى يجوز له ان  
 يتزوج اختها او ابنة اسواها ولا يعمل له ان يفسلها فبطل اقرارها فلا يصح التصديق  
 بعد بطلان الاقرار (اقر بنسب من غير ولد لا تخ وعسم لم يثبت) اى النسب ولا  
 يقبل اقراره في حقه لان فيه تحمیل النسب على الغير فاذا ادعى نفقة ما حنفية  
 يتصرف فيها (ورث الامع وارث وان بعد) يعني ان كان للقر وارث معروف  
 قريب او بعد فهو احق بالارث من المقر له حتى واقرباؤه له عمة او ابناء فالارث  
 للعمة او ابنة لان نسبه لم يثبت فلا يرث ارحام المقر المعروف مات او بعد فاقر باخ  
 شراكة في الارث بالنسب لان مقتضى اقراره شيان حمل النسب على الغير ولا  
 ولاية له عليه وشركته في الارث وله فيه ولا يعتبر الثاني لا الاول (اقر احداهن  
 ميتة) اى ذلك الميت (على آخره من قبض) منطلق باقر (ايه نصفه لاشي له  
 والنصف للآخر) يعني ان مات وترك اخن وله على رجل امد درهم فاقرا احد  
 الاثنين ان اياه قبض منه نصفه وكذا لا لاخر لاشي للقر ولا لغيره نصفه لان  
 الاقرار باستيفاء الدين اقرار بالدين على الميت لان قبض الدين انما يكون قبض  
 من مضمون حتى يصير مدونه فانتقاصا فان كذب اخوه استغرق الدين نصيبه فا  
 لم يقض جميع الدين لا يكون له من الميراث شئ (ولا يرجع المقر على اخيه نصف  
 ما قبض وان تصادقا على اشتراكه) اى المقبوض (ههنا) لانه لو رجع على اخيه  
 لرجع اخوه على الغير فيرجع الغير على المقر بعد ذلك لانتقاض المقام في  
 ذلك المقر وبما قد ناعى الميت والدين مقدم على الارث فغذى الى الدور

(فصل) (حرة اقرت بدين فكذبها زوجها صم) اى اقرارها في حقه اى حتى  
 زوجها صم اى حنفية حتى تجلس وتلازم كالدن الثابت بالعانة بالاستملاء  
 او الشراء او البينة (وعنده مالا) اى لا تصدق في حق الزوج فلا تجلس ولا تلازم  
 لانه به مع الزوج من غشيانها واقرارها لا يصح فيما يرجع الى بطلان - في الزوج

٤٧ دور في المسئلة الاولى حيث لا يحلف على الغير لان حقه كله حصل له من جهة المقر فلا  
 حاجة الى تحليفه ومنها لم يحصل له الا النصف فيحلفه اه كذا في التبيين وقد منعنا العناية انه يحلف في المسئلة الاولى  
 لكنه لم يذكر ان يحلف على من قاتل امسئل (قوله لا يقبض الدين انما يكون قبض من مضمون) اصله قول الكافي الا ان  
 عبارة انما يكون قبض من مضمون اه اى ان الدين يقضى بامثاله لا بأعيانها فاذا قض مثل دينه وجب عليه مثله لا بدون وله  
 عليه مثله فليقتبان قساما (قوله فاما لم يقبض) اى من له ولاية القبض جميع الدين لا يكون له اى المقر من الميراث شئ (فصل)



(قوله مجهولاً انه قد اقرت بالقول الخ) ذكره في الكافي وفي المحققين (قوله حتى اذا علمت بعد الاقرار انه يكون رقيقاً) يعني من يدانيه ويغفل عنه خلافاً له (قوله لاحقاً ٣٧٠) وفي الاولاد الخ يريد على كون اقرارها غير صحيح في حقه انتقاض

مطلقاً لهما لا نقل في المحققين عن المصنف  
أنه لا يفتانان وعدهما حدتين  
بالإجماع لأنها صارت امة وهذا حكم  
بعضها اه ثم نقل عن الزيات ولو  
طلقها الزوج تطليقتين وهو لا يصح  
بأقرارها لما علمت من الرجة ولو علم لا يملك  
وذكره في الجامع لا يملك علم اولم يعلم  
قبل ما ذكره قياس وما ذكره في الجامع  
استحسن وهو الصحيح اه وفي الكافي  
أما واقرت قبل شهرين فله حادثة وان  
اقرت بعد مضي شهرين فأربعة والاصل  
انه متى أمكن تدارك ما خاف فوته بأقرار  
الشهر لم يتدارك بطل حقه لأن فوات  
حقه منصف الى تقصيره حيث شذفان لم  
يكنه التدارك لا يصح الاقرار في حقه  
فاذا اقرت بعد شهر أمكن للزوج التدارك  
في شهر بعده فلم يصح مطلقاً -ه- وإذا  
اقرت بعد شهرين لا يملكه التدارك وكذا  
الطلاق والعدة حتى لو طلقها ثنتين ثم  
اقرت عكاً الثالثة ولو اقرت قبل الطلاق  
تبين ثنتين ولو مضت من عدم اثبتت  
ثم اقرت عكاً الرجة ولو مضت حصة  
ثم اقرت تبين بصفتين والاصل إمكان  
التدارك وبعد مة اه (قوله فان مات  
العتيق برثه وارثه الخ) كذا في الكافي  
والمحض ثم قال في المحض وان كان للعتيق  
عتك كان النصف له ما لو انصف للمقر له  
اه وان جنى هذا العتيق سبي في جنابته  
لانه لا عقلة له وان جنى عليه يبرأ من  
العد وهو كالمملوك في الشهادة لأن حرمته  
بأنظاره وهو يصلح للدفع لا للاستحقاق

مجهولاً انه قد اقرت بالقول الخ (قوله حتى اذا علمت بعد الاقرار انه يكون رقيقاً) يعني من يدانيه ويغفل عنه خلافاً له (قوله لاحقاً ٣٧٠) وفي الاولاد الخ يريد على كون اقرارها غير صحيح في حقه انتقاض  
مطلقاً لهما لا نقل في المحققين عن المصنف  
أنه لا يفتانان وعدهما حدتين  
بالإجماع لأنها صارت امة وهذا حكم  
بعضها اه ثم نقل عن الزيات ولو  
طلقها الزوج تطليقتين وهو لا يصح  
بأقرارها لما علمت من الرجة ولو علم لا يملك  
وذكره في الجامع لا يملك علم اولم يعلم  
قبل ما ذكره قياس وما ذكره في الجامع  
استحسن وهو الصحيح اه وفي الكافي  
أما واقرت قبل شهرين فله حادثة وان  
اقرت بعد مضي شهرين فأربعة والاصل  
انه متى أمكن تدارك ما خاف فوته بأقرار  
الشهر لم يتدارك بطل حقه لأن فوات  
حقه منصف الى تقصيره حيث شذفان لم  
يكنه التدارك لا يصح الاقرار في حقه  
فاذا اقرت بعد شهر أمكن للزوج التدارك  
في شهر بعده فلم يصح مطلقاً -ه- وإذا  
اقرت بعد شهرين لا يملكه التدارك وكذا  
الطلاق والعدة حتى لو طلقها ثنتين ثم  
اقرت عكاً الثالثة ولو اقرت قبل الطلاق  
تبين ثنتين ولو مضت من عدم اثبتت  
ثم اقرت عكاً الرجة ولو مضت حصة  
ثم اقرت تبين بصفتين والاصل إمكان  
التدارك وبعد مة اه (قوله فان مات  
العتيق برثه وارثه الخ) كذا في الكافي  
والمحض ثم قال في المحض وان كان للعتيق  
عتك كان النصف له ما لو انصف للمقر له  
اه وان جنى هذا العتيق سبي في جنابته  
لانه لا عقلة له وان جنى عليه يبرأ من  
العد وهو كالمملوك في الشهادة لأن حرمته  
بأنظاره وهو يصلح للدفع لا للاستحقاق

(كتاب الشهادات)

ورد عقب كتاب الاقرار لما مر ان الحاجة الى الشهادة تعدد اقسام الاقرار فيكون  
مناخراً عنه في الاعتبار (هي) أي الشهادة (الخبر بحق لغیر علی آخر) سواء كان  
حقاً لله تعالى أو حق غيره (عن يمين) أي ناشئاً عن يمين (لأنه حسمان  
وتحسين) واليه الاشارة بقوله صلى الله عليه وسلم اذا رأت مثل الشمس فاشهدوا ولا

ورد عقب كتاب الاقرار لما مر ان الحاجة الى الشهادة تعدد اقسام الاقرار فيكون  
مناخراً عنه في الاعتبار (هي) أي الشهادة (الخبر بحق لغیر علی آخر) سواء كان  
حقاً لله تعالى أو حق غيره (عن يمين) أي ناشئاً عن يمين (لأنه حسمان  
وتحسين) واليه الاشارة بقوله صلى الله عليه وسلم اذا رأت مثل الشمس فاشهدوا ولا

(قوله هي اخبار بحق للغير عن آخر) يعني ينفذ الشهادة عند التامضي كما قبله به في الخبران

دع

(قوله) ولما قالوا انتم لا تستمعون المشاهدة التي معنى المعاشرة (وقال كالإبني قلنا اقول انهم استمعتم للمشاهدة فالتى هى من المعاشرة فكذلك الاولى (قوله) والحفظ الى وقت الاداء) ظاهره اشتراط الحفظ من وقت العمل الى الاداء كما فى رواية الحديث على قول الامام ولله ثلث قلت عنه الرواية في باب الاخبار وعنده ما يحل له ان يروى وهذا خلاف ما سجد كره قوله ولا شمه ومن رأى خطه ولم يذكر حاجتى تذكره (قوله وجوب الحكم على القاضي وجوباً بعد التزكية) اشتراط التزكية قوله ما هو المقضى به كما سيأتى ولا يجوز للقاضي تأخير الحكم بعد جواز شرائطه الا فى ثلاث رجاء العلم بين الاقارب واستعمال المدعى واذا كان عند القاضي ريبه كافى الاشياء والنظائر (قوله) وتجب بالطلب حتى حق البدان لم يوجد غيره) كذا ان وجد ولكن هذا المربع قولاً لا بسعة الانتفاع لما فيه من قصد الحق كما فى الفتاوى العتري ٣٧١ (قوله) ولا يجوز لكمنا القول تعالى ولا ناب

فدعوه. ثم قالوا انتم مسنة من المشاهدة التي بمعنى المعايينة (شرطها الصدق السكال) بان تكون قاطلا بالثا فلا تقبل شهادة المحضون انهم (والنسطا) وهو حسن السماع والفهم والحفظ الى وقت اداءه (والولاية) بان يكون حرا فلا تقبل شهادة القن (وركنها) الداخر في حقيقتها (لفظ أشهد) بمعنى انهم دون القم ذكره الى باقي حتى اذا تم لم يقبل الشهادة (وركنها) وجوب الحكم على القاضي بوجوبها بعد الترتيب (والقياس) بان كونها مهمة لازمة لانه خبر يحصل للصدق والكذب ولكنه تركها بالنصوص والاجماع (ونعيب) أي الشهادة (بالطلب) أي طلب المدعى (في حق المبد) وانما اعتبر طلبه لانه اسبق فيشرط طلبه كما في سائر الحقوق (انه لم يوجب بدله) ولا يجوز كتمانها لقوله تعالى ولا تأب الشهادة اذا ما دعوا ثم انه انما بان اذ اهل ان القاضي يقبل شهادة وتعين عليه الا اذعان علم ان القاضي لا يقبل شهادته او كافتوا به فأدى غيره من يقبل شهادة قبلت لا يابن وان ادى غيره ولم يقبل شهادة يابن من لم يرد اذا كان من يقبل شهادته لان امتناعه يؤدي الى تنصيص الحق (دور حق الله تعالى) فانما تعجب فيه بلا طلب (كفتي الامه وطلاق المرأة) فان فيها تحريم الفرج وترك الشهادة فيها مازنا بالفسق والاضاه فسق (وسرقة) في الحدود أفضل لقوله عليه الصلاة والسلام الذي شهد عنده لم يستره شوبك لكان خيرا لك وتلقنه الله بقره لك اسم اوليها آية ظاهرة على رجحان السر (ويقول في السرقة أخذ لاسرق) احب اليه الحق المسروق منه ورعاية الجانب السر (ونصبا الزنا أربعة رجال) لقوله تعالى والذين يأتين الفاحشة من فساكنهم فاستمعوا له وهم اربعة منك وقوله تعالى ثم لا تأوا باربعة شهداء (و) نصبا (لبقية الحسد ودور الفودرجلان) لقوله تعالى فاستشهدوا شهدين من رجالكم ولا تقبل فيما شهادة النساء لما فيها من شعبة البدلية

الشاهد شيخنا كبير الا بقدر على اثني الى موضع الحياكم وليس له شيء من الامر كعب فركبه ادمي من عند قائل الاباس به  
وتقبل الشهادة لانه من باب اكرام المصنف وقد قال عليه السلام اكرموا المصنفين ودوا كان مقدور وكسه المديعي من عند قائلوا  
لا تنقل اه (قوله وتلقنه قدريه) من اضافة المصدر لما فعله وانضم عائد لثني صلى الله عليه وسلم واللام في قدره لتعاسيل وقال  
از ياني فيما نقل من تأنيد المقر للدره عن النبي صلى الله عليه وسلم واحكامه لانه ظاهر عري ان انتم افضل (قوله ونصاها الزنا  
اربعه رجال لقوله تعالى واللا في ما بين الفاحشة والليل وان كان لا يثبت الزناك جانب النساء عنت الحكم كذلك فرجل يا ساواة  
قوله ونصاها القيمة الحدود والقودر لان لقوله تعالى فاستشهدوا بشهد من رجالكم قال المكرخي الناضي في تفسيره واستشهدوا  
اعطوا لقوله والنساء وادى فالسعين على بابا للطلب محتمل كما قال افوحيان وغيره ان يكون الفعل بمعنى افعل كما قاله الحلال  
السموي اه (قوله ولا قبل فيه شهادة النساء) لما فيه من شبهة البطل لقوله تعالى فان لم يكنوا رجلين فرجل واحد وهو آية  
الدالة بشبهة العلة مع من قول شهادتهن فيما يسقط بالشبهة لان الشبهة فيما كالحقيقة كما في الكافي

(و) تصابها (الولادة وامتنان) لا تعناه واليكارة وعبوب القضاة في  
 مريض لا يطالع عليه (الرجال امرأة واحدة) لقوله صلى الله عليه وسلم من شهد امرأة  
 حائزة فهي لا يستطيع الرجال النظر اليه والجمع المحلى بالذم مراده الجنس اذا لم  
 يكن ثمة معه وهذا الكس ليس بمراد فقط، فمراده الاول لا يتغير (و) تصاب (لغيرها)  
 من الحقوقي سواء كان مالا أو غيره كمن كسحوص في وقا كالة ووصية وامتنان لال  
 الذي لا درج لا اى او رجل وامرأتان لم يروى اى محرم وعبارضى الله تعالى  
 عنه ما اجاز شهادة النساء مع الرجال في النكاح والفرقة كما في الاموال وقواها  
 (ولزم في الكل) في الصور الاربع المذكورة (لفظ اسمك بلفظ قول) لا لو قال  
 الشاهد اهل او اتيقن لا تقبل شهادة لان الضرر من وردت بهذا اللفظ وجواز  
 الحكم بالشمادة على خلاف القياس فيقتصر على مورد النص (ولزم ايضا العدالة)  
 وهي كون حسنات الرجل اكثر من سيئاته وهذا يشاغل الاحتياط من الباطل  
 وترك الامر على الصفة لان الصفة تكون كبيرة بالامرار على ما روى عن  
 النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا يصرف مع الامرار ولا يصرف مع الاستخفاف  
 (لوجوبه) اى وجوب القبول لقوله تعالى واشهدوا ذوى عدل منكم ولا تنظر الى  
 محنتل الصدق والكذب والجهة هو انظر الصدق وبالله التي ترجع جهة الصدق  
 اذ من ارتكب غير الكذب من المحظورات ارتكب الكذب ايضا وفيه اشارة الى  
 ان العدالة شرط وجوب العمل بالشمادة لا شرط اقامة الشهادة لار العاصي اهل  
 للولاية واقتضاه السلطة والامانة والشمادة عندنا وعن ابي يوسف ان القاضي  
 اذا كان وجها في الناس ذامرا أو يقل شهادته والايمان شهادته لا تقبل اذ ان  
 القاضي لو قضى بشهادته يصح عندنا كذا في الكافي (وهي اى الشهادة  
 لو كانت على حاضر تحت الاشارة اى اشارة الشاهد الى ثلاثة وامتنان)  
 اعمى (التمهين) اى المدعى والمدعى عليه (والمنهونه لو) كان (عينا) استرازا  
 عن الدين (ولو) كانت على غائب او ميت فعوه ونفسه الى ابيه فقط بان قالوا  
 فلان بن فلان لا تقبل حتى ينسبوا الى ابيه ولا ينوبه صناعته) اى ان ذكروا  
 اسمه واسم ابيه وصناعته لا تكفى (الا اذا كان معروفا بها) بان لا يكون في بيته  
 شريك له في ثلث اصناف وان ذكر اسمه واسم ابيه هو قبيلة وسرقته ولم يكن في  
 محله رجل آخر هذا الاسم وهذا المعرفة تكفى وان كان احرم له لا يبنى حتى  
 يذ كرشيا آخر فيد التميز ولو ذكر اسمه واسم ابيه ونفذ اوصاعته ولم يذ  
 تقبل فشرط التعريف ذكر كرشية اشياء على هذا لوق كرشية واسم ابيه هيل  
 تكفى والصحيح انه لا تكفى وفي اشتراط ذكر كرشية لان (ولو لم يذ كرشية  
 فقد) وكذا في العمادية (ولا يسأل عن شاهد بلاطعن المحرم) يعنى ان القاضي  
 يقتصر على ظاهرا العدالة في المسلم ولا يبال ولا يتعمق ان الشاهد عدل اولاد  
 لم يظعن فيه الخصم واذا امان سأل القاضي عنه في السر وذكره العلانية (اذى  
 حدوقود) بانه وسأل في السر وترك في العلانية فمعه بالا لاجماع طائفة المحرم اولاد  
 لا يثبت لاسقاطها فشرط الاستقصاء فيما روى عنه لا يبنى على سبيل امر

(قوله ووصية) قال في الجوهر والمراد  
 بالوصية هذا الاصل لا ما قاله غيره قال  
 فلو كان المراد الوصية لكان مالا اه  
 واهل الحال لا يفرق في الحكم بين الشهادة  
 بالوصية والايمانه (قوله بان لا يكون في  
 بيته شريك له في ثلث اصنافه) لم  
 يشترط هذا في جامع الفصولين بل قال  
 ولود كرشوا اسمه واسم ابيه وصناعته  
 لا تكفى الا اذا كانت الصناعة يعرف بها  
 لا محالة فيثبت بكفى اه (قوله ولو ذكر  
 اسمه واسم ابيه ونفذ اوصاعته ولم  
 يذ كرشية تقبل الخ) قول لغير القائل  
 لما تقدم نقله بعده في جامع الفصولين  
 وفيها بلامه صرح قال صاحب الجامع  
 القول الصحيح التعريف لا تكفى الحروف  
 فيبنى ان يكفى ذكر ما يحصل به  
 التعريف فلو كان معروفا بقبيلة وعده  
 بقبيلة ان يكفى ذكر قبيلة وعده اه  
 (قوله ولا يسأل عن شاهد بلاطعن المحرم)  
 قول اى حنفية رحمه الله تعالى (قوله  
 و يبنى من المترك تعريف حاله م)  
 كقبضته ان من عرف حاله بالعدالة  
 يكتب تحت اسمه في كتاب القاضي انه  
 عدل حائز الشهادة ومن عرفه بالفسق  
 يكتب ولا يكتب احترزا عن التمسك  
 ويقول الله اعلم الا اذا عدله غيره وناف  
 ان يحكم القاضي بشهادة من ثبت بصرح  
 به ومن لم يعرف حاله يكتب تحت اسمه  
 انه مستور ويراد المدلول المستور فمرا  
 كبلاتظهر فيجوزى كذا في التبيين

(قوله ومن عرفه بالفسق لا يكتب شيئا) يعني ما لم يعد له غيره كما ذكرناه ٣٧٣ هـ من خرج بفسقه ثم ان المصنف لم يذكر

ما اذا لم يعلم حاله وقد ذكرناه (قوله اقول  
فما شكك بالحق) عكس دفعه بالمطرائي  
الغالب (قوله ولا يصح تعديل الخصم  
هكذا قال ابو حنيفة) هذا تقرير من  
الامام رحمه الله تعالى على قول من يرى  
السؤال عن الشهود واما على قوله فلا  
يتأني ذلك لانه لا يرى السؤال عن الشهود  
تظهير تقريره في المراجعة (قوله كفى  
واحد للتركة ولترجى ما الخ) هذا قول  
الامام رحمه الله تعالى وكذا على قول ابي  
يوسف رحمه الله تعالى وهو الذي وعده  
فيما تقدم بقوله وابي يوسف يجوز كما  
سألت اه قال الزبلي وهذا عندهما  
وقال محمد بشرط في التركة ما يشترط في  
الشهادة من العدد ووصف المذكور حتى  
يشترط في تركة شهودنا اربعة ذكر  
وفي الحدود والقصاص رجلا وان وفي  
المقوق يجوز رجلان او رجل وامرأتان  
وفيما لا يطلق عليه الرجال امرأة واحدة  
وتبها مراتب الشهادة اه ورجحنا الاعشى  
مقبولة عند الكل كما سئل كره ان شاء  
الله تعالى (قوله حتى يجوز تركة العبد  
الخ) كذا يجوز تركة أحد الزوجين  
الاخير بتركة الوالد وله ما انقلب كافي  
التبيين (قوله والاحوط اثنان) كذا قال  
الزبلي والاحوط في الكل اثنان الا انه  
قال فيه وفي المخط أحاط تركة المصبي  
وقالوا يشترط المذكور وعدد الشهادة في  
تركة شهود المخط بالاجماع وينبغي  
لقاضي أن يختار في المصيبة عن الشهود  
من هو أحسن بأحوال الناس وأكثرهم  
اختلاطا بالناس مع عدلته عارضا بما  
يكون حرجا وما لا يكون حرجا وطما مع  
ولا فدية ترك لا يحدع بالمال فان لم يكن  
في خبرائه ولا أهل سوقه من يشق به  
سأل أهل محله وان لم يجد منهم ثقة اعتم  
قال الزبلي بل يجب عليه اذا دعى اليه اه

وهنا وان لم يعلم الخصم لان بناء القضاء على المحبة وهي شهادة العدل فتعرف  
عن العدل (وبينة) ثم التركة في الميراث بعث قطعة مقرطاس كتب فيه اسماء  
الشهود وحليتهم وياس من التركة تعريف حالهم والتركة في العالانية ان يجمع  
القاضي بين الميراث والتمرد في مجلس القضاء فبسال الميراث عن الشهود ومجهره  
ان يهودا ولا عدول مقبولوا الشهادة لتركهم او يجرهم ووقع الاكتفاء بتركة  
السرى زمانا لان تركة العالانية بلا وقتة فاذا الشهود والمصبي يقابلون الخارج  
بالاذى والاخر اياه (وكفى للتركة ان يقول الميراث) أي يكتب الميراث في ذلك  
القرطاس تحت اسميه (هو عدل) ومن عرفه بالفسق لا يكتب شيئا احقر ازا عن  
الحكم لا يكتب الله اعلم (وان لم يقل حاشا الشهادة) قال في الكافي ثم قيل لادان  
يقول الماعدل هو عدل حاشا الشهادة اذ العبد او الميراث في القذف انا تاب قد يعدل  
والاحص ان ياتى بقوله هو عدل لثبوت الحرية بالدار اقول فيه اشكال لان  
الميراث في القذف التائب قد يكون هذا كما ذكره فلا بد من قوله حاشا الشهادة  
ليخرج وهذا اورد على عبارة القضاة اذ لم يذكر فيه الميراث في القذف لكن لا بد  
فيه ايضا من اعتبار هذا القيد ليخرج عنه ثبوت ذلك لا يكون الا كقوله هو عدل  
أصح (ولا يصح تعديل الخصم) هكذا قال ابو حنيفة يعني ان تعديل المدعى عليه  
الشهود لا يصح لان من زعم المدعى وشهوده ان المدعى عليه ظالم كاذب في  
الانكار وتركة الكاذب الماتى لا تصح وعندهما تصح ان كان من أهله بان  
كان عدلا لكن عند محمد لا بد من ضم آخواله لعدم حوز تعديل الواحد وابي  
يوسف يجوز كما عاين في الميراث تعدله بتركتيه (بقوله هم عدول) نعم خطأ وا  
أو نسوا هم عدول ولم يزد على هذا (واما اقول صدقوا وعدول صدقة فقد لزم  
الحكم) لانه اقراره منه بثبوت الحق بخلاف ما لو قال هم عدول ولم يزد عليه حيث  
لا يلزمه شيء لانهم مع كونهم عدولا يجوز منهم النسيان والخطأ فلا يلزم من كونه  
عدلا ان يكون كلامه صوابا (في واحد للتركة) وترجة الشاهد والرسالة الى  
الميراث لان التركة من أمور الدين فلا يشترط فيها الا العدالة حتى يجوز تركة  
العبد والمرأة والاعمى والمهدود في القذف التائب لان خبره مقبول في الأمور  
الدينية (والاحوط اثنان) لان فيه زيادة طمأنينة هذا كله في تركة السرى وما  
تركة العالانية فثبت شرط فيها جميع ما يشترط في الشهادة من الحرية والبصر  
وغيره ما سوى لفظ الشهادة بالاجماع لان معنى الشهادة فيها اظهر ولذا اقتص  
بمجلس القضاء (لسامع) أي يجوز لسامع ما يشترط بالاقوال) كالبيع بان يجمع  
قول المانع بث وقول المشتري اشترت والاقرار بان سمع قول المقر فلا بد على  
كذا (أورأى ما يتعلق بالافعال) حكم فاض او غصب او قتل (ان يشهد به)  
فاعل قوله يجوز المقدر في قوله لسامع (وان لم يشهد عليه) ويقول أشهدته باع  
أو أفرلته عاين السب فوجب عليه الشهادة كما عاين وهذا اذا كان البيع  
بالقدنظر أو ان كان بالتأطى فكذلك الان حقيقة البيع مبادلة للمال بالمال وقد  
وجد وقيل لا يشهدون على البيع بل على الأخذ والخطاء لانه بيع حكمي  
فيهم أو اثر الاجبار اه (قوله لسامع أي يجوز لسامع ما يتعلق بالاقوال الخ)

قوله بأن يكون في البيت ودموع الشاهدات ليس في البيت غيره الخ قال في الكافي وعلم الشاهد ذلك بأن دخل البيت وعلم  
الله ليس فيه غيره ثم خرج وقد دخل (قوله لكن ينبغي للقاضي أن لا يقبله الخ) كذا في الزاوي (قوله) أو يرى شخص الغائبة  
وشهد عندا بشأن الخ) بشرط تصاب الشهادة ٣٧٤ وأطلق في ذلك فتشمل تصرف من لا تملك شهادته كالآلات والزوج وبه

لا ينبغي (وقول أنه لا يشهد في) كذا يكون كاذبا ولا يسهل الشهادة بسماعه  
من وراء الحجاب) أي لو سمع الشاهد صوت من يشهد عنه من وراء الحجاب لا يسهل  
أن يشهد لا سيما أن يكون يراه بالفتحة تشبه الفتحة (الأذنين القائل) بأن  
يكون في البيت وحده وعلم الشاهداته ليس فيه غيره ثم يجلس على المائدة وليس  
فيه عاكف غيره فصعق اقرار الداخل ولم يرداد بذلك يحصل به العلم لكن ينبغي  
للقاضي أن لا يقبله إذا سمعه أذنين من ضرورة جواز الشهادة القبول عند  
التفسير فإن الشهادة بالتسامع تحصل في بعض الحوادث لكن إذا صرح به لا تقبل  
كما ساقى (أو يرى شخص الغائبة ويشهد عنه) لأن الغائبة لا يرى نفسه لأن  
فلان قال الفتية أو البيت إذا أقربت أمر من وراء الحجاب وشهد عنه فثابت أنها  
فلانة بنت فلان بن فلان لا يجوز أن يسمع أفرادها أن يشهد عليها إلا إذا رأى شخصها  
بني حال ما أقربت عند يجوز أن يشهد على أفرادها بشرط رؤية شخصها لا رؤية  
وجهه وقال أبو بكر الاسكافي المرأفا إذا حشرت عن وجهه واقفا لا تقبل  
فلان بن فلان بن فلان وقد دهمت لزوجه يرى فإن الشهود لا يحتاجون إلى  
شهادة عدلين أنها فلانة بنت فلان بن فلان مادامت حصة أدعاهن للشهادة بشهر  
المباها ما تبت بحقيقة يحتاج الشهود إلى شهادة عدلين أنها فلانة بنت فلان بن  
فلان كذا في العمادية (ولا يشهد على الشاهد في ما يشهد عليها) لأنه انصرف على  
الأسل بآرائه ولا يثبت في تشديقه على الشهادة وإزالة الولاية الثانية لتغير  
ضرر عليه فلا بد من الأمانة والتحمل منه (ولا) يشهد أيضا (من رأى خطبه) أي  
الذي كتب فيه شهادة (ولم يذكرها) أي شهادة (كذا للقاضي) يعني إذا وحده  
في دوائه اقرار رجل لرجل بحق أو شهادته تشهد به والرجل على رجل بحق وهو  
لا يذكره لا يحكم به ولا يثبته حتى يذكره (و) كذا (الزاوي) يعني إذا لم يذكر  
لا يثبت له الرواية لأن كذا من حال لا يحصل إلا من علم ولا علم فلان لا يثبت له الخط  
(ولا بالتسامع إلا في القسب والموت والنكاح والدخول وولاية القاضي وأصل  
الوقت) فإن الشهادة بالتسامع جرت فيها (إذا أخبر بها رجلان أو رجل وأمرأتان  
عدولا) والقياس أن لا يجوز لأن الشهادة لا تجوز إلا من كمال ولا يحصل العلم إلا  
بما شاهد أو بالبيان أو باليمين المتواتر ولم يوجد فصار كالبيع والأجرة بل أولى لأن  
حكم المال أصغر من حكم النكاح وجه الاستحسان أنه في الأمور يختص بمعاينة  
أصحابها خواص من الناس ويثبت بها أحكام تبقى على انقضاء القرون والقرائن  
الأعمار فلو لم تقبل فيها الشهادة بالتسامع أدى إلى المخرج وتطويل تلك الأحكام  
علاقت البيع والدية والأجرة ونحوها لأنه كلام يسهل كذا أحد وأنما يجوز أن يشهد

صريح في جامع التصويل وهو الشهادة  
على المتبقة قال به بعض مشايخنا عند  
التصريف ولو أخبر بالمدان أن هذه المرأة  
فلانة بنت فلان فكيف هذه الشهادة على  
الاسم واللقب عندهما وعليه الفتوى  
فإن عرفها بأسمائها وجهاه لأن في معنى  
للمدلين أن يشهدوا بالقرعة على شهادتهما  
كما هو طريق الشاهد على الشهادة حتى  
يشهد عند القاضي على شهادتهما بالاسم  
واللقب وبه هذا بأصل الحق أصالة  
فيكونا قاطوعين ابن مقاتل لو سمع اقرار  
أمر من وراء الحجاب وشهد عندا ثبثان  
أنها فلانة وذكر نسبا لم يجوز أن يشهد  
عليها أطلق الجواب على ما قلنا وقال  
لم يجوز أن يشهد عليها إلا إذا رأى شخصها  
حال اقرارها بخلافه يجوز أن يشهد على  
اقرارها بشرط رؤية شخصها لا رؤية  
وجهها اه (قوله) ولا يشهد على الشهادة  
ما لم يشهد عليها) قال في النهاية هذا  
إذا سمعه في غير مجلس القاضي أو لو سمع  
شاهدا يشهد في مجلس القاضي جازله  
أن يشهد على شهادته وأن لم يشهد كذا  
في الجوهر (قوله) ولا بالتسامع إلا في  
القسب (قوله) الاستثناء على هذه الأشياء  
ينبغي اعتبار التسامع في غيرها وذكر في  
أخطأ لا تقبل الشهادة على الولاء بالسماع  
عندهما وعندنا يوصف آخر ما قبل كذا  
في شرح الجمع (قلت) وقوله وعندنا  
يوصف آخر ما قبل يعني يجوز له الشهادة  
به صريح بذلك أن يبي لأنه لو سمع للقاضي  
لا يقبل اه والشهادة على المهر بالتسامع

فيه روايتان والأصح أنه جائز كذا في خلاصة (قوله وأصل الوقت) قال في الهداية وأما الوقت فالمعتمد به تقبل  
الشهادة بالتسامع في أصله دون شرائطه لأن أصله هو الذي يشترطه وقال الكيال ابن الهمام ذكر في المجتبى المختار أنه يقبل  
على شرائط الواقف أيضا وأما إذا عرفت قوله في الواقف التي انقطع ثبوتها ولم يعرف لها شرائط ومصارف إنما سلك بها  
ما كانت عليه في دواوين القضاة لم تقف عن تحسين ما في المجتبى لأن ذلك هو معنى الثبوت بالتسامع اه

(قوله ويشترط أن يخبر رجلان عدلان أو رجل واحد وامرأتان) ليس المراد ظاهر لانه بشرط فيه انفا الشهادة في غير الموت كجائفة الرابحي لكنه ذكر ما فيه قالوا في الاخبار بشرط أن يخبره رجلان أو رجل وامرأتان وهم عدول ليحصل له قوع على أو غلبة ظن وقيل في الموت يكفي بخبر واحد عدل أو واحدة لانه قد يصدق في موضع ليس فيه إلا واحد بخلاف غيره لان الغالب فيها أن تكون بين الجماعة وبشرط في الاخبار انفا الشهادة في غير الموت وفي الموت لا بشرط لانه لا يشترط فيه العدد فكذلك انفا الشهادة اه وفيه بحث لان قوله وقيل في الموت يكفي بخبر واحد عدل بغدانه خلاف المذهب لصيغة الضم وقوله بعده ويشترط في الاخبار انفا الشهادة في غير الموت وفي الموت لا بشرط لانه لا يشترط فيه العدد فكذلك انفا الشهادة بفساد المذهب الا كفاه الموت بواحد اه وفي الفتاوى الصغرى الشهادة بالشهر في التسب وغيره بطريق التهمة لا بحقيقة أو بالحكمة فالحقيقة إن يشترط سبع من قوم كثير لا ينه وروايتهم على الكذب ولا يشترط ٣٧٠ في هذا العد القبل بشرط التواتر والحكمة أن يشهد عدلان من الرجال أو رجل وامرأتان

بالتسامع اذا حصل له العلم بالتواتر وبالشهر أو بخبر من شق به ويشترط أن يخبره رجلان عدلان أو رجل وامرأتان لانه أقل نصاب بغد العلم الذي يثبت عليه الحكم في المعاملات وقيل يكفي في الموت بانهار واحد أو واحدة لان الناس كرهون مشاهدة تلك الحالة فلا يصحرون غالباً إلا واحداً أو واحدة بخلاف التسب والشكاح ويبقى أن يطلق ادعاء الشهادة بأن يقول أشهد أن فلان بن فلان مات ولا يفسد مدعى لو فسر القاضي أنه شهد بالتسامع لم يقبل شهادته هو أصح وأما قال أصل الوقت لانه يبقى على انقراض القرون دون شرائطه لان أصل الوقت يشتر فاما شرطه التي شرطاها الواقف فلا يشترط قال الشيخ الامام ظهير الدين المرغناني لا بد من بيان الجهة بأن يشهد وأن هذا وقف على المسجد أو المقبرة ونحو ذلك حتى لو لم يذكرنا ذلك في شهادتهم لا يقبل شهادتهم وأول قولهم لا تقبل شهادتهم على شرائط الواقف أن عدما ذكر وأن هذا وقف على كذا لا يفي لهم أن يشهد وأنه بدأ من غلته ففسر في كذا وأولاً في ذلك في شهادتهم لا تقبل شهادتهم كذا في الكافي (ويشهد في مجلس القضاة بعدد إليه الخصوم أنه قاض) وإن لم يمان تقبله الامام اباه (و) يشهد أبا راثي (رجل وامرأة) بستان يتاخر بينهما انبساط الأزواج أنهما رسة) كالوراء عينا في يد غيره مما يظهر الحال (و) يشهد أبا راثي (عق سوي الرقي المعبر) فان غير المعبر حكمه حكم العروص (في يد) متعلق بالرائي المقدر (متصرف كالمالك أي كجاءه صرف المالك) أنه له) متعلق بشهادة المقدر ضرورة رجل رأى عينا في يد انسان ثم رأى ذلك السبن في يد آخر والأول مدعى المالك وسعه أن يشهد بأنه قد مدعى لان المالك في الاشياء لا يعرف يقيناً بل ظاهره فالبعد لا منزعة دليل الملك ظاهراً (اذا شهد به) أي بأنه ملكه (قلبه) نأن وقع في قلبه أنه

بالمقتضى اذا حصل له العلم بالتواتر وبالشهر أو بخبر من شق به ويشترط أن لا يشترط أن يخبره رجلان عدلان أو رجل وامرأتان لانه أقل نصاب بغد العلم الذي يثبت عليه الحكم في المعاملات وقيل يكفي في الموت بانهار واحد أو واحدة لان الناس كرهون مشاهدة تلك الحالة فلا يصحرون غالباً إلا واحداً أو واحدة بخلاف التسب والشكاح ويبقى أن يطلق ادعاء الشهادة بأن يقول أشهد أن فلان بن فلان مات ولا يفسد مدعى لو فسر القاضي أنه شهد بالتسامع لم يقبل شهادته هو أصح وأما قال أصل الوقت لانه يبقى على انقراض القرون دون شرائطه لان أصل الوقت يشتر فاما شرطه التي شرطاها الواقف فلا يشترط قال الشيخ الامام ظهير الدين المرغناني لا بد من بيان الجهة بأن يشهد وأن هذا وقف على المسجد أو المقبرة ونحو ذلك حتى لو لم يذكرنا ذلك في شهادتهم لا يقبل شهادتهم وأول قولهم لا تقبل شهادتهم على شرائط الواقف أن عدما ذكر وأن هذا وقف على كذا لا يفي لهم أن يشهد وأنه بدأ من غلته ففسر في كذا وأولاً في ذلك في شهادتهم لا تقبل شهادتهم كذا في الكافي (ويشهد في مجلس القضاة بعدد إليه الخصوم أنه قاض) وإن لم يمان تقبله الامام اباه (و) يشهد أبا راثي (رجل وامرأة) بستان يتاخر بينهما انبساط الأزواج أنهما رسة) كالوراء عينا في يد غيره مما يظهر الحال (و) يشهد أبا راثي (عق سوي الرقي المعبر) فان غير المعبر حكمه حكم العروص (في يد) متعلق بالرائي المقدر (متصرف كالمالك أي كجاءه صرف المالك) أنه له) متعلق بشهادة المقدر ضرورة رجل رأى عينا في يد انسان ثم رأى ذلك السبن في يد آخر والأول مدعى المالك وسعه أن يشهد بأنه قد مدعى لان المالك في الاشياء لا يعرف يقيناً بل ظاهره فالبعد لا منزعة دليل الملك ظاهراً (اذا شهد به) أي بأنه ملكه (قلبه) نأن وقع في قلبه أنه

الردوان من الله حتى امزول قال ظهير الدين اذا لم يكن الوقت قد علم لادم من بيان الواقف اه (قوله ويشهد رائي حاس مجلس القضاة بالخ) كذا في التبيين والكافي وفي الفتاوى الصغرى قال أبو حنيفة وأبو يوسف اذا نظر الرجل الى القاضي في مجلسه والناس عنده قالوا هذا القاضي وسعه أن يشهد أنه القاضي على اسمه ونسبه وإن لم يكن رأى قبل تلك الساعة اه (قوله ويشهد أبا راثي رجل وامرأة الخ) ذكره في الكافي لكن زاد الرائي قوله وينبسطان انبساط الأزواج ويصم من الناس انها زوجته جازة أن يشهد اه ولا يفي متاخرها تين الصورتين لما تقدم من الشهادة فيهما بالتسامع لان الشهادة هنا بما عانة على ما قاله المستنف وتعد صورة الشهادة بالزوجة على مذكر كراهة الرائي بشرط السماع من الناس مع العادة (قوله سوى الرقي المعبر) يعني اذا لم يعرف أنه رقيق فلا يشهد به بما عانة اليد في غير المعبر بشدة بقره (قوله اذا شهد به قلبه) كذا في الكمال وعن أبي يوسف انه بشرط في حل الشهادة بالمالك مع ذلك أن يقع في قلبه انه وفي الفتاوى الظاهرة أسند هذا القول الى أبي يوسف وعبد ولفظه وعنه ما قال المصنف قالوا يعني المشايخ يحتمل أن يكون هذا تفسير الاطلاق بحديث الرواية قال المصدر التمهيد يحتمل أن يكون قوله قول الكل وبه

في قولهم جميعا ووجهه ان الاصل في حل الشهادة للغير لما عرفت فبعد قطره بصار الى ما شهد به القلب  
 لان كون اليد مستغاثا بغير اذن الملك فانما يقع في القلب ذلك لامن قلبه بغيره والدولة فانما اذاري انسانا في دولة  
 في يد كتمان او كتمان في يد حامل ليس في آية من هو اهل له لانه ان يشهد بالملك له فصرق ان يحرق باليد لا يمكن اه (قوله  
 فان فسر الخ) بطالنا الشهادة في غير الوقت - كي فيه - لا فاق جامع الفصولين قال شهدا فبأ وبتكاح وقال سمعناه من قوم  
 لا يصرقوا منهم على الكذب لا تقبل وقيل تقبل ٣٧٦ وفي عدة اشارة الى ان اقل امع على ما أتى ثم قال لو قالوا لا شهدا ان فلانا  
 مات اخبرنا به من شهد دعوى عن يوثقه

قيل تقبل في الاصح كذا في عدة وقيل  
 لا تقبل كن رأي عنابده تصريف فيما  
 تصرف الملك حل له الشهادة على ذى  
 الدول شهدا عند القاضي انه ملكه لا  
 وانما يسهده تصريف عنه تصرف الملك  
 لا تقبل كذا. هذا وقد عثرنا على الرواية  
 انه يجوز ان يقبل اه

### { باب التبول وعدمه }

{ قوله (الخطابية) ردها عنهم لثبته  
 الكذب لا مخصوص بدعوتهم وكذا  
 لا يقبل عن تكفير بدعوتهم والخطابية  
 نسبة الى ابي الخطاب محمد بن ابي وهب  
 الاجلج وقيل محمد بن ابي زبيب الاسدي  
 الاسدي خرج بالكوفة ابو الخطاب  
 وحارب عيسى بن موسى بن علي بن  
 هبة الله بن عباس واظهر الدعوة الى  
 جعفر بن برمجة جعفر ودعا عليه فقتل هو  
 ونصبا قتله وصلبه عيسى بالكتائب  
 كذا في فتح القدير (قوله وقيل روى  
 الشهادة واجبة لشيعة) قال في الكافي  
 وهم يدينون شهادة الزور واوقعهم على  
 محالهم (قوله وتقبل من الذي على  
 مثله) اي اذا كان عدلا في دينهم في  
 الجوهرة (قوله والذي على المستأمن  
 الخ) عدل عن التبعير والى الى  
 المستأمن لان الكمال أول بقول  
 المدانة ولا تقبل شهادة الحرفى على  
 الذي فقال ارادته المستأمن لانه لا يصرق

ملك الغير لا يحل له الشهادة بالملك لان الاصل اعتداله من في جواز الشهادة  
 لما عرفت قوله صلى الله عليه وسلم اذا علمت مثل التهم فاشهدوا وانفدع فاذنا تسم  
 ذلك بصار الى ما شهد به القلب (فان فسر) اى الشاهد (للقاضي) شهادته  
 بالتسامع في الصورة الاولى (او بحكم اليد) في الصورة الثانية (طالت) فانه اذا  
 أطلق وقع في قلب القاضي صدقة فتكبر شهادة منه عن علم ولا كذلك اذا فسر  
 وقال سمعت كذا عن هذا كان المرسل من الاحبار اقوى من الماشهد كذا في  
 الكافية (الافى الوقت) فان الشاهد انما يفسر اشد ما يسمع من الماشهد لا تقبل ذكره  
 في المدانة (ثم دانه شهد) اى حضر (دفن زيد اوصلى عليه فهو مدانة) حتى  
 لو فسر للقاضي قبله اذ لا يدعى الالميت ولا يصلح الاعاليه (الشهادة) بالاحباب  
 شهادة القبول في الماوضات كالبسب والاحراق والتكاح وشوها (حتى  
 لو شهدوا على تزويج الاب فقط) اى بلا ذكر القبول (تقبل) اى الشهادة (بحلاف  
 الحية) حتى لو شهدوا بالحية بلا ذكر القبول لم تقبل كذا في المدانة

### { باب القبول وعدمه }

{ تقبل من اهل الاهوال اعلم ان اهل الاهوال على ما ذكر في الكتب الكاذمة  
 اهل القبلة الذين لا يكون معتقدهم معتقد اهل السنة وهم البرية والقدرية  
 والرافضة والنوارج والمطلة والمشعة وكل منهم اثنا عشر فرقة فصاروا اثني عشر  
 وبعين فرقة وهذا تقبل شهادتهم خلافا لقاضي (الخطابية) هم من  
 غلاة الرافضة يعتقدون جواز الشهادة لكل من حلف عندهم انه محق وقولون  
 المسلم لا يحلف كاذبا وقيل برون الشهادة لشيعة ومأجبة فيتمسكن بالشبهة في  
 شهادتهم (و) تقبل من (الذي على مثله) وان استلقا (له) كايومع النصارى  
 (و) تقبل من (الذي على المستأمن) لان الذي على حاله لانه لكونه من اهل  
 دار ما لو قتل المسلم بالذي ولا يقبل بالمستأمن (بلا عكس) اي لا تقبل شهادة  
 المسلم على الذي يفسد ولا يثبت عليه كونه ادى حاله (و) تقبل الشهادة  
 (منه) اى المستأمن (على مثله انما يحد دارها) وان كافرا من اهل دارين كالروم  
 والترك لا تقبل لان الولاية فيها بينهم تنقطع باحلاف المنتسبين ولهم ذل الايمرى  
 التوارث بينهما (و) تقبل ايضا من (عقوب ببالدين) فان العداوة الدينية  
 تدل على قوته وشبهه وعداوته بخلاف العداوة الدينية فانها من ارضائكم  
 لا يورث من النقول عليه (و) تقبل ايضا (من علم) اى مرتكب معصية (صغيرة)

غيره فان الحرفى لو دخل بلا امار فمر الاسترق ولا شهادة فبعد على احد اه ولا يخفى ان المراد في شهادته ولو دخل  
 باسان لاني شهادة الذي عليه (قوله ولهم ذل الايمرى التوارث بينهما) كذا الايمرى التوارث بين الذي والمستأمن وان قد شهادته  
 الذي عليه لا رالمستأمن من اهل دار تافيه يرجع الى المعاملات والشهادة فانهم اهل دار الحرب في الارث والمال كافى  
 التبع (قوله وتقبل ايمن لمن لم يرتكب معصية صغيرة) قال الكمال احسن من اقل في هذا الباب عن ابي يوسف ان لا ياتى

بكثرة ولا يصح على صفة ويكون سقوا أكثر من هتكة وصوابه أكثر من خطئه ومرواته ظاهرة ويستعمل الصدق ويحبب الكذب ديانة ومرواة ثم قال ولا بأس بذلك إذا نصح عليه خبر ترك الصلاة بالجماعة بعد كون الامام لا طعن عليه في دين ولا حال وان كان مائة ولا في تركها كان يكون معتقدا الفضيلة اول الوقت والامام يؤخر الصلاة أو غير ذلك لا تسقط عنه التوبة بالترك وكذا ترك الجماعة من غير عذر فخم من استقامت الجماعة واحدة كالخواري ومنهم من شرط ثلاث مرات والاول اوبه وذلك ان الصبياني من أهل فوق الشيع معتقد عد التبعة اكثر ولا بد من كونه في غير اعادة ٣٧٧ التقوى هي صوم الصائمات الصنف وكذا

لا أصار عليها (إن اجتنب الكبائر) وهو معنى العدة كما مر (و) تقبل أيمان من  
(أقرب) لأطلاق التمسك بالله تعالى وبأئمانه لا يخل بالعدة هذا إذا تركه  
لغيره من كبار أو خوف هلاكه وإن تركه استحقاقا بالدين لم تقبل لأنه لا يكون عدلا  
ولم يشدر أو مستغفلة له وقتنا ذلك برده كتاب ولا إجماع والمقادير لا تعرف  
بالأى وقدره المتأخرون فقبل سبع سنين إلى خمس سنين وقبل اليوم السابع من  
ولادة أولاده إلى أن يبعثه ولا يهلكه (و) من (الخصي وولد الزنا والغشقي) إذا  
كانوا عدولا فأن قطع المعزوجة بالابن لا يوجب قسحا في العدة وقبل عمر  
رضي الله عنه شهادة علقمة انتهى وانتهى أما رجل أو امرأة أو شهادة الخنسين  
مقبولة ثم إن لم يكن مشکلا فلا إشكال فيه وإن كان مشكلا فيجعل امرأة في حق  
الشهادة أحينا (والعتيق والعتيقي وبالعكس) لعلم التهمة وقبيل أن قنبر أشهد  
لعل عند مشرح فقبل شهادة وهو كان عتيقي على (والعمال) المراد عمال  
السلطان عند طاعة المشايخ لأن قس العمل ليس بشي إلا إذا كانوا أهل الظلم  
قالوا إذا كان في زمانهم لأن الغالب عليهم الإصلاح فاما الذين في زماننا فلا يقبل  
شهادتهم لقلبة ظلمهم كذا في الكافي (و) تقبل الشهادة (لأخيه وعه ومن حرم  
رضاه أو مصاهرة) كما مر أمراه وبنتها وزوج بنته وأرأسيه وأبنته لأن الأدلة لا يكفهم  
معتبرة ولا أبدى معتزلة ولا بسطة لبعضهم في مال البعض فلا تحقق التهمة بخلاف  
شهادته لقرايته ولأداء أو شهادة أحد الزوجين الآخر (و) تقبل (من كافر على عبد  
كافر مولا أو) على حو كافر (موكاهه مسلم) أي يجوز شهادة الكافر على عبد كافر  
مولاه لم وعلى وكيل كافر موكاهه مسلم (بالعكس) أي لا يجوز شهادة الكافر على  
عبد مسلم مولا كافر وعلى وكيل مسلم موكاهه كافر فإن مسلما إذا كان له عبد كافر  
أذن له بالبيع والشراء فشهد عليه شاهدان ككافران بشراء أو بيع جازت  
شهادتهما عليه لأن هذه شهادة كفرة قامت على إثبات أمر على الكافر قصد أولزم  
منه الحكم على المولى المسلم فمما أولو كان المولى كافرا والعبد المؤمن مسلما لا تقبل  
شهادة الكافر عليه لأن هذه شهادة كافر قامت على إثبات أمر على المسلم قدما  
ولو أن مسلما وكل كافر أشرأ أو بيع فشهد على الوكيل شاهدان كافران بشراء  
أو بيع جازت شهادتهما عليه لأنها قامت لإثبات أمر على الكافر ولو أن كافرا

المذنب والمراكب والعرفاء في جميع الاصناف وضمان الجهات في بلادنا لانهم كلهم اعدوان على الظلم اهـ



(أنه لا يملك على مسلم) اعتبر اسلامه حال القضاء لا حال اداء الشهاده فلا حال للشهاده تكمل الاضمار في الحد وهو انقصا  
لما قال في المحطه ثم بعد بيان مجاله على ذي فاعلم المشرود عليه قبل القضاء لا يقضى لان الشهاده اذا تم تصير به وقت القضاء ووقت  
القضاء الشاهد كافر والشهد عدله مسلم فلا تصير به وان اتم المشرود عليه في الحدود صد القضاء قبل الاضمار لا يستفده لان  
الاضمار في باب الحدود من القضاء وفي باب القصاص في النفس وفيما دونها يستفده قياسا لا احتساما بالمعارف واذا في غيره من  
تجب اليه بذكر انصاف في ادب القاضى ان عندنا في بعض كتب وافتخارنا بغيره قبل هذا قول ابى حنيفة وقبل هذا قول  
النكحل قبل عند ابى حنيفة نفي القصاص فيما دون النفس ولا يقضى بالديه في النفس وعندهما يقضى بالديه قيمه ما وهذا  
الاختلاف كالاختلاف في القضاء بالشكول عنده نفي القصاص فيما دون النفس ولا يقضى شيء في النفس وعندهما  
يقضى بالديه قيمه ما (قوله الا في الرصايه) ٣٧٨ تصور الرصايه بما قال في القبط اوصى كافر اني مسلم واقام رجل البنه من اهل

الكل فدين على الميت جائز لان هذه  
شهادة قامت على كافرو هو الميت لا اوصى  
(قوله يعني اذا ادعى الاصنام نصراني  
واقام شاهد من نصرانيه بن على خصم  
اسلم) الذي يظهر ان هذا مقدم على ان  
كان الخصم المسلم مقربا بالدين لقصر اني  
الميت منكر بالوصاية فتقبل شهادة  
الذمين لانبات الوصاية لانها شهادة على  
النصراني الميت اما لو كان الخصم المسلم  
منكر بالدين كيف تقبل شهادة الذمين  
عليه به فلتأمل (قوله او ادعى ان فلان  
ابن فلان النصراني الخ) كذا يظهر لي  
ان هذا فيما اذا أقر الخصم بالمال لاسب  
المدعى وفي كلام المصنف اشارة الى به  
بقوله فلو لم تقبل شهادة النصراني على  
المسلم في اثبات الابطاع الذي بناؤه على  
الموت والنفق الذي بناؤه على النكاح  
الخ فلتأمل (قوله ولا من اعجمي) سواء اعجمي  
قبل الفصل او بعده فيما يجوز الشهادة  
فيه بالتسامع او لا يجوز وقال زفر رحمه  
الله تعالى وهو راجع عن الامام تقبل فيما  
يجوز فيه التسامع وتقبل في الترجمة عند

وكل مسلم بائنا ما ويبيع لا تقبل شهادته ما هله لانها شهادة كافر فانه لا يثبت  
أمر على المسلم قطعا كذا في شرح المسحودى لتخصيص الجامع الكبير (لأن كافر  
على مسلم) يحلف على قوله تقبل من أهل الأهواء (الأق الواسعة والنسب إذا  
أدعى حقا من قبل الميت على خصم حاضر) بعنى إذا ادعى الأوصاف من نصراني  
وأقام شاهدين نصرانيين على خصم مسلم أو ادعى أن فلان ابن فلان النصراني  
مات وهو وارثوا حضر مسلما ثبت عليه دين وأقام شاهدين نصرانيين على نسبه  
تقبل وهذا احتسان والقاس أن لا تقبل وجه الاحتسان أن المسلم لا يحضرون  
موت النصراني الواسعة تكون عند الموت غالباً وبسبب ثبوت النسب النكاح  
وهم لا يحضرون نكاحهم فلم تقبل شهادة النصراني على المسلم في القامت  
الأبصار الذى يناؤه على الموت والنسب الذى يناؤه على النكاح أدى إلى ضياع  
الحقوق المتعلقة بالأبصار فثبت ضرورة كفاية شهادة القاطلة كضرورة (و) لا  
من (أعنى) لأن الأداة تقتضى التميز بين الخصمين والمشهود به أن كان مقبولا  
ولا يعمز إلا بالذمة وقوله شعبة لا يمكن التحرز عنه يجهنم اليهود (ومرند)  
إذا شهد من باب الزلالة ولا ولاية له على أحد فلا يقبل شهادته ولو على كافر  
(وعملوكوسى) إذا ولاه لهما على أنفسهم حافل غير مأمول (الأن بقملاها)  
أى الشهادة (في الرق والنصر وأداء المدة والبلوغ) حينئذ تقبل لأن التهميل  
بالعانة أو السماع وحالنا فيما جاء عند الأدلاء ما من أهل الشهادة (ومرند)  
في قنف وإن تاب لقوله تعالى ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا (الأن يهد كافر مسلم)  
فإن الكافر إذا حلف القدف لم تجز شهادته على أهل الذمة لأن له شهادة على  
خفيه فتدفع له فأن أسلم قبل شهادته علم به وعلى المسلمين لأن هذه شهادة

الكل كذا في الفتح (قوله وعملوك) أراد به الرقيق لينهل المكاتب (قوله الآن يبعثها في الرق والصغر وأيامه الحرة) استفادها والبلوغ) شامل لقوله لسيد في رقبته وكذا الوجه في كثره وأدائها في إسلامه تقبل كما في الفتح وكذا الوجه في حال قيام الزوجة  
زوجته ثم إذا ما بعد الأمانة كما في الصغرى لكن قال النكاح وفي الحيط لا تقبل ثم أدته لمعناه من رجب ولا ياتى قيام النكاح  
في بعض الأحكام اه فيكن جل الأمانة في كلام الفتاوى الصغرى على أن قضاء العدة جمع بينهما (قوله ومحمد في ذنف) أشار به  
إلى تمام الحد مما عليه وبه صرح الزبلي عن المبسوط لا تسقط شهادة لقاذف عالم يضرب غمام الحد وروى عنه إمامنا قطب الأئمة  
ووزي يضرب سوط (قوله وإن تاب) أشار إلى خلاف الشافعي ومالك في قوله ما إذا تاب والمراد بتوبته الموحدة أقول  
الشهادة أن يكذب نفسه في ذنبه وهو يعتبر بمصداق العمل فيه قولنا ذكرنا المكالم (قوله أذان بعد كافر فسلم) أشار به إلى  
شرط تمام الحد حال الكفر وحده بعضه في حال كفره وباقه في إسلامه فيه اختلاف الروايتين كذا في الفتح وقال الزبلي

فوضرب الذي هو موطنه ثم ضرب الباقي بعد الاسلام تقبل شهادة وعن أبي حنيفة اذا ضرب المسمو الاخير بعد الاسلام لا تقبل  
شهادة اه (قوله ومصحوف في حديث العيص) كذا لا تقبل شهادة الصبيان منهم على بعض فيايقع في الملاعب وكذا شهادة  
النساء فيايقع في الجماعات لا تقبل وان حسنت الحاجة لعدم حضور العدول الصبين والبالغين ملاعب الصبيان والرجال  
جماعات النساء لان الشرع لم يشرع ذلك طريقا آخر وهي منع النساء من الجماعات والصدان من الملاعب والامتناع عن  
مباشرة ما به يصير مصحفا للعيص فاذا لم يفعلوا ذلك كان التقدير منها انهم لا يشرع كذا في الصغرى (قوله لكونهم منهم عين)  
أبي يارتكاهم ما يوجب الصبين وقد تم وعنه كذا كرنا (قوله وزوج وعرس) ينفرع عليه لو شهد أحدهم الا انفرق حادثة  
فردت فارقت الزوجية فاما ذلك الشهادة تقبل بخلاف ما وردت لعق ثم تاب وصار بعدا وأعاد تلك الشهادة لا تقبل  
بخلاف شهادة العبد والكافر والعسي ان اوردت ثم عتق وأسلم وبلغ وأعادها تقبل فصار الحامل كل من ردت شهادة لعسي  
وزال ذلك لعق لا تقبل اذا اعاد ما بعد زوال ذلك المعنى الا الصبيان اشد قروا للكفر والاعبي والعبي اذا شهد كل فرد ثم عتق  
وأسلم وأبصر وخرج وشهدوا صحتها تقبل ولا تقبل فيسواهم اه كذا في الفقه ٣٧٩ ولكن آخره بخلاف قوله لحكمه انتداه

يقول شهادة أحد الزوجين بعد زوال  
الزوجية وقد كانت ردت حال قيامها  
وحكمه نحو ما سبق له بقوله ولا تقبل  
فيساوهم اذ لم يستثن القبول بعد الرد  
الا لعبد والكافر والاعبي والعسي اه  
والذي ينبغي ان يدور عليه في كلامه  
ما ذكره آخر لما قال في الفتاوى الصغرى  
لو شهد الحولي لعبد بالكنح فردت ثم  
شهد به ذلك بعد العتق لم يجر لان الردود  
كان شهادة ثم قال والعسي أو المسكين اذا  
شهد فردت ثم شهدا بعد البلوغ والعق  
جاز لان الردود لم يكن شهادة فيل ان  
قاضيا وقضى به لا يجوز فاذا عرفت هذا  
بسم عليك فخرج جنس هذه المسائل  
أن الردود لو كان شهادة لا يجوز بعد ذلك  
أبدأ ولو لم يكن شهادة تقبل عند اجتماع

استفادها بالاسلام ولم يلحقها رد وهي الشهادة على أهل الاسلام لانها لم تكن ثابتة  
زمان الرد والحد فاجازت شهادة على أهل الاسلام جازت شهادة على الكافر  
ضرورة بخلافها لعبد اذا لم ينفذ ثم عتق حيث ترد شهادته اذ لا شهادة لعبد  
اصلا حال رقه فتوقف الردي على حدوثها فاذا كانت كاذبة كان رد شهادته بعد العتق  
من تمام حده (ومصحوف في حديث العيص) يعني اذا حدث بين أهل الصبين  
حادثة في الصبين وأراد بعضهم ان يشهد في تلك الحادثة لم تقبل لكونهم منهم عين  
كذا في الجامع الكبير (وأصله وفرعه وزوج وعرس وسيد لعبد ومكاتبه)  
الاصل فيه قوله صلى الله عليه وسلم لا تقبل شهادة الولد للوالدة ولا الولد لولده ولا  
المرأة لزوجها ولا الزوج لامرأته ولا العبد لسيده ولا الولد لبيده ولا الاخير من  
استأجره والمراد بالاجير على قول المشايخ التليذ الخاص الذي بعد ضرر استاذة ضرر  
نفسه ونفعه فنع نفسه وهو معنى قوله صلى الله عليه وسلم لا شهادة للقانع بأهل البيت  
وقيل هو الاجير صيانة أو مشاهرة لأنه يستوجب الاجير عناية فاذا شهد في مدة  
الاجارة فكأنه استأجره عليها (وشربك فيما نشر كان فيه) لانها شهادة لنفسه  
من وجهه فهو شاهد فيما لا يشتركان فيه تقبل لعدم التهمة (ومحنت بفعل الردي)  
لا صراره على العتق وأما من في كلامه لن وفي أعصائه تكسرو لم يشتر بشئ من

الشرايط اه ولكن بشكل عليه شهادة الاعبي اذ لو قضى بها جاز ففى شهادة وقد حكم بقوله ما يدور الهمى اه ولما قال في  
المجهره اذا شهد الزوج الحراز وحده فردت ثم أبانوا تزوجت غيره ثم شهد به ان تلك الشهادة لم تقبل لجواز ان يكون وقصل  
بطلاقها الى تصح شهادته وكذا اذا شهدت لزوجها ثم أبانها ثم شهدت له اه والعلة المذكورة في الصغرى موجودة هنا لانها شهادة  
اه ولما قال في البدائع لو شهد الفاسق فردت أو أحد الزوجين لصاحبه فردت ثم شهد بسخط التوبة والنيونة لا تقبل ولو  
شهد الله أو العسي أو الكافر فردت ثم عتق وبلغ وأسلم وشهد في تلك الحادثة صحتها تقبل ووجه الفرق أن الفاسق والزوج لهما  
شهادة في الجلالة فاذا ردت لا تقبل بصحح لاف العسي والعبد والكافر اذا شهدا لهم اصلا اه (قوله وزوج وعرس) شامل  
لما لو كان المنهودة لم يملكه موصح الكمال (قوله والمراد بالاجير التليذ الخاص الخ) يشير الى قبول شهادة الاستاذة والمستأجر  
له و به صرح في الفقه (قوله لو شهد فيما لا يشتركان فيه تقبل) مع المناقوض فقبل فيما ليس مشتركين من المفاوض والمفاوض  
وما لا يدخل في الشرع مع مفاوضة شراره وهو طعام الأهل وكسوتهم ونحو الحدود والقصاص والكنك والطلاق والعناق كما  
في التنبيه (قوله وأما من في كلامه لن وفي أعصائه تكسر) يعني بأصل الخلقه أشار اليه بقوله ولم يشتر بشئ من الافعال الرديئة  
اذ لو كان تشبه بالنساء لا تقبل كما في التنبيه

(قوله) **وَيُحَدِّثُكَ أَهْلُ الْكِبَرِ مَا الْفَحْرُ طَعَامُ الْإِنْسَانِ** في هذا التعليل ظن من حيث ما تباينه ما بينه وبين غيره فدل على أنه لا يجرى في غير هذا النوع من الكبر (قوله) **وَالْمَرَادُ بِالْأَهْلِ** التي تنوح في مصيبة غيره أو تأخذ به مكسبا قال الكمال ظاهره ما تنقيد بشيئين أن يكون للناس بأجر وذالنا لا يؤمن أن يرتكب شهادة زور لاجل المال لكونها لا يجرى عليه من الغنا والذوق لاجله مدة طويلة ولم يعقب هذا الحكمين المشايخ فيما عجلت لكن بعض متأخري الشارحين نظروا فيه بأنه مصيبة فلا فرق بين كونه للناس أولا ولا كونه له أو لا وإن كان مصيبة لكن بشرط الشهرة لصل القاضي العلم بالشهرة وذلك بعيد كونه للناس والأفرد مثله على قوله ولا مدمن الشرع على الأهوية قوله لم يرد شهادة من يأتي بأيمان الكفاي مع أن شرب الخمر من أروع ذلك بشرط أنه الشهرة لصل على قوله من يأتي بأيمان الكفاي بأنه على الأيمان ٣٨٠ به شجرة ٨١ (قوله) **وَالْتَنَبُّ لِهَوَايَ فِي جَمِيعِ الْأَيَّامِ** خصوصا إذا كان من

المراعاة (أ) **بِالنَّظَرِ** في هذه الآية لا معنى في تخصيصه في الرجل بأن يكون للناس وكذا التخصيص في الناحية بكونها للناس لا يرتكب الخمر قبل يبق ما فيها إلا العلة الاشتباه فيظهر ما قلناه في جانب المصيبة لنفسها عداومتها (قوله) **وَمَدْمَنُ الشَّرْبِ** قال الزبيدي نفعه عن التهامة شرط الأيمان ولم يرد الأيمان في الشرع وإنما أراد به الأيمان في الشبهة يعني شرب ومن ينشأن أن يشرب بعد ذلك أو بعده ٨١ وظاهر أنه لا يوقف عليه إلا من جهة نفسه ومخالف ما نقله المصنف عن الكافي ونقله الزبيدي أيضا بشرط الأيمان ليكون ذلك ظاهره (أ) **قوله** ومن يلبس بالطيور (أ) قال الكمال والأوجه أن اللعب بالطيور فعل مستغفبه وجب في الغالب اجتماع أناس أو أذل وهبهم وذلك بحسب العادة ٨١ (قوله) **وَأَنْ لَا يَسْمَعَ غَيْرَهُ** بهذا لا يعلم حكمه في حق نفسه وقال الكمال فيه خلاف بين المشايخ منهم من قال لا يكره وإنما

الأفعال الدشنة فلا ترشده (وأنه) ومنه (لأنه) كما هو الحال طعم في المال والمراد بالناحية التي تنوح في مصيبة غيرها وتأخذ به مكسبا والتنبؤ للهو حرام في جميع الأيام خصوصا إذا كان من المراد أن نفس رفع الصوت فيها حرام فلا عن ضم الناهية المولدة لم يقيد ههنا بقوله للناس وقيد به فيما ساق (ومدمن الشرع) أي شرب الأثرية الحمراء فإن أدمان شرب غيرها لا يوجب قطع التهامة ما لم يسكر (على الأهوية) شرط الأيمان لكون ذلك ظاهره فإن من شرب الخمر مرة أو لا يظهر ذلك لا يخرج من كونه عدلا وإن كان شرب الخمر كرهيا وإنما سقط عدالته إذا كان يظهر ذلك أو يخرج سكران ويلبس به الصبيان أو لا يلبس له ولا يفتخر عن الكذب عادة كذا في الكافي (وعده) وباللهيب قال في المحبة لا يجوز شهادة رجل على رجل بينه وأهله أو في شيء من أمور الدنيا وقال الزاهد في مذكر في المحبة اختيارا لما أخرين وأما الزاوية المنصوبة فلهذا فإنه إذا كان عدلا قبل شهادته قال وهو الصحيح وعليه الاحتياط (ومن يلبس بالطيور) لشدة غفلته وأصراره على نوع لحواله أن الغالب أنه ينظر إلى العورات في السطوح وغيرها وهو متفق فاما إذا أصلت الجسام للأهواء فلا ينظر إلى ذلك بل هو قول هذا المصنف لا بأس به في البيوت مباح (أو الطيور) لأنه من الأهوية (أو ينشأ) للناس لأنه يصدر على نوع فسق ويحسد منهم على ارتكاب كبيرة ولا يمنع عادة من المجازفة والكذب وإذا كان لا يسمع غيره ولو لم يسمع نفسه لا زالة الوحي حشية فلا يفسد في الشهادة (أو يرتكب ما يصبه) أي يأتي نوعا من الكبائر الموجبة لوجود تعاطيه بخلاف اعتقاده وذليل قلة ديانته فلهذا يجرى على الشهادة زورا كذا في الكافي أقول ظاهر هذا مخالف لما نقلناه من شرب الخمر مرة لكن التوفيق بينه مع ما المراد

بكره إذا كان على دليل الأهوية أخذ خمس الأثمة المرخصي ومن المشايخ من كره جميع ذلك وبه أحد شيخنا بارتكاب الإسلام (قوله) **وَأَيُّ نَوْعٍ مِنَ الْكِبَائِرِ** الموجبة للعقد ليس احتراز عما لا يجب الحد من الكبائر لما ذكره من عدة من موافق الشهادة ولذا أطلقه الزبيدي في الجميع فقال وكل من يرتكب الكبائر ترشده واختلاف في الكثرة قال أهل الجواز أهل الحديث السبع المذكورة في الحديث المتصور وهي الأشرار باقه والفرار من الزحف وعقوق الوالدين وقتل النفس بغير حق وحب المؤمن والزنا وشرب الخمر وادعاء منسوبة كل الزبارة كل مال اليتيم وقال بعضهم ما ثبت حرمة هذا لمقطوع وهو كبيرة وقال بعضهم ما فيه حد أو قتل فهو كبيرة وقيل ما أصر عليه وقيل كل ما كان عداوته كبيرة والأوجه ما ذكره المتكلمين أن الكبيرة والصغيرة إجماعا إضافيا لا بعد فإن بذاتهما أو بأفعالهما فإن بالإضافة فكل ذنب إذا نسبته إلى ما فيه فهو كبيرة وإذا نسبته إلى ما فوقه فهو صغيرة ٨١ وأما صاحب الجهر رسالة في بيان أفراد كل من الصغائر والكبائر

(قوله بشرط في المذموم ان يكون مشهورا بالكل (يا) قال الزايعي وهذا بخلاف اكل مال النجم حيث لا يشترط فيه الايمان لان التعرض عنه يمكن ان يمدح بخلافه في ملكه بخلاف الزايعي بالذات وله في شرطه ٣٨١

بأنه لو كان ما يحسد به ليس ارتكاب ما من شأنه ان يحسد به بل ارتكاب ما يحسد به بالفضل ولا يكون ذلك انما يظهره او اطلاع الشهود عليه (او يدخل الحسام بلا زار) لان كشف العورة حرام ومع ذلك يدل على عدم المبالاة (او ياكل الزايعي) لانه فاسق وشرطي بالمسودات. يصحكون مشهورا بالكل الزايعي انما يتعارف قلبا يتقاصرون عن الاسباب المقدسة للمعقد وكل ذلك رافقا لمدح الاستظهار (او يذهب بغيره او يفسد شطرنج او يتركه) أي بالشرطي (الصلاة) لان كلامها كبيره تدل على الذم. فاما مجرد اللعب بالشرطي بدون شطرنج فارتوك حلالا فليس يفسد ما منع لشهادته وان كان مكرها عنه نادرا لان الاجتهاد فيه مباحا لكنه مباحا عند القاضي. وامان بلعب بالزرد فهو مردود الشهادة مطلقا (او يبول او ياكل على الطريق) قيد لهما (او يظهر سب السلف) وهم العصاة والعلماء المحترمون ومنوا ان الله تعالى عليهم لان هذه الافعال تدل على قصور عقله ومروءته ومن لم يمتنع عنها لا يمتنع عن الكذب بخلاف من لا يرتكبها (شهادة) أي انما الملت (ان اياهما اوصى اليه) أي جعل هذا الشخص وصيا (وهو) أي ذلك الشخص (يدعيه) أي كونه وصيا (صح) أي شهادتهما استحصانا وان اشكر الوصي ذلك لم تقبل والقاس ان لا تقبل وان ادعى (كشهادة ذاتي الميت) أي غرضين لهما على الميتين (ومدونه) أي غرضين للميت علم ما دس (والوصي لهما) أي رجلين اوصى لهما الميت (وروي على الاء) أي نصب الوصي وهو متعلق بقوله كشادة وكان القاس ان لا تقبل شهادة هؤلاء لانهم ما يجرون الى انفسهم ما مفعما بشهادتهم فبذلك لان الوارثين قصد اياهم انصب من تصرف لهما ويقوموا بحياة حقوقهم والفرعين قصد انصب من يستوفيان حقوقا ما ويرآن بالبيع اليه والوصيين قصد انصب من يعينهما على التصرف في مال الميت والوصي لهما قصد انصب من يدفع اليه ما حقهما وجه الاستحصان انما الميت بشهادة حقيقة لانها لا ترجح على القاضي ما لا يمكن منه بدونها وهذه ليست كذلك لانه من نصب الوصي اذ ارضى الوصي والموت معروف حفظا لاموال الناس عن الضياع لكن علمه ان يتأمل في صلاحته من نفسه وأهليته وهؤلاء شهداتهم كقوة مؤنة التعمين ولم يبتوا بها ما انفصار كالقهر في كونها ليست صحيحة بل رافعة مؤنة تعين القاضي (ولو شهد ان اياهما الغائب وكه يقض دينه ردن) أي شهادتهما سواء (ادعى) أي الوكيل الوكالة (اولا) لانه تكون الشهادة في شهادتهما لانهم ما شهدا لانهم ما قد مر بطلانها (كالشهادة على جرح مجرد) وهو ما يفتق ما الشاهد ولا يوجب عليه حق الشرع او الصداقها لا تقبل (كفاسق او اكل الزايعي او استأجرهم) ونحو ذلك كما سأتى لانها انما تقبل فيما يدخل تحت الحكم وفي وسع القاضي الزامه والفسق ليس كذلك لانه يدفعه بالتوبة والامتناع وان كان ارضا اذ على الجرح لكن لا خصم في اثباته اذ يتعلق به بالاجرة حتى لو اقام المدعي عليه البينة ان المدع

بأنه لو كان ما يحسد به ليس ارتكاب ما من شأنه ان يحسد به بل ارتكاب ما يحسد به بالفضل ولا يكون ذلك انما يظهره او اطلاع الشهود عليه (او يدخل الحسام بلا زار) لان كشف العورة حرام ومع ذلك يدل على عدم المبالاة (او ياكل الزايعي) لانه فاسق وشرطي بالمسودات. يصحكون مشهورا بالكل الزايعي انما يتعارف قلبا يتقاصرون عن الاسباب المقدسة للمعقد وكل ذلك رافقا لمدح الاستظهار (او يذهب بغيره او يفسد شطرنج او يتركه) أي بالشرطي (الصلاة) لان كلامها كبيره تدل على الذم. فاما مجرد اللعب بالشرطي بدون شطرنج فارتوك حلالا فليس يفسد ما منع لشهادته وان كان مكرها عنه نادرا لان الاجتهاد فيه مباحا لكنه مباحا عند القاضي. وامان بلعب بالزرد فهو مردود الشهادة مطلقا (او يبول او ياكل على الطريق) قيد لهما (او يظهر سب السلف) وهم العصاة والعلماء المحترمون ومنوا ان الله تعالى عليهم لان هذه الافعال تدل على قصور عقله ومروءته ومن لم يمتنع عنها لا يمتنع عن الكذب بخلاف من لا يرتكبها (شهادة) أي انما الملت (ان اياهما اوصى اليه) أي جعل هذا الشخص وصيا (وهو) أي ذلك الشخص (يدعيه) أي كونه وصيا (صح) أي شهادتهما استحصانا وان اشكر الوصي ذلك لم تقبل والقاس ان لا تقبل وان ادعى (كشهادة ذاتي الميت) أي غرضين لهما على الميتين (ومدونه) أي غرضين للميت علم ما دس (والوصي لهما) أي رجلين اوصى لهما الميت (وروي على الاء) أي نصب الوصي وهو متعلق بقوله كشادة وكان القاس ان لا تقبل شهادة هؤلاء لانهم ما يجرون الى انفسهم ما مفعما بشهادتهم فبذلك لان الوارثين قصد اياهم انصب من تصرف لهما ويقوموا بحياة حقوقهم والفرعين قصد انصب من يستوفيان حقوقا ما ويرآن بالبيع اليه والوصيين قصد انصب من يعينهما على التصرف في مال الميت والوصي لهما قصد انصب من يدفع اليه ما حقهما وجه الاستحصان انما الميت بشهادة حقيقة لانها لا ترجح على القاضي ما لا يمكن منه بدونها وهذه ليست كذلك لانه من نصب الوصي اذ ارضى الوصي والموت معروف حفظا لاموال الناس عن الضياع لكن علمه ان يتأمل في صلاحته من نفسه وأهليته وهؤلاء شهداتهم كقوة مؤنة التعمين ولم يبتوا بها ما انفصار كالقهر في كونها ليست صحيحة بل رافعة مؤنة تعين القاضي (ولو شهد ان اياهما الغائب وكه يقض دينه ردن) أي شهادتهما سواء (ادعى) أي الوكيل الوكالة (اولا) لانه تكون الشهادة في شهادتهما لانهم ما شهدا لانهم ما قد مر بطلانها (كالشهادة على جرح مجرد) وهو ما يفتق ما الشاهد ولا يوجب عليه حق الشرع او الصداقها لا تقبل (كفاسق او اكل الزايعي او استأجرهم) ونحو ذلك كما سأتى لانها انما تقبل فيما يدخل تحت الحكم وفي وسع القاضي الزامه والفسق ليس كذلك لانه يدفعه بالتوبة والامتناع وان كان ارضا اذ على الجرح لكن لا خصم في اثباته اذ يتعلق به بالاجرة حتى لو اقام المدعي عليه البينة ان المدع

وقيل معنى القول امر القاضي اياهما ما يراه ما علمه بالبراءة عما عن الذين بهذا الاداء لان استيفاء الدين من منهما حتى علم ما يقبل فيه والبراءة حق لهما فلا تقبل فيها كذا في الكافي

(قوله وقيلته على اقرار المدعي بقتلهم  
أو اقراره بشهادتهم بزور) تقدم مثله في  
الدعوى بقوله برهن على قول المدعي أنا  
مبطل في الدعوى أو شهدى كذبة أو  
ليس لي عليه شيء مع الدفع (قوله أولئك  
زفوا وصغوا الزناخ) قال الكمال من  
الجرح المجردان شهدوا ان الشهود زنا  
أو شرع المجرم قال فاما لو كان الجرح  
غير مجرد الى ان قال منه ما لو شهدوا ان  
الشاهد شرب الخمر أو زنى اه فذكر  
الشرب والزنا في كل من صور الجرح  
المجرد وغيره ثم قال قد وقع في عدس  
عدم القبول ان يشهدوا بانهم فسقة أو  
زنا أو شرع في صورة القبول ان  
يشهدوا بانهم شربوا زنى لانه ليس جرحا  
مجردا لنفسه دعوى حق الله وهو الحد  
ويحتاج الى جمع وتأييل اه (قلت)  
وبالله التوفيق الجمع بينهما لتأويل  
بما ذكره اللمعي ان الشاهد اذا اطلق  
في انه زنى أو شرب الخمر أو سقى ولم يبين  
وقته لا تقبل للتقدم فيصير في صور  
الجرح على هذا وإنه ولو لم يكن متقدما  
تقبل وعليه يحمل ما في صور القبول  
وهذه عبارة وما ذكره المصنف من  
قوله ان الشهادة على الجرح المجرد مقبولة  
تأويله اذا أقامه على اقرار المدعي بذلك  
أو على التزكية وعلى هذا ما ذكره في  
الكافي وغيره من ان الشهود لو شهدوا  
ان الشهود زنا أو شرع فيهم لم تقبل وان  
شهدوا انهم زفوا أو شربوا الخمر أو سقوا  
تقبل ويحسد الاول على انه اذا كان  
متقدما والا فلا فرق بين قوله لم زنا أو  
زفوا الخ اه فالمصنف رحمه الله تبع  
ما أول به الزاوي كلامهم رحمه الله جميعا

استأجرهم بكذا أو أعطاهم ذلك من دلي الذي عنده قبل كما سألني قال له  
الشريفة اذا أقام البيعة على العدالة فاقام الخصم البيعة على الجرح ان كان الجرح  
جرحا مجرد لا يعتبر بيعة الجرح وانما قلنا ان صورة ما ذكره هذا لا ان لم يتم البيعة  
على العدالة فآخر خبر ان الشهود فسقوا أو اكافوا بان الحكم لا يجوز قبل ثبوت  
العدالة لا سيما اذا أخبر بخبر ان الشهود فسقوا أو اكافوا بحقيقة ان جرح الشاهد قبل  
التعديل دفع للشهادة قبل ثبوتها وهي من باب ما ثبت ولا قبل دفعه خبر الواحد  
كما مر في كتاب الكراهية والاستحسان وبعد التعديل وقع للشهادة بعد ثبوتها  
حتى وجب على القاضي العمل بها ان لم يوجد الجرح المعتبر ومن افاد بعد المقررة  
ان الدفع أسهل من الرفع وهو السرفي كون الجرح المجرد مقبولا قبل التعديل ولو  
من واحد وغير مقبول بعده بل يحتاج الى ثبات الشهادة في اثبات حتى الشرع  
أو العبد فاضل بهذا التحقيق ما تعرض عليه بعض المتصلقين شعور على مراد  
القائل ومع ذلك هو داخل عن القواعد وغافل حسب قال أقول فيه نظرا لالترض  
ان مثل هذه الشهادة لا تعتبر سواء كان قبل تعديل الشهود أو بعده فلا حاجة الى  
ما ذكره من الصورة المقبدة ولذلك قلت (بعد التعديل وقيلته قبل مثل ان  
يشهدوا على ان شهود المدعي فسقة أو زنا أو اكافوا بالزور به خرا وعلى اقرارهم  
انهم شهدوا بالزور او) على اقرارهم (انهم اجابوا هذه الشهادة او) على اقرارهم  
(ان المدعي مبطل في هذه الدعوى أو انه لا شهادة لهم على المدعي عليه في هذه  
المادة) وانما لم تقبل هذه الشهادة بعد التعديل لان العدالة بعد ما ثبتت  
لا ترتفع الا باثبات حتى الشرع أو العبد كما مر فلو لم يثبت مما ذكر اثبات  
واحد من اختلاف ما اذا وجدت قبل التعديل فانها كافية في الدفع كما مر (وقيلته  
على اقرار المدعي بقتلهم أو) اقراره (بشهادتهم بزور أو بانهم استأجرهم على هذه  
الشهادة) لانه اقراره بأنه لاحق له في دعواه (و) قبلت أيضا (على انهم) أي  
الشهود (عبيد أو محدودون بفسق أو انهم زفوا وصغوا الزنا أو سقوا من كذا أو  
شربوا الخمر ولم يتقدم العهد) بان لم يزل الراجح في الخبر ولم يثبت في الباقي قبل  
بعدم التقدم اذ لو كان متقدما لا تقبل لعدم اثبات الحق به لان الشهادة بعد  
متقدم مردودة (أو شرع كما للمدعي والمدعي مال) هم يشتركون فيه (أو فسقة  
والمعذوف مدعيا وانه استأجرهم بكذا أو أعطاهم ما) أي الآخر (عما كان لي  
عنده أو اني مالتهم على كذا وقفته اليهم على ان لا تشهدوا على زور أو شهدوا  
زورا فانما اطلب ما أعطيهم) وانما قبلت في هذه الصورة لان في بعضها حتى الله وفي  
بعضها حتى العبد والحاجة ماسة الى احسان هذه الحقوق (من) أي شاهد رده  
فاض في حادثة) أي لم تقبل شهادته فيها (ليس لآخر) أي فاض غيره (قوله فيها)  
لان الظاهر ان رد الاول لوجه شرعي ولا يجوز مخالفة الثاني له (شهادة قاصرة عنها  
غيرهم تقبل في مثل ان شهدوا بالزنا أو اكافوا بانهم فسقوا من كذا أو سقوا من كذا أو  
شربوا الخمر لان الحاجة الى الشهادة لا تثبت للمدعي عليه حتى يصير خدعا  
في اثبات الملك للمدعي ولا فرق في ذلك بين ان يثبت كلالا حتى يشهد قريبي

(قوله ثم اذا شهد النهاى بالمدهى عليه سالم القاضي الخ) ذكره في طبع النصولين ثم قال وقد اشته على كثير من الفقهاء انه بمجرد اقراره هل ثبت به كذا قال في ذكر كرامه ما عايناه لا تقبل ولا يقتضى هذا بهذه الحادثة وفي غيرها كذلك حتى لو شهدا ببيع وتسلم سالمهما القاضي شهدا على اقرار البائع او على معانة البيع والتسلم والحكم يختلف فان الشهادة بالبيع والتسلم شهادة بالملك للبائع والشهادة على اقرار البائع به ليست شهادة على البائع اقول الشهادة على المعانة قد تكون في غير ملك البائع بان يبيع وكافة فلا ينعيم جعل الشهادة على معانة البيع شهادة بالملك للبائع على الاطلاق وبين هذا وبين الشهادة بالملك للبائع بناء على معانة اليد والتصرف فرق يعرف بالتأمل فلا يقاس عليه اه قاض ولا يقتضى ببيع باع ملك نفسه او بيعا باع ملكا تقدم اه لا تقتضى الملك ان يهوى بالشهادة بالبيع ان يهوى به بعد شهادة به ما لم يشهد ما به باع ملك نفسه او بيعا باع ملكا تقدم اه (قوله وان شهدا بالملك في المحدود وآخر ان يحدود حيث يقبلان) قال في جامع النصولين ان الرواية اختلفت في هذه المسئلة والظاهر انها تقبل (قوله ثم عدل فقال او همت بعض شهادتي لم يضرها) ليس المراد كونه على التوريل ما لم يبرح عن مكانه اشارة اليه بقوله يعنى بعدما شهدت ذكر قوله او همت ٣٨٣ أى اخطأت تسمان هراى بزيادة بالظن بان كان شهد بانف فقال انما هي خمس مائة او نقص بان شهد بخمس مائة فقال او همت انما هي الف جازت شهادته واذا جازت فيها اذ يقضى قبل الجميع ماشه به لان ماشه به ما رخص الله على المدعى عليه فلا يبطل حقه بقوله او همت ولا بد من دعوى المدعى الزيادة وقيل بما يبنى فقط واليه مال شمس الائمة المرعشى وروى الحسن عن ابى حنيفة اذا شهد شاهدان لرجل شهادة ثم زاد اقيم قبل القضاء وصدده وقال او همتا وهما غير متممين قبل منهما وظاهره انه لا يقضى بالكل كذا في

واحد او فريقين ثم اذا شهد النهاى بالمدهى عليه سالم القاضي عن سمع تشهدون انها في يده او عن معانة لانهم جميعا اقراره انها في يده وتلقون ان ذلك باطل فيم الشهادة كذا في العمادة (وان شهدا بالملك في المحدود وآخر ان يحدود) حيث يقبلان لما ذكر (وان شهدوا على الاسم والتسليم ولم يبرحوا الرجل بعينه فشهدا بخوان انه المسمى به) أى بذلك الاسم وسما في نظرهما (شهد عدل فقال او همت بعض شهادتي لم يضرها) يعنى بعدما شهدت ذكر لفظ تركه في شهادته فقد كرهه تقبل اذا لم يكن فيه مناقضة وأطلق في الجامع الصغير والمخطط انه اذا لم يبرح عن مكانه جاز ذلك اذا كان عدلا ولم يشترط عدم المناقضة وأنه شرط حسن ذكره الزاهدى (بين الموت من المبرح اولى من بين الموت بعد المبرح) يعنى مروح رجل انما اصاب الموت المبرح وقام فقام وما بعد بينة مات بسبب المبرح وقام الضارب بينة انه برى ومات بعد عشرة ايام قبينة اولى والمقتول اولى (وبينة الثمن اولى من بينة كون القسيمة مثل الثمن) يعنى ان وصيا باع كرم الصبي وبلغ الصبي وادعى غنا واقام بينة واقام المشتري بينة ان قسيمة الكرم في ذلك الوقت

الفتح به يعلم انه لا فرق بين كونه قبل القضاء وبعده به صرح قال وذكر في النهاية ان الشاهد اذا قال او همت في الزيادة وفي النقصان تقبل قوله اذا كان عدلا ولا يتفاوت من ان يكون قبل القضاء وبعده رواه الحسن عن ابى حنيفة وشرعن ابى يوسف (قوله وأطلق في الجامع الصغير والمخطط انه اذا لم يبرح الخ) هذا وقيد ان يلبى شرط عدم البراح بما اذا كان موضع شبهة كائنا ما اذا لم يكن موضع شبهة فلا بأس باعادة الكلام وان قام من المجلس ان كان عدلا ما ومنع ان يترك لفظ الشهادة او اومد المدعى او المدهى عليه او اشارة الى أحد الخصمين وبما يجرى مجراه (قوله وعن ابى حنيفة وابى يوسف انه يقبل في غير المجلس في الكل) الاول هو الظاهر (قوله بينة الموت من المبرح الى آخر الباب) كان المتنازع كره في دعوى الرجلين (تنبيه في الشهادة على فعل قسم) اعلم انه عقد ذلك فضلا في الخلاصة والتنازعانية وقد استثنى الآخ من قاتلى ونحوه شهد الوزن والتسليم للمدعى عليه وكذلك ذرع الثوب واخبره الشاهد بان يهوى به وسلمه للمدعى عليه وجوبه قال في الخلاصة ما نهى وفي المتنق لو شهدا على رجل بمال انه قضته من فلان وهو منكر فشهدا على قبضه وقال لئن وزنا عدل ما كانا نازعنا ان رب المال كان حاضرا جازت شهادتهما وان لم يكن حاضرا عند الوزن لا تقبل اه قال في التنازعانية لانه اذا كان حاضرا انتقل فعل العقد اليه فكان الشاهد شاهدا على فعل غيره ما اذا كان غائبا انتقد رضاعته اليه فيقي العقد مقصرا عليه وذكره هذا الوزن له المرقم أنس درهم وورقه وقال خذ ما لك فقال المتقاضى لرجل ناولني هذه الدراهم فناولها ثم شهد على المتقاضى وانه هو الذي دفع اليه الدراهم حازت شهادته ونزله لال في شروطه انه لا تقبل شهادة الذي قال المكيل وفي المدرع تقبل شهادة الدارع اه وسند كوفي كتاب القسمة جواز شهادة القاهمين ولو قسما باجر مطلقا

قوله من ان الشهادة على حقوق العباد الخ ليس من هذا الباب لانه لا يثبت في الشهادة ان التمسد وادانته وادانته وادانته (قوله من المالك) ٣٨٤

مثل الثمن فيمنه الفتن اول لانها تثبت امر ازانها ولا ينسب اليه ادا ربح من بينة العصة (و) بينة (كون المتصرف عاقل اول من) بينة (كونه محلول العقل او مجنوناً) يعني ان امة قامت بينة ان مولاهم ربح في مرض موته وهو عاقل واقامت الورقة بينة ان مولاهم كان محلول العقل فيمنه الامة اولي وكذا اذا خلع امراته ثم انام الزوج بينة انه كان مجنوناً وقت الخلع واقامت بينة على كونه عاقله بعد ذلك كان مجنوناً وقت انصومه فانما وليه بينة انه كان مجنوناً والمرأه على ان كان عاقله فيمنه المرأة اولي في الفصلين (و) بينة (الاكرام اولي من بينة الطلوع) يعني لو انبت اقرارانسان شئ طاعة فاقام المدعي عليه بينة اني كنت مكرها في ذلك الاقرار فيمنه الاكرام اولي لانها تثبت خلاف الظاهر

(باب الاختلاف في الشهادة)

اعلم ان مبنى الباب على اصول مقررة منها ان التمسد على حقوق الصاد لا تقبل بلا دعوى من مدعى لان ثبوت حقوقهم يتوقف على مطالبتهم ولو بان تركل بتلاف حقوق الله تعالى حيث لا يشترط فيها الدعوى لان اقامة حقوق الله تعالى واجبة على كل احد فيشكل احد ضمه في اثباته افسار كان الدعوى موجوده فومنها ان الشهادة لا تقبل بلا دعوى من المدعي كان المدعي كذبهم فتقبلت شهادتهم وان شهدوا بالاقول تمل لالاتفاق فيه ومنها ان المالك المطلق ازيد من المقيد لشوته من الاصل والمالك بالسبب مقتصر على وقت السبب ومنها ان الاختلاف بين الشاهدين ليس كالاختلاف بين الدعوى والشهادة لان شهادة الشاهدين يعني ان تكون كل منهما مطابقة للاخرى في المعنى وفي لفظ لا وحسب اختلاف المعنى اما المطابقة بين الدعوى والشهادة فينبغي ان تكون في المعنى فقط ولا ضرورة باللفظ كداني الفصل وسباني زيادة توضيح له وبمعظم ان عبارة الوفاة ليست كما ينبغي حيث قال شرط موافقة الشهادة للدعوى كاتفاق الشاهد في لفظا ومعنى ولا نقول (تحسب مطابقة الشهادة للدعوى) لانه لفظا ومعنى معا بل (معنى) فقط (فلو ادعى ملكا طلاقا فشهد بالملك بسبب) الدعوى الدار بالاولى مثلا (فبالت) لانهم شهدوا باقل مما ادعى وذلك لان منع قبول الشهادة للطائفة معنى كامر (وبكس) اي لو ادعى ملكا بسبب وشهد بالملك مطلق (لا) اي لا تقبل لانه اشتهر داءا كثرهما ادعى فتقبل كامر (و) يجب (تطابق الشهادة في المعنى وفي لفظ لا يوجب اختلافه) اي اختلاف المعنى بان يطابق لفظا معاني بطريق الواسع لا الضيق وعندهما يكتفي بالاتفاق في المعنى حتى اذا رعى رجل ما تدرهم فشهد شاهد بدرهم وآخر بثلثة وآخر بثلثة وآخر باربعة وآخر بمخمسة لم تقبل عندهم المطابقة لفظا وعندهما يقتضى بارية لاتفاق الاهداس حيرين فم

لا يثبت في الشهادة رده (قوله ومنها المطلق الخ) هذا ايضا في الجملة لما سئل كمر (قوله فلو ادعى ملكا مطلقا الخ) كان الاسباب ان يرفع بقوله فلو ادعى القين وشهدا بالملك قلت انما لا يوجد التطابق معنى ولا يشك هذا على قول اني حنفية لان الاتفاق بين الدعوى والشهادة انما يشترط لكن ليس على وزان اتفاه بين الشاهدين الا يرى له لو ادعى التمسد فشهدوا باقراره به تقبل ولو شهدا احدهما بالنسب والاخر على الاقرار به لا تقبل وحسب مذقة. حصلت الموافقة بين الدعوى والشهادة لان المدعي بالقبين كان مدعيا الفا وقد شهدا به صريحهما فتقبل بخلاف شهادتهما بالانقب والقبين لم يقبل شاهد الاقبين على الاقب الامن حيث هي الفتن ولم يثبت الا لمان كذا في الفتح (قوله وبكس) اي لو ادعى ملكا بسبب وشهد بالملك مطلق لا لا تقبل) هذا في غير دعوى الارث والنسب وكذا في غير دعوى الفتن من مجهول على خلافه لما قال الكمال ادعى ملكا مطلقا او النسب فشهدوا بالاول بالملك بسبب وفي الثاني بالملك المطلق قبلنا ثم قال بعد تعليقه ومن الاكرام لو ادعى الملك بسبب فشهدوا بالملك لا تقبل الا اذا كان السبب الارث لان دعوى الارث كدعوى المطلق هذا هو المشهور وقيد في الاقضية بما اذنت به الى معروف ساء ونسبه اما لو شهد فقال اشترته او قال من رجل اوزيد وهو غير معروف فشهدوا بالملك قلت فهي خلافه ذكرنا الخلاف في القبول رشد الدس اه

(قوله ويجب تطابق الشهادة في المعنى الخ) من صورهما لو ادعى الراءه وشهدا احدهما الفراءه وآخرها معي وحب له او فسد به عليه فاما تقبل لانهما يستعملان في العراءه او شهدا احدهما بالامة والاخر بالراءه يقبل كافي الكافي مع زيادة فائدة اه وذكر الكمال ان من المسائل المذكورة في اوقات المعاني ما يختلف اصل اي حنفية فرحمة الله تعالى على الجميع





المدعى المدعى بالحق والحق كان مدونه كاف وان قيل فكذلك حكمة هذا القول بالحق لا يقتضي  
 شيئا من ان ادعى المدعى ان شاهد مدعيه ما والاخر بان ادعى على اختلاف ما اودعى المدعى وشهدا بانف لهما تقبل  
 كما لا يخفى عنه وجهه انما باننا (قوله قال صدر الترمذ في الخ) محمله ان دعوى الرهن ليست كدعوى الدين حتى يلزم الاقل  
 لان طلاق الشاهدين على الاقل بسبب الاقرار لم يزل على المدعى عليه لا يمكن التوفيق والتجديد ليس وليس انما لا يحل  
 الاقل في الرهن لما به ليكون المال تاما العقد وقد تعدلان الشهادة بانها وبالف غير الشهادة بانها وبالف حكمة قد يكونها  
 عند من انفراد بكل فرد وثبت شاهد واحد وجواب المصنف بان المسامحة ليس على النزاع ولا يشترط صدق الترمذ بل هو عين  
 كلامه كما هو ظاهر وامام قوله وانما كان كذلك الخ خاصة الجواب بالفرق بين ثبوت العقد والاثبات لان في ثبوت العقد تكون  
 الدعوى بالعقد والمال تابع لثبوت العقد ٣٨٦ وفي زواله تكون الدعوى في الدين والعقد تابع بثبت ثبوت

الدين اه لكنه يحتاج الى معرفة الزوال  
 والاثبات وزيل مقتضى وحمل ذلك من  
 قول المحقق ابن الهمام فان قيل الرهن  
 لا يثبت الا بايجاب وقول فكان كثر  
 العقود فيبقى ان يحكمون اختلاف  
 الشاهدين في قدر المال لا اختلاف فمافيه  
 في البيع والشراء ما يجب بان الرهن غير  
 لازم في حق المرتهن فان له ان يرد مضموني  
 شاهد بخلاف الرهن ليس له ذلك فكان  
 الاعتبار بدعوى الدين في جانب المرتهن  
 اذا لم يكن الا بالدين فيقتبل بينته  
 في ثبوت الدين ويثبت الرهن ضمانا وتعا  
 للدين اه والظاهر ان هذا الجواب  
 لغیر الكمال ولذا عقبه على وجه التحقيق  
 بقوله ولا شك ان دعوى المرتهن ان كان  
 خلا هذا طال به بالف وخمسائة على عليه  
 على رهن له عندي فليس المقصود الا  
 المال وذكر الرهن زيادة اذ لا يتوقف  
 ثبوت منه عليه بخلاف دين الثمن في  
 البيع وان كان كذلك طال به باعادة رهن  
 كذا وكذا كان وجهه عندي على كذا

غصبه او سرقة مثلا فلا شك ان هذا دعوى العقد بخلاف الشاهدين في انه رهنه باعوا وامسوخة ما وان كان (والنكاح  
 زيادة وجب ان لا يقتضي شيئا لان عقد الرهن يختلف به اه (قوله والابارة كالبيع في اول المدعي) لمي لا يثبت الاختلاف سواء  
 كان المدعى هو المؤجر والمستاجر بان ادعى الابارة سنة بالف وخمسائة فتمد أحدهما كذلك والاخر بالف لا يثبت الابارة  
 كالبيع كذا في الفقه وهذا تقدم في الابارة بقوله فان تنازع قبل الزرع والجل ففضها القاضي (قوله وكالدين يدها والمدعي  
 هو المؤجر) اي اذا جلت العين المؤجرة الى المستاجر انتفع او لا فشهدا أحدهما بالف والاخر بالف وخمسائة والمؤجر يدعي  
 الا كقضي بالف وان شهدا الاخر بالفين والمدعي يدعيهما لا يقتضي شيئا عنده وعندهما بالف وان كان المدعي هو المستاجر  
 فهو كدعوى العقد بالاتفاق لانه معترف بمال الاجارة فيقتضي عليه بما اعترف به فلا يستبرأ تناق الشاهدين ولا اختلاف فمافيه ولا

ثبت الشك لا بد من خلاف التمسك (قوله والنكاح بعم بالاقول الخ) كذا حكى الخلاف الذي ذكره الزبلي ثم قال بطل هذا فيما اذا كانت المرأة المدعيه ولم انا كان المدعي هو الزوج فقصوده المقدمه الى المال بخلافه فلا تقبل بيته بالاجماع والاول هو الاصح وهو احتسبان ويستوي في دعوى اقل المدينين واكثرهما في الصحيح اه وقال في البرهان والاصح ان الخلاف في التماسين اه  
 أي دعوى ودعواها (قوله مطلقا) إطلاق الحقبة بالزام في دعوى الأقل والأكثر بخلاف الرواية لما قال السكال أي المسألة هي صاحب المدينين في دعوى الأقل والأكثر فصيح الصواب المدعي الأقل أو الأكثر وهذا بخلاف الرواية فان محمدا رحمه الله تعالى في الجامع قد مدحوا في أكثر حيث قال جازت الشهادة التي وهي تدعي ألفا وخمسمائة والمقوم بخبر رواية وبقره ذلك أيضا بتفاد لزوم التمسك في المدعي به بين كونه الأكثر فصيح عنده ٣٨٧ أو الأقل فلا يمتنع في البطلان لتكذيب المدعي

شاهد الاكثر كما هو عليه بحقوق المناهج فان قول محمد هو تدعي الخ بعد تقدير جواب بقول أبي حنيفة بالجواز مما اذا كانت غير المدعيه فلا كونه فان الاول فيه الحال والأحوال شروط فثبت المقدم بانفاقه لودين ألف اه (قلت) الا ان الزبلي رحمه الله تعالى أشار الى جواب هذا فقال ويستوي فيه دعوى أقل المدينين واكثرهما في الصحيح لا تنقلهما في الأصل وهو المقدم والاختلاف في التبع لا يجب خلافه لكنه لا بد من وجوب المال فيجب الأقل لا تنقلهما عليه ولا يكون دعوى الأقل لتكذيبه للشاهد لجواز أن الأقل هو المدعي ثم صار أكثر بالزيادة اه (قوله شهدا بألف وقال أحدهما قضي خصمائي قلت) قال الزبلي فان قيل ينبغي أن لا تقبل لتكذيب المدعي شاهداه كما اذا شهداه بألف وخصمائه والمدعي يدعي ألفا قلنا التكذيب فيما شهد به عليه لا يفتح كما اذا شهد به في شيء شهد به عليه في آخر فان شهداهما لا تعلق وان حكما بهما بخلافه فيما شهداه به اه (قوله ولا شهد عليه حتى قرا المدعي بمبايعة) أي يجب عليه أن لا يثبت هذا في كذا في التبيين (قوله شهدا بسرقة بقره واختلاف

(والنكاح بعم بالاقول مطلقا) أي سواء كان المدعي من الزوج أو المرأة والمدعي بهي الأقل أو الأكثر وعندهما يطل الشهاده ولا يقضي بشئ كافي البسح لان المقصود من التماسين اثبات السبب والنكاح بالقر غير النكاح بألف وخصمائه ولان المال في النكاح تابع ولهذا يصح بلاسيه مهرومن حكم التابع أن لا يغير الأصل الأري أنه لا يطل بنفيه ولا يفسد بفساده فكذا لا يختلف باختلافه اذا انقضى ما هو الأصل وهو الملك والحمل فوجب القضاء به واذا وجب بقي المهر ما لا منفرد فوجب القضاء بأقل القدرين كافي المال المنفرد (شهدا بألف وقال أحدهما قضي خصمائي قلت بألف) لان ما تقاطعهما كما اذا شهدا بقرض ألف وقال أحدهما قضاء أي ذلك القرض فثبت الشهادة على القرض لا تنقلهما عليه (ورد قوله قضي كذا) أي قضي خصمائه في الأول وقضي القرض في الثاني لانه شهادة فرد (الاذا شهد به آخر) اذ جئت به وحده نصاب الشهادة ولا يشهد من عليه أي التضام في صورتين (حتى قرا المدعي بمبايعة) لئلا يكون اعانته على الظلم (شهدا بقتل زيد يوم كذا بكذا) شهد (آخران يقتله فيه) أي في ذلك اليوم (بالسكوت بقره) يعني ان اربعة رجال اجتمعوا عند تاضي فشهد اثنان منهم بما ذكر أول والاخران عاذرا كما نارتد شهادتهما لان احديهما لفتين كاذبة يعين (فان قضي باحدهما ردت الاخرى) (ربهان الاولى بالسبق) شهدا بسرقة بقره واختلاف في لونها) بان قال أحدهما كانت بيضاء والاخر كانت سوداء أو قال أحدهما كانت صفراء والاخر كانت حمراء (قطع) وقال لا يقطع لانهما اختلاف في المسمى ودعي فيفتح به القبول كما اذا اختلفا في الكورة والافوته أو اختلفا في اللون في التمسك أولى لان التماس في التمسك يضار لا يقطع بالشهادتين والثابت هنا بدية ط ب أوله انما اختلفا فيما ليس من صلب الشهادة قوله لا يمكن ان يثبتا ذكر اللون بقبول شهادتهما والتوفيق يمكن لان اللونين في حقيقته عان بان يكون أحدهما شقيا أسود والاخر أبيض ويري أحد الشاهدين أحدا طر فيها والاخر الآخر (بختلاف الكورة والافوته) لانه لا يعرف الا بالقرب منه وعند القرب لا يقع الاشتباه

في لونها (قطع) هذا الخلاف فيما اذا لم يذكر المدعي لونها ولوحه بن لونها كعمر اخذ أحدهما سوداء لم يقطع اجابا كما في القضي وقال الزبلي لا تقبل شهادتهما بالاجماع انتهى وهو أولى لانه عدم القطع وعدم ثبوت المسروق اه وقيل هذا في لونين متشابهين كالسوداد والحمرة وأما في لونين غير متشابهين كالسوداد والابيض فلا تقبل الشهادة والاصح أن السكال على اختلاف ذكره الزبلي (قوله والتوفيق يمكن) فان قيل في التوفيق احتمال لا يجاب بخبره لا يجاب فلنا القطع لا يضاف الى اثبات الوصف لانهما لم يكافأه وما وجب لادريه يكون في نفس الموضوع كذا في التبيين



وهو لكن فيها شبهة الدلية) يخالفه قول الزبلي ان فيها حقيقة البسطة اذ قال وتقبل الشهادة على التبادلية  
لا بسطة بالشبهة استقراء من الحدود والقياس لانهما سلطان بالشبهة وفيها شبهة على ما ذكرنا فلا يشتان بها كما  
لا يشتان بشهادة النساء لما فيها من شبهة الدلية بل أولى لان في الشهادة على التبادلية حقيقة الدلية اهـ ومثله في الكافي ثم  
قال الزبلي ولا يقال لو كان الفرع بدلا لما جاز ان شهدا مع احدهما الاثنين ٣٨٩

لحكمهم استحسنوا حوازي كل حق لا بسطة بشبهة لشد الحاجة اليها لان الاصل  
قد يعجز عن ادائها لو لم يوسع ونحو ذلك فلو لم يوسع لادى الى ضياع كثير من  
الحقوق ولما جازت وان ثقت احدى الشهادة على شهادة القروع ثم وثق لكن  
فيما شبهة الدلية لان الدليل ما لا يصار اليه الا عند العجز عن الاصل وهذه كذلك  
ولهذا لا تقبل فيما بسطه بالشبهات كسبادة قاتل السامع الرجال (وتقبل فيما لا بسطه  
شبهة بشرط تعدد حضور الاصل) أي اصل الشاهد على القضية (موت أو مرض)  
أي يكون مريضا عن الاستطاعة ويحضر مجلس الحكم (أو سفر) أي يكون غائبا  
مستدرا ثلاثة أيام فصاعدا فان جوزه العاجلة وانما تمس عند العجز الاصل وبهذه  
الاشياء يفتى في العجز بلامر به وعن أبي وهب انه ان كان في مكان لو غدا الى اداء  
الشهادة لا يفتى ان يبيت باهله مع الاشهاد اسما لعقوبة الناس قالوا لا تزول  
أحسن والثاني أرفق وما أخذ الفقيه أبو الويث (و) بشرط (شهادة عدد من كل  
أصل) له قول على رضي الله عنه لا يجوز على شاهد من كل الأصل من رجلين (وان لم  
يتفارقا معا) يعني لا يجب ان يكون لكل شاهد شاهدان متفاران بل يكفي  
شهادة شاهد من كل أصل ثم بين كيفية الشهادة على التبادلية بقوله (بان يقول  
الاصل) مخاطبا للفرع (اشهد على شهادتي اني اشهد بكذا) أي بان فلان بن فلان  
الغلامي أقر عهدي بكذا مثلا (و) يقول (الفرع) اشهد ان فلانا اشهدني على شهادة  
بكذا وقال (أي فلان) اشهد على شهادتي بذلك اذ لا بد من شهادة الفرع وذكر  
شهادة الاصل وذكر الفصل والبارية المذكورة تفي بذلك كله وهي وعلى الصارات  
ولما عند الاداء لغة أطول من هذا وهو ان يقول الفرع عند التقاضي اشهد ان فلانا  
شهد عدي بن فلان على فلان كذا من المال واشهدني على شهادته فأمرني ان  
شهد على شهادته وأنا اشهد على شهادته بذلك الآن فذلك ثمان شئات والمذكور  
أولا خمس شئات وأقصمه وهو ان يقول الفرع عند التقاضي اشهد على شهادة  
فلان بكذا وفيه ثمان ولا يحتاج الى زيادة تفي وهو اختيار الفقيه الى الله واستاده  
الى سفر كذا في العناية (مع تعديل الفرع للاصل) لانه ان كان عدلا لم يصح للزكمة  
والأصل لم يصح للشهادة لانه لم يسمهم لان شهادة نفسه لا تصح الا بتدليله لا تقول  
العدل لانهم مثله كما لا ينهم في شهادة نفسه مع احتمال انه اعان شاهد بصير مقبول  
القول (كأحد) أي كما يصح تعديل احد (الشاهدين للاتساع) لماذا ذكرنا انه ان كان

قول لم يجمع بينهما لان الفريدين ليسا  
تقبل عن الذي شهد معهما بل عن الذي  
لم يضر انتهى (قوله والثاني أرفق)  
وه أخذ الفقيه أبو الويث رحمه الله تعالى  
قال الكمال في الخبرية عشرين  
المشايع أخذوا هذه الرواية وبه أخذ  
الفقيه أبو الويث وذكره محمد بن السير  
الكبير وعن محمد بن عجلون الشهادة كيف  
ما كان حتى روي انه اذا كان الاصل في  
زاوية المصعد فشهد الفرع في زاوية  
أخرى تقبل وقال الامام السرخسي  
وغيره يجب ان يجوز على قوله كما اخذنا  
لا في سفر رحمه الله تعالى تعالى على جواز  
التوكيل بالنصومة عند عدمه ما لا رضاء  
انهم وعند ذلك لا الرضاء ولا قطع  
صرح به عنهما فقال وقال ابو يوسف ومحمد  
تقبل وان كا في المصرا اهـ (قوله  
وبشرط شهادة عدد على كل اصل) المراد  
بالعدد رجلان او رجل واحد وان كان على  
شهادة الاصل ولو كان امرأة كفاي الفتح  
(قوله ويقول الفرع اشهد الخ) معنى  
المصنف على ما قاله صاحب الهداية اذ  
هو الوسطا وخيرا الامور واساها وان حكمي  
اختيار غيره اهـ وقال الكمال بعد كتابة  
اختيار الفقيه الاتي ذكره كلام صاحب  
الهداية يقتضي ترجيح كلام القسدي  
المستعمل على خمس شئات حيث حكاه  
وذكر ان ثم اعدل منه وأقصم قال

وخيرا الامور واساها وذكر ابو نصر البغدادي شارح القسدي ان ما ذكره صاحب الكتاب يعني القسدي أولى وأحوط (قوله  
أقصم منه الخ) من الاقل ست شئات وأربع شئات كفاي التبيين وثلاث شئات كفاي الفتح (وهو اختيار الفقيه واستاذنا في  
جفر) زاد في الزبلي خمس الاثمة السرخسي رحمه الله تعالى وهو أهمل وأيسر وأقصر وروى أبو ابي جعفر كان يخالفه فنه علمناه  
بصره فخرج لهم الرواية من السير فاقتادوا اهـ (قوله كأحد) أي كما يصح تعديل احد الشاهدين لا تسرع قال الزبلي  
قبل لا يقبل تعديل صاحب التهمة والقول أصح لان العدل لا ينهم بطله اهـ

ثم انما في انكشاف القروع حين عالم من عدالة الامور لا يخرجك شيء لم تقبل شهادتهم أي القروع في ظاهر الرواية وروى  
في مجده انه لا يكون جواب في يوسف ٣٩٠ مثل هذا الرواية عن محمد انها تقبل وسأل غيرهما ولو قال لا تصرف عدالتهم

ولا عدلها فكذلك الجواب فيما ذكره أبو  
علي السدي وكذا لو أني أنما تقبل  
وبمثل عن الامور وهو الصحيح لا ريب  
بقي مستورا فيستل عنه اه (قوله قال  
الزباني الخ) قال القاضي المحرم جوي  
زاد أقول لم يرد الزباني بتفسير لفظ الشهادة  
بالاشهاد بل أراد أن مدار حلال الشهادة  
الفرع على انكار الأصل لا الشهادة  
سطل ولو قال في شهادة على هذا الحادثة  
فكن لم أشهد والمذكور في المتن تصوير  
المسئلة في صورة من صور في انكار  
الاشهاد وهي صورة انكار الشهادة  
وأما اذا شئت في فوات الاشهاد في هذه  
الصورة أيضا وأنه ليس المراد بما في المتن  
حصر البطان بصورة انكار الشهادة  
ولم يصف عليه أن التعميل لا ثبت أيضا  
مع انكار أصل الشهادة وإنما يكون  
خافيا عليه لو فهم عدم بطلان شهادة  
الفرع فيشك وشاهد من ذلك واذا قد  
عرفت أن البطان بجم صورة انكار  
الشهادة رأسا بصورة الاقرار بها وانكار  
الاشهاد تحقق أن كون التعميل مانع  
في الانكار غير مراد اه ماقاله القاضي  
وصورة انكار الشهادة ماقاله في الجوهرة  
وان أنكر شهود الأصل الشهادة لم تقبل  
شهادة القروع بأن قال ليس لما شهادة  
في هـ هذه الحادثة وعاونا ثم جاء  
القروع يشهدون على شهادتهم في  
هذه الحادثة أو قالوا لم تشهد القروع على  
شهادتنا فان شهادتهم القروع لم تقبل لان  
التعميل لم يثبت وهو شرط اه (قوله وانكرت المرأة أن تكون هي المنسوبة بتلك النسبة) كذا قاله الزباني اه والامر أي  
لا يختص بانكارها بل لو اقرت ينبغي أن يكون الحكم كذلك بل العبرة بقرينة الشهود أي اذا لم يعرفها كانكاف المدعي اثبات  
انها هي لا يستعمل التواضع (قوله حتى يفساها إلى فضاءها) ذكر المصنف رحمه الله تعالى أن القاضي باب الوصية ذكر كذا

عد لا إلى آخره (وان سكت) أي الفرع عن تعديل لـ (مع نقلها) أي نقل  
شهادة الأصل وان كان مستورا كذا في المحط (وعدا) أي تصرف القاضي الذي  
يعمم شهادة القروع عدالة الأصول من خواهل لمزكبه شيئا ادعوا وشهدوا  
فان ثبت عدالتهم حكم والا فلا (انكر الأصل شهادته) بدل شهادة الفرع (قال في  
الكافي معنى المسئلة انهم قالوا لما شاهدت على هـ هذه الحادثة ورواها أو عاونا ثم جاء  
القروع يشهدون على شهادتهم بهذا الحادثة ما مع صبرتهم ولا ينفي في شهادة  
القروع وان لم ينكروا وهذا لان التعميل شرط وقد فاق لتعارض بين المنعبرين  
يعني خبر الأصل وخبر الفرع وقال الزباني معناه اذا قال شهود الأصل لم تشهدهم  
على شهادتنا أو عاونا ثم جاء القروع وشهدوا عندنا لم تقبل شهادتهم  
لان التعميل شرط ولم يثبت لتعارض بين خبر الأصل وخبر القروع لان الأصول  
يحتمل أن يكونوا صادقين فلا يثبت التعميل مع الاحتمال أقول قد وقعت ابارة  
في المسئلة وشروطه وسائر المتغيرات هكذا وان أنكر شهود الأصل الشهادة  
مواقفة لاسيما في الكافي ولا ينبغي على أحد فائدة الاشهاد في هذه  
تفسيرها بل ومنع منشا خطه قوله لم لان التعميل لم يثبت لتعارض فان معني  
التعميل هو الاشهاد ونفي عليه ان التعميل لا يثبت أيضا اذا انكر أصل الشهادة  
بل هذا مانع من انكار الاشهاد لانه كناية وهي المانع من الصريح (شهدا عن اثنين  
على فلا يثبت فلان الثلاثة وقالوا خبرنا ما عرفنا وجاهل المدعي بأمره لم يعرفنا انها  
هي قبل) أي المدعي (هات شاهدين انما هي) لان التعريف بالنسبة مقتضى  
شهادتهما والمدعي يدعي ان تلك النسبة المعاصرة ويحتل أن تكون لتغيرها فلا  
يضمن اثباتها المعاصرة فهذا من قبيل ما مر من شهادة قاصرة بغيرها هـ م (كذا  
الكتاب المحكمي) يعني ان القاضي اذا كتب إلى قاضي آخر ان فلا تقاتلنا شهدا  
هندي فكذلك الحال على فلا تفت فلا تفتلانة وأحضر المدعي امرأته  
القاضي المكتوب اليه وانكرت المرأة أن تكون هي المنسوبة بتلك النسبة فلا بد  
من شاهدين آخرين يشهدان انها هي المنسوبة بتلك النسبة (ولو قال) أي  
الشاهدان (فيهما) أي في المشككتين المذكورتين لبيان النسبة (القيمة) بغير حتى  
يضاهاها إلى فضاءها) يكون انهما القيمة المتأمنة (أو يدها) ألا يضمن التصرف  
وهو لا يحصل بالنسبة العامة والنسبة إلى بني عجم عامة ألا يصح عدهم بخلاف  
النسبة إلى الفخذ لانها خاصة حتى ان ذكره يقوم مقام كرا ليدلته اسم الجد الأعلى  
نقام مقام الجد الأدنى (أشهد) أي الأصل (على شهادة ثم جاء) أي الفرع (عنها)

التعميل لم يثبت وهو شرط اه (قوله وانكرت المرأة أن تكون هي المنسوبة بتلك النسبة) كذا قاله الزباني اه والامر أي  
لا يختص بانكارها بل لو اقرت ينبغي أن يكون الحكم كذلك بل العبرة بقرينة الشهود أي اذا لم يعرفها كانكاف المدعي اثبات  
انها هي لا يستعمل التواضع (قوله حتى يفساها إلى فضاءها) ذكر المصنف رحمه الله تعالى أن القاضي باب الوصية ذكر كذا

في القسمة الاسم هل هما واحدان ام (قوله كافران شهدا على شهادة مسلمين الخ) لعل وجه عدم القبول لما  
 في رواية الكافر على المسلم اه ولم يعله فان يخاف (قوله قال في الكافي اعلم ان شاهدا الزور يعزرا جاعلا) ليس علم  
 لما قال السكال اعلم انه قد قيل ان السكتة على ثلاثة اوجان رجع على سبيل الاصم ارى مثل ان يقول نعم شهدت في هذه  
 ارجع عن مثل ذلك فانه يعزرا بالضرب بالاتفاق وان رجع على سبيل التوبة لا يعزرا تافا فان كان لا يعرف حاله فعلى الـ  
 المذكور وقيل لاسلاف ينسب بغواب أي حنفية فوجه الله تعالى في التائب لان المقصود من التبرير الاثر جار وقد اتجر  
 الله تعالى وحوام ما فيه لم يقبل ولا يخالف فيه أبو حنيفة رضي الله عنه اه ٣٩١ وفي البرهان يرجع في ظهروا  
 الزور الى رأى القاضي في الصحيح اه

وردها اليه فيكون تعرف حاله في  
 الله وعند بعض المشايخ بقدر ما  
 آتوا من نصف طام لان بعضنا  
 يتغير حال الانسان (قوله ومضم و  
 بانها المهمة يقال مضم وجهه اذا  
 من العظام وهو سواد القذروق  
 بالحاء المهمة من الاحصم وهو  
 وفي المتن ولا يضم وجهه بالحاء  
 كافي التبع (قوله وله ان شريها الخ  
 من تمام عبارة الكافي فكان هذا  
 احتجاجا باجماع الصحابة لا تقليده  
 لانه لا يرى تقليدا لتأني انهم

(باب الرجوع عن الشهادة)

(قوله لا يصح الرجوع الا عند القاض)  
 كان هو الاول واخبره لان الرجوع  
 قوة الخ) كذا جعل غير المصنف هذا  
 لفظة الرجوع باعتبار كون التوبة  
 الحثية وحثانية في مجلس القاضي فاما  
 التوبة بجملة ولما كانت الملازمة  
 لازمة بغيره ملازمة شرعية بحسب  
 معاذري الله عنه حين بعثنا النبي  
 الله عليه وسلم الى اليمن فقال اوصني  
 عليك بتقوى الله ما استطعت الى اذ  
 اذ علمت سواها حدث قوة السر

أي عن الشهادة على شهادته (لم يصح) أي تنبيه (كافران شهدا على شهادة مسلمين  
 لكافر على كافر لم تقبل كذا شهدا تنهيا على القضاء لكافر على كافر وتقبل شهادة  
 رجل على شهادة أبيه وعلى قضاء أبيه في الصحيح) هذه المسائل الاربع من الخاتمة  
 (من ظهوره شهد زورا) بان اقره على نفسه انه شهد زورا أو شهد بقتل رجل أو مودة  
 فضاء أو شهد برؤية الهلال فبطل فبطل ولا يكون وما وليس بالشهادة ولم ير السكال  
 ونحو ذلك (عزب بالتشهير) قال في الكافي اعلم ان شاهدا الزور يعزرا جاعلا الفصل  
 القضاء بشهادة أولادها ارتكيب كبيرة اتصل شررها بالمسلمين وليس فيها حد  
 مقدوم في زجره وتذكيرا لانهم اختلفوا في مكيفته فقال أبو حنيفة تعزيره  
 تشهير فقط ولا يضرب ويحبس وهو قول الشافعي لأنه روى عن عمر رضي الله  
 تعالى عنه انه ضرب شاهدا الزور أربعين سوطا ومضم وجهه وله ان شريها كان  
 يشبهه ولا يعزبه فيمنه الى سوطه ان كان سقيا أو الى قومه ان كان غير سقيا  
 المصري أجمع ما كانوا يقول انا وجدنا هذا شاهدا زورا فحذروه وحذروه الناس  
 وشريه كان قاضيا في زمن الصحابة ومثل هذا التشهير لا يخفى على الصحابة رضي  
 الله تعالى عنهم ولم ينكر عليه أحد منهم على عمل الاجماع

(باب الرجوع عنها)

(هو ان يقول كنت معطلا فيها) أي الشهادة (ومحوه) كان يقول رجعت مما شهدت  
 به أو شهدت زورا فيما شهدت (فلا يكون انكارها رجوعا) لان الرجوع عنها  
 يقتضي سبق وجودها (لا يصح) أي الرجوع عنها (الا عند القاضي) سواء كان  
 هو الاول أو غيره لان الرجوع عنها توبة على حسب الحثية فالمر بالسر  
 والاعلان بالاعلان وشهادة الزور حثانية في مجلس الحكم فالتوبة عنها تنقذ به  
 واذا لم يصح الرجوع في غير مجلس القاضي فاذا ادعى المشهود عليه رجوعه ما  
 وأقام عليه ينة أو يحجز عنها أو ادخل في الشاهد لم يقبل القاضي ينة عليه ما ولا  
 يحلفه ما لان اليانة واليمين مترتان على دعوى محيصة ودعوى الرجوع في غير  
 مجلس القاضي باطله حتى لو أقام اليانة انه رجع عند القاضي فلان ضمنه المال

والعلانية بالعلانية اه كافي القمع ثم قال السكال وانت تعلم ان العلانية لا تتوقف على الاعلام على عمل القذب بمضموم مع ان  
 لا يمكن بل في مثله عفاة علانية وهو اذا اظهر للناس الرجوع واشهدهم عليه وبلغ ذلك القاضي بالينة عليه كيف لا يكون  
 والله اعلم (قوله حتى لو أقام اليانة انه رجع عند قاضي فلان ضمنه له ل قبلت ينة) قيد اطلاق ينة بهذا القيد وهو ته  
 القاضي من رجوعه عنده بالمال كما اشار اليه صاحب الهداية وبه صرح في الفتاوى الصغرى حيث قال ولو شهد عند قاض

في قوله (وأنما قال وقبض المال لأن القاضي إذا قضى ولم يقبض المدعي ما دعه لأصحابه ضمان لعدم الائتلاف) كذا قاله في  
الفتاوى وهو اختيار شمس الأئمة للمرجعي ٢٩٢ وقال شيخ الإسلام كان المشهور بعدنا في ذلك وإن كان علينا يجب على

الشهود والضمان وإن لم يقبض المشهود  
له كذا في التبيين والفتح ثم قال الكمال  
قال البرزقي رحمه الله تعالى في فتاواه  
والذي عليه الفتاوى الضمان بعد القصد  
بالتشهاد يقبض المدعي المال أولا وكذا  
الضمان ضمن المدعي إذا اتصل  
التضامن بالشهادة اهـ (قوله وحكمه  
قوله) أي قبل القضاء التزوير فقط يعني  
لأن التضمن وقال الكمال قال البرزقي  
الشهود سواء رجحوا قبل القضاء أو بعده  
ولا يخلو عن نظر لأن الرجوع ظاهر في  
أنه لو تبين تعدد الزور إن تعدد والتزوير  
والجهل أن كان أخطأ فيه ولا تميز على  
التوبة ولا على ذنب ارتفع بها وليس فيه  
حد مقدر اهـ وقد تناهت ما قاله من  
التفصيل وهو أولى من هذا (قوله وما  
يقى) وهو حجة الأساس في الأولى  
والنصف في الثانية عليهم على القولين  
المراد بقوله في الأولى أي هل في قول أبي  
حنيفة والنصف في الثانية أي هل  
قولهما والمراد عليهم على القولين أن  
ما بقى فهو عليهم موزعاً على القولين  
أي قول أبي حنيفة وقولهما فعلى قول  
أبي حنيفة عليهم خمسة أسداس كانوا  
خمس رجال وعلى قولهما عليهم نصف  
لما ذكر المصنف من التعليل لما لا يخفى

قلت بينته لهذا السبب (وحكمه بعد القضاء وقبض المال التزوير والتعويض) أما  
التزوير فلهما رواهما المتضمن أي تعويض ما أتاهم بشهادتهم فلا قرار له ما على  
نقص ما سبب الضمان وهو الشهادة الباطلة والائتلاف لا يمنع حكم إقراره على  
نفسه وإنما قال وقبض المال لأن القاضي إذا قضى ولم يقبض المدعي ما دعه  
لأصحابه الضمان لعدم الائتلاف (ولم ينته عن أي القضاء لأنه كالأيتلاف في الكلام  
المتناقض لا ينتقض بالكلام المتناقض (د) حكمه (قوله) أي قبل القضاء التزوير  
فقط ولقد مر (العبرة) في حق الضمان (للباقى لا الرابع) هذا هو الأصل وقد فرغ عليه  
بقوله (فإن رجح أحد هما ضمن النصف) إذا شهدا كل منهما يقوم بنفسه الحجة  
فببقائه أحدهما على الشهادة تبقى الحجة في النصف فيجب على الآخر ضمان ما لم  
تبقى الحجة فيه وهو النصف ويجوز أن لا يشترط المسكن ابتداءه ببعض العلة ثم يبقى ببقائه  
بعض العلة كما تبدأ المحل لا يتقدم على بعض النصاب ويبقى متقدماً بقائه بعض  
النصاب (وإن رجح أحد الثلاثة لم يضمن) أي (الرجوع أدنى من يتي بشهادة  
كل الحق) (وإن رجح آخرهما) أي (الرجوع أدنى من يتي بشهادة  
بقي نصف المال) (وإن رجح امرأة من رجل وامرأتين ضمن الربع) (أدنى  
على الشهادة من بقي به ثلاثة الأرباع) (وإن رجحنا ضمتا النصف) (لبقائه من بقي  
به النصف) (وإن رجحنا ثمان من رجل وعشرة نسوة ضمان) (لبقائه من بقي  
بشهادة كل المال وهو رجل وامرأتان) (فإن رجحت أخرى ضمن الربع) (لبقائه من بقي  
لبقائه من بقي به ثلاثة أرباع الحق) (أذ النصف يبقى بالرجل والربع بالمرأة) (وإن  
رجح الكل) أي (الرجل والنساء) (فعليه السدس عندنا والنصف عندهما وما  
يقى) وهو حجة الأساس في الأولى والنصف في الثانية (عليهم على القولين)  
لأن المال النساء وإن كثرن في الشهادة لم يقمن إلا مقام رجل واحد ولهذا لا تقبل  
شهادتهن إلا بانضمام رجل وكان ثابت بشهادة نصف المال وشهادتهن  
نقصه أنه كل امرأتين يقومان مقام رجل واحد فعشر نسوة كنسمة من الرجال  
فصار كالشهد به ستة رجال ثم رجحوا فان العمان عليهم يكون أسداساً (وإن  
رجح) أي (النسوة العشر) (فقط) (ويبقى رجل) (فالنصف وقفاً) (أما عندهما

ما في هذا التركيب على أنهما الرقيب (قوله وإن رجحنا فقط فالنصف وقفاً) كذا عكسه ذكره الزايجي ثم قال وفي  
الخط أن الرجل رجح وثمان نسوة فعلى الرجل نصف الحق ولا شيء على النسوة لأنهن وإن كثرن يقمن مقام رجل واحد وقد بقي  
من القسامين ثبوت شهادتهن نصف الحق فيجعل الرجعات كانهن لم يشهدن وهذا سهل ويجب أن يكون النصف اثنتي عشرة  
وعندهما نصفاً وذكر الأسيباني أنه لو رجح رجل وامرأة كان النصف بينهما ثلاثاً ولو كان كما قال لما وجب على المرأة شيء اهـ  
(قلت) الذي يظهر لي من كلامه أن ما ذكره صاحب الخط على قول الأصحابين ولذا علل بما لم يعلل به إلا ما يلزم به إجماله  
أنما علل به الإمام كما ذكره كل امرأتين يقومان مقام رجل واحد ثم قال وعدم الاعتداد بكثرتهن هذا انفراد عن لا يلزم منه

عدم الاحتداد بقدرتين عند الاجتماع مع الرجال كما في الميراث ١٥ وليس في كلام الصالحين ما يشهد به مع قيامه من مقام رجل بقسم  
 عليهم ما ثبت بشهادتين في حق من رجوع من فخر من بشدده وقد بقي من من ثبت به نصف الحق لماد كره الزنا يلي  
 هذه بقوله ولو شهد رجل وثلاث نسوة ثم رجع موافقاً لغيره على الرجل النصف وعلى النسوة النصف وهذا عليه الجسار  
 عليهم ثلاثة الانحاس على الاصل الذي تقدم ولو رجع الرجل وامر انضبطه النصف كله عندهما ولا يجب على المرأة اثني وعشده  
 عليه وعلى الزوجة اثلاثاً على ما تقدمه ومثله في الفتح ١٥ على ان الوصل ان الاتصاف عليهم عند الرجوع فالذي يظهر من تطل  
 لو لمعان الاتصاف عليهم بحسب عددهن فليهن أربعة انحاس النصف ٣٩٤ وعلى الرجل نصف كامل وبقي خمس نصف  
 المال ببقاء المراتين والمجواب مما ذكره

عن الاستيعاب انه مشي على قول الامام  
 لاهل قوله ما غفلنا من (قوله وضمن  
 رجلاً شهد مع امرأة فرجوا) الفرق  
 بين هذين المسئلة التي ذكرناها من  
 الزنا والكمال وهي لو شهد رجل وثلاث  
 نسوة فرجوا وضمنوا ان الحكم لا يفت  
 الى المرأة لعدم اعتبار ما فرجوه مع  
 الرجلين بخلافها مع امرأتين ورجل  
 لا يفت الى جميعهم (قوله الاسلان  
 المشهود به ان لم يكن ما لا بان كان قصاصاً)  
 ذكره الزنا وبسبب ان القصاص اذا  
 شهد به ثم رجع يجب عليهم الدية فيجب  
 تأويل قوله بان كان قصاصاً بالفسوخ  
 القصاص حتى انما اذا شهد بالفسوخ  
 القصاص فرجوا لا يضمن لان القصاص  
 ليس بمال (قوله الامازد على مهر مثلها)  
 يعني فيما اذا كانت هي المدعى كما يشير  
 اليه كلامه وتقرير هذه المسئلة في التبيين  
 والفتح والكافي (قوله ولا يضمن في البيع  
 الامان من قيمة المبيع الخ) كذا  
 قاله الكمال ثم قال هذا اذا شهد بالبيع  
 ولم يشهد بانتدال الثمن فلو شهد به وانتقد  
 الثمن الخ ثم رجعا فاما ان يتظاهرا في  
 شهادة واحدة بان يشهدا انه باعه هذا  
 باللف ووافاء الثمن اوفى شهادتين بان  
 شهدا بالبيع فقط ثم شهدا بان المشتري

وظاهر لان الثابت بشهادتين نصف المال وكذا عندنا لذي من بقي به نصف  
 المال فصار كالمشهد ستة رجال ثم رجع خمسة (وضمن رجلاً شهد مع امرأة  
 فرجوا) أي الكل لان المرأة واحدة ليست بشاهدة اذا مرأتان كشاهد واحد  
 فكانت الواحدة بعض الشاهد فكان القضا يستند الى شهادة رجلين بلا امرأة  
 ولو لا يضمن راجع في النكاح بمرعى مطلقاً أي سواء شهدا عليها او عليه  
 الاصل ان المشهود به ان لم يكن ما لا بان كان قصاصاً ونكاحاً او نحوهما لم يضمن  
 الشهود عندنا خلافاً للشافعي وان كان ما لا بان كان الاتلاف بوضوع بعدله فلا  
 ضمان على الشاهد لان الاتلاف بوضوع فلا اتلاف وان كان بوضوع بعدله  
 بقدر البوضوع لا ضمان بل بغير اوجه وان كان الاتلاف بلا هوض أصلاً وجب  
 ضمان الكل اذا تقرره هذا فقوله اذا شهد رجل على امرأة نكاحاً وهي جاحدة  
 واقام عليه بيمينه يفتي بالنكاح ثم رجعا من شهادتهما لم يضمنوا شيئاً سواء كان  
 المسمى مهر مثلها او قل او أكثر لانهما وان اتفقا عليها البيع بوضوع لا يملكه ولكن  
 انه يضمن لان تقوم على التلف وانما يتقوم على التلف ضرورة التلف فان ضمان  
 الاتلاف بقدر المثل ولا يملكه بين البيع والمال واما عند دخوله في ملك الزوج  
 فقد صار متقوماً اقلها راظنطه (الامازد على مهر مثلها) يعني ان كان مهر مثلها  
 مثل المسمى او أكثر لم يضمنوا شيئاً لانها اوجب المهر عليه عوض بعدله او يزيد عليه  
 وهو البيع ثم عند الدخول في ملك الزوج متقوم وقد بينا ان الاتلاف بوضوع  
 بعدله لا يوجب ضمان وان كان مهر مثلها اقل من المسمى ضمننا الزيادة للزوج  
 لانهما اتفقا عليه بقدر الزيادة بلا هوض (ولا) يضمن ايضاً (راجع في البيع الا  
 ما نقص من قيمة المبيع ان ادعى المشتري) بان بة ولا اشترط هذه العبد من  
 هذا الرجل باللف وهو يسأى الثمن فانكر المدعى عليه فشهد شاهدان ثم رجعا  
 يضمنان الاتفا بالبيع انهما اتفقا عليه (ولا) يضمن ايضاً (راجع في البيع الا  
 ما زاد على القيمة من الثمن ان ادعى البائع) بان يقول ان المشتري اشترى مني هذا  
 المبدكذا وهذه الثمن واقتر المشرى فشهد شاهدان انها اشترى ابعدها بالثمن  
 وهو يسأوى الفان رجعا يضمنان الثمن انما اتفقا عليه (ولا) يضمن (في  
 الطلاق قبل الوطء الا نصف مهرها) يعني اذا شهدا بالطلاق قبل الوطء ثم رجعا

٥٠. رد في اوباء الثمن في الاول يقتضي عليهم اية المبيع بالثمن وفي الثاني يقتضي عليهم اية الثمن للبايع  
 وذكر الفرق ولا فرق بين ان تكون الشهادة ببيع بان او بخيار للبائع ولو ان المبيع هو عليه بالشرء اخذته في المدة سقط الضمان  
 عنه حال انه ائلف ماله باختيار كالأجزاء للبائع في شؤده ما ياتلداره بشئ ناقص عن القيمة (قوله ولا في الطلاق قبل الوطء  
 الا نصف مهرها) هذا الذي هو مقر في العقد فان لم يكن ضمن المنة وما ذكر من الخلاف في هذا لا يعول عليه كما في الفتح



في الشك في القيمة سواء كانا دسرين أو ميسرين ٣٩٤ لانه ضمان ائتلاف والاول الاول ولشهادة بالتدبير وقضى به ضمانا بين

في ضمان نصف المهر بخلاف ما اذا شهدا بالطلاق بعد الدخول لان المهر نا كد  
بالدخول فلا ائتلاف (وضمن في العتق القسمه) يعني اذا شهدا على عتق عبد  
رجع ضمن قيمة العبد (وضمن في القصاص الدية) يعني اذا شهدا ان زيد اقتل  
بكرنا فاقض زيدا ثم رجعا نجيب الدية عندنا لا الاقتصار لانه جزاء مباشرة القتل ولم  
يوجد عنهما ذلك وعند الشافعي يقتض (و) ضمن (الفرع برجوعه) لان الحكم  
اضيف الى ادائه فلهذا في مجلس القضاء فكان التام مضافا اليه فضمن  
(لا بقوله بعد الحكم كذب شهود الاصل او غلطوا في شهادتهم) لانهم لم يرجعوا  
عن شهادتهم بل شهدوا على غيره بالرجوع ولا يلغى الى قولهم لان القضاء  
المحضى لا يقتض بقولهم كالا يقتض برجوعهم كذا في الكافي (ولا الاصل  
بقوله ما شهدته) يعني ان الاصل اقرار حوايد الحكم وقالوا لم تشهد شهودنا بالفرع  
على شهادتنا لم يضمنوا اذ لم يرد من جوعهم بسبب وجوب القضاء لانكارهم  
سبب الائتلاف وهو الاشارة على شهادتهم ولا يسل القضاء اعتبار من بين الخبيرين  
فصار كرجوع الشاهد بخلاف ما قبل القضاء لانهم انكروا التحصيل ولا بد منه  
(او) بقوله (اشهدته وغلطت) يعني اذا قال الاصل اشهدناهم ولم يكن غلطا  
فانهم لا يضمنون عندنا في حنيفة وابي يوسف لان القضاء لم يقع بشهادتهم بل وقع  
بشهادة القرويع وعند محمد ضمنوا لان القرويع نقلوا شهادته الاصول فكانتهم  
حضروا وشهدوا ثم حضروا ورجعوا (ولو رجع الكل) أي الاصول والفروع  
(ضمن الفروع فقط) عندهما لان سبب الائتلاف الشهادة القائمة في مجلس القضاء  
وذا وجد من الفروع وعند محمد لا يشهد عليه غيره بين قسمين الفروع وقسمين  
الاصول لان القضاء وقع بشهادة الفروع من حيث ان القاضي ما بين شهادتهم  
ورقم بشهادة الاصول من حيث ان القرويع ثابتون عنهم نقلوا شهادتهم بامرهم  
(و) ضمن (المزكي بالرجوع) يعني ان المزكي ان رجع عن القربة ضمن  
عنده في حنيفة لان الحكم انما يضاف الى الشهادة والشهادة انما تفسر به  
بالعدالة وهي انما تثبت بالترسكية فصارت في معنى علة العلة كالرؤية فانه  
سبب لمضي السهم في الهواء وهو سبب الوصول الى المرمى اليه وهو سبب  
الجرح وهو سبب توافد الام وهو سبب الموت ثم انضيف الموت الى المرمى  
الذي هو العلة الاولى حتى تجب عليه احكام القتل من القصاص والدية  
والكفارة وعند محمد لا يضمنون لانهم اثنوا على الشهود خيرا فصاروا كالأوتوا  
على المتهم وعليه بان شهدوا باحصائه (لا شاهد الاحصان) يعني لو شهدوا  
بالاحصان ثم رجعوا لم يضمنوا لانه شرط محض (كما ضمن به) أي بالرجوع (شاهد

في ضمان نصف المهر بخلاف ما اذا شهدا بالطلاق بعد الدخول لان المهر نا كد  
بالدخول فلا ائتلاف (وضمن في العتق القسمه) يعني اذا شهدا على عتق عبد  
رجع ضمن قيمة العبد (وضمن في القصاص الدية) يعني اذا شهدا ان زيد اقتل  
بكرنا فاقض زيدا ثم رجعا نجيب الدية عندنا لا الاقتصار لانه جزاء مباشرة القتل ولم  
يوجد عنهما ذلك وعند الشافعي يقتض (و) ضمن (الفرع برجوعه) لان الحكم  
اضيف الى ادائه فلهذا في مجلس القضاء فكان التام مضافا اليه فضمن  
(لا بقوله بعد الحكم كذب شهود الاصل او غلطوا في شهادتهم) لانهم لم يرجعوا  
عن شهادتهم بل شهدوا على غيره بالرجوع ولا يلغى الى قولهم لان القضاء  
المحضى لا يقتض بقولهم كالا يقتض برجوعهم كذا في الكافي (ولا الاصل  
بقوله ما شهدته) يعني ان الاصل اقرار حوايد الحكم وقالوا لم تشهد شهودنا بالفرع  
على شهادتنا لم يضمنوا اذ لم يرد من جوعهم بسبب وجوب القضاء لانكارهم  
سبب الائتلاف وهو الاشارة على شهادتهم ولا يسل القضاء اعتبار من بين الخبيرين  
فصار كرجوع الشاهد بخلاف ما قبل القضاء لانهم انكروا التحصيل ولا بد منه  
(او) بقوله (اشهدته وغلطت) يعني اذا قال الاصل اشهدناهم ولم يكن غلطا  
فانهم لا يضمنون عندنا في حنيفة وابي يوسف لان القضاء لم يقع بشهادتهم بل وقع  
بشهادة القرويع وعند محمد ضمنوا لان القرويع نقلوا شهادته الاصول فكانتهم  
حضروا وشهدوا ثم حضروا ورجعوا (ولو رجع الكل) أي الاصول والفروع  
(ضمن الفروع فقط) عندهما لان سبب الائتلاف الشهادة القائمة في مجلس القضاء  
وذا وجد من الفروع وعند محمد لا يشهد عليه غيره بين قسمين الفروع وقسمين  
الاصول لان القضاء وقع بشهادة الفروع من حيث ان القاضي ما بين شهادتهم  
ورقم بشهادة الاصول من حيث ان القرويع ثابتون عنهم نقلوا شهادتهم بامرهم  
(و) ضمن (المزكي بالرجوع) يعني ان المزكي ان رجع عن القربة ضمن  
عنده في حنيفة لان الحكم انما يضاف الى الشهادة والشهادة انما تفسر به  
بالعدالة وهي انما تثبت بالترسكية فصارت في معنى علة العلة كالرؤية فانه  
سبب لمضي السهم في الهواء وهو سبب الوصول الى المرمى اليه وهو سبب  
الجرح وهو سبب توافد الام وهو سبب الموت ثم انضيف الموت الى المرمى  
الذي هو العلة الاولى حتى تجب عليه احكام القتل من القصاص والدية  
والكفارة وعند محمد لا يضمنون لانهم اثنوا على الشهود خيرا فصاروا كالأوتوا  
على المتهم وعليه بان شهدوا باحصائه (لا شاهد الاحصان) يعني لو شهدوا  
بالاحصان ثم رجعوا لم يضمنوا لانه شرط محض (كما ضمن به) أي بالرجوع (شاهد

الحكم مضى الى الشرط على ان الشرط يحمل خطا من العلة هنا باعتبار ان الحكم مضاف الى وجود اعده وشبهه بالجموع البين  
البشر او هو غلط بل الصحيح من المذهب ان شهود الشرط لا يضمنون بحال وهذا لان قوله انت حوايد مباشرة لا ائتلاف الماله وعند  
ويزيد ويؤشدها بالتدبير وقضى به ضمانا بين

المعين لا الشرط) بمعنى لو شهد شاهدان بالمعين وقال انه قال لمسه ان دخلت  
 الدار فانت سوا قال لا امراته ان دعاهن الدار فانت طالق وهي غير مدخول بها  
 وشهد آخران بوجود الشرط اى دخول الدار ورجع الفرعان بعد الحكم فالتصان  
 على شهود المجين لا وحده الشرط وهو قيمة المدة ونصف المهر لانهم شهدوا ان  
 التلف انما يحصل بالاعتاق والتطبيق وهم الذين اثبتوا تلك الكلمة والتطبيق  
 بالشرط كان ما تصادف وجود الشرط اضف التلف الى علته لاز ولا المانع

فالمصلحة بذلك ان كل الماشي وذلك ليس  
 من مباحة الاكلاف في شئ فلهما فيحصل  
 الاتفاق مضاعفا الى الشرط وهو ازالة  
 المسكة بغير البقرى الطريق اه

(كتاب المصالح)

(قوله لا انا صار اليه اذا لم يكن من  
 المدعي عليه اقرار ولا دعي شاهد) غير  
 مسلم لما سأل ان يصح مع الاقرار ولا  
 شك ان الاقرار اقوى من الشهادة فصار  
 اليه ولو مع الاقرار والشهادة (قوله  
 وركنه الايجاب والقبول) قال صاحب  
 العناية من النهاية ركنه الايجاب مطلقا  
 والقبول فيما يتبعه بالتمين واما اذا وقع  
 الدعوى في الدارهم والتمين وتامر وطلب  
 المصلح على ذلك الجنس فقد تم المصلح  
 بقول المدعي ولا يحتاج فيه الى قبول  
 المدعي عليه لانه اسقط لبعض الحق وهو  
 يتم بالمسقط بخلاف الاول لانه طلب  
 البسع من غيره ولا يتم الا بالقبول (قوله  
 ولو صالح الدخيل بالنفس الخ) كذا  
 حكى الزيلعي خلافا في سقوط الكفالة  
 وفي الفتاوى الصغرى الكفالة بالنفس  
 اذا لم يجر المصلح عنها هل تبطل الكفالة  
 فيه روايتان في رواية كتاب الشفعة  
 والحالة والكفالة ورواية عن ابن حنبل  
 تبطل وبه بقى وفي موطأ رواية ابى سليمان  
 لا تبطل اه (قوله كذا المصلح من  
 الشفعة) تقدم في الشفعة وتبطل به الشفعة  
 رواية واحدة كما في الصغرى

(كتاب المصالح)

أورد ههنا لانه انما صار اليه اذا لم يكن من المدعي عليه اقرار ولا دعي شاهد  
 فالتصان ان يورد بعد الاقرار والشهادة (هو) لغة اسم بمعنى المصلحة وهي خلاف  
 الخاصة واصله من الصلاح بمعنى استقامة الحال وشرا (عقد دفع النزاع وركنه  
 الايجاب والقبول) بان يقول المدعي عليه صالحتك من كذا على كذا ومن  
 دعوالك كذا على كذا وقوله لا اسخر قبلت أو رضيت أو اقبل على رضاه وقوله  
 (وشرطه العقل) وهو شرط في جميع التصرفات الشرعية فلا يصح مسلح الجنون  
 وصلى لا يعقل (لا يلزم دفعه من المصلى المأذون ان تقع أو عرى عن ضررين)  
 يعني اذا ادعى المصلى المأذون على انسان دينا فصالحه على بعض حقه فان لم يكن له  
 عليه دينه جاز المصلح اذا عند انعدامها لاحقه لانه لا ضرورة والحلف والمال ان تقع له  
 منها وان كانت لم تجز لان الخط تبرع وهو لا عليك وان اضر الدخيل جاز سواء كان  
 له دينه او لا من اعمال التجارة والصلى المأذون في التعديلات كالمصالح (ولا  
 المخرجة) يعني ان حره المصالح ليست بشرط ايضا (فصع) اى المصلح (من المدة  
 المأذون) اذا كانت له فيه منفعة لكنه لا يملك المصلح على خط بعض الحق اذا كان  
 له عليه دينه وعليك التأجيل مطلقا وحط بعض الثمن للعب الماذ كرو لو صالحه  
 النابت على خط بعض الثمن جاز لما ذكر في الصلى المأذون (و) من (المكاتب)  
 فانه ظهير المأذون في جميع ما ذكر لانه عدما في عليه درهم فان مجز  
 المكاتب فادى رجل عليه دينا فاصطالحا على أن يأخذ بعضه ويؤخر بعضه فان  
 لم يكن له عليه دينه لم يجز لانه لم يجز صار مجبورا فلا يصح مسله (وشرطه) ايضا  
 (ان يكون المصالح عنه حقا للمصالح ثانيا في الحمل لاحقا فته تعالى) ففرع على قوله  
 ان يكون المصالح عنه حقا للمصالح بقوله (فلو ادعت مطلقته على زوجها ان يبياني  
 يد ما بينهما و بعد فصاحت من القيد على شئ بطل) لان القيد حق الصلى  
 لاحقا فذلك الاعتناء من حق غيرها وفرع على قوله ثانيا في الحمل بقوله  
 (ولو صالح الكفيل بالنفس على مال على ان يبرئه من الكفالة بطل) لان الثابت  
 اطالب قبل الكفيل بالنفس حتى المطالبة تسلم نفس المكفول بنفسه وذلك  
 عبارة عن ولايته المطلوبة وانما صفة الوالى فلا يجوز المصلح عنها بخلاف المصلح عن  
 القصاص لان الحمل هناك يصبر لمحو كاف حتى الاستغناء فكان الحق ثانيا في  
 الحمل فيملك الاعتناء عنه بالمصالح (كذا المصلح من الشفعة) معنى اذا صالح  
 الشفيع من الشفعة التي وجبت له على تى على ان يسلم الدار للشفيع فالمصالح باطل

(قوله حتى لا يصح الصلح من هذا الزمان) كذا قال قاضيان وتاخر رجل باصر أو رجل قهرا الزوج وأراد أحدهما الصلح فصالحه  
أراد أحدهما على ما هو معلوم من أن صلحهما كان باطلا وهو باطل سواء كان قبل الدفع أو بعده والرجل إذا خالف امرأته المصلحة حتى  
وجوب المانع ثم صالحه على ما لم يكن لا تغلب له أن كان باطلا أو عقوبا بعد الرفع باطلا وقبل الرفع حائز (قوله وشرب الخمر  
الخ) شامل لما لو كان الصلح مع الإمام قال قاضيان الإمام والقاضي إذا صلح شاربا الخمر على أن يأخذ منه ما لا يعفو عنه  
لا يصح الصلح ويرد المال على شاربا الخمر سواء ٣٩٦ كان ذلك قبل الرفع أو بعده اهـ (قوله بأن أخذنا بأوصار من غيره)

أدلاحق للفسخ في المحل سوى في التملك وهو ليس امرأته في المحل بل هو  
عبارته عن الولاية كما مر ونوع على قوله لاحقا بقوله (ولو ما صلح عنه مدخل)  
يعني لا يجوز أن يكون المصلح عنه حتى لا يملك ما لا يملكه أو ما لا يملكه  
بما لا يصلح حتى لا يصح الصلح من حد الزنا والمرة وشرب الخمر وبأن أخذنا بشا أو  
سارقا من غيره أو شاربا خمر فصالحه على ما لم يكن لا يرفع عنه الخمر إلى الأبد حتى  
الله ولا يجوز الصلح عن حقوقه تعالى لا المصلح بالصالح بتصرف في حق نفسه أما  
بإستثناء كل حقه أو إستيفائه بضمه وإسقاط الباقي أو بالمعاوضة وكل ذلك لا يجوز  
في غير حقه وكذا إذا صلح عن حد القذف فإن قذف رجلا فصالحه على ما لم يكن  
أن يعفو عنه لأنه وإن كان أبدي فيه حتى قالوا بحد حتى الله تعالى والمطلوب ملحق  
بالمسدوم شرعا (بخلاف التبرير) حيث يصح الصلح عنه لأنه حتى الله  
(والمقتضى) في النفس وما دونها لأنه أيضا حتى العبد (أو شرطه أيضا) كونه  
المدل (مالا) الأصل في هذا العمل أن المصلح يجب حمله على أقرب العقود إليه  
وأشبهها وما لا يصح تصرف العاقل بمدرا لا مكان فإذا كان من مال بمال كان في  
معنى البيع ولا يصح الصلح على الخمر والمثمة والدم ومسد الإحرام والحرم ونحو ذلك  
لأن في الصلح معنى المعاوضة فلا يصح للعوض في البيع لا يصح له عوضا في الصلح  
(مطلوما أن احتيج إلى قبضه) والألم يشترط معلومته فإن من ادعى حقا في دار  
وأدعى المدعى عليه قبله حقا في حاقوته فتمسك بالحق إلى أن يتبرك كل واحد منهما  
دعواه قبل صاحبه مع وإن لم يبين كل منهما مقدار حقه لأن جهالة البطل لا تفتي  
إلى المتنازعة كذا في النكاح (أو مفضة) بأن صلح على حصة عبد عبدته سنة أو  
ركوب دابة بعينها أو زراعة أرض أو سكنى دار أو متعة لزوجها ما لا يصلح ويكون في  
معنى الإجارة لأنها تملك للمنفعة عوض وقد وجد (وسكنه وقوع الإبراء عن  
الدعوى) ما مر أنه عقود يرفع النزاع (وهو) أي الصلح (أما إقرار) من المدعى  
عليه (أو سكوت) عنه بأن لا يقر ولا ينكر (أو إنكار) وكل ذلك جائز لقوله تعالى  
وألمح بحريته بالآل والأدم فاظهار العموم (الأول) أي الصلح ما مر (كبيع)  
في أحكامه (لو وقع) عن مال بمال لأن حقيقة البيع مبادلة المال بمال كما مر  
(فيصير فيه) أي في هذا الصلح (أحكامه) أي أحكام البيع وهي الشفعة والرد  
ببب وبشيار الرؤية وحسبنا الشرط والمساوية المبدل لهما هي المصلحة أي

لا يختص علم الصلح بالبرقة من غيره  
على ما قال قاضيان لو صلح برب المال  
سارقه على ما لم يرد ما رغب إلى القاضي أن  
كان حافظ العرف لا يصح العفو بالاتفاق  
وإن كان لفظ المنة والبراءة بهذا سطر  
القطع اهـ (قوله وكذا إذا صلح عن  
حد القذف) أي جل الصلح وسط الحد  
أن كان قبل أن يرفع إلى القاضي وإن كان  
بعده لا يبطل الحد كما في قاضيان (قوله  
بحد خلاف التبرير والمقتضى) كذا  
الجناية على النفس وما دونها خطأ كما  
سأق (قوله فلا يصح الصلح على التبرير)  
كذا في جميع الفسخ وفي غير ما عرّف بين  
وفلاناه مال وقوله لأن في الصلح معنى  
المعاوضة فلا يصح للعوض في البيع  
لا يصح عوضا في الصلح ثم هذا يقتضيه  
لا خلاف المتن وهو قوله وكون المدل  
مالا يقتضي بكون المال مالا للعوض لأن  
لغير مال إن كان غير صالح لعدم تقويمه (قوله  
أو إنكار) قال في القسمة صلح الوصي  
عن ألف بمئة مائة عن إنكار ولا يثمة  
له ثم وجد بينة حادثة قلنا لا يقدحها على  
الألف وكذا الأليم بعد الوصية وأختلف في  
صحة الصلح بعد الخلف وصحة عدم الصلح  
اليمين يدل على المدعي فإذا خلفه فقد  
استوفى البطل فلا يصح اهـ (قوله وكل  
ذلك جائز لقوله تعالى والصلح خير عرفه  
بالألف والأدم فاظهار العموم) يشير إلى

أن الألف والأدم الجنس وليس راجعا إلى الصلح المذكور بقوله تعالى وإن امرأعتان من بطلنا نشوزا أو أعراسا المعازفة  
فلا يحتاج عليهما أن يصلحا بينهما صلحا والصلح خير ما لا أو أمعا أحسن الصلح خير ولا يعود إلى الصلح المذكور لأنه مرجع مخير  
التطيل والمهلة لا تنقيد جعل الحكم فيعلم بهذا أن جميع أنواعه حسن كما في التبيين

(قوله وان استحق المدي أو بعضه رجع المدي عليه بالبدل أو بعضه الخ) لا يخفى ما في تصور المصنف المحلة من العمل بالمك  
في الرجوع بكل البدل في الصورتين مع اختلاف الاستحقاق فالمتصور ينبغي أن يكون هكذا المدي دالرا أو بعضا منها على آخر  
فصله على الف فاستحق المدي بعضه رجع بكل البدل أو بعضه فيقدره من البدل (قوله فأيهما أخذتم بالاستحقاق ترجع  
بما دفع) الذي ينبغي أن يقال رجع بما دعي لأنه لم يوجد منه دفع بل دعوى ٣٩٧

التوقيت فيه) قال الزبلي وإنما يشترط  
التوقيت في الأجبر الخاص بأداء المدي  
شأن وقوع الصلح على خدمة العبد أو سكي  
سنة وفيما عداها لا يشترط التوقيت كما إذا  
صالحه على صنع الثوب أو ركوب الدابة  
أو حمل الطعام إلى موضع اه (قوله  
ويطلى بموت أحدهما في المدة) كذا في  
الكفر وقال الزبلي لو مات أحدهما أو عمل  
المنفعة قبل الانتهاء بطل الصلح فيرجع  
بالمدي ولو كان سدا استفاء بعض  
المنفعة بطل فيما بقي ورجع بالمدي  
بقدره وهذا كله قول محمد رحمه الله  
وهو القياس للأجارة وهي تبطل  
بذلك وقال أبو يوسف لا يبطل الصلح  
بموت المدي عليه بل المدي يستوفى  
المبايع في حاله وأن مات المدي فذلك  
في خدمة العبد وسكي الدار والوارث  
يقوم مقامه فيما ويبطل في ركوب الدابة  
وليس الثوب والتوجه وقام الماشقة  
فيه فله الرجوع (قوله وهذا في الانتكار ظاهر  
وأما في السكوت الخ) لا يخفى إجماع عدم  
الظهور في السكوت وقال الزبلي وهذا  
في الانتكار ظاهر لأنه تبس بالانتكار أن  
ما يعطيه لقطع الخصومة وهذا المدين  
وسكنا في السكوت لأنه يستعمل  
الأقرار والانتكار وجه الانتكار وجهه  
لذا الأصل ذراغ الذم فلا يجب عليه بالثب  
ولا يثبت كون ما في يده عوضا عما  
وقع بالثب (قوله فلا شفعة في صلح من  
دار من أحدهما) قال في الدائع لكن

المنافعة دون جهالة المصلح عنه لأنه يسقط والباطل لا يخفى اليه (وان استحق  
المدي أو بعضه رجع المدي عليه) على المدي (بالبدل) في الصورة الأولى (أو  
بعضه) في الثانية بمعنى إذا دعي زيد على بكر دارا أو بعضها أو صلح بكر في  
الأول على ألف وفي الثاني على خمسمائة فاستحققت الدار كلها أو بعضها رجع بكر  
على زيد في الأول بالألف وفي الثاني بخمسمائة (وان استحق البدل أو بعضه رجع  
المدي) وهو زيد (على المدي عليه) وهو بكر (بالمدي) وهو الدار أو بعضها  
لأن كلاهما عوض عن الآخر فأيما أخذ به الاستحقاق رجع عما دفع إن كلا  
فيما للكل وان بعضا فبالعض كما هو حكم المعاوضة (وكا جارة) عطف على قوله  
كسيع (و) وقع الصلح (من مال غنمة) لأن الغنمة لقائي والأجارة قليلك المنفعة  
بعض وهذا الصلح كذلك (فشرط التوقيت فيه ويطلب بموت أحدهما في المدة)  
كما هو حكم الأجارة وقدر (والاخير ان أي الصلح بسكوت وانتكار) معاوضة في  
حق المدي) لأنه يأخذها عوضا عن حقه في زعمه (وقد لعين وقطع نزاع في حق  
الآخر) إذ لو لا بقي النزاع ولزم البين وهذا في الانتكار ظاهر وأما في السكوت  
فانه يستعمل الأقرار والانتكار فلا يثبت كونه عوضا في حقه ما تشكك مع أنه على  
الانتكار أولى لأنه دعوى تقرير في الغنمة وهو الأصل (فلا شفعة في صلح من دار  
مع أحدهما) يعني إذا دعي رجل على آخر داره فسكت الآخر أو أنكر فصالح  
عنها بدفع شيء ثم تجب الشفعة لأنه بمنزلة يسبق الدار للملوكه له على نفسه  
بهذا الصلح ويدفع خصومة المدي عن نفسه لأنه بشرع ما وزعم المدي لا يلوؤه  
(وتجب أي الشفعة (لو) وقع الصلح عليها) أي في الدار بان تكون بدلا  
(بأحدهما) أي الانتكار أو السكوت لأن المدي بأحدهما عوضا عن حقه في زعمه  
فعامل بزعمه والأقرار ههنا مثلهما (وان استحق المدي أو بعضه) في صورة الصلح  
بسكوت أو انتكار (برأ المدي البدل) أي بدل المدي أو بعضه (و) يخاصم مع  
الاستحقاق) لأن المدي عليه لم يدفع عوضا ليدفع خصومته عن نفسه ويسبق  
المدي في يده بلا خصومة أحد فإذا استحق لم يحصل له مقصوده وظهر أيضا أن  
المدي لم يكن له خصومة ف يرجع عليه (وان استحق البدل أو بعضه رجع إلى  
الدعوى في كله) ان استحق كل العوض (أو بعضه) ان استحق بعضه لأن المدي  
لم يترك الدعوى إلا ليسلم البدل فإذا لم يسلم البدل رجع بالبدل (هلاك البدل  
قبل التسليم) إلى المدي (كاستحقاقه في الفصائل) أي فصل الأقرار وفصل

الشفيع أن يقوم مقام المدي فبدل بمحضته فان كان للمدي سنة أو عامه الشفيع عليه وانظر الدار بالشفعة لأن باقاة السنة تبس  
أن الصلح كان في معنى البيع وكذلك ان لم يكن له سنة تغلب المدي عليه فشكل أنه كذا يحظى العلامة على المقدس رجحانها تعالى  
(قوله وان استحق البدل أو بعضه رجع إلى الدعوى) هذا إذا لم يقع الصلح بلفظ البيع لما قال الزبلي بخلاف ما إذا وقع الصلح بلفظ  
البيع بأن قال أحدهما بملكه هـ الذي حمزا وقال الآخر اشتريت بـ حيث يرجع المدي عند الاستحقاق على المدي عليه  
بالمدي نفسه لا بالدعوى لأن إقامته على البياضة أقرار بالملكية بخلاف الصلح لعدم ما يدل عليه إذا الصلح قد يقع لدفع الخصومة

بشكره وقال الربى وهذا اذا كان البذل  
 لها شين بالتمين وان كان مما لا ينعين  
 كالزمام والذئابة لا يبطل به الا نهما  
 لا يتبعان في العقود والنسوخ فلا  
 يتعلق بهما العقد عند الاشارة اليهما  
 ونحوها في مثلهما في الذمة فلا يتصور  
 فيه المصلحة (قوله ما في معنى  
 ما ذهب اليه الخ) كذا في البرهان وكتب  
 عليه الشيخ على المسمى رحمه الله تعالى  
 اهل ان هذا الجواب على غير ظاهر  
 الرواية ومنه في المسئلة وظاهر الرواية  
 انه يجوز من غير ان يذكر برأته عن  
 دعوى الباقي او يزيد ودعوى اليه اشهر  
 في المصلحة والخبرة ومضى عليه في  
 الاختيار اه (قوله مع دعوى المال  
 لانه في معنى البيع) يعني في المسئلة لان  
 كونه في معنى البيع في حقهما فيما اذا وقع  
 عنه بمال عن اقرار وان وقع عن انكار  
 او سكوت فهو في معنى البيع في حق  
 المدعي فقط وان وقع عنه بمنافع فهو في  
 معنى الاجارة وكل ذلك جائز (قوله  
 ومن دعوى المنفعة كان يدعي في دار  
 سكنى صفة وصية) يعني اودعي الوصية  
 بخدمة هذا المبدأ قال في الجوهرة  
 صودة دعوى المنافع ان يدعي على الورثة  
 ان المبتدأ وصية له بخدمة هذا المبدأ  
 وانكر الورثة لان الرواية محمولة على  
 انه لو ادعي استئجاره من والمالك شكر  
 ثم فصل المالم يجوز لغيره في المستعنى (قوله  
 ومن دعوى الزوج الدكاح) لو اسقط  
 لفظ الزوج لكان أولى وهذا فيما اذا لم  
 تمكن ذات زوج لانه لو كان لما زوج لم  
 يثبت نكاح المدعي فلا يصح ان تلغ  
 (قوله لانه دعواها النكاح) قال في  
 الاختيار وهو الاصح واختاره في الوقاية  
 وصح العدة في دور البطار كذا في المحظ

٣٩٨ وان كان من انكار ربح المدعي ان حلالا منه  
 السكون والانسار فان كان عن اقرار ربحه بعد الحلال الى المدعي وان كان من  
 انكار ربح المدعي (ما لم يعل بعض ما يدعي به ببيع) يعني اذا ادعي رجل  
 على آخر دارا فاصلحه على قطعة منها ببيع الصلح وهو على دعواه في الباقي لان  
 الصلح اذا كان على بعض المدعي حكمه ان استغنى ما بعض الحق واستغنى ما بعض  
 والاستغنا لا يرد على الدين بل هو محصور في الدين حتى اذا مات واحد وترك ميراثا  
 فبرئ بعض الورثة عن نصيبه لم يجوز لكونه برأته من الاعيان (الابن يادعني في  
 البذل والابراء من دعوى الخ) في هذا ما قالوا من المصلحة في جواز الصلح على  
 بعض المدعي وهو ان يزيد على بطل الصلح ودعوى ما لا يكون صفة في بعض مدعيه  
 واخذ العوض عن البعض او لم يقدّر كرا ابراءه من دعوى الباقي لان ابراء  
 عن دعوى البعض جائز (مع) أي الصلح (عن دعوى المال) لانه في معنى البيع  
 فيما جاز به جاز صله (و) عن دعوى المنفعة (كان يدعي في دار سكنى صفة وصية  
 من صاحبها فبعد الوارث او اقر فاصلحه على مال او منفعة حاز لان أحد دعوى العوض  
 عنها بالاجارة جائز وكذلك الصلح لكن انما يجوز الصلح عن المنفعة على المصلحة اذا  
 كانتا مختلفتي الجنس بان يبالغ عن السكنى على خدمة المبدأ مثلا واداه المأخذ  
 بنفسه كما اذا صلح عن السكنى على السكنى مثلا فلا يجوز بل قد مر في كتاب  
 الاجارة (و) عن دعوى (الرق) أي اذا ادعي على مجهول المأخذ انه عبده فاصلحه  
 المدعي عليه على مال جاز (وكان عتقا بمال مطا) أي في حق المدعي والمدعي  
 عليه حتى يثبت الولاء (لو) وقع الصلح (باقرار) من المدعي عليه (والا) أي وان لم  
 يكن باقرار (وقطع نزاع في زعم المدعي عليه وعق بمال في زعم المدعي) حتى  
 لا يثبت الولاء لان قيم المدعي البينة فتقبل ويثبت الولاء (و) عن دعوى (الزوج  
 النكاح) وكان خلدا) يعني مع الصلح اذا كان البذل هو المدعي والمرأة نسكر  
 لا مكان اعتبار العدة فيه بان يجعل في حقه في معنى الخلع لان أحد المأخذ عن ترك  
 البضع خلع والصلح يجب حله على اقرب العقود اليه كما مر في حقه لا اقتداء باليمين  
 وقطع المنصومة (لانه دعواها النكاح) أي لا يجوز الصلح اذا كان المدعي المرأة  
 بان تدعي فكما على رجل في المأخذ شيء واعمال يجوز لانه بذل لها ترك  
 الدعوى فان جعل ترك الدعوى منافية فلا عوض على الزوج في الفقة كما اذا  
 مكنت ابن زوجها وان لم تجعل فرقة فاعلم على ما كان عليه قبل الدعوى لان  
 الفرقة لما لم توجد كانت دعواها على حالها فبقاء النكاح في زعمها فلو كان ثمة شيء  
 يقابله العوض فكان رشوقا قبل يجوز لا يجعل كانه زاد في مهره انتهى خالها على  
 أصل المهر لا زيادة فقط الاصل لا زيادة (و) لانه (دعوى حيد) لم اعرفت  
 ان الصلح لا يجري في حق الله تعالى (و) دعوى (نسب) لان الصلح اما اسقاط او  
 معاونة والنسب لا يحتاجهما (ولا اذا نقل ما ذنوب رجلا عدوا واصلح عن نفسه)  
 لان نفسه ليست من كسبه فلا يجوز له التصرف فيها مع العبد المأذون له وان لم  
 يصح لكن ليس لولي القتل ان يقتله لما صلح لانه اذا صلحه فقد عفا عنه بدل  
 فصح العفو ولم يجب البذل في حق المأذون بل تأخر الى ما بعد الحق لانه هبة عن

نفسه صحيح لكونه مكافأ ولم يصح في حق المولى فصار كأنه صالحه على بدل ما جازل  
بواخذ به بعد العتق ولو فصل ذلك جاز الصلح ولم يكن له ان يقتله فكذا هذا كذا  
في العتابة (ومع) أي الصلح يعني صلح المولى (عن نفس عبده فعل ذلك) أي  
القتل جذا الان عبده من كسبه فيعوز التصرف فيه واستقلاله (و) مع (صلح  
المكاتب عن نفسه) لانه كالحر فهو من نفسه بدل المولى وهذا ادعى أحد رقبته  
فانه يكون خيرا منه واذا جنى عليه كان الأرض له وانما قيل لا يكون قيمته للمولى  
بل لورثته حتى يؤدى بها كتابته ويحكم بحريته في آخر حياته ويكون الفضل لحسم  
فصار كالحر فيعوز صلحه عن نفسه ولا كذلك العبد المأذون ذكره الزيلعي (و) مع  
(الصلح عن مصروب تلف ما كثر من قيمته أو عرض) يعني ان من خصب أو باو  
بعد اقيمته تلف واستهلكه فصالحه على الثمن أو عرض جاز وعندهما لا يجوز اذا  
كان بغير فاحش لان حقته في القيمة قارئة عليهم او باوله ان حقته في التلف باق  
ما لم يجرى القاضى بالضمحان حتى اذا تكرر التضمين بقي العبد ما لكاه على ملكه حتى  
يكون السكن عليه فاحتياجه باكثر من قيمته لا يكون ربا اذا تكرر على المالبة  
يكون في مقابلة الصورة التامة حكما لا القيمة حتى لو قضى القاضى بالقيمة ثم  
فصالحا على الاكثر لم يجز لان الحق قد انتقل بالقيمة الى القيمة وصح كذا الصلح  
بمرض مع وان كان قيمته أكثر من قيمة مصروب تلف لغيره (و) مع (في  
العهد باكثر من الدية والأرض وفي الخطأ) لان الدية في الخطأ مقدرة والزيادة  
عليها تكون ربا فيبطل الفضل والواجب في العهد هو التماس وهو ليس بمال  
فلا يفتق في مال فلا يبطل الفضل هذا اذا صلح على أحد مقادير الدية فان صلح  
على غيره ما صح لانه مباداة بها لكن بشرط القبض في المجلس ليفرج عن ان يكون  
دنيا بدس كذا في الكافي (كما في مومر اعني صفاه) واصلح عن ياقبه باكثر من  
نصف قيمته) يعني هدين رجلين اعنته أحد هما وهو مومر فصالح عن ياقبه  
باكثر من نصف قيمته بطل الفضل اتفاقا لان القيمة في العتق منصوص عليها كما  
عرف بابها وتقدر الشرع ليس ادنى من تقدير القاضى فلا يجوز الزيادة عليه (ولو)  
صالح عن ياقبه (بمرض مع مطلقا) أي وان كان قيمته أكثر من قيمة نصف العبد  
لان الفضل لا يظهر عند اختلاف الجنس (وكل بالصلح عن دم جسد أو على بهن  
دين بدمه) من المسكيات أو الممزونات (لزمه له الموكل) دون الوصكيل لانه  
اسقاطا محض فكان أو كليل صغيرا عذرا فلا ضمان عليه كالأوكيل بالنسكاح (الا  
ان تضمنه) أي الوكيل البذل فانه سيقضى بكونه واخذ بالضمحان لا بالصلح (وقبها  
هو كيبس) وهو اذا كان الصلح عن مال بمال (لزم وكيله) لان الحقوق سيقضى  
ترجع الى الوكيل هذا اذا كان الصلح عن اقرار أو ما اذا كان عن انكار فلا يجب  
البذل على الوكيل كذا في المكافاة (صلح فضولي وضمن البذل أو أضاف الى  
ماله) بان قال على النبي هذا (أو أشار الى نقدا ومرض بزيادة الى نفسه) بان قال  
على هذا الألف أو هل هذا العبد (أو أطلق) بان قال على ألف (وتقصد) أي سلم  
(مع) أي الصلح في هذه الصور (وسار) أي انصلح (مستبرعاها) أي في الصورة

(قوله ومع أي الصلح يعني صلح المولى عن  
نفس عبده) المراد بالمولى العبد المأذون  
والضمير في له راجع للمولى الذي هو  
المأذون فكان الأولى لا منصرفه الله  
تعالى ان يذكر بدل المولى المأذون  
(قوله وهذا اذا ادعى أحد رقبته) صوابه  
ولمذا لانه تطيل لا تقيد وهي عبارة  
الزيلعي (قوله وعندهما لا يجوز اذا كان  
بغير فاحش) يعني اذا كان الصلح على  
غير مرض اذا صلح على مرض لا خلاف  
فيه مطلقا كما سئد ذكر (قوله وكذا  
الصلح بمرض مع وان كانت قيمته أكثر  
هذا بالاتفاق وان كان سيقا في جانب  
الامام فيه ايهام اختلاف فذهبنا لتمثيل  
بعدم الزيادة على الاتفاق الزيلعي  
وغیره (قوله وفي الخطأ) أي لا تصح  
الزيادة والصلح صحيح كما اشار اليه بقوله  
فيبطل الفضل (قوله باكثر من نصف  
قيمته) يعني بما لا يتجاوز فيه

(قوله الصلح على جنس ماله عليه الخ)  
 عليه من هارة الكثرة غير ما ترى في  
 الصلح مما استحق لأن الزباني قال هذا  
 سهوله اذ الصلح من الدين لا يكون صحيح  
 صورته استغناء بعض حقه واسقاط الباقي  
 وانما يكون كذلك ان لوقع الصلح عن  
 الدين على جنس الدين الا يرى انه لو وقع  
 عن الدين بجنس آخر حصل على المعوضة  
 والصواب ان قال الصلح على ما استحق  
 بقصد المداينة الخ فانه يكون املا حسدا  
 لا يرد عليه حق وهذا ذكر القدروري  
 رحمه الله تعالى والحوار عن الكثرين بان  
 قوله اخذ بعض حقه لا يكون الا بديل  
 الصلح من جنس حقه فاجابه باخذ  
 مخصوص ببعض حقه معين له بانه حقه  
 منه فؤدى بهارة الصلح عما استحق  
 به قد المداينة بجزء منه اذ بعض حقه  
 الخ فلا عموم ولا سهوله ولا اعتراض (قوله  
 يستعد مائة) صورته المتين وهو ما هم منه  
 انجوه له ما عليه بفسخ جلال الحال المستلم  
 على الصلاح وكان الاولى بيان ما يحتمله  
 المتن من المداينة والغصب (قوله وعن  
 ألف حيا على خمسمائة زوق) شامل  
 لما اذا كان بدل الصلح مؤجلا او حالا  
 فانه يصح كذا كره بصلح لان اذا كان  
 له ألف زوق وصلحه على خمسمائة حسدا  
 حيث لا يجوز له لم استحقاق الجاد فيكون  
 معاوضة ضرورية كالمال المتبين (قوله ولا  
 عن ألف مؤجل على نصفه حال الخ) هذا  
 في غير صلح المولى مكتابه عن ألف مؤجلة  
 على نفسه مما لا يحث يجوز لان معنى  
 الارفاق بينهما اظهر من معنى المعاوضة

الرأسة لانه فله بلا ذن المدعي عليه (وان لم ينقد) أي لم يسلم القضولى البديل  
 (وقف) أي صار الصلح موقفا على الاجازة (فان احازه المدعي عليه صم) أي  
 الصلح (ولزمه البديل والا) أي وان لم يحضره (رد) أي ابلغ منه صورته خمس لان  
 القضولى اما ان يرضى المال اولا فان لم يرضه فاما ان يرضى البديل اولا  
 فان لم يرضه فاما ان يرضى البديل اولا فان لم يرضه فاما ان يرضى البديل اولا  
 فالصلح جائز في الوضوء كلها الا الاخير وهو ما اذا يرضى البديل اولا ولم يرضه  
 الى ماله ولم يرضه ولم يرضه الى المدعي حيث لا يحكم بموازة بل يكون موقفا على  
 الاجازة اذ لم يسلم المدعي عوض فلم يستطع حقه مما المدمر رساه فان احازه  
 المدعي عليه جازولمه المشروط لالتزامه باختياره وان رده بطل بطل بطل لان سائر  
 الوضوء فانما جائز اما الاول ولان الجاهل للمدعي عليه البراءة وفي حقها الا حثني  
 والمدعي عليه سواء ويجوز ان يكون القضولى اما اذا ضمن ان لا يقضولى بالمخارج اذا  
 ضمن البديل واما الثاني فقلناه اذا اضاف الى نفسه فقد التزم تسليمه ففهم الصلح  
 واما الثالث فقلناه اذا عينه للتسليم فقد شرط له سلامة العوض وصار له بعد زمانا  
 بقوله ولو استحق هذا البديل ووجد به عيبا فدمر او وجد حيا او مديرا او ماله ولا  
 سبيل له على المصالح ولكن يرجع في دعواه لان المدعي لم يرضه من واما الرابع  
 فلان دلالة التسليم على رضا المدعي فوق دلالة الضمان والاصادة الى نفسه على  
 رضاه واما الخامس لما لم يكن كباي الوضوء لم يفسد الصلح (الصلح على جنس  
 ماله عليه) أي اذا كان بدل الصلح من جنس ما به حقه المدعي على المدعي عليه  
 به عداية جرت بينهما الصلح (اخذ بعض حقه وحط الباقي) لان تصرف  
 المالك البالغ صحيح ما لم يكن ولا يمكن تصحيحه معاوضة لما فيه من ان (ما يصح) أي  
 الصلح (من المدعي على خمسمائة) عن (ألف حيا على خمسمائة زوق) بصلح  
 حط البعض في المسئلة الاولى للبعض والصفة في الثانية لان عين هذا الحصة مائة  
 كانت مسقة بذلك العقد الذي الدين به (و) عن (الصلح على ألف م) حل  
 اذ لا يمكن جمعه معاوضة لان بيع الدرهم بالدرهم يشبه لا يجوز لا بد من جمعه على  
 ثمانية مائة حتى الاقاط (و) عن (عشرة دراهم وعشرة دراهم على ثمانية دراهم)  
 حالة او مؤجلة اذ يعتبر حط المداينة بغير كاه او بعض الدرهم واحد لا يحس للمعاوضة  
 لان معنى الاقاط لازم في الصلح فاذا ذكر ان يصلح حط او اعطى على بغير معاوضة  
 (لا عن دراهم على ثمانية مؤجلة) لان الدائنين غير متفقة بعقد المداينة فلا يمكن  
 حله على تأخير حقه فيحل على المعاوضة ويباع الدرهم بمائة دراهم يشبه لا يجوز  
 (و) (لا عن ألف مؤجل على نصفه حالا) لان الجاهل غير مستحق به قد المداينة  
 المستحق هو المؤجل والمجهل خير منه فقد وقع الصلح على ما لم يكن مستحقا به قد  
 المداينة فصار معاوضة والاحل كان حق الدين وقد ترك براءة ما عليه من  
 الدين فكان اعتياض عن الاحل وهو حرام الا يرى ان يرضى لنفسه حرم اشبه بمادة  
 المال بالاحل فلان تحريم حقيقة أولى (و) (لا عن المدعي مدعي نفسه بصلح الا ان  
 البعض غير متفقة عقلا المداينة لان سله السواد لا يحق التسليم فقد صلح على

ما لا يستحق بعقد المدانة فكان معاوضة الالف بخمس مائة رز بادفوعه الجوده  
 فكان ربا (و) لاهن (دين عليه على جنس غيره من جنسه) لان الصلح على غير  
 جنس الحق لا يكون المعاوضة وجهالة البدل تبطلها (صالح عن كثر حنطة على  
 عشر دراهم فان قبض) اى العشرة (فى المجلس جاز) اى الصلح لما هرفت ان  
 الصلح فى صورة اختلاف الجنس فى معنى البيع فيجب قبض احد العوضين فى  
 المجلس (والافلا) اى وان لم يقبض العشرة فلا يصح الصلح لانه حينئذ يكون بيع  
 الدين بالدين وهو باطل (وان قبض خمسة وبقي خمسة فتنفر فاصح فى النصف فقط)  
 لوجود المصحح فى ذلك التقدير (كذا العكس) يعنى لو صلح عن عشرة عليه على  
 مكيل او وزون فان قبض فى المجلس جاز والافلا لما هرفت (قال ادفع لى  
 خم مائة غدا على انك برى من الباقي فان دفع غدا برى والافلا) اى وان لم يدفع  
 لم يبرأ عند ابنى حنيفة وعبد بن يوسف لانه لا يبرأ الا بالاراء حصل مطلقا فتثبت  
 البراءة مطلقا كما لو بدأ بالاراء كما ساقى ولهما انه ابراهمه بالشرط والمفسد به  
 يثبت عند قوته وذلك لانه اذا ابداه خمسمائة فى الغد وانه يصلح غرضا حذرا لانه  
 او قولا الى تجارة اربع فصلى ان يكون شرا بالمصحح المعنى وكلمة على وان كانت  
 للمعاوضة لكنها قد تكون بمعنى الشرط كما فى قوله تعالى يابئنه على ان لا يشركن  
 بالله شيئا وقد تنذر العمل بمعنى المعاوضة فعمل على الشرط تصحها التصرف وهذه  
 المسئلة على وجوده احدهما ما ذكره الثانى ما ذكره بقوله (وقال صالحك) اى  
 عن الالف على خمسمائة تدفعها الى غدا واستبرى من الفضل على انك ان لم  
 تدفعها غدا فالتكليف عليك كان الاكرا (قال) يعنى ان قبض وادى برى من الدائى  
 والامساك على كفاي الوحه الاول وهذا بالاجماع لانه لى بصرى يحسب التقيد فاذا لم  
 يوجد بطل والثالث ما ذكره بقوله (وان قال ابرأ انك عن خمسمائة من الالف على  
 ان تعطيني خمسمائة غدا برى) وان وصلته (لم يعطها) لانه مطلق الارباء واداه  
 خمسمائة غدا لا يصلح عوضا ويصلح شرطاً مع التقييد بالشرط فلا يتقدم  
 بالتكليف بخلاف ما اذا ابداه خمسمائة لان الارباء حصل مقسرونا به فمن حيث انه  
 لا يصلح عوضا يقع مطلقا ومن حيث انه يصلح شرطاً لا يقع مطلقا فلا يثبت الاطلاق  
 بالتكليف فاقره وكرر (اسمع بقوله) واداه (لم يثبت) اى لم يذكر لفظ غدا بل قال  
 ادفع لى خمسمائة على انك برى من الباقي (برى) لانه لما لم يثبت لاداه وقتا لم يكن  
 الاداه غرضا صحته لانه واجب عليه فى كل زمان فلم يتقيد بل حمل على المعاوضة  
 ولا يصلح عوضا بخلاف ما مر لان الاداه فى الغد فمفروض صحيح كما مر وقد كرر  
 الخامس بقوله (وان علق مر بجمالى يصح) يعنى اذا قال ان ادبت الى او عني او اذا  
 ماقت برى لم يصح الارباء لانه علقه بالشرط مر بها وهو باطل لما مر فى بيان  
 ما يطل بالشرط وما لا يطل (قال) اى المدون (مر الدائى لا اقره بما لا يثبت حتى  
 تؤخره عنى او عطل فضل) اى التأخير او الماط (صح) اى التأخير والماط لانه ليس  
 بمكره (عليه) اى الدائى حتى انه بعد التأخير لا يتمكن من مطالبة فى الحال و  
 الحط لا يتمكن من مطالبة ما حطه ابدا (ولو اعلن) اى ما قاله سرا (اخذ الا ان)

(قوله ولا عن دين عليه على جنس غيره)  
 اى غير الدين بان كان مرضا بغيره  
 عن دراهم او دنانير واذا كان المرص  
 مينا مع الصلح واما اذا صلح عن دين  
 بدين كدنا برى عن دراهم ولم يعين بدل  
 الصلح فى عقده ثم ادى مثله قبل الافتراق  
 حاز كفاي المصروف اه وقال الزبلى  
 لو كان عليه الف فصالحه على طعام  
 موصوف فى الذمة مؤجل لم يجز لانه  
 يكون امترا قاضى دين بدين ولا يجوز اه



١ (قوله الأصل على الخ) فيه تأمل أفلم يظلم على من يملكون ما ذكره من التفرع جزئيا لاصل والدين المتعديتين  
لاصل والتفرع غير ما فرغ عليه (قوله والدين ٤٠٣) المشترك ان يكون واجبا بسبب تعدد الخ شامل لما اذا اشتركا في المبيع

بان كان مينا واحدة أو لم يشتركا بان كانا  
عنين لكل عين يستلزمة في التفرع  
عن (قوله فلو صلح أحدهما عن نصيبه  
على ثوب الخ) في التفرع تأمل لان  
الاصل ان يقضى من الدين شيئا وهذا  
صلح منه ثم هذا احتراز عن العين المشتركة  
اذا صلح أحدهما فانه يقتضى بطل الصلح  
لكونه معاوضة بخلاف الدين وفي الدين  
اذا رجح على المصلح ابتعا للمصلح الخبار  
أضمان ان يدفع نصف ما وقع عليه  
الصلح أو ربع الدين دفعا للضرورة عنها  
شذرا لا مكان ولا فرق بين ان يكون  
الصلح عن اقرار أو سكوت أو استكراه  
في التبيين (قوله وفي الاراء من حصته  
والمعاوضة بدين سبق لم يرجع الشريك  
على المدون) كان ينبغي ان يقال لم  
يرجع الشريك على شريكه وتكون ان  
يقال اطلق على الشريك لفظ المدون  
باعتبارهما كان عليه من الدين لمن لهما  
عليه الدين لكن فيه غلط اه والزوج  
نصيبه ان لا في ظاهر الرواية حتى  
لا يرجع على صاحبه شيء وعن أبي يوسف  
ان يرجع بنصيبه منه لو وقع القبض  
بطريق المقاصة والصلح الأول وكذا  
الصلح عن جناية العمد ان لا يملك  
معاوضته شيئا فالألمة المشتركة كافي البرهان  
والثنيين (قوله وفي بعضها قسم الباقي  
على سهامه أي لواراء الخ) كان الأولى  
التعميم فقال وفي بعضها أي في البراءة  
عن البعض أو المقاصة قسم الباقي (قوله  
حتى لو كان لهما على المدون عشرون  
درهما فابراه أحد الشريكين عن نصف  
نصيبه) كان ينبغي أن يزاد أو ما قصه عن  
نصفه بدينه كاذرا وقال في البرهان  
تأجل نصيبه موقوف على رضى شريكه  
عند أبي حنيفة فإذا كان عند ما في عامة الكتب محمد بن أبي يوسف وذكره في الهداية مع أبي حنيفة وكان عنه روايتان اه

أي هذا المال من المقر في المال بلا تأخير وحط (الدين المشترك اذا قبض أحدهما  
شئانه شاركه الاستخفاف) هذا أصل كل تفرع عليه فروع بني اذا كان  
لرجلين دين على آخر قبض أحدهما شئانه ملكه معا كما لو فاضا به ان  
يشتركة في المقبوض لانه وان ازيدا باقبض اذ المال دين باعتبار عاقبة القبض  
ليكن هذه الزيادة راجعة الى اصل الحق فنصير مركزا بالزيادة والزيادة حق  
المشاركة ولكنه قبل المشاركة باق على ملك الغائب لان العين غير الدين حقيقة  
وقد قبض مدلا من حقه فيملكه حتى ينفذ نصيبه وفي ضمن لشريكه حصته  
والدين المشترك ان يكون واجبا بسبب تعدد كعثن المبيع اذا تعدد المصنفين وعن  
المال المشترك ونحو ذلك (ورجاء على التفرع بالباقي) لان المقبوض اذا كان  
مشتركا بينهما فلا بد ان يكون الباقي كذلك ورجع على الاصل المذكور قوله (ولو  
صلح أحدهما عن نصيبه على ثوب اخذ الشريك) الا حصة (أي نصف  
الدين من غيره) لانه كان عليه ولم يستوفه فبقى في ذمته (أو) اخذ (نصف  
الثوب من شريكه) لان الصلح وقع عن نصف الدين وهو مشاع لان قبضة الدين  
حال كونه في الذمة لا تقع وحسب الشريك متعلق بكل جزء من الدين فيتوقف  
على اجازته واخذ النصف دال على اجازة العقد فمع ذلك (الا ان بعضه) أي  
شريكه (له ربع الدين) لان حقه فيه (ولو لم يصلح) أحدهما (بل اشترى بنصفه)  
أي نصف الدين (شأه عنه) أي ضمن أحدهما الاخر (الربع) أي ربع الدين  
لانه صار قاضيا حقه بالمقاصة فلا حظ لان مبيى المبيع على اماما كسفة فصار كقبضه  
نصف الدين فيكون شريكه ان يرجع عليه بالربع بخلاف الصلح لان مينا على  
الحط والاعتراض ولهذا لا يملك بهما راجعة فكان المصلح بالصلح ابراه عن بعض  
نصيبه وقبض نصيبه فاذا الزيادة دفع ربع الدين فنصيبه المصلح لانه يستوف  
تمام نصيب الدين فلذا خبرناه (وفي الاراء من حصته) أي اذا أرا أحد الشريكين  
ذمة المدون عن حصته (وفي المقاصة بدين سبق) أي اذا كان للطلوب على أحد  
الطالين دين بسبب قبل ان يجب لهما معا عليه فصار قاضيا (لم يرجع الشريك) على  
المدون بحصته في صورتين أما في الأولى فلان الاراء ان لا يملك وليس بقض فلم  
يزد نصيب المشتري بالبراءة ف يرجع عليه وأما في الثانية فلانه قضى دينها كان  
عليه ولم يقبض لان الاصل في الدين ان التقاضي اذ انقضاءه ان يصير الأول مقاضيا بالثاني  
والمشاركة انما تثبت في الاقتضاء (وفي بعضها قسم الباقي على سهامه) أي لواراء  
عن بعض حصته كان قبضة الباقي على باقي من السهام لان الحق عادى هذا  
القدر حتى لو كان لهما على المدون عشرون درهما فابراه أحد الشريكين عن  
نصف نصيبه كان له المطالبة بالجملة والمساكن المطالبة بالمشرة (صلح عن عيب  
فظهر عديمه أو زال بطل الصلح) قال في العمادة ادعى عبدا بدينه اشترأها  
واشترى الباقي فاصطفاها على مال على ان يبرئ المشتري الباقي من ذلك ان عيب ثم ظهر

أنه لم يكن جاعب أو كان ولكنه قد زال فليأتنا أن يسترد بدل الصلح (صلح أحد  
 رضى صلح عن نصيبه على ما دفعه فان اجازته الاخر فقد عليم ما وان رده رد) يعني اذا  
 أسد ر جلان الى آخره فاما مع صلح أحد همامع المسلم اليه على أن يأخذ نصيبه  
 من رأس المال و يفسخ عقد الصلح في نصيبه لم يجوز عند أبي حنيفة ومحمد الاجازة  
 الاخر فان اجازوا وكان المقبوض من رأس المال مشتركا بينهما وبقي من  
 المسلم مشترك بينهما ايضا وان لم يجز الصلح باطل وقال ابو يوسف اجاز اعتبار باسائر  
 الديون فان أحد الدائنين اذا صلح المدين عن نصيبه على بدل جاز فكان الاخر  
 مخبراين أن يشاركه في المقبوض وبين أن يرجع على المدين بنصيبه كذلك ههنا  
 ولما أنه لو جاز فاما أن يجوز في نصيبه خاصة أو في النصف من النصيب ففي الاول  
 يلزم قصة الدين قبل القبض لان خصوصية نصيبه لا تظهر الا بالتبعية ولا تبعية الا  
 بالقصة وقد تقدم عللها وان كان الثاني فلا بد من اجازة الاخر لانه فسخ على  
 شريكه عقد ففسخه على وصام (اخرج أسد الورثة عن عرض أو عتار بمال أو)  
 أخرج عن (ذهب فضة أو بالعكس) أي عن فضة ذهب (أو) عن (تقدين هما)  
 أي بالتقدين بان كان في التركة درهم ودينارين وبذل الصلح ايضا درهم ودينارين  
 (مع) أي الصلح صرفا بالجنس الى خلافه كما في البيع (قل بدله أو لا) أي لا يستبر  
 في التقدين والتساوي بل يعتبر التفاضل في الماهية لانه صرف فان وجد صعب والافلا  
 (وفي التقدين وغيرهما أحد التقدين لا) أي اذا كانت التركة ذهبا فضة وغير  
 ذلك فصالحه على ذهب أو فضة لم يجوز لاحتمال ال (أو الا اذا كان المعطى أكثر من  
 حصته من ذلك الجنس) لتكون حصته بمثابة الواجب بقاءه حقه من بقية التركة  
 صوانه الى بافلا بد من التفاضل فيما يقابل حصته من الذهب والفضة لانه  
 صرف في هذا التقدير (وعلم ان شرط طم الدين من التركة) يعني اذا كان في التركة  
 دين على الناس فادخلوه في الصلح على أن يخرجوا الصلح عنه ويكون الدين لهم  
 بطل الصلح لانه يصير ماله كحصته من الدين لما اثر الورثة بما أخذ منهم من الدين  
 وتماثل الدين من غير من عليه الدين باطل وان كان بعض واذا بطل في حصته  
 الدين بطل في الكل (الا اذا شرطوا اربعة الغرامه) أي من الدين ولا يرجع  
 عليهم بنصيب المصالح فيستد بعص المصالح لانه حيث يكون غلب الدين عن عليه  
 الدين (أو قضوا نصيب المصالح منه) أي من الدين (نوعا) ثم تصالحوا عما بقي  
 من التركة فانه يجوز لا يخفى ما فيها من ضرر بقية الورثة فالاولى ما ذكره بقوله (أو  
 أقضوه) أي المصالح (فقر حصته منه) أي من الدين (وصالحوا عن غيره  
 وأحالفهم) أي أحال المصالح الورثة (بالقرض) الذي أخذ منهم (على الغرامه)  
 وتقبلوا الخصاله) واختلف في صحة الصلح عن تركه مجهولة لادين فيها) قوله (على  
 مكبل أو موزون) متعلق بالمصالح يعني اذا يكن في التركة دين وأعيانها غير معلومة  
 وأريد الصلح على مكبل أو موزون قبيل لا يصح لاحتمال أن يكون في التركة مكبل أو  
 موزون ونصيبه من ذلك مثل بدل الصلح فيكون باوقبل يصح لاحتمال أن لا يكون  
 في التركة مكبل أو موزون وان كان فيصحت ان يكون نصيبه أصل من بدل الصلح

(قوله صلح أحد رضى صلح) الخلاف  
 نأيت عنهم على الصحيح من المصطلح  
 رأس المال أولا وقيل ان لم يخطأ  
 رأس المال جاز عند ههنا كما في  
 التبعية (قوله وفي التقدين وغيرهما  
 بأحد التقدين) كذا لا يجوز الصلح اذا  
 لم يخطأ قدر نصيبه لاحتمال ال (أو لا)  
 انما لم التمسد انما يبطل على أقل من  
 نصيبه في مال ال (أو باله) التصديق وأما في  
 حالة التناكر بان أنكر واو راته فيجوز  
 وجه ذلك ان في حالة التناكر ما يأخذ  
 لا يكون بدلا لافي حق الاتخذ ولا في  
 حق الدافع هكذا ذكر المرغنياني ولا بد  
 من التفاضل فيما يقابل الذهب والفضة  
 منه لكونه صرفا ولو كان بدل الصلح لرضا  
 في الموزون مطلقا وان قل ولم يقض  
 في المجلس (قوله قبل لا يصح) فأنه يظهر  
 الدين المرغنياني وقيل يصح فأنه التقه  
 أبو جعفر وهو الصحيح كما في التبيين والله  
 الموفق

(كتاب القضاء) قوله وشروط الزام القريبين والقريبين (الطلاق في جانب المرأة وبموجبها) مع (قوله هو) لا قضاء لأنه كما سجد كفضل الخصومة ولا خصوصية مع الإقرار لأن الزامه لنفسه فوق الزام القاضي فلا يحتاج للزامه (قوله هو) أيضا يكون به) يعني القضاء إنما يكون بالزام وقال الزبلي القضاء أفضل المصالح وهو أمر كل شيء وقال في المبدأ أن نصب القاضي فرض ونصب الإمام الأعظم فرض بلا خلاف بين أهل الحق ولا عبرة بخلاف بعض الفقهاء لأجتماع الأحبار رضي الله عنهم على ذلك (قوله ولا تقبل لما ذكر) يعني من قلة المبالاة ٤٤ فأنهى للإيجاب يعني يجب عدم قبول شهادته لكن لو قل مع الحكم بما

فكان القول بعدم الجواز مؤد بالاعتبار في الشبهة ولا عبرة به (و مع في الأصح عن تركه) (وجهه وافي بالقبية) من الورثة (غير المذكورين والورثون) لأنه لا يعضى إلى المازة لقيام المصالح عنه في يد القبية من الورثة وقيل لا يعضى لأنه يبيع المصالح عنه بين ومع المصلحة لا يعضى المصالح

### (كتاب القضاء)

أورد بعد المصالح لأنها إنما يحتاج إليه إذا لم يرض عن المختار من صلح (هو) لأنه الأحكام وشروط الزام على أنه تبرئة أو أقرار أو كقول (لا) لا يعضى فمصل الخصومة وهو إنما يكون به (وأهل الشجادة) لأن كلاً منهما باب الولاية لأنه بنفسنا القول على الغير ولا كلاً منهما الزام إذا شاء هاهنا مائة على القاضي والقضاء لم يلزم على الخصم فثبت شرط لأهلية الشهادة بشرط لا هاية لقضاء بشرط أهلية بشرط أهليته) وقد مر ذلك في كتاب الشهادة (والأدنى) أهلية يكون أهله له (لا يملكه لا يملكه) إذا لا يرضى عليه فله لأنه راعاه نفسه من لو ولد كان المقلد تماماً (كما يعضى قول ثم أدته) (لوجود أصل الأهلية) (ولا تقبل) لماد لا يرضى لو قبل القاضي وحكم بها كان آتماً لكنه يهدوى العتوى العائدة هذا إذا غلب على طمعه صدق وهو مما يحفظ اختلاف في كون المصير من الغاوة والقبية من إجماله) المصير شرط لنفاذ القضاء في ظاهر الرواية وفي رواية وإدراك بشرط وكثير من مشايخنا رحمهم الله تعالى أحد أو رواية البوادرياء والخاصة ولو أمر رجلاً بالقصة في الرستاق جاز باتفاق الروايات لأن القصة ليست من أعمال القضاء وكذا إذا خرج إلى القرى ونصب قتيلاً أمور المصير أو الولد أو كلاً من القادر كذا حكى فتوى طهري الذي المرفغياني لأنه ليس قضاء ولا من أعمال القضاء قال في الفصل الحادي والثلاثين من شهادات الخصم أن هذا مشكل عندى لأن القاضي إنما يفعل ذلك بولاية القضاء لا الأريانه لو لم يؤد له ذلك فإنه كان من جهة القضاء (أخذ القضاء برشوة لا ينفذ حكمه) قال في النعمانية القاضي إذا أخذ القضاء برشوة هل يصير قاضياً احتلف فيه المشايخ والصحيح أنه لا يصير قاضياً ولو قضى لا يصدق قضاؤه (وإن كان عدلاً لفسق ما حدها) انتهى (القول) لوجود سبب الاستحقاق (وقيل بعزل) لأن المقلد أعده الله ولا يرضى عنه فهو دونها

كان القاضي تماماً (قوله المصير) شرط لنفاذ القضاء في ظاهر الرواية وفي رواية التواد ليس بشرط ذكره شمس الأئمة وروى أبو يوسف في الاملا أن المصير ليس شرطاً وينبغي على هذا مستثنان أحدهما أن نائب قاضي الرستاق إلى القاضي هل يعضى ضل ظاهر الرواية لا يعضى لأنه ينقل ولاية القضاء وهو ليس بقاضٍ وعلى رواية التواد يعضى وقد قيل على هذه الرواية أصلاً لا يعضى لأنه لا حاجة الثانية إذا علم القاضي في الرستاق بمهادته ثم أراد أن يقضى بذلك العلم فصل في ظاهر الرواية على الاختلاف الذي علم قبل نقل القضاء اه كذا في الصغرى وقد مر المستفاد من الله تعالى في كتاب الدعوى أن المصير شرط لجسور القضاء في ظاهر الرواية فطريقه أن يثبت واحد من أهله حتى يسمع الدعوى واليسيرة بوقته هي ثم بعد ذلك معنى قضاءه اه (قوله وكثير من مشايخنا أخذوا رواية التوادري قال شمس الأئمة المصير حسي كثير أخذوا برواية التوادري أن العلم ليس بشرط لنفاذ القضاء باعتبار الحاجة فإنه إذا خرج القاضي إلى الحدود للمدعى عليه وسمع الدعوى ثم أراد أن يقضى هناك كيف لا يعضى هذه الجملة في شرح أدب القاضي حكى في الصغرى (نفسه) إذا قل

السلطان إنما ناقضاً بطله كذا لا يدخل فيه القري ما لم يكتب في رسمه ومشوره البلد والسوا في سببه ص وال يقضى بعلم ما يدل على هذا كذا في الصغرى اه وبه جزم في فصول العمادى (قوله أحد القضاة بالرشوة لا يصدق حكمه) كان الأولى أن يقول لا يصير قاضياً كما ذكره شرطاً (قوله وإن كان عدلاً لفسق ما حدها) انتهى (القول) يعني وجب على السلطان عزله (قوله وقيل بعزل) أه وعمر والفسق واختاره الكرخي والعمادى وعلى الرازي صاحب أبي يوسف وهو اختيار حسن لعدم اثبات الناس على حقوق الناس

١٠ (قوله وقال فاضمان) حكماءه صاحب البرهان ثم قال وقيل بنشد فيما ارتضى فكان القاضي غير الذي لم يعتبر هذا القبول واعتبر قول الأكثر على الإجماع في عدم نفوذ منه وقال بعض مشايخنا قلنا ما فيما ارتضى وفيما لم يرتض ما طاعة ولا ورع ولا ولد القاضي أو كاتبه أو بعض أهله فإن كان بأمر ورع كان كارتضائه بنفسه فيكون قضاءه مردودا وإن كان غير ربه عليه نقض قضاءه وكان على المرتضى رد ما قبض اه (قوله ونفذه) ٤٠٥ يعني ينبغي أن يوثق به في فهمه عند الخصومة فيصير

مهمه وفيه موقبله إلى كمال التحسين لأنه إذا لم يفهم كلامهما عنضم الحق وينفي أن لا يكون قتلوا لأضغرا ولا أخصمان ولا حائما ولا عطان ولا عثا ولا ماشيا وقت القضاء كافي البديع (قوله ولا طلب القضاء) فإن طلب لا يولى (قوله ولا يكون نظامي) والخطي غلط نظامي جبارا اعتيدا يعني فيكون شديد من غير ضعف لمنه من غير ضعف فين كان أعرف وأقدر وأوجه وأهيب وأصبر على ما أصابه من الناس كان أولى (قوله وإن أمنه لا يكره) قال في البدائع إذا عرض القضاء على من يصح له من أهل البلدان سكان في البلد عدد يصلحون للقضاء لا يفرض عليه القول بل هو في سعة ممن القبول والترك ثم إذا جاز له الترك والقبول اختلوا فيهما أفضل فأما إذا لم يصح له إلا الرجل واحد فانه يفرض عليه القبول إذا عرض عليه اه (قوله وقيل يكره بلا كراهة) قوله صلى الله عليه وسلم الخ) أصح القريب الأول بصنع الانبياء والرسل صلوات الله وسلامه عليهم وضع الخلفاء الراشدين والصالحين لأنهم قدوة ولا أن القضاء بالحق إذا ريد به وجه الله تعالى يكون عبادة خالصة بل هو أفضل العبادات قال النبي صلى الله عليه وسلم عدل ساعة خير من عبادة ستين سنة والحدوث محمول على القاضي الجاهل أو العالم أعمى أو الطالب الذي لا يأن على نفسه الشريعة فيضاف أن عمل اليه أو في غايه الدلائل اه (قوله ويجوز

وقال فاضمان أجماله إذا ارتضى لا نقض قضاءه فيما ارتضى (ويبقى أن يكون مرقوبا في صفاته) وهو الاحتراز عن الحرام (وعقده وسلاحه وفهمه وعلمه بالسنة) كونه ما يرى عن النبي صلى الله عليه وسلم (والأثار) كونه ما يرى عن الأصحاب رضوان الله تعالى عليهم أجمعين (ووصوه الفقه) أي مسائل متعلقة بأحكام أو فروع (والاجتهاد شرط الأولونه) لا الجواز (كذا الحق) يعني ينبغي أن يكون موصوفا بالصفت المذكورة ولا يشترط فيه أيضا الاجتهاد (ولا طلب القضاء) أي بالقلب (ولا سأل) أي بالسأل لقوله صلى الله عليه وسلم من سأل القضاء وكل إلى نفسه ومن أجبر عليه نزل عليه ملك يسده أي يلهيه الرشد ووفقه للصواب (ويختار الأقدرا والأولى) أي ينبغي للقلد أن يختار للقضاء من هو أقدر وأولى به (ولا يكون غفلا غيظا جبارا اعتيدا) لأنه خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم في القضاء قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من قلده غيره عسلا وفي رعيته من هو أولى بهمته فقلدنا الله تعالى ورسله وخان جماعة المسلمين وعمل القضاء من أهم أمور الدين وأعمال المسلمين (ويكره التقليد) أي أخذ القضاء (من خاف الخلف) أي أظلم والجور في غيره وإن لم يكرهه قبل بكرة بلا كراهة لقوله عليه السلام والصلح من ابتلى بالقضاء فبكا عما يصير يسكن وقيل قد ازدراه بعض القضاء وقال كيف يكون هكذا ثم دعا في مجلسه بمن يتولى شؤره فعمل الخلفا يحلني بعض أشد ذقته فطس فأصاب الموصى حلقه وألقى رأسه بين يديه كذا في الكافي ويجوز نقله من الجائر كما يجوز من العادل لأن الصحابة رضي الله عنهم تقلدوا القضاء من معاوية بعد أن أظهر الخلاف لعل كرم الله وجهه مع أهل الحق كان مع علي وتقلدوا من يزيد مع فسقه ووجوده والتابعون تقلدوا من المهاج مع كونه أظلم زمانه (و) من (أهل البقي) قال في العمدية التقليد من أهل البقي يصح ويجوز استيفاء الباغي لا ينزل قضاء العدل ويصح عزل الباغي لمحم حتى لو أتمزم الباغي بعد ذلك لا تنقض ما به بعد ما لم تقلدهم السلطان العدل (فان تقلد طلب ديوان قاض قبله) وهي انشراط على فيما تقع الضلالت والمذكور ونحو ذلك لأن القاضي يكتب فخصتين أحدهما تكون في بدائع الخصم والآخرى في ديوان القاضي أدريما يحتاج إليها المعنى من المعاني وما في يدانهم لا يؤمن عليه من الزيادة والنقصان ثم الورق الذي كتب عليه القاضي المعزول هذه التمتع أن كان من بيت المال يجبر على ردّه لأنه إنما كان في يده لعدمه وقدماء العمل لغيره وكذا إذا كان من ماله أو مال الخصم في الصحيح لأنه ما لم يتخذ من قبله بل لا ينبغي

تقلده من الجائر) اغتايحوا التقليد منه إذا ما كره من القاضي حتى إذا ما لم يكره فلا أن المقصود لا يحصل بالتقليد منه (قوله فان تقلد طلب ديوان قاض قبله) قال الزيلعي وسبع عقدين من أمته أو عدلا واحدا أو اثنين أحدا ليقض ديوان المعزول بمحضه أو بمحضه أمينة ويسألان المعزول عنها شيئا فشيئا لكشف الأشكال عنها ووضع كل شيء في حوزة جبرده اه

[illegible]

وكذا الخسوف وكوه في يده وفي عمله وقد انتقل العمل الى غيره (والزم محسوسا اقر  
بحق او قام عليه بيته) يعني نظري في حال المحسوسين لانه نصيبناظر المسلمين فن  
اقر بحق او انكر فقامت عليه دية الزمها به (ولا يعقل قول المزيل عليه الا  
دية) لانه صار كواحد من الزمها وشهادة الواحد ليست بجمعة خصوصا اذا  
كانت بقل نفسه (والا) اي وان لم يقر ولم يقم عليهم بيته (نادى عليه) اي لم يعقل  
بفضلته حتى ينادى عليه اي بامر نادى ينادى كل يوم اذا جلس من كان يطلب  
ثلاثة من فلان المحسوس الثلاثة يعني في محضر حتى يجمع بينهم ما اذا لم يقرهم  
خذه من كفى بنفسه (وشلاه) اي اطلقه (ونظري الودائع والاثاث والاربع) التي  
ضمنها المزيل في ابدى الاثنام (وعمل باليسنة او اقرار ذي اليد) لان كل ذلك حقه  
لا يقول المزيل (لما امر (الان يقره واليسنة باليسنة) لم منه) اذ ثبت باقراره ان  
لله كانت للقاضي فيصح اقراره للقاضي فان في يده في الحال لان من في يده مال  
اذا اقره لسانه قبل اقراره (وجلس له كم في مسجد الجامع اولي) لانه اشر  
واضع البلدة (او) جلس (في داره واذن) للناس (بالدخول فيها ويجلس معه  
من كان يجلس قبل) لان الجلوس في داره وحده يورث التهمة (ورد) اي لم  
يقبل (هدية) لان قبوله يؤدي الى مراعاة الهدى (الامن) ذي رحم عرم او حين  
هتاد مهاداة) اي لا يردنهما (قدرا هدا) اي جرت عادتة قبل القضاء بهاداة  
لان الاول حلة الرحمة والى الثاني ليس بالقضاء بل جرى على العادة (ان لم يكن له ما  
اذلوا كانت لكانا كالا قضاءه) وشهد الجنازة) لانه من حقوق المسلم  
في السلم (لا الدعوة الخاصة) وهي ما لو علم المضيف ان القاضي لا يحضرها  
يتخذها لان الخداسة لاجل القضاء بخلاف العامة (ويورد مرئنا) لانه ايضا من  
حقه (الحقوق) (ويؤدى من الخصمين جلوسا او قالا) لقوله صلى الله عليه وسلم  
اذا ابتلى احدكم بالقضاء فليست بهنهم في الجأس والاشارة والنظر (ولا يبار  
حدهما ولا يثير اليه ولا يلقه حجة) التهمة (ولا يضاك في وجهه) لانه اعزاء على  
خصمه (ولا يخرج مطلقا) اي لا عازجهما ولا واحد امنهما ولا غيره مما لا يزيل  
هبة القضاء وهذا احسن مما قال في الوقاية ولا يخرج معه ما قال في السكافي ولا  
يخرج معه ولا مع غيره ولا يلقه حجة التهمة (ولا يلقن الشاهد شهادة) بان يقول

عالم يضيئ على الناس ولا يجلس وحده  
لا تروى التهمة وإن جلس وحده  
لأناس به أن كان عالمًا بمصداق كان  
جاءه لاستقباله أن يقدمه أهل العلم  
فربما منه لا شورة وكذا أهل العدل  
لشهادته عليه مختلف الأعوان حيث  
يكونون بعد عنه لأجل التهمة أه  
وألفه في البداية من قبل الجهل فقال  
من آداب القضاء أن يجلس معه جماعة  
من أهل الفقه يشاورهم ويستعين برأيهم  
فيما يحتاج إليه لقوله تعالى وشاورهم  
في الأمر ورضي أن يجلس معه من يوثق  
بدينه وأمانته ليهديه إلى الحق والصواب  
أذا رجع إليه ولا ينبغي أن يشاورهم بمسئرة  
الناس لأزهايه بعبادة المجلس واتمامه  
بالجمل ولكن يقسم الناس ثم يشاورهم  
أو يكتب في رقعة أو يكلمهم بلغة لا يفهمها  
الخصمان وهذا أنما يدخله حصر  
بجلالهم عنده ولا يخرج عن الكلام  
من أيديهم فإن كان لا يفهمهم فإن  
أشكى عليه حادثة بعث إليهم (قوله  
لا الدعوة الخاصة) هذا في دعوة الأجنبي  
وفي دعوة القريب يجيها ذكره الخصاص  
لا خلاف وذكر الخصاص أن على قوله ما  
لا يجيب الخاصة لقريب وعلى قول محمد  
يجيب وأما لا يجيب الدعوة الخاصة  
لأجنبي إذا لم يتخذ الدعوة لأجله قبل

القضاء فعمل هذا لافرق بينهما وبين الهدية كذا في التسعين وقال في البرهان وأما قوله في حضور دعوة فربما الخاطئة له  
كألا، ثم أو لا حصة أو يوسف حنفا منها المكان التهمة وأصح ما قيل في الفرق بين الخاطئة والعاملة أن كل ما عين صاحب الدعوة  
من اتخاذها لأدلى أن القاضي لا يجيب فهي الخاطئة والأففى العامة (قوله) وهو مدعى بها) هذا إذا لم يكن له ولا عليه دعوى وكذا  
المنازعة كما في البرهان (قوله) أي لا عا نزاعهما (الخ) أي في مجلس المحكم كما أشار إليه وفي غيره لا يكره منه وهو بالحسار في بدئهما  
بالكلام وسكرته أن إلى بدئها وهو أحسن ولا يجمع بين التساؤل وال حال في زوجة بل يعمل الرجال ناحية والنساء ناحية (قوله) ولا  
يلحق الشاهد شهادته) أي بذكره ذلك عند أبي حنيفة ومحمد وهو قول أبي يوسف الأول كما في البرهان

(قوله واستحسنه أبو يوسف) أرجم اليه مضافا إلى التهام (قوله مما لا يمتنع فيه) مثل أن يدعى القاضى شهادته والمدعى عليه شكر  
 خصمه أو يقر به هذا التهام ما يفتى فقال القاضي يحتمل أنه أبرأ من الخصماته واستغاد الشاهد بذلك علما وفتى في شهادته كما وفتى  
 القاضي فانه يجوز الاتفاق كما في البرهان (قوله والاحسن ما ذكره هنا كما قال الزبيلى) كان ينبغي للعنف أن يذكر ما قاله  
 الزبيلى بعده والصواب لا يجيبه فيه ما أى في صوري لزوم المال مبتدأ ومادة إذ طلب المدعى ذلك حتى يسأله فان أقرب له مالا  
 أمره بالدفع فان أبى حجه انظر موطعه وان أنكر المال والمدعى يقول له مال فاقضى يقول المدعى أفت يمتنع أن له مالا فان أقام  
 البينة أن له مالا أمره بالدفع فان أبى حجه وان يجوز من البينة والمدعى ٤٠٧  
 يدعى ان له مالا وهو يتكرار القول  
 قول المدعى عليه فيما ذكر في المختصر اهـ

له انتم بدكذوا وكذا الامانة لاحد الخصمين فيكره كلقين انهم (واستحسنه  
 أبو يوسف فيما لا يمتنع فيه) لان الشاهد قد جهر له ان المجلس فكان تلقينه احياه  
 الحق بمنزلة احضار انهم والتكفير (واذا ثبت الحق على الخصم بالقرار ما أوسنة  
 امره) أى القاضي المقرر (بدفعه) أى دفع الحق (فان أبى) أى امتنع عن الدفع  
 (حجه) شرط الا يامره أمروا بغير حق ما اذا ثبت الحق عليه بينة أو اقرار أو فرق  
 بينهما في الهداية فقال اذا ثبت بالبينة حجه كائنت نظره أو الخط بانكاره وان  
 ثبت باقراره لم يقبل بحجه اذ لم يعرف كونه مما خلا في اول الوهلة فقله طمع في  
 الامهال فلم يستحب المال فاذا امتنع بعد ذلك حجه قطعه ووطئه حكى عن  
 المصدر التهميد وان حكى عن شمس اللغة عكسه لانه اذا ثبت بالبينة يستدبر  
 ويقول ما علمت ان له على دنائلا لاله فاذا علمت قضيت ولا تنافي في ذلك في الاقرار  
 والاحسن ما ذكره هنا كما قال الزبيلى (قد رابرى) اختلف في تقدير مدعى المجلس  
 والصحيح انه موقوف الى رأى القاضي لان المجلس لا يذاه واحوال الناس فيه  
 متفاوتة (طلب ذى الحق) متعلق بقوله حجه وكذا قوله (فما زله) متعلق به  
 (يدلان مال حصل له كتمن مبيع أو قرض أو اقرضه بعد كالمهر المجل وبذل  
 الخلع ودين الكفالة) لان المال اذا حصل في يده ثبت غناه واقدامه على  
 التزام ما اختياره وليس بساره (وفي غيرها) من الدون (لا) أى لا يجيب (ان  
 ادعى المقرر) اذ لا دليل على اليسار (الان) ثبت غرضه غناه فيه (قد رابرى  
 كما مر لا دليل اليسار اذا لم يوجد كان القول لمن عليه الدين وعلى المدعى اثبات  
 غناه فيه) (ثم يسأل عنه فان لم يظهر له مال الملقه) فنظرة الى ميسر غيبه  
 بعده (مكون ظاهرا) ولم يمنع غرضه عنه (لان) ثبت حقه عليه لا يمنع طلب الاستحقة  
 منه (ولا يقبل بینه على افلاسه قبل حجه) لانها يمتنع على التفتي فلا تقبل ما لم  
 يتأدب بدوه المجلس وبعد تقبل على ميل الاحتياط (وبينة اليسار اولى)  
 يدعى اذا أقام المدعى بینه على اليسار والمدعى عليه على الاضرار فيبينة اليسار اولى  
 لانه عارض والبينة للاثبات (وابدحس المومر) لان المجلس جزاء الظالم فاذا

(تنبيه) هذا في غير دين الولد والاحداه  
 والمجندات وان صلوا ومولى المأذون  
 ان لم يكن مدونا كما في التبيين (قوله  
 ودين الكفالة) هذا اذا لم يكن كفلا لمن  
 أمل ككفيل لم فلا يجيب لما يلزم من  
 القول بحجه أن يجيب الكفيل الأم ولا  
 يجوز وانه رسالة (قوله ثم يسأل عنه)  
 قال شيخ الاسلام سؤال القاضي عن حاله  
 بعد المجلس احتلما وليس واجب لان  
 التهامه بالاعا شهادته بالتفتي فكان  
 للقاضي أن يعمل برأيه ولا سأل ولكن  
 لوسل مع هذا كان أحوط كذا في التبيين  
 (قوله ولم يمنع غرضه عنه) هذا عند أبى  
 حنيفة رحمه الله فلا يزومه وبأحسنون  
 فقل كسب ملهم تحقيق التهامه بالافلاس  
 عنه اذا مال عادوا راجع ولا يوقوف  
 التهمه على حصره من حيث الظاهر  
 فيصالح لدفع المجلس عن الدون لا لبطال  
 حق الترم في الملازمة ومنه أبو يوسف  
 ومحمد عن ما لا يمتنعوا أخذ فضل  
 الكسب الى ان يقيم بینه اما كتب  
 مالا كما في البرهان وقول زفر قوله كما  
 في التبيين (قوله ولا يقبل بینه على  
 الافلاس قبل حجه) قال في البرهان لو

رأى أن يسأل عنه قبل معنى مدعى المجلس كان لذلك وأما السؤال قبل المجلس يقول بینه الاضرار من محمد تقبل وبه  
 أفتى محمد بن الفضل وأحمد بن حنبل بن أبى حنيفة وهو قول الشافعي ولا كراهية لا تقبل قبل المجلس وهو قول مالك ومروا لا منع  
 فان بینه الاضرار بینه على التفتي فلا تقبل حتى يتأدب بدوه معنى المدعى فثبت اهـ ولنا ان يقول لوجه ما قبل المجلس  
 ثم حجه ولم يظهر له مال لا مانع من اعتماد على ما سبق من الاخبار ويؤيد ما قدمناه من شيخ الاسلام اهـ وفي اطلاق البينة  
 على الاخبار بمجمله تسامح لما قال في الصغرى خير الراصد الدل الثقة تكفي والاثبات أحوط ولا بشرط لفظ الشهادة اهـ وكيفية  
 الاخبار ان يقول ان حاله حال المعسر بن نفقة وكسوة وحاله ضيقه وقد اختارنا حاله في العرو والعلانية كما في التبيين (تنبيه)  
 قال في البرهان لو طلب المدون من المدعى ان يامره ان معسر حلف فان نكل أطلقه وقل للمدعى وان حلف حجه اهـ ومثله

**المادة المقررة لإزالة البليت واجبة بعد ٤٠٨** وهي من النقطة وهي حادثة حال (فوله بل في الاتفاق هـ) إذا إلى

امتنع من اداء الحق مع القدرة عليه ظاهر ظاهره فيعازي شايد حمله (لا يحبس  
 لغة ماضية لزوجه وولده) لانها تسقطها بعض الزمان وان لم تقب طلاق حكم  
 الحاكم او اعطى الزوجان علم اقل بحبس ايضا لانها ليست بدخل من مال ولا  
 زمت بعد دحل ماذ كرنا (ابل) بحبس (في الاتفاق) عليهم ماذ (الي) من الاتفاق لان  
 اختلاف حاجة الوقت وفي تركه قصدها لا اهلها فيعس لدفع هلاكها (لا تقضي  
 المرأة في غير حدود) لما مر ان القضاء يستقي من اللهاده وشهادتها جائز في  
 غيرها فكذا قضائها وفيه ولا يجوز في مال غيرها من شبهة البداية (ولا يستدل  
 قاض) اي لا ينصب نائباً لان المفوض اليه القضاء التفتد ولا تصرف في غير  
 ما فوض اليه كالموكل لا يوكّل بالان موكل (لا اذا فوض) اي لا يستدل  
 (اليه) بان قبل له من قبل الله اطلاقاً من شئت (بمخلاف المأمور وقامة الجملة)  
 وهو انما طلب (فانه يستأجر في الصلاة للصوم) انه وفيه عطف العوات  
 فاولم يجز لغائب الجملة (من مع انما طلبة) فمقول يستأجر ويصرفه في باب  
 صلاة الجملة وفرع على قوله الا اذا فوض اليه بشئ (فانما القاضي المفوض اليه  
 نائب عن الاصل) يعني السلطان (فلا يعزل) اي اذا كان نائباً عن الاصل  
 لا يعزله القاضي (الا اذا فوض اليه) بان قبل له من قبل الله اطلاقاً من  
 شئت لم يشترط عزله العزل (ولا يستدل) اي نائباً عن القاضي (عن قوله) اي القاضي  
 (عن القضاء) هذا ايضا فرع على ما قبله (ونائب غيره) نائب غيره هو فوض  
 اليه ان قضى عند اوجازة (اي لم يقض عنده) مع انه لم يقض في عسرة  
 واجازة (مع) قضائه ولا ان المقصور محصور راي الاول وقد وجد (في حكم قاض  
 آخر) يعني اذا فوض اليه حكم قاض امضاء اذا كان بينهما فافيه (لا ما انما استأجر  
 او السنة المشورة او الاجاع) انما مزينة لاحد الاحكام (ين على الآخر) وقد  
 الاول باقتبال القضاء فلا يقض بما هو دونه فوقه في قاض يشهد به من  
 المدعي او يشوب حل الوط يصير الشكاح في طاعة الزلات او يجوز ان يسمع من ذلك  
 التهمة عند اوجواز بيع درهم بدرهمين لا يقد أم الاول قلته لثمة الكتاب  
 لانه تعالى قال وامتنع وان يمد من روحاكم ان لم يكونا ابن فرل وامر انما  
 هذا الغاية كرا قصر الحكم عليه ولا نقا ذلك ادنى لا لمرنا ولا لمراد على  
 الادنى واما الثاني فلانه مخالف لقد ثبت المشهور وهو حدث السبله واما الثالث  
 فلاه على لما انتقوا عليه في السدر الاول فكان قد اذنت لاف الاجاع واما

من الاتفاق) قال السكّال يحبس كل من  
وجبت عليه الثقة فأبى عن الاتفاق أبا  
كان أو أمّا أو حدا اهـ (تيسره) وهل  
يحبس من امتنع عن الاتفاق على من  
موجب عليه ثقة فرب محرمه فليظفر  
ثقة) لا يحبس في الدين المؤجل وكذا  
لا يمنع من السفر قبل حلول الأجل سواء  
بصدقه أو قرب لأنه لا يملك مطالبة قبل  
حل الأجل فلا يملك منه ولكن له أن  
يخرج منه حتى إذا حل الأجل منه من  
الضي في سفره إلى أن يوفيه دينه كافي  
البدائع (قوله) فإنه يستغنى في الصلاة  
من مع الخطبة (ليس على إطلاقها قال  
الزيلي إن أحدث قبل الشروع في  
الجمعة لم يحزله أن يستغنى إلا من شهد  
الخطبة وإن كان شرع فيها حاز أن يستغنى  
من لم يدرك الخطبة وقدمناه في باب  
الجمعة عن السكّال (قوله) ولا ينزل أي  
نائب القاضي بخروجه أي القاضي عن  
القضاء (حكى في الأشباه والنظائر خلافا  
في المسئلة ومن قال بعدم انزاله يخرج  
القاضي عن القضاء لكونه نائبا عن  
الأصل فسدل على أن الدواب الآن  
يتمزقون بمنزل القاضي وموته لانهم تروا  
القاضي من كل وجه فهو كالوكل مع  
الموكل ولا يهضم أحد الآن أنه نائب  
السلطان ولقد اقال العلامة ابن العرس  
ونائب القاضي في زمانه بمنزل محزله  
ومعه فإنه نائمه من كل وجه اهـ (قوله)

وقوله (قوله) أي حكم قاض آخر) قالوا بشرط أن يكون عالما بغير اختلاف العلماء معنى لقوله في فصل جيم فيه وهو لا يعلم ذلك لأجل  
 (قوله) ولا يعلم ذلك أدنى أن لا تزناوا) كذا في نسخ وبس اللزوم فام إذا لم أقسط عداده ودوره مدة وأدنى أن لا تزناوا  
 وفي بعض النسخ ولا تعلم أدنى أن لا تزناوا لا اعتراض عليها

الرابع فلان اختلف فيه منقول عن ابن عباس رضي الله عنهما فقد انكر عليه  
 الصحابة فلا يعتبر خلافه كذا في الكافي وقد فرغ على قوله عني حكم قاض آخر  
 بقوله ( فان أمضى ) جزء هذا الشرط قوله الا في تنفيذ قضاء من حصد في قذف  
 وتباين قضاء ( الا معي او ) قضاء ( امرأة ) قوله ( بحد او قود ) متعلق بقوله قضاء  
 ( او ) قضاء ( قاض لا مرأة ) قاض ( شهادة بالحدود الناسب ) شهادة ( الا معي  
 و ) قاض ( لا مرأة بشهادة زوجها ) قاض ( بحد او قود به ادتها ) أي بشهادة امرأة  
 ( تنفيذ ) لان كلامه لم يمتد فيه ولم يخالف ما ذكر ( حتى لو اطلقه فان نفيه ثالث ) لان  
 الاحتجاج الاول كالشأنى والاول لا يثبت اتصال القضاة فلا ينقض باجتهاد لم يثبت  
 به لانه دونه والقضاء حق الشرع يجب سياسته ومن سياسته ان يلزم ولا يعترض  
 عليه ( واما قضاء عدومي مطلقا ) أي سواء كان على مسلم أو كافر ( و ) قضاء ( كافر  
 على مسلم فلا ينفذ ) لا ينتفاء أهلية الشهادة فيهم عليه ( يوم الموت لا يدخل تحت  
 القضاء بخلاف يوم القتل ) يعني اذا ادعى رجل ان أباه مات في يوم كذا وقضى به  
 فادعت امرأة ان الموت تزوجها بعد ذلك اليوم يصح ويقضى بالنكاح ولو ادعى  
 قتله فيه وقضى به لم تسمع دعواها والنكاح بعده كذا اذا ادعى ان فلانا مات وترك  
 هذا ميراثا لي ومات وترك ميراثا لي وقضى به بالبينة فقال المدعي عليه ان  
 أمك التي تدعي الاوت عنها ماتت قبل فلان الذي تدعي انه مات أولا وأقام البينة  
 لم يصح المدعى وسر ان القضاء بالبينة عبارة عن وقوع النزاع والموت من حيث انه  
 موت ليس محلا لنزاع البرقة بانياته بخلاف القتل فانه من حيث هو مر محل للنزاع  
 كما لا يخفى ( القضاء محل اوجبة بشهادة زور بنفذ ظاهر او باطنا اذا ادعى بسبب  
 معين ) يعني العقود كالبيع والشراء والاجارة والنكاح والقسوخ كالإقالة  
 والفرقة بطلان ونحوه فانه بنفذ فيما عند أي حنيفة ظاهر او باطنا وعند السابقين  
 بنفذ ظاهر الا باطنا ( بخلاف الاملاك المرصدة ) وهي التي لم يذ كر فيها سبب معين  
 فانهم اجمعوا انه بنفذ فيها ظاهر الا باطنا لان الملك لا يله من سبب وليس بعض  
 الاسباب أولى من البعض لتزاحمها فلا يمكن اثبات السبب سابقا على القضاء  
 بطريق الاقتضاء وفي النكاح والتمتع يقدم النكاح والشراء تعميما للقضاء وفي  
 الهبة والصدقة وروايتان عن أبي حنيفة والمراد بالنفاذ ظاهر ان يسلم القاضي  
 المرأة تنضم الى الرجل ويقول على نفسك اليه فانه زوجه وبالنفاذ باطنا ان يجعل  
 له وطؤها ويجعل لها الكين فيما بين يديه رضي الله تعالى عنهم ان شهادة الزور حنيفة ظاهر  
 الا باطنا بنفذ القضاء كذلك لان القضاء بنفذ بقدر الحاجة وله ما روي ان رجلا ادعى  
 على امرأته كاحا بين يدي على رضي الله عنه وأقام شاهدين وقضى بالنكاح بينهم  
 فقال الشان لم يكن بذا أمر المؤمنين فزوجه منه فقال على شاهدك زوجك ولم  
 ينقد له المقدم ما يقتضاه لما امتنع من تجديد النكاح عند طلب امرأته الزوج  
 فيها وقد كان في ذلك تحصيلها من الزنا وكان الشهود زورا وباديل القصة ( القضاء  
 في بجهته ) الباء في قوله ( بخلاف رايه ) متعلق بقضائه المراد بخلاف الراي  
 خلاف أصل المذهب كالحنفي اذا حكم على مذهب الشافعي أو نحوها وبالعكس وأما

( قوله بنفذ فيها عند أبي حنيفة ظاهر )  
 وابطنا وعند السابقين بنفذ ظاهر الا باطنا  
 المراد بالباقيين الصحابان والائمة الثلاثة  
 وقال في الخبر ان قضاءه بشهادة الزور  
 في العقود والقسوخ نافذ ظاهر او باطنا  
 عند أبي حنيفة وقصر ما على الظاهر كما  
 في الاملاك المرسدة وحله الفتوى وانما  
 كانت الفتوى على قولهما لظهور ادلتها  
 بالتسليم الى دليله وان بالغ صاحبها بسوط  
 في توجيهه في كتاب الرجوع عن  
 الشهادة وتبعه في ذلك بعض شراح  
 الهداية اه



(قوله) والوجه الثاني ان الحق ثابت على الصحيح والى غيره الاكل من شرح الجامع الكبير ان هذا الاختلاف بين  
 صاحبنا كذا في شرح المنظومة لابن الصنع وقال السكالي لوقفي في المذهب فيه تأميا المذهب عاقل الابه عندنا في حنفية  
 رواية واحدة وان سكتان ما عدا فقير روايتان وعندنا لا ينفذ في الوحيين أي وجه التبيين والحمد والفتوى على قوا ما  
 وذكر في الفتاوى الصغرى ان الفتوى على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فقد اختلف في الفتوى والحق في هذا الزمان  
 ان يبقى بقوله لان التارك المذهب عدا ٤١٠ لا يتركه الا يرى باطل لا قصد جيل واما الثاني فلان المذهب عدا

الايمع عدا عدا لا يذهب غيره عدا  
 له في القاضى المذهب فاما المذهب  
 فانما ولاه ليحكم عدا عدا في حنفية رحمه  
 الله تعالى فلا عليك الخالف فيكون معزولا  
 بالنسبة الى ذلك الحكم اه وتقبل  
 هذا في البرهان عن السكالي ثم قال وهذا  
 صريح الحق الذي معنى عليه بالواجب  
 اه (ما تدين) الدين المضافة اذا قصفت  
 بعد التزوج لا يصحناج الى تعديد العقد ولو  
 وطئ الزوج بعد النكاح قبل الفسخ ثم  
 فسخ حتى عز برهان الاقعة يكون الوجه  
 حلالا كما في الفسخ (قوله) لا تقبل ينتمى الى  
 الاصح احتراز من قول من قال انه تقبل  
 في الشرط ايضا ومنهم على البرزوى (قوله)  
 واما اذا قضى على غائب فقبل بنقض  
 وقيل لا قدم المذهب رحمه الله تعالى في  
 باب خيار العيب ان القضاء على الغائب  
 من غير خصم ينقض في أشهر الروايتين  
 عن أصحابنا اه وقال السكالي بعد  
 حكمه الخلاف في النفاذ والذي يقتضيه  
 النظر ان نفاذ القضاء على الغائب  
 موقوف على اتمام اوضاع لا نفس  
 القضاء هو المذهب فيه فهو كقضاء الموقوف  
 في ذمتهم ونحوه وحيث قضى على غائب  
 فلا يكون عن اقرار عليه اه (قوله)  
 الترتيب الخ اقول في الفصل الثالث  
 من العادة ان المأذون المدون لا يبدعه

اذا حكم الحنفى بما ذهب اليه ابو يوسف واحمد وهو مذهب اصحاب الامام فليس  
 حكما بخلاف رايه (ولو) كان قضاء (و) ناسبا لمذهب فقهاء عدا في حنفية ولو عدا  
 فقهاء روايتان توجه المبادئ بغير شرط يقين (وعنده) ما لا ينفذ في الوحيين (لا) في  
 قضى بما هو مذهب عدا (قبل عليه الفتوى) قاله في المداينة (وقيل) الفتوى على  
 النفاذ قيم (ما) في الفتاوى الصغرى اذا قضى في محل الاحتكام وهو لا يرى ذلك بل  
 يرى خلافه بنقض عدا في حنفية وفيه الفتوى كذا في السكالي (لا) يقضى على غائب  
 (ولا) (قوله) على الله عليه وسلم لم يرضى الله عنه لا تقبل لاحد من عدا حتى  
 تتبع الاستحلال القضاء لقطع المازعة ولا منازعة هناك عدم الانكار فلا يصح  
 القضاء (الا) حضور نائبه حقيقة كوكيله ووجه اوجه رعا كرمى القاضى او سكا  
 بان يكون ما يدعى على الغائب فيما يباين على الحاضر فذهب المأذون حصصا  
 عن الغائب (وبصير) القضاء عليه كالتصديق على الغائب (كما) اذ اذن على ذي يد  
 انه اشترى المدعى من فلان الغائب حكمه على الحاضر كان حكما على الغائب  
 يدعى مدعى عينا في غيره انه اشترى اياه من فلان الغائب واقام البينة على ذي اليد  
 وقضى به ثم حضر الغائب وانكر ذلك لا يثبت على انكاره ولا يحتاج الى إعادة  
 البينة لانه صار مقضيا عليه فان المدعى لا يتوصل الى اثبات حقه على الحاضر الا  
 باثباته على الغائب (ولو) كان ما يدعى على الغائب (شرط) لما يدعى على  
 الحاضر (لا) أى لا يكون الحكم على الحاضر حكما على الغائب (اذا) كان فيه ابطال  
 حق الغائب (كن) قال لامرأة ان طلق فلان امرأته وان طلق وان طلق زوجة  
 الخالف فيه ان فلا تطلق امرأته ووقع الطلاق على لا تقبل ينتمى الى الاصح لان  
 فيه ضرر على الغائب لا ابطال نكاحه بخلاف ما لو لم يتعذر ضرر كما لو علق طلاقها  
 بدخول فلان الدار فانه تقبل لعدم تعذر ابطال حق الغائب وهو اعادة تفصيل  
 ذكرت في المتن من ارادها فلنظروا (واما) اذا قضى عليه (أى) على الغائب  
 متعلق بقوله لا يقضى على غائب (نقل) به وقل لا (ال) في العادة الحكم على  
 الغائب بنقض عند الشافعى وينقض عدا في إحدى الروايتين (التركة) اذا استغرقت  
 بالدين قولاً لا يبيع القاضى للورثة) اذ لا يملك للورثة فيها فلا يكون لهم ولاية  
 البيع (يقرض) أى القاضى (مال الوقف والغائب والتبسم) (أى) انه لم

القاضى لا يضره مولا اه فكذلك لا يتابع القرعة المستغرقة لا يضره الورثة لما لهم من حق  
 امساكها رضاء الدين من ماله ثم والجامع بين المستثنين تعلق الحق الوارث كالمولى (قوله) يقرض مال الوقف والغائب  
 والقيم) أى من على مؤقن ولا يخفى منه الجود وينبغى للقاضى ان يتعقد احوال الدين اقرضهم مال الاتام حتى لو اخفى حال  
 احد منهم اخذه من المال لان القاضى وان كان قادرا على الاستخلاص لكن انما يقدر من التلى لاه العسير الا يري انه ليس له  
 ان يقرض العسر ابتداء كذا ليس له ان يتركه عنده انتهاء كذا في التبيين

ولو حكمه ان الالب قاضيا لانه لا ينقض لولده

فتنت في العلة المدونة في الجواز اقرأه اه  
وفي فاشدة مال طافه قرضاروا انان قاله  
الزبلي (قوله حكمه من مع قاضيا)  
يقول تحكمه في القاضي والمرأة والكافر  
في حق الكافر لانه اهل لشهادته في حق  
ولد المحور وتلقاه القضاة المحكمين اهل  
الذمة ذكرا وانثى (قوله اقرأه) هذا  
هل ماذ كرهه ان تصاف واجاز في الخط  
التحكيم في القضاة ذكرا وانثى  
والمحور عن الذخيرة (قوله ولا ينقض)  
ما في بعضه في غير ما ذكر لثلاثه  
العوام فيه) قال في البرهان وثلاثه  
مهاية من نصيب النساء (قوله فان قيل الخ)  
اصح من كافي التبيين وتعرف في الجواب  
بغير العارة بما ادى الى العبرة ان كن  
شرطا وانعدام الكن يفوت الشيء لان  
تحكم كل منهما مكن والاهلية شرط  
فقوله قلنا الخ المتني اشتراط اجتماعهما  
على ابطال التحكيم فينفرد كل منهما  
بابطاله فقوله كافي البناء متعلق بقوله  
لا يجب فان لم يصب منصبه لم يكن  
البقاء مشتملا بالبناء الذي هو  
المستحق شاعلا بنبشته ولم مات محشي  
الكتاب الواني بازديها قاله المصنف  
وجهه ما الله تعالى (قوله شرطا لبقاء)  
اقول هذا تعريف من الناقل عن خط  
المصنف وصوابه شرط انتفاء ووضوئه  
برماله (قوله ثم عدلت تلك البيعة قيل  
لا ينقض وقيل بقضي) جعل في المصنف  
الأول قول محمد والثاني قول الثاني كذا  
بخط المرحوم العلامة على المقدسي  
(قوله وقال خمس الاثمة وهذا ارفق  
بالناس الاشارة الى قوله وقيل بقضي  
وفي شرح المنظومة لابن الحصنة وقال ابو  
يوسف بقضي عليه قال وهو اختار  
المصنف وقال الحلواني هو ارفق بالناس انتهى واقفا علم

لذا كالحق (لا الالب والوصي) أي لا يقرض الالب مال ابنته ولا الوصي مال البنت  
والفرق أن في الاقراض مصلحتهم بلقاء الاموال محفوظة معفونة والقاضي بقدر  
على التصديق بخلاف الالب والوصي (دعي بالجور متعده) ما اقره فانهم عليه في  
ماله ولو قضى بالجور (خطا في المقتضى له) كذا في التلخيص حاشية والواقعات  
قامد التمسيد (حكم) أي جعل التحصين بينهما (حكم) (من صلح قاضيا) أي لم  
يتصف بها في القضاء (بحكم) بينهما (أو اقرار) معنى الحكم باليتبرع الزاعم  
بينهما وبين معنى الحكم بالاقرار الا لازم على المقرع وجبه ذكر في الفتاوى (أو)  
تسكول في غير حد أو قد اودع على العلة (رضا) بحكمه (مع) الأصل أن حكم  
الحكم بمنزلة الصلح فيما يجوز امتناعه بالصلح وهو التحكيم فيه وما لا فلا واستبقاء  
الحدود والقود والدية لا يجوز بالصلح فلا يجوز التحكيم فيها (ولا ينقض به) أي بعضه  
(في غير ما ذكر) لثلاثه العوام فيه (حكمنا) أي مع اخبار ما اقرارا حسد  
التحصين وبعدالة شاهد حال ولا ينقضه تحكيمهما (لا) أي لا يصح اخباره  
(بحكمه) لا قضاء ولا ينقضه كافي المعزول اذا قال قضيت عليك بكذا (ولكن)  
منما الرجوع قبل حكمه) لانه محكم من ههنا فاستوقف حكمه على رضاءها فان  
قبيل التحكيم ثبت باتفاقه ما ينبغي ان لا يصح الانحياز الا باتفاقهما قلنا شرط  
وجود الشيء لا يجب ان يكون بجميع اجزائه شرطا لبقاء ذلك الشيء كافي البناء  
(لا يبداه) أي لا يصح الرجوع بعده (لا صدر عن ولاية) عليه ما كافي القاضي اذا  
قضى ثم عزل لا يبطل قضاؤه (لا يصح حكمه لا وجه وولده وزوجته) (حكم القاضي  
المولى اذا قيل شهادته لم تفتحة) فأولى ان لا يصح قضاءه (مختلف حكمهما)  
أي المولى والحكم (عليهم) حيث لا يجوز لعدم التمسك فيه (وان حكمه ليس فلا بد  
من اجتماعهما) حتى لو حكم احدهما بدون الآخر لم يجز لانه امر يحتاج فيه الى  
الراي والرضا برأي المتني فيما يحتاج فيه الى أي لا يكون رضا برأي الواحد كافي  
البيع والمخلع وضوئهما (رفع حكمه الى المولى ان وافق مذهبه له ضاه) اذا تامة  
في قضته ثم في حكمه (والا) أي وان خالف (ابطله) (فرق بين هذا وبين ما اذا رفق  
الى القاضي قضية قاض آخر فانه لا يردوا وان خالفه اذا كان ذلك في فصل  
يختص به ووجهه ان الحكم له ولاية على الحكم دون غيره ما والقاضي الذي رفع  
اليه حكمه غيره فلا يكون منه عليه وكان كافي الخالفه ان يرد اذا خالفه واما  
القاضي فله ولاية على كل الناس فكان قضاءه في حق الكل فلا يكون له في  
القاضي ان يرد اذا صادق القضاء به بان يكون قد سلاجه في حق (فائدة) اذا  
غاب المدعي عليه بعد ما مع القاضي البينة عليه أو غاب الوكيل بالخصومة بعد  
قبول البينة قبل التفتيش أو مات الوكيل ثم عدلت تلك البينة قيل لا ينقض وقيل  
بقضي وقال خمس الاثمة وهذا ارفق بالناس ولو اقر المدعي عليه ثم قاب بقضي  
عليه ما اقراره في قوله وان غاب الوكيل أو مات بعد ما أقيمت عليه البينة ثم حضر  
الوكيل بقضي عليه تلك البينة وكذا الوهاب الموكل ثم حضر الوكيل فانه بقضي  
عليه تلك البينة وكذا الوهاب المدعي عليه بعد ما أقيمت عليه البينة بقضي بها على

الوارث وكذا الواقف السنة على أحد الورثة ثم غاب بقضى بها على الوارث الآخر  
وكذا الواقف السنة على نائب الصغير ثم بالغ الصغير بقضى بها عليه ولا يكلف  
بإعادة السنة كذا في الخاتمة

### {باب كتاب القاضى}

قال في القاضى باب كتاب القاضى الى القاضى ثم قال ما يشهدوا على حكم  
بالشهادة ولو باليمين ونسب به حكمه وهو المده ومجلا وقال في التهمة المهاد  
بالحكم هو الوكيل عن الغائب أو المضر الذي جاز له وكذا لا يثبت الحق ولو كان  
المهاد بالمعلم هو المدهى عليه لم يستجيب الى كتاب قاض آخر لأن حكم القاضى قد  
تم على الأول أقول لا يفتى ما فيه من النكاح والاحسان بقبال أهله فان  
شهدوا على خصم لم يثبتوا بالذات في هذا الباب بل قوته له ولا وإن شهدوا  
بغير خصم لم يثبتوا وقطره كغيره وتركها له الى الله تعالى لأنه هذا الباب غير  
مخصص به بل بين فيه السجل والمضمر والوثيقة (شهدا على خصم حاضر  
حكم) أى القاضى (بها) أى بشهادتهما (وكتبه) أى حكمه (وهو السجل) فى  
المغرب السجل كتاب الحكم وقد جعل عليه القاضى به فالسجل كتاب قاض ذكر  
فيه حكمه سواء كان منه الى قاض آخر أو لا التامى ظاهر رواه قولنا يكون ضرورة  
الاحتقاق فان المدعى عليه اذا كان محكوما عليه وأراد الرجوع على ثامه وهو  
فى المدة أخرى وطلب من القاضى أن يكتب حكمه الى قاضى تلك المدة ليعلم أن  
حكمه بكتبه القاضى ويكون ايضا معدا لا يفتى بالحكم (أو) شهدا (على) خصم  
(غائب لم يحكم) تلك الشهادة لم تمارن القضاة على الغائب مع (ه) كتبها  
أى تلك الشهادة (الى قاض) يكون المدهى فى ولايته (أى حكم المدهى عليه) وهو  
الكتاب المحكى) أى به لأن المقصود بكتب الحكم المكتوب اليه (وكتاب القاضى الى  
القاضى نقل الشهادة حقيقة) لا لعمته ونداء (ونقل فيما ذاب قط بشبهة)  
احتقار من الحد والقود لما ساقى (كالمدين) فانه يعرف بالنداء ولا يحتاج به الى الاشارة  
يحتاج فيه الى الاشارة (والعقار) فانه يعرف بالنداء ولا يحتاج به الى الاشارة  
(والسكاح) بأن ادعى رجل سكاحا على امرأة أو ما ليس وأراد كتاب القاضى  
بذلك الى قاض آخر (والطلاق) بأن ادعت طلاقا على زوجها (وله تلقى والودعة  
والسب) من المحي وابت (والغصب والامانة والمضار بالتمه) ودين والشفعة  
والو كالة والوفاة والقتل اذا كان موجبا المبال) لماسه أى ار لا نقل فى التود  
(والورثة) فان ذلك بمنزلة الدين (وكما قول فى المنار) انما قال فى المراسل  
انه لا نقل فى الاعيان المنقولة كالنشاب والعمد والامه وشجره له واحدة فى  
الاشارة فاما نقل عند الدعوى والشهادة وأل الى المدهى عليه أبو يوسف  
القول الأول وقال انه يقبل فى العبد لا لاله لأن دار فى يعاقب به المدهى عليه  
وعنه انه نقل فيما بشرائطه وعن محمد بن يعقوب بن اسحق وعنه المداوى  
قال القاضى الأصمعي فى عمله التوى كذا فى الكاوى (فى المدهوقود) أن لا نقل  
في حالان فيه شبهة البديلة عن الشهادة ولا رمية اهما على الاحتياط وفى قوله

### {باب كتاب القاضى}

(قوله لم تمارن القضاة على الغائب  
لا يصح) يعنى لا يحمل أولان نقل ما قدمه  
من الاختلاف فى النفاذ (قوله لم يحكم  
المكتوب اليه) يعنى ان وافق مذهبه  
لما قال الزبلى ولو حكم به يعنى على  
الغائب كما يرى ذلك ثم نقل اليه تنذه  
بمخلاف الكتاب المحكى حيث لا ينفذ  
خلاف مذهبه لأن الأول محكوم به فالزمه  
والثانى ابتداء حكم فلا يجوز له اه وهذا  
اذا كان بينهما مسافة بحيث لا يمكن  
ذهاب الشاهدوا به فى يومه على المعنى  
به كفى البرهان (قوله وهو نقل الشهادة  
حقيقة) يشير الى ما قلناه ان المكتوب  
اليه بحكم برأيه وان خالف برأيه رأى  
الكتاب بخلاف السجل فانه ليس له أن  
يخالفه وينقض حكمه الا أنه لا يحتاج  
الى تعديل الشهود الذين شهدوا على  
الحادثة وفى التمهادة على الشهادة لا بد  
من تعدلهم كفى التبيين (قوله وعنه  
انه يقبل فيما بشرائطه) أى كان يكلف  
المدعى انه كان له عبدان وفى اليوم وفى  
يد فلان يعرف العبد غاية التعريف  
كما ذكره الزبلى



(قوله قيل ولم يشترطه أيضا أبو يوسف الخ) بشر بأنه ضعيف عن أبي يوسف وقال الزبلي قال أبو يوسف رحمه الله تعالى بأخذ القاضي المكتوب إليه الكتاب بغير بينة ولو لم يكن لأبعل به إلا بينة وهذا هو أولى إذ يفيد أنه غير ضعيف وأيضا استدلاله بقيل لا يطابقه (قوله) والحكم بعد ذلك أي بعد قيام البينة بأنه كتاب المرسل يقع بمأله من الكتاب (قوله قال في المكافى الصحيح الخ) كذا ذكره الكمال ثم قال وما ذكر محمد رحمه الله تعالى أصح أي يجوز الفتح قبل ظهورها أي الدلالة بعد الشهادة بأنه كتابه (قوله) وألزمه ما فيه يعني بعد ثبوت معرفته عند ما نه هو المدعى عليه (قوله فيبطل بجهت أو عزل أو زوال أهلية القضاء قبل وصوله) أي الكتاب إليه يعني قبيل قراءته لا بمجرد وصوله كإي التبيين ولذا قال الكمال العبارة الجديدة أن يقال أو مات قبل قراءة الكتاب لا قبل وصوله لأن وصوله قبل ثبوته عند المكتوب إليه وقسمته لأبوجب شيئا (قوله) فان قال انهم لم يكتتب فيه فعلى المدعى اثباته ليس إلا إنكار شرطه بل كذلك لو أقر أنه هو المكتوب فيه لا بد من ثبوت معرفته عند القاضي لا احتمال التواطؤ

وإجلين (آخرين) كإثبات الشهادة على التمسك فكتبهما على طريقتهما أي التمسك على الشهادة (فلهما) أي بدل الشاهد من الأصلين (فأما) أي ما كتب به (فلهما) (أي من أنسى إليه الأصل) أي الأصل المكتوب أن كان الختم في يده (أو إلى قاض آخر) أن لم يكن فيه (ثم) إلى آخر (وتم) إلى آخر (أي أن وصل إلى من يكون الختم تحت ولايته) لما فرغ من بيان الأحكام المتعلقة بحال القاضي الكاتب شرع في بيان الأحكام المتعلقة بحال المكتوب إليه فقال (ثم أنه) أي من كان الختم في يده سواء كان ابتداء أو انتهاء (لا يقبله) أي قل الشهادة (إلا) بحضور الختم لأنه بمنزلة أداء الشهادة على التمسك إذا لم يكتبه فبطلت الأحكام التمسك به إلى المكتوب إليه كما أن شاهد الفرع ينقل شهادته وهو الأصل بغيره وكلاهما مع الشهادة على التمسك لا يحضره الختم فكذلك لا يقع الكتاب إلا بحضور الختم بخلاف صماح القاضي الكتاب الشهادة لأنه لا نقل للحكم وهذا الحكم (قيل ولم يشترطه أيضا أبو يوسف) قال في شرح الإقناع قال أبو يوسف بقوله من غير حضور الختم لأن الكتاب يختم بالمكتوب إليه فكان له أن يقبله والحكم به ذلك بغيره بما عليه من الكتاب فاعتبر بحضور الختم عند الحكم به كذا في غاية السداد (ول) لا يقبله أيضا لا (بشهادة) ليس أو رجل وأما (بأن) لأن الكتاب قد يترور إذا خط بغيره الخط والتمسك به الخاتم فلا يثبت الإجابة بآية وأيضا كتاب القاضي لم يذهب على المكتوب إليه أن يظفره به وحل به ولا الزام الأمانة (فأذا لم يذهب) أي شاهد الطريق عند القاضي المكتوب إليه (أنه) كتاب القاضي فلا يثبت فلا يثبت (فأذا لم يذهب) قال في الكافي الصحيح أنه أفما يقع الكتاب بعد ثبوت الدلالة فير ما يحتاج إلى زما التمسك وأداء التمسك إذا ما يمكن بعد قيام الختم (وقرأ على الختم وألزمه ما فيه أن يثبت كاتبه فاضا فيبطل) أي كتاب القاضي (أن زال عن القضاء) عوت أو عزل أو زوال أهلية القضاء عنه (قبل وصوله) أي الكتاب إليه (لأن الأصل أن خبر الواحد لا يقبل وإنما قبوله باعتبار الولاية الشرعية فإذا لم يبق عاد الأمر إلى الأصل ولما ذلوا حتى فاضيان في عمل أحدهما أو في مصر ليس من علمه ما قال أحدهما لا آخر قد ثبت عندى كذا فاعلم به لم يقبل لا تنقاة الولاية (كذا قال والكتاب إليه عنه) أي عن القضاء بما ذكر من الأسباب فإنه أيضا يبطل كتاب القاضي الكتاب (إلا) إذا كتب بعد اسمه أي اسم المكتوب إليه (والى كل من يصل إليه من قضاء المسلمين) فإنه لما عرف الأول بحث كتابه القاضي إليه فيقبل غيره تباهه ولم من شيء ثبت تباه ولا يثبت قضاء (ول) كتبه أي قوله إلى كل من يصل إليه من قضاء المسلمين (ابتداء) أي بلا تسمية القاضي المكتوب إليه (حوزه أبو يوسف) فإنه توسع بعد ما أتى بالقضاء فإنه قال الختم بعد وصول الكتاب (أنت الذي كتب فيه فعلى المدعى اثباته) بإقامة البينة على أنه هو وأوطن عند هذا القاضي في القاضي الذي كتب أو في التمسك الذي شهد وأعله الحق عند القاضي الذي كتب الكتاب وقيل لهذا القاضي أن يتبين بما أضعه هذا عندك أو قال له سل عن

ذلك فانك تحده على ما قلت وقال فهم ما سقط به عند التمسك بان قال ان التهود  
الذين خرجوا عند القاضي الكاتب عليه بالحق هيدا وعهد دون في قذف او  
من أهل الزمة مع القاضي هذا الطعن فان اقام على ذلك شاهدين لم يقبل  
القاضي ذلك الكتاب لان هذه الاشياء ليست بحج مفردة فلا تنفع قبل الشهادة  
عليها وانه يبين ان ما ذكره في شرح الجامع الصغير في كتاب القضاة قبل ان  
الخصم اذا كثر ان الشهادة على الجرح المرفوع مقبولة غير صحيح لان هذه الاشياء  
ليست بحج مفردة هذا اذا اقام شاهدين وان اقام شاهد واحد اذا كثر في الكتاب  
ان هذه شبهة يعني انه فكنت التهمة شهادة ان واحد فتقع التهمة في القضاء والقضاء  
مع التهمة لا يجوز فيتمتع فان وجد الامر على ما قاله هذا الواحد فلا يقضي  
بالكتاب كذا في شرح ادب القاضي للشافعي (وان مات) الخصم (تدفع) اي  
القاضي الكتاب (على وارثه او وصيه) لقيامهم بمقله (بما تقتل شهادة شاهد  
واحد) يعني اذا كان رجل على رجل آخر في بلدة اخرى دعوى وله شاهد واحد  
في بلدة واخرى في بلدة المدعى عليه واراد ان ينقل شهادته من في بلدة ويدهي على  
ذلك الشخص ويتكلم بكتاب الشهادة وبشهادة هناك جاز (و) جاز (كتب) وكيل  
غائب يعني اذا كان رجل على رجل في بلدة اخرى دعوى واراد ان يوكل رجلا في  
ذلك البلدة ليحضر من جانيه مع ذلك الرجل جاز ايضا (واختلف في حكمه) اي  
القاضي (يعلم) قالوا ان محمدا رحمه الله تعالى اهتم به في القاضي حتى قال اذا علم  
القاضي ان زيدا غصب شيئا من المدي عليه يأخذ من زيد ويدهي الى المدي وهذا  
جواب رواية الامول وروى ابن جماعة عنه ان القاضي لا يقضي بعلمه وان استفاد  
العلم في حالة القضاء حتى يشهد معه شاهد واحد قال لعل القاضي يكون غالطا  
فيما يقول فيشترط مع علمه شاهد آخر حتى يكون علمه مع شهادة شاهد آخر بمعنى  
شاهدين كذا في العبادية ثم لما فرغ من ذكر السجل وبين نقل الشهادة شرع  
في بيان المحضر وما اعتبر فيه وفي السجل من تمام الدين وبيان الصلح والجهة  
والوثقة فقال (والمحضر ما كتب فيه حضور المتخاصمين عند القاضي وما جرى  
بينهم من الاقرار) من المدي عليه (او الانكار) منه (او الحكم) بعد انكاره  
(بالينة) من المدي (او النكول) عن اليمين من المدي عليه (على وجه رفع  
الانتباه وذا السجل) قال في المحيط البرهاني ان الاشارة في الدعوى والمحضر  
ولفظ الشهادة من اهم ما يحتاج اليه وانما كانت اهم قطعا لاحتمال لان المدي  
قد هو ان يستحق المدي به على المدي عليه واكثر هود وشهادتهم يشنون استحقاقه  
ولا ثبت الاستحقاق مع الاحتمال وكذا في العبادات لا يضمن الاشارة حتى قالوا  
اذا كتب في محضر الدعوى حضور فلان مجلس الحكم واخبر مع نفسه فلا فادعي  
هذا الذي احضر عليه لا يفتي بمحضر المحضر بل يفتي ان يكتب فادعي هذا الذي  
حضر على هذا الذي احضره اذ بدو به يوم امه احضر هذا وادعي على غيره  
وكذلك هذا كرا المدي والمدي عليه في أثناء المحضر لا بد من ذكر هذا فيكتب  
المدي هـ ذا والمدي عليه هذا لان بعض المشايخ كانوا لا يتون المحضر بدونه

(قوله سمع القاضي هذا الطعن) شامل  
لما وثقت له الدالة عند القاضي الكاتب  
والسبب اشارة كمال قوله ثم بعد كراي  
القاضي الكاتب انه عدهم ما لم يثبت او  
عدوا لار الحكم اذ احضره الثاني قد  
يكون له محضر في يوم اوى احدهم فلا بد  
من تعيينهم له لانه يمكن من الطعن ان كان  
(قوله وما ذكره في كتاب وكيل غائب) لا يختص  
بهذا الباب لانه في حصة الله بدونه وهو  
الاخبار قوله وا- افي حكمه اي  
القاضي بجملة (المحضر عدهم حكمه) في  
قضاة اشد

(قوله وقال يصنع فيه ما لا يضرب بالمو)  
قال الزبلي قبل ما سكت عنهما تفسير  
قول أبي حنيفة هل معنى أنه لا يعتنم إلا  
ما فيه ضرر مثل ما قالوا وقيل فيه خلاف  
حققة ولو تصرف صاحب السفل في  
صاحبة السفل بأن خسر خبره أهدى في حنيفة  
له ذلك وإن تصرفه صاحب السفل  
وعندهما الحكم معلول بطلان الضرر اه  
(قوله لا يفتح أهل الأولى بأبواب الثانية)  
هو الصحيح وقيل لا يعتنم لأنه خبر جدارهم  
ولهم تقضى كله (قوله حتى لو بيع فيه جدار  
لا يكون لأهل الأولى حتى الشفعة نعم  
أي بمن اشترى في الطريق إذا كان  
بأبوابها معاً كان له الشفعة (قوله  
قال أبو حنيفة في الحب) ذكر أبو حنيفة ليس  
بأن كان يفتح في بي بي أن ذكره أو لا فكان  
بأبوابه الشفعة كما في المتن (قوله وادعى  
وقوله لا يفتح الحب الخ) قال الزبلي ولو  
كان يفتح ما كان يفتحاً ذكر لأحدهما  
لا يفتح في حبيل ينته لان التوفيق يمكن  
أن يفتح لأبواب الشراء آخر (قوله قال  
أبو حنيفة في حبيل هذا الجارية الخ) وقال  
أبو حنيفة ما بها بالعيب القديم بعد ذلك  
لأنه المصنف بالتراضي وفي النهاية إذا هنم  
على ترك المصنوعة قبل تخلف المشتري  
ليس له أن يرد ما ولا الشبهة أن يكون هذا  
التفصيل بعد القبض وأما قبل القبض  
فبني أن يرد عليه مطلقاً لأنه فسخ من  
كل وجه في غير العقار كذا في التبيين  
(قوله ثم ادعى أنما يوفى أونبر مرسعة  
صدق) عبرتم إشارة إلى أنه لا فرق بين  
أن يقول موصراً أو مفسواً ولا خلاف  
ما إذا قال قبضت دراهم جباراً لا يصدق  
في دعواه الزوف مطلقاً مفسواً أو  
موصراً كما في التبيين وأشار إليه بقوله  
كن أقرب ضمن الجبار

وكذلك قالوا في المسولات إذا كتب وقضيت لعمد هذا المدعي هل في أحد هذا  
المدعي عليه وكذلك قالوا إذا كتب في الحضر عند ذكر شهادة الشهود أشاروا  
إلى المتداعين لا يفتي بصحة لأب الأثارة المتعبرة هي الإشارة عند الحاجة إلى البيان  
موضوعها ولتأهيم أشاروا إلى المدعي عليه عند الحاجة إلى الإشارة إلى المدعي  
وأشاروا إلى المدعي عند الحاجة إلى الإشارة إلى المدعي عليه فيكون ذلك إشارة إلى  
المتداعين ولا تكون دعة مرة فلا بد من بيان ذلك بأبلغ الوضوح قطعاً ما هو م  
(والصنف ما كتب فيه البيع والرهن والأقرار وغيرها) في المغرب الصنف كتاب  
الأقرار بالمال وغيره معرف والجنحة والوشقة يتناولان الثلاثة في السجل والحضر  
والصنف لأن في كل منها معنى النجبة والوثيقة

(مسائل شتى) جمع شئت بمعنى متفرق (لا يفتح وسفل فيه) أي في السفل (ولا  
يقت كوة بغير رضائي الصلو) يعني إذا كان علو رجل وسفل رجل لا يفتح  
لصاحب السفل أن يفتحه وقد لا لأن يفتح كوة بغير رضائي الصلو عنه ما في  
حنيفة رحمه الله تعالى سواء كان من الذي العلو أو لا ولا يصنع فيه ما لا يضرب بالمو  
وهي هذه الخلاف إذا أراد صاحب العلو أن يفتي في العلو من أو يضع جداراً أو  
يحدث كنفاً (زائفة مبهمة) تعطلت بفتحه عن زائفة مبهمة لأنه لا يفتح أهل الأولى  
من حائط دارهم (بأبواب الثانية) لأن فقه الروي وليس لهم حتى المرور الزائفة  
السفل بل هو مختص بأهلها لأنها يجمع اجزائهم لسفل لأبوابها (لو بيع فيها  
دار لا يكون لأهل الأولى) في الشفعة إذا أراد أحدان فتح ما قد أراد أن يفتح  
طريقاً في ملك الغير يفتحه لنفسه في الشفعة فافتح من ذلك خلاف الشفعة  
لأن في المرور قيم العامة بخلاف زائفة مبهمة طرفاً (ما بها) أي ما بها  
يفتح بأبواب حافظة في أي جانب شاء لأن هذه مسكة واحدة وهي بمنزلة السكة المشتركة  
في دار لكل واحد منهم في المرور كما هو في السكة الواحدة وهي سكة واحدة في دار  
لكل على السواء ففتح الباب لا يحدث لنفسه حقة فافتح (ادعى حصة في وقت  
فمثل بينة فبرهن على الشراء بعد وقت المدقة قبل وقبله لا) يعني ادعى إراق  
يدرجل أنه وهبها وسلمه إليه في وقت كذا فادعى القاضي البيهقة أنه يفتح في  
الحصة فاشترى بها منه وادعى وقتاً مدوقته لله وبرهن عليه يقبل ولو ادعى وقتاً  
قبل وقت الحب فبرهن عليه لا يقبل والفرق أن التوفيق في الوجه الأول كان فلا  
يحقق التناقض لموازاة القول وهو في منتهى حرم يفتح في الحصة فاشترى بها منه  
منذ أسبوع وفي الوجه الثاني لا يمكن التوفيق فيقتضي التناقض (نأله رجل  
لا خراشتمت معنى هذه الجارية أنكسر) أي لا خراشتمت الجارية (لأنه قال) أي حازمان  
قال اشترى (وطأها) وكان الظاهر أن لا يجوز له أن يفتح في الغير (نزل) أي  
البائع (المقصود) لأن المشتري لما جدد كان فسخاً من أنه إذا اشترى شيئاً به فإذا  
ترك البائع المصنوعة ثم الفسخ باقتران العمل به وهو ما سلك الجارية بقوله (أقر  
بعض عشرة دراهم ثم ادعى أنما يوفى أونبر مرسعة صدق مع بينة وفي السوفه لا)  
أي لا يصدق لأن اسم الدراهم يقع على الجبار والروى والتبريد في السوفه

ولهذا يجوز التحوُّز في الصرف والسلم بالزئوف والنهر حجة لا بالسقوة والقبض  
 لا يمتنع بالمعاد فلا تناقض بين دعوى الزأفة أو النهر حجة وبين الإقرار بقبض  
 الدينهم فقبيل (كن أقرب قبض الحساد حقه أو الثمن أو الاستيفاء) أما الإقرار  
 بالثلاثة الأول فظاهر وأما الإقرار بالاستيفاء فلا نه عارضة عن القبض بوصف التمام  
 فكان عارضة عن قبض حقه الزئوف عارضة عن المال والنهر حجة ما عارضة ما عارضة  
 والسقوة ما غلب عليه الغش (قال رجل) لا تحرك على ألف فسرده) أي قال  
 ليس لي عليك شيء (ثم صدقه) أي قال في مجلسه بل لي عليك ألف (لما صدقه  
 بلا حجة) أي لا يكون على المقر شيء لأن المقر له إذا قال لا شيء لي عليك فقد رد إقراره  
 والمقر له ينفرد بالإقرار فلكل باطله بنفذه فإذا بطل بردها الحق بالمعنى فإذا ادعى  
 بصدقه فلا بد من الحجة أو تصديق خصمه (ادعى حجة ذاتية فقال للمدعي عليه  
 أو فبطلها أعياه شهود يشهدون أنه دفع إليه حجة ذاتية لكن لا تدرى إنهما من هذا  
 الدين أو غيرهما) زنت شهادتهم وبرئ المدعي عليه) كذا في العبادية (أقام البيهقي  
 شراؤه وأراد أن يصيب ردت منه بأنه على رايته من كل عيب بعد أنكاره بصدقه)  
 يعني إذا ادعى على رجل أنه اشترى منه هذه الأمانة وأنكر المدعي عليه البيع فبهرن  
 المشتري عليه ثم وجد بها عيبا قبلها وأراد رددها فبهرن البائع أنه برئ إليه من كل  
 عيب لا يقبل للتناقض بين الكلامين أن شرط البراءة من العيب تصريف في العقد  
 بشبهة من اقتضاء صحة السلامة إلى غير ما تغير المقدم وصف إلى وصف بلا  
 عقد محال وإذا بطل التوفيق ظهر التناقض وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه  
 يقبل اعتبارا بفصل الدين ولما كان الدين قد مضى وإن كان باطلا كما لا كذلك  
 هنا (بطل منك كتب أو شاة مائة في آخره) أي إذا كتب رجل إقراره بدينه في  
 صك ثم كتب في آخره من قام بهذا الدين الحق فهو روي مائة يعني من أخرج  
 هذا الصك وطلب مائة من الحق فله ولا بذلك إن شاة الله بطل الذي كركله عند  
 الإمام وعندهما ما يصرف الاستثناء أي قوله من قام بالخ وقوله ما استقصان  
 لأن الأصل أن يصرف الاستثناء إلى ما يليه لأن الذي كركله استثنى ولو صرف  
 إلى الكل يكون فلا بطل ولما كان الكل حكمتي واحد جمع العطف فيصرف إلى  
 الكل كما في الكلمات المعطوفة كقوله عبيد هو أمه طالق وعله المشي إلى  
 بيت الله إن شاة الله تعالى ولو ترك فرجة قال لا يلتحق هو بصير كفاصل السكوت  
 (مات ذمي فماتت عرسه سلبت بعد موته وقال ورثته بل قبله صدقوا) لأن  
 الإسلام ثابت في الحال والمحال تدل على ما قلها كما في مسألة الطاحونة إذا  
 اختلف المثير واستأجر في جريان الماء وانقطعاه حيث يحكم الحال ويستدل بها  
 على الماضي وهذا ظاهر يستبرأ لدفع وإن لم يستبرأ لا استحقاق (كافي مسلم مات  
 فماتت عرسه سلبت قبل موته وقالوا بصدقه) فان القول للورثة أيضا لانه ادعى  
 أمر احداثا أو لامل في الحوادث أن يضاف حدوثها إلى أقرب الأوقات (قال هذا  
 ابن ودي الميت لا وارث له غيره مدقها إليه) يعني من مات وله في بدرجل مائة  
 درهم ودبقة فقال المودع لرجل آخر هذا ابن الميت لا وارث له غيره فالتعاضى  
 يدفع الودبقة إليه لانه أقر بان ما في يده حق الوارث بطريق الخلاف فصار كالوارث

(قوله أو حقه أو الثمن أو الاستيفاء) هل  
 عدم قبول دعواه الزأفة في هذه الثلاثة  
 ما إذا فصل وأما إذا وصل ذلك فانه يصدق  
 وقال في النهاية لو أقرب قبض حقه ثم قال  
 أنها سقوة أو رصاص يصدق موصولا  
 لا مقصولا وقال ذكره شيخ الاسلام كافي  
 التبيين (قوله الزئوف ما يرد ميت المال)  
 ذكره الزئوف ثم قال وقيل هي المشوشة  
 والنهر حجة هي التي تعذب في غير دار  
 السلطان والسقوة صفة موهنة وعن  
 الكرخي السقوة عندهم ما كان عليه  
 الصفر أو القصاص والغالب (قوله  
 مات ذمي الخ) جواب ما لو رد نقضا  
 على هذا مذ كوفي التبيين والكافي



(قوله لا يخرج من ثوبه) لم يخلطه في ثوبه (قال الألباني) ونحن نقول في الثاني تحسية أنه دفع الأول بلاضمار (قوله)  
 تركه كالتصديق للورثة أو الغرماء بشهود لم يقولوا لأصله وأرأنا أضرعا آخر لم يقلوا) الخافد مسكونا بالصيغة بالشهادة  
 ولم يقل بالشهود لأصله وأرأنا أضرعا ٤١٨ لذكر الخلاف في أخذ الكفيل وإثبات الأثر أو الذين بالانصراف عنه

أنه حق المورث وهو حي طريق الإصالة (قال ابن أبي عمير) لم يعد إذا كذب  
 (الأول) بل يكون المال كله لأول لان هذه شهادة على الأول بعد انقطاع يده عن  
 المال فلا تقبل كالأول لانما عرفنا تركه كصحة بين الورثة أو الغرماء بشهود  
 لم يقولوا لأصله وأرأنا أضرعا آخر لم يقلوا) أي لم يؤخذ منهم كفيل بالنفس  
 عند الامام وقالوا قوت فلان القاضي نصب بطريق القريب والموت قد يقع بغيره فلا  
 يمكن له بيان كل الورثة والغرماء ويجوز أن يكون للثابت غائب أو غريم غائب  
 قريب على القاضي الاحتياط بالثبوت ككفيل مباحث في الإحصاء وتفاوتها عن الإقرار وله  
 أن جهالة المكفول له تبطل الحثالة كما في كتابها (أدعى دارا) في يد رجل  
 لنفسه ولا يخفى الغائب وبرهن عليه أخذ نصف المدعي وترك باقيه مع ذي اليد بلا  
 تكفيل بعد دعواه (ولا) وقال إذا جحد والد أخذها القاضي منه ويحمله في  
 يد أمين حتى يقدم الغائب وان لم يجحد ترك النصف الآخر في يده حتى يقدم الآخر  
 لأن الجحد حاشي فيؤخذ منه أو المقرمين فيترك في يده وله أن يدل الشاة بالترفع  
 بلا ضرورة ولا ضرورة لأن التضام وقع للثبوت بالكل لأن الوارث قال هذا ميراث ولا  
 وارث الا بثبوت الملك للمورث واحتمال كونه مختارا المستأثبات فلا يقض يده كما  
 لو كان مقررا وحل بحدوده بقضاء القاضي والظاهر أنه لا يجحد فيما يستعمل لأن  
 الحدثة صارت معلومة للقاضي ولذي اليد بحدوده باعتبار إنشاء الأمر عليه وقد  
 زال (كذا المنقول في الأصح) أي إذا كانت الدعوى في المنقول فقبل يؤخذ منه  
 اتفاقا لاحتياج المنقول إلى الحفظ والترفع من يده إلى القاضي ككفيل لا يخلقه وأما  
 المعارف فيحفظ بنفسه وقبل المنقول على الخلاف أيضا يعني ترك النصف في يد  
 ذي اليد وهذا أصح لأنه يحتاج إلى الحفظ والترك في يده أبلغ في الحفظ لأن المال  
 في يد الضامن أشد حفظا ولا إنكار صار ضامنا ولو وضع في يده عدل كان أمنا فيه  
 فلو تلف لم يضمن وإنما لا يؤخذ المسكون لأنه إنشاء خصومة والقاضي وضع  
 لقطعها بالإنشاء وصيته ثلث ماله تقع على كل شيء (إذا قال مالي أو أملكه  
 صدقة تقع على مال الزكاة) والقياس فيه ما وجد وهو قول زفر رحمه الله تعالى لأن  
 اسم المال عام فيلزمه التصديق بكل ماله كما في الوصية ولأن إيجاب العبد معتبر  
 بإيجاب الله تعالى ثم ما وجبه الله تعالى من الصدقة إضافة إلى مال مطلق  
 كقوله تعالى خذ من أموالهم صدقة انصرف إلى انصرف إلى كل المال فكذا  
 ما وجبه العبد على نفسه بخلاف الوصية لأنها أخت الميراث استكونا خلافة  
 كالورثة والأثر يجري في جميع الأشياء فكذلك الوصية (فإن لم يجحد غيره) أي غير  
 مال الزكاة (أسكنك منه قرعة) فإذا أسكنك صدق بقدره لأن حاجته مقدمة ثم إن

وسلاح الالة تعامل ونحو ذلك ومن مشايخنا من قال في ذلعه ماله ماله أو جميع ماله في المال كين صدق فيجب أن  
 يصدق بجميع ماله كقبض ما أو استعانة وأما القياس والاستحسان في قوله مالي أو جميع مالي صدقة أو الأصح هو الأول لانها  
 يستعملان استعمال الواحد أفيد يكون النص الوارد في أحده ما وردا في الآخر فيكون فيه القياس والاستحسان كذا في التبيين

(قوله ثم ان كان صاحب حصة الخ) المراد امساك ما يحتاج اليه غير مقدري ٤١٩ لا يختلف باعتبار الحال والعمال (قوله فلو

هدم الوكيل ولو من فاسق مع تصرفه)

كذا الومن صغير غير ذكوا كافر كما في التبيين

(قوله ويشترط لعزله خبر عدل) هذا

عند أبي حنيفة لما فيه من الازام وقالا

رحمهما الله تعالى لا يشترط في الخبر الا

التمييز لائمن المعاملات وهذا في العزل

القصدى اذا بلغه العزل اما قبله فهو على

وكالته بالاجماع واذا كان العزل حكما

لا يشترط العلم (قوله ومسلم لم يجر

بالشرائح) قال الزبلي والاعم انه يقبل

فيه خبر الفاسق حتى يجب عليه الاحكام

بغيره لان الخبر رسول رسول الله صلى

الله عليه وسلم لقوله عليه الصلاة والسلام

الا فليقل الحديث وفي الرسول لا يشترط

العدالة (قوله باع القاضي الخ) كذا الو

قبض الثمن وضاع في يده وهلك العبد

قبل التسليم الى المشتري لا يعمن القاضي

ولا ائمت الثمن (قوله وان باع الوصى

لنفسه الخ) لا فرق فيه بين وصى الميت

ومنصب القاضي (قوله او مات قبل

قبضه أى الثمن رجع المشتري على الوصى)

صوابه ان يضر الضمير في قبضه بالثمن

الذى هو المبيع لا بالثمن لانه اذا مات

العبد المبيع قبل قبض غنه لا يعم الى

يقال يرجع المشتري بالثمن على الوصى

ولم يقع هذا التفسير للضمير في الكافي

لان حبرته ولو امر القاضي الوصى ببيعه

لغيره فباعه لهم وقبض المال وضاع

من يده واستحق العبد او مات قبل

القبض رجع المشتري على الوصى اه

(قوله وقبل لا يرجع ايضا باعرا لم الوصى)

ببغى حذف نظفة ايضا لان القول

الثاني ليس حكمه كالاول ولم تقع في

الكافي على ما رايته فقله كذا في الكافي ليس الا على ما ذكرنا

كان صاحب حصة يملك قوت يوم وان كان صاحب دور وحوادث يملك قوت

شهر وان كان صاحب حصة يملك قوت سنة وان كان تاجرا يملك مقدار ما يبيع

اليه ماله (مع الاضمار لا يعلم الوصى لا التوكيل بلا علم الوكيل) يعني اذا وصى

رجل الى آخر ولم يعلم الوصى حتى باع شأنا من الثروة فهو وصى وبه جائز ولا يبيع

بيعه الوكيل حتى يعلم والفرق ان الوصية استتلاف بعد استطاع ولا في الوصى فلا

يتوقف على العلم كتصرف الوارث والتوكيل اثبات ولاية التصرف في ماله

لاستتلاف بعده لبقاؤه لا يتأخر عنه فلا يبيع بلا علم من يثبت له الولاية (فلو

علم الوكيل ولو من فاسق مع تصرفه) لان الاعلام بالوكالة اثبات حق للوكيل

لستوفيه ان شاء وليس فيه الزام لا يشترط شرائط الازام) ويشترط له زله خبر عدل

او مستورين كعلم السيد بجناية عبده والشيع بالبيع والكر بالنكاح ومسلم لم

يجاز بالشرائح) لان الخبر بهذه اللمسة يشبه التوكيل من حيث ان المتصرف

يتصرف في مملكته ويشبه الازامات لما في معنى ضرر يلزم الاخر من حيث منعه

عن التصرف فوجب ان يشترط أحد شرطى التباده وهو العدا والعدا التوفيرا

على الشبهة حين حقهما (باع القاضي او امنه هذا لغيره ما واخذ المال فضاع

واستحق العبد) من يدا المشتري (لم يعمن) أى القاضي او امنه لانه بمنزلة الامام

فانهم يحتاجون الى امثال هذا كثير اذ لو رجع الحقوق اليهم لتعاذوا عن اقامتها

فقتل مصالح الناس (ورجع المشتري على الغرماء) لانه عقد لم يرجع عهده

على العاقد فقبض على من يقع له العقد والمبيع واقع لغيره فمكون العهد عليهم

كالوكان العاقد صبيا او عبدا محبوسين وقبضوا على غيرهما بالبيع فان الحقوق

ترجع الى الموكل (وان باع الوصى لهم) أى لغيره (بأمر القاضي وقبض غنه وضاع

من يده واستحق العبد او مات قبل قبضه) أى الثمن (رجع المشتري على الوصى)

لان الرجوع بالثمن من حقوق العقد وحقوقه رجع الى العاقد وهو الوصى نيابة

عن الميت لانه وان نصبه القاضي فاغناصبه ليكون قائما مقام الميت لا يكون

قائما مقام القاضي وحقوق العقد ترجع اليه لو باعته في حياته فكذا ترجع الى

من قام مقامه (وهو) أى الوصى (عليهم) أى يرجع على الغرماء لانه باع لهم فكان

عاملهم ومن عمل لغيره عملا ولحقه فيه ضمان يرجع على من وقع له العمل ولو

ظهر بعده لميت مال يرجع الغريم فيه بدنه لانه لم يسل اليه وقبل لا يرجع ايضا

بما غرم للوصى من الثمن لان الثمن واجب عليه بغيره لان قبض الوصى لقبضه

والاعم انه يرجع لانه قضى ذلك وهو معطوفه كذا في الكافي (القاضي اخرج

الثالث لغيره ولم يعطهم ما به حتى ملك كان من ماله) أى لغيره (والثلاثان

لغيره) كذا في الواقعات ووجهه ما مر (أمرك قاض عالم عدل يرجع أو قطع أو

ضرب قضى به على شخص وسلم فعله) وقال محمد رحمه الله تعالى آخر الا يقبل

قوله حتى تعان الحجة لان قول القاضي يحتمل النطق والتسديد لا يمكن وكثير من

مشايخنا أخذوا به فقالوا ما أحسن هذا في زماننا لان القضاة قد فسدوا اظلاما وتعمت

(قوله الا في كتاب القاضي الى القاضي)  
 جواب عما ذكر قياسا على قول محمد  
 لانه قال في الكافي وعلى قياس هذه  
 الرواية لا يقبل كتاب القاضي الى  
 القاضي عند محمد ثم ذكر كراهتنا (قوله  
 وجه ظاهر الرواية في الاول) اي في امر  
 القاضي (قوله وقال الشيخ ابو منصور الخ)  
 هذا وفي الذخيرة القضاة بار بمعام  
 عادل وعالم جائر وعادل وجاهل  
 جائر يقبل قول الاول مجمل ومفسرا  
 والثالث مفسرا لاجل الاشارة الى الرابع  
 مجمل ومفسرا والله اعلم

#### (كتاب القسمة)

(قوله وركبها قبل) قال الشيخ على بن ابي حمزة  
 وجه الله تعالى اقول في جعل الركن  
 ما ذكر من الكيل والوزن فقرر لانهم  
 اختلفوا في أن اجرة القسمة على الرأس  
 أو الانصاف واختلفوا على أن الكيل ونحوه  
 على الانصاف تأمل اه (قوله وشرطها  
 عدم قوت المنفعة) أي شرط لزومها طلب  
 أحد الشركاء ولذا قال في البرهان فلهذا  
 لا يقسم حائط وحمام ونحوهما ما يطلب  
 أحدهما اه

على نفوس الناس وما شئهم وأموالهم الا في حكم كتاب القاضي الى القاضي فانهم  
 أخذوا فيه بظاهر الرواية لا ضرورة وبظاهر الرواية في الاول ان القاضي أمين  
 فيما فوض اليه ونحن أمرنا بطاعة اول الامر وطاعته في تدينه وقبول قوله وقال  
 الشيخ ابو منصور ان كان القاضي عالما عادلا لا يجب قبول قوله بظاهر الامر وعدم  
 تهمة الخطأ والاشباهة (ومضى عدل جاهل مثل فاحسن تفسيره) بان يقول في الزنا  
 اني استعمرت القربة كما هو المعروف فيه وحكمت عليه بالزجر وقول في حدة  
 الحرفة انه ثبت عندى بالجمعة انه اذا تصاب من حرز لا شبهة فيه وفي انصاف ان  
 قتل عدوا لا شبهة فيه ثم يجب تصديقه وقبول قوله (ولم يقبل قول غيره ما) وهو  
 جاهل فاسق وعالم فاسق لتهمة الخطأ بالجهل والاشباهة بالقضى (الان يابني حبيب  
 الحكم) يعني سيما غير عيانا فيقبل قوله لانها انما تهم (مضى معزول قال لزيد  
 أخذت منك الفاقضت به لكر ودفعت اليه اوقال قضيت بقطع بذلك في حق  
 وادعي زيد أخذت وعقله ظلمنا وافر) أي زيد (يكون ما في قضائه) يعني اذا قال  
 قاض معزول لرجل أخذت منك الف درهم ودفعتني الى زيد ودفعت به اليه هل ليك  
 فقال الرجل أخذت ظلمنا فاقول للقاضي بلاءي وكذا لو قال قد بعت بقطع بذلك  
 بحق وقال فقلت بظلمنا فاقضني يصح في كل حال اذا كان الماخوطة مع ماله أو  
 انقطع عنه مقرر ان يكون حال قضائه لانه لما اقر به صار مقرر لشهادة الظاهر  
 للقاضي لأن فعل القاضي على سبيل القضاء زوي حجب عليه العيان فيعمل القول  
 قوله بلاءي اذ لو لمه الميزان خفهما وقضاء انهم لا ينفذ ولو انكر كونه قاضا  
 ومضى وقال فقلت قبل التقليد وبعد الغزل قال قول قول القاضي ابداهي الله لا  
 اذ عرف انه كان فانتسب بهت إضافة الاخذ الى حالة القضاء لانها مودة وهي  
 منافسة القضاء فصار القاضي بالاضافة الى تلك الحالة منكر العيان فيسكن  
 القول قوله كما لو قال ملقت أو اعتقت أو اناجعتون وجنونه كان معهودا

#### (كتاب القسمة)

لا يخفى وجه المناسبة بين كتاب القضاء وكتاب القسمة (هي) لفظة اسم للانقسام  
 كالقدوم لا اقتداء وسرطا (يبيز بين الحقوق الشائعة) بين القاسمين (وركنها  
 قبل محصل به التميز) بين الانصاف كالكيل والوزن والعديد والدرع في الكيل  
 والوزن والعديد والذرع (وسببها طلب الشركاء أو أحدهم الانفاق عنه) أي  
 حتى اذا لم يوجد منهم الطالب لم تنص القسمة (وشرطها عدم قوت المنفعة) فانما  
 افراز المال لكل واحد قبل القسمة من الملك والمنفعة وانما يتحقق هذا اذا بقي الميزر  
 على ما كان قبل الافراز بأصله ومنافعه وأما اذا تبدل فكونه تبدلا لا افرازا  
 (وحدها تعيين نصيب كل على حدة) لانه الاثر المترتب على (ولا تفرى مطلقا)  
 أي سواء كانت في المظالم أو القسميات (عن معنى افرازها أخذ على حقه  
 و) معنى (مبادلة) أي أخذ عوض عنه أي عن حقه اذا ما من حزمه معين الا وهو  
 مشتمل على النصيب فيسكن ما يأخذ كل منهما نصف ملكه ولم يستفد من صاحبه  
 فيسكن افرازا والنصف الآخر كرا لصاحبه فصار له عوضا عما بيده صاحبه

(قوله ولغى الأفرأز يجبر عليها في مقصد الجنس من غير المثليات فقط عند طلب أحدهم) فيه تأمل لأنه وهم أنه في مقصد الجنس المثل لا يجبر إلا في على القسمة وهو خلاف النص وأطلق الجبر في مقصد الجنس القسمة ولا يشمل العبد في غير المقسم لأن رقيق المقسم بقسم بالانتقاء ورقيق غير المقسم لا يقسم بطلب أحدهم ولو كان ما مخلصا أو عبيدا مخلصا عندني خديفة والفرق إلى سنيقة بين الرقيق وغير من مقصد الجنس خش تفاوت المعاني الباطنة كالذهن ٤٤١ والكياسة وبين الغنى وغيره من تلقى حق الفاعلين

بالمال دون العن حتى كان للإمام بيع الغنائم وقسم غنائم كافي التبيين في تنبيه زرع بينهما في أرض لهما أراد قسمة الزرع دون الأرض وقد سئل لا يجوز لأنه مجازفة وهي لا تجوز في الأموال الزبوية قال ابن الصماء ومخالفه قول فاضحان وإن كان الزرع قد أدرك بشرط المصداحات القسمة عند السكك ١٥ فليقل ما بين الثقلين (تنبيه آخر) لم يشرع المصنف لثبوت الخيار وقال في الفتاوى المصرية القسمة ثلاثة أنواع قسمة لا يجبر إلا في قسمة الاجناس المختلفة وقسمة يجبر عليها في ذوات الامثال كالسكيات والموزونات وقسمة يجبر الا في غير المثليات كالكتاب من قوع واحد والقر والقم والخياران ثلاثة خيار شرط وخيار عيب وخيار روية في قسمة الاجناس المختلفة تثبت الخياران المبيع وفي قسمة ذوات الامثال كالسكيات والموزونات ثبت خيار العيب دون خيار الشرط والرؤية وفي قسمة غير المثليات كالكتاب من قوع واحد والقر والقم ثبت خيار العيب وهل تثبت خيار الرؤية والشرط على رواية أبي سليمان ثبت وهو الصحيح وعليه الفتوى وعلى رواية أبي حنيفة لا يثبت وما ذكر في الجامع الصغير لا يخارفي القسمة ذكرنا أنه غير صحيح أن اراد به النوع الأول وإن اراد به النوع الثاني فهو صحيح لسكون قدرته الشفعة فدل أنه اراد به النوع الثالث فيكون

فكان مبادلة (وان) وصلية (غلب الأول) أي معنى الافراز والية (في المثليات) وهي السكيات والموزونات والعقوبات المتقاربة لأن ما أخذ مثل حقه صورة ومعنى فامكن ان يجعل عين حقه (وان) غلب (الثاني) أي معنى المبادلة (في غيرها) يعني الحيوانات والعروض لوجود التفاوت بين أبعاضها فلا يمكن ان يجعل كأنه أخذ حقه وفرع على ما ذكره قوله (فياخذ شرك حصته بغيره صاحبه في الأول) لكونه عين حقه (للاثنائي) أن يكونه غير حقه (ولغى الأفرأز يجبر عليها في مقصد الجنس) من غير المثليات فقط (عند طلب أحدهم) يعني ان المبادلة لما كانت ظاهية في القيمات كالحيوانات والعروض كان ينبغي ان لا يجبر على القسمة فيه لكن يجبر عليها لما فيها من معنى الافراز فان أحدهم يطلبه القسمة يسأل القاضي أن يخصصه بالانتفاع بغيره ويمنع الآخر عن الانتفاع بملكه فيجب على القاضي اجابته وإن كانت أجناسا مختلفة لا يجبر القاضي على قسمة التمسك بالمبادلة باعتبار خش التفاوت في المقاصد ولو توافقوا جاز لا يلحق لهم (ويجب نصب قاسم رزق من بيت المال) لأن الامع ان القسمة من جنس عمل القسمة لتمام قطع المازعة بها فاشبه رزق القاضي (ومع نصبه بأجره على عدد الرؤس) أي رؤس المتقاضي عند الامام لأن النفع لهم على الخصوص وعندهما على قدر الانصاء لانه مؤنة الملك فقدر بقدره وله ان لا يوافق بالتمسك به لا يتفاوت ورعا يصعب الحساب بالظرفي القليل وقد يشكس الأمر فتعذر اعتباره فيشكك في الحكم بأصل التمييز ثم ان الاجر هو آخر المثل وليس له قدر معين فان بانه القاضي بنفسه القسمة فعلي رواية كون القسمة من جنس عمل القضاء لا يجوز له أخذ الاجر وعلى رواية عدم كونها منه جاز (ويجب كونه دالا لما بها) أي بالقسمة لانه ان كان من جنس عمل القسمة فلا بد من القدرة وهي بالمعنى من الاعتماد على قوله وهو بالعدل (ولا يعين واحدا) اذ لو تعين الحكم بالزيادة على أجر مثله (ولا يشترك القسام) ثلاثا وضاعا على معالاة الاجر فتؤدي إلى الاضرار بالناس (وهي رضا التمسك) ولا ينهم على أنفسهم وأموالهم (الاعتدافرا أحدهم) لخصم لا تقع على يحتاج إلى أمارة القاضي لتقصير ولا يتم عنه (قسم تقبلا ادعوا أو عقارا ادعوا شرأه أو ملكه مطلقا ولو ادعوا الزنه عن زيد) أي لا يقسم (حتى يبرهنوا على موته وعدد ذوقه) لاختلاف الأولين وفي هذا خلاف الاماميين فهم جاز في أيديهما وهو دليل الملك والقرار أمارة الصدق ولا منازع لهم فقسمة بينهم كافي المتقول الموروث والمقار المشتري والبينة لا تنبذ لانها على المنكر لكنه بد كرفي

يجب على رواية أبي حنيفة أمارة أبي سليمان وهو الصحيح لا في باب الخيار من قسمة شرح الكافي ١٥ (قوله ومع نصبه بأجر) يعني مع نصبه ليقسم بأجر (قوله وعندهما على قدر الانصاء) هو رواية عنه وروى عنه الحسن انها على طلب القسمة دون المنتفع لنفسه وضرب المنتفع كافي البرهان (قوله ولا يعين واحدا) لهذا المعنى لا يجبرهم الحكم على استيفاء القسام

(قوله ولا ان يرهنائه أي العتق منها ما  
 حتى يرهنائه لهما) كذا في الكثر  
 وقال الزاوي رحمه الله تعالى والمصنف  
 رحمه الله تعالى ذكره هذا المستلزم  
 قبل هذا بقوله ودعوى الملك لان المراد  
 فيها أن يدفعوا الملك ولم يذكر كيف  
 انتقل اليهم ولم يشترط فيه إقامة البينة  
 على أنه ملكهم وهو رواية القدوري  
 رحمه الله تعالى وشروطه هنا وهو رواية  
 الجامع الصغير وكان ينبغي أن يبين  
 اختلاف الروايتين بأن يقول في الجامع  
 الصغير كذا وفي مختصر القدوري كذا  
 لان الصورة متعددة فغير أن فيه اختلاف  
 الروايتين كما رأيت وفي مثله تبيين الروايات  
 ولا يذكر كل واحدة على حدة لان  
 ذلك يوجب اختلاف الصور على أنه لا بد  
 في مثل هذا المختصر الا ذكر أحدي  
 الروايتين اه (قوله ونصب قابض  
 لهما) قال ابن الضابط شرح الجامع اعلم  
 أن القاضى اغما ينصب من الصبي  
 الخاص اما اذا كان قائما فلا اه وقال  
 الشيخ على المقدسى رحمه الله تعالى وهو  
 منقوض بالنائب لما في تمام اه (قوله  
 بخلاف ما لو كان الحاضر من الورثة اثنين)  
 شامل لما لو كان أحدهما صغيرا على  
 ما قال قاضيان لوجابا لما في مع صغير  
 نصيبا للقاضى عن الصغير من قسم  
 وأمره بالقسمة (قوله وأما الثالث وهو  
 علم جواز القسمة الخ) هو الصحيح فلا  
 فرق بين إقامة البينة وعدمها في بعض  
 روايات الميسر وغيره يقسم اذا أقام  
 الحاضر من البينة على الموت وعدد الورثة  
 كافى للتبيين

ملك القسمة فلهما باقرارهم لم يقتصر عليهم ولا يكون قضاء على غير ملك آخر  
 لهم وله ان الميت يصير قضاء عليه بقسمة القاضى وقول الشراكا بسبب صحة عليه  
 فلا بد لهم من إقامة البينة لثبوت قضاء على الميت فان التركة قبل القسمة  
 مقامة على ملك الميت بدليل ثبوت حقه في الزيادة كما ولا ملكه وار باحده حتى  
 يقضى منه ادوئه وتتخذ وصاياه وبالقسمة يقطع حقه الميت عن التركة حتى  
 لا يثبت حقه فيما يحدث بعده من الزوائد فكان هذا القضاء على الميت يقطع حقه  
 فلا بد من البينة ويصير بعضهم مقيما لغيره والبعض خصما وان كان مقرا  
 (و لا ان يرهنائه) أي العقار (معهم ما حتى يرهنائه لهما) يعني ان ادعوا الملك  
 في العقار ولم يذكر واكتفى بانتقال اليهم لم يقسمها حتى يقبض البينة انه لهما  
 لاحتمال ان يكون لغيرهما ثم قبل هذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى خاصة وقبل  
 هو قول الكل وهو الأصح لان القسمة ضرر بان لحق الملك تكميلا للقسمة ولحق  
 الدتقسيم البعظ وانتع الاثر هنا لعدم الملك وكذا الثاني للأمن هنا لأنه  
 محفوظ بنفسه كذا في الكافي (يرهنائه الموت وعدد الورثة هو) أي العقار  
 (معهم وفيهم صغيرا أو غائبا قسم ونصب قابض لهما) وهو معنى الطفيل ووكيل  
 من النائب لان في هذا النص تقار القائب والصغير ولا بد من إقامة البينة على  
 أصل الميراث في هذه الصورة فلهذا أيضا في أول لار في هذه القسمة قضاء على  
 القائب والصغير يقولهم وعندها يقسم بينهم باقرارهم وعزل حق القائب  
 والصغير وشهادته قسمها بينهم باقراره كذا ما راى الحضر من القائب أو الصغير على  
 حقه وان يرهن واحد من الورثة أو شيئا أي التركة (رغاب أحدهم أو كان)  
 أي العقار (مع الوارث الصغير أو انه ثوب) كان معه (شيئ منه) أي من العقار  
 (لا) أي لا يجوز القسمة أما الأول وهو عدم جواز القسمة اذا يرهن واحد فلا بد ليس  
 معه خصم وهو ان كان خصما عن نفسه فليس أحدهما عن الميت وعن القائب  
 وان كان خصما عنهما فليس أحدهما عن نفسه لقيم البينة عليه بخلاف ما لو  
 كان الحاضر من الورثة اثنين حيث تكون القسمة قضاء بخصم القاضين وأما  
 الثاني وهو عدم جواز القسمة اذا أمر وأغاب أحدهم فلا فرق بين الارث والشراء  
 فان ملك الوارث ملك خلافة حتى يرد بالبيع على بائع المورث ويرد عليه بالبيع  
 ويصير مفروا وبشراء المورث حتى لو وطئ أمة اشتراها مورثه فولدت فاستحققت  
 رجوع الوارث على بائع مورثه بشئها وقمة الولد للمورث ومن جهة فانتصب أحدهم  
 خصما عن الميت فيما في يده والاستخار عن نفسه فصارت القسمة قضاء بخصم  
 المتقاضي وأما الملك النائب بالشراء لكل واحد منهم فذلك جديد بسبب بشارته في  
 نصيبه ولم يذا ليرد بالبيع على بائع رائه فلا ينصب الحاضر خصما عن القائب  
 خفيته تكون البينة في حق القائب فاقعة لا خصم فلا تقبل وأما الثالث وهو عدم  
 جواز القسمة اذا كان العقار مع الوارث الصغير أو القائب أو شيئا منه فلان هذه  
 القسمة قضاء على القائب أو الصغير الحاضر بأمر شيء مما كان في يده عن يده  
 بلا خصم حاضر عنهما (وقسم بطلب أحدهم ان انتفع كل بمصته وبطلب ذي

الكثير قطع ان لم ينفع الاخر قلته حصته) يعني اذا انتفع كل من الشتر كما يشي به  
قسم بطلب أحدهم لأن في النسخة تكميل المنفعة وكانت حتما لازما فباعتبارها  
اذا طلب أحدهم وان انتفع أحدهم بنصيبه اذ القسم ونقض الاخر قلته نفسه فان  
طلب صاحب الكثير قسم وان طلب صاحب القليل لم يقسم كذلك كراختلاف  
وذ كراختلاف عكسه وذ كراختلافكم في مختصره وان لم يطلب القسم مقسم  
القاضي قال في الخاتمة وهو اختيار الشيخ الامام المعروف بموافقه زاده وعليه  
الفتوى وقال في السكا في ما ذكره المختص اصح وفي الذخيرة وعليه الفتوى (لا)  
أي لا يقسم (ان يقصر كل قلته الا بطلبهم) لان الجبر على القسمة لتكميل المنفعة  
وفي هذا فتوى فيها يعود على موضوعها بالنقض ويجوز بالتراضي لان الحق لهم (ولا)  
الجنسين بالتدخل) يعني لا يقسم الجنسين باسناد بعينه في بعض بان اعطى أحد  
المختصين غيرا والاخر شاتين مثلا جاعلا بعض هذا في مقابلته الا اذا اختلطا  
بين الجنسين فلا تقسم القسمة تميزا بل تقسم معاوضة فينته ما التراضي دون الجبر  
لان ولاية الاجبار للقاضي تثبت بمعنى التمييز لا المعاوضة (و) لا (الرقبي) يعني اذا  
كان الرقبى وهو العبيد والامهين اثنين وطلب أحدهما القسمة فلا يحصل امان  
يكون مع الرقبى شيء آخر يصح فيما القسمة جبرا كالنهر والشاب اولا فان كان مع  
القسمة في قولهم جميعا على الاظهر ما عندهما فظاهر ما عندنا في حصة فيحصل  
الذي مع الرقبى اولا في القسمة جبرا ويجعل الرقبى ناعاله في القسمة وقد ثبت  
الحكم كقوله تعالى وان لم يثبت قصدا كالشرب في السبع والمنقولات في الوقف وان  
لم يكن فان كانوا ذكورا وانما لم يقسم الا برضاها وان كانوا ذكورا وانما لا تقسم  
القاضي بينهما عند ابي حنيفة ولا يجبرهما على ذلك ولا يجبرهما على الاتحاد  
الجنس كما في الاصل والقديم وله ان التفاوت في الادنى فاحش لتفاوت المصاني  
الباطنة كالذهن والسياسة ونحوهما فلا يكون ذلك قسمة وافترضا بخلاف سائر  
المهورات فان التفاوت فيها يقل عند اتحاد الجنس الا يرى ان الفذ كروا الاثنى من  
بنى آدم جنسان ومن سائر الحيوانات جنس واحد (و) لا (الجواهر) قيل اذا  
اختلف الجنس كاللاصق والواقيت لا يقسم لان الجنس لما اختلف لم يتحقق معنى  
القسمة وهو تكميل المنفعة وقيل لا يقسم الكبار منها الجنس التفاوت ويقسم  
الصغار قلته التفاوت وقيل الجواب بغيره على اطلاقه لان جهة الجواهر الحش من  
جهة الرقبى ولهذا الزوجة على لثؤنوه او باقوته او خالع عليها الانصع التسمية ولو  
خالع او تزوج على عدي يصح فاوى ان لا يجبر على القسمة (و) لا (الهام والبر والرحى  
الارضاهم) وكذلك الخائض بين الدارين لان القسمة لتكميل المنفعة فانما لم يكن  
كل نصيب منتفعا به انتفاعا مقصودا لا يتحقق معنى القسمة فلا يقسم الفاضل  
بخلاف التراضي لان التزامهم الضرر (دور مشتركة او دار موضوعة او دار واثم تقسم  
كل وحده) ههنا امور ثلاثة الدور والبيوت والمنازل فالدار ومثلازقة كانت او  
متفرقة لا تقسم عند قسمة واحدة الا بالتراضي والبيوت تقسم مطلقا لتفرقها في  
معنى السكنى والمنازل ان كانت بجمعة في دار واحدة متلاصقا بعضها ببعض قسمت

(قوله قال في الخاتمة وهو اختيار الشيخ  
الامام الخ) هو كذلك الا انه مسرور هاف  
دار

فان كان في القسمة اربعة اشخاص فكل واحد من القسمة في مصر واحد ما انما كانت في مصر من لا قسم  
كل هذا بالاجماع فيساروا بهلال ومن عهدنا تقسم (قوله ويصور القاسم ما قسم) هو ان يكتب على قرطاس ان لا تقسم  
كذا فلا تكذا (قوله ويقله) بالادال انه لا يورى بمزلة الى اى بقطة بالقسمة عن غيره (قوله ويذره) شامل للبناء  
نقل الزبط ويذره ويعزم البناء لان قدر المساحة يعرف بالذرع والمالية بالذرع ولا يضمن معرفته بالقيمة المتوسطة في المساحة  
ولا يضمن تقسيم الارض وقدر البناء اه ٤٤٤ (قوله ويفرز كل قسم) بيان بالافضل فان لم يفرضه ولم يكن جاز كافى

التبيين (قوله فانما كان اى ما يقسم بين  
جاء صالح) اصل هذا ان ينظر في ذلك  
الى اقل الانصبة فيعلم ان من حصته حتى  
اذا كان الاقل ثلثا جعلها اثلاثا او ربما  
جعلها ارباعا وهكذا (قوله وان كان  
صاحب الثلث اشد وما يليه) ثم اذا  
خرج عقبه لصاحب السدس اخذ  
الثالث ونصيب ما بقى لصاحب السدس  
او انصبة اخذ ما تداوس وتعين الباقي  
لصاحب السدس (قوله ولا يدخل  
دراهم ليست من التركة في القسمة الا  
برضاهم) كون الدراهم ليست من التركة  
غير محترزه مما لو كانت من التركة اذ  
لا يدخلها مطلقا في القسمة الا برضاهم  
فلو قال كالكثر ولا يدخل في القسمة  
الدراهم الا برضاهم لكان أولى وهذا  
اذا لم يتقرر اما اذا ثبتت في ذلك وفي  
بعض المحواشي قال في البناء لا يدخل  
الدراهم برضاها فان كانت القسمة بدونها  
اما اذا لم يكن عدل انصبة الانصبة  
بالدراهم والناظر وفي بعض النسخ  
ويبقى لقاضي أن لا يدخل الدراهم  
والناظر فان فصل ذلك جاز وركه أولى  
وقال في البدائع ويبنى أن لا يدخل في  
قصة الدار ونحوها الدراهم الا اذا كان  
لا يمكن القسمة الا كذلك لا يدخل  
قصة الملك المشترك ولا شركة في الدراهم

قسمة واحدة والا فلا لان المنزل فوق البيت ودون الدار فانصبت المنازل بالسوت  
اذا كانت متلازمة وبالذروا اذا كانت متباينة وقال في الفصل كلها ينظر القاضي  
الى اعدل الوجوه بمعنى ما على ذلك وأما الدور وانصبة أو الدور والحق فثبت بقسم  
كل منها وحدها لا يختلف الجنس ثم ما فرغ من زياد الله وما ان يقسم  
وما لا يقسم شرع في بيان كيفية القسمة فقال (و يوزر القاسم ما قسم) اى يقضى  
للقاسم أن يوزر ما يقسمه على القرطاس ليكنه حفظه (وبعدله) اى يسويه على  
سهام القسمة (ويذره) يعرف قدره (ويؤمق ساهه) اذ ربما يحتاج اليه بالاحوة  
(ويفرز كل قسم بطريقه) اى يميز عن الباقي بطريقه (وسره) لئلا يكون انصيب  
بعضهم تطلى بتعصيب الآخر فيحقق معنى التعصيب والافراز على السبيل (فاذا  
كان) اى ما يقسم (بين جماعة لم يمسدس وثلاث ونصف مثاليه) اى يجعل  
ما يقسم (سبعة أسهم ويلقبها الاوّل بالسهم الاول وما يليه بالثاني والثالث الى  
السادس) ويكتب أسامهم ويجهلها فرقة من خرج اسمه أو لاله اسمهم الاول فان  
كان صاحب السدس اشد حقه وان كان صاحب الثاب اشد حقه وما يليه وان كان  
صاحب النصف اشد حقه والاذن يربطه ولا يدخل دراهم ليست من التركة في  
القسمة الا برضاهم (مؤنة فاذ بين جماعة فاداروا قسمة ما لى اهل الجاني فضل  
نائة فاداروا احقا لشر كما ان يكون عوض السدس درهم او اذا احران يكون عوضه  
من الارض فانه يجعل عوض البناء من الارض ولا تكاف الدر وقع المساوى فيه  
ان يرد بازاء البناء من الدراهم الا اذا قدر رغبته في ذلك لان القسمة من  
حقوق الملك المشترك والفرقة بينهم في الدار لا في الدراهم فلا يجوز قسمة ما ليس  
بعشترك (فان وقع مسيل قسم) هذا رباط بقوله ويفرز كل قسم بطريقه ومثله  
وما بين من من معات الاول (او طريقه في قسم الاحر لا بشرط فيما) اى في القسمة  
(مصرف) اى المسيل او الطريق (هذه) الى القسم الاول (ان يمكن) ليحصل معنى  
القسمة وهو قطع الشركة وتحميل انصبة لا خسر (والافضت) ان القسمة لان  
المقصود هو ما ذكرنا لم يحصل تقصير وتسايف على وجه يمكن لكل منه ما ان  
يجعل مسيل او مربي (جارية اقامتهم عند اختلاف المتعاضدين) في القسمة  
عند اى حثيفة واى يوسف وعند دمجه والشافعى لا يجوز لامتهادة على فصل

ولا يدخلها في القسمة الا عند الضرورة ومثله في الايباح (قوله لا بشرط فيما) فيه لا يتم لوسرطوا في القسمة ان ما اصاب انصبة  
كل واحدة فهو له بمحقوقه لا تقسم القسمة وترك الطريق والمسيل على حاله لانه يكون حلالا في نصيب الآخر كذا في شرح لمجمع  
(قوله جاز شهادة القاهمين) احترزه من شهادة قاسم واحد لان شهادة الفرد غير مقبولة على الغير كافي التبيين (قوله عند اختلاف  
المتعاضدين في القسمة عند اى حثيفة واى يوسف وذلك) أن انكر بعض الشركاء هذه القسمة متغاضيه وشهد العاقلان أنه  
استوفى حقه فثبت عندهما (قوله وعند محمد صالح) هو قول ابي يوسف الاول وذكرنا انصاف قول محمد مع قوله ما وقال الطحاوى  
وجه الله تعالى اذا قسما بأجر لا تقبل شهادة ما بالاجماع واليه مال بعض الشافعى والاصح انها تقبل لقطاع كافي شرح لمجمع

انقسموا فبطل ولما أنها شهادة على فعل غيرهما باستفاضة هما (سفل ذو علو وسفل وهو مجرد عن العلو والسفل قوم كل واحد وقسم بها) أي بالقمة لأن السفل يصلح لما يصلح له العلو كالبحر والسرخاب والاسطبل وغير ذلك فصارا كالجنين فلا يمكن التعديل إلا بالقمة (أقر أحد المتقامين بالاستيفاء ثم ادعى الخطأ في القسمة وزعم أن بعضهما أصابه في دماحه وقد كان أشد على نفسه بالاستيفاء لا يصدق إلا بجهة) لأن القسمة بعد تمامها عقد لازم فدهى الخطأ يدهى نفسه حتى الفسخ بعد لزوم سبب ظهور العقد فلا يقبل إلا بجهة فإن لم توجد استخلف الشركاء لأنهم لو أقروا زعمهم وإن أنكروا حلفوا عليه رجاء النكول فن حلف منهم فخلص ومن نكل جمع بين نصيبه ونصيب المدهي فيقيم بينهما على قدر نصيبهما لأننا كل ما أقر وأقره حجة عليه دون غيره قالوا فيسفي أن لا يسبح دهماء أصلاً لتناقض واجب بان القاسم أمين وهو اعتمد على قوله فأقر ثم لما تأمل حتى التأمّل ظاهر الخطأ في فعله فلا يؤخذ بذلك الأقرار عند ظهور الحق (وان قال) أي أحد الشريكين (قضىته) يعني نصيبه (فأحذر يركب بعبه وانكر) أي شريكه (حلف) لأنه يدعي عليه النصب وهو منكر القول لشكرم العيين (وان قال قبل أقراره) بالاستيفاء (أصابني من كذا إلى كذا) سلمه إلى تحلفنا (وغمضت) أي القسمة لأن الاختلاف في مقدار ما حصل له بالقسمة فصار نظير الاختلاف في مقدار البيع كما ذكر في أحكام التحالف في الدهوى ولو اختلفا في التقييم لم ينفذ المله لأنه دهوى الغني ولا اعتبار به في البيع فكذا في القسمة لوجود التراضي إلا إذا كانت القسمة بقضاء القاضي والغني فاحش لأن قصره مقيداً بالعدل ولو اقتصماداراً وأصاب كلًا منهما فادعى أحدهما سباني بذلك الآخر أنه من نصيبه وانكر الآخر فعله (البنية) لأنه يدعي عليه حقا وهو منكر (وان أقامها فالعبرة لسنة المدهي) لأنه خارج (وان استحق بعض معين من نصيبه لا تقسم القسمة) اتفاقاً (وفي استحقاق بعض شائع في الكل تقسم) أي القسمة اتفاقاً (وفي استحقاق بعض شائع من نصيبه لا تقسم عند أي حنيفة) أي لا تقسم لكن له ولاية الفسخ (بل رجوع في نصيب شريكه) خلافاً لأبي يوسف فإنه يقول تقسم القسمة وما نفي في أديهما يكون بينهما نصيبين وقول محمد منطرب والاصح أنه مع أي حنيفة كذا في الكفاي (ظهيرين في التركة المقسومة تقسم) أي القسمة (الا إذا قضوه) أي الورثة الذين (أوبأ الرماء) ذم الورثة (أوبق منها ما بيني) أي بالذين يعني إذا قسمت التركة بين الورثة ثم ظهر من بين محط قبل الورثة أقضوه فإن قضوا حقت القسمة والا فحقت لأن الذين مقدم على الأرض فيمنع وقوع الملك لهم فمما إذا قضوا الذين أوبأ الرماء معهم فحقت تقسم القسمة لزال المانع فكذا إذا لم يكن محطاً لتعلق حق الرماء بها إلا إذا بقي منها ما بيني بالذين فحقت لا تقسم لعدم الاحتياج إليه (ولو ظهر من فاحش في القسمة بالتمناه يبطل) عند

كافي المراج وسوا شهد على القسمة لا غير ابتداء ثم قال لا بد ذلك من قسمنا أو شهدا على قسمة أنفسهما من الابتداء على الصحيح كافي التارخانية وعلى هذا تقبل شهادة القبايين إذا كان المنكر حاضر حال الوزن والتقسيم كافي الفتاوى (قوله) سفل ذو علو الخ) هو قول محمد وعليه الفتوى وقال أبو حنيفة وأبو يوسف يقسم بالفصح وبين ذلك في سفل بين رجلين وعلو من بيت آخر بينهما أراد قسمتهما يقسم البناء على القسمة بلا خلاف وأما الدرعة فتقسم بالفرع عند أبي حنيفة وأبي يوسف وعند محمد بالقسمة ثم اختلف أبو حنيفة وأبو يوسف فيما بينهما في كيفية القسمة فتعد أي حنيفة ذراعين على الثلث والثلثين وعند أبي يوسف ذراع ذراع ولو كان بينهما بيتان هلو وسفل وعلو من بيت آخر فتعد أي حنيفة يحسب في القسمة كل ذراع من العلو والسفل ثلاثة أذرع من العلو أو أعا عنه ما إذا كان من الأصل فكانت القسمة بأرباعاً وعند أبي يوسف ذراع من السفل والعلو بذراعين من العلو لاستواء السفل والعلو عند فكانت القسمة اثلاً ولو كان بينهما بيت تام سفل وعلو وسفل آخر فتعد أي حنيفة فرجة الله تعالى يحسب كل ذراع من السفل والعلو بذراع ونصف من السفل وذراع من سفل البيت التام بذراع من الآخر وذراع من علو نصف ذراع من السفل الآخر وعند أبي يوسف ذراع من التام بذراعين من السفل والله أعلم كذا في البدائع (قوله) وان قال قبل أقراره بالاستيفاء المراد أنه لم يحصل منه أقرار أصلاً (قوله) ولو اختلفا في التقييم الخ) سبذ كرمتنا



أي لا يصح وهو ما يابى بسبب كان اه  
 قوله وهذا لما جاء قال الزبي  
 ويرى فيها جبر القاضي كيجرى في  
 قسم الاعيان ولا يتصل لها ما يمتنع  
 أحدها جلا يعوتها اه (قوله لكنها  
 جازت بالاجماع) كذا في الكتاب والسنة  
 أما الكتاب فقوله تعالى لما شرب الآنة  
 والسنة ما روى أنه عليه الصلاة والسلام  
 قسم في غزوة بدر كل سبعين ثلاثة نفر  
 وكافوا فيها بؤن كافي التبيين (قوله  
 وخدمة عبيد) كذا يصح في غلة دارا  
 دارين وكان ينبغي ذكر هذا النصاب  
 قوله بعد لا في غلة عدا وعبد (قوله  
 اذا كانت المأبأة في المكان كانت افرازا  
 من كل وجه) هو الاوجه (قوله وفي  
 المأبأة في الزمان افراز من وجه)  
 ويجعل كاستقراض لنصيب سركه  
 ولذا قالنا انها شافى دار فزادت غلة الدار  
 في قوة أحد هما على القوة في قوة الآخر  
 يشتركان في الزيادة فخصوا العبد  
 بخلافه ما اذا كان التمايز في المنافع  
 فاستغل أحدهما في نوبته زيادة وبخلاف  
 ما لو تماشا في الامة بخلاف في الدارين  
 وفصلت غلة أحدهما حيث لا يشتركان  
 فيه (قوله لا في غلة عبد أو عبد بن الخ)  
 قول أبي حنيفة وعندهما يجوز وجهه  
 الامران مسائل التمايز اثنتا عشرة مسألة  
 ففي استخدام عبيد واحد جازا بالاتفاق  
 وكذا في استخدام العبدين على الاصح  
 والتمايز في استغلال عبيد واحد أو رجل  
 لا يجوز اتفاقا وفي العبدين والعتق  
 اختلاف والتمايز في سكنى دار واحدة  
 يجوز اتفاقا وكذا في غلتها وكذا في سكنى  
 دارين وغلتها ما خلا في الاظهر أنه يجوز  
 اتفاقا وكوب مثل أو بطين على اختلاف  
 كافي التبيين والله الموفق بمنه وكرمه

### { كتاب الوصايا }

وسما يراد هذا الكتاب في آخر الكتاب طاهر لا آخر أحوال الادعى في الدنيا  
 الموت والوصية معاملة وقت الموت ولهذا زيادة اختصاص بكتاب القسمة لأن  
 القسمة بين الورثة تكون بعد الموت والوصية اسم بمعنى المصدرة عن مسمى بالوصية  
 والايصال لغيره من غير له في قيمته حال حياته وهو دون ما وسرا  
 يستعمل نارة بالآدم يقال أوصى فلان فلان بكذا يعني ملكه بعد موته

(قوله فهنا بيان الأول في بيان الوصية) ثم عمل على باب الوصية بالثلاث وباب العتق في المرض وباب الوصية للأقارب وباب وصية بالخدمة أه والباب الثاني في الأصناف فقه تصاهر من الحلال الأول على باب وقد ضمن أمثاله (قوله) ركنها قوله أوصيت بذلك فلان ونحوه) يشير إلى أن القبول شرط كمال في الخلاصة الوصية بشرط فيها القبول وذلك بالصرح أو بالذلة بأن عوت الموصي له مدمون الموصي له وبخلافه ما قال في البدائع وأما ركن الوصية فقد اختلف فيه ٢٧ قال أصحابنا الثلاثة أي الأمام وصاحبا هو

الأصحاب والقبول والإيجاب من الموصي  
والقبول من الموصي له فإم واحد أو جميعا  
لازم الركن وإن شئت قلت ركن  
الوصية الإيجاب من الموصي وعدم الرد  
من الموصي له وهو وإن يقع اليأس عن  
رده وهذا أسهل لتقرير المسائل على  
ما ذكره وقال زفر الركن هو الإيجاب  
من الموصي فقط اه رد ذكر التوجيه  
للكل (قوله) فلا يجوز من المملوك ولو  
مكاتباً يعني ما لم يصف إلى العتق كما  
سيأتي (قوله) والمصغر يستثنى منه  
تجهيزه كسيأتي (قوله) وكوبا الموصي له  
حيا وقتها) برده عليه الوصية للمحل إذا  
يشترط وجوده لأصاحبه لأن نفع الروح  
يكون بعد وحياته وقتها غير حي (قوله)  
وكونه غير وارث) يعني وقت الموت  
(قوله) لما سيأتي من عدم جواز الوصية  
لمورث) المراد عدم النفوذ (قوله)  
وحكمها كون الموصي به الخ) مضاف  
جانب الموصي له وأما في جانب الموصي  
فهو على أقسام متعددة واحدة مكرهه  
مباحة كما سذكر (قوله) جازت بالثلاث  
لأدنى) يعني نفذت (قوله) وبغير كونه  
وارثاً وغير وارث وقت الموت) قال الزيلعي  
واقترار المرض للوارث على عكسه  
وسامه فيه فلما جمع (قوله) الآن يجوز  
ورثته) قال الزيلعي وإن أجاز البعض  
نفذه عليه بقدر حصته وإذا وجدت  
الأجازة بعد الموت تلكه المصاحلة من

ويستعمل أخرى إلى قال أوصي فلان إلى فلان يعني جملة وصيائه يتصرف في  
ماله وأطفاؤه بعد موته والقولم يتصرفوا للفرق بينهم وبين كل منهما ما لا استقلال  
بل ذكرهما في إنشاء تقرير المسائل وقدين كل منهما أه هنا بتفريده ولما امتنع  
تصريف اللفظ المشترك بين المعنيين بمضموم واحد عرف كلاهما بإدخال أو المقتضى  
فيهما فقال (الابن) بجل الله يرأى كماله بعد موته أو تنقيص التصرف في  
ماله ومصالح أطفاؤه إلى غيره بعد موته فهنا بيان) لبيان المعنيين (الأول في بيان  
الوصية بالمال ونحوه) وهو النفعه فان الوصية قد تذكور بالنفعه كسيأتي (ركن  
قوله) أوصيت بذلك فلان ونحوه) من الالفاظ المستعملة فيها (وشروطها) كون  
الموصي أه لا العقل) فلا يجوز من المملوك ولو مكاتباً والمصغر والمجنون) وعدم  
استفراقه بالدين) لأنه مقدم على الوصية كسيأتي (و) كون (الموصي له حياً  
وقتها) إذ لو كان ميتاً لطلعت الوصية (و) كونه غير وارث ولا قاتل) كسيأتي من  
عدم جواز الوصية للوارث والقاتل (و) كون الموصي به قابلاً للعقل بعد موت  
(الموصي) ما لا كان أو منقصة) وحكمها كون الموصي به أه كما جدد الموصي له  
لأفاعة الموصي إياهم مقام نفسه حتى وجب عليه الاستبراء بالعارية الموصي بها  
(جازت بالثلاث) لأدنى وإن يجزئ الوارث) لقوله صلى الله عليه وسلم إن الله  
تعالى يصدق عليكم ثلاث أموالكم في آخر أعمالكم زيادة لكم في أعمالكم فصدعوها  
حيث شئتم وعليه الإجماع وبغير كونه وارثاً وغير وارث وقت الموت لا وقت  
الوصية لأنها قبل مضاف إلى ما بعد الموت فتعتبر وقت التملك حتى إذا أوصي  
لأخيه وهو وارث ثم ولد له ابن فعلى الوصية للأخ ولو عكس بأن أوصي لأخيه وله  
ابن ثم مات الابن قبل موت الموصي بطلت الوصية للأخ ما ذكرنا (لأن زيادة عليه)  
أي على الثالث لأن حق الورثة يتعلق بحاله لأنه قد سبب زواله إليهم وهو ما تمنناؤه  
عن المال لكن الشرع جوزه حتى إذا جانب بقدر الثالث لتدارك نقصه كما  
ولم يجوز في حق الورثة ثلاثاً بأي مضموم بإشار البعض (الآن يجوز ورثته) بعده  
أي بعد موته (وهو كبير) لأن الامتناع لحقهم وهم أسقطوه ولا تعتبر أجازتهم حال  
حياته لأنها قبل ثبوت الحق لأن مشروته عند الموت فكان لهم أن يردوه بعد وفاته  
بخلاف ما بعد الموت لأنه بعد ثبوت الحق فليس لهم أن يرجعوا عنه لأن الساقط  
لا يعود (وقد باقل منه) أي من الثالث) عند غي ورثته واستثناءهم بمصنهم) لأنه  
تردد بين المصدق على الإيجابي والحقبة القريب الأولى أولى أذ يستثنى بها رضا الله

قبل الموصي عند ناحتي يجرى الوارث على التسام (قوله) وقد ثبت الخ) الوصية على أربعة أقسام واحدة كالوصية برد الوديعة والديون  
المجهولة ومصحبة كالوصية بالكفارات وقد نهى المصالحات والعصامات ومباحة كالوصية للأغنياء من الأصحاب والأقارب ومكرهه  
كالوصية لاهل الفسوق والمهملين كداني المجتبي وفيه تأمل لما قال في البدائع الوصية بمعاذ من الفرائض والوفاة كالحج  
والزكاة والكفارات واحدة اه (قوله) واستثناءهم بمصنهم) قال في الخلاصة وقد رآه الاستثناء من أبي حنيفة إذ ترك أسكل واحد  
من الورثة أربعة آلاف أي درهم دون الوصية وعن الأمام القضي عشرة آلاف اه

(قوله صلى الله عليه وسلم أفضل الصدقة على ذي الرحم الكاشح) قوله ليس نقل الحديث وإنما أشار إليه ثم ذكره للاعتناء بالاعتناء في الأصل وإن كانت الورقة فقراء لا يستثنون بصيغهم فقتر كما أفضل لما فيهم من الصدقة عليهم قال صلى الله عليه وسلم أفضل الصدقة المصقة على ذي الرحم الكاشح وقال صلى الله عليه وسلم لأصدقته ويزوجهم يحتاج وهو كما قال صلى الله عليه وسلم صدقة وصلة لأنه فقير فيكون صدقة وقريب فيستكون صلة وإن كانوا أغنياء أو يستثنون غير أنهم فقيل الوصية أولى وقبل غير لأن الوصية صدقة أو ميراث أو تركها صدقة والسكندر اهـ (قوله ولولاها أي ولولاها ما أوى ولا غناهم واستغنواهم بمصنوعهم) أي كأنهم كانوا فقراء ولا يستثنون بمصنوعهم فالترك أولى (قوله ذكر كما مع أحدهما) قال بعض الأفاضل يلزم أن يكون تركها أولى مع وجود الشيء فقط وكذا مع وجود الاستثناء فقط فخلافت ما سبق من كونها مندوبة عند وجود أحدهما فقط وقد سبق أنهما مندوب مع أحدهما بأقل من الثالث اهـ وهذا ظاهر وتكلم ٤٢٨ بعض من القضاة فقال قوله ذكر كما مع أحدهما كذا في المنع المتداولة

والأظهر أن كلمة لا ساقطة من الأصل فإن المعنى ذكر كما لا مع أحدهما بقربة تفسيره بقوله أي أن لم تكن الورقة أغنياء مع ما يشهد به سياق الكلام اهـ واعتزله فاضل ثالث فقال وفيه بحث أي في كلام الثاني لأنه أن كان مندوب قوله لا مع أحدهما عده معاً معاً فهو ما ذكره قوله ولولاها الخ فيلزم التكرار وإن كان عدم أحدهما يكون ذلك صورة كون الوصية مندوبة على ما ذكره فآخر كاد به يناقض أوله فتدبر اهـ ونص المذهب ما قال في الكافي الوصية بأقل من الثالث أولى من تركها إذا كانت الورقة أغنياء أو يستثنون بصيغهم لأنه ترددين الصدقة على الأجنبي وأنه صلة للقريب والأولى أولى لأنه يبقى بهار ما الله تعالى وقيل بخبر كاذب كراهته وإن كان الورقة فقراء ولا يستثنون بما يرون فالترك أولى لأن ترك الوصية صدقة على القريب بقدر الوصية والوصية تصدق على الأجنبي والأولى أولى لقوله عليه الصلاة والسلام أفضل الصدقة المصقة على ذي الرحم الكاشح اهـ (قوله لا تملكه فربما في حاشية عليه التدارك درهما بعد ما تارة كان ينبغي أن يقال عند ما تارة (قوله فاما أن يقد هذا بما سوى العين) فيه تأمل إذ به عمل الدراهم والمرسلة وتقدم أن الأصح أنها كالعين فكان ينبغي أن يزيد بما سوى الدراهم والمرسلة (قوله حازت الوصية في كلهم) عبارة تامة بخلاف في قولهم (قوله وصحت للعقل وبه أن لا يقل من ستة أشهر من وقتها) كذا في الهبة والكسب زوال فاضل زاده بشرطه أن يعلم أنه موجود في البطن وقت الوصية له أو به بأن جاءت به لا قبل من ستة أشهر من وقت الوصية على ما ذكره الطحاوي وبوجه الاستيعاب في شرح الكافي واحتار المصنف أي صاحب الهبة أو من وقت موت الموصي بأن جاءت به لا قبل من ستة أشهر من وقت موت الموصي أو ما دل على أنه أوصى له بنفسه بر من وقت الوصية وإن أوصى به يعتبر من وقت الموت كما في التبيين (قوله بأن يقول أوصيت لفل فلانة كذا درهما) ينبغي كذا درهما

تعالى (ولولاها) أي ولولاها ما أوى ولا غناهم ولا استغنواهم بمصنوعهم (فالترك أولى) لأن ترك الوصية صدقة على القريب بقدر الوصية والوصية تصدق على الأجنبي فالأولى أولى لقوله صلى الله عليه وسلم أفضل الصدقة على ذي الرحم الكاشح (ذكر كما مع أحدهما) أي أن لم تكن الورقة أغنياء ولا يستثنون بمصنوعهم من التركة فترك الوصية أولى (ووجب إذا كان عليه حق الله تعالى كالحج أو زكاة) لأنه لا يصح فيه في حياته وجب عليه التدارك بعد ما تارة في حياته (وتؤخر) أي أوصيه (عن الدين) لأنه أهم الحاجتين فإنه فرض والوصية تبرع إلا أن يبره القراءات فينبذ تصح لزوال المانع (وصحت أي الوصية (بالكل) أي بكل ماله (عندهم ووارثه) لا المانع من الهبة تملق حق الوارث فإذا أوصى نعم (و) بصحت (بملوكه ثلث ماله) في الخلاصة الوصية للمبدعين من أعيان ماله لا تصح أم لو أوصى بثلث ماله مطلقاً تصح وتكون وصية للمعتق فإن خرج من الثلث قيمة المبدع على غيره بماية وإن خرج بعينه حتى وصي في شبهة قيمته ولو أوصى له بشيء من الدراهم والذنان المرسل قال الإمام النسفي الأصح أنه لا تصح كوصية بأعين وقال في المنية أو وصي لصدقه القن أو لأمته القنة جازت الوصية وهذا مخالف لما في الخلاصة فاما أن يقد هذا بما سوى العين أو يطلق ويصحب على غير الأصح وفي الخاتمة لو أوصى لملك نفسه أو لأم ولد نفسه أو لغير نفسه جاز الكل استقماً ولو أوصى لصدقه القن أو لأمته القنة ثم مات جازت الوصية في كلهم إلا أن عندنا في حاشية في الوصية للقن يعني ثلثه بجائزاً وعليه ثلثا قيمته وله ثلث ماله من مائر التركة قيمة ما كان وبقرادان الفصل وعند صاحبنا يعني الصدوق وهو عرف الوصية أو لأمته القنة فإن فضل من الثلث شيء كان الفضل للمبدع (وصحت للعقل) بأن يقول أوصيت لفل فلانة كذا

والسلام أفضل الصدقة المصقة على ذي الرحم الكاشح اهـ (قوله لا تملكه فربما في حاشية عليه التدارك درهما بعد ما تارة كان ينبغي أن يقال عند ما تارة (قوله فاما أن يقد هذا بما سوى العين) فيه تأمل إذ به عمل الدراهم والمرسلة وتقدم أن الأصح أنها كالعين فكان ينبغي أن يزيد بما سوى الدراهم والمرسلة (قوله حازت الوصية في كلهم) عبارة تامة بخلاف في قولهم (قوله وصحت للعقل وبه أن لا يقل من ستة أشهر من وقتها) كذا في الهبة والكسب زوال فاضل زاده بشرطه أن يعلم أنه موجود في البطن وقت الوصية له أو به بأن جاءت به لا قبل من ستة أشهر من وقت الوصية على ما ذكره الطحاوي وبوجه الاستيعاب في شرح الكافي واحتار المصنف أي صاحب الهبة أو من وقت موت الموصي بأن جاءت به لا قبل من ستة أشهر من وقت موت الموصي أو ما دل على أنه أوصى له بنفسه بر من وقت الوصية وإن أوصى به يعتبر من وقت الموت كما في التبيين (قوله بأن يقول أوصيت لفل فلانة كذا درهما) ينبغي كذا درهما

(قوله لكن في الثانية انما تصح ان ولد اى الجمل لاقل من ستة أشهر من وقتها) لعله انما قدمه في الثانية دون الاولى مشاعلا  
 ما احتار صاحب الهداية لكن لا يلزم به حكم ابتداء ما عصى به الجمل في الاولى فكان ينبغي ترك هذا القيد في الثاني وعلما ان مقتضى  
 النص في العيون من من وقت الوصية من ستة (تنبيه) اذا كانت الجارية معتدة حين الوصية تعتبر الولادة لاجل ثبوت  
 النسب الى سنتين كما في الجوهرة والمراد اقل من سنتين بما يمكن وجوده حال الوصية (قوله وفي السير الكبير ما يدل على الجواز)  
 قال قاضي زاده كذا ذكره شرح الجامع الصغير وبهضمه شرح الهداية ولم يقبض صاحب المصنف قوله ثم ذكر في السير الكبير الخ  
 واستنتج منه هلال الوصية للحرى واصل الحق راى صاحب المصنف اه وقال المرحوم حوى زاده انه لم يذكر في السير ما يدل على  
 ما ذكره ومنه عبارة اقول قال في المصنف ابدا انى ولو اوصى مسلم لحرى في دار الحرب لا يجوز هذه الوصية وان اجازته  
 الورثة فقد فرق بين الوصية للحرى وبين الوصية للاجنبي بما زاد على الثلث والوصية للوارث والفرق ان امتناع جواز الوصية  
 للحرى بحق الشرع لان الشرع هنا ناهى عنهم ولهذا لا يجوز لغير المسلم المصير للحرى والوصية للوارث ما امتنع جوازها لكونه منها  
 من برة الابرى انه لو رما مورث في محنة يجوز ذبحه على ذلك وانما امتنع ٤٢٩ جوازها لحق باقي الورثة وكذا الوصية للاجنبي

درهما (وبه) اى بالجمل ايضا بان يقول اوصيت بصل جاريتي هذه لفلان فان  
 الوصية تنفذان لان الوصية اخت الميراث والارث يجري في المورثين فتصح  
 الوصية ايضا لكن الثانية انما تصح (ان ولد) اى الجمل (لاقل من ستة أشهر من  
 وقتها) اى من وقت الوصية فان هذه وصية الجمل موقوفة على وجوده وانما يتحقق  
 بوجوده اذا ولد في هذه المدة (وبالامة الاجلها) فانها ايضا تصح لان الاصل ان  
 ما يصح افراد به يستند بهما استتقا وهو ما افلا كما في السوء وبعدهم افراد الجمل  
 بالوصية فصنع استثناءه (ومن المسلم لذهي وبالكس) فالاول قوله تعالى لانها لم  
 اتفق على الذين لم يقاتلواكم في الدين الا في الثانية لانه بعد الذمة يسأى المسلم في  
 المعاملات حتى يجازي التسريح من الجانبين في الحياة فكذا في الممات (لاحرى في  
 داره) في الجامع الصغير الوصية للحرى وهو في دارهم باطلة لانها برصه وقد ثبتنا  
 عن بر من قائلنا قوله تعالى انما بهاكم اتفقنا الذين قاتلواكم في الدين  
 وانحر حوكم من دياركم الا في الثانية وفي السير الكبير ما يدل على الجواز وجه التوفيق  
 انه لا يفتى ان يفعل وان فعل جاز كذا في الكافي والنهاية اقول لا يخفى بعد ذلك  
 وجه التوفيق ما يدل عليه قول الجامع الصغير وهو في دارهم فانه احتراز عن حوى  
 ليس في دارهم وهو المستأمن فان الحرى مادام في دار الحرب ممن بقائلنا بخلاف  
 المستأمن فانه ليس كذلك وهو المراد مما ذكر في السير الكبير (ولاوارثه) لقوله  
 صلى الله عليه وسلم لا وصية لوارث (وقالته مباشرة) سواء كان عامدا او غائبا لقوله

بما زاد على الثلث فتجوز ان اجازتهم  
 ولان الحرى في دار الحرب بمنزلة الميت في  
 حقنا الوصية لثبوت ما عليه كذا ذكره  
 الحرى في وما بالاصل وفي شرح  
 الطحاوى قالوا ذكر في السير الكبير  
 ما يدل على جواز الوصية للحرى واختلف  
 المتأخرون فيه منهم من وقف بين ما ذكر في  
 الاصل وبين ما ذكر في السير وذكر ما في  
 الكافي ومنهم من قال في المسئلة واثبات  
 هكذا قالوا المذكور في السير الكبير ان  
 الوصية للحرى باطلة ومروءة المذكرة  
 لو اوصى مسلم لحرى في دار  
 الحرب لا يجوز اى آخر ما نقله عنه وراث  
 المسئلة التى نقلها صاحب المصنف في شرح  
 السير الكبير للحرى حتى وقد فسرنا  
 تفصيلا وافيا وتضمنها كثيرا لا نظيرها  
 قالوا انه يدل على الجواز فلم ارفسه غير  
 ما ذكر في موضع آخر منه بقوله فنقول

لا بأس ان يصل الرجل المسلم المشترك قريبا كان او بعيدا بما كان او ذميا واستدل عليه بأحاديث منها انه يث رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم خمسائة دينار الى مكة حين قتلوا أو اريد مع ذلك الى اى سفن بن حرب وصفه وان بن أمية ليقرها على فقراء أهل  
 مكة فقتل ذلك اوسيان وصفه وان قال وبه تأخذون صلة الرحم محمود عندك عاقل وفي كل دين والاهداء الى الغير من  
 مكارم الاخلاق قال صلى الله عليه وسلم بعثت لاقوم مكارم الاخلاق فمرفقان ذلك حسن في حق المسلمين والمشركون جميعا اه  
 مختصرا فاما أشرف أن مرادهم ما يدل على الجواز كلامه هذا لكن من اراد التوفيق لم يطلع على المرداف وفي رحاب التبع مع عدم  
 استقامته ما أولا الفرق الثاني الذي بين الحرى وبين هلال الوصية عليه لدى هذا الكلام على انه محمود ينبغي أن تعلم ولو كان  
 الحرى في دار الحرب لما ذكرناه من الحديث ثم الفرق الاول من الفرقين لا يستقيم على ما نقلناه عن شرح السير فانما خلاف في  
 جواز صلة الحرى وعليه لا في جواز الوصية له وعدمه لاقتضا الفرق الثاني عدم جوازها اه عبارة المرحوم حوى زاده لا والله  
 شامل في قوله ولهذا لا يجوز لغير المسلم المصير للحرى مع قوله بعد لا بأس ان يصل المسلم الرجل المشترك قريبا كان او بعيدا بما كان  
 كان او ذميا (قوله وجه التوفيق) علم مما ذكره المرحوم حوى زاده انه لا احتياج الى هذا لعدم ثبوت ما يجوز الوصية للحرى  
 (قوله اقول لا يخفى بعد بل وجه التوفيق الخ) قال قاضي زاده رحمه الله تعالى اقول هذا كلام عجيب فان لفظ السير الكبير على

ما نقله صاحب المصنف لرواى مسلم  
لجربى والحربى في دار الحرب لا يجوز له  
فككتف يمكن أن يكون المستامن هو  
المراد بها ذكرى السير العسكري  
(قوله) فموجب بالحرمان من مقصوده  
وهو الارث) لعل موابه وهو الوصية  
الكلام في الوصية للقاتل لا الارث (قوله)  
الاستثناء متعلق بالثلاثين) قال في  
البرهان الوصية للقاتل تجوز باجازه  
الورثة عندنا في حنفية ومحمد وقال أبو  
وسف لا تجوز ولو اجازها الورثة والخلاف  
في غير قوله عدمها أم هو قوله عدم  
بعد الوصية فانه تكون ملتقاة بالاتفاق  
انه (قوله) أو يكون القاتل حيا  
معطوف على باجازه ورثته ولا يحتاج هنا  
الى اجازة الورثة كما اشار اليه ولما قال في  
شرح المجمع لو كان القاتل حيا ويحتمل  
جواز الوصية وان لم تجز الورثة انما  
من الحقائق انه ولعل الفرق بينه وبين  
قتل الماقل البالغ هنا أن المصنف  
المجنون ليس من أهل العقوبة وقصده  
غير معتبر في الاستبهاال (قوله) ولا من مسمى  
الافى فجهيزه وأمر دفنه) لكنه يراعى فيه  
المصلحة لما قال في الخلاصة من الوصية  
لرواى بان تكفن بالحد دينار يكفن  
يكفن وسط ولرواى بان يكفن في  
قوين لاراعى شرائط الوصية ولرواى  
بان يكفن في خمسة أبواب أو ستة أبواب  
يراعى شرائطه ولرواى بان يدفن في  
قبيرة كذا قرب فلان الزاهد يراعى  
شرطه ان يلج في التربة كمؤنة الجمل ولو  
رواى بان يشيرع فلان في قبر واحد  
لاراعى شرطه (قوله) قالوا عليه الفتوى  
ذكره الزبلي) كذا قال في البرهان  
لا تصح باشارة معتقل اللسان الا اذا دام  
الى الموت على الفتى به اه

على ائقده ليهو مسلم لا ودية القتلى ولا مقصد الاستبهاال بضم على محظوظ فموجب  
بالحرمان من مقصوده وهو الارث وقوله مباشرة لاعتراضه من التسيب كوضع الحجر  
في غير ملكه (الاباحية ورثته) وهم كبار الاستثناء من باب الثلاثين (أو يكون  
القاتل حيا) ذكر كرمى الاسرار (ولا من مسمى مجز) لانهما تبرع وهو ليس من أهله  
(الافى فجهيزه وأمر دفنه) فانه يجوز عندنا التخصيص متى اذا لم يكن مسمى مجز أصلا  
(وان) وحشية (مات بعد الادراك) هذه متعلقة وقوله ولا من مسمى مجز يراعى  
ثم مات بعد الادراك لم تجز لعدم الاهلية وقت مباشرة (أو اضافها اليه) بان قال اذا  
أدركت فتاتى لعلان وصية فانه لا يجوز له صور الوصية فلا يملكه تعزير او تعاقبا  
في الطلاق والناق (و) لا (من عهد) لا تلبس من أهل التبرع (ومكاتب وان  
ترك الوفاء) لانه ايب ليس من أهل التبرع وقيل عنده ما تنص في صور ترك الوفاء  
(الاذا اضافها) أى اضاف السيد والمكاتب الوصية (الى العتق) حيثما تقع  
لان أهلهم ما تامة والمنع حتى المولى فتصح اضافته الى حال اسقاطه (ولا من  
معتقل اللسان بالاشارة) اعلم ان اسماء الأخرس وكنته كالمجانين بخلاف معتقل  
اللسان في وصية ونكاح وطلاق ويسع وشراء وفودوا فمرفى ان الاشارة انما تقوم  
مقام العبرة اذا كانت معهودة وذلك في الأخرس دون معتقل اللسان حتى لو امتد  
ذلك وصارت له اشارة معهودة كان بمنزلة الأخرس وقد روي في العتق سنة وبطلان  
دامت العتقة الى الموت يجوز اقراره بالاشارة ويجوز الاسداهه لانه مجز من  
العتق بحسبى لا يربحى زواله فكان كالأخرس قالوا عليه الفتوى ذكره الزبلي  
(قبوله بعد موته) أى قبول الوصية لا باعتبار الموت الموصى لانها وان ثبتت  
حكمها بعد الموت (فيستل قبولها وردها قبله) أى قبل الموت كما اذا دل لأمراته  
أنه طلق فدخل درهم فان ردها وقبولها بطل قبل العقد كسر (وبه) أى بالقول  
(ملك) أى الموصى به ولا عتقة له لان الوصية اذا مات ممتك حديد ولهذا يرد  
الموصى به بالنسب ولا عتق أحد اثبات الملك لغيره لا احتياط بخلاف المبررات فانه  
خلافه حتى يثبت فيه هذه الاحكام جبر من الشارع بلا دخل لولايته عليه (الاذا  
مات موصيه ثم هو) أى الموصى له بلاقبول (هو) أى الموصى به (ورثته) أى ورثة  
الموصى له استقصانا والقياس ان تستل الوصية لما ذكر بان الملك موقوف على  
القبول فصار ككثيرات قبل قبوله جدا يحاط بالباع وجه الاستحسان ان الوصية  
من جانب الموصى قد عتبت بوجه تمام بالحقبة الفصح من جهته وانما توقفت لحق  
الموصى له فاذا مات دخل في ملكه كما في بيع شرطه الخسار لشترى اذ مات قبل  
الاجازة (وله) أى يجوز للموصى (الرجوع عنها) أى الوصية (وقول صريح) نحو  
رجعت عما وصفت لانه تبرع لم يتم فصار كالهبه (وقيل) يقطع حتى المالك عن  
القبول (كقطع الثوب وخياطته) (أو يزيد الموصى به ما منع تسليمه بدونه  
كالبناء ويزل ملكه كالبيع) فان كل تصرف واحد زوال ملك الموصى كان  
رجوعا كما اذا باع الموصى به ثم اشتراها ووصيه ثم رجع فان الوصية لا تنفذ الا ملكه  
فاذا زال عنه كان رجوعا ونزع الشا الموصى به رجوع لانه لا تصرف الى حاجته

عاده فصار هذا المتي املا ايضا بخلاف غسل ثوب اوصى به فانه لا يكون رجوعا  
لان من اراد ان يطي ثوبه بغيره ينسبه عادة فمكان تقريرا (الجهود ليس برجوع)  
لان الرجوع اثبات في الماضي وتوفي في الحال والجهود في الماضي والحال فيهما  
تتاف ولهذا لا يكون جهودا انكح فرقة (كذا كل وصية وصيت بها لغيره او بها)  
فانه ايضا ليس برجوع لان وصف المسمومة والروية يقتضي ضاها الاصل فلا يقتضي  
الرجوع (و) قوله (كل وصية وصيت بها آخره متخالف تركها) فان الاول ليس  
برجوع والثاني رجوع لان ترك الشيء اسقاط والتأخير ليس باسقاط فان الله ابر  
اذا قال لم يوفه تركت لانه منك كان ابراهه ولو قال اخرت عنك لا يكون ابراهه كذا  
في المصط (و) متخالف كل (وصية او وصيت ما في الملة) فانه ايضا رجوع لان  
المطل ذاهب متلاش لاصل له (او اذى اوصيت به لا بد فهو لم يسمروا ولفلان  
وارى) فان كان منها يكون رجوعا لان اللفظ يدل على قطع الشرصة واثبات  
التصميم له فاقضى رجوعا عن الاول ثم الورثة بالخيار ان شاءوا الجزا وان شاءوا  
ردوا بخلاف ما اذا اوصى به لا تحريم ايضا فانه لا يكون رجوعا لان اللفظ صالح للشركة  
والحل قبله اذ يكون العدم مشتركا بينهما (ولو كان فلان ميتا وقتها فالا لوى) من  
الوصيتين (عمالة) لان بطلان الاول من ضرورات الاثبات للثاني فاذا لم يثبت له  
فهو الاول (ولو) كان فلان (حيا) وقتها (فات قبل الموتى في لورثة الوصية)  
بطلان الوصيتين لانه لما ثبت للثاني كان رجوعا عن الاول فطلت في حق الاول  
وصيت في حق الثاني ثم طلعت بموته قبل موت الوصى (تطل بموت المريض  
ووصيته لمن تنكحها بعدهما) اي بعد المدة والوصية الاصل في هذا الفصل ان كون  
الوصى له وارثا او غير وارث لم يواز الوصية وقضاها يستبرح يوم الموت لا يوم الوصية  
وقا الاقرار بعت بر كون المقر له وارثا او غير وارث يوم الاقرار لم يواز وقضاها  
اوصى المريض لمرأة بنتى او وحب لها شيئا ثم تزوجها ثم مات طلعت الوصية  
والهبة اما الوصية فلانها لصيات مصناف الى ما بعد الموت وهي وارثة خصته والوصية  
للوارث بالصلة واما الهبة وان كانت مقبوضة فموتها كالمنفعة الى ما بعد الموت  
سحكا لانها وقعت موقع الوصايا لانها تباع بقرصه عند الموت (بخلاف اقراره)  
فان المريض اذا اقر لامرأة بنى ثم تزوجها ثم مات جاز اقراره لمارثان المتعبر به  
كون المقر له وارثا او غير وارث يوم الاقرار وهي اجنبية فيه (و) تطل (وصيته  
وهبة واقراره لانه كافر او بعد الامه وكانا ناسما واعتق بذلك) اي بعد الوصية  
والهبة وغيرهما اما الوصية والهبة فلما مر ان المتعبر بهما حال الموت واما الاقرار  
فانه وان كان ملزما بنفسه لكن بسبب الارث وهو السنوة قائم وقت الاقرار فيورث  
تمة الاثنا فصار باعتبار التهمة ملحقا بالوصايا (المقصد) وهو العاجز عن الشيء  
لدا في حله (والفلوج) الفالج داء يمرض نصف البدن فيمنعه عن الحس  
والحركة لادابته (والاشل) وهو الذي في يده ارتعاش وحركة (والسلول) وهو  
الذي يكون له حلة السيل وهو قرح يكون في الرئة (انطال مدته سنة كالصبي والا  
فكالمرضى) يعني ان هذه امراض مزمنة فمن عرض له واحد منها وتعرف بنى

(قوله اليهود ليس برجوع) هو قول محمد  
وهو الصحيح كما في التبيين وعليه الفتوى  
كما في البرهان وقال ابو يوسف هو رجوع  
(قوله كذا في المصط) وذكروه في التبيين  
والكافي (قوله فهو لم يسمروا ولفلان  
وارى) للقبيل وارث خاص بالاعية  
وهو فلان فقط (قوله ثم الورثة بالخيار)  
يعني في نحو ميراث الوصية لفلان الوارث كما  
ذكره قاضيان واما عمره فالوصية له  
لا توقف على اجازته ثم (قوله بخلاف  
اقراره) يعني لمرأة كما شرح به وبشبه  
اقراره من جميع المال كما في التبيين  
(قوله ان طال مدته سنة كالصبي والا  
فكالمرضى) كذا في الطول بسنة في  
الخدمة وقدم هذا في الخلاصة بما اذا لم  
يتغير حاله فقال اذا طال به المرض ولا  
يختلف عليه الموت كالفالج والشلل اذا  
كان زما ارمقعدا او يابس الشئ فهنا  
لا يكون حكم المريض اذا اذنا تغير حاله من  
ذلك ومات من ذلك التغير فاضل في  
حالة التغير يستمر من الثلث اه والله اعلم

من التبرعات ثم مات قبل تمام سنة مشتملة على الفصول الأربعة كان المرض  
مرض الموت فتعتبر تصرفاته من الثلث وإن مات بعد عامها لم يكن مرض الموت  
لأنه إذا سلم في الفصول التي شكل منها فظنة أنه لا صار المرض جزءاً طبع من  
طبيعته وخرج ما ضمن أحكام المرض - لا يستقل بالتدأوى (أجمع  
أوصاها) وكان مضمناً فرضاً ومضمناً خلا (وضاق الثلث في الفرض والدفع قدم  
الفرض) سواء قدمه الموصي أو آخره كالخلع والزل كما هو الكفارات لأن الأصل أن  
يقدم الأهم (وإن تساوت) في القوة (قدم ما قدم) أي الموصي في الذم كمرلان  
أنظر من حال الإنسان إن سدد أعباءه والأهم عنده والثابت بانظرا كالثبات  
بالص ولو نص على تقديم ما بدأه لمناقضة كذا هنا (أوصى بجمع حج عنه راكم  
من بلدان كفي نفقة) لأن الواجب الحج من بلده ولو سدد ما غيره من المال  
ما يقسمه من بلده والوصية لإداهما كان واجباً عليه ويحرم إذا كان بلده من  
يجمع ما بدأه فانصرف إليه على الوجه الذي وجب عليه (والأى وار لم ينفذ) فن  
حيث تكفي (أو القياس أن لا يجمع عنه لأنه أوصى بالجمع) فنفذت وحده  
الأخصان أن اتعلم أن غرضه تنفذ الوصية وتنفذ ما أمكن (مات حاج في طريقه  
وأوصى به) أي بأن يجمع عنه (يجمع كذلك) أي من بلدان كفي نفقة والآخر حيث  
تكفي وقالوا هو قول زفر يجمع عنه من حيث منع وعلى هذا الخلاف إذا مات  
الحاج عن غيره في الطريق وأما من لاوطر له فيصعب عنه من حيث مات بالاجماع  
ذكره الزبائي (أوصى بأن يجمع عنه) فهذا المأنة فهلكه بل هو يجمع عنه عباس بن  
حيث تبلغ (أخصها) وإن لم يهلك شي شحها فإن منتهى زبدي الوارث) لأن  
التمركه حتى الورثة إلا ما اشغل عن الوصية (بخلاف الورثة باعقاً بعد عنه) أي  
بهذا المأنة فهلك عندهم (حيث لم يعق بالباقي) لأن الوصية أو أوجب  
للمتق لم يصعب تنفيذهما لغيره وهذا الوصية بالعتق أريد بشري بما هي فلم يصعب  
تنفيذهما في عهد بشري بأقل منه لأنه غير الأول فكان فيه تنفذه الوصية لغير  
الموصي له وهذا يجوز (أوصى أن يشتري بكل ماله عهد فعتق عنه ولم يشر الورثة  
بطلت لما مر أن الله بدأ المشترك بالكل ما لم يشتري بالثبات) كذلك الوصية بأن  
يشتري له عهد ألف درهم فزاد ألف على الثلث لم يشر) لا تأخر بينهما أيضاً

### (باب الوصية بالثلث)

(أوصى له بثلاثة ولا يشر بثلاثة) فإن أسأز الورثة فلهما الثلثان وللم الثالث وإن لم  
يجز (أو الورثة بالثلث بينهما) فصعين لأنهما استويا في سبب الاستحقاق  
فبستويان في الاستحقاق والثلث يصيق عن حقه ما يكون بينهما (ولو) (أوصى  
له بثلاثة ولا يشر بثلاثة) ولو يجوز وأحد عند أبي حنيفة) أي الثلث نصف بينهما  
(وعندهما ربع) أي يجعل أربعة أسهم ثلاثاً للموصي له بالكل وواحد للموصي له  
بالثلث لأن الرائد على الرائد على الثلث إنما سطل يعني أن الموصي له لا يستحق  
مما على الوارث لكن يعتبر في الموصي له بأحد من الثلث - وهذا الرائد  
إذا لموجب لأبطاله. هذا المعنى فيخرج الثلث لثلاثة بالثلث - وهذا يمكن ثلاث

### (باب الوصية بالثلث)

(قوله ولو أوصى له بثلاثة ولا يشر بثلاثة) ولو  
يجز وأحد عند أبي حنيفة أي الثلث  
نصف بينهما) ويكرن نصفهما من سنة  
لأن أحدهما ثلاثة وأحد للموصي له  
لا يستقيم عليهم ما نصيب اثنين في أصلها  
تبلغ ستة ثلثها اثنان بينهما والباقي  
لوارث

(قوله فخرج الثلث ثلاثة الخ) في معرفة الطريق في خفاء الطريق في هذا العلم الجتمع ههنا وصبتان وصبة بالثلث ووصبة بالكل كان اصل المسئلة من ثلاثة حاجتنا الى الثلث فخرجت ثلثها الوصبة فمعلمنا اننا نأول الوصبة بالكل يدعي الكل وهو الثلاثة والوصبة له بالثلث يدعي ثلثه وهو مخرج فقول الى اربعة منهم لصاحب الثلث وثلثة اسمهم لصاحب الجميع وهذه مسئلة الرادوا الحكم كذلك عندهما في الاحازمات بقسم المال ارباعا عندهما وطريقه ان تقول الاجازة في قدر الثلث ساقطة العبرة بقسم الثلث اولا ينبغي ان يحمل المسئلة من ثلاثة والواحد عليهم بالاستقيم فمخرج النصف في الثلاثة اصل المسئلة تبلغ ستة فثلثها ينبغي ان يبق اربعة اسمهم فصاحب الجميع يدعيها وصاحب الثلث يدعيهما واحدا لئتم له ثلث جميع المال فيسلم الوصبة له بالكل ثلاثة اسمهم ويستوي منازعتهم ما في الاسم ثم الباقي فنصف ولا يستقيم الواحد على مخرج النصف فمخرج النصف في ستة فحصل اثنا عشر الوصبة له بالكل اربعة ونصف فضعفناه فصار ستة وهي ثلاثة ارباع المال وكان الوصبة له بالثلث منهم ونصف فضعفناه فصار ثلاثة وهي ربع جميع المال انتهى الحكم عندهما واما عندنا في حنفية ففي اجازة الوصبة بالكل والثلث يقسم المال اسداسا يفرض المال ستة ولا نزاع لصاحب الثلث في اربعة ٤٣٤ واستوى منازعتهم ما في سهمين فيصنفان

فصار لصاحب الكل خمسة ولصاحب الثلث سهم كذا في شرح الجمع (قلت) فاستوى لصاحب الثلث نصيبه في حالي الرد والاجازة اه وتقبل مثل هذا الشيخ امام القرضيين ههنا الله الشنوري الشافعي رحمه الله تعالى في شرحه للقرئيب هن الحنفية ثم قال هن مصنف القرئيب قال ايها بنو اغيرهم وهذا دليل على فساد هذا القول لانه لا يجوز ان يستوي نصيب موصي له في حالي الاجازة والرد اه (قوله ولوله ثلثه ولا يخرج نصفه) لا يخرج نصفه ولم يجزوا فالثالث ينبغي ما نصنفان هذه وعندهما على خمسة اسمهم سهمان لصاحب الثلث لانه يجعل لكل سدس سهمان (ولانه اسمهم لصاحب النصف) لانه الحاصل بالضرب (ولوله بالسدس ولا يخرج الثلث فالثالث ينبغي ان لا يندم) بلا خلاف ثم هذا الخلاف مبنى على خلاف مقررينهم ذكره بقوله (ولا يضرب الوصبة) الوصبة له بما زاد على الثلث) قال في العناية اى لا يجعل من ضرب من ماله سهمان اى جعل ومفعول لا يضرب محذوف اى لا يضرب شيئا وقال صدر الشريعة المراد بالضرب الضرب المصطلح بين الحساب فاذا الوصبة بالثلث والكل فنحن اى حنفية سهام الوصبة اثنان للكل واحد ونصف يضرب النصف في ثلث المال فالنصف في الثلث يكون نصف الثلث وهو السدس فلكل سدس المال وعندهما سهام الوصبة اربعة والواحد من الاربعة ربع فمخرج ربع في ثلث يكون ربع الثلث ثم لصاحب الكل ثلاثة من الاربعة وهي ثلاثة ارباع الثلث فمخرج ثلاثة ارباع في الثلث يعني ثلاثة ارباع الثلث ولصاحب الثلث واحدة من الاربعة فمخرج الواحد في الثلث وهو اربع يعني ربع الثلث (الافى المجابة) موزنها بعد ان لرحل قيمة احدى ألف ومائة وقيمة الاخر ستمائة ووصي بان يباع احدىهما لفلان بمائة والاخر لفلان بمائة فان المأما حصلت لاحدهما ألف والاخر بمائة بمائة والكل وصية اى كونه في حال المرض فان لم يكن له غيره ما ولم يجز الوصبة

فصار لصاحب الكل خمسة ولصاحب الثلث سهم كذا في شرح الجمع (قلت) فاستوى لصاحب الثلث نصيبه في حالي الرد والاجازة اه وتقبل مثل هذا الشيخ امام القرضيين ههنا الله الشنوري الشافعي رحمه الله تعالى في شرحه للقرئيب هن الحنفية ثم قال هن مصنف القرئيب قال ايها بنو اغيرهم وهذا دليل على فساد هذا القول لانه لا يجوز ان يستوي نصيب موصي له في حالي الاجازة والرد اه (قوله ولوله ثلثه ولا يخرج نصفه) لا يخرج نصفه ولم يجزوا فالثالث ينبغي ما نصنفان هذه وعندهما سهام الوصبة اربعة والواحد من الاربعة ربع فمخرج ربع في ثلث يكون ربع الثلث ثم لصاحب الكل ثلاثة من الاربعة وهي ثلاثة ارباع الثلث فمخرج ثلاثة ارباع في الثلث يعني ثلاثة ارباع الثلث ولصاحب الثلث واحدة من الاربعة فمخرج الواحد في الثلث وهو اربع يعني ربع الثلث (الافى المجابة) موزنها بعد ان لرحل قيمة احدى ألف ومائة وقيمة الاخر ستمائة ووصي بان يباع احدىهما لفلان بمائة والاخر لفلان بمائة فان المأما حصلت لاحدهما ألف والاخر بمائة بمائة والكل وصية اى كونه في حال المرض فان لم يكن له غيره ما ولم يجز الوصبة

درر في على الجنة فمخرج ثلاثة في سهام الوصبة تبلغ خمسة عشر فثمة خمسة ثلاثة منها لصاحب النصف واثنان منها لصاحب الثلث والعشرة للوصبة (قوله لانه يجعل كل سدس سهمان) يعني كل سدس من اصل المسئلة سهمان تعميمها بان هذا انه لما اجتمع النصف والثلث وحده صاحب الثلث من الحاصل اثنان وهما سدسان فبعض كل واحد منهما الى محل مخرج النصف والثلث اعطى سهمين من خمسة الى هي ثلث جميع المال كما بيناه (قوله لانه الحاصل بالضرب) اى ضرب سهام الوصبة وهي خمسة من محل ضرب مخرج الثلث والنصف في مخرج الثلث كما بيناه ففي عبارته تعين لان الحاصل بالضرب هو مخرجي جعل كل سدس سهمان كما اه (قوله قال في العناية اى لا يجعل من ضرب من ماله مائة مائة جعل) في التركيب تأمل هذا وقال بعضهم تفسير ضرب في هذا الجمل مشارك الى مخرج من تفسير جعل احذ من المضافة التي هي المشار كقفي الربح لانه لا يستقيم التفسير بجعل في تمام الكلام من عداوات المشايخ يقال في ضرب في الجزر اذا ازرع فيها ولا يضرب فيه بالثلث اى ما أخذ منه شأ بمحكم ماله من الثلث اه رعل عن هذه التصاريح برهان حسب قولنا موصي له اكثر من الثلث لا ينعزل على الوصبة له بالثلث عندنا اى عندنا في حنفية اذ في المجابة والامابة والدرهم المرسلة وقضاه اى فضل ابو يوسف ومحمد الموصي له بالاكثر مطلقا اه



(قوله وهذا معتنع أيضا) أي كماله امتنع  
أن يكون له النصف عندنا جازة الورثة  
كذلك هنا (قوله) وضم الشائع إلى الشائع  
يشهد أن زيادة المقدار (لما قيل أن لا يسلم  
ذلك إذا زاد في المقدار) كظاهرة لأنه وإن  
كان الثلث متضمنا للسدس فلا يمنع منه  
الصفة فصل الزيادة ولا يمنع المنع قول  
للعناية جوابا عما أورد من أنه إذا جازت  
لورثة كان الواجب أن يكون له نصف  
الحال واللام يثبت لقوله وأجازت الورثة  
أنه فالجواب أن معناه أنه الثلث  
إذا جازت الورثة لأن السدس يدخل  
في الثلث من حيث أنه يحتمل أنه أورد  
لثلاثة زيادة السدس على الأولى حتى  
ثم له الثلث ويحتمل أنه أورد بها الجواب  
ث على السدس فيحصل السدس داخل  
في الثلث لأنه متضمن لجمال كلامه على  
ملكه وهو الإيصاء بالثلث له وجه  
ع أن صاحب الحق وهو الوارث رضي  
باعتقه كلام الموصي فأنجه أن يقال  
تتبع الثلث مع السدس وامتناع  
كان غير متيقن لحق الوارث فيبعد  
رضي كيف يتكلم فتنع اه ثم رأيت  
ضي زاده رحمه الله تعالى بمخالف جواب  
بب الصنابة ونفسه أقول في قوله  
لا اكلامه على ما ملكه وهو الإيصاء  
لث حيث لأن ما ملكه انما هو الإيصاء  
لث إذا لم تجز الورثة وأما إذا جازت  
والفروض هنا فملك الإيصاء بما  
على الثلث أيضا وبذلك المحazole  
نيل الموصي عندنا كما ترى أوائل هذا  
ناب فلاتم هذه العلة فتدبر

جاءت المحابة قدر الثلث فيكون من مال ثلثا يعطى الموصي له بالالف بحسب  
وصيته وهي الف والموصي له الآخر بحسب وصيته وهي الخمسة فلو كان هذا  
كسائر الوصايا على قول أبي حنيفة وجب أن لا يعطى الموصي له بالف بأكثر  
من خمسة مائة (والساعة) ضرورتها أن موصي مطلق من خمسة مائة ألف  
وقمة الآخر الفان ولا مال له غيرهما أن جازت الورثة عتقا جميعا وإن لم يجزوا  
عتقان الثلث وثلاث مائة ألف فالالف بينهما على قدر وصيتهما ثلثة الألف للموصي  
قيمة الفان ويص في الباقي والثلث للذي قيمته ألف ويص في الباقي والدرهم  
المرسلة) أي المعلقة من كونها ثلثا أو نصفها وهو ما صورته أن موصي لرجل  
بالف وبآخر بالف وثلاث مائة ألف ولم يجزوا الورثة فانه يكون بينهما ثلثا لكل  
واحد منهما يعطى بحسب وصيته لأن الوصية في غيرهما هي بصفة تجوز أن يكون له  
مال آخر يخرج هذا القدر من الثلث ووجه فرق الأمرين هذه الصور والثلث  
وبين غيرهما الوصية إذا كانت مقدرة بجاز على الثلث صريحا كالنصف  
والثلثين ونحوهما والشرع أعطى الوصية في الزائد يكون ذكره لغيره فلا يمتنع برفي  
حق الضرب بخلاف ما إذا لم تكن مقدرة حيث لا يكون في المادة ما يكون معطلا  
للوصية كما إذا وصي بخمسين درهما أو اتفق أن ماله مائة درهم فإن الوصية غير ماطة  
بالكلية لا مكان أن يظهر له مال فوق المائة أو أن لم يكن باسطة بالكلية فتكون  
معتبرة في حق الضرب (ولو) أوصي (بشعبه بثلث) لأن الوصية بما هو حق  
الابن لا تصح لغيره (ولو) أوصي (بمنزله) أي بمنزلة الابن (لا) أي لا تعطى له  
لأمنع منه (و) أو أوصي (بسم أو جزء) أي أو ثلث أو بثلث منهم من ماله أو جزء  
منه (له بين وارثه) أي يقال للوارث أعط ما شئت لأنه مجهول وأما له لا يمنع منه  
الوصية فالحال أن الوارث هذا ما اختاره المشايخ أنه على العرف أن المصم تأخيره  
وأما أصل الزاوية في خلافه وهو المذكور في الوفاة (و) أو أوصي (بسدس ماله) ثم يشاء  
وأجزله ثلثه أي يكون السدس داخل في الثلث قال صدر الشريعة فإن قلت قوله  
ثلث ماله إن كان أحبارا فكاذب وإن كان أنشأه بثلث أن يكون له النصف عند  
أجازة الورثة وإن كان في السدس أخبارا وفي الثلث أنشاء فهذا مجمع أيضا أورد  
هذا السؤال ولم يجب عنه أقول وبالله التوفيق فتنزه الله إنشاء وأن يجب له  
النصف عند الإجازة لو كان الثلث فمدلول اللفظ وليس كذلك فإن السدس  
والثلث في كلامه شائع وضم الشائع إلى الشائع لا بعد زيادة إياها بقدر بل بتعين  
الأكثره قدما كما هو ونحو قوله إذا قال الموصي في تعديله لأن الثلث متضمن  
للسدس فإن التخصيص لا يتصور إلا في الشائع وهم السدس السابق إلى الثلث  
الشائع لا يفيد زيادة في السدس فلا يؤول الأمر من اللفظ وقائمة الأحكام أيضا  
تظهر فيما يكون تناول اللفظ والالتكافؤ بينهما أيضا فلا يجوز تقريب من هذا  
قول أهل الممول أن ضم الكل إلى الكل لا يفيد التثنية (وفي سدس ماله مكررا  
له سدس) يعني إذا قال سدس ماله ثم قال في ذلك المجلس أو مجلس آخر سدس  
ماله كان له سدس واحد لا المعرفة أعيدت معرفة أو شرب دراهمه أو غيره

وهذا ثلثه ما بقي) يعني اذا اوصى بثلاث دراهمه او ثلث غنمه فذلك ثلثا كل  
 منهما على ثلثه وهو يخرج من ثلث ما بقي من ماله فلم يوصى له جميع ما بقي وقال  
 زفر له ثلث ما بقي لان كل واحد منهما مشترك بين الورثة والموصى له والمثل المشترك  
 يتولى ما بقي غنمه على الشراكة وسبق ما بقي غنمه عليها وصار كما اذا كانت الشراكة  
 اجتماعا مختلفا وثلثا في الجنس الواحد يمكن جمع حق احدهم في الواحد ولهذا  
 يجري فيه الجبر على القسمة ولذا يمكن الجمع جمع حق الموصى له فيما بقي بتقديم  
 الوصية على الارث لان الموصى حصل حاجته في هذا المعين مقدمة على حق ورثته  
 ردة والموصى به فكان حق الورثة كالنسخ وحق الموصى له كالاصل والاصل في  
 مال اشتمل على اصل وتبع اذا ما شئ منه ان يجعل الالف للثمن المتبع كما في مال  
 الزكاة حيث يصرف المالك الى الصفا ولا يتم له انصاب يلمسه ثم يتم (و) لو اوصى  
 (بثلث رقيقه او ثلثه) ثمانية اذ ورد له (اي الوصى له) (ثلث ما بقي) لان الظاهر  
 عنهم التفاوت بين افرادها فتكون احدا معاختلفة فلا يمكن جمع حق احدهم في  
 الواحد (و) لو اوصى (بثلث ما بقي) (اي الوصى له) (ثلث ما بقي) على الفير من جنس  
 الالف (هو) (اي الالف الموصى به) فتد ان خرج (اي الالف) من ثلثه (اي ثلث  
 التقد لا ما كان اياه فاك ذى حق حقه بلا محض فصار اليه (والا فثلث التقد وثلث  
 الماحوز من الدين) يعني كما في خبر شي من الدين اخذ ثلثه حتى يستوفي الالف لان  
 الموصى له شر بثلاث وارث وفي تخصيصه بالدين يخص في حق الورثة لاد العين  
 اول من الدين (و) لو اوصى (بثلثه زيد وبكر الميت كان زيد مطلقا) (اي سواء علم  
 موت بكر او لا لان الميت ليس باهل الوصية فلا يرث احمى الذي هو من اهلها كما  
 اذا اوصى لزيد وبكر ورث على الوصى به اذ لم يعلم الموصى بموته فله نصيب الثلث  
 لان الوصية تصح به بعد ذلك فلم يرث على النصيب الثلث بخلاف ما اذا علم  
 بموته لان الوصية لم تكن ولو كان زيدا اشكل الثلث لزيد (كذا لو) اوصى (له) (اي  
 لزيد) وان كان في هذا البيت (ولا حد فيه) كان الثلث لزيد لاد المعلوم لا يستحق  
 مالا (او) اوصى (له) (اي لزيد) (ولقبه) كان الثلث لزيد لاد القرب من عقبه بعد  
 موته فيكون معه وما في الحال (اوله) (اي لزيد) (ولو لم يكن له ولد قبل موته  
 الموصى اوله ولم يقر له ولد اول انفق من ولده وفات شرطه عند موت الموصى)  
 فالثالث كله يعني هذه الصور لان المعلوم ان الميت لا يستحق شيئا فلا تثبت المزاوجة  
 لزيد فصار كما اذا اوصى لزيد وبكر (وان قال) ثلث مالي (بينما) (اي بين زيد  
 وبكر) (وبكر ميت ففسده) (اي نصف الثلث لزيد) لان مقتضى هذا القطع ان  
 يكون لكل منهما نصف الثلث (اوصى لزيد مثلا بثلثه وهو) (اي الموصى) (ففسد  
 له) (اي الوصى له) (ثلث ماله) (اي الموصى) (عديمه) لان الوصية صحت استغناء  
 بمضاف الى ما بعد الموت وثبت حكمه بعد فشرط وجوب المالك عند الموت لا قبله  
 وكذا اذا كان له مال فهو كتم الكتاب (ولو) اوصى (بثلث غنمه ولا غنم له او غنم  
 قبل موته بطل) (اي الاصل لما ذكرناه) لاجاب بعد الموت فيستعير قيمه حيث  
 كان هذه الوصية تعلقت بالعين فبطلت بفواته عند الموت وان لم يكن له غنم  
 فاستغاده ثم مات فالصحيح ان الوصية تصح (ككتاباته من غنم ولا غنم له) فان

مختلفة (اذ كروصفا الشاب بالاختلاف  
 دون الرقيق لان الاختلاف فيه ثابت  
 لاحتياج الذي ذكره (قوله وبكر الميت)  
 لو قال وبكر ميت لمكان اولي التلا يتوهم ان  
 الصفة من كلام الموصى وليس من قوله  
 سواء علم موت بكر او لا (قوله كان زيد  
 مطلقا) قال الزاوي وهذا اذا كان المازاج  
 معدوم من الاصل اما اذا كان خرج  
 المازاج بعد صحة الاجاب يخرج بمقتضى  
 ولا يسلح للارتداد لان التبع لان الوصية  
 صحت له او تثبت الشراكة بينهما بعد ان  
 حق احدهم بعد ذلك لا يوجب زيادة  
 في الآخر ذكر مثله (قوله لزيد  
 اوصى له وان كان في هذا البيت ولا حد  
 فيه) هنا بخلاف ما اذا اوصى له بالثلث  
 ولده وروا كان في البيت ولم يكن فيه فانه  
 لا يستحق النصف الثلث (قوله او اوصى  
 له ولقبه) لعله فيما اذا لم يولد القرب  
 لاقول من ستة اشهر بشرطه قوله فيكون  
 مع مدوم في الحال اما اذا ولد لاقول من اقل  
 مانع من المشاركة (قوله وان قال ثلث  
 مالي بينهما الخ) كذا لو كان حيما مات  
 قبل الموصى وبسوء نفسه على ملك  
 الموصى وان مات بعد الموصى كان له  
 لورثته كما في الخاتمة (قوله ولو اوصى بثلث  
 غنمه ولا غنم له) يعني ولم يستفد غنما بعد  
 هذا وقت الموت ولا بد من هذا التقيد في دفع  
 التناقض بحسب ما في قال في الكافي وغيره  
 لو اوصى بثلث غنمه فهلك الغنم قبل موته  
 او لم يكن له غنم في الاصل ولا ملكه بعده  
 بطلت وان لم يكن له غنم فاستفاد ثم مات  
 فالصحيح ان الوصية تصح وكذا اذا كانت  
 باسم غيره اه (قوله كذا اذا من  
 غنم) اضاف الشاة اذ لم يكن فيها الى ماله  
 ولا غنم له قبل لا يصح لان الصحيح اضافته  
 الى المال ويد وانما ضرورة الشاة وقيل  
 يصح لانه لا ذكر للشاة واسم في ملكه  
 شاة فان اراد المالك كذا

[illegible]

الى ما قد عرفت من ان لا حال لسلول العنق  
 بين بدلا محال الموصى (قوله نصف  
 بينهم عندهما) يعني بين زيد والمساكين  
 ويجوز صرف مالها كين لواحد منهم  
 وعند محمد بقسم الثلث اثنان يعني ثلثه  
 زيد والثالث للمساكين ولا يجوز صرف  
 مالها كين لاقل من اثنين عنده والخلاف  
 فيها اذا تم بشرأى مساكين اذ لو اشار الى  
 جماعة وقال ثلث مالي لهدمها لمساكين  
 لا يجوز صرفه الى واحد اتفاقا من الحقائق  
 كذا في شرح الجمع ولو اوصى لفقراء بلج  
 فاعطى غيرهم جاز على قول ابى يوسف  
 وعليه الفتوى والافضل الدفع اليهم وقال  
 محمد لا يجوز كما في الخلاصة (قوله فله مثل  
 ما لكل منهم) وهو ثلث المائة (صوابه  
 ثلثا المائة بثلاثة الثلث ارباث المائتين  
 بثلاثة المائة) (قوله لانه امرهم خلاف  
 حكم الشرع وهو تصديق المدعي) اى  
 لزوم تصديق المدعي بلا حجة (قوله عزل  
 اى الثلث) ثم اى للقرلة والموصى له لعل  
 صوابه عزل اى الثلث له او للموصى له  
 او لمأى الوصية وهذا اللفظ اذا عزل للقرلة  
 والموصى له صار القرلة شر كفا فكيف  
 يقال لى كل صدوقه في ما بينهم وايضا  
 لا يطابقه التعليل لعزل خصوص صدوقه  
 وهذا مجهول فلا تزام المعلوم مقدم  
 عزل المعلوم فهذا ابو حنبل يقال كما  
 ذكرنا وهو عبارة جميع ما ظلمنا عليه  
 من كتبنا اه (قوله فله لكل صدوقه  
 فمما شتم اشد شكل الزناجى ٢٢٢)

[illegible][illegible]

و بعد از این شش ماه آن یلور حقه گذار و معاصی که در هر سال و ایام آن  
و التماس کیفه معین (فرمان کبیر) قاری است که از آنجا که



إليه (مرض مع منه كالحصة) لان حق الوارث او الغريم انما يتعلق بما له في مرض  
 الموت وما لم يظفر به ليس كذلك (واعتاقه) أي المريض (ومما باعته وبعته وشعبته  
 من الثلث) لانها في حكم الوصية لكونها في المرض (فان حالي لا يعتق فهو) أي  
 الهباية (أحق) من العتق (وهما) أي الهباية والعتق (في حكمه) أي اذا اعتق  
 حالي (مولاه) صورة الهباية ثم الاعتاق ما لا باع عبد اقبلته ما ثلثان بمائة ثم اعتق  
 عبدا اقبلته مائة ولا مال له مولاه ما يصرف الثلث الى الهباية وبقي العبد في كل  
 قيمته وصورة العبد كمن اعتق العبد الذي قيمته مائة ثم باع العبد الذي قيمته  
 ما ثلثان بمائة فانه يقسم الثلث وهو المائة بين ما نصق من العبد ما يعتق يعتق نصفه  
 بمائة وبقي في نصف قيمته وصاحب الهباية يأخذ العبد الاخر بمائة وعشرين  
 (وعند هماغته أولى فيه) ما اذ لا يلحقه الفسخ وله ان الهباية اقوى لانه في ضمن  
 عقد المعاوضة لكن ان وجد العتق أولا وهو لا يعتدل الرفع بزاحم الهباية ففي  
 هتفه بين الهبايتين نصف (من الثلث) (للاولى) من الهبايتين (ونصف للاخريين)  
 يعني العتق والهباية الثانية لان العتق يتقدم عليها فيستويان (وفي حكمه) يعني  
 اذا اعتق ثم حالي ثم اعتق (لها) أي الهباية (نصف ولها) أي العتق (نصف)  
 يعني يقسم الثلث بين العتق الاوّل والهباية وما عاب العتق قسم بينه وبين العتق  
 الثاني (تقبل) أي الوصية (يستحق عبده ان يجني بعد مائة دفع) يعني اذا وصى  
 بعتي عبده ثم مات فعني العبد حيا به ودفع بها بطلت الوصية لان الدفع قد صرح لان  
 حق ولي الجنابة مقدم على حق الموصي وحق الوصي له لانه ثلثي الملك من جهته  
 الا ان ملكه قد بائى وانما يزول بالدفع فاذا خرج به من ملكه بطلت الوصية كما  
 اذا باعه الموصي أو وارثه بعد مائة بان ظهر على الميت دين وقد اوصى بعتي العبد  
 بسبع العبد بدنه (وان فدى لا) أي ان فداء الورثة كان الفداء في مالهم لا فيهم  
 الذين التزموه وحازت الوصية لان العبد ظهر عن الجنابة بالفداء كما انه لم يجز  
 فينفذ الوصية (أوصى لزيد بثلث ماله وترك عبدا فادعى زيد عتقه في محته والوارث  
 في مرضه) يعني اذا اوصى وحصل له وارث لزيد بثلث ماله وترك عبدا فادعى كل من  
 الوارث وزيدانه اعتقه لكن ادعى زيد اعتاقه في محته لئلا يكون وصية تنفذ من  
 الثلث وادعى الوارث اعتاقه في مرضه ليكون وصية (صدق الوارث وسوم زيد) لان  
 الموصي له يدعى استحقاق ثلث ما بقي من التركة بعد العتق لان الاعتاق في الحصة  
 ليس بوصية وله ان ينفذ من جميع المال والوارث يشكره لان مدعاة العتق في  
 المرض وهو وصية ايضا لكونه مقدم على الوصية بثلث المال وكان منكرا او القول  
 للمكرم مع البين (الا ان فضل من ثلثه شيء) على قيمة العبد اذ لا مزاحم (او  
 يرمي) أي زيد (على دعواه) ان الاعتاق في الحصة له المال لان الثابت بالبيعة  
 كالثبات هانا وهو خصم في اقامتها الاثبات حقه (ادعى زيد بئاعلى ميت وادعى  
 عبده اعتاقه في محته وصدقه ما وارثه مسمى العبد في قيمته وتدفق) أي تلك القيمة  
 الى الغريم وقال يعتق ولا يسقى في شيء) لان العتق والدين ظهر لهما بمصدق  
 الوارث في كلام واحد فصارتا هما اثبتا بالبيعة ومن اعتق عبدا في محته فمات

(قوله وله ان الهباية اقوى لانه في ضمن  
 عقد) كان ينبغي أن لا يقتصر في التطيل  
 للإمام على ما ذكره فريد كراما قال في التكاوي  
 وله ان الهباية اقوى من العتق لانها تنفذ  
 في ضمن المعاوضة فكانت تبرها معنى  
 لاصيغة والا هتاف تبرع صيغة ومعنى  
 فاذا وجدت الهباية أو لا دفعت الا نصف  
 واذا وجد العتق أولا وثبت وهو لا يجهل  
 الدفع كان من ضرورة المزاوجة وعلى  
 هذا الاصل قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى  
 اذا اعتق ثم حالي الخ (قوله وادعى عبده  
 اعتاقه) أي ولا مال لميت غيره

في قوله في ترجمته لهذا قال أي محمد في الجامع الصغير من ترك هذا فقلل القوارب اعتنى أولاد في العفة وقال رجل لي  
على أنسك القدر هم فإن القدر في عفته عند أبي حنيفة وقال لا يعتق ولا يسي في شيء لأن الدين والعفة في العفة  
الأيوب السجادة وإن سكتان على المعتق دين ثم قال بعد قليل وعلى هذا الخلاف المذكور إذا مات رجل وترك ألف درهم وقال  
رسول لي على الرجل ألف درهم دين وقال الأسر كان لي عند ألف درهم وديعة فده أي أبي حنيفة فرج الله تعالى الأربعة أقوى  
وعنده ما سوى أبي الدين والأربعة سواء اه ثم قال الشارح العتي وفي عامة الكتب عتق والمخاطبة وشروطها والكافي ذكرها  
الخلاف على عكس ما ذكر صاحب الهداية وقال الكافي ولا يصح ما ذكره أوقع ما وقال الأثرابي جعل صاحب الهداية الأربعة  
أقوى عند أبي حنيفة وجعل الدين والأربعة ٤٤٠ سواء عند صاحبها والكتاب في صاحب الهداية ذكره والخلاف على عكس

هَذَا مُنْقَلٌ عَنِ السَّكْفِيِّ لِأَنَّهُ كَتَبَهُ  
بِمَعْدَدِ كَرْمُورِ الْمَسْتَعْلَةِ قُلُوبُ حُفَيْفَةِ  
أَلْفٍ بَيْنَهُمَا مَضَامٍ وَقَالَ أَلْفُ بَيْتٍ  
وَمَجْدُ صَاحِبِ الْوُدَّةِ أَوَّلِي وَمُنْقَلٌ عَنْ  
الْمُنْظَرِ مِنْ كِتَابِ الْأَقْرَارِ قِيَابُ أَبِي  
حَنِيفَةَ خَلَاةَنْ النُّفُوسِ إِلَى الْمَسْتَوْفَى  
أَيْضًا عَنْ الْقُدُورِيِّ أَيْضًا كَرَفِ الْعَرَبِ  
هَكَذَا كَمَا نُقِلَ عَنْ الْمُنْظَرِ مِنْ كِتَابِ  
الْأَقْرَارِ قِيَابُ أَبِي حَنِيفَةَ خَلَاةَنْ لَهَا حَبِيبُ  
فَضَالٍ

**لوزك الفوا و هذا يدعي**

والابن قد صدق هذين مما

فاستوبوا واعطاهم

وقال الرباعي بعد ذكر هجرة الهذليين وقال  
يا أبا عبد الله ذكر غر الإسلام والكيساني  
والودعة أقوى عندهما لا عند معكس  
ما ذكر في الهدية ثم قال وذكر في المظومة  
ما يؤيد غر الإسلام والكيساني ثم ذكر  
العلمين ووجهه ثم قال وصاحب الكافي  
ضعف أيضاً ما ذكر من الهدية وتوصل  
إلى الأصح خلافه اهـ (قوله هـ) اختار

صاحب السكاف) يعني النسي وعبارته و  
أولئك في حبه فقال الابن صدقتم ما بي العبد  
نسي في شعث قال بعد تعلقه وعلى هذا التأني  
هذا الالم الذي تركه أولئك كان دعه ل  
ظاهره ما فيه خاصا كالأول بالانتم  
الى العن فكانت اسبق فتمار صاحبها  
الفرقة لا الذمة فقد وقعا بخلاف المورث وذ  
الجامع الصغير وشرح المنصوره ١٤  
مطابق لابن (هوله) وى الولد  
في ظاهر الرواية) نفاى السكاف وابتد

وعليه دين لم يسع العبد في شيء فهدأته وله ان الاقرار بالدين اقوى ولهذا يعتبر  
من كل المال في جميع الاحوال وليس هو موصوفه من المربض والارار بالمعنى في  
المرض بغيره الموصوفه حتى اعتبر من الثالث والاقوى يدفع الادنى ففقدنا ما  
يسهل العتق اصله لكنه بعد الوقوع لا يحتمل الانتفاض ففقدنا ما يعسفي باصحاب  
السعاية (ماث وثركا بنا ولف درهم فقال رجل لي عايه الف درهم و) قال رجل  
(آخر الاف المتروكة وبعده في واحد وبعده) اى الـ (ول الوديعه فبعده اقوى  
وعنده ما سواه) هذا مختار صاحب الهداية (وقبل الاعاب بغيره انه قال فعنده  
وعنده ما لوديعه اول) هذا مختار صاحب الكافي

(باب الوصية والقارب وغيرهم)

(أقارب) هذا وما عطف عليه بن داود الوالد في محرمه فصار أحد الأقارب وأقرب ما  
 لا قربانته وذواته بن محرمه فصار أحد من ذوي رحم الأقارب (الأقارب) يعني إذا  
 أوصى لولد عمه ذكر فرفى عند أبي حنيفة لا قرب فالأقارب من كل ذي رحم محرم  
 منه (سوى الوالدين والولد) إذا لبطاق علمه ما لم يقرب به من سوى والده فمقربا  
 كان عاقلا لا القرب في العرف من يقرب إليه غيره فواسعة الغفر وتقرب الوالد  
 والولد بنفسهما لأقربهما ويدخل فيه الجد والجدة وولد الوالد في ظاهر الرواية كما  
 ذكرنا وإنما اعتبر الأقرب لأن الوصية كانت الميراث وهي آتية في الميراث وكذا  
 فيها والجميع المذكور في الميراث اثنا عشر كما في الوصية وإنما اعتبر الأقرب لأن  
 المقصود من الوصية فصله القرب فيتم من خاص يستحق الميراث من قرانه  
 ويستوى فيه الصغير والكبير والحر واليه والدة كرهه الأبي والمسلم والحكماء  
 وعندهما يدخل الوصية كل مرتب من الميراث إلا الوالد والام في الوصية

[illegible]

(قوله ويستوى فيه الأقرب والأبعد والواحد والجمع) محل الخلاف في الجمع ما إذا لم يقل الأقرب فالأقرب أم أقال قال مع هذا ذكر من الالفاظ الأقرب فالأقرب فإنه لا يستبرأ الجمع انتقالة لان الأقرب أم فرد خرج تفسير الأول ويدخل فيه المجرم وغيره ولكن يقدم الأقرب بصريح شرطه كما في شرح المجمع عن الحنفائي (قوله لان قرباً بينهما متوابعاً) لأنه كما قال الزبلي لان قرباً بينهما مستوياً والاولى ما قال في الكافي لاستواء قربتهما اه فكان الاول للصفين ان يقول لان قرباً بينهما متوابعاً وقوله وجبراته ملاصقه ويستوى الساكن والمائل والاذني والافني والمسلم والذمي والخير والكثير ولا يدخل فيه العبد والامام والمهرون وامهات الاولاد لهم لا حواجر لهم لانهم اتباع في السكينة والمكانة يدخل كذا ذكر في الزبلي ما أدات والمخط من غير ذكر خلاف وفي الهداية يدخل فيه العبد الساكن عنده لاطلاقه ولا يدخل عندهما لان الوصية له وصية لولا وهو مفسر كما كان كذا في الكافي وفي التبيين ويدخل الامر له لان سكناهما يضاف اليها ولا يدخل الا لما لم لان سكناهما غير متضاف اليها وانما هي تبسع فلم تكن حارة حقيقة اه (قوله واصهاره كل ذي رحم محرم من امراته) قال في الكافي وهذا التفسير اختيار محمد رحمه الله تعالى وفي عبيد اه وكذا قال الزبلي ثم قال وفي الصحاح الاصهار اهل بيت المرأة ولم يقبده ٤٤١ باهره اه وقال ابن ابي شيراز في شرحه فهداية قال

ابن ابي الاسلام ويستوى فيه الأقرب والأبعد والواحد والجمع والكفر والمسلم واختلف في اشتراط اسلام اقصى الأب وقدر خرج على قوله الأقرب فالأقرب بقوله (قوله عسان ونالان فهو) اي الموصى به (لمعني) يعني اذا ارصى لاقرب له عسان ونالان لا موصى به لعمدة لانه يعتبر الأقرب فالأقرب كافي الارث وهذا ما قسم بينهما ارباعاً لان اسم القريب يتناولهم ولا يعتبر ان الاقربة (وفي عمه ونالان نصف منه وبينهما) اي نصف الاروصى به لهم ونصفه لهما لان اللفظ جمع فلا يحد اعتبار معنى الجمية وهو الاثنان في الوصية كما عرف في بعض الى الم انما لان لم يصير جماعياً حذو والنصف لانه اقرب وبأخذ ان النصف لعدم من يتقدم عليه سابقه بخلاف ما اذا ارصى لذي قرابة حيث يكون جميع الوصية لهم لانه لفظ مفرد فيعز جميع الوصية لانه الأقرب (وفي عمه نصف) لماذا كرم اعتبار معنى الجمية والذات نصف (وفيهم وصية مستوياً) لان قرباً بينهما مستوياً ومعنى الجمع قد تحقق مما فاسقته (او وجبراته ملاصقه) هذا في حقيقته وزفر وهو القياس لان المار عند الاطلاق انما يتناول المار الماصق وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم المارحني بسببه اي يقرب به والمراد هو المارحني في الاقرب وهو قوله ما هو من يسكن محله الموصى به ويجمعهم محله لانه الكل يسمى حياً ناعراً (واصهاره كل ذي رحم محرم من امراته) لانه صلى الله عليه وسلم يتزوج صفته اخرج كل

الانزاري قول محمد بن ابي الحسن عمة القبة واستشهد به أبو عبد الله في غير باب الحديث وقال في محمل الانتقال الخليل لا يقال لاهل بيت المرأة الا الامصار وكذا قال الجوهري وقد نظم الامام نعم الدين التتبي في نظمه لكتاب الزبلي في اثنين بشتان هل معنى الصبر وانفتحت فقال امصار من وصى اقارب حوته ويزول ذلك البيان وحوام اختاره ازواج كل محارم ومحارم ازواج بالارحام وقال غير الاسلام الزيدوي في شرح الزبانيات اما الصبر فقد نهى على انفتحت لكن الصالب ما ذكره محمد رحمه الله تعالى قال حاتم بن عدي ولو كنت صبراً لاس مروان قربت ركابي الى المعروف والظن الرحب

٤٥ دير في وليكني صبراً لاهل محارم ونال في القياس والمحال كالات سمي نفسه صبراً وكان اخطا امرأة العباس اه وقال الزبلي وشرط ان عوت وهي منكوبة ومعتدة من طلاق رجعي لا بائن صوابه نسيان بانها في المرض أولم توف قال الحلواني الاصهار عرفه كل ذي رحم محرم من نسائه التي عوت هو من نسائه اوفى عتته وعرفنا ان المرأة توافها ولا يسمى غيرهما صهراً اه وقال في البرهان اوصى لاصهاره تكون الوصية لكل ذي رحم محرم من امراته وتكون لكل ذي رحم محرم من امرأة ابيه وابنه واهل بيته كل ذي رحم محرم منه لان الكل اصهار اه (قوله لان الذي صلى الله عليه وسلم انا تزوج صفته) اقول كذا في الهداية والكافي والتبيين وشرح المجمع وقال الامام العيني رحمه الله تعالى في شرحه فهداية قوله صفته وهم وصوا به بجوربه اخرى ابو داود في صفته في المتابعين عن محمد بن اسحق عن محمد بن حنفرة عن عروة عن عائشة رضي الله عنها قالت وقت جوريه بنت الحارث بن المطلب طلق في سهم ثابت بن قيس بن شماس وابن هب له فكانت من نفسها وكانت امرأة حلاحة تأخذها العين قالت عائشة رضي الله عنها خالفت رسول الله صلى الله عليه وسلم في كتابتها فخالفت على الباب رأتها فكرهت مكانها فوعدت رسول الله صلى الله عليه وسلم يسري منها مثل الذي رأيت فقالت يا رسول الله انا جوريه بنت الحارث وقد كان من امرى ما لا يخفى عليك وانى وقت في سهم ثابت بن قيس بن شماس وانى صكتك ابنت على نفسي فحقت



وحيث قالت يا رسول الله فقال قبحك قال فسمع الناس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد تزوج بغيره فارسلوا  
بأخيه بني من النسي فاعتقهم وقالوا أصهار رسول الله صلى الله عليه وسلم قالت فمأرت امرأه فلم تركه في قومها معها  
أعنت في سبيها ما ألبت من بني المصطلق اه ورواه الواقدي من طريق أخرى وفيه وكان الخمر بن أبي ضرار رأس بني المصطلق  
يسبهم وكانت ابنته جويرة اسمها رة فصاهرها رسول الله صلى الله عليه وسلم جويرة لأنه كان بكره قال خرج من بيته برة  
ويقال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم حمل صدقة لاعتق كل أسير من بني المصطلق ويقال حمل رسول الله صلى الله عليه وسلم  
صدقة لاعتق أربعين من قومها اه (قلت) وكذا في مسند أحمد والبخاري وابن راهوية عن عائشة رضي الله عنها قالت أصاب رسول  
الله صلى الله عليه وسلم نسا بني المصطلق فأخرج الحسن منه ثم قسم بين الناس فأعطاهم القمارس ممدية وراجل ممدية فوكت  
جويرة بنت الحدرث في قسم ثابت بن قيس بن شماس الأنصاري فكساها ثيابا على نفسها على ثياب أواق من ذهب إلى أن قالت  
دخلت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ٤٤٤ في كتابنا ففاتها يا رسول الله أنامرا نصلا أنشدان لاله الله وانك رسول

الله واناجور به بقت الحرف سب قومه  
اصابني من امر ما قد علمت ووقعت في  
مهم ثابت بن القيس فكانتني على ما لا طاعة  
لله وما اكرهني على ذلك الا اني  
رجوتك صلى الله عليه فاعاني في فكاكي  
فقال واخبر من ذلك فغالت ما هو قال  
اودى هنك كتابك واتزوجك قالت نعم  
يا رسول الله قال قد فعلت فادى رسول  
الله صلى الله عليه وسلم ما كان عليهم من  
كتابهم واتزوج بها فخرج الخبر الى الناس  
فقالوا اصحاب رسول الله صلى الله عليه  
وسلم يسترقون فاعتقوا ما كان بايديهم  
من سبي بني المصطلق مائة اهل بيت  
قالت فلا علم لمرأى كانت على قومها  
اعظم ركنها اه (قلت) لكن جزم  
الذي بان قوله في انه لامة صفة وهم  
وصوا به جهورية يخالفه ما قال في  
انها صفة الدعوة لان المؤمن اهتم

من ملك من دى رحم محرم منها اكر انا وكافوا بسون اصهارا لى على الله عليه وسلم (واحدة زوج كل ذات رحم محرم منه) = ازواج البنات والاخوات والصامات والخالات (ونداكل دى رسم محرم من ازواج هؤلاء) قبل هذا عرفهم واما فى عرفنا لاشناول ازواج المحارم يستوى به الحوا والمبىد والاقرب والاعدلان لفظنا لى النكل (واحدة امرأه) لامها المرافقة لقوة مرة قال الله تعالى اذ قال لاهل اى لامرأه قبل ناول اى تزوج وعندنا من كان فى عاله ونفقته اعتبارا لعرفه قال الله تعالى فحينئذ واحدة الامرأة والمرادم كان فى عاله (واحدة اهل بيته) لان الال قبله اتى بصاحب البيت فدخل فيه كل من يصب البيت به من قبل آباءه الى اقصى أبه فى الاسلام الا العرب والاعداد وكرو والابى والمسلم وانكافرو والصغير والكبير (واحد واحد منهم) لان الأب اصل البيت وكذا الجيد (وحده اهل بيته) بدون أمه لان الانسان يقبض بآبائه بخلاف قرابته حيث يكون من جانب الأب والأم (واحد ينزلو) فيها) يعنى اذا وصفت امرأة لاهل بيتها وبناتها (لا يتناول ولدها الا اذا كان من قوم أبيها) كذا فى المكافى (ويولد زيد يتناول الذكركروالانثى) لوجوه مبدأ الاشتقاق فيها (وفى ورثته الذكركروالانثى) يعنى اذا وصى لورثة فلا نفى بينهم لذكركروم فلان الانثى لا يارث نص على لفظ الورثة على ان قصده التفضيل كمال الميراث (وايتام من فلاان وعملانهم وزمنانهم وأراملهم يتناول فقيرهم وقتيرهم وذكركروهم وانماهم ان أحسنوا اذا أمكن

من الله عليه وسلم صفة وتزويجها جعل عقد صداقها كالمثني في الصحيحين وفي رواية من حدثننا ابن عمر عن جدته تخفق وقع لها مثل ذلك لكن أهلنا بن حزم يعقب بن حديد كاسبه وهو يختلف فيه لا كالحريم بتصفية له وتنفق هذه الفائدة وتنفق الطامث (قوله) أخرج كل من هلك من ذي رحم محرمة منها قد علمت بما سبق أن الذي كاره قد قسم فالخرج المصاهرة أكراما رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي الاستدلال به على أن المهر كل ذي رحم محرر من أمهاته تأمل بما قد علمت من الآية (قوله) وأهل أمهات (أحبب عيال) ورد عليه في شرح الهداية (قوله) وعنده ما من كاره في عداله (ليس على المأذنة من المهر والحول والوارث غير داخل (قوله) ولولد زيد بنحو ولد كروا (الأنثى) قال في الهداية والوصية بينهم المذكور الأنثى فيه سواء وقال النبي في شرحها قال الفقهاء أبو الويث في كتاب نكحت الزموا وأولوهم ولد فلان وليس أنثى ولد فلان فلو صدق ولد فلان ولدوا كان له ولد واحد من ولد الصلح فالوصية كلها له وليس لولد الأنثى وقال بعض الأئمة المرحوم في شرح الكافي لو كان له ولد واحد ذكر أو أنثى فصير الوصية له وذكر التبرخي في مختصره بخلاف ذلك ما إذا قال وصيت فلان على ولد فلان وله ولد له - أب ذكر أو أنثى كان الثالث له بعد أن يكونوا اثنين فصاعدا وله بكر ولد ولد ذكر أو أنثى كان له الصلح - وقوله ولد ولد كان له ولد أنثى له الصلح - صفت الناس



تظهر منه ان القسمة في كل من الورقة  
بشلة الدار وسكنها وليس هذا الا في  
الورقة بالسكنى فله القسمة والمهاياة كما  
ذكرنا في الورقة بطلان الدار لما قال في  
الكافي بعد ذكر مسألة الورقة بالسكنى  
ولو اوصى بشلة الدار يجوز ولو لم يكن له  
مال غيره كان له ثلث الثلثة فلما اراد الموصي  
له قسمة الدار يظهر ان الورقة ليكون هو  
الذي يستغل ثلثها لم يكن له ذلك الا في  
رواية عن ابي يوسف كالتشريك وثلثان  
القسمة تبقى على ثبوت حق الموصي له  
ولا حق له في عين الدار وانما حققه في  
الغلة اهـ ولهذا صرف المصنف عوم  
المتن بقوله شرعاً يعني اذا اوصى بسكنى  
الدار فصرف الحكم في القسمة على ما اذا  
اوصى بالسكنى وسند كران الموصي له  
بالغلة لا يسكنى له في الاصح فليتبس له  
الدية (قوله اوصى لرجل بخدمة عبده  
سنة ولا يخرجه من ثمن الخ) كذا في  
الكافي ثم قال ولو عين فقال افلان هذه  
السنة وافلان هذه سنة اخرى يخدم في  
السنة الاولى الورقة اربع ايام وله ما يوجع  
وفي الثانية الورقة يومين والموصى له يوم  
لا تقضاء عبية الاخر اهـ (قوله اوصى  
بهذا العبد افلان بخدمة له اخر) قال  
المصنف في شرح الهداية ونقده اذالم  
يطبق الخدمة على الموصى له بالرقبة الى  
ان يدرك الخدمه لان بها غا والعين وهو  
يقع لمصاحب الرقبة فاذا ادرك الخدمه  
صار كالكبير والنفقة في الكبير على من  
له الخدمه وان ابي الاتفاق عليه رده الى  
من له الرقبة كما يستمر مع المعبود وان جنى  
فانفذه على من له الخدمه ولو اضى فذه  
صاحب الرقبة او يدفعه وبطلت الورقة

اي الورقة لان حق الموصي له في الثلث لا يزاحمه الورقة (والا) اي وان لم يخرج  
رقبه من الثلث (بهايا اليد) اي بخدم الورقة يومين والموصى له يوماً لا حق له  
في الثلث وحققه في الثلثين كما في الورقة بالعين ولا يمكن قسمة العبد اجزاء لانه  
لا يتجزأ فصرنا الى المهاياة بالغلة (ويقسم الدار ثلثاً) يعني اذا اوصى بسكنى  
الدار ولم يكن يخرج من الثلث يقدم عين الدار اذ لا لا تنفع لامكان القسمة  
بالاجزاء وهو عادل فتسوية يساهم ازماناً واما وفي المهاياة فندفع ما احدهما زماناً  
(او مهاياة) الى اقسمة الدار مهاياة فمن حيث الزمان لان الحق لهم اثنان الاول  
اولى (وليس لورقة يسع ما في ايديهم من ثلثها) اي الدار وعن ابي يوسف ان لهم  
ذلك لانه خالص ملكهم وسه الظاهر ان حق الموصي له ثابت في سكنى جميع الدار  
بان يظهر لغيره مال آخر وكذلك حق الزاحمة فيما في ايديهم اذا خرب ما في يده  
والبيع يقتضي ابطال ذلك فنعوانه (وتبطل) اي الورقة (بوجه) اي موت  
الموصي له (في حياة موصيه) لما قررنا ان ايجاب الورقة يكون بعد الموت فادامات  
الموصي له لم يصح الايجاب كالاصح ايجاب المانع للشرى بعد موته (وبعد موته)  
اي موت الموصي له (يعود) اي الموصي به (الى الورقة) لان الموصي او حب له حق  
للموصي له يستوفى المانع على حكم ملكه فلما انتقل الى وارث الموصي له استحقها  
استداع من ملك الموصي بالارض وهو غير جائز (وليس للموصي له بالخدمة والسكنى  
ان يزوج العبد والدار) لان المنة ليست بحال على اصلها وفي ثلثها بالمال  
احداث صفة المالة فيها تحقيقاً لما وافق عقد المعارضة وانما ثبتت هذه الولاية  
لمن عكها تعال المالك الرقة او لمن عكها بعد المعاوضة حتى يكون ملكاً لها بالصفة  
التي عكها بها اما اذا عكها مقصودة بغير عوض ثم ملكها به رض كان ملكاً  
اكثر مما عكها به معنى وهو لا يجوز (ولا للموصي له بالخدمة) فندفعه اي العبد  
(او سكنها) اي الدار (في الاصح) لانه اوصى له بالخدمة وهي دراهم او دنابر وهذا  
استقطاع للخدمة نفسها ولا شك انهما متعارفان ومتساويان في حق الورقة فانه لو ظهر  
دين بملكهم اداؤه من الثلثة باس ترادها منه بعد استقطاعها لغيره ما اذا استوفى  
المانع تسهوا (ولا) ان يخرج العبد من البتة الا ان يكون هو اهل في غيرهما  
فبصرفه لخدمته ان خرج من الثلث (لان الورقة تنفذ على ما يعرف من مقصود  
الموصي فانما كان الموصي له واهله في موضع آخر مقصود ان يجعل العبد الى اهل  
ليخدمهم واذ كانوا في مصر مقصود ان عكته من خدمة العبد من غير ان يلزمه  
مشقة السفر فلا يكون له ان يخرج من بلد (والا) اي وان لم يخرج من الثلث  
(فلا) اي لا يخرج العبد بالخدمة (الا باذن الورقة) بلية حقه فيه (اوصى لرجل  
بخدمه عبده سنة ولا يخرجه من ثمنه حتى يبيع) اي الورقة (خدمهم) اي العبد  
الورقة (سنة ايام) خدم (الموصي له) ثلثة ايام وما لمصاحب السنة ويومين  
لصاحب السنتين حتى يمضي تسع سنين) لان عين العبد لا يقسم فيقسم بالتأثير  
زماناً وتأثير الحقوقهم (اوصى بهذا العبد لفلان بخدمة سنة لا يخرجه ويخرج من  
الثلث مع) اي الاصل لانه اوجب لكل منهما شيئاً معلوماً ووجه لكل منهما

(قوله) ثمرة بستانه غلات وفيه ثمرة) انما يقيد به لانه اذا لم يكن في البستان ثمرة ولم تكن ثمرته بها فافهم كسنة الثمرة في تناولها للثمرة  
 المدحجة ما عاين الموصى له ذكره ان ياتي والعيون ثم قال العيني وسقى البستان وخراجه وما فيه صلاحه على صاحب الغلة لانه هو  
 المتعقب بكافى النعمة (قوله) والمعدوم مما عاين (روان لم يكن شيئا) ٤٤٥ قال العيني وهذا كالوصية بثلث ماله ولا مال له ثم اكتب

الا عند الموت يستحق ثلثه باعتبار  
 ان المعدوم مذكور لا باعتبار ان المعدوم شيء  
 وهذا انني لقول المعتزلة واستدل لهم بهذه  
 المسئلة على ان الله - دوم شيء اه (قوله)  
 وأوصى بصوف غنمه الخ) مسائل هذا  
 الباب على وجوه ثلاثة منها ما يقع على  
 الموجود والمعدوم ذكر الاول ثم ذكره  
 كالوصية بالثمن والسكنى والنفقة  
 والثمرة ولم تكن موجودة عند موته  
 ومنها ما يقع على الموجود دون المعدوم  
 ذكر الاول ثم ذكره كالوصية بالعين في  
 الضرع والصوف على ظهر النعم والولد  
 في البعن ومنها ما يقع على الموجود  
 والمعدوم ذكر الاول ثم ذكره كالوصية  
 فقط كالوصية بستانه وفيه ثمرة كذا  
 في التبيين (قوله) وبغدا الخ لمقصودا  
 صورة قالت (وبغدا الخ) على ما في  
 بطن جاري أو غنم مع له ما في بطنها  
 وان لم يكن في البطن شيء فلا شيء له وما  
 حدث بعده للراة لان ما في البطن قد  
 يكون له حقيقة وقد لا يكون فلم تفرع  
 حتى لو قالت حمل جاري وليس في بطنها  
 حمل ترافهم كذا قاله العيني نقله من  
 الشامل (قوله) أو وصى بشيء لمعدوم  
 كذا في السكا في وقال في الخلاصة الوصية  
 لمعدوم كذا والقنطرة كذا جائز وهو  
 لمعناها واصلاحها كذا روى عن محمد  
 وعن أبي يوسف أنه باطل الآن يقول  
 ينفي على المعصود اه وتال قاضيان  
 أو وصى بثلث ماله لمعدوم وعن المعصود

يحمل الوصية بانفراد فلا يقتضي بينهما مشاركة فيما ربح لكل منهما ثم اذا  
 وصى الوصية لمصاحب الخدمة فلم يوص في الرقية بشيء لصارت الرقية ميراثا  
 للورثة مع كون الخدمة لوصى له فكذا اذا وصى بالرقبة لآسان آخر لان الوصية  
 كالمرافق في كونها ملك ثبت بعد الموت (و) أوصى (لرجل ثمرة بستانه غلات)  
 أي الوصى وفيه ثمرة تكون له أي الوصى له (هذا الثمرة فقط) لا ما حدث بعدها  
 (وان ضم) أي الوصى (أبدا) بأن قال ثمرة بستانه أبدا (فله معها) أي مع الثمرة  
 الأولى (ما حدث بعدها) مطلقا (كأني غلة بستانه) يعني اذا أوصى له بثلث بستانه  
 فله الله القائمة وغلته فيما يستقبل وان لم يقل أبدا والفرق ان الثمرة اسم  
 للوجود عرفا فلا يتناول المعدوم لا بدالة زائدة كالتمسك على الابد لا بدالة يتأيد  
 الانتناول للمعدوم والمعدوم مما عاين (روان لم يكن شيئا) وأما الغلة فتناول الموجود  
 وما هو بمرضية الوجود مرة بعد أخرى عرفا يقال فلان يأكل من غلة بستانه ومن  
 غلة أرضه وأما إذا أطلقت فتناول ما لا توقف على دلالة أخرى بخلاف الثمرة  
 اذا أطلقت حيث لا يراد بها الا الموجود فلهذا يستقر الصرف عنه الى دليل زائد  
 (و) أوصى بصوف غنمه وولد ما ولد له ما في وقت موته ثم أبدا (ولا) يعني اذا  
 أوصى بصوف غنمه أو بولادها أو بلبنها ثم مات فله ما في بطنها من الولد وما في  
 ضرعها من اللبن وما على ظهرها من الصوف يوم موت الوصى سواء قال أبدا ولم  
 يقل لانه يصاحبه عند الموت فمعتبر قيام هذه الاشياء منذ خلاف ما تقدم والفرق  
 ان القياس اني غلقت المعدوم الآن في الثمرة والنفقة المدحجة جاء الشرع بربود  
 المقدمها كما عاينته والاحارة فاقضى ذلك حوازي الوصية بطريق الاولى لان  
 بابها أوسع أما الولد المعدوم والصوف واللبن فلا يجوز ايراد السد عليهم الأسلا ولا  
 يستحق بمقدما فكذا لا يدخل تحت الوصية بخلاف الموجود منه لانه يجوز  
 استحقاقها بعد البيع نعا وبغدا الخ لمقصودا فكذا بالوصية (أوصى يجعل  
 داره مسجدا أول يخرج من الثلث وأجازوا) أي الورثة (يحمل مقصودا) لان المانع  
 من الجواز تعلق حقهم فاذا أجازوا زال المانع (فان لم يجز ويجعل ثلثها مسجدا)  
 وعامة غلب الوارث والوصية (و) أوصى (بظهر مركبة في جبل الله تعالى بثلث)  
 أي الوصية عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا توقف المختول غير جائز عنده فكذا  
 الوصية وعند ما يجوز (ان أوصى بشيء لمعدوم يجوز الآن يقول ينفي عليه) لانه  
 ليس بملك والوصية تملك ذكر النفقة بمنزلة الوقف على مصالحه وعند محمد  
 رحمه الله تعالى يجوز لانه يحمل على الامر بالصرف الى ما أحسنه نصها الكلام

أول بعينه فهي باطلة في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى جائز في قول محمد رحمه الله تعالى ولو أوصى بأن ينفق ثلثه على المعصود  
 جائز في قولهم اه ومثله في البرازة وفيه أوصى بثلث ماله للكبيرة جائزا كين مكة وليت المقدس بجاز على بيت المقدس ويصرف  
 الى سراجه وضوئك ومثله في الخلاصة ولانما تائه والله أعلم

هذين (قوله وذ كرا لجهه مشورة) أي  
 أن كلام الموصي في صرف المال الموصى  
 به إلى استثناء ما لم يصبه وبغيرها يخرج  
 منه على طريق المشورة لأهل طريق  
 الأثر قال فاضحان فلو كان لقوم  
 ما عندهم هبت ويكون ثلثها منهم وتحتل  
 ثلثه فأتى عنها أن شاءوا فقلوا وإن شاءوا  
 تركوا وكذا ذكره البعض في شرح الهداية  
 (قوله بصفة الميرود أو كنيسة النصارى)  
 كذا في الهداية وقال البعض شارحها  
 والاصح أن الكنيسة النصارى والكنيسة  
 الميرود اه (قوله قطع مطلقا أي حواه  
 من قوم أو لا) يعني عند أي حنيفة ولم  
 يذكره المصنف بعقبائه بقول الصالحين  
 (قوله لأن هذا بمنزلة الوقف عند أي  
 حنيفة رحمه الله تعالى والوقف عنده  
 يورث ولا يلزم ما لم يسجل فكذا هذا)  
 فيه نظرا أولا فأنه تقدم في الوقف  
 الميرود بغير هذا عند الامام فلا يحرم وثانيا  
 فيه إيجاب أنه إذا سجل صار لازما كالوقف  
 وليس مراد إلا ما لا ينعقد في هبة من  
 بعة أو كنيسة أو بيت نازي يورث كالوقف  
 الذي لم يسجل ولا يكون كالوقف إذا  
 سجل فليست أملا (قوله وأما عند هذا فلا تها  
 موصية فلا تصح) يحصل الخلاف في  
 التصريح وانظر قوله في ترتيب ما بناه من  
 البيعة والكنيسة وبيت النازي هبة  
 (قوله فيكون على الخلاف المعروف في  
 تصرفاته بين الامام وصاحبه) كذا في  
 الكافي وقال في شرح المجموع وبعده  
 وشراؤه وعقده ورهنه ونصرفه في ماله  
 موقوف عند أي حنيفة فإن أسلم هبت  
 عقوده وإن مات أو قتل أو غلب في دار  
 الحرب هلت وأحازها مطلقا أي سواء  
 أسلم أو لم يسلم الآن عند أي يوسف بنفذ  
 كما ينفذ من الجمع حتى تعتبر نبراته من كل

(وعند أي يوسف لما أن بعطها على أخذ الثلث) كما قال لفلان أو فلان على  
 ألف (وعند محمد بن الريرة) فأبى ما شاء وأعطوا أقباهم مقامه كذا في الكافي  
 (فصل) (وما بالذي) على أربعة أوجه لأنها (أما بمصيبة عندنا وعندهم كما  
 للفتيات والناسحات فتصح) لو كانت (لقوم معينين فذلك ما كان الثلث) فأنقسم لما  
 تموا بأجزاء ثلثهم (والأى وإن لم يكونوا معينين) (فلا) أى لا تصح أصلا ما تملك  
 فلان التملك بالسهول لا يصح وأما بقوله فلا ما عصبه عند التملك فكيف قطع  
 قرية (وأما بمصيبة عندهم وقرية عندنا كجعل داره مسجدا أو الأسراج في المساجد  
 فلا تصح اتفاقا) اعتبار الاعتقاد لهم لا لتأنيدهم معهم بما ينقسم (الآن) تكون لقوم  
 ما عندهم) بحيث لا تصح تملكهم وذ كرا لجهه مشورة (وأما بقرية عندنا وعندهم  
 كجعل ثلثه لغيره أو عتق الرقبة أو الأسراج في بيت المقدس فتصح اتفاقا) لأن  
 الدار مائة متفقة من التملك (وأما بقرية عندهم ومصيبة عندنا كجعل داره ببيعة  
 الميرود أو كنيسة) للنصارى (أوبيت نازي) للعبوس (فتصح مطلقا) أى سواء عين  
 قوما أو لا (وعند هذا لا) أى لا تصح (الآن) بوصي معين) له ماله وصية بالمصيبة  
 وفي تنفيذها تقرر المصيبة والسبيل في المصيبة ردها لا تنفيذها ولهذا أن اعتبر  
 ديانتهم في قطعهم لأن الرقاب تتركهم وما يدنون وهي قرية عندهم قطع  
 (وورث) أى البيعة والكنيسة وبيت النار (أو صنعت في المصيبة) يعني إذا صنع  
 يهودي بعة أو نصراني كنيسة أو عبوسي بيت نازي هبة ثم مات فهو ميراث لأن  
 هذا بمنزلة الوقف عند أي حنيفة والوقف عنده يورث ولا يلزم ما لم يسجل فكذا  
 هذا وأما عند هذا فلا ما عصبه فلا تصح (وفوهوى) أى من يتبع هوى نفسه  
 ميلا إلى البدع (إن أكره) أى حكم بكفره كطائفة منهم يقولون لعلى رضى الله  
 تعالى عن الله الأكبر (مسكالرند) فيكون على الخلاف المعروف في تصرفاته بين  
 الامام وصاحبه وفي المرتدة الأصغر أن تصح وصاها لأنها تاتي على الردة بخلاف  
 المرتد لأنه قتل أو أسلم (والأى وإن لم يكفر) فكالمسلم في وصاها (لأننا رأينا  
 الأحكام على الظاهر) (تسبه) لما كان ههنا مسائل مهمة فهمت مما سبق منها وكان  
 يجب حفظها والاهتمام بها مسألة أكثر وقوعها وغلبة كثير من الناس عنها وأوردنا  
 ههنا وصورها بالنسبة إلى ما ذكر (الوصية المطلقة) بأن يقول مثله هذا القدر  
 من مالي أو ثلث مالي وصية أو أوصيت هذا القدر من مالي أو ثلث مالي (لأجل للفتي)  
 لأنها صدقة وهي على التي حرام (وإن) وصية (معمت) بأن يقول الموصي بأكل  
 منها التقير والفتي لأن أكل الفتى من الوصية لا يصح إلا بطريق التملك والتمليك  
 لا يصح إلا للعين والفتى لا يعين ولا يصح (وأما صنعت) أى الوصية (بنتي) بأن  
 يقول مثله هذا القدر من مالي أو ثلثه لزيد ووهوى (أو لقوم أغنياء محصورين  
 حصلت لهم) لصحة التملك لهم لتسبهم (كذا المال في الوقف) يعني أن الوقف  
 المطلق يختص بالقرية لا لأجل الفتى وإن عزم وإذا خص بنتى معير أو يقوم  
 محصورين أغنياء حل لهم ولا يكون منافاه له شبه حتى إذا ما أقر بقرعته في

كما ينفذ من الجمع حتى تعتبر نبراته من كل المال وعند محمد بن نفذ كما ينفذ من المريض ويمتد من الثلث اه والله أعلم ملك

ملك الواقف أو وارثه وإذا مات لم يكن للفقراء

## (الباب الثاني في الإيصاء)

بمعنى جعل الغير وصيا (أوصى إلى زيد) أي جعله وصيا (وقيل عند من رده عند رده) لأنه متبرع في ذلك فإن شاع لم عليه وإن شاع جمع أذليس الوصي ولا ينافي في التصرف على الغير وليس في الرجوع تبرر إذ يمكن أن يوصي غيره (والأى وإن لم يرد عند مسأله عند فقهاء أو بعد هامة (فلا) أي فلا يرد لأنه لما قبل في وجهه اعتقد الوصي على قبوله فلم يوص إلى غيره فلو جوز نأرده في حياته أو بعد هامة لصار الميث مقروا وذلك باطل (وأسكت) أي لم يقبل ولم يرد (فثبت الموصى فله رده وقوله) لأنه متبرع في التصرف لغير فلا يلزم ذلك لا قبله كالكالة ولا تبرر همتنا لأن الموصى هو الذي اغتر حيث لم يتبرع عن حاله أنه يقبل الوصاية أم لا (وإن رد ثم قبل مع الأداة المقتضية) أي الموصى إليه أن لم يقبل حتى مات الموصى ثم قال لا قبل ثم قبل مع أن لم يكن القاضي آخره حين قال لا قبل لأن الإيصاء لا يبطل بمجرد قوله لا قبل لأن في بطله ضرر بالميت والضرر واجب الدفع فإن كان القاضي آخره من الإيصاء حين قال لا قبل فإذا قبل بعده لا يصح لأن إخراجيه قد صرح أنه موضع الاجتهاد إذا دل بهج عند زفر (ولزم) أي الإيصاء (بمعنى شيء من التركة وإن جعله) أي الوصي (به) أي يكون وصيا ولو جرد دليل القبول إذا قلته وهو التصرف وهو معتبر بعد الموت لأن الوان ولا يثبته بعده وينفذ البيع لصدره من الوصي وإن لم يعلم كونه وصيا بخلاف ما لو كره رجل بالبيع قبض شأ من مناعه وهو لا يعلم بوكالته حيث لا ينفذ لأن الإيصاء ثابت بخلافه لثبوت أوان التقاطع ولا يثبته وإذا كان استقلا فاصح بشرطه صحة الورثة فاما التوكيل فثبتت الولاية وليس باستقلال لثبوت حال قيام ولأن الموكل فلا يصح تبرعهم من ثبت عليه كالثبات المقتضي بغير البيع والجهة (و) أوصى (إلى عبد غيره أو كافر أو فاسق بدله القاضي بغيره) هذا اللفظ يشير إلى صحة الوصية لأن الإخراج المقهور من التبديل أغني عن حدوث الإيصاء ذكر محمد في الأصل أن الوصية باطلة قبل مناصبه بطل في جميع هذا الصلح وقيل في البعد معناه باطل لعدم ولايته وتوهمه استبعادا في غيره معناه متبطل وقيل في الكافر باطله إيصاءاته لا ولاية على المسلم ووجه الصحة ثم الإخراج إلى الإيصاء إلى الغير أغني عن شرطه أن يجه نظر الوصي لنفسه ولا وادع ولا يبايعه إلى هؤلاء لا يمتنع النظر وإن وجد أهل النظر لكون العدد أهلا للتصرف ليس يولى عليه من جهة من يتصرف عليه وليكون القاضي من أهل الولاية متى وانخلاته أرتا وقته مرعا حتى لو تصرف نفذ تصرفه لثبوت ولايته الكافر في الجملة حتى نفذ شرأه بعد إسلامه ولكن يجبر على بيعه وأغنا لا يمتنع النظر لتوقف ولايته البعد على إجازة سيده وتكتمه من الحجر بعد ما واشتغال به عند ما المولى فيقومهم التمسير في استيفاء حقوق الميت وتوهم الحباثة من الكافر والمعاداة إليه منه فمن القاضي لنفسه فيضرحه القاضي من الوصاية ويجعل مكانه وصيا آخر تيمنا (و) أوصى (إلى عبده مع لورثته مقار)

(قوله والأي وإن لم يرد عند مسأله) أي عند غيره أو بعد هامة قلأي لا يرد (الخ) أقول عند من رده عند غيره في حياته الموصى المراد به ما لم يبلغه العلم براد الوصي لما قال العيني في شرح المسألة ومن أوصى إلى رجل قبل الوصي في وجهه الموصى رده هاء الوصية في غيره وجهه أي بغير علم الوصي فليس يرد له ولما قال في الجني كإرأته معزول بطلتة قال في الجني قلته قبل المصنف ووجهه يبنى قوله ومعزول في وجهه واتبعه الشارحون حتى اتبعه على أن العلم هل يكتفه أم لا فوجدت المسئلة متضمنة بحسب ما في في القصة العرفية قد قال لا يصح الرجوع بدون محصر من الوصي أوعله ما فيه من القرأه (قوله وينفذ البيع لصدره من الوصي وإن لم يعلم كونه وصيا) هذا رواية الزيات وبعض روايات المأدود وعن أبي يوسف أنه لا يجوز بيع الوصي أخصا في كالكيل قبل العلم بالإيصاء باعتبار أبي كالكيل لأن كلفه ما ثابته كذا في شرح الهداية لعيني (قوله وإن عبد التبر) قد جعلنا ما في أه إذا أوصى لنفسه وأورثته مستأمر مع (قوله وبالإيصاء إلى هؤلاء لا يمتنع النظر) قال الزيات في نوزال الرق والكفر وبلغ العيني قبل إخراج القاضي لا يضرهم أنه ولم يذكر زوال الفسق وعلمه كذلك (قوله وأن وحده أهل النظر) عبارة الكافي أصل النظر (قوله لا يكون الصداق لا يتصرف ليس يولى عليه) والله وليس هو العطف (قوله ومن القاضي لنفسه) يعني وقوم الحباثة من القاضي لنفسه فيحصل القسنى لذاته موجبا لإخراجه وكذا أطلقه في الكفر وقال الزيات في التمسير في الكافي شرط في الأصل أن يكون القاضي منهم ما عرفت منه على المال

فخطرت ذكره النبي في شرح الهداية  
 قوله ولو شكا الرمي اليه فلا يصح (الح)  
 لما اذا شكا الزينة او بعضهم الرمي الى  
 قاضي فانه لا يفتي به ان يعزله حتى  
 يدوله منه شيئا لان الرمي اختاره  
 الشاكي قد يكون ظاهرا في شكواه كذا  
 في السكاك (قوله) وبني على الوصاية  
 (مين) يعني بسبب للمهرول وامين نائب  
 لقاضي (قوله) وقال ابو يوسف يتصرف  
 كل في الجميع) كذا قال الزبلي ثم قبل  
 بخلافه فيما اذا اوصى الى كل واحد  
 منه ما بعد قتل حدة وما اذا اوصى  
 لهما بعد واحد فلا يفرد احدهما  
 بالاجماع كذا ذكره المكي وقيل  
 بخلاف فيما اذا اوصى اليهما معا بعد  
 واحد وما اذا اوصى الى كل واحد منهما  
 بعد قتل حدة يفرد احدهما بالتصرف  
 بالاجماع ذكره الحلواني عن الصغار  
 قال اموال الثالث وهو الاعم وبه نأخذ  
 وقيل بخلاف في النصابين جيمادى كره  
 ابو بكر الاسكاف وقال في المبسوط وهو  
 لا يصح اه ما قاله الزبلي (قوله) الاشراء  
 كفته (الح) زاد الزبلي على ذلك رد البيع  
 لقاعد وسخط المال فينفرد به كل منهما  
 (قوله) وينعزل بعزله) أي بعزل العدل  
 لسكاك الذي نصبه القاضي بعزله وهذا  
 قول مقابل لقول الأول الجازم بعدم  
 عزل العدل السكاك وكان على المصنف  
 رحمه الله تعالى بيان ذلك لان ما لم يذكر  
 ذلك كان ظاهر كلامه التناقض بلا وجه  
 له (قوله) وينعزل به ايضا أي بعزل  
 القاضي العدل السكاك (اقول) يعني  
 من عزل وصي الميت بعزل القاضي له  
 تعزله منصوص به ولو كان عدلا كافيا وان  
 كان يفتي على ذلك من متفق عليه  
 في الترحم بقوله استبعد طه والدين  
 الرغواني بأنه يقدم على القاضي لانه مختار الميت

حتى لو كان فيهم كبير لم يصح عندنا عندنا لا يصح مطلقا ان فيه اثبات الولاية  
 للملوك على المالك وهو غالب الم شروع وله انه اوصى الى من هو اهل قضيته كالأول  
 اوصى الى مكانت نفسه او مكاتب غيره وهذا لا يثبت له مكاتبه بالتصرف وليس  
 لاحد حله ولا ثمة فان الصغار وان كانوا املا كالنكاح لما اقامه اوهم مقام نفسه صار  
 مستندا بالتصرف مثله ولا ولاية لهم عليه بخلاف عبد الغير فانه مولى عليه وبخلاف  
 ما اذا كان فيهم كبير لانه يبيع قديمه او غيره فيعزل الوصي عن الادارة قضاة متع  
 الجواز (و) اوصى (الى عاجز عن القيام بها) أي بالوصاية لم يعزله القاضي بل (ضم)  
 اليه غيره) لان في الظن رعايته الحقين حتى الموصى وحتى الزينة فان تكمل النظر  
 يحصل له لان النظر يتم باعانة غيره ولو شكا الرمي اليه ذلك فلا يصح حتى يعرف  
 ذلك حقيقة لان الشاكي قد يكون كاذبا تخفعا على نفسه ولو غاب رعايته بغيره أصلا  
 استبدل به غيره رعايته للنظر من الجانبين (وبني على الوصاية امين بقدر) أي  
 لا يجوز للقاضي اخراجه لانه لو اختار غيره لسكان دونه لانه مختار الميت الا يرى انه  
 يقدم على ابا الميت مع كمال شفقة فلان مقدم على غيره أولى (و) اوصى (الى اثنين  
 لا يفرد احدهما) بالتصرف بدون الآخر (ولو) (وه) لانه أي ولو كان ابسا أو (الى  
 كل منهما بالانفراد) عند أي حصة وعهد الا في اشياء متعين وقال ابو يوسف  
 يتصرف كل في الجميع لان الابعاء من باب الولاية وهي اذا نبت لا تنسب شرعا  
 نبت لكل واحد كالأول بالانفراد كالأخوين في ولاية النكاح فكذا اذا نبت  
 شرطان فان الولاية لا تحصل بالتجزئ لكونها عبارة عن انة مدة التمكية والقدرة  
 لا تجزأ ولهما ان الوصي اغراضه برأيه لا يرى احدهما الفرق بين بينهما بخلاف  
 الأخوين في النكاح لان السبب في الولاية هو قاطعة بكل منهما على النكاح  
 والسبب هنا الابعاء وهو المبالا الى كل منهما ثم استثنى من قوله لا يفرد احدهما  
 بقوله لا يشراء كفته وتجهيزه فانه لا يشتري على الولاية وربما يكون احدهما  
 غائبا في اشتراط اجتماعهما فان اذابت ولو قد له عند الضرورة بانه جائز  
 (وللمصوفة في حقوقه) لان ما لا يمتنعان عليه عادة ولو اجتمع في نكاح الا احدهما  
 غالبا (وشراء حاجة الطفل) لان في تأخيرها خوف حقوق الضرر به (والا تترك له)  
 أي قبول الولاية للطفل فانه ليس من باب الولاية وله ذنا فانه الامم من في حاله  
 (واعتاق عبد معين ورد ويغفر وتنفذ وصية معينة) (اعدم الاحتياج الى الرأي  
 (وبسبب ما يخاف فله وجميع اموال شائعة) لان فيه ضرورة وان مات احدهما  
 مان اوصى الى الحي أو الى آخره) أعلن اوصى اليه الوصي واه كان الحي الى  
 آخر (التصرف في التركة وحده) ولا يحتاج الى نصب القاضي وصيا (والا) أو  
 وان لم يوص الوصي (ضم) أي القاضي (اليه غيره) لان الوصي قصد ان يخلعه وصيان  
 متصرفان في حقوقه وأمكن تحقيقه بنصب وصي آخر (نصب القاضي وصيا أميا  
 كافيا لم يعزل بعزله) لانه اشتغال بما لا يفيد الا ان لا يكون عدلا (فيعزله  
 وينصب عدلا ولو عدلا غير كاف ضم الاله كافيًا وينعزل بعزله قيل) فانه السر قندي  
 في مجموعاته (و) يعزله (ايضا) أي يعزل القاضي (العدل السكاك) (واسبق) أي

استبعد ظهور الدين المرتضى في بانه يقدم على القاضي لانه مختار الميت فاذا انزل  
وصي الميت وان كان عدلا كافا فكيف وصي القاضي (وصي الوصي وصي لهما)  
يعني اذا مات الوصي وأوصى إلى آخر فهو وصي في تركته وتركه الميت الأول لان  
الوصي يتصرف ولا يمتنع له فيه فيملك الاصل مال غيره كالجد (وقسمته) أي  
قسمه الوصي ثانيا (عن ورثته غيب مع الوصي له نعم) يعني اذا مات رجل له ورثة  
غيب وأوصى إلى زبيل كرجل غلب جازا زبيل الوصي ان يقدم تركته بين ورثته الغيب  
وبين ترك الوصي له بان يأخذ حق الورثة ويسلم الباقي إلى الوصي له لان الوارث  
خليفة الميت حتى يرد بالنسب ويرد عليه هو وصير مفرورا بشرط الموت حتى يكون  
الوارثا والوصي خليفة الميت ايضا فيكون خيرا للوارث اذا كان غائبا فصحت  
قسمته عليه (فلا يرصون) أي الورثة (عليه) أي الوصي له (ان منع قسطنط) أي  
حصة الورثة (منه) أي مع الوصي لان المال لا يقسم القسمة يكون على من وقع  
الملاك في قسمته (وقسمته) أي الوصي (عن الوصي له الغائب منهم) أي مع الورثة  
(لا) أي لا تمنع لان الوصي له ليس خليفة عن الميت من كل وجه لانه ملكه بسبب  
جدي حتى لا يرد ولا يرد عليه ولا يصير مفرورا بشرط الموت فلا يكون الوصي خليفة  
عنه ههنا غيبته (فيرجع) أي الوصي له ان منع قسطنط مع الوصي (ثلث ما بقي)  
لانه بشرط الوارث فينتوي ما بقي من المال المشترك على الشركة ويسقى ما بقي  
عليها (ولقاضي قسمتها وحده قسطنط) أي يجوز للقاضي ان قسم الشركة الوصي  
له الغائب مع الورثة وأخذ الوصي له لان القاضي نصب ناظرا للاجبا في الموت  
والغيب ومن النظر افرز قسطنط الغائب وقسمته فغذا ذلك ومع غيره لو حضر  
الغائب وقد مناع المقبوض لم يكن له على الورث تسبيل (فاسمهم) أي الوصي مع  
الورثة (في الوصية يجمع) وأخذ الوصي المال (فذلك المال في يده او يد من يجمع) عن  
الوصي (جمع ثلث ما بقي) من الشركة لان القسمة لا تزل له اتبالي لتقصدها وهو  
يأخذ ما لم يجمع فلم تعتبر بونه فصار كما اذا ملك قبل القسمة (مع يبعه) أي الوصي  
(عبد امن الشركة بنية القرماء) لان الوصي قائم مقام الوصي ولو قواه حياته  
بدينهم جاز وان كان في مرض موته فكذلك من قام مقامه وسرمان حتى القرماء  
تعلق بالمالية بالبالصورة وهي باقية بقضاء الدين (باع) أي الوصي (ما اوصى بيبه  
واتصدق بشبهه فاستحق) أي المبيع (يعني ملكه منه) أي مع الوصي (منه)  
أي الوصي لانه المعاهد فيكون العهده عليه وهذه عهده لان المشتري منه ماضى  
ببذل الثمن الا لئلا لم له العبد ولم يسلم فقد اسند الوصي النائم مال الغير بالرضا  
فوجب عليه رد (ورجع في الشركة) لانه عامل له فيرجع عليه كالكيل (كوصي  
باع حصة الصغير وملكه منه) أي مع الوصي (فاستحق) أي العبد (فاه) أي  
الوصي (رجع في ماله) أي مال الصغير لانه عامل له (وهو) أي الصغير (رجع  
على الورثة بخصته) لان تناقض القسمة باستحقاق مالها به (وله) أي الوصي (ان  
يسافر بمال الصغير يدفع من ماله ويصاها ويوكل ببيع وشرا واستجارا ويودع  
ماله ويكاتبه ويزوج أمته لاقنه ويرهن ماله بدينه ودين نفسه فله ملك ضمن

(قوله فاذا انزل وصي الميت وان كان  
عدلا كافا فكيف وصي القاضي)  
أقول ليس من كان ماله غير الدين بل من  
كلام غيره مؤجها لعمدة عزل منصوب  
القاضي فكان ينبغي للصفاء انصاحه  
دفع اللبس وتوضيح ما قلناه بما نصب في  
القسمه نصب القاضي وصيا امينا كافيا تم  
عزله لا ينزل لانه اشتغال بمالا يفسد  
(عمر) الوصي ان لم يكن عدلا ينزل  
القاضي وينصب غيره وان كان عدلا غير  
كاف ضم اليه كافا ولو عزله ينزل وكذا  
لو عزل العبد الكافي ينزل (سب)  
واستبعد ظهور الدين وقال انه تقدم على  
القاضي لانه مختار الميت قال استنادنا  
فاذا كان ينزل وصي الميت وان كان  
عدلا كافا فكيف وصي القاضي اه  
ما في القسمة وقال في القسوة والصغرى  
الوصي من جهة الميت اذا كان عدلا  
كافا لا ينبغي للقاضي ان عزله وان لم يكن  
عدلا ينزل له وينصب وصيا آخر ولو كان  
عدلا غير كاف لا عزله لكن يضم اليه  
كافا ولو عزله ينزل وكذا الوصي العبد  
الكافي ينزل هكذا ذكرهنا وقد كرفي  
القدوري ليس للقاضي ان يخرج الوصي  
من الوصاية ولا يدخل فيها غيره معه فان  
ظهرت منه خيانة او كان فاسقا معروفا  
بالشر آخره ونصب غيره ولو كان ثقة  
ضمنا أدخل معه غيره وهكذا قال في  
شرح الطحاوي وهكذا كرفي وصايا  
الاصل لكن لم يذكر كرفي لو عزل لا ينزل  
اه عبارة الصغرى



قدرا المؤدى من دينه وله أن يهل به منكره ويطلب أن يشهد عليه ابتداء والاصدق  
 ديانة ويكون المشتري كله للوصي قضاهو عاقله الأب في ذلك كله وليس للأب  
 مخير رفته ولو بحال ولأن يجب ماله ولو بمرض (كذا في المادية) (وله) أي الوصي  
 (التجارة بحال التيم لقيم لا تنقبه) أي لا يجوز له التجارة لنفسه بحال التيم سواء  
 ورثه من أبيه أو غلبه تويجه آخر ولا بحال الميت (فإن قيل ويرجى من رأس المال  
 وتصدق بالرجح) عند أي حنفية ومحمد رحمهما الله وعند أبي يوسف يسلم له الرجح ولا  
 يتصدق بشئ كذا في الثانية (ويحتمل) أي يقبل الحوالة (على الاملاء ولا العسر)  
 لمسا فيه من الضرر (ولا يقرض) أي الوصي مال التيم لأنه تبرع وهو عاجز عن  
 استقلاله بخلاف القاضي فإنه قادر عليه ولذا له أن يقرضه وقال الودف والغائب  
 (ولا يبيع ولا يشتري إلا بما يتعين الناس) لأن تصرفه نظري ولا نظر في البيع  
 الفاحش بخلاف اليسر إذا لم تكن الضرر عنه ففي اختياره انسداد باب البيع  
 (ويبيع على الكبير الثائب الآل العمار) لأن الأب يمل ما سواء ولا يملكه فكذا وصيه  
 فكان القياس أن لا يملكه الوصي إذا ملكه الأب على الكبير إنكفهم استندوا لأنه  
 مما يتسارع اليه الفساد فيحتاج إلى الحفظ وحفظ الثمن يسره هو ذلك الحفظ  
 بخلاف المقار فإنه محسن بنفسه (إذا لم يكن دين) في الفتاوى الظاهرية عدم جواز  
 بيع العقار للوصي إذا لم يكن على الميت دين وأما إذا كان فملكه. قد رآه الدين  
 (ويده) أي الوصي العقار وإن لم يكن دين (وعنه) قد رآه (وللدين) كما قلناه عن  
 الظاهرية (والنفقة) أي نفقة الصغير قال في المادية في أو خريبات النفقة الأب  
 إذا باع العقار والمنقول على الصغير جاز اكتمال الولاية ثم له أن يأخذ منه نفقته  
 لأنه بنس حقه (أو وصية سرية) أي مطلقة بأن يقول ثاب مالي أو رده مثلا وصية  
 خفية يجوز بيع العقار إذا كان في المال (أو زيادة خرجته على غناه أو إسراره) أي  
 قربه (أو الخراب) حتى إذا لم يبيع كان خرابا فهذه أعمدة (لا يجوز إقراره)  
 أي الوصي (بدن على الميت ولا بشئ من تركته) أنه لغلان لكونه إقرارا على الغير  
 (الآن يكون) المفسر (وأرنا في بعض في حسنة) لأنه إقرار على نفسه (أقر) أي  
 الوصي (يعين لا تحرم ادعى أنه لا غير لا يبيع) كذا في العمارة (سعدود) بأن إن  
 الميت أو وصي إلى زيد معهما أو إنان أن أباه أو وصي إلى زيد بطلب أي شهادتهم  
 لأنهم من جنس أم أو وصيان فلا يشانهما لأنفسهما معهما معناه الآن يدهبه المشهود له  
 فنقبل استحقاقا لأن للقاضي ولاية نصب الوصي ابتداء وولاية ضم أخوابهم ما فهمما  
 اسقطاه مؤنة التعبير عن القاضي وأما الأبنان فليخرهما لأنفسهما فانتصب حافظ  
 للتركة (كذا شهادتهم مال الصغير بحال) سواء انتقل اليه عن الميت أو غيره (أو كبير  
 بحال الميت) فانها أيضا باطلة أما الأولى فلأن التصرف في مال الصغير للوصي  
 سواء كان من التركة أولا وأما الثانية فلأن مال الكبير إن كان من التركة فلا يجوز  
 شهادة الوصي عند أبي حنيفة لأن له ولاية الحفظ وولاية البيع إن كان الكبير  
 غائبا (وهت) أي الشهادة (في مال غيره) أي مال غير الميت فإن مال الكبير إن لم  
 يكن من التركة فلا تصرف للوصي فيه فلهذا (شهادته و) هت (شهادة رجلا) بن

(قوله وهما مسائل مهمة) ذكرها لنا من باب الساب الوصي وقدر ترك المستدركه الله تعالى كتاب الفرائض والتمسنى ولمصل ذلك  
 يكون مما أفرد بالتأليف ولولا خشية الاطالة لا تحسنه بكلامه (قوله فليعلم أن أباهم أوصى بوصاها ولا يعلمون) أقول معنى  
 لا يعلمون مقدارها ولا وصفها (قوله فقالوا قد أسرارنا أوصى به) معنى على الصدم الذي لم يبين مقدار ولا ذاته (قوله ذكره  
 المتفق انه لا يجوز) أقول معنى لا يلزمهم بالاجازة ما زاد على الثلث (قوله انما يجوز اذا اجازوا بعد العلم) أقول المراد اننى التزم كما  
 علمت فمادى به على الثلث لان الوصية لازمة في الثلث بدون الاجازة منهم ويتوقف فيما أواد عليه على اجازة من هو من اعدل  
 الاجازة منهم وليس قولهم اجزائنا أوصى به رضا بالرائد قطعاً لعدم العلم ٤٠٩ به بقيناهم باعذار الرائد حتى لا ووصى بغير قرينة  
 تزيد قبل بعدمرة الوصية ليس للورثة  
 امساكها ولا لتوقف على اجازتهم لان  
 الموصى له ملكها بالقبول فلو تمت من  
 الثلث ولو اوصى بالقرينة لفتقرها لغيره  
 امساكها والتصدق به قسمها لان المقصود  
 القربة لغير معين بالانقص بل بالجنس  
 ووقع القيمة صدقة وقرينة كدفع العين  
 فاجازتهم الوصية بالقرينة لا يلزمهم  
 دفع قيمتها لعدم تعيين المتلقى حيناً فباز  
 دفع قيمتها لغيره او اشاركين الاجازة  
 بعد الموت الى ان اجازتهم ما يزيد على  
 الثلث في حال حياته موزعاً لا لتعسير  
 قلمه الرجوع عنها بعدمرة كافي لانها  
 ولا بد من هذا الحل لهذا الحل (قوله ثم  
 ادعى شأني يد الوصى الخ) أقول وبهية  
 دعوياه لعدم ما منع منها لان اشهاد الله  
 قبض جميع تركته والادخ الخ ليس فيه  
 ابراهام المعلوم عن معلوم ولا عن مجهول  
 فهو اقرار بمجرد لم يستزم ابراهام قلنا ما  
 من دعوياه وقد حصل بهذا اقتناء  
 لصاحب الاشياء قلنا ان هذا من قبيل  
 البراءة العامة وحدها غير مانعة للورثة  
 من الدعوى على بعضهم بعد صدوره  
 عامة فيما بينهم بهذه المسئلة قلنا انها  
 تستثنى من منع البراءة العامة وساق  
 مسائل اخر قلنا مستثناة من البراءة العامة

لا تحرين بمبلغ دين على الميت والاخرين للاولين بمثلها بخلاف التهادية بوصية  
 الف) هذا قوله ما قال أبو يوسف لا تقبل في الدين ايضا لان الدين بالموت يتعلق  
 بالتركه اذ لا تمتد ميراث بالموت وهذا الواسطى في أحد هما حقيقة من التركة بشاركة  
 الاخر فيه فكانت التهمة مضمومة حتى التركة فحققت التهمة ولهما ان الدين  
 يجب في الذمة وهي قابلية لحقوق حتى فلا شركة ولذا الوترع احسنه في ضايعين  
 أحد هما ليس لا يخرج في المشاركتة لان الوصية لان الحق فيها لا يثبت في  
 الذمة بل في الدين فصار اجمال مشترك بينهم فأورث شعبة (أو) شهادة (أو) لا يثبت  
 بعبد والآخرين ثبات مالها) حيث لم تقع ايضا لان التهادية توجب شركة في  
 المشمود به (اضعف الوصيين) مستند اخبره قوله لا في تاقوى الوصيين (وهو وصى  
 الام والآخر الخ) الم في أقوى الخالين وهو حال صغر الورثة كأقوى الوصيين وهو وصى  
 الاب والجد والقاضي في اضعف الخالين وهو حال كبر الورثة لان الوصى انما  
 يستند التصرف من الوصى فيكون تصرفه على مقدار تصرف بوصيه فهو  
 الام حال صغر الورثة كوصى الاسباح كبرهم (لا اضعف) كوصى الام مثلا (بيع  
 المنقول وغيره لقتناء الدين عند فقدا لأقوى) للضرورة (ولا يشترى) أى الاضعف  
 (الا ما لا يملكه من ثمنه أو كسوة ولا تصرف مطلقا فيما استقار الصغير من  
 غيابه) لما مر من ان تصرفه على مقدار تصرف بوصيه (وصى الاب والجد من  
 الجد) لان وصيه قائم مقامه وهو أولى من الجسد فكذلك اعتباره وان اختار مع  
 وجود الجسد على ان تصرفه اتم لانه تصرف أبه وهو الجسد (وان لم يوص)  
 أى لم ينصب وصيا (بالجد مثله) أى مثل الاب وقائم مقامه في التصرفات حتى  
 ملكه لا انكاح دون الوصى وهما مسائل مهمة نقلناها من الثانية منها رجل مات  
 وترك ورثة فقلعهم ان أباهم أوصى بوصاها ولا يعلمون ما أوصى به فقالوا قد اجزنا  
 ما أوصى به ذكرى المتفق انه لا يجوز انما يجوز اذا اجازوا بعد العلم وفي المتفق اذا  
 دفع الوصى الى التيمم ماله بعد البلوغ فاشهد بالتميم على نفسه انه قد قبض جميع  
 تركته والده فلم يبق له من تركته والده عنده من قبل أو كثير الا وقد استوفاه ثم ادعى  
 شأني يد الوصى وقال هو من تركته أبى وأمام البينة قللت بينته وكذا الوارث الوارث  
 انه قد استوفى جميع ما تركه والده من الدين على الناس ثم ادعى دنا على رجل

وقد حارب الحكم فيها وبينت اهل السداد كسبه والله لا يستثنى من البراءة العامة ثم ادعى ما منع من طلبه مطلقا  
 واوضحته برساله سميتها بتعقيق الاحكام في حكم الاقرار والبراءة الخ (قوله وكذا الوارث ان قد استوفى الخ) كذلك الحكم فلا منع  
 هذا الاقرار دعوى الوارث بدى لورثته على خصمه له لانه اقرار غير صحيح لعدم ابراهام شخصاً معيناً او قبله معينة وهم يصحون وهذا  
 بخلاف الاباحة لكل من يأكل شاة من ثمره سنة فانه يجوز به حتى وبخلاف الابراء عن مجهول لم نعلم فانه صحيح كقول زيد  
 نعم وما قالى من كل حق على تقبل برى عما علم وما لم يعلم وعلمه الفتوى

والأولى من غيرها إجماعهم وهو جواز التركة والأما المصنف في حله يستتر ببيع الوصي بمقتضى ما من الشرع من اعتبار الاندفاع  
الوصية والوارث أخذ من التركة ودفع بقدر الوصي من ماله وكذلك لو كان الوصي وارثا وصيه وارث آخر يستتر بالطلاق لمضا  
يا التركة فهو من أن يكون الوصي مشترقا لنفسه ما الكبير منها ولا يجوز تدوين وصاه في شره خاصة الصغير لا يصح إلا أن يكون  
شبه البالغين أن يشترى الشيء بزيادة على ما سواه بغير شرط قيمته كالذي يبايى عشر فبشر بمائة عشر والقيس بالوصي أحسن  
عن القاضي فإنه لا يجوز شرأه مطلقا لأنه حكم لنفسه ولا يجوز فيه خلاف ذلك في العادة واستتر بالوصي لأن الجدا باع التركة  
أقبله الدين أو تغذ الوصية كتركتها له لا يجوز وإذا باع القاضي من التركة بقدر التفتيش هل عاك بيع ما زاد عليه عند  
الامام يجوز وعند هذا لا عاك قوله وكذلك الوصي إذا اشترى كسوا (الخ) لم يشترط فيه الاشتداد بخلافه ما في الأصحاب أطلق الوصي  
على النبي من مال نفسه ومال النبي غائب فهو مطلق الآن شهد أنه قرع عليه أو أنه يرجع في ماله ثم قال ولو ضمن الأب مهر  
أمرأته المهر واذى لارح في مال الصغير إلا أن يشترط الرجوع ولو كان مكان الأب وصي أو غيره من الأولياء يرجع في مال  
الصغير وإن لم يشترط في أصله الضمان اه وهذا موافق لكلام المصنف وبخلافه المتقدم عن القصور وبخلافه ما إذا ما في  
القصور الوصي إذا اشترى الطعام أو الكسوة للقيم بمقتضى التهودير يرجع في ماله اه فقد اضطرب كلام أغنياني الرجوع  
مطلقا بالاشهاد عليه فليحذر (قوله ولو قضى ٤٥٢) دين الميت من مال نفسه من أمر الوارث) بقى الوارث التكبير وعلى هذا

فإن كان حذراً وقاضياً بدون أمر القاضي  
 واشهد على ذلك لا يكون متطوعاً وأقول  
 اشتراطه الأشهاد صانعاً لاطلاقاً لا بتقديم  
 بقوله فكان كقضاء الدين لأنه حكم  
 يرجع عنه من غير قيد (قوله) وكذلك بعض  
 الورثة إذا قضى دين الميت) أقول ليس  
 على المطلقة ولا على ظاهره لأن البعض  
 لا ولاية له على باقي الورثة والذين ليسين  
 كونه نائباً بالأمر أو الوجهة وهو متفرق  
 لما قال في العمادة فإن ثبت الدين بالنسبة

تجمع دعوا وموتها وصى انفذ الوصية من مال نفسه قالوا ان كان هذا الوصى وارث  
الميت يرجع في تركه الميت والا فلا وقبل ان كاننا الوصية للعبد يرجع لاولها  
مطابقا لمن جهة العباد فكان كقتله الذين وارث كانت الوصية لله تعالى لا يرجع  
وقيل لمان يرجع على كل حال وعليه لقنوي وهو كالو كبل بالشرع اذا ادعى الممن  
من مال نفسه كان له ان يرجع وكذا الوصى اذا اشترى كسوة لنفسه غيرا واشترى  
ما ينطق عليه من مال نفسه فانه لا يكون متطوعا ولو قضى دين الميت من مال  
نفسه غيرا لموارث واشهد على ذلك لا يكون متطوعا وكذا بعض الورثة اذ قضى  
دين الميت او كفن الميت من مال نفسه او واشترى الوارث النكح طعاما او كسوة  
لنفسه من مال نفسه لا يكون متطوعا وكان له الرجوع في مال الميت وكذا الوصى

وقضى به فأدى أحدهما الورقة من مال نفسه، أن يأخذ من التركة ولو دفع من التركة من غير قضاء القاضي كاللأناث لو أن لا يجوز بيعه بقدر حصته ولو دفع من مال نفسه لأربع على الغائب لأنه ثبت له من ثبوت الميراث بجملة شرعية وكذا الوصي لا يؤدى ورثة بعدهم ولا تمنع الميراث لأن ثبت عند الحاكم وأما مهر المرأة فغال القاسم أن أدعت عقار مهر مثلها فلها ذلك وأحب وكفى بالسكاح شاهدا قال الفقهاء كان الزوج بنى جامع بينهما جرت العادة بتقبله والقول في ذلك التقدير الورثة وفيما زاد على ذلك فالقول قول المرأة كذا في المصادة (قوله أو كفن الميت من مال نفسه) أقول كذا المطلق وكذا انما مسمى وحل الوارث والوصي سواء في الرجوع بما اتفق في الكفن ولا يضمن كوز ذلك من غير إشراف بمسجد ما ذكره الأئمة من كفن السنة ومراعاة حال الرجل بما يسهل في الأضداد ويحجم الناس وتلبس المرأة بزيادة (قوله أو اشترى الوارث الذي يرطما أو أكرهه المصير من مال نفسه لا يكون متطوعا) أقول كذا في المصادة قال الولي أو الوصي إذا اشترى كسوة الصغير أو اشترى ما أتفق عليهم لا يكون متطوعا وإن كان وليت وصي اجنبي فللوارث أن يقضى دينه ويكفنه بغير أمر الوصي ويرجع في الميراث اهـ لكن يخالفه ما في الفصول أيضا قال ورثة منار كبار وفي التركة دين وعقار في بعض المال وأتفق السكار البعض على انقسامهم على الصغار فأقوى فهو على كلهم وما أنفق السكار ضمنوا حصص الصغار أن قولنا انفقوا بغير أمر القاضي أو الوصي وما أنفقوا عليهم بأمر القاضي أو الوصي حسب لهم إلى نفقة مثلهم وفي قواعد ابن جماعة عن محمد بن حاتم وثرك ابنين صغيرا وكبيرا والفق درهم أنفق الكبير على الصغير خمسمائة درهم من الألف نفقة له وهو ليس وصي قال هو متطوع في ذلك ولو كان الميت ترك طعاما أو ثوبا أو طعام الكبير الصغير وبالله التوفيق استحسن أن لا يكون على الكبير ضمان في ذلك اهـ وفي شرح التمرناخي لا يحصل للورثة أن يتفقوا بشئ من متاع البيت من ثياب أو حطب أو دهن أو ما كقول أو غير ما إذا كان قسم صغير أو قول هـ ثانيا غير نصيبه من المثلث فانه يجوز الكبير أخذ قدر نصيبه منه فلهذا لا فرق بين المادتين في جملة

(قوله) ومنها موسى باع تركته الميت لا تقاد وصيته فبعد المشتري (أي بعد الشراء) كاذ كره فاشترى (قوله) فبعث السبع منهما) عبارته القاضي هناك (قوله) فلزم الوصي كالتقلا حقيقة (أقول) على هذا تكون الأقاولة فمقتضاها النظر إليها معاخذها في حق ثالث هو البتيم فلزم الوصي الثمن والمبيع له فمقتضى أن الوصي لا يملك الأقاولة ٤٥٣ وفي العمدة خلافه قال في ملغ المبسوط وأما

أقاولة فقصور لهما كالشراء وفي فتاوى القاضى الوصى أو المتولى أن يبيع شيئا بأكثر من قيمته ثم أقال السبع لا يبيع وفي فوائد صاحب المحسب الوصى إذا اشترى شيئا الصغير ثم أقال أن كان في الأقاولة نظر لا يتم جازوا إلا أنه قالت فأنى يحمل عليه كلام الدرر على ما إذا لم يكن في الأقاولة تنقيع للقيم وإذا انتفى النقص بصير المبيع له ويضمن الثمن للقيم فيكون بمنزلة شرائه مال البتيم لنفسه بحافض من الخير للقيم وتفسير الخبر أن يشتري ما يساوى عشر قيمته عشر فأكثر أو يبيع منه مال نفسه ما يساوى خمسة عشر بعشرة فهو غير يعافوهما إلا وهذا يقتضيه معنى واقته أهل (قوله) هذا آخر ما من الله تعالى على بلطفه من شرح فرائد الأحكام) كذلك أقول والحمد لله الذى وفقى لجمع تقريره وتبسيط مسائله وتصويره فحقلى به ما برز من مبتكراته وتبجلى به ما قلته من مقتضاته جزى الله تعالى استاذى عن خير الجزاء لا يرشادى لهذا الخير العظيم وتبسيط هذه الفوائد بحلول نظرهما الكريم وأنى لمقرع يد العز عن الوصول لادنى درجات صاحب هذا التصفيف ومبتكر هذا التصريف والترصيف ولكن جرت طائفة الكبريم الجواد بخدمة الأحفاد لا لجداد والوالد هو والد الزرية فربته فائقة رتبة والد التبنية جمعنا الله وأولنا وفروعنا وسواشينا وبجينا بدار السلام ومعتنا بالمشاهدة فذاته ففى نعم الخلق وأسرر الصلاة وأزكى السلام على سيدنا محمد وعلى جميع الأنبياء والملائكة الكرام والعصاة

لواذى خراج البتيم أو عشره من مال نفسه لا يكون منوطا ولو كفى الوصى الميت من مال نفسه قبل قوله في ذلك ومنها موسى باع شيا من مال البتيم ثم طلب منه بأكثر مما كان القاضى يرجع إلى أهل البصر أن أخبره اثنان من أهل البصر والأمانة باع بعبقته وأن قيمته ولا شأن للقاضى لا يلتفت إلى من يزيد وإن كان في المزاد بغير شئ بأكثر من السوق باقى لا ينتقض ببيع الوصى لأجل ذلك الزاد قبل يرجع إلى أهل البصر والأمانة أن اجتماع حلان مهم على شئ يؤخذ بقوله ما وهذا أقول محمد وأما على قوله ما فنقول الواضح كفى كفاي التركيبة وعلى هذا قيم الوقف إذا جوسقت الوقت ثم جاء آخر يزيد في الأجر ومنها موسى باع تركته الميت لا تقاد وصيته فبعد المشتري خلفه الوصى خلف الوصى يعلم أنه كاذب في عينه فان القاضي يقول الوصى أب كنت صادقا فقد فحمت السبع بينه ما يجوز ذلك وإن كان تعلقا بالظهور وإنما يحتاج إلى دفع الحسبك لأن الوصى لو عزز على تركه لنفسه كان فصحا بمنزلة الأقاولة فلزم الوصى كالتقلا حقيقة فادفع القاضي لم يكن إقالة فلا يلزم الوصى (هذا) آخر ما من الله تعالى على بلطفه من شرح فرائد الأحكام المسمى بدرر الأحكام حيث وفقنى لجمعه وتقريره وعلى أحسن الصور لتصويره حاولت ما فات خطه من الكتب المشهورة وإن كانت في بعض المعتبرات معطوبة ولقد بذلت مجهودى في التفتيش والتنقيح والتدقيق والتوضيح وتبسيط أقوال الأئمة الكرام واستطلاع آراء فضلاء الأئمة العظام حتى عثر على ما صدر عن بعض الأفاضل من العسرات على مقتضى البشرية ووقفت على ما وقع من بعض الأئمة من زلات ليس تأس الإنسان عنهم لعسرة ولا عتبان سائر العلوم بالنسبة إلى هذا العلم كنسبة النظر إلى البصر المتلاطم الأمواج لا يغوص على شرافته كل عواصى قوى فضلا عن الزجاج ولذا ترى العلماء المتأخرين مع كمالهم في الفنون العلمية وتصنيفهم فيها كصناعاتهم لم يحوموا حول هذا العلم ولم يصنفوا فيه ولو رسلنا مختصرة وهذا بعد الفسقية إلى الله التقي مع مطارحته معهم في تصانيفهم فيها اتسموا إليه ومعارضة أباهم في مؤلفاتهم فيها اعتدوا عليه بحيث قبلها علماء العصر وفصلا ما دهر امتازهم يكتب هذا المتن للعلماء لتسبون بالفوائد والشرح الثرى بفهمه ليوافقوا فراند الحمد الذى هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله وأعاننا عليه وما كنا نقدر عليه لولا أن أعاننا الله وليس الفرض الأصلى من هذه الكلمات التمدح بل الاعتدال لما فهم من قوله تعالى وأما نبضه ربك يحدثه وقد وقع الفراغ من تأليفه يوم السبت الثاني من جمادى الأولى سنة ثلاث وخمسين وخمائة وقد كان المبدأة فى يوم السبت الثاني عشر من ذى القعدة سنة سبع وسبعين وخمائة على يد أخص عباده الله تعالى وأحوجهم إلى رحمة مؤلف الكتاب محمد بن قرامز بن على عالمهم الله تعالى بلطفه الخفى والجللى أمين

والتابعين لهم بخير إلى يوم القيام (وقد انبجى) تأليف هذه الحاجة المهمة فنية ذوى الأحكام في سيرة درر الأحكام في أواخر سنة ١٠٣٥ خمس وثلاثين وأتم من المصنوعة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى السلام بدم مؤلفها الفقير إلى لطف الله الخلد والخلد حسن بن عمران بن على الزناتى الشرنبلالى الحنفى غفر الله له ولوالديه والمسلمين أجمعين

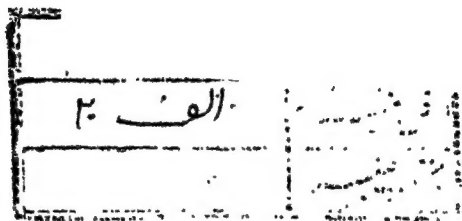
﴿يقول صاحب الراي غفر المساي السيد محمد القبري الهماوي﴾

هذا من زين هرائس قلوب المتفقهين بمسحة جود درر الاحكام وانار سهام بصائر  
العارفين بكواكب شرائع الاسلام وصلاة وسلاما على سيدنا محمد افضل من بلغ  
عن الله وسن السنين وعلى آله واصحابه القانتين بمسحة في اتم الوجوه بتأييد  
دينه القويم الحسن ﴿وبعد﴾ فقد تم بمونة مغبين مجال الاحسان والانتعام  
طبع هذا الكتاب الجليل المسمى بدرر الاحكام في شرح فروع الاحكام وهو اسم  
طابق معناه ولفظا وافق معناه كلف لا وهو الكافي من مناهج مذهب الامام  
الاعظم بيان النجعة الواضحة المنشقة على ما به الفتوى من الاولات القوية  
الراجعة المحتوية على التصقيقات الفارقة البديعة والنقرويات الباهرة الرفيعة  
في سلاسة لفظ وتفوق نظم الآتي وملاحة آتية يري زدي سيد درر النحاس هلال  
فصلها المتسالي ورائق معني تزهو بهجة عن صفاء اللعين وزاهر بحر نزول  
بسلبيله عن القلوب غياهب اليرين ولا غرو فوه عزير انزل ووحيد المنوال  
يشهد له وقفه برفعة الشان وهو على رسوخ قدمه في اصول والفروع ارجح  
برهان وقد وثقت فروع حواشيه بحاشية العلامة الشرفي في السفره عماد  
وراق من معانيه وقد ساقط ادا هم اليراع في اتقان تصحيحها على حسب  
الامكان حتى شهد لسان عالم ما بان ليس في الامكان ابداع مما كان ومتفر من  
باطلا على علم جامع الانصاف وتري ما به بدل بك في سبيل الحق عن مذهب  
الاعتساف وكان تهذيب طبعه المعانيق وتحسين شكله الراقي على ذمة  
الالاذ الانعم والمسامح الاكرم ذي القطة والذكاء والعقل والدهاء المحترم  
الشيخ محمد رمضان كان له حيث كان بالمطبعة العامرة الشرفية التي  
مركزها مصر نجا في طابقه اتم الله على مديرها ومنشئها سواء مع النعم  
ولحظه عين عنايته واماض عليه مجال السكرم وقد لاح بدر اقام  
وفاج شذا عرف الختام في أوائل ذي القعدة الحرام من  
عام ألف وثلاثمائة وأربعة من هجرة سيد الانام  
واصل الله صلواته وسلامه عليه ما قوال  
احسانه وعم البريات فعتله  
وامتنانه وعلى آله  
وصحبه وتابعيه  
وخبره

(فهرست الجزء الثاني من كتاب درر الحسكام في شرح غرر الاحكام)

صفحة	مصحف
٤	كتاب العتاق
٦	باب عتق البعض
١٣	باب الخلع بالعتق
١٥	باب العتق على جعل
١٧	باب التدبير
١٩	باب الاستتلاذ
٢٣	كتاب النكاح
٢٦	فصل في تصرفات المذكاتب
٣٠	باب كتابة العبد المشترك
٣١	باب الموت والجهز
٣٣	كتاب الولاء
٣٨	كتاب الايمان
٤٤	باب حلف الفعل
٥٦	باب حلف القول
٦١	كتاب الحدود
٦٤	باب بوط موجب الحد اولا
٦٧	باب شهادة الزنا والرجوع عنها
٦٩	باب حد الشرب
٧٠	باب حد القذف
٧٤	فصل التعزير تأديب دون الحد
٧٧	كتاب المعرفة
٨٢	فصل تقطع عين السارق
٨٤	باب قطع الطريق
٨٦	كتاب الاثمة
٨٨	كتاب الجنائيات
٩١	باب ما يوجد القود وما لا يوجد
٩٥	باب القود فيما دون النفس
١٠٠	باب الشهادة في القتل واعتبار حالته
١٠٤	كتاب الدييات
١٠٥	فصل لا قود في التصباح الا في الموضوعة
	عجدا
١٠٨	فصل ضرب بطن امرأة حرة فالتقت
	جنينا الخ
١٠٩	باب ما يحدث في الطريق وغيره
١١١	باب جنابة العهمة والجنابة عليها
١١٤	باب جنابة الرقيق والجنابة عليه
١١٨	فصل اقرض برأوم ولد
١٢٠	باب القسامة
١٢٤	كتاب المعاقل
١٢٦	كتاب الاتقي
١٢٧	كتاب المفقود
١٢٩	كتاب القبط
١٣٠	كتاب الاقطعة
١٣٢	كتاب الوقف
١٣٨	فصل يتبع شرط الواقف
١٤٠	فصل فيما يتعلق بوقف الاولاد
١٤٤	كتاب البيوع
١٥١	باب خيار الشرط والتعيين
١٥٦	باب خيار الرؤية
١٦٠	باب خيار العيب
١٦٨	باب البيع الفاسد
١٧٨	باب الاقالة
١٨٠	باب المراجعة والتولية والوضعية
١٨٣	فصل صم يبيع العقار قبل قبضه لا المنقول
١٨٦	باب الربا
١٨٩	باب الاستحقاق
١٩٤	باب السلم
١٩٨	مسائل شتى
٢٠٤	باب الصرف
٢٠٨	كتاب الشفعة
٢١٢	باب ما تكون هي فيه اولا
٢١٧	كتاب الحبة
٢٢١	باب الرجوع فيها
٢٢٥	كتاب الاجارة
٢٣٠	باب الاجارة الفاسدة

٢٣٥	باب من الاجارة	٢٢٨	كتاب المساقاة
٢٣٨	باب فتح الاجارة	٢٢٩	كتاب الدعوى
٢٤٠	مسائل شتى	٢٢٩	باب التحالف
١٤١	كتاب العارية	٢٤٣	فصل قين يكون شحها ومن لا يكون
٢٤٤	كتاب الوديعة	٢٤٤	باب دعوى الرجلين
٢٤٨	كتاب الرهن	٢٥٠	باب دعوى النسب
٢٥١	باب ما يصح رهنه والرهن به اولا	٢٥٤	فصل في الاستقراض والاستبراء والاستبراء
٢٥٤	باب رهن بوضع عند عدل	٢٥٧	والاستقراض والاستبراء
٢٥٦	باب التصرف والحناءة في الرهن	٢٥٧	كتاب الاقرار
٢٦٠	فصل رهن عصيرا قيمته عشرة بها الخ	٢٦٣	باب الاستثناء وما جهناه
٢٦٢	كتاب القصب	٢٦٧	باب اقرار المربص
٢٦٦	فصل في غيب ما غصب الخ	٢٧٠	كتاب الشهادات
٢٦٩	كتاب الاكراه	٢٧٦	باب القول وعدمه
٢٧٣	كتاب الجبر	٢٨٤	باب الاختلاف في الشهادة
٢٧٥	فصل بلوغ الصبي بالانكاح	٢٨٨	باب الشهادة على الشهادة
٢٧٦	كتاب المأذون	٢٩١	باب الرجوع عنها
٢٨١	كتاب الوكالة	٢٩٥	كتاب الصلح
٢٨٤	باب الوكالة بالبيع والشراء	٤٠٤	كتاب القضاء
٢٨٩	فصل الوكالة بالبيع والشراء	٤١٢	باب كتاب القامى
٢٩١	باب الوكالة بالقبض والقبض	٤١٦	مسائل شتى
٢٩٣	باب عزل الوكيل	٤٢٠	كتاب القسمة
٢٩٥	كتاب الكفالة	٤٢٦	كتاب الوصايا
٣٠٥	فصل لهما دين على آخر فكل واحد منهما	٤٣٢	باب الوصية بالثلث
	بمنصبه الخ	٤٣٨	باب العتق في المرض
٣٠٧	كتاب الحوالة	٤٤٠	باب الوصية للاقارب وغيرهم
٣١٠	كتاب المضاربة	٤٤٣	باب الوصية بالخدمة
٣١٤	باب ضارب بلاذن	٤٤٦	فصل وصايا الذمي
٣١٨	كتاب الشركة	٤٤٧	الباب الثاني في الامضاء
٣٢٣	فصل في الشركة لفائدة		
٣٢٤	كتاب المزارعة		





2245  
SIA

